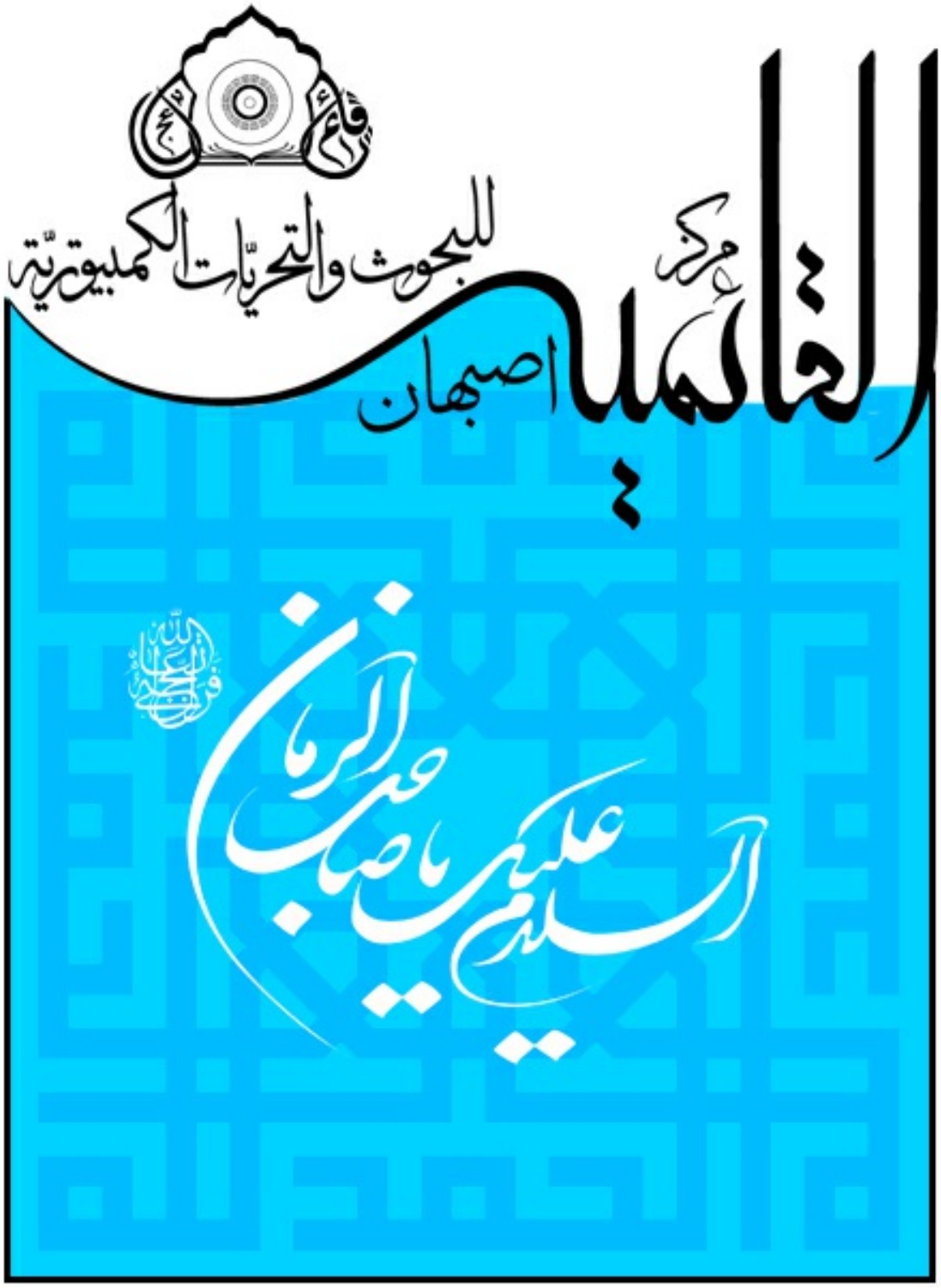


www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

دراسات

في

# ولاية الفقيه

و

# فقه الدولة الإسلامية

الجزء الرابع

للشيخ

جامعة النجف الدينية ورائد النظرية الفقهية الحديثة

بسم الله الرحمن الرحیم

# دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الاسلامیه

کاتب:

آیت الله شیخ حسینعلی منتظری

نشرت فی الطباعة:

دار الفکر

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

# الفهرس

الفهرس ----- ۵
دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الاسلامیه المجلد ۴ ----- ۱۴
اشاره ----- ۱۴
[تتمه الباب الثامن فی المنابع المالیه للدوله الإسلامیه] ----- ۱۴
الفصل الخامس فی الأنفال: ----- ۱۴
اشاره ----- ۱۴
الجهه الأولی: فی تفسیر آیه الأنفال و معنی الأنفال و المقصود منها فی الآیه و فی فقه الفریقین: ----- ۱۵
[فی تفسیر آیه الأنفال] ----- ۱۵
[لیس بین آیه الأنفال و آیه الخمس تهافت و لا نسخ] ----- ۲۳
[دائره الأنفال فی فقه الشیعه أوسع بمراتب مما یراد بها فی فقه السنه] ----- ۲۴
[المصطلح علیه من الأنفال فی فقهنا] ----- ۲۸
[الأخبار فی الأنفال] ----- ۳۳
الجهه الثانیه: فی معنی کون الأنفال للإمام: ----- ۳۴
اشاره ----- ۳۴
ثلاثه احتمالات: ----- ۳۴
الأول: أن یکون عنوان الإمامه عنوانا مشیرا ----- ۳۴
الثانی: أن تکون حیثیه الإمامه حیثیه تعلیلیه ----- ۳۵
الثالث: أن تکون حیثیه الإمامه حیثیه تقییدیه ----- ۳۵
و الملکیه أمر اعتباری یمکن اعتبارها للمقام و الحیثیه أیضا ----- ۳۵
[لا فرق بین کون المال للإمام بما هو إمام أو للمسلمین بما هم مسلمون] ----- ۳۸
[اعتبار فرق ما بین ما ینسب إلی الإمام و ما ینسب إلی المسلمین] ----- ۳۹
[کون الأراضی المفتوحه عنوه تحت اختیار الإمام فیه نظران] ----- ۴۲
اشاره ----- ۴۲
الأول: أن یراد بالإمام الإمام المعصوم الخاص، ----- ۴۲

الثانی: أن یراد بالإمام والی المسلمین و حاکمهم ---- ۴۳
[الخمس و الأنفال علی مساق واحد فی کلمات الأصحاب] ---- ۴۴
الجهه الثالثه: فی بیان الأنفال بالتفصیل: ---- ۴۹
[فی بیان عدد الأنفال] ---- ۴۹
[فی العناوین المشهوره و الاستدلال علیها] ---- ۵۱
اشاره ---- ۵۱
الأول: الأرض التی تملک من غیر قتال و لم یوجف علیها بخیل و لا رکاب ---- ۵۱
الثانی من الأنفال: الأرضون الموات ---- ۵۶
[فی الإجماع علی أن الموات للإمام] ---- ۵۶
و یدلّ علی الحکم أخبار کثیره ---- ۵۹
[هل یشمل حکم الموات للأرض الشخصیه الخربه ما إذا کان المالک عنوانا] ---- ۶۳
بقی هنا شی ء، و هو معنی الموات و الخراب: ---- ۶۵
الثالث من الأنفال: الأرض التی لا ربّ لها: ---- ۶۹
الرابع من الأنفال: رءوس الجبال و بطون الأودیه و کذا الآجام: ---- ۷۲
الخامس من الأنفال: سیف البحار: ---- ۷۷
السادس من الأنفال: قطائع الملوک و صفایاهم: ---- ۷۸
السابع مما یکون للإمام بما هو إمام: صفایا الغنیمه ---- ۸۳
الثامن مما یکون للإمام بما هو إمام: ما یغنمه المقاتلون بغیر إذن الإمام ---- ۸۹
[عبارات الفقهاء فی ذلک] ---- ۸۹
و یستدلّ لذلک بوجوه: ---- ۹۲
الأول: الإجماع المدعی ---- ۹۲
الثانی: مرسله العباس الورّاق، ---- ۹۲
الثالث: صحیحه معاویه بن وهب، ---- ۹۲
[عمده الدلیل للمسأله الإجماع المدعی] ---- ۹۶
التاسع من الأنفال: المعادن مطلقا علی قول قوی: ---- ۹۹
و الأقوال فی المسأله ثلاثه أو أربعه: ---- ۹۹

الأول: كونها من الأنفال مطلقا ---- ۹۹
الثانی: نفی ذلک مطلقا و أن الناس فیها شرع ---- ۹۹
الثالث: التفصیل و جعلها تابعه للأرض التی فیها: ---- ۱۰۰
[کلمات الفقهاء] ---- ۱۰۰
[فی تفسیر الظاهره و الباطنه] ---- ۱۰۳
[الدلیل علی القول الأول و هو کون المعادن مطلقا من الأنفال] ---- ۱۰۴
[الدلیل علی القول الثالث و هو تبعیه المعادن من الأرض] ---- ۱۰۸
[الدلیل علی القول الثانی و هو عدم کون المعادن مطلقا من الأنفال] ---- ۱۰۸
[معنی کون المعادن للإمام و الدلیل علیه] ---- ۱۱۰
العاشر من الأنفال: میراث من لا وارث له ---- ۱۱۵
[کلمات الأصحاب] ---- ۱۱۵
[یدلّ علی الحکم أخبار کثیره] ---- ۱۱۸
[و هنا أخبار معارضه و هی ثلاث طوائف] ---- ۱۲۱
اشاره ---- ۱۲۱
الطائفه الأولی: ما دلّت علی أن میراث السائبه لأقرب الناس لمولاه: ---- ۱۲۱
الطائفه الثانیه: ما دلّت علی أن میراث من لا وارث له یجعل فی بیت مال المسلمین: ---- ۱۲۱
الطائفه الثالثه مما یتوهم معارضتها لما سبق: ---- ۱۲۷
[اختلفت کلمات أصحابنا فی حکمه فی عصر الغیبه:] ---- ۱۳۱
تتمه: ---- ۱۳۶
الحادی عشر من الأنفال: البحار: ---- ۱۳۷
الثانی عشر: [کل أرض عطّلها مالکها ثلاث سنین] ---- ۱۴۰
الجهه الرابعه: فی حکم الأنفال و تملکها و التصرف فیها و لا سیما فی عصر الغیبه: ---- ۱۴۳
اشاره ---- ۱۴۳
المسأله الأولی: فی أن الأنفال للّه و للرسول و بعده للإمام بما هو إمام: ---- ۱۴۳
المسأله الثانیه: فی أنه لا یجوز التصرف فیها إلّا بإذن الإمام خصوصا أو عموما، و أنه هل ثبت فیها التحلیل أم لا؟ ---- ۱۴۷
[لا یجوز التصرف فی مال الإمام إلا بإذنه] ---- ۱۴۷

[هل ثبت من قبل الأئمه- عليهم السلام- التحليل فى الخمس و الأنفال] ---- ۱۴۸
اشاره ---- ۱۴۸
[الخمس حق وحدانى و ضريبه إسلاميه جعلت لمنصب الإمامه] ---- ۱۴۸
[كلمات الأصحاب] ---- ۱۵۲
[تفسير العناوين الثلاثه و الأخبار الوارده فى المقام] ---- ۱۶۵
اشاره ---- ۱۶۵
[تفسير المناكح] ---- ۱۶۵
و للمساكن ثلاثه تفاسير: ---- ۱۶۵
و للمتاجر أربعه تفاسير: ---- ۱۶۶
أما تحليل المناكح بالتفسير الأول ---- ۱۶۶
و أما التفسير الثانى للمناكح ---- ۱۷۲
و أما التفسير الأول للمساكن، ---- ۱۷۲
و أما التفسير الثانى للمساكن، ---- ۱۷۳
و أما التفسير الثالث للمساكن، ---- ۱۸۰
و أما التفسير الأول للمتاجر، ---- ۱۸۱
و أما التفسير الثانى للمتاجر، ---- ۱۸۳
و أما التفسير الثالث للمتاجر، ---- ۱۸۳
و أما التفسير الرابع للمتاجر، ---- ۱۸۳
خاتمه نتعرض فيها لأمور ترتبط بأخبار التحليل: ---- ۱۸۶
[الأول: الحكم بتحليل الخمس مطلقا فى عصر الغيبه ممنوع] ---- ۱۸۶
[الثانى: الأراضى المفتوحه عنوه إذا وقعت تحت استيلاء خلفاء الجور فظاهر الأخبار و فتاوى الأصحاب إجازه أئمتنا «ع» لذلک] ---- ۱۸۸
[الثالث: المستفاد من أخبار كثيره تحليل الأرضين و الجبال و الآجام و المعادن و الأنهار العامه] ---- ۱۸۹
[الرابع: ما المراد بالتحليل] ---- ۱۹۰
[الخامس: غير الشيعه فهو محرم عليهم] ---- ۱۹۴
المسأله الثالثه: فيما ورد فى إحياء الأرضين الموات و الترغيب فيه و أحقيه المحيى بها: ---- ۱۹۷
[فى أقسام الأرضين] ---- ۱۹۷

[إحياء الموات جائز إجمالا] ---- ۱۹۸
[يدل على أحقيه المحيى الأخبار الكثيره] ---- ۱۹۹
و قد قيّد أصحابنا الإماميه جواز الإحياء بإذن الإمام: ---- ۲۰۷
المسأله الرابعه: فى بيان شروط الإحياء: ---- ۲۱۸
اشاره ---- ۲۱۸
قال المحقق فى إحياء الموات من الشرائع: ---- ۲۱۸
و قال فى الجواهر فى ذيل الشرط الأول: ---- ۲۲۰
و فى الجواهر فى ذيل الشرط الثانى ---- ۲۲۰
و فى الجواهر فى ذيل الشرط الثالث ---- ۲۲۴
و فى الجواهر أيضا فى ذيل الشرط الرابع ---- ۲۲۵
و فى الجواهر أيضا فى ذيل الشرط الخامس ---- ۲۲۵
و فى التذكره ما ملخصه مع حفظ ألفاظه: ---- ۲۲۶
و فى الدروس ذكر للتملك بالإحياء شروطا تسعه: «۱» ---- ۲۲۸
المسأله الخامسه: فى إشاره إجماليه إلى مفاد الإحياء و التحجير و ما به يتحققان: ---- ۲۳۱
اشاره ---- ۲۳۱
[الألفاظ المستعمله فى الكتاب و السنه إن كانت لها معان عند الشرع حملت عليها و إلّا حملت على العرفيه] ---- ۲۳۱
[كلمات الفقهاء فيما يتحقق به الإحياء] ---- ۲۳۲
بقى هنا أمران: ---- ۲۳۹
[الإحياء يختلف بحسب المقصود] ---- ۲۳۹
الأمر الثانى فى التحجير و أحكامه: ---- ۲۴۲
اشاره ---- ۲۴۲
التحجير يوجب الأولويه: ---- ۲۴۲
و أما معنى التحجير و ما به يتحقق ---- ۲۴۵
[فروع فى بعض أحكام التحجير] ---- ۲۴۵
المسأله السادسه: هل الإحياء فى الأرض الموات يوجب مالكيه المحيى لرقبه الأرض ---- ۲۵۲
اشاره ---- ۲۵۲

[كلمات الأصحاب] ---- ٢٥٤
و أما الأخبار: ---- ٢٦١
[مقتضى الجمع بين الأخبار] ---- ٢٦٧
[حكم الأراضى المفتوحه عنوه] ---- ٢٧٨
[لو خرب المسجد المبنى فى الأرض المحياه أو المفتوحه عنوه و صارت الأرض مواتا] ---- ٢٧٨
المسأله السابعه: فى أنّ الإسلام شرط أم لا؟ ---- ٢٧٩
اشاره ---- ٢٧٩
[كلمات أصحابنا فى المقام] ---- ٢٧٩
و يستدل لاشتراط الإسلام بأمور: ---- ٢٨٤
الأول: الإجماع ---- ٢٨٤
الثانى: صحيحه أبى خالد الكابلى ---- ٢٨٥
الثالث: صحيحه عمر بن يزيد ---- ٢٨٦
الرابع: صحيحته الأخرى الحاكيه لقصه مسمع ---- ٢٨٦
الخامس: ما رووه من قول النبى «ص»: ---- ٢٨٦
و يستدلّ على التعميم و عدم اشتراط الإسلام أيضا بأمور: ---- ٢٨٧
الأول: إطلاقات أخبار الإحياء ---- ٢٨٧
الثانى: أن مورد موثقه محمد بن مسلم و صحيحه أبى بصير ---- ٢٨٨
الثالث: وجود الاتفاق منّا على أن الأرض المفتوحه عنوه من الكفّار ---- ٢٨٩
و الذى يسهّل الخطب ---- ٢٩٠
المسأله الثامنه: فى حكم الأرض المحياه إذا صارت مواتا: ---- ٢٩٤
[حكم ما أعرض عنها أهلها بالكليه] ---- ٢٩٤
[حكم ما لم يثبت الإعراض بالكليّه و هى على قسمين] ---- ٢٩٤
اشاره ---- ٢٩٤
القسم الأول: ما كان صاحبها معلوما معينا [و الأقوال فيه.] ---- ٢٩٤
اشاره ---- ٢٩٤
الأول: بقاء الأرض على ملک صاحبها الأول مطلقا، ---- ٢٩٤

الثانی: خروجها عن ملکه مطلقا، ---- ۲۹۵
الثالث: أن یفصّل بین ما کان ملکها بالإحیاء ---- ۲۹۵
الرابع: أن یقال بعدم خروجها عن ملکه بمجرد موتها، و لکنها تخرج عن ملکه بإحیاء الغیر لها ---- ۲۹۵
الخامس: أن یقال ببقائها علی ملک الأول و لکن یجوز للغیر إحیاؤها ---- ۲۹۶
السادس: القول بذلک مع الاستیذان من المالک أو الحاکم ---- ۲۹۶
و قد یختلج بالبال ابتناء المسأله علی القول بملکیه الرقبه و عدمها: ---- ۲۹۶
[بعض عبارات الفقهاء] ---- ۲۹۶
و استدل للقول الأول بوجوه: ---- ۳۰۵
الأول: الاستصحاب ---- ۳۰۵
الثانی: إطلاق أخبار الإحیاء، ---- ۳۰۵
الثالث: خبر سلیمان بن خالد، ---- ۳۰۵
و یناقش هذه الأدله: ---- ۳۰۷
أما الأول فبأن الاستصحاب أصل لا یقاوم الأدله الآتیه ---- ۳۰۷
و أما الثانی فبأن إطلاق أخبار الإحیاء کما یشمل المحیی الأول یشمل الثانی أیضا، ---- ۳۰۷
و یناقش الثالث ---- ۳۰۷
و یستدل للقول الثانی، أعنی جواز إحیاء الغیر و کون الأرض له ---- ۳۰۸
اشاره ---- ۳۰۸
الأولی: صحیحه أبی خالد الکابلی، ---- ۳۰۸
الثانیه: صحیحه عمر بن یزید، ---- ۳۰۹
الثالثه: صحیحه معاویه بن وهب، ---- ۳۰۹
و قد قیل فی الجمع بینهما و رفع التهافت وجوه: ---- ۳۱۱
الوجه الأول: ما یظهر من بلغه الفقیه. ---- ۳۱۱
الوجه الثانی: ما یظهر من البلغه أیضا. ---- ۳۱۳
الوجه الثالث: أن مورد صحیحتی سلیمان بن خالد و الحلبی ما إذا کان صاحب الأرض معروفا، ---- ۳۱۴
الوجه الرابع: أن تحمل الصحاح الثلاث علی صوره إعراض الأول بالکلیه، ---- ۳۱۴
تتمیم [مقتضی بقاء علاقه الأول بالأرض عدم جواز التصرف فیها] ---- ۳۱۵

[أما يقال فى المخالفه لهذا الأصل] ---- ۳۱۵
و الأولى نقل بعض كلمات الأعلام فى المقام، ---- ۳۱۷
القسم الثانى من الأرض التى عرضها الموت: ما كان صاحبها غير معلوم، ---- ۳۲۱
اشاره ---- ۳۲۱
المفروض عدم إحراز بياد الأهل أو إعراضه بالكليه، ---- ۳۲۱
و المستفاد من الأخبار و الفتاوى فى المال الذى جهل مالكه ---- ۳۲۲
[كلمات الفقهاء فى المقام] ---- ۳۲۳
[الذى يختلج بالبال عاجلا] ---- ۳۲۶
الفصل السادس فى إشاره إجماليه إلى حكم سائر الضرائب ---- ۳۲۶
اشاره ---- ۳۲۶
الجهه الأولى: فى التعرض لأخبار متفرقه يظهر منها إجمالا ذمّ العشّارين: ---- ۳۲۷
[ذمّ العشّارين] ---- ۳۲۷
و أما ما ورد فى أخبارنا من الحلف كاذبا للعشّارين ---- ۳۳۲
الجهه الثانيه: فى التعرض لبعض كلمات الأعلام و للأخبار الوارده فى العشور: ---- ۳۳۴
[الكلمات] ---- ۳۳۴
و أما الأخبار الوارده فى العشور ---- ۳۴۴
الجهه الثالثه: فى البحث فى ضرائب أخرى غير الضرائب المعروفه: ---- ۳۶۱
لو لم تكف الضرائب المشروعه المعروفه ---- ۳۶۱
[عدم جواز تعطيل الحكومه الإسلاميه] ---- ۳۶۱
[للقول بتوسعه الضرائب طريقين] ---- ۳۶۲
اشاره ---- ۳۶۲
الأول: أن يقال: إن الزكاه اسم لكل واجب مالىّ يشرّع من قبل الحكام ---- ۳۶۲
الأمر الثانى: أن يقال: إن الضرائب الشرعيه المعروفه إنما شرّعت لرفع الحاجات و سدّ الخلّات ---- ۳۶۷
و يمكن أن يستدل للمقصود بوجهين آخرين أيضا: ---- ۳۷۱
[الأول: للإمام أن يعلق إجازه الانتفاع من المشاريع العامه] ---- ۳۷۱
[الثانى: ولايه الوالى إن كانت بانتخاب المجتمع فله أن يشترط فى عقد البيعه العامّه شرائط خاصه] ---- ۳۷۱

بقیت هنا نکات ینبغی الإشاره إلیها: ----- ۳۷۳
الأولی: أنه یجب علی المسؤولین فی الدوله الإسلامیه إیجاد التوازن بین المنابع المالیه ----- ۳۷۳
الثانیه: أن الواجب اجتناب المتصدین للمصارف عن التبذیر و الإسراف، ----- ۳۷۳
الثالثه: ینبغی أن یجعل الحقوق و المزایا مهما أمکن علی حسب الأعمال ----- ۳۷۶
الرابعه: ینبغی أن توجد أرضیه الأمن الفکری و المالی فی المجالات المختلفه ----- ۳۷۶
الخامسه: ینبغی أن یفوّض الزراعات و الصناعات و التجارات و المصانع إلی أفراد المجتمع ----- ۳۷۶
خاتمه الکتاب نذکر فیها کتاب أمیر المؤمنین «ع» و عهده الی مالک الاشتر. ----- ۳۷۹
اشاره ----- ۳۷۹
سند عهد أمیر المؤمنین «ع» الی مالک الاشتر ----- ۳۷۹
۵۳ و من کتاب له علیه السلام کتبه للأشتر النخعی، ----- ۳۸۲
الفهارس العامّه ----- ۳۹۹
اشاره ----- ۳۹۹
فهرس أبواب الکتاب و فصولها إجمالا حسب ترتیبها فی الکتاب ----- ۴۰۰
فهرس الموضوعات علی ترتیب حروف التهجی ----- ۴۰۵
فهرس مصادر التحقیق ----- ۴۹۰
فهرس الآیات الکریمه ----- ۵۲۵
فهرس الروایات الشریفه ----- ۵۶۵
فهرس الاعلام و الرواه ----- ۷۴۵
فهرس القبائل، الطوائف، الجماعات، الفرق و المذاهب ----- ۸۷۱
فهرس الکتب الوارده فی المتن ----- ۸۸۸
فهرس الأماکن و البقاع ----- ۹۲۸
فهرس الایام و الحوادث ----- ۹۵۰
تعریف مرکز ----- ۹۵۷

# دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الاسلامیه المجلد ۴

## اشاره

سرشناسه : منتظری، حسینعلی، - ۱۳۰۱

عنوان و نام پدیدآور : دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الاسلامیه/ لمولفه المنتظری

مشخصات نشر : قم: دار الفکر، ۱۴ق. = - ۱۳.

شابک : ۲۵۰۰ریال(ج.۴)

یادداشت : فهرستنویسی براساس جلد چهارم، ۱۴۱۱ق. = ۱۳۷۰

یادداشت : جلد سوم این کتاب توسط انتشارات تفکر منتشر شده است

یادداشت : جلد سوم (چاپ دوم: ۱۴۱۵ق. = ۱۳۷۳)؛ بها: ۷۰۰۰ ریال. (ناشر: نشر تفکر)

یادداشت : ج. ۳ (چاپ دوم) ۱۴۱۵ = ۱۳۷۴

یادداشت : کتابنامه

عنوان دیگر : ولایه الفقیه و فقه الدوله الاسلامیه

موضوع : ولایت فقیه

موضوع : اسلام و دولت

رده بندی کنگره : BP۲۲۳/۸ /م ۷۸د۴ ۱۳۰۰ی

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۴۵

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۲۳۶۷

## [تتمه الباب الثامن فی المنابع المالیه للدوله الإسلامیه]

## الفصل الخامس فی الأنفال:

### اشاره

و فيه جهات من البحث:

## الجهه الأولى: فى تفسير آيه الأنفال و معنى الأنفال و المقصود منها فى الآيه و فى فقه الفريقين:

### [فى تفسير آيه الأنفال]

قال اللّه- تعالى- فى أول سوره الأنفال: «يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفالِ، قُلِ الْأَنْفالُ لِلّهِ وَ الرَّسُولِ. فَاتَّقُوا اللّهَ وَ أَصْلِحُوا ذاتَ بَيْنِكُمْ، وَ أَطِيعُوا اللّهَ وَ رَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ.» «۱»

۱- قال الراغب فى المفردات:

«النفل قيل هو الغنيمه بعينها ... و قيل: هو ما يحصل للمسلمين بغير قتال و هو الفى ء. و قيل: هو ما يفضل من المتاع و نحوه بعد ما تقسم الغنائم، و على ذلك حمل

---

(۱)- سوره الأنفال (۸) الآيه ۱.



قوله: «يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفالِ.» و أصل ذلك من النفل أى الزياده على الواجب، و يقال له النافله، قال- تعالى-: «وَ مِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نافِلَهً لَكَ» و على هذا قوله:

«وَ وَهَبْنا لَهُ إِسْحاقَ وَ يَعْقُوبَ نافِلَهً» و هو ولد الولد و يقال: نفلته كذا أى أعطيته نفلا ...» «۱»

۲- و فى كتاب الأموال لأبى عبيد:

«قال أبو عبيد: فالأنفال أصلها جماع الغنائم إلّا أن الخمس منها مخصوص لأهله على ما نزل به الكتاب و جرت به السنّه. و معنى الأنفال فى كلام العرب: كل إحسان فعله فاعل تفضلا من غير أن يجب ذلك عليه فكذلك النفل الذى أحلّه اللّه للمؤمنين من أموال عدوهم إنما هو شى ء خصّهم اللّه به تطولا منه عليهم بعد أن كانت الغنائم محرمه على الأمم قبلهم، فنفلها اللّه- عزّ و جلّ- هذه الأمه ...

فنفل اللّه هذه الأمه المغانم خصوصيه خصّهم بها دون سائر الأمم فهذا أصل النفل، و به سمّى ما جعله الإمام للمقاتله نفلا، و هو تفضيله بعض الجيش على بعض بشى ء سوى سهامهم، يفعل ذلك بهم على قدر الغناء عن الإسلام و

النکایه فی العدوّ.» «۲»

أقول: ما ذکره أبو عبید من کون الغنائم محرمه علی الأمم السالفه رواه المحدثون من علماء الفریقین:

فروی أبو عبید بسنده عن أبی هریره، عن النبی «ص» قال: «لم تحلّ الغنائم لأحد سود الرؤوس قبلکم کانت تنزل نار فتأکلها. الحدیث.» «۳»

و فی الخصال بسنده، عن أبی أمامه، قال: قال رسول اللّه «ص»: «فضلت بأربع ... و أحلّت لأمّتی الغنائم. الحدیث.» «۴»

---

(۱)- المفردات/ ۵۲۴.

(۲)- الأموال/ ۳۸۶- ۳۸۷.

(۳)- الأموال/ ۳۸۶.

(۴)- الخصال/ ۲۰۱، باب الأربعه، الحدیث ۱۴.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳

و فیه أیضا بسنده، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللّه «ص»: «أعطیت خمسا ... و أحلّ لی المغنم. الحدیث.» «۱» و رواهما عن الخصال فی الوسائل. «۲»

و ذکر ذلک الشیخ فی المبسوط أیضا فقال:

«و الغنیمه کانت محرّمه فی الشریعه المتقدمه و کانوا یجمعون الغنیمه فتنزل النار من السماء فتأکلها ثم أنعم اللّه- تعالی- علی النبی «ص» فجعلها له خاصه بقوله:

«یَسْئَلُونَکَ عَنِ الْأَنْفالِ، قُلِ الْأَنْفالُ لِلّهِ وَ الرَّسُولِ.»

و روی عن النبی «ص» أنه قال: أحلّ لی الخمس لم یحلّ لأحد قبلی و جعلت لی الغنائم ...» «۳»

و لا یهمّنا تحقیق هذه المسأله التاریخیه، إذ لا یترتب علیها فائده عملیه. هذا.

۳- و فی تفسیر التبیان فی بیان آیه الأنفال قال:

«اختلف المفسرون فی معنی الأنفال هاهنا: فقال بعضهم هی الغنائم التی غنمها النبی «ص» یوم بدر فسألوه لمن هی فأمر اللّه-

تعالى- نبيّه أن يقول لهم: هى للّه و لرسوله، ذهب إليه عكرمه و مجاهد و الضحاك و ابن عباس و قتاده و ابن زيد.

و قال قوم: هى أنفال السرايا، ذهب إليه على بن صالح بن يحيى (الحسن بن صالح بن

حی- المجمع.)

و قال قوم: هو ما شذّ من المشركين إلى المسلمين من عبد أو جاريه من غير قتال أو ما أشبه ذلك، عن عطاء و قال: هو للنبى «ص» خاصه يعمل به ما يشاء.

و روى عن ابن عباس فى روايه أخرى: أنه ما سقط من المتاع بعد قسمه الغنائم من الفرس و الدرع و الرمح.

و فى روايه أخرى: أنه سلب الرجل و فرسه ينفل النبى «ص» من شاء.

و قال قوم: هو الخمس روى ذلك عن مجاهد ...

---

(۱)- الخصال/ ۲۹۲، باب الخمسه، الحديث ۵۶.

(۲)- الوسائل ۲/ ۹۷۰، الباب ۷ من أبواب التيمّم، الحديث ۳ و ۴.

(۳)- المبسوط ۲/ ۶۴.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴

و روى عن أبى جعفر و أبى عبد اللّه «ع»: أن الأنفال كلّ ما أخذ من دار الحرب بغير قتال إذا انجلى عنها أهلها و تسمّيه الفقهاء فيئا، و ميراث من لا وارث له، و قطائع الملوك إذا كانت فى أيديهم من غير غصب، و الآجام، و بطون الأوديه، و الموات و غير ذلك مما ذكرناه فى كتب الفقه، و قالا هو للّه و للرسول، و بعده للقائم مقامه يصرفه حيث يشاء من مصالح نفسه و من يلزمه مئونته ليس لأحد فيه شى ء ...

و الأنفال جمع نفل، و النفل هو الزياده على الشى ء، يقال نفلتك كذا إذا زدته، قال لبيد بن ربيعه: (شعر)

«إن تقوى ربنا خير نفل و بإذن اللّه ريثى و العجل.»

و النفل هو ما أعطيه المرء على البلاء و الفناء (العناء زائدا- ظ.) على الجيش على غير قسمه. و كل شى ء كان زياده على الأصل فهو نفل و نافله، و منه قيل لولد الولد

نافله، و لما زاد على فرائض الصلاه نافله.» «۱»

۴- و فی تفسیر الکشاف:

«النفل: الغنیمه لأنها من فضل اللّه- تعالی- و عطائه قال لبید: «إن تقوی ربنا خیر نفل.» و النفل ما ینفله الغازی: أی یعطاه زائدا علی سهمه من المغنم، و هو أن یقول الإمام تحریضا علی البلاء فی الحرب: من قتل قتیلا فله سلبه، أو قال لسریه:

ما أصبتم فهو لکم أو فلکم نصفه أو ربعه.» «۲»

۵- و فی تفسیر المیزان قال:

«الأنفال جمع نفل بالفتح و هو الزیاده علی الشی ء، و لذا یطلق النفل و النافله علی التطوع لزیادته علی الفریضه.

و تطلق الأنفال علی ما یسمّی فیئا أیضا و هی الأشیاء من الأموال التی لا مالک لها من الناس کرءوس الجبال، و بطون الأودیه، و الدیار الخربه، و القری التی باد أهلها، و ترکه من لا وارث له و غیر ذلک، کأنها زیاده علی ما ملکه الناس فلم یملکها أحد، و هی للّه و لرسوله.

---

(۱)- التبیان ۱/ ۷۸۰.

(۲)- الکشّاف ۲/ ۱۴۰ (ط. أخری ۲/ ۱۹۳).



و تطلق علی غنائم الحرب، کأنها زیاده علی ما قصد منها: فإن المقصود بالحرب و الغزوه: الظفر علی الأعداء و استیصالهم فإذا غلبوا و ظفر بهم فقد حصل المقصود.

و الأموال التی غنمها المقاتلون و القوم الذین أسروهم زیاده علی أصل الغرض.» «۱»

أقول: الأموال علی قسمین: أموال شخصیه متعلقه عرفا و شرعا بالأشخاص، و أموال عامه. و نظام التشریع الصحیح هو ما ینطبق علی نظام التکوین و یکون التکوین أساسا له؛ فأنت تری أن الشخص یملک تکوینا لأعضائه و جوارحه و لفکره و قواه فیملک بتبع ذلک لأفعاله الصادره منها و

لمحصول أفعاله فهو يملك لصنعه و إحيائه و حيازته، و بتبع ذلك لمصنوعه و محياته و ما حازه، فمن أحيا أرضا ميته مثلا فهى له بما أنها محياه و يملك هو حيثيه الإحياء و آثار الحياه لكونها نتيجه لفعله و قواه. و له أن ينقل ما ملكه من حيثيه الإحياء و الصنع و نحوهما إلى غيره بعوض أو بلا عوض كما أنه قد ينتقل هذا منه إلى وارثه قهرا بحكم العرف و الشرع. فهذا كله ملاك الأموال الشخصيه و أساسها.

و أما الأموال العامه فهى كالأراضى الميته و الجبال و الآجام مما خلقها اللّه- تعالى- للأنام و لا ارتباط لها بالأشخاص، فهى زائده على الأموال و الأملاك الشخصيه المتعلقه بالأشخاص، و مثلها غنائم الحرب.

فالنفل بفتح العين و جمعه الأنفال و كذا النفل بسكون العين يطلق عندنا على غنائم الحرب و كذلك على الأموال العامه، و الظاهر أن إطلاقه عليهما بملاك واحد و هو كونهما زائدتين على الأموال المتعلقه بالأشخاص.

و قد ظهر لك مما حكيناه من الكلمات أن مفهوم الزياده مأخوذه فى النفل عندهم و أما التطبيق على الموارد و التوجيه فقد وقع من كل واحد منهم حسب اجتهاده، فتدبّر.

---

(۱)- الميزان ۹/ ۵ (ط. أخرى ۹/ ۲).



و فى الجواهر قال:

«سمّيت بذلك لأنها هبه من اللّه- تعالى- له زياده على ما جعله له من الشركه فى الخمس إكراما له و تفضيلا له بذلك على غيره.» «۱»

و كيف كان فغنائم الحرب أو ما ينفل منها أيضا من الأنفال بلا إشكال، حيث إن مورد نزول الآيه الشريفه على ما فى أخبار كثيره هو غنائم بدر و إن لم تعد

منها فی کلمات الفقهاء منّا.

و یظهر من سیاق الآیه أنه کان هناک تخاصم فی أمر الأنفال فسألوا رسول اللّه «ص» لقطع الخلاف و الخصومه؛ یشهد بذلک قوله- تعالی-: «وَ أَصْلِحُوا ذاتَ بَیْنِکُمْ وَ أَطِیعُوا اللّهَ وَ رَسُولَهُ.» «۲»

و ربما رویت قراءه الآیه بإسقاط لفظه «عن» و تحمل إما علی کونها مقدره و کون الأنفال منصوبه بنزع الخافض و إما علی کون المراد سؤال النبی «ص» أن یعطیهم من الأنفال، و لکن هذه القراءه عندنا متروکه بل واضحه البطلان لاستلزامها التحریف بالزیاده و هو مجمع علی بطلانه.

و قد مرّ فی أوائل بحث الغنائم بعض الأخبار الوارده فی مورد نزول الآیه فراجع، و منها ما حکیناه هناک عن مجمع البیان فی ذیل الآیه، قال:

«قال ابن عباس: إن النبی «ص» قال یوم بدر: من جاء بکذا فله کذا، و من جاء بأسیر فله کذا، فتسارع الشبّان و بقی الشیوخ تحت الرایات فلما انقضی الحرب طلب الشبان ما کان قد نفلهم النبی «ص» به فقال الشیوخ کنّا ردء لکم و لو وقعت علیکم الهزیمه لرجعتم إلینا و جری بین أبی الیسر بن عمرو الأنصاری أخی بنی سلمه و بین سعد بن معاذ کلام فنزع اللّه- تعالی- الغنائم منهم و جعلها لرسوله یفعل بها ما یشاء فقسمها بینهم بالسویه.

و قال عباده بن الصامت: اختلفنا فی النفل و ساءت فیه أخلاقنا فنزعه اللّه من أیدینا فجعله إلی رسوله «ص» فقسمه بیننا علی السواء. و کان ذلک فی تقوی اللّه

---

(۱)- الجواهر ۱۶/ ۱۱۶.

(۲)- سوره الأنفال (۸)، الآیه ۱.



و طاعته و صلاح ذات البین.

و قال سعد بن أبی وقاص: قتل أخی

عمير يوم بدر فقتلت سعيد بن العاص بن أميه و أخذت سيفه و كان يسمّى ذا الكتيفه فجئت به إلى النبى «ص» و استوهبته منه، فقال: ليس هذا لى و لا لك، اذهب فاطرحه فى القبض، فطرحت و رجعت و بى ما لا يعلمه إلّا اللّه من قتل أخى و أخذ سلبى و قلت: عسى أن يعطى هذا لمن لم يبل بلائى، فما جاوزت إلّا قليلا حتى جاءنى الرسول و قد أنزل اللّه: «يَسْئَلُونَكَ، الآيه.»

فخفت أن يكون قد نزل فىّ شى ء فلما انتهيت إلى رسول اللّه «ص» قال: يا سعد، إنك سألتنى السيف و ليس لى و إنّه قد صار لى فاذهب فخذه فهو لك ...» «۱»

و راجع فى تفسير الآيه أيضا التبيان، و تفسير على بن إبراهيم القمى و تحف العقول- رساله الإمام الصادق «ع» فى الغنائم،- و سيره ابن هشام و تفسير القرطبى، و الدرّ المنثور، و سنن البيهقى، و الأموال لأبى عبيد «۲» و غير ذلك من الكتب يظهر لك بذلك أن الغنائم من الأنفال قطعا إما بأجمعها أو بعض الأصناف منها و أنها التى وقع فيها النزاع و السؤال و نزلت فيها الآيه.

نعم: الأموال العامه كأرض الموات و الجبال و الآجام و القرى الخربه و نحوها أيضا تكون عندنا من الأنفال بل هى المنصرف إليها اللفظ فى فقه الشيعه.

و التخاصم فى الأنفال و السؤال عنها و إن وقعا فى غنائم الحرب على ما فى أخبار الفريقين، و لكن لا مانع من حمل الجواب فى الآيه على ظاهره من العموم و الاستغراق فتكون اللام فى قوله: «يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفالِ» للعهد، و فى قوله: قُلِ الْأَنْفالُ لِلّهِ وَ الرَّسُولِ» للاستغراق، و ربّما

يؤيد ذلك تكرار الاسم الظاهر.

بل يمكن أن يقال: إن مورد السؤال و إن كان خصوص الغنائم و لكن السؤال وقع عنها لا بما هى غنائم أخذت عنوه و قهرا، بل بما هى من الأنفال أعنى الأموال

---

(۱)- مجمع البيان ۲/ ۵۱۷ و ۵۱۸ (الجزء ۴).

(۲)- راجع التبيان ۱/ ۷۸۱؛ و تفسير على بن إبراهيم (القمّى)/ ۲۳۵؛ و تحف العقول/ ۳۳۹؛ و سيره ابن هشام ۲/ ۲۹۵؛ و تفسير القرطبى ۸/ ۲؛ و الدرّ المنثور ۳/ ۱۵۸؛ و سنن البيهقى ۶/ ۲۹۱، كتاب قسم الفى ء و الغنيمه؛ و الأموال/ ۳۸۲ و ما بعدها.



التى لا تتعلق بالأشخاص، فيكون السؤال و الجواب متطابقين فى الورود على الأنفال بإطلاقها و عمومها، و اللام فى كليهما للاستغراق.

### [ليس بين آيه الأنفال و آيه الخمس تهافت و لا نسخ]

و ليس بين آيه الأنفال و آيه الخمس تهافت و ليس فى البين نسخ كما قيل من نسخ آيه الأنفال بآيه الخمس، إذ ليس كون الأنفال للرسول أو الإمام إلّا بمعنى كونها تحت اختياره و تدبيره و أنه المتصرف فيها و لو بتقسيمها بين الغانمين، و لا يتعين فى الغنائم التقسيم بل للإمام أن يصرفها فيما ينوبه من المصالح العامه، فإن بقى منها شى ء خمّسه ثم قسم الباقى. و يدلّ على ذلك مرسله حماد و صحيحه زراره «۱».

و قد مرّ تفصيل ذلك فى الجهه الثانيه من فصل الغنائم، فراجع.

و الشيخ الطوسى- قدّس سرّه- فى التبيان حكى النسخ عن مجاهد و عكرمه و غيرهما ثم قال:

«و قال آخرون: ليست منسوخه، ذهب إليه ابن زيد و اختاره الطبرى و هو الصحيح لأن النسخ محتاج إلى دليل، و لا تنافى بين هذه الآيه و بين

آیه الخمس فیقال إنها نسختها.» «۲»

نعم حکم هو فی المبسوط «۳» بخلاف ذلک فقال بالنسخ، فراجع ما حرّرناه فی فصل الغنائم. «۴»

### [دائره الأنفال فی فقه الشیعه أوسع بمراتب مما یراد بها فی فقه السنه]

و یظهر لک مما مرّ من الکلمات أن دائره الأنفال و نطاقها فی أحادیث الشیعه و فی فقههم أوسع بمراتب مما یراد بها فی فقه السنه، إذ الأنفال فی کلماتهم تطلق علی خصوص غنائم الحرب إما مطلقا أو علی بعض أصنافها کما یأتی بیانها و أما عندنا فیصح إطلاقها علی ذلک و کذلک علی جمیع الأموال العامه التی لیس لها مالک شخصی کأراضی الموات و الجبال و الأودیه و الآجام بل و البحار و المعادن و نحوها بل و إطلاقها ینصرف إلی خصوص الأموال العامه فکأن الأنفال عندنا و عند

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۶۵، الباب ۱ من أبواب الأنفال ...، الحدیث ۴ و ۲.

(۲)- التبیان ۱/ ۷۸۱.

(۳)- المبسوط ۲/ ۶۵.

(۴)- راجع ۳/ ۱۴۷ و ما بعدها.



علماء السنه متباینان.

قال أبو عبید بعد الکلام السابق:

«و فی هذا النفل الذی ینفله الإمام سنن أربع لکلّ واحده منهن موضع غیر موضع الأخری: فإحداهن فی النفل الذی لا خمس فیه. و الثانیه فی النفل الذی یکون من الغنیمه بعد إخراج الخمس. و الثالثه فی النفل الذی یکون من الخمس نفسه.

و الرابعه فی النفل من جمله الغنیمه قبل أن یخمس منها شی ء.

فأما الذی لا خمس فیه فإنه السلب و ذلک بأن ینفرد الرجل بقتل المشرک فیکون له سلبه مسلّما من غیر أن یخمس أو یشرکه فیه أحد من أهل العسکر.

و أما الذی یکون من الغنیمه بعد الخمس فهو أن یوجه الإمام السرایا فی أرض الحرب فتأتی بالغنائم فیکون

للسريه مما جاءت به الربع أو الثلث بعد الخمس.

و أما الثالث فإن تحاز الغنيمه كلّها ثم تخمس فإذا صار الخمس فی یدی الإمام نفل منه علی قدر ما یری.

و أما الـذی یکون من جمله الغنیمه فما یعطی الأدلّاء علی عوره العـدوّ و رعاء الماشـیه و السواق لها. و ذلک أن هذا منفعه لأهل العسکر جمیعا. و فی کل ذلک أحادیث و اختلاف.» «۱»

ثم عقد لتفصیل هذه الأنفال الأربعه و ذکر روایاتها و شرحها أربعه أبواب متتالیه، فراجع.

أقول: قد مرّ منّا فی الجهه الثانیه من فصل الغنائم عدّ غنائم الحرب بإطلاقها من المنابع المالیه للدوله الإسـلامیه، و أن الأرضـین و العقارات لا تقسم أصـلا بل تکون للمسلمین بما هم مسلمون و تقع تحت اختیار الإمام و یصرف غلّاتها و فوائدها فی مصالحهم، و أن مـا حواه العسـکر من المنقولاـت أیضـا لا یتعین فیها التقسـیم بل للإمام أن یسـدّ بها النوائب و الخلات فإن بقی منها شـی ء خمسه و قسم الباقی بین

---

(۱)- الأموال/ ۳۸۷ و ۳۸۸.



الغانمین و إن لم یبق منها شی ء فلا شی ء لهم.

و تـدلّ علی ذلک مرسـله حماد الطویله عن العبـد الصالـح «ع» أنه قال: «و له أن یسـدّ بذلک المال جمیع ما ینوبه من مثل إعطاء المؤلفه قلوبهم و غیر ذلـک مما ینوبه، فإن بقی بعـد ذلک شـی ء أخرج الخمس منه فقسـمه فی أهله و قسم الباقی علی من ولی ذلک، و إن لم یبق بعد سدّ النوائب شی ء فلا شی ء لهم.» «۱»

و فی صحیحه زراره قال: «الإمام یجری و ینفل و یعطی ما یشاء قبل أن تقع السهام، و قد قاتل

رسول اللّه «ص» بقوم لم يجعل لهم فى الفى ء نصيبا و إن شاء قسم ذلك بينهم.» «۲»

و أفتى بـذلك كثير من أصـحابنا و لم يقسم النبى «ص» غنـائم مكه و حنين بين المقـاتلين و قـد فتحتـا عنوه، فراجع مـا حرّرناه و فصّلناه فى فصل الغنائم.

و ما قاله أبو عبيـد من وجوب كون الربع أو الثلث بعـد التخميس لم يثبت عندنا، و الظاهر أن الاختيار فى ذلك إلى الإمام، اللّهم إلّا أن يقال: إنهما من قبيل التقسيم بين المقاتلين، و التقسيم يكون بعد التخميس على ما فى مرسله حمّاد.

و الذى يسهّل الخطب أن الخمس أيضا حقّ وحدانىّ يكون بأجمعه تحت اختيار الإمام كما فصّلنا ذلك فى فصل الخمس.

ثم لا يخفى أن الزائد على الثلث أو الربع يقسم على باقى الجيش إذا كانوا جميعا فى حال الحرب و كانوا عمادا و ردء للسرايا. و أمـا إذا انفردت سـريه بالقتـال و لم يكن الجيش فى المنطقه و المعركه أصـلا فلاـ وجه لاـشتراكهم مع السـريه بـل تكون الغنيمه بأجمعها لها و قد أشار إلى ذلك أبو عبيد أيضا.

و قال أيضا للفرق بين البدأه و الرجعه:

«و إنما جاءت الزياده فى المنصرف لأنهم يبدءون إذا غزوا نشاطا متسرعين إلى

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۶۵، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۴.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۶۵، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۲.



العدوّ، و يقفلون كلالا و بطاء قد ملّوا السفر و أحبّوا الإياب.» «۱» هذا.

ثم إن ثبوت الربع أو الثلث للسـرايا أو السـلب للقاتـل هل كان حكما فقهيا ثابتا أو سـلطانيا من النبى «ص» دائما أو كان هـذا منه «ص» حكما موقتا

على حسب ما رآه مصلحه بحسب الأوضاع و الشرائط الخاصه فيجوز للإمام فى مورد جعل النصف مثلا أو الخمس للسريه أو عدم جعل السلب للقاتل حسب تغيّر المصالح؟

فى المسأله وجوه و لعلّ الأظهر هو الوجه الأخير لوضوح تغيّر المصالح حسب تغيّر الأوضاع و الشرائط. و قد مرّ تفصيل المسأله فى السلب فى الجهه الرابعه من فصل الغنائم، فراجع.

و ظاهر عباره أبى عبيد هنا أن حكم السلب عنده يكون حكما ثابتا بنحو الدوام إما فقهيا إلهيا أو سلطانيا دائما من النبى «ص» و كذلك حكم الثلث أو الربع للسرايا.

و كيف كان فأنت ترى أن النفل بأقسامه الأربعه عند أبى عبيد لا يتجاوز حريم غنائم الحرب. هذا.

و فى سنن البيهقى عنون جماع أبواب الأنفال ثم عقد بابا للسلب و بابا لتخميسه و بابا لبعث رسول اللّه «ص» سريه قبل نجد كان فيها ابن عمر و نفل فيها لكلّ واحد منهم بعيرا زائدا على سهمه و كان سهم كل واحد منهم اثنى عشر بعيرا و بابا للنفل من خمس الخمس سهم المصالح. و بابا لنفل الربع أو الثلث فى السرايا بعد الخمس. و بابا لما نفله «ص» يوم بدر قبل نزول الآيه. فموضوع النفل و الأنفال عنده أيضا خصوص غنائم الحرب. «۲»

أقول: و لا محاله كان البعير الزائد أيضا من الخمس إما من سهم اللّه أو من سهم الرسول.

و الشافعى أيضا فى الأمّ عنون الأنفال ثم تعرّض لمسأله السلب ثم لنفل البعير

---

(۱)- الأموال/ ۳۹۸.

(۲)- سنن البيهقى ۶/ ۳۰۵ و ما بعدها.



الزائد ثم لنفل الإمام للجيش أو للسريه شيئا قبل لقاء العدوّ بنحو الشرط و قال:

«فذلك لهم

على ما شرط الإمام.» «۱»

و فی مختصر الخرقی فی فقه الحنابله قال:

«و ینفل الإمام و من استخلفه الإمام کما فعل النبی «ص» فی بدأته الربع بعد الخمس و فی رجعته الثلث بعد الخمس.»

و قال ابن قدامه فی شرح العباره:

«النفل زیاده تزاد علی سهم الغازی و منه نفل الصلاه و هو ما زید علی الفرض ...

و النفل فی الغزو ینقسم ثلاثه أقسام: أحدها: هذا الذی ذکره الخرقی ... القسم الثانی: أن ینفل الإمام بعض الجیش لعنائه و بأسه و بلائه أو لمکروه تحمله دون سائر الجیش ... القسم الثالث: أن یقول الأمیر: من طلع هذا الحصن أو هدم هذا السور أو نقب هذا النقب أو فعل کذا فله کذا أو من جاء بأسر فله کذا ...»

و تعرض هو بالتفصیل لأدله الثلاثه و الأقوال فیها، فراجع. «۲»

و بالجمله، فموضوع الأنفال عندهم غنائم الحرب، و النفل کان یطلق عندهم علی ما ینفله الإمام منها أو من خمسها زائدا علی السهمان.

و أما عندنا فیصحّ إطلاقه علی غنائم الحرب و ما ینفل منها تبعا لمورد نزول الآیه الشریفه و لا یجوز تخصیص المورد و إخراجه قطعا.

### [المصطلح علیه من الأنفال فی فقهنا]

و لکن المصطلح علیه فی فقهنا إطلاقه علی الأموال العامه التی لا تتعلق بالأشخاص تبعا لما ورد من الأئمّه «ع» فی هذا الباب، فصار کأن بین المصطلح عندنا و المصطلح علیه عند فقهاء السنه و محدّثیهم تباینا کلیا.

۱- قال المفید فی المقنعه:

«باب الأنفال: و کانت الأنفال لرسول اللّه «ص» خاصه فی حیاته، و هی للإمام القائم مقامه من بعده خالصه کما کانت له «ص» فی حیاته، قال اللّه- عزّ و جلّ-:

---

(۱)- الأمّ ۴/ ۶۶ و ما بعدها.

(۲)- المغنی ۱۰/ ۴۰۸ و ما

بعدها.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۳

«یَسْئَلُونَکَ عَنِ الْأَنْفالِ، قُلِ الْأَنْفالُ لِلَّهِ وَ الرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَ أَصْلِحُوا ذاتَ بَیْنِکُمْ وَ أَطِیعُوا اللَّهَ وَ رَسُولَهُ إِنْ کُنْتُمْ مُؤْمِنِینَ.» و ما کان للرسول «ص» من ذلک فهو لخلیفته القائم فی الأمه مقامه من بعده.

و الأنفال کل أرض فتحت من غیر أن یوجف علیها بخیل و لا رکاب، و الأرضون الموات، و ترکات من لا وارث له من الأهل و القرابات، و الآجام، و البحار، و المفاوز، و المعادن، و قطائع الملوک.

روی عن الصادق «ع» أنه قال: «نحن قوم فرض اللّه- تعالی- طاعتنا فی القرآن، لنا الأنفال و لنا صفو الأموال.» یعنی بصفوها ما أحبّ الإمام من الغنائم و اصطفاه لنفسه قبل القسمه من الجاریه الحسناء و الفرس الفاره و الثوب الحسن و ما أشبه ذلک من رقیق أو متاع علی ما جاء به الأثر من هذا التفسیر عن الساده «ع»، و لیس لأحد أن یعمل فی شی ء مما عددناه من الأنفال إلّا بإذن الإمام العادل.» «۱»

۲- و قال الشیخ فی النهایه:

«الأنفال کانت لرسول اللّه «ص» خاصه فی حیاته، و هی لمن قام مقامه بعده فی أمور المسلمین. و هی کلّ أرض خربه قد باد أهلها عنها، و کلّ أرض لم یوجف علیها بخیل و لا رکاب أو یسلمونها هم بغیر قتال، و رءوس الجبال، و بطون الأودیه و الآجام و الأرضون الموات التی لا أرباب لها، و صوافی الملوک و قطائعهم مما کان فی أیدیهم من غیر وجه الغصب، و میراث من لا وارث له.

و له أیضا من الغنائم قبل أن تقسم: الجاریه الحسناء و الفرس الفاره و الثوب المرتفع و

ما أشبه ذلک مما لا نظیر له من رقیق أو متاع.

و إذ قاتل قوم أهل حرب من غیر أمر الإمام فغنموا کانت غنیمتهم للإمام خاصه دون غیره.» «۲»

و ذکر نحو ذلک فی المبسوط أیضا، فراجع. «۳»

---

(۱)- المقنعه/ ۴۵.

(۲)- النهایه/ ۱۹۹.

(۳)- المبسوط ۱/ ۲۶۳.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۴

و قد مرّ عنه ما رواه فی هذا المعنی فی التبیان عن أبی جعفر و أبی عبد اللّه «ع»، فراجع. «۱»

۳- و فی مراسم سلار بعد ذکر الخمس قال:

«و الأنفال له أیضا، و هی کلّ أرض فتحت من غیر أن یوجف علیها بخیل و لا رکاب، و الأرض الموات، و میراث الحربی، و الآجام و المفاوز و المعادن، و القطاع؛ فلیس لأحد أن یتصرف فی شی ء من ذلک إلّا بإذنه.» «۲»

۴- و فی باب الأنفال من الکافی لأبی الصلاح الحلبی قال:

«فرض الأنفال مختص بکل أرض لم یوجف علیها بخیل و لا رکاب، و قطائع الملوک، و الأرضون الموات، و کلّ أرض عطّلها مالکها ثلاث سنین، و رءوس الجبال، و بطون الأودیه من کلّ أرض و البحار و الآجام، و ترکات من لا وارث له من الأموال و غیرها.» «۳»

۵- و فی أواخر الجهاد من الغنیه قال:

«و أما أرض الأنفال و هی کل أرض أسلمها أهلها من غیر حرب أو جلوا عنها، و کلّ أرض مات مالکها و لم یخلف وارثا بالقرابه و لا بولاء العتق، و بطون الأودیه، و رءوس الجبال، و الآجام، و قطائع الملوک من غیر جهه غصب، و الأرضون الموات فللإمام خاصه دون غیره و له التصرف فیها بما یراه من بیع أو هبه أو غیرهما ...» «۴»

۶- و

فی وسیله ابن حمزه:

«الأرضون أربعه أقسام: أرض أسلم أهلها علیها طوعا، و أرض الجزیه و هی ما صولح علیها أهلها، و أرض أخذت عنوه بالسیف، و أرض الأنفال، فالأولی لأربابها ... و الثانیه حکمها موکول إلی الإمام ... و الثالثه تکون بأسرها للمسلمین و حکمها إلی الإمام یتصرف فیها بما یراه صلاحا و یکون أعود علی المسلمین

---

(۱)- راجع ص ۳ من الکتاب؛ و التبیان ۱/ ۷۸۰.

(۲)- الجوامع الفقهیه/ ۵۸۱ (طبعه أخری/ ۶۴۳).

(۳)- الکافی لأبی الصلاح/ ۱۷۰.

(۴)- الجوامع الفقهیه/ ۵۲۳ (طبعه أخری/ ۵۸۵).

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۵

و الرابعه للإمام خاصه و هی عشره أجناس: کلّ أرض جلا عنها أهلها، و کلّ أرض خراب باد أهلها، و کلّ أرض أسلمها الکفار بغیر قتال، و کلّ أرض لم یوجف علیها بخیل و لا رکاب، و البائره التی لا أرباب لها، و الآجام، و رءوس الجبال، و بطون الأودیه، و کل ما یصطفیه الملوک لأنفسهم، و قطائعهم التی کانت فی أیدیهم من غیر جهه غصب.

فجمیع ذلک حکمه إلی الإمام یبیع ما یشاء و یهب ما یشاء و یقطع ما یشاء و یحمی ما یشاء و یضمن ما یشاء بما یشاء کیف یشاء و ینقل من آخر إلی غیره و یزید و ینقص فی النصیب بعد انقضاء المده.» «۱»

۷- و فی المهذّب لابن البراج قال:

«باب ذکر أرض الأنفال: کلّ أرض انجلی أهلها عنها، و کل أرض لم یوجف علیها بخیل و لا رکاب إذا سلمها أهلها من غیر قتال، و کل أرض باد أهلها، و رءوس الجبال، و بطون الأودیه، و الآجام، و صوافی الملوک و قطائعهم ما لم یکن ذلک غصبا،

و كل أرض كانت آجاما فاستحدثت مزارع أو كانت مواتا فأحييت؛ فجميع ذلك من الأنفال، و هى للإمام «ع» خاصه دون غيره من سائر الناس و له أن يتصرف فيها بالهبه و البيع و غير ذلك من سائر أنواع التصرف حسب ما يراه ...» «۲»

إلى غير ذلك من كلمات فقهائنا فى المقام، و سيأتى عباره المحقق فى الشرائع فى البحث عن مصاديق الأنفال بالتفصيل.

و التعبيرات الواقعه فى كلمات أصحابنا مأخوذه من أخبار أهل البيت- عليهم السلام-، و أهل البيت أدرى بما فى البيت.

و عدم عدّهم الغنائم من الأنفال مع كونها منها قطعا لكونها مورد نزول الآيه، لعله كان من جهه أن البحث فى الغنائم كان يناسب لباب الجهاد و كان يتعين عندهم تقسيمها بين المقاتلين و لا- أقلّ من أن يكون لهم حق ما و لو فى طول ما ينوب الإمام من المصالح، و على هذا فافترقت حكما عن الأنفال التى لا تعلق لها بالمقاتلين

---

(۱)- الجوامع الفقهيه/ ۷۱۷ (- طبعه أخرى/ ۶۸۱).

(۲)- المهذّب ۱/ ۱۸۳.



أصلا بل تكون حقا للإمام بما هو إمام و لا- يتعين فيها تقسيم، و المقصود فى باب الأنفال كان بيان ما يختص بالإمام، فقط فلأجل ذلك لم تذكر الغنائم فى عدادها، فتدبّر.

و يجب أن يحمل قولهم: «خاصه» و «خالصه» و «على جهه الخصوص» على أن هذه الأشياء ليست كالغنائم التى يشترك فيها المقاتلون و تقسم بينهم، أو كالأراضى المفتوحه عنوه المتعلقه بالمسلمين بما هم مسلمون بحيث يجب أن تبقى وقفا عليهم لا تباع و لا توهب.

لا أن هذه الأشياء أملاك شخصيه متعلقه بشخص الإمام بحيث يرثها ولده و ورثته

كيف ما كانوا، و سيأتى بيان ذلك.

و أنت ترى كلمات الفقهاء منّا مع تقاربها يخالف بعضها بعضا بحسب الأمثله:

فذكر بعضهم المعادن و البحار مثلا و لم يذكرهما الآخرون، و ذكر فى الكافى بعد ذكر الأمثله قوله: «و غيرها»، فلعلّه يشعر ذلك بأن ما ذكروه من الأشياء يكون من باب المثال. و هكذا الكلام فى أخبار الباب. فيراد جميع الأموال العامه التى لا تتعلق بالأشخاص. و لعلّ ذلك يختلف بحسب الأزمنه و الأعصار؛ فالبحار و الفضاء و حق عبور السيّارات و الطائرات من البلد مثلا لها فى أعصارنا أهميه و قيمه لم تكن لها فى الأعصار السالفه فهى أيضا من الأنفال الواقعه تحت اختيار الإمام، و لكن الاهتمام فى الأعصار السالفه كان بالأراضى كما يظهر من كلماتهم، فتدبّر.

## [الأخبار فى الأنفال]

و أما الأخبار فى هذا المجال فكثيره نذكر بعضها هنا عاجلا و البقيه آجلا عند بيان الأنفال بالتفصيل:

١- صحيحه حفص بن البخترى، عن أبى عبد اللّه «ع»، قال: «الأنفال ما لم يوجف عليه بخيل و لا ركاب، أو قوم صالحوا، أو قوم أعطوا بأيديهم، و كل أرض خربه، و بطون الأوديه فهو لرسول اللّه «ص» و هو للإمام من بعده يضعه حيث يشاء.» «١»

---

(١)- الوسائل ۶/ ۳۶۴، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١.



و السند إلى حفص صحيح و حفص بن البخترى ثقه على المشهور و التشكيك فيه مردود. «١»

٢- صحيحه محمد بن مسلم، عن أبى عبد اللّه «ع» أنه سمعه يقول: «إن الأنفال ما كان من أرض لم يكن فيها هراقه دم أو قوم صولحوا و أعطوا بأيديهم، و ما كان من أرض خربه أو بطون

أوديه فهذا كلّه من الفى ء. و الأنفال للّه و للرسول، فما كان للّه فهو للرسول يضعه حيث يحب.» «۲»

و الظاهر أن محطّ النظر فى الخبرين بيان خصوص أراضى الأنفال.

۳- موثقه سماعه بن مهران، قال: سألته عن الأنفال فقال: «كلّ أرض خربه أو شى ء يكون للملوك فهو خالص للإمام و ليس للناس فيها سهم. قال: و منها البحرين لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب.» «۳»

۴- مرسله حمّاد بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح، و فيها بعد ذكر الخمس و الأراضى المفتوحه عنوه و صفو المال و أن الجميع يكون فى اختيار الإمام قال: «و له بعد الخمس الأنفال، و الأنفال كل أرض خربه قد باد أهلها، و كلّ أرض لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب و لكن صالحوا صلحا و أعطوا بأيديهم على غير قتال، و له رءوس الجبال، و بطون الأوديه، و الآجام، و كل أرض ميته لا ربّ لها، و له صوافى الملوك ما كان فى أيديهم من غير وجه الغصب لأن الغصب كله مردود، و هو وارث من لا وارث له يعول من لا حيله له.» «۴»

---

(۱)- تنقيح المقال ۱/ ۳۵۲.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۶۷، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۱۰.

(۳)- الوسائل ۶/ ۳۶۷، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۸.

(۴)- الوسائل ۶/ ۳۶۵، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۴.



### الجهه الثانيه: فى معنى كون الأنفال للإمام:

#### اشاره

لا يخفى أن كون الخمس أو الفى ء أو الأنفال للإمام يحتمل فيه بالنظر البدوى

#### ثلاثه احتمالات:

#### الأول: أن يكون عنوان الإمامه عنوانا مشيرا

، فيكون إشاره إلى شخص الإمام المتصدى للإمامه، فأمير المؤمنين على بن أبى طالب- عليه السلام- مثلا فى عصر إمامته ملك جميع الأخماس و الفى ء و الأنفال لا بجهه إمامته بل بشخصه، و الإمامه عنوان مشير إليه مثل عنوان صاحب القلنسوه السوداء

مثلا حيث لا يكون للعنوان دخل أصلا.

**الثانى: أن تكون حيثيه الإمامه حيثيه تعليليه**

، كما ترى مثلا أن رئيس مؤسسه بما أنه تصدى لرئاسه هذه المؤسسه يوظّف له أجره سنويه أو شهريه، فإمامه على «ع» مثلا صارت عله لصيروره الأخماس و الأنفال لشخص على «ع» فى عصر إمامته أجره لإمامته مثلا و العله واسطه للثبوت.

**الثالث: أن تكون حيثيه الإمامه حيثيه تقييديه**

تكون فى الحقيقه هى الموضوع، فالأنفال مثلا تكون ملكا لمقام الإمامه و منصبها لا للشخص. فتكون الحيثيه واسطه فى العروض للشخص و الحكم ثابت لنفس الواسطه.

**و الملكيه أمر اعتبارى يمكن اعتبارها للمقام و الحيثيه أيضا**

، كما ترى من عدّ بعض الأموال ملكا للدوله و الحكومه، بل يمكن اعتبارها للأمكنه أيضا كما يعتبر

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۹

الشى ء ملكا للمسجد أو الحسينيه أو المستشفى مثلا.

و مقتضى الاحتمالين الأولين أن ما كان ملكا لأمير المؤمنين «ع» فى عصره من الأخماس و الأنفال بسعتها انتقلت بوفاته إلى جميع ورثته على سهامهم كما ينتقل ملك زيد و كذا ما أخذه رئيس المؤسسه أجره لرئاسته إلى ورثتهما، فانتقل كل ما كان فى عصر أمير المؤمنين من موات الأرضين و الجبال و الآجام و الأوديه و البحار و المعادن و نحوها بوفاته إلى ورثه أمير المؤمنين «ع» و لم يبق للإمام بعده بما هو إمام شى ء.

و مقتضى الاحتمال الثالث انتقال ما كان لمقام الإمامه إلى الإمام بعده كما انتقلت إليه نفس الإمامه.

و ربما يقال برجوع الاحتمال الثانى أيضا إلى الثالث لما قد يقال من أن الحيثيات التعليليه ترجع بحسب الدقه إلى الحيثيات التقييديه، فوظيفه رئيس المؤسسه مثلا تكون لمقام رئاسته لا لشخصه بحيث لو أمكن تفكيك حيثيه الرئاسه عن الشخص خارجا كانت الوظيفه لها لا له.

أقول: هذا صحيح فى الأحكام العقليه و أما فى الأحكام العرفيه فالمقامات مختلفه؛ ففى المثال يرى العرف الوظيفه للشخص و يرون الحيثيه عله و واسطه و لذا يحكمون بانتقال ما ملكه أجره إلى ورثته لا إلى الرئيس بعده، و أما فى مثل الإمامه و الدوله فيرون الأموال و الأحكام للمقام و الحيثيه. هذا.

و بما ذكرنا لك ظهر

أن الصحيح فى المقام هو الاحتمال الثالث، حيث إن الإمامه و الولايه داخله فى نسج الإسلام و نظامه كما مرّ بالتفصيل فى محلّه. و إداره شئون الإمامه حقا كانت أو باطله تحتاج إلى نظام ما لى لا محاله.

و المتعارف فى جميع الأعصار و البلاد أيضا جعل الأموال العامه التى لا تتعلق بالأشخاص بل بالمجتمع و الأمه تحت اختيار إمام الأمه فإنه المثل لها و الحافظ لحقوقها و مصالحها.

كيف؟! و هل يجوّز أحد أن يجعل الإسلام الذى هو دين العدل و الإنصاف جميع البحار و القفار و المعادن و الآجام و قطائع الملوك و ميراث من لا وارث له و خمس

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۰

جميع عوائد الناس من تجاراتهم و صناعاتهم و زراعاتهم و غير ذلك لشخص واحد بشخصه و لو كان فى مقام العداله بل و العصمه أيضا؟!

و هل لا ينافى هذا التشريع حقيقه الإسلام و روحه المنعكسه فى قوله- تعالى-:

«كَيْ لا يَكُونَ دُولَهً بَيْنَ الْأَغْنِياءِ مِنْكُمْ»؟! «۱» و أىّ حاجه للشخص بالنسبه إلى هذه الأموال الكثيره الواسعه بسعه الأرض و الناس إليها فى حاجه شديده؟ و ليست التشريعات الإسلاميه جزافيه بل تكون على طبق المصالح النفس الأمريه.

و يؤيد ما ذكرناه أن الأرضين الموات تكون من الأنفال و تكون للإمام بلا إشكال، و قد نرى أن الكتاب و السنه حكما بكون الأرض بإطلاقها للناس: قال اللّه- تعالى-: «وَ الْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنامِ.» و فى خبر يونس، عن العبد الصالح «ع»، قال:

«إن الأرض للّه- تعالى- جعلها وقفا على عباده فمن عطّل أرضا ثلاث سنين متواليه لغير ما عله أخذت من يده و دفعت إلى غيره. الحديث.» «۲» فتأمّل.

و فى

رساله المحكم و المتشابه نقلا عن تفسير النعمانى بإسناده عن على «ع» بعد ما ذكر الخمس و أن نصفه للإمام قال: «إن للقائم بأمور المسلمين بعد ذلك الأنفال التى كانت لرسول اللّه «ص». قال اللّه- عزّ و جلّ-: يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفالِ قُلِ الْأَنْفالُ لِلّهِ وَ الرَّسُولِ. و إنما سألوا الأنفال ليأخذوها لأنفسهم فأجابهم اللّه بما تقدم ذكره. الحديث.» «٣»

فجعل فيه الأنفال للقائم بأمور المسلمين، و ظاهره كونها له بما أنه قائم بأمورهم، فهى من الأموال العامه و تكون ملكا لمنصب الإمامه، و لا محاله يستفاد منها فى طريق مصالح الإمامه و الأمه.

### [لا فرق بين كون المال للإمام بما هو إمام أو للمسلمين بما هم مسلمون]

و لا يوجد عندنا فرق أساسى بين كون المال للإمام بما هو إمام أو للمسلمين بما هم مسلمون، فإن ولىّ المسلمين و من يتولى صرف ما لهم فى مصالحهم هو الإمام، و ما للإمام أيضا لا يصرف فى مصارفه الشخصيه إلا أقل قليل منه و هى أيضا من أهمّ المصالح العامه.

---

(١)- سوره الحشر (٥٩)، الآيه ٧.

(٢)- الوسائل ١٧/ ٣۴۵، الباب ١٧ من أبواب إحياء الموات، الحديث.

(٣)- الوسائل ۶/ ٣٧٠، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ٢١

و قد مرّ منّا سابقا أن الأموال العامه قد تضاف إلى اللّه، و قد تضاف إلى الرسول أو الإمام كما فى المقام، و قد تضاف إلى المسلمين، و مآل الكل واحد.

ففى الخطبه الشقشقيه من نهج البلاغه قال: «و قام معه بنو أبيه يخضمون مال اللّه خضمه (خضم خ. ل) الإبل نبته الربيع.» «١»

و فى نهج البلاغه أيضا من كلام له «ع» كلّم به عبد اللّه بن زمعه لما طلب منه مالا، قال: «إن هذا المال ليس لى

و لا لک، و إنما هو فی ء للمسلمین و جلب أسیافهم.» «۲»

مع ما مرّ منّا من أن الغنائم أیضا من الأنفال و أنها تحت اختیار الإمام ینفل منها ما یشاء حسب ما تقتضیه المصالح.

و قد عدّ فی الأخبار و کلمات الأصحاب من الأنفال میراث من لا وارث له، و التعبیرات فیه فی الروایات مختلفه: ففی بعضها أنه من الأنفال. و فی بعضها:

«الإمام وارث من لا وارث له». و فی بعضها: «أخذ میراثه فجعل فی بیت مال المسلمین». و فی بعضها: «قال أمیر المؤمنین «ع»: أعط المال همشاریجه.» «۳»

فیعلم بذلک عدم تفاوت أساسی بین أن ینسب المال إلی الإمام أو إلی المسلمین و بیت ما لهم. و الحمل علی التقیه مما لا وجه له بعد وضوح طریق الجمع بین التعبیرات المختلفه.

و فی صحیحه البزنطی: «و ما لم یعمر منها أخذه الوالی فقبّله ممن یعمره و کان للمسلمین ...

و ما أخذ بالسیف فذلک إلی الإمام یقبّله بالذی یری کما صنع رسول اللّه «ص» بخیبر.» و نحوها خبر صفوان و البزنطی، فراجع. «۴»

ففی الجمله الأولی نسب غیر المعمور الذی هو للإمام إلی المسلمین، و فی الجمله الثانیه فوّض أمر ما للمسلمین إلی الإمام؛ فلیس بینهما تفاوت أساسی.

---

(۱)- نهج البلاغه، فیض/ ۵۱؛ عبده ۱/ ۳۰؛ لح/ ۴۹، الخطبه ۳.

(۲)- نهج البلاغه، فیض/ ۷۲۸؛ عبده ۲/ ۲۵۳؛ لح/ ۳۵۳، الخطبه ۲۳۲.

(۳)- الوسائل ۱۷/ ۵۴۷، و ما بعدها، الباب ۳ و ۴ من أبواب ولاء ضمان الجریره و الإمامه.

(۴)- الوسائل ۱۱/ ۱۲۰، الباب ۷۲ من أبواب جهاد العدوّ، الحدیث ۲ و ۱.



### [اعتبار فرق ما بین ما ینسب إلی الإمام و ما ینسب إلی المسلمین]

نعم، یمکن اعتبار فرق ما بین ما ینسب

إلى الإمـام و ما ينسب إلى المسـلمين فى بعض الموارد؛ فإن ما للإمام يجوز له أن يتصـرف فيها أىّ تصـرف صالـح و لو بالبيع و الهبه، و يصـرف حاصـلها فيما يراه صلاحا و لو لشخص خاص من الأمه. و أمّا ما للمسلمين بما هم مسلمون كالأراضى المفتوحه فيمكن أن يقـال بعـدم جواز بيع رقبتهـا أو هبتهـا، فإنهـا تكون بمنزله الوقف على المسـلمين و لا- يصـرف حاصـلها إلا- فيما يرى صلاحا للمجتمع و الأمه بوصف الاجتماع لا لشخص خاص، فتدبّر.

و التحقيق موكول إلى محله. هذا.

و يشهد لما ذكرناه من كون حيثيه الإمامه حيثيه تقييديه و أن المال لنفس الحيثيه فلا ينتقل إلى الوارث بل إلى إمام بعده ما رواه الصـدوق بإسـناده عن أبى على بن راشـد، قـال: قلت لأـبى الحسن الثالث «ع»: إنا نؤتى بالشـى ء فيقال: هـذا كان لأبى جعفر «ع» عندنا فكيف نصنع؟ فقال: «ما كان لأبى بسبب الإمامه فهو لى، و ما كان غير ذلك فهو ميراث على كتاب اللّه و سنه نبيه.» «۱»

و فى ميراث الغنيه:

«فإن عدم جميع هؤلاء الورّاث فالميراث للإمام، فإن مات انتقل إلى من يقوم مقامه فى الإمامه دون من يرث تركته.» «۲»

و فى السرائر بعد ما ذكر ولاء الإمامه قال:

«فأما إذا مات الإمام انتقل إلى الإمام الذى يقوم بأمر الأمه مقامه دون ورثته الذين يرثون تركته.» «۳»

فيظهر منهما أن ميراث من لا وارث له عندهما لمقام الإمامه و منصبها لا لشخص الإمام.

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۷۴، الباب ۲ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۶.

(۲)- الجوامع الفقهيه/ ۵۴۶ (طبعه أخرى/ ۶۰۸).

(۳)- السرائر/ ۴۰۳.



و مما يشهد أن ما نسب إلى الإمام

بما هو إمام لا يكون لشخصه بل لحيثيه الإمامه و أنه من الأموال العامه فيراعى فيه المصالح العامه صحيحه أبى ولّاد الحناط، قال:

سألت أبا عبد اللّه «ع» عن رجل مسلم قتل رجلا مسلما (عمدا) فلم يكن للمقتول أولياء من المسلمين إلّا أولياء من أهل الذمه من قرابته، فقال: «على الإمام أن يعرض على قرابته من أهل بيته (دينه) الإسلام، فمن أسلم منهم فهو وليّه يدفع القاتل إليه: فإن شاء قتل، و إن شاء عفا، و إن شاء أخذ الديه.

فإن لم يسلم أحد كان الإمام وليّ أمره: فإن شاء قتل، و إن شاء أخذ الديه فجعلها فى بيت مال المسلمين لأن جنايه المقتول كانت على الإمام فكذلك تكون ديته لإمام المسلمين.

قلت: فإن عفا عنه الإمام؟ قال: فقال: إنما هو حق جميع المسلمين و إنما على الإمام أن يقتل أو يأخذ الديه، و ليس له أن يعفو.» «۱»

و صحيحته الأخرى، قال: قال أبو عبد اللّه «ع» فى الرجل يقتل و ليس له ولى إلا الإمام: «إنه ليس للإمام أن يعفو، له أن يقتل أو يأخذ الديه فيجعلها فى بيت مال المسلمين، لأن جنايه المقتول كانت على الإمام و كذلك تكون ديته لإمام المسلمين.» «۲»

يظهر من الصحيحتين أن كون الشى ء للإمام عباره أخرى عن كونه للمسلمين، و لذا حكم بجعله فى بيت مال المسلمين، فيكون الشى ء لمنصب الإمامه لا لشخصه.

كيف؟! و لو كان لشخصه لكان له العفو قطعا و قد صرّح الإمام «ع» بكونه حقا لجميع المسلمين فلا عفو له و المورد من موارد من لا وارث له، و ما له من الأنفال قطعا.

و نحوهما فى الدلاله على المقصود خبر عبد اللّه بن سنان و عبد اللّه بن

بكير، عن أبى عبد اللّه «ع»، قال: «قضى أمير المؤمنين «ع» فى رجل و جد مقتولا لا يدرى من قتله،

---

(۱)- الوسائل ۱۹/ ۹۳، الباب ۶۰ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ۱.

(۲)- الوسائل ۱۹/ ۹۳، الباب ۶۰ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ۲.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۴

قال: «إن كان عرف له أولياء يطلبون ديته أعطوا ديته من بيت مال المسلمين و لا يبطل دم امرئ مسلم لأن ميراثه للإمام فكذلك تكون ديته على الإمام. الحديث.» «۱»

و فى صحيحه سليمان بن خالد، عن أبى عبد اللّه «ع» فى رجل مسلم قتل و له أب نصرانى لمن تكون ديته؟ قال: «تؤخذ ديته فتجعل فى بيت مال المسلمين لأن جنايته على بيت مال المسلمين.» «۲»

فالديه هنا مع كونها للإمام لأنه وارث من لا وارث له حكم بجعلها فى بيت مال المسلمين، فيعلم بذلك أن المال ليس لشخص الإمام.

## [كون الأراضى المفتوحه عنوه تحت اختيار الإمام فيه نظران]

### اشاره

و محصل الكلام فى المقام أن قولهم «ع»: «إن الخمس و الفى ء و الأنفال للإمام» و كذا كون الأراضى المفتوحه عنوه تحت اختيار الإمام فيه نظران مختلفان سعه و ضيقا:

### الأول: أن يراد بالإمام الإمام المعصوم الخاص،

فيكون اللفظ إشاره إلى الأئمه الاثنى عشر المعصومين عندنا و تكون الأموال المذكوره لأشخاصهم- كل واحد فى عصره- فلا محاله يجب فى أعصارنا كما قيل حفظها و إيداعها عند الثقات حتى تصل إلى امام العصر- عجّل اللّه تعالى فرجه-، أو تدفن حتى تصل إليه لما ورد من أن الأرض تخرج كنوزها له، أو تصرف فيما يحصل العلم برضاه، أو تصرف فيما يجب عليه صرفها فيه لو كان ظاهرا كتتميم حق الساده أو مطلق الفقراء كما هو المستفاد من مرسله حماد الطويله، أو يتصدق بها من قبله «ع» لما يستفاد من بعض الأخبار من أن الملاك فى وجوب التصدق بمال الغير عدم إمكان إيصاله. إليه و لو كان معلوما بشخصه. و قد قال بكل منها قائل، اللّهم إلّا أن يستفاد من الروايات تحليل حقوقه «ع» او تحليل بعضه للشيعه كما قيل.

(۱)- الوسائل ۱۹/ ۱۰۹، الباب ۶ من أبواب دعوى القتل ...، الحديث ۱.

(۲)- الوسائل ۱۷/ ۵۵۵، الباب ۷ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ۱.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۵

**الثانى: أن يراد بالإمام والى المسلمين و حاكمهم**

الواجد للشرائط فى كل عصر معصوما كان أو غير معصوم، حيث أن الحكومه عندنا لا تتعطل، و الإمامه داخله فى نسج الإسلام و نظامه، و تعطيلها مساوق لتعطيل الإسلام كما مرّ تفصيل ذلك فى المجلّد الأول من كتابنا هذا.

نعم، مع حضور الإمام المعصوم تكون الإمامه حقا له بلا إشكال، و لكن لفظ الإمام ليس موضوعا للأئمه الاثنى عشر أو مشيرا إليهم:

فقد قال على بن الحسين «ع» فى حديث الحقوق: «و كل سائس إمام.» «۱»

و الإمام الصادق «ع» حين أفاض من عرفات فسقط من بغلته فوقف عليه أمير الحاج

إسماعيل بن على قال لإسماعيل: «سر، فإن الإمام لا يقف.» «۲» إلى غير ذلك من موارد استعمال اللفظ بل يطلق الإمام على الإمام الباطل كأئمه الجور أيضا.

و بالجمله، فالمراد بالإمام هو الحاكم الواجد للشرائط فى عصره، و الأموال ليست لشخصه بل لمقام الإمامه و منصبها بنحو التقييد، و منه تنتقل إلى الإمام بعده، و فى الحقيقه تكون الأموال المذكوره من الأموال العامه و من أهمّ أركان النظام المالى للحكومه الإسلاميه، جعلت تحت اختيار ممثل المجتمع و تصرف فى مصالح الإمام و الأمّه و من أهمّها مصارف شخص الإمام و مصارف الساده من بيت النبوه. و ليست لشخص الإمام المعصوم حتى تحفظ له، أو تصرف فيما حصل العلم برضاه، أو فيما يجب عليه، أو يتصدق من قبله.

فهذان نظران متفاوتان جدا، و على الاصطلاح المتعارف فى عصرنا يكون للإمام الذى هو المالك على الأول شخصيه حقيقيه، و على الثانى شخصيه حقوقيه.

و قد مرّ منّا اختيار النظر الثانى و الاستدلال عليه، و هذا عندنا واضح بيّن

---

(۱)- الخصال/ ۵۶۵، أبواب الخمسين و ما فوقه، الحديث ۱.

(۲)- الوسائل ۸/ ۲۹۰، الباب ۲۶ من أبواب آداب السفر إلى الحجّ و غيره، الحديث ۱.



و لكن مصير الأعاظم إلى النظر الأول ألجأنا إلى تطويل البحث و الاستدلال.

### [الخمس و الأنفال على مساق واحد فى كلمات الأصحاب]

و كلماتهم و إن وردت فى باب الخمس غالبا و لكن يظهر منهم و كذا من الأخبار كون الخمس و الأنفال على مساق واحد:

۱- قال الشيخ فى النهايه بعد عد الأنفال على ما مرّ:

«و ليس لأحد أن يتصرف فيما يستحقه الإمام من الأنفال و الأخماس إلّا بإذنه، فمن تصرف فى شى ء من ذلك بغير

إذنه كـان عاصـيا، و ارتفـاع ما يتصـرف فيه مردود على الإمام، و إذا تصـرف فيه بأمر الإمام كان عليه أن يؤدّى ما يصالحه الإمام عليه من نصف أو ثلث أو ربع.

هذا فى حال ظهور الإمام، فأما فى حال الغيبه فقد رخّصوا لشـيعتهم التصرف فى حقوقهم مما يتعلق بالأخماس و غيرها فيما لا بدّ لهم منه من المناكح و المتاجر و المساكن. فأما ما عدا ذلك فلا يجوز له التصرف فيه على حال.

و مـا يسـتحقونه من الأخمـاس فى الكنوز و غيرها فى حال الغيبه فقـد اختلف قول أصـحابنا فيه، و ليس فيه نصّ معين إلّا أن كل واحد منهم قال قولا يقتضيه الاحتياط:

فقال بعضهم: إنه جار فى حال الاستتار مجرى ما أبيح لنا من المناكح و المتاجر.

و قـال قـوم: إنه يجب حفظه مـا دام الإنسـان حيـا، فـإذا حضـرته الوفـاه وصّـى به إلى من يثق به من إخوانه المؤمنين ليسـلمه إلى صاحب الأمر إذا ظهر أو يوصى به حسب ما وصى به إليه إلى أن يصل إلى صاحب الأمر.

و قال قوم: يجب دفنه لأن الأرضين تخرج كنوزها عند قيام القائم.

و قـال قوم: يجب أن يقسم الخمس سـته أقسـام: فثلاـثه أقسـام للإمام يـدفن أو يودع عنـد من يوثق بأمانته. و الثلاثه أقسام الأخر يفرق على مسـتحقيه من أيتام آل محمد و مساكينهم و أبناء سبيلهم. و هذا مما ينبغى أن يكون العمل عليه لأن هذه الثلاثه أقسام مسـتحقها ظـاهر و إن كـان المتولى لتفريق ذلـك فيهم ليس بظـاهر، كمـا أن مسـتحق الزكـاه ظاهر و إن كان المتولى لقبضـها و تفريقها ليس بظاهر و لا أحد يقول فى الزكاه أنه لا يجوز تسليمها إلى مستحقيها.

دراسات فى ولايه الفقيه و

و لو أن إنسانا استعمل الاحتياط و عمل على أحد الأقوال المقدم ذكرها من الدفن أو الوصاه لم يكن مأثوما. فأما التصرف فيه على ما تضمنه القول الأول فهو ضد الاحتياط و الأولى اجتنابه حسب ما قدمناه.» «۱»

۲- و أستاذه الشيخ المفيد- طاب ثراه- فى المقنعه فى مقام نقل الأقوال فى المسأله قال:

«و بعضهم يرى عزله لصاحب الأمر «ع»؛ فإن خشى إدراك المنيه قبل ظهوره وصّى به إلى من يثق به فى عقله و ديانته ليسلّمه إلى الإمام إن أدرك قيامه، و إلّا وصى به إلى من يقوم مقامه فى الثقه و الديانه، ثم على هذا الشرط إلى أن يظهر إمام الزمان «ع». و هذا القول عندى أوضح من جميع ما تقدم لأن الخمس حق وجب لغائب لم يرسم فيه قبل غيبته رسما يجب الانتهاء إليه فوجب حفظه عليه إلى وقت إيابه أو التمكن من إيصاله إليه أو وجود من انتقل بالحق إليه.» «۲»

۳- و فى الجزء الثانى من المختلف فى بيان حكم سهم الإمام فى عصر الغيبه قال:

«و هل يجوز قسمته فى المحاويج من الذريه كما ذهب إليه جماعه من علمائنا؟

الأقرب ذلك لما تقدم من الأحاديث إباحه البعض للشيعه حال ظهورهم فإنه يقتضى أولويه إباحه أنسابهم- عليهم السلام- مع الحاجه حال غيبه الإمام- عليه السلام- لاستغنائه- عليه السلام- و حاجتهم.» «۳»

فالعلامه «ره» كان يظن أن المال لشخص الإمام المعصوم و هو فى حال الغيبه مستغن عنه.

۴- و فى الشرائع بعد ذكر تقسيم الخمس سته أقسام قال:

«و ما كان قبضه النبى «ص» أو الإمام ينتقل إلى وارثه.» «۴»

---

(۱)- النهايه/ ۲۰۰- ۲۰۱.

(۲)- المقنعه/ ۴۶.

(۳)- المختلف/ ۲۱۰ (۲/ ۴۰).

(۴)- الشرائع ۱/

۱۸۲ (طبعه أخری/ ۱۳۵).

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۸

۵- و فی خمس مصباح الفقیه قال:

«و ربما یقوی فی النظر جواز التصدق به و صرفه إلی الفقراء مطلقا و لو إلی غیر بنی هاشم لاندراجه عرفا فی موضوع مال الغائب الـذی تعذر إیصاله إلی صاحبه، و الأقوی فیه بعد الیأس من التمکن من إیصاله إلی صاحبه بوجه من الوجوه جواز التصدق به أو وجوبه کالمال الذی لا یعرف صاحبه ...» «۱» و ذکر نحو ذلک فی الجواهر أیضا، فراجع. «۲»

۶- و فی کتاب زبده المقال تقریر دروس السید الأستاذ المرحوم آیه اللّه العظمی البروجردی- طاب ثراه- قال:

«فانقدح أن سهم اللّه و سهم الرسول و سهم ذی القربی ثابت فی زمان الغیبه لشخص الإمام المنتظر الحجه بن الحسن العسکری- عجّل اللّه تعالی فرجه- یجب علی من تعلق الخمس بماله إیصاله إلیه کما هو شأن کل مال کان بید شـخص و کان مالکه معلوما ...

و ذلک لأنّه لا ریب فی أنّ أهمّ الأمور فی نظر الإمام «ع» إنما هو حفظ الـدین و الـذبّ عنه، فقـد بذلوا فی ذلک مهجهم، فحیث توقف إعلاء کلمه الـدین و ترویـج شـریعه سـید المرسـلین «ص» علی بذل سـهمه حتی یشـیّد به أرکانه و یرهب به أعداؤه علمنا برضاه بذلک أشدّ الرضا و أنه لا یرضی بغیره، فلو صرفنا سهمه «ع» فی تحصیل ذلک الغرض السنّی لکنّا معذورین بل مأجورین ...» «۳»

فهـذه نماذج من کلمات الأعاظم فی المقام یظهر منها أنهم لم یلتفتوا إلی الخمس بما أنه ضـریبه إسـلامیه واسـعه إن أخذت من المعادن بسعتها و من الأرباح بکثرتها و من غیرهما تبلغ فی کل سنه آلاف ملیارات،

و قد شرعت لإداره شئون إمامه المسلمين و حكومتهم كيفما اتسع نطاقها، غايه الأمر أن إداره شئون الساده الفقراء

---

(۱)- مصباح الفقيه/ ۱۵۹.

(۲)- الجواهر ۱۶/ ۱۷۷.

(۳)- زبده المقال/ ۱۳۹ و ۱۴۱.



أيضا بما أنهم من بيت النبوه تكون من شئونها أيضا.

بل تراهم يرون الخمس مجعولا لشخص الإمام المعصوم و الساده الفقراء فقط بالمناصفه.

و من التفت إلى كثره مقدار الخمس و سعته و نسبته إلى مقدار الزكاه المشروع عندهم فی خصوص الأشياء التسعه المعروفه بحدودها و شروطها، و نسبه عدد الساده الفقراء إلى جميع المصارف الثمانيه للزكاه التی منها جميع الفقراء غير الساده و جميع سبل الخير و المشاريع العامه بل و فقراء الساده أيضا بالنسبه إلى زكاه أنفسهم يظهر له بالوجدان بطلان ما ذكروه.

و العمده أن أصحابنا لبعدهم عن ميدان السياسه و الحكم لم يخطر ببالهم ارتباط هذه المسائل و لا سيما الأنفال و الأموال العامه بباب الحكومه و سعه نطاقها و احتياجها إلى نظام مالی واسع و انصرف لفظ الإمام الوارد فی أخبار الباب فی أذهانهم إلى خصوص الأئمه الاثنی عشر المعصومين عندنا و حملوا الملكيه للإمام على الملكيه الشخصيه، فتدبّر جيدا.

و قد يحتمل بعيدا أن يراد بما ورد من كون الدنيا و ما فيها للإمام أو الأرض و ما أخرج اللّه منها لهم أنهم بمقاماتهم العاليه و وجوداتهم الكامله عصاره الكون و خلاصه الخلقه، فهم غايه الخلقه و ثمره شجره الطبيعه. فصاحب البستان إذا غرس فی بستانه أشجارا من أنواع مختلفه فهدفه الأصلی الثمرات الحلوه المجنيه منها و يصح له أن يقول: ما عمرت البستان و لا غرست الأشجار و أدمت سقايتها إلا

لهذه الثمرات العاليه الغاليه، و هذا أيضا معنى ما ورد من قوله: «لولاك ما خلقت الأفلاك». «۱»

---

(۱)- بحار الأنوار ۱۵/ ۲۸، تاريخ نبيّنا «ص»، باب بدء خلقه «ص» و ما يتعلّق بذلك، الحديث ۴۸.



## الجهه الثالثه: فى بيان الأنفال بالتفصيل:

### [فى بيان عدد الأنفال]

أقول: قد مرّ منّا سابقا احتمال أن يكون ما فى الأخبار و كلمات الأصحاب من بيان المصاديق للأنفال من باب المثال، و لذا ذكرت المعادن و البحار فى بعض الكلمات دون بعض، فيكون المقصود من الأنفال فى فقه الشيعه جميع الأموال العامه التى خلقها اللّه- تعالى- للأنام و لا تنحصر فى أمور خاصه بل تختلف هى بحسب الأعصار. فالأرض فى الأعصار السالفه كانت أهمّ الأموال العامه و أقومها، و فى أعصارنا صار البحر و الجوّ أيضا من أهمها.

فهذا السنخ من الأموال التى لم تحصل بصنع البشر و لا تعلق لها بأشخاص خاصه تكون كلها من الأنفال و تكون للإمام بما هو إمام و ممثل للمجتمع، بمعنى كونها تحت اختياره حفظا للنظم و العداله و حذرا من الهرج و المرج و تضييع الحقوق فتصرف و توزع حسب ما يراه الإمام صلاحا، و إلى هذا يرجع ما دلّ على كون الأرض أو الدنيا كلّها للإمام، فراجع «۱».

و لا يراد بهذه الملكيه الملكيه الحقيقيه الثابته للّه- تعالى- تكوينا بل الملكيه الاعتباريه العرفيه و الشرعيه، لما مرّ من إمكان اعتبارها للمقام و المنصب أيضا و لا تنافى هذه الملكيه مالكيه الأشخاص لآثارهم التى يحدثونها فى الأرض و المواد الصناعيه لاختلاف الموضوع فيهما: فالأرض مثلا ملك للإمام بما هو إمام، و آثار الإحياء ملك للمحيى لها. هذا.

و لكن يظهر من الشرائع حصر الأنفال فى أمور

خمسه، حیث قال:

---

(۱)- الکافی ۱/ ۴۰۷، کتاب الحجّه، باب أنّ الأرض کلّها للإمام «ع».

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۱

«الأول فی الأنفال: و هی ما یستحقه الإمام من الأموال علی جهه الخصوص کما کان للنبی «ص»، و هی خمسه: الأرض التی تملک من غیر قتال سواء انجلی أهلها أو سلموها طوعا، و الأرضون الموات سواء ملکت ثم باد أهلها أو لم یجر علیها ملک کالمفاوز و سیف البحار و رءوس الجبال و ما یکون بها و کذا بطون الأودیه و الآجام، و إذا فتحت دار الحرب فما کان لسلطانهم من قطائع و صفایا فهی للإمام إذا لم تکن مغصوبه من مسلم أو معاهد، و کذا له أن یصطفی من الغنیمه ما شاء من فرس أو ثوب أو جاریه أو غیر ذلک ما لم یجحف، و ما یغنمه المقاتلون بغیر إذنه فهو له- علیه السلام-.» «۱»

أقول: الظاهر أن سیف البحار إلی قوله: «و الآجام» معطوفات علی المفاوز لتکون من أمثله الأرضین الموات لعطلتها غالبا عن الحیاه العرضیه، و لکن یرد علیه أن الآجام لها حیاه طبیعیه و ربما تکون أنفع من الأراضی الحیاه. و لم یذکر هو میراث من لا وارث له و المعادن مع ورود الأخبار بهما و الأول متفق علیه أنه من الأنفال.

نعم هنا شی ء، و هو أن الظاهر من بعض الأخبار و الفتاوی أن النظر فی بیان الأنفال کان إلی بیان حکم ما ینتقل من الکفّار إلی المسلمین فقط، حیث إنه فی صدر الإسلام کان جمیع الأرض و الإمکانات تحت سیطره الکفار و استیلائهم، فکان بعض أموالهم ینتقل إلی المسلمین بقتال و هو الغنائم و بعضها بغیر قتال،

و ما كان ينتقل بقتال أيضا كان على قسمين: المنقول و غير المنقول، و القتال أيضا قد كان يقع بإذن الإمام و قد كان يقع بغير إذنه.

و لعل المقاتلين من المسلمين كانوا يتوقعون أن يقسم الجميع بينهم.

فأراد الأئمه «ع» أن يبينوا أن ما حصل بقتال بإذن الإمام فالمنقول منه يقسم بين المقاتلين إلا الأشياء النفيسه منها فإنها للإمام، و غير المنقول منه يكون لجميع المسلمين بما هم مسلمون إلا قطائع الملوك منه فإنها أيضا للإمام، و إذا كان القتال

---

(۱)- الشرائع ۱/ ۱۸۳ (طبعه أخرى/ ۱۳۶).



بغير إذن الإمام فالجميع يكون للإمام، و كذا إذا لم يقع القتال فالجميع له، و كذا الموات غير المحياه من الأراضى و سيف البحار و الأوديه و رءوس الجبال و الآجام.

و قولهم «خاصه» أو «خالصه» يراد به عدم حق للمقاتلين أو لجميع المسلمين حتى يقسم بينهم أو يبقى وقفا لهم بل يكون مختصا بإمام المسلمين بما هو إمام.

فهذا وجه حصر المحقق الأنفال فى خمسه، فتدبّر.

## [فى العناوين المشهوره و الاستدلال عليها]

### اشاره

و كيف كان فلنتعرض للعناوين المشهوره و الاستدلال عليها:

### الأول: الأرض التى تملك من غير قتال و لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب

سواء انجلى عنها أهلها أو سلموها للمسلمين طوعا و هم فيها، بلا خلاف أجده بل الظاهر أنه إجماع. كذا فى الجواهر «۱» مازجا الشرح بالمتن.

و يدل عليه اخبار كثيره:

۱- صحيحه حفص بن البخترى أو حسنته، عن أبى عبد اللّه «ع»، قال:

«الأنفال ما لم يوجف عليه بخيل و لا ركاب أو قوم صالحوا أو قوم أعطوا بأيـديهم و كل أرض خربه و بطون الأوديه فهو لرسول اللّه «ص» و هو للإمام من بعده يضعه حيث يشاء.» «۲»

أقول: قوله: «ما لم يوجف عليه» عام يشمل ما جلا أهله عنه أيضا. و قوله:

«صالحوا» يعم ما إذا وقعت المصالحه فى بادى الأمر و ما إذا وقعت بعد شروع القتال.

و المصالحه قد تقع على أن تكون الأرض للإمام و قد تقع على أن تكون للمسلمين

---

(۱)- الجواهر ۱۶/ ۱۱۶.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۶۴، الباب ۱ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۱.



و قد تقع على أن تكون لأنفسهم يؤدون عنها الخراج و تسمى حينئذ أرض الجزيه.

و الظاهر أن الروايه بإطلاقها تعم الأقسام الثلاثه، إذ فى جميع الأقسام تكون الأرض أو خراجها تحت اختيار الإمام.

۲- موثقه محمد بن مسلم عن أبى عبد اللّه «ع» أنه سمعه يقول: «إن الأنفال ما كان من أرض لم يكن فيها هراقه دم أو قوم صولحوا و أعطوا بأيديهم، و ما كان من أرض خربه أو بطون أوديه فهذا كلّه من الفى ء. و الأنفال للّه و للرسول، فما كان للّه فهو للرسول يضعه حيث يحب.» «۱» و نحو ذلك موثقته الأخرى. «۲»

۳- موثقه زراره، عن أبى عبد اللّه

«ع»، قال: قلت له: ما يقول اللّه: «يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفالِ، قُلِ الْأَنْفالُ لِلّهِ وَ الرَّسُولِ»، قال: «الأنفال للّه و للرسول «ص» و هى كلّ أرض جلا أهلها من غير أن يحمل عليها بخيل و لا رجال و لا ركاب فهى نفل للّه و للرسول.» «۳»

۴- موثقه سماعه بن مهران، قال: سألته عن الأنفال فقال: «كل أرض خربه أو شى ء يكون للملوك فهو خالص للإمام و ليس للناس فيها سهم.» قال: «و منها البحرين لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب.» «۴»

و قوله: «و ليس للناس فيها سهم» كأنه تفسير لقوله: «خالص للإمام»، فالمراد بالخلوص عدم التقسيم لا كونها ملكا لشخص الإمام كما مرّ.

و فى خمس الشيخ الأنصارى- قدّس سرّه- بعد نقل روايه سماعه قال:

«إلّا أن المذكور فى كتاب الإحياء أن البحرين أسلم أهلها طوعا، فهى كالمدينه المشرفه أرضها لأهلها، و قد صرح فى الروضه بالأول فى الخمس و بالثانى فى إحياء الأموات فلعله غفله.» «۵»

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۶۷، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۱۰.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۶۸، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۱۲.

(۳)- الوسائل ۶/ ۳۶۷، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۹، عن التهذيب ۴/ ۱۳۲، باب الأنفال، الحديث ۲.

(۴)- الوسائل ۶/ ۳۶۷، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۸.

(۵)- كتاب الطهاره للشيخ الأنصارى/ ۴۹۲، كتاب الخمس، فصل فى الأنفال (طبعه أخرى/ ۵۵۳).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۴

أقول: و التحقيق فى ذلك موكول إلى أهله و محلّه.

۵- مرسله حمّاد بن عيسى الطويله، عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح «ع»، قال: «و له بعد الخمس الأنفال، و الأنفال كلّ أرض خربه باد أهلها، و كلّ أرض لم

يوجف عليها بخيل و لا ركاب و لكن صالحوا صلحا و أعطوا بأيديهم على غير قتال.

الحديث.» «۱»

۶- مرفوعه أحمد بن محمد، عن بعض أصحابنا، و فيها: «و ما كان من فتح لم يقاتل عليه و لم يوجف عليه بخيل و لا ركاب إلّا أن أصحابنا يأتونه فيعاملون عليه، فكيف ما عاملهم عليه:

النصف أو الثلث أو الربع أو ما كان يسهم له خاصه و ليس لأحد فيه شی ء إلا ما أعطاه هو منه.

الحديث.» «۲»

۷- خبر الحلبى، عن أبى عبد اللّه «ع»، قال: سألته عن الأنفال، فقال: «ما كان من الأرضين باد أهلها و فى غير ذلك الأنفال هو لنا. و قال: «سوره الأنفال فيها جدع الأنف.

و قال: «مٰا أَفٰاءَ اللّٰهُ عَلىٰ رَسُولِهِ من أهل القرى فَمٰا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَ لٰا رِكٰابٍ وَ لٰكِنَّ اللّٰهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلىٰ مَنْ يَشٰاءُ.» قال: الفى ء ما كان من أموال لم يكن فيها هراقه دم أو قتل، و الأنفال مثل ذلك هو بمنزلته.» «۳»

إلى غير ذلك من الأخبار الوارده فى هذا المجال، و عليك بمراجعه ما ذكرناه فى شرح آيتى الفى ء فى أول فصل الفى ء. هذا.

ثم لا يخفى أن الموضوع فى أكثر الأخبار هو الأرض، و لكن فى بعضها مطلق كصحيحه حفص و ذيل خبر الحلبى و المرفوعه فهل يحمل المطلق منها على المقيد أو يقال إنهما مثبتان و لا تنافى بينهما فيؤخذ بالإطلاق؟

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۶۵، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۴.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۶۹، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۱۷.

(۳)- الوسائل ۶/ ۳۶۷، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۱۱.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۵

قال فى المستمسك:

«و إطلاق بعضها-

كالمصحح- و إن كان يشمل الأرض و غيرها لكنه مقيد بما هو مقيد بها الوارد فى مقام الحصر و التحديد، فإن وروده كذلك يستوجب ثبوت المفهوم له و هو النفى عن غير الأرض.» «۱»

أقول: و لكن الأقوى هو الأخذ بالإطلاق، و فى خمس الشيخ قال: «نسبه بعض المتأخرين إلى الأصحاب.»

و يدلّ عليه مضافا إلى الإطلاقات المشار إليها صحيحه معاويه بن وهب، قال:

قلت لأبى عبد اللّه «ع»: السريّه يبعثها الإمام فيصيبون غنائم كيف تقسم؟ قال:

«إن قاتلوا عليها مع أمير أمّره الإمام عليهم أخرج منها الخمس للّه و للرسول و قسم بينهم أربعه أخماس، و إن لم يكونوا قاتلوا عليها المشركين كان كل ما غنموا للإمام يجعله حيث أحبّ.» «۲»

فذيل الصحيحه بعمومه يشمل كل غنيمه لم يقاتل عليها؛ أرضا كانت أو غيرها، و لا يعارضها الأخبار المقيده بالأرض، إذ دلاله الصحيحه على العموم تكون بالعموم الوضعى فيكون أقوى مما يتوهم من المفهوم لتلك الأخبار المقيده.

هذا مضافا إلى منع المفهوم، إذ ليست تلك الأخبار فى مقام الحصر و التحديد، بل لعلها فى مقام بيان المثال كما مرّ، أو ذكر الأفراد الغالبه و هى الأرض و نحوها، و لو كانت الأخبار فى مقام الحصر و التحديد لما اختلفت فى ذكر المصاديق قلّه و كثره.

و الموضوع فى صدر الصحيحه هى الغنائم التى تقسم و هى المنقولات فيصير هذا قرينه على دخولها فى عموم الذيل أيضا بلا إشكال لو لم نقل بانحصاره فيها، فتدبّر.

و يؤيد العموم الاعتبار العقلى أيضا فإن التخميس و تقسيم البقيه إنما يكون بين الغانمين بمقتضى الآيه الشريفه، و لا يتوجه خطاب غنمتم إلى عدّه خاصه إلا إذا كان احراز الغنيمه مستندا إلى عملهم و نشاطاتهم، فما

لم يوجف عليه بخيل و لا ركاب يستوى نسبته إلى جميع المسلمين فيصير إلى ممثلهم و القائم بأمورهم و هو الإمام من

---

(۱)- المستمسک ۹/ ۵۹۷.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۶۵، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۳.



غير فرق بين الأرض و غيره.

و ظاهر أخبار الباب كون عنوان ما لم يوجف عليه ملاكا مستقلا للحكم فی قبال سائر العناوين فلا وجه لاحتمال حملها على خصوص الأراضی الميته و الخربه إذ الميته مصداق آخر للأنفال كما يأتی و لا فرق فيها بين ما فتحت عنوه أو بلا قتال فإنها بأجمعها للإمام بلا إشكال، و قد مرّ تحقيق ذلک فی فروع الأراضی المفتوحه عنوه. و مورد آيتی الفیء فی سوره الحشر أيضا هی الأراضی المحياه من بنی النضير، فتدبّر.

## الثانی من الأنفال: الأرضون الموات

### [فی الإجماع على أن الموات للإمام]

سواء لم يجر عليها ملک كالمفاوز أو ملكت و باد أهلها، و الظاهر أنه مما لا خلاف فيه، و عن الخلاف و الغنيه الإجماع على أن الموات للإمام و نحوهما عن جامع المقاصد، و عن التنقيح نسبته إلى أصحابنا، و عن المسالک أنه موضع وفاق، و فی الرياض أنه لا خلاف فيه بيننا و قريب منه فی الكفايه كما صرّح به جمال الملّه و الدين فی حاشيه الروضه، كذا فی خمس الشيخ الأنصاری «ره». «۱»

و قال فی إحياء الموات من الخلاف (المسأله ۱):

«الأرضون الغامره فی بلاد الإسلام التی لا يعرف لها صاحب معين للإمام خاصه، و قال أبو حنيفه: إنها تملک بالإحياء إذا أذن الإمام فی ذلک. و قال الشافعی:

لا تملک. دليلنا إجماع الفرقه على أن تكون أرض الموات للإمام خاصه و أنها من جمله الأنفال، و لم يفصّلوا

بين ما يكون فى دار الإسلام و بين ما يكون فى دار الحرب.» «۲»

---

(۱)- كتاب الطهاره/ ۴۹۲، كتاب الخمس، فصل فى الأنفال (- ط. أخرى/ ۵۵۳).

(۲)- الخلاف ۲/ ۲۲۲.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۷

(المسأله ۲):

«الأرضون الغامره فى بلد الشرك التى لم يجر عليها ملك أحد للإمام خاصه، و قال الشافعى: كلّ من أحياها من مشرك و مسلم فإنه يملك بذلك. دليلنا ما قلناه فى المسأله الأولى سواء.» «۱»

(المسأله ۳):

«الأرضون الموات للإمام خاصه لا يملكها أحد بالإحياء إلا أن يأذن له الإمام.

و قال الشافعى: من أحياها ملكها أذن له الإمام أو لم يأذن. و قال أبو حنيفه:

لا يملك إلا بإذن، و هو قول مالك. و هذا مثل ما قلناه إلا أنه لا يحفظ عنهم أنهم قالوا هى للإمام خاصه، بل الظاهر أنهم يقولون لا مالك لها. دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم و هى كثيره، و روى عن النبى «ص» أنه قال: ليس للمرإ إلا ما طابت به نفس إمامه. و إنما تطيب نفسه إذا أذن فيه.» «۲»

أقول: قال فى النهايه:

«الغامر: ما لم يزرع مما يحتمل الزراعه من الأرض، سمّى غامرا لأن الماء يغمره فهو و الغامر فاعل بمعنى مفعول.» «۳»

و على هذا فالغامر قسم خاصّ من الموات بالمعنى الأعم.

و فى الجهاد من الغنيه:

«و الأرضون الموات للإمام خاصه دون غيره و له التصرف فيها بما يراه من بيع أو هبه أو غيرهما و أن يقبّلها بما يراه ... و دليل ذلك كلّه الإجماع المتكرر و فيه الحجه.» «۴»

و فى إحياء الموات من الغنيه:

«قد بيّنا فيما مضى أن الموات من الأرض للإمام القائم مقام النبى «ص» خاصه و أنه من جمله الأنفال

يجوز له التصرف فيه بأنواع التصرف، و لا يجوز لأحد أن

---

(۱)- الخلاف ۲/ ۲۲۲.

(۲)- الخلاف ۲/ ۲۲۲.

(۳)- النهايه لابن الأثير ۳/ ۳۸۳.

(۴)- الجوامع الفقهيه/ ۵۲۳ (- ط. أخرى ۵۸۵).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۸

يتصرف فيه إلّا بإذنه، و يدلّ على ذلك إجماع الطائفه، و يحتج على المخالف بما رووه من قوله «ع»: ليس لأحدكم إلا ما طابت به نفس إمامه.» «۱» هذا.

### و يدلّ على الحكم أخبار كثيره

قد مرّ بعضها:

۱- ففى صحيحه حفص بن البخترى، عن أبى عبد اللّه «ع» فى عداد الأنفال، قال: «و كل أرض خربه و بطون الأوديه.» «۲»

۲- و فى مرسله حمّاد الطويله: «و له بعد الخمس الأنفال، و الأنفال كلّ أرض خربه باد أهلها ... و كلّ أرض ميته لا ربّ لها.» «۳»

۳- موثقه سماعه، قال: سألته عن الأنفال، فقال: «كلّ أرض خربه أو شى ء يكون للملوك فهو خالص للإمام و ليس للناس فيها سهم.» «۴»

۴- و فى موثقه محمد بن مسلم، عن أبى عبد اللّه «ع» فى عداد الأنفال، قال:

«و ما كان من أرض خربه أو بطون أوديه، فهذا كلّه من الفى ء. الحديث.» «۵» و نحوها موثقته الأخرى. «۶»

۵- و فى مرفوعه أحمد بن محمد فى عداد ما للإمام قال: «بطون الأوديه و رءوس الجبال و الموات كلّها هى له و هو قوله- تعالى-: يسألونك عن الأنفال. الحديث.» «۷»

۶- و فى موثقه إسحاق بن عمار قال: سألت أبا عبد اللّه «ع» عن الأنفال

---

(١)- الجوامع الفقهيه/ ٥٤٠ (- ط. أخرى ٦٠٢).

(٢)- الوسائل ٦/ ٣٦٤، الباب ١ من أبواب الأنفال ...، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ٦/ ٣٦٥، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٤.

(٤)- الوسائل ٦/ ٣٦٧، الباب ١

من أبواب الأنفال، الحديث ۸.

(۵)- الوسائل ۶/ ۳۶۷، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۱۰.

(۶)- الوسائل ۶/ ۳۶۸، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۱۲.

(۷)- الوسائل ۶/ ۳۶۹، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۱۷.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۹

فقال: «هی القری التی قد خربت و انجلی أهلها، فهی للّه و للرسول. الحدیث.» «۱»

۷- و فی خبر العیاشی، عن عبد اللّه بن سنان، عن أبی عبد اللّه «ع»، قال:

سألته عن الأنفال قال: «هی القری التی قد جلا أهلها و هلکوا فخربت، فهی للّه و للرسول.» «۲»

۸- و فی خبر العیاشی، عن داود بن فرقد، عن أبی عبد اللّه «ع» فی حدیث قال:

قلت: و ما الأنفال؟ قال: «بطون الأودیه و رءوس الجبال و الآجام و المعادن و کل أرض لم یوجف علیها بخیل و لا رکاب و کل أرض میته قد جلا أهلها و قطائع الملوک.» «۳»

إلی غیر ذلک من أخبارنا الوارده فی هذا المجال.

۹- و روی البیهقی بسنده عن ابن عباس، قال: قال رسول اللّه «ص»: «موتان الأرض للّه و لرسوله، فمن أحیا منها شیئا فهی له.» «۴»

۱۰- و فیه أیضا بسنده، عن ابن طاوس، عن النبی «ص» فی حدیث قال:

«عادیّ الأرض للّه و لرسوله ثم لکم من بعدی.» قال: و رواه هشام بن حجیر، عن طاوس فقال «ثم هی لکم منی.» «۵»

و رسول اللّه «ص» فی عصره کان إماما للمسلمین مضافا إلی نبوته و رسالته.

و الظاهر من العمومات و الإطلاقات الوارده فی هذه الروایات عدم الفرق بین الموات فی بلاد الإسلام و الموات فی بلاد الکفر فجمیعها من الأموال العامه التی لا تتعلق بالأشخاص و یجب أن تکون

تحت اختيار الإمام و يكون هو المتصدى

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۷۱، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۲۰.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۷۲، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۲۴.

(۳)- الوسائل ۶/ ۳۷۲، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۳۲.

(۴)- سنن البيهقى ۶/ ۱۴۳، كتاب إحياء الموات، باب لا يترك ذمّى يحييه ...

(۵)- سنن البيهقى ۶/ ۱۴۳، كتاب إحياء الموات، باب لا يترك ذمّى يحييه ...

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۰

لتوزيعها و صرفها فى المصالح العامه.

و ما يملكه المسلمون من الكفار عنوه هى الأراضى المحياه لهم، إذ الظاهر من الأخبار و الفتاوى انتقال ما كان للكفار إلى المسلمين، و الموات و كذا العامر بالأصاله كالآجام و نحوها لم تكن ملكا لهم حتى تنتقل منهم إلى المسلمين، بل هى تبقى على اشتراكها الأصلى الأولى و قد مرّ تفصيل ذلك فى بحث الأراضى المفتوحه عنوه فى فصل الغنائم، فراجع. «۱»

بل قد أشرنا سابقا فى شرح عباره الشرائع فى المقام أن محطّ النظر فى روايات الأنفال كان إلى ما يوجد منها فى بلاد الكفر فى قبال الغنائم المأخوذه منهم، حيث إنه فى صدر الإسلام كانت الأرض و الإمكانات كلها تحت سلطه الكفر، فراجع ما حرّرناه هناك. «۲»

و قد أطلق فى بعض هذه الأخبار فى المقام كون الأرض الخربه من الأنفال، و فى بعضها قيد ببياد الأهل أو جلائهم؛ فهل يحمل المطلق منها على المقيد، أو يقال إنهما مثبتان فلا تنافى بينهما كما مرّ نظيره فى القسم الأول و لا سيما أن القيد وارد مورد الغالب فلا مفهوم له؟ و جهان.

قد يقال بالأول و أنه يراد بالقيد الاحتراز عن الخربه التى لها مالك معلوم، إذ

حينئذ تبقى على ملكه إما مطلقا كما قيل أو فيما إذا حصل ملكه بغير الإحياء كالشراء و الميراث و نحوهما كما عليه البعض. و نحن نتعرض للمسأله عند التعرض لحكم الأنفال فى عصر الغيبه، فانتظر.

### [هل يشمل حكم الموات للأرض الشخصيه الخربه ما إذا كان المالک عنوانا]

نعم هنا مسأله يناسب البحث عنها هنا، و هو أنه لو قلنا بالتقييد فى المقام و أن الخربه التى لها مالک معلوم ليست من الأنفال بل تبقى على ملک مالکها فهل يختص هذا بالمالک الشخصى أو يعمّ ما إذا كان المالک عنوانا أو جهه كالأراضى

---

(۱)- راجع الأمر الثانى من الجهه السادسه من فصل الغنائم.

(۲)- راجع ص ۳۱ من هذا الجزء من الكتاب.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۱

المفتوحه عنوه التى هى ملک للمسلمين بما هم مسلمون، و الأراضى الموقوفه على العناوين و الجهات العامه بناء على كون الوقف ملكا، فلا فرق فى بقاء الأرض بعد الخراب على ملک مالكها المعلوم و عدم انتقالها إلى الإمام بين ما إذا كان المالک شخصا معينا أو كان جهه و عنوانا، فأرض العراق مثلا لو عرضها الخراب تبقى على كونها ملكا للمسلمين و لا تصير بذلک من الأنفال؟ فى المسأله و جهان بل قولان:

قال فى الجواهر:

«و من ذلک يعلم أن عمّار المفتوحه عنوه لو مات بعد الفتح ليس من الأنفال فى شى ء لأن له مالكا معلوما و هو المسلمون، و إطلاق بعض الأصحاب و الأخبار أن الموات له منزل على غيره قطعا.» «۱»

و فى مصباح الفقيه:

«و لو ماتت عماره المفتوحه عنوه فالظاهر أنه كالملک الخاصّ المملوک بالنواقل فى عدم صيرورتها للإمام كما عن بعض التصريح به بل عن السرائر نفى الخلاف فيه.» «۲»

أقول: و يمكن الخدشه فى ذلک

بأن المسأله لم تكن معنونه فی کتب القدماء من أصحابنا حتی یفید فیها الإجماع و عدم الخلاف، و ما دلت علی کون الأراضی المفتوحه عنوه مثلا للمسلمین لا إطلاق لها بحیث تدلّ علی حکمها بعد خرابها، فلا یبقی إلّا استصحاب ملکیتهم و هو لا یقاوم العمومات الوارده فی المقام الداله علی أن کلّ أرض خربه تکون للإمام کما فی صحیحه حفص و غیرها، و لو سلّم إطلاق تلک الأدله أیضا فالعموم اللفظی مقدم علیها، و یتفرع علی هذا أن أراضی العراق مثلا لو خربت فأحیاها أحد صارت له بمقتضی إذن الأئمه- علیهم السلام- فی إحیاء الموات و کونه للمحیی و لا یترتب علیها أحکام الأراضی المفتوحه عنوه. هذا.

و لکن یمکن أن یقال: إن أحکام الشرع لیست جزافیه، فلو فرض کون حیثیه

---

(۱)- الجواهر ۱۶/ ۱۱۸.

(۲)- مصباح الفقیه/ ۱۵۱.



الإحیاء حیثیّه تعلیلیه و أن أثر الإحیاء ملکیه رقبه الأرض المحیاه فهذا الملاک یتحقق فی الأراضی المحیاه المفتوحه عنوه أیضا فتبقی بعد الخراب ملکا لمن ملک آثار الإحیاء.

و لکن الحق فی أصل المسأله کما یأتی تفصیله أن الأراضی من الأموال العامه التی خلقها اللّه لجمیع الأنام، و المحیی لها لا یملک رقبتها بل یملک آثار الإحیاء التی وقعت بفعله و صنعه و هی التی تنتقل من الکفّار إلی المسلمین، و الأراضی باقیه علی اشتراکها الأولی غایه الأمر کونها تحت اختیار المحیی تبعا لمالکیه الآثار، فإذا خربت و انعدم آثار الإحیاء بالکلیه انقطعت نسبتها من المحیی و صارت تحت اختیار الإمام. و بذلک یظهر حکم الموقوفات أیضا فإن الواقف لا یقف إلا ما کان ملکا له من آثار

الإحياء، فتدبّر.

**بقی هنا شی ء، و هو معنی الموات و الخراب:**

۱- قال فی الصحاح:

«الموت ضد الحیاه ... و الموات بالفتح ما لا روح فیه، و الموات أیضا الأرض التی لا مالک لها من الآدمیین و لا ینتفع بها أحد ... و قال الفرّاء: الموتان من الأرض الّتی لم تحی بعد. و فی الحدیث: موتان الأرض للّه و لرسوله فمن أحیا منها شیئا فهو له.» «۱»

۲- و فی القاموس:

«الموات کغراب: الموت، و کسحاب ما لا روح فیه و ارض لا مالک لها، و الموتان بالتحریک خلاف الحیوان و ارض لم تحی بعد.» «۲»

۳- و فی النهایه:

«و فیه: من أحیا مواتا فهو أحقّ به. الموات: الأرض التی لم تزرع و لم تعمر و لا جری علیها ملک أحد، و إحیاؤها مباشره عمارتها و تأثیر شی ء فیها، و منه الحدیث: «موتان الأرض

---

(۱)- صحاح اللغه ۱/ ۲۶۶ و ۲۶۷.

(۲)- القاموس/ ۹۳.



للّه و لرسوله، یعنی مواتها الذی لیس ملکا لأحد، و فیه لغتان: سکون الواو و فتحها مع فتح المیم.» «۱»

۴- و فی مجمع البحرین:

«و الموات بالضم و بالفتح یقال لما لا روح فیه و یطلق علی الأرض التی لا مالک لها من الآدمیین و لا ینتفع بها إما لعطالتها أو لاستیجامها أو لبعد الماء عنها.» «۲»

۵- و فیه أیضا:

«دار خربه بکسر الراء و هی التی باد أهلها، و الخراب ضد العماره.» «۳»

۶- و فی إحیاء الموات من الشرائع قال:

«و أما الموات: فهو الذی لا ینتفع به لعطلته إما لانقطاع الماء عنه أو لاستیلاء الماء علیه أو لاستیجامه أو غیر ذلک من موانع الانتفاع.» «۴»

۷- و فی الجواهر حکی ذلک عن النافع و جامع الشرائع و

التحرير و الدروس و اللمعه و المسالک و الروضه و الکفایه. «۵»

۸- و فی إحیاء الموات من التذکره قال:

«الموات هی الأرض الخراب الدارسه التی باد أهلها و اندرس رسمها، و تسمّی میته و مواتا و موتانا بفتح المیم و الواو ... و أما الإحیاء فإن الشرع ورد به مطلقا و لم یعین له معنی یختص به، و من عاده الشرع فی مثل ذلک ردّ الناس إلی المعهود عندهم المتعارف بینهم ...» «۶»

۹- و فی مصباح الفقیه فی تعریف الموات:

«کل أرض معطله غیر ممکن الانتفاع بها إلا بعمارتها و إصلاحها.» «۷»

---

(۱)- النهایه لابن الأثیر ۴/ ۳۷۰.

(۲)- مجمع البحرین/ ۱۴۴.

(۳)- مجمع البحرین/ ۱۰۸.

(۴)- الشرائع ۳/ ۲۷۱ (- طبعه أخری/ ۷۹۱، الجزء الرابع).

(۵)- الجواهر ۳۸/ ۹.

(۶)- التذکره ۲/ ۴۰۰.

(۷)- مصباح الفقیه/ ۱۵۱.



أقول: یظهر من عباره النهایه أن الموات عنده یختص بما لم یحی قط فلا یطلق علی ما عرضه الموت، کما أن الموتان عند الفراء و صاحب القاموس کذلک. و ظاهر التذکره اختصاص الموات بما عرضه الموت.

و لکن الظاهر کون اللفظین بحسب العرف بل بحسب اللغه أیضا أعم، إذ الموت و الحیاه من قبیل العدم و الملکه، و ما کان حیا ثم زالت عنه الحیاه بالکلیه یصدق علیه المیت قطعا.

و المتبادر من موت الأرض خرابها و عطلتها بحیث لا تصلح أن ینتفع بها إلا بإعداد جدید و إن فرض بقاء بعض رسوم العماره و آثارها کالقری الخربه الباقیه من الأعصار السالفه.

و إحياؤها عباره عن إعدادها للانتفاع بها بتحصيل الشرائط و رفع الموانع لا بفعليه الانتفاع، و كلاهما من المفاهيم العرفيه، و اختلاف تعبيرات الفقهاء و أهل اللغه

لا يضر بعد كونها من قبيل شرح الاسم لموضوع عرفى. و عاده الشرع فى أمثال المقام إحاله الناس إلى ما هو المعهود عندهم إلا فيما دلّ دليل على خلافه.

و أما بياد الأهل و جلاؤهم بحيث لا يعرف منهم أحد فكونه مأخوذا فى مفهومه محل إشكال و إن قلنا باعتباره فى جواز التصرف فيها و إحيائها، و لذا لم يؤخذ هذا فى تعريف الشرائع، فلاحظ.

نعم لا يكفى فى صدق الموات مطلق العطله بانقطاع الماء أو استيلائه موقتا لحوادث آنيه، بل لا بد من أن تكون على وجه يعد مواتا و عاطله عرفا بحيث يتوقف الانتفاع منها إلى إعداد و إصلاح جديد يسمّى إحياء.

و أما الخربه فربّما ينسبق إلى الذهن اختصاصها بما كانت عامره فى سالف الزمان ثم عرضها الموت فلا تشمل الموات بالأصاله، و يؤيد ذلك ما حكيناه عن مجمع البحرين.

و أما ما يحصل به الإحياء فسيأتى بحثه فى المسائل الآتيه، فانتظر.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۵

**الثالث من الأنفال: الأرض التى لا ربّ لها:**

و إن كانت عامره بالأصاله لا من معمر كالغابات التى ينتفع بأشجارها كثيرا، أو عامره بالعرض كالتى جلا عنها أهلها أو أعرض عنها أهلها أو باد أهلها بالكليه بزلزله أو سيل أو نحوهما بحيث لم يبق منهم أحد و بقيت القريه عامره، فإن الظاهر كون جميع ذلك من الأنفال و كونها للإمام بما هو إمام و إن كان ينطبق على بعضها عنوان ميراث من لا وارث له أيضا.

و يدلّ على ذلك بعض الأخبار:

۱- ففى الوسائل، عن على بن إبراهيم فى تفسيره، عن أبيه، عن فضاله بن أيوب، عن أبان بن عثمان، عن إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا عبد اللّه «ع» عن الأنفال،

فقال: «هی القری التی قـد خربت و انجلی أهلها فهی للّه و للرسول، و ما کان للملوک فهو للإمام، و ما کان من الأرض بخربه لم یوجف علیها بخیل و لا رکاب، و کل أرض لا ربّ لها، و المعادن منها، و من مات و لیس له مولی فما له من الأنفال.» «۱»

هکـذا فی الوسائل، و لکن فی مطبوعین من التفسیر هکذا: «و ما کان من أرض الجزیه لم یوجف علیها.» «۲» و لعله أصح، إذ لا یشترط فی کون الخربه للإمـام عـدم إیجـاف الخیل علیها. و السـند موثوق به کما لا یخفی. و کیف کان فقوله: «و کل أرض لا رب لها» یشمل الموات و العامر بقسمیها.

---

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ۴ جلد، نشر تفکر، قم - ایران، دوم، ۱۴۰۹ ه ق

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه؛ ج ۴، ص: ۴۵

۲- و عن تفسیر العیاشی، عن أبی بصیر، عن أبی جعفر «ع»، قال: «لنا

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۷۱، الباب ۱ من أبواب الأنفال ...، الحدیث ۲۰.

(۲)- تفسیر علی بن إبراهیم (القمّی)/ ۲۳۵ (- طبعه أخری ۱/ ۲۵۴).

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۶

الأنفال. قلت: و ما الأنفال؟ قال: منها المعادن و الآجام، و کل أرض لا رب لها، و کل أرض باد أهلها فهو لنا.» «۱»

۳- و فی المسـتدرک، عن کتاب عاصم بن حمید الحناط، عن أبی بصیر، عن أبی جعفر «ع» فی حدیث قال: «و لنا الأنفال.» قال: قلت له: و ما الأنفال؟ قال:

«المعادن منها و الآجام، و کل أرض لا رب لها، و لنا ما لم یوجف علیه

بخیل و لا رکاب و کانت فدک من ذلک.» «۲»

۴- و یشهد لذلک أیضا ما دلّ علی أن الأرض کلّها للإمام: ففی صحیحه أبی خالد الکابلی، عن أبی جعفر «ع»، قال: «وجدنا فی کتاب علی «ع»: أن الأرض للّه یورثها من یشاء من عباده و العاقبه للمتقین، أنا و أهل بیتی الذین أورثنا الأرض و نحن المتقون و الأرض کلّها لنا. الحدیث.» «۳»

إذ قوله «ع»: «و الأرض کلّها لنا» یعم الموات و العامر کما لا یخفی و المتیقن منه ما لا ربّ لها.

۵- بل و یمکن أن یستدلّ للمقام بخبر محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا عبد اللّه «ع» یقول و سئل عن الأنفال فقال: «کل قریه یهلک أهلها أو یجلون عنها فهی نفل للّه- عزّ و جلّ-. الحدیث.» «۴»

۶- و نحوه ما رواه العیاشی، عن حریز، عن أبی عبد اللّه «ع»، قال: سألته أو سئل عن الأنفال، فقال: «کل قریه یهلک أهلها أو یجلون عنها فهی نفل. الحدیث.» «۵»

إذ إطلاق الروایتین یشمل القریه التی بقیت عامره أیضا و الملاک فی الحکم

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۷۲، الباب ۱ من أبواب الأنفال ...، الحدیث ۲۸.

(۲)- مستدرک الوسائل ۱/ ۵۵۳، الباب ۱ من أبواب الأنفال ...، الحدیث ۱.

(۳)- الوسائل ۱۷/ ۳۲۹، الباب ۳ من أبواب إحیاء الموات، الحدیث ۲.

(۴)- الوسائل ۶/ ۳۶۷، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحدیث ۷.

(۵)- الوسائل ۶/ ۳۷۲، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحدیث ۲۵.



عدم الرب و الصاحب لها. و الظاهر أن المراد من الرب من یزاول الأرض و یدبّرها.

إلی غیر ذلک من الأخبار.

لا یقال: یحمل المطلق فی هذه الأخبار علی المقید

فی قوله «ع» فی مرسله حماد:

«و کل أرض میته لا رب لها.» «۱»

فإنه یقال: مضافا إلی أنهما مثبتان فلا تنافی بینهما ان الظاهر ورود الوصف مورد الغالب، حیث إن الغالب فی الأرض التی لا رب لها کونها میته فلا مفهوم للقید حینئذ نظیر قوله- تعالی-: «وَ رَبائِبُکُمُ اللّاتِی فِی حُجُورِکُمْ.» «۲»

هذا مضافا إلی أن الظاهر من قوله: «لا رب لها» فی المرسله أیضا کونه ملاکا و عله للحکم، إذ التعلیق علی الوصف مشعر بالعلیه فالملاک فی عدّ الأرض المیته من الأنفال أیضا کونها مما لا ربّ لها.

و یشهد للمسأله أیضا ما مرّ من کون المقصود من الأنفال الأموال التی لا تتعلق بالأشخاص فتکون هی الأموال العامه و یکون زمام أمرها بید إمام المسلمین و هو المراد من کون الأنفال للإمام لا کونها ملکا لشخصه، فتدبّر.

**الرابع من الأنفال: رءوس الجبال و بطون الأودیه و کذا الآجام:**

قال الشیخ الأنصاری «ره»: «لا خلاف ظاهرا فی کونها من الأنفال فی الجمله.» «۳»

و یدلّ علی الحکم- مضافا إلی کونها مواتا غالبا و لذا وقع التعبیر بالرءوس و البطون حیث إن أطراف الجبال و الأودیه ربما کانت محیاه فکان حکمها حکم سائر الأراضی المحیاه، و مضافا إلی أنها مما لا ربّ لها غالبا بحیث یزاولها

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۶۵، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحدیث ۴.

(۲)- سوره النساء (۴)، الآیه ۲۳.

(۳)- کتاب الطهاره للشیخ الأنصاری/ ۴۹۳، کتاب الخمس، فصل فی الأنفال (- طبعه أخری/ ۵۵۴).

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۸

و یصلحها-:

۱- مرسله حماد الطویله، عن العبد الصالح «ع»، قال فی عداد الأنفال التی للإمام: «و له رءوس الجبال و بطون الأودیه و الآجام و کل أرض میته لا ربّ لها.» «۱»

۲- و فی مرفوعه

أحمد بن محمد: «و بطون الأوديه و رءوس الجبال و الموات كلها هى له.» «۲»

۳- و فى صحيحه حفص، عن أبى عبد اللّه «ع» فى عداد الأنفال، قال: «و كل أرض خربه و بطون الأوديه.» «۳»

۴- و فى موثقه محمد بن مسلم، عن أبى عبد اللّه «ع» فى عداد الأنفال: «و ما كان من أرض خربه أو بطون أوديه.» «۴»

و مثله ما فى موثقته الأخرى عن أبى جعفر «ع». «۵»

۵- و فى المقنعه عن محمد بن مسلم، عن أبى جعفر «ع»، قال: سألته عن الأنفال فقال: «كل أرض خربه أو شى ء كان يكون للملوك و بطون الأوديه و رءوس الجبال و ما لم يوجف عليه بخيل و ركاب فكلّ ذلك للإمام خالصا.» «۶»

۶- ما رواه العياشى، عن داود بن فرقد، عن أبى عبد اللّه «ع»، قال: قلت:

و ما الأنفال؟ قال: «بطون الأوديه و رءوس الجبال و الآجام و المعادن. الحديث.» «۷»

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۶۵، الباب ۱ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۴.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۶۹، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۱۷.

(۳)- الوسائل ۶/ ۳۶۴، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۱.

(۴)- الوسائل ۶/ ۳۶۷، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۱۰.

(۵)- الوسائل ۶/ ۳۶۸، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۱۲.

(۶)- المقنعه/ ۴۷؛ و الوسائل ۶/ ۳۷۱، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۲۲.

(۷)- الوسائل ۶/ ۳۷۲، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۳۲.



۷- و ما رواه عن أبى بصير، عن أبى جعفر «ع»، قال: «لنا الأنفال. قلت:

و ما الأنفال؟ قال: «منها المعادن و الآجام و كل أرض لا رب لها.» «۱»

و ضعف

الأخبار منجبر باشتهار الحكم بين الأصحاب، و لا سيما إن مرسله حماد قد عمل بها الأصحاب فى الأبواب المختلفه.

هذا مضافا إلى أن بطون الأوديه مذكوره فى صحيحه حفص و موثقتى محمد بن مسلم، و ربما يقال بعدم الفصل بينها و بين شقيقيها، و قد مرّ دخولها فى الموات و فيما لا ربّ له أيضا فيشملها دليلهما، و الاعتبار أيضا يساعد ذلك لما مرّ من أن الملاك فى الأنفال التى للإمام كون المال من الأموال العامه التى لا تتعلق بالأشخاص و لم تحصل بصنعهم.

و قد عرفت سابقا أن أساس الملكيه للأشخاص هو الصناعه و العمل فلا يختص بهم إلا ما حصل بصنعهم و نشاطاتهم أو انتقل إليهم ممن حصل له بصنعه و عمله و لو بوسائط بالنواقل الاختياريه أو القهريه، فرءوس الجبال و بطون الأوديه و كذا الآجام الباقيه بطبعها من غير معمر لها لا تعلق لها بالأشخاص فتكون لا محاله من الأموال العامه الواقعه تحت اختيار ممثل المجتمع أعنى الإمام بما هو إمام و يستفاد منها فى طريق مصالح الإمام و الأمه، فتدبّر.

و أما معنى الآجام ففى المقاييس:

«الهمزه و الجيم و الميم لا يخلو من التجمع و الشده فأما التجمع فالأجمه و هى منبت الشجر المتجمع كالغيضه، و الجمع: الآجام.» «۲»

و فى القاموس:

«و الأجمه محركه: الشجر الكثير الملتف، جمع: أجم بالضم و بضمتين و بالتحريك و اجام و آجام و أجمات.» «۳»

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۷۲، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۲۸.

(۲)- المقاييس ۱/ ۶۵.

(۳)- القاموس/ ۷۳۸.



و فى لسان العرب عن التهذيب:

«الأجمه: منبت الشجر كالغيضه، و هى الآجام.» و عن ابن سيده: «و الأجمه:

الشجر الكثير الملتف ...» «۱»

و فی مجمع البحرین:

«الأجمه کقصبه: الشجر الملتف، و الجمع: اجمات کقصبات و أجم کقصب، و الآجام جمع الجمع.» «۲»

و لکن فی الصحاح:

«الأجمه من القصب و الجمع: اجمات و اجم و إجام و آجام و اجم.» «۳»

و فی الروضه:

«الاجام بکسر الهمزه و فتحها مع المد جمع أجمه بالتحریک المفتوح، و هی الأرض المملوه من القصب.» «۴»

أقول: الظاهر اتحاد الحکم فی کلیهما، إذ کلاهما من مظاهر الطبیعه التی لا تتعلق بأشخاص خاصه فیکونان للإمام. هذا.

و مقتضی ما ذکرناه من الملاک و کذا إطلاق الأخبار عموم الحکم المذکور للآجام و شقیقیها لما کان منها فی الأراضی المفتوحه عنوه أو فی خلال الأراضی المحیاه الشخصیه أیضا إلا أن تکون من مرافقها العرفیه.

فما قد یتوهم من اختصاص الحکم بما کان منها فی أراضی الإمام یظهر الإشکال فیه مما ذکرنا.

لا یقال: بین أخبار الباب و بین ما دلّ علی کون المفتوحه عنوه للمسلمین عموم من وجه فلم یقدم أخبار الباب فی مورد الاجتماع؟

---

(۱)- لسان العرب ۱۲/ ۸.

(۲)- مجمع البحرین/ ۴۶۰.

(۳)- صحاح اللغه ۵/ ۱۸۵۸.

(۴)- اللمعه الدمشقیه ۲/ ۸۴، آخر کتاب الخمس.



فإنه یقال: لا ینتقل إلی المسلمین بالقهر و الغلبه إلا ما أحیاها الکفار و صارت ملکا لهم، فیبقی مواتها و جبالها و أودیتها و آجامها علی اشتراکها الأولی فتکون للإمام.

و كذلك المسلم المحيى للأرض لا يملك إلا ما أحياها، فلا يملك الجبال و الأوديه المجاوره للأرض المحياه له.

نعم لو استأجمت عمّار الأرض المفتوحه عنوه بعد فتحها أو الأراضى الشخصيه المملوكه بالإحياء أو جرى السيل فصارت أوديه فالظاهر أن حكمها حكم المحياه التى عرضها الموت مع العلم

بمالكها، و المشهور أنه إن كانت الملكيه ثبتت بغير الإحياء فهى تبقى و إن كانت بالإحياء فعلى قولين، و سيأتى منّا التحقيق فى المسأله.

و يمكن أن يقال فى الأول إن الشجر و القصب من فوائد الأرض و توابعها عرفا كالأعشاب فهى تحدث فى ملك مالك الأرض و لا وجه لخروج الأرض عن ملكه بذلك و على فرض الشك تستصحب الملكيه. هذا.

و قد أشرنا سابقا إلى أن محط النظر فى روايات الأنفال كان بيان حكم ما ينتقل من دول الكفر إلى المسلمين، حيث إن الأرض و إمكانياتها كانت تحت سيطره الكفار فحكم الأئمه «ع» بأن ما يغنم منهم من أموالهم بعضها يقسم بين المقاتلين كالمنقولات و بعضها يبقى وقفا على المسلمين كالأراضى المحياه و الباقى كالموات و الجبال و الأوديه و الآجام و نحوها يصير إلى الإمام، يعنى أنها لا تقسم و لا تصير وقفا على المسلمين، فشمول إطلاق الروايات لما إذا استأجمت الأرض المحياه الشخصيه المملوكه لمسلم أو صارت واديا بالزلزله أو السيل مثلا محل إشكال.

اللّهم إلا أن يتمسك بالملاك، و ثبوته أيضا فى المقام مشكل، إذ الملاك كون الشى ء من الأموال غير المتعلقه بالأشخاص، و المفروض فى المقام كون الأرض متعلقه بالشخص فاستصحاب الملكيه لا مانع منه. و مجرد صدق عنوان الأجمه أو الوادى لا يوجب انتقال الملك إلى الإمام، نعم لو صارت مواتا بالكليه جرى فيه النزاع الذى يأتى فى محلّه، فتدبّر.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۵۲

**الخامس من الأنفال: سيف البحار:**

سيف البحار بالكسر، أى ساحلها. ذكره فى الشرائع و لا دليل عليه بخصوصه، نعم لما كان الغالب عليه كونه مواتا فإن البحر و كذا الأنهار العظيمه لها جزر و مد

و تغییرات فی سواحلها فیبقی الساحل مواتا لذلک فیکون من مصادیق الأرض الموات و یشمله أدلتها، و هو المحتمل فی عباره الشرائع أیضا بأن یکون عطفا علی المفاوز المذکوره مثالا للموات لا موضوعا مستقلا و إلّا لزادت الأنفال عن الخمسه.

و لو فرض کونه عامرا بالأصاله ذا أشجار نافعه صار من مصادیق الأرض التی لا رب لها، و لو کان ملکا لأحد بالإحیاء فغمره الماء فصار مواتا لذلک ثم خرج منه بعد ذلک فإن أعرض عنه صاحبه أو باد أهله فکذلک یصیر للإمام و إلّا جری فیه الخلاف المشهور فی الأرض المحیاه التی عرضها الخراب مع العلم بصاحبها، فتدبّر.

## السادس من الأنفال: قطائع الملوک و صفایاهم:

قال المحقق فی الشرائع:

«و إذا فتحت دار الحرب فما کان لسلطانهم من قطائع و صفایا فهی للإمام إذا لم تکن مغصوبه من مسلم أو معاهد.» «۱»

و فی الجواهر قال: «بلا خلاف أجده فیه.» «۲»

---

(۱)- الشرائع ۱/ ۱۸۳ (- طبعه أخری/ ۱۳۷).

(۲)- الجواهر ۱۶/ ۱۲۳.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۳

و الظاهر أن المراد بقطائع الملوک الأراضی القیّمه التی یقتطعها الملوک لأنفسهم من بین الأراضی، و لا محاله تشتمل علی مزایا خاصه، و المراد بصفایاهم الأشیاء النفیسه الغالیه الموجوده فی دور الملوک و مقرّ سلطنتهم.

قال المجلسی فی ملاذ الأخیار:

«و فسّر الصفایا بما ینقل من المال و یحوّل، و القطائع بالأرضین.» «۱»

و یحتمل فی الصفایا أیضا أن یکون عطفا تفسیریا للقطائع أو یکون أعمّ منه؛ فیشمل الأرض و غیرها.

و هذا فی الحقیقه استثناء من حکم غنائم الحرب فتکون القطائع مستثناه من أرض الغنیمه التی حکمنا بکونها وقفا علی المسلمین، و الصفایا المنقوله مستثناه من الغنائم التی تقسم بین المقاتلین. هذا.

و یدلّ علی کونهما من

الأنفال و للإمام مضافا إلى عدم الخلاف فيه أخبار مستفيضه:

۱- ففى مرسله حمّاد الطويله عن العبد الصالح «ع»: «و له صوافى الملوك ما كان فى أيديهم من غير وجه الغصب لأن الغصب كله مردود.» «۲»

قال ابن الأثير فى النهايه:

«الصوافى: الأملاك و الأراضى التى جلا عنها أهلها أو ماتوا و لا وارث لها، واحدها صافيه. قال الأزهرى: يقال للضياع التى يستخلصها السلطان لخاصته الصوافى.» «۳»

و فى كتاب أمير المؤمنين «ع» لمالك فى وصيته للطبقه السفلى قال: «و اجعل لهم قسما من بيت مالك و قسما من غلات صوافى الإسلام فى كل بلد.» «۴»

---

(۱)- ملاذ الأخيار ۶/ ۳۸۳.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۶۵، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۴.

(۳)- النهايه ۳/ ۴۰.

(۴)- نهج البلاغه، فيض/ ۱۰۱۹؛ عبده ۳/ ۱۱۱؛ لح/ ۴۳۸، الكتاب ۵۳.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۵۴

فيظهر بذلك أن الصافيه وصف للأرض و لا يراد بها غيرها فصوافى الملوك ينطبق على قطائعهم.

۲- صحيحه داود بن فرقد، قال: قال أبو عبد اللّه «ع»: «قطائع الملوك كلها للإمام و ليس للناس فيها شى ء.» «۱»

قال فى مجمع البحرين:

«القطائع اسم لما لا ينقل من المال كالقرى و الأراضى و الأبراج و الحصون، و منه الحديث: قطائع الملوك كلها للإمام.» «۲»

۳- موثقه سماعه بن مهران، قال: سألته عن الأنفال فقال: «كل أرض خربه أو شى ء يكون للملوك فهو خالص للإمام و ليس للناس فيها سهم. الحديث.» «۳»

و قوله: «شى ء يكون للملوك» يعم الأرض و غيرها اللّهم إلّا أن يحمل على خصوص الأرض بقرينه السياق.

۴- موثقه إسحاق بن عمّار المرویه عن تفسیر علی بن إبراهیم، قال: سألت أبا عبد اللّه «ع» عن الأنفال، فقال: «هی القری التی

قد خربت و انجلى أهلها فهى للّه و للرسول، و ما كان للملوك فهو للإمام. الحديث.» «۴»

و يأتى فيها ما مرّ فى موثقه سماعه و كذا فيما بعدها مما يكون ظاهره العموم للأرض و غيرها.

۵- ما فى المقنعه عن محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر «ع» يقول:

الأنفال ... قال: و سألته عن الأنفال، فقال: «كل أرض خربه أو شى ء كان يكون للملوك

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۶۶، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۶.

(۲)- مجمع البحرين/ ۳۶۰.

(۳)- الوسائل ۶/ ۳۶۷، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۸.

(۴)- الوسائل ۶/ ۳۷۱، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۲۰.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۵۵

و بطون الأوديه. الحديث.» «۱»

۶- ما عن العياشى، عن الثمالى، عن أبى جعفر «ع»، قال: سمعته يقول فى الملوك الذين يقطعون الناس قال: «هو من الفى ء و الأنفال و أشباه ذلك.» «۲»

و يستفاد من خبر الثمالى أن المراد بقطائع الملوك ما يقطعونها من الأراضى لخواصهم و حواشيهم أو تكون أعم منها و مما يقتطعونها لأنفسهم.

و فى خراج أبى يوسف:

«فأما القطائع من أرض العراق فكل ما كان لكسرى و مرازبته و أهل بيته.» «۳»

و لعل السرّ فى ذلك الحكم أن الإقطاعات على غير وجه الغصب كان غالبا من الأراضى القيّمه التى هى بالطبع من الأموال العامه فعلى الإمام أن يرجعها إلى أصلها و يصادرها بنفع الأمه و هذا هو المراد من كونها للإمام. هذا و لكن الروايه لا سند لها حتى يعتمد عليها.

۷- ما عنه أيضا عن أبى جعفر «ع»، قال: «ما كان للملوك فهو للإمام.» «۴»

۸- ما عن العياشی أيضا، عن داود بن فرقد، عن أبی عبد اللّه

«ع» فی حدیث فی عداد الأنفال، قال: «و کل أرض میته قد جلا أهلها، و قطائع الملوک.» «۵» هذا.

و إن أبیت عن شمول الروایات المذکوره لغیر الأراضی من الأشیاء النفیسه للملوک دخلت هذه فی الصفی الذی للإمام أن یصطفیه من الغنیمه و یأتی بحثه فی العنوان التالی.

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۷۱، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحدیث ۲۲.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۷۲، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحدیث ۳۰.

(۳)- الخراج/ ۵۷.

(۴)- الوسائل ۶/ ۳۷۲، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحدیث ۳۱.

(۵)- الوسائل ۶/ ۳۷۲، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحدیث ۳۲.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۶

### السابع مما یکون للإمام بما هو إمام: صفایا الغنیمه

و إن لم نعثر علی إطلاق لفظ الأنفال علیها فی أخبارنا، و ذکرها الشیخ فی النهایه و المحقق فی الشرائع فی عداد الأنفال و لکن لم یصرّحا بکونها منها، و کیف کان فنقول:

قد کان من المتعارف فی جمیع الأعصار اصطفاء الملوک و الأمراء من بین غنائم العدوّ الأشیاء القیّمه النفیسه منها لأنفسهم أو لبیوت أموالهم و متاحفهم، و کان یطلق علیها الصفایا.

و هذا السنخ من الأشیاء القیّمه النفیسه لا تقبل التقسیم غالبا، و إیثار البعض بها دون بعض تورث الخلاف و الضغائن، فلا مجال إلّا لإبقائها ذخرا لمستقبل الدوله و الأمه أو یستفید منها إمام الأمه لفضله علیهم و مقبولیته عندهم.

قال ابن الأثیر فی النهایه:

«فیه: إن أعطیتم الخمس و سهم النبی و الصفی فأنتم آمنون. الصفی: ما کان یأخذه رئیس الجیش و یختاره لنفسه من الغنیمه قبل القسمه و یقال له الصفیه، و الجمع:

الصفایا. و منه حدیث عائشه: کانت صفیه من الصفی، تعنی صفیه بنت حیّ کانت ممن اصطفاه النبی «ص» من غنیمه خیبر.» «۱»

أقول:

و ربما كانت الصفيه يطلق على كل ما كان خالصا للرسول أو الإمام؛ فترى أبا داود السجستانى عقد فى كتاب الخراج و الفى ء من سننه بابا سمّاه باسم صفايا رسول اللّه «ص» و ذكر فيه ما ورد فى الأراضى التى لم يوجف عليها بخيل و ركاب، و فيه عن عمر أنه قال: «كانت لرسول اللّه «ص» ثلاث صفايا: بنو النضير، و خيبر، و فدك.» «۲»

---

(۱)- النهايه لابن الأثير ۳/ ۴۰.

(۲)- سنن أبى داود ۲/ ۱۲۵، و الحديث فى الصفحه/ ۱۲۸.



و كيف كان فقد استفاضت الروايات و استقرت الفتاوى على كون الصفايا من الأموال التى جعلها اللّه- تعالى- لرسوله و بعده للإمام القائم مقامه:

۱- قال الشيخ فى النهايه فى عداد الأنفال:

«و له أيضا من الغنائم قبل أن تقسم: الجاريه الحسناء و الفرس الفاره و الثوب المرتفع و ما أشبه ذلك مما لا نظير له من رقيق أو متاع.» «۱»

۲- و قال فى كتاب الفى ء من الخلاف (المسأله ۶):

«ما كان للنبى «ص» من الصفايا قبل القسمه فهو لمن قام مقامه، و قال جميع الفقهاء: إن ذلك يبطل بموته: دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم.» «۲»

أقول: بعد ما كانت الإمامه و زعامه المسلمين لا تتعطل أصلا فلا نرى وجها لتعطل حقوقها و شئونها بموت النبى «ص».

و قد روى عن النبى «ص» أنه قال: «ما أطعم اللّه لنبى طعمه إلّا جعلها طعمه لمن بعده.» «۳»

۳- و فى خمس الشرائع فى عداد الأنفال قال:

«و كذا له أن يصطفى من الغنيمه ما شاء من فرس أو ثوب أو جاريه أو غير ذلك ما لم يجحف.» «۴»

أقول: لا يناسب هذا القيد للإمام

المعصوم بـل للإمـام العادل أيضا، و إمامه الفاسق الظالم عنـدنا باطله مردوده كما مرّ فى محلّه. و لـذا قال فى المـدارك فى ذيل العباره: «هذا القيد مستغن عنه بل كان الأولى تركه.» «۵»

و هذا الإشكال وارد على عباره التذكره و المنتهى أيضا، فإنه ذكر نظير هذا القيد أيضا.

---

(۱)- النهايه/ ۱۹۹.

(۲)- الخلاف ۲/ ۳۳۰.

(۳)- المغنى ۶/ ۱۶۸؛ و نحوه فى مسند أحمد ۱/ ۴.

(۴)- الشرائع ۱/ ۱۸۳ (- طبعه أخرى/ ۱۳۷).

(۵)- المدارك/ ۳۴۳.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۵۸

و قد عرفت فى أول بحث الغنائم أن مقتضـى آيه الأنفال بضـميمه الأخبار الوارده فى تفسيرها كون الغنيمه بأجمعها تحت اختيار الرسول «ص» و بعـده للإمـام، فله أن يأخـذ ما شاء و أن يسـدّ بها جميع ما ينوبه فإن بقى منها شـى ء خمّسه و قسم البقيه كما دلّ على ذلك صحيحه زراره و مرسله حماد، فراجع. «۱»

۴- و فى التذكره:

«للإمام أن يصـطفى لنفسه من الغنيمه ما يختاره كفرس جواد و ثوب مرتفع و جاريه حسناء و سيف قاطع و غير ذلك مما لا يضرّ بالعسـكر عند علمائنا أجمع لما رواه العامه أن النبى «ص» كان يصطفى من الغنائم الجاريه و الفرس و ما أشبههما فى غزاه خيبر و غيرها ...» «۲» و ذكر نحو ذلك فى المنتهى أيضا، فراجع. «۳»

۵- و فى المنتهى أيضا:

«و من الأنفال ما يصطفيه من الغنيمه فى الحرب مثل الفرس الجواد و الثوب المرتفع و الجاريه الحسناء و السيف القاطع و ما أشبه ذلك ما لم يجحف بالغانمين؛ ذهب إليه علماؤنا أجمع ...» «۴»

۶- و فى صحيحه ربعى بن عبد اللّه، عن أبى عبد اللّه «ع»، قال: «كان رسول

اللّه «ص» إذا أتاه المغنم أخذ صفوه و كان ذلك له ... و كذلك الإمام يأخذ كما أخذ الرسول «ص».» «۵»

۷- و فی صحیحه أبی الصباح الکنانی قال: قال أبو عبد اللّه «ع»: «نحن قوم فرض اللّه طاعتنا، لنا الأنفال و لنا صفو المال.» «۶»

---

(۱)- راجع الجهه الثانیه من فصل الغنائم.

(۲)- التذکره ۱/ ۴۳۳.

(۳)- المنتهی ۲/ ۹۴۸.

(۴)- المنتهی ۱/ ۵۵۳.

(۵)- الوسائل ۶/ ۳۵۶، الباب ۱ من أبواب قسمه الخمس، الحدیث ۳.

(۶)- الوسائل ۶/ ۳۷۳، الباب ۲ من أبواب الأنفال، الحدیث ۲.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۹

۸- و فی مرسله حماد الطویله، عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح «ع»، قال: «و للإمام صفو المال أن یأخذ من هذه الأموال صفوها: الجاریه الفارهه و الدابه الفارهه و الثوب و المتاع مما یحبّ أو یشتهی، فذلک له قبل القسمه و قبل إخراج الخمس.» «۱»

۹- و فی روایه أبی بصیر، عن أبی عبد اللّه «ع»، قال: سألته عن صفو المال، قال: «الإمام یأخذ الجاریه الرّوقه و المرکب الفاره و السیف القاطع و الدرع قبل أن تقسم الغنیمه، فهذا صفو المال.» «۲»

أقول: الروقه بضم الرّاء: الجمیل من الناس جدّا، یقال: غلام روقه و جاریه روقه و غلمان و جوار روقه. و یقرب من ذلک الفراهه فیقال: مرکب فاره و جاریه فارهه، أی حسناء ملیحه.

۱۰- و عن المفید فی المقنعه، عن الصادق «ع»، قال: «نحن قوم فرض اللّه طاعتنا فی القرآن، لنا الأنفال و لنا صفو المال.» یعنی بصفوها ما أحبّ الإمام من الغنائم و اصطفاه لنفسه قبل القسمه من الجاریه الحسناء و الفرس الفاره و الثوب الحسن و ما أشبه ذلک من رقیق أو

متاع على ما جاء به الأثر عن الساده «ع». «۳»

۱۱- و فی المستدرک، عن کتاب عاصم بن حمید الحنّاط، عن أبی بصیر، عن أبی جعفر «ع» أنه قال: «و لنا الصفی. قال: قلت له: و ما الصفی؟ قال: الصفی من کل رقیق و إبل یبتغی أفضله ثم یضرب بسهم و لنا الأنفال.» «۴»

۱۲- و فیه أیضا عن العیاشی، عن بشیر الدهّان، قال: سمعت أبا عبد اللّه «ع» یقول: «إن اللّه فرض طاعتنا فی کتابه فلا یسع الناس جهلنا، لنا صفو المال و لنا الأنفال و لنا کرائم القرآن.» «۵»

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۶۵، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحدیث ۴.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۶۹، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحدیث ۱۵.

(۳)- الوسائل ۶/ ۳۷۱، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحدیث ۲۱.

(۴)- مستدرک الوسائل ۱/ ۵۵۳، الباب ۱ من أبواب الأنفال ...، الحدیث ۱.

(۵)- مستدرک الوسائل ۱/ ۵۵۴، الباب ۲ من أبواب الأنفال ...، الحدیث ۱.



و الظاهر من جعل صفو المال قسیما للأنفال عدم کونه منها و إن کان بحکمها و لکن مرّ عن المنتهی عدّه منها.

۱۳- و فی سنن البیهقی بسنده عن ابن عباس فی خطاب رسول اللّه «ص» لوفد عبد القیس، قال: «آمرکم بأربع و أنهاکم عن أربع؛ آمرکم أن تشهدوا أن لا إله إلّا اللّه و تقیموا الصلاه و تؤتوا الزکاه و تعطوا من المغنم سهم اللّه- عزّ و جلّ- و الصفی.» «۱»

۱۴- و فیه أیضا بسنده عن عامر الشعبی، قال: «کان للنبی «ص» سهم یدعی سهم الصفی إن شاء عبدا، و إن شاء أمه، و إن شاء فرسا یختاره قبل الخمس.» «۲»

۱۵- و

فيه أيضا بسنده عن عائشه قالت: «كانت صفيه من الصفى.» «۳»

إلى غير ذلك من الروايات.

و لم يكن الصفى للنبى «ص» إلا لأنه كان إمام المسلمين و قائدهم فى عصره، و حيث إن الإمامه لا تتعطل أصلا بحسب حكم العقل و الشرع فلا تتعطل حقوقها و شئونها كما مرّ.

و قد مرّ فى طى أبحاثنا أن ما للإمام من الأنفال و الصفايا انما تكون للإمام بما هو إمام أى لمنصب الإمامه لا لشخص الإمام، نعم سدّ حاجات الشخص و خلاته أيضا من أهمّ مصالح الأمّه.

و لا- يتعين أن يكون الصفى دائما لشخص الإمام، بل ربما يجعل فى المتاحف و بيوت الأموال العامه رصيدا للعمله و ذخرا لمستقبل الأمه كالجواهر النفيسه الثمنيه التى لا- تقبل التقسيم غالبا و يكون إيثار البعض بها موجبا للتبعيض و الفتنه فلا محاله تحفظ فى المتاحف و البنوك أو يستفيد منها الإمام الذى هو مقبول الأمه.

و يظهر من الأخبار التى مرّت أن الصفى قسيم للأنفال، و لكن لو فرض إطلاق

---

(۱)- سنن البيهقى ۶/ ۳۰۳، كتاب قسم الفى ء و الغنيمه، باب سهم الصفىّ.

(۲)- سنن البيهقى ۶/ ۳۰۴، كتاب قسم الفى ء و الغنيمه، باب سهم الصفىّ.

(۳)- سنن البيهقى ۶/ ۳۰۴، كتاب قسم الفى ء و الغنيمه، باب سهم الصفىّ.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۶۱

الأنفال على مطلق الغنائم فلا محاله تطلق على الصفايا أيضا، و الأمر سهل بعد وضوح الحكم و أنها للإمام قطعا.

و عمده النظر فى تلك الروايات و الفتاوى عدم تعين التقسيم فى الصفايا بل تكون هى تحت اختيار الإمام، فتدبّر.

## الثامن مما يكون للإمام بما هو إمام: ما يغنمه المقاتلون بغير إذن الإمام

### [عبارات الفقهاء فى ذلك]

على المشهور بين أصحابنا بل ادعى عليه الإجماع:

۱- ففى كتاب الفى ء من الخلاف (المسأله ۱۶):

«إذا دخل قوم

دار الحرب و قاتلوا بغير إذن الإمام فغنموا كان ذلك للإمام خاصه، و خالف جميع الفقهاء فى ذلك. دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم.» «۱»

۲- و فى كتاب السير منه (المسأله ۳):

«إذا غزت طائفه بغير إذن الإمام فغنموا مالا فالإمام مخير إن شاء أخذه منهم و إن شاء تركه عليهم، و به قال الأوزاعى و الحسن البصرى. و قال الشافعى: يخمس عليهم. و قال أبو حنيفه: لا يخمس. دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم.» «۲»

أقول: نظر الشافعى إلى عموم قوله- تعالى-: و اعلموا انّما غنمتم، و أنه يعمّ المأذون فيه و غيره. و نظر أبى حنيفه إلى أنه اكتساب مباح من غير جهاد مشروع فيكون كالاحتطاب و الاحتشاش.

۳- و قال فى النهايه فى عداد الأنفال:

«و إذا قاتل قوم أهل حرب من غير أمر الإمام فغنموا كانت غنيمتهم للإمام خاصه

---

(۱)- الخلاف ۲/ ۳۳۲.

(۲)- الخلاف ۳/ ۲۲۹.



دون غيره.» و نحو ذلك فى المبسوط. «۱»

۴- و فى الشرائع فى عداد الأنفال:

«و ما يغنمه المقاتلون بغير إذنه فهو له عليه السلام.» «۲»

۵- و فى الجواهر فى شرح العباره قال:

«على المشهور بين الأصحاب نقلا و تحصيلا، بل نسبه غير واحد إلى الشيخين و المرتضى و أتباعهم، بل فى التنقيح نسبته إلى عمل الأصحاب، كما فى الروضه نفى الخلاف عنه، و فى بيع المسالك أن المعروف من المذهب مضمون المقطوعه الآتيه لا نعلم فيه مخالفا، بل عن الحلّى الإجماع عليه و هو الحجه ...» «۳»

۶- و فى الأنفال من المنتهى:

«و إذا قاتل قوم من غير إذن الإمام ففتحوا (فغنموا- ظ.) كانت الغنيمه للإمام، ذهب إليه الشيخان و السيّد المرتضى و أتباعهم.

و قال الشافعی: حکمها حکم الغنیمه مع إذن الإمام لکنه مکروه. و قال أبو حنیفه، هی لهم و لا خمس. و لأحمد ثلاثه أقوال: کقول الشافعی و أبی حنیفه، و ثالثها لا شی ء لهم فیه.» «۴»

و بالجمله، فالمشهور کون الغنیمه بأجمعها للإمام، و فی الخلاف الإجماع علیه و لم یفرقوا فی الحکم بین زمان الحضور و الغیبه.

**و یستدلّ لذلک بوجوه:**

**الأول: الإجماع المدعی**

و لکن ثبوته بحیث یستکشف به قول المعصوم مشکل و لعلّ مدرکهم الخبر الآتی.

**الثانی: مرسله العباس الورّاق،**

عن رجل سمّاه، عن أبی عبد اللّه «ع»، قال:

---

(۱)- النهایه/ ۲۰۰؛ و المبسوط ۱/ ۲۶۳.

(۲)- الشرائع ۱/ ۱۸۳ (- طبعه أخری/ ۱۳۷).

(۳)- الجواهر ۱۶/ ۱۲۶.

(۴)- المنتهی ۱/ ۵۵۳.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۶۳

«إذا غزا قوم بغیر إذن الإمام فغنموا کانت الغنیمه کلها للإمام، و إذا غزوا بأمر الإمام فغنموا کان للإمام الخمس.» «۱»

و فی السند ضعف بالإرسال و بجهل بعض الرواه، فیشکل الاعتماد علیها إلا أن یجبر الضعف بالشهره لو ثبت اعتماد الأصحاب علیها و لکن إثبات ذلک مشکل، اللّهم إلّا أن یقال: إن کان اعتماد الأصحاب علی المرسله جبر ضعفها و إن لم یکن علیها صار إجماعهم حجه.

و مما یشهد لاعتماد الأصحاب علی المرسله ذکرهم لمضمونها فی مقام الإفتاء فی کتبهم المعدّه لنقل الفتاوی المأثوره، حتی إن ابن إدریس مع عدم عمله بالخبر الواحد قد أفتی فی السرائر بمضمون المرسله فیشکل رفع الید عنها، فتدبّر.

**الثالث: صحیحه معاویه بن وهب،**

قال: قلت لأبی عبد اللّه «ع»: السریه یبعثها الإمام فیصیبون غنائم کیف تقسم؟ قال: «إن قاتلوا علیها مع أمیر أمّره الإمام علیهم أخرج منها الخمس للّه و للرسول و قسم بینهم أربعه أخماس. و إن لم یکونوا قاتلوا علیها المشرکین کان کل ما غنموا للإمام یجعله حیث أحبّ.» «۲»

حیث دلّت علی التفصیل بین کون القتال بإذن الأمیر الذی أمّره الإمام و عدمه، و توقف التقسیم علی کونه بإذنه. هذا.

و لکن فی دلاله الصحیحه إشکال، إذ المفروض فی السؤال أن السریه بعثها الإمام؛ فالتفصیل فی الجواب لا محاله وقع فی هذا الفرض، و قد فصل فیه بین القتال و عدمه لا بین الإذن و عدمه.

قال الشیخ الأنصاری فی خمسه:

«و لا یخفی عدم دلالتها علی

المطلوب إلّا إذا اعتبر مفهوم القيد فى قوله: مع أمير أمّره الإمام، مع تأمّل فيه أيضا لأن المفروض أن ضمير قاتلوا راجع إلى السريه التى

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۶۹، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۱۶.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۶۵، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۳.



يبعثها الإمام فالقيد لا يكون للتخصيص قطعا.» «۱»

أقول: هنا شى ء أشار إليه فى مصباح الفقيه، «۲» و هو أن ذكر قوله: «مع أمير أمّره الإمام» لا بدّ أن يكون لفائده و إلّا كان ذكره لغوا، و ليست الفائده فى ذكر القيد غالبا إلّا دخالته فى موضوع الحكم فينتفى الحكم بانتفائه.

و مورد الاستدلال ليس هو مفهوم الشرط المصرح به فى الذيل بل مفهوم القيد فتكون النتيجه أن التقسيم يتوقف على القتال و الإذن معا و لا محاله ينتفى بانتفاء كل منهما و يختص المال حينئذ بالإمام. غايه الأمر أن المصرّح به فى الذيل صوره انتفاء الشرط فقط. و حمل القيد على التوضيح و الإشاره إلى ما فرض فى السؤال خلاف الظاهر. هذا.

و لكن إثبات الحكم بمثل هذا المفهوم الضعيف مشكل، فتدبّر.

و يظهر من المحقق فى المعتبر و النافع و من المنتهى و المدارك الترديد فى الحكم و احتمال أو تقويه المساواه بين المأذون فيه و غيره فى وجوب التخميس و تقسيم البقيه، لعموم قوله- تعالى-: «وَ اعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْ ءٍ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ» «۳» الظاهر فى كون

البقيه للغانمين، و قوله- تعالى-: «فَكُلُوا مِمّا غَنِمْتُمْ حَلالًا طَيِّباً.» «۴»

و لخصوص صحيحه الحلبى عن أبى عبد اللّه «ع» فى الرجل من أصحابنا يكون فى لوائهم و يكون معهم فيصيب غنيمه؟ قال:

«یؤدی خمسا و یطیب له.» «۵» حیث یظهر منه عدم اعتبار الإذن فی التخمیس و تملک البقیه.

و لقوله «ع» فی صحیحه علی بن مهزیار الطویله فی عداد ما فیه الخمس: «و مثل عدو یصطلم فیؤخذ ما له.» «۶»

و لما فی بعض أخبار التحلیل من إباحه الأئمه- علیهم السلام- لشیعتهم نصیبهم

---

(۱)- کتاب الطهاره/ ۴۹۴، کتاب الخمس، فصل فی الأنفال (- طبعه أخری/ ۵۵۵).

(۲)- مصباح الفقیه/ ۱۵۳.

(۳)- سوره الأنفال (۸)، الآیه ۴۱.

(۴)- سوره الأنفال (۸)، الآیه ۶۹.

(۵)- الوسائل ۶/ ۳۴۰، الباب ۲ من أبواب ما یجب فیه الخمس، الحدیث ۸.

(۶)- الوسائل ۶/ ۳۵۰، الباب ۸ من أبواب ما یجب فیه الخمس، الحدیث ۵.



من الفی ء و الغنائم، الظاهر فی عدم کون الجمیع لهم بل الخمس فقط، مع أن الظاهر کون موردها زمان استیلاء خلفاء الجور و عدم کون قتالهم و اغتنامهم بإذن الأئمه «ع»:

منها: المروی عن الإمام العسکری، عن آبائه، عن أمیر المؤمنین «ع» أنه قال لرسول اللّه «ص»: «قد علمت یا رسول اللّه أنه سیکون بعدک ملک عضوض و جبر فیستولی علی خمسی من السبی و الغنائم و یبیعونه فلا یحل لمشتریه لأن نصیبی فیه، فقد وهبت نصیبی منه لکل من ملک شیئا من ذلک من شیعتی لتحل لهم منافعهم من مأکل و مشرب و لتطیب موالیدهم.

الحدیث.» «۱»

أقول: یمکن أن یجاب عن الاستدلال بالآیتین الشریفتین بتخصیصهما بمرسله الوراق المنجبره بعمل الأصحاب.

و عن صحیحه الحلبی بحملها بقرینه سائر أخبار التحلیل علی التحلیل للشخص بشرط أن یخمّس أو علی الإذن فی تلک الغزوه کما فی الجواهر. «۲» هذا.

و لکنه خلاف الظاهر لظهورها فی بیان الحکم الکلی الشرعی

لا التحليل الشخصى أو الإذن.

و قد يقال فى توجيه الصحيحه: إن إذن أئمتنا- عليهم السلام- لشيعتهم فى قتال الكفار و لو تحت لواء حكّام الجور كان أمرا مفروغا عنه، لشده عنايتهم- عليهم السلام- ببسط الإسلام، و السؤال فى الصحيحه كان عن وظيفتهم بالنسبه إلى الخمس، حيث إن خلفاء الجور لم يكونوا يخمسونها، فأجاب الإمام- عليه السلام- بأن للشخص أن يخمس ما وصل إليه ثم يستفيد من البقيه، فليس فى الصحيحه دلاله على عدم اعتبار الإذن فى حليه الغنيمه.

و لكن يمكن أن يقال إن إذنهم- عليهم السلام- فى جميع الغزوات الواقعه بأيدى خلفاء الجور دون إثباته خرط القتاد.

---

(١)- الوسائل ۶/ ۳۸۵، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۲۰.

(٢)- الجواهر ۱۶/ ۱۲۷.



كيف! و قد يظهر من بعض الأخبار منعهم الشيعه من الشركه فيها، حيث إنها كانت تقويه لنظام الظلم و الجور. هذا.

و أما صحيحه على بن مهزيار ففى الحدائق:

«الظاهر أن المراد بالعدوّ هنا إنما هو المخالف كما أشرنا إليه سابقا لا الكافر المشرك.» «۱»

أقول: ما ذكره رجم بالغيب لا دليل عليه بل الدليل على خلافه، نعم يمكن أن يجاب عن الصحيحه بأن مورد البحث هنا هو الغنيمه الحاصله بالقتال بدون إذن الإمام لا المال الشخصى الحاصل باغتيال الشخص الكافر مضافا إلى أنه قد يقع بالإذن أيضا.

## [عمده الدليل للمسأله الإجماع المدعى]

و كيف كان فعمده الدليل للمسأله الإجماع المدعى و مرسله الوراق. و ابن إدريس مع إنكاره لحجيه خبر الواحد قد أفتى فى السرائر «۲» بمضمون المرسله، و نسب إليه أنه ادعى الإجماع فى المسأله و لكن لم أجده فيه.

قال فى الحدائق:

«و ادعى عليه ابن إدريس الإجماع و ردّه المحقق

فی المعتبر فقال: و بعض المتأخرین یستسلف صحه الدعوی مع إنکاره العمل بخبر الواحد فیحتج لقوله بدعوی إجماع الإمامیه، و ذلک مرتکب فاحش إذ هو یقول: إن الإجماع إنما یکون حجه إذا علم أن الإمام «ع» فی الجمله، فإن کان یعلم ذلک فهو منفرد بعلمه فلا یکون علمه حجه علی من لم یعلم.» «۳» هذا.

و الذی یسهّل الخطب فی المسأله أن الغنیمه عندنا بأجمعها تکون تحت اختیار الإمام و لا یتعین فیها التقسیم و إن حصل القتال بإذنه کما دلّ علی ذلک مرسله حماد و غیرها و قد مرّ تفصیل ذلک فی فصل الغنائم، فراجع.

---

(۱)- الحدائق ۱۲/ ۴۷۹.

(۲)- السرائر/ ۱۱۶.

(۳)- الحدائق ۱۲/ ۴۷۸؛ و فی المعتبر/ ۲۹۶.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۶۷

و یظهر من الحدائق التفصیل فی المسأله فقال فی أوائل کتاب الخمس منه:

«و الظاهر من الأخبار و کلام الأصحاب أن الذی یکون للإمام «ع» متی کان بغیر إذنه إنما هو ما یؤخذ علی وجه الجهاد و التکلیف بالإسلام کما یقع من خلفاء الجور و جهادهم الکفار علی هذا الوجه لا ما أخذ جهرا و غلبه و غصبا و نحو ذلک ...» «۱»

و فیه أنه خلاف إطلاق النصّ و الفتاوی فإن الغزاء یصدق و لو کان الهجوم لتوسعه الملک أو ازدیاد الأموال.

و یظهر من العروه الوثقی التفصیل بین زمان حضور الإمام و غیبته فقال فی أوائل کتاب الخمس من العروه:

«و أما إذا کان الغزو بغیر إذن الإمام فإن کان فی زمان الحضور و إمکان الاستیذان منه فالغنیمه للإمام «ع»، و إن کان فی زمن الغیبه فالأحوط إخراج خمسها من حیث الغنیمه خصوصا إذا کان للدعاء إلی الإسلام ...» «۲»

فکأنه-

قدّس سرّه- حمل مرسله الوراق و كلام المشهور على صوره إمكان الاستيذان من الإمام، ففى غيره يتبع إطلاق الآيتين.

و لكن يمكن أن يورد عليه بأن لفظ الإمام فى باب الجهاد و سائر أبواب الفقه لا يختص بالإمام المعصوم بل يشمل للحاكم الإسلامى فى عصر الغيبه أيضا فيمكن الاستيذان منه.

هذا مضافا إلى أن حمل مرسله الوراق و كلام الأصحاب على خصوص صوره إمكان الاستيذان بلا وجه، و إطلاق الخاص محكّم على إطلاق العام.

نعم لو لم يصدق عنوان الغزاء كما إذا كان الهجوم من الخصم و لم يقع من المسلم إلا الدفاع غير المشروط بإذن الإمام كان الحكم بثبوت الخمس و تملك البقيه عملا بعموم الآيه فى محلّه.

و هنا احتمال آخر و هو التفصيل بين ما إذا وقع الغزاء فى لواء حاكم الجور و بأمره و بين ما إذا حمل قوم على قوم فغنموا من دون نظر الحاكم، فتحمل المرسله

---

(۱)- الحدائق ۱۲/ ۳۲۲.

(۲)- العروه الوثقى ۲/ ۳۶۷.



على الصوره الثانيه فقط بقرينه صحيحه الحلبى و ما أشرنا إليه من الروايات الداله على تحليل الخمس فى المقام كروايه العسكرى «ع» و نحوها، فيستفاد من ذلك تنفيذ الأئمه «ع» للجهاد فى لواء خلفاء الجور و لا سيما إذا كان للدعاء إلى الإسلام و بسطه، كما يشهد بذلك دعاء الإمام السجاد «ع» لجيوش المسلمين فى عصره، و يكون المقصود من المرسله المنع عن الغزاء بدون إذن الحاكم و عدم تنفيذه حذرا من الهرج و الفوضى و أنهم لو فعلوا ذلك لم يكن لهم حظ فى الغنيمه، فيكون هذا الاحتمال بالعكس مما اختاره صاحب الحدائق، و لا يخفى قوه هذا

الاحتمال.

و قد تحصل مما ذكرنا أن المحتملات فيما إذا وقع الغزاء بغير إذن الإمام خمسه:

الأول: ما اختاره المشهور من كون الغنيمه بأجمعها للإمام مطلقا. الثانى: كونها كسائر الغنائم تخمس و تقسم البقيه مطلقا. الثالث: تفصيل صاحب الحدائق.

الرابع: تفصيل صاحب العروه. الخامس: ما ذكرناه أخيرا من الاحتمال، و اللّه العالم بحقيقه الحال.

**التاسع من الأنفال: المعادن مطلقا على قول قوى:**

**و الأقوال فى المسأله ثلاثه أو أربعه:**

**الأول: كونها من الأنفال مطلقا**

كما مرّ فى عباره المقنعه و المراسم و يأتى عن الكافى و النهايه أيضا. و نسبه فى الجواهر إلى القاضى و القمى فى تفسيره أيضا ثم قال:

«و اختاره فى الكفايه كما عنه فى الذخيره، بل هو ظاهر الأستاذ فى كشفه أيضا من غير فرق بين ما كان منها فى أرضه أو غيرها و بين الظاهره و الباطنه.» «۱»

**الثانى: نفى ذلك مطلقا و أن الناس فيها شرع**

كما يظهر من النافع و البيان

---

(۱)- الجواهر ۱۶/ ۱۲۹.



و الدروس و اللمعه. و قال فى الروضه:

«أطلق جماعه كون المعادن للناس من غير تفصيل.» «۱»

**الثالث: التفصيل و جعلها تابعه للأرض التى فيها:**

فما فى أرض الأنفال تكون منها، و ما فى الملك الشخصى أو المفتوحه عنوه أيضا تتبعهما كما فى السرائر و المعتبر و المنتهى و الروضه و عن التحرير أيضا.

و ربما يلوح من بعض العبارات التفصيل بين المعادن الظاهره و الباطنه فتكون الأولى مباحه لجميع الناس و الثانيه للإمام، و يظهر هذا التفصيل من المبسوط كما يأتى.

**[كلمات الفقهاء]**

و كيف كان فلنتعرض لبعض الكلمات:

١- قال الكلينى فى أصول الكافى فى عداد الأنفال:

«و كذلك الآجام و المعادن و البحار و المفاوز هى للإمام خاصه.» «٢»

٢- و قال الشيخ فى النهايه فى بيان أقسام الأرضين:

«و منها: أرض الأنفال، و هى كل أرض انجلى أهلها عنها من غير قتال، و الأرضون الموات، و رءوس الجبال و الآجام و المعادن و قطائع الملوك. و هذه كلها خاصه للإمام يقبّلها من شاء بما أراد، و يهبها و يبيعها إن شاء حسب ما أراد.» «٣»

٣- و قال فى المبسوط:

«و أما المعادن فعلى ضربين: ظاهره و باطنه: فالباطنه لها باب نذكره، و أما الظاهره فهى الماء و القير و النفط و المومیا و الكبريت و الملح و ما أشبه ذلك، فهذا لا يملك بالإحياء و لا يصير أحد أولى به بالتحجير من غيره، و ليس للسلطان أن يقطعه بل الناس كلهم فيه سواء يأخذون منه قدر حاجتهم، بل يجب عندنا فيه الخمس، و لا خلاف فى أن ذلك لا يملك، و روى أن الأبيض بن حمال المأربى استقطع رسول اللّه «ص» ملح ماء مأرب فروى أنه اقطعه، و روى: أنه أراد أن يقطعه فقال

---

(١)- اللمعه الدمشقيه ٢/ ٨۶ (- ط. أخرى ١/ ١٨۶).

(٢)- الكافى ١/ ۵٣٨، كتاب الحجه، باب الفى ء و الأنفال ...

(٣)-

النهایه/ ۴۱۹.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۷۰

له رجل و قیل: إنه الأقرع بن حابس: أ تدری یا رسول اللّه ما الذی تقطعه؟ إنما هو الماء العدّ، قال: فلا إذا.» «۱»

۴- و قال فیه فی المعادن الباطنه:

«و أما المعادن الباطنه مثل الذهب و الفضه و النحاس و الرصاص و حجاره البرام و غیرها مما یکون فی بطون الأرض و الجبال و لا یظهر إلّا بالعمل فیها و المؤونه علیها فهل تملک بالإحیاء أم لا؟ قیل فیه قولان: أحدهما: أنه یملک و هو الصحیح عندنا، و الثانی: لا یملک لأنه لا خلاف أنه لا یجوز بیعه، فلو ملک لجاز بیعه، و عندنا یجوز بیعه. فإذا ثبت أنها تملک بالإحیاء فإن إحیاءه أن یبلغ نیله، و ما دون البلوغ فهو تحجیر و لیس بإحیاء فیصیر أولی به مثل الموات، و یجوز للسلطان إقطاعه لأنه یملکه عندنا ...» «۲»

أقول: ظاهر کلامه الأخیر أن کون المعادن الباطنه للإمام متفق علیه عندنا.

۵- و فی الشرائع:

«الطرف الرابع: فی المعادن الظاهره، و هی التی لا تفتقر إلی إظهار کالملح و النفط و القار، لا تملک بالإحیاء، و لا یختص بها المحجّر، و فی جواز إقطاع السلطان المعادن و المیاه تردد، و کذا فی اختصاص المقطع بها. و من سبق إلیها فله أخذ حاجته ... و من فقهائنا من یخصّ المعادن بالإمام- علیه السلام-، فهی عنده من الأنفال. و علی هذا لا یملک ما ظهر منها و ما بطن، و لو صح تملکها بالإحیاء لزم من قوله اشتراط إذن الإمام و کل ذلک لم یثبت ...

و المعادن الباطنه هی التی لا تظهر إلّا بالعمل کمعادن الذهب و الفضه

و النحاس، فهى تملك بالإحياء و يجوز للإمام إقطاعها قبل أن تملك، و حقيقه إحيائها أن يبلغ نيلها ...» «۳»

۶- و فى إحياء الموات من التذكره ما ملخصه مع حفظ ألفاظه:

---

(۱)- المبسوط ۳/ ۲۷۴.

(۲)- المبسوط ۳/ ۲۷۷.

(۳)- الشرائع ۳/ ۲۷۸ (- طبعه أخرى/ ۷۹۶، الجزء الرابع).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۷۱

«المعادن هى المواضع التى خصها اللّه- تعالى- بإبداع شى ء من الجواهر المطلوبه فيها، و هى إما ظاهره و إما باطنه: فالظاهره عند أكثر علمائنا من الأنفال يختص بها الإمام خاصه. و قال بعضهم: إن الناس فيها شرع سواء و هو قول العامه.

و المراد بالظاهره ما يبدو جوهرها من غير عمل و إنما السعى و العمل لتحصيله إما سهلا و إما متعبا.

و لا يفتقر إلى إظهار كالملح و النفط و القار، فهذه لا يملكها أحد بالإحياء و العماره و إن أراد بها النيل إجماعا و لا يختص بها بالتحجير، و هل يجوز للإمام إقطاعها؟ منع العامه منه.

و يحتمل عندى جواز أن يقطع السلطان المعادن إذا لم يتضرر به المسلمون. و على ما قاله بعض علمائنا من أنها مختصه بالإمام يجوز له إقطاعها.

المعادن الباطنه، و هى التى لا تظهر إلّا بالعمل و لا يوصل إليها إلا بعد المعالجه و المؤونه عليها كمعادن الذهب و الفضه و الحديد. فالمعادن الباطنه إما أن تكون ظاهره أو لا، فإن كانت ظاهره لم يملك بالإحياء أيضا و يكون للإمام عند بعض علمائنا لا يجوز لأحد التصرف فيها إلا بإذنه. و عند الباقين تكون لجميع المسلمين لأن الناس فيها شرع.

و إن لم تكن ظاهره بل إنما تظهر بالإنفاق عليها و العمل فيها فهى للإمام أيضا عند

بعض علمائنا و لا تملك بالإحياء إلا بإذنه و عند الباقين أنها لجميع من سبق إليها و أحياها ...» «۱»

و راجع فی حکم المعادن و التفصیل بین الظاهره و الباطنه منها و الأقوال فیها المغنی لابن قدّامه أیضا. «۲»

۷- و فی السرائر فی عداد الأنفال قال:

«المعادن التی فی بطون الأودیه التی هی ملکه و کذلک رءوس الجبال، فأما ما کان من ذلک فی أرض المسلمین و ید مسلم علیه فلا یستحقه «ع» بل ذلک (کذلک-

---

(۱)- التذکره ۲/ ۴۰۳ و ۴۰۴.

(۲)- المغنی ۶/ ۱۵۶ و ما بعدها.



ظ.) فی الأرض المفتتحه عنوه.» «۱»

**[فی تفسیر الظاهره و الباطنه]**

أقول: یظهر من کلمات الفقهاء فی تفسیر الظاهره و الباطنه هنا تفسیران مختلفان:

الأول: أن یراد بالظاهره ما ظهرت بنفسها علی وجه الأرض، و بالباطنه ما تکون فی باطن الأرض مما تحتاج إلی حفر و استخراج.

الثانی: أن یراد بالظاهره ما لا تحتاج إلی صنع و تصفیه فی بروز الجوهر بل تکون بنفسها خالصه صافیه و إن کانت فی باطن الأرض. و بالباطنه ما تحتاج إلی صنع و تصفیه کالذهب و الفضه و النحاس المختلطه تکوینا بالأجزاء الترابیه و الحجریه فتحتاج إلی إحراق و إذابه و تصفیه و إن کانت علی وجه الأرض.

قال الشهید فی المسالک فی تفسیر المعادن الظاهره:

«فالظاهره هی التی یبدو جواهرها من غیر عمل و إنما السعی و العمل لتحصیله، ثم تحصیله قد یسهل و قد یلحقه تعب و ذلک کالنفط و أحجار الرحی و البرمه و الکبریت و القار.» «۲»

و قال فی تفسیر المعادن الباطنه:

«و هی التی لا یظهر جوهرها إلّا بالعمل و المعالجه کالذهب و الفضه و الفیروزج و الیاقوت

و الرصاص و النحاس و الحديد و سائر الجواهر المبثوثه فى طبقات الأرض سواء كانت موجوده فى ظاهر الأرض بحيث لا يتوقف الشروع فيها على حفر شى ء من الأرض خارج عنها أم فى باطنها لكن القسم الأول منها فى حكم المعادن الظاهره بقول مطلق.» «۳» هذا.

---

(۱)- السرائر/ ۱۱۶.

(۲)- المسالک ۲/ ۲۹۳.

(۳)- المسالک ۲/ ۲۹۴.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۷۳

**[الدليل على القول الأول و هو كون المعادن مطلقا من الأنفال]**

و يدلّ على كون المعادن مطلقا من الأنفال أخبار:

۱- موثقه إسحاق بن عمّار المرويه عن تفسير على بن إبراهيم، قال: سألت أبا عبد اللّه «ع» عن الأنفال فقال: «هى القرى التى قد خربت و انجلى أهلها، فهى للّه و للرسول، و ما كان للملوک فهو للإمام. و ما كان من الأرض بخربه لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب، و كل أرض لا رب لها، و المعادن منها، و من مات و ليس له مولى فماله من الأنفال.» «۱»

هكذا فى الوسائل، و لكن فى المطبوعين من التفسير: «و ما كان من أرض الجزيه لم يوجف عليها.» «۲» و لعله الأصح كما مرّ.

۲- و عن العياشى، عن أبى بصير، عن أبى جعفر «ع»، قال: «لنا الأنفال».

قلت: و ما الأنفال؟ قال: «منها المعادن و الآجام و كل أرض لا رب لها. الحديث.» «۳»

۳- و عنه أيضا، عن داود بن فرقد، عن أبى عبد اللّه «ع» فى حديث قال: قلت:

و ما الأنفال؟ قال: «بطون الأوديه و رءوس الجبال و الآجام و المعادن، الحديث.» «۴»

۴- و فى المستدرک، عن كتاب عاصم بن حميد الحناط، عن أبى بصير، عن أبى جعفر «ع» أنه قال: ... «و لنا الأنفال.» قال: قلت له: و ما الأنفال؟ قال:

«المعادن منها و الآجام و كل أرض لا رب لها.» «۵»

و ربما يناقش فى إطلاق الموثقه التى هى أهمها باحتمال عود الضمير فى «منها» إلى الأرض التى لا ربّ لها لا إلى الأنفال بأن تكون كلمه: «منها» صفه أو حالا للمعادن لا خبرا لها، هذا مضافا إلى إبدالها فى بعض النسخ ب «فيها»، فيتعين رجوع

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۷۱، الباب ۱ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۲۰.

(۲)- تفسير على بن إبراهيم (القمّى)/ ۲۳۵ (- طبعه أخرى ۱/ ۲۵۴).

(۳)- الوسائل ۶/ ۳۷۲، الباب ۱ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۲۸.

(۴)- الوسائل ۶/ ۳۷۲، الباب ۱ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۳۲.

(۵)- مستدرک الوسائل ۱/ ۵۵۳، الباب ۱ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۱.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۷۴

الضمير فيها إلى الأرض التى قبله، بل ربما قيل إن جعل كلمه: «منها» خبرا للمعادن يوجب جعل الواو للاستيناف لا للعطف و هو خلاف الظاهر.

و لكن يمكن أن يجاب عن الأخير بأن يجعل كلمه: «منها» خبرا لقوله: «و ما كان من الأرض» و يجعل ما بعده عطفا عليه عطف المفرد على المفرد. و الموجود فى مطبوعين من التفسير كلمه: «منها» و لم أعثر على: «فيها». و نظير هذه العباره عباره خبر أبى بصير فى المستدرک.

و كيف كان فظاهر الأخبار التى مرت كون المعادن فى عداد الأنفال.

و يساعد ذلک الاعتبار العقلى أيضا فإن المتعارف فى جميع الدول و الحكومات الدارجه جعل ما لا يتعلق بالأشخاص مثل المعادن و البحار و البرارى و القفار من الأموال العامه المرتبطه بالحكومات، فهى تتصرف فيها و تقبلها حسب مصالح الحكومه و الأمه و قد جعل فى شريعتنا هذا

النسخ من الأمور للإمام بما هو إمام بنحو التقييد و هو عباره أخرى عن جعلها للحكومه و الدوله. فسنخ المعادن أيضا سنخ غيرها مما لا رب لها شخصا كالآجام و المفاوز و نحوهما.

و يؤيد ما ذكرنا ما دلّ على أن الأرض كلها للإمام، إذ الأرض بإطلاقها تشمل ما تكون فيها من المعادن و الأشياء القيمه أيضا، و فى بعض الأخبار: «إن الأرض كلها لنا، فما أخرج اللّه منها من شى ء فهو لنا.» و هذا أظهر، فراجع أصول الكافى، باب أن الأرض كلها للإمام. «۱»

فإن قلت: مقتضى ما ذكرت من الإطلاق كون المعادن الواقعه فى الأملاك الشخصيه أيضا من الأنفال و هو خلاف مقتضى الملكيه.

قلت: لا نسلّم أن مقتضى مالكيه أحد لأرض مثلا كونها ملكا له من تخوم

---

(۱)- الكافى ۱/ ۴۰۸، كتاب الحجه، باب أنّ الأرض كلّها للإمام «ع»، الحديث ۳.



الأرض إلى عنان السماء، إذ الملكيه أمر اعتبارى، و المعتبر لها هم العقلاء فى كل عصر و زمان، و حدود موضوعها سعه و ضيقا أيضا تابعه لاعتبارهم و هم لا يعتبرون الملكيه فى مثل الدار و نحوها مثلا إلّا لساحتها و مرافقها المحتاجه إليها فى الاستفاده منها، و منها الجوّ و الفضاء إلى حدّ خاصّ يتعلق عرفا بهذه الدار. و ليست المعادن الواقعه فى تخوم هذه الدار و كذا الفضاء الخارج عن المتعارف معدودا من توابعها العرفيه و مرافقها.

و هل ترى عبور الطائرات مثلا فى جوّ سماء البلدان إذا علت و لم تزاحم ساكنى الدور تصرفا فى ملك الغير؟ لا أظنّ أحدا يلتزم بذلك، و لكن عبورها من جوّ مملكه بلا إذن من واليها

يعدّ تصرفا فى سلطه الغير و تعديا فى ملكه. و كذلك الكلام بالنسبه إلى المياه الكثيره و المعادن العظيمه الواقعه تحت ملك الغير؛ فلو فرض مثلا استخراج المعدن المتكون تحت دار الغير أو بستانه فى عمق ألف متر مثلا بإذن الإمام بلا تصرف فى داره و بستانه بأن جعل مدخل المعدن فى خارج الدار أو البستان، أو حفر بئرا، أو قناه فى الخارج بحيث يستفيد من الماء المتكون تحت ملك الغير فهل يعدّ هذا تصرفا فى ملك الغير؟

نعم، المعادن الصغار السطحيه و كذا العيون الصغار السطحيه ربما تعدّ عرفا من توابع الملك نظير الأشجار و الأعشاب النابته فيه. و قد مرّ منّا سابقا أن الأساس و الملاك للمالكيه الشخصيه هو الصنع و العمل، و حيث إن الصادر من محيى الأرض و معمّرها هو حيثيه الإحياء و العمران فهو لا يملك إلّا لهذه الحيثيه و توابعها العرفيه، فلا وجه لأن يملك المعادن الواقعه فى تخوم الأرض بلا صنع منه بل و لا شعور بوجودها، اللّهم إلا أن يستخرجها و يحييها بإذن الإمام و لو عموما، فإن إحياء المعدن هو كشفه و استخراجه، فما لم يستخرج يبقى على حالته الأولى من كونه من الأموال العامه، و إن شئت قلت: للّه- تعالى- يورثه من يشاء من عباده، و إن شئت قلت: للإمام بما هو إمام أى لمنصب الإمامه، فكل هذه التعبيرات ترجع إلى معنى واحد.

و بالجمله ليس إحياء الأرض إحياء للمعدن المتكون تحتها بل هو باق على

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۷۶

اشتراكه، نعم ليس لكل أحد الورود فى ملك الغير بعنوان استخراج المعدن و إنما يكون ذلك إلى الإمام إن رآه

صلاحا و جبر خساراته. هذا.

### [الدليل على القول الثالث و هو تبعيه المعادن من الأرض]

و لو تنزلنا عن القول الأول فى المعادن فالأظهر هو القول الثالث، أعنى تبعيه المعادن للأرض الواقعه فيها.

و المحقق فى كتاب إحياء الموات من الشرائع مع استشكاله فى كون المعادن من الأنفال قال:

«لو أحيا أرضا فظهر فيها معدن ملكه تبعا لها لأنه من أجزائها.» «۱»

أقول: هل المعدن جزء من الأرض المحياه فيملكه المحيى تبعا و ليس جزء من أرض المسلمين أو أرض الإمام؟ فإن كانت الجزئيه من الأرض ملاكا للملكيه التبعيه كان مقتضاه عدّ المعدن الواقع فى الأنفال من الأنفال أيضا، و هو القول الثالث فى المسأله.

### [الدليل على القول الثانى و هو عدم كون المعادن مطلقا من الأنفال]

و أما القول الثانى، فاستدلّ له فى إحياء الموات من الجواهر بقوله:

«فإن المشهور نقلا و تحصيلا على أن الناس فيها شرع سواء، بل قيل: قد يلوح من محكى المبسوط و السرائر نفى الخلاف فيه. مضافا إلى السيره المستمره فى سائر الأعصار و الأمصار فى زمن تسلطهم و غيره على الأخذ منها بلا إذن، حتى ما كان فى الموات الذى قد عرفت أنه لهم منها أو فى المفتوحه عنوه التى هى للمسلمين، فإنه و إن كان ينبغى أن يتبعهما فيكون ملكا للإمام «ع» فى الأول و للمسلمين فى الثانى لكونه من أجزاء الأرض المفروض كونها ملكا لهما، بل لو تجدد فيهما فكذلك أيضا إلّا أن السيره المزبوره العاضده للشهره المذكوره، و لقوله- تعالى-: «خَلَقَ لَكُمْ مّا فِي الْأَرْضِ» و لشده حاجه الناس إلى بعضها على وجه يتوقف عليه معاشهم نحو الماء و النار و الكلأ، و فى خبر أبى البخترى، عن جعفر، عن أبيه، عن على «ع»: «لا يحل منع الملح و النار» و غير ذلك مما لا يخفى على السارد لأخبارهم يوجب الخروج عن

---

(۱)- الشرائع ۳/ ۲۷۹،

(- طبعه أخرى/ ۷۹۷، الجزء الرابع).

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۷۷

ذلک.» «۱»

و استدل له فی باب الأنفال بقوله:

«للأصل و السیره، و إشعار إطلاق أخبار الخمس فی المعادن، ضروره أنه لا معنی لوجوبه علی الغیر و هی ملک للإمام.» «۲»

أقول: ادعاء الشهره مع مصیر جمع من الأساطین إلی الخلاف بلا وجه، و السیره المدعاه قد تحققت فی سائر الأنفال أیضا، فإن أراضی الموات مثلا- من الأنفال قطعا و قد استقرّت السیره فی جمیع الأعصار علی إحیائها و التصرف فیها و حیازه ما فیها، و وجهه عدم التزام الناس غیر الشیعه الإمامیه بکونها من الأنفال و عدم اعتنائهم بشأن الأئمه «ع». و الشیعه الإمامیه و هم القلیلون من الناس لعلهم کانوا یستأذنون من الأئمه- علیهم السلام-، أو لعلهم وقفوا علی تحلیلهم لشیعتهم.

و قولنا: إن الموات و المعادن من الأنفال لا نرید به أن الأئمه «ع» یحبسون جمیع الناس عن التصرف فیها و یحبسونها عنهم، بل نرید به کما مرّ أن زمام أمرها بأیدیهم، فهی تحیی و یستفاد منها و لکن بإذنهم و تحت نظرهم بلا أجره أو بأجره حسب ما تقتضیه مصالح الإسلام و المسلمین.

کیف؟! و الفرار من الهرج و المرج و التغالب و تضییع حقوق الضعفاء یستدعی جعل زمام الأموال العامه بید ولیّ المجتمع الصالح العادل.

فاتضح بذلک بطلان الاستدلال بالآیه الشریفه و بشده حاجه الناس إلی المعادن، حیث إن خلقها للناس و شده حاجتهم إلیها لا ینافیان کونها من الأنفال و تحت اختیار الإمام، إذ الأنفال کما مرّ بیانه لیست ملکا لشخص الإمام بل لمنصب الإمامه و إداره شئون الأمه فهو لا یحبسها عند حاجه الناس و الأمه إلیها بل

يصرفها و يقبلها حسب الحاجات و المصالح العامه.

فكون المعادن مثلا من الأنفال لا يوجب تركها و عدم السعى فى استخراجها بل

---

(۱)- الجواهر ۳۸/ ۱۰۸، و الخبر المذكور فى الوسائل ۱۷/ ۳۳۲، الباب ۵ من أبواب إحياء الموات، الحديث ۲.

(۲)- الجواهر ۱۶/ ۱۲۹.



الإمام العادل يقطعها إلى من يستخرجها أو يحلل للجميع استخراجها و الاستفاده منها بنحو لا يضرّ بالإسلام و لا بالأمه. أ لا ترى أن الموات من الأراضى و بطون الأوديه و رءوس الجبال و الآجام جعلت كلها من الأنفال و للإمام مع أنها مما يحتاج إليها الناس جدا طول القرون و الأعصار.

### [معنى كون المعادن للإمام و الدليل عليه]

فمعنى كونها للإمام أن زمام أمرها بيده و هو الذى يقطعها و يقبلها بلا أجره أو بأجره حسب ما يراه من المصلحه. فأىّ فرق فى ذلك بين المعادن و بين ما ذكر؟!

و أما جعل الخمس على من استخرجها مع تحقق الشروط فإما أن يكون من قبل الأئمه- عليهم السلام- بعنوان العوض و حق الإقطاع فيكون نفس ذلك إذنا منهم فى استخراجها و تحليلا لها لشيعتهم بإزاء تأديه الخمس منها، أو يكون حكما شرعيا إلهيّا ثابتا على من استخرجها بالإذن منهم و لو بسبب التحليل المطلق فى عصر الغيبه و عدم انعقاد الحكومه الحقه الصالحه.

و كونه بعنوان حق الإقطاع لا- يقتضى اختصاص الإمام به و عدم صرفه إلى الساده كما توهم، إذ هو تابع لكيفيه جعل الإمام، مضافا إلى ما ذكرناه فى باب الخمس من كونه بأجمعه حقا وحدانيا ثابتا للّه و بعده للرسول و بعده للإمام القائم مقامه مثل الأنفال غايه الأمر أن على الإمام إداره شئون الساده بما أنهم

فروع شجره النبوه.

و بـالجمله فالأقوى كون المعادن بإطلاقها من الأنفال ظاهره كانت أو باطنه فتكون تحت اختيار إمام المسـلمين و لا تسـتخرج إلا بإذنه خصوصا أو عموما و يجوز له إقطاعها إذا رآه صلاحا.

و الفرق الذى يوجد فى كلمات فقهاء الفريقين بين المعادن الظاهره و الباطنه ليس منه أثر فى أخبارنا و ليس من الأصول المتلقاه عن المعصومين «ع» حتى يفيد فيه الإجماع أو الشـهره، و لذا لم يذكر فى ما مرّ من عبارات المقنعه و النهايه و المراسم و الكافى. بل هو أمر تفريعى اجتهادى تعرضوا له على أساس ما عنـدهم من القواعد، و يشـبه أن يكون ورد من فقه السـنه إلى فقهنا، و لعل منشأ الالتفات إلى هذا التفصيل قصه استقطاع أبيض بن حمال لملح مأرب و ما عامله به النبى «ص»، و سيأتى الإشاره اليها.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۷۹

و فى عصر الغيبه يكون زمام اختيار الأنفال و الأموال العامه بيد الحاكم الصالح العادل بشرائطه التى مرّت فى محلّه، كما أن زمام أمر الخمس أيضا بيده.

و التحليـل المطلق من الأئمه «ع» للأنفال لشـيعتهم لا ينافى جواز دخاله الحاكم الشـرعى فيها مع بسط يـده، فإن الظاهر أن أئمتنا- عليهم السلام- أرادوا التوسعه لشيعتهم فى زمان حكومه خلفاء الجور و عدم التمكن من الحكومه الحقه الصالحه.

و الحكومه ضـروره للمسـلمين فى جميع الأعصـار لا محيص لهم عنها و لا تتعطل شـرعا، و احتياجها إلى المنابع الماليه و الأموال العامه أيضا واضـح، و لا يراد بلفظ الإمام فى هذا السـنخ من المسائل السياسـيه و الاقتصاديه خصوص الإمام المعصوم، غايه الأمر أنه مع حضور الأئمه الاثنى عشر لا تنعقد الإمامه لغيرهم،

و على هذا فللحاكم العادل الصالح منع التصرف فيها إلّا تحت ضوابط و شرائط خاصه حفظا للنظم و العداله.

و بذلك يظهر الإشكال على ما فى الجواهر، حيث يظهر منه اختصاص الحكم بالإمام المعصوم:

قال فى ذيل قول المحقق: «و فى جواز إقطاع السلطان المعادن و المياه تردد» بعد بيان وجه التردد و قصه استقطاع الملح من النبى «ص» و إشكال المسالك عليها ما هذا لفظه:

«و بالجمله هذه المسأله كنظائرها المذكوره فى هذا الكتاب قد ذكرها العامه بناء على أصولهم فى أئمتهم الذين يجوز عليهم- ان لم يكن قد وقع منهم- كل قبيح، لأن الأحكام الصادره منهم عن اجتهاد و رأى و غير ذلك من الأمور الفاسده، كما لا يخفى على من له أدنى خبره بأحوالهم، بخلاف الإمام- عليه السلام- عندنا الذى لا ينطق عن الهوى، و إن هو إلّا وحى يوحى. و لاطّلاعه على المصالح الواقعيه و كونه معصوما عن ترك الأولى فضلا عن غيره صار أولى من المؤمنين بأنفسهم، فالمتجه حينئذ سقوط هذا البحث، ضروره أن له الفعل و إن لم يسمّ إقطاعا عرفا.

نعم لا يجوز ذلك و نحوه مما هو متوقف على المصالح الواقعيه للنائب العام، لعدم عموم لنيابته على وجه يشمل مثل ذلك مما هو مبنى على معرفه المصالح الواقعيه

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۸۰

و ليس له ميزان ظاهر أذنوا- عليهم السلام- فيه، فهو من خواص الإمامه لا يندرج فى إطلاق ما دلّ على نيابه الغيبه المنصرف إلى ما كان منطبقا على الموازين الشرعيه الظاهره كالقضاء و الولايه على الأطفال و نحو ذلك لا نحو الفرض.» «۱»

فتأمّل فى كلامه- قدّس سرّه- أنه حصر الولايه فى عصر

الغیبه فی مثل القضاء و الولایه علی الأطفال و نحوهما، مع أن سیاسه البلاد و العباد و حفظ کیان الإسلام و المسلمین و استقلالهم فی قبال الکفّار و الأجانب و عمّالهم من أهمّ الأمور التی یقطع بعدم جواز إهمالها، و لا محاله یحتاج فیها إلی منابع مالیه مهمه و منها الأموال العامه المعبر عنها بالأنفال.

نعم، لا نأبی مع ذلک کون المالک الشخصی للأرض المملوکه أحق باستخراج المعدن الموجود فیها إن تمکن من ذلک و استلزم استخراجه تصرفا فی أرضه، و لکن یعتبر فیه إذن الإمام عموما أو خصوصا کسائر الأنفال، و أما صیرورته بمجرد التکون فی ملکه ملکا له تبعا فممنوع إلا فی الأمور الجزئیه و السطحیه المعده عرفا من توابع الملک و فوائده نظیر الأعشاب و الأشجار النابته و المیاه و المعادن الجزئیه، فتدبّر. هذا.

و یشهد لکون المعادن من الأنفال إجمالا و کونها تحت اختیار الإمام مضافا إلی ما مرّ ما ورد من إقطاع رسول اللّه «ص» و الخلفاء بعده بعض المعادن لبعض الأشخاص:

۱- ففی سنن البیهقی بسنده عن ابن عباس أنه قال: «أعطی النبی «ص» بلال بن الحارث المزنی معادن القبلیه جلسیّها و غوریّها و حیث یصلح الزرع.» «۲»

و نحوها روایه أخری، فراجع.

قال فی النهایه:

---

(۱)- الجواهر ۳۸/ ۱۰۳.

(۲)- سنن البیهقی ۶/ ۱۵۱، کتاب إحیاء الموات، باب ما جاء فی إقطاع المعادن الباطنه.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۸۱

«الجلس: کل مرتفع من الأرض، و یقال لنجد: جلس أیضا ... و المشهور معادن القبلیه بالقاف، و هی ناحیه قرب المدینه و قیل هی من ناحیه الفرع.» «۱»

و فیه أیضا:

«الغور: ما انخفض من الأرض. و الجلس: ما ارتفع منها.» «۲»

۲- و

فی سنن البیهقی أیضا بسنده عن أبیض بن حمال: «أنه و فد إلی النبی «ص» فاستقطعه الملح- قال ابن المتوکل: الذی بمأرب- فقطعه له، فلما أن ولّی قال رجل من المجلس: أ تدری ما قطعت له؟ إنما قطعت له الماء العدّ. قال:

فانتزع منه.» «۳» و روی نحوه أبو عبید فی الأموال أیضا. «۴»

۳- و فی البیهقی أیضا بسنده عن أبیض بن حمال: «أنه استقطع النبی «ص» الملح الذی بمأرب فأراد أن یقطعه إیاه فقال رجل: إنه کالماء العدّ فأبی أن یقطعه.

قال الأصمعی: الماء العدّ: الدائم الذی لا انقطاع له.» «۵»

أقول: عدم إقطاع النبی «ص» للملح الذی بمأرب لا یدلّ علی عدم جواز إقطاع المعادن الظاهره مطلقا کما قیل، إذ لعلّه کان لعدم وجود المصلحه فیه فکان تضییعا لحقوق المسلمین، فالأمر دائر مدار المصالح العامه.

و أوضاع المعادن و کمیتها و کیفیاتها و مقدار ذخائرها و کیفیه استخراجها و الثمن المأخوذ فی قبلها تختلف جدّا بحسب الأعصار و البلاد و الأشخاص و الإمکانیات و سائر الشرائط، فتدبّر.

ثم إنه ربما یقال: إنه علی تقدیر المناقشه فی أدله الطرفین و بقاء المسأله علی

---

(۱)- النهایه لا بن الأثیر ۱/ ۲۸۶.

(۲)- النهایه لابن الأثیر ۳/ ۳۹۳.

(۳)- سنن البیهقی ۶/ ۱۴۹، کتاب إحیاء الموات، باب ما لا یجوز إقطاعه من المعادن الظاهره.

(۴)- الأموال/ ۳۵۰.

(۵)- سنن البیهقی ۶/ ۱۴۹، کتاب إحیاء الموات، باب ما لا یجوز إقطاعه من المعادن الظاهره.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۸۲

إجمالها فهل المرجع عموم قوله- تعالی-: «خَلَقَ لَکُمْ مٰا فِی الْأَرْضِ جَمِیعاً»، و قوله:

«وَ الْأَرْضَ وَضَعَهٰا لِلْأَنٰامِ» «۱»، أو عموم الروایات الحاکمه بأن الأرض کلّها لنا، أو الأرض کلها لنا فما أخرج

اللّه منها من شی ء فهو لنا، أو الدنیا و ما فیها للّه- تبارک و تعالی- و لرسوله و لنا، إلی غیر ذلک من المضامین الوارده فی الأخبار؟ «۲»

أقول: من تأمل فیما ذکرناه فی خلال بحث الأنفال و بحث المعادن یظهر له عدم تهافت الدلیلین و وضوح الجمع بینهما، إذ الظاهر أن الکلام فی الآیتین لیست للملکیه و لا یراد بهما ملکیه الأرض و ما فیها للناس بحیث یملک کل واحد منهم حصه منها بالشرکه أو تکون ملکا لعنوان الناس و الأنام و وقفا علیهم بحیث لا یجوز بیعها وهبتها و نحو ذلک نظیر ملکیه الأرض المفتوحه عنوه للمسلمین. بل المقصود بیان غرض الخلقه و الهدف منها و أن الغرض منها انتفاع الناس بها طول القرون و الأعصار، فالکلام تکون للغایه. و لا ینافی هذا کونها تحت اختیار الإمام الذی هو ممثل المجتمع حذرا من الفوضی و الهرج و التغالب و تضییع الحقوق، و هذا أمر یحکم بحسنه و لزومه العقل و الفطره، و لا نعنی بکونها من الأنفال و کونها للإمام بما هو إمام إلّا هذا.

و بالجمله، فلیس العمومان متهافتین و فی طرفی النقیض حتی یکون أحدهما المرجع فی قبال الآخر، فتدبّر جیدا.

## العاشر من الأنفال: میراث من لا وارث له

### [کلمات الأصحاب]

عند علمائنا أجمع:

۱- قال الشیخ فی کتاب الفرائض من الخلاف (المسأله ۱):

---

(۱)- سوره البقره (۲)، الآیه ۲۹، و سوره الرحمن (۵۵)، الآیه ۱۰.

(۲)- راجع الکافی ۱/ ۴۰۷، کتاب الحجه، باب أنّ الأرض کلّها للإمام- علیه السلام.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۸۳

«میراث من لا وارث له و لا مولی نعمه لإمام المسلمین، سواء کان مسلما أو ذمیا.

و قال جمیع الفقهاء: إن میراثه لبیت المال و هو لجمیع

المسلمين. دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم.» «۱»

۲- و فيه أيضا (المسأله ۱۴):

«ميراث من لا- وراث له (لا- خ. ل) ينقل إلى بيت المال و هو للإمام خاصه. و عند جميع الفقهاء ينقل إلى بيت المال و يكون للمسلمين ... دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم، و أيضا فلا خلاف أن للإمام أن يخصّ به قوما دون قوم فلو لا أنه له لم يجز ذلك ...» «۲»

۳- و فى باب الأنفال من النهايه قال فى عدادها: «و ميراث من لا وارث له.» «۳»

۴- و فى كتاب الفرائض من الشرائع:

«فإذا عدم الضامن كان الإمام وارث من لا وارث له و هو القسم الثالث من الولاء فإن كان موجودا فالمال له يصنع به ما يشاء و كان على «ع» يعطيه فقراء بلده و ضعفاء جيرانه تبرعا.» «۴»

۵- و فى المنتهى:

«و من الأنفال ميراث من لا وارث له، ذهب علماؤنا أجمع إلى أنه يكون للإمام خاصه ينقل إلى بيت ماله، و خالف فيه الجمهور كافه و قالوا: إنه للمسلمين أجمع.» «۵»

۶- و فى منهاج النووى:

«و أسباب الإرث أربعه: قرابه و نكاح و ولاء فيرث المعتق العتيق و لا عكس، و الرابع: الإسلام، فتصرف التركه لبيت المال إرثا إذا لم يكن وارث بالأسباب الثلاثه.» «۶»

---

(۱)- الخلاف ۲/ ۲۵۱.

(۲)- الخلاف ۲/ ۲۵۸.

(۳)- النهايه/ ۱۹۹.

(۴)- الشرائع ۴/ ۴۰ (- طبعه أخرى/ ۸۳۹).

(۵)- المنتهى ۱/ ۵۵۳.

(۶)- منهاج النووى/ ۳۲۰.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۸۴

۷- و فی مغنی المحتاج قال فی ذیل کلام النووی:

«لقوله «ص»: «أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه و أرثه.» رواه أبو داود و غیره، و هو «ص» لا یرث لنفسه شیئا، و إنما

يصرف ذلك فى مصالح المسلمين لأنهم يعقلون عن الميت كالعصبه من القرابه فيضع الإمام تركته أو باقيها فى بيت المال أو يخص منها من يشاء.» «۱» هذا.

### [يدلّ على الحكم أخبار كثيره]

و يدلّ على الحكم مضافا إلى كونه إجماعيا أخبار كثيره:

۱- صحيحه محمد بن مسلم، عن أبى جعفر «ع»، قال: «من مات و ليس له وارث من قرابته و لا مولى عتاقه قد ضمن جريرته فماله من الأنفال.» «۲»

۲- صحيحه محمد الحلبى، عن أبى عبد اللّه «ع» فى قول اللّه- تعالى-: «يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفالِ»، قال: «من مات و ليس له مولى فماله من الأنفال.» «۳»

۳- صحيحه الحلبى أيضا، عن أبى عبد اللّه «ع»، قال: «من مات و ترك دينا فعلينا دينه و إلينا عياله، و من مات و ترك مالا فلورثته، و من مات و ليس له موالى فماله من الأنفال.» «۴»

۴- خبر أبان بن تغلب، قال: قال أبو عبد اللّه «ع»: «من مات لا مولى له و لا ورثه فهو من أهل هذه الآيه: يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفالِ قُلِ الْأَنْفالُ لِلّهِ وَ الرَّسُولِ.» «۵» و يقرب من ذلك خبره الآخر. «۶»

۵- خبر حمزه بن حمران، و فيه: فقال أبو عبد اللّه «ع»: «إن كان الرجل الميت يوالى إلى رجل من المسلمين و ضمن جريرته و حدثه أو شهد بذلك على نفسه فإن ميراث الميت له، و إن

---

(۱)- مغنى المحتاج ۳/ ۴.

(۲)- الوسائل ۱۷/ ۵۴۷، الباب ۳ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ۱.

(۳)- الوسائل ۱۷/ ۵۴۸، الباب ۳ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ۳.

(۴)- الوسائل ۱۷/ ۵۴۸، الباب ۳ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه الحديث ۴.

(۵)- الوسائل ۱۷/ ۵۴۹، الباب ۳

من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ۸.

(۶)- الوسائل ۶/ ۳۶۹، الباب ۱ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۱۴.

دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۸۵

كان الميت لم يتوال إلى أحد حتى مات فإن ميراثه لإمام المسلمين. الحديث.» «۱»

۶- مرسله حماد الطويله، عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح «ع»، و فيها:

«و هو وارث من لا وارث له يعول من لا حيله له.» «۲»

۷- صحيحه عبد اللّه بن سنان، عن أبی عبد اللّه «ع»، قال: «قضی أمير المؤمنين «ع» فی من أعتق عبدا سائبه أنه لا ولاء لمواليه عليه، فإن شاء توالى إلى رجل من المسلمين فليشهد أنه يضمن جريرته و كل حدث يلزمه، فإذا فعل ذلك فهو يرثه، و إن لم يفعل ذلك كان ميراثه يرد على إمام المسلمين.» «۳»

أقول: فی مجمع البحرين:

«فی الحديث ذكر السائبه، و هو العبد يعتق و لا يكون لمعتقه عليه ولاء و لا عقل بينهما و لا ميراث فيضع ماله حيث شاء.» «۴»

۸- خبر علی بن رئاب، عن عمّار بن أبی الأحوص، قال: سألت أبا جعفر «ع» عن السائبه فقال: «انظروا فی القرآن؛ فما كان فيه فتحرير رقبه فتلك يا عمّار السائبه التی لا ولاء لأحد عليها إلّا اللّه، فما كان و لاؤه للّه فهو لرسول اللّه «ص». و ما كان ولاؤه لرسول اللّه «ص» فإن ولاءه للإمام و جنايته على الإمام و ميراثه له.» «۵»

۹- خبر محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار، عن أبی الحسن «ع» فی رجل صار فی يده مال لرجل ميت لا يعرف له وارثا كيف يصنع بالمال؟ قال: «ما أعرفك لمن هو.» يعنی نفسه. «۶»

---

(۱)- الوسائل ۱۷/ ۵۵۰، الباب

۳ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ۱۱.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۶۵، الباب ۱ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۴.

(۳)- الوسائل ۱۷/ ۵۵۰، الباب ۳ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ۱۲.

(۴)- مجمع البحرين/ ۱۱۵.

(۵)- الوسائل ۱۷/ ۵۴۹، الباب ۳ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ۶.

(۶)- الوسائل ۱۷/ ۵۵۱، الباب ۳ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ۱۳.

دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۸۶

۱۰- حسنه عبد اللّه بن سنان، عن أبی عبد اللّه «ع»، قال: قلت له: مكاتب اشترى نفسه و خلف مالا قيمته مأئه ألف و لا وارث له، قال: «يرثه من يلی جريرته.»

قال: قلت: من الضامن لجريرته؟ قال: «الضامن لجرائر المسلمين.» «۱»

۱۱- و فی كتاب الأموال لأبی عبيد بسنده، عن المقدام بن معدی كرب، قال:

قال رسول اللّه «ص»: «... و أنا وارث من لا وارث له أرثه و أعقل عنه.» «۲»

۱۲- و فی سنن البيهقی بسنده، عن المقدام الكندی، قال: قال رسول اللّه «ص»: «أنا أولی بكل مؤمن من نفسه؛ فمن ترك دينا أو ضيعه فإلينا، و من ترك مالا فلورثته، و أنا مولی من لا مولی له أرث ما له و أفكّ عانه.» «۳»

أقول: الضيعه: العيال أو الفقدان و التلف. و العان مخفف العانی بمعنی الأسير، و الحكم كان ثابتا للنبی «ص» لا بما أنه نبیّ بل بما أنه كان إمام المسلمين و قائدهم و أولی بهم من أنفسهم كما يدلّ عليه صدر الخبر الأخير، و هو يعقل عنه من بيت المال فلا محاله يكون الميراث أيضا متعلقا ببيت المال، فتدبّر.

و ظاهر هذه الأخبار الكثيره أن وزان ميراث

من لا وارث له وزان سائر الأنفال التى حكمنا بكونها للإمام فله أن يصرفه فيما يراه صلاحا و لا يتقيد بمصرف خاص كسائر الأنفال.

**[و هنا أخبار معارضه و هى ثلاث طوائف]**

**اشاره**

نعم، هنا أخبار معارضه أو يتوهم معارضتها لما سبق و هى ثلاث طوائف:

**الطائفه الأولى: ما دلّت على أن ميراث السائبه لأقرب الناس لمولاه:**

---

(۱)- الوسائل ۱۷/ ۵۴۹، الباب ۳ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ۷.

(۲)- الأموال/ ۲۸۲.

(۳)- سنن البيهقى ۶/ ۲۴۳، كتاب الفرائض، باب من جعل ميراث من لم يدع وارثا ...

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۸۷

و هى موثقه أبى بصير، عن أبى عبد اللّه «ع»، قال: «السائبه ليس لأحد عليها سبيل فإن والى أحدا فميراثه له و جريرته عليه، و إن لم يوال أحدا فهو لأقرب الناس لمولاه الذى أعتقه.» «۱»

---

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ۴ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ۱۴۰۹ ه ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ۴، ص: ۸۷

أقول: قال فى التهذيب:

«هذا الخبر غير معمول عليه لأن الأخبار كلها وردت فى أنه متى لم يتوال السائبه أحدا كان ميراثه لبيت مال المسلمين.» و قال فى الوسائل: «و يحتمل التفضل منهم- عليهم السلام-.» «۲»

**الطائفه الثانيه: ما دلّت على أن ميراث من لا وارث له يجعل فى بيت مال المسلمين:**

۱- کخبر معاویه بن عمّار، عن أبی عبد اللّه «ع»، قال: سمعته یقول: «من أعتق سائبه فلیتوال من شاء، و علی من والی جریرته و له میراثه، فإن سکت حتی یموت أخذ میراثه فجعل فی بیت مال المسلمین إذا لم یکن له ولی.» «۳»

قال فی الوسائل:

«هذا محمول علی أن المراد ببیت مال المسلمین بیت مال الإمام «ع» لأنه متکفل بأحوالهم، أو علی التقیه لموافقته للعامه، أو علی التفضل من الإمام «ع» و الإذن فی إعطاء ماله للمحتاجین من المسلمین لما مضی و یأتی.» «۴»

أقول: و یأتی منّا بیان الجمع بین هذه الأخبار و الأخبار التی مضت.

۲- و صحیحه سلیمان بن خالد، عن أبی عبد اللّه «ع»، قال: سألته عن مملوک

أعتق سائبه؟ قال: «يتولى من شاء، و على من تولاه جريرته و له ميراثه». قلت: فإن سكت

---

(۱)- الوسائل ۱۷/ ۵۵۰، الباب ۳ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ۱۰.

(۲)- التهذيب ۹/ ۳۹۵، كتاب المواريث، باب من الزيادات، ذيل الحديث ۱۵؛ و الوسائل ذيل الخبر المذكور.

(۳)- الوسائل ۱۷/ ۵۴۹، الباب ۳ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ۹.

(۴)- الوسائل ۱۷/ ۵۵۰، ذيل الخبر المذكور.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۸۸

حتى يموت؟ قال: «يجعل ما له فى بيت مال المسلمين.» «۱»

۳- و صحيحته الأخرى، عن أبى عبد اللّه «ع» فى رجل مسلم قتل و له أب نصرانى لمن تكون ديته؟ قال: «تؤخذ فتجعل فى بيت مال المسلمين لأن جنايته على بيت مال المسلمين.» «۲»

۴- و ما رواه فى قرب الإسناد، عن أبى البخترى، عن جعفر بن محمد، عن أبيه أن عليا «ع» أعتق عبدا نصرانيا ثم قال: «ميراثه بين المسلمين عامه إن لم يكن له ولى.» «۳»

۵- و فى دعائم الإسلام: «قال أبو عبد اللّه «ع»: من مات و لم يدع وارثا فما له من الأنفال يوضع فى بيت المال لأن جنايته على بيت المال، و من ترك ورثه من أهل الكفر لم يرثوه و هو كمن لم يدع وارثا.» «۴»

قال فى الجواهر:

«لم نعثر على عامل بالنصوص القاصر أكثر أسانيدها المشتمله على أن إرثه لبيت المال، و فى بعضها لبيت مال المسلمين الموافقه للعامه إلّا الإسكافى و الشيخ فى محكى الاستبصار؛ فلتطرح، أو تحمل على التقيه، أو على أن المراد ببيت المال و إن أضيف إلى المسلمين مال الإمام- عليه السلام- بقرينه الأخبار الأخر و ما عن

جماعه من شیوع إطلاق بیت المال و إراده بیت مال الإمام- علیه السلام- ... و لعل فی نقله إلی بیت المال إشعارا بأن المأخوذ بحق الإمامه غیر باقی أموال الإمام- علیه السلام- الحاصله له بکسب و نحوه، و لذا قال فی محکی الغنیه و السرائر: «إذا مات الإمام انتقل المیراث إلی الإمام لا إلی غیره من ورثته»، بل عن الأول إجماع الطائفه علیه. و الأمر سهل بعد ما عرفت من وضوح الحکم عندنا.» «۵» انتهی کلام الجواهر.

---

(۱)- الوسائل ۱۷/ ۵۵۳، الباب ۴ من أبواب ولاء ضمان الجریره و الإمامه، الحدیث ۸.

(۲)- الوسائل ۱۷/ ۵۵۲، الباب ۴ من أبواب ولاء ضمان الجریره و الإمامه، الحدیث ۵.

(۳)- الوسائل ۱۷/ ۵۵۳، الباب ۴ من أبواب ولاء ضمان الجریره و الإمامه، الحدیث ۹.

(۴)- دعائم الإسلام ۲/ ۳۹۲، کتاب الفرائض، الفصل ۷ (ذکر من یجوز أن یرث و من لا میراث له)، الحدیث ۱۳۸۶.

(۵)- الجواهر ۳۹/ ۲۶۰.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۸۹

أقول: فی میراث الغنیه:

«فإن عدم جمیع هؤلاء الورّاث فالمیراث للإمام، فإن مات انتقل إلی من یقوم مقامه فی الإمامه دون من یرث ترکته.» «۱»

و فی السرائر بعد ما ذکر ولاء الإمامه قال:

«فأما إذا مات الإمام انتقل إلی الإمام الذی یقوم بأمر الأمه مقامه دون ورثته الذین یرثون ترکته.» «۲»

أقول: مما ذکرنا سابقا فی الجهه الثانیه فی معنی کون الأنفال و نحوها للإمام تحدس طریق الجمع بین هذه الأخبار و الأخبار التی مضت، و یظهر لک عدم التنافی بینهما، إذ الأنفال لیست ملکا لشخص الإمام المعصوم بل لمنصب الإمامه مطلقا و لا محاله تصرف فی مصالح الإمامه و الأمه، و لا یوجد فرق أساسی

بین ان ینسب المال إلی الإمام بما هو إمام و بین أن ینسب إلی المسلمین، فإن ولیّ المسلمین و من یتولی صرف أموالهم العامه هو الإمام، و ما للإمام بما هو إمام أیضا یصرف فی مصالح الإمامه و الأمه و لا یصرف فی مصارفه الشخصیه إلّا أقل قلیل، و هی أیضا من أهمّ المصالح العامه. و لو بقی منها شی ء ینتقل إلی الإمام بعده لا إلی ورّاثه کما نطق بذلک خبر أبی علی بن راشد و أفتی به فی الغنیه و السرائر أیضا.

و لیس لفظ الإمام موضوعا للإمام المعصوم المنحصر عندنا فی الأئمه الاثنی عشر، بل المراد به فی هذه المسائل: کل من تصدی لقیاده المسلمین و إداره شئونهم العامه بشرط أن یکون واجدا للشرائط التی مرّت فی محلّه.

غایه الأمر أنّه مع حضور الأئمه الاثنی عشر تکون الإمامه حقا لهم و لا تنعقد لغیرهم، و لکن لیس ذلک بمعنی تعطیل الإمامه و شئونها فی عصر الغیبه.

و یشهد لما ذکرنا من عدم التنافی بین هذه الأخبار و الأخبار التی مضت جمع کلا

---

(۱)- الجوامع الفقهیه/ ۵۴۶ (- ط. أخری/ ۶۰۸).

(۲)- السرائر/ ۴۰۳.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۹۰

العنوانین فی بعض الأخبار:

۱- ففی صحیحه عبد اللّه بن سنان و عبد اللّه بن بکیر، عن أبی عبد اللّه «ع»، قال: «قضی أمیر المؤمنین «ع» فی رجل وجد مقتولا لا یدری من قتله، قال: إن کان عرف له أولیاء یطلبون دیته أعطوا دیته من بیت مال المسلمین، و لا یبطل دم امرئ مسلم لأن میراثه للإمام فکذلک تکون دیته علی الإمام. الحدیث.» «۱»

۲- و فی صحیحه أبی ولّاد الحناط قال: قال أبو عبد اللّه

«ع» فی الرجل یقتل و لیس له ولیّ إلا الإمام: «إنه لیس للإمام أن یعفو؛ له أن یقتل أو یأخذ الدیه فیجعلها فی بیت مال المسلمین لأن جنایه المقتول کانت علی الإمام و کذلک تکون دیته لإمام المسلمین.» «۲»

۳- و أظهر من ذلک صحیحته الأخری، قال: سألت أبا عبد اللّه «ع» عن رجل مسلم قتل رجلا مسلما عمدا فلم یکن للمقتول أولیاء من المسلمین إلّا أولیاء من أهل الذمه من قرابته، فقال: علی الإمام أن یعرض علی قرابته من أهل بیته (دینه) الإسلام، فمن أسلم منهم فهو ولیّه یدفع القاتل إلیه فإن شاء قتل و إن شاء عفا و إن شاء أخذ الدیه، فإن لم یسلم أحد کان الإمام ولیّ أمره فإن شاء قتل و إن شاء أخذ الدیه فجعلها فی بیت مال المسلمین لأن جنایه المقتول کانت علی الإمام فکذلک تکون دیته لإمام المسلمین. قلت: فإن عفا عنه الإمام؟ قال: فقال: «إنما هو حق جمیع المسلمین و إنما علی الإمام أن یقتل أو یأخذ الدیه و لیس له أن یعفو.» «۳»

و لأجل ذلک تری المفید فی المقنعه قال فی العبد الذی أعتق کفّاره و لم یتوال أحدا:

«کان میراثه لبیت المال إن لم یکن له نسب.» «۴»

---

(۱)- الوسائل ۱۹/ ۱۰۹، الباب ۶ من أبواب دعوی القتل و ما یثبت به، الحدیث ۱.

(۲)- الوسائل ۱۹/ ۹۳، الباب ۶۰ من أبواب القصاص فی النفس، الحدیث ۲.

(۳)- الوسائل ۱۹/ ۹۳، الباب ۶۰ من أبواب القصاص فی النّفس، الحدیث ۱.

(۴)- المقنعه/ ۱۰۶.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۹۱

و قال فی باب میراث من لا وارث له:

«کان میراثه لإمام المسلمین خاصه یضعه فیهم حیث یری.»

«۱»

و مرّ عن التهذیب فی بیان عدم العمل بخبر أبی بصیر:

«أن الأخبار کلّها وردت فی أنه متی لم یتوال السائبه أحدا کان میراثه لبیت مال المسلمین.» «۲»

و فی الاستبصار:

«لأنه إذا لم یوال أحدا کان میراثه لبیت المال و یکون علیه جریرته.» «۳»

فهذا کله یدلّ علی عدم التفاوت بین أن ینسب المال إلی الإمام بما هو إمام أو إلی بیت مال المسلمین؛ فمآلهما واحد.

و لیس هـذا الحکم أیضا مما أبـدعه الإسـلام بل کان المتعارف فی جمیع الأعصار و جمیع البلـدان انتقال میراث من لا وارث له إلی الحکومه و الـدوله، حیث إن المورّث کـان ینتفع فی زمان حیاته من إمکانات الـدوله و کان علیها جبر جرائره إن لم یجبرها بشخصه و عاقلته، و من علیه الغرم فله الغنم قهرا، فتدبّر.

**الطائفه الثالثه مما یتوهم معارضتها لما سبق:**

ما دلّت علی إعطاء المال لفقراء بلد المیت:

۱- ما عن الکافی بسنده، عن خلاد السندی، عن أبی عبد اللّه «ع»، قال:

«کان علی «ع» یقول فی الرجل یموت و یترک مالا و لیس له أحد: أعط المال همشاریجه.» «۴»

۲- و عن الشیخ بسنده، عن خلاد، عن السری یرفعه إلی أمیر المؤمنین «ع» فی

---

(۱)- المقنعه/ ۱۰۸.

(۲)- التهذیب ۹/ ۳۹۵، کتاب الفرائض، باب من الزیادات.

(۳)- الاستبصار ۴/ ۲۰۰، کتاب الفرائض، باب میراث السائبه.

(۴)- الوسائل ۱۷/ ۵۵۱، الباب ۴ من أبواب ولاء ضمان الجریره و الإمامه، الحدیث ۱.

الرجل يموت و يترك مالا ليس له وارث، قال: فقال أمير المؤمنين «ع»: «أعط المال همشاريجه.» «۱»

۳- و عنهما بسندهما، عن داود، عمن ذكره، عن أبی عبد اللّه «ع»، قال: «مات رجل على عهد أمير المؤمنين «ع» لم يكن له وارث

فدفع أمير المؤمنين ميراثه إلى همشهريجه. (همشيريجه خ. ل).» «۲»

قال فى الاستبصار بعد نقل الخبرين:

«ليس فيهما ما ينافى ما تقدم لأن الذى تضمناه حكايه فعل و هو أن أمير المؤمنين «ع» أعطى تركته همشاريجه، و لعل ذلك فعل لبعض الاستصلاح لأنه إذا كان المال له خاصه على ما قدمناه جاز له أن يعمل به ما شاء و يعطى من شاء.» «۳»

۴- و عن الصدوق قال: روى فى خبر آخر: «أن من مات و ليس له وارث فميراثه لهمشاريجه.» يعنى أهل بلده.

قال الصدوق:

«متى كان الإمام ظاهرا فماله للإمام، و متى كان الإمام غائبا فماله لأهل بلده متى لم يكن له وارث و لا قرابه أقرب إليه منهم بالبلد.» «۴»

۵- و فى المقنعه: «و كان أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب «ع» يعطى تركه من لا وارث له من قريب و لا نسيب و لا مولى فقراء أهل بلده و ضعفاء جيرانه و خلطاءه تبرعا عليهم بما تستحقه من ذلك و استصلاحا للرعيه حسب ما كان يراه فى الحال من صواب الرأى لأنه من الأنفال ...» «۵»

---

(۱)- الوسائل ۱۷/ ۵۵۲، الباب ۴ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ۲.

(۲)- الوسائل ۱۷/ ۵۵۲، الباب ۴ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ۳.

(۳)- الاستبصار ۴/ ۱۹۶، كتاب الفرائض، باب ميراث من لا وارث له ...

(۴)- الوسائل ۱۷/ ۵۵۲، الباب ۴ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ۴.

(۵)- المقنعه/ ۱۰۸؛ الوسائل ۱۷/ ۵۵۴، الباب ۴ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ۱۱.



۶- و فى النهايه: «و كان أمير المؤمنين «ع» يعطى

میراث من لا وارث له فقراء أهل بلده و ضعفاءهم، و ذلک علی سبیل التبرع منه «ع».» «۱»

۷- و فی سنن البیهقی بسنده عن عائشه أن رجلا وقع من نخله فمات و ترک شیئا و لم یدع ولدا و لا حمیما، فقال رسول اللّه «ص»: «أعطوا میراثه رجلا من أهل قریته.» «۲»

۸- و فیه أیضا بسنده عن عائشه أن مولی لرسول اللّه «ص» توفی، فقال رسول اللّه «ص»: هاهنا أحد من أهل قریته؟ فقالوا: نعم. فأعطاه النبی «ص» میراثه. «۳»

۹- و فیه أیضا بسنده عن بریده أن رجلا- توفی من خزاعه علی عهد النبی «ص» فأتی النبیّ بمیراثه فقال: انظروا هل من وارث فالتمسوه فلم یجدوا له وارثا فأخبر النبی «ص»، فقال النبی «ص»: «ادفعوه إلی أکبر خزاعه.» «۴»

۱۰- و فیه أیضا بسنده، عن بریده، قال: أتی رسول اللّه «ص» رجل قال: إن عندی میراث رجل من الأزد و لست أجد أزدیا أدفعه إلیه، قال: فاذهب فالتمس رجلا أزدیا حولا، قال: فأتاه بعد الحول فقال: یا رسول اللّه، لم أجد أزدیا أدفعه إلیه. قال:

فانطلق فانظر أول خزاعی تلقاه فادفعه إلیه. فلما ولّی قال: علیّ بالرجل. فلما جاء قال:

انظر أکبر خزاعه. «۵»

أقول: إن فقهاءنا فیما عثرت علیه من کلماتهم قد أخذوا بما مرّ أولا- من الأخبار فی المسأله فقالوا إن میراث من لا وارث له للإمام یصنع فیه ما یشاء حسب ما یراه

---

(۱)- النهایه/ ۶۷۱؛ الوسائل ۱۷/ ۵۵۴، الباب ۴ من أبواب ولاء ضمان الجریره و الإمامه، الحدیث ۱۰.

(۲)- سنن البیهقی ۶/ ۲۴۳، کتاب الفرائض، باب من جعل میراث من لم یدع وارثا و لا مولی فی بیت المال.

(۳)- سنن البیهقی ۶/ ۲۴۳، کتاب الفرائض،

باب من جعل میراث ...

(۴)- سنن البیهقی ۶/ ۲۴۳، کتاب الفرائض، باب من جعل میراث ...

(۵)- سنن البیهقی ۶/ ۲۴۳، کتاب الفرائض، باب من جعل میراث ...

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۹۴

صلاحا، و حملوا الأخبار الأخیره علی حکایه فعل صدر عن الإمام تبرعا و تفضلا علی اختلافهم فی التعبیرات.

و یجری هذا فیما حکی عن النبی «ص» أیضا جمعا بین هذه الأخبار و بین ما مرّ من قوله «ص»: أرث ماله، و قوله: أنا وارث من لا وارث له. و لیس هذا أیضا إلّا لأنه «ص» إمام المسلمین و قائدهم و المدافع عنهم و یضمن جنایاتهم و إلّا فالنبوّه بما أنها نبوّه فقط لا تقتضی ذلک کما هو واضح. هذا.

**[اختلفت کلمات أصحابنا فی حکمه فی عصر الغیبه:]**

و لکن مع ذلک اختلفت کلمات أصحابنا فی حکمه فی عصر الغیبه:

۱- ففی کتاب الفرائض من الخلاف (المسأله ۱۵):

«کل موضع وجب المال لبیت المال عند الفقهاء للمسلمین، و عندنا للإمام إن وجد الإمام العادل سلّم إلیه بلا خلاف و إن لم یوجد وجب حفظه له عندنا کما یحفظ سائر أمواله التی یستحقها. و اختلف أصحاب الشافعی ... دلیلنا إجماع الفرقه و أخبارهم.» «۱»

و الظاهر أن مراده- قدّس سرّه- من الإمام العادل خصوص الإمام المعصوم.

۲- و قد مرّ عن الفقیه قوله فی المقام:

«و متی کان الإمام غائبا فما له لأهل بلده متی لم یکن له وارث.» «۲»

و مراده أهل بلد المیّت لا بلد الإمام.

۳- و فی المقنعه:

«و من مات و خلف ترکه فی ید إنسان لا یعرف له وارثا جعلها فی الفقراء و المساکین و لم یدفعها إلی سلطان الجور و الظلمه.» «۳»

۴- و فی الشرائع:

«و كان على «ع» يعطيه فقراء

بلده و ضعفاء جيرانه تبرعا، و إن كان غائبا قسم فى

---

(۱)- الخلاف ۲/ ۲۵۸.

(۲)- الفقيه ۴/ ۳۳۳، كتاب الفرائض و المواريث، باب ميراث من لا وارث له.

(۳)- المقنعه/ ۱۰۸.



الفقراء و المساكين.» «۱»

۵- و فى النافع:

«و مع غيبته يقسم فى الفقراء و لا يعطى الجائر إلّا مع الخوف.» «۲»

۶- و فى القواعد:

«و إن كان غائبا حفظ له أو صرف فى المحاويج و لا يعطى سلطان الجور مع الأمن.» «۳»

۷- و فى اللمعه:

«و مع غيبته يصرف فى الفقراء و المساكين.» «۴»

۸- و فى الدروس:

«و إن كان غائبا قال جماعه من الأصحاب: يحفظ له بالوصاه أو الدفن إلى حين ظهوره و الأظهر جواز قسمته فى الفقراء و المساكين.» «۵»

۹- و فى الوسيله:

«أو ينقل إلى بيت المال إن لم يكن له وارث أو يقسم على فقراء المسلمين إن لم يمكن إيصاله إلى الإمام.» «۶»

۱۰- و فى خمس الروضه:

«يختص ميراث من لا وارث له بفقراء بلد الميت و جيرانه للروايه، و قيل بالفقراء مطلقا لضعف المخصص و هو قوى، و قيل مطلقا كغيره.» «۷»

۱۱- و فی الجواهر بعد التعرض للقول بالحفظ له و تقسیمه بین الفقراء و بین فقراء البلد قال:

---

(۱)- الشرائع ۴/ ۴۰ (- طبعه أخری/ ۸۳۹).

(۲)- المختصر النافع/ ۲۷۳.

(۳)- القواعد ۲/ ۱۸۰، کتاب الفرائض.

(۴)- اللمعه الدمشقیه ۸/ ۱۹۰ (ط. أخری ۲/ ۳۱۶).

(۵)- الدروس/ ۲۶۵.

(۶)- الجوامع الفقهیه/ ۷۷۷ (- طبعه أخری/ ۷۴۱).

(۷)- اللمعه الدمشقیه ۲/ ۸۵ (- ط. أخری ۱/ ۱۸۶).

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۹۶

«و قد یحتمل أنه من الأنفال التی ثبت تحلیلهم إیاها للشیعه فی زمن الغیبه بالنصوص المنجبره

بالعمل ... و لكن الأقوى الأوسط، لإعراض المشهور عن العمل بها فى ذلك، فالأصل البقاء. و مصرفه الصدقه به عنه كغيره من المال المتعذر وصوله إلى صاحبه، مضافا إلى استغنائه- عليه السلام- و شده حاجه شيعته الذين قد تحملوا ما تحملوا فى جنبه و إلى ما فى حفظه له من التعريض بتلفه و استيلاء الجائرين عليه بل كان ذلك من الخرافات ... فالأولى إيصاله إلى نائب الغيبه المأمون فيصرفه على حسب ما يراه من المصلحه التى تظهر له من أحوال سيّده و مولاه.» «۱»

۱۲- و فى مفتاح الكرامه فى ذيل عباره القواعد قال:

«للعلم برضاه- جعلنى اللّه تعالى فداه- لاستغنائه عنه و حاجه شيعته المظلومين لأجله إليه فلو كان حاضرا مستغنيا عنه ما تجاوز هذا الصنع، و يؤيده ما دلّ على فعل أبيه على أمير المؤمنين «ع» ... و بالجمله المدار على القطع برضاه.» «۲»

أقول: لا دليل على ما ذكروه من صرفه فى الفقراء و المساكين إلّا توهم دلاله ما دلّ على فعل أمير المؤمنين «ع» و إذنه، أو توهم كون المقام من قبيل المال المتعذر إيصاله إلى صاحبه فيتصدق به عنه كما فى الجواهر.

و الأول ممنوع، إذ المفروض رفع تعارض هذه الأخبار مع الأخبار الأول بحملها على حكايه فعل لا إلزام فى الأخذ به و ليس فيها اسم من زمان الغيبه و عدم إمكان الإيصال إلى الإمام.

و بطلان الثانى أيضا واضح، إذ بناؤه على كون المال لشخص الإمام المعصوم فيتصدق به عنه، و قد عرفت فساد هذا.

و الحاصل أن أساس كلمات الأصحاب و أقوالهم فى باب الخمس و الأنفال كونهما لشخص الإمام المعصوم، إذ لم يلتفتوا إلى ضروره الحكومه الإسلاميه العامه فى كل عصر و

زمان و أن الخمس و الأنفال من قبيل الماليات و الضرائب للحكومه العادله

---

(۱)- الجواهر ۳۹/ ۲۶۲ و ۲۶۳.

(۲)- مفتاح الكرامه ۸/ ۲۰۶.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۹۷

التی لا تختص بالإمام المعصوم و إن كان هو مع حضوره أحقّ بها من غیره.

ثم أیّ فرق بین میراث من لا وارث له و غیره من الأنفال بعد كون الجمیع للإمام؟ و لم خصّوا میراث من لا وارث له بالصرف فی الفقراء و المساكین؟

ثم علی فرض الأخذ بالأخبار الداله علی فعل أمیر المؤمنین «ع» و إذنه فلم أطلق الأكثر و لم یخصوه بفقراء البلد؟

فالحق فی المسأله كون وزانه وزان سائر الأنفال فیصرف فی كل ما یراه الإمام صلاحا و إن كان الأحوط رعایه ما ذكروه إذ ما مرّ من إعطاء رسول اللّه «ص» إیاه لأهل قریه المیت أو أكبر قبیلته و عشیرته، و استمرار فعل أمیر المؤمنین «ع» علی إعطائه لفقراء أهل بلده ربما یوجب الحدس القوی بكون ذلك من أهمّ المصارف بالنسبه إلی میراث من لا وارث له، و لعله من جهه أن أهل بلد المیت و أكابر قبیلته یتوقعون غالبا بالنسبه إلی هذا المال و یرون أنفسهم أقرب و أحق به، و لعل السیره العملیه فی أكثر البلاد أیضا استقرت علی ذلك، فتدبّر.

**تتمه:**

روی فی الوسائل، عن الكلینی، عن عدّه من أصحابنا، عن سهل بن زیاد، عن مروك بن عبید، عن أبی الحسن الرضا «ع»، قال: قلت له: ما تقول فی رجل مات و لیس له وارث إلّا أخا له من الرضاعه یرثه؟ قال: «نعم، أخبرنی أبی عن جدی أن رسول اللّه «ص» قال: «من شرب من لبننا أو أرضع

لنا ولدا فنحن آباؤه.» «۱»

و قد مرّ روایه داود، عمن ذکره، عن أبی عبد اللّه «ع»، قال: «مات رجل علی عهد أمیر المؤمنین «ع» لم یکن له وارث فدفع أمیر المؤمنین «ع» میراثه إلی همشهریجه.» «۲»

---

(۱)- الوسائل ۱۷/ ۵۵۴، الباب ۵ من أبواب ولاء ضمان الجریره و الإمامه، الحدیث ۱.

(۲)- الوسائل ۱۷/ ۵۵۲ و ۵۵۴، الباب ۴ من أبواب ولاء ضمان الجریره و الإمامه، الحدیث ۳، و الحدیث ۲ من الباب ۵ منها.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۹۸

قال فی الوسائل:

«فی بعض النسخ بالیاء بعد الشین ...، و علی هذا فالمراد الأخ من الرضاعه أو الأخت منها.»

ثم قال:

«یحتمل کون الحدیثین علی وجه التفضل من الإمام و الرخصه.» «۱»

أقول: هذه النسخه التی حکاها صاحب الوسائل لم أجدها فیما عندی من نسخ الکافی و التهذیبین. «۲»

و أما خبر مروک بن عبید ففی مرآه العقول قال:

«قال الوالد العلامه: لا خلاف فی أن الرضاع لا یصیر سببا للإرث، و لعله «ع» إنما حکم بذلک مع کونه ما له لئلا یؤخذ ما له و یذهب به إلی بیت مال خلفاء الجور فإن هذا الأخ أحق منهم.» «۳»

و فی الجواهر:

«عدم الخلاف کما عن بعضهم الاعتراف به فی عدم ارث الأخ من الرضاعه.» «۴»

و کیف کان فالأولی إحاله العلم به إلی أهله بعد عدم الإفتاء بظاهره من أحد من أصحابنا. و لو ثبت هذا الحکم لبان قطعا و لم یخف علی أحد مع کثره الابتلاء به، فتدبّر.

## الحادی عشر من الأنفال: البحار:

علی ما فی المقنعه و الکافی لأبی الصلاح، و قد مرّت عبارتهما فی أوائل الأنفال. «۵»

(۱)- الوسائل ۱۷/ ۵۵۴، الباب ۵ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، ذيل

الحديث ۲.

(۲)- الكافى ۷/ ۱۶۹، كتاب المواريث؛ و التهذيب ۹/ ۳۸۷، كتاب الفرائض و المواريث، باب ميراث من لا وارث له، الحديث ۵؛ و الاستبصار ۴/ ۱۹۶.

(۳)- مرآه العقول ۲۳/ ۲۵۴ (- ط. القديم ۴/ ۱۶۳).

(۴)- الجواهر ۳۹/ ۲۶۳.

(۵)- راجع ص ۱۲ و ۱۴ من الكتاب.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۹۹

و به قال الكلينى فى أصول الكافى أيضا، حيث قال فى عداد الأنفال:

«و كذلك الآجام و المعادن و البحار و المفاوز هى للإمام خاصه.» «۱»

و عن غير واحد أنه لا دليل لهم عليه. و قد يقال: لعلهم أخذوه مما دلّ على أن الدنيا و ما فيها للّه و لرسوله و لنا، و أن الدنيا و الآخره للإمام يضعها حيث يشاء و يدفعها إلى من يشاء، و أن اللّه خلق آدم و أقطعه الدنيا قطيعه فما كان لآدم فلرسول اللّه «ص» و ما كان لرسول اللّه «ص» فهو للأئمه من آل محمد «ص». «۲»

أو خبر حفص بن البخترى عن أبى عبد اللّه «ع»، قال: «إن جبرئيل كرى برجله خمسه أنهار و لسان الماء يتبعه: الفرات و دجله و نيل مصر و مهران و نهر بلخ، فما سقت أو سقى منها فللإمام، و البحر المطيف بالدنيا (للإمام خ. ل)، و هو أ فسيكون.» «۳» إلى غير ذلك من الأخبار فى هذا المجال.

أقول: التفسير فى آخر خبر حفص ليس فى نقل الكافى، فالظاهر أنه من كلام الصدوق. «۴» قيل هو معرب أبسكون بليده كانت قرب بحر الخزر و بها سمّى البحر، و قد غمرها الماء فعلا. هذا. و لكن لا يناسب هذا للبحر المطيف.

و كيف كان فلا شك عندنا أن البحار من

الأنفال و كذا الشطوط و الأنهار الكبار، إذ قد مرّ منّا مرارا أن الملاك فى كون الشى ء من الأنفال كونه من الأموال العامه غير المتعلقه بالأشخاص لعدم حصولها بصنعهم. و عدم ذكر البحار فى أخبار الباب لعله لعدم الابتلاء بها كثيرا فى تلك الأعصار. و أما فى أعصارنا فهى مما تهتمّ بها جميع الدول و الحكومات و تستفيد كثيرا من صيدها و جواهرها و معادنها و الطرق البحريه فيها، و ليس معنى كون الأنفال أو الدنيا للإمام كونها لشخص الإمام المعصوم، بل كونها لمقام الإمامه و قياده المسلمين، فهى أموال و مرافق عامه خلقها اللّه- تعالى- للناس كما قال: «خَلَقَ لَكُمْ مّا فِى الْأَرْضِ جَمِيعاً» «۵» و لكن زمام أمرها

---

(۱)- الكافى ۱/ ۵۳۸، كتاب الحجه، باب الفى ء و الأنفال ...

(۲)- الكافى ۱/ ۴۰۸ و ۴۰۹، كتاب الحجه، باب أنّ الأرض كلّها للإمام «ع».

(۳)- الوسائل ۶/ ۳۷۰، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحديث ۱۸.

(۴)- الكافى ۱/ ۴۰۹؛ و الفقيه ۲/ ۴۵، باب الخمس، الحديث ۱۶۶۳.

(۵)- سوره البقره (۲)، الآيه ۲۹.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۰۰

بيد الإمام العادل المدبّر ليقطع بتنظيمه و تدبيره على النهج الصحيح جذور التخاصم و الخلاف و الظلم و الفساد.

و مثل ذلك الجوّ و الفضاء بلحاظ الطرق الجويه و حق العبور من الطرق و البلاد و نحو ذلك.

و يدلّ على جميع ذلك ما دلّ على كون الدنيا بأجمعها للإمام. فما ذكر فى الأخبار و كلمات الأصحاب من الأنفال تكون من باب المثال و عمدتها أقسام الأرضين لكونها محطّ النظر فى تلك الأعصار. و اللّه- تعالى- أعلم بحقيقه الحال.

### الثانى عشر: [كل أرض عطّلها مالكها ثلاث سنين]

عدّ أبو الصلاح الحلبى فى الكافى «۱» من

الأنفال: كل أرض عطّلها مالكها ثلاث سنين. و قد مرّت عبارته فی أوائل بحث الأنفال. فوزان هذه الأرض عنده وزان الأرض الموات تكون تحت اختيار الإمام يقبّلها من يراه بما يراه صلاحا.

۱- و الأصل فی ذلك ما رواه الكلينی، عن عدّه من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الريان بن الصلت أو رجل عن الريان، عن يونس، عن العبد الصالح «ع»، قال: قال: «إن الأرض للّه- تعالی- جعلها وقفا علی عباده، فمن عطّل أرضا ثلاث سنين متواليه لغير ما عله أخذت من يده و دفعت إلی غيره. الحديث.» «۲»

و رواه الشيخ أيضا عن سهل، و الأمر فی سهل سهل و لكن الترديد فی السند يوجب ضعف الخبر، و لم يثبت العمل به حتی يجبر ضعفه بل ثبت خلافه.

و الأرض فی قوله: «من عطّل أرضا» تعمّ بإطلاقها للمحجره و المحياه معا و إن كانت الأولی هی القدر المتيقن منها.

---

(۱)- الكافی لأبی الصلاح الحلبی/ ۱۷۰.

(۲)- الوسائل ۱۷/ ۳۴۵، الباب ۱۷ من أبواب إحياء الموات، الحديث ۱.



۲- و عن علی بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مرّار، عن يونس، عن رجل، عن أبی عبد اللّه «ع»، قال: «من أخذت منه أرض ثم مكث ثلاث سنين لا يطلبها لم يحل له بعد ثلاث سنين أن يطلبها.» و رواه الشيخ أيضا. «۱»

قال المجلسی فی مرآه العقول فی ذيل الخبرين:

«و لم أر قائلا- بظاهر الخبرين إلّا أن يحمل الأول علی أنه إذا تركها و عطّلها ثلاث سنين يجبره الإمام علی الإحياء فإن لم يفعل يدفعها إلی من يعمرها و يؤدی إليه طسقها كما قيل ...» «۲»

أقول: لا بأس بما

ذکره- قدّس سرّه-. و لعله مراد أبی الصلاح أیضا. نعم فی الأرض المحجره لا نسلّم استحقاق المحجّر للطسق. هذا.

و لو ترکت الأرض المحیاه حتی صارت مواتا بالکلیه و اندرست آثار إحیائها جری فیها ما یأتی بحثه بالتفصیل من أنه هل یبقی فیها حق لصاحبها أو یسقط أو یفصّل بین ما إذا کان ملکها بالإحیاء و بین غیره.

و مضمون الخبر الأول مروی فی کتب السنه فی الأرض المحجره:

۳- ففی خراج أبی یوسف: حدثنی لیث عن طاوس، قال: قال رسول اللّه «ص»: «عادیّ الأرض للّه و للرسول ثم لکم من بعد، فمن أحیا أرضا میته فهی له.

و لیس لمحتجر حق بعد ثلاث سنین.» «۳»

۴- و فیه أیضا: و حدثنی محمد بن إسحاق، عن الزهری، عن سالم بن عبد اللّه أن عمر بن الخطاب قال علی المنبر: «من أحیا أرضا میته فهی له، و لیس لمحتجر حق بعد ثلاث سنین.» و روی مثله بسنده، عن سعید بن المسیب، عن عمر. «۴»

---

(۱)- الوسائل ۱۷/ ۳۴۵، الباب ۱۷ من أبواب إحیاء الموات، الحدیث ۲.

(۲)- مرآه العقول ۱۹/ ۴۰۶ (- ط. القدیم ۳/ ۴۳۵).

(۳)- الخراج/ ۶۵.

(۴)- الخراج/ ۶۵.



۵- و روی البیهقی بسنده عن عمرو بن شعیب: «أن عمر جعل التحجر ثلاث سنین، فإن ترکها حتی یمضی ثلاث سنین فأحیاها غیره فهو أحق بها.» «۱»

۶- و فی المغنی لابن قدامه قال: روی سعید فی سننه أن عمر قال: «من کانت له أرض یعنی من تحجر أرضا فعطلها ثلاث سنین فجاء قوم فعمروها فهم أحق بها.» «۲»

۷- و فی کتاب الأموال لأبی عبید قال: «و أما الوجه الثالث فأن یحتجر الرجل الأرض

إما بقطيعه من الإمام و إما بغير ذلك ثم يتركها الزمان الطويل غير معموره.

قال أبو عبيد: و قد جاء توقيته فى بعض الحديث عن عمر أنه جعله ثلاث سنين و يمتنع غيره من عمارتها لمكانه فيكون حكمها إلى الإمام.» «۳»

أقول: يشبه أن يكون نظر عمر موردا للعمل فى عصره و فيما بعده، و لو كان خلاف حكم اللّه- تعالى- لصدر من أئمتنا «ع» المخالفه له فى ذلك كما فى سائر المبدعات و المفروض عدم نقل ذلك بل نقل ما وافقه فى الخبرين المذكورين، فتأمّل.

---

(۱)- سنن البيهقى ۶/ ۱۴۸، كتاب إحياء الموات، باب ما يكون إحياء و ما يرجى فيه من الأجر.

(۲)- المغنى ۶/ ۱۵۴.

(۳)- الأموال/ ۳۶۷.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۰۳

## الجهه الرابعه: فى حكم الأنفال و تملكها و التصرف فيها و لا سيما فى عصر الغيبه:

### اشاره

و نتعرض لذلك فى مسائل:

### المسأله الأولى: فى أن الأنفال للّه و للرسول و بعده للإمام بما هو إمام:

لا يخفى أن المالك لجميع الأشياء و الأموال أولا- و بالذات هو اللّه- تعالى-، فهو يملكنا و يملك جميع الأشياء و الأموال بالملكيه الحقيقيه و الواجديه التكوينيه و الإحاطه القيوميه، و العالم و جميع الموجودات بشراشر ذواتها و عمق وجوداتها تعلقى الذات به- تعالى- تعلق الفى ء بالشى ء لا تعلق الشى ء بالشى ء.

هذه هى حقيقه الملكيه، و على أساسها يعتبر الملكيه الاعتباريه أيضا له- تعالى- و فى طولها للرسول و الإمام.

و أما ملكنا للأشياء فملكيه اعتباريه محضه يعتبرها العقلاء و ينفذها الشرع المقدّس فى موضوعات خاصه و شرائط مخصوصه.

و لعل الظاهر كما مرّ سابقا أن أساس الملكيه الاعتباريه مطلقا مرتبه من الملكيه التكوينيه، إذ لا جزاف فى التشريع الصحيح، و التشريع الصحيح هو الذى ينطبق على نظام التكوين: فالإنسان مالك لعقله و فكره و لقواه و جهاز فاعليته تكوينا، و بتبع ذلك لأفعاله و نشاطاته فى طول مالكيه اللّه- تعالى- لكل شى ء.

و بتبع مالكيته تكوينا لأفعال نفسه يملك محصول أفعاله و نتائج أعماله من

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۰۴

إحیاء الأراضی و حیازه المباحات و آثار صنعه فی الأشیاء و المواد الأولیه، و لا- محاله یملک بالتبع المحیاه و المحوز و المصنوع، فیستفید منها بشخصه أو ینقلها إلی غیره بالنواقل الاختیاریه بلا عوض أو بعوض أو تنتقل منه قهرا بالنواقل القهریه کالوراثه مثلا حیث إن الوارث ظلّ لوجوده و نحو استمرار لذاته.

و مقتضی ما ذکرنا عدم مالکیته لما لم یقع تحت صنعه و فعله کالبحار و القفار و الآجام و المعادن و نحوها بل و غنائم الحرب أیضا، فهی تبقی علی إطلاقها الأولی ملکا للّه- تعالی-،

و قد جعلها اللّه- تعالى- فى طول ذلك للرسول و تحت اختياره، فالأنفال كلها للّه و للرسول بمقتضى الكتاب و السنه و الإجماع بل العقل و جعلت بعد ذلك بمقتضى الأخبار الكثيره المتواتره للإمام القائم مقام الرسول بما أنه إمام و قائد للأمه يفعل فيها ما يراه صلاحا للإمامه و الأمه و قد مرّ تفصيل ذلك و بيان أن حيثيه الإمامه ملحوظه بنحو التقييد لا بنحو التعليل، فالمالك نفس الحيثيه و المنصب، فراجع ما ذكرناه فى الجهه الثانيه من البحث.

نعم فى خبر حريز، عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا عبد اللّه «ع» يقول و سئل عن الأنفال فقال: «كل قريه يهلك أهلها أو يجلون عنها فهى نفل للّه- عزّ و جلّ-، نصفها يقسم بين الناس، و نصفها لرسول اللّه «ص»، فما كان لرسول اللّه «ص» فهو للإمام.» «۱»

و نحوه خبر العياشى، عن حريز، عن أبى عبد اللّه «ع»، قال: سألته أو سئل عن الأنفال، فقال: «كل قريه يهلك أهلها أو يجلون عنها فهى نفل نصفها يقسم بين الناس و نصفها للرسول «ص».» «۲»

و من المحتمل اتحادهما و سقوط محمد بن مسلم من سند الثانى.

و لكن مضافا إلى ضعفهما يجب تأويلهما بإراده القسمه تبرعا و تفضلا أو حملهما على التقيه كما احتملهما فى الحدائق «۳» و غيره، أو طرحهما لمخالفتهما للإجماعات

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۶۷، الباب ۱ من أبواب الأنفال و ما يختصّ بالإمام، الحديث ۷.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۷۲، الباب ۱ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۲۵.

(۳)- الحدائق ۱۲/ ۴۷۲.



و الأخبار الكثيره.

و يقرب من الخبرين فى هذا المضمون خبر أبى حمزه، «۱» حيث يستفاد

منه وجوب التنصيف أيضا فى الخمس و الفى ء، و لو سلّم التنصيف فى الخمس فلا يجرى فى الفى ء قطعا لمخالفته للإجماع و الضروره. هذا.

و أما حمل آيه الأنفال على التشريك بين اللّه و بين رسوله فيصرف سهم اللّه فى الناس و يختص بالرسول سهمه كما احتمله العلّامه المجلسى فى ملاذ الأخيار «۲» فمردود بمخالفته للإجماع و الأخبار، مضافا إلى ما فى خبر معاذ عن أبى عبد اللّه «ع»، قال: «و ما كان للّه من حق فإنما هو لوليه.» «۳»

و الذى يسهّل الخطب هو ما ذكرناه مرارا من أن الفى ء و الأنفال ليست لشخص الرسول أو الإمام، بل هى أموال عامه جعلت لمنصب الإمامه و لا محاله تصرف فى مصالح الإمامه و الأمّه، فمصالح الأمه أيضا من مصارفها، و لعل المراد بالنصف فى الخبر شطر من المال لا- خصوص النصف نظير ما ذكرناه فى باب الخمس من أن سهم السادة ليس نصف الخمس بل الخمس حق وحدانى للإمام و لكنه يسدّ به خلتهم.

و ترى نظير ذلك فى آيه الفى ء فى سوره الحشر، حيث ذكر فيها اليتامى و المساكين و ابن السبيل و بعدها فقراء المهاجرين مع أن الفى ء بمقتضى الأخبار و الفتاوى كله للرسول و بعده للإمام، فراجع ما حرزناه فى قسمه الخمس.

و نظير ما فى الخبرين ما فى خبر سهل بن أبى حثمه، قال: «قسم رسول اللّه «ص» خيبر نصفين: نصفا لنوائبه و حاجته، و نصفا بين المسلمين، قسمها بينهم على ثمانيه عشر سهما.» «۴»

و نحوه أخبار أخر فى هذا المجال. فمفاد هذه الأخبار حكايه فعل عن

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۸۵، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۱۹.

(۲)- ملاذ الأخيار ۶/ ۳۸۲.

(۳)- الكافى ۱/

۵۳۷، کتاب الحجه، باب صله الإمام «ع»، الحدیث ۳.

(۴)- سنن أبی داود ۲/ ۱۴۲، کتاب الخراج و الفی ء و الإماره، باب ما جاء فی حکم أرض خیبر.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۰۶

رسول اللّه «ص» و لا تدلّ علی تعین التقسیم.

اللّهم إلّا أن یقال إن خیبر افتتحت عنوه کما یدلّ علی ذلک صحیحه البزنطی و غیرها فلا یرتبط مفاد هذه الأخبار بالمقام، نعم یستأنس منها تأویل الخبرین فی المقام أیضا کما هو واضح.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۰۷

**المسأله الثانیه: فی أنه لا یجوز التصرف فیها إلّا بإذن الإمام خصوصا أو عموما، و أنه هل ثبت فیها التحلیل أم لا؟**

**[لا یجوز التصرف فی مال الإمام إلا بإذنه]**

لا یجوز عقلا و لا شرعا التصرف فی مال الإمام من الخمس و الأنفال إلا بإذنه، فإنه مقتضی کون المال له و تحت اختیاره. و لو تصرف متصرف عصی، و لو استولی علیه کان غاصبا، و لو حصلت له فائده تابعه للمال عرفا کانت للإمام من غیر فرق بین زمان الحضور و الغیبه.

و کون الشی ء من الأموال العامه لا یصحّح التصرف فیه بدون إذن من بیده أمره.

و لو حصل من قبل الأئمه «ع» الإذن و التحلیل لشخص أو فی عصر أو فی بعض الأشیاء أو مطلقا خرج موضوعا عن ذلک، لعموم ولایتهم عندنا و لو بالنسبه إلی الأعصار اللاحقه علی ما ثبت فی محلّه.

قال الکلینی فی أصول الکافی بعد عد الأنفال:

«فإن عمل فیها قوم بإذن الإمام فلهم أربعه أخماس و للإمام خمس، و الذی للإمام یجری مجری الخمس، و من عمل فیها بغیر إذن الإمام فالإمام یأخذه کله، لیس لأحد فیه شی ء. و کذلک من عمر شیئا أو أجری قناه أو عمل فی أرض خراب بغیر إذن صاحب الأرض فلیس له ذلک فإن شاء أخذها منه

كلها و إن شاء تركها فی یده.» «۱»

و فی الشرائع بعد ذکر ما للإمام من الخمس و الأنفال قال:

---

(۱)- الکافی ۱/ ۵۳۸، کتاب الحجه، باب الفی ء و الأنفال ...

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۰۸

«لا یجوز التصرف فی ذلک بغیر إذنه، و لو تصرف متصرف کان غاصبا، و لو حصل له فائده کانت للإمام.» «۱»

و قد ذکر هذا المضمون فی المقنعه و النهایه و غیرهما من الکتب أیضا. «۲»

و فی الجواهر فی ذیل العباره قال:

«کما هو قضیه أصول المذهب و قواعده فی جمیع ذلک من غیر فرق بین زمنی الحضور و الغیبه، و تحلیل الأنفال منهم «ع» للشیعه فی الثانی خروج عن موضوع المسأله إذ هو إذن، فما فی المدارک من تخصیص ما فی المتن- بعد أن جعل ذلک فیه إشاره للأنفال تبعا لجده فی المسالک- بالحضور حاکیا له عن نصّ المعتبر فی غیر محلّه.» «۳»

## [هل ثبت من قبل الأئمه- علیهم السلام- التحلیل فی الخمس و الأنفال]

### اشاره

إذا عرفت هذا فنقول: یجب البحث حینئذ فی أنه هل ثبت من قبل الأئمه- علیهم السلام- التحلیل فی الخمس و الأنفال مطلقا، أو فی زمان الغیبه فقط مطلقا، أو فی المناکح و المساکن و المتاجر مطلقا، أو فی المناکح فقط، أو فی الأنفال و سهمه «ع» من الخمس دون سهام الأصناف الثلاثه، أو فی الأنفال فقط أو بعض أقسامها، أو لم یثبت تحلیل أصلا و یکون التصرف منوطا بإذن حاکم المسلمین و سائسهم فی کل عصر؟ وجوه بل أقوال.

### [الخمس حق وحدانی و ضریبه إسلامیه جعلت لمنصب الإمامه]

و قبل الورود فی البحث نقول: قد مرّ منّا فی کتاب الخمس أن الخمس حق وحدانی و ضریبه إسلامیه جعلت لمنصب الإمامه و عبّر عنه فی روایه المحکم و المتشابه بوجه الإماره، و قد شرع لإداره شئون الإمامه و الحکم الإسلامی، و من جمله شئونها سدّ خله الفقراء من الساده الذین هم أغصان شجره النبوه عوضا من الزکاه.

و الأنفال أموال عامه خلقها اللّه- تعالی- للأنام و جعلها تحت اختیار الإمام الذی هو سائس المجتمع و ممثل الأمه لیصرفها فی مصالح الإمامه و الأمه، و لا غنی للبشر فی حیاتهم من هذه الأموال العامه و لا من الإمامه، بل علیهما یبتنی أساس الحیاه و البقاء.

(۱)- الشرائع ۱/ ۱۸۴ (- طبعه أخرى/ ۱۳۷).

(۲)- المقنعه/ ۴۵؛ و النهايه/ ۲۰۰.

(۳)- الجواهر ۱۶/ ۱۳۴.



فلو قيل كما قد يقال: بأنه فی عصر غيبه الإمام المنتظر لا يجب على المسلمين تأسيس دوله إسلاميه مجريه لحدود الإسلام و أحكامه، بل هو عصر الهرج و المرج و إن طال الزمان، و الإسلام أهمل أمر الناس فيه أو فوّض أمورهم إلى الجبابره و الطغاه حتى

يظهر الإمام المنتظر- عجّل اللّه تعالى فرجه الشريف-! فلا- محاله كان على أئمتنا- عليهم السلام- أن يحللوا الأنفال و الأموال العامه للأنام و لا أقل للمسلمين و بالأخص لشيعتهم المتعبدين، فنحن نقطع بتحليلها حينئذ إجمالا و إن فرض عدم وجود أخبار تدلّ عليه، إذ لا- يمكن بقاؤهم و إدامه حياتهم بدونها، نعم لا يصح تحليلهم المطلق لسهام الأصناف الثلاثه من الساده بعد ما حرموا من الزكاه و عوضهم اللّه عنها بالخمس.

و أما إذا قلنا كما هو الحق بأن الإسلام الذى هو عندنا دين كامل كافل لسعاده الدارين لا يهمل أمور الناس فى السياسه و الاقتصاد و لا يرضى بالهرج و المرج و لو ساعه، و الحكومه و الدوله لا بدّ منها فى إدامه الحياه و إجراء أحكام الإسلام و حدوده فى المجالات المختلفه، كما صرّح بذلك أمير المؤمنين «ع» فى كلام له فى الخوارج: «هؤلاء يقولون لا إمره إلا للّه، و إنه لا بد للناس من أمير برّ أو فاجر يعمل فى إمرته المؤمن و يستمتع فيها الكافر و يبلّغ اللّه فيها الأجل و يجمع به الفى ء و يقاتل به العدوّ و تأمن به السبل و يؤخذ به للضعيف من القوى حتى يستريح برّ و يستراح من فاجر.» «۱»

و روى عنه «ع» أيضا أنه قال: «أسد حطوم خير من سلطان ظلوم، و سلطان ظلوم خير من فتن تدوم.» «۲»

و فى صحيحه زراره، عن أبى جعفر «ع»، قال: «بنى الإسلام على خمسه أشياء: على الصلاه و الزكاه و الحج و الصوم و الولايه.» قال زراره: فقلت: و أىّ شى ء من ذلك أفضل؟ فقال: «الولايه أفضل، لأنها مفتاحهن و الوالى هو الدليل عليهن.» «۳»

---

(۱)- نهج البلاغه، فيض/

۱۲۵؛ عبده ۱/ ۸۷؛ لح/ ۸۲ الخطبه ۴۰.

(۲)- بحار الأنوار ۷۲/ ۳۵۹ (- ط. إيران ۷۵/ ۳۵۹)، كتاب العشره، الباب ۸۱ (باب أحوال الملوك و الأمراء)، الحديث ۷۴.

(۳)- الوسائل ۱/ ۷، الباب ۱ من أبواب مقدمات العبادات، الحديث ۲.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۱۰

إلى غير ذلك مما مرّ فى محله من الأدله على ضروره الحكومه و كونها داخله فى نسج الإسلام و نظامه.

فلا- محاله يجب فى عصر الغيبه أيضا السعى فى تأسيس الدوله و الحكومه الحقه مع رعايه الشروط التى اعتبرها الشرع فى المتصدى لها و قد مرّت فى محلها، و لا محاله تحتاج هذه الدوله إلى الضرائب و المنابع الماليه فيجب أن تجعل الزكوات و الأخماس و كذا الأنفال التى هى أموال عامه تحت سلطتها لتستفيد منها فى مصالح الدوله و الأمه، فإن الملاك الذى أوجب جعلها تحت اختيار الإمام فى عصر الظهور يوجب جعلها تحت اختيار نوّابه فى عصر الغيبه أيضا و إلا لما تيسر لهم إداره شئون الأمه و تحقيق العداله الاجتماعيه و قطع جذور الخلاف و التشاجر الذى ربما يبدو فى تصاحب الأموال العامه.

نعم، فرق بين الأئمه الاثنى عشر و بين الفقهاء فى عصر الغيبه بوجود العصمه فيهم دون الفقهاء، و لكن عمّال الحكومه و أمراءها مطلقا على وزان واحد فربّما يعصون أو يخطئون و لكن وجود الحكومه و لو كانت ناقصه أولى من الفوضى و الفتن، و ما لا يدرك كله لا يترك كله.

فأدله تحليل الأنفال مطلقا أو بعض الأصناف منها لو ثبتت و إن شمل إطلاقها لعصر الغيبه أيضا و لكن للحكومه الحقه الصالحه على فرض تأسيسها و لو فى منطقه خاصه الدخل

فیها و التصدی لتقسیمها أو الاستنتاج منها بنفع الإسلام و المسلمین، و یجب علی الناس لا- محاله إطاعتها و إجراء أوامرها، فیتحدد التحلیل لا محاله بصوره عدم تدخل الدوله الحقه فیها لعدم تحققها أو عدم قدرتها. و إن شئت قلت: التحلیل للأمه إنما وقع علی فرض عدم الحکومه الحقه أو فی إطار نظامها و تحدیداتها.

کیف؟! و لا نری فرقا بین سهم الإمام الذی أفتی أصحابنا بوجوب إیصاله إلی الإمام أو الفقیه النائب عنه، و بین الأنفال مع کون کلیهما للإمام بما هو إمام لا- لشخصه، فیرجع أمر کلیهما إلی سائس المسلمین و المتصدی لأمورهم من غیر فرق بین زمان الحضور و زمان الغیبه.

هذه خلاصه ما نراه فی جمیع الأنفال و الأموال العامه و کذلک جمیع الضرائب

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۱۱

الإسلامیه فی عصر الغیبه.

**[کلمات الأصحاب]**

إذا عرفت هذا فنقول:

۱- فی عوالی اللئالی: «روی عن الصادق «ع» أنه سأله بعض أصحابه فقال:

یا ابن رسول اللّه، ما حال شیعتکم فیما خصّکم اللّه به إذا غاب غائبکم و استتر قائمکم؟ فقال- علیه السلام-: ما أنصفناهم إن و اخذناهم و لا- أحببناهم إن عاقبناهم، بل نبیح لهم المساکن لتصح عبادتهم و نبیح لهم المناکح لتطیب ولادتهم و نبیح لهم المتاجر لیزکوا أموالهم.» «۱»

و رواه عنه فی المستدرک. «۲»

و الخبر مرسل و لا یوجد العناوین الثلاثه فی حدیث غیره. نعم وجود العناوین فی کلام الشیخ و غیره من أصحابنا ربما یوجب الوثوق بعثورهم علی نص معتبر فیها.

و هل یراد بما خصّهم اللّه به الأراضی و الأملاک المتعلقه بأشخاصهم- علیهم السلام-، أو یراد به مثل الخمس و الأنفال الذین أثبتنا کونهما لمنصب الإمامه لا لشخص

الإمام المعصوم و لا سيما الأنفال التى هى أموال عامه خلقها اللّه- تعالى- لمصلحه الأنام؟ و جهان، و لعل الظاهر هو الثانى كما فى كلام الأصحاب.

۲- و فى المقنعه:

«و اعلم- أرشدك اللّه- أن ما قدمته فى هذا الباب من الرخصه فى تناول الخمس و التصرف فيه إنما ورد فى المناكح خاصه للعله التى سلف ذكرها فى الآثار عن الأئمه «ع» لتطيب ولاده شيعتهم، و لم يرد فى الأموال. و ما أخرته عن المتقدم مما جاء فى التشديد فى الخمس و الاستبداد به فهو يختص بالأموال.» «۳»

و مورد كلامه هو الخمس فقط كما هو ظاهر، و لكن الظاهر التزامه بذلك فى الأنفال أيضا بقرينه التعليل.

---

(۱)- عوالى اللئالى ۴/ ۵.

(۲)- مستدرك الوسائل ۱/ ۵۵۵، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۳.

(۳)- المقنعه/ ۴۶.



و بما ذكره المفيد فى المقنعه جمع الشيخ فى الاستبصار بين الأخبار المتعارضه فى باب الخمس، فراجع. «۱»

۳- و فى باب الأنفال من النهايه بعد ذكر الأنفال قال:

«و ليس لأحد أن يتصرف فيما يستحقه الإمام من الأنفال و الأخماس إلّا بإذنه. فمن تصرف فى شى ء من ذلك بغير إذنه كان عاصيا، و ارتفاع ما يتصرف فيه مردود على الإمام و إذا تصرف فيه بأمر الإمام كان عليه أن يؤدى ما يصالحه الإمام عليه من نصف أو ثلث أو ربع. هذا فى حال ظهور الإمام، فأما فى حال الغيبه فقد رخّصوا لشيعتهم التصرف فى حقوقهم ممّا يتعلق بالأخماس و غيرها فيما لا بد لهم منه من المناكح و المتاجر و المساكن، فأما ما عدا ذلك فلا يجوز له التصرف فيه على حال.» «۲»

و ذكر

نحو ذلک فی المبسوط أیضا، فراجع «۳». و مورد کلامه کما تری الخمس و الأنفال معا.

۴- و قال فی التهذیب:

«فإن قال قائل: إذا کان الأمر فی أموال الناس علی ما ذکرتموه من لزوم الخمس فیها، و فی الغنائم ما وصفتم من وجوب إخراج الخمس منها، و کان حکم الأرضین ما بیّنتم من وجوب اختصاص التصرف فیها بالأئمه- علیهم السلام- إما لأنها یختصون برقبتها دون سائر الناس مثل الأنفال و الأرضین التی ینجلی أهلها عنها، أو للزوم التصرف فیها بالتقبیل و التضمین لهم مثل أرض الخراج و ما یجری مجراها؛ فیجب أن لا یحل لکم منکح و لا یتخلص لکم متجر و لا یسوغ لکم مطعم علی وجه من الوجوه و سبب من الأسباب.

قیل له: إن الأمر و إن کان علی ما ذکرتموه من السؤال من اختصاص الأئمه- علیهم السلام- بالتصرف فی هذه الأشیاء فإن لنا طریقا إلی الخلاص مما ألزمتموناه:

---

(۱)- الاستبصار ۲/ ۶۰، کتاب الزکاه، باب ما أباحوه لشیعتهم من الخمس فی حال الغیبه.

(۲)- النهایه/ ۲۰۰.

(۳)- المبسوط ۱/ ۲۶۳.



أما الغنائم و المتاجر و المناکح و ما یجری مجراها مما یجب للإمام فیه الخمس فإنهم- علیهم السلام- قد أباحوا لنا ذلک و سوغوا لنا التصرف فیه ...

فأما الأرضون فکل أرض تعین لنا أنها مما قد أسلم أهلها علیها فإنه یصح لنا التصرف فیها بالشراء منهم و المعاوضه و ما یجری مجراهما.

و أما أراضی الخراج و أراضی الأنفال و التی قد انجلی أهلها عنها فإنا قد أبحنا أیضا التصرف فیها ما دام الإمام مستترا، فإذا ظهر یری هو- علیه السلام- فی ذلک رأیه فنکون نحن فی

تصرفنا غير آثمين ...

فإن قال قائل: إن جميع ما ذكرتموه إنما يدلّ على إباحه التصرف لكم فى هذه الأرضين، و لم يدلّ على أنه يصح لكم تملكها بالشراء و البيع، فإذا لم يصح الشراء و البيع فما يكون فرعا عليه أيضا لا يصح مثل الوقف و النحله و الهبه و ما يجرى مجرى ذلك.

قيل له: إنا قد قسمنا الأرضين فيما مضى على ثلاثه أقسام: أرض يسلم أهلها عليها، فهى تترك فى أيديهم و هى ملك لهم، فما يكون حكمه هذا الحكم صحّ لنا شراؤها و بيعها.

و أما الأرضون التى تؤخذ عنوه أو يصالح أهلها عليها فقد أبحنا شراءها و بيعها لأن لنا فى ذلك قسما لأنها أراضى المسلمين و هذا القسم أيضا يصح الشراء و البيع فيه على هذا الوجه.

و أما الأنفال و ما يجرى مجراها فليس يصح تملكها بالشراء و البيع و إنما أبيح لنا التصرف حسب.» «۱»

أقول: ظاهر التهذيب إباحه جميع الأراضى حتى أراضى الخراج للسكونه و الزراعه و التجاره و نحوها من الاستفادات بلا أجره و لا تختص بالمساكن. اللّهم إلا أن يقال: إن إباحه التصرف لا تنافى اشتغال الذمه بطسقها. و ما ذكره فى الأنفال يأتى الكلام فيه.

---

(۱)- التهذيب ۴/ ۱۴۲- ۱۴۶، كتاب الزكاه، باب الزيادات من الأنفال.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۱۴

۵- و فى المراسم بعد ما ذكر الخمس قال:

«و الأنفال له أيضا، و هى كل أرض فتحت من غير أن يوجف عليها بخيل و لا ركاب، و الأرض الموات و ميراث الحربى و الآجام و المفاوز و المعادن و القطاع، فليس لأحد أن يتصرف فى شى ء من ذلك إلّا بإذنه، فمن تصرف فيه

بإذنه فله أربعه أخماس المستفاد منها و للإمام الخمس، و فی هذا الزمان فقد أحلونا مما یتصرف فیه من ذلک کرما و فضلا لنا خاصه.» «۱»

أقول: ظاهر کلامه تحلیل الأنفال لا الخمس کما لا یخفی علی من دقق النظر فیه فراجع، و عمم التحلیل فی عصر الغیبه لجمیع الأنفال.

۶- و فی السرائر بعد ذکر الأنفال و أنه لا یجوز التصرف فیها إلا بإذن الإمام قال:

«و أما فی حال الغیبه ... فقد رخّصوا لشیعتهم التصرف فی حقوقهم مما یتعلق بالأخماس و غیرها مما لا بد لهم منه من المناکح و المتاجر- و المراد بالمتاجر أن یشتری الإنسان مما فیه حقوقهم و یتجر فی ذلک، و لا یتوهم متوهم أنه إذا ربح فی ذلک المتجر شیئا لا یخرج منه الخمس، فلیحصل ما قلناه فربما اشتبه- و المساکن، فأما ما عدا الثلاثه الأشیاء فلا یجوز التصرف فیه علی حال.» «۲»

۷- و فی الشرائع:

«ثبت إباحه المناکح و المساکن و المتاجر فی حال الغیبه و إن کان ذلک بأجمعه للإمام أو بعضه، و لا یجب إخراج حصه الموجودین من أرباب الخمس منه.» «۳»

و موضوع بحثه ما استحقه الإمام من الخمس و الأنفال.

۸- و فی الجهاد منه:

«و ما کانت مواتا وقت الفتح فهو للإمام خاصه و لا یجوز إحیاؤه إلّا بإذنه إن کان موجودا ... و یملکها المحیی عند عدمه من غیر إذن.» «۴»

---

(۱)- الجوامع الفقهیه/ ۵۸۱ (- طبعه أخری/ ۶۴۳).

(۲)- السرائر/ ۱۱۶.

(۳)- الشرائع ۱/ ۱۸۴ (- طبعه أخری/ ۱۳۷).

(۴)- الشرائع ۱/ ۳۲۲ (- طبعه أخری/ ۲۴۶).

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۱۵

۹- و فی النافع بعد ذکر الأنفال قال:

«لا يجوز التصرف فيما يختص به مع

وجوده إلا بإذنه، و فی حال الغیبه لا بأس بالمناکح، و ألحق الشیخ المساکن و المتاجر.» «۱»

۱۰- و فی التذکره بعد ذکر الخمس و الأنفال قال:

«و قد أباح الأئمه «ع» لشیعتهم المناکح و المساکن و المتاجر حال ظهور الإمام و غیبته، لعدم إمکان التخلص من المأثم بدون الإباحه و ذلک من أعظم أنواع الحاجه.» «۲»

۱۱- و فی جهاد التذکره:

«الأرض الخربه و الموات و رءوس الجبال و بطون الأودیه و الآجام من الأنفال یختص بها الإمام لیس لأحد التصرف فیها إلا بإذنه حال ظهوره- علیه السلام-، و یجوز للشیعه حال الغیبه التصرف فیها لأنهم- علیهم السلام- أباحوا شیعتهم ذلک.» «۳»

۱۲- و فی المنتهی:

«و قد أباح الأئمه- علیهم السلام- لشیعتهم المناکح فی حالتی ظهور الإمام و غیبته، و علیه علماؤنا أجمع لأنه مصلحه لا یتم التخلص من المأثم بدونها فوجب فی نظرهم «ع» فعلها ... و ألحق الشیخ المساکن و المتاجر ...» «۴»

و ظاهره تحقق الإجماع فی المناکح دون المساکن و المتاجر.

۱۳- و فی الجهاد منه:

«قد بینا أن الأرض الخربه و الموات و رءوس الجبال و بطون الأودیه و الآجام من الأنفال یختص بها الإمام لیس لأحد التصرف فیها إلا بإذنه إن کان ظاهرا، و إن کان غائبا جاز للشیعه التصرف فیها بمجرد الإذن منهم- علیهم السلام-.» «۵»

---

(۱)- المختصر النافع/ ۶۴.

(۲)- التذکره ۱/ ۲۵۵.

(۳)- التذکره ۱/ ۴۲۸.

(۴)- المنتهی ۱/ ۵۵۵.

(۵)- المنتهی ۲/ ۹۳۶.

۱۴- و فی القواعد بعد ذکر الأنفال قال:

«و أبیح لنا خاصه حال الغیبه المناکح و المساکن و المتاجر، و هی أن یشتری الإنسان ما فیه حقهم- علیهم السلام- و یتجر فیه لا إسقاط الخمس

من ربح ذلک المتجر.» «۱»

۱۵- و فی الدروس:

«و لا- یجوز التصرف فی حقه بغیر إذنه، و فی الغیبه تحل المناکح کالأمه المسبیه و لا- یجب إخراج خمسها، و لیس من باب تبعض التحلیل بل تملیک للحصه أو الجمیع من الإمام- علیه السلام- و الأقرب أن مهور النساء من المباح و إن تعددن لروایه سالم ما لم یؤدّ إلی الإسراف کإکثار التزویج و التفریق. و تحل المساکن إما من المختص بالإمام «ع» کالتی انجلی عنها الکفّار أو من الأرباح بمعنی أنه یستثنی من الأرباح مسکن فما زاد مع الحاجه. و أما المتاجر فعند ابن الجنید علی العموم لروایه یونس بن یعقوب، و عند ابن إدریس أن یشتری متعلق الخمس ممن لا یخمّس فلا یجب علیه إخراج الخمس إلا أن یتجر عنه و یربح.

و الأشبه تعمیم إباحه الأنفال حال الغیبه کالتصرف فی الأرضین الموات و الآجام و ما یکون بها من معدن و شجر و نبات لفحوی روایه یونس و الحارث، نعم لا یباح المیراث إلا لفقراء بلد المیت.» «۲»

۱۶- و فی خمس الروضه بعد ذکر حکم الخمس فی عصر الغیبه قال:

«و المشهور بین الأصحاب و منهم المصنف فی باقی کتبه و فتاواه استثناء المناکح و المساکن و المتاجر من ذلک فتباح هذه الثلاثه مطلقا.» «۳»

و بعد ذکر الأنفال قال:

«و المشهور أن هذه الأنفال مباحه حال الغیبه فیصح التصرف فی الأرض المذکوره بالإحیاء و أخذ ما فیه من شجر و غیره، نعم یختص میراث من لا وارث له بفقراء

---

(۱)- القواعد ۱/ ۶۲.

(۲)- الدروس/ ۶۹.

(۳)- اللمعه الدمشقیه ۲/ ۸۰ (- ط. أخری ۱/ ۱۸۲).



بلد المیت و

جیرانه للروایه، و قیل: بالفقراء مطلقا لضعف المخصص و هو قوی، و قیل مطلقا کغیره.» «۱»

۱۷- و فی آخر خمس الحدائق بعد ذکر الأنفال قال:

«ظاهر المشهور هنا هو تحلیل ما یتعلق من الأنفال بالمناکح و المساکن و المتاجر خاصه و أن ما عدا ذلک یجری فیه الخلاف علی نحو ما تقدم فی الخمس. و ظاهر جمله من متأخری المتأخرین القول بالتحلیل فی الأنفال مطلقا و هو الظاهر من الأخبار.» «۲»

۱۸- و فی المدارک:

«أما فی حال الغیبه فالأصح إباحه الجمیع کما نصّ علیه الشهیدان و جماعه للأخبار الکثیره المتضمنه لإباحه حقوقهم لشیعتهم فی حال الغیبه، قال فی البیان:

و هل یشترط فی المباح له الفقر؟ ذکره الأصحاب فی میراث فاقد الوارث أما غیره فلا. و أقول: إن مقتضی العمومات عدم اشتراط ذلک مطلقا ...» «۳»

إلی غیر ذلک من کلمات فقهائنا الظاهر بعضها فی تحلیل الخمس و الأنفال مطلقا، و بعضها فی تحلیل الأنفال فقط مطلقا، و بعضها فی تحلیل خصوص المناکح و المساکن و المتاجر، و بعضها فی تحلیل خصوص المناکح.

و قد مرّت الإشاره إلی أن تعرضهم للعناوین الثلاثه ربما یوجب الحدس بوجود خبر معتبر مشتمل علیها و إن لم نعثر إلا علی ما مرّ من عوالی اللئالی.

و لکن یمکن أن یقال: إنک لا تجدها فی أکثر کتب القدماء من أصحابنا المعده لنقل الأصول المتلقاه عن المعصومین- سلام اللّه علیهم أجمعین-، و إنما تعرض المفید للمناکح فقط و تعرض الشیخ للثلاثه ثم تبعه المتأخرون لحسن اعتمادهم علیه، و الشهره المعتبره اعتمادا أو جبرا هی اشتهار المسأله بین القدماء من أصحابنا فی تلک الکتب بحیث یکشف کشفا قطعیا عن کونها متلقاه عن الأئمه «ع» یدا بید،

---

(۱)- اللمعه الدمشقیه

۲/ ۸۵ (- ط. أخرى ۱/ ۱۸۶).

(۲)- الحدائق ۱۲/ ۴۸۱.

(۳)- المدارک/ ۳۴۴.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۱۸

و ثبوته فی المقام مشکل، فالواجب هو الرجوع إلی سائر الأخبار و الأدله الوارده.

هذا.

و یظهر من أبی الصلاح الحلبی فی الکافی إنکار التحلیل مطلقا، و هو- قدّس سرّه- من أعاظم فقهاء الإمامیه و کان معاصرا للشیخ الطوسی و قد قرأ علیه و علی علم الهدی- طاب ثراهما-.

قال فی الکافی فی فصل عقده بعد الخمس و الأنفال:

«و یلزم من وجب علیه الخمس إخراجه من ماله و عزل شطره لولی الأمر انتظارا للتمکن من إیصاله إلیه، فإن استمرّ العذر أوصی حین الوفاه إلی من یثق بدینه و بصیرته لیقوم فی أداء الواجب مقامه، و إخراج الشطر الآخر إلی مساکین آل علی «ع» و جعفر ...

و یلزم من تعین علیه شی ء من أموال الأنفال أن یصنع فیه ما بیناه فی شطر الخمس لکون جمیعها حقا للإمام «ع» فإن أخلّ المکلّف بما یجب علیه من الخمس و حق الأنفال کان عاصیا للّه- سبحانه- و مستحقا لعاجل اللعن المتوجه من کل مسلم إلی ظالمی آل محمد- علیهم السلام- و آجل العقاب لکونه مخلّا بالواجب علیه لأفضل مستحق.

و لا رخصه فی ذلک بما ورد من الحدیث فیها، لأن فرض الخمس و الأنفال ثابت بنصّ القرآن و إجماع الأمه و إن اختلفت فیمن یستحقه، و لإجماع آل محمد- علیهم السلام- علی ثبوته و کیفیه استحقاقهم و حمله إلیهم و قبضهم إیاه و مدح مؤدیه و ذم المخل به، و لا یجوز الرجوع عن هذا المعلوم بشاذّ الأخبار.» «۱»

و لم یتعرض المفید فی المقنعه أیضا للتحلیل إلا فی المناکح خاصه فی

الخمس خاصه كما مرّ و غايه الأمر إلحاق الأنفال به فيها بالملاك كما مرّ.

و أما فى غير المناكح فلم يتعرض للتحليل، بل لعله يظهر من إطلاق كلامه العدم، فقال فى باب الأنفال بعد ذكرها بأقسامها:

---

(۱)- الكافى لأبى الصلاح الحلبى/ ۱۷۳ و ۱۷۴.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۱۹

«و ليس لأحد أن يعمل فى شى ء مما عددناه من الأنفال إلا بإذن الإمام العادل، فمن عمل فيها بإذنه فله أربعه أخماس المستفاد منها و للإمام الخمس، و من عمل فيها بغير إذنه فحكمه حكم العامل فيما لا يملكه بغير إذن المالك من سائر المملوكات.» «۱»

و قال فيها أيضا:

«و الأنفال على ما قدمناه للإمام خالصه؛ إن شاء قسمها و إن شاء وهبها و إن شاء وقفها ليس لأحد من الأمه نصيب فيها و لا يستحقها من غير جهته.» «۲»

و القاضى عبد العزيز بن البرّاج المعاصر للشيخ و الحلبى أيضا تعرض فى المهذب للأنفال و لم يتعرض لتحليلها بل قال بعد ذكرها:

«و جميع الأنفال كانت لرسول اللّه «ص» فى حياته، و هى بعده للإمام القائم مقامه، و لا يجوز لأحد من الناس التصرف فى شى ء منها إلا بإذنه «ع».» «۳»

و لم يفصّل هؤلاء فى كلماتهم بين أقسام الأنفال و لا بين زمان الحضور و زمان الغيبه.

و ظاهر من تعرض لتحليل العناوين الثلاثه، أعنى المناكح و المساكن و المتاجر أو المناكح فقط أيضا انحصار التحليل فيها و عدم تحليل غيرها، مع أن تحليل مثل الأراضى و الجبال و ما يتبعهما من الأنهار و المعادن و الآجام و الأعشاب و الأشجار و جواز إحيائها و حيازتها إجمالا فى عصر الغيبه و عدم بسط الحكومه المشروعه الحقه

کأنه أمر واضح مفروغ عنه، فإنها أموال عامه خلقت لرفع حاجات الأنام، غایه الأمر أنه جعل اختیارها بید الإمام العادل الصالح لیوزعها بالنحو الأصلح الأعدل، فلا یحتمل عدم تحلیلهم «ع» إیاها فی عصر الغیبه للمسلمین و لا أقل لشیعتهم المتمسکین بحبل ولایتهم مع توقف حیاه البشر علیها، و لا أظن إنکار المفید و الحلبی و القاضی أیضا لذلک.

و یدلّ علی ذلک- مضافا إلی الضروره و لزوم العسر و الحرج بدون ذلک بل

---

(۱)- المقنعه/ ۴۵.

(۲)- المقنعه/ ۴۷.

(۳)- المهذّب ۱/ ۱۸۶.



اختلال النظام لشیعتهم المرعوب عنه عندهم- علیهم السلام- قطعا، و استقرار السیره علی التصرف حتی فی عصر الحضور بلا منع و ردع- الأخبار الکثیره الصادره عنهم و لا سیما ما ورد فی باب إحیاء الموات من طرق الفریقین.

نعم لا نأبی کما مرّ من حصر جواز التصرف علی صوره عدم انعقاد الحکومه الحقه و ضروره وجود التحلیل، و أما مع انعقادها بشرائطها و لو فی عصر الغیبه فیمکن منع إطلاق أدله التحلیل لهذه الصوره.

و لو سلّم فیمکن القول بتحققه ما لم یظهر المنع من قبل الحکومه الصالحه، و أما مع منعها و تحدیدها فلا یجوز التصرف إلا فی إطار مقررات الحکومه لما مرّت الإشاره إلیه من أن انعقاد الإمامه و الحکومه الصالحه ملازم لجعل المنابع المالیه الإسلامیه تحت اختیارها و سلطتها.

و إذا کان المناط لتحلیل مثل الأراضی و الجبال و ما یتبعهما من الأشجار و الأنهار و المعادن خلقها للأنام و توقف حیاتهم علیها فإسراء التحلیل إلی سائر الأنفال مثل میراث من لا وارث له مثلا مشکل بل ممنوع، و لذا تری الأکثر من فقهائنا أفتوا

بصرفه فی الفقراء أو فقراء البلد و لا ترى القائل فيه بالتحليل إلّا أقل قليل، فتدبّر.

## [تفسير العناوين الثلاثه و الأخبار الوارده فی المقام]

### اشاره

إذا عرفت هـذا فلنتعرض لتفسير العناوين الثلاثه و الأخبار الوارده فی المقام و بيان مقـدار الـدلاله فيها، فنقول: لم يتعرض قـدماء أصحابنا لتفسير العناوين المذكوره، و إنما تعرض له المتأخرون كالشهيد الأول فی الدروس و حاشيه القواعد و الشهيد الثانی فی المسالك و صاحب الحدائق و غيرهم.

و قد اختلفت الكلمات فی المقام و اشتبه المقصود حتی قال فی الجواهر:

«لا ريب فی إجمال عبارات الأصـحاب فی هذا المقام و سـماجتها و عدم وضوح المراد منها أو عدم صـحته، بل يخشـی علی من أمعن النظر فيها مريـدا إرجاعها إلی مقصـد صـحيح من بعض الأمراض العظيمه قبل أن يأتی بشـی ء! و ظنی أنها كـذلك مجمله عند كثير من أصحابنا و إن تبعوا فی هذه الألفاظ بعض من تقدمهم ممن لا يعلمون

دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۲۱

مراده، و ليتهم تركونا و الأخبار فإن المحصل من المعتبر منها أوضح من عباراتهم.» «۱»

### [تفسير المناكح]

و كيف كان فيظهر منهم للمناكح تفسيران:

الأول: السـراری المغنومه من أهـل الحرب، سواء وقعت الحرب بغير إذن الإمـام فكـان الجميع له علی مـا هو المشـهور أو كانت بإذنه فكان له الخمس فإذا انتقلت إلی الشـيعه بالشراء أو الهبه أو الإرث و نحوها حلت لهم و جاز لهم وطؤها، نعم يشكل الجواز و الحليه إذا كان الشيعی هو الغانم.

الثانی: السراری المشتراه و الزوجات الممهوره بما يتعلق به الخمس من الأرباح و غيرها.

### و للمساكن ثلاثه تفاسير:

الأول: المسكن المغنوم بتمامه أو بأرضه من الكفّار.

الثانی: المسكن المتخذ فی الأراضی المختصه بالإمام، كأرض الموات و رءوس الجبال و نحوهما من الأنفال.

الثالث: ما اتخذ بثمن يتعلق به الخمس من الربح و غيره.

**و للمتاجر أربعه تفاسير:**

الأول: ما يشترى من غنائم الحرب، سواء كانت بأجمعها للإمام أو ببعضها.

الثانى: ما يشترى و يتجر به من الأراضى و الأشجار و الأعشاب و الأشياء المختصه بالإمام، و هذا يرجع إلى الأنفال. و المقصود تحليل حق الإمام الثابت فى أصله لا الخمس المتعلق بالكسب و ربحه و كذا فيما قبله و ما بعده كما أشار إلى ذلك الشهيد و ابن إدريس.

الثالث: ما يشترى ممن لا يعتقد الخمس من الكفّار أو أهل الخلاف.

الرابع: ما يشترى ممن لا يخمّس و إن اعتقده.

---

(۱)- الجواهر ۱۶/ ۱۵۲.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۲۲

**أما تحليل المناكح بالتفسير الأول**

فيدلّ عليه أكثر أخبار التحليل، و هى مستفيضه بل لعلها متواتره إجمالا بمعنى العلم بصدور بعضها بالإجمال فيثبت المضمون المشترك بينها:

۱- كخبر الفضيل عن أبى عبد اللّه «ع»، قال: «من وجد برد حبّنا فى كبده فليحمد اللّه على أول النعم.» قال: قلت: جعلت فداك ما أول النعم؟ قال: طيب الولاده. ثم قال أبو عبد اللّه «ع»: قال أمير المؤمنين «ع» لفاطمه «ع»: «أحلّى نصيبك من الفى ء لآباء شيعتنا ليطيبوا.» ثم قال أبو عبد اللّه «ع»: «إنا أحللنا أمهات شيعتنا لآبائهم ليطيبوا.» «۱»

۲- و خبر ضريس الكناسى، قال: قال أبو عبد اللّه «ع»: أ تدرى من أين دخل على الناس الزنا؟ فقلت: لا أدرى. فقال: «من قبل خمسنا أهل البيت إلا لشيعتنا الأطيبين فإنه محلل لهم و لميلادهم.» «۲»

۳- و صحيحه زراره عن أبى جعفر «ع» أنه قال: «إن أمير المؤمنين «ع» حللهم من الخمس يعنى الشيعه ليطيب مولدهم.» «۳»

أقول: التعليل قرينه على كون المحلل من المناكح، اللهم إلا أن يقال: إن حرمه الطعام و الغذاء أيضا مما تؤثر فى مرتبه من

خبث المولد.

۴- و صحیحه أبی بصیر و زراره و محمد بن مسلم کلهم عن أبی جعفر «ع»، قال: قال أمیر المؤمنین علی بن أبی طالب «ع»: «هلک الناس فی بطونهم و فروجهم لأنهم لم یؤدّوا إلینا حقنا، ألا و إن شیعتنا من ذلک و آباءهم فی حلّ.» «۴»

و رواه الصدوق أیضا فی العلل إلا أنه قال: «و أبناءهم.» «۵»

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۸۱، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحدیث ۱۰.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۷۹، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحدیث ۳.

(۳)- الوسائل ۶/ ۳۸۳، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحدیث ۱۵.

(۴)- الوسائل ۶/ ۳۷۹، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحدیث ۱.

(۵)- الوسائل ۶/ ۳۷۹، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحدیث ۱.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۲۳

أقول: الظاهر أن التحلیل للآباء قرینه علی إراده تحلیل المناکح لهم لتطیب ولاده الأبناء.

و قوله: «حقنا» یعم بإطلاقه الخمس و الأنفال معا فظاهر ذیل الحدیث تحلیل جمیع حقوقهم للشیعه سواء کانت من المناکح أو غیرها کما یدل علیه ذکر البطون أیضا فیعم إطلاقه خمس أرباح المکاسب المتعلق بالشخص أیضا. اللّهم إلّا أن یقال: إن الإشاره فی الذیل ترجع إلی حقهم الثابت عند الناس إذا انتقل إلی الشیعه فلا یدلّ علی تحلیل الحق المتجدد عندهم، فتأمّل.

۵- و خبر محمد بن مسلم، عن أحدهما «ع»، قال: «إن أشدّ ما فیه الناس یوم القیامه أن یقوم صاحب الخمس فیقول: یا ربّ خمسی، و قد طیبنا ذلک لشیعتنا لتطیب ولادتهم و لتزکو أولادهم.» «۱»

۶- و معتبره أبی خدیجه، عن أبی عبد اللّه «ع»، قال: قال رجل و أنا حاضر: حلّل لی الفروج. ففزع أبو عبد

اللّه «ع» فقال له رجل: ليس يسألك أن يعترض الطريق إنما يسألك خادما يشتريها أو امرأه يتزوجها أو ميراثا يصيبه أو تجاره أو شيئا أعطيه.

فقال «ع»: «هذا لشيعتنا حلال: الشاهد منهم و الغائب، و الميّت منهم و الحىّ، و ما يولد منهم إلى يوم القيامه فهو لهم حلال. أما و اللّه لا يحلّ إلا لمن أحللنا له. و لا و اللّه ما أعطينا أحدا ذمه و ما عندنا لأحد عهد (هواده) و لا لأحد عندنا ميثاق.» «۲»

و السند لا بأس به كما لا يخفى على أهله.

و لعل المقصود بالميراث و التجاره و ما أعطيه بقرينه السؤال خصوص السرارى و الفتيات. و لو سلم إراده الأعم فيحمل على خصوص ما انتقل إليه ممن لا يعتقد الخمس أو ممن لا يخمس أيضا و إن اعتقده كما قد يقال، و لا يشمل الخمس المتعلق بأموال نفسه إذ الظاهر من الحديث كون الشى ء متعلقا لحق الإمام قبل أن ينتقل

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۸۰، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۵.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۷۹، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۴.



إليه. و لو سلم العموم فيجب أن يحمل على ذلك أيضا جمعا بين هذا السنخ من الأخبار و بين ما دلّ على مطالبه الأئمه «ع» للخمس و نصبهم الوكلاء لأخذه و مطالبته، و هذه الأخبار صدرت عن الأئمه المتأخرين، فتقدم على أخبار التحليل.

و قد مرّ تفصيل ذلك فى خمس أرباح المكاسب، فراجع.

۷- و ما عن تفسير الإمام العسكرى «ع»، عن آبائه، عن أمير المؤمنين- عليه السلام- أنه قال لرسول اللّه «ص»: «قد علمت يا رسول اللّه، أنه

سیکون بعدک ملک عضوض و جبر فیستولی علی خمسی من السبی و الغنائم و یبیعونه فلا یحل لمشتریه لأن نصیبی فیه فقد و هبت نصیبی منه لکل من ملک شیئا من ذلک من شیعتی لتحل لهم منافعهم من مأکل و مشرب، و لتطیب مواليدهم و لا یکون أولادهم أولاد حرام. قال رسول اللّه «ص»: ما تصدّق أحد أفضل من صدقتک و قد تبعک رسول اللّه «ص» فی فعلک أحلّ الشیعه کل ما کان فیه من غنیمه و بیع من نصیبه علی واحد من شیعتی و لا أحلّها أنا و لا أنت لغیرهم.» «۱»

۸- و مما ورد فی تحلیل السبایا خبر عبد العزیز بن نافع، قال: طلبنا الإذن علی أبی عبد اللّه «ع»: و أرسلنا إلیه فأرسل إلینا: ادخلوا اثنین اثنین، فدخلت أنا و رجل معی، فقلت للرجل: أحبّ أن تحل بالمسأله، فقال: نعم، فقال له: جعلت فداک إن أبی کان ممن سباه بنو أمیه و قد علمت أن بنی أمیه لم یکن لهم أن یحرموا و لا یحللوا و لم یکن لهم مما فی أیدیهم قلیل و لا کثیر و إنما ذلک لکم، فإذا ذکرت الذی کنت فیه دخلنی من ذلک ما یکاد یفسد علیّ عقلی ما أنا فیه. فقال له: أنت فی حل مما کان من ذلک، و کل من کان فی مثل حالک من ورائی فهو فی حل من ذلک. الحدیث.» «۲»

و لا یخفی أن تحلیل الآباء تدلّ علی تحلیل الأمهات بطریق أولی تحقیقا لطیب الولاده.

إلی غیر ذلک من الروایات الکثیره الصریحه أو الظاهره بعمومها أو إطلاقها فی تحلیل المناکح بالتفسیر الأول أعنی السبایا و السراری المغنومه من أهل الحرب، و قد

---

(۱)-

الوسائل ۶/ ۳۸۵، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۲۰.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۸۴، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۱۸.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۲۵

کثرت فی تلک الأعصار و کثر ابتلاء الشیعه بها بالاشتراء أو الجائزه أو الوراثه أو نحو ذلک.

و قد صحّ السند فی بعضها و انجبرت بعمل الأصحاب. مضافا إلی ما أشرنا إلیه من العلم الإجمالی بصدور بعضها، و نعبر عنه بالتواتر الإجمالی، فلا یرد علیها ما قد یقال: من أن الشبهه فی المقام موضوعیه و هی صدور الإذن من الأئمه- علیهم السلام- فلا ترفع الید عن أصاله عدم الإذن إلّا بحجه من علم أو بینه. و خبر الثقه غیر ثابت الحجیه فی الموضوعات. و شهاده جمع من العلماء العدول بالتحلیل لا تجدی لاستنادها إلی الحدس. هذا.

و الأخبار مورد بعضها الخمس، و مورد البعض الفی ء مثل ما لم یوجف علیه بخیل و لا رکاب و ما حصل فی الحرب بغیر إذن الإمام.

و المتیقن من مواردها بحکم الغلبه فی تلک الأعصار هو ما ینتقل إلی الشیعه من أیدی من لا یعتقد بالخمس و حق الإمام بالشراء و الجائزه و نحوهما کسبایا بنی أمیه و بنی العباس و عمّالهم ممن لم یکن بدّ للشیعه من الاختلاط معهم و البیع و الشراء منهم و أنه لم یمکن اعتزالهم عنهم بوجه من الوجوه.

و علی هذا فیشکل شمولها لما سباه الشیعی المعترف بالخمس و حق الإمام بنفسه فضلا عن السبی الذی صار من أموال التجاره و تعلق به خمس الأرباح.

و ربما یشهد بذلک إطلاق صحیحه الحلبی عن أبی عبد اللّه «ع» فی الرجل من أصحابنا یکون فی لوائهم و یکون

معهم فيصيب غنيمه؟ قال: «يؤدى خمسا و يطيب له.» «۱»

و قوله فى صحيحه على بن مهزيار فيما فيه الخمس: «و مثل عدو يصطلم فيؤخذ ماله ... و ما صار إلى قوم من موالىّ من أموال الخرّميه الفسقه. الحديث.» «۲» فتأمل. هذا.

و مقتضى عموم التعليل بطيب الولاده عموم التحليل لجميع ما كان فيها للأئمه «ع» من الحق فيعم الفى ء و الخمس بأجمعه حتى سهام الأصناف الثلاثه.

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۴۰، الباب ۲ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ۸.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۵۰، الباب ۸ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ۵.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۲۶

و ما فى المختلف عن ابن الجنيد: من المناقشه فى تحليل سهام الأصناف الثلاثه حيث قال:

«و تحليل ما لا يملك جميعه عندى غير مبرئ لمن وجب عليه حق منه لغير المحلل لأن التحليل إنما هو مما يملكه المحلل لا مما لا ملك له و إنما إليه ولايه قبضه» «۱»

ساقط عندنا بعد ما فصلناه فى محله من كون الخمس بأجمعه حقا وحدانيا يكون زمام أمره بيد الإمام، غايه الأمر أن عليه سدّ خله بنى هاشم. و مقتضى التعليلات أيضا إراده تحليل الجميع و إلا لما حصل طيب الولاده.

نعم هنا شى ء ينبغى الالتفات إليه، و هو أن أكثر الأخبار الوارده فى تحليل الخمس فى المقام موردها خمس الغنائم و السرارى المبتلى بها فى تلك الأعصار مع أن الغزوات كانت بتصدى خلفاء الجور و عمالهم. و مقتضاه كون هذه الغنائم بأجمعها للإمام على ما أفتى به المشهور من أصحابنا و دلت عليه مرسله الوراق، فما وجه قصر التحليل على الخمس؟

و قد يجاب عن ذلك بأن نفس تلك

الغزوات كانت موردا لرضا أئمتنا- عليهم السلام- لوقوعها فى طريق بسط الإسلام كما يشهد بذلك دعاء الإمام السجاد- عليه السلام- لجيوش المسلمين و سراياهم.

و قد مرّ تفصيل البحث فى ذلك فى الثامن من أقسام الأنفال، فراجع. هذا كله فيما يتعلق بالتفسير الأول للمناكح.

**و أما التفسير الثانى للمناكح**

أعنى السرايا المشتراه أو الزوجات الممهوره بالأرباح و نحوها مما يتعلق بها الخمس، فنقول: إن كان الثمن أو المهر من الأرباح فى أثناء السنه فعدم الخمس فيه واضح بعد كونه من المؤونه، و الخمس بعد المؤونه، فلا وجه لذكره بخصوصه و لا لتخصيصه بالشيعه و لا لأن يعبر عنه بالتحليل.

و إن كان من غير الأرباح أو منها بعد السنه و تعلق الخمس به فلا دليل على

---

(۱)- المختلف/ ۲۰۷.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۲۷

تحليله. و شمول النصوص السابقه و سائر أخبار التحليل له ممنوع، إذ الظاهر أن محط النظر فيها كما مرّ السرارى و الأموال المغنومه التى كثر الابتلاء بها فى تلك الأعصار كسرايا بنى أميه و بنى العباس و غنائمهم و كذلك الأموال التى كانت تنتقل إلى الشيعه ممن لا يعتقد بالخمس و حق الإمام، فلا تعرض لها لما يتعلق به الخمس عند نفسه من الأرباح و غيرها إذ الأئمه- عليهم السلام- كانوا يطالبون الخمس من شيعتهم. هذا مضافا إلى أن حرمه مهر الزوجه لا توجب بطلان النكاح و خبث الولاده فلا يناسبه التعليل بطيب الولاده المذكور فى هذه الأخبار.

**و أما التفسير الأول للمساكن،**

أعنى ما اغتنم من الكفّار فإن كان بغير إذن الإمام كان من الأنفال على المشهور نظير أرض الموات، و سيأتى البحث فى تحليل الأراضى و الأخبار الوارده فيه، و كأنه مما لا إشكال فيه.

و إن كان بإذن الإمام كانت الأرض للمسلمين، و قد قرّبنا فى محله عدم وجوب الخمس فى الأراضى المفتوحه عنوه و لكن زمام أمرها بيد الإمام يقبّلها بالذى يرى صلاحا لهم. و فى عصر الغيبه لو وقعت تحت استيلاء سلاطين الجور و بليت الشيعه بالمعامله

معهم و التقبل منهم و دفع الخراج إليهم فمقتضى القاعده و إن كان حرمه ذلك لكن الظاهر من الأخبار و الفتاوى إجازه أئمتنا «ع» لذلك و تنزيل أعمالهم منزله أعمال السلطان العادل تسهيلا لشيعتهم.

و إن لم تكن تحت استيلاء سلاطين الجور فالقاعده تقتضى أن يكون المتصدى لتقبيلها هو الفقيه الجامع لشرائط الحكم، و لو لم يوجد أو تعذر الرجوع إليه فعدول المؤمنين لكونه من أهم مصاديق الحسبه.

و الشيخ الأعظم فى مبحث شرائط العوضين من المكاسب احتمل فى المسأله خمسه أوجه «۱» و لكن المستفاد من التهذيب و الدروس و جامع المقاصد و الحدائق و نحو ذلك القول بتحليلها للشيعه كالأنفال و يستدل عليها بصحيحه عمر بن يزيد و غيرها

---

(۱)- المكاسب/ ۱۶۳.



مما يأتى عن قريب لبيان تحليل الأراضى فى عصر الغيبه. و قد مرّ البحث فى حكم الأراضى المفتوحه عنوه مستوفى فى الجهه السادسه من فصل الغنائم، فراجع.

**و أما التفسير الثانى للمساكن،**

أعنى المتخذه فى الأراضى المختصه بالإمام فقد عرفت أن حليه التصرف إجمالا فى مثل الأراضى و الجبال و ما فيهما و يتبعهما فى عصر الغيبه كأنها واضحه مفروغ عنها و لا يظن بأحد إنكارها، و لا تختص بالمساكن بل تعم مطلق ما يحتاج إليها من أرض الزراعه و الاستطراق و المساجد و المقابر و مراكز التجاره و الصناعه و غيرها مما يحتاج إليها فى المعاش و المعاد. فإن كانت هنا حكومه عادله واجده للشرائط تنظم طرق الاستفاده منها و كيفياتها فالظاهر أن الحليه ثابته فى إطار مقرراتها كما مرّ وجهه، و إلا فلا بد من تحقق الحليه و الإباحه بمقدار الضروره و الاحتياج قطعا فإن الأرض

و ما فيها أموال عامه خلقت لرفع حاجات الأنام و لا يمكن إدامه الحياه بدونها، فتخصيص التحليل بالمساكن بلا وجه إلّا أن يراد بها المعنى الأعم فيراد بها كل أرض يحتاج إليها الإنسان فى معاشه و معاده.

و يدلّ على التحليل فيها- مضافا إلى ما مرّ من استقرار السيره على التصرف فيها حتى فى أعصار الأئمه «ع» و لزوم الحرج بل اختلال النظام بدونها و الأخبار الكثيره الوارده من طرق الفريقين فى الترغيب فى إحياء الموات و أن من أحياها فهى له كما يأتى تفصيله فى المسائل الآتيه- أخبار مستفيضه ذكروها هنا:

١- ما رواه الكلينى، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عمر بن يزيد، قال: رأيت مسمعا بالمدينه و قد كان حمل إلى أبى عبد اللّه «ع» تلك السنه مالا فردّه أبو عبد اللّه «ع» فقلت له: لم ردّ عليك أبو عبد اللّه المال الذى حملته إليه؟ قال: فقال لى: إنى قلت له حين حملت إليه المال: إنى كنت ولّيت البحرين الغوص فأصبت أربعمائه ألف درهم و قد جئتك بخمسها بثمانين ألف درهم و كرهت أن أحبسها عنك و أن أعرض لها و هى حقك الذى جعله اللّه- تبارك و تعالى- فى أموالنا. فقال أ و مالنا من الأرض و ما أخرج اللّه منها إلّا الخمس؟

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۲۹

يا أبا سيّار! إن الأرض كلها لنا، فما أخرج اللّه منها من شى ء فهو لنا. فقلت له: و أنا أحمل إليك المال كله؟ فقال: يا أبا سيار، قد طيبناه لك و أحللناك منه فضمّ إليك مالك. و كل ما فى أيدى شيعتنا من الأرض

فهم فيه محللون حتى يقوم قائمنا فيجبيهم طسق ما كان فى أيديهم و يترك الأرض فى أيديهم. و أما ما كان فى أيدى غيرهم فإن كسبهم من الأرض حرام عليهم حتى يقوم قائمنا، فيأخذ الأرض من أيديهم و يخرجهم صغره.

قال عمر بن يزيد: فقال لى أبو سيار: ما أرى أحدا من أصحاب الضياع و لا من يلى الأعمال يأكل حلالا غيرى إلّا من طيبوا له ذلك. «۱»

و رواه الشيخ أيضا بتفاوت ما، فراجع. «۲»

و السند إلى عمر بن يزيد صحيح، و الظاهر أن المراد به عمر بن محمد بن يزيد بياع السابرى فهو أيضا ثقه و مسمع بن عبد الملك يكنى أبا سيار و يلقب بكردين بكسر الكاف ثقه أيضا على المشهور فالروايه صحيحه.

و يظهر من إتيانه الخمس بأجمعه إلى الإمام و التعبير عنه بقوله: «و هى حقك» و تقرير الإمام لذلك أنّ الخمس كما مرّ منّا مرارا بأجمعه حق وحدانى للإمام يجب أن يؤتى بأجمعه إليه و لا يجوز توزيعه بدون إذنه، و كان هذا مركوزا فى أذهان أصحاب الأئمه «ع».

و يستدل بهذه الصحيحه على أن كل ما كان فى أيدى الشيعه من الأراضى و ما فيها من المعادن و الأعشاب و الأشجار فهى محلل لهم فى حال الهدنه و الغيبه بلا طسق و لا خراج سواء كانت من الأنفال أو كانت للمسلمين كالمفتوحه عنوه حيث إن زمام أمرها أيضا إلى الإمام.

و تدل أيضا على أنهم لا يملكون رقبه الأرض و لذا يطلب منهم القائم «ع» الطسق عند قيامه بلحاظ السنين الآتيه. و تدل أيضا على عدم التحليل لغير الشيعه.

و يمكن أن يقال: إن قيام القائم من باب المثال فيكون كنايه عن انعقاد الحكومه

الحقه و إن كانت بتصدى الفقيه الصالح الواجد لشرائط الحكم فيجوز له

---

(۱)- الكافى ۱/ ۴۰۸، كتاب الحجه، باب أنّ الأرض كلّها للإمام «ع»، الحديث ۳.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۸۲، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۱۲.



مطالبه الطسق و الخراج كما قوينا ذلك سابقا. و تحليل الخمس فى مورد خاص لمسمع لا يدلّ على تحليل الخمس لجميع الشيعه. و تحليل الأرض بلا خراج لا يدلّ على تحليل خمس الأرباح و نحوها مما يتعلق بمال نفسه.

هذا كله على فرض كون اللام فى قوله: «الأرض كلها لنا» و كذا ما بعده للاستغراق، و لكن من المحتمل أن يراد بها العهد فتكون إشاره إلى مثل أرض البحرين و بحرها، حيث إن البحرين على ما فى موثقه سماعه «۱» تكون مما لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب فتكون من الأنفال، و البحر أيضا يكون من الأنفال عندنا فتكون فوائدهما أيضا للإمام، فاستفاده حكم الأرض المفتوحه عنوه من هذه الصحيحه و الحكم بالتحليل فيها بلا خراج مشكل.

۲- و هنا صحيحه أخرى لعمر بن يزيد فى خصوص الأرض الخربه قال:

سمعت رجلا من أهل الجبل يسأل أبا عبد اللّه «ع» عن رجل أخذ أرضا مواتا تركها أهلها فعمرها و كرى أنهارها و بنى فيها بيوتا و غرس فيها نخلا و شجرا. قال: فقال أبو عبد اللّه «ع»: «كان أمير المؤمنين «ع» يقول: «من أحيا أرضا من المؤمنين فهى له و عليه طسقها يؤديه إلى الإمام فى حال الهدنه فإذا ظهر القائم فليوطن نفسه على أن تؤخذ منه.» «۲»

و ظاهرها تحليل الأرض الخربه و هى من الأنفال أيضا كما مرّ. و

يظهر منها عدم منافاه التحليل لثبوت الطسق، و لازمه و لازم جواز أخذها منه عدم ملكيه الرقبه بالإحياء و لعل المقصود بالإمام فيها مطلق الإمام العادل لا خصوص الإمام المعصوم.

۳- ما رواه الكلينى بسنده، عن يونس بن ظبيان أو المعلى بن خنيس، قال:

قلت لأبى عبد اللّه «ع»: ما لكم من هذه الأرض؟ فتبسم ثم قال: «إن اللّه- تبارك و تعالى- بعث جبرئيل و أمره أن يخرق بإبهامه ثمانيه أنهار فى الأرض منها سيحان و جيحان و هو نهر

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۶۷، الباب ۱ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۸.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۸۳، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۱۳.



بلخ، و الخشوع و هو نهر الشاش، و مهران و هو نهر الهند، و نيل مصر، و دجله و الفرات، فما سقت أو استقت فهو لنا، و ما كان لنا فهو لشيعتنا، و ليس لعدونا منه شى ء إلا ما غصب عليه، و إن ولينا لفى أوسع فيما بين ذه إلى ذه- يعنى بين السماء و الأرض- ثم تلا هذه الآيه: «قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيٰاهِ الدُّنْيٰا» المغصوبين عليها «خٰالِصَهً» لهم «يَوْمَ الْقِيٰامَهِ» بلا غصب.» «۱»

و السند ضعيف إلّا أن يقال: إن قول الكلينى فى ديباجه الكافى: «بالآثار الصحيحه عن الصادقين «ع» و السنن القائمه التى عليها العمل» «۲» لا يقل عن توثيق مثل ابن فضال و ابن عقده، فتدبّر.

و ذكر دجله و الفرات شاهد على إراده أرض الأنفال و أرض الخراج معا فإن عمده أرض العراق مما فتحت عنوه، و ذكر الأنهار من جهه أن قيمه الأراضى كانت بمياهها. و لا بعد فى

عـدم تحليـل الأرض و ما فيها لغير الشـيعه، إذ الأراضـى و المياه و ما أخرج اللّه منهما أموال عامه خلقها اللّه للأنام، و غايه الخلقه هى المعرفه و العباده على الطريق الحق، فيكون تصرف أهل الباطل فيها على خلاف الغايه المترقبه منها. و هل كون الأرض منهم لشيعتهم يدلّ على عدم وجوب الخراج أيضا أو يكون أعم من ذلك؟ كلاهما محتمل.

و قد يتوهم أن قوله: «و ما كان لنا فهو لشيعتنا» يدل بعمومه على تحليل الخمس و الأنفال معا، بجميع أقسامهما و أصنافهما. و فيه أن الظاهر من الموصول هنا هو العهد لا العموم، و على تقدير العموم يخصـص بما دلّ على مطالبه الأئمه «ع» للخمس كما مرّ فى محله.

۴- خبر داود بن كثير الرقى، عن أبى عبد اللّه «ع»، قال: سـمعته يقول: «الناس كلهم يعيشون فى فضل مظلمتنا إلّا أنا أحللنا شـيعتنا من ذلك.» «۳»

و قد يستدل بالخبر على تحليل كل ما لهم- عليهم السلام- من الحقوق المتعلقه

---

(۱)- الكافى ۱/ ۴۰۹، كتـاب الحجه، باب أن الأرض كلّها للإمام «ع»، الحـديث ۵؛ الوسائل ۶/ ۳۸۴، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۱۷.

(۲)- الكافى ۱/ ۸.

(۳)- الوسائل ۶/ ۳۸۰، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۷.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۳۲

بالإمامه فيعم الخمس و الأنفال و الأراضـى المفتوحه عنوه، و لكن شـموله لتحليل مثل خمس الأرباح و نحوها ممنوع بل شـموله للأنفال التى لا يتوقف معيشه عامه الناس عليها كميراث من لا وارث له أيضا ممنوع، و كيف كان فدلالته على تحليل الأراضى و نحوها للشيعه بلا إشكال.

۵- خبر الحارث بن المغيره النصرى، قال: دخلت على أبى

جعفر «ع» فجلست عنده فإذا نجيّه قد استأذن عليه فاذن له، فدخل فجثا على ركبتيه ثم قال: جعلت فداك إنى أريد أن أسألك عن مسأله و اللّه ما أريد بها إلّا فكاك رقبتى من النار، فكأنه رق له فاستوى جالسا فقال: يا نجيّه! سلنى، فلا تسألنى عن شى ء إلا أخبرتك به.

قال: جعلت فداك ما تقول فى فلان و فلان؟ قال: يا نجيّه، إن لنا الخمس فى كتاب اللّه، و لنا الأنفال، و لنا صفو المال، و هما و اللّه أول من ظلمنا حقنا فى كتاب اللّه (إلى أن قال:) اللهم إنا قد أحللنا ذلك لشيعتنا. قال ثم أقبل علينا بوجهه فقال: يا نجيّه، ما على فطره إبراهيم غيرنا و غير شيعتنا.» «۱»

و ظاهر هذا الخبر تحليل جميع حقوقهم من الخمس و الأنفال و صفو المال للشيعه، اللهم إلّا أن يحمل الخمس فيه بقرينه صفو المال على خمس الغنائم فقط. هذا.

و لكن قد مرّ أن مطالبه الأئمه المتأخرين لخمس الأرباح و نحوها يدفع تحليل الخمس بإطلاقه. و قد مرّ أيضا أن تحليل الأنفال للشيعه لا يلازم كونه مجانا و بلا عوض مطلقا و لا يلازم عدم جواز دخل الحكومه الصالحه فيها.

۶- خبر أبى حمزه، عن أبى جعفر «ع» (فى حديث)، قال: «إن اللّه جعل لنا أهل البيت سهاما ثلاثه فى جميع الفى ء فقال- تبارك و تعالى-: «وَ اعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْ ءٍ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِى الْقُرْبى وَ الْيَتامى وَ الْمَساكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ.» فنحن أصحاب الخمس و الفى ء و قد حرمناه على جميع الناس ما خلا شيعتنا. و اللّه يا أبا حمزه، ما من أرض تفتح و لا خمس يخمس فيضرب على

شی ء منه إلا کان حراما علی من یصیبه فرجا کان أو مالا.» «۲»

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۸۳، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحدیث ۱۴.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۸۵، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحدیث ۱۹.



و ظاهره کونه فی مقام بیان المستثنی منه و عقد النفی أعنی عدم التحلیل لغیر الشیعه فلا إطلاق فیه للمستثنی فلا یدل علی التحلیل مطلقا للشیعه.

و لو سلم وجب أن یحمل تحلیل الخمس فیه علی مثل المناکح و المساکن و نحوهما، لما مرّ من أن أکثر أخبار التحلیل صادره عن الصادقین «ع» و نحن نری الأئمه المتأخرین «ع» عنهما یطالبون الخمس و یعینون الوکلاء لمطالبته، بل روی الصدوق بإسناده، عن عبد اللّه بن بکیر، عن أبی عبد اللّه «ع» أیضا أنه قال: «إنی لآخذ من أحدکم الدرهم و إنی لمن أکثر أهل المدینه مالا ما أرید بذلک إلا أن تطهروا.» «۱» فراجع ما حررناه فی خمس أرباح المکاسب. «۲»

و بالجمله فتحلیل الأنفال إجمالا فی عصر الغیبه و لا سیما مثل الأراضی و الجبال و ما فیهما مما یحتاج إلیها الأنام فی معاشهم و جرت السیره فی جمیع الأعصار علی التصرف فیها مما لا إشکال فیه من غیر فرق بین العناوین الثلاثه و غیرها، فتخصیص التحلیل بالعناوین الثلاثه فی باب الأنفال مما لا وجه له، فتدبّر.

**و أما التفسیر الثالث للمساکن،**

أعنی ما اتخذت بثمن یتعلق به الخمس من الأرباح و غیرها، فإن اتخذت بالأرباح فی أثناء السنه کانت من المؤونه و لا خمس فیها، إذ الخمس بعد المؤونه، و إلّا فلا دلیل علی تحلیلها کما مرّ نظیره فی المناکح، فراجع.

نعم فی الجواهر قال:

---

«و یمکن أن یراد باستثناء المناکح و المساکن أنه لا بأس باتخاذهما من الربح فی أثناء السنه و إن تعلق به الخمس و أنه لا یجب إخراجه بعد السنه بخلاف غیرهما من المؤن فإنه لا یستثنی له إلّا مقدار السنه ... فلا یرد علیه أنهما کغیرهما من المؤن.» «۳»

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۳۷، الباب ۱ من أبواب ما یجب فیه الخمس، الحدیث ۳.

(۲)- راجع کتاب الخمس/ ۱۵۱ و ما بعدها؛ و راجع ۳/ ۷۰ و ما بعدها من هذا الکتاب.

(۳)- الجواهر ۱۶/ ۱۵۴.



أقول: لا خصوصیه للمسکن و المنکح فیما ذکره من الفرق، فإن العرف یفرقون فی المؤونه بین ما ینتفع به بإتلافه و ما ینتفع به مع بقاء عینه، و التقید بالسنه یکون فی القسم الأول لا فی الثانی مطلقا. ثم إن تعبیر صاحب الجواهر بقوله: «و إن تعلق به الخمس» یرد علیه أن الخمس لا یتعلق بما یصرف فی المؤونه کما هو واضح. هذا.

**و أما التفسیر الأول للمتاجر،**

أعنی ما یشتری من مغانم الحرب سواء کانت بأجمعها للإمام أو ببعضها، فیدلّ علی جوازه و حلیته أخبار:

۱- معتبره أبی خدیجه التی مرّت فی المناکح، «۱» أخذا بإطلاق قول السائل: «أو میراثا یصیبه أو تجاره أو شیئا أعطیه»، و جواب الإمام «ع» بقوله: «هذا لشیعتنا حلال.» و لکن قد مرّ منّا احتمال حمل جمیع الفقرات علی خصوص المناکح بقرینه قول السائل: «حلّل لی الفروج».

۲- و ما مرّ عن تفسیر الإمام

العسکری «ع» من تحلیل أمیر المؤمنین «ع» نصیبه من السبی و الغنائم، فراجع. «۲»

۳- خبر یونس بن یعقوب، قال: کنت عند أبی عبد اللّه «ع» فدخل علیه رجل من القماطین فقال: جعلت فداک تقع فی أیدینا الأموال و الأرباح و تجارات نعلم أن حقک فیها ثابت و أنا عن ذلک مقصرون؟ فقال أبو عبد اللّه «ع»: «ما أنصفناکم إن کلفناکم ذلک الیوم.» «۳»

رواه الشیخ و الصدوق. و فی طریق الشیخ محمد بن سنان، و فی طریق الصدوق الحکم بن مسکین «۴» و کلاهما مختلف فیهما، و لکن لا یبعد إدراج الثانی فی الحسان فالسند لا بأس به.

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۷۹، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحدیث ۴.

(۲)- راجع الوسائل ۶/ ۳۸۵، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحدیث ۲۰.

(۳)- الوسائل ۶/ ۳۸۰، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحدیث ۶.

(۴)- راجع الفقیه ۴/ ۴۵۲ (المشیخه).

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۳۵

و الظاهر أن مورد السؤال أعم من مغانم الحرب فیشمل الجواب بترک الاستفصال للتفسیر الثانی و الثالث بل الرابع أیضا علی احتمال.

و أما ما تعلق به الخمس عند نفس الشیعی من الأرباح و غیرها فانصراف السؤال و الجواب عنه واضح، إذ الظاهر من السؤال کون تعلق الحق قبل وقوع المال فی یده، و الظاهر أن المراد بقوله «ع»: «ذلک الیوم» زمان عدم بسط الحکومه الحقه و کون الشیعه فی نظام معاشهم محتاجین إلی معاشره المخالفین و المعامله معهم بالبیع و الشراء و نحوهما فتشمل الروایه بمناطها لزمان الغیبه أیضا.

۴- خبر الحارث بن المغیره النصری عن أبی عبد اللّه «ع»، قال: قلت له: إن لنا أموالا من غلات و تجارات

و نحو ذلک و قد علمت أن لک فیها حقا. قال: «فلم أحللنا إذا لشیعتنا إلا لتطیب ولادتهم، و کل من والی آبائی فهو فی حلّ مما فی أیدیهم من حقنا، فلیبلغ الشاهد الغائب.» «۱»

و السند مخدوش بأبی عماره، فإنه مجهول و لکن الراوی عنه البزنطی و هو من أصحاب الإجماع. و ظاهر الروایه تحلیل حق الإمام مطلقا حتی بالنسبه إلی ما تعلق بالمال عند الشخص و لکن یجب حملها علی ما تعلق به الحق عند الغیر ثم انتقل إلی الشخص جمعا بینها و بین الأخبار الکثیره الصادره عن الأئمه المتأخرین «ع» الداله علی ثبوت الخمس فی الأرباح و غیرها و المطالبه به و نصب الوکلاء لأخذه و قد مرّ تفصیل ذلک فی خمس الأرباح، فراجع.

**و أما التفسیر الثانی للمتاجر،**

أعنی ما یشتری من الأراضی و الأشجار و نحوهما مما یختص بالإمام فیدلّ علی تحلیله مضافا إلی إطلاق روایتی یونس و الحارث مطلق ما دلّ علی تحلیل الأنفال من الأراضی و نحوها فی عصر الغیبه، فمن أحیاها أو حازها بحیازه مملکه جاز له بیعها و جاز اشتراؤها منه قهرا.

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۸۱، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحدیث ۹.



**و أما التفسیر الثالث للمتاجر،**

أعنی ما یشتری ممن لا یعتقد الخمس فیدل علی تحلیله مضافا إلی إطلاق الخبرین، استقرار السیره علی معاشره الشیعه للکفّار و أهل الخلاف و المعامله معهم حتی فی أعصار الأئمه «ع» مع عدم التزامهم بخمس الأرباح و نحوها و لزوم الحرج الشدید لو بنی علی التحریم و وجوب التخمیس لما وصل إلی أیدی الشیعه من قبلهم، و یظهر من لحن أخبار التحلیل برمّتها إشفاق الأئمه «ع» و رأفتهم بالنسبه إلی شیعتهم و کونهم بصدد تسهیل الأمر علیهم حین استیلاء الدول الجابره علیهم و ابتلائهم بالمعامله معهم و مع أتباعهم و أشیاعهم، فتتبع.

**و أما التفسیر الرابع للمتاجر،**

أعنی ما یشتری ممن لا یخمّس و لکنه یعتقده، فیظهر من تفسیر السرائر للمتاجر شمول التحلیل له أیضا، قال فیه:

«و المراد بالمتاجر أن یشتری الإنسان مما فیه حقوقهم و یتجر فی ذلک، و لا یتوهم متوهم أنه إذا ربح فی ذلک المتجر شیئا لا یخرج منه الخمس، فلیحصل ما قلناه فربما اشتبه.» «۱»

و قال فی الروضه فی تفسیرها:

«الشراء ممن لا يعتقد الخمس أو ممن لا يخمس.» «۲»

و أفتى بذلك بعض المتأخرين أيضا.

و يمكن أن يستدل لذلك بإطلاق خبرى يونس و الحارث و بلزوم الحرج الشديد أيضا لو بنى على التحريم لعدم التزام أكثر الشيعه عملا- بتخميس الأرباح و غيرها، فلو بنى على عدم المعامله معهم أو تخميس ما وصل إلينا من قبلهم لوقعت الشيعه المتعبدون الملتزمون فى الحرج الشديد، و مذاق أئمتنا «ع» و سيرتهم كان على تسهيل الأمور لشيعتهم الملتزمين كما يشهد بذلك لسان أخبار التحليل بكثرتها. هذا.

---

(۱)- السرائر/ ۱۱۶.

(۲)- اللمعه الدمشقيه ۲/ ۸۰ (- ط. أخرى ۱/ ۱۸۵).



و لكن مع

ذلک کله الأحوط هو التخميس، إذ يمكن دعوى انصراف الخبرين بحكم الغلبه إلى ما كان يصل إلى الشيعه من أيدى المخالفين، و لم يحرز كون الشيعه فى أعصار الأئمه «ع» تاركين لوظيفه التخميس بل لعلهم كانوا أقليه ملتزمه بوظيفتها.

هذا مضافا إلى أن الجمع بين هذين الخبرين و بين خبر أبى بصير، عن أبى جعفر «ع» فى حديث قال: «لا يحل لأحد أن يشترى من الخمس شيئا حتى يصل إلينا حقنا.» «۱»

و خبره الآخر عنه «ع» قال: سمعته يقول: «من اشترى شيئا من الخمس لم يعذره اللّه، اشترى ما لا يحل له.» «۲»

و خبر إسحاق بن عمار، قال: سمعت أبا عبد اللّه «ع» يقول: «لا يعذر عبد اشترى من الخمس شيئا أن يقول: يا ربّ اشتريته بمالى حتى يأذن له أهل الخمس.» «۳» يقتضى حمل الخبرين على الاشتراء ممن لا يعتقد، و الأخبار الأخيره على الاشتراء ممن يعتقد و لا يخمس.

اللّهم إلا أن يقال: إن هذا الجمع تبرعى لا شاهد له، فالأولى أن تحمل الأخبار الأخيره بقرينه أخبار التحليل للشيعه على عدم التحليل لأهل الخلاف و عدم كونهم معذورين فى اشتراء حقوق الأئمه «ع» و تصرفهم فيها كما يشعر بعدم التحليل لهم بعض أخبار التحليل أيضا فيبقى إطلاق الخبرين بالنسبه إلى التفسير الرابع للمتاجر بحاله، فتدبّر جيدا.

و اعلم أن الروايه الأولى لأبى بصير فى سندها على بن أبى حمزه البطائنى الواقفى و حاله معلوم.

و الروايه الثانيه له رواها فى الوسائل فى الباب الحادى و العشرين من أبواب

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۳۷، الباب ۱ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ۴.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۳۸ و ۳۷۶، الباب ۱ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ۵،

و الباب ۳ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۵، و ۱۲/ ۲۷۵، الباب ۲۱ من أبواب عقد البيع و شروطه، الحديث ۶.

(۳)- الوسائل ۶/ ۳۷۸، الباب ۳ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۱۰.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۳۸

عقد البيع «۱»، عن الشيخ، عن الحسين بن سعيد، عن فضاله، عن أبان، عن أبی بصير. فالسند موثوق به.

و رواها أيضا فی الباب الثالث من أبواب الأنفال «۲»، عن الشيخ، عن محمد بن علی بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن الحسين، عن القاسم، عن أبان، عن أبی بصير. و المراد بالحسين الحسين بن سعيد و بالقاسم قاسم بن محمد الجوهری. فالسند لا بأس به إلا من ناحيه القاسم فإن فيه كلاما. و رواها أيضا فی باب وجوب الخمس «۳»، إلا أنه ذكر بدل «الحسين عن قاسم»، «الحسين بن القاسم» و هو مصحف كما يظهر بالمراجعه إلى التهذيب «۴». و روايه إسحاق بن عمار مرويه عن تفسير العياشی، فتكون مرسله.

## خاتمه نتعرض فيها لأمور ترتبط بأخبار التحليل:

### [الأول: الحكم بتحليل الخمس مطلقا فی عصر الغيبه ممنوع]

الأول: قد مرّ منّا فی خمس أرباح المكاسب بحث فيما ورد من الأخبار فی التحليل و قلنا هناك إن الحكم بتحليل الخمس مطلقا فی عصر الغيبه ممنوع أشد المنع، إذ بعض الأخبار يدلّ على تحليل خصوص المناكح، و بعضها على تحليل الفی ء و غنائم الحرب الواصله إلى الشيعه من أيدی خلفاء الجور و عمالهم، و بعضها على تحليل ما ينتقل إلى الشيعه ممن لا يعتقد الخمس أو لا يخمّس، و بعضها على تحليل الأراضی و نحوها من الأنفال.

---

(۱)- الوسائل ۱۲/ ۲۷۵، الباب ۲۱ من أبواب عقد البيع و شروطه، الحديث ۶.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۷۶، الباب ۳ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۵.

-(۳)

الوسائل ۶/ ۳۳۸، الباب ۱ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ۵.

(۴)- التهذيب ۴/ ۱۳۶، كتاب الزكاه، باب الزيادات من الأنفال، الحديث ۳ (- ط. القديم ۱/ ۳۸۸).

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۳۹

و جميع أخبار التحليل وردت عن الإمامين الهمامين: الباقر و الصادق- عليهما السلام- إلّا صحيحه على بن مهزيار عن أبى جعفر الثانى «ع» و التوقيع المروى عن صاحب الزمان «ع»، لكن مورد الأول خصوص صوره الإعواز: قال ابن مهزيار:

قرأت فى كتاب لأبى جعفر «ع» إلى رجل يسأله أن يجعله فى حلّ من مأكله و مشربه من الخمس فكتب «ع» بخطه: «من أعوزه شى ء من حقى فهو فى حلّ.» «۱» فهذه الصحيحه بنفسها شاهده على أن البناء و العمل فى عصر الإمام الجواد «ع» كان على أداء الخمس و لذا استحل الرجل لنفسه فيعلم بذلك أن أخبار التحليل الصادره عن الصادقين «ع» بكثرتها لم تكن بإطلاقها موردا للعمل فى ذلك العصر.

و فى التوقيع يوجد نحو إجمال لاحتمال كون اللام فى قوله: «و أما الخمس فقد أبيح لشيعتنا و جعلوا منه فى حلّ إلى وقت ظهور أمرنا لتطيب ولادتهم و لا تخبث» «۲» للعهد لا للاستغراق فتكون إشاره إلى سؤال السائل و هو غير معلوم، فلعله كان فى مورد خاص كما يشهد بذلك تعليله بطيب الولاده.

و قد وردت فى قبال أخبار التحليل أخبار كثيره داله على وجوب الخمس ظاهره فى بيان الحكم الفعلى و أن الأئمه «ع» كانوا يطالبونه و يعينون وكلاء لأخذه و أكثرها صادره عن الأئمه المتأخرين عن الصادقين كما يظهر لمن راجع أخبار خمس أرباح المكاسب، «۳» فلا يبقى مجال لأخبار التحليل الصادره عنهما.

و بعضها

صادره عن الإمام الصادق «ع» أيضا كقوله: «إنى لآخذ من أحدكم الدرهم و إنى لمن أكثر أهل المدينه مالا ما أريد بذلك إلا أن تطهروا.» «۴»

و قوله «ع»: «خذ مال الناصب حيثما و جدته و ادفع إلينا الخمس.» «۵»

و صحيحه الحلبى عنه «ع» فى الرجل من أصحابنا يكون فى لوائهم و يكون

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۷۹، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۲.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۸۳، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۱۶.

(۳)- الوسائل ۶/ ۳۴۸، الباب ۸ من أبواب ما يجب فيه الخمس.

(۴)- الوسائل ۶/ ۳۳۷، الباب ۱ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ۳.

(۵)- الوسائل ۶/ ۳۴۰، الباب ۲ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ۶.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۴۰

معهم فيصيب غنيمه، قال: «يؤدى خمسا و يطيب له.» «۱» و غير ذلك مما يدل على فعليه وجوب الخمس. فالقول بتحليل الخمس مطلقا مما لا يساعد عليه الأدله.

هذا مضافا إلى أن مصارف الخمس بسعتها و منها فقراء بنى هاشم باقيه بحالها فكيف يعقل تحليله مع بقاء المصارف و حكمه التشريع، فراجع ما حرّرناه هناك «۲».

**[الثانى: الأراضى المفتوحه عنوه إذا وقعت تحت استيلاء خلفاء الجور فظاهر الأخبار و فتاوى الأصحاب إجازه أئمتنا «ع» لذلك]**

الثانى: قد مرّ فى بحث الأراضى المفتوحه عنوه فى فصل الغنائم أن هذه الأراضى إذا وقعت تحت استيلاء خلفاء الجور و بليت الشيعه بمعاملتهم و الرجوع إليهم فى قباله الأرض و دفع الخراج إليهم أو أخذه منهم بلا عوض أو بعوض فالظاهر من الأخبار الكثيره و فتاوى الأصحاب إجازه أئمتنا «ع» لذلك بأن يعاملوا أئمه الجور معامله أئمه العدل تسهيلا لشيعتهم.

فنقول: هذا الملاك موجود فى جميع ما يكون لأئمه العدل بجهه إمامتهم فاستولى عليه أئمه الجور بهذا العنوان

كمغانم الحرب و أقسام الأنفال بل و الأخماس و الزكوات.

و لذا قال فی کشف الغطاء بعد عدّ الأنفال علی ما حکاه عنه فی الجواهر:

«و کل شی ء یکون بید الإمام- علیه السلام- مما اختص أو اشترک بین المسلمین یجوز أخذه من ید حاکم الجور بشراء أو غیره من الهبات و المعاوضات و الإجارات لأنهم أحلوا ذلک للإمامیه من شیعتهم.» «۳»

و قال فی مصباح الفقیه:

«بل استفاده حلیه أخذ ما یستحقه الإمام خاصه من الأنفال و نحوه من الأدله الداله علی حلیه جوائز الجائر و جواز المعامله معهم أوضح من إباحه ما عداه مما یشترک بین المسلمین أو یختص بفقرائهم لکونه أوفق بالقواعد و أقرب إلی الاعتبار،

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۴۰، الباب ۲ من أبواب ما یجب فیه الخمس، الحدیث ۸.

(۲)- راجع ۳/ ۷۴ و ما بعدها من الکتاب.

(۳)- الجواهر ۱۶/ ۱۴۱؛ و کشف الغطاء/ ۳۶۴.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۴۱

و کیف کان فلا ینبغی الارتیاب فی أن کل ما کان أمره راجعا إلی الإمام- علیه السلام- ثم صار فی أیدی أعدائهم أبیح للشیعه أخذه منهم و إجراء أثر الولایه الحقه علی ولایتهم کما صرّح به فی الجواهر ...

و لکن القدر المتیقن إنما هو إباحه أخذه منهم بالأسباب الشرعیه بمعنی ترتیب أثر الولایه الحقه علی ولایتهم کما تقدمت الإشاره إلیه لا استنقاذه من أیدیهم بأیّ نحو یکون و لو بسرقه و نحوها.» «۱» هذا.

و قد مرّ البحث فی أن هذا الحکم هل یختص بأئمه الجور من أهل الخلاف أو یعم سلاطین الجور من الشیعه أیضا؟ فراجع ما حرّرناه فی تلک المسأله «۲».

### [الثالث: المستفاد من أخبار کثیره تحلیل الأرضین و الجبال و الآجام و المعادن و الأنهار العامه]

الثالث: قد مرّت الإشاره إلی أن المستفاد من أخبار کثیره و

منها أخبار إحياء الأرضين الوارده عن الفريقين تحليل الأرضين و الجبال و الآجام و المعادن و الأنهار و نحوها من الأموال العامه التى خلقها اللّه- تعالى- للأنام و يحتاج إليها الناس فى معاشهم و معادهم. و أشرنا أيضا إلى أنه يجوز للدوله الإسلاميه الصالحه تحديدها و الدخل فيها و ضرب الطسق عليها كما كان ذلك للنبى «ص» و الأئمه «ع» بلحاظ كونها من الأنفال، فالتحليل محدود لا ينافى ذلك.

و أما غير ما أشرنا إليه من أقسام الأنفال كالغنيمه بغير إذن الإمام مثلا و صفايا الملوك و ميراث من لا وارث له فيشكل استفاده تحليلها من تلك الأدله و لا سيما الأخير من هذه. نعم لو استولى عليها أئمه الجور بعنوان الإمامه أمكن القول بجواز أخذها منهم كما مرّت الإشاره إلى ذلك، و الغنائم الحربيه كانت تحت اختيار أئمه الجور و عمّالهم غالبا.

### [الرابع: ما المراد بالتحليل]

الرابع: هل المراد بالتحليل إباحه التصرف فقط أو التمليك أو إجازه التملك بحيث يجوز لهم التصرفات المتوقفه على الملك كالبيع و الوقف و العتق و نحوها؟

---

(۱)- مصباح الفقيه/ ۱۵۵، كتاب الخمس.

(۲)- راجع ۳/ ۲۳۲ و ما بعدها من الكتاب.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۴۲

۱- قال فى المنتهى بعد ذكر إباحه المناكح:

«لا- على أن الواطئ يطأ الحصه بالإباحه، إذ قد ثبت أنه يجوز إخراج القيمه فى الخمس، فكأن الثابت قبل الإباحه فى الذمه إخراج خمس العين من الجاريه أو قيمته، و بعد الإباحه ملكها الواطئ ملكا تاما فاستباح وطيها بالملك التام.» «۱»

أقول: فى تفريع المسأله على مسأله جواز إخراج القيمه نحو خفاء، و لعله أراد بيان أن مالكيه الشيعى للسريه بعد انتقالها إليه من المخالف لا يستلزم براءه

ذمه المخالف من حق الإمام بل يشتغل ذمته بقيمتها إذ التحليل وقع للشيعى لا له، فتأمّل.

۲- و مرّ عن الدروس فى تحليل المناكح قوله:

«و ليس من باب تبعض التحليل بل تمليك للحصه أو الجميع من الإمام- عليه السلام-.» «۲»

أقول: الترديد إشاره إلى كون الأمه المسبيه مغتنمه بإذن الإمام أو بدون إذنه.

۳- و فى الجواهر:

«ضروره عدم إراده إباحه التصرف لهم التى لا يترتب عليها ملك أصلا كإباحه الطعام للضيف. بل المراد زياده على ذلك رفع مانعيه ملكهم- عليهم السلام- عن تأثير السبب المفيد للملك فى نفسه وحد ذاته كالحيازه و الشراء و الاتهاب و الإحياء و نحو ذلك ... فيكون الوطى حينئذ بملك اليمين كالعتق و الوقف و نحوهما من التصرفات الأخر.

أو يقال بتنزيل إباحتهم- عليهم السلام- لشيعتهم منزله الإباحه الأصليه التى يملك بسببها المباح بالحيازه فيكون حينئذ شراؤها من يد المخالفين للفك من أيديهم لا أنه شراء حقيقه مفيد للملك، بل الملك الاستيلاء المتعقب لذلك الشراء الصورى.

أو يقال بما فى الدروس بل حكى عن جماعه ممن تأخر عنه ... و قد يشهد له فى الجمله خبر العسكرى «ع» المتقدم سابقا.

---

(۱)- المنتهى ۱/ ۵۵۵.

(۲)- الدروس/ ۶۹.



أو يقال: إن هذه العقود التى تقع من الشيعه مع مخالفيهم مأذون فيها من المالك الذى هو الإمام- عليه السلام- و إن كان من فى يده معتقدا أنها له و لم يوقع العقد عن تلك الإذن بل بنيه أنه المالك، لكن ذلك لا يؤثر فسادا فى العقد الجامع لشرائط الصحه واقعا التى منها الإذن، فينتقل حينئذ ملك الإمام- عليه السلام- إلى الثمن المدفوع عن العين يطالب به الغاصب أو القيمه

لو كانت أزيد منه كما أنه ينتقل إليها لو كان العقد مجانا نحو الهبه و غيرها ...

إلا أن الإنصاف خروج ذلك كله عن مقتضى القواعد الفقهيه كما هو واضح لا يحتاج إلى بيان، فلا حاجه حينئذ إلى شی ء من هذه التكلفات، بل يقال: إنها إباحه محضه أجرى الشارع عليها حكم سائر الأملاك و إلّا فهی ملك للإمام لا تخرج عنه.» «۱»

أقول: لعل مراده بالاحتمال الأول المالكيه الطوليه نظير مالكيه المولى و عبده فتكون الملكيه ثابته لكليهما أو مالكيه اللّه- تعالى- و مالكيتنا.

۴- و فی آخر خمس الشيخ الأنصاری- قدّس سرّه-:

«ثم الظاهر أن تحليل الثلاثه موجب لتملك ما يحصل بيد الشيعه منها بالمباشره لتحصيله أو بالانتقال إليه من غيره لا لمجرد جواز التصرف، و لذا يجوز و طی الأمه و عتقها و بيعها و بيع المساكن و وقفها و نحو ذلك. و الظاهر أنه لا يقول أحد بغير ذلك. و فی تطبيق هذه الإباحه على القواعد إشكال من وجوه: مثل أن الإباحه ليست بتمليك يوجب ترتيب آثار الملك سيما فی مثل الجوارى، و أن متعلقها لا بدّ أن يكون موجودا حال الإباحه مع عدم المباح و المباح له حين الإباحه غالبا، و من أن اللازم من التمليك صيرورته للشيعه كالأرض المفتوحه عنوه للمسلمين لا يختص بواحد دون آخر و إن أحيا الأرض أو حاز المال بل كان اللازم على المحيی أداء خراج الأرض فيجعل لبيت المال للشيعه.

و الذی يهوّن الخطب الإجماع على أنا نملك بعد التحليل الصادر منهم- صلوات اللّه

---

(۱)- الجواهر ۱۶/ ۱۴۲ و ۱۴۳.



عليهم- كلّ ما يحصل بأيدينا تحصيلا أو انتقالا، فهذا حكم

شرعی لا یجب تطبیقه علی القواعد.

نعم یمکن أن یقال: الأصل و المنشأ فی ذلک أحد أمرین:

أحدهما: أن یقال: إن تملکهم الفعلی لم یتعلق بهذه الأمور لیلحقه الإباحه و التحلیل فیشکل بما ذکر، و إنما کان ذلک حکما شأنیا من اللّه- سبحانه-، و إذنهم و رفع یدهم رافع لذلک الحکم الشأنی بمعنی أن الشارع بملاحظه رضاهم بتصرف الشیعه لم یجعل هذه الأمور فی زمان قصور یدهم ملکا فعلیا لهم بل أبقاها علی الحاله الأصلیه، فهی باقیه بواسطه ما علم اللّه- تعالی- منهم من الرضا علی إباحتها الأصلیه بالنسبه إلی الشیعه، و هذا نظیر الحرج الدافع للتکلیف الشأنی کما فی نجاسه الحدید. و لا مخالفه فی ذلک لأخبار اختصاص هذه الأمور بالإمام «ع» نظرا إلی أن صیرورتها من المباحات إنما نشأ من شفقتهم القدیمه علی الشیعه قبل شرع الأحکام، فجواز التصرف منوط برضاهم و لا یجوز التصرف بدون رضاهم. و من تصرف بدون رضاهم فهو ظالم لهم غاصب لحقهم، و لا معنی للاختصاص أزید من ذلک.

الثانی: أن یقال: بثبوت ملکهم لها فعلا- إلّا أن معنی ملکیتهم الفعلیه لیس أمرا ینافی ملکیه الشیعه لها بالإحیاء و الحیازه حتی یکون ملکیه الشیعه لها بالانتقال عن ملک الإمام و إن صرّح فی بعض الأخبار بلفظ الهبه الظاهره فی الانتقال، بل هو معنی تشبه فی الجمله بملکیه اللّه- سبحانه- للأشیاء، و إن کان ذلک ملکا حقیقیا مساویا لملکیه نفس العباد إلّا أن هذا المعنی کالقریب منه بمعنی أن اللّه سلطهم علی هذه الأموال سلطنه مستمره، لهم أن یأذنوا لغیرهم فی التملک و لهم أن یمنعوا ...» «۱»

أقول: لا یخفی أن الظاهر من کلمات هؤلاء الأعلام أنهم کانوا یتصورون الخمس و الأنفال

ملكا لشخص الإمام المعصوم فأشكل عليهم تصوير ملكيه الشيعه

---

(۱)- كتاب الطهاره للشيخ الأنصارى/ ۴۹۷، كتاب الخمس، فصل فى الأنفال (- طبعه أخرى/ ۵۵۸).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۴۵

لها بالتحليل زعما منهم أن التحليل بمنزله الانتقال منه إليهم.

و لكن قد مرّ منّا أن هذه الأموال أموال عامه لا تتعلق بالأشخاص و ليست ملكا لأحد إلا بالملكيه التكوينيه للّه- تعالى-، و لا سيما الأنفال فإنها أموال خلقها اللّه لرفع حاجات الأنام و يتوقف عليها معاشهم و معادهم، نعم جعل اللّه زمام أمرها بيد قائد المجتمع و سائسهم أعنى النبى «ص» دفعا للنزاع و الخصام فقال تعالى: «قُلِ الْأَنْفالُ لِلَّهِ وَ الرَّسُولِ»، و بعده جعلت للإمام بما هو إمام، و لا يراد بمالكيه الإمام لها إلا هذا. فله إجازه التصرف و التملك فهى فى الحقيقه مباحات أصليه محدوده يكون التصرف فيها منوطا بنظر الإمام. و أئمتنا «ع» بملاحظه احتياج شيعتهم فى زمان الاختناق و عدم وصولهم إلى الحكومه الحقه حللوا و أباحوا لهم التصرف تسهيلا لهم. فإذا تصرف فيها أحد منهم بالتصرفات المملكه كالإحياء أو الحيازه أو الأخذ من دوله جائره مثلا- بالشراء أو الاتهاب بعد تحقق الإذن فى ذلك بالإذن العام صارت ملكا لمن حازها أو أحياها أو أخذها من جائر و جاز له بيعها و عتقها و وطئها و نحو ذلك.

و لعل الشيخ- قدّس سرّه- أراد بالوجه الثانى الذى ذكره هذا كما يظهر من آخر كلامه. نعم لنا فى تملك رقبه الأرض بإحيائها كلام يأتى فى المسائل الآتيه، فانتظر.

### [الخامس: غير الشيعه فهو محرم عليهم]

الخامس: فى الجواهر بعد التعرض لتحليل الأنفال و رواياته قال:

«أما غير الشيعه فهو محرم عليهم أشدّ تحريم و أبلغه، و

لا یدخل فی أملاکهم شی ء منها کما هو قضیه أصول المذهب بل ضرورته، لکن فی الحواشی المنسوبه للشهید علی القواعد عند قول العلامه: «و لا یجوز التصرف فی حقه بغیر اذنه و الفائده حینئذ له» قال: «و لو استولی غیرنا من المخالفین علیها فالأصح أنه یملک لشبهه الاعتقاد کالمقاسمه، و تملک الذمی الخمر و الخنزیر، فحینئذ لا یجوز انتزاع ما یأخذه المخالف من ذلک کله، و کذا ما یؤخذ من الآجام و رءوس الجبال و بطون الأودیه لا یحل انتزاعه من آخذه و إن کان کافرا، و هو ملحق بالمباحات المملوکه بالنیه لکل

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۴۶

متملک، و آخذه غاصب تبطل صلاته فی أول وقتها حتی یرده.» انتهی.

و فیه بحث لا- مکان منع شمول ما دلّ علی وجوب مجاراتهم علی اعتقادهم و دینهم لمثل ذلک من استباحه تملک الأموال و نحوه خصوصا بالنسبه للمخالفین و إن ورد:

«ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم.» علی أن ذلک لا یقضی بصیرورته کالمباح الذی یملک بالحیازه و النیه لکل أحد حتی من لم یرد أمر بإجرائهم و معاملتهم علی ما عندهم من الدین، و کیف و ظاهر الأخبار بل صریحها أنه فی أیدی غیر الشیعه من الأموال المغصوبه، نعم قد یوافق علی ما ذکره من حیث التقیه و عدم انبساط العدل و لعله مراده و إن کان فی عبارته نوع قصور.» «۱» انتهی ما فی الجواهر.

أقول: عمده أخبار التحلیل وردت فی تحلیل الخمس و المناکح و مغانم الحرب التی ثبت فیها حقوق الأئمه «ع» و غصبت بتصدی الجائرین، و ظاهرها تحلیلها لشیعتهم فقط فی قبال من غصب حقوقهم و من تابعهم و

شایعهم فی ذلک و لا بعد فی هذا.

نعم یستفاد من بعض الأخبار اختصاص تحلیل الأراضی و ما فیها أیضا بالشیعه: ففی معتبره أبی سیار: «و کل ما کان فی أیدی شیعتنا من الأرض فهم فیه محللون ...

و أما ما کان فی أیدی غیرهم فإن کسبهم من الأرض حرام علیهم حتی یقوم قائمنا. الحدیث.» «۲»

و لکن یمکن أن یقال کما مرّ بکون اللام فیها للعهد، فیراد مثل أرض البحرین التی لم یوجف علیها بخیل فکانت خالصه للإمام فلا یستفاد منها حکم أرض الموات و الجبال و المعادن و نحوها مما یتوقف الاستفاده منها علی الإحیاء و تحمل المشاق، و أخبار الإحیاء عامه تعم بإطلاقها الخاصه و العامه.

و ما فی خبر یونس بن ظبیان أو المعلی الوارد فی الأنهار الثمانیه من قوله: «فما سقت أو استقت فهو لنا، و ما کان لنا فهو لشیعتنا، و لیس لعدوّنا منه شی ء إلّا ما غصب علیه» «۳» و إن

---

(۱)- الجواهر ۱۶/ ۱۴۱.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۸۲، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحدیث ۱۲. و مرّ شرح الحدیث فی ص ۱۲۹ من هذا الجزء من الکتاب.

(۳)- الوسائل ۶/ ۳۸۴، الباب ۴ من أبواب الأنفال ...، الحدیث ۱۷.



عمّ الموات أیضا و لکنه ضعیف فلا یقاوم إطلاق الأخبار المطلقه الوارده فی الإحیاء و ان من أحیاء أرضا فهی له.

و سیأتی منّا بحث مستوفی فی سببیه إحیاء الأرض للاختصاص بها و لو کان المحیی کافرا فکیف بمن أسلم و لم یعاند، و مورد موثقه محمد بن مسلم فی باب الإحیاء أرض الیهود و النصاری کما یأتی فلا یترک العمل بما حکاه فی

الجواهر عن الشهيد من حفظ حرمه أموالهم الحاصله بالحيازه أو الإحياء و عليه كان بناء الأئمه «ع» و أصحابهم فى مقام العمل كما هو ظاهر لمن سبر سيرتهم و هو المطابق لصلاح الإسلام و المسلمين أيضا كما لا يخفى وجهه.

هذا مضافا إلى أن الأنفال كما مرّ ليست ملكا لشخص الإمام المعصوم بل هى أموال عامه تقع فى كل عصر تحت اختيار الحاكم الصالح الموجود فى هذا العصر، فالملاك إذنه و رضاه و يحمل أخبار التحليل الظاهره فى الاختصاص بالشيعه على موارد عدم انعقاد الحكومه الصالحه، فتدبّر.

و قد طال البحث فى أخبار التحليل، هدانا اللّه- تعالى- إلى سواء السبيل.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۴۸

**المسأله الثالثه: فيما ورد فى إحياء الأرضين الموات و الترغيب فيه و أحقيه المحيى بها:**

**[فى أقسام الأرضين]**

قد مرّ منّا فى أول الجهه السادسه من فصل الغنائم تقسيم للأرضين و إشاره إجماليه إلى أحكامها، و قلنا هناك: إن الأرض إما موات و إما عامره، و كل منهما إما أن تكون كذلك بالأصاله أو عرض لها ذلك، فهى أربعه أقسام:

أما الموات بالأصاله فلا إشكال و لا خلاف منّا فى كونها من الأنفال و كونها للإمام بما هو إمام. و مثلها العامره بالأصاله أى لا من معمّر كالغابات سواء كانتا فى بلاد الإسلام أو فى بلاد الكفر، إذ لم يتحقق فيهما ما هو السبب و الملاك لمالكيه الأشخاص أعنى الإحياء و العمل.

و بيّنا فى الجهه الثانيه من فصل الأنفال معنى كونها للإمام و قلنا إنها ليست ملكا لشخص الإمام المعصوم، بل هى أموال عامه وضعها اللّه للأنام و جعل زمام أمرها بيد سائس المسلمين من الرسول أو الإمام حسما للتنازع و الخصام فلا يجوز لأحد التصرف فيها إلا بإذنه و إجازته.

و بيّنا فى القسم الثانى

من الأنفال أعنى الأرض الموات معنى الموات و الخراب بالتفصيل، فراجع.

## [إحياء الموات جائز إجمالا]

إذا عرفت هذا فنقول: إحياء الموات جائز إجمالا- بالنص و الإجماع و السيره العمليه، بل هو مستحب مرغب فيه لما فيه من تحصيل الرزق المأمور به فى قوله- تعالى-: «فَامْشُوا فِي مَنٰاكِبِهٰا وَ كُلُوا مِنْ رِزْقِهِ.» اللّهم إلّا أن يقال: إن الأمر فى مقام توهم الخطر لا يدل على أزيد من الجواز.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۴۹

و لقوله- تعالى- فى سوره هود: «هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَ اسْتَعْمَرَكُمْ فِيهٰا.» «۱» إذ يستفاد منه أن عمران الأرض مطلوب له- تعالى-.

و لما فيه من إخراج العاطل من العطله المساوقه لتضييع المال.

و لأن اللّه- تعالى- وضع الأرض و ما فيها من المعادن و المياه للأنام فترك إحيائها و صرفها فيما خلقت لأجله كفران لنعمه اللّه، و قد قال- تعالى- فى سوره إبراهيم بعد ذكر السماوات و الأرض و الثمار و الأنهار و غيرها: «وَ آتٰاكُمْ مِنْ كُلِّ مٰا سَأَلْتُمُوهُ، وَ إِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللّٰهِ لٰا تُحْصُوهٰا إِنَّ الْإِنْسٰانَ لَظَلُومٌ كَفّٰارٌ.» «۲» يعنى أن اللّه أعطى الإنسان ما يقتضيه طبعه و خلقته من النعم التى لا تحصى، فليس من قبل اللّه- تعالى- نقص و تقتير، و إنما النقص مستند إلى الإنسان نفسه حيث يظلم بعضهم بعضا و يتعدى إلى حقوقه أو يكفرون بنعم اللّه- تعالى- و لا يستفيدون منها. هذا.

و روى أحمد فى المسند بسنده عن جابر بن عبد اللّه، قال: قال رسول اللّه «ص»:

«من أحيا أرضا ميته فله فيها أجر، و ما أكلت العافيه منها فهو له صدقه.» «۳»

و رواه البيهقى أيضا بسنده عن جابر. و رواه الشهيد فى المسالك بلفظ

العوافی. «۴»

أقول: فی النهایه:

«العافیه و العافی: کل طالب رزق من إنسان أو بهیمه أو طائر. و جمعها العوافی.» «۵»

و فی خراج یحیی بن آدم القرشی بسنده عن جابر، قال: قال رسول اللّه «ص»:

«من زرع زرعا أو غرس غرسا فأکل منه إنسان أو سبع أو طائر فهو له صدقه.» «۶»

و روی الترمذی بسنده عن أنس، عن النبی «ص»، قال: «ما من مسلم یغرس غرسا أو یزرع زرعا فیأکل منه إنسان أو طیر أو بهیمه إلّا کانت له صدقه.» «۷»

---

(۱)- سوره هود (۱۱)، الآیه ۶۱.

(۲)- سوره إبراهیم (۱۴)، الآیه ۳۴.

(۳)- مسند أحمد ۳/ ۳۲۷.

(۴)- سنن البیهقی ۶/ ۱۴۸، کتاب إحیاء الموات، باب ما یکون إحیاء و ما یرجی فیه من الأجر، و المسالک ۲/ ۲۸۷.

(۵)- النهایه لابن الأثیر ۳/ ۲۶۶.

(۶)- الخراج/ ۷۸.

(۷)- سنن الترمذی ۲/ ۴۲۱، أبواب الأحکام، الباب ۴۰ (باب ما جاء فی فضل الغرس)، الحدیث ۱۴۰۰.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۵۰

## [یدل علی أحقیه المحیی الأخبار الکثیره]

و یدل علی أصل الجواز و أحقیه المحیی الأخبار الکثیره بل المتواتره إجمالا الوارده من طرق الفریقین:

۱- صحیحه زراره و محمد بن مسلم و أبی بصیر و فضیل و بکیر و حمران و عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه، عن أبی جعفر و أبی عبد اللّه- علیهما السلام-، قالا: قال رسول اللّه «ص»: «من أحیا أرضا مواتا فهی له.» «۱»

۲- صحیحه زراره، عن أبی جعفر «ع»، قال: قال رسول اللّه «ص»: «من أحیا أرضا مواتا فهو له.» «۲»

۳- صحیحه محمد بن مسلم، عن أبی جعفر «ع»، قال: «أیّما قوم أحیوا شیئا من الأرض أو عمروها فهم أحق بها.» «۳»

۴- صحیحته الأخری، قال: سمعت أبا جعفر «ع» یقول: «أیّما

قوم أحيوا شيئا من الأرض و عمروها فهم أحق بها و هى لهم.» «۴»

۵- موثقه محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد اللّه «ع» عن الشراء من أرض اليهود و النصارى، فقال: «ليس به بأس، قد ظهر رسول اللّه «ص» على أهل خيبر فخارجهم على أن يترك الأرض فى أيديهم يعملونها و يعمرونها، فلا أرى بها بأسا لو أنك اشتريت منها شيئا. و أيّما قوم أحيوا شيئا من الأرض و عملوها فهم أحق بها و هى لهم.» «۵»

---

(۱)- الوسائل ۱۷/ ۳۲۷، الباب ۱ من أبواب إحياء الموات، الحديث ۵.

(۲)- الوسائل ۱۷/ ۳۲۷، الباب ۱ من أبواب إحياء الموات، الحديث ۶.

(۳)- الوسائل ۱۷/ ۳۲۶، الباب ۱ من أبواب إحياء الموات، الحديث ۳.

(۴)- الوسائل ۱۷/ ۳۲۷، الباب ۱ من أبواب إحياء الموات، الحديث ۴.

(۵)- الوسائل ۱۱/ ۱۱۸، الباب ۷۱ من أبواب جهاد العدوّ ...، الحديث ۲، و قطعه منها فى ۱۷/ ۳۲۶، الباب ۱ من أبواب إحياء الموات، الحديث ۱.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۵۱

۶- ما رواه الصدوق، قال: «قد ظهر رسول اللّه «ص» على خيبر فخارجهم على أن يكون الأرض فى أيديهم يعملون فيها و يعمرونها، و ما بأس لو اشتريت منها شيئا. و أيّما قوم أحيوا شيئا من الأرض فعمروه فهم أحق به و هو لهم.» «۱»

۷- صحيحه أبى بصير، قال: سألت أبا عبد اللّه «ع» عن شراء الأرضين من أهل الذمه فقال: «لا بأس بأن يشتريها منهم إذا عملوها و أحيوها فهى لهم، و قد كان رسول اللّه «ص» حين ظهر على خيبر و فيها اليهود خارجهم على أن يترك الأرض فى أيديهم يعملونها و يعمرونها.» «۲»

۸- معتبره

السکونی، عن أبی عبد اللّه «ع»، قال: «قال رسول اللّه «ص»: «من غرس شجرا أو حفر واديا بديا لم يسبقه إليه أحد أو أحيا أرضا ميته فهی له قضاء من اللّه و رسوله.» «۳»

۹- صحيحه عبد اللّه بن سنان، عن أبی عبد اللّه «ع»، قال: سئل و أنا حاضر عن رجل أحيا أرضا مواتا فكری فيها نهرا و بنی فيها بيوتا و غرس نخلا و شجرا، فقال: «هی له و له أجر بيوتها. الحديث.» «۴»

إلی غير ذلک من الأخبار الوارده بطرقنا.

۱۰- و فی موطأ مالک فی كتاب الأقضيه، عن هشام بن عروه، عن أبيه أن رسول اللّه «ص» قال: «من أحيا أرضا ميته فهی له، و ليس لعرق ظالم حق.» «۵»

و رواه البيهقی بسنده عن مالک. «۶»

---

(۱)- الوسائل ۱۷/ ۳۲۷، الباب ۱ من أبواب إحياء الموات، الحديث ۷.

(۲)- الوسائل ۱۷/ ۳۳۰، الباب ۴ من أبواب إحياء الموات، الحديث ۱.

(۳)- الوسائل ۱۷/ ۳۲۸، الباب ۲ من أبواب إحياء الموات، الحديث ۱.

(۴)- الوسائل ۱۷/ ۳۲۷، الباب ۱ من أبواب إحياء الموات، الحديث ۸.

(۵)- موطأ مالک ۲/ ۱۲۱، القضاء فی عماره الموات.

(۶)- سنن البيهقی ۶/ ۱۴۳، كتاب إحياء الموات، باب من أحيا أرضا ميته فهی له ...



و رواه أبو داود فی باب إحياء الموات بسنده، عن عروه، عنه «ص».

و بسنده، عن عروه، عن سعيد بن زيد، عنه «ص» أيضا. «۱»

و رواه البيهقی أيضا بسنده، عن سعيد بن زيد، عنه «ص». «۲»

و رواه الترمذی أيضا إلّا أنه ذكر سعد بن زيد و لكن الظاهر كونه مصحف سعيد. «۳»

و رواه فی المستدرک عن المجازات النبويه مرسلا، و عن عوالی

اللئالی بسنده عن سعید بن زید بن نفیل. «۴»

و رواه أبو عبید أیضا، عن عروه، عنه «ص» ثم قال: قال عروه: و لقد أخبرنی الذی حدثنی هذا الحدیث: «أن رجلا غرس فی أرض رجل من الأنصار من بنی بیاضه نخلا فاختصما إلی النبی «ص» فقضی للرجل بأرضه، و قضی علی الآخر أن ینزع نخله. قال: فلقد رأیتها یضرب فی أصولها بالفؤوس، و إنها لنخل عمّ.» «۵»

و روی قصه اختصام الرجلین أبو داود أیضا و البیهقی «۶».

أقول: العمّ بالضم و التشدید: الطوال، واحدها عمیم بمعنی تام الخلقه. و المشهور قراءه قوله: «لعرق ظالم» بنحو التوصیف لا بنحو الإضافه فیکون المراد تجاوز العرق و إن لم یلتفت إلیه صاحبه و لم یعلم به.

۱۱- و روی البخاری فی کتاب الوکاله عن عروه، عن عائشه، عن النبی «ص»، قال: «من أعمر أرضا لیست لأحد فهو أحق.» قال عروه قضی به عمر فی خلافته. «۷»

---

(۱)- سنن أبی داود ۲/ ۱۵۸، کتاب الخراج و الفی ء و الإماره، باب فی إحیاء الموات.

(۲)- سنن البیهقی ۶/ ۱۴۲، کتاب إحیاء الموات، باب من أحیاء أرضا میته لیست لأحد ... فهی له.

(۳)- سنن الترمذی ۲/ ۴۱۹، أبواب الأحکام، الباب ۳۸ (باب ما ذکر فی إحیاء أرض الموات)، الحدیث ۱۳۹۴.

(۴)- مستدرک الوسائل ۳/ ۱۴۹، الباب ۱ من کتاب إحیاء الموات، الحدیث ۱ و ۲.

(۵)- الأموال/ ۳۶۴.

(۶)- سنن أبی داود ۲/ ۱۵۸، کتاب الخراج ...، باب فی إحیاء الموات؛ و سنن البیهقی ۶/ ۱۴۲، کتاب إحیاء الموات، باب من أحیا أرضا میته لیست لأحد ... فهی له.

(۷)- صحیح البخاری ۲/ ۴۸، باب من أحیاء أرضا مواتا.



و

رواها أبو عبيد بسنده، عن عروه، عن عائشه، عنه «ص» بلفظ من أحيا.

و رواها البيهقى بلفظ من عمّر. «۱»

۱۲- و روى أبو داود بسنده عن عروه، قال: أشهد أن رسول اللّه «ص» قضى أن الأرض أرض اللّه و العباد عباد اللّه، و من أحيا مواتا فهو أحق به. جاءنا بهذا عن النبى «ص» الذين جاؤوا بالصلوات عنه. و رواه البيهقى أيضا. «۲»

۱۳- و روى البيهقى بسنده، عن عروه، عن عائشه، قالت: قال رسول اللّه «ص»: «العباد عباد اللّه و البلاد بلاد اللّه، فمن أحيا من موات الأرض شيئا فهو له (بعطيه رسول اللّه خ. ل) و ليس لعرق ظالم حق.» «۳»

۱۴- و روى البيهقى أيضا بسنده، عن كثير بن عبد اللّه، عن أبيه، عن جده أن رسول اللّه «ص» قال: «من أحيا مواتا من الأرض فى غير حق مسلم فهو له، و ليس لعرق ظالم حق.» «۴»

۱۵- و روى البيهقى أيضا بسنده، عن عروه بن الزبير، عن أبيه، قال: قال رسول اللّه «ص»: «من أحيا أرضا ميته لم تكن لأحد قبله فهى له، و ليس لعرق ظالم حق.» «۵»

۱۶- و روى أبو داود بسنده، عن سمره، عن النبى «ص»، قال: «من أحاط حائطا على أرض فهى له.» و رواه أيضا فى مستدرك الوسائل، عن عوالى اللئالى، عن سمره. «۶»

---

(۱)- الأموال/ ۳۶۳؛ و سنن البيهقى ۶/ ۱۴۲، كتاب إحياء الموات، باب من أحيا أرضا ميته ليست لأحد ...

(۲)- سنن أبى داود ۲/ ۱۵۸، كتاب الخراج و الفى ء و الإماره، باب فى إحياء الموات؛ و سنن البيهقى ۶/ ۱۴۲، كتاب إحياء الموات، باب من أحياء أرضا ميته ليست لأحد ...

(۳)- سنن البيهقى ۶/ ۱۴۲، كتاب إحياء الموات،

باب من أحياء أرضا ميته فهى له ...

(۴)- سنن البيهقى ۶/ ۱۴۲، كتاب إحياء الموات، باب من أحياء أرضا ميته ليست لأحد ...

(۵)- سنن البيهقى ۶/ ۱۴۲، كتاب إحياء الموات، باب من أحيا أرضا ميته ليست لأحد ...

(۶)- سنن أبى داود ۲/ ۱۵۹، كتاب الخراج ...، باب فى إحياء الموات؛ و مستدرك الوسائل ۳/ ۱۴۹، الباب ۱ من كتاب إحياء الموات، الحديث ۳.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۵۴

۱۷- و روى البيهقى بسنده عن سمره، قال: قال رسول اللّه «ص»: «من أحاط على شى ء فهو أحق به، و ليس لعرق ظالم حق.» «۱»

۱۸- و روى البيهقى بسنده، عن أنس فى الشعاب: قال رسول اللّه «ص»:

«ما أحطتم عليه فهو لكم، و ما لم يحط عليه فهو للّه و لرسوله.» «۲»

أقول: لعل الإحاطه تحجير، إذ كونها أحياء فى جميع الموارد مشكل.

۱۹- البيهقى بسنده، عن ابن طاوس، عن النبى «ص»: قال: «من أحيا ميتا من موتان الأرض فله رقبتها، و عادىّ الأرض للّه و لرسوله ثم لكم من بعدى.» و رواه هشام بن حجير عن طاوس فقال: «ثم هى لكم منى.» «۳»

۲۰- البيهقى بسنده عن طاوس، قال: قال رسول اللّه «ص»: «عادىّ الأرض للّه و لرسوله ثم لكم من بعد، فمن أحيا شيئا من موتان الأرض فله رقبتها.» «۴»

۲۱- البيهقى بسنده عن طاوس، عن ابن عباس، قال: «إن عادىّ الأرض للّه و لرسوله و لكم من بعد، فمن أحيا شيئا من موتان الأرض فهو أحق به.» و روى نحوه فى المستدرك عن عوالى اللئالى. «۵»

۲۲- البيهقى بسنده عن طاوس، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللّه «ص»:

«موتان الأرض للّه و لرسوله، فمن أحيا

منها شيئا فهى له.» و رواه فى المستدرک عن عوالى اللئالى. «۶»

---

(۱)- سنن البيهقى ۶/ ۱۴۲، کتاب إحياء الموات، باب من أحيا أرضا ميته ليست لأحد ...

(۲)- سنن البيهقى ۶/ ۱۴۸، کتاب إحياء الموات، باب ما يکون إحياء و ما يرجى فيه من الأجر.

(۳)- سنن البيهقى ۶/ ۱۴۳، کتاب إحياء الموات، باب لا يترک ذمّى يحييه ...

(۴)- سنن البيهقى ۶/ ۱۴۳، کتاب إحياء الموات، باب لا يترک ذمّى ...

(۵)- سنن البيهقى ۶/ ۱۴۳، کتاب إحياء الموات، باب لا يترک ذمّى ...؛ و مستدرک الوسائل ۳/ ۱۴۹، الباب ۱ من کتاب إحياء الموات، الحديث ۵.

(۶)- سنن البيهقى ۶/ ۱۴۳، کتاب إحياء الموات، باب لا يترک ذمّى ...؛ و مستدرک الوسائل ۳/ ۱۴۹، الباب ۱ من کتاب إحياء الموات، الحديث ۲.



و لا يخفى رجوع الأخبار الأربعه الأخيره إلى واحد.

۲۳- البيهقى بسنده عن أسمر بن مضرّس، قال: أتيت النبى «ص» فبايعته فقال: «من سبق إلى ما لم يسبقه إليه مسلم فهو له.» و رواه أبو داود بقوله: «من سبق إلى ماء لم يسبقه ...» «۱» هذا.

و روى فى التذکره عن سمره أن النبى «ص» قال: «عادىّ الأرض للّه و لرسوله ثم هى لکم منى أيّها المسلمون.» ثم قال: «يريد بذلک ديار عاد و ثمود.» «۲» و لکنى لم أجده فى کتب الحديث بهذا اللفظ، فتتبع.

إلى غير ذلک من الأخبار الوارده من طرق الفريقين الداله على جواز إحياء الموات و أن من أحياه فهو له. و لا يخفى شمول إطلاق الروايات بکثرتها لجميع الأعصار، فلا فرق فى ذلک بين عصر الحضور و عصر الغيبه إذ ولايه النبى «ص»

و الأئمه «ع» شامله لجميع الأعصار و لا تتقيد بعصر دون عصر إلّا أن يكون هنا دليل يدلّ على كون إعمال الولايه لعصر خاص أو منطقه خاصه، و سيأتى كلام فى هذا المجال.

فإن قلت: قد مرّ منكم أخبار كثيره تدلّ على أن الموات بالأصل و كذا الأرض الخربه التى باد أهلها من الأنفال و تكون للإمام، و مقتضى ذلك عدم جواز التصرف فيها بغير إذنه فكيف الجمع بين تلك الأخبار و بين الأخبار المجوزه للإحياء و المرغبه فيه بنحو الإطلاق؟

قلت: جواز الإحياء و الترغيب فيه لا ينافى اشتراطه بشروط: كالاستيذان، و عدم سبق الغير إليها بالتحجير، و عدم الإضرار بالغير، و عدم كونها مرفقا و حريما

---

(۱)- سنن البيهقى ۶/ ۱۴۲، كتاب إحياء الموات، باب من أحيا أرضا ميته ليست لأحد ...؛ و سنن أبى داود ۲/ ۱۵۸، كتاب الخراج و الفى ء و الإماره، باب فى إقطاع الأرضين.

(۲)- التذكره ۲/ ۴۰۰.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۵۶

لملك الغير، و عدم كونها من المشاعر المحترمه، و نحو ذلك.

**و قد قيّد أصحابنا الإماميه جواز الإحياء بإذن الإمام:**

۱- ففى إحياء الموات من الخلاف (المسأله ۳):

«الأرضون الموات للإمام خاصه لا يملكها أحد بالإحياء إلّا أن يأذن له الإمام.

و قال الشافعى: من أحياها ملكها، إذن له الإمام أو لم يأذن.

و قال أبو حنيفه: لا يملك إلّا بإذن، و هو قول مالك. و هذا مثل ما قلناه إلا أنه لا يحفظ عنهم أنهم قالوا: هى للإمام خاصه بل الظاهر أنهم يقولون: لا مالك لها.

دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم و هى كثيره. و روى عن النبى «ص» أنه قال:

«ليس للمرإ إلا ما طابت به نفس إمامه و إنما تطيب نفسه إذا إذن فيه.» «۱»

أقول:

الظاهر أن مراد الشيخ بالأخبار الكثيره الأخبار الداله على أن الأرض الموات للإمام و لازمه الاحتياج إلى إذنه.

و قد مرّ منّا أن الأنفال و منها الأراضى ليست ملكا لشخص الإمام المعصوم، بل هى أموال عامه خلقها اللّه- تعالى- للأنام، و حيث إنها يتنافس فيها قهرا جعلت تحت اختيار الإمام بما أنه إمام ليقطع بذلك جذور التشاجر و الخصام، فلا يجوز لأحد أن يتصرف فيها إلا بإذنه. و من قال من أهل الخلاف بالاحتياج إلى الإذن و بعدم المالك لها لعلهم يريدون الإذن من الإمام بما أنه سائس المسلمين من دون أن تكون ملكا لشخصه فلا خلاف لنا معهم فى هذه المسأله، بل فى تعيين الإمام و شرائطه.

۲- و فى المبسوط:

«الأرضون الموات عندنا للإمام خاصه لا يملكها أحد بالإحياء إلّا أن يأذن له الإمام.» «۲»

أقول: قد مرّ منّا أن قولهم: «خاصه» لا يراد به كون المال لشخص الإمام، بل

---

(۱)- الخلاف ۲/ ۲۲۲.

(۲)- المبسوط ۳/ ۲۷۰.



يراد به عدم كونه مثل الغنائم التى تقسم و الأراضى المفتوحه عنوه التى تكون لجميع المسلمين، فتأمّل.

۳- و مرّ عن المفيد قوله:

«و ليس لأحد أن يعمل فى شى ء مما عددناه من الأنفال إلا بإذن الإمام العادل فمن عمل فيها بإذنه فله أربعه أخماس المستفاد منها و للإمام الخمس. و من عمل فيها بغير إذنه فحكمه حكم العامل فيما لا يملكه بغير إذن المالك من سائر المملوكات.» «۱»

و قد مرّ عن أصول الكافى و النهايه و المراسم و المهذّب و الشرائع أيضا فى باب الأنفال عدم جواز التصرف فيها بدون إذن الإمام و منها أرض الموات قطعا.

۴- و فى إحياء الموات

من التذكره بعد ذكر الأرض الموات قال:

«و هذه للإمام عندنا لا يملكها أحد و إن أحياها ما لم يأذن له الإمام. و إذنه شرط فى تملك المحيى لها عند علمائنا. و وافقنا أبو حنيفه على أنه لا يجوز لأحد إحياؤها إلّا بإذن الإمام لما رواه العامه عن النبى «ص» أنه قال: «ليس للمرإ إلا ما طابت به نفس إمامه.» و من طريق الخاصه حديث الباقر «ع» السابق الذى حكى فيه ما وجده فى كتاب على «ع»، و لأن للإمام مدخلا فى النظر فى ذلك فإن من تحجر أرضا و لم يبنها طالبه بالبناء أو الترك فافتقر ذلك إلى إذنه كمال بيت المال. و قال مالك: إن كان قريبا من العمران فى موضع يتشاح الناس فيه افتقر إلى إذن الإمام و إلا لم يفتقر. و قال الشافعى: إحياء الموات لا يفتقر إلى إذن الإمام، و به قال أبو يوسف و محمد لظاهر قوله «ع»: «من أحيا أرضا ميته فهى له.» الخ». «۲»

أقول: من عباره التذكره أيضا يستفاد ما نصرّ عليه من عدم كون الأنفال لشخص الإمام المعصوم بل من قبيل بيت المال للأموال العامه. و مراده بحديث الباقر «ع» صحيحه أبى خالد الكابلى الآتيه فى المسائل الآتيه. و ظاهر كلامه اعتبار الإذن مطلقا و لو فى عصر الغيبه و كون المسأله إجماعيه عندنا.

---

(۱)- المقنعه/ ۴۵.

(۲)- التذكره ۲/ ۴۰۰.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۵۸

۵- و فى جهاد المنتهى:

«قد بيّنا أن الأرض الخربه و الموات و رءوس الجبال و بطون الأوديه و الآجام من الأنفال يختص بها الإمام ليس لأحد التصرف فيها إلّا بإذنه إن كان ظاهرا. و إن كان غائبا جاز

للشيعه التصرف فيها بمجرد الإذن منهم- عليهم السلام-.» «۱»

أقول: مراده بالجمله الأخيره لا محاله الإذن العام المستفاد من أخبار الإحياء أو أخبار التحليل، و أراد بذلك عدم الاحتياج إلى إذن جديد. و كيف كان فالإذن معتبر عنده و لو بنحو عام.

۶- و فى التنقيح:

«و عند أصحابنا أن الموات من الأرضين للإمام و لا يجوز إحياؤه إلا بإذنه، و مع إذنه يصير ملكا للمأذون له، و إذنه شرط.» «۲»

و ظاهره أيضا الإطلاق و ادعاء إجماعنا عليه.

۷- و لكن فى إحياء الموات من الشرائع بعد ذكر الموات قال:

«فهو للإمام «ع» لا يملكه أحد و إن أحياء ما لم يأذن له الإمام «ع»، و إذنه شرط، فمتى اذن ملكه المحيى له إذا كان مسلما، و لا يملكه الكافر. و لو قيل: يملكه مع إذن الإمام كان حسنا ...

و كل أرض جرى عليها ملك لمسلم فهى له أو لورثته بعده، و إن لم يكن لها مالك معروف معين فهى للإمام- عليه السلام-، و لا يجوز إحياؤها إلا بإذنه. فلو بادر مبادر فأحياها بدون إذنه لم يملك.

و إن كان الإمام- عليه السلام- غائبا كان المحيى أحق بها ما دام قائما بعمارتها فلو تركها فبادت آثارها فأحياها غيره ملكها، و مع ظهور الإمام «ع» يكون له رفع يده عنها.» «۳»

أقول: ظاهر كلامه الأول الإطلاق، و ظاهر الذيل التفصيل بين عصر الظهور

---

(۱)- المنتهى ۲/ ۹۳۶.

(۲)- التنقيح الرائع ۴/ ۹۸.

(۳)- الشرائع ۳/ ۲۷۱ و ۲۷۲ (- طبعه أخرى/ ۷۹۱- ۷۹۲، الجزء الرابع).



و الغيبه. و الفرق بين الموات الأصلى و العارضى فى ذلك مشكل بعد كون كليهما للإمام و شمول أخبار الإحياء

لکلیهما.

و یحتمل أن یکون مفروض کلامه من الأول إلی قوله: «و إن کان الإمام غائبا» حال ظهور الإمام و یکون المراد من إذن الإمام إذنه فی التملک، و یکون قوله: «و إن کان الإمام غائبا» راجعا إلی کلا القسمین من الأصلی و العارضی فیراد أنه فی حال الغیبه حیث لا إذن فی التملک صار الإحیاء موجبا للأحقیه فقط دون ملک الرقبه فیکون ذیل کلامه مأخوذا من صحیحتی الکابلی و عمر بن یزید الدالتین علی عدم سببیه الإحیاء لملکیه الرقبه. و إن کان یرد علیه عدم انحصار الصحیحتین بعصر الغیبه، فتدبّر.

۸- و فی المسالک:

«إذا کان الإمام حاضرا فلا شبهه فی اشتراط إذنه فی إحیاء الموات فلا یملک بدونه اتفاقا.» «۱»

و ظاهره التفصیل بین زمان الحضور و الغیبه فی اشتراط الإذن.

۹- و قد صرّح بهذا التفصیل فی جامع المقاصد فقال فی إحیاء الموات منه:

«لا ریب أنه لا یجوز إحیاء الموات إلّا بإذن الإمام، و هذا الحکم مجمع علیه عندنا ... و لا یخفی أن اشتراط إذن الإمام «ع» إنما هو مع ظهوره، و أما مع غیبته فلا و إلّا لامتنع الإحیاء.» «۲»

أقول: الظاهر اعتبار الإذن مطلقا کما هو مقتضی کون الموات للإمام، غایه الأمر أنه فی حال الغیبه یکتفی بالإذن العام المستفاد من أخبار التحلیل أو أخبار الإحیاء. و لو فرض انعقاد الحکومه الحقه فی عصر الغیبه فالظاهر وجوب الاستیذان منها، و لا أقل من حرمه التصرف مع منعها و تحدیدها کما سیأتی.

و ربما یقال بعدم اشتراط الإذن فی عصر الغیبه تمسکا بعموم أخبار الإحیاء بتقریب أن ظاهرها کون الإحیاء بنفسه سببا تاما للملکیه.

---

(۱)- المسالک ۲/ ۲۸۷.

(۲)- جامع المقاصد ۱/ ۴۰۸.

الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۶۰

و فیه منع ذلک بل غایته الدلاله علی الاقتضاء فقط. و لو سلّم کان مقتضاه عدم الاشتراط فی عصر الظهور أیضا لکونه مورد صدور هذه الأخبار و تخصیص المورد لا یصح، فالتفصیل بین العصرین لذلک فاسد جدا.

۱۰- و فی خراج أبی یوسف القاضی ما ملخصه مع التحفظ علی ألفاظه:

«و قد کان أبو حنیفه یقول: من أحیا مواتا فهی له إذا أجازه الإمام. و من أحیا أرضا مواتا بغیر إذن الإمام فلیست له و للإمام أن یخرجها من یده و یصنع فیها ما رأی.

قیل لأبی یوسف: ما ینبغی لأبی حنیفه أن یکون قد قال هذا إلّا من شی ء.

قال أبو یوسف: حجته فی ذلک أن یقول: الإحیاء لا یکون إلا بإذن الإمام، أ رأیت رجلین أراد کل واحد منهما أن یختار موضعا واحدا، و کل منهما منع صاحبه أیّهما أحقّ به؟ أ رأیت إن أراد رجل أن یحیی أرضا میته بفناء رجل فقال: لا تحیها فإنها بفنائی و ذلک یضرنی، فإنما جعل أبو حنیفه إذن الإمام فی ذلک فصلا بین الناس.

و إذا منع الإمام أحدا کان ذلک المنع جائزا و لم یکن بین الناس التشاح فی الموضع الواحد و لا الضرار فیه مع إذن الإمام و منعه.

قال أبو یوسف: أما أنا فأری إذا لم یکن فیه ضرر علی أحد و لا لأحد فیه خصومه أن إذن رسول اللّه «ص» جائز إلی یوم القیامه فإذا جاء الضرر فهو علی الحدیث:

«و لیس لعرق ظالم حق.» «۱»

أقول: یظهر من ذیل کلام أبی یوسف أن أصل الاحتیاج إلی الإذن کان مفروغا عنه بین الجمیع، غایه الأمر أن أبا یوسف و أمثاله کانوا یکتفون بالإذن العام من رسول

اللّه «ص» فی الإحیاء، و أبا حنیفه کان یقول بالاحتیاج إلی الإذن الخاص فی کل مورد من إمام المسلمین و سائسهم فی عصر من یرید الإحیاء.

و یظهر من کلام أبی یوسف أیضا أنه کان یری روایات الإحیاء بصدد الإذن الولائی من رسول اللّه «ص» لا بیان حکم فقهی إلهی. و لعلنا أیضا نختار هذا فی المآل کما سیأتی.

---

(۱)- الخراج/ ۶۴.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۶۱

۱۱- و قال الماوردی الذی هو من علماء الشافعیه:

«من أحیا مواتا ملکه بإذن الإمام و بغیر إذنه. و قال أبو حنیفه: لا یجوز إحیاؤه إلّا بإذن الإمام لقول النبی «ص»: «لیس لأحد إلا ما طابت به نفس إمامه».

و فی قول النبی «ص»: «من أحیا أرضا مواتا فهی له» دلیل علی أن ملک الموات معتبر بالإحیاء دون إذن الإمام.» «۱»

۱۲- و فی المقنع لابن قدامه فی فقه الحنابله: «و یملکه بإذن الإمام و غیر إذنه.»

و ذیله فی الشرح الکبیر بقوله:

«و جمله ذلک أن إحیاء الموات لا یفتقر إلی إذن الإمام و بهذا قال الشافعی و أبو یوسف و محمد. و قال أبو حنیفه: یفتقر إلی إذنه لأن للإمام مدخلا فی النظر فی ذلک بدلیل من تحجر مواتا فلم یحیه فإنه یطالبه بالإحیاء أو الترک فافتقر إلی إذنه کمال بیت المال. و لنا عموم قوله «ص»: «من أحیا أرضا میته فهی له»، و لان هذه عین مباحه فلا یفتقر تملکها إلی إذن الإمام کأخذ الحشیش و الحطب ...» «۲»

أقول: الظاهر أن اشتراط الإذن إجمالا و لو بنحو العموم مجمع علیه عندنا و الظاهر کما مرّ عدم الفرق فی ذلک بین عصر الظهور و الغیبه.

و هل أرادوا

بذلک توقف جواز التصرف و الإحیاء علی الإذن کما هو الظاهر من کلماتهم و یقتضیه کون الأرض للإمام، أو أن جواز الإحیاء عندهم مفروغ عنه لدلاله الأخبار الکثیره علیه و إنما المتوقف علی الإذن عندهم مالکیه المحیی لها؟ ثم علی الثانی فهل المراد بالإذن فی کلماتهم الإذن فی الإحیاء أو الإذن فی التملک بتقریب أن الأخبار دلت علی جواز الإحیاء و یلازمه الإذن فیه إجمالا و لکن لا یکفی هذا فی حصول ملکیه الرقبه بل تتوقف هذه علی الإذن فی خصوص التملک بأن یبیعها له أو یهبها أو نحو ذلک من العناوین المملکه؟ کل محتمل. و لکن الظاهر منهم کما مرّ هو الاحتمال الأول. هذا.

---

(۱)- الأحکام السلطانیه/ ۱۷۷.

(۲)- المغنی ۶/ ۱۵۱.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۶۲

و یدلّ علی اعتبار إذن الإمام إجمالا و لو بنحو عام مضافا إلی الشهره المحققه و الإجماعات المنقوله التی مرّت، الأخبار الکثیره الداله علی أن الموات من الأنفال و أن الأنفال للإمام، و ما دلّ علی أن الأرض و الدنیا کلّها لهم.

و فی الحدیث: «لا یحل لأحد أن یتصرف فی مال غیره بغیر إذنه.» «۱» و بمضمونه یحکم العقل أیضا لکونه ظلما و تجاوزا بحق الغیر من غیر فرق بین أنواع الملکیه.

و یدلّ علی ذلک أیضا ما عن النبی «ص» من قوله: «لیس للمرإ إلا ما طابت به نفس إمامه.» کما مرّ عن الخلاف و غیره، و فی کنز العمال: «إنما للمرإ ما طابت به نفس إمامه» (طب، عن معاذ). «۲»

فإن قلت: ظاهر أخبار الإحیاء بکثرتها هو جواز الإحیاء و حصول الأحقیه بل الملکیه به بلا احتیاج إلی استیذان، فیکون الإحیاء سببا تاما لها،

و حملها على الجواز بشرط تحصيل الإذن خلاف الظاهر.

قلت: دلالتها على السببيه التّامه ممنوعه و إنما تدل على الاقتضاء فقط. و لذا يشترط بشروط أخر أيضا كما يأتى، مضافا إلى أن الإذن يستفاد منها بالالتزام و بدلاله الاقتضاء نظير قول مالك الدار: «من دخل دارى فله كذا»، حيث يستفاد منه الإذن فى الدخول. بل يمكن أن يقال إن هذه الأخبار صدرت بداعى الإذن فتكون متعرضه لحكم ولائى عن النبى «ص» و الأئمه «ع» من باب إعمال الولايه و الحكومه الشرعيه لا لحكم فقهى إلهى نظير ما ربما يحتمل فى قوله «ص»:

«لا ضرر و لا ضرار»، و ما تعرض له جميع أخبار التحليل.

و يؤيد ذلك قوله «ص» فى موثقه السكونى التى مرت: «قضاء من اللّه و رسوله»،

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۷۷، الباب ۳ من أبواب الأنفال ...، الحديث ۶.

(۲)- كنز العمّال ۱۶/ ۷۴۱، خاتمه فى المتفرقات من قسم الأقوال، الحديث ۴۶۵۹۸.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۶۳

اذ لو كان حكما فقهيا لم يكن قضاء من الرسول «ص» بل كان هو واسطه فى إبلاغه فقط.

و كذا ما فى روايه عروه من قوله: «أشهد أن رسول اللّه «ص» قضى: أن الأرض أرض اللّه و العباد عباد اللّه، و من أحيا مواتا فهو أحق به»، و قوله «ص» فى روايه طاوس: «ثم هى لكم منى» و فى روايه عن عائشه: «فهو له بعطيه رسول اللّه «ص».»

و قول عروه بعد نقل الخبر عن عائشه، عن النبى «ص»: «قضى به عمر فى خلافته» يدل أيضا على أن عروه كان يرى هذا حكما ولائيا من النبى «ص» فأراد أن يبيّن أن عمر أيضا حكم به فى زمان

خلافته.

و بالجمله وزان أخبار الباب وزان أخبار التحليل الوارده فى الخمس و الأنفال، فلا تنافى كون الأرض للإمام بل التحليل متفرع على كونها له و لا يحتاج حينئذ إلى تحصيل إذن جديد. هذا.

و لكن قد مرّ منّا بالتفصيل أن الأنفال التى منها الأرض و ما فيها من الجبال و المعادن و الآجام و الأنهار ليست ملكا لشخص الإمام المعصوم، بل هى أموال عامه خلقها اللّه- تعالى- للأنام و عليها يتوقف نظام معاشهم و معادهم، فلو قيل بانحصار الحكم و الدوله الحقه فى الإمام المعصوم و أنه فى عصر الغيبه لا- إمامه و لا- حكومه مشروعه بل هو عصر الهرج و المرج حتى يظهر صاحب الأمر «ع» فلا محاله كان على الأئمه «ع» تحليل الأنفال لجميع البشر و لا أقل للمسلمين و بالأخص لشيعتهم، إذ لا يمكن حياتهم و بقاؤهم بدونها، و قد دلت الأخبار الكثيره على تحليلهم حقوقهم لشيعتهم ليطيبوا.

و أما إذا قلنا بضروره الحكومه فى جميع الأعصار و أنها داخله فى نسج الإسلام و نظامه، و أن الإسلام فى نظام التشريع لم يترك المسلمين يعانون الفوضى و الفتنه أو الأسر فى أيدى الطواغيت و الجبابره، بل أوجب عليهم السعى فى تأسيس حكومه صالحه عادله فلا محاله يجب أن يكون اختيار الضرائب الإسلاميه و الأموال العامه بيد من يتصدى لها.

و قد مرّ شرائط الحاكم الإسلامى فى خلال أبحاثنا الماضيه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۶۴

فالملاك الذى أوجب جعل اختيار الأموال العامه بيد الرسول «ص» أو الإمام المعصوم هو بعينه يوجب جعلها تحت اختيار نوّابهم فى عصر الغيبه أيضا و إلّا لما تيسر لهم إجراء حدود الإسلام و أحكامه و بسط

العداله الاجتماعيه و قطع جذور الخلاف و الخصام، و لا يفرض نظام الحكم بلا نظام مالى.

فالأنفال و إن كانت محلله للشيعه أو للمسلمين و يجوز لهم إحياء الأرضين قطعا، و لكن ذلك فى الشرائط التى لا يتيسر لهم الاستيذان من حاكم صالح أو فيما إذا لم يحصل التحديد و المنع من قبل الحكومه الصالحه الحقه، و إلّا لم يجز لهم التخلف من ضوابطها المقرره فى الأموال العامه.

و إن شئت قلت: إن التحليل و جواز التصرف و الإحياء محدود حينئذ تحت إطار موازين الدوله الحقه الصالحه و لا يجوز مع منعها بل يعتبر الإذن منها و لو بنحو عام.

و عمده نظر الأئمه «ع» كان تسهيل الأمر للشيعه عند الضروره و الاختناق و عدم تحقق الحكومه الصالحه فلا ينافى هذا وجوب الاستيذان من الحاكم الصالح المبسوط اليد إذا فرض وجوده.

و بعباره أخرى نحن لا نأبى سعه ولايه الرسول «ص» و الإمام المعصوم بالنسبه إلى الأعصار اللاحقه أيضا، و يمكن صدور حكم ولائى مستمر منهما، و يوجد أمثاله فى فقهنا أيضا كقوله «ص»: «لا ضرر و لا ضرار» مثلا على احتمال. و لكن يحتاج هذا إلى دليل حالى أو مقالى متقن يدلّ على دوام الحكم و استمراره، و إلّا فالظاهر من الحكم الولائى كونه محدودا بعصر الحاكم حيث إن مقتضيات الظروف و الأزمان تختلف غالبا، و الأحكام ليست جزافيه بل تكون تابعه للمصالح و المفاسد، و على هذا الأساس لا نرى تهافتا بين الأحكام السلطانيه المتضاده الصادره عن الأئمه «ع» فى أعصار مختلفه. و مع الشك فى التعميم و الاستمرار لا بدّ أن يقتصر على القدر المتيقن إذ لا يجوز التمسك بالإطلاق مع غلبه اختلاف الظروف و المصالح

و احتمال وجود قرینه حالیه تدلّ علی التحدید.

و علی هذا فلو سلّم التعمیم فی أخبار التحلیل و الإحیاء إجمالا للأعصار اللاحقه أیضا فالمتیقن منهما الأعصار المشابهه لعصرهم «ع» من وجود الاختناق و عدم بسط

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۶۵

ید الحکومه الحقه فلا دلیل علی شمولهما لما إذا انعقدت حکومه صالحه مبسوطه الید یمکن لها القبض و البسط و التصمیم القاطع بالنسبه إلی الأراضی و الأموال العامه علی نحو یراعی فیها مصالح المجتمع علی أحسن الوجوه الذی یقتضیه الظروف و الأزمان، فتدبّر.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۶۶

## المسأله الرابعه: فی بیان شروط الإحیاء:

### اشاره

أقول: قد مرّ منّا أن من شرط جواز الإحیاء و تأثیره إذن الإمام خصوصا أو عموما، فإن هذا مقتضی کون الأرضین له. و هنا شروط أخر تعرض لها الفقهاء و کان من المناسب التعرض لها و لکن لما کانت مفصله و موضعها کتاب إحیاء الموات نکتفی هنا بنقل عباره الشرائع و بعض العبارات الأخر مع شرح ما و نحیل التفصیل إلی محله:

### قال المحقق فی إحیاء الموات من الشرائع:

«و یشترط فی التملک بالإحیاء شروط خمسه:

الأول: أن لا یکون علیها ید لمسلم، فإن ذلک یمنع من مباشره الإحیاء لغیر المتصرف.

الثانی: أن لا یکون حریما لعامر کالطریق و الشرب و حریم البئر و العین و الحائط ...

الثالث: أن لا یسمیه الشرع مشعرا للعباده کعرفه و منی و المشعر، فإن الشرع دلّ علی اختصاصها موطنا للعباده فالتعرض لتملکها تفویت لتلک المصلحه، أما لو عمّر فیها ما لا یضر و لا یؤدی إلی ضیقها عما یحتاج إلیه المتعبدون کالیسیر لم أمنع منه.

الرابع: أن لا یکون مما أقطعه إمام الأصل و لو کان مواتا خالیا من تحجیر، کما أقطع النبی «ص» الدور، و أرضا بحضر موت، و حضر فرس الزبیر فإنه یفید اختصاصا مانعا من المزاحمه فلا یصح دفع هذا الاختصاص بالإحیاء.

الخامس: أن لا یسبق إلیه سابق بالتحجیر فإن التحجیر یفید الأولویه لا ملکا للرقبه

و إن ملک به التصرف حتی لو هجم علیه من یروم الإحیاء کان له منعه، و لو قاهره فأحیاها لم یملکه.» «۱»

أقول: و یمکن إدراج الشرط الثانی و الرابع و الخامس أیضا فی الشرط الأول بناء علی أن یراد بالید مطلق الحق لا خصوص الملک.

و زاد فی الجواهر علی الشروط

الخمسه إذن الإمام و عدم كون الأرض مما حماها النبى «ص» أو الإمام. «۲»

و لا يخفى أن فى تسميه غير الإذن شرطا نحو مسامحه، فإن الشرط اصطلاحا هو الأمر الوجودى المؤثر فى فاعليه الفاعل أو قابليه القابل، و الفاعل هنا هو المحيى و السبب الإحياء و إذن الإمام شرط لتأثيره. و أما الأمور الخمسه التى ذكرها فى الشرائع و كذا عدم الحمى المذكور فى الجواهر كلها أمور عدميه، و العدم ليس أمرا مؤثرا. ففى الحقيقه تكون نقائضها موانع لتأثير الإحياء فسمّى عدم المانع شرطا بالمسامحه، اللّهم إلّا أن يقال إن إسراء الاصطلاحات الفلسفيه إلى المسائل النقليه التعبديه غير صحيح، فتدبّر.

**و قال فى الجواهر فى ذيل الشرط الأول:**

«بلا خلاف أجده بين من تعرض له.» «۳»

أقول: و كان ينبغى أن يعطف على المسلم من بحكمه فى احترام ماله كالمعاهد كما فى الدروس. و الشرط مبنى على بقاء الحق و إن عرض الموت على الأرض و إلّا فلا أثر لليد. و سيأتى تحقيق المسأله.

و يدلّ على اعتبار هذا الشرط مضافا إلى وضوحه و عدم الخلاف المدعى ما روى عن رسول اللّه «ص» أنه قال: «من أحيا مواتا من الأرض فى غير حق مسلم فهو له، و ليس

---

(۱)- الشرائع ۳/ ۲۷۲- ۲۷۵ (- طبعه أخرى/ ۷۹۲).

(۲)- الجواهر ۳۸/ ۳۲.

(۳)- الجواهر ۳۸/ ۳۳.



لعرق ظالم حق.» «۱»

**و فى الجواهر فى ذيل الشرط الثانى**

أعنى عدم كونه حريما لعامر قال:

«بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به غير واحد. بل فى التذكره: لا نعلم خلافا بين علماء الأمصار ... بل عن جامع المقاصد الإجماع عليه و هو الحجه ...» «۲»

أقول: و يدلّ على هذا الشرط مضافا إلى الإجماع المدعى و عدم الخلاف و قاعده الضرر و النبوى الذى مرّ على ما فى الجواهر: ما رواه البزنطى عن محمد بن عبد اللّه، قال: سألت الرضا «ع» عن الرجل تكون له الضيعه و تكون لها حدود تبلغ عشرين ميلا أو أقلّ أو أكثر يأتيه الرجل فيقول: أعطنى من مراعى ضيعتك و أعطيك كذا و كذا درهما، فقال: «ع»: «إذا كانت الضيعه له فلا بأس.» «۳»

و الظاهر أن المراد بمحمد بن عبد اللّه محمد بن عبد اللّه بن زراره، لكثره روايه البزنطى عنه، فيكون ثقه و الروايه صحيحه.

و نحوها صحيحه إدريس بن زيد أو خبره عن أبى الحسن «ع»، قال: سألته و قلت: جعلت فداك

إن لنا ضياعا و لها حدود و لنا الدّواب و فيها مراعى، و للرجل منّا غنم و إبل و يحتاج إلى تلك المراعى لإبله و غنمه، أ يحلّ له أن يحمى المراعى لحاجته إليها؟ فقال: «إذ كانت الأرض أرضه فله أن يحمى و يصير ذلك إلى ما يحتاج إليه.»

قال: و قلت له: الرجل يبيع المراعى؟ فقال: «إذا كانت الأرض أرضه فلا بأس.» «۴»

أقول: إدريس بن زيد مختلف فيه و لا يبعد حسنه فالروايه حسنه، و فى حاشيه الكافى المطبوع استظهار كونه إدريس بن زياد فيكون ثقه و الروايه صحيحه.

و قد استدلّ بهاتين الروايتين فى الجواهر لثبوت حق الحريم و لكنه لا يخلو من

---

(۱)- سنن البيهقى ۶/ ۱۴۲، كتاب إحياء الموات، باب من أحيا أرضا ميته ليست لأحد ...

(۲)- الجواهر ۳۸/ ۳۴ و ۳۵.

(۳)- الوسائل ۱۷/ ۳۳۶، الباب ۹ من أبواب إحياء الموات، الحديث ۱.

(۴)- الوسائل ۱۲/ ۲۷۶، الباب ۲۲ من أبواب عقد البيع و شروطه، الحديث ۱.



شوب إشكال، إذ من المحتمل أن يراد بالمراعى فيهما قسمه من نفس الأرض المحياه بلحاظ علوفتها لا المراتع الطبيعيه المجاوره لها بقرينه قوله «ع»: «إذا كانت الأرض أرضه فلا بأس»، و بقرينه تجويز البيع إن أريد به بيع نفس الرقبه.

و قد كان بيع المراعى و نقلها موردا للشبهه إجمالا بلحاظ ما ورد من شركه المسلمين فى الماء و النار و الكلأ، و النهى عن بيع فضل الكلأ. «۱» و لذلك سألوا عن بيع حصائد الحنطه و الشعير أعنى ما بقى منهما بعد الحصاد أيضا مع وضوح كونهما فى الأرض المملوكه كما فى خبر إسماعيل بن الفضل،

فراجع. «۲» هذا.

و فی الجواهر بعد ذکر الروایتین قال:

«بل ربما کان ظاهرهما الملکیه بناء علی إراده البیع و نحوه من الإعطاء فیهما، کما عن الشیخ و بنی البراج و حمزه و إدریس و سعید و الفاضل و ولده و غیرهم، بل فی المسالک أنه الأشهر. مضافا إلی أنه مکان استحقه بالإحیاء فملک کالمحیی، و لأن معنی الملک موجود فیه، لدخوله مع المعمور فی بیعه، و لیس لغیره إحیاؤه و لا التصرف فیه بغیر إذن المحیی، و لأن الشفعه تثبت فی الدار بالشرکه فی الطریق المشترک المصرح فی النصوص المزبوره ببیعه معها، و لإمکان دعوی کونه محیا باعتبار أن إحیاء کل شی ء بحسب حاله. خلافا لظاهر جماعه أو صریحهم من عدم الملک، بل هی من الحقوق لعدم الإحیاء الذی یملک به مثلها.

و فیه ما عرفت من منع عدم حصول الإحیاء الذی لا یعتبر فیه مباشرته کل جزء جزء، فإن عرصه الدار تملک ببناء الدار دونها، و منع توقف الملک علی الإحیاء، بل یکفی فیه التبعیه للمحیا، و تظهر الثمره فی بیعها منفرده. إلّا أنه ینبغی أن یعلم أن السیره المستمره فی سائر الأعصار و الأمصار تقتضی عدم اجتناب بعض ما هو حریم للقریه مثلا. بل لعلها تقتضی فی ابتداء حدوث القریه أن لکل أحد النزول

---

(۱)- الوسائل ۱۷/ ۳۳۱، الباب ۵ من أبواب إحیاء الموات، الحدیث ۱، و ۱۷/ ۳۳۳، الباب ۷ من أبواب إحیاء الموات، الحدیث ۳.

(۲)- الوسائل ۱۷/ ۳۳۶، الباب ۹ من أبواب إحیاء الموات، الحدیث ۲.



قریب الآخر و إن اقتضی ذلک بعدا فی مرمی قمامته مثلا ...» «۱»

أقول: الظاهر فی المسأله هو

التفصيل، فإن الحاكم فى باب الأملاك و الحقوق هم العقلاء و أهل العرف ما لم يرد من الشرع ردع، و هم يفرقون بين الموارد: فمثل الطريق و الشرب يعدّان ملكا عندهم بخلاف مرعى الماشيه و المحتطب و نحوهما فلا يثبت فيهما سوى الحق، و يختلف حدود ذلك بحسب الأعصار و البلاد و مقدار الاحتياجات؛ فربّ بلد لا يحتاج فيه إلى المرعى أو المحتطب و ربما يحتاج إليهما فى زمان دون آخر، و الملاك هو رفع الحاجه و الضرر فى مقام الانتفاع، و الحكم دائر مدار ذلك فمثل حريم البئر أو القناه مثلا يحرم استفاده الغير منهما بحفر البئر أو القناه مما يضر بمائهما فلا مانع من أن يستفاد منهما بالزرع و البناء مثلا كما هو واضح لمن راجع سيره العقلاء، و كذا المراتع و المراعى فلا يجوز مزاحمه ذوى الحقوق فيها فى جهه الرعى و أما الانتفاعات الأخر فلا دليل على منعها، و هذا من أقوى الشواهد على عدم ملكيه رقبه الحريم و إلا لم يجز التصرف فيه أصلا، فتدبّر. هذا.

و راجع فى حكم حريم العامر و القريه المغنى لابن قدّامه «۲». هذا.

و فى المغنى:

«و ما قرب من العامر و تعلق بمصالحه من طرقه و مسيل مائه و مطرح قمامته و ملقى ترابه و آلاته فلا يجوز احياؤه بغير خلاف فى المذهب، و كذلك ما تعلق بمصالح القريه كفنائها و مرعى ماشيتها و محتطبها و طرقها و مسيل مائها لا يملك بالإحياء و لا نعلم فيه أيضا خلافا بين أهل العلم، و كذلك حريم البئر و النهر و العين، و كل مملوك لا يجوز إحياء ما تعلق بمصالحه ...» «۳»

**و فى الجواهر فى ذيل الشرط الثالث**

بعد اختيار المحقق عدم المنع

من تعمير

---

(۱)- الجواهر ۳۸/ ۳۵ و ۳۶.

(۲)- المغنی ۶/ ۱۵۱.

(۳)- المغنی ۶/ ۱۵۱.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۷۱

ما لا یضر من المشاعر قال:

انه من الغریب بل کاد أن یکون کالمنافی للضروری، بل فتح هذا الباب فیها یؤدی إلی اخراجها عن وضعها. «۱»

أقول: إن کان المقصود تعمیر قطعه من المشعر و تملکها بحیث یمنع غیره منها فالظاهر ورود إشکال صاحب الجواهر. و إن کان المقصود تعمیرها لیستفاد منها فی مواقع الحرّ و البرد من دون أن یمنع غیره منها فالظاهر عدم الإشکال فیه.

**و فی الجواهر أیضا فی ذیل الشرط الرابع**

أعنی عدم کون الأرض مما أقطعه إمام الأصل قال:

«الذی لا خلاف فی أنّ له ذلک کما عن المبسوط، بل و لا إشکال، ضروره کون الموات من ماله الذی هو مسلط علیه، مع أنه أولی بالمؤمنین من أنفسهم.» «۲»

أقول: یظهر من المحقق اختصاص الإقطاع بالنبی «ص» و الإمام المعصوم، و نحن لا نری لذلک وجها بعد ما بیناه فی محله من سعه حدود الولایه للفقیه الجامع لشرائط الحکم و کذلک له أن یحمی موضعا لنعم الصدقه و نحوها، إذ الملاک الذی أوجب جعل اختیار الأموال العامه بید النبی «ص» أو الإمام یوجب جعل اختیارها فی عصر الغیبه بید النوّاب أیضا، فتدبّر. هذا.

و أقطع النبی «ص» عبد اللّه بن مسعود الدور، و وائل بن حجر أرضا بحضر موت، و بلال بن الحارث العقیق علی ما روی. و الدور علی ما فی الجواهر موضع بالمدینه بین ظهرانی عماره الأنصار، و یقال: إنه أقطعه ذلک لیتخذها دورا.

**و فی الجواهر أیضا فی ذیل الشرط الخامس**

أعنی عدم السبق بالتحجیر قال:

«بلا خلاف بل يمكن تحصيل الإجماع عليه كما أنه يمكن تحصيله على غير ذلك مما

---

(۱)- الجواهر ۳۸/ ۵۴.

(۲)- الجواهر ۳۸/ ۵۴.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۷۲

سمعته، بل فی الریاض: علیه الإجماع فی کلام جماعه کالمسالک و غیرها ...» «۱»

أقول: و یأتی البحث فی التحجیر و أحکامه فی المسأله التالیه، فانتظر. هذا.

**و فی التذکره ما ملخصه مع حفظ ألفاظه:**

«الفصل الثانی: فی شرائط الإحیاء، و هی خمسه:

الأول: أن لا یکون علی الأرض ید مسلم لأن ذلک یمنع من إحیاء الأرض لغیر المتصرف، و لو اندرست العماره لم یجز إحیاؤها لأنها ملک لمعین علی خلاف تقدم.

الثانی: أن لا یکون حریما للعامر، لأن مالک المعمور استحق باستحقاقه المواضع التی هی من مرافقه کالطریق فإنه لا یجوز لأحد أخذ طریق یسلک فیه المالک إلی عمارته لما فیه من التضرر المنفی بالإجماع. و کذا الشرب و ما شابه ذلک من مسیل ماء العامر و طرقه و مطرح قمامته و ملقی ترابه و آلاته و کلّ ما یتعلق بمصالحه، و لا نعلم خلافا بین فقهاء الأمصار أن کلّ ما یتعلق بمصالح العامر مما تقدم، أو بمصالح القریه کبنائها (کفنائها- ظ، کما فی المغنی) و مرعی ماشیتها و محتطبها و طرقها و مسیل میاهها لا یصح لأحد إحیاؤه و لا یملک بالإحیاء. و کذا حریم الآبار و الأنهار و الحائط و العیون، و کل مملوک لا یجوز إحیاء ما یتعلق بمصالحه.

هذا مما لا خلاف فیه، إنما الخلاف فی مالک العامر هل یملک الحریم أو یکون أولی و أحق به من غیره؟ فقال بعضهم: إنه یملک کما یملک العامر و هو أصح وجهی الشافعیه لأنه مکان استحقه بالإحیاء فملک

كالمحيى، و لأن معنى الملك موجود البته لأنه يدخل مع المعمور فى بيع المعمور، و لأنه ليس لغيره إحياؤه و لا الاعتراض فيها، و لأن الشفعه تثبت بالشركه فى الطريق المشترک.

و قال بعضهم: إنه غير مملوک لمالک العامر لأن الملک يحصل بالإحياء و لم يوجد فيها إحياء، و ليس بجيّد لمنع المقدمتين فإن عرصه الدار تملک ببناء الدار و إن لم يوجد فى نفس العرصه احياء، و لأن الإحياء تاره يكون بجعله معمورا و تاره يكون

---

(۱)- الجواهر ۳۸/ ۵۶.



بجعله تبعا للمعمور.

الثالث: أن لا يكون مشعرا للعباده بوضع الشارع كعرفه و منى و المشعر، لأن فى تسويغ تملكها تفويت هذا الغرض و منافاه لهذه المصلحه. و للشافعيه قولان فى أنه هل تملک أراضى عرفه بالإحياء كسائر البقاع أم لا؟ لتعلق حق الوقوف بها.

و على تقدير القول بالملک ففى بقاء حق الوقوف فيما ملک و جهان.

الرابع: أن لا يكون قد سبق إليه من حجره، فإن الحجر عندنا لا يفيد الملک بل الأولويه و الأحقيه، و الشارع فى إحياء الموات محجر ما لم يتمه. و قال بعض الشافعيه:

إن التحجير يفيد التملک. و المشهور أنه يفيد الأولويه لأن الإحياء إذا أفاد الملک وجب أن يفيد الشروع فيه الأحقيه كالاستيام مع الشراء.

الخامس: أن لا يكون مقطعا من الإمام، فإن لإقطاع الإمام مدخلا فى الموات، بل عندنا أنه هو المالک للموات فيجوز للإمام أن يقطع غيره أرضا من الموات خاليه من التحجير لمن يحييها و يصير المقطع أولى، و يفيد الإقطاع التخصيص و الأحقيه كالتحجير و يمنع الغير من المزاحمه له و لا يصح رفع هذا الاختصاص بالإحياء.

السادس: أن

لا يكون قد حماه النبى «ص»، و المراد من الحمى أن يحمى بقعه من الموات لمواش بعينها و يمنع سائر الناس من الرعى فيها. و الحمى قد كان لرسول اللّه «ص» لخاص نفسه و للمسلمين لما روى عن رسول اللّه «ص» أنه قال:

«لا حمى إلّا للّه و لرسوله»، و عندنا أن للإمام أن يحمى لنفسه و لإبل الصدقه و نعم الجزيه و خيل المجاهدين على حدّ ما كان للنبى «ص» و أما غيرهما من آحاد المسلمين فليس لهم أن يحموا لأنفسهم و لا لغيرهم لقوله «ص»: «لا حمى إلا للّه و لرسوله.»» «۱»

أقول: ذكر العلامه أن شروط الإحياء خمسه و لكنه فى التفصيل ذكر سته بزياده عدم الحمى. و هل أراد بالإمام فى الإقطاع و الحمى الإمام المعصوم أو مطلق

---

(۱)- التذكره ۲/ ۴۱۰ و ۴۱۱.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۷۴

الإمام الواجد لشرائط الولايه؟ و جهان، و لعل الأظهر منهم هو الأول و لكن الظاهر عندنا صحه الثانى كما مرّ فيكون الحق لمطلق من ولى أمر المسلمين عن حق إذا كان فى طريق مصالح المسلمين. و الرسول «ص» أيضا كان له الحمى بما أنه كان إمام المسلمين و ولى أمرهم.

**و فى الدروس ذكر للتملك بالإحياء شروطا تسعه: «۱»**

أحدها: إذن الإمام على الأظهر. و ثانيها: أن يكون المحيى مسلما. و ثالثها: وجود ما يخرجها عن الموات؛ فالمسكن بالحائط و السقف، و الحظيره بالحائط. و رابعها: أن لا يكون مملوكا لمسلم أو معاهد ... و المحجر فى حكم المملوك على ما تقرّر. و خامسها:

أن لا يكون مشعرا للعباده كعرفه و منى. و سادسها: أن لا يكون مما حماه النبى «ص» أو الإمام لمصلحه كنعم الصدقه و الجزيه. و

سابعها: أن لا يكون حريما لعامر. و ثامنها:

أن لا يكون الموات مقطعا من النبى أو الإمام. و تاسعها: قصد التملك و لو فعل أسباب الملك بغير قصد التملك فالظاهر أنه لا يملك.

أقول: فيما ذكره من اشتراط كون المحيى مسلما كلام يأتى فى المسائل الآتيه.

و مورد موثقه محمد بن مسلم فى باب إحياء الموات هو أرض اليهود و النصارى و ستأتى. و الأمر الثالث الذى ذكره هو نفس الإحياء فلا وجه لعدّه من الشرائط.

و أما ما ذكره أخيرا من اشتراط قصد التملك ففيه أولا: أن سببيه الإحياء لملكيه الرقبه أول الكلام و فيه خلاف كما سيأتى.

و ثانيا: أن اشتراط القصد أيضا محل خلاف:

قال فى التذكره:

«هل يعتبر القصد إلى الإحياء فى تحقق الملك للمحيى؟ الوجه أن نقول: إن كان الفعل الذى فعله للإحياء لا يفعل فى العاده مثله إلا للتملك كبناء الدار و اتخاذ

---

(۱)- الدروس/ ۲۹۲- ۲۹۴.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۷۵

البستان ملك به و إن لم يوجد منه قصد التملك. و إن كان مما يفعله المتملك و غير المتملك كحفر البئر فى الموات و زراعه قطعه من الموات اعتمادا على ماء السماء افتقر تحقق الملك إلى تحقق قصده فإن قصد أفاد الملك و إلا فإشكال ينشأ من أن المباحات هل تملك بشرط النيه أم لا؟ و للشافعيه و جهان. و ما لا يكفى به للتملك كتسويه موضع النزول و تنقيته عن الحجاره لا تفيد التملك و إن قصده ...» «۱»

أقول: ما ذكره أولا من القصد إلى الإحياء أراد به القصد إلى التملك كما يظهر مما بعده، و لعله ذكر اشتباها أو غلطا. و الظاهر أن فى كلامه خلطا بين

مقام الثبوت و مقام الإثبات، إذ كلامنا فى اشتراط القصد ثبوتا، و كلامه التشقيق فى مقام الإثبات.

و إلى هذا الإشكال أشار فى الدروس، قال فى تعقيب كلامه السابق:

«و كذا سائر المباحات كالاصطياد و الاحتطاب و الاحتشاش، فلو اتبع ظبيا يمتحن قوته فأثبت يده عليه لا بقصد التملك لم يملك، و إن اكتفينا بإثبات اليد ملك. و ربما فرق بين فعل لا تردد فيه كبناء الجدران فى البريه و التسقيف مع البناء فى البيت، و بين فعل محتمل كإصلاح الأرض للزراعه فإنه محتمل لغير ذلك كالنزول عليها و إجراء الخيل فيها فتعتبر النيه بخلاف غير المحتمل، و يكون وزان ذينك كوزان صريح اللفظ و كنايته. و يضعف بأن الاحتمال لا يندفع و نمنع استغناء الصريح عن النيه.» «۲»

و صاحب الجواهر مصرّ على عدم اشتراط القصد، قال:

«لا دليل على اشتراط ذلك بل ظاهر الأدله خلافه، و الإجماع مظنه عدمه لا العكس، كما أن دعوى الانسباق من النصوص و لا أقل من الشك واضحه المنع و إن مال إليه فى الرياض لذلك.

و عدم ملك الوكيل و الأجير الخاص لا لعدم قصد تملكهما و قصد تملك غيرهما، بل

---

(۱)- التذكره ۲/ ۴۱۳.

(۲)- الدروس/ ۲۹۴.



لصيروره الإحياء الذى هو سبب الملك لغيرهما بقصد الوكاله و الإجاره فيكون الملك له فلا يستفاد من ذلك اشتراط قصد التملك كما توهّم. بل لا يستفاد منه اعتبار عدم قصد العدم فضلا عن القصد؛ ضروره ظهور الأدله فى أنه متى وجد مصداق إحياء ترتب الملك عليه و إن قصد العدم لأن ترتب السبب على السبب قهرى و إن كان إيجاد السبب اختياريا، اللّهم إلّا أن

يشك فى السبب حينئذ. و فيه منع لإطلاق الأدله، بل لعل ما سمعته من ملك الموكّل و المستأجر بفعل الوكيل و الأجير الخاص و إن لم يقصد الإحياء دليل على ما قلنا، فتأمّل جيدا.» «۱»

أقول: يمكن أن يقال: إن دعوى انصراف النصوص على فرض دلالتها على الملكيه إلى خصوص صوره قصد التملك غير بعيده، و الملكيه القهريه خلاف القاعده و خلاف سلطنه الإنسان على نفسه فيقتصر فيها على ما دلّ عليه الدليل كالميراث و نحوه، و لعل العرف أيضا يساعد على اعتبار القصد، و هو الحاكم فى باب الأملاك و الحقوق، نعم الإحياء و الحيازه يوجبان أحقيه المحيى و الحائز عرفا بحيث لا يجوز مزاحمه الغير لهما إلّا بعد إعراضهما، فوزانهما وزان التحجير ما لم يقصد التملك. هذا.

و لكن لأحد أن يقول: لما كان أساس الملكيه الاعتباريه، الواجديه التكوينيه كما مرّ بيانه، فإذا صدر الإحياء من الإنسان فحيث إنه صدر منه بسبب فكره و قواه و جوارحه و هو يملك الفكر و القوى و الجوارح تكوينا مطلقا فلا محاله يملك محصولها أيضا من آثار الإحياء مطلقا سواء قصد التملك أم لا، فتدبّر.

و تفصيل البحث فى المسأله و فى أن الإحياء و الحيازه و السبق إلى المباحات هل تقبل النيابه أم لا محل ذلك كلّه كتاب إحياء الموات و الوكاله و الإجاره، فراجع.

---

(۱)- الجواهر ۳۸/ ۳۲.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۷۷

## المسأله الخامسه: فى إشاره إجماليه إلى مفاد الإحياء و التحجير و ما به يتحققان:

### اشاره

و نحيل التفصيل إلى الكتب الفقهيه.

### [الألفاظ المستعمله فى الكتاب و السنه إن كانت لها معان عند الشرع حملت عليها و إلّا حملت على العرفيه]

لا يخفى أن الألفاظ المستعمله فى الكتاب و السنه إن كانت لها معان خاصه مصطلحه عند الشرع حملت عليها عند الإطلاق، و إلّا حملت على معانيها العرفيه المتداوله بين أهل اللسان فى عصر صدور الألفاظ، و مع التعدد يرجع إلى القرائن.

و قد مرّ منّا فى ذيل القسم الثانى من الأنفال أعنى الأرض الموات بيان مفهوم الموت و الموات بحسب العرف و اللغه، و قلنا إن المتبادر من موت الأرض خرابها و عطلتها بنحو لا تصلح أن ينتفع بها إلّا بإعدادها و إصلاحها و إن فرض بقاء بعض رسوم العماره و آثارها فيها كالقرى الخربه.

و يقابله الحياه تقابل الملكه و العدم، و المتبادر منها أوّلا هو ما يكون مبدأ للحس و الحركه فى الحيوان، و لكن شاع استعمالها فيما يكون مبدأ للنمو فى النباتات أيضا، و كذا إطلاقها بنحو الاستعاره و المجاز على كيفيه فى الأرض تجعلها مستعده لأن يستفاد منها و يترتب عليها الغايات المتعارفه المترقبه منها، و لا محاله يختلف ذلك بحسب اختلاف الغايات و الشرائط.

فمعنى إحياء الأرض إعدادها لأن ينتفع بها فيما يترقب منها من الغايات العقلائيه المقصوده. و لم يرد من ناحيه الشرع ما يدلّ على حدود هذه الكيفيه و شرائطها، فيرجع فى التشخيص الى العرف، و قد يتحقق لها مصاديق مشتبهه أيضا كسائر المفاهيم العرفيه.

**[كلمات الفقهاء فيما يتحقق به الإحياء]**

و اختلفت تعبيرات الفقهاء فيما به تتحقق و ان تقارب بعضها بعضا:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۷۸

۱- قال الشيخ فى إحياء الموات من المبسوط:

«و أما ما به يكون الإحياء فلم يرد الشرع ببيان ما يكون إحياء دون ما لا يكون غير أنه إذا قال النبى «ص»: «من أحيا أرضا فهى

له» و لم يوجد فى اللغه معنى ذلك فالمرجع فى ذلك إلى العرف و العاده؛ فما عرفه الناس إحياء فى العاده كان إحياء و ملكت به الموات، كما أنه لما قال: «البيّعان بالخيار ما لم يفترقا، و أنه نهى عن بيع ما لم يقبض، و أن القطع يجب فى قيمه المجنّ» رجع فى جميع ذلك إلى العاده.

فإذا ثبت ذلك فجمله ذلك على أن الأرض تحيى للدار و الحظيره و الزراعه:

فإحياؤها للدار فهى بأن يحوط عليها حائط و يسقف عليه، فإذا فعل ذلك فقد أحياها و ملكها ملكا مستقرا. و لا فرق بين أن يبنى الحائط بطين أو بآجرّ و جصّ أو خشب.

و أما إذا أخذها للحظيره فقدر الإحياء أن يحوطها بحائط من آجرّ أو لبن أو طين و هو الرهص، أو خشب. و ليس من شرط الحظيره أن يجعل لها سقف. و تعليق الأبواب فى الدور و الحظيره ليس من شرطه، و فيهم من قال: هو شرط، و الأول أقرب.

و أما الإحياء للزراعه فهو أن يجمع حولها ترابا و هو الذى يسمّى ميرزا، و أن يرتب لها الماء إما بساقيه فيحفرها و يسوق الماء فيها، أو بقناه يحفرها أو بئر أو عين يستنبطها، و لا خلاف أن هذه الثلاثه شرط فى الإحياء للزراعه. و فى الناس من ألحق بها أن يزرعها و يحرثها، و الصحيح أنه ليس من شرطه، كما أن سكنى الدار ليس من شرط الإحياء.

و أما إذا أحياها للغراس فإنه يملكها إذا ثبت الغراس فيها و رتب الماء فيها، فإذا فعل ذلك فقد أحياها فإذا أحياها و ملكها فإنه يملك مرافقها التى لا صلاح للأرض إلّا بها.» «۱»

---

(۱)- المبسوط ۳/ ۲۷۱- ۲۷۲.

أقول: ظاهره أن صدق الإحیاء یختلف بحسب اختلاف ما یقصد من العماره:

فیعتبر فی صدق الدار و المسکن التحویط و التسقیف معا، و فی الحظیره التحویط فقط، و فی المزرعه المرز و حفر الساقیه و سوق الماء، و فی البستان المرز و الساقیه و الماء و الغراس.

و الظاهر أن إعداد الماء و تهیئته یکفی فی الصدق و لا یشترط سوقه إلی الأرض فعلا، بل ربما لا یحتاج إلی السقی أصلا لکون الأرض مما یسقی بماء السماء عاده.

کما أن الظاهر أن المذکورات من باب المثال، إذ بناء الدکاکین و المخازن و المعامل و المصانع و المدارس و الکلیات و الدوائر بشعبها و البنوک و نحو ذلک مما یحتاج إلیها الناس من أظهر مصادیق الإحیاء قطعا، و کیفیه الإحیاء فیها مختلفه تابعه للأغراض و المقاصد.

۲- و فی إحیاء الموات من الشرائع:

«الطرف الثانی: فی کیفیه الإحیاء. و المرجع فیه إلی العرف لعدم التنصیص شرعا و لغه. و قد عرف أنه إذا قصد سکنی أرض فأحاط و لو بخشب أو قصب أو سقف مما یمکن سکناه سمّی إحیاء. و کذا لو قصد الحظیره فاقتصر علی الحائط من دون السقف. و لیس تعلیق الباب شرطا.

و لو قصد الزراعه کفی فی تملکها التحجیر بمرز أو مسنّاه و سوق الماء إلیها بساقیه أو ما شابهها، و لا یشترط حراثتها و لا زراعتها لأن ذلک انتفاع کالسکنی. و لو غرس أرضا فنبت فیها الغرس و ساق إلیها الماء تحقق الإحیاء. و کذا لو کانت مستأجمه فعضد شجرها و أصلحها، و کذا لو قطع عنها المیاه الغالبه و هیأها للعماره فإن العاده قاضیه بتسمیه ذلک کله

إحياء لأنه أخرجها بذلك إلى حدّ الانتفاع الذى هو ضد الموت.» «۱»

---

(۱)- الشرائع ۳/ ۲۷۵ (- طبعه أخرى/ ۷۹۴).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۸۰

أقول: و الظاهر أنه أراد بقوله: «أو سقف» أنه يكفى فى صدق المسكن التحويط لبعض الأرض و التسقيف للبعض الآخر كما هو المتعارف فى الدور، لا أن كل واحد منهما بانفراده يكفى فى صدق المسكن، و يمكن أن يكون: و سقف بالواو فلا إشكال. و قد عرفت أن إعداد الماء يكفى فى الصدق و لا يتوقف على سوقه فعلا.

و قوله: «و كذا لو كانت مستأجمه الخ.» يريد بذلك أن رفع الموانع من الأشجار الزائده و المياه الغالبه إذا تعقبه إصلاح الأرض و تهيئتها للعماره كاف فى صدق الإحياء المطلق.

و يرد عليه أن مجرد إصلاح الأرض و تهيئتها للعماره لا يكفى فى صدق الإحياء ما لم تصدق العماره فعلا. و عماره كل واحد من الدار و الحظيره و المزرعه و البستان تختلف مع غيرها.

و ظاهر المسالك عطف الجملتين على قوله: «و لو غرس أرضا» و حمل الثلاثه على صوره إراده إحداث البستان، مع أن الظاهر كون المقصود فى الأخيرتين مطلق الإحياء لا الإحياء لغرض البستان فقط بل ليس فى كلام المصنف اسم من البستان و قصده و إنما ذكر أن الغرس مع سوق الماء يوجبان تحقق الإحياء، و هذا مما لا إشكال فيه.

۳- و فى التذكره فى هذا المجال ما ملخصه مع حفظ ألفاظه:

«من عاده الشرع إذا أطلق لفظا و لم ينصّ على مسمّى عنده يخالف العرف فإنه ينزل على معناه فى العرف كالقبض و الحرز فى السرقه و قد ورد الشرع بالإحياء و لم يبيّنه فانصرف

إطلاقه إلى المتعارف بين الناس و ذلك يختلف باختلاف المحيى.

مسأله: إذا أراد السكنى فى الملك الذى يقصد إحياؤه فإنما يكون ذلك بصيرورته دارا، و إنما يصير كذلك بأن يدار عليها حائط و يسقف بعضها، و التحويط إما بالآجرّ أو اللبن أو بمحض الطين أو ألواح الخشب أو القصب بحسب العاده. هذا قول الشيخ، و هو قول أكثر الشافعيه. و بعضهم لم يشترطوا التسقيف فى إحياء الدار، و هو إحدى الروايتين عن أحمد، فإن رسول اللّه «ص» قال: «من أحاط حائطا على



أرض فهى له.» و لأن الحائط حاجز منيع فكان إحياء، كما لو جعلها حظيره للغنم لأن القصد لا اعتبار به لأنه لو أرادها حظيره للغنم فبناها بجصّ و آجرّ و قسمها بيوتا فإنه يملكها و هذا لا يعمل للغنم مثله، و لأنه لو بناها للغنم ملكها بمجرد الحائط فإذا ملكها جاز له أن يبنيها دارا من غير اشتراط تسقيف و لا بأس بذلك. و اشترط أكثر الشافعيه فى إحياء الدار تعليق الباب، لأن العاده فى المنازل أن يكون لها أبواب، و لم يذكره الشيخ.

مسأله: لو أراد إحياء أرض يتخذها زريبه للدوابّ أو حظيره تجفّف فيها الثمار أو يجمع فيها الحطب أو الحشيش اشترط التحويط لا غير، و لا يشترط التسقيف هنا إجماعا قضاء للعرف، و فى اشتراط تعليق الباب ما سبق من الخلاف.

مسأله: لو قصد الإحياء لاتخاذ الموات مزرعه اعتبر فى إحيائه أمور: ۱- جمع التراب فى حواليه لينفصل المحيى عن غيره، و يسمّى المرز، و فى معناه نصب قصب و حجر و شوك و شبهه، و لا حاجه إلى التحويط إجماعا. ۲-

تسويه الأرض بطمّ الحفر التى فيها و إزاله الارتفاع من المرتفع و حراثتها و تليين ترابها. ۳- ترتيب مائها إمّا بشقّ ساقيه من نهر أو حفر بئر أو قناه و سقيها إن كانت عادتها أنها لا يكتفى فى زراعتها بماء السماء، و لم يشترط إجراء الماء و لا سقى الأرض، و إن لم يحفر بعد فللشافعيه وجهان.

و بالجمله، السقى نفسه غير محتاج إليه فى تحقق الإحياء.

و أراضى الجبال التى لا يمكن سوق الماء إليها و لا يصيبها إلا ماء السماء قال بعض الشافعيه لا مدخل للإحياء فيها، و الوجه أنها تملك بالحراثه و جمع التراب على الحدود.

و هل يشترط الزراعه لحصول الملك فى الزراعه؟ الوجه العدم، لأن الزراعه استيفاء منفعه الأرض، كما أنه لا يعتبر فى إحياء الدار أن يسكنها، و هو أحد وجهى الشافعيه و الثانى الاشتراط.

مسأله: لو قصد الإحياء بزرع بستان فلا بدّ من التحويط و يرجع فيما يحوط به إلى العاده، و القول فى سوق الماء إليه على ما تقدم فى المزرعه. و هل يعتبر غرس الأشجار

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۸۲

أم لا؟ من اعتبر الزرع فى المزرعه اعتبر فى البستان بالطريق الأولى، و من لا يعتبره اختلفوا فى الغرس على وجهين، و معظمهم اعتبره، و الفرق أن اسم المزرعه يقع على البقعه قبل الزراعه و اسم البستان لا يقع قبل الغراس. و الوجه أنه لا بدّ من أحد أمرين: إمّا الحائط أو الغرس لتحقق الاسم.» «۱»

أقول: قوله «ص»: «من أحاط حائطا على أرض فهى له» لم يصرّح فيه بكونه إحياء، فلعله من قبيل التحجير. و اللام فيه لمطلق الاختصاص و الأولويه، نظير قوله «ص»

فی روایه سمره عنه «ص»: «من أحاط علی شی ء فهو أحق به.» «۲»

و المرز فی المزرعه إن کان لتوقف السقی علیه اعتبر قطعا، و إن کان لانفصال المحیاه عن غیرها فقط فلا دخل له فی صدق الإحیاء، کالتحویط الذی لا یعتبر فی إحیاء المزرعه قطعا. و التمیز بین المحیاه و غیرها یحصل بقابلیه الانتفاع و عدمها لا بالمرز و الحائط. و کذلک لا یعتبر فیها الحراثه و لا الزراعه و لا السقی فعلا کما هو واضح.

و قد تعرض لأکثر ما ذکره العلامه الشهید فی المسالک «۳» أیضا و غیره من فقهائنا، و کلماتهم یشبه بعضها بعضا. و بعد ما صرّح الأصحاب بعدم ورود شی ء من الشرع فی تحدید الإحیاء و أن المرجع فیه العرف و العاده لا نری وجها للتطویل و التعرض لکلماتهم فی المقام أزید مما ذکرنا.

۴- و ابن إدریس فی السرائر حکی عن مبسوط الشیخ کون المرجع فی الإحیاء إلی العرف و العاده و قال ما ملخّصه: هو الحقّ الیقین الذی یقتضیه أصل المذهب، ثم نسب التقسیمات و التفریق بین مثل الدار و الحظیره و أرض الزراعه إلی أهل الخلاف و اعترض علیها أشدّ اعتراض و قال:

«إن إحیاء الدار عندهم بأن یحوط علیها بحائط و یسقّف علیها ... فأما عندنا فلو خصّ علیها خصّا أو حجرها أو حوطها بغیر الطین و الآجرّ و الجصّ ملک التصرف فیها و کان أحقّ بها من غیره»، ثم قال: «إن المبسوط قد ذکر فیه مذهبنا و مذهب

---

(۱)- التذکره ۲/ ۴۱۲.

(۲)- سنن البیهقی ۶/ ۱۴۲، کتاب إحیاء الموات، باب من أحیا أرضا میته لیست لأحد ...

(۳)- المسالک ۲/ ۲۹۱.

المخالفين ... و القارئ فيه يخبط خبط عشواء.» «۱»

و ناقشه فى الجواهر:

ب «أنه هو وقع فى خبط العشواء، ضروره عدم مدخليه الموافق و المخالف فى تحقيق الصدق العرفى المعلوم عدمه بالتحجير كما توهمه و إن قلنا إنه الشروع فى أثر الإحياء.» «۲» هذا.

۵- و فى مختصر أبى القاسم الخرقى فى فقه الحنابله قال:

«و إحياء الأرض أن يحوط عليها حائطا أو يحفر فيها بئرا.»

و قال فى المغنى فى شرح العباره:

«ظاهر كلام الخرقى أن تحويط الأرض إحياء لها سواء أرادها للبناء أو للزرع أو حظيره للغنم أو الخشب أو غير ذلك، و نصّ عليه أحمد فى روايه على بن سعيد فقال:

الإحياء أن يحوط عليها حائطا أو يحفر فيها بئرا أو نهرا، و لا يعتبر فى ذلك تسقيف.

و ذلك لما روى الحسن عن سمره أن رسول اللّه «ص» قال: «من أحاط حائطا على أرض فهى له.» رواه أبو داود و الإمام أحمد فى مسنده، و يروى عن جابر، عن النبى «ص» مثله. و لأن الحائط حاجز منيع فكان إحياء شبه ما لو جعلها حظيره للغنم، و يبين هذا أن القصد لا اعتبار به بدليل ما لو أرادها حظيره للغنم فبناها بجصّ و آجر و قسمها بيوتا فإنه يملكها و هذا لا يصنع للغنم مثله.» «۳»

ثم تعرض لتفصيل كيفيه الإحياء فى الدار و الحظيره و المزرعه، فراجع.

**بقى هنا أمران:**

**[الإحياء يختلف بحسب المقصود]**

الأول: ظاهر ما مرّ من المبسوط و الشرائع و التذكره و كذا المسالك أن صدق

---

(۱)- السرائر/ ۱۱۱- ۱۱۲.

(۲)- الجواهر ۳۸/ ۶۸.

---

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ۴ جلد، نشر تفکر، قم - ایران، دوم، ۱۴۰۹ ه ق

(۳)- المغنی ۶/ ۱۷۸.



الإحیاء یختلف بحسب ما یقصد من العماره، فالتحویط علی أرض بقصد الحظیره إحیاء لها و بقصد الدار تحجیر و لا یصدق علیه الإحیاء إلّا بعد التسقیف و لو ببعضها.

و یظهر من بعض عدم دخل القصد فی ذلک و أنه یکتفی بأدنی العمارات فی صدق الإحیاء مطلقا.

و یظهر من موضع من التذکره أیضا اختیار ذلک، قال:

«لو قصد نوعا و فعل إحیاء یملک به نوعا آخر، کما إذا حوّط بقعه بقصد السکنی، و هذا الإحیاء إنما یتحقق فی تملک حظیره الغنم و شبهها هل یفید الملک؟ الوجه عندی ذلک، فإنه مما یملک به الحظیره لو قصدها و هو أحد وجهی الشافعیه. و الثانی أنه لا یملک به و إلّا لزم الاکتفاء بأدنی العمارات أبدا، و استحاله التالی ممنوعه.» «۱»

و یظهر من الجواهر کفایه القصد المتأخر بسبب العدول، قال:

«کما یجوز العدول عن قصد الدار بعد التحویط و اتخاذها حظیره، فإنه یملکها بذلک لصدق الإحیاء علیها عرفا و لو باعتبار إخراجها عن التعطیل الأول و صیرورتها ذات منفعه تخرج بها عن اسم الموات.» «۲»

أقول: بعد ما لم یرد لنا نصّ فی کیفیه الإحیاء و أحیل أمره إلی العرف فنحن نری أن العرف یفرّق بین مصادیقه بحسب الاختلاف فی الغایات المقصوده.

نعم فیما یکتفی فیه بالمرتبه الدانیه یکون اعتبارها لا بشرط لا بشرط لا، فلو قصد الحظیره و لکنه سقف و بنی بیوتا أیضا لذلک صدق الإحیاء قطعا، و لا یکفی العکس فلو قصد الدار و اکتفی بالتحویط فقط لم یکن إحیاء و إن صدق التحجیر.

و أما العدول عن القصد فإن رتّب

علیه آثار المعدول إلیه کفی قطعا، و أما کفایه مجرد القصد المتأخر فمحل اشکال، و لعله أشار إلی ذلک صاحب الجواهر أیضا بقوله: «و لو باعتبار إخراجها عن التعطیل الأول.» إذ لا یصدق الإخراج عن

---

(۱)- التذکره ۲/ ۴۱۳.

(۲)- الجواهر ۳۸/ ۶۶.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۸۵

التعطیل إلّا بترتیب الآثار خارجا.

و لو حوّط بقصد الحظیره ثم قصد اتخاذه دارا فالظاهر بقاء الملکیه و لا تتوقف علی التسقیف حینئذ. هذا.

و لکن یمکن أن یقال: إن الأمور الخارجیه التکوینه لیس قوامها و افتراق بعضها عن بعض بالقصد، و إنما یتقوم به و یمتاز بسببه الأمور الاعتباریه المحضه. و الإحیاء و العناوین الحاصله بسببه أمور خارجیه تکوینیه فلا تتقوم و لا تمتاز بالقصد.

و یؤید ذلک أنه لو حوّط رجل أرضا فالعرف إما أن یحکم علیه بأنه إحیاء أو لا یحکم، لا أنهم یحیلون الأمر إلی السؤال عن المحوّط و عن قصده و أنه هل قصد بالتحویط الحظیره أو الدار مثلا. و علی هذا فالملاک فی صدق الإحیاء تهیّؤ الأرض فعلا لأن ینتفع بها بواحد من الانتفاعات المتعارفه المترقبه، فتدبّر.

## الأمر الثانی فی التحجیر و أحکامه:

### اشاره

المشهور علی أن الإحیاء یوجب التملک، و

### التحجیر یوجب الأولویه:

۱- قال فی المبسوط:

«إذا أقطع السلطان رجلا من الرعیه قطعه من الموات صار أحق به من غیره بإقطاع السلطان إیاه بلا خلاف، و کذلک إذا تحجر أرضا من الموات. و التحجیر أن یؤثر فیها أثرا لم یبلغ به حدّ الإحیاء مثل أن ینصب فیها المروز أو یحوّط علیها حائطا و ما أشبه ذلک من آثار الإحیاء، فإنه یکون أحقّ بها من غیره، فإقطاع السلطان بمنزله التحجیر.» «۱»

۲- و قد مرّ عن الشرائع فی عداد شروط الإحیاء قوله:

«الخامس: أن لا یسبق إلیه سابق بالتحجیر، فإن التحجیر یفید الأولویه لا ملکا للرقبه و إن ملک به التصرف حتی لو هجم علیه من یروم الإحیاء کان له منعه،

---

(۱)- المبسوط ۳/ ۲۷۳.



و لو قاهره فأحیاها لم یملکه.» «۱»

۳- و ذیّله فی الجواهر بقوله:

«بلا خلاف بل یمکن تحصیل الإجماع علیه ... بل فی الریاض علیه الإجماع فی کلام جماعه کالمسالک و غیرها.» «۲»

۴- و مرّ عن التذکره فی شروط الإحیاء ما ملخصه:

«الرابع: أن لا یکون قد سبق إلیه من حجره، فإن الحجر عندنا لا یفید الملک بل الأولویه و الأحقیه. و الشارع فی إحیاء الموات محجر ما لم یتمه.

و قال بعض الشافعیه: إن التحجیر یفید التملک. و المشهور أنه یفید الأولویه ...» «۳»

۵- و فی الدروس:

«و المحجّر فی حکم المملوک علی ما تقرر. و مجرد ثبوت ید محترمه کاف فی منع الغیر عن الإحیاء.» «۴»

۶- و فی المغنی لابن قدامه:

«و إن تحجر مواتا، و هو أن یشرع فی إحیائه مثل أن أدار حول الأرض ترابا أو أحجارا أو حاطها بحائط صغیر،

لم يملكها بذلك لأن الملك بالإحياء، و ليس هذا إحياء، لكن يصير أحق الناس به لأنه روى عن النبى «ص» أنه قال: «من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحقّ به.» رواه أبو داود. فإن نقله إلى غيره صار الثانى بمنزلته لأن صاحبه أقامه مقامه، و إن مات فوارثه أحق به ... فإن سبق غيره فأحياه فقيه و جهان: أحدهما أنه يملكه لأن الإحياء يملك به و الحجر لا يملك به ... و الثانى لا يملكه لأن مفهوم قوله «ع»: «من أحيا أرضا ميته ليست لأحد» و قوله: «فى حق غير مسلم فهى له» أنها لا تكون له إذا كان لمسلم فيها حق، و كذا قوله «ع»: من

---

(۱)- الشرائع ۳/ ۲۷۴ (- ط. أخرى/ ۷۹۴، الجزء ۴).

(۲)- الجواهر ۳۸/ ۵۶.

(۳)- التذكره ۲/ ۴۱۰.

(۴)- الدروس/ ۲۹۲.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۸۷

سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحقّ به.» «۱»

أقول: و يدلّ على إفاده التحجير الأولويه و الأحقيه- مضافا إلى ما مرّ من الجواهر من نقل الإجماع و عدم الخلاف، و إلى مساعده العرف لذلك حيث يعدّون المزاحمه للبادئ و المحجر ظلما عليه و تضييعا لحقه-:

۱- ما روى عن النبى «ص» أنه قال: «من سبق إلى ما لم يسبقه إليه مسلم فهو أحقّ به.» رواه فى المستدرك عن عوالى اللئالى. «۲» و مرّ نحوه عن المغنى، عن أبى داود.

۲- و ما رواه أبو داود بسنده، عن سمره، عن النبى «ص»، قال: «من أحاط حائطا على أرض فهى له.» «۳»

۳- و ما رواه البيهقى بسنده، عن سمره، عنه «ص»: «من أحاط على شى ء فهو أحقّ به.» «۴»

هذا.

## و أما معنى التحجير و ما به يتحقق

فالظاهر أنه أمر عرفى يتحقق بالتخطيط و نصب المروز و العلامات و نحو ذلك، و فى حكمه الشروع فى الإحياء و إيجاد بعض آثاره، قال فى التذكره كما مرّ: «الشارع فى إحياء الموات محجّر ما لم يتمه.» و عرفت عن المبسوط و المغنى أيضا كلاما فى هذا المجال.

١- و فى نهايه ابن الأثير:

«يقال: حجرت الأرض و احتجرتها: إذا ضربت عليها منارا تمنعها به عن غيرك.» «٥»

---

(١)- المغنى ۶/ ١٥٣.

(٢)- مستدرك الوسائل ٣/ ١۴٩، الباب ١ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ۴، عن العوالى ٣/ ۴٨٠.

(٣)- سنن أبى داود ٢/ ١٥٩، كتاب الخراج و الفى ء و الإماره، باب فى إحياء الموات.

(۴)- سنن البيهقى ۶/ ١۴٢، كتاب إحياء الموات، باب من أحيا أرضا ميته ليست لأحد ...

(٥)- النهايه ١/ ٣۴١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ١٨٨

٢- و فى الشرائع:

«و التحجير: هو أن ينصب عليها المروز، أو يحوّطها بحائط. و لو اقتصر على التحجير و أهمل العماره أجبره الإمام على أحد الأمرين: إما الإحياء، و إما التخليه بينها و بين غيره. و لو امتنع أخرجها السلطان من يده لئلا يعطلها، و لو بادر إليها من أحياها لم يصح ما لم يرفع السلطان يده أو يأذن فى الإحياء ... و من فقهائنا الآن من يسمّى التحجير إحياء، و هو بعيد.» «١» هذا.

## [فروع فى بعض أحكام التحجير]

و قد ذكر فقهاء الفريقين للتحجير و أحكامه فروعا كثيره محلّ بحثها كتاب إحياء الموات، و لكن نتعرض هنا لبعض الكلمات بمقدار يناسب المقام:

۱- قال فی التذکره:

«و لا ینبغی أن یزید المحجر علی قدر کفایته و یضیق علی الناس، و لا أن یحجر ما لا یمکنه القیام بعمارته، فإن فعل ألزمه

الحاكم بالعماره و التخلى عن الزياده فيسلمها إلى من يقوم بعمارتها. و كذا لو ترك المحجر الإحياء ألزمه الحاكم بالعماره أو الترك، لما وجد فى كتاب على «ع» قال: «و إن تركها أو أخرجها فأخذها رجل من المسلمين بعده فعمرها و أحياها فهو أحق بها من الذى تركها.» و هو قول بعض الشافعيه. و قال آخرون: ليس لأحد أخذ الزياده لأن ذلك القدر غير متعين.» «۲»

أقول: و ما ذكره من الروايه مأخوذه من صحيحه أبى خالد الكابلى «۳» و سيأتى بحثها.

۲- و فيه أيضا ما ملخصه مع حفظ ألفاظه:

«إذا حجر أرضا من الموات فقد قلنا إنه يصير أولى و أحق و إن لم يكن مالكا لها، و ينبغى له أن يشتغل بالعماره عقيب التحجير حذرا من التعطيل. فإن طالت المده و لم يحى أمره السلطان بأحد أمرين: إما العماره، أو رفع يده ليتصرف غيره فيها

---

(۱)- الشرائع ۳/ ۲۷۵- ۲۷۶ (- ط. أخرى/ ۷۹۴- ۷۹۵، الجزء ۴).

(۲)- التذكره ۲/ ۴۱۱.

(۳)- الوسائل ۱۷/ ۳۲۹، الباب ۳ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ۲. و بحثها فى ص ۲۰۰ من هذا الجزء.



فينتفع بها فإن عمارتها منفعه لدار الإسلام. فإن طلب التأخير من السلطان و المهله أمهله مده قريبه يستعد فيها للعماره، و لا يتقدر تلك المده بقدر بل بحسب ما يراه السلطان، و هو أصحّ وجهى الشافعيه. و قال أبو حنيفه: مده التحجير ثلاث سنين ما لم يطالب فيها بالعماره، فإذا مضت مده الإمهال و لم يشتغل بالعماره بطل حقه.» «۱»

۳- و فيه أيضا:

«لو باع المتحجر ما تحجره قبل أن يحييه لم يصح بيعه، لأنه لا

يملكه بالتحجير. و يحتمل الصحه، لأن له حقا فيه. و للشافعيه و جهان: أحدهما: أنه لا يصح، فإن حق التملك لا يصح بيعه و لهذا لا يصح بيع الشفيع قبل الأخذ بالشفعه. و الثانى: أنه يصحّ، لأنه أحق من غيره فكأنه بيع حق الاختصاص.» «۲»

أقول: حيث إن الأراضى و المعادن و المياه و نحوها تكون من الأموال العامه التى خلقها اللّه- تعالى- لمصالح جميع الأنام و لا يختص بها واحد دون آخر فمقتضى العدل و الإنصاف الذى يحكم به العقل و الشرع أن يراعى فيها مع حقوق الأشخاص حقوق المجتمع أيضا. فمن أوجد بعض مقدمات الإحياء بقصد الإحياء كان عمله هذا موجبا لاعتبار حق له عرفا، و لا يضرّ هذا المقدار بالمجتمع، بل يكون فى طريق مصالح المجتمع و أهداف الخلقه طبعا، فيكون بحكم العقل و الشرع أحق بآثار أعماله و نشاطاته، و لو عرض له مانع من إكمال عمله كان له بحكم العرف نقل حقوقه الحادثه بالشروع فى الإحياء إلى غيره كما تنتقل إلى وارثه أيضا بلا إشكال.

و أما من لا- يريد الإحياء أو لا يقدر عليه فهل له أن يوجد بعض المقدمات بقصد التجاره بها و نقلها إلى غيره؟ و هل يحكم العرف و الشرع بثبوت هذا الحق له فى الموضوع الذى يتعلق بالمجتمع؟ مشكل جدّا بعد التدبّر فى أغراض الشرع المبين و أهداف الخلقه، و الظاهر أن أدله أولويه المحجر منصرفه عن مثله. و إن شئت قلت: بعد ما

---

(۱)- التذكره ۲/ ۴۱۱.

(۲)- التذكره ۲/ ۴۱۱.



كانت الأراضى للإمام و التصرف فيها منوطا بإذنه كما مر فالمستفاد من أخبار الإحياء و أخبار

السبق هو الإذن فی الإحیاء و فی مقدماته الواقعه فی طریقه و بقصده فقط، و أما الواقعه بقصد التجاره فثبوت الإذن فیها مما لا دلیل علیه. فلا یثبت له حق حینئذ حتی ینتقل إلی غیره، فتدبّر.

۴- و فی الجواهر عن کتاب الإسعاد الذی هو من أجلّ کتب الشافعیه عنده قال:

«و ینبغی أن یشتغل بالعماره عقیب الحجر، فإن أهمل الإحیاء و أطال الإهمال بأن مضی زمن یعدّ مثله طویلا عرفا نوزع فیقول له الحاکم: أحی أو ارفع یدک، لأنه ضیق علی الناس فی حق مشترک فیمنع منه، کما لو وقف فی شارع. فإن ذکر عذرا و استمهل أمهل مدّه قریبه دفعا للضرر. و لا یتقدر بثلاثه أیّام (سنین- ظ.) علی الأصحّ، بل باجتهاد الحاکم، فإذا مضت و لم یشتغل بالعماره بطل حقّه، و إن استمهل و لم یذکر عذرا فمقتضی عباره أصل الروضه أنه لا یمهل. و قال السبکی:

ینبغی إذا عرف الإمام أنه لا عذر له فی المدّه أن ینزعها منه فی الحال، و کذا إذا لم تطل المده و علم منه الاعراض.» «۱»

۵- و فیه عنه أیضا:

«و إنما یتحجر ما یطیق إحیاءه. بل ینبغی أن یقتصر علی قدر کفایته لئلا یضیق علی الناس. فإن تحجر ما لا یطیق إحیاءه أو زائدا علی قدر کفایته فلغیره أن یحیی الزائد علی ما یطیقه و علی قدر کفایته، کما قوّاه فی الروضه بعد أن نقله فیها کأصلها عن المتولّی.» «۲»

و راجع فی فروع التحجیر المغنی أیضا. «۳»

۶- و روی الکلینی، عن عدّه من أصحابنا، عن سهل بن زیاد، عن الریّان بن

---

(۱)- الجواهر ۳۸/ ۵۹.

(۲)- الجواهر ۳۸/ ۶۰.

(۳)- المغنی ۶/ ۱۵۳ و ما بعدها.

الصلت، أو رجل عن الریان، عن یونس، عن العبد الصالح «ع»، قال: قال: «إن الأرض للّه- تعالی- جعلها وقفا علی عباده، فمن عطّل أرضا ثلاث سنین متوالیه لغیر ما علّه أخذت من یده و دفعت إلی غیره. الحدیث.» و رواها الشیخ أیضا بسنده، عن سهل. «۱»

۷- و روی الکلینی و الشیخ، عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن إسماعیل بن مرّار، عن یونس، عن رجل، عن أبی عبد اللّه «ع»، قال: «من أخذت منه أرض ثم مکث ثلاث سنین لا یطلبها لم یحلّ له بعد ثلاث سنین أن یطلها.» «۲»

أقول: و ضعف سند الخبرین بالترديد و الإرسال واضح. و الأرض فی قوله: «فمن عطّل أرضا» تعمّ بإطلاقها للمحیاه و المحجّره معا، و إن کان المترائی من التعطیل إراده القسم الأول و لکن یدل علی حکم الثانی بطریق أولی.

و فی مرآه العقول فی ذیل الخبرین قال:

«لم أر قائلا- بظاهر الخبرین، إلّا أن یحمل الأول علی أنه إذا ترکها و عطّلها ثلاث سنین یجبره الإمام علی الإحیاء فإن لم یفعل یدفعها إلی من یعمرها و یؤدی إلیه طسقها کما قیل ...» «۳»

أقول: استحقاق المحجر للطسق غیر واضح، نعم قیل بذلک فی المحیاه بعد ترکها لروایه سلیمان بن خالد «۴» کما تأتی.

و یحمل الخبر الثانی علی استفاده الإعراض من عدم الطلب، أو أن عدم الطلب مع الإمکان دلیل علی عدم إراده الإحیاء فیکون تعطیلا.

و قد مرّ عن أبی الصلاح الحلبی: أنه عدّ من الأنفال کل أرض عطّلها مالکها ثلاث سنین. «۵» و إطلاق کلامه یشمل المحیاه أیضا بل لعلها المترائی منه، و إذا اختار هذا فی المحیاه فلا محاله یلتزم به فی

المحجره بطريق أولى. هذا.

---

(۱)- الوسائل ۱۷/ ۳۴۵، الباب ۱۷ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ۱.

(۲)- الوسائل ۱۷/ ۳۴۵، الباب ۱۷ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ۲.

(۳)- مرآه العقول ۱۹/ ۴۰۶ (- ط. القديم ۳/ ۴۳۵).

(۴)- راجع الوسائل ۱۷/ ۳۲۹، الباب ۳ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ۳.

(۵)- راجع الكافى لأبى الصلاح/ ۱۷۰.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۹۲

۸- و فى خراج أبى يوسف: حدّثنى ليث، عن طاوس، قال: قال رسول اللّه «ص»: «عادىّ الأرض للّه و للرسول ثم لكم من بعد. فمن أحيا أرضا ميته فهى له، و ليس لمحتجر حق بعد ثالث سنين.» «۱»

۹- و فيه أيضا حدثنى محمد بن إسحاق، عن الزهرى، عن سالم بن عبد اللّه: أن عمر بن الخطاب قال على المنبر: «من أحيا أرضا ميته فهى له، و ليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين.» و روى مثله بسنده عن سعيد بن المسيّب عن عمر أيضا. «۲»

۱۰- و روى البيهقى بسنده، عن عمرو بن شعيب: «أن عمر جعل التحجر ثلاث سنين، فإن تركها حتى يمضى ثلاث سنين فأحياها غيره فهو أحقّ بها.» «۳»

۱۱- و فى المغنى لابن قدامه قال: روى سعيد فى سننه أن عمر قال: «من كانت له أرض يعنى من تحجر أرضا فعطّلها ثلاث سنين فجاء قوم فعمروها فهم أحق بها.» «۴»

۱۲- و فى كتاب الأموال لأبى عبيد فى التحجير قال: «و قد جاء توقيته فى بعض الحديث عن عمر أنه جعله ثلاث سنين.» «۵»

۱۳- و فيه أيضا بسنده، عن الحارث بن بلال المزنى، عن أبيه أن رسول اللّه «ص» أقطعه العقيق أجمع. قال: فلما كان زمن عمر قال لبلال: «إن

رسول اللّه «ص» لم يقطعك لتحجره عن الناس، إنما أقطعك لتعمل فخذ منها

---

(۱)- الخراج/ ۶۵.

(۲)- الخراج/ ۶۵.

(۳)- سنن البيهقى ۶/ ۱۴۸، كتاب إحياء الموات، باب ما يكون إحياء و ما يرجى فيه من الأجر.

(۴)- المغنى ۶/ ۱۵۴.

(۵)- الأموال/ ۳۶۷.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۹۳

ما قدرت على عمارته و ردّ الباقى.» «۱»

أقول: و يشبه أن يكون نظر عمر موردا للعمل فى عصره و فيما بعده، و لو كان هذا خلاف حكم اللّه- تعالى- لصدر عن أئمتنا «ع» مخالفته و الإجهار بها كما فى سائر المبدعات، و لم ينقل ذلك بل نقل خلافه فى خبر يونس، عن العبد الصالح «ع».

نعم، يحتمل أن يكون التحديد بثلاث سنين حكما سلطانيا فلا يتعين الأخذ به فى جميع الأعصار و الأمكنه، فتدبّر.

---

(۱)- الأموال/ ۳۶۸.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۹۴

## المسأله السادسه: هل الإحياء فى الأرض الموات يوجب مالكيه المحيى لرقبه الأرض

### اشاره

و خروجها بذلك عن ملك الإمام رأسا، أو لا يوجب إلّا أحقيه المحيى بها من غيره بحيث يختص به الاستفاده منها و لا يجوز مزاحمته نظير ما قيل فى التحجير من دون أن تخرج بذلك عن ملك الإمام، و إن شئت قلت: إنه يملك حيثيه الإحياء و آثاره دون الرقبه فللإمام أن يشترط عليه شروطا و يفرض عليه طسقا، أو يفصل فى ذلك بين المسلم و الكافر، كما يظهر من التذكره، فيثبت الملكيه للمسلم و لا يثبت للكافر إلّا الأولويه؟

فی المسأله وجوه بل أقوال. ظاهر اللام فی قوله: «فهی له» الوارد فی أکثر أخبار الباب کونها للملک، فإنها و إن وضعت لمطلق الاختصاص و لکن الاختصاص التامّ عباره عن الملکیه. و بالجمله، فرق بین مطلق الاختصاص و الاختصاص المطلق

فالأول أعمّ، و الثانى ينصرف إلى خصوص الملكيه التامه، و هى المشهوره بين فقهاء أصحابنا الإماميه على ما قيل بل بين فقهاء الفريقين يظهر لمن تتبع كلماتهم فى هذا الباب و فى سائر الأبواب كالبيع و الوقف و نحوهما، إذ لا بيع و لا وقف إلّا فى ملك.

هذا.

**[كلمات الأصحاب]**

١- و لكن الشيخ فى التهذيب بعد ذكر إباحه أراضى الخراج و أراضى الأنفال فى عصر الغيبه قال:

«فإن قال قائل: إنّ جميع ما ذكرتموه إنما يدلّ على إباحه التصرف لكم فى هذه الأرضين و لم يدلّ على أنه يصح لكم تملكها بالشراء و البيع، فإذا لم يصح الشراء و البيع فما يكون فرعا عليه أيضا لا يصح مثل الوقف و النحله و الهبه و ما يجرى مجرى ذلك.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۱۹۵

قيل له: إنا قد قسمنا الأرضين فيما مضى على ثلاثه أقسام: أرض يسلم أهلها عليها، فهى تترك فى أيديهم و هى ملك لهم، فما يكون حكمه هذا الحكم صح لنا شراؤها و بيعها. و أما الأرضون التى تؤخذ عنوه أو يصالح أهلها عليها فقد أبحنا شراءها و بيعها لأن لنا فى ذلك قسما لأنها أراضى المسلمين، و هذا القسم أيضا يصح الشراء و البيع فيه على هذا الوجه. و أما الأنفال و ما يجرى مجراها فليس يصح تملكها بالشراء و البيع و إنما أبيح لنا التصرف حسب.» «۱»

أقول: أرض الخراج ملك لعنوان المسلمين لا للأشخاص بنحو الإشاعه حتى يكون لكل فرد منهم قسم. نعم، قد مرّ فى بحث الأراضى المفتوحه عنوه جواز شراء ما للزارع فيها من بناء أو غرس أو مرز و لا أقل من شراء حق اختصاصها

به، كما تعارف بين الزرّاع الذين لا يملكون رقبه الأرض فى القرى، و بذلك جمعنا بين أخبار المسأله هناك، فراجع.

و ظاهر كلامه الأخير عدم جواز تملك الرقبه فى أرض الأنفال و عدم جواز الشراء و البيع لذلك.

و لكن يرد عليه أن أرض الأنفال لا تقل عن أرض الخراج قطعا، فإذا صح النقل و الانتقال فى أرض الخراج بلحاظ حق الزارع فيها فلم لا يجوز ذلك فى أرض الأنفال بهذا اللحاظ؟ اللهم إلّا أن يراد عدم الجواز فيها قبل الإحياء و ثبوت الحق به. و كيف كان فظاهره عدم ملكيه الرقبه بل إباحه التصرف فقط.

۲- و قال فى الاستبصار بعد ذكر أخبار الإحياء:

«الوجه فى هذه الأخبار و ما جرى مجراها مما أوردنا كثيرا منها فى كتابنا الكبير أن من أحيا أرضا فهو أولى بالتصرف فيها دون أن يملك تلك الأرض، لأن هذه الأرضين من جمله الأنفال التى هى خاصه للإمام إلّا أن من أحياها أولى بالتصرف فيها إذا أدّى واجبها للإمام. و قد دللنا على ذلك فى كتابنا المذكور بأدلّه

---

(۱)- التهذيب ۴/ ۱۴۵، باب الزيادات (بعد باب الأنفال).



مستوفاه و أخبار كثيره.» «۱» ثم استدل هنا بصحيحه أبى خالد الكابلى الآتيه.

۳- و قال فى كتاب المتاجر من النهايه (باب بيع المياه و المراعى):

«و الأرضون على أقسام أربعه: منها أرض الخراج ... و منها أرض الصلح ... و منها أرض من أسلم عليها طوعا ... و منها أرض الأنفال، و هى كل أرض انجلى أهلها عنها من غير قتال، و الأرضون الموات و رءوس الجبال و الآجام و المعادن و قطائع الملوك. و هذه كلّها خاصه

للإمام، يقبّلها من شاء بما أراد و يهبها و يبيعها إن شاء حسب ما أراد. و من أحيا أرضا ميته كان أملك بالتصرف فيها من غيره؛ فإن كانت الأرض لها مالك معروف كان عليه أن يعطى صاحب الأرض طسق الأرض، و ليس للمالك انتزاعها من يده ما دام هو راغبا فيها. و إن لم يكن لها مالك و كانت للإمام وجب على من أحياها أن يؤدّى إلى الإمام طسقها. و لا يجوز للإمام انتزاعها من يده إلى غيره، إلّا أن لا يقوم بعمارتها كما يقوم غيره أو لا يقبل عليها ما يقبله الغير. و متى أراد المحيى لأرض من هذه الجنس الذى ذكرناه أن يبيع شيئا منها لم يكن له أن يبيع رقبه الأرض و جاز له أن يبيع ماله من التصرف فيها.» «۲»

۴- و أيضا فى كتاب المتاجر منه:

«و من أخذ أرضا ميته فأحياها كانت له، و هو أولى بالتصرف فيها إذا لم يعرف لها ربّ و كان للسلطان طسق الأرض، و إن عرف لها ربّ كان له خراج الأرض و طسقها.» «۳»

۵- و قال فى كتاب الزكاه من النهايه (باب أحكام الأرضين):

«و الضرب الرابع: كلّ أرض انجلى أهلها عنها أو كانت مواتا فأحييت أو كانت آجاما و غيرها مما لا يزرع فيها فاستحدثت مزارع فإن هذه الأرضين كلها للإمام خاصه، ليس لأحد معه فيها نصيب، و كان له التصرف فيها بالقبض و الهبه و البيع و الشرى حسب ما يراه، و كان له أن يقبلها بما يراه من النصف أو الثلث أو الربع،

---

(۱)- الاستبصار ۳/ ۱۰۸، كتاب البيوع، باب من أحياء أرضا، ذيل الحديث ۴ من الباب.

(۲)- النهايه/ ۴۱۸- ۴۲۰.

(۳)- النهايه/ ۴۴۲.

و جاز له أیضا بعد انقضاء مده القباله نزعها من ید من قبّله إیاها و تقبیلها لغیره، إلّا أن الأرضین التی أحییت بعد مواتها فإن الذی أحیاها أولی بالتصرف فیها ما دام یقبلها بما یقبلها غیره، فإن أبی ذلک کان للإمام أیضا نزعها من یده و تقبیلها لمن یراه.» «۱»

۶- و فی کتاب الجهاد من المبسوط بعد ذکر الأراضی المفتوحه عنوه قال:

«فأما الموات فإنها لا تغنم، و هی للإمام خاصه، فإن أحیاها أحد من المسلمین کان أولی بالتصرف فیها و یکون للإمام طسقها.» «۲»

فهذا الشیخ الطوسی خرّیت فقه الشیعه الإمامیه ینکر ملکیه رقبه الأرض المحیاه للمحیی فی کتبه الأربعه.

نعم، فی إحیاء الموات من المبسوط قال:

«الأرضون الموات عندنا للإمام خاصه لا یملکها أحد بالإحیاء إلا أن یأذن له الإمام.» «۳»

و ظاهره هنا حصول الملک، اللّهم إلّا أن یحمل الملک علی ملکیه حیثیه الإحیاء و آثاره، أو یرید بإذن الإمام إذنه فی التملک کأن یبیع الرقبه له، فلا تهافت.

۷- و قال القاضی ابن البرّاج فی المهذّب فی باب ذکر أرض الأنفال:

«و هی للإمام «ع» خاصه دون غیره من سائر الناس، و له أن یتصرف فیها بالهبه و البیع و غیر ذلک من سائر أنواع التصرف حسب ما یراه، و له «ع» أن یقبّلها بما یراه من نصف أو ثلث أو ربع، و له بعد انقضاء مده القباله أن یقبضها و ینزعها ممن هی فی یده بالقباله و یقبّلها لغیره، إلّا أن تکون مما کانت مواتا فأحییت فإنها إذا کانت کذلک لم تنتزع من ید من أحیاها، و هو أولی بالتصرف فیها ما دام یتقبلها بما یتقبلها به غیره،

فإن لم يتقبلها بذلك جاز للإمام «ع» أن ينتزعها من يده و يقبلها لغيره كما يراه.» «۴»

---

(۱)- النهايه/ ۱۹۶.

(۲)- المبسوط ۲/ ۲۹.

(۳)- المبسوط ۳/ ۳۷۰.

(۴)- المهذّب ۱/ ۱۸۳.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۹۸

۸- و قال ابن زهره فی جهاد الغنیه:

«و أما أرض الأنفال- و هی کلّ أرض أسلمها أهلها من غیر حرب أو جلوا عنها و کل أرض مات مالکها و لم یخلف وارثا بالقرابه و لا بولاء العتق و بطون الأودیه و رءوس الجبال و الآجام و قطائع الملوک من غیر جهه غصب و الأرضون الموات- فللإمام خاصه دون غیره، و له التصرف فیها بما یراه من بیع أو هبه أو غیرهما و أن یقبلها بما یراه، و علی المتقبل بعد حق القباله و تکامل الشروط الزکاه.» «۱»

۹- و فی إحیاء الموات من الغنیه:

«قد بیّنا فیما مضی أن الموات من الأرض للإمام القائم مقام النبی «ص» خاصه و أنه من جمله الأنفال یجوز له التصرف فیه بأنواع التصرف و لا یجوز لأحد أن یتصرف فیه إلّا بإذنه. و یدلّ علی ذلک إجماع الطائفه، و یحتجّ علی المخالف بما رووه من قوله «ع»: «لیس لأحدکم إلّا ما طابت به نفس إمامه.» من أحیا أرضا بإذن مالکها أو سبق إلی التحجیر علیها کان أحق بالتصرف فیها من غیره، و لیس للمالک أخذها منه إلّا أن لا یقوم بعمارتها و لا یقبل علیها ما یقبل غیره بالإجماع المشار إلیه، و یحتج علی المخالف بما رووه من قوله «ع»: «من أحیا أرضا میته فهی له.» و قوله: «من أحاط حائطا علی أرض فهی له.» و المراد بذلک ما ذکرناه من کونه أحق

بالتصرف لأنه لا يملك رقبه الأرض بالإذن فی إحیائها.» «۲»

۱۰- و فی باب أحکام الأرضین من السرائر قال:

«و الضرب الرابع: کل أرض انجلی أهلها عنها أو کانت مواتا فأحییت أو کانت آجاما و غیرها مما لم یزرع فیها فأحدثت مزارع، فإن هذه الأرضین کلها للإمام خاصه لیس لأحد معه فیها نصیب و کان له التصرف فیها بالقبض و الهبه و البیع و الشری حسب ما یراه، و کان له أن یقبّلها بما یراه من النصف أو الثلث أو الربع، و جاز له أیضا بعد انقضاء مده القباله نزعها من ید من قبله إیاها و تقبیلها لغیره. و قد استثنی من ذلک الأرض التی أحییت بعد مواتها، فإن الذی أحیاها أولی بالتصرف

---

(۱)- الجوامع الفقهیه/ ۵۲۳ (- ط. أخری/ ۵۸۵).

(۲)- الجوامع الفقهیه/ ۵۴۰ (- ط. أخری/ ۶۰۲).

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۱۹۹

فیها ما دام تقبلها بما تقبلها غیره، فإن أبی ذلک کان للإمام أیضا نزعها من یده و تقبیلها لمن یراه علی ما روی فی بعض الأخبار.» «۱»

۱۱- و فی إحیاء الموات من الشرائع:

«و إذنه شرط، فمتی أذن ملکه المحیی له إذا کان مسلما ... و کل أرض جری علیها ملک لمسلم فهی له أو لورثته بعده، و إن لم یکن لها مالک معروف معین فهی للإمام «ع» و لا یجوز إحیاؤها إلّا بإذنه. فلو بادر مبادر فأحیاها بدون إذنه لم یملک.

و إن کان الإمام «ع» غائبا کان المحیی أحق بها ما دام قائما بعمارتها. فلو ترکها فبادت آثارها فأحیاها غیره ملکها، و مع ظهور الإمام- علیه السلام- یکون له رفع یده عنها.» «۲»

و قد احتملنا سابقا أن یکون جمیع

كلامه إلى قوله: «و إن كان الإمام غائبا» مرتبطا بزمان الحضور و يراد بالإذن الإذن فى التملك، و فى عصر الغيبه حيث لا إذن فيه صار الإحياء موجبا للأحقيه فقط.

۱۲- و نظير ذلك فى المختصر، ففى إحياء الموات منه بعد بيان معنى الموات و أنه للإمام قال:

«و مع إذنه يملك بالإحياء، و لو كان الإمام غائبا فمن سبق إلى إحيائه كان أحق به، و مع وجوده له رفع يده.» «۳»

۱۳- و فى إحياء الموات من التذكره:

«و لا- يجوز لأحد إحياؤها إلا- بإذنه، فإن بادر إليها إنسان و أحياها من دون إذنه لم يملكها. و لو كان الإحياء حال غيبه الإمام- عليه السلام- كان المحيى أحق بها ما دام قائما بعمارتها، فإن تركها فزالت آثارها فأحياها غيره ملكها فإذا ظهر الإمام «ع» يكون له رفع يده عنها لما تقدم.» «۴» و ذكر نحو ذلك فى موضع آخر أيضا. «۵»

---

(۱)- السرائر/ ۱۱۱.

(۲)- الشرائع ۳/ ۲۷۱- ۲۷۲ (- ط. أخرى/ ۷۹۱- ۷۹۲، الجزء ۴).

(۳)- المختصر النافع/ ۲۵۹ (الجزء ۲).

(۴)- التذكره ۲/ ۴۰۱.

(۵)- التذكره ۲/ ۴۰۳.



فيستفاد: من هذه العبارات عدم القول بالملك فى عصر الغيبه، و هذا هو محل ابتلائنا كما لا يخفى.

و كيف كان فهؤلاء الأعلام من فقهائنا يصرّحون بأن الأرض الموات للإمام و أن له أن يتصرف فيها بالبيع و الهبه و نحو ذلك، و لا محاله يصير المشترى و الموهوب له حينئذ مالكا لرقبتها.

و لكن يظهر منهم أن مجرد إحيائها لا يوجب ملكيه الرقبه للمحيى و ليس له بيع الرقبه، بل يكون هو أولى بالتصرف فيها و أحق بها من غيره و عليه طسقها، إلّا

أن يتركها و لا يقوم بعمارتها أو لا يقبل عليها ما يقبله غيره من الطسق. نعم، صرّح الشيخ فى النهايه كما مرّ بأن له أن يبيع ما له من التصرف فيها نظير ما قالوه فى الأرض المفتوحه عنوه. هذا.

**و أما الأخبار:**

١- ففى الوسائل، عن الكلينى، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبى خالد الكابلى، عن أبى جعفر «ع»، قال: «وجدنا فى كتاب على «ع»: «أن الأرض للّه يورثها من يشاء من عباده و العاقبه للمتقين. أنا و أهل بيتى الذين أورثنا الأرض و نحن المتقون، و الأرض كلها لنا فمن أحيا أرضا من المسلمين فليعمرها و ليؤدّ خراجها إلى الإمام من أهل بيتى، و له ما أكل منها، فإن تركها أو أخربها فأخذها رجل من المسلمين من بعده فعمرها و أحياها فهو أحق بها من الذى تركها، فليؤدّ خراجها إلى الإمام من أهل بيتى و له ما أكل منها، حتى يظهر القائم «ع» من أهل بيتى بالسيف فيحويها و يمنعها و يخرجهم منها كما حواها رسول اللّه «ص» و منعها، إلا ما كان فى أيدى شيعتنا فإنه يقاطعهم على ما فى أيديهم و يترك الأرض فى أيديهم.»

و رواها أيضا عن الشيخ بإسناده، عن الحسن بن محبوب. «١»

و الروايه صحيحه. و أبو خالد الكابلى- و اسمه كنكر، و قيل: وردان- من

---

(١)- الوسائل ١٧/ ٣٢٩، الباب ٣ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ٢.



أصحاب الإمام السجاد و الإمام الباقر «ع».

أقول: يستفاد من هذه الصحيحه أمور: الأول: أن الأرضين كلها للإمام بما هو إمام،

یعنی أن له الولایه علیها و تکون تحت اختیاره. الثانی: أن کل مسلم مجاز فی إحیائها و عمرانها. الثالث: أنه یجب علی من أحیا شیئا منها أن یؤدّی خراجها إلی الإمام من أهل بیتی، یعنی من له حق الإمامه لا کلّ من یدعیها و یتقمصها جورا.

و لازمه عدم تملک المحیی للرقبه و إن صار أحق بها من غیره. الرابع: أن حق المحیی ثابت ما دام یتوجه إلیها و إلی إحیائها، فإن ترکها بالکلیه أو خربت و زالت آثار إحیائه زالت علاقه المحیی بها بالکلیه و جاز لغیره إحیاؤها و أداء خراجها إلی الإمام. الخامس: أن للقائم من آل محمد «ع» الذی صار قادرا مبسوط الید أن یأخذ الأرض ممن فیها، نعم لا یأخذها من شیعته و لعله لشفقته الخاصه بهم.

و مقتضی جمیع ذلک بقاء علاقه الإمام بالأرض فی جمیع المراحل، فیکون وزان الإمام فی إذنه لإحیاء الأرض وزان من حفر قناه و هیأ ماء لمنطقه خاصه ثم نادی:

من أحیا و عمر قسمه من هذه المنطقه صار أحق بها من غیره، فلیس معنی ذلک إلا أنه أولی بالتصرف فیها و أنه یملک آثار إحیائه لا أنه یملک رقبه الأرض و تنقطع علاقه المالک عنها.

۲- و روی فی الوسائل عن الشیخ باسناده، عن محمد بن علی بن محبوب، عن محمد بن الحسین، عن الحسن بن محبوب، عن عمر بن یزید، قال: سمعت رجلا من أهل الجبل یسأل أبا عبد اللّه «ع» عن رجل أخذ أرضا مواتا ترکها أهلها فعمرها و کری أنهارها و بنی فیها بیوتا و غرس فیها نخلا و شجرا. قال: فقال أبو عبد اللّه «ع»:

«کان أمیر المؤمنین «ع» یقول: «من أحیا أرضا من المؤمنین

فهی له، و علیه طسقها یؤدّیه إلی الإمام فی حال الهدنه، فإذا ظهر القائم «ع» فلیوطّن نفسه علی أن تؤخذ منه.» «۱»

و الظاهر أن المراد بعمر بن یزید عمر بن محمد بن یزید بیّاع السابری الثقه، فالروایه صحیحه.

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۸۲، الباب ۴ من أبواب الأنفال، الحدیث ۱۳.



و مفادها أن الأرض للإمام و أن للمؤمن إحیاءها، و مع تصریحها بأنها لمن أحیاها صرّح بأن علیه طسقها و أن للقائم «ع» أن یأخذها منه. فیستفاد منها بقاء علاقه الإمام بها و عدم مالکیه المحیی لرقبتها، فیراد بکونها له أحقیته بها من غیره و مالکیته لآثار إحیائه، و بذلک یفسّر سائر الأخبار الحاکمه بأنّ من أحیا أرضا فهی له.

و لعل المقصود بالإمام فی حال الهدنه مطلق من له حق الإمامه شرعا لا خصوص المعصوم، کما یحتمل بعیدا أن یراد بالقائم فیها کل من له حق الإمامه إذا قام بالسیف. و لا یلازم توطین النفس علی أخذ الأرض منه أخذها منه فعلا بل یراد إیمانه بأن الأرض لیست له، فلا ینافی هذا صحیحه الکابلی الحاکمه بعدم أخذها من الشیعه، فتدبّر.

۳- ما رواه فی الکافی، عن محمد بن یحیی، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عمر بن یزید، قال: رأیت مسمعا بالمدینه- و قد کان حمل إلی أبی عبد اللّه «ع» تلک السنه مالا فردّه أبو عبد اللّه «ع»- فقلت له: لم ردّ علیک أبو عبد اللّه «ع» المال الذی حملته إلیه؟ قال: فقال لی: إنی قلت له حین حملت إلیه المال: إنی کنت ولّیت البحرین الغوص فأصبت أربعمائه ألف درهم و قد جئت بخمسها بثمانین

ألف درهم و كرهت أن أحبسها عنك و أن أعرض لها و هى حقك الذى جعله اللّه- تبارك و تعالى- فى أموالنا. فقال: «أو مالنا من الأرض و ما أخرج اللّه منها إلّا الخمس؟ يا أبا سيار! إن الأرض كلها لنا، فما أخرج اللّه منها من شى ء فهو لنا. فقلت له: و أنا أحمل إليك المال كله؟ فقال:

يا أبا سيار، قد طيّبناه لك و أحللناك منه، فضمّ إليك مالك. و كلّ ما فى أيدى شيعتنا من الأرض فهم فيه محلّلون حتى يقوم قائمنا فيجبيهم طسق ما كان فى أيديهم و يترك الأرض فى أيديهم. و أمّا ما كان فى أيدى غيرهم فإن كسبهم من الأرض حرام عليهم حتّى يقوم قائمنا فيأخذ الأرض من أيديهم و يخرجهم صغره.

قال عمر بن يزيد: فقال لى أبو سيّار: ما أرى أحدا من أصحاب الضياع و لا ممن يلى الأعمال يأكل حلالا غيرى إلا من طيّبوا له ذلك.» «۱» و روى الشيخ أيضا نحوه. «۲»

---

(۱)- الكافى ۱/ ۴۰۸، كتاب الحجه، باب أنّ الأرض كلّها للإمام «ع»، الحديث ۳.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۸۲، الباب ۴ من أبواب الأنفال، الحديث ۱۲، عن الكافى، و عن التهذيب ۴/ ۱۴۴.



و السند صحيح. و قد مرّ شرح هذا الحديث فى خلال أخبار التحليل، فراجع. «۱»

و يستفاد منه كون الأرض مطلقا و منها الموات للإمام و أنها مباحه لشيعتهم و لكن لهم أخذ طسقها بل استرداد أصلها منهم فيدلّ على عدم انتقال الرقبه إليهم و بقاء علاقه الإمام بها. نعم احتملنا هناك عدم كون اللام فى الأرض للاستغراق بل للعهد، فتكون إشاره إلى أرض البحرين و

هی مما لم یوجف علیها بخیل و لا رکاب کما فی موثقه سماعه. «۲» و علی هذا فلا مجال للاستدلال بها فی المقام، فتدبّر.

و بالجمله، المستفاد من هذه الأخبار الصحیحه التی أفتی بمضمونها الشیخ و ابن البراج و ابن زهره فی کتبهم المعده لنقل المسائل المأثوره عن الأئمه «ع»: هو أن الأرض الموات للإمام وفاقا لسائر الأخبار الحاکمه بذلک، و أن للمسلمین إحیاءها و أداء طسقها إلیه، و أن للقائم «ع» إذا قام أخذ الأرض منهم.

و مقتضی ذلک کله بقاء علاقه الإمام بها و أن المحیی لا یملک الرقبه بل یملک ما هو أثر فعله من آثار الإحیاء ما بقیت و یکون هو أحق بها من غیره و أولی بالتصرف فیها. و أفتی فی السرائر أیضا بمثل ما أفتوا به کما مرّ. فیکون هذا القول مشهورا بین قدماء أصحابنا.

بل یمکن أن یقال: إن کل من یقول: إن مالکیه المحیی تدور مدار بقاء الحیاه فی الأرض و أنها تزول بعروض الموت لها و جاز حینئذ للغیر إحیاؤه لنفسه کان اللازم من کلامه عدم کون الرقبه ملکا للمحیی و إلا لبقیت فی ملکه بعد الموت أیضا، و سیأتی البحث فی ذلک فی مسأله مستقله. هذا.

و فی بلغه الفقیه للعالم المحقق السید محمد آل بحر العلوم:

«منع إفاده أخبار الإحیاء التملک المجانی من دون أن یکون للإمام «ع» فیه حق، فیکون للإمام «ع» فیه بحسب ما یقاطع المحیی علیها فی زمان حضوره و بسط یده، و مع عدمه فله أجره المثل. و لا ینافی ذلک نسبه الملکیه إلی المحیی فی أخبار الإحیاء،

---

(۱)- راجع ص ۱۲۹ من هذا الجزء من الکتاب.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۶۷، الباب ۱ من أبواب الأنفال، الحدیث

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۰۴

و إن هی إلّا جاریه مجری کلام الملاکین للفلّاحین فی العرف العام عند تحریضهم علی تعمیر الملک: من عمرها أو حفر أنهارها و کری سواقیها فهی له، الدالّه علی أحقیته من غیره و تقدمه علی من سواه، لا علی نفی الملکیه من نفسه و سلب المالکیه عن شخصه. فالحصه الراجعه إلی الملّاک المعبر عنها بالملاکه مستحقه له غیر منفیه عنه و إن أضاف الملک إلیهم عند الترخیص و الإذن العمومی غیر أن الشیعه محلّلون بالنسبه إلی ما یرجع إلی الإمام مما یستحقه من أجره المثل أو حصه الملاکه.» «۱»

و فیه أیضا:

«و یحتمل قویا عندی کما تقدم بل هو الأقوی: أن الإحیاء فی الموات التی هی للإمام «ع» لا یکون سببا لملک المحیی و خروج الرقبه عن ملک الإمام و لا یوجب إلّا أحقیه المحیی بها و أولویته من غیر بالتصرف فیها، فتکون اللام فی عمومات الإحیاء لمجرد الاختصاص بقرینه ما دلّ علی دفع خراجها للإمام «ع» فی صحیحه الکابلی، و إن کنّا لا نقول به فی زمان الغیبه لأخبار الإباحه و التحلیل للشیعه المستفاد منها کونها لهم بلا أجره علیهم.» «۲»

أقول: فهذا العالم المحقق أیضا قد أفتی بمضمون الصحاح المتقدمه. و قد مرّ منّا أن عمده نظر أئمتنا «ع» فی أخبار التحلیل کان إلی تسهیل الأمر لشیعتهم فی زمان الاختناق و عدم انعقاد الحکومه الصالحه. فلو فرض فی عصر الغیبه أیضا انعقاد الحکومه الحقه الصالحه بشرائطها کان لها تحدید التصرف و أخذ الطسق و الأجره أیضا.

و قال السید الشهید آیه اللّه الصدر- طاب ثراه- بعد نقل فتوی المشهور فی المقام:

«و هنا رأی فقهی آخر

يبدو أكثر انسجاما مع النصوص التشريعيه، يقول: إن عمليه الإحياء لا تغيّر من شكل ملكيه الأرض، بل تظلّ الأرض ملكا للإمام أو لمنصب الإمامه، و لا يسمح للفرد بتملك رقبتها و إن أحياها، و إنما يكتسب بالإحياء حقا فى الأرض دون مستوى الملكيه، و يخوّل له بموجب هذا الحق استثمار الأرض

---

(۱)- بلغه الفقيه ۱/ ۲۷۴ (- ط. أخرى/ ۸۸).

(۲)- بلغه الفقيه ۱/ ۳۴۷ (- ط. أخرى/ ۱۲۵).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۰۵

و الاستفاده منها و منع غيره ممن لم يشاركه فى جهده و عمله من مزاحمته و انتزاع الأرض منه ما دام قائما بواجبها. و هذا القدر من الحق لا يعفيه من واجباته تجاه منصب الإمامه بوصفه المالك الشرعى لرقبه الأرض. فللإمام أن يفرض عليه الأجره أو الطسق كما جاء فى الحديث ...» «۱»

## [مقتضى الجمع بين الأخبار]

و قد تحصّل مما ذكرناه أن الأقوى بمقتضى الجمع بين أخبار الباب هو أن إحياء الأرض الموات و لو كان بالإذن لا يوجب انقطاع علاقه الإمام منها بالكليه بل تبقى علاقته بها. فله أن يأخذ طسقها، و لو تركها المحيى أو أخربها قبلها غيره، و لو رأى المصلحه فى أخذها بعد انقضاء مده المتقبل أخذها منه، و لا محاله يشترى آثار المحيى فيها لئلا يتضرر. و المحيى لا يصير مالكا إلا لآثار الإحياء و محصول فاعليته و قواه. نعم، يمكن أن يقال بملكيه الرقبه تبعا لآثار الإحياء ما بقيت، فيجوز بيعها كذلك وهبتها بل و وقفها و نحو ذلك. نظير ما يقال فى الأراضى المفتوحه عنوه التى هى للمسلمين إجماعا و مع ذلك تدلّ أخبار مستفيضه على جواز بيعها تبعا للآثار، ففى خبر أبى

برده بن رجاء قال: قلت لأبی عبد اللّه «ع»: کیف تری فی شراء أرض الخراج؟ قال: و من یبیع ذلک، هی أرض المسلمین؟ قال: قلت: یبیعها الذی فی یده.

قال: و یصنع بخراج المسلمین ما ذا؟ ثم قال: «لا بأس، اشتری حقه منها و یحوّل حق المسلمین علیه و لعلّه یکون أقوی علیها و أملی بخراجهم منه.» و نحوه غیره من الأخبار. «۲»

و فی الحقیقه یکون البیع متعلقا بحقه فی الأرض، أعنی آثار الإحیاء و إن تعلقت ظاهرا بالأرض. فوزان أرض الإمام فی ذلک وزان أرض الخراج التی تکون للمسلمین، بل لا یوجد بینهما فرق أساسی. هذا.

و یؤید ما ذکرناه من ملکیه حیثیه الإحیاء و آثاره دون رقبه الأرض ما مرّ منّا من أن التشریع الصحیح الذی یقبله العقل السلیم ما وقع علی طبق نظام التکوین. فأساس الملکیه الاعتباریه هو نحو من الملکیه التکوینیه. و الإنسان یملک تکوینا فکره و قواه و جهاز فعله و صنعه و بتبع ذلک لفعله و آثار فعله، فما هو

---

(۱)- اقتصادنا/ ۴۱۶ (- ط. أخری/ ۴۶۳).

(۲)- الوسائل ۱۱/ ۱۱۸، الباب ۷۱ من أبواب جهاد العدوّ.



محصول مالکیه الإنسان لقواه و جهاز فاعلیته تکوینا هو حیثیه الإحیاء و آثار الحیاه دون رقبه الأرض، و لازم ذلک زوال مالکیته بزوال آثار الحیاه، فتدبّر جیّدا.

فإن قلت: ما ذکرت من عدم ملکیه الرقبه بالإحیاء مخالف لظاهر اللام فی قوله: «فهی له» أو: «فهی لهم»، فإنها و إن وضعت لمطلق الاختصاص و لکنها تنصرف إلی أظهر المصادیق و أکملها و هی الملکیه.

قلت: نعم، و لکن الصحاح الثلاث المتقدمه فی عدم الملکیه أظهر بل کالصریحه إذ

مطالبه الطسق و جواز استرداد الأرض من ناحيه الإمام تدلّان على بقاء علاقه الإمام برقبتها.

و فى صحيحه عمر بن يزيد الأولى: «من أحيا أرضا من المؤمنين فهى له و عليه طسقها يؤدّيه إلى الإمام.» فقد جمع فيها بين اللام و الطسق و هذا يدفع ظهور اللام فى الملكيه و يصير هذا قرينه على المقصود فى الأخبار الأخر أيضا، فتحمل على الأحقيه المذكوره فى كثير من أخبار الفريقين.

و إن شئت قلت: الملكيه حاصله و لكن بالنسبه إلى آثار الإحياء و تنسب إلى الأرض تبعا لاتحادهما وجودا كما فى أراضى الخراج.

و يشهد بذلك أن من أصرح ما ذكروه دليلا على تملك الأرض بالإحياء معتبره محمد بن مسلم المرويه بطرق كثيره منها صحيحه و منها موثقه. و بالرجوع إلى طرق الحديث و متنه يظهر كون الجميع قطعات من حديث سئل فيه عن الشراء من أرض اليهود و النصارى فأجاب «ع»: «ليس به بأس، قد ظهر رسول اللّه «ص» على أهل خيبر فخارجهم على أن يترك الأرض فى أيديهم يعملونها و يعمرونها فلا أرى بها بأسا لو أنك اشتريت منها شيئا.

و أيّما قوم أحيوا شيئا من الأرض و عملوها فهم أحق بها و هى لهم.» «۱» و نحوها صحيحه أبى بصير. «۲»

---

(۱)- الوسائل ۱۱/ ۱۱۸، الباب ۷۱ من أبواب جهاد العدوّ، الحديث ۲؛ و الوسائل ۱۷/ ۳۲۶- ۳۲۷، الباب ۱ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ۱ و غيره.

(۲)- الوسائل ۱۷/ ۳۳۰، الباب ۴ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ۱.



و خيبر كانت مفتوحه عنوه أو صلحا على أن تكون أراضيها للمسلمين أو لإمام المسلمين، كما تدلّ على

ذلك أخبار الفريقين:

ففى صحيحه البزنطى: «و ما أخذ بالسيف فذلك إلى الإمام يقبّله بالذى يرى كما صنع رسول اللّه «ص» بخيبر قبّل أرضها و نخلها. الحديث.» «۱»

و فى سنن أبى داود بسنده، عن ابن عباس، قال: «افتتح رسول اللّه «ص» خيبر و اشترط أن له الأرض و كل صفراء و بيضاء. قال أهل خيبر: نحن أعلم بالأرض منكم فأعطناها على أن لكم نصف الثمره و لنا نصف. الحديث.» «۲»

فأراضى اليهود فيها انتقلت منهم إلى المسلمين إجماعا، فلم يكن لليهود إلا عملهم الإحيائى و آثاره، و لا محاله تكون هى المشتراه منهم لا رقبه الأرض. و قد طبّق عليها الإمام «ع» قوله: «و أيّما قوم أحيوا شيئا من الأرض و عملوها فهم أحق بها و هى لهم.»

فان قلت: ما ذكرت من الصحاح الثلاث الدالّه على بقاء علاقه الإمام بالأرض المحياه بإذنه يعارضها ما يدلّ بالصراحه على انقطاع صلته عنها بالكليه، كصحيحه عبد اللّه بن سنان، عن أبى عبد اللّه «ع»، قال: سئل «ع» و أنا حاضر عن رجل أحيا أرضا مواتا فكرى فيها نهرا و بنى فيها بيوتا و غرس نخلا و شجرا، فقال «ع»: «هى له و له أجر بيوتها، و عليه فيها العشر فيما سقت السماء أو سيل وادى أو عين، و عليه فيما سقت الدوالى و الغرب نصف العشر.» «۳»

فإن اقتصاره «ع» على ذكر الزكاه فقط فى مقام تحديد ما على المحيى يكون كالصريح فى ملكيه الرقبه بالإحياء و انقطاع علاقه الإمام عنها.

و نظير هذه الصحيحه الأخبار الكثيره التى اقتصر فيها على ذكر الزكاه فى

---

(۱)- الوسائل ۱۱/ ۱۲۰، الباب ۷۲ من أبواب جهاد العدوّ، الحديث ۲.

(۲)- سنن أبى داود ۲/ ۲۳۵،

كتاب البيوع، باب فى المساقاه.

(۳)- الوسائل ۱۷ / ۳۲۷، الباب ۱ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ۸. و الدالیه: الناعوره الّتی یدیرها الماء و نحوه. و الغرب بالفتح: الدلو العظیمه.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۰۸

الغلات و لا سیما ما وقعت فیها أرض الموات قسیما لأرض الخراج المفروض فیها قباله الأرض و الزکاه معا کخبر صفوان و البزنطی، فراجع الوسائل. «۱»

و علی هذا فتسقط الطائفتان بالمعارضه و یکون المرجع نهائیا الأخبار الکثیره التی مرّت من طرق الفریقین الظاهره فی تملک المحیی للرقبه بمقتضی ظهور اللام.

و لیست هذه الأخبار طرفا للمعارضه مع الصحاح الثلاث، فإن الظهور الإطلاقی لا یعارض الصراحه.

و قد ذکروا فی باب التعارض أنه متی تعارضت طائفتان من الأخبار کانت إحداهما صریحه فی النفی مثلا، و کانت الأخری صنفین: بعضها صریح فی الإثبات و بعضها ظاهر فیه، فلا نلتزم بسقوط الجمیع فی رتبه واحده إذ الظاهر لا یقاوم الصریح بل تسقط الصریحتان بالمعارضه ثم یرجع إلی الظاهر فی مقام العمل.

فوزان الظاهر وزان الأصل الذی یرجع إلیه بعد تعارض الدلیلین و تساقطهما، و لا یکون الظاهر و الصریح فی رتبه واحده کما لا یکون الأصل و الدلیل فی عرض واحد. هذا. و قد تعرض لهذا الإشکال إجمالا السیّد الشهید آیه اللّه الصدر- طاب ثراه- فی ملاحق کتابه فی الاقتصاد. «۲»

قلت: أما ما ذکرتم من کون صحیحه ابن سنان و نظائرها صریحه فی ملکیه الرقبه فممنوع أشدّ المنع، إذ قوله «ع» فیها: «فهی له» یساوق التعبیر الواقع فی غیرها، و لیس فیه أزید من الظهور فی الاختصاص الملکی مع عدم الدلیل علی الخلاف.

و لا یدلّ ذکر فرض الزکاه علی نفی غیرها

بالصراحه، بل غايته الظهور إذا كان فى مقام البيان من جميع الجهات. و لو سلّم فلعل عدم ذكر فرض الطسق كان من قبيل التحليل فى عصر الاختناق، نظير ما مر فى صحيحه مسمع، حيث قال «ع»:

«و كل ما فى أيدى شيعتنا من الأرض فهم فيه محلّلون حتى يقوم قائمنا فيجبيهم طسق ما فى أيديهم و يترك الأرض فى أيديهم.» فلا ينافى هذا جواز مطالبه الطسق إذا فرض انعقاد حكومه

---

(۱)- الوسائل ۱۱/ ۱۱۹، الباب ۷۲ من أبواب جهاد العدوّ.

(۲)- اقتصادنا/ ۶۵۹ (- ط. أخرى/ ۷- ۷۴۶)، الملحق ۴.



حقه و لو فى عصر الغيبه.

و فى حاشيه المحقق الأصفهانى على المكاسب فى هذا المقام:

«لا يخفى أن ظهور هذه الأخبار من وجوه عديده فى عدم الملك أقوى بمراتب من ظهور اللام فى الملكيه. و إثبات خصوص الزكاه عليه بعد السؤال بأنه ما ذا عليه لا ينافى عدم الملك، فإنه سؤال عما عليه من الحقوق الإلهيه لا عن حق مالكه إماما كان أو غيره.» «۱» هذا.

و أما ما ذكرتم من عدم مقاومه الظاهر للصريح فيبقى مرجعا نهائيا بعد تساقط الصريحين، ففيه أن عدم مقاومه الظاهر للصريح المعارض له لا- يوجب سقوطه رأسا و عدم تأييده و تقويته للصريح الموافق له مضمونا، و بالجمله ما اشتهر من الرجوع إلى العموم الفوقى بعد تعارض الخاصين ممنوع عندنا. و القياس على الأصل و الدليل مع الفارق، إذ موضوع الأصل هو الشك فى الحكم، و مع الدليل لا موضوع له و إنما يتحقق موضوعه بعد تساقط الدليلين. و هذا بخلاف الظاهر الموافق للصريح، فإن وجود الصريح لا يوجب سقوط الظاهر الموافق له

عن الحجيه بل يجوز الاحتجاج بكليهما. نعم، بالنسبه إلى الصريح المخالف له يسقط عن الحجيه بالمعارضه. و بعد سقوطه لا دليل على قيامه ثانيا مرجعا نهائيا بل يكون المرجع النهائى استصحاب بقاء الرقبه على ملك الإمام و بقاء علاقته بها، فتدبّر.

فإن قلت: إنكار ملكيه رقبه الأرض بالإحياء مضافا إلى مخالفته للمشهور مخالف لضروره الفقه، إذ يوجب ذلك عدم جواز بيع الأرض وهبتها و صلحها و وقفها، و المعلوم من الأخبار و الفتاوى خلاف ذلك.

قلت: مضافا إلى منع اشتهار ملكيه الرقبه بين القدماء من أصحابنا كما مرّ و أن مخالفه المشهور غير عزيزه فى الفقه بعد قيام الدليل كما فى مسأله نجاسه البئر التى

---

(۱)- حاشيه المكاسب ۱/ ۲۴۲.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۱۰

انقلب فيها فتوى المشهور، نقول: إن المحيى يملك عمله الإحيائى و آثار الإحياء الواقعه فى الأرض بإذن الإمام. و بعباره اخرى يملك المحياه بما هى محياه. و البيع و الوقف و نحوهما تتعلق بذلك و لا مانع منه.

و قد مرّ فى عباره النهايه قوله:

«و متى أراد المحيى لأرض من هذا الجنس الذى ذكرناه أن يبيع شيئا منها لم يكن له أن يبيع رقبه الأرض و جاز له أن يبيع ما له من التصرف فيها.» «۱» و قد التزم الفقهاء بذلك فى الأراضى المفتوحه عنوه أيضا كأراضى العراق و نحوها.

بل قد يقال فيها بملكيه الأرض تبعا للآثار بحيث تبقى ببقائها و تزول بزوالها، فلا إشكال. و لعل المشهور أيضا لم يريدوا بالملكيه أزيد من ذلك و لا سيما القائلون منهم بأن الملكيه لو كانت بالإحياء زالت بزوال الحياه و هم كثيرون كما سيأتى.

و بالجمله وزان المعاملات الواقعه على

الأرض هنا وزان المعاملات الواقعه من الرعايا على أملاك الزراعه و البساتين فى القرايا التى لها ملّاك. و قد شاع ذلك فى جميع البلاد و الأعصار.

و من قال فى هذه الموارد إن المحيى للأرض يبيع حقه فيها أيضا لا يريد بالحق إلا ما ذكرناه من آثار الإحياء و عمله المتجسد فى الأرض لا الحق بمعنى حكم الشارع باستحقاقه للأرض و كونه أحق بها، فلا يرد ما قد يقال: إن الحكم الشرعى لا يمكن أن يصير مبيعا أو موهوبا لعدم إضافه اعتباريه له بالبائع. و بعباره أخرى المقصود بالحق هنا موضوع الحق و منشأ انتزاعه و اعتباره، فتدبّر.

فإن قلت: إن الصحاح الثلاث المستدل بها معرض عنها، إذ المشهور على كون الإحياء سببا لملك الرقبه و عدم وجوب الطسق على من أحيا الموات من الأرض.

قلت: لا نسلّم الإعراض، إذ قد عرفت من الشيخ و ابن البراج و ابن زهره و ابن

---

(۱)- النهايه/ ۴۲۰.



إدريس و غيرهم الإفتاء بمضمونها، بل قد ترى الأصحاب فى كلماتهم يتمسكون بالصحاح المذكوره و لا سيما بصحيحه الكابلى فى الأبواب المختلفه، بحيث يظهر منهم اعتناؤهم بها. و لعلّ عدم إفتائهم بوجوب الطسق فى عصر الغيبه كان بلحاظ أخبار التحليل للشيعه لا بسبب الإعراض عن هذه الصحاح و اختيار انقطاع صله الإمام بالأرض.

و قد عرفت منّا أنه لو فرض انعقاد حكومه صالحه حقه فى عصر الغيبه أمكن القول بجواز أخذ الطسق له و تعيين ضوابط خاصه للإحياء و كيفياته.

و لو سلّم عدم إفتاء المشهور بالصحاح المذكوره فلا يثبت بذلك الإعراض المسقط عن الحجيه، إذ لعلهم صنعوا ذلك لعلاج مشكله التعارض بينها و بين

صحیحه ابن سنان و نحوها ترجیحا لها علی هذه الصحاح، لا أنهم وجدوا فیها خللا من حیث السند أو الدلاله أو الجهه.

فإن قلت: بعد اللتیّا و التی إنکار ملکیه رقبه الأرض بالإحیاء و فرض الطسق علی من أحیاها مخالف للسیره القطعیه المستمره من عصر الأئمه «ع» إلی زماننا هذا، حیث یری المحیی نفسه مالکا لرقبتها و یعامل علیها معامله الملّاک، و لا یلتزم عملا بالطسق و الخراج أصلا. و حمل الصحاح الثلاث علی عصر ظهور الحجه «ع» أیضا لا مجال له بعد کون الکلام لأمیر المؤمنین «ع» الظاهر فی بیان الحکم لعصره و ما بعده.

قلت: مضافا إلی النقض بالأراضی المفتوحه عنوه کأراضی مکه المعظمه و العراق و السوریه و مصر فإنه یعامل علیها معامله الأملاک بلا طسق و لا خراج مع أن الأرض فیها للمسلمین و الخراج ثابته فیها بلا إشکال:

إن السیره المدّعاه إن أرید بها سیره الشیعه المتعبّدین بنصوص أهل البیت- علیهم السلام- ففیها أن عدم إعطائهم الطسق فیها و کذا فی أراضی الخراج لعله کان بلحاظ أخبار التحلیل لا بلحاظ ملکیه الرقبه و انقطاع صله الإمام عنها، بل

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۱۲

المرکوز فی أذهان الشیعه بمقتضی الأخبار الواصله إلیهم من الأئمه «ع» هو کون الأرض و الدنیا کلها للإمام و لکنهم أحلّوها لشیعتهم، و أخبار التحلیل بنفسها شاهده علی بقاء صله الإمام بالأراضی.

و إن أرید بها سیره سائر المسلمین ففیها أنهم بحسب موازینهم الفقهیه لم یکونوا یرون الأراضی من الأنفال و للإمام و إن أفتی بعضهم بوجوب الاستیذان منه فی الإحیاء کما مرّ. و کیف کان فعملهم لا یکون حجه علینا.

و أما إیقاع المعاملات علی

الأراضی فقد مرّ أنه بلحاظ المالکیه لحیثیه الإحیاء و آثاره المتحده مع الأرض وجودا و یوجد مثله فی أراضی الخراج أیضا.

فإن قلت: ما مرّ منکم من جواز أخذ الطسق من قبل الحکومه الحقه لو فرض انعقادها فی عصر الغیبه یخالف لما هو الظاهر من صحیحه الکابلی من کون الطسق لأئمه أهل البیت فقط.

قلت: قد مرّ منّا مرارا أن الأراضی و غیرها من الأموال العامّه لیست لشخص الإمام المعصوم بل تکون تحت اختیار سائس المسلمین و من له حق الإمامه علیهم، و الإمامه بالمعنی الأعمّ لا تتعطل شرعا و لو فی عصر الغیبه، و الحصر فی صحیحه الکابلی و غیرها إضافی فی قبال أئمه الجور المتقمصین بها ظلما، فالمراد نفیهم و أنه لیس لهم حق الإمامه، فوزان الطسق هنا و کذا الخراج فی الأراضی المفتوحه عنوه وزان غیرهما من ضرائب الحکومه الإسلامیه التی کانت فی عصر الأئمه مختصه بهم شرعا و لکنها لا تتعطل کما لا تتعطل الحکومه. و تحلیل الأئمه «ع» کان بلحاظ عصور الاختناق و عدم الوصله إلی الحکومه الحقه تسهیلا لشیعتهم فی تلک الأعصار، فتدبّر.

فإن قلت: فهل لا یمکن أن یتملک الإنسان لرقبه الأرض و تصیر الأرض ملکا شخصیا کسائر الأموال الشخصیّه؟

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۱۳

قلت: نعم، لو فرض أن الإمام یری نقل الرقبه بالبیع أو الهبه مثلا مصلحه للمسلمین فله ذلک و لا ننکر جوازه، و إنما المدّعی أن إذنهم فی الإحیاء لا یقتضی أزید من ملکیه حیثیه الإحیاء و آثاره، و هو المستفاد من أخبار الباب بعد ضمّ بعضها إلی بعض.

فإن قلت: إذا کان أساس الملکیه الاعتباریه المعتبره عند العقل و الشرع نحوا من

الملكيه التكوينيه على ما مرّ منكم فكيف يصح للإمام بيع رقبه الأرض و كيف تصير ملكا للمشترى مع أنها لم تحصل بفعله و نشاطاته؟

قلت: المشترى يحصّل الثمن بقواه و فاعليته أو يحصل له بالوراثه من أبيه مثلا- و أبوه حصّله بفاعليته، فبالأخره يكون أساس مالكيته للثمن فاعليه نفسه أو مورثه، و الوراثه قانون طبيعى موافق لنظام الحياه، و الأرض المشتراه تصير بدلا عن الثمن الذى ملكه بالفاعليه أو الوراثه.

و المعاملات أمور ضروريه للبشر، إذ لا يمكن لكل شخص تحصيل جميع المحاويج بصنع نفسه مباشره، فلا بدّ له من تبديل بعض منتجات صنعه و عمله بنتائج صنع الآخرين إما بلا واسطه أو بواسطه النقود و الأثمان. و الهبه التى يستحسنها العقل و الاعتبار هى التى تقع فى قبال خدمه نافعه تصدر من قبل الموهوب له، و لا يقع من قبل الإمام الصالح أمر جزافى بلا ملاك، فتدبّر. هذا.

و الاعتبار العقلى أيضا يساعد على بقاء صله الأئمه بما أنهم حكّام البلاد و ساسه العباد بالأرضين بما فيها من المعادن و الأنهار و الجبال و الآجام، إذ هى أموال عامه خلقها اللّه- تعالى- لجميع الأنام و عليها يبتنى نظام معاشهم و معادهم، و لو فرض خروجها بالإحياء متدرجا عن الملكيه العامه بالكليه و صيرورتها متعلقه بالأشخاص فربما أوجب ذلك حرمان الأعقاب و الأجيال الآتيه و ضعف قدره الأئمه اللاحقه، فالأنسب بالعدل و الإنصاف أن لا يكون للرعايا إلّا آثار أفعالهم و نشاطاتهم

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۱۴

و لا يملكون الأرضين إلّا تبعا لها بحيث تزول بزوالها، و إذا تركها أو أخربها المحيى قبلها الإمام غيره لئلا تتعطل الأرضون التى هى منبع

الأرزاق للإنسان و جميع الحيوانات. و قد أشير إلى ذلك فى مرسله يونس، عن العبد الصالح «ع»، قال: «إن الارض للّه- تعالى- جعلها وقفا على عباده، فمن عطّل أرضا ثلاث سنين متواليه لغير ما عله أخذت من يده و دفعت إلى غيره ...» «۱»

## [حكم الأراضى المفتوحه عنوه]

و يمكن القول بما ذكرناه فى الأراضى المفتوحه عنوه أيضا، بتقريب أن ما ينتقل إلى المسلمين بالاغتنام ليس إلا ما ملكه الكفار بإحيائهم، و ليس هذا إلّا آثار عملهم و نشاطاتهم، و رقبه الأرض باقيه بحالها الأول من كونها من الأموال العامه الواقعه تحت اختيار سائس المجتمع، و إن شئت قلت: إنهم ملكوا الأرض تبعا للآثار، و بالغلبه و الاغتنام لا يملك المسلمون أزيد من ذلك، فإذا خربت الأرض رجعت إلى ما كانت عليه قبل الإحياء و العمران.

## [لو خرب المسجد المبنى فى الأرض المحياه أو المفتوحه عنوه و صارت الأرض مواتا]

و يمكن أن يتفرع على ما ذكرنا انه لو خرب المسجد المبنى فى الأرض المحياه أو المفتوحه عنوه و لو بظلم ظالم بحيث زالت آثاره و حيطانه و صارت الأرض مواتا بالكليه جاز القول بخروجه عن المسجديه و ارتفاع أحكامه من حرمه التنجيس و مكث الجنب و وجوب التطهير و نحو ذلك، إذ لا- وقف إلا- فى ملك. فالمحيى لا- يقف و لا- يجعل مسجدا إلّا ما كان له من حيثيه الإحياء و آثاره، و لم يملك رقبه الأرض إلّا تبعا للآثار فمسجديتها أيضا كانت بالتبع، فإذا زالت الآثار انعدم موضوع المسجديه، و العرف أيضا لا يراه بعد الخراب مسجدا، و الأحكام ثبتت للمسجد بالفعل، و بقاء حق الأولويه بالنسبه إلى الأرض لو سلّم لا يستلزم بقاء عنوان المسجديه، فتأمّل.

و لو وقف دارا أو حماما أو خانا أو بستانا ثم خربت و زالت عناوينها زالت

---

(۱)- الوسائل ۱۷/ ۳۴۵، الباب ۱۷ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ۱.



الوقفيه أيضا لارتفاع الملكيه.

هذا مضافا إلى أن الوقف تحبيس الأصل و تسبيل المنفعه على ما يستفاد من النبوىّ المروى،

و بخراب الدار و زوال الآثار يرتفع الأصل و المنفعه، فأىّ شى ء يبقى وقفا؟ فإن العرصه لم تصر وقفا إلّا تبعا للآثار المملوكه.

و التأبيد فى الوقف مضافا إلى عدم الدليل عليه إلّا الإجماع المدّعى مشروط ببقاء الموضوع.

و فى البحار عن غيبه الطوسى- قدّس سرّه- فى سيره صاحب الزمان «ع»:

«و يوسّع الطريق الأعظم فيصير ستين ذراعا و يهدم كل مسجد على الطريق.» «۱» فتأمّل، و راجع الوسائل. «۲»

نعم، لو اشترى رقبه الأرض من الإمام ثم وقفها كان لها حكم آخر، و تحقيق المسأله موكول إلى محلها.

و قد طال البحث فى هذه المسأله، فمن القرّاء الكرام أعتذر، و الحمد للّه ربّ العالمين.

---

(۱)- بحار الأنوار ۵۲/ ۳۳۳ (- ط. القديمه ۱۳/ ۱۸۶)، تاريخ الإمام الثانى عشر «ع»، الباب ۲۷ (باب سيره و أخلاقه ...)، الحديث ۶۱، عن الغيبه/ ۲۸۳.

(۲)- راجع الوسائل ۱۷/ ۳۴۷، الباب ۲۰ من أبواب كتاب إحياء الموات.



## المسأله السابعه: فى أنّ الإسلام شرط أم لا؟

### اشاره

بناء على كون إحياء الأرض الميته سببا لملكيه رقبتها كما نسب إلى المشهور فهل يستوى فى ذلك المسلم و الكافر، أو يشترط فى ذلك كونه مسلما فلا يملكها الكافر و إن أذن له الإمام؟ و على الثانى فهل يوجب فيه الأحقيه و الأولويه أو لا يوجب شيئا؟ اختلفت كلمات أصحابنا فى المقام:

### [كلمات أصحابنا فى المقام]

۱- قال فى إحياء الموات من الشرائع:

«و إذنه شرط، فمتى إذن ملكه المحيى له إذا كان مسلما. و لا يملكه الكافر. و لو قيل:

يملكه مع إذن الإمام- عليه السلام- كان حسنا.» «۱»

۲- و فی الخلاف فی کتاب إحیاء الموات (المسأله ۴):

«إذا أذن الإمام للذمی فی إحیاء الأرض الموات فی بلاد الإسلام فإنه یملک بالإذن، و به قال أبو حنیفه. و قال الشافعی: لا یجوز للإمام أن یأذن له فیه، فإن أذن له فیه فأحیاها لم یملک. دلیلنا قوله «ص»: «من أحیا أرضا میته فهی له.»

و قوله: «من أحاط حائطا علی الأرض فهی له.» و هذا عامّ فی الجمیع.» «۲»

۳- و فی المبسوط:

«الأرضون الموات عندنا للإمام خاصه لا یملکها أحد بالإحیاء إلّا أن یأذن له الإمام. فأما الذمی فلا یملک إذا أحیا أرضا فی بلاد الإسلام، و کذلک المستأمن إلّا أن یأذن له الإمام.» «۳»

---

(۱)- الشرائع ۳/ ۲۷۱ (- ط. أخری/ ۷۹۱، الجزء ۴).

(۲)- الخلاف ۲/ ۲۲۲.

(۳)- المبسوط ۳/ ۲۷۰.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۱۷

۴- و لکن فی التذکره:

«مسأله: إذا أذن الإمام لشخص فی إحیاء الأرض الموات ملکها المحیی إذا کان مسلما، و لا یملکها الکافر بالإحیاء و لا بإذن الإمام فی الإحیاء، فإن أذن الإمام فأحیاها لم یملک عند علمائنا، و به قال الشافعی لما رواه

العامه فی قوله «ع»: «موتان الأرض للّه و لرسوله ثم هی لکم منّی أیّها المسلمون.» و من طریق الخاصه ما تقدم فی کتاب علی «ع» ...

و قال مالک و أبو حنیفه و احمد: إنه لا فرق بین المسلم و الذمی فی التملک بالإحیاء لعموم قوله «ع»: «من أحیا أرضا میته فهی له»، و لأن الإحیاء جهه من جهات التملک فاشترک فیها المسلم و الذمی کسائر جهاته من الاحتطاب و الاحتشاش و الاصطیاد فی دار الإسلام.» «۱»

أقول: ظاهره إجماع علماء الشیعه علی اشتراط الإسلام. و قد مرّ منّا عدم عثورنا علی ذیل الروایه التی رواها العلّامه عن العامّه فی کتب الحدیث.

و ظاهر الخلاف و المبسوط و التذکره کون موضوع البحث الموات فی دار الإسلام، و لعلّه لأن الکفّار یملکون الأرض بالإحیاء فی بلاد الکفر و إلّا لم ینتقل منهم إلی المسلمین بالاغتنام بل کانت باقیه علی ملک الإمام. و سیأتی البحث فی ذلک.

۵- و فی إحیاء الموات من القواعد بعد بیان معنی الموات قال:

«و هو للإمام- علیه السلام- خاصه لا یملکه الآخذ و إن أحیاه ما لم یأذن له الإمام مع ظهوره فیملکه إن کان مسلما بالإحیاء و إلّا فلا- ... و لا فرق فی ذلک بین الدارین إلّا أن معمور دار الحرب یملک بما یملک به سائر أموالهم، و مواتها التی لا یذبّ المسلمون عنها فإنّها تملک بالإحیاء للمسلمین و الکفّار بخلاف موات الإسلام فإن الکافر لا یملکها بالإحیاء.» «۲»

۶- و فی جامع المقاصد:

«و کذا یشترط کون المحیی مسلما، فلو أحیاه الکافر لم یملک عند علمائنا و إن کان

---

(۱)- التذکره ۲/ ۴۰۰.

(۲)- قواعد الأحکام ۱/ ۲۱۹.

الإحیاء بإذن الإمام ... و الحق أن الإمام لو أذن له فی الإحیاء للتملک قطعنا بحصول الملک له، و إنما البحث فی أن الإمام «ع» هل یفعل ذلک أم لا، نظرا إلی أن الکافر أهل له أم لا؟ و الذی یفهم من الأخبار و کلام الأصحاب العدم و لیس مرادهم أن الإمام یرخصه فی التملک ثم لا یملک قطعا.» «۱»

۷- و فی الدروس فی شرائط التملک بالإحیاء قال:

«و ثانیها: أن یکون المحیی مسلما، فلو أحیاها الذمی بإذن الإمام ففی تملکه نظر:

من توهّم اختصاص ذلک بالمسلمین. و النظر فی الحقیقه فی صحه إذن الإمام له فی الإحیاء للتملک، إذ لو أذن کذلک لم یکن بدّ من القول بملکه و إلیه ذهب الشیخ نجم الدین «ره».» «۲»

۸- و فی إحیاء الموات من الروضه:

«ثم إن کان مسلما ملکها بإذنه، و فی ملک الکافر مع الإذن قولان. و لا إشکال فیه لو حصل، إنما الإشکال فی جواز إذنه له نظرا إلی أن الکافر هل له أهلیه ذلک أم لا، و النزاع قلیل الجدوی.» «۳»

۹- و قال فی المسالک:

«و من أذن له فی الإحیاء ملک، لکن هل إذنه مختص بالمسلم أم یجوز له الإذن للمسلم و الکافر؟ قولان: من أن الحق له، فله الإذن فیه لمن شاء کما یجوز له هبه أرضه و بیعها ممن شاء من المسلم و الکافر. و من دلاله ظاهر الأخبار السابقه علی أن الکافر لیس أهلا لتملک هذه الأرض بالإحیاء.

و بالجمله، فإن أذن له الإمام علی وجه التملک فلا إشکال عندنا فی ملکه لعصمته و إلّا لم یصح، فالخلاف عندنا قلیل الفائده بخلافه عند الجمهور فإن النزاع عندهم یبقی و إن أذن الجواز

الخطأ عليه عندهم.» «۴»

---

(۱)- جامع المقاصد ۱/ ۴۰۸ (من ط. القديمه)، ذيل قول المصنف: لا يملكه الآخذ ...

(۲)- الدروس/ ۲۹۲.

(۳)- اللمعه الدمشقيه ۷/ ۱۳۵ (- ط. القديمه ۲/ ۲۵۰).

(۴)- المسالک ۲/ ۲۸۷.

دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۱۹

أقول: يظهر من المحقق الثانی و الشهيدين أنهم أرادوا بالإمام فی المقام خصوص الإمام المعصوم فيكون بيان اشتراط الإسلام فی المأذون له من قبله راجعا إلی بيان التكليف و الوظيفه له- عليه السلام- و هو قليل الجدوی بل مخالف للأدب أيضا لكونه أعلم بوظائفه، فلذلک أرجعوا البحث إلی بحث صغروی و هو أن الإمام هل يأذن للكافر أم لا؟

و لكن يرد علی ذلک أولا: أن بيان وظيفه الإمام المعصوم و سيرته ليتأسّی به فی مقام العمل مما يكثر فائدته جدّا.

و ثانيا: قد مرّ منّا مرارا أن الأرض من الأموال العامه، و قد وضعها اللّه- تعالی- للأنام و خلق لهم ما فی الأرض جميعا كما نطق بذلک الكتاب العزيز، و هم يحتاجون إليها فی معاشهم و معادهم، و مثل هذا لا يجعل ملكا لشخص، غايه الأمر أنها جعلت تحت اختيار سائس الأمه و الحاكم فيهم بالحق فی كل عصر دفعا للظلم و الخصام، فيراد بالإمام فی هذا السنخ من المسائل الاقتصاديه و السياسيه المعنی الأعم، فيشمل الحاكم الصالح فی عصر الغيبه أيضا و نظره هو المتّبع فيها. و علی هذا فالبحث فيه كثير الجدوی جدّا.

و الظاهر عدم الإشكال فی حصول التملک بإذنه فی التملک لكل من رآه صلاحا للإسلام و المسلمين، مسلما كان أو كافرا. و إن كان فرض كون تملک الكفّار لرقاب الأرضين فی البلاد الإسلاميه صلاحا و مصلحه من أندر الفروض، بداهه

أن السلطه على الأرضين مقدمه للسلطه على جميع الشؤون «وَ لَنْ يَجْعَلَ اللّهُ لِلْكافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا». هذا.

و لكن محطّ البحث هنا ليس صوره الإذن فى التملك. بل الذى يبحث فيه هنا هو أن الإحياء الذى عدّ سببا للملكيه بمقتضى ظهور أخبار الإحياء و فتوى مشهور المتأخرين هل يكفى فى سببيته لذلك إذن الإمام فى الإحياء، أو يشترط فيه مع ذلك إسلام المحيى أيضا، و هذا غير عنوان الإذن فى التملك كما هو واضح.

و من الممكن أن يجوز للإمام الإذن للكافر فى الإحياء و يؤذن له أيضا و لكن

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۲۰

لا يحصل له الملك بذلك مطلقا أو فى أراضى البلاد الإسلاميه.

۱۰- و فى المغنى لابن قدّامه الحنبلى قال:

«لا فرق بين المسلم و الذمى فى الإحياء، نصّ عليه أحمد، و به قال مالك و أبو حنيفه. و قال مالك (الشافعى- ظ.): لا يملك الذمى بالإحياء فى دار الإسلام، قال القاضى: و هو مذهب جماعه من أصحابنا لقول النبى «ص»: «موتان الأرض للّه و لرسوله ثم هى لكم منى.» فجمع الموتان و جعله للمسلمين، و لأن موتان الدار من حقوقها، و الدار دار للمسلمين فكان مواتها لهم كمرافق الملوك.

و لنا عموم قول النبى «ص»: «من أحيا أرضا ميته فهى له.» و لأن هذه جهه من جهات التمليك فاشترك فيها المسلم و الذمى كسائر جهاته، و حديثهم لا نعرفه، إنما نعرف قوله: «عادىّ الأرض للّه و لرسوله ثم هو لكم بعد. و من أحيا مواتا من الأرض فله رقبتها.» ...» «۱»

فهذه بعض كلمات الأعلام فى المقام، و يتحصل منها أن المسأله خلافيه بين فقهاء الفريقين.

**و يستدل لاشتراط الإسلام بأمور:**

**الأول: الإجماع**

المستظهر من عباره

التذکره و جامع المقاصد. و فیه أوّلا: منعه لوجود الخلاف کما مرّ بعض الکلمات. و فی الجواهر:

«و أما الإجماع المزبور فلم نتحققه، بل لعل المحقق خلافه فإن المحکی عن صریح المبسوط و الخلاف و السرائر و جامع الشرائع و ظاهر المهذب و اللمعه و النافع عدم اعتبار الإسلام.» «۲»

و ثانیا: عدم حجیته فی المقام لاحتمال استنادهم إلی ما سیجی ء من ظهور بعض الأخبار فی الاشتراط، و لیست المسأله من المسائل الأصلیه المتلقاه عن الأئمه «ع»، بل من المسائل التفریعیه الاستنباطیه، و فی مثلها لا اعتبار بالإجماع و الشهره.

---

(۱)- المغنی ۶/ ۱۵۰.

(۲)- الجواهر ۳۸/ ۱۴.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۲۱

### الثانی: صحیحه أبی خالد الکابلی

التی مضت، ففیها قوله «ع»: «فمن أحیا أرضا من المسلمین.» و قوله: «فأخذها رجل من المسلمین.» «۱»

و ظاهر القید الدخل فی موضوع الحکم و الاحتراز و إلّا کان ذکره لغوا.

و قد نقّحنا فی محلّه أن المفاهیم من قبیل ظهور الفعل لا ظهور اللفظ بما هو لفظ موضوع، حیث إن الفعل إذا صدر من الفاعل المختار العاقل یحمل عند العقلاء علی کونه صادرا عنه باختیاره بداعی الغایه العادیه المترقبه من هذا الفعل. و من جمله الأفعال التلفظ بالألفاظ الموضوعه و منها القیود. فیحمل التلفظ بالقید من الوصف أو الشرط أو غیرهما بما أنه فعل اختیاری للّافظ علی کونه صادرا عنه للغایه الطبیعیه المترقبه من القید عندهم، و الغایه المترقبه منه فی المحاورات هو الدخل فی موضوع الحکم و عدم کون ذات المقید بدونه تمام الموضوع للحکم. نعم یمکن أن یسدّ مسدّ هذا القید قید آخر کما هو واضح. و کیف کان فإذا کان ظاهر الصحیحه التقیید بالإسلام حمل علیها الأخبار المطلقه

قهرا، فتدبّر.

**الثالث: صحيحه عمر بن يزيد**

التى مضت، و فيها: «من أحيا أرضا من المؤمنين فهى له.» «۲» و تقريب الاستدلال بها يظهر مما مرّ. و المؤمن إن أريد به المعنى العام ساوق المسلم و إلا كان قيدا آخر أخصّ من المسلم.

**الرابع: صحيحته الأخرى الحاكيه لقصه مسمع**

و حمله المال إلى أبى عبد اللّه «ع» و فيها قوله «ع»: «و كل ما فى أيدى شيعتنا من الأرض فهم فيه محلّلون حتى يقوم قائمنا فيجبيهم طسق ما كان فى أيديهم و يترك الأرض فى أيديهم. و أما ما كان فى أيدى غيرهم فإن كسبهم من الأرض حرام عليهم حتى يقوم قائمنا فيأخذ الأرض من أيديهم و يخرجهم صغره.» «۳»

بناء على عموم الأرض فيها، و أما إذا حمل اللام على العهد و أريد بالأرض فيها

---

(۱)- الوسائل ۱۷/ ۳۲۹، الباب ۳ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ۲.

(۲)- الوسائل ۶/ ۳۸۳، الباب ۴ من أبواب الأنفال، الحديث ۱۳.

(۳)- الكافى ۱/ ۴۰۸، كتاب الحجه، باب أنّ الأرض كلّها للإمام «ع»، الحديث ۲. و رواه عنه و عن الشيخ فى الوسائل ۶/ ۳۸۲، الباب ۴ من أبواب الأنفال، الحديث ۱۲.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۲۲

خصوص ما لم يوجف عليها كأراضى البحرين فلا مجال للاستدلال بها فى المقام.

**الخامس: ما رووه من قول النبى «ص»:**

«عادىّ الأرض للّه و لرسوله ثم هى لكم منى.» و فى التذكره: «ثم هى لكم منى أيها المسلمون».

و لكن يرد على هذا أنّ ما فى التذكره لم نجده فى كتب الحديث. و لعل المخاطب فى قوله «ص»: «لكم» جميع الناس لا خصوص المسلمين. و قد مرّ عن ابن قدامه عدم معرفه هذا الحديث، و هم أبصر بأحاديثهم.

و بالجمله، فالجمع بين أخبار الإحياء المطلقه و هذه الأخبار المقيده يقتضى حمل المطلقات عليها، و كذلك تخصيص العمومات بسببها فيكون الإذن قد صدر عن الرسول «ص» و أمير المؤمنين «ع» لخصوص المسلمين أو المؤمنين أو الشيعه.

مضافا إلى أن الشك فى تحقق الإذن لغيرهم أيضا كاف فى

عدم جواز التصرف بعد ما كانت الأرض للرسول أو الإمام.

و على فرض تحقق الإذن فی مورد خاص للكافر أيضا فمن الممكن أن لا يصير إحياؤه مملّكا له، فيكون التملك متوقفا على الإذن و الإسلام معا كما هو مقتضى إجماع علمائنا- الظاهر من التذكره و جامع المقاصد- على عدم حصول الملك له و إن إذن له الإمام فيكون مقتضى الإذن له جواز التصرف أو الأحقيه فقط، فتذكّر.

هذا.

**و يستدلّ على التعميم و عدم اشتراط الإسلام أيضا بأمور:**

**الأول: إطلاقات أخبار الإحياء**

بكثرتها مع كونها فی مقام البيان، بل ورد بعضها بلفظ عام كقوله «ع» فی صحيحه محمد بن مسلم: «أيّما قوم أحيوا ...» فيعمّ المسلم و الكافر. و التقييد بالمسلمين أو المؤمنين فی كلام أمير المؤمنين «ع» على ما فی صحيحه الكابلی و عمر بن يزيد لا يوجب التقييد فی الأخبار الكثيره الصادره عن

دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۲۳

النبی «ص» و الصادقين «ع»، إذ لا يحمل المطلق على المقيّد إلّا مع إحراز وحده الحكم، و هذا إنما يجری فی الأحكام الإلهيه العامه المستمره، و أما فی الأحكام السلطانيه فيمكن تعددها و اختلافها بحسب الموضوع عموما و خصوصا حسب اختلاف شرائط الزمان و المصالح المنظوره و نظر الإمام الآذن.

هذا مضافا إلى احتمال كون ذكر المسلمين أو المؤمنين لبيان عنايه خاصه بهما أو غلبه الابتلاء بهما لا لاختصاص الحكم بهما، و يكفی هذا لدفع محذور اللغويه فی ذكرهما. و إثبات الحكم لموضوع خاص لا ينفی الحكم عما عداه، إذ يكون هذا من قبيل مفهوم اللقب و ليس بحجه.

و يؤيد التعميم ما ذكرناه مرارا من أن نظام التشريع الصحيح يوافق نظام التكوين، و أساس الملكيه الاعتباريه هو الملكيه التكوينيه، و ملكيه آثار الإحياء أمر يقتضيه نظام

التکوین بلا تفاوت فی ذلک بین المسلم و الکافر، إذ کل منهما یملک تکوینا فکره و قواه و جهاز فاعلیته فیملک قهرا آثار فعله، و لو فرض کون ذلک سببا لملکیه رقبه الأرض أیضا فلا فرق فیه بینهما، فیکون الفرق جزافا.

اللّهم إلّا أن یقال: إن ملکیه الکفار لرقبه الأراضی فی البلاد الإسلامیه حیث یوجب ذلک سلطتهم بالتدریج علی السیاسه و الاقتصاد و الثقافه صار هذا سببا لمنع الشارع من حصولها.

و بعباره أخری المقتضی للملکیه و إن کان موجودا فی کلیهما و لکن ضرر سلطه الکفّار علی البلاد الإسلامیه و شئون المسلمین مانع من اعتبار الملکیه لهم شرعا، و المتیقن منها علی القول بها إنما هو فی المسلم و أما الکافر فیثبت له الجواز أو الأحقیه فقط، فتدبّر.

**الثانی: أن مورد موثقه محمد بن مسلم و صحیحه أبی بصیر**

و مرسله الصدوق هو أرض الذمی و لا یجوز تخصیص المورد:

ففی موثقه محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد اللّه «ع» عن الشراء من أرض

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۲۴

الیهود و النصاری، فقال: «لیس به بأس، قد ظهر رسول اللّه «ص» علی أهل خیبر فخارجهم علی أن یترک الأرض فی أیدیهم یعملونها و یعمرونها فلا أری بها بأسا لو أنّک اشتریت منها شیئا، و أیّما قوم أحیوا شیئا من الأرض و عملوها فهم أحق بها و هی لهم.» «۱»

و فی صحیحه أبی بصیر قال: سألت أبا عبد اللّه «ع» عن شراء الأرضین من أهل الذمه فقال «ع»: «لا بأس بأن یشتریها منهم، إذا عملوها و أحیوها فهی لهم. و قد کان رسول اللّه «ص» حین ظهر علی خیبر و فیها الیهود خارجهم علی أن یترک الأرض فی أیدیهم یعملونها و یعمرونها.»

«۲» و نحو ذلک مرسله الصدوق. «۳»

فأنت ترى أنّ الإمام «ع» حکم بجواز شراء الأراضی من الیهود و النصاری و طبّق علی أرضیهم الحکم الکلی الوارد فی الإحیاء و کون الأرض للمحیی، فلو کان الإحیاء سببا لملکیه رقبه الأرض علی ما هو المفروض عند القوم فلا مجال لاستثناء الکفّار منها لاستهجان تخصیص المورد.

هذا، و لکن یرد علی ذلک أن أراضی خیبر کانت اراضی خراج و لم تبق رقبتها للیهود بل انتقلت إلی المسلمین أو النبی «ص»، فیراد بالشراء فی هذه الأخبار شراء ما کان للیهود فیها من آثار الإحیاء و العمل. و بهذه الأخبار أیضا تمسکنا نحن لإنکار کون الإحیاء سببا لملکیه الرقبه کما مرّ. نعم، دلالتها علی ثبوت الأحقیه و الأولویه واضحه.

**الثالث: وجود الاتفاق منّا علی أن الأرض المفتوحه عنوه من الکفّار**

ینتقل منهم إلی المسلمین بما هم مسلمون و إن کان الکفّار ملکوها بالإحیاء، و لو أن إحیاء الکفّار غیر مملک أو غیر مأذون فیه لوجب أن تبقی الأرض علی ملک الإمام أو إباحتها الأصلیه، و قد استدلّ بهذا فی الجواهر. «۴» هذا.

---

(۱)- الوسائل ۱۱/ ۱۱۸، الباب ۷۱ من أبواب جهاد العدوّ، الحدیث ۲.

(۲)- الوسائل ۱۷/ ۳۳۰، الباب ۴ من أبواب کتاب إحیاء الموات، الحدیث ۱.

(۳)- الوسائل ۱۷/ ۳۲۷، الباب ۱ من أبواب کتاب إحیاء الموات، الحدیث ۷.

(۴)- الجواهر ۳۸/ ۱۵.



و لکن یمکن أن یقال: إن إحیاء الکفّار للأراضی قبل طلوع نیّر الإسلام و إن کان مملّکا لهم بحکم العقلاء، و لاقتضاء مالکیتهم للقوی و النشاطات الصادره عنهم لذلک أیضا علی ما قد یقال، لکن بعد نزول آیه الأنفال و جعلها للرسول أو للإمام و توقف التصرف فیها علی إذن الإمام من

المحتمل أن لا يعمّ الإذن للكفّار، أو يتوقف الملكيه على الإذن و الإسلام معا بلحاظ المصالح المنظوره، و المفروض فى صحيحتى الكابلى و عمر بن يزيد صدور الإذن للمسلمين و المؤمنين فقط. نعم، قوله: «من أحيا أرضا ميته فهى له» مطلق و لكن الاستدلال به رجوع إلى الدليل الأول و ليس دليلا مستقلا.

و بالجمله، من الممكن وجود الفرق بين ما قبل نزول آيه الأنفال و ما بعده، فسببيه الإحياء لملكيتهم قبل نزولها لا تفيد لما بعد ذلك.

اللهم إلّا أن يقال: الحكم بكون الأراضى المفتوحه عنوه للمسلمين يشمل الفتوحات الواقعه بعد نزول الآيه أيضا، إذ مصداقها البارز أراضى العراق، و هى فتحت فى زمن عمر، و لعل كثيرا منها أحييت بعد نزول الآيه فلا مجال للفرق من هذه الجهه.

نعم، يمكن أن يفرّق بين الموات فى بلاد الكفر و الموات فى بلاد الإسلام، فيقال بأن الإحياء فى الأول يفيد الملكيه مطلقا على وفق القاعده و اقتضاء الطبيعه، و هذا بخلاف الثانى إذ مالكيه الكفّار للأراضى فى البلاد الإسلاميه توجب سلطتهم على شئون المسلمين فمنع الشارع منها سواء حصل الإذن لهم أم لم يحصل.

و على هذا القسم أيضا تحمل صحيحتا الكابلى و عمر بن يزيد المتعرضتان لإذن أمير المؤمنين «ع» فى الإحياء، لانصراف إذنه عن بلاد الكفر، فتدبّر. هذا.

**و الذى يسهّل الخطب**

ما مرّ منّا فى المسأله السابقه مفصّلا من الإشكال فى سببيه الإحياء لملكيه الرقبه و لو كان من مسلم، نعم تحصل ملكيتها لو ملّكها الإمام، و الملكيه لحيثيه الإحياء و آثاره كما مرّ مرارا أمر يقتضيه نظام التكوين و يحكم به العقلاء بلا تفاوت فى ذلك بين المسلم و الكافر إذ كل منهما يملك فكره و قواه و جهاز

فاعلیته تکوینا فیملک قهرا آثار فعله، و نظام التشریع الصحیح موافق لنظام التکوین، و یدلّ علی ذلک فی خصوص الکافر موثقه محمد بن مسلم و صحیحه أبی بصیر کما مرّ، نعم یتوقف التصرف علی الإذن کما مرّ. و أما الرقبه فلیست حاصله بعمل المحیی و نشاطاته حتی یحکم بمالکیته لها بذلک کما هو واضح.

و یمکن اختیار هذا فی الأراضی المفتوحه عنوه أیضا، إذ ما ینتقل إلی المسلمین بالغلبه و الاغتنام لیس إلّا ما ملکه الکفّار بإحیائهم، و لیس هذا علی ما مرّ إلّا آثار عملهم و نشاطاتهم.

و أما رقبه الأرض فهی باقیه علی حالها الأول من کونها من الأموال العامه التی خلقها اللّه- تعالی- لجمیع الأنام.

و إن شئت قلت: إنهم ملکوا الأرض أیضا و لکن تبعا للآثار، و بالغلبه علیهم لا یملک المسلمون أزید من ذلک، فإذا خربت الأرض رجعت إلی ما کانت علیه قبل الإحیاء و العمران. و ما فرض ملکا لأهل الذمه فی موثقه محمد بن مسلم و صحیحه أبی بصیر السابقتین هو ما صدر عنهم من آثار الإحیاء بعد الفتح و تقبّلهم الأرض من قبل النبی «ص» لا ما کانت من قبل و انتقلت إلی المسلمین، فتدبّر. هذا.

و فی إحیاء الموات من الروضه بعد قول المصنف: «و یتملکه من أحیاه مع غیبه الإمام» قال:

«سواء فی ذلک المسلم و الکافر، لعموم «من أحیا أرضا میته فهی له.» و لا یقدح فی ذلک کونها للإمام علی تقدیر ظهوره، لأن ذلک لا یقصر عن حقه من غیرها کالخمس و المغنوم بغیر إذنه، فإنه بید الکافر و المخالف علی وجه الملک حال الغیبه و لا

يجوز انتزاعه منه، فهنا أولى.» «۱»

و فی إحیاء الموات من جامع المقاصد:

«و لا یخفی أن اشتراط إذن الإمام «ع» إنما هو مع ظهوره، أما مع غیبته فلا و إلّا لامتنع الإحیاء.

---

(۱)- اللمعه الدمشقیه ۷/ ۱۳۵ (- ط. القدیم ۲/ ۲۵۰).

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۲۷

و هل یملک الکافر بالإحیاء فی حال الغیبه؟ وجدت فی بعض الحواشی المنسوبه إلی شیخنا الشهید علی القواعد فی بحث الأنفال من الخمس أنه یملک به و یحرم انتزاعه منه، و هو محتمل. و یدلّ علیه أن المخالف و الکافر یملکان فی زمان الغیبه حقهم من الغنیمه و لا یجوز انتزاعه من ید من هو فی یده إلّا برضاه، و کذا القول فی حقهم «ع» من الخمس عند من لا یری إخراجه، بل حق باقی أصناف المستحقین للخمس لشبهه اعتقاد حلّ ذلک، فالأرض الموات أولی. و من ثم لا یجوز انتزاع أرض الخراج من المخالف و الکافر. و لا یجوز أخذ الخراج و المقاسمه إلّا بأمر سلطان الجور، و هذه الأمور متفق علیها. و لو باع أحد أرض الخراج صحّ باعتبار ما ملک فیها و إن کان کافرا، و حینئذ فیجری العمومات مثل قوله «ع»: «من أحیا أرضا میته فهی له» علی ظاهرها فی حال الغیبه، و یقصر التخصیص علی حال ظهور الإمام «ع» فیکون أقرب إلی الحمل علی ظاهرها. و هذا متّجه قویّ متین.» «۱»

أقول: مضافا إلی امکان منع بعض ما ذکره هذان العلمان، و منع کون جمیع هذه الأمور متفقا علیها، یرد علیها: أولا: أنه قد مرّ منّا اشتراط الإحیاء بالإذن مطلقا و لو فی عصر الغیبه، فإنه مقتضی کون الأنفال للإمام و

عـدم جواز التصـرف فيمـا للغير إلّا بإذنه. نعم، يكفى الإذن العامّ كما ادعى ذلك مستندا إلى أخبار التحليل أو أخبار الإحياء أو السيره المستمره مع عدم الردع.

و ثانيا: أن الأنفال و منها الأرض الموات ليست ملكا لشـخص الإمام المعصوم على ما هو الظاهر من كلماتهم، بل هى أموال عامه خلقها اللّه- تعالى- للأنام إلى يوم القيام و عليها تدور رحى معاشـهم و معادهم، غايه الأمر أنها جعلت تحت اختيار الإمام بما أنه سائس المسلمين دفعا للاستبداد و الظلم و الخصام، و ليس عصر الغيبه عصر الهرج و المرج شرعا و لا تتعطل فيه وظائف الإمامه، فلا محاله يتصدى لها من وجد فيه شرائط الحكم، و يكون لهم من الاختيارات فى شئون الحكم ما كان للأئمه

---

(۱)- جامع المقاصد ۱/ ۴۰۸ (من ط. القديم)، ذيل قول المصنف: لا يملكه الآخذ ...

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۲۸

المعصومين «ع» و إن لم يكن لهم عصـمتهم و مقاماتهم الشامخه العاليه كما مرّ بيانه فى مباحث هذا الكتاب. فأمور الأنفال و منها الأراضـى راجعه إليهم و لهم الإجـازه و المنع فيهـا كمـا مرّ حسب مـا يرونه من المصالـح. و على هـذا فلهم إجازه الإحياء للكفّار أيضا إذا رأوه صـلاحا للإسلام و المسلمين، و إن كان تمليك أراضى البلاد الإسلاميه للكفّار مخالفا للمصلحه غالبا، حيث يصير هذا مقدمه لسلطتهم على المسلمين.

هذا إذا فرض انعقاد حكومه حقه فى عصر الغيبه.

و أما إذا لم تنعقد ذلك بأىّ سـبب كان فالظاهر أن صـلاح الإسـلام و المسـلمين رعايه ما ذكره هذان العلمان حفظا للنظام بقدر الإمكان حتى يظهر صاحب الزمان و يرى رأيه، فتدبّر.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه

## المسأله الثامنه: فی حکم الأرض المحیاه إذا صارت مواتا:

### [حکم ما أعرض عنها أهلها بالکلیه]

إذا خربت الأرض المحیاه و صارت مواتا فإن أعرض عنها أهلها بالکلیه و أحرز ذلک رجعت الأرض ملکا للإمام، و حکمها حکم سائر الموات و یشملها عموم أدلّته. فإن الناس بالطبع مسلّطون علی أموالهم و أنفسهم، و کما للإنسان أن یتملک الشی ء بفعله و نشاطاته فکذلک له أن یخرج الشی ء عن ملک نفسه، و کون الإعراض مخرجا عن الملکیه أمر یساعده العرف، و الحاکم فی باب الأملاک و الحقوق هو العرف.

و إن باد أهلها و هلکوا جمیعا فهی أیضا للإمام، و قد مرّ عدّها من الأنفال و به وردت الأخبار، إما لرجوعها بالموت إلی أصلها، أو لکونها میراث من لا وارث له، و إن کان یحتمل الفرق بینهما من جهه المصرف لاحتمال تعیّن الثانی للفقراء مطلقا أو لفقراء البلد کما مرّ. هذا. و لکن الظاهر من الأخبار و الفتاوی الوارده فی الأرض الخربه التی باد أهلها کونها بنفسها موضوعا مستقلا فی قبال المیراث، فراجع ما مرّ فی القسم الثانی من الأنفال.

### [حکم ما لم یثبت الإعراض بالکلیّه و هی علی قسمین]

#### اشاره

و إن لم یثبت الإعراض و لم یبد الأهل أیضا فإما أن یکون صاحبها معلوما معینا أولا، فهی علی قسمین:

#### القسم الأول: ما کان صاحبها معلوما معینا [و الأقوال فیه.]

#### اشاره

و قد وقع البحث فی أنها هل تخرج بصیرورتها مواتا عن ملکه و ترجع إلی أصلها مطلقا، أو لا تخرج مطلقا، أو یفصّل بین ملکها بالإحیاء فتخرج أو بغیره فلا تخرج؟



فی المسأله وجوه بل أقوال، و ربّما أنهیت الأقوال إلی سته و إن کان بعضها فی طول بعض کما سیظهر:

#### الأول: بقاء الأرض علی ملک صاحبها الأول مطلقا،

قال فی الجواهر:

«المحکی عن المبسوط و المهذّب و السرائر و الجامع و التحریر و الدروس و جامع المقاصد أنها باقیه علی ملکه أو ملک وارثه، بل قیل: إنه لم یعرف الخلاف فی ذلک قبل الفاضل فی التذکره.» «۱»

أقول: و هذا القول مختار صاحب الجواهر أیضا، بل لعلّه المشهور بین المتأخرین من أصحابنا، و لکن فی اشتهاره بین القدماء من أصحابنا کلام بل منع کما سیظهر.

**الثانی: خروجها عن ملکه مطلقا،**

فیجوز لکل أحد إحیاؤها کسائر الموات، و لا حقّ للأول فیها أصلا. و لم أعثر إلی الآن علی مصرّح بهذا القول، و إن کان ربما یلوح من بعض العبارات.

**الثالث: أن یفصّل بین ما کان ملکها بالإحیاء**

فتزول بزوال الحیاه و بین ما کان بغیره من الشراء أو الاتّهاب أو الوراثه أو نحوها فتبقی علی ملکه. قالوا: و من هذا القبیل أیضا أراضی الخراج إذا ماتت للعلم بصاحبها و هو عنوان المسلمین، و قد حصلت لهم بغیر الإحیاء.

قال فی الجواهر:

«قیل: ربما أشعرت به (أی بهذا القول الثالث) عباره الوسیله و اختاره فی المسالک و الروضه بعد أن حکاه عن جماعه منهم العلامه فی بعض فتاواه، و مال إلیه

---

(۱)- الجواهر ۳۸/ ۲۱.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۳۱

فی التذکره، و فی الکفایه: «أنه أقرب» و فی المفاتیح: «أنّه أوفق بالجمع بین الأخبار.» بل فی جامع المقاصد: «أن هذا القول مشهور بین الأصحاب».» «۱»

**الرابع: أن یقال بعدم خروجها عن ملکه بمجرد موتها، و لکنها تخرج عن ملکه بإحیاء الغیر لها**

و استیلائه علیها. و ربما یذکر هذا بنحو الاحتمال. و یوجّه بالجمع بین استصحاب ملکیه الأول و بین ما دلّ علی مالکیه المحیی

الثانی، کصحیحه الکابلی و نحوها، فتبقی ملکیه الأول إلی زمان إحیاء الثانی.

**الخامس: أن یقال ببقائها علی ملک الأول و لکن یجوز للغیر إحیاؤها**

و أداء طسقها إلی الأول أو وارثه، و یصیر الثانی بالإحیاء أحق بها من غیره. نسبه فی المسالک «۲» إلی المبسوط و المحقق فی کتاب الجهاد و الأکثر.

**السادس: القول بذلک مع الاستیذان من المالک أو الحاکم**

إن أمکن و إلّا فیحییها بنفسه، و به قال فی الدروس کما یأتی.

و العمده فی المقام بیان ما هو الحق من الأقوال الثلاثه الأول.

**و قد یختلج بالبال ابتناء المسأله علی القول بملکیه الرقبه و عدمها:**

فإن قلنا بملکیتها فالأصل یقتضی بقاءها فی ملک مالکها، و لأن طبع الملکیه هو البقاء و الاستمرار إلّا أن تنتقل بالنواقل العرفیه أو الشرعیه. و إن قلنا بعدم ملکیتها فالقاعده تقتضی رجوعها إلی الإمام بالکلیه لزوال علّه الاختصاص و هی الإحیاء و آثاره، و کون علّه الحدوث علّه للبقاء أیضا یحتاج إلی عنایه زائده و دلیل قطعی، بل الظاهر أن موضوع الحق هو آثار الإحیاء، و المفروض زوالها بالکلیه.

---

(۱)- الجواهر ۳۸/ ۲۱.

(۲)- المسالک ۲/ ۲۸۸.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۳۲

**[بعض عبارات الفقهاء]**

و کیف کان: فلنذکر بعض عبارات الفقهاء ثم نشیر إلی ما هو الأظهر عندنا:

۱- قال فی المبسوط:

«و امّا الـذى جرى عليه ملك المسـلم فمثل قرى المسـلمين التى خربت و تعطّلت فإنه ينظر، فإن كان صاحبه معينا فهو أحق بها و هو فى معنى العامر، و إن لم يكن معينا فإنه يملك بالإحياء لعموم الخبر، و عند قوم لا يملك ...» «۱»

۲- و فيه أيضا فى الغامر من بلاد الشرك:

«و أمـا الـذى جرى عليه ملـك فـإنه ينظر، فـإن كان صاحبه معينا فهو له، و لا يملك بالإحياء بلا خلاف، و إن لم يكن معينا فهو للإمام عندنا، و فيهم من قال: يملك بالإحياء، و فيهم من قال: لا يملك بالإحياء ...» «۲»

فهو- قدّس سرّه- حكم ببقاء الخراب لمالكه الأول إذا كان معينا مسلما كان أو كافرا، و ظاهره العموم و لو لما ملك بالإحياء.

۳- و فى إحياء الموات من المهذّب:

«و الغـامر ضـربان: غـامر لم يجر عليه ملـك لمسـلم ... و غـامر جرى عليه ملك مسـلم، فهو مثل قرى أهل الإسـلام التى خربت و تعطّلت. فإن كان لشى ء منها صاحب معين

أو لصاحبه عقب معين كان صاحبه المعين أو عقبه أحق به من كل أحد.

و إن لم يكن له صاحب و لا عقب لصاحبه معين صحّ أن يملك بالإحياء، و ذلك يكون بأمر الإمام- عليه السلام-.» «۳»

۴- و قال فی الغامر من بلاد الشرک:

«و أما ما جری علیه ملک و صاحبه معین فهو له و لا یملک بالإحیاء، و إن لم یکن له صاحب معین کان للإمام.» «۴»

---

(۱)- المبسوط ۳/ ۲۶۹.

(۲)- المبسوط ۳/ ۲۶۹.

(۳)- المهذّب ۲/ ۲۸.

(۴)- المهذّب ۲/ ۲۸.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۳۳

۵- و فی إحیاء الموات من اللمعه:

«و لو جری علیه ملک مسلم فهو له و لوارثه بعده، و لا ینتقل عنه بصیرورته مواتا.» «۱»

۶- و فی إحیاء الموات من الشرائع:

«و کل أرض جری علیها ملک لمسلم فهی له أو لورثته بعده. و إن لم یکن لها مالک معروف معین فهی للإمام- علیه السلام- و لا یجوز إحیاؤها إلّا بإذنه. فلو بادر مبادر فأحیاها بدون إذنه لم یملک. و إن کان الإمام «ع» غائبا کان المحیی أحق بها ما دام قائما بعمارتها. فلو ترکها فبادت آثارها فأحیاها غیره ملکها، و مع ظهور الإمام «ع» یکون له رفع یده عنها.» «۲»

أقول: إطلاق عباره الصدر یشمل ما إذا صارت مواتا أیضا سواء ملک الأول بالإحیاء أو بغیره. و لکن مقتضی الذیل ارتفاع حق الأول بصیرورتها مواتا إن کان ملکها بالإحیاء.

اللّهم إلا أن یراد بترکها الإعراض عنها بالکلیه، أو تحمل عباره الصدر علی زمان الظهور و تحقق الإذن فی خصوص التملک فإذا حصل الملک بقی و لو بعد صیروره الأرض مواتا، و تحمل عباره الذیل علی صوره عدم تحقق الإذن

فی التملک لغیبه الإمام و عـدم إمکان الاستیـذان منه فلم یحصل الملک للمحیی بل حق الأولویه فقط بمقتضـی أخبار الإحیاء، و بعباره أخری ملکیه الآثار فقط، و لـذا یجوز للإمام رفع یـده عنها بعد ظهوره، فتکون النتیجه أن الإحیاء فی عصـر الغیبه لا یوجب ملکیه الرقبه أصلا و یزول الحق بصیرورتها مواتا. فالملکیه تتوقف علی الإذن الخاصّ من الإمام و لا یکفی فیها أخبار الإحیاء.

۷- و نظیر عباره الشرائع عباره العلامه فی موضع من التذکره قال:

«کـل أرض جری علیها ملک لمسـلم فهی له أو لورثته بعـده، و إن لم یکن لها مالک معروف فهی للإمام و لا یجوز إحیاؤها إلا بإذنه، و لو بادر إنسان فأحیاها من دون إذنه لم یملکها حال الغیبه و لکن یکون المحیی أحق بها ما دام قائما بعمارتها، فلو ترکها

---

(۱)- اللمعه الدمشقیّه (مع شرحه الروضه) ۷/ ۱۳۸ (- ط. القدیم ۲/ ۲۵۱).

(۲)- الشرائع ۳/ ۲۷۲ (- ط. أخری/ ۷۹۲، الجزء ۴).



فبادت آثارها فأحیاها غیره فهو أحق، و مع ظهوره «ع» له رفع یده عنها.» «۱» و مورد الاستشهاد هنا صدر العباره.

و بالجمله، فالظاهر من العبارات التی مرّت بقاء الملکیه بعد الموت أیضا فیما إذا کان المالک معینا و إن حصل الملک بالإحیاء.

و لکن الظاهر من التذکره و المسالک و الروضه و جامع المقاصد و الکفایه هو التفصیل بین ما کان الملک بالإحیاء أو بغیره.

۸- فلنذکر عباره التذکره فإنها أول ما یری فیه التفصیل، قال فیها:

«مسأله: لو لم تکن الأرض التی فی بلاد الإسـلام معموره فی الحال و لکنها کانت قبل ذلک معموره جری علیها ملک مسـلم فلا یخلو

إما أن يكون المالك معينا أو غير معين، فإن كان معينا فإما أن تنتقل إليه بالشراء أو العطيه و شبهها، أو بالإحياء، فإن ملكها بالشراء و شبهه لم تملك بالإحياء، قال ابن عبد البرّ: أجمع العلماء على أن ما عرف بملك مالك غير منقطع أنه لا يجوز إحياؤه لأحد غير أربابه.

و إن ملكها بالإحياء ثم تركها حتى دثرت و عادت مواتا فعند بعض علمائنا و به قال الشافعى و أحمد: أنه كالأول لا يصح لأحد إحياؤه و لا يملك بالإحياء و العماره بل يكون للمالك أو لورثته، لقوله «ع»: «من أحيا أرضا ميته فى غير حق مسلم فهو أحق بها»، و لأنها أرض يعرف مالكها فلم تملك بالإحياء كالتى ملكت بشراء أو بعطيه، و لقوله «ع»: «و ليس لعرق ظالم حق» و قد تقدم أن العرق الظالم هو أن يأتى الرجل الأرض الميته لغيره فيغرس فيها، و لأن سليمان بن خالد سأل الصادق «ع» عن الرجل يأتى الأرض الخربه فيستخرجها و يجرى أنهارها و يعمرها و يزرعها فما ذا عليه؟ قال: الصدقه. قلت: فإن كان يعرف صاحبها؟ قال: فليؤدّ إليه حقه.

و قال مالك: يصحّ إحياؤها و يكون الثانى المحيى لها أحق بها من الأول، لأن هذه

---

(۱)- التذكره ۲/ ۴۰۳.



أرض أصلها مباح فإذا تركها حتى عادت إلى ما كانت عليه صارت مباحه، كما لو أخذ ماء من دجله ثم ردّه إليها، و لأن العله فى تملك هذه الأرض الإحياء و العماره، فإذا زالا زالت العله فيزول المعلول و هو الملك، فإذا أحياها الثانى فقد أوجد سبب الملك فيثبت الملك له، كما لو التقط شيئا

ثم سقط من يده وضاع عنه فالتقطه غيره فإن الثانى يكون أحق.

و لا بأس بهذا القول عندى، فيدلّ عليه ما تضمنه قول الباقر «ع» حكايه عما وجده فى كتاب على «ع»، و لقول الصادق «ع»: أيّما رجل أتى خربه بائره. الحديث.» «۱»

أقول: ما ذكره أخيرا إشاره إلى صحيحتى الكابلى و معاويه بن وهب الآتيتين.

۹- و راجع فى هذا المجال المسالك أيضا، فإنه حرّر المسأله بالتفصيل و قوّى فيها التفصيل بين ما كان الملك بالإحياء و بين غيره فقال:

«و إن خربت فإن كان انتقالها إليه بالقهر كالمفتوحه عنوه بالنسبه إلى المسلمين أو بالشراء أو العطيه و نحوهما لم يزل ملكه عنها أيضا إجماعا على ما نقله فى التذكره عن جميع أهل العلم. و إن ملكها بالإحياء ثم تركها حتى عادت مواتا فعند المصنف و قبله الشيخ و جماعه أن الحكم كذلك ... و ذهب جماعه من أصحابنا منهم العلامه فى بعض فتاويه و مال إليه فى التذكره إلى صحه إحيائها و كون الثانى أحق بها من الأول ... و هذا القول قوىّ لدلاله الروايات عليه ...» «۲»

۱۰- و فى إحياء الموات من الروضه:

«و موضع الخلاف ما إذا كان السابق قد ملكها بالإحياء، فلو كان قد ملكها بالشراء و نحوه لم يزل ملكه عنها إجماعا على ما نقله العلامه فى التذكره عن جميع أهل العلم.» «۳»

۱۱- و فى إحياء الموات من المغنى فى ذيل قول الخرقى: «و من أحيا أرضا لم تملك فهى له» قال:

---

(۱)- التذكره ۲/ ۴۰۱.

(۲)- المسالك ۲/ ۲۸۸.

(۳)- اللمعه الدمشقيّه ۷/ ۱۳۹ (- ط. القديم ۲/ ۲۵۱).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۳۶

«و جملته أن الموات قسمان: أحدهما: ما

لم يجر عليه ملـك لأحـد و لم يوجـد فيه أثر عمـاره ... القسم الثـانى: مـا جرى عليه ملك مالك و هو ثلاثه أنواع: أحـدها: ما له مالـك معين و هو ضـربان: أحـدهما: مـا ملـك بشـراء أو عطيه، فهـذا لاـ يملك بالإحياء بغير خلاف. و قال ابن عبـد البرّ: أجمع العلماء على أن ما عرف بملك مالك غير منقطع أنه لا يجوز إحياؤه لأحد غير أربابه. الثانى: ما ملك بالإحياء ثم ترك حتى دثر و عـاد مواتا، فهو كالـذى قبله سواء. و قال مالك يملك هـذا لعموم قوله: «من أحيا أرضا ميته فهى له.» و لأن أصل هـذه الأرض مباح فإذا تركت حتى تصير مواتا عادت إلى الإباحه كمن أخذ ماء من نهر ثم ردّه فيه.

و لنا أن هـذه أرض يعرف مالكها فلم تملك بالإحياء كالتى ملكت بشـراء أو عطيه. و الخبر مقيد بغير المملوك بقوله فى الروايه الأخرى: «من أحياء أرضا ميته ليست لأحد» و قوله: «فى غير حق مسلم».» «۱» إلى آخر ما ذكره، فراجع.

أقـول: توفى ابن قـدامه مؤلف المغنى فى «۶۳۰»، و العلاـمه فى «۷۲۶» و ربمـا يظهر لمـن راجـع المغنى و التـذكره و المنتهى أن العلامه كان يراجع المغنى و يستفيد منه.

و أنت ترى أن التفصـيل بين مـا ملك بشـراء و نحوه و بين ما ملك بالإحياء. و نقل الإجماع من ابن عبـد البرّ فى الأول منهما قد تعرض لهمـا ابن قـدامه، فلعل العلامه أخـذهما منه، و الشـهيد فى الروضه و المسالك أخـذهما من التـذكره. و الفقيه الحافظ ابن عبد البرّ الأندلسى صاحب كتاب الاستيعاب كان من علماء السنه، و قد توفى فى «۴۶۳». و الظاهر أنه المراد فى عباره المغنى. و

الإجماع المنقول لا نعتمد عليه نحن فى فقهنا فكيف بما ادّعاه هو. ثم إن معقد إجماع ابن عبد البر على ما ترى لا يختص بما إذا كان ملك الأول بالشراء و نحوه، بل يعم ما ملك بالإحياء أيضا، فتدبّر. هذا.

و لم نجد فى كلمات القدماء من أصحابنا أثرا من التفصيل بين ما ملك بالإحياء

---

(۱)- المغنى ۶/ ۱۴۷.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۳۷

و بين غيره. بل الظاهر من إطلاق عباراتهم عدم الفرق بينهما. و الشيخ فى المبسوط أيضا لم يفرق بينهما، فراجع ما مرّ من عبارتيه. «۱»

---

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ۴ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ۱۴۰۹ ه ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ۴، ص: ۲۳۷

نعم، يمكن أن يقال: إن الشيخ كان قد أفتى فى التهذيبين و النهايه و المبسوط بأن الإحياء لا يفيد الملك للرقبه بل الأولويه فقط كما مرّ فى المسأله السادسه، فيجعل هذا قرينه على أن قوله فى المقام: «الذى جرى عليه ملك» أراد به ما ملك بالشراء و نحوه. و هكذا الكلام فى كلام المهذّب.

ثم إنه يرد على التفصيل إشكال، و هو أن مالكيه الأول و إن فرض كونها بغير الإحياء مباشره و لكنها بالأخره تنتهى إلى الإحياء، بأن اشتراها أو ورثها مثلا أو اغتنمها المسلمون ممن أحياها و لو بوسائط. فهذه الأسباب الناقله كلها فروع على الإحياء، و الفرع لا يزيد على الأصل، فلا ينتقل إلى الثانى غير ما ثبت للأول بإحيائه.

اللّهم إلّا أن يقال: إن المراد بالشراء و نحوه شراء الرقبه من الإمام أو الوراثه منه أو ممن اشتراها

أو ورثها منه.

و قد أشار إلى هذا فى الجواهر حيث قال بعد التعرض للإجماع الذى حكاه التذكره عن ابن عبد البرّ:

«و بالجمله، المسلّم من الإجماع المزبور إذا ملكه بغير الإحياء كالشراء من الإمام- عليه السلام- مثلا، أما إذا كان أصل الملك بالإحياء ثم باعه من آخر أو ورثه منه آخر فالظاهر جريان البحث فى بقاء الملك لمن هو له على نحو الملك بالإحياء.» «۲»

أو يقال كما فى بلغه الفقيه:

«إن الإباحه منهم لشيعتهم جميع التصرفات حتى المتوقفه على الملك مستلزمه إما لدخوله آنا مّا فى ملكه عند إراده التصرف الخاص، أو يكون من الفضولى المتحقق معه الإجازه من المالك، فتخرج الرقبه حينئذ عن ملك الإمام- عليه السلام-

---

(۱)- راجع المبسوط ۳/ ۲۶۹.

(۲)- الجواهر ۳۸/ ۲۱.



و يملكها من انتقلت إليه، كما لو اشتراه من الإمام «ع» نفسه. و منه يعلم أنه لا وجه لإلحاق الانتقال بالإرث من المحيى بسائر النوافل الشرعيه منه كالشراء و العطيه و غيرهما كما وقع من شيخنا فى الجواهر تبعا للرياض و جامع المقاصد ...» «۱»

أقول: و لكن لنا أن نقول: إن البائع يمكن أن يبيع ما حصل له بالإحياء من آثار الإحياء كما قاله الشيخ فى النهايه فى عبارته التى مرت فى المسأله السادسه نظير ما فى بيع الأراضى المفتوحه عنوه و ما فى نقل الرعايا حقوقهم فى الأراضى فى القرى التى لها ملّاك، و هذا يجرى فى الإرث و نحوه أيضا، فتدبّر.

و كيف كان: فإن كان ملك الأول باشتراء الرقبه من الإمام أو الوراثه منه مثلا و لو بوسائط كان مقتضى الأصل و بعض الأدله الآتيه بقاءها على ملكه. كيف و

طبع الملكيه عند العقلاء يقتضى الدوام و الاستمرار و عدم انقطاعها إلا بالنواقل العرفيه أو الشرعيه. و لا دليل على كون الخراب أو تصرف الغير منها، و هذا هو القدر المتيقن من الإجماع المدعى على فرض صحته.

و أما إذا كان منشأ الاختصاص أو الملكيه على القول بها هو الإحياء سواء أحياها بنفسه أو انتقلت إليه ممن أحياها و لو بوسائط فهل يبقى بعد صيرورتها مواتا أو يزول إما بمجرد الموت أو بتصرف الغير و إحيائه؟ و جهان بل قولان. و ليست المسأله إجماعيه و لا مشهوره شهره قدمائيه كاشفه عن أقوال المعصومين «ع»، بل هى مختلف فيها، فاللازم الاستناد فيها إلى القواعد و الأخبار الوارده.

**و استدل للقول الأول بوجوه:**

**الأول: الاستصحاب**

ما لم يثبت المزيل.

---

(۱)- بلغه الفقيه ۱/ ۳۴۷ (ط. أخرى/ ۱۲۵).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۳۹

**الثانى: إطلاق أخبار الإحياء،**

حيث إن الظاهر منها بالإطلاق الأزمانى و الأحوالى ثبوت الاختصاص أو الملك ابتداء و استدامه و لا سيما على القول بالملك فإن طبع الملك يقتضى الدوام و لا دليل على كون الخراب مزيلا له.

و لا ينتقض بشمول إطلاقها للمحيى الثانى أيضا، لتقيدها بقوله «ص»: «من أحيا مواتا من الأرض فى غير حق مسلم فهو له، و ليس لعرق ظالم حق» و بقوله «ص»: «من أحيا أرضا ميته لم تكن لأحد قبله فهى له، و ليس لعرق ظالم حق» «۱» و عن هشام بن عروه أنه قال: «العرق الظالم أن يأتى الرجل الأرض الميته لغيره فيغرس فيها.» «۲»

**الثالث: خبر سليمان بن خالد،**

قال: سألت أبا عبد اللّه «ع» عن الرجل يأتى الأرض الخربه فيستخرجها و يجرى أنهارها و يعمرها و يزرعها، ما ذا عليه؟ قال:

الصدقه. قلت: فإن كان يعرف صاحبها؟ قال: فليؤدّ إليه حقه. «۳»

و السند إلى سليمان صحيح. و سليمان بن خالد و إن ناقشوا فيه بأنه ممن خرج مع زيد و لكن وثقه جماعه و قالوا إنه تاب و رجع و كان فقيها وجها. و على ما مرّ منّا من تأييد أئمتنا «ع» لخروج زيد يكون خروج سليمان معه من محاسنه لا من مساويه، فتأمّل.

و روى هذه الروايه فى الوسائل «۴» عن الشيخ بسند صحيح، عن الحلبى، عن أبى عبد اللّه «ع» أيضا، فراجع التهذيب باب المزارعه «۵» و فيه: «فليردّ إليه حقه».

و المراد بحقه إما أصل الأرض أو طسقها. و على الثانى يكون تقريرا لأصل التصرف و الإحياء، فيكون الخبر دليلا- للقول الخامس الذى مرّ و سيأتى بيانه. و لعل

---

(۱)- سنن البيهقى ۶/ ۱۴۲، كتاب إحياء الموات، باب من أحيا أرضا ميته ليست لأحد ...

(۲)- التذكره

۲/ ۴۰۰؛ و نحو ما فیه عن هشام فی سنن البیهقی ۶/ ۱۴۲.

(۳)- الوسائل ۱۷/ ۳۲۹، الباب ۳ من أبواب کتاب إحیاء الموات، الحدیث ۳.

(۴)- الوسائل ۱۷/ ۳۲۹، ذیل الحدیث السابق.

(۵)- التهذیب ۷/ ۲۰۱، باب المزارعه، الحدیث ۳۴.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۴۰

الظاهر علی نقل الحلبی ردّ أصل الأرض. هذا.

**و یناقش هذه الأدله:**

**أما الأول فبأن الاستصحاب أصل لا یقاوم الأدله الآتیه**

للقول الثانی.

**و أما الثانی فبأن إطلاق أخبار الإحیاء کما یشمل المحیی الأول یشمل الثانی أیضا،**

بل دلالتها علیه أقوی، لأنه سبب طار مملک و إذا طرأ سبب مملک علی سبب سابق کان التأثیر للثانی، کما یدلّ علی ذلک الصحاح الآتیه. و کون الأرض بعد خرابها ملکا للأول أو حقا له فی مفروض البحث أول الکلام. و تفسیر هشام بن عروه لیس بحجه مضافا إلی عدم ثبوت کون الأرض المیته للأول. و الخبران یمکن أن یحملا علی موات لا یخرج بالموت عن الملک کما إذا کانت مالکیه الأول بانتقال الرقبه إلیه من قبل الإمام بشراء أو نحوه و لو بوسائط، أو یحملا علی خراب لم یبلغ حدّا یفتقر إلی إحیاء جدید بل یکفیه إصلاح ما فلم تنقطع عنه علاقه الأول عرفا، فتدبّر.

**و یناقش الثالث**

أولا بإمکان حمله علی ما إذا کان ملک الأول بالشراء من الإمام و نحوه کما هو الظاهر من لفظ الصاحب المضاف إلی الأرض، فتأمّل. و ثانیا بأن الحق فی الخبر مجمل فکما یحتمل إراده الأرض أو طسقها یحتمل أیضا إراده غیرهما کالآلات الباقیه منه فی الأرض أو أجره تسطیح الأرض أو بعض المروز الباقیه مثلا أو شی ء فی ذمه المحیی الثانی. و لا دلاله أیضا فی لفظ: «صاحبها» علی بقاء علاقه الأوّل، لإطلاق المشتق کثیرا علی من قضی. بل جواز تصرّف الثانی و عدم ردعه عنه یدلّ علی عدم کونها ملکا للأوّل فعلا و إلّا لما جاز التصرف فیها و لزم الإشاره إلی ردعه، فتأمّل.

**و يستدل للقول الثانى، أعنى جواز إحياء الغير و كون الأرض له**

**اشاره**

- مضافا إلى

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۴۱

إطلاقات أخبار الإحياء و عموماتها بل كون شمولها له أقوى بتقريب مرّ، و إلى ما مرّ عن التذكره من التعليلين لقول مالك- بصحاح ثلاث:

**الأولى: صحيحه أبى خالد الكابلى،**

عن أبى جعفر «ع»، قال: «وجدنا فى كتاب على «ع»: أن الأرض للّه يورثها من يشاء من عباده و العاقبه للمتقين، أنا و أهل بيتى الذين أورثنا الأرض و نحن المتقون، و الأرض كلّها لنا، فمن أحيا أرضا من المسلمين فليعمرها و ليؤدّ خراجها إلى الإمام من أهل بيتى و له ما أكل منها، فإن تركها أو أخربها فأخذها رجل من المسلمين من بعده فعمرها و أحياها فهو أحق بها من الذى تركها، فليؤدّ خراجها إلى الإمام من أهل بيتى، و له ما أكل منها حتى يظهر القائم «ع» من أهل بيتى بالسيف فيحويها و يمنعها و يخرجهم منها كما حواها رسول اللّه «ص» و منعها، إلا ما كان فى أيدى شيعتنا فإنه يقاطعهم على ما فى أيديهم و يترك الأرض فى أيديهم.» «۱»

و قد مرّ شرح سند الحديث و متنه فى المسأله السادسه، فراجع.

و مقتضاها بقرينه ثبوت الخراج و جواز إخراج المحيى منها عدم سببيه الإحياء لملكيه الرقبه و أنه بعد خرابها يكون الثانى أحق بها. و حمل قوله: «فإن تركها أو أخربها» على خصوص الإعراض الكلى خلاف الظاهر، إذ الظاهر من الحكم بأحقيه الثانى عدم إعراض الأول بالكليه و احتمال ثبوت حق له أيضا. مضافا إلى أن فرض عدم ملكيه الرقبه و كون متعلق الحق هو آثار الإحياء فقط يقتضى انتفاء الحق بانتفاء موضوعه قهرا، فتدبّر.

و حمل الملكيه للإمام فى الصحيحه و غيرها على الملكيه

المعنويه كما قيل بلا وجه بعد ظهورها فى الملكيه الاعتباريه الشرعيه. و يشهد لذلك تفريع آثارها من أخذ الخراج و جواز الإخراج. مضافا إلى ما مرّ منّا من أن الأرض من الأموال العامه التى خلقها اللّه- تعالى- للأنام، و أن معنى كونها للإمام كونها تحت اختياره و تصرفه بما هو وليّ أمر الأمّه نظير سائر الأولياء المتصرفين فى أموال المولّى عليهم.

---

(۱)- الوسائل ۱۷/ ۳۲۹، الباب ۳ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ۲.



و كيف كان فدلاله الحديث على انقطاع علاقه المحيى الأول عن الأرض بموتها أو بإحياء الثانى لها واضحه.

**الثانيه: صحيحه عمر بن يزيد،**

قال: سمعت رجلا من أهل الجبل يسأل أبا عبد اللّه «ع» عن رجل أخذ أرضا مواتا تركها أهلها فعمرها و كرى أنهارها و بنى فيها بيوتا و غرس فيها نخلا و شجرا. قال: فقال أبو عبد اللّه «ع»: كان أمير المؤمنين «ع» يقول: «من أحيا أرضا من المؤمنين فهى له، و عليه طسقها يؤدّيه إلى الإمام فى حال الهدنه، فإذا ظهر القائم «ع» فليوطّن نفسه على أن تؤخذ منه.» «۱»

و تقريب الاستدلال بها يظهر مما مرّ. و قوله: «تركها أهلها» يعم الأهل المعيّنين أيضا، و الترك أعم من الإعراض كما مرّ.

**الثالثه: صحيحه معاويه بن وهب،**

قال: سمعت أبا عبد اللّه «ع» يقول: «أيّما رجل أتى خربه بائره فاستخرجها و كرى أنهارها و عمرها فإن عليه فيها الصدقه. فإن كانت أرض لرجل قبله فغاب عنها و تركها فأخربها ثم جاء بعد يطلبها فإن الأرض للّه و لمن عمرها.» «۲»

و دلالتها واضحه و حمل قوله: «تركها فأخربها» على صوره إعراض الأول مشكل و لا سيما و أن طلبه بعد يدلّ على عدم إعراضه. و ظاهر العباره أن مجرّد الترك أوجب الخراب. و احتمال كون المراد أن الأرض للأول الذى عمرها سابقا كما فى الجواهر «۳» بعيد غايه البعد، فإن الظاهر من التعبير بمناسبه الحكم و الموضوع كونه لبيان ثبوت الحق للثانى لعمرانه الفعلى لا لبيان بقاء الحق للأوّل الذى زال أثر عمرانه.

فإن قلت: ظاهر هذه الصحاح الثلاث هو كون المحيى الثانى أحق و أن علاقه

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۸۳، الباب ۴ من أبواب الأنفال، الحديث ۱۳.

(۲)- الوسائل ۱۷/ ۳۲۸، الباب ۳ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ۱.

(۳)- الجواهر ۳۸/ ۲۲.

الأول تنقطع عن الأرض بعد إحياء الثانى لها، و لكن من المحتمل عدم انقطاع علاقته بمجرد الموت و الخراب بل تبقى إلى حين الإحياء، و بالإحياء تزول. و كون جواز الإحياء بما أنه تصرف متوقفا على خروجها عن ملك الأول ممنوع لاحتمال إجازه الشارع فيه حسبه للأمه حذرا من تعطيل الأراضى. هذا مضافا إلى امكان القول بتحقق الملكيه للثانى آنا مّا قبل التصرف بدلاله الاقتضاء.

قلت: هـذا البحث لا يفيـدنا فيما هو المهم فى مقام العمل، فإن الغرض من البحث الحكم بأحقيه الثانى بعد عمليه الإحياء، و عدم وجوب الطسق عليه للأول، و لا يفرّق فى ذلك بين انقطاع علاقه الأول بمجرد الموت و الخراب أو بعد عمليه الإحياء. هذا مضافا إلى أن علاقه الأول بالأرض إما أن يحكم بدوامها و إما أن يحكم بانقطاعها، و حيث إن المفروض هو الثانى فبمناسبه الحكم و الموضوع يظهر أن انقطاعها يستند لا- محاله إلى انتفاء الموضوع و المحل أعنى آثار الحياه، فإذا انتفت انتفت، إذ لو كان الموضوع نفس الرقبه لم يكن وجه لانقطاع العلاقه لبقاء الرقبه دائما.

و بالجمله، فاحتمال بقاء العلاقه إلى زمان الإحياء و ارتفاعها به احتمال بدوى يزول بالدقه.

و بذلك يظهر بطلان القول الرابع من الأقوال السته على فرض وجود القائل به، فتدبّر. هذا.

و حيث ظهر لـك أدلّه القولين فلنرجع إلى المقـايسه بينهمـا و السعى فى رفع التهـافت إن أمكن. و العمـده فى المقـام صـحيحتا سليمان بن خالد و الحلبى فى ناحيه، و الصحاح الثلاث فى ناحيه أخرى.

**و قد قيل فى الجمع بينهما و رفع التهافت وجوه:**

**الوجه الأول: ما يظهر من بلغه الفقيه.**

و محصّله بتوضيح منّا: أن مفاد صحيحتى

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۴۴

سليمان و الحلبى بقاء علاقه الأول، و مفاد الصحاح

الثلاث انقطاعها فيكون بينهما التباين من هذه الجهه. و الموضوع فى صحيحتى سليمان و الحلبى و كذا فى صحيحتى معاويه بن وهب و عمر بن يزيد مطلق يعمّ بإطلاقه مالكيه الأول بالإحياء أو بغيره.

و لكن الموضوع فى صحيحه الكابلى خاص حيث يختص بما كانت مالكيه الأول بالإحياء، فبصحيحه الكابلى يقيّد إطلاق الموضوع فى صحيحتى سليمان و الحلبى فتحملان على غير صوره الإحياء جمعا، و بعد هذا التقييد تنقلب النسبه بين صحيحتى سليمان و الحلبى و بين صحيحتى معاويه بن وهب و عمر بن يزيد، إذ يصير الموضوع فى صحيحتى سليمان و الحلبى خاصّا بالنسبه إليهما فيحمل بسببهما المطلق فى صحيحتى معاويه بن وهب و عمر بن يزيد على صوره الإحياء فقط جمعا، فتكون النتيجه التفصيل بين مالكيه الأول بالإحياء أو بغيره. «۱»

أقول: قد ضعّف فى البلغه هذا الوجه أولا بمنع صحه الترتيب فى النسبه المؤدّى إلى انقلاب النسبه كما حقق فى الأصول. و ثانيا بأن تقييد صحيحتى سليمان و الحلبى بصحيحه الكابلى فرع ظهور صحيحه الكابلى فى مالكيه الثانى و هو ممنوع، إذ ليس فيها إلا أحقيه الثانى، و هذه لا تنافى مالكيه الأول و وجوب اداء الطسق إليه، فتأمّل. هذا.

و لنا أن نقرّر الجمع المذكور بنحو لا يرد عليه إشكال انقلاب النسبه بأن يقال:

إن الموضوع فى صحيحتى سليمان و الحلبى و كذا فى صحيحتى معاويه بن وهب و عمر بن يزيد مطلق، و فى صحيحه الكابلى مقيد بما إذا كان المالكيه بالإحياء فيقيد بهذه الصحيحه منطوقا و مفهوما كل واحد من موضوعى النفى و الإثبات فى عرض واحد. و كما يحمل المطلق على المقيد فى المتخالفين حكما يحمل عليه فى المثبتين أيضا ضروره تعارض

المطلق و المقيد و إن كانا مثبتين مع ظهور القيد فى

---

(۱)- بلغه الفقيه ۱/ ۳۴۵ (- ط. أخرى/ ۱۲۳).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۴۵

الدخاله، اللّهم إلّا أن ينكر هذا الظهور فى صحيحه الكابلى.

**الوجه الثانى: ما يظهر من البلغه أيضا.**

و محصّله بتوضيح منا أن صحيحتى سليمان و الحلبى كالنص فى بقاء علاقه الأوّل، إذ حكم فيهما بوجوب أداء حقه. و حيث إن آثار الحياه انعدمت فرضا فلا محاله يكون موضوع الحق الباقى نفس رقبه الأرض، و يراد بأداء حق الأول أداء طسق الأرض و أجرتها. و تحمل الصحاح الثلاث على كون علاقه الثانى بنحو الأحقيه فقط بمقتضى عمله و نشاطاته. و لا منافاه بين أحقيه الثانى بمقتضى عمله و بين وجوب أداء الطسق عليه بمقتضى مالكيه الأول للرقبه. «۱»

أقول: يرد على هذا أوّلا: أن الحق فى صحيحتى سليمان و الحلبى مجمل و لعله أراد به نفس الأرض لا طسقها و لا سيما فى صحيحه الحلبى حيث عبّر فيها بالردّ.

و ثانيا: أن اللام فى قوله فى صحيحه معاويه بن وهب: «فإن الأرض للّه و لمن عمرها» حيث دخلت على اللّه و على العامر معا يكون لها ظهور تام فى مالكيه الثانى و انقطاع علاقه الأول عنها بالكليه. و ثالثا: أن الطسق فى صحيحتى الكابلى و عمر بن يزيد جعل للإمام لا للمحيى الأول. اللهم إلا أن يقال: إن الطسق فيهما قد فرض للإمام بما أنه مالك للأرض و مسلّط عليها شرعا، و المجعول فيهما للمحيى هو الأحقيه.

و أما فى صحيحه سليمان فحيث فرضت مالكيه الأول للرقبه حكم فيها بأداء الطسق إليه، و لعل مالكيته كانت باشتراء الرقبه مثلا من الإمام. فتكون نتيجه الجميع أن المحيى

أحق بمقتضى عمله، و الطسق فرض عليه للمالك إماما كان أو غيره.

**الوجه الثالث: أن مورد صحيحتى سليمان بن خالد و الحلبى ما إذا كان صاحب الأرض معروفا،**

فتحمل الصحاح الثلاث على ما إذا لم يعرف صاحبها.

---

(۱)- بلغه الفقيه ۱/ ۳۴۶ (- ط. أخرى/ ۱۲۴).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۴۶

و فيه مضافا إلى ظهور الصحاح الثلاث فى أن الملاك لأحقيه الثانى صيروره الأرض خرابا و كون الثانى عامرا لها فلا يؤثر فى ذلك معروفيه الصاحب السابق و عدمها: أن المصرّح به فى صحيحه معاويه بن وهب أحقيه الثانى و إن كانت الأرض لرجل فجاء بعد يطلبها. و ظاهر أن الرجل ظاهر فى المعين.

**الوجه الرابع: أن تحمل الصحاح الثلاث على صوره إعراض الأول بالكليه،**

و صحيحتا سليمان و الحلبى على صوره عدم الإعراض.

و فيه أنه جمع تبرعى لا شاهد له، إذا الترك و الإخراب أعم من الإعراض، فتدبّر.

فهذه الوجوه الأربعه بعض ما قيل فى المقام لرفع التهافت بين أخبار الباب.

و ملخص الكلام فى المقام أنه لو فرض حمل صحيحه عمر بن يزيد على ما إذا لم يعرف صاحب الأرض و حملت صحيحه الكابلى على ما إذا كان الاختصاص بنحو الأحقيه فقط فلا إشكال فى بقاء صحيحتى سليمان بن خالد و معاويه بن وهب متخالفتين بالتباين، و يشكل إثبات المرجح لأحدهما فتتساقطان و يرجع لا محاله إلى استصحاب مالكيه الأول مؤيدا بأن طبع الملك يقتضى الدوام و الاستمرار، أو يقال: إن صحيحه سليمان نصّ فى بقاء علاقه الأول، و صحيحه معاويه ظاهره فى انقطاعها لعدم التصريح فيها بعدم وجوب الطسق للأول فيجمع بينهما بأحقيه الثانى و وجوب الطسق عليه للأول كما أفتى به بعض و تقدم عن البلغه أيضا. هذا.

و الأولى إحاله المسأله إلى ما مرّ فى المسأله السادسه، فإن ثبتت ملكيه الرقبه و لو بسبب الإحياء فالظاهر بقاؤها بعد الخراب أيضا إذ طبع الملك يقتضى الدوام.

و المفروض أن

موضوع الملكيه و هى الرقبه باقيه بعد الموت أيضا، و الملك يحتاج إلى العله فى الحدوث لا فى البقاء فإذا حدث يبقى إلى أن يتحقق إحدى النواقل العرفيه أو الشرعيه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۴۷

و أما إذا كان الاختصاص بنحو الأحقيه فقط كما اخترناه بالنسبه إلى عمليه الإحياء و لو فرض التعبير بالملكيه أيضا كان الموضوع لها آثار الحياه المنتجه من الفكر و القوى و النشاطات، فلا محاله تنتفى بانتفاء موضوعها أعنى الآثار بالكليه، فتعود الرقبه إلى أصلها الأولى.

و على هذا فيجب أن تحمل صحيحه سليمان بن خالد على ما إذا فرض تحقق ملكيه الرقبه كما إذا اشتراها من الإمام مثلا، أو يحمل الحق فيها على ما إذا بقى بعض الآثار و الآلات. و يحتمل بعيدا إراده الإمام- عليه السلام- من لفظ صاحبها و لم يصرح به تقيه، فيكون مفادها مفاد صحيحتى الكابلى و عمر بن يزيد من فرض الطسق للإمام، فلاحظ.

## تتميم [مقتضى بقاء علاقه الأول بالأرض عدم جواز التصرف فيها]

### [ما يقال فى المخالفه لهذا الأصل]

لا يخفى أن مقتضى بقاء علاقه الأول بالأرض عدم جواز التصرف فيها و إحياؤها بدون إذنه، و عدم ترتب الأثر على الإحياء لو فعل.

و لكن قال فى المسالك:

«و اعلم أن القائلين بعدم خروجها عن ملك الأول اختلفوا: فذهب بعضهم إلى عدم جواز إحيائها و لا التصرف فيها مطلقا إلّا بإذن الأول كغيرها من الأملاك.

و ذهب الشيخ فى المبسوط و المصنف فى كتاب الجهاد و الأكثر إلى جواز إحيائها و صيروره الثانى أحق بها لكن لا يملكها بذلك بل عليه أن يؤدّى طسقها إلى الأول أو وارثه، و لم يفرقوا فى ذلك بين المنتقله بالإحياء و غيره من الأسباب المملكه حيث يعرض لها الخراب و تصير مواتا.

و ذهب

الشهید فی الدروس إلی وجوب استیذان المحیی للمالک أوّلا، فإن امتنع فالحاکم و له الإذن فیه، فإن تعذر الأمران جاز الإحیاء و علی المحیی طسقها للمالک.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۴۸

و حاولوا فی هذین القولین الجمع بین الأخبار بحمل أحقیه الثانی فی الأخبار الصحیحه علی أحقیه الانتفاع بها بسبب الإحیاء و إن لم یکن مالکا، و وجوب الطسق من خبر سلیمان بن خالد فی قوله «ع»: «إذا کان یعرف صاحبها فلیؤدّ إلیه حقه.» فإن الحق و إن کان أعم من أجره الرقبه إلّا أن الجمع بین الأخبار یقتضی حمله علی الأجره خاصه. و فی قیود الشهید مراعاه لحق المالک و حق الإحیاء (الأخبار خ. ل)» «۱»

و فی الجواهر: بعد نقل کلام المسالک قال:

«قد عرفت أنه لا نصوص داله إلا صحیح الکابلی الذی سمعت البحث فیه، مع أنه مشتمل علی الطسق للإمام- علیه السلام- لا المحیی الأول کصحیح عمر بن یزید ... و صحیح معاویه بن عمار (معاویه بن وهب- ظ.) الذی هو مجمل أو کالمجمل. و خبر سلیمان بن خالد الذی یمکن بل قیل: إن الظاهر إراده نفس الأرض من حقه فیها، فلا مخرج عن قاعده قبح التصرف فی مال الغیر، فضلا عن أن یترتب له أحقیه بذلک علی وجه لا یجوز للمالک انتزاعها منه.» «۲»

أقول: صاحب الجواهر ذکر قبیل ذلک:

«أن صحیح الکابلی یمکن أن یکون من المتشابه الذی ینبغی أن یردّ علمه إلیهم «ع» ... و أن المشهور أعرضوا عنه.» «۳»

و لم یظهر لی وجه التشابه فیه، و قد مرّ فی المسأله السادسه شرح الحدیث و أن المشهور من قدمائنا أفتوا بمضمونه.

و یمکن أن یقال کما مرّ: إن

مساق صحيحتى الكابلى و عمر بن يزيد هو بعينه مساق صحيحه سليمان بن خالد، إذ مفاد الجميع فرض الطسق للمالك، غايه

---

(۱)- المسالك ۲/ ۲۸۸.

(۲)- الجواهر ۳۸/ ۲۵.

(۳)- الجواهر ۳۸/ ۲۳.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۴۹

الأمر أن المالك فى الصحيحتين هو الإمام و فى صحيحه سليمان غيره على الظاهر و يحتمل فيها أيضا إراده الإمام كما مرّ.

و لا نرى إجمالا فى صحيحه معاويه بن وهب و لا فى غيرها.

هذا مضافا إلى أن عمومات أخبار الإحياء و لا سيما مثل قوله «ع» فى موثقه محمد بن مسلم: «أيّما قوم أحيوا شيئا من الأرض و عملوها فهم أحق بها و هى لهم» تشمل المقام أيضا، و لا ينافى هذا وجوب الطسق للمالك كما فى مورد الموثقه أعنى أراضى أهل الذمّه، فتأمّل.

و رقبه الأرض و إن فرض نسبتها إلى شخص خاص و اختصاصها به إجمالا، لكن الأرض و ما فيها وضعت للأنام و تعطيلها و احتكارها يضرّ بالمجتمع، فلا يظن بالشرع و العقلاء إجازه تعطيلها و ترك استثمارها عمدا.

فالحكم بجواز إحيائها و أحقيه المحيى بها مع إيجاب الطسق للمالك جمع بين الحقين و لا يبعد صدوره من قبل اللّه- تعالى- مولى الموالى حسبه. و قد مرّ خبر يونس، عن العبد الصالح «ع»، قال: «إن الأرض للّه- تعالى- جعلها وقفا على عباده، فمن عطّل أرضا ثلاث سنين متواليه لغير ما عله أخذت من يده و دفعت إلى غيره ...» «۱»

و بالجمله، فيمكن أن يكون حكم أرض الغير يخالف حكم سائر الأموال، و الاحتياط يقتضى إحاله ذلك فى كل عصر إلى حاكم المسلمين و سائسهم كما أشار إليه فى الدروس، فتدبّر.

**و الأولى نقل بعض كلمات الأعلام فى المقام،**

فنقول:

۱- قال الشيخ

فی متاجر النهایه:

«و من أحیا أرضا میتا کان أملک بالتصرف فیها من غیره، فإن کانت الأرض لها مالک معروف کان علیه أن یعطی صاحب الأرض طسق الأرض، و لیس للمالک انتزاعها من یده ما دام هو راغبا فیها.» «۲»

---

(۱)- الوسائل ۱۷/ ۳۴۵، الباب ۱۷ من أبواب کتاب إحیاء الموات، الحدیث ۱.

(۲)- النهایه/ ۴۲۰.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۵۰

و قد یظن وجود قریب من هذه العباره فی المبسوط أیضا کما یظهر مما مرّ من المسالک و لکن لم أقف علی ذلک إلی الآن.

۲- نعم، فی زکاه المبسوط فی الأرض التی أسلم أهلها طوعا، قال:

«فإن ترکوا عمارتها و ترکوها خرابا جاز للإمام أن یقبلها ممن یعمرها بما یراه من النصف أو الثلث أو الربع، و کان علی المتقبل بعد إخراج حق القباله و مئونه الأرض إذا بقی معه النصاب العشر أو نصف العشر، ثم علی الإمام أن یعطی أربابها حق الرقبه.» «۱»

۳- و فی جهاد الشرائع:

«خاتمه: کل أرض ترک أهلها عمارتها کان للإمام تقبیلها ممن یقوم بها، و علیه طسقها لأربابها. و کل أرض موات سبق إلیها سابق فأحیاها کان أحق بها، و إن کان لها مالک معروف فعلیه طسقها.» «۲»

۴- و فی جهاد المختصر النافع:

«و کل أرض ترک أهلها عمارتها فللإمام تسلیمها إلی من یعمرها، و علیه طسقها لأربابها. و کل أرض موات سبق إلیها سابق فأحیاها فهو أحق بها، و إن کان لها مالک فعلیه طسقها له.» «۳»

۵- و فی الدروس فی شرائط التملک بالإحیاء قال:

«و رابعها: أن لا یکون مملوکا لمسلم أو معاهد. فلو سبق ملک واحد منهما لم یصح الإحیاء. نعم، لو تعطلت الأرض وجب علیه أحد

الأمرين إما الإذن لغيره أو الانتفاع، فلو امتنع فللحاكم الإذن و للمالك طسقها على المأذون، و لو تعذر الحاكم فالظاهر جواز الإحياء مع الامتناع من الأمرين و عليه طسقها.» «۴»

---

(۱)- المبسوط ۱/ ۲۳۵.

(۲)- الشرائع ۱/ ۳۲۳ (- ط. أخرى/ ۲۴۷).

(۳)- المختصر النافع/ ۱۱۴.

(۴)- الدروس/ ۲۹۲.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۵۱

أقول: قد اختلفت كلمات فقهائنا- رضوان اللّه عليهم- فی أرض أسلم أهلها طوعا و تركها أهلها و لم يعمروها فخربت فقال بعضهم: إن الإمام يقبّلها ممن يعمرها و كانت للمسلمين. و قال بعضهم: عليه طسقها لأربابها. و يظهر من بعضهم الجمع بين الحقين أعنی كون الحاصل للمسلمين مع وجوب الطسق لأربابها أيضا.

قال العلامه فی جهاد المختلف:

«أرض من أسلم أهلها عليها طوعا ملك لهم يتصرفون فيها كيف شاءوا، فإن تركوا عمارتها يقبلها الإمام من يعمرها و يعطی صاحبها طسقها و أعطی المتقبل حصته، و ما يبقی فهو متروك لمصالح المسلمين فی بيت ما لهم. قاله الشيخ و أبو الصلاح ...» «۱»

و أنكر ابن إدريس جواز التصرف أصلا فقال فی أحكام الأرضين من السرائر:

«ضرب منها أسلم أهلها عليها طوعا ... فإن تركوها خرابا أخذها إمام المسلمين و قبّلها من يعمرها و أعطی أصحابها طسقها و أعطی المتقبل حصته، و ما يبقی فهو متروك لمصالح المسلمين فی بيت ما لهم علی ما روی فی الأخبار. أورد ذلك شيخنا أبو جعفر. و الأولی عندی ترك العمل بهذه الروايه، فإنها تخالف الأصول و الأدله العقليه و السمعيه، فإن ملك الإنسان لا يجوز لأحد أخذه و لا التصرف فيه بغير إذنه و اختياره، فلا يرجع عن الأدله بأخبار الآحاد.» «۲»

و قال العلامه فی المختلف بعد نقل

الأقوال:

«و الأقرب ما اختاره الشيخ. لنا أنه أنفع للمسلمين و أعود عليهم فكان سائغا، و أىّ عقل يمنع من الانتفاع بأرض يترك أهلها عمارتها و إيصال أربابها حق الأرض؟

مع أن الروايات متظاهره بذلك: روى صفوان بن يحيى و أحمد بن محمد بن أبى نصر، قالا: ذكرنا له الكوفه و ما وضع عليها من الخراج و ما سار فيها أهل بيته، فقال: «من أسلم طوعا تركت أرضه فى يده و أخذ منه العشر مما سقى بالسماء و الأنهار، و نصف العشر مما كان بالرشا فيما عمروه منها. و ما لم يعمروه منها أخذه الإمام فقبّله ممن

---

(۱)- المختلف ۱/ ۳۳۲.

(۲)- السرائر/ ۱۱۰.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۵۲

يعمره و كان للمسلمين، و على المتقبلين فى حصصهم العشر أو نصف العشر.» و فى الصحيح، عن أحمد بن محمد بن أبى نصر، قال: ذكرت لأبى الحسن الرضا «ع» الخراج و ما سار به أهل بيته فقال: «العشر و نصف العشر على من أسلم طوعا تركت أرضه فى يده و أخذ منه العشر و نصف العشر فيما عمر منها، و ما لم يعمر منها أخذه الوالى فقبّله ممن يعمره، و كان للمسلمين».» «۱»

أقول: الخبران ذكرهما فى جهاد الوسائل «۲»، و يحتمل اتحادهما و قد مضى شرحهما فى بحث الأراضى المفتوحه عنوه. «۳»

و أنت ترى أنه ليس فيهما ذكر من أداء الطسق لصاحب الأرض، و أظنّ أن المراد بما لم يعمروه فيهما أرض الموات الموجوده فى بلاد الكفر، و واضح أنها من الأنفال فتكون من الأموال العامه و تكون تحت اختيار الإمام بما أنه إمام و سائس للمسلمين فيقبلها بما يرى و يصرف الحاصل فى

مصالح المسلمين، فالاستدلال بهما لما أفتى به العلامه و غيره بلا وجه.

فلا يبقى للقول بجواز إحياء أرض الغير و وجوب أداء الطسق إليه إلا صحيحه سليمان بن خالد و الحلبى، بناء على كون المراد بحقه الطسق فتكون إمضاء لأصل الإحياء، و لكن من المحتمل أن يراد به أصل الأرض و لا سيما بنقل الحلبى: «فليردّ إليه حقّه»، فلا إمضاء. نعم، للحاكم الإسلامى إعمال ذلك ولايه و حسبه للشخص و للأمه كما مرّ.

هذا كله فيما إذا كان صاحب الأرض التى صارت مواتا معلوما معيّنا.

**القسم الثانى من الأرض التى عرضها الموت: ما كان صاحبها غير معلوم،**

**اشاره**

و

**المفروض عدم إحراز بياد الأهل أو إعراضه بالكليه،**

فمقتضى القاعده أن يقال:

---

(۱)- المختلف ۱/ ۳۳۲ (مع سقط فى الروايه الثانيه وقع من قلم الناسخ).

(۲)- الوسائل ۱۱/ ۱۲۰، الباب ۷۲ من أبواب جهاد العدوّ، الحديث ۱ و ۲.

(۳)- راجع ۳/ ۱۹۲- ۱۹۵ من الكتاب.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۵۳

إن قلنا بأن الصاحب لم يكن مالكا لنفس الرقبه لزم القول برجوعها إلى الإمام بالكليه و شملها أدله الإذن فى الإحياء، إذ المفروض زوال عله الاختصاص السابق و هو الإحياء. و كون عله الحدوث عله للبقاء أيضا يحتاج إلى عنايه زائده و دليل قطعى. بل الظاهر أن موضوع الحق هو آثار الإحياء السابق و المفروض زوالها بالكليه.

و أما إن قلنا بأن صاحبها كان مالكا لنفس الرقبه فالقاعده تقتضى بقاءها فى ملكه و كونها محكومه بحكم مجهول المالك كالأرض المحياه و غيرها من الأموال إذا فرض جهل مالكها، فإنّ طبع الملكيه كما مرّ هو الدوام و الاستمرار مع بقاء الموضوع إلّا أن تنتقل إلى الغير بإحدى النواقل الشرعيه.

**و المستفاد من الأخبار و الفتاوى فى المال الذى جهل مالكه**

أو عرف و لم يمكن إيصاله إليه أنه يتصدق به عن صاحبه. و الأحوط بل الأقوى أن يكون هذا بإذن المجتهد الجامع لشرائط الحكم، لأنه وليّ الغائب، و لأنه مقتضى الجمع بين ما دلّ على التصدق به- كما فى أخبار كثيره متفرقه فى الأبواب المختلفه و منها خبر يونس عن الرضا «ع» فيمن أصاب معه بعض متاع من رافقه بمكه و لا يعرف بلده- و بين ما دلّ على كونه للإمام كقول أبى عبد اللّه «ع» فى روايه داود بن يزيد: «ما له صاحب غيرى»، و قول أبى الحسن «ع» فى روايه محمد بن القاسم بن الفضيل:

«ما أعرفك لمن هو» يعنى نفسه، فراجع

الوسائل. «۱»

**[كلمات الفقهاء فى المقام]**

و لعله لذا قال فى الشرائع:

«و كل أرض جرى عليها ملك لمسلم فهى له أو لورثته بعده، و إن لم يكن لها مالك معروف معين فهى للإمام- عليه السلام-، و لا يجوز إحياؤها إلّا بإذنه.» «۲»

فتحمل الأرض فى كلامه- قدّس سرّه- على الأعم من الحيه و الميته كما هو الظاهر من إطلاقه، و ليس الذيل قرينه على إراده خصوص الميته بل بيان لحكم قسم منها. و يراد بقوله: «فهى للإمام» كونها تحت اختياره و تصرفه لا كونها ملكا

---

(۱)- الوسائل ۱۷/ ۳۵۷، الباب ۷ من أبواب كتاب اللقطه، الحديث ۱؛ و الوسائل ۱۷/ ۵۸۵، الباب ۶ من أبواب ميراث الخنثى و ما أشبهه، الحديث ۱۲.

(۲)- الشرائع ۳/ ۲۷۲ (- ط. أخرى/ ۷۹۲، الجزء ۴).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۵۴

لشخصه، و هذا صادق فى الأنفال و فى مجهول المالك كليهما على وزان واحد لما مرّ من أن الأنفال أيضا ليست ملكا لشخص الإمام.

و بهذا يظهر الإشكال على ما فى المسالك فى المقام، حيث قال:

«الحكم هنا مقيد بما لو كانت ميته، إذ لو كانت حيه فهى مال مجهول المالك، و حكمه خارج عن ملكيته للإمام له بالخصوص. فأما إذا كانت ميته و الحال أنها كانت فى الأصل مملوكه ثم جهل مالكها فهى للإمام.» «۱»

أقول: على القول بمالكيه الأول للرقبه و بقائها بعد الموت أيضا لا يبقى فرق بين الحيه و الميته فى كونهما من مصاديق مجهول المالك. و ظاهر عباره الشرائع أيضا التعميم.

و قد صرّح بهذا الإشكال فى الجواهر أيضا ثم قال:

«اللّهم إلّا أن يثبت من الأدله إخراج خصوص الأرض من بين مجهول المالك فى كونها للإمام- عليه السلام-

و لو لانـدراجها فی الخربه التی ورد فی النصوص أنهـا من الأنفال، أو فیما لا ربّ لها خصوصا مع عـدم العلم بوجود المالک، أو قلنا بخروجها عن ملک الأول بالموت إذا فرض أن ملکه لها بالإحیاء، و لکن قد عرفت ما فی الأخیر.» «۲» هذا.

و یحتمـل فی عبـاره الشـرائع أن لا یجعل قوله: «و إن لم یکن لها مالک معروف» قسـما من قوله: «و کل أرض جری»، بل یجعل قسـیما له و معطوفا علیه فیراد به الأرض الخربه التی باد أهلها و لم یعلم جریان ملک المسـلم علیها. و قـد مرّ فی محله أن الموات بقسمیه یکون من الأنفال و یکون للإمام أصلیا کان أو عارضیا. و علی هذا فلا إشکال. هذا.

و لکن ظاهر التذکره تقسیم ما جری علیه ملک لمسلم إلی قسمین فقال کما مرّ:

«لو لم تکن الأرض التی فی بلاد الإسلام معموره فی الحال و لکنها کانت قبل ذلک

---

(۱)- المسالک ۲/ ۲۸۸.

(۲)- الجواهر ۳۸/ ۲۷.



معموره جری علیهـا ملـک مسـلم فلاـ یخلو إمـا أن یکون المالـک معینا أو غیر معین، فإن کان معینا ... و إن کان المالک لهـذه الأرض السابق غیر معین ثم خربت و زالت آثار العماره منها فإنها للإمام عنـدنا و لا یجوز لأحـد إحیاؤها إلّا بإذنه، فإن بادر إلیها إنسـان و أحیاهـا من دون إذنه لم یملکهـا، و لو کان الإحیاء حال غیبه الإمام «ع» کان المحیی أحق بها ما دام قائما بعمارتها، فإن ترکها فزالت آثارها فأحیاها غیره ملکها، فإذا ظهر الإمام «ع» یکون له رفع یده عنها لما تقدم.

و اختلفت العامه: فقال أبو حنیفه: إنها تملک

بالإحياء، و به قال مالك، لما تقدم من عموم الأخبار، و لأنها أرض موات لا حق فيها لقوم بأعيانهم فأشبهت ما لم يجر عليه ملك مالك، و لأنها إن كانت فى أرض دار الإسلام فهى كلقطه دار الإسلام، و إن كانت فى أرض دار الكفر فهى كالركاز. و للشافعى قولان. هذا أحدهما لما تقدم، و الثانى: أنه لا يجوز إحياؤها، لقوله «ع»: «من أحيا أرضا فى غير حق مسلم فهو أحق بها.» قيد بقوله: «فى غير حق مسلم.» و لأن هذه الأرض لها مالك فلا يجوز إحياؤها كما لو كان معينا. و عن أحمد روايتان كالقولين ...» «۱»

أقول: و قد مرّت فى صدر المسأله عبارتا المبسوط و المهذب و عباره أخرى للتذكره أيضا فى حكم ما لو لم يكن صاحبها معينا و أنه يجوز إحياؤها بإذن الإمام، فراجع.

و فى المغنى لابن قدامه:

«النوع الثالث: ما جرى عليه الملك فى الإسلام لمسلم أو ذمى غير معين فظاهر كلام الخرقى أنها لا تملك بالإحياء و هو إحدى الروايتين عن أحمد ... لما روى كثير بن عبد اللّه بن عوف، عن أبيه، عن جده، قال: سمعت رسول اللّه «ص» يقول: «من أحيا أرضا مواتا فى غير حق مسلم فهى له.» فقيده بكونه فى غير حق مسلم، و لأن هذه الأرض لها مالك فلم يجز إحياؤها كما لو كان معينا، فإن مالكها إن كان له ورثه فهى لهم و إن لم يكن له ورثه ورثها المسلمون. و الروايه الثانيه أنها تملك بالإحياء. نقلها صالح و غيره، و هو مذهب أبى حنيفه و مالك، لعموم

---

(۱)- التذكره ۲/ ۴۰۱.



الأخبار، و

لأنها أرض موات لا- حق فيها لقوم بأعيانهم أشبهت ما لم يجر عليه ملك مالك، و لأنها إن كانت فى دار الإسلام فهى كلقطه دار الإسلام و إن كانت فى دار الكفر فهى كالركاز.» «۱»

### [الذى يختلج بالبال عاجلا]

أقول: و الذى يختلج بالبال عاجلا- أنه إن اندرست الآثار بالكليه و تقادم عهدها و انقطع ارتباطها بملاكها عرفا- و إن فرض احتمال وجود الوارث الشرعى لها بوسائط فى خلال المجتمع- كانت من الأنفال و محكومه بحكمها، لصدق بياد الأهل عليها عرفا فتشملها أدلته التى مرّت.

و أما إن لم يتقادم عهدها بملاكها بل كانت بحيث يصدق عليها كونها لمالك مجهول فالظاهر كونها محكومه بحكمه، و لا دليل على افتراق حكم الأرض عن غيرها من الأموال التى جهل مالكها. هذا.

و قد طال البحث فى مسأله الأراضى و إحيائها. و محل بحث هذه المسائل كتاب إحياء الموات، و إنما تعرضنا لبعضها هنا استطرادا، فراجع مظانّها.

---

(۱)- المغنى ۶/ ۱۴۹.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۵۷

## الفصل السادس فى إشاره إجماليه إلى حكم سائر الضرائب

### اشاره

التى ربما تمسّ الحاجه إلى تشريعها و وضعها زائدا على الزكوات و الأخماس و الخراج و الجزايا المعروفه المشروعه

لا يخفى أن الظاهر من بعض الأخبار حرمه وضع العشور و الكمارك و نحوها و ذمّ الماكسين و العشّارين. و لكن المستفاد من بعض الروايات جواز وضع العشور على تجار اليهود و النصارى، و أنها كانت تؤخذ من تجار أهل الذمه و أهل الحرب، بل و تجّار المسلمين أيضا. و قد استقرت السيره على أخذ العشور و الكمارك فى عصر الخلفاء إلى عصرنا هذا و وضع الضرائب و الماليات على أهل المكنه و المستغلّات و الحرف حسب إمكاناتهم فى البلاد الإسلاميه. و لا شك أن إداره شئون البلاد لا يمكن إلّا بتشريع نظام مالى كافل لسدّ جميع الخلّات. و لا يكفى فى ذلك ما نعرفه من الأخماس و الزكوات و نحوها.

اللّهم إلّا أن يؤخذ بما احتملناه سابقا فى بحث

الزكاه من إحاله تعيين ما فيه الزكاه إلى حكّام العصر الواجدين للشرائط فيدخل فيها كل ما شرّع من قبلهم فى كل عصر و مكان حسب الإمكانات و الشرائط و الحاجات.

و كيف كان فلنبحث هنا أيضا فى جهات:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۵۸

**الجهه الأولى: فى التعرض لأخبار متفرقه يظهر منها إجمالا ذمّ العشّارين:**

**[ذمّ العشّارين]**

و هذا السنخ من الأخبار كثير جدّا فى كتب الفريقين نقتصر هنا على ذكر بعضها:

۱- ففى نهج البلاغه مخاطبا لنوف البكالى: «يا نوف، إن داود- عليه السلام- قام فى مثل هذه الساعه من الليل فقال: إنها ساعه لا يدعو فيها عبد إلّا استجيب له إلّا أن يكون عشّارا أو عريفا أو شرطيّا أو صاحب عرطبه- و هى الطنبور- أو صاحب كوبه- و هى الطبل.» «۱»

و رواها فى مصادر نهج البلاغه عن الخصال و كمال الدين للصدوق و المجالس للمفيد و حليه الأولياء و تاريخ بغداد و تاريخ دمشق و دستور معالم الحكم و كنز الفوائد، فراجع. «۲»

أقول: العشّار لا يتعين فيمن يأخذ العشور المحرمه، بل كان يطلق العشر كثيرا على الصدقات الواجبه كما يظهر من الأخبار، اللّهم إلّا أن يقال بانصراف لفظ العشّار إلى خصوص الآخذين للعشور غير المشروعه. و الحكومه الحقه مثل الباطله لا بدّ لها من عشّار و شرطى و عريف، فيمكن أن يقال: إن هذه التعبيرات الوارده فى الروايات مع غلظتها وردت لبيان خطوره هذه الحرف و لزوم الدقّه و الاحتياط فيها لكثره وقوع الزلات فيها، و كل عشار رهين بحسن عمله و حساب ما جباه من الأموال، و الحساب رقيق دقيق. و يمكن أن يحمل أخبار الذمّ على خصوص الظالمين

---

(۱)- نهج البلاغه، فيض/ ۱۱۳۴؛ عبده ۳/ ۱۷۴؛ لح/ ۴۸۷، الحكمه ۱۰۴.

(۲)- راجع

مصادر نهج البلاغه ۴/ ۹۶ و ۹۷.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۵۹

منهم فی استیفاء الحقوق و هم کانوا کثیرین فی تلک الأعصار کما سیأتی. و قد ورد نظیر هذه التهدیدات فی العرافه کما مرّ فی فصل الاستخبارات. و مع ذلک وردت روایات کثیره تدلّ علی مشروعیه العرافه و أنه لا بدّ منها، فراجع ما حرّرناه هناک.

و مثله الشرطی أیضا.

۲- و فی البحار عن أمالی الصدوق بسنده عن نوف البکالی، قال: قال أمیر المؤمنین «ع»: «یا نوف، اقبل وصیّتی: لا تکونن نقیبا و لا عریفا و لا عشّارا و لا بریدا.» «۱»

۳- و فیه أیضا عن الخصال بسنده عن نوف، قال: قال: أمیر المؤمنین «ع»:

«یا نوف، إیّاک أن تکون عشّارا أو شاعرا أو شرطیا أو عریفا أو صاحب عرطبه و هی الطنبور أو صاحب کوبه و هی الطبل، فإن نبی اللّه «ع» خرج ذات لیله فنظر إلی السماء فقال: إنها الساعه التی لا یردّ فیها دعوه إلّا دعوه عریف أو دعوه شاعر أو دعوه عاشر أو شرطی أو صاحب عرطبه أو صاحب کوبه.» «۲»

۴- و فیه أیضا عن الخصال بسنده، قال: قال رسول اللّه «ص»: «لا یدخل الجنّه مدمن خمر ... و لا عشّار و لا قاطع رحم و لا قدری.» «۳»

۵- و فیه أیضا عن ثواب الأعمال فی حدیث عن رسول اللّه «ص»: «علی العشّار کل یوم و لیله لعنه اللّه و الملائکه و الناس أجمعین، و من یلعن اللّه فلن تجد له نصیرا.» «۴»

۶- و فی مسند أحمد بسنده عن الحسن، قال: مرّ عثمان بن أبی العاص علی کلاب بن أمیّه و هو جالس علی مجلس العاشر بالبصره

فقال: ما يجلسك هاهنا؟

قال: استعملنى هذا على هذا المكان يعنى زيادا. فقال له عثمان: أ لا أحدّثك

---

(۱)- بحار الأنوار ۷۲/ ۳۴۳ (- ط. إيران ۷۵/ ۳۴۳)، الباب ۸۱ من أبواب كتاب العشره، الحديث ۳۳.

(۲)- بحار الأنوار ۷۲/ ۳۴۲ (- ط. إيران ۷۵/ ۳۴۲)، الباب ۸۱ من أبواب كتاب العشره، الحديث ۳۰، عن الخصال/ ۳۳۸، باب السته، الحديث ۴۰.

(۳)- بحار الأنوار ۷۲/ ۳۴۳ (- ط. إيران ۷۵/ ۳۴۳)، الباب ۸۱ من أبواب كتاب العشره، الحديث ۳۲.

(۴)- بحار الأنوار ۷۳/ ۳۶۹ (- ط. إيران ۷۶/ ۳۶۹)، الباب ۶۷ من كتاب الآداب و السنن، الحديث ۳۰.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۶۰

حديثا سمعته من رسول اللّه «ص»؟ قال: بلى. فقال عثمان: سمعت رسول اللّه «ص» يقول: كان لداود نبى اللّه- عليه السلام- من الليل ساعه يوقظ فيها أهله فيقول: يا آل داود، قوموا فصلّوا، فإن هذه ساعه يستجيب اللّه فيها الدعاء إلّا لساحر أو عشّار.

فركب كلاب بن أميّه سفينته فأتى زيادا فاستعفاه فأعفاه. «۱»

۷- و فى المسند أيضا بسنده عن مالك بن عتاهيه، قال: سمعت النبى «ص» يقول: «إذا لقيتم عشارا فاقتلوه.» ثم حكى عن قتيبه بن سعيد قال: «يعنى بذلك الصدقه يأخذها على غير حقها.» «۲»

و روى الروايه مع التفسير أبو عبيد فى الأموال أيضا، و رواها أيضا بلفظ آخر عنه «ص» قال: «من لقى صاحب عشور فليضرب عنقه.» «۳»

أقول: قال ابن الأثير فى النهايه:

«فيه: إن لقيتم عاشرا فاقتلوه. أى إن وجدتم من يأخذ العشر على ما كان يأخذه أهل الجاهليه مقيما على دينه فاقتلوه لكفره أو لاستحلاله لذلك إن كان مسلما و أخذه مستحلا و تاركا فرض اللّه و هو

ربع العشر. فأما من يعشرهم على ما فرض اللّه- تعالى- فحسن جميل. و قد عشر جماعه من الصحابه للنبى «ص» و للخلفاء بعده.» «۴»

۸- و فى المسند أيضا بسنده عن عقبه بن عامر الجهنى، قال: سمعت رسول اللّه «ص» يقول: «لا يدخل الجنه صاحب مكس.» يعنى العشّار. «۵»

و رواه أيضا أبو عبيد بلا تفسير. و رواه الدارمى أيضا فى سننه. و رواه أيضا أبو داود فى السنن ثم روى عن ابن إسحاق قال: «الذى يعشر الناس يعنى صاحب المكس.» «۶»

---

(۱)- مسند أحمد ۴/ ۲۲.

(۲)- مسند أحمد ۴/ ۲۳۴.

(۳)- الأموال/ ۶۳۴.

(۴)- النهايه لابن الأثير ۳/ ۲۳۸.

(۵)- مسند أحمد ۴/ ۱۴۳ و ۱۵۰.

(۶)- راجع الأموال/ ۶۳۲؛ و سنن الدارمى ۱/ ۳۹۳، باب كراهيه أن يكون الرجل عشّارا؛ و سنن أبى داود ۲/ ۱۲۰، كتاب الخراج و الفى ء و الإماره، باب فى السعايه على الصدقه.



و فى النهايه:

«فيه: لا يدخل الجنه صاحب مكس. المكس: الضريبه التى يأخذها الماكس و هو العشّار.» «۱»

۹- و فى المسند أيضا بسنده عن أبى الخير، قال: عرض مسلمه بن مخلد، و كان أميرا على مصر، على رويفع بن ثابت أن يولّيه العشور فقال: إنى سمعت رسول اللّه «ص» يقول: «إن صاحب المكس فى النار» و رواه أيضا أبو عبيد. «۲»

أقول: لا دلاله فى هذا القبيل من الأخبار على إراده الجباه للعشور غير المشروعه فقط، بل لعل المراد بالعشور فيها الزكوات المقدره شرعا بالعشر و نصف العشر و ربع العشر، و وردت هذه الأخبار للإشاره إلى ما كان عليه غالب العشّارين فى تلك الأعصار من الظلم و الإجحاف و الاعتداء، و المطالبه ثانيا ممن

أدّی زکاه ماله، و أخذ الزیاده باسم الهدایا و نحو ذلک، و لعلّ کلمه المکس مأخوذه من المماکسه فإنهم کانوا یماکسون الناس فی أخذ الزیاده:

قال شمس الدین السرخسی فی المبسوط:

«العاشر من ینصبه الإمام علی الطریق لیأخذ الصدقات من التجار و تأمن التجار بمقامه من اللصوص ... و الذی روی من ذمّ العشّار محمول علی من یأخذ مال الناس ظلما کما هو فی زماننا دون من یأخذ ما هو حق و هو الصدقه.» «۳»

و فی خراج أبی یوسف قال: «حدثنی هشام بن عروه، عن أبیه، عن أبی حمید الساعدی، قال: استعمل النبی «ص» رجلا یقال له ابن اللتبیه علی صدقات بنی سلیم، فلما قدم قال: هذا لکم و هذا اهدی إلیّ. قال: فقام النبی «ص» علی المنبر فحمد اللّه و أثنی علیه، ثم قال: «ما بال عامل أبعثه فیقول: هذا لکم و هذا أهدی إلیّ،

---

(۱)- النهایه لابن الأثیر ۴/ ۳۴۹.

(۲)- مسند أحمد ۴/ ۱۰۹؛ و الأموال/ ۶۳۲.

(۳)- المبسوط ۲/ ۱۹۹، کتاب الزکاه، باب العشر.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۶۲

أ فلا قعد فی بیت أبیه و بیت أمّه حتی ینظر أ یهدی إلیه أم لا؟ و الذی نفسی بیده لا یأخذ منها شیئا إلا جاء به یوم القیامه یحمله علی رقبته: إما بعیر له رغاء أو بقره لها خوار أو شاه تیعر.» ثم رفع یدیه حتی رئی بیاض إبطیه، فقال: اللّهم هل بلّغت؟» «۱» و روی نحو ذلک مسلم فی صحیحه. «۲»

أقول: الرغاء: صوت الإبل، و الیعار: صوت الشاه. و هذا الحدیث و نحوه إخطار و تهدید بالنسبه إلی من یستفید من موقعیته الاجتماعیه و السیاسیه استفاده شخصیه و یزعم أنها

محلّله له.

و فی الأموال لأبی عبید بسنده، قال:

«کتب عمر بن عبد العزیز إلی عدیّ بن أرطاه: «أن ضع عن الناس الفدیه، وضع عن الناس المائده، وضع عن الناس المکس و لیس بالمکس، و لکنه البخس الذی قال اللّه- تعالی-: «وَ لٰا تَبْخَسُوا النّٰاسَ أَشْیٰاءَهُمْ، وَ لٰا تَعْثَوْا فِی الْأَرْضِ مُفْسِدِینَ»* فمن جاءک بصدقه فاقبلها منه، و من لم یأتک بها فاللّه حسیبه.» «۳»

فیظهر من هذه الروایات أن الإجحاف و الاعتداء علی الناس فی أخذ الصدقات کان متعارفا فی تلک الأعصار. و الناس عبید الدنیا إلّا من عصم اللّه، و لعل الأمر بقتل العاشر فیما مرّ من حدیث النبی «ص» أیضا کان یراد به قتل من بلغ منهم حدّ الإفساد. و أما من یطمئن من نفسه بالاحتیاط و التقوی و رعایه حال الضعفاء فتصدّیه لجبایه الصدقات و الأموال الشرعیه و الضرائب یکون مرغوبا فیه شرعا بل ربما یجب مع التعین.

و فی خراج أبی یوسف بسنده عن رافع بن خدیج، قال: قال رسول اللّه «ص»:

«العامل علی الصدقه بالحق کالغازی فی سبیل اللّه.» «۴»

و رواه الحاکم فی المستدرک بسنده، عن رافع، عنه «ص» و زاد فی آخره: «حتی

---

(۱)- کتاب الخراج/ ۸۲.

(۲)- صحیح مسلم ۳/ ۱۴۶۳، کتاب الإماره، باب تحریم هدایا العمّال، الحدیث ۱۸۳۲.

(۳)- الأموال/ ۶۳۳.

(۴)- الخراج/ ۸۱.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۶۳

یرجع إلی بیته.» و قال: هذا حدیث صحیح علی شرط مسلم. «۱» هذا.

**و أما ما ورد فی أخبارنا من الحلف کاذبا للعشّارین**

لتخلیص المال منهم:

۱- کما فی صحیحه زراره، قال: قلت لأبی جعفر «ع»: «نمرّ بالمال علی العشّار فیطلبون منّا أن نحلف لهم و یخلّون سبیلنا و لا

يرضون منّا إلا بذلك، قال: فاحلف لهم فهو أحلّ (أحلى خ.

ل) من التمر و الزبد.» «۲»

۲- و فی خبر الحلبی أنه سأل أبا عبد اللّه «ع» عن الرجل یحلف لصاحب العشور یجوز (یحرز خ. ل) بذلک ماله؟ قال: نعم.» «۳»

۳- و فی خبر معمر بن یحیی، قال: قلت لأبی جعفر «ع»: إن معی بضائع للناس و نحن نمرّ بها علی هؤلاء العشّار فیحلفونا علیها فنحلف لهم؟ فقال: «وددت أنی أقدر علی أن أجیز أموال المسلمین کلها و أحلف علیها، کلّ ما خاف المؤمن علی نفسه فیه ضروره فله فیه التقیه.» «۴»

۴- و فی خبر إسماعیل الجعفی، قال: قلت لأبی جعفر «ع»: «أمرّ بالعشّار و معی المال فیستحلفونی فإن حلفت ترکونی و إن لم أحلف فتشونی و ظلمونی؟ فقال:

«احلف لهم. قلت: إن حلفونی بالطلاق؟ قال: فاحلف لهم. قلت: فإن المال لا یکون لی؟ قال: تتقی مال أخیک.» «۵» و نحوه صحیح إسماعیل الجعفی «۶». إلی غیر ذلک من الأخبار، فالظاهر أن هذا کان من جهه کونهم عشّارین لحکومات الجور و کان أداء المال لهم تقویه لهم فکان الأولی تخلیص المال منهم حتی الزکوات الواجبه، فتدبّر.

---

(۱)- مستدرک الحاکم ۱/ ۴۰۶، کتاب الزکاه.

(۲)- الوسائل ۱۶/ ۱۳۵، الباب ۱۲ من کتاب الأیمان، الحدیث ۶.

(۳)- الوسائل ۱۶/ ۱۳۵، الباب ۱۲ من کتاب الأیمان، الحدیث ۸.

(۴)- الوسائل ۱۶/ ۱۳۶، الباب ۱۲ من کتاب الأیمان، الحدیث ۱۶.

(۵)- الوسائل ۱۶/ ۱۳۶، الباب ۱۲ من کتاب الأیمان، الحدیث ۱۷.

(۶)- الوسائل ۱۵/ ۲۹۸، الباب ۱۸ من أبواب مقدمات الطلاق و شرائطه، الحدیث ۵.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۶۴

**الجهه الثانیه: فی التعرض لبعض کلمات الأعلام و للأخبار الوارده فی العشور:**

**[الکلمات]**

۱- قال الشیخ فی کتاب الجزیه من الخلاف (المسأله ۱۵):

«إذا دخل حربیّ دار الإسلام أو أهل الذمّه دخلوا الحجاز من غیر

شرط لما يؤخذ منهم فإنه لا يؤخذ منهم شی ء و هو ظاهر مذهب الشافعی، و فی أصحابه من قال:

يؤخذ من الذمی إذا دخل الحجاز سوی الحرم نصف العشر، و فی الحربی إذا دخل دار الإسلام العشر. و قال أبو حنيفه: يؤخذ منهم ما يأخذون هم من المسلمين إذا دخلوا دار الحرب: فإن عشروهم عشرناهم و إن أخذوا منهم نصف العشر فمثل ذلک. و إن عفوا عنهم عفونا عنهم.

دليلنا أن الأصل براءه الذمه و تقدير ما يؤخذ منهم يحتاج إلی شرع أو شرط، و ليس هاهنا واحد منهما.» «۱»

۲- و فی الجزايا من المبسوط:

«لا يجوز للحربی أن يدخل إلی دار الإسلام إلّا بإذن الإمام. و يجوز أن يدخلها بغير إذنه لمصلحه من أداء رساله أو عقد هدنه و ما أشبه ذلک ...

فأما إن استأذن فی الدخول فإن كان فی رساله بعقد هدنه أو أمان إلی مده ترک بغير عوض. و إن كان لنقل ميره إلی المسلمين بهم غنی عنها أو لتجاره لم يجز تركه إلا بعوض يشرط عليه حسب ما يراه الإمام من المصلحه سواء كان عشرا أو أقلّ أو أكثر ...

و أما أهل الذمه إذا اتجروا فی سائر بلاد الإسلام ما عدا الحجاز لم يمنعوا من ذلک

---

(۱)- الخلاف ۳/ ۲۴۰.



لأنه مطلق لهم و يجوز لهم الإقامه فيها ما شاءوا. و أما الحجاز فلا يدخلون الحرم منه علی حال و ما عداه علی ما قدّمناه فی دخول أهل الحرب بلاد الإسلام فی أكثر الأحكام ...

إذا دخل أهل الذمه الحجاز، أو أهل الحرب دخلوا بلد الإسلام من غير شرط فإن للإمام أن يأخذ منهم مثل

ما لو دخلوها بإذن. و قيل: ليس له أن يأخذ منهم شيئا و هو قوى لأن الأصل براءه الذمه. و قيل إنهم يعاملون بما يعامل المسلمون إذا دخلوا بلاد الحرب سواء.

إذا اتجر أهل الذمه فى الحجاز فإنه يؤخذ منهم ما يجب عليهم فى السنه مره واحده بلا خلاف. و أما أهل الحرب إذا اتجروا فى بلاد الإسلام فالأحوط أن يؤخذ منهم فى كل دفعه يدخلونها لأنهم ربما لا يعودون. و قيل: إنه لا يؤخذ منهم إلّا فى السنه دفعه واحده و يكتب لهم براءه إلى مثله من الحول.» «۱»

۳- و قال العلامه فى جهاد التذكره:

«مسأله: مع أداء الجزيه لا يؤخذ سواها، سواء اتجروا فى بلاد الإسلام أو لم يتجروا إلا فى أرض الحجاز على ما يأتى، و به قال الشافعى لقوله- تعالى-: «حَتّى يُعْطُوا الْجِزْيَهَ.» جعل إباحه الدم ممتدا إلى إعطاء الجزيه، و ما بعد الغايه يخالف ما قبلها.

و ما رواه العامه من قوله «ص»: «فادعهم إلى الجزيه فإن أجابوك فدعهم و كف عنهم.» و من طريق الخاصه روايه محمد بن مسلم فى الصحيح عن الباقر «ع» فى أهل الجزيه أ يؤخذ من أموالهم و مواشيهم شى ء سوى الجزيه؟ قال: لا. «۲» و قال أحمد:

إذا خرج من بلده إلى أىّ بلد كان من بلاد الإسلام تاجرا أخذ منه نصف العشر لقوله «ع»: «ليس على المسلمين عشور، إنما العشور على اليهود و النصارى.»

و يحتمل أن يطلق لفظ العشور على الجزيه أو يحمل على المتّجرين بأرض الحجاز.» «۳»

و ذكر نحو ذلك فى المنتهى أيضا، فراجع «۴».

---

(۱)- المبسوط ۲/ ۴۸.

(۲)- الوسائل ۱۱/ ۱۱۵، الباب ۶۸ من أبواب جهاد العدوّ ...، الحديث ۴.

(۳)- التذكره ۱/ ۴۴۲.

(۴)- المنتهى ۲/

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۶۶

أقول: و استثناء أرض الحجاز من جهه کونهم ممنوعین من دخولها فإن دخلوها صاروا بحکم أهل الحرب، کما یأتی فی عبارته الآتیه.

۴- و فی التذکره أیضا:

«إذا استأذن الحربی فی دخول دار الإسلام أذن له الإمام إن کان یدخل للرساله أو حمل میره أو متاع تشتدّ حاجه المسلمین إلیه، و لا یجوز توظیف مال علی الرسول و المستجیر لسماع کلام اللّه- تعالی- فإن لهما الدخول من غیر إذن. و إن کان یدخل لتجاره لا تشتدّ الحاجه إلیها فیجوز أن یأذن له، و یشترط علیه عشر ما معه من مال التجاره لأنه لما ارتفق بالتجاره جعل علیه فی مقابله إرفاقه شی ء. و إنما یؤخذ العشر من مال التجاره و لا یعشر ما معه من ثوب و مرکوب. و للشافعیه و جهان فی أنه هل یجوز للإمام أن یزید المشروط علی العشر، أصحّهما عنده الجواز. و کذا یجوز نقصها فیرد العشر إلی نصف العشر فما دون خصوصا فیما تکثر حاجه المسلمین إلیه کالمیره ...

و أما الذمی فله أن یتجر فیما سوی الحجاز من بلاد الإسلام و لا یؤخذ من تجارته شی ء إلّا أن یشترط علیه مع الجزیه. ثم الذمی فی بلد الحجاز کالحربی فی بلد الإسلام. و لا یؤخذ منهما فی کل حول إلا مرّه واحده إذا کان یدور فی بلاد الإسلام تاجرا و یکتب له و للذمی براءه حتی لا یطالب فی بلد آخر قبل مضیّ الحول ...

فأما إذا أذن للحربی فی دخول دار الإسلام أو الذمی فی دخول الحجاز بلا شرط فوجهان: أحدهما یؤخذ حملا للمطلق علی المعهود، و الثانی المنع لأنهم لم یلتزموا.

و قال

أبو حنيفه: إن كانوا يأخذون من المسلمين إذا دخلوا دارهم تجارا أخذ منهم مثل ما يأخذون و إن لم يشترط، و إلّا فلا يؤخذ منهم. و اعترض عليه بأنه مجازاه غير الظالم ...» «۱»

۵- و قال فی المنتهی:

«لا يجوز لأهل الحرب أن يدخلوا بلاد الإسلام إلا بإذن الإمام ... و أما إذا كان

---

(۱)- التذكره ۱/ ۴۴۴.



تاجرا لا يحتاج المسلمون إلى تجارته كالبرّ و العطر و غير ذلك لم يأذن له إلّا بعوض يشترط عليه بحسب ما يراه الإمام من مصلحه من قليل أو كثير سواء كان عشر أموالهم أو لم يكن، و لو أذن لهم بغير عوض للمصلحه جاز لأن ذلك إلى اجتهاده.

و لو أذن لهم فی الدخول مطلقا و لم يشترط العوض و لا عدمه فللشافعی قولان. أحدهما:

أنه ليس له أن يطالبهم بالعوض لأنه لم يشترطه عليهم فلم يستحق كما لو أذن لهم بغير عوض. و الثانی: يؤخذ منهم العشر لأن مطلق الإذن يحمل على المعهود فی الشرع، و قد أخذ عمر منهم فيؤخذ ذلك. و قوى الشيخ «ره» الأول و هو جيّد عملا ببراءه الذمه و عدم المعارض. و قال أبو حنيفه: ينظر الإمام فإن كانوا يأخذون من المسلمين إذا دخل عليهم العشر أخذ منهم مثله و إن لم يأخذه شيئا لم يعشرهم لأنهم إذا فعلوا ذلك فقد رضوا به. و قال أحمد: يؤخذ منهم العشر مطلقا لأن عمر أخذ العشر و لم ينقل أنه شرط ذلك عليهم، و اشتهر ذلك بين الصحابه و عمل به الخلفاء بعده فكان إجماعا. و نحن نمنع ذلك مطلقا ...» «۱»

۶- و فی خراج أبی

یوسف:

«أما العشور فرأیت أن تولّیها قوما من أهل الصلاح و الدین و تأمرهم أن لا یتعدّوا علی الناس فیما یعاملونهم به فلا یظلموهم و لا یأخذوا منهم أکثر مما یجب علیهم ... ثم یؤخذ من المسلمین ربع العشر، و من أهل الذمه نصف العشر، و من أهل الحرب العشر من کل ما مرّ به علی العاشر و کان للتجاره و بلغ قیمه ذلک مأتی درهم فصاعدا أخذ منه العشر، و إن کانت قیمه ذلک أقل من مأتی درهم لم یؤخذ منه شی ء. و کذلک إذا بلغت القیمه عشرین مثقالا أخذ منها العشر ... و إذا مرّ علیه بمأتی درهم مضروبه أو عشرین مثقالا تبرا أو مأتی درهم تبرا أو عشرین مثقالا مضروبه أخذ من ذلک ربع العشر من المسلم و نصف العشر من الذمی و العشر من الحربی ثم لا یؤخذ منها شی ء إلی مثل ذلک الوقت من الحول و إن مرّ بها غیر مرّه.

---

(۱)- المنتهی ۲/ ۹۷۱.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۶۸

و کذا إذا مرّ بمتاع قد اشتراه للتجاره فإن کان المتاع یساوی مأتی درهم أو عشرین مثقالا أخذ منه ...

و ما لم یکن من مال التجاره و مرّوا به علی العاشر فلیس یؤخذ منه شی ء ... قال:

و یعشر الذمی التغلبی، و الذمی من أهل نجران کسائر أهل الذمه من أهل الکتاب فی أخذ نصف العشر منهم. و المجوس و المشرکون فی ذلک سواء. قال: و إذا مرّ التاجر علی العاشر بمال أو بمتاع و قال: قد أدّیت زکاته و حلف علی ذلک فإن ذلک یقبل منه و یکفّ عنه، و لا یقبل فی هذا من الذمی و

لا من الحربى لأنه لا زكاه عليهما يقولان قد أدّيناها ...

قال أبو يوسف: فإن عمر بن الخطاب وضع العشور، فلا بأس بأخـذها إذا لم يتعـدّ فيها على الناس و يؤخذ بأكثر مما يجب عليهم. و كل ما أخـذ من المسـلمين من العشور فسبيله سبيل الصـدقه و سبيل ما يؤخذ من أهل الذمه جميعا و أهل الحرب سبيل الخراج ...» «۱»

أقول: لا يخفى أن أبا يوسف تلميذ أبى حنيفه و مع ذلك لم يفرق فى كلامه بين أخذهم من المسـلمين و عدمه كما مرّ عن أبى حنيفه و لا بين صوره الاشتراط و عدمه كما مرّ عن الشافعى و غيره، بل حكم بجواز الأخذ مطلقا كما عن أحمد.

۷- و فى أمّ الشافعى بعد نقل ما رواه مالك من أخذ عمر من النبط كما يأتى قال:

«لست أحسب عمر أخـذ مـا أخـذ من النبط إلّا عن شـرط بينه و بينهم كشـرط الجزيه، و كـذلك أحسب عمر بن عبـد العزيز أمر بالأخذ منهم، و لا يأخذ من أهل الذمه شـيئا إلا عن صلح. و لا يتركون يدخلون الحجاز إلا بصلح و يحدّد الإمام فيما بينه و بينهم فى تجاراتهم و جميع ما شرط عليهم أمرا يبين لهم و للعامه ليأخذهم به الولاه غيره.

و لا يترك أهل الحرب يدخلون بلاد المسلمين تجّارا فإن دخلوا بغير أمان و لا رساله

---

(۱)- الخراج/ ۱۳۲- ۱۳۴.



غنموا. و إن دخلوا بأمان و شـرط أن يأخذ منهم عشـرا أو أكثر أو أقل أخذ منهم. فإن دخلوا بلا أمان و لا شرط ردّوا إلى مأمنهم و لم يتركوا يمضون فى بلاد الإسلام، و لا يؤخذ

منهم شی ء و قد عقد لهم الأمان إلا عن طیب أنفسهم، و إن عقد لهم الأمان علی دمائهم لم یؤخذ من أموالهم شی ء إن دخلوا بأموال إلا بشرط علی أموالهم أو طیب أنفسهم. قال الشافعی: و سواء کان أهل الحرب بین قوم یعشرون المسلمین إن دخلوا بلادهم أو یخمسونهم لا یعرضون لهم فی أخذ شی ء من أموالهم إلا عن طیب أنفسهم أو صلح یتقدم منهم أو یؤخذ غنیمه أو فیئا إن لم یکن لهم ما یأمنون به علی أموالهم.» «۱»

۸- و فی المدوّنه الکبری فی فتاوی مالک:

«قلت: أ رأیت النصرانی إذا تجر فی بلده ... فإذا خرج من بلده إلی غیرها من بلاد المسلمین تاجرا لم یؤخذ منه مما حمل قلیل و لا کثیر حتی یبیع. فإن أراد أن یردّ متاعه إلی بلاد أو یرتحل به إلی بلاد أخری فذلک له و لیس لهم أن یأخذوا منه شیئا إذا خرج من عندهم بحال ما دخل علیهم و لم یبع فی بلادهم شیئا و لم یشتر عندهم شیئا.

فإن کان قد اشتری عندهم شیئا بمال ناضّ کان معه أخذ منه العشر مکانه من السلعه التی اشتری حین اشتری ... قلت: و إن دخل علیهم بغیر مال ناضّ إنما دخل علیهم بلادهم بمتاع متی یؤخذ منه؟ فقال: إذا باعه. قلت: فإذا باعه أخذ منه العشر مکانه من ثمن المتاع؟ قال: نعم ... قلت: أ رأیت الذمی إذا خرج بمتاع إلی المدینه فباع بأقلّ من مأتی درهم أ یؤخذ منه العشر؟ فقال: نعم. قلت: فیؤخذ منه مما قلّ أو کثر؟ فقال: نعم. قلت: و هذا قول مالک؟ فقال: نعم.» «۲»

أقول: فمالک جعل العشر فی کل ما یبیعه أهل الذمه

أو يشتريه فيؤخذ منه فورا و لم يحدّد له نصابا.

۹- و فی مختصر الخرقی فی فقه الحنابله:

«و من یجز من أهل الذمه إلی غیر بلده أخذ منه نصف العشر فی السنه.» «۳»

---

(۱)- الأمّ ۴/ ۱۲۵، کتاب الجزیه، ذکر ما أخذ عمر من أهل الذمه.

(۲)- المدوّنه الکبری ۱/ ۲۴۰، تعشیر أهل الذمه.

(۳)- المغنی لابن قدامه ۱۰/ ۵۹۷.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۷۰

قال ابن قدامه فی شرح العباره:

«اشتهر هذا عن عمر و صحت الروایه عنه به. و قال الشافعی: لیس علیه إلّا الجزیه ...» «۱»

و فی المختصر أیضا:

«و إذا دخل إلینا منهم تاجر حربی بأمان أخذ منه العشر.»

و قال ابن قدّامه فی شرح العباره:

«و قال أبو حنیفه: لا یؤخذ منه شی ء إلا أن یکونوا یأخذون منّا شیئا فنأخذ منهم مثله ... و قال الشافعی: إن دخل إلینا بتجاره لا یحتاج إلیها المسلمون لم یأذن له الإمام إلا بعوض یشرطه علیه و مهما شرط جاز، و یستحب أن یشترط العشر لیوافق فعله فعل عمر ... و لنا ما رویناه فی المسأله التی قبلها، و أن عمر أخذ منهم العشر، و اشتهر ذلک فیما بین الصحابه، و عمل به الخلفاء الراشدون بعده و الأئمه بعده فی کل عصر من غیر نکیر، فأیّ إجماع یکون أقوی من هذا؟ و لم ینقل أنه شرط ذلک علیهم عند دخولهم ...» «۲»

۱۰- و فی بدائع الصنائع فی فقه الحنفیه:

«و أما القدر المأخوذ مما یمرّ به التاجر علی العاشر فالمارّ لا یخلو إما أن کان مسلما أو ذمیا أو حربیا، فإن کان مسلما یأخذ منه فی أموال التجاره ربع العشر لأن المأخوذ منه زکاه ...

و إن کان

ذميا يأخذ منه نصف العشر و يؤخذ على شرائط الزكاه لكن يوضع موضع الجزيه و الخراج و لا تسقط عنه جزيه رأسه ...

و إن كان حربيا يأخذ منه ما يأخذونه من المسلمين فإن علم أنهم يأخذون منّا ربع العشر أخذ منهم ذلك القدر، و إن كان نصفا فنصف، و إن كان عشرا فعشرا ...

فإن كان لا يعلم ذلك يأخذ منه العشر.

و أصله ما روينا عن عمر أنه كتب إلى العشّار فى الأطراف أن خذوا من المسلم

---

(۱)- المغنى لابن قدامه ۱۰/ ۵۹۷.

(۲)- المغنى لابن قدامه ۱۰/ ۶۰۲.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۷۱

ربع العشر و من الذمى نصف العشر و من الحربى العشر، و كان ذلك بمحضر من الصحابه و لم يخالفه أحد منهم فيكون إجماعا منهم على ذلك. و روى أنه قال: «خذوا منهم ما يأخذون من تجّارنا.» فقيل له: إن لم ما يأخذون من تجارنا؟ فقال:

«خذوا منهم العشر.» و ما يؤخذ منهم فهو فى معنى الجزيه.» «۱»

فهذه بعض كلمات الأعلام فى المقام؛ فحكم البعض بجواز أخذ العشر أو نصف العشر أو ربع العشر مطلقا، و بعضهم بجواز الأخذ مع الاشتراط، و إلا فلا، و بعضهم بجواز الأخذ منهم إن أخذوا منّا، و بعضهم بالأخذ بعد البيع أو الشراء.

و ظاهر الجميع أن المأخوذ من المسلم زكاه مال التجاره المشروعه سنويه. و الأكثر استدلوا للمسأله بفعل عمر و قوله، فكأنه لم يثبت عندهم صحه الروايات المرويه عن النبى «ص» فى هذا المجال أو إطلاقها و سيأتى ذكرها.

و قد تعرض فقهاء السنه لفروع العشر و حكم العاشر فى كتاب الزكاه أو باب الجزيه من الجهاد، و أرادوا بالعاشر من نصبه الإمام

على الطريق ليأخذ الصدقات و العشور من المارّين بأموالهم مسلما كان المارّ أو ذميّا أو حربيا، فراجع مبسوط السرخسى و حاشيه ابن عابدين «۲» و غيرهما مما مرّ بعضها. و قد تعرضوا لذلك لما استمرّ عليه سيره خلفائهم و حكامهم فى مقام العمل.

و راجع لتفصيل المسأله أيضا كتاب آثار الحرب للدكتور وهبه الزحيلى. «۳»

## و أما الأخبار الوارده فى العشور

و قد وردت من طرق السنه:

۱- فروى أبو داود فى كتاب الخراج من السنن بسنده، عن حرب بن عبيد اللّه، عن جدّه أبى أمّه، عن أبيه، قال: قال رسول اللّه «ص»: «إنما العشور على اليهود

---

(۱)- بدائع الصنائع ۲/ ۳۸، كتاب الزكاه.

(۲)- مبسوط السرخسى ۲/ ۱۹۹؛ و حاشيه ابن عابدين ۲/ ۳۷ و ما بعدها، باب العاشر.

(۳)- آثار الحرب/ ۵۲۴ و ما بعدها.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۷۲

و النصارى، و ليس على المسلمين عشور.» و روى بسند آخر عن حرب بن عبيد اللّه عن النبى «ص» بمعناه و قال: «خراج» مكان «العشور.» «۱»

أقول: فالحديث على فرض صحته النقلان فيه يتعارضان و يتساقطان. و لعل المراد بالخراج فيه الجزيه. و على فرض صحه النقل الأول فلا إطلاق للفقره الأولى منه حتى يدلّ على جواز أخذ العشور منهم و إن لم تشترط، إذ محطّ النظر فى الحديث هو الفقره الثانيه منه أعنى عقد النفى كما لا يخفى.

۲- و فى الزكاه من سنن الترمذى فى ذيل حديث: «ليس على المسلمين جزيه» قال: و قول النبى «ص»: «ليس على المسلمين جزيه عشور» إنما يعنى به جزيه الرقبه.

و فى الحديث ما يفسّر هذا، حيث قال: «إنما العشور على اليهود و النصارى، و ليس على المسلمين عشور.» «۲»

أقول: تفسير العشور بالجزيه

على الرقبه من اجتهاد الترمذى، و لا دليل على صحه اجتهاده.

۳- و فى سنن أبى داود أيضا بسنده، عن رجل من بكر بن وائل، عن خاله، قال: قلت: يا رسول اللّه، أعشر قومى؟ قال: «إنما العشور على اليهود و النصارى.» «۳»

و رواه عنه أحمد أيضا و زاد فى آخره: «و ليس على الإسلام عشور.» «۴»

۴- و فى سنن أبى داود أيضا بسنده، عن رجل من بنى تغلب، قال: أتيت النبى «ص» فأسلمت و علّمنى الإسلام، و علّمنى كيف آخذ الصدقه من قومى ممن أسلم ثم رجعت إليه فقلت: يا رسول اللّه، كل ما علمتنى قد حفظت إلا الصدقه أ فأعشرهم؟ قال: «لا، إنما العشور على النصارى و اليهود.» «۵»

---

(۱)- سنن أبى داود ۲/ ۱۵۱، كتاب الخراج و الفى ء و الإماره، باب فى تعشير أهل الذمه إذا اختلفوا بالتجارات.

(۲)- سنن الترمذى ۲/ ۷۳، أبواب الزكاه، الباب ۱۱ (باب ما جاء ليس على المسلمين جزيه)، الحديث ۶۲۹.

(۳)- سنن أبى داود ۲/ ۱۵۱، كتاب الخراج و الفى ء و الإماره، باب فى تعشير أهل الذمه ...

(۴)- مسند أحمد ۴/ ۳۲۲.

(۵)- سنن أبى داود ۲/ ۱۵۱، كتاب الخراج و الفى ء و الإماره، باب فى تعشير أهل الذمه ...



و قد تعرّض لهذه الأخبار البيهقى فى السنن ثم قال:

«و هذا إن صحّ فإنما أراد- و اللّه أعلم- تعشير أموالهم إذا اختلفوا بالتجاره، فإذا أسلموا رفع ذلك عنهم.» «۱»

أقول: فيظهر من البيهقى الترديد فى صدور هذا الخبر عن النبى «ص». و يؤيد ذلك أن أكثر فقهائهم يتمسكون لجواز أخذ العشور بفعل عمر و قوله لا بقول النبى «ص» كما مرّت عباراتهم.

و فى

نهایه ابن الأثیر فی لغه «عشر» قال:

«و منه الحدیث: لیس علی المسلمین عشور، إنّما العشور علی الیهود و النصاری.

العشور: جمع عشر یعنی ما کان من أموالهم للتجارات دون الصدقات. و الذی یلزمهم من ذلک عند الشافعی ما صولحوا علیه وقت العهد، فإن لم یصالحوا علی شی ء فلا یلزمهم إلا الجزیه. و قال أبو حنیفه: إن أخذوا من المسلمین إذا دخلوا بلادهم للتجاره أخذنا منهم إذا دخلوا بلادنا للتجاره. و منه الحدیث: احمدوا اللّه، إذ رفع عنکم العشور. یعنی ما کانت الملوک تأخذه منهم. و فیه: أن وفد ثقیف اشترطوا أن لا یحشروا و لا یعشروا و لا یجبوا، أی لا یؤخذ عشر أموالهم.» «۲»

۵- و فی نصب الرایه بسنده عن أنس بن مالک، قال: «فرض رسول اللّه «ص» فی أموال المسلمین فی کل أربعین درهما درهم، و فی أموال أهل الذمه فی کل عشرین درهما درهم، و فی أموال من لا ذمه له من کل عشره دراهم درهم.» «۳» رواه الطبرانی فی الأوسط. و رواه الهیثمی فی مجمع الزوائد أیضا. «۴»

و فی نصب الرایه عن الطبرانی:

«لم یسند هذا الحدیث إلا محمد بن المعلّی، تفرّد به زنیج. و قد رواه أیوب و سلمه بن علقمه و یزید بن إبراهیم و جریر بن حازم و خبیب بن الشهید و الهیثم الصیرفی و جماعه

---

(۱)- سنن البیهقی ۹/ ۱۹۹، کتاب الجزیه، باب الذمّی یسلم فیرفع عنه الجزیه و لا یعشر ماله ...

(۲)- النهایه ۳/ ۲۳۹.

(۳)- نصب الرایه ۲/ ۳۷۹، کتاب الزکاه، باب فیمن یمرّ علی العاشر.

(۴)- مجمع الزوائد ۳/ ۷۰، کتاب الزکاه، فیما تجب فیه الزکاه.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۷۴

عن أنس

بن سیرین عن أنس بن مالک أن عمر بن الخطاب فرض.» فذکر الحدیث. «۱»

أقول: یأتی نقل الخبر عن أنس عن عمر بأسانید مختلفه، و الظاهر أنه الصحیح.

۶- و فی باب العشر من مبسوط السرخسی: «قد روی أن عمر بن الخطاب أراد أن یستعمل أنس بن مالک علی هذا العمل، فقال له: أ تستعملنی علی المکس من عملک؟ فقال: ألا ترضی أن أقلّدک ما قلّدنیه رسول اللّه «ص»؟» «۲»

أقول: لم أعثر علی هذا النقل فی کتب حدیث السنه. بل ورد نظیر هذه المقاوله بین أنس بن سیرین و أنس بن مالک فقال له: «ألا ترضی أن أجعلک علی ما جعلنی علیه عمر بن الخطاب؟» «۳» و سیأتی نقله.

فهذه ما وقفت علیه عاجلا من الروایه عن النبی «ص» فی هذا الباب.

۷- و فی المصنف لعبد الرزاق بسنده عن مسلم بن سکره أنه سأل ابن عمر:

أعلمت عمر أخذ من المسلمین العشور؟ قال: لم أعلمه، لم أعلمه. و روی أبو عبید بسنده عن مسلم بن شکره نحوه. قال: و قال غیر حجاج: مسلم بن المصبح. «۴»

۸- و روی أبو عبید بسنده عن زیاد بن حدیر، یقول: أنا أول عاشر عشر فی الإسلام، قلت: و من کنتم تعشرون؟ قال: ما کنّا نعشر مسلما و لا معاهدا، کنّا نعشر نصاری بنی تغلب. «۵»

۹- و فی سنن البیهقی بسنده عن زیاد بن حدیر، قال: بعثنی عمر إلی نصاری بنی تغلب و أمرنی أن آخذ منهم نصف عشر أموالهم، و نهانی أن أعشر مسلما أو ذا

---

(۱)- نصب الرایه ۲/ ۳۷۹، کتاب الزکاه، باب فیمن یمرّ علی العاشر.

(۲)- مبسوط السرخسی ۲/ ۱۹۹، کتاب الزکاه، باب العشر.

(۳)- سنن البیهقی ۹/ ۲۱۰، کتاب الجزیه، باب

ما يؤخذ من الذمّى إذا اتّجر فى غير بلده ...

(۴)- المصنّف ۴/ ۱۳۹، كتاب الزكاه، باب العشور، الرقم ۷۲۴۸؛ و الأموال/ ۶۳۴.

(۵)- الأموال/ ۶۳۵.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۷۵

ذمه يؤدّى الخراج. «۱»

۱۰- و روى أبو عبيد بسنده عن عبد الرحمن بن معقل، قال: سألت زياد بن حدير: من كنتم تعشرون؟ قال: ما كنّا نعشر مسلما و لا معاهدا. قلت: فمن كنتم تعشرون؟ قال: تجّار الحرب كما كانوا يعشروننا إذا أتيناهم. «۲»

و رواه البيهقى بسنده، عن عبد اللّه بن معقل، عن زياد بن حدير. «۳»

و رواه يحيى القرشى فى خراجه بسنده، عن عبد اللّه بن مغفّل، عن زياد بن حدير. «۴»

۱۱- و فى خراج أبى يوسف: «حدثنى إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، قال:

سمعت أبى يذكر، قال: سمعت زياد بن حدير قال: أول من بعث عمر بن الخطاب على العشور أنا. قال: فأمرنى أن لا أفتش أحدا، و ما مرّ علىّ من شى ء أخذت من حساب أربعين درهما درهما واحدا من المسلمين. و من أهل الذمه من كل عشرين واحدا، و ممن لا ذمه له العشر. قال: و أمرنى أن أغلظ على نصارى بنى تغلب، و قال: إنهم قوم من العرب و ليسوا بأهل كتاب فلعلهم يسلمون. قال: و كان عمر قد اشترط على نصارى بنى تغلب أن لا ينصّروا أبناءهم.» «۵»

۱۲- و فيه أيضا بسنده عن زياد بن حدير الأسدى: «أن عمر بن الخطاب بعثه على عشور العراق و الشام و أمره أن يأخذ من المسلمين ربع العشر، و من أهل الذمه نصف العشر، و من أهل الحرب العشر. الحديث.» «۶»

۱۳- و فيه أيضا بسنده عن زياد بن حدير أنه

مدّ حبلا على الفرات فمرّ عليه

---

(۱)- سنن البيهقى ۹/ ۲۱۸، كتاب الجزيه، باب ما جاء فى تعشير أموال بنى تغلب ...

(۲)- الأموال/ ۶۳۵.

(۳)- سنن البيهقى ۹/ ۲۱۱، كتاب الجزيه، باب ما يؤخذ من الذمّى إذا اتّجر فى غير بلده ...

(۴)- كتاب الخراج/ ۱۶۹.

(۵)- الخراج/ ۱۳۵.

(۶)- الخراج/ ۱۳۵.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۷۶

رجل نصرانى فأخذ منه، ثم انطلق فباع سلعته فلما رجع مرّ عليه فأراد أن يأخذ منه، فقال: كلما مررت عليك تأخذ منى؟ فقال: نعم. فرحل الرجل إلى عمر بن الخطاب فوجده بمكه يخطب الناس. الحديث.» «۱»

۱۴- و فى سنن البيهقى بسنده عن زياد بن حدير، قال: كتبت إلى عمر فى أناس من أهل الحرب يدخلون أرضنا أرض الإسلام فيقيمون. قال: فكتب إلىّ عمر: «إن أقاموا سته أشهر فخذ منهم العشر، و إن أقاموا سنه فخذ منهم نصف العشر.» «۲»

أقول: لا يخفى وجود التهافت بين ما روى عن زياد بن حدير فى هذا الباب، إلّا أن يحمل على اختلاف الأزمنه.

۱۵- و فى خراج أبى يوسف: حدثنا أبو حنيفه، عن القاسم، عن أنس بن سيرين، عن أنس بن مالك، قال: «بعثنى عمر بن الخطاب على العشور و كتب لى عهدا أن آخذ من المسلمين مما اختلفوا فيه لتجاراتهم ربع الشعر، و من أهل الذمه نصف العشر، و من أهل الحرب العشر.» «۳»

۱۶- و فى سنن البيهقى بسنده، عن أبى حنيفه، عن الهيثم و كان صيرفيا بالكوفه، عن أنس بن سيرين أخى محمد بن سيرين، قال: «جعل عمر بن الخطاب أنس بن مالك على صدقه البصره فقال لى أنس بن مالك: أبعثك على ما بعثنى عليه عمر بن الخطاب، فقلت:

لا أعمل ذلك حتى تكتب لى عهد عمر بن الخطاب الذى عهد إليك. فكتب لى: «أن خذ من أموال المسلمين ربع العشر، و من أموال أهل الذمه إذا اختلفوا للتجاره نصف العشر، و من أموال أهل الحرب العشر.» «۴»

أقول: يشبه أن يكون الهيثم فى سند هذا الحديث و القاسم فى سند ما قبله أحدهما مصحّفا من الآخر. و لا يخفى ما فى التعبير عن مطلق العشور بالصدقه من

---

(۱)- الخراج/ ۱۳۶.

(۲)- سنن البيهقى ۹/ ۲۱۰، كتاب الجزيه، باب ما يؤخذ من الذمّى إذا اتّجر فى غير بلده ...

(۳)- الخراج/ ۱۳۵.

(۴)- سنن البيهقى ۹/ ۲۱۰، كتاب الجزيه، باب ما يؤخذ من الذمّى إذا اتّجر فى غير بلده ...



الخفاء، و لكن التعبير من أنس بن سيرين.

۱۷- و فى السنن أيضا بسنده عن أنس بن سيرين، قال: أرسل إلىّ أنس بن مالك، فأبطأت عليه، ثم أرسل إلىّ فأتيته، فقال: إن كنت لأرى لو أنى أمرتك أن تعضّ على حجر كذا و كذا ابتغاء مرضاتى لفعلت. اخترت لك خير عمل فكرهته، إنى أكتب لك سنّه عمر. قلت: فاكتب لى سنّه عمر. قال: فكتب: «من المسلمين من كل أربعين درهما درهم. و من أهل الذمه من كل عشرين درهما درهم. و ممّن لا ذمه له من كل عشره دراهم درهم.» قال: قلت: من لا ذمه له؟

قال: «الروم، كانوا يقدمون الشام.» «۱»

۱۸- و فى السنن أيضا بسنده عن أنس بن سيرين، قال: بعثنى أنس بن مالك على العشور، فقلت: تبعثنى على العشور من بين علمك (غلمتك- ظ.)؟ فقال:

ألا ترضى أن أجعلك على ما جعلنى عليه عمر بن الخطاب، أمرنى أن

آخذ من المسلمين ربع العشر، و من أهل الذمه نصف العشر، و ممن لا ذمه له العشر. «۲»

۱۹- و فی خراج أبی یوسف: «حدثنا محمد بن عبد اللّه، عن أنس بن سیرین، قال: «أرادوا أن یستعملونی علی عشور الابلّه، فأبیت، فلقینی أنس بن مالک فقال:

ما یمنعک؟ فقلت: العشور أخبث ما عمل علیه الناس. قال: فقال لی: لا تفعل، عمر صنعه؛ فجعل علی أهل الإسلام ربع العشر، و علی أهل الذمه نصف العشر، و علی المشرکین ممن لیس له ذمه العشر.» «۳»

فی النهایه فی معنی الابلّه:

«هی بضم الهمزه و الباء و تشدید اللام: البلد المعروف قرب البصره من جانبها البحری.» «۴»

---

(۱)- سنن البیهقی ۹/ ۲۱۰، کتاب الجزیه، باب ما یؤخذ من الذمّی إذا اتّجر فی غیر بلده ...

(۲)- سنن البیهقی ۹/ ۲۱۰، کتاب الجزیه، باب ما یؤخذ من الذمّی إذا اتّجر فی غیر بلده ...

(۳)- الخراج/ ۱۳۷.

(۴)- النهایه ۱/ ۱۶.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۷۸

أقول: و الظاهر أنها معرّبه «پل» بمعنی الجسر، و کان البلد مرسی سفن البصره و محلا لأخذ العشور و لذا یطلق علیه فی أعصارنا: «العشّار».

و یظهر مما مرّ من خبر زیاد بن حدیر و من استدلال أنس بصنع عمر عدم تعارف أخذ العشر فی عصر النبی «ص» و عدم ثبوت ما روی عنه «ص» فی هذا المجال عندهم و إلا- کان الأوفق الاستدلال بها. و لم یرد بالعشر فی هذه الروایات زکاه التجاره المشروعه فی عصر النبی «ص» بشرائطها التی منها الحول، بل کان أمرا یشبه الحقوق الجمرکیه المتعارفه فی أعصارنا، و یظهر من الروایات أنه کان أمرا منکرا عندهم. نعم یمکن أن یقال إن المأخوذ

من المسلمين كان بعنوان زكاه التجاره و لذا كان يؤخذ منهم ربع العشر، فتأمّل.

۲۰- و فی خراج أبی یوسف أیضا: حدثنا عاصم بن سلیمان، عن الحسن، قال: کتب أبو موسی الأشعری إلی عمر بن الخطاب: «أن تجّارا من قبلنا من المسلمین یأتون أرض الحرب فیأخذون منهم العشر.» قال: فکتب إلیه عمر: «خذ أنت منهم کما یأخذون من تجّار المسلمین، و خذ من أهل الذمه نصف العشر و من المسلمین من کل أربعین درهما درهما، و لیس فیما دون المائتین شی ء، فإذا کانت مأتین ففیها خمسه دراهم و ما زاد فبحسابه.» «۱»

و روی نحوه البیهقی أیضا و روی نحوه یحیی القرشی أیضا فی خراجه. «۲»

۲۱- و رواه یحیی القرشی فی خراجه أیضا بسنده عن الحسن هکذا: کتب عمر بن الخطاب إلی أبی موسی الأشعری: أن خذ من تجّار المسلمین من کل مأتین خمسه دراهم، و ما زاد علی المائتین فمن کل أربعین درهما درهم، و من تجّار أهل الخراج نصف العشر، و من تجار المشرکین ممن لا یؤدی الخراج العشر. قال: یعنی أهل الحرب. «۳»

---

(۱)- الخراج/ ۱۳۵.

(۲)- سنن البیهقی ۹/ ۲۱۰، کتاب الجزیه، باب ما یؤخذ من الذمّی إذا اتّجر فی غیر بلده ...؛ و خراج یحیی القرشی/ ۱۶۹.

(۳)- الخراج/ ۱۶۹.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۷۹

۲۲- و فی خراج أبی یوسف أیضا: حدثنا عبد الملک بن جریج، عن عمرو بن شعیب أن أهل منبج- قوم من أهل الحرب- وراء البحر کتبوا إلی عمر بن الخطاب:

«دعنا ندخل أرضک تجارا و تعشرنا.» قال: فشاور عمر أصحاب رسول اللّه «ص» فی ذلک، فأشاروا علیه به، فکانوا أول من عشر من أهل الحرب.

و رواه

عبد الرزاق فی المصنف أیضا. «۱»

۲۳- و فی زکاه الموطأ: «حدثنی یحیی، عن مالک، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد اللّه، عن أبیه: أن عمر بن الخطاب کان یأخذ من النبط من الحنطه و الزیت نصف العشر؛ یرید بذلک أن یکثر الحمل إلی المدینه و یأخذ من القطنیه العشر.» «۲»

۲۴- و فیه أیضا: «و حدثنی عن مالک، عن ابن شهاب، عن السائب بن یزید أنه قال: کنت غلاما عاملا مع عبد اللّه بن عتبه بن مسعود علی سوق المدینه فی زمان عمر بن الخطاب فکنا نأخذ من النبط العشر. و حدثنی عن مالک أنه سأل ابن شهاب علی أیّ وجه کان یأخذ عمر بن الخطاب من النبط العشر، فقال ابن شهاب: کان ذلک یؤخذ منهم فی الجاهلیه فألزمهم ذلک عمر.» «۳»

أقول: و روی فی الأمّ الخبرین عن مالک و رفع التهافت بینهما بوجهین: الأول:

أن یحمل العشر فی خبر السائب علی عشر القطنیه. الثانی: أن یکون الاختلاف باختلاف الوقت، قال: «و لعله کله بصلح یحدثه فی وقت برضاه و رضاهم.» «۴»

و روی الخبرین أبو عبید أیضا بسنده عن مالک. «۵» و رواهما البیهقی أیضا بسنده عن مالک. «۶»

---

(۱)- الخراج/ ۱۳۵؛ و المصنّف ۱۰/ ۳۳۵، کتاب أهل الکتابین، باب ما یؤخذ من أرضیهم و تجاراتهم، الحدیث ۱۹۲۸۰.

(۲)- الموطأ ۱/ ۲۰۸، کتاب الزکاه، عشر أهل الذمّه.

(۳)- الموطأ ۱/ ۲۰۸، کتاب الزکاه، عشر أهل الذمّه.

(۴)- الأمّ ۴/ ۱۲۵، کتاب الجزیه، ذکر ما أخذ عمر من أهل الذمه.

(۵)- الأموال/ ۶۴۰ و ۶۴۱.

(۶)- سنن البیهقی ۹/ ۲۱۰، کتاب الجزیه، باب ما یؤخذ من الذمّی إذا اتّجر فی غیر بلده ...

و فی النهایه فی معنی القطیّه:

«هی بالکسر و التشدید: واحده القطانی، کالعدس و الحمّص و اللوبیاء و نحوها.» «۱»

و فیه أیضا:

«النبط و النبیط: جیل معروف کانوا ینزلون بالبطائح بین العراقین.» «۲»

و فی حاشیه الأموال عن المنجد:

«نبط و أنباط: قوم من العرب قطنوا قدیما جنوبی فلسطین، کانوا من التجّار یرحلون إلی مصر و الشام و بلاد الفرات و روما ...» «۳»

۲۵- و فی سنن البیهقی بسنده عن السائب بن یزید، قال: «کنت أعاشر مع عبد اللّه بن عتبه زمان عمر بن الخطاب فکان یأخذ من أهل الذمّه أنصاف عشور أموالهم فیما تجروا فیه.» «۴»

۲۶- و فی خراج أبی یوسف: حدثنی یحیی بن سعید، عن زریق بن حیان- و کان علی مکس مصر-، فذکر أن عمر بن عبد العزیز کتب إلیه: «أن انظر من مرّ علیک من المسلمین فخذ مما ظهر من أموالهم العین، و مما ظهر من التجارات من کل أربعین دینارا دینارا. و ما نقص فبحساب ذلک حتی یبلغ عشرین دینارا. فإن نقصت تلک الدنانیر فدعها و لا تأخذ منها شیئا. و إذا مرّ علیک أهل الذمه فخذ مما یدیرون من تجاراتهم من کل عشرین دینارا دینارا، فما نقص فبحساب ذلک حتی تبلغ عشره دنانیر ثم دعها فلا تأخذ منها شیئا و اکتب لهم کتابا بما تأخذ منهم إلی مثلها من الحول.» «۵»

أقول: و روی نحو ذلک عبد الرزاق فی المصنف، و فیه: «من مرّ بک من

---

(۱)- النهایه لابن الأثیر ۴/ ۸۵.

(۲)- النهایه لابن الأثیر ۵/ ۹.

(۳)- الأموال/ ۶۴۱.

(۴)- سنن البیهقی ۹/ ۲۱۰، کتاب الجزیه، باب ما یؤخذ من الذمّی إذا اتّجر فی غیر بلده ...

(۵)- الخراج/ ۱۳۶.

المسلمین و معه مال یتجربه فخذ منه صدقته.» «۱» فیظهر منه أن ما کان یؤخذ من المسلم کان بعنوان زکاه مال التجاره، و یشهد له ذکر الحول فی آخر الخبر أیضا.

و روی ذیل الخبر أبو عبید أیضا، فراجع. «۲»

۲۷- و فی المصنف: عن معمر عن یحیی بن أبی کثیر، قال: «یؤخذ من أهل الکتاب الضعف مما یؤخذ من المسلمین من الذهب و الفضه. فعل ذلک عمر بن الخطاب و عمر بن عبد العزیز.» «۳»

إلی غیر ذلک من الروایات الوارده فی هذا المجال.

أقول: المستفاد من مجموع هذه الروایات أن أخذ العشور الجمرکیه کان أمرا متعارفا مستمرا فی تلک الأعصار و کان مشروعا عندهم إجمالا، غایه الأمر أنه کان یؤخذ من المسلمین ربع العشر باسم زکاه مال التجاره. و قد مرّ الترديد فی صحّه ما روی فی هذا المجال عن النبی «ص»، و أن القائلین بالجواز من فقهاء السنّه أکثرهم کانوا یستدلّون لذلک بقول عمر و صنعه لا بالأخبار النبویه. و قد مرّ فی عباره المنتهی عن أحمد فی أهل الحرب: أنه یؤخذ منهم العشر مطلقا لأن عمر أخذ العشر و لم ینقل أنه شرط ذلک علیهم، و اشتهر ذلک بین الصحابه، و عمل به الخلفاء بعده فصار إجماعا، و مرّ دعوی الإجماع بهذا التقریب فی عباره المغنی و بدائع الصنائع أیضا، فیظهر منهم إراده إثبات الحکم بالإجماع.

و لا یخفی أن رأینا فی الإجماع و ملاک حجیته یخالف رأی فقهاء السنه، إذ نفس اتفاق الکل و إجماعهم عندهم حجه فی قبال السنه، و أما نحن فلا نعتبره حجه إلّا إذا کشف بنحو من الأنحاء عن قول المعصوم أو فعله أو تقریره فیکون من

طرق إثبات السنه. و التحقيق يطلب من محله.

---

(۱)- المصنّف ۱۰/ ۳۳۴، کتاب أهل الکتابین، باب ما یؤخذ من أرضیهم و تجاراتهم، الحدیث ۱۹۲۷۸.

(۲)- الأموال/ ۶۴۱.

(۳)- المصنّف ۱۰/ ۳۳۵، کتاب أهل الکتابین، باب ما یؤخذ من أرضیهم و تجاراتهم، الحدیث ۱۹۲۸۱.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۸۲

و یمکن المناقشه فی أصل وجود الاتفاق أیضا، إذ یظهر من بعض الکلمات عدم التزام الجمیع فی تلک الأعصار بحلیه العشور و مشروعیتها إلا مع الشرط، بل یظهر منها أن أخذها کان أمرا منکرا عند الملتزمین بالموازین الشرعیه.

قال أبو عبید فی کتاب الأموال:

«وجوه هذه الأحادیث التی ذکرنا فیها العاشر، و کراهه المکس و التغلیظ فیه: أنه قد کان له أصل فی الجاهلیه یفعله ملوک العرب و العجم جمیعا فکانت سنتهم أن یأخذوا من التجار عشر أموالهم إذا مرّوا بها علیهم. یبین ذلک ما ذکرنا من کتب النبی «ص» لمن کتب من أهل الأمصار مثل ثقیف و البحرین و دومه الجندل و غیرهم ممن أسلم: أنهم لا یحشرون و لا یعشرون، فعلمنا بهذا أنه قد کان من سنه الجاهلیه، مع أحادیث فیه کثیره فأبطل اللّه ذلک برسوله «ص» و بالإسلام.

و جاءت فریضه الزکاه بربع العشر من کل مأتی درهم خمسه فمن أخذها منهم علی فرضها فلیس بعاشر، لأنه لم یأخذ العشر إنما أخذ ربعه ... فإذا کان العاشر یأخذ الزکاه من المسلمین إذا أتوه بها طائعین غیر مکرهین فلیس بداخل فی هذه الأحادیث، فإن استکرههم علیها (لم- ظ.) آمن أن یکون داخلا فیها و إن لم یزد علی ربع العشر، لأن سنه الصامت خاصه أن یکون الناس فیه مؤتمنین علیه: من ذلک حدیث مسروق الذی ذکرناه:

قوله: لا أدرى ما هذا الحبل الذى لم يسنّه رسول اللّه «ص» و لا أبو بكر و لا عمر- و كان حبلا يعترض به النهر يمنع السفن من المضى حتى تؤخذ منهم الصدقه فأنكر مسروق أن تؤخذ منهم على استكراه. و قد فسّره حديث عمر بن عبد العزيز الذى ذكرناه: قوله: «من جاءك بصدقه فاقبلها، و من لم يأتك بها فاللّه حسيبه.» و كذلك حديث عثمان: قوله: «و من أخذنا منه لم نأخذ منه حتى يأتينا بها تطوعا».» «۱»

و فى كتاب الأموال أيضا قبل ذلك:

«حدثنا أبو معاويه، عن الأعمش، عن شقيق، عن مسروق أنه قال: «و اللّه

---

(۱)- الأموال/ ۶۳۶- ۶۳۸.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۸۳

ما علمت عملا أخوف عندى أن يدخلنى النار من عملكم هذا. و ما بى أن أكون ظلمت فيه مسلما و لا معاهدا دينارا و لا درهما، و لكنى لا أدرى ما هذا الحبل الذى لم يسنّه رسول اللّه «ص» و لا أبو بكر و لا عمر. قالوا: فما حملك على أن دخلت فيه؟

قال: لم يدعنى زياد و لا شريح و لا الشيطان حتى دخلت فيه.» «۱»

و فيه أيضا بسنده عن عبد الرحمن قال:

كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدىّ بن أرطاه: «أن ضع عن الناس الفديه، وضع عن الناس المائده، وضع عن الناس المكس، و ليس بالمكس، و لكنه البخس الذى قال اللّه- تعالى-: «وَ لٰا تَبْخَسُوا النّٰاسَ أَشْيٰاءَهُمْ وَ لٰا تَعْثَوْا فِى الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ.»* فمن جاءك بصدقه فاقبلها منه، و من لم يأتك بها فاللّه حسيبه.» «۲»

و فى نهايه ابن الأثير:

«فى الحديث: «يأتى على الناس زمان يستحلّ فيه الربا بالبيع و الخمر بالنبيذ

و البخس بالزكاه.» البخس: ما يأخذه الولاه باسم العشر و المكوس يتأوّلون فيه الزكاه و الصدقه.» «۳»

فيستفاد من جميع ذلك و من نظائرها عدم وضوح مشروعيه أخذ العشور عندهم بل كونه أمرا منكرا. هذا.

و لكن مع ذلك كله يمكن أن يستدل للجواز- مضافا إلى أن عمل الخليفه و عمّاله كان بمرأى الصحابه و مسمعهم و لم يسمع منهم ردع عن ذلك و لو كان لبان-:

أن أمير المؤمنين «ع» بعد ما تصدّى للخلافه لم يرد من ناحيته ردع عن هذا العمل المستمر فى البلاد الإسلاميه بسعتها بل كان يقبل الأموال التى كانت تجلب إليه من البلاد فكان هذا إمضاء منه «ع» للعشور أيضا. فأنت ترى فى مصنّف أبى بكر ابن أبى شيبه مثلا بسنده، قال: «أتى المختار على بن أبى طالب بمال من المدائن و عليها عمّه سعد بن مسعود، قال: فوضع المال بين يديه و عليه مقطعه حمراء، قال:

فأدخل يده فاستخرج كيسا فيه نحو من خمس عشره مأئه، قال: هذا من أجور

---

(۱)- الأموال/ ۶۳۵.

(۲)- الأموال/ ۶۳۳.

(۳)- النهايه ۱/ ۱۰۲.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۸۴

المومسات. قال: فقال على «ع»: لا حاجه لنا فى أجور المومسات. قال: و أمر بمال المدائن فرفع إلى بيت المال.» «۱»

فيظهر بذلك إمضاء غير أجورهن، و من البعيد جدّا عدم وجود العشور أيضا فيما أمضاه و قبله لما عرفت من تعارف أخذها فى البلاد الإسلاميه.

و احتمال أن بعض البدع قد رسخ فى أعماق القلوب بحيث لم يكن يتمكن أمير المؤمنين «ع» من ردعه نظير الجماعه فى صلاه التراويح مثلا، مدفوع بأن الثابت خلاف ذلك فى كثير من المسائل المبدعه و لا سيما فى أواخر خلافته

و استقرار أمره، فتدبّر. هذا.

و ملخص الكلام فی المقام أن مقتضی الأصل الأولی هو سلطه الناس علی أنفسهم و أموالهم، و حرمه إکراه الغیر، و أن حرمه مال الإنسان کحرمه دمه إلّا فیما ثبت من ناحیه الشرع المبین خلافه کما ثبت من تشریع الزکوات و الأخماس و الجزایا و نحوها و جواز مطالبتها من ناحیه الولاه.

و فی الحدیث عن رسول اللّه «ص»: «و الزکاه نسخت کل صدقه.» «۲»

و فیه أیضا عن أبی جعفر «ع»: «لا یسأل اللّه عبدا عن صلاه بعد الفریضه و لا عن صدقه بعد الزکاه.» «۳»

و فیما وصّی به رسول اللّه «ص» معاذ بن جبل حین بعثه إلی الیمن: «فأخبرهم أن اللّه قد فرض علیهم صدقه تؤخذ من أغنیائهم فتردّ علی فقرائهم، فإن هم طاعوا لک بذلک فإیّاک و کرائم أموالهم، و اتق دعوه المظلوم فإنه لیس بینه و بین اللّه حجاب.» «۴»

---

(۱)- المصنّف ۱۱/ ۱۱۴، کتاب الأمراء، الحدیث ۱۰۶۷۰.

---





(۲)- الوسائل ۶/ ۶، الباب ۱ من أبواب ما تجب فیه الزکاه، الحدیث ۱۳.

(۳)- الوسائل ۶/ ۶، الباب ۱ من أبواب ما تجب فیه الزکاه، الحدیث ۱۲.

(۴)- صحیح البخاری ۳/ ۷۳، کتاب المغازی، بعث أبی موسی و معاذ إلی الیمن قبل حجه الوداع.



و فی صحیحه محمد بن مسلم عن أبی جعفر «ع»: «فی أهل الجزیه یؤخذ من أموالهم و مواشیهم شی ء سوی الجزیه؟ قال: لا.» «۱»

و الأخبار الوارده فی

العشور مع كثرتها لم تصل عندنا إلى حدّ الإقناع و الحجيه، بل وردت أخبار كثيره فى ذمّ العاشر و الماكس كما مرّ. و قد مرّ الترديد فى صحه ما روى عن النبى «ص» فى هذا المجال، و لو سلّم صحه ما روى عنه أعنى قوله: «إنما العشور على اليهود و النصارى، و ليس على المسلمين عشور» فالظاهر أن محطّ النظر فى هذه العباره بيان عقد النفى لا عقد الإثبات فلا إطلاق فيه، و لعل المراد به كان صوره شرطها فى عقد الجزيه فلا إشكال فيها حينئذ لكون مقدار الجزيه عندنا موكولا إلى نظر الإمام، أو يراد بالعشور الجزيه كما مرّ عن الترمذى.

هذا مضافا إلى أنه لم يثبت أن المأخوذ فى عصر عمر كان بدون الاشتراط فلعلهم كانوا يشرطونها. و للدوله الإسلاميه منع أهل الحرب من الدخول فى دار الإسلام و عدم إعطاء الأمان لهم إلا بشروط فيكون منها إعطاء مال خاص سواء كان عشرا أو أقل أو أكثر. كما أنه لو كانت للدوله الإسلاميه مرافق و إمكانات محدثه كالمراسى و المحطّات و الطرق المبلّطه و الجسور و نحوها فلها أن تعلق إجازه الاستفاده منها على إعطاء حقوق خاصه من غير فرق فى ذلك بين المسلمين و غيرهم.

هذا كله مع قطع النظر عما يأتى بحثه فى الجهه التاليه من جواز تشريع الضرائب الضروريه التى ربما يحتاج إليها الأنظمه و وجوب إعطائها حفظا للنظام، بل احتمال دخولها حينئذ فى عنوان الزكاه بناء على إحاله تعيين ما فيه الزكاه و مقدارها إلى ولاه العصر فى كل صقع و زمان. و قد مرّ تفصيل ذلك فى فصل الزكاه من هذا الكتاب، فراجع. «۲»

---

(۱)- الوسائل ۱۱/ ۱۱۵، الباب ۶۸ من

أبواب جهاد العدوّ و ما يناسبه، الحديث ۴.

(۲)- راجع أوائل الجزء الثالث.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۸۶

## الجهه الثالثه: فی البحث فی ضرائب أخری غیر الضرائب المعروفه:

### لو لم تکف الضرائب المشروعه المعروفه

من الزکوات و الأخماس و الخراج و الجزایا، و ما یمکن أن یتحصل من طسق أراضی الأنفال علی ما اخترناه، و من استخراج المعادن الغنیه و أخذ الحقوق الجمرکیه من تجار أهل الحرب، و أرباح التجارات الخارجیه التی یتصدّی لها الحکومات غالبا و نحو ذلک من المنابع المالیه للحکومات، لو لم تکف جمیع ذلک لإداره شئون الدوله الإسلامیه و سدّ خلّاتها فهل یجوز تشریع ضرائب أخری مرتجله علی الأعمال و الأموال و المصانع و الأبنیه و السیّارات و نحوها حسب الحاجه إلیها؟

### [عدم جواز تعطیل الحکومه الإسلامیه]

فنقول: الأصل الأولی کما مرّ و إن اقتضی سلطه الناس علی أنفسهم و أموالهم، و أن حرمه مال الإنسان کحرمه دمه، و لکن من الضروری بحکم العقل و الشرع وجوب تأسیس الدوله الإسلامیه و حفظ النظام الإسلامی و سلطاتها الثلاث بشعبها و إیجاد الأمن فی البلاد و حفظ الثغور و الأطراف و إقامه دعائم الدین و الأمر بالمعروف و النهی عن المنکر بالمعنی الواسع لهما یعنی بسط المعروف فی المجتمع و قطع جذور المنکر و الفساد، و نحو ذلک من شئون الحکومه الحقه الصالحه. و قد مرّ فی هذا الکتاب بالتفصیل بیان عدم جواز إهمال الحکومه الإسلامیه و تعطیل شئونها المختلفه حتی فی عصر الغیبه، بل عدّ الحکومه و الولایه أفضل دعائم الإسلام:

ففی صحیحه زراره، عن أبی جعفر «ع»، قال: «بنی الإسلام علی خمسه أشیاء: علی الصلاه و الزکاه و الحج و الصوم و الولایه.» قال زراره: فقلت: و أیّ شی ء من ذلک

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۸۷

أفضل؟ قال: «الولایه أفضل لأنها مفتاحهن و الوالی هو الدلیل علیهن.» «۱»

و من الواضح توقف إقامه الدوله بشؤونها علی

تحقيق نظام مالى واسع غنىّ يتكفّل لسدّ جميع الخلّات و رفع جميع الحاجات. فهذا من المحكمات التى لا مجال للريب فيها.

### [للقول بتوسعه الضرائب طريقين]

#### اشاره

و حينئذ فلا بدّ من القول بأحد أمرين:

#### الأول: أن يقال: إن الزكاه اسم لكل واجب مالىّ يشرّع من قبل الحكام

الواجدين للشرائط حسب الأموال و الحاجات. فأصل الزكاه مما شرّعها اللّه- تعالى- فى الكتاب العزيز و أمر بإعطائها و أخذها فقال: «أَقِيمُوا الصَّلاهَ وَ آتُوا الزَّكاهَ»*، و قال:

«يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّباتِ ما كَسَبْتُمْ وَ مِمّا أَخْرَجْنا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ.» «۲»

فهى وظيفه ماليه شرّعها اللّه- تعالى- فى الإسلام و فى الشرائع السابقه فى جنب الصلاه التى هى من أهمّ الوظائف العباديه البدنيه. و لم يذكر فى الكتاب العزيز خصوص ما تتعلق به، بل ظاهر الآيه الأخيره تعلّقها بجميع ما يحصل للإنسان سواء كان بالكسب أو بالاستخراج من الأرض. كما أن ظاهر قوله: «خُذْ مِنْ أَمْوالِهِمْ صَدَقَهً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِها» «۳» جواز أخذها من جميع الأموال لظهور الجمع المضاف فى العموم. فالمتعلق بحسب الحكم الاقتضائى و الإنشائى جميع الأموال، و قد فوّض تعيين ما تؤخذ منها و تطالب فعلا إلى أولياء المسلمين و حكّام الحق فى كل صقع و زمان، حيث إن ثروات الناس و أعيان أموالهم تختلف بحسبهما، و الشريعه الإسلاميه شريعه خالده عامّه لجميع الأصقاع و الأزمان إلى يوم القيامه. فعلى والى المسلمين فى كل عصر و مكان ملاحظه ثروات الناس و الاحتياجات الموجوده فى عصره و مقر حكمه، و وضع الضرائب بحسبهما و تنصبغ هذه قهرا بصبغه الزكاه.

و هكذا كانت الزكاه المشرّعه فى الشرائع السابقه أيضا لا محاله فكانت مناسبه

---

(۱)- الوسائل ۱/ ۷، الباب ۱ من أبواب مقدمات العبادات، الحديث ۲.

(۲)- سوره البقره (۲)، الآيه ۲۶۷.

(۳)- سوره التوبه (۹)، الآيه ۱۰۳.

للثروات و الحاجات.

و قد وضع رسول اللّه «ص» بما أنه

كان إمام المسلمين و حاكما عليهم فى عصره الزكاه على تسعه أشياء معهوده لما كانت هذه التسعه عمده ثروه العرب فى عصره و مجال حكمه، و عفا عما سوى ذلك كما دلّ على ذلك صحاح مستفيضه، و العفو لا يصدق إلا مع وجود الحكم لو لاه:

ففى صحيحه زراره و محمد بن مسلم و أبى بصير و بريد بن معاويه و الفضيل بن يسار كلهم عن أبى جعفر و أبى عبد اللّه «ع»، قالا: «فرض اللّه- عزّ و جلّ- الزكاه مع الصلاه فى الأموال و سنّها رسول اللّه «ص» فى تسعه أشياء، و عفا رسول اللّه «ص» عما سواهن: فى الذهب و الفضه، و الإبل و البقر و الغنم، و الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب، و عفا رسول اللّه «ص» عما سوى ذلك.» «۱»

و فى خبر أبى بكر الحضرمى، عن أبى عبد اللّه «ع»، قال: «وضع رسول اللّه «ص» الزكاه على تسعه أشياء: الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب، و الذهب و الفضه، و الإبل و البقر و الغنم، و عفا عما سوى ذلك.» قال يونس: معنى قوله: إن الزكاه فى تسعه أشياء و عفا عما سوى ذلك، إنما كان ذلك فى أول النبوه، كما كانت الصلاه ركعتين ثم زاد رسول اللّه «ص» فيها سبع ركعات، و كذلك الزكاه وضعها و سنّها فى أول نبوته على تسعه أشياء ثم وضعها على جميع الحبوب «۲».

إلى غير ذلك من الأخبار الوارده فى هذا المجال و قد مرّ تفصيلها و شرحها فى فصل الزكاه من هذا الكتاب، فراجع.

و يشهد لما ذكرناه ما ورد من جعل أمير المؤمنين «ع» الزكاه فى الخيل، و ظاهر ذلك كونه بنحو

الوجوب:

ففی صحیحه محمد بن مسلم و زراره، عنهما- علیهما السلام- جمیعا، قالا: «وضع

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳۴، الباب ۸ من أبواب ما تجب فیه الزکاه، الحدیث ۴.

(۲)- الکافی ۳/ ۵۰۹، کتاب الزکاه، باب ما وضع رسول اللّه «ص» علی أهل بیته الزکاه علیه، الحدیث ۲.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۸۹

أمیر المؤمنین «ع» علی الخیل العتاق الراعیه فی کل فرس فی کل عام دینارین، و جعل علی البراذین دینارا.» «۱»

و الظاهر أن المراد بذلک الزکاه لا الخراج و الجزیه لتسمیته صدقه فی صحیحه زراره، قال: قلت لأبی عبد اللّه «ع» هل فی البغال شی ء؟ فقال: لا. فقلت:

فکیف صار علی الخیل و لم یصر علی البغال؟ فقال: «لأن البغال لا تلقح، و الخیل الإناث ینتجن، و لیس علی الخیل الذکور شی ء. قال: قلت: فما فی الحمیر؟ قال: «لیس فیها شی ء. قال:

قلت: هل علی الفرس أو البعیر یکون للرجل یرکبهما شی ء؟ فقال: لا لیس علی ما یعلف شی ء، إنما الصدقه علی السائمه المرسله فی مرجها عامها الذی یقتنیها فیه الرجل.» «۲»

و فی سنن البیهقی بسنده، عن غورک بن الحصرم، عن جعفر بن محمد، عن أبیه، عن جابر، قال: قال رسول اللّه «ص»: «فی الخیل السائمه فی کل فرس دینار.» تفرد به غورک. «۳» و لعله کان فی عصره «ص» بنحو الاستحباب.

و فیه أیضا بسنده عن حارثه بن مضرب، قال: جاء ناس من أهل الشام إلی عمر فقالوا: إنا قد أصبنا أموالا: خیلا و رقیقا نحبّ أن یکون لنا فیه زکاه و طهور.

قال: ما فعله صاحبای قبلی فأفعله، فاستشار عمر علیا «ع» فی جماعه من أصحاب رسول اللّه «ص» فقال علی «ع»: «هو

حسن إن لم يكن جزيه يؤخذون بها راتبه.» «۴»

يظهر من هذا الحديث أيضا أصل مشروعيه الزكاه و حسنها فى الخيل، و إنما الذى خاف منه أمير المؤمنين «ع» أن تنصبغ بصبغه الجزيه التى فيها نوع من الذله.

و هل يمكن الالتزام فى مثل أعصارنا بحصر الزكاه مع سعه مصارفها الثمانيه فى خصوص التسعه المعهوده بشرائطها الخاصه؟ مع أن الذهب و الفضه المسكوكتين و كذا الأنعام الثلاثه السائمه لا توجد إلّا أقلّ قليل، و الغلات الأربع فى قبال سائر

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۵۱، الباب ۱۶ من أبواب ما تجب فيه الزكاه، الحديث ۱.

(۲)- الوسائل ۶/ ۵۱، الباب ۱۶ من أبواب ما تجب فيه الزكاه، الحديث ۳.

(۳)- سنن البيهقى ۴/ ۱۱۹، كتاب الزكاه، باب من رأى فى الخيل صدقه.

(۴)- سنن البيهقى ۴/ ۱۱۸، كتاب الزكاه، باب لا صدقه فى الخيل.



منابع الثروه من المصانع العظيمه و التجارات الضخمه، و الأبنيه المرتفعه و السفن و السيارات و المحصولات الزراعيه المتنوعه غير الغلات الأربع قليله القيمه جدّا و المصارف الثمانيه التى تساوق عمده خلات المجتمع و الدول تحتاج إلى أموال كثيره، و قد دلّت أخبار كثيره على أن اللّه- تعالى- فرض للفقراء فى أموال الأغنياء ما يكفيهم و لو علم أن الذى فرض لهم لا يكفيهم لزادهم، و لعل الفقراء من باب المثال فيراد به المصارف الثمانيه للزكاه، فراجع الوسائل. «۱»

و إن أبيت ما ذكرناه من تفويض تعيين ما فيه الزكاه إلى ولاه العصر و ثقل عليك قبوله فلا محاله يلتزم بذلك فيما إذا فرضها الولاه فى الموارد التى جعلت فيها الزكاه بنحو الاستحباب، و هى كثيره أنهيناها فى المجلد

الثانی من کتابنا فی الزکاه إلی اثنی عشر موردا، فنقول: إن الزکاه فی هذه الموارد و إن کانت بحسب الجعل الشرعی مندوبه و لکن لوالی المسلمین فی کل صقع و زمان أن یفرضها حسب الاحتیاج کما صنع أمیر المؤمنین «ع» فی الخیل، فتدبّر. هذا کلّه مما یتعلق بالأمر الأول من الأمرین.

**الأمر الثانی: أن یقال: إن الضرائب الشرعیه المعروفه إنما شرّعت لرفع الحاجات و سدّ الخلّات**

فی الأوضاع و الشرائط العادیه، و أما إذا فرضنا الحاجه إلیها لشرائط خاصه حادثه فحیث إن حفظ النظام الإسلامی بشعبها و شئونها العامه من أهمّ الفرائض علی جمیع الأمه فلا محاله یجب علی الولاه تقدیر الحاجات و الأموال اللازمه و وضع ضرائب بمقدارها مع رعایه العدل و الإنصاف، و یجب علی الأمه تأدیتها و إن لم ینطبق علیها أحد العناوین المعروفه، کل هذا لضروره وجوب المقدمه بوجوب ذیها.

و ربما یوجد فی بعض الأخبار الإشعار بهذا السنخ من الضرائب و الاحتیاج إلیها:

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۳، الباب ۱ من أبواب ما تجب فیه الزکاه.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۹۱

۱- ففی موثقه سماعه، عن أبی عبد اللّه «ع»: «و لکن اللّه- عزّ و جلّ- فرض فی أموال الأغنیاء حقوقا غیر الزکاه فقال- عزّ و جلّ-: وَ الَّذِینَ فِی أَمْوالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلسّائِلِ وَ الْمَحْرُومِ. فالحق المعلوم غیر الزکاه، و هو شی ء یفرضه الرجل علی نفسه فی ماله یجب علیه أن یفرضه علی قدر طاقته و سعه ماله ... و مما فرض اللّه- عزّ و جلّ- أیضا فی المال من غیر الزکاه قوله- عزّ و جلّ-: «الَّذِینَ یَصِلُونَ مٰا أَمَرَ اللّٰهُ بِهِ أَنْ یُوصَلَ.» الحدیث.» «۱»

۳- و فی نور الثقلین، عن تفسیر العیاشی، عن الحسین بن موسی، قال: روی أصحابنا، قال: سئل

أبو عبد اللّه «ع» عن قول اللّه- عزّ و جلّ-: «الَّذِينَ يَصِلُونَ مٰا أَمَرَ اللّٰهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ» فقال: هو صله الإمام فى كل سنه بما قلّ أو كثر، ثم قال أبو عبد اللّه «ع»:

و ما أريد بذلك إلّا تزكيتكم. «۲»

۳- و فى نور الثقلين أيضا عن مجمع البيان. روى الوليد بن أبان، عن أبى الحسن الرضا «ع»، قال: قلت له: هل على الرجل فى ماله سوى الزكاه؟ قال:

نعم، أين ما قال اللّه: «وَ الَّذِينَ يَصِلُونَ. الآيه.» «۳»

و راجع مجمع البيان تفسير سوره الرعد أيضا. «۴»

و لا- يخفى أن صله إمام المسلمين بما هو إمامهم و قائدهم لا- يراد بها إلا- مساعدته و تقويته بالأموال و الطاقات فى جميع المجالات و الحاجات الحادثه له فى إداره شئون المسلمين و تنظيم أمورهم و حفظ ثغورهم و نحو ذلك من الأمور المتوقعه من الإمام بما هو إمام. و إلّا فشخص الإمام بما هو شخص ليس له كثير حاجه إلى الأمه.

۴- و فى نهج البلاغه فى كتاب أمير المؤمنين «ع» لمالك: «و ليكن نظرك فى عماره الأرض أبلغ من نظرك فى استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلّا بالعماره، و من طلب الخراج

---

(۱)- الوسائل ۶/ ۲۷، الباب ۷ من أبواب ما تجب فيه الزكاه، الحديث ۲.

(۲)- تفسير نور الثقلين ۲/ ۴۹۵.

(۳)- تفسير نور الثقلين ۲/ ۴۹۵.

(۴)- مجمع البيان ۳/ ۲۸۹ (الجزء ۶).



بغير عماره أخرب البلاد و أهلك العباد ... و لا- يثقلن عليك شى ء خفّفت به المؤونه عنهم فإنه ذخر يعودون به عليك فى عماره بلادك و تزيين ولايتك مع استجلابك حسن ثنائهم و تبجحك باستفاضه

العدل فيهم معتمدا فضل قوّتهم بما ذخرت عندهم من إجمامك لهم و الثقه منهم بما عوّدتهم من عدلك عليهم فى رفقك بهم، فربّما حدث من الأمور ما إذا عوّلت فيه عليهم من بعد احتملوه طيبه أنفسهم به، فإن العمران محتمل ما حمّلته، و إنما يؤتى خراب الأرض من إعواز أهلها.» «۱»

أقول: التبجح: السرور. و الإجمام: الإراحه.

۵- و روى نحو ذلك فى تحف العقول فى كتابه «ع» له و فيه: «فلا يثقلن عليك شى ء خففت به عنهم المؤونات فإنه ذخر يعودون به عليك لعماره بلادك ... مع أنها عقد تعتمد عليها إن حدث حدث كنت عليهم معتمدا لفضل قوتهم بما ذخرت عنهم من الجمام و الثقه منهم بما عوّدتهم من عدلك و رفقك، و معرفتهم بعذرك فيما حدث من الأمر الذى اتكلت به عليهم فاحتملوه بطيب أنفسهم فإن العمران محتمل ما حمّلته، و إنما يؤتى خراب الأرض لإعواز أهلها.» «۲»

۶- و روى نحو ذلك فى دعائم الإسلام فى كتابه «ع» له و فيه: «فإن حزبك أمر تحتاج فيه إلى الاعتماد عليهم، وجدت معتمدا بفضل قوّتهم على ما تريد بما ذخرت فيهم من الجمام.

و كانت مودتهم لك و حسن ظنّهم فيك و ثقتهم بما عوّدتهم من عدلك و رفقك مع معرفتهم بعذرك فيما حدث من الأمور قوه لهم يحتملون بها ما كلفتهم، و يطيبون بها نفسا بما حمّلتهم فإن العدل يحتمل بإذن اللّه ما حملت عليهم.» «۳»

أقول: قوله: حزبك أى أصابك و اشتد عليك. و لا يخفى كون بعض النقول أو جميعها نقلا بالمعنى.

۷- و فى آخر كتاب الزكاه من الكافى بسنده، عن معاذ بن كثير، قال: سمعت أبا عبد اللّه «ع» يقول: «موسّع على شيعتنا أن

ینفقوا مما فی أیدیهم بالمعروف، فإذا قام قائمنا حرّم

---

(۱)- نهج البلاغه، فیض/ ۱۰۱۳؛ عبده ۳/ ۱۰۶- ۱۰۸؛ لح/ ۴۳۶، الکتاب ۵۳.

(۲)- تحف العقول/ ۱۳۸.

(۳)- دعائم الإسلام ۱/ ۳۶۲، کتاب الجهاد- ذکر ما یجب للأمراء و ما یجب علیهم.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۹۳

علی کل ذی کنز کنزه حتی یأتیه به فیستعین به علی عدوّه، و هو قول اللّه- عزّ و جلّ-: «وَ الَّذِینَ یَکْنِزُونَ الذَّهَبَ وَ الْفِضَّهَ وَ لا یُنْفِقُونَها فِی سَبِیلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذابٍ أَلِیمٍ.» «۱»

و لا یراد بالکنز هنا المال المدفون، بل کل زائد علی النفقات الیومیه فیدّخر کالأموال المودعه فی البنوک و الأمتعه المدخره فی المخازن و نحو ذلک، فیظهر من الحدیث أنه مع احتیاج الحکومه الحقه الصالحه لا- یجوز ادّخار الأموال بل یجب الإتیان بها إلیه، و لفظ القائم کنایه عن المتصدّی للحکومه الحقه الصالحه، نعم قائم آل محمد «ع» فی آخر الزمان من أبرز مصادیقها، فتأمّل.

۸- و یمکن أن یستأنس للمقصود أیضا بقوله- تعالی- فی سوره الأعراف: «خُذِ الْعَفْوَ.» «۲» بضمیمه قوله فی سوره البقره: «وَ یَسْئَلُونَکَ ما ذا یُنْفِقُونَ، قُلِ الْعَفْوَ.» «۳» فیراد بالعفو المال الزائد علی النفقه علی ما فسّره بعض.

قال فی المجمع فی معنی العفو:

«فیه أقوال: أحدها: أنه ما فضل عن الأهل و العیال، أو الفضل عن الغنی، عن ابن عباس و قتاده. و ثانیها: أن العفو: الوسط من غیر إسراف و لا- إقتار، عن الحسن و عطاء، و هو المروی عن أبی عبد اللّه «ع». و ثالثها: أن العفو ما فضل عن قوت السنه، عن أبی جعفر الباقر، قال: و نسخ ذلک بآیه الزکاه، و به قال السدّی.

و رابعها:

أن العفو أطيب المال و أفضله.» «۴»

أقول: نسخ الوجوب لا ينافى بقاء الاقتضاء و الرجحان فيصير واجبا بحكم الحاكم الشرعى، فتأمّل.

۹- و فى خراج أبى يوسف: «قد بلغنا عن على بن أبى طالب أنه وضع على أجمه برس أربعه آلاف درهم، و كتب لهم كتابا فى قطعه أدم، و إنما دفعها إليهم على

---

(۱)- الكافى ۴/ ۶۱، كتاب الزكاه، باب النوادر، الحديث ۴.

(۲)- سوره الأعراف (۷)، الآيه ۱۹۹.

(۳)- سوره البقره (۲)، الآيه ۲۱۹.

(۴)- مجمع البيان ۱/ ۳۱۶ (الجزء الثانى).



معامله قصبها.» «۱»

أقول: برس بالضم قيل: ناحيه بأرض بابل. و فى القاموس: «قريه بين الكوفه و الحله.» «۲»

و لعل المتتبع يعثر على موارد كثيره من هذا القبيل يستفاد منها جواز وضع الضرائب من قبل حكّام الحق.

**و يمكن أن يستدل للمقصود بوجهين آخرين أيضا:**

**[الأول: للإمام أن يعلق إجازه الانتفاع من المشاريع العامه]**

الأول: ما أشرنا إليه سابقا من أن للإمام و عمّاله أن يعلقوا إجازه الانتفاع من المشاريع العامه التى يحدثونها من المراسى و المحطّات و الطرق المبلّطه و القناطر و المستشفيات و المعاهد و نحو ذلك على أداء مال خاص مطلقا أو لأمر خاص و بالنسبه إلى أصناف خاصه، فيصير هذا قرارا منهم مع كل مواطن، و من أراد الانتفاع منها فلا محاله يتعين عليه أن يؤدى ما قرروه.

**[الثانى: ولايه الوالى إن كانت بانتخاب المجتمع فله أن يشترط فى عقد البيعه العامّه شرائط خاصه]**

الثانى: أن ولايه الوالى إن كانت بانتخاب المجتمع و مبايعتهم له كما قرّبناه فى محله فله أن يشترط فى عقد البيعه العامّه شرائط

خاصه و منها السماح له لوضع ضرائب خاصه فيتعين عليهم العمل بها. و إن كانت بجعل الشارع فنقول إن جعل الشارع ليس جزافا بل يكون لا- محاله لتنظيم أمور المجتمع و إداره شئونه العامه و جبر نقائصه و سدّ خلا-ته، فيجوز للوالى بل يجب عليه الحكم بكل ما رآه صلاحا لهم و لنظامهم، و من أهم المصالح تعيين نظام مالى كافل لسدّ جميع الخلّات و الحاجات، و يسمّى هذا القبيل من الأحكام بالأحكام الولائيه و السلطانيه فيتعين هذا شرعا.

و قد جعل اللّه- تعالى- هذا المنصب الشريف للنبى «ص» حيث قال: «النَّبِيُّ أَوْلى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ.» «۳» فإذا كان لكلّ أحد أن يتصرف فى نفسه و ماله بعض

---

(۱)- الخراج/ ۸۷.

(۲)- القاموس/ ۳۴۲.

(۳)- سوره الأحزاب (۳۳)، الآيه ۶.



التصرفات فلا محاله يصير النبى «ص» بمقتضى هذه الآيه الشريفه أولى به فى هذه التصرفات من نفسه.

و قد عرفت فى محله أن مقتضى ولايه الفقيه و خلافته عن رسول اللّه فى الأمور العامه أن يكون له كل

ما كان للنبى «ص» بحق ولايته الشرعيه.

اللّهم إلّا أن يقال: إن وظيفه الحاكم الإسلامى ليس إلّا تنظيم أمور المجتمع على أساس ما أنزله اللّه- تعالى- لا على أساس ما يقترحه، و ليس الفقيه أولى من نفس النبى الأكرم «ص»، و قد خاطبه اللّه- تعالى- بقوله: «إِنّا أَنْزَلْنا إِلَيْكَ الْكِتابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النّاسِ بِما أَراكَ اللّهُ.» «۱» و بقوله: «وَ أَنْزَلْنا إِلَيْكَ الْكِتابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتابِ وَ مُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِما أَنْزَلَ اللّهُ وَ لا تَتَّبِعْ أَهْواءَهُمْ عَمّا جاءَكَ مِنَ الْحَقِّ.» «۲»

و بعباره أخرى ليس جعل الولايه بداعى الجعل و التشريع، بل بداعى تنفيذ ما أنزل اللّه- تعالى-، فتدبّر. هذا.

و إلى هنا قد تمّ ما أردنا ذكره فى بيان المنابع الماليه للدوله الإسلاميه المعقود لبيانها الباب الثامن من كتابنا هذا، و قد طال البحث فأعتذر من القرّاء الكرام.

---

(۱)- سوره النساء (۴)، الآيه ۱۰۵.

(۲)- سوره المائده (۵)، الآيه ۴۸.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۲۹۶

**بقيت هنا نكات ينبغى الإشاره إليها:**

**الأولى: أنه يجب على المسؤولين فى الدوله الإسلاميه إيجاد التوازن بين المنابع الماليه**

الموجوده و بين المصارف؛ فيحذف المصارف غير الضروريه و الدوائر الزائده التى تتصدى للأعمال التكراريه أو غير اللازمه و يدغم بعض المؤسسات و الدوائر فى بعض و لا سيما ما يوجب منها صعوبه الأمر على المراجعين و تحمّل المشاق و تضييع الأوقات، و كلّما كانت الدوائر بسيطه ساذجه و المقرّرات مرنه سهله كانت أجلب لرضايه الناس و علاقتهم برجال الملك و مصادر الأمور، حيث إن أوقات الناس لها قيم كثيره عندهم. فليعتبر من بساطه حكم النبى «ص» و سذاجته و ما وجد فيه الناس من عدل و راحه.

**الثانيه: أن الواجب اجتناب المتصدين للمصارف عن التبذير و الإسراف،**

إذ لا فرق فى حرمتهما بين الأموال الشخصيه و بين الأموال العامه المتعلقه بالمجتمع، بل الأمر فى الأموال العامه آكد، حيث إنها تكون فى أيدى المسؤولين من قبيل الوديعه و الأمانه، و التعدى فيها خيانه:

۱- قال اللّه- تعالى-: «وَ لا تُبَذِّرْ تَبْذِيراً إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كانُوا إِخْوانَ الشَّياطِينِ وَ كانَ الشَّيْطانُ لِرَبِّهِ كَفُوراً.» «۱»

۲- و قال: «وَ كُلُوا وَ اشْرَبُوا وَ لٰا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لٰا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ.» «۲»

---

(۱)- سوره الإسراء (۱۷)، الآیه ۲۶ و ۲۷.

(۲)- سوره الأعراف (۷)، الآیه ۳۱.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۲۹۷

۳- و قال: «وَ أَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحٰابُ النّٰارِ.» «۱»

۴- و فی الصحیفه السجادیه: «اللّهم صلّ علی محمد و آله و احجبنی عن السرف و الازدیاد و قوّمنی بالبذل و الاقتصاد، و علّمنی حسن التقدیر، و اقبضنی بلطفک عن التبذیر.» «۲»

۵- و فی البحار عن الخصال بسنده، عن داود الرقّی، عن أبی عبد اللّه «ع»، قال: «إنّ القصد أمر یحبّه اللّه- عزّ و جلّ- و إن السرف یبغضه حتی طرحک النواه، فإنها تصلح لشی ء، و حتی صبّک فضل

شرابک.» «۳»

۶- و فی الوسائل عن الخصال بسنده، عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علی- علیهم السلام- أنه کتب إلی عمّاله: «أدقّوا أقلامکم، و قاربوا بین سطورکم، و احذفوا عنی فضولکم، و اقصدوا قصد المعانی. و إیاکم و الإکثار، فإن أموال المسلمین لا تحتمل الإضرار.» «۴»

فلیدقّق النظر فی هذا الکلام الکتّاب و المسؤولون الذین لا یری منهم دقّه و لا محاسبه لا فی صرف الأموال من بیت المال و لا فی إشغال أوقات الأمّه و الأئمه.

۷- و فیه أیضا، عن تفسیر العیاشی، عن أبان بن تغلب، قال: قال أبو عبد اللّه «ع»: «أ تری اللّه أعطی من أعطی من کرامته علیه، و منع من منع من هوان به علیه؟

کلّا و لکن المال مال اللّه یضعه عند الرجل ودائع و جوّز لهم أن یأکلوا قصدا، و یشربوا قصدا، و یلبسوا قصدا، و یرکبوا قصدا، و ینکحوا قصدا، و یعودوا بما سوی ذلک علی فقراء المؤمنین و یرمّوا به شعثهم، فمن فعل ذلک کان ما یأکل حلالا، و یشرب حلالا، و یرکب حلالا، و ینکح حلالا.

و من عدا ذلک کان علیه حراما، ثم قال: «لٰا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لٰا یُحِبُّ الْمُسْرِفِینَ.» أ تری اللّه ائتمن رجلا علی مال یقول له (خوّل له- تفسیر العیاشی) أن یشتری فرسا بعشره آلاف درهم و تجزیه فرس

---

(۱)- سوره المؤمن- غافر- (۴۰)، الآیه ۴۳.

(۲)- الصحیفه السجادیه، الدعاء ۳۰.

(۳)- بحار الأنوار ۶۸/ ۳۴۶ (- طبعه إیران ۷۱/ ۳۴۶)، کتاب الإیمان و الکفر- مکارم الأخلاق، الباب ۸۶ (باب الاقتصاد و ذمّ الإسراف)، الحدیث ۱۰.

(۴)- الوسائل ۱۲/ ۲۹۹، الباب ۱۵ من أبواب آداب التجاره، الحدیث ۲.

بعشرين درهما، و يشترى جاريه بألف و تجزيه جاريه بعشرين دينارا، ثم قال: لٰا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لٰا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ.» «۱»

**الثالثه: ينبغى أن يجعل الحقوق و المزايا مهما أمكن على حسب الأعمال**

و جودتها لا على حسب الأزمنه و الأوقات، إذ على الأول تزيد المسارعه و السباق و المداقّه فى الأعمال، و على الثانى يزيد دفع الوقت و الإهمال كما لا يخفى.

**الرابعه: ينبغى أن توجد أرضيه الأمن الفكرى و المالى فى المجالات المختلفه**

بحيث يتشوق الناس فى الإنتاجات النافعه و صرف الأموال فيها، و أن يخطّط النظام الاقتصادى فى البلاد بنحو يقع رءوس الأموال و الطاقات فى قسمه الإنتاجات لا الخدمات و التجارات إلا بمقدار الضروره.

**الخامسه: ينبغى أن يفوّض الزراعات و الصناعات و التجارات و المصانع إلى أفراد المجتمع**

و الأخصائيين منهم و لا يباشرها الدول مهما أمكن، و لا يتدخلون فيها بالقهر و الإجبار إلا عند الضروره، بل يعطى للأفراد الحرّيه التامه فى انتخاب الأشغال و النشاطات الاقتصاديه المحلّله، فإن التحديدات توجب أن تفقد الأشخاص اعتمادهم على أنفسهم و يضعف عامل التحرك فى نفوسهم فلا يزدهر الاستعدادات الكامنه و يقلّ الإنتاجات النافعه جدّا.

و مباشره الحكومات و الدول لها توجب أولا كراهه الأمه و بغضائها فى قبال الحكومه. و ثانيا قلّه الجبايات. و ثالثا احتياج الدوله إلى استخدام موظفين كثيرين.

و رابعا إلى وضع ضرائب كثيره لمصارف الموظفين. و هذه كلها مضره بالرعايا و بالدوله معا.

نعم، تتصدى الدوله للتخطيط الكلى فى المجال الاقتصادى و الإرشاد و الهدايه

---

(۱)- الوسائل ۸/ ۳۶۶، الباب ۲۳ من أبواب أحكام الدوابّ، الحديث ۵؛ و تفسير العياشى ۲/ ۱۳.



فيه إلى الأصلح و الأنفع و الأحوج، و إيجاد الأرضيه الصالحه و الإمكانيات بقدر الحاجه.

و قد عقد ابن خلدون فى الفصل الحادى و الأربعين من الفصل الثالث من كتابه الأول فصلا بديعا بعنوان أن التجاره من السلطان مضرّه بالرعايا مفسده للجبايه.

و قد ذکرنا نحن محصل کلامه بتناسب ما فی أوائل المجلد الثانی من هذا الکتاب نعیده هنا تتمیما للفائده:

«إن استحداث التجاره و الفلاحه للسلطان غلط عظیم و إدخال الضرر علی الرعایا من وجوه متعدده: فأوّلا مضایقه الفلاحین و التجار فی شراء الحیوان و البضائع و تیسیر أسباب ذلک،

فإن الرعايا متكافئون فى اليسار متقاربون، و إذا رافقهم السلطان فى ذلك و ماله أعظم كثيرا منهم فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه فى شى ء من حاجاته و يدخل على النفوس من ذلك غمّ و نكد.

ثم إن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرض له غضّا أو بأيسر ثمن أو لا يجد من يناقشه فى شرائه فيبخس ثمنه على بائعه.

ثم إذا حصل فوائد الفلاحه و حصلت بضائع التجاره فلا ينتظرون به حواله الأسواق و إنفاق البياعات لما يدعوهم إليه تكاليف الدوله فيكلفون أهل تلك الأصناف من تاجر أو فلاح بشراء تلك البضائع و لا يرضون فى أثمانها إلا القيم و أزيد فيستوعبون فى ذلك ناضّ أموالهم و تبقى تلك البضائع بأيديهم عروضا جامده و ربما تدعوهم الضروره إلى شى ء من المال فيبيعون تلك السلع على كساد من الأسواق بأبخس ثمن.

و ربما يتكرر ذلك على التاجر و الفلاح منهم بما يذهب رأس ماله فيقعد عن سوقه و يتكرر و يدخل به على الرعايا من العنت و المضايقه و فساد الأرباح ما يقبض آمالهم عن السعى و يؤدى إلى فساد الجبايه.

فإذا انقبض الفلّاحون عن الفلاحه و قعد التجار عن التجاره ذهبت الجبايه جمله أو دخلها النقص المتفاحش. و إذا قايس السلطان بين ما يحصل له من الجبايه

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۰۰

و بين هذه الأرباح القليله وجدها بالنسبه إلى الجبايه أقلّ من القليل. ثم فيه التعرض لأهل عمرانه و اختلال الدوله بفسادهم و نقصه، فإن الرعايا إذا قعدوا عن تثمير أموالهم بالفلاحه و التجاره نقصت و تلاشت بالنفقات، و كان فيها إتلاف أموالهم، فافهم ذلك.» «۱» هذا.

و قد

تمّت كتابه هذه الأوراق- و للّه الحمد- فی ۲۳ رمضان المبارک ۱۴۰۹ فی بلده قم المکرّمه.

و أنا العبد المفتقر إلی رحمه ربّه الهادی حسینعلی المنتظری النجف آبادی غفر اللّه له و لوالدیه.

---

(۱)- مقدمه ابن خلدون/ ۱۹۷، الفصل ۴۱ من الفصل ۳ من الکتاب (- ط. أخری/ ۲۸۱، الفصل ۴۰).

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۰۱

## خاتمه الکتاب نذکر فیها کتاب أمیر المؤمنین «ع» و عهده الی مالک الاشتر.

### اشاره

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۰۳

### سند عهد أمیر المؤمنین «ع» الی مالک الاشتر

نذکر فی خاتمه الکتاب کتاب أمیر المؤمنین- علیه السلام- و عهده إلی مالک الأشتر المتضمن لأهمّ برامج الحکم الإسلامی و آدابه لیکون ختام الکتاب مسکا.

و نفس مضامین العهد الشریف و محتویاته تکون أقوی شاهد صدق علی صدوره إجمالا عن منبع العلم الإلهی و معدنه، فقد یحسّ القارئ البصیر علی کل فقره منه مسحه من العلم الإلهی و عبقه من الکلام النبوی کما قال الشریف الرضی «ره» فی أول نهج البلاغه.

و قد روی هذا العهد الشریف قبل الشریف الرضی (المتوفی فی «۴۰۴» أو «۴۰۶» من الهجره) الحسن بن علی بن شعبه (المتوفی فی «۳۳۲») فی کتاب تحف العقول فی باب ما روی عن أمیر المؤمنین «ع» باختلاف ما بینه و بین نهج البلاغه، فراجع. «۱»

و روی قریبا منه فی دعائم الإسلام «۲» بإضافه فی أوله، و قال فی أوله:

«و عن علی «ع» أنه ذکر عهدا، فقال الذی حدثناه: أحسبه من کلام علی «ع» إلا أنا روینا عنه أنه رفعه فقال: عهد رسول اللّه «ص» عهدا کان فیه بعد کلام

---

(۱)- تحف العقول/ ۱۲۶ و ما بعدها.

(۲)- دعائم الإسلام ۱/ ۳۵۰، کتاب الجهاد، ذکر ما یجب للأمراء و ما یجب علیهم.

ذکره: قال «ص»، فراجع. و یشبه کون ما فی الدعائم نقلا بالمعنی. هذا.

و فی مصادر نهج البلاغه قال:

«رواه النویری فی نهایه الأرب باختلاف بسیط جدّا.» «۱»

و فی رجال النجاشی فی أصبغ بن نباته:

«کان من خاصه أمیر المؤمنین «ع» و عمّر بعده، روی عنه عهد الأشتر و وصیته إلی محمد ابنه، أخبرنا ابن الجندی، عن

علی بن همام، عن الحمیری، عن هارون بن مسلم، عن الحسین بن علوان، عن سعد بن طریف، عن الأصبغ بالعهد.» «۲»

و فی فهرست الشیخ الطوسی:

«کان الأصبغ من خاصه أمیر المؤمنین «ع» و عمّر بعده، و روی عهد مالک الأشتر الذی عهده إلیه أمیر المؤمنین «ع» لما ولّاه مصر ... أخبرنا بالعهد ابن أبی جید، عن محمد بن الحسن، عن الحمیری، عن هارون بن مسلم و الحسن بن ظریف جمیعا عن الحسین بن علوان الکلبی، عن سعد بن طریف، عن الأصبغ بن نباته.» «۳»

أقول: فالسندان یلتقیان فی الحمیری.

و ابن الجندی فی سند النجاشی هو أحمد بن محمد بن عمران بن موسی الذی قال هو فی حقه: «أستاذنا «ره» ألحقنا بالشیوخ فی زمانه.»

و علی بن همام مجهول لم یذکر فی کتب الرجال، و لکن من المظنون جدّا کونه مصحّف أبی علیّ محمد بن أبی بکر همام بن سهیل الکاتب الإسکافی الثقه جلیل القدر.

و الحمیری هو عبد اللّه بن جعفر الحمیری الثقه مؤلف قرب الإسناد.

و هارون بن مسلم قال النجاشی فی حقه: «ثقه وجه».

و الحسین بن علوان قال فیه النجاشی و غیره: «عامی ثقه.»

---

(۱)- مصادر نهج البلاغه ۳/ ۴۳۰.

(۲)- رجال النجاشی/ ۶ (- ط. أخری/ ۸).

(۳)- الفهرست/ ۳۷ (- طبعه أخری/ ۶۲).

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۰۵

و سعد بن طریف قال الشیخ فی رجاله: «و یقال له: سعد الخفّاف صحیح الحدیث.» و قال النجاشی: «یعرف و ینکر.» و لکن عن ابن الغضائری: أنه ضعیف.

و أصبغ بن نباته قالوا فی حقه: «من خاصّه أمیر المؤمنین «ع» و من أجلّاء أصحابه مشکور.»

و أما ابن أبی جید فی سند الشیخ فهو علی

بن أحمد بن محمد بن أبى جيد من مشايخ الإجازه، و لعل ذلك يلحقه بالثقات.

و محمد بن الحسن هو ابن الوليد الثقه جليل القدر.

و الحسن بن ظريف كوفى ثقه.

فالظاهر أن السند لا بأس به و إن اختلفوا فى سعد بن طريف كما مرّ. هذا.

مضافا إلى شهره العهد و تلقى الأصحاب له بالقبول، و إلى ما مرّ من شهاده متنه على صحته إجمالا، فتدبّر. هذا.

و أوصى رجال الدين و الملك المتعهدين بأن يداوموا على مطالعه هذا العهد النفيس و يداقّوا فى مضامينه و نكاته، و يطبقوا أعمالهم و نشاطاتهم السياسيه و الاجتماعيه على دساتيره و دقائقه. و قد حكى العلامه النائينى- طاب ثراه- فى كتاب تنبيه الأمه أن المجتهد الكبير العلامه الفذّ فى عصره الحاج الميرزا حسن الشيرازى- قدّس سرّه- كان يداوم على مطالعه هذا العهد القيّم.

وفقنا اللّه- تعالى- للعمل بما يحبّ اللّه و يرتضيه فى جميع الأحوال و به نستعين و عليه الاتكال.

فلنشرع فى نقل الكتاب، و قد نقلناه من النسخه المطبوعه بمصر بشرح العلامه الشيخ محمد عبده:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۰۷

### ۵۳ و من كتاب له عليه السلام كتبه للأشتر النخعى،

لما ولاه على مصر و اعمالها حين اضطرب [أمر] محمد بن أبى بكر، و هو أطول عهد و أجمع كتبه للمحاسن «۱»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

هذا ما أمر به عبد اللّه على أمير المؤمنين مالك بن الحارث الأشتر فى عهده إليه، حين ولّاه مصر: جبايه خراجها، و جهاد عدوّها، و استصلاح أهلها، و عماره بلادها.

أمره بتقوى اللّه، و إيثار طاعته، و اتّباع ما أمر به فى كتابه: من فرائضه، و سننه، الّتى لا يسعد أحد إلّا باتّباعها، و لا يشقى إلّا مع جحودها و إضاعتها؛

و أن ينصر

اللّه سبحانه بقلبه و يده و لسانه؛ فإنّه، جلّ اسمه، قد تكفّل بنصر من نصره، و إعزاز من أعزّه.

و أمره أن يكسر نفسه من الشّهوات و يزعها عند الجمحات «۲»؛ فإنّ النّفس أمّاره بالسّوء، إلّا ما رحم اللّه.

---

(۱)- و راجع تحف العقول ص ۱۲۶، إذ يوجد فيما نقله من هذا العهد فقرات مفيده ليست فى نهج البلاغه، و وفاه مؤلّفه كما مرّ فى «۳۳۲» و وفاه الرضى فى «۴۰۴» أو «۴۰۶».

(۲)- يزعها أى يكفّها عن مطامعها.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۰۸

ثمّ اعلم، يا مالك أنّى قد وجّهتك إلى بلاد قد جرت عليها دول قبلك من عدل و جور، و أنّ النّاس ينظرون من أمورك فى مثل ما كنت تنظر فيه من أمور الولاه قبلك، و يقولون فيك ما كنت تقول فيهم، و إنّما يستدلّ على الصّالحين بما يجرى اللّه لهم على ألسن عباده، فليكن أحبّ الذّخائر إليك ذخيره العمل الصّالح، فاملك هواك و شحّ بنفسك عمّا لا يحلّ لك فإنّ الشّحّ بالنّفس الإنصاف منها فيما أحبّت أو كرهت.

و أشعر قلبك الرّحمه للرّعيّه، و المحبّه لهم، و اللّطف بهم، و لا تكوننّ عليهم سبعا ضاريا «۱» تغتنم أكلهم فإنّهم صنفان: إمّا أخ لك فى الدّين، أو نظير لك فى الخلق، يفرط منهم الزّلل، و تعرض لهم العلل، و يؤتى على أيديهم فى العمد و الخطإ فأعطهم من عفوك و صفحك مثل الّذى تحبّ أن يعطيك اللّه من عفوه و صفحه، فإنّك فوقهم و والى الأمر عليك فوقك، و اللّه فوق من ولّاك! و قد استكفاك أمرهم و ابتلاك بهم، و لا تنصبنّ نفسك لحرب اللّه فإنّه لا يدى لك بنقمته

«۲»، و لا- غنی بک عن عفوه و رحمته، و لا تندمنّ علی عفو، و لا تبجحنّ بعقوبه «۳»، و لا تسر عنّ إلی بادره «۴» وجدت منها مندوحه، و لا- تقولنّ إنّی مؤمّر آمر فأطاع فإنّ ذلک إدغال فی القلب، و منهکه للدّین، و تقرّب من الغیر. «۵» و إذا أحدث لک ما أنت فیه من سلطانک أبّهه أو مخیله فانظر إلی عظم ملک اللّه فوقک و قدرته منک علی ما لا تقدر علیه من نفسک؛ فإنّ ذلک یطامن إلیک من طماحک، و یکفّ عنک من غربک، و یفی ء إلیک بما عزب عنک من عقلک. «۶»

إیّاک و مساماه اللّه فی عظمته «۷» و التّشبّه به فی جبروته؛ فإنّ اللّه یذلّ کلّ جبّار، و یهین کلّ مختال.

---

(۱)- ضری الکلب بالصید: تعوّده و أولع به، تطعم بلحمه و دمه.

(۲)- أی لا تقدر علی دفع نقمته.

(۳)- بجح بالشی ء: فرح به.

(۴)- البادره: ما یبدر من الحدّه عند الغضب.

(۵)- الإدغال: إدخال الفساد. و المنهکه: المضعفه. و الغیر بالکسر فالفتح: حوادث الدهر.

(۶)- الطماح: الجماح. و یطامن منه: یخفض منه. و الغرب: الحدّه. و یفی ء: یرجع.

(۷)- المساماه: المغالبه فی السموّ و العلوّ.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۰۹

أنصف اللّه و أنصف النّاس من نفسک و من خاصّه أهلک و من لک فیه هوی من رعیّتک؛ فانّک إلّا تفعل تظلم! و من ظلم عباد اللّه کان اللّه خصمه دون عباده، و من خاصمه اللّه أدحض حجّته و کان للّه حربا حتّی ینزع أو یتوب و لیس شی ء أدعی إلی تغییر نعمه اللّه و تعجیل نقمته من إقامه علی ظلم، فإنّ اللّه سمیع دعوه المضطهدین و هو للظّالمین

بالمرصاد.

و ليكن أحبّ الأمور إليك أوسطها فى الحقّ، و اعمّها فى العدل و أجمعها لرضا الرّعيّه، فإنّ سخط العامّه يجحف برضا الخاصّه «۱» و إنّ سخط الخاصّه يغتفر مع رضا العامّه.

و ليس أحد من الرّعيّه أثقل على الوالى مئونه فى الرّخاء و أقلّ معونه له فى البلاء، و أكره للانصاف، و أسأل بالالحاف و أقلّ شكرا عند الاعطاء، و أبطأ عذرا عند المنع، و أضعف صبرا عند ملمّات الدّهر من أهل الخاصّه و إنّما عماد الدّين و جماع المسلمين و العدّه للأعداء العامّه من الأمّه، فليكن صغوك لهم، و ميلك معهم.

و ليكن أبعد رعيّتك منك و أشنأهم عندك أطلبهم لمعايب النّاس فانّ فى النّاس عيوبا الوالى أحقّ من سترها، فلا تكشفنّ عمّا غاب عنك منها فانّما عليك تطهير ما ظهر لك، و اللّه يحكم على ما غاب عنك، فاستر العوره ما استطعت يستر اللّه منك ما تحبّ ستره من رعيّتك أطلق عن النّاس عقده «۲» كلّ حقد، و أقطع عنك سبب كلّ وتر، و تغاب عن كلّ ما لا يصحّ لك و لا تعجلنّ إلى تصديق ساع «۳»؛ فإنّ السّاعى غاش، و إن تشبّه بالنّاصحين.

و لا تدخلنّ فى مشورتك بخيلا يعدل بك عن الفضل و يعدك الفقر، و لا جبانا يضعفك عن الأمور، و لا حريصا يزيّن لك الشّره «۴» بالجور، فإنّ البخل و الجبن و الحرص غرائز شتّى يجمعها سوء الظّنّ باللّه!

---

(۱)- يجحف برضا الخاصّه، أى يذهب به و يفنى أساسه.

(۲)- أى أزل عن قلوبهم علل الأحقاد بحسن السيره معهم.

(۳)- الوتر: العداوه. و التغابى: التغافل. و الساعى: النمام.

(۴)- الشّره: بالتحريك: أشدّ الحرص.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۱۰

إنّ شرّ

وزرائك من كان للأشرار قبلك وزيرا، و من شركهم فى الآثام فلا يكوننّ لك بطانه فإنّهم أعوان الأئمه، و إخوان الظّلمه، و أنت واجد منهم خير الخلف ممّن له مثل آرائهم و نفاذهم، و ليس عليه مثل آصارهم و أوزارهم ممّن لم يعاون ظالما على ظلمه و لا آثما على إثمه، أولئك أخفّ عليك مئونه، و أحسن لك معونه، و أحنى عليك عطفا، و أقلّ لغيرك إلفا «۱»، فاتّخذ أولئك خاصّه لخلواتك و حفلاتك، ثمّ ليكن آثرهم عندك أقولهم بمرّ الحقّ لك و أقلّهم مساعده فيما يكون منك ممّا كره اللّه لأوليائه واقعا [ذلك] من هواك حيث وقع. و الصق بأهل الورع و الصّدق، ثمّ رضهم على أن لا يطروك و لا يبجحوك بباطل لم تفعله «۲»، فانّ كثره الإطراء تحدث الزّهو و تدنى من العزّه.

و لا يكوننّ المحسن و المسى ء عندك بمنزله سواء؛ فإنّ فى ذلك تزهيدا لأهل الاحسان فى الاحسان، و تدريبا لأهل الإساءه على الاساءه! و ألزم كلّا منهم ما ألزم نفسه. و اعلم أنّه ليس شى ء بأدعى إلى حسن ظنّ راع برعيّته من إحسانه إليهم و تخفيفه المؤونات عليهم، و ترك استكراهه إيّاهم على ما ليس [له] قبلهم فليكن منك فى ذلك أمر يجتمع لك به حسن الظّنّ برعيّتك، فإنّ حسن الظّنّ يقطع عنك نصبا طويلا و إنّ أحقّ من حسن ظنّك به لمن حسن بلاؤك عنده، و إنّ أحقّ من ساء ظنّك به لمن ساء بلاؤك عنده.

و لا تنقض سنّه صالحه عمل بها صدور هذه الأمّه، و اجتمعت بها الألفه، و صلحت عليها الرّعيّه؛ و لا تحدثنّ سنّه تضرّ بشى ء من ماضى تلك السّنن فيكون الأجر لمن سنّها، و الوزر

علیک بما نقضت منها.

و أکثر مدارسه العلماء، و منافثه الحکماء «۳» فی تثبیت ما صلح علیه أمر بلادک، و إقامه ما استقام به النّاس قبلک.

و اعلم أنّ الرّعیّه طبقات لا یصلح بعضها إلّا ببعض، و لا غنی ببعضها عن بعض: فمنها

---

(۱)- الأحنی: الأمیل و الأعطف. و الإلف بالکسر: الألفه.

(۲)- أی عوّدهم علی أن لا یزیدوا فی مدحک و یفرحوک بنسبه عمل عظیم لم تفعله.

(۳)- المنافثه: المحادثه.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۱۱

جنود اللّه، و منها کتّاب العامّه و الخاصّه، و منها قضاه العدل و منها عمّال الإنصاف و الرّفق، و منها أهل الجزیه و الخراج من أهل الذّمّه و مسلمه النّاس، و منها التّجّار و أهل الصّناعات، و منها الطّبقه السّفلی من ذوی الحاجه و المسکنه، و کلّ قد سمّی اللّه [له] سهمه. و وضع علی حدّه فریضه فی کتابه أو سنّه نبیّه- صلی اللّه علیه و آله و سلّم- عهدا منه عندنا محفوظا.

فالجنود، باذن اللّه، حصون الرّعیّه، و زین الولاه، و عزّ الدّین، و سبل الأمن، و لیس تقوم الرّعیّه إلّا بهم، ثمّ لا قوام للجنود إلّا بما یخرج اللّه لهم من الخراج الّذی یقوون به علی جهاد عدوّهم، و یتعمدون علیه فیما یصلحهم، و یکون من وراء حاجتهم، ثمّ لا قوام لهذین الصّنفین إلّا بالصّنف الثّالث من القضاه و العمّال و الکتّاب، لما یحکمون من المعاقد «۱» و یجمعون من المنافع، و یؤتمنون علیه من خواصّ الأمور و عوامّها و لا قوام لهم جمیعا إلّا بالتّجّار و ذوی الصّناعات فیما یجتمعون علیه من مرافقهم و یقیمونه من أسواقهم، و یکفونهم من التّرفّق بأیدیهم ما لا یبلغه رفق غیرهم،

ثمّ الطّبقه السّفلى من أهل الحاجه و المسكنه الّذين يحقّ رفدهم و معونتهم و فى اللّه لكلّ سعه، و لكلّ على الوالى حقّ بقدر ما يصلحه. و ليس يخرج الوالى من حقيقه ما ألزمه اللّه من ذلك إلّا بالاهتمام و الاستعانه باللّه، و توطين نفسه على لزوم الحقّ، و الصّبر عليه فيما خفّ عليه أو ثقل.

فولّ من جنودك انصحهم فى نفسك للّه و لرسوله و لإمامك، و أنقاهم جيبا «۲» و أفضلهم حلما: ممّن يبطئ عن الغضب، و يستريح إلى العذر، و يرأف بالضّعفاء، و ينبو على الأقوياء «۳» و ممّن لا يثيره العنف، و لا يقعد به الضّعف.

ثمّ الصق بذوى [المروءات] الأحساب و أهل البيوتات الصّالحه و السّوابق الحسنه،

---

(۱)- هذا و ما بعده نشر على ترتيب اللّف؛ فالمعاقد: العقود و المعاهدات، و إحكامها شأن القضاه. و جمع المنافع شأن العمّال. و المؤتمنون هم الكتّاب.

(۲)- الجيب: طوق القميص، و نقىّ الجيب أى طاهر الصدر و القلب.

(۳)- الحلم: العقل. و ينبو أى يشتدّ.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۱۲

ثمّ أهل النّجده و الشّجاعه و السّخاء و السّماحه؛ فانّهم جماع من الكرم، و شعب من العرف، ثمّ تفقّد من أمورهم ما يتفقّد الوالدان من ولدهما، و لا يتفاقمنّ فى نفسك شى ء قوّيتهم به «۱» و لا تحقرنّ لطفا تعاهدتهم به و إن قلّ، فإنّه داعيه لهم إلى بذل النّصيحه لك، و حسن الظّنّ بك. و لا تدع تفقّد لطيف أمورهم اتّكالا على جسيمها؛ فإنّ لليسير من لطفك موضعا ينتفعون به، و للجسيم موقعا لا يستغنون عنه.

و ليكن آثر رءوس جندك عندك من و اساهم فى معونته؛ و أفضل عليهم من جدته، بما

يسعهم و يسع من وراءهم من خلوف أهليهم، حتّى يكون همّهم همّا واحدا فى جهاد العدوّ؛ فإنّ عطفك عليهم يعطف قلوبهم عليك.

و إنّ أفضل قرّه عين الولاه استقامه العدل فى البلاد، و ظهور مودّه الرّعيّه، و إنّه لا تظهر مودّتهم إلّا بسلامه صدورهم، و لا تصحّ نصيحتهم إلّا بحيطتهم على ولاه الأمور و قلّه استثقال دولهم، و ترك استبطاء انقطاع مدّتهم؛ فافسح فى آمالهم و واصل فى حسن الثّناء عليهم و تعديد ما أبلى ذوو البلاء منهم؛ فانّ كثره الذّكر لحسن أفعالهم تهزّ الشّجاع، و تحرّض النّاكل، إن شاء اللّه.

ثمّ اعرف لكلّ امرئ منهم ما أبلى، و لا تضيفنّ بلاء امرئ إلى غيره، و لا تقصّرنّ به دون غايه بلائه، و لا يدعونّك شرف امرئ إلى أن تعظم من بلائه ما كان صغيرا، و لا ضعه امرئ إلى أن تستصغر من بلائه ما كان عظيما.

و اردد إلى اللّه و رسوله ما يضلعك «۲» من الخطوب و يشتبه عليك من الأمور؛ فقد قال اللّه تعالى لقوم أحبّ إرشادهم: يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِى الْأَمْرِ مِنْكُمْ، فَإِنْ تَنازَعْتُمْ فِى شَىْ ءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَ الرَّسُولِ فالرّدّ إلى اللّه: الأخذ بمحكم كتابه، و الرّدّ إلى الرّسول: الأخذ بسنّته الجامعه غير المفرّقه.

ثمّ اختر للحكم بين النّاس أفضل رعيّتك فى نفسك ممّن لا تضيق به الأمور

---

(۱)- تفاقم الأمر: اشتدّ.

(۲)- ضلعه: ضرب فى ضلعه، و أضلعه: أثقله. و المراد ما يشكل عليك.



و لا تمحكه الخصوم «۱» و لا يتمادى فى الزّلّه، و لا يحصر من الفى ء إلى الحقّ إذا عرفه «۲»، و لا تشرف

نفسه على طمع و لا يكتفى بأدنى فهم دون أقصاه؛ و أوقفهم فى الشّبهات و آخذهم بالحجج، و أقلّهم تبرّما «۳» بمراجعه الخصم، و أصبرهم على تكشّف الأمور، و أصرمهم عند اتّضاح الحكم؛ ممّن لا يزدهيه إطراء «۴»، و لا يستميله إغراء، و أولئك قليل، ثمّ أكثر تعاهد قضائه و افسح له فى البذل ما يزيل علّته، و تقلّ معه حاجته إلى النّاس، و أعطه من المنزله لديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصّتك ليأمن بذلك اغتيال الرّجال له عندك، فانظر فى ذلك نظرا بليغا؛ فإنّ هذا الدّين قد كان أسيرا فى أيدى الأشرار:

يعمل فيه بالهوى، و تطلب به الدّنيا.

ثمّ انظر فى أمور عمّالك فاستعملهم اختبارا، و لا تولّهم محاباه و أثره؛ فإنّهم جماع من شعب الجور و الخيانه؛ و توخّ منهم أهل التّجربه و الحياء من أهل البيوتات الصّالحه و القدم فى الإسلام المتقدّمه فانّهم أكرم أخلاقا، و أصحّ أعراضا؛ و أقلّ فى المطامع إشرافا، و أبلغ فى عواقب الأمور نظرا. ثمّ أسبغ عليهم الأرزاق فإنّ ذلك قوّه لهم على استصلاح أنفسهم، و غنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم، و حجّه عليهم إن خالفوا أمرك أو ثلموا أمانتك ثمّ تفقّد أعمالهم و ابعث العيون من أهل الصّدق و الوفاء عليهم، فإنّ تعاهدك فى السّرّ لأمورهم حدوه «۵» لهم على استعمال الأمانه و الرّفق بالرّعيّه و تحفّظ من الأعوان فإن أحد منهم بسط يده إلى خيانه اجتمعت بها عليه عندك أخبار عيونك اكتفيت بذلك شاهدا فبسطت عليه العقوبه فى بدنه، و أخذته بما أصاب من عمله، ثمّ نصبته بمقام المذلّه، و وسمته بالخيانه، و قلّدته عار التّهمه.

و تفقّد أمر الخراج بما يصلح أهله؛

فإنّ فی صلاحه و صلاحهم صلاحا لمن سواهم؛ و لا صلاح لمن سواهم إلّا بهم، لأنّ النّاس کلّهم عیال علی الخراج و أهله. و لیکن

---

(۱)- أمحکه: أغضبه و جعله لجوجا.

(۲)- أی لا یضیق صدره من الرجوع إلی الحقّ.

(۳)- التبرّم: الملل و الضجر.

(۴)- أصرمهم: أقطعهم للخصومه. لا یزدهیه إطراء: لا یستخفّه زیاده الثناء.

(۵)- الحدوه: الحثّ.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۱۴

نظرک فی عماره الأرض أبلغ من نظرک فی استجلاب الخراج لأنّ ذلک لا یدرک إلّا بالعماره، و من طلب الخراج بغیر عماره أخرب البلاد و أهلک العباد، و لم یستقم أمره إلّا قلیلا؛ فإن شکوا ثقلا أو علّه أو انقطاع شرب أو بالّه أو إحاله أرض «۱» اغتمرها غرق أو أجحف بها عطش خفّفت عنهم بما ترجو أن یصلح به أمرهم. و لا یثقلنّ علیک شی ء خفّفت به المؤونه عنهم فإنّه ذخر یعودون به علیک فی عماره بلادک، و تزیین ولایتک، مع استجلابک حسن ثنائهم، و تبجّحک باستفاضه العدل فیهم معتمدا فضل قوّتهم بما ذخرت عندهم من إجمامک لهم «۲» و الثّقه منهم بما عوّدتهم من عدلک علیهم فی رفقک بهم، فربّما حدث من الأمور ما إذا عوّلت فیه علیهم من بعد احتملوه طیبه أنفسهم به فإنّ العمران محتمل ما حمّلته، و إنّما یؤتی خراب الأرض من إعواز أهلها، و إنّما یعوز أهلها لإشراف أنفس الولاه علی الجمع و سوء ظنّهم بالبقاء، و قلّه انتفاعهم بالعبر.

ثمّ انظر فی حال کتّابک فولّ علی أمورک خیرهم؛ و اخصص رسائلک الّتی تدخل فیها مکائدک و أسرارک بأجمعهم لوجوه صالح الأخلاق ممّن لا تبطره الکرامه فیجترئ بها علیک فی خلاف لک بحضره ملأ، و لا

تقصر به الغفله عن إيراد مكاتبات عمّالك عليك و إصدار جواباتها على الصّواب عنك فيما يأخذ لك و يعطى منك، و لا يضعف عقدا اعتقده لك، و لا يعجز عن إطلاق ما عقد عليك، و لا يجهل مبلغ قدر نفسه فى الأمور؛ فإنّ الجاهل بقدر نفسه يكون بقدر غيره أجهل، ثمّ لا يكن اختيارك إيّاهم على فراستك و استنامتك «۳» و حسن الظّنّ منك؛ فإنّ الرّجال يتعرّفون لفراسات الولاه بتصنّعهم و حسن خدمتهم، و ليس وراء ذلك من النّصيحه و الأمانه شى ء، و لكن اختبرهم بما ولّوا للصّالحين قبلك: فاعمد لأحسنهم كان فى العامّه أثرا، و أعرفهم بالأمانه وجها، فإنّ ذلك دليل على نصيحتك للّه و لمن ولّيت أمره، و اجعل لرأس كلّ أمر من أمورك رأسا

---

(۱)- الثقل: ثقل الخراج المضروب. و البالّه: ما يبلّ الأرض من المطر. و إحاله الأرض: تحويلها البذور إلى الفساد.

(۲)- الإجمام: الإراحه.

(۳)- الفراسه: حسن النظر. و استنام إلى الشى ء: سكن إليه سكون النائم، و المقصود أن لا يكون انتخابك تابعا لميلك الخاصّ و حسن ظنك.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۱۵

منهم لا يقهره كبيرها، و لا يتشتّت عليه كثيرها، و مهما كان فى كتّابك من عيب فتغابيت عنه ألزمته.

ثمّ استوص بالتّجّار و ذوى الصّناعات و أوص بهم خيرا: المقيم منهم و المضطرب بماله، و المترفّق ببدنه؛ فإنّهم موادّ المنافع، و أسباب المرافق و جلّابها من المباعد و المطارح فى برّك و بحرك و سهلك و جبلك، و حيث لا يلتئم النّاس لمواضعها و لا يجترءون عليها؛ فإنّهم سلم لا تخاف بائقته «۱» و صلح لا تخشى غائلته، و تفقّد أمورهم بحضرتك و فى حواشى بلادك.

و

اعلم- مع ذلک- أنّ فی کثیر منهم ضیقا فاحشا، و شحّا قبیحا و احتکارا للمنافع، و تحکّما فی البیاعات، و ذلک باب مضرّه للعامّه و عیب علی الولاه؛ فامنع من الاحتکار فانّ رسول اللّه، صلّی اللّه علیه و آله و سلّم، منع منه. و لیکن البیع بیعا سمحا: بموازین عدل، و أسعار لا- تجحف بالفریقین من البائع و المبتاع فمن قارف حکره بعد نهیک إیّاه فنکّل به؛ و عاقبه فی غیر إسراف.

ثمّ اللّه اللّه فی الطّبقه السّفلی من الّذین لا حیله لهم من المساکین و المحتاجین و أهل البؤسی و الزّمنی «۲» فإنّ فی هذه الطّبقه قانعا و معترّا «۳»؛ و احفظ للّه ما استحفظک من حقّه فیهم، و اجعل لهم قسما من بیت مالک، و قسما من غلّات صوافی الإسلام فی کلّ بلد؛ «۴» فإنّ للأقصی منهم مثل الّذی للأدنی، و کلّ قد استرعیت حقّه؛ فلا یشغلنّک عنهم بطر «۵» فإنّک لا تعذر بتضییعک التّافه «۶» لإحکامک الکثیر المهمّ، فلا تشخص همّک عنهم و لا تصعّر «۷» خدّک لهم، و تفقّد أمور من لا یصل إلیک منهم ممّن

---

(۱)- البائقه: الداهیه.

(۲)- البؤسی: شدّه الفقر. و الزمنی جمع زمین: المصاب بالزمانه.

(۳)- القانع: الخاضع بالسؤال. و المعترّ: المتعرض للعطاء بلا سؤال.

(۴)- الصوافی جمع الصافیه، و هی أرض الغنیمه.

(۵)- البطر: طغیان النعمه.

(۶)- التافه: القلیل الحقیر.

(۷)- صعّر خدّه: أماله کبرا.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۱۶

تقتحمه العیون «۱» و تحقره الرّجال، ففرّغ لأولئک ثقتک من أهل الخشیه و التّواضع، فلیرفع إلیک أمورهم، ثمّ اعمل فیهم بالإعذار إلی اللّه یوم تلقاه «۲»؛ فإنّ هؤلاء من بین الرّعیّه أحوج إلی الإنصاف من غیرهم، و کلّ فأعذر

إلى اللّه فى تـأديه حقّه إليه، و تعهّـد أهـل اليتم و ذوى الرّقه فى السّنّ ممّن لاـ حيله له، و لاـ ينصب للمسـأله نفسه، و ذلـك على الولاه ثقيل [و الحقّ كلّه ثقيل] و قد يخفّفه اللّه على أقوام طلبوا العاقبه فصبّروا أنفسهم، و وثقوا بصدق موعود اللّه لهم.

و اجعـل لـذوى الحاجـات منك قسـما تفرّغ لهم فيه شـخصك، و تجلس لهم مجلسا عامّا فتتواضع فيه للّه الّـذى خلقك، و تقعد عنهم جنـدك و أعوانـك من أحراسـك و شـرطك حتّى يكلّمك متكلّمهم غير متتعتع «۳»، فإنّى سـمعت رسول اللّه، صلّى اللّه عليه و آله و سـلّم، يقول فى غير موطن: (لن تقدّس أمّه لا يؤخذ للضّعيف فيها حقّه من القوىّ غير متتعتع) ثمّ احتمل الخرق منهم و العىّ «۴»، و نـحّ عنهم الضّـيق و الأـنف يبسط اللّه عليك بـذلك أكناف رحمته، و يوجب لك ثواب طاعته، و أعط ما أعطيت هنيئا، و امنع فى إجمال و إعذار!

ثمّ أمور من أمورك لا بـدّ لك من مباشـرتها: منها إجابه عمّالك بما يعيا عنه كتّابك، و منها إصدار حاجات النّاس يوم ورودها عليك بما تحرج به صـدور أعوانك «۵»، و أمض لكـلّ يوم عمله؛ فـإنّ لكـلّ يوم مـا فيه، و اجعل لنفسك فيما بينك و بين اللّه أفضل تلك المواقيت، و أجزل تلك الأقسام و إن كانت كلّها للّه إذا صلحت فيها النّيّه، و سلمت منها الرّعيّه.

و ليكن فى خـاصّه مـا تخلص به للّه دينك: إقامه فرائضه الّتى هى له خاصّه. فأعط اللّه من بـدنك فى ليلك و نهارك، و وفّ ما تقرّبت به إلى اللّه من ذلك كاملا غير مثلوم

---

(۱)- تقتحمه العيون: تزدريه و تحتقره.

(۲)- الإعذار: الاجتهاد فى

أداء الحق بحيث تكون معذورا.

(۳)- التعتعه فی الکلام: التردد فیه من عجز و عیّ.

(۴)- الخرق بالضمّ: العنف. و العیّ: العجز عن النطق.

(۵)- حرج: ضاق.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۱۷

و لا- منقوص بالغا من بدنک ما بلغ، و إذا قمت فی صلاتک للنّاس فلا تکوننّ منفّرا و لا مضیّعا فإنّ فی النّاس من به العلّه و له الحاجه. و قد سألت رسول اللّه، صلّی اللّه علیه و آله و سلّم، حین وجّهنی إلی الیمن کیف أصلّی بهم؟ فقال «صلّ بهم کصلاه أضعفهم، و کن بالمؤمنین رحیما».

و أمّا بعد، فلا- تطوّلنّ احتجابک عن رعیّتک؛ فإنّ احتجاب الولاه عن الرّعیّه شعبه من الضّیق، و قلّه علم بالأمور، و الاحتجاب منهم یقطع عنهم علم ما احتجبوا دونه فیصغر عندهم الکبیر، و یعظم الصّغیر، و یقبح الحسن و یحسن القبیح، و یشاب الحقّ بالباطل؛ و إنّما الوالی بشر لا یعرف ما تواری عنه النّاس به من الأمور، و لیست علی الحقّ سمات تعرف بها ضروب الصّدق من الکذب، و إنّما أنت أحد رجلین: إمّا امرؤ سخت نفسک بالبذل فی الحقّ ففیم احتجابک من واجب حقّ تعطیه؟ أو فعل کریم تسدیه، أو مبتلیّ بالمنع فما أسرع کفّ النّاس عن مسألتک إذا أیسوا من بذلک مع أنّ أکثر حاجات النّاس إلیک ممّا لا مئونه فیه علیک من شکاه مظلمه أو طلب إنصاف فی معامله.

ثمّ إنّ للوالی خاصّه و بطانه فیهم استئثار، و تطاول، و قلّه إنصاف فی معامله فاحسم مادّه أولئک بقطع أسباب تلک الأحوال و لا تقطعنّ لأحد من حاشیتک و حامّتک قطیعه و لا یطمعنّ منک فی اعتقاد عقده تضرّ بمن یلیها من النّاس

فی شرب أو عمل مشترک یحملون مئونته علی غیرهم فیکون مهنأ ذلک لهم دونک و عیبه علیک فی الدّنیا و الآخره.

و ألزم الحقّ من لزمه من القریب و البعید، و کن فی ذلک صابرا محتسبا، واقعا ذلک من قرابتک و خاصّتک حیث وقع؛ و ابتغ عاقبته بما یثقل علیک منه؛ فإنّ مغبّه ذلک محموده.

و إن ظنّت الرّعیّه بک حیفا فأصحر لهم بعذرک، و اعدل عنک ظنونهم بإصحارک؛ فإنّ فی ذلک ریاضه منک لنفسک و رفقا برعیّتک، و إعذارا تبلغ به حاجتک من تقویمهم علی الحقّ.

و لا تدفعنّ صلحا دعاک إلیه عدوّک [و] للّه فیه رضا؛ فإنّ فی الصّلح دعه لجنودک و راحه من همومک، و أمنا لبلادک، و لکن الحذر کلّ الحذر من عدوّک بعد صلحه؛ فإنّ العدوّ ربّما قارب لیتغفّل فخذ بالحزم، و اتّهم فی ذلک حسن الظّنّ. و إن عقدت بینک

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۱۸

و بین عدوّک عقده أو ألبسته منک ذمّه فحط عهدک بالوفاء، و ارع ذمّتک بالأمانه، و اجعل نفسک جنّه دون ما أعطیت؛ فإنّه لیس من فرائض اللّه شی ء النّاس أشدّ علیه اجتماعا مع تفرّق أهوائهم و تشتّت آرائهم من تعظیم الوفاء بالعهود و قد لزم ذلک المشرکون فیما بینهم دون المسلمین لما استوبلوا من عواقب الغدر «۱» فلا تغدرنّ بذمّتک و لا تخیسنّ بعهدک «۲» و لا تختلنّ عدوّک؛ فإنّه لا یجترئ علی اللّه إلّا جاهل شقیّ. و قد جعل اللّه عهده و ذمّته أمنا أفضاه بین العباد برحمته، و حریما یسکنون إلی منعته، و یستفیضون إلی جواره فلا إدغال و لا مدالسه «۳» و لا خداع فیه، و لا تعقد عقدا

تجوّز فيه العلل، و لا تعوّلنّ على لحن قول بعد التّأكيد و التّوثقه، و لا يدعونّك ضيق أمر لزمك فيه عهد اللّه إلى طلب انفساخه بغير الحقّ؛ فإنّ صبرك على ضيق أمر ترجو انفراجه و فضل عاقبته خير من غدر تخاف تبعته، و أن تحيط بك من اللّه فيه طلبه، فلا تستقيل فيها دنياك و لا آخرتك. «۴»

إيّاك و الدّماء و سفكها بغير حلّها؛ فإنّه ليس شی ء أدنى لنقمه، و لا أعظم لتبعه، و لا أحرى بزوال نعمه و انقطاع مدّه؛ من سفك الدّماء بغير حقّها، و اللّه سبحانه مبتدئ بالحكم بين العباد فيما تسافكوا من الدّماء يوم القيامه، فلا تقوّينّ سلطانك بسفك دم حرام؛ فإنّ ذلك ممّا يضعفه و يوهنه بل يزيله و ينقله، و لا عذر لك عند اللّه و لا عندى فى قتل العمد؛ لأنّ فيه قود البدن، و إن ابتليت بخطإ و أفرط عليك سوطك أو سيفك أو تؤدّى بالعقوبه؛ فإنّ فى الوكزه فما فوقها مقتله، فلا تطمحنّ بك نخوه سلطانك عن أن تؤدّى إلى أولياء المقتول حقّهم.

و إيّاك و الاعجاب بنفسك، و الثّقه بما يعجبك منها، و حبّ الإطراء فإنّ ذلك من أوثق فرص الشّيطان فى نفسه ليمحق ما يكون من إحسان المحسنين.

---

(۱)- أى وجدوا عواقب الغدر و بيله.

(۲)- خاس بعهده: نقضه. و الختل: الخداع.

(۳)- الإدغال: الإفساد. و المدالسه: الخيانه.

(۴)- أى تخاف أن تحيط بك من اللّه مطالبه بحقّه فى الوفاء بحيث لا يمكنك التخلّص منه بمطالبه العفو منه فى دنياك أو آخرتك.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۱۹

و إيّاك و المنّ على رعيّتك باحسانك، أو التّزيّد فيما كان من فعلك «۱» أو أن تعدهم

فتتبع موعدك بخلفك، فإنّ المنّ يبطل الإحسان، و التّزيّد يذهب بنور الحقّ، و الخلف يوجب المقت عند اللّه و النّاس قال اللّه تعالى: كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللّهِ أَنْ تَقُولُوا مٰا لٰا تَفْعَلُونَ.

و إيّاك و العجله بالأمور قبل أوانها، أو التّسقّط فيها عند إمكانها «۲» أو اللّجاجه فيها إذا تنكّرت أو الوهن عنها إذا استوضحت. فضع كلّ أمر موضعه، و أوقع كلّ أمر موقعه.

و إيّاك و الاستئثار بما النّاس فيه أسوه، «۳» و التّغابى عمّا تعنى به «۴» ممّا قد وضح للعيون؛ فإنّه مأخوذ منك لغيرك؛ و عمّا قليل تنكشف عنك أغطيه الأمور، و ينتصف منك للمظلوم؛ املك حميّه أنفك «۵»، و سوره حدّك، و سطوه يدك، و غرب لسانك؛ و احترس من كلّ ذلك بكفّ البادره، و تأخير السّطوه، حتّى يسكن غضبك فتملك الاختيار، و لن تحكم ذلك من نفسك حتّى تكثر هممك بذكر المعاد إلى ربّك.

و الواجب عليك أن تتذكّر ما مضى لمن تقدّمك من حكومه عادله، أو سنّه فاضله، أو أثر عن نبيّنا صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، أو فريضه فى كتاب اللّه، فتقتدى بما شاهدت ممّا عملنا [به] فيها، و تجتهد لنفسك فى اتّباع ما عهدت إليك فى عهدى هذا، و استوثقت به من الحجّه لنفسى عليك؛ لكيلا تكون لك علّه عند تسرّع نفسك إلى هواها. و أنا أسأل اللّه بسعه رحمته، و عظيم قدرته على إعطاء كلّ رغبه أن يوفّقنى و إيّاك لما فيه رضاه من الاقامه على العذر الواضح إليه و إلى خلقه، مع حسن الثّناء فى العباد، و جميل الأثر فى البلاد، و تمام النّعمه، و تضعيف الكرامه «۶»، و أن يختم لى و لك بالسّعاده و

الشّهاده، إنّا إليه راجعون. و السّلام على رسول اللّه- صلّى اللّه عليه و آله الطّيبين الطاهرين و سلّم تسليما كثيرا، و السّلام.

---

(۱)- التزيّد: إظهار الزياده فى الأعمال عن الواقع منها.

(۲)- التسقّط فيها: التهاون فيها.

(۳)- أى تخصّ نفسك بشى ء من الحقوق العامه التى تجب فيها المساواه.

(۴)- التغابى عما تعنى به: التغافل عمّا يجب أن يهتمّ به.

(۵)- أى املك نفسك عند الغضب.

(۶)- أى جعلها أضعافا.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۲۱

## الفهارس العامّه

### اشاره

۱- أبواب الكتاب و فصولها إجمالا.

۲- الموضوعات على ترتيب حروف التهجى.

۳- مصادر التحقيق.

۴- الآيات الكريمه.

۵- الروايات الشريفه.

۶- أسماء النبى و بنته الزهراء و الأئمه- صلوات اللّه عليهم أجمعين.

۷- الأعلام و الرواه.

۸- القبائل، الطوائف، الجماعات، الفرق و المذاهب.

۹- الكتب الوارده فى المتن.

۱۰- الأماكن و البقاع.

۱۱- الأيام و الحوادث.

دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۲۳

## فهرس أبواب الكتاب و فصولها إجمالا حسب ترتيبها فی الكتاب

يشتمل الكتاب على مقدمه و ثمانيه أبواب و خاتمه:

المقدمه و فيها إشاره إجماليه إلى ضروره الحكومه و أنحائها الدارجه، و الحكومه الإسلاميه و ولايه الفقيه و أبواب الكتاب و فصوله. ج ۱/ ۳- ۲۳

الباب الأوّل فيما يقتضيه الأصل، و حكم العقل فی المسأله إجمالا مع قطع النظر عما ورد فی الكتاب و السنه ج ۱/ ۲۵- ۳۱

الباب الثانی فی ثبوت الولايه للنبیّ الأكرم و للأئمه المعصومين سلام اللّه عليهم أجمعين و الإشاره الى انحاء الولايه ج ۱/ ۳۳- ۸۱

الباب الثالث فی بيان لزوم الحكومه و ضرورتها فی جميع الأعصار و لو فی عصر الغيبه بل كونها من ضروريات الإسلام و مما أوجب اللّه- تعالى- تأسيسها و الحفاظ عليها مع الإمكان. ج ۱/ ۸۳- ۲۵۶

و يشتمل هذا الباب على فصول أربعه:

دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۲۴

الفصل الأوّل: فی ذكر كلمات بعض العلماء و الأعاظم المدّعين للإجماع فی المسأله. ج ۱/ ۸۵- ۸۸

الفصل الثانی: فی سير إجمالی فی روايات الفقه الإسلامی و فتاوى الأصحاب التی يظهر منها إجمالا سعه دائره الإسلام و جامعيته لجميع شئون الإنسان و أنّ الحكومه داخله فی نسجه و نظامه و لا يجوز تعطيلها فی عصر و لا مكان. و يشتمل هذا الفصل على

أربعه عشر فصلا. ج ۱/ ۸۹- ۱۶۰

الفصل الثالث: فيما يستدلّ به لضروره الحكومه فى جميع الأعصار و يذكر لذلك عشره أدلّه. ج ۱/ ۱۶۱- ۲۰۴

الفصل الرابع: فى ذكر الأخبار الّتى ربما توهم وجوب السكوت فى قبال الجنايات و مظالم الأعداء فى عصر الغيبه و عدم التدخل فى الشؤون السياسيه و إقامه الدّوله العادله إلى أن يظهر الإمام المنتظر «ع». ج ۱/ ۲۰۵- ۲۵۶

الباب الرابع فى شرائط الإمام و الوالى الّذى تصحّ إمامته و تجب طاعته ج ۱/ ۲۵۷- ۳۹۵

و يشتمل على اثنى عشر فصلا:

الفصل الأوّل: فى ذكر بعض الكلمات من العلماء و الفقهاء فى شرائط الوالى ج ۱/ ۲۶۱- ۲۷۳

الفصل الثانى: فى بيان ما يحكم به العقل و العقلاء فى المقام مع قطع النظر عن الآيات و الروايات ج ۱/ ۲۷۵- ۲۷۷

الفصل الثالث: فى ذكر آيات الباب ج ۱/ ۲۷۹- ۲۸۳

الفصل الرابع: فى اعتبار العقل الوافى ج ۱/ ۲۸۵- ۲۸۶

الفصل الخامس: فى اعتبار الإسلام و الايمان. ج ۱/ ۲۸۷- ۲۸۸

الفصل السادس: فى اعتبار العداله. ج ۱/ ۲۸۹- ۳۰۰

الفصل السابع: فى اعتبار الفقاهه و العلم بالإسلام ج ۱/ ۳۰۱- ۳۱۸

الفصل الثامن: فى اعتبار القوه و حسن الولايه ج ۱/ ۳۱۹- ۳۲۷

الفصل التاسع: فى اعتبار أن لا يكون الوالى من أهل البخل و الطمع و المصانعه ج ۱/ ۳۲۹- ۳۳۴

الفصل العاشر: فى اعتبار الذكوره ج ۱/ ۳۳۵- ۳۶۱

الفصل الحادى عشر: فى اعتبار طهاره المولد ج ۱/ ۳۶۳- ۳۶۷

الفصل الثانى عشر: فى ذكر أمور أخر اختلفوا فى اعتبارها فى الإمام ج ۱/ ۳۶۹- ۳۹۵

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴،

الباب الخامس فی کیفیه تعیین الوالی و انعقاد الإمامه ج ۱/ ۳۹۷- ۶۲۰

و یشتمل علی سته فصول:

الفصل الأوّل: فی ذکر الأقوال فی المسأله و نقل بعض الکلمات ج ۱/ ۳۹۹- ۴۰۶

الفصل الثانی: فی البحث فی مقام الثبوت و ذکر المحتملات فیه ج ۱/ ۴۰۷- ۴۲۳

الفصل الثالث: فی ذکر أدلّه القائلین بنصب الفقهاء عموما ج ۱/ ۴۲۵- ۴۹۲

الفصل الرابع: فیما یمکن أن یستدلّ به لصحه انعقاد الإمامه بانتخاب الأمّه ج ۱/ ۴۹۳- ۵۱۱

الفصل الخامس: فی أخبار البیعه و ماهیتها ج ۱/ ۵۱۳- ۵۲۹

الفصل السادس: فی ستّ عشره مسأله مهمه یجب الالتفات إلیها و البحث فیها ج ۱/ ۵۳۱- ۶۲۰

الباب السادس فی حدود ولایه الفقیه و اختیاراته و وظائف الإمام، و السلطات الثلاث، و واجبات الحاکم الإسلامی تجاه الإسلام و الأمّه، و واجبات الأمّه تجاهه ج ۲/ ۱- ۷۸۲

و یشتمل علی خمسه عشر فصلا:

الفصل الأوّل: فی أهداف الدوله الإسلامیه و ما یجب علی الحاکم الإسلامیّ التصدّی له فی حکومته ج ۲/ ۳- ۳۰

الفصل الثانی: فی الشوری ج ۲/ ۳۱- ۵۰

الفصل الثالث: فی أنّ المسؤول فی الحکومه الإسلامیه هو الإمام، و السلطات الثلاث أیادیه و أعضاده ج ۲/ ۵۱- ۵۵

الفصل الرابع: فی بیان إجمالیّ لأنواع السلطات و الدوائر فی الحکومه الإسلامیه:

السلطه التشریعیه؛ السلطه التنفیذیه؛ السلطه القضائیّه ج ۲/ ۵۷- ۲۱۱

الفصل الخامس: فی الأمر بالمعروف و النهی عن المنکر و إداره الحسبه ج ۲/ ۲۱۳- ۳۰۳

الفصل السادس: فی البحث حول التعزیرات الشرعیه ج ۲/ ۳۰۵- ۴۲۰

الفصل السابع: فی أحکام السجون و آدابها ج ۲/ ۴۲۱- ۵۳۸

# الفصل الثامن: فی التجسس و الاستخبارات العامّه

ج ۲/ ۵۳۹- ۵۹۱

الفصل التاسع: هل يثبت الهلال بحكم الإمام و الوالى أم لا؟ ج ۲/ ۵۹۳- ۶۱۰

الفصل العاشر: فى الاحتكار و التسعير ج ۲/ ۶۱۱- ۶۶۷

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۲۶

الفصل الحادى عشر: فى وجوب اهتمام الإمام و عماله بالأموال العامّه للمسلمين و حفظها، و صرفها فى مصارفها المقرره، و رعايه العدل فى قسمها، و التسويه فيها، و إعطاء كل ذى حقّ حقّه و قطع أيادى الغاصبين عنها بمصادرتها ج ۲/ ۶۶۹- ۶۹۳

الفصل الثانى عشر: فى وجوب اهتمام الإمام و عمّاله بأمر الضعفاء و الأرامل و الأيتام و من لا حيله له ج ۲/ ۶۹۵- ۷۰۰

الفصل الثالث عشر: فى السياسه الخارجيه للإسلام و معاملته مع الأقليات غير المسلمه ج ۲/ ۷۰۱- ۷۵۳

الفصل الرابع عشر: فى إشاره إجماليه إلى اهتمام الإسلام بالقوى العسكريه ج ۲/ ۷۵۵- ۷۶۸

الفصل الخامس عشر: فى ذكر الآيات و الروايات الدالّه على ثبوت الحقوق المتقابله بين الإمام و الأمّه و أنّه يجب على الأمّه التسليم له و إطاعته، و كذا إطاعه عمّاله المنصوبين من قبله اجمالا ج ۲/ ۷۶۹- ۷۸۲

الباب السابع فى ذكر بعض الآيات و الروايات الوارده فى سيره الإمام و أخلاقه فى معاشرته المسلمين و غيرهم، و فى مطعمه و ملبسه و نحو ذلك. ج ۲/ ۷۸۳- ۸۳۳

و يشتمل على ثلاثه فصول:

الفصل الأوّل: فى مكارم أخلاقه و لطفه و عفوه و رحمته ج ۲/ ۷۸۵- ۸۰۹

الفصل الثانى: فى أنه على الإمام أن لا يحتجب عن رعيّته ج ۲/ ۸۱۱- ۸۱۵

الفصل الثالث: فى سيره الإمام فى مطعمه و ملبسه و إعراضه عن الدنيا

و زخارفها ج ۲/ ۸۱۷- ۸۳۳

الباب الثامن فی المنابع الماليّه للدوله الإسلاميه ج ۳/ ۱- ۵۰۷ و ج ۴/ ۱- ۳۰۰

و يشتمل على سته فصول:

الفصل الأوّل: فی الزكاه و الصدقات ج ۳/ ۵- ۴۱

الفصل الثانی: فی الخمس ج ۳/ ۴۳- ۱۲۸

الفصل الثالث: فی غنائم الحرب الّتی منها الأراضی المفتوحه عنوه و السبايا و الأسارى ج ۳/ ۱۲۹- ۳۱۷

دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۲۷

الفصل الرابع: فی بيان مفهوم الفی ء و ذكر بعض مصاديقه و منها الجزيه و الخراج ج ۳/ ۳۱۹- ۵۰۷

الفصل الخامس: فی الأنفال ج ۴/ ۱- ۲۵۶

الفصل السادس: فی إشاره إجماليه إلى حكم سائر الضرائب التی ربّما تمسّ الحاجه إلى تشريعها و وضعها زائده على الزكوات و الأخماس و الخراج و الجزايا المعروفه المشروعه ج ۴/ ۲۵۸- ۳۰۰

خاتمه الكتاب فی ذكر كتاب أمير المؤمنين «ع» إلى مالك الأشتر حين ولّاه مصر ج ۴/ ۳۰۱- ۳۱۹

دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۲۹

## فهرس الموضوعات على ترتيب حروف التهجی

لتسهيل الاطلاع على مطالب الكتاب يترتّب هذا الفهرس على ترتيب حروف التهجی و لكن لكثره المباحث رتّب الموضوعات الرئيسيه على أساس التهجی ثمّ عنون فی ذيل كل واحد منها المباحث التفريعيه المرتبطه و نشير ابتداء الى الموضوعات الرئيسيه ثم نفصل كل منها:

إجبار المسجون على المقابله التلفزيونيه،

السجن.

الاجتهاد و التقليد.

الإجماع،- منابع الحكم الإسلامی.

الاحتكار و التسعير.

أخبار التحليل و الجواب عنها،- لخمس.

أخبار السكوت و السكون.

أخلاق الإمام،- الإمام.

أدلّه الفقه و مصاره،- منابع الحكم الإسلامی و مصادره.

الأراضی و أحكامها.

الأراضی المفتوحه عنوه.

الأرامل و الضعفاء فی الحكومه الإسلاميه،- أهداف الدوله الاسلاميه.

الأسارى.

الاستخبارات العامّه و التجسس.

الاستخلاف.

الاستشاره،- الشورى.

إطاعه أولى الأمر.

إطاعه الجائر حرام،- إطاعه أولى

الأمر؛ القيام فى قبال حكّام الجور.

الاقتصاد فى الإسلام،- المنابع الماليه، الاحتكار و التسعير؛ أهداف الدوله الإسلاميه؛ التعزيرات الماليه.

الأقليات غير المسلمه،- السياسه الخارجيه ...

الأقليه و الأكثريه فى الحكومه،- الإمام.

الأكثريه و الأقليه فى الحكومه،- الإمام.

الامامه،- الولايه

الإمام.

الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و الحسبه.

انتخاب الأمّه- الإمام- كيفيه تعيين الوالى

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۳۰

و انعقاد الإمامه.

الأنفال.

اهتمام الإمام بالأموال العامه،- أهداف الدّوله الإسلاميه و ما يجب على الحاكم الإسلامى ...

أهداف الدوله الإسلاميه و ما يجب على الحاكم الإسلامى التصدّى له فى حكومته.

أهل بيت النبىّ «ص»،- الاستخلاف.

البغاه،- القيام فى قبال حكّام الجور؛ و ...

البيعه و ماهيتها،- الإمام- كيفيه تعيين الوالى و انعقاد الإمامه.

التجسّس،- الاستخبار العامّه و التجسس.

التسعير،- الاحتكار و التسعير.

التشريع،- السلطه التشريعيه.

تشریع القوانین فی أبواب الفقه علی أساس الحکومه،- الحکومه.

التعذیب و التشدید،- الاستخبارات العامه؛ التعزیرات الشرعیه.

التعزیرات الشرعیه.

التعزیرات المالیه.

التعزیرات البدنیه.

تعیین الوالی و انعقاد الإمامه،- الإمام- کیفیه تعیین الوالی و انعقاد الإمامه.

التقلید،- الاجتهاد و التقلید.

التنفیذ،- السلطه التنفیذیه.

الجزیه.

الجهاد.

الحاکم الإسلامی،- الإمام.

الحبس،- السجن.

حدیث الثقلین و التّمسک بالعتره الطّاهره،- الاستخلاف.

حرمه الانسان فی النظام الاسلامی،- الاستخبارات العامه؛ التعزیرات الشرعیه.

الحریات فی النظام الإسلامی

الحسبه،- الأمر بالمعروف و النهی عن المنکر و الحسبه.

الحصانه السیاسیه،- السیاسه الخارجیه للإسلام و ...

الحقوق المتقابله بین الإمام و الأمه ...

الحکومه.

الخراج.

الخمس.

الدوله الإسلاميه،- الحكومه.

الزكاه و الصدقات.

السبايا،- الأسارى.

السجن.

السلطات الثلاث.

السلطه التشريعيه.

السلطه التنفيذيه.

السلطه القضائيه.

السلطان،- الإمام.

السلطنه،- الولايه.

السياسه الخارجيه للإسلام.

سيره الإمام و مكارم أخلاقه،- الإمام.

شرائط الإمام و الوالى ...

الشورى.

الصابئه،- الجزيه- بحث فى حكم الصابئه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۳۱

الصدقات،- الزكاه و الصدقات.

الضرائب الإسلاميه،- المنابع الماليه.

ضروره الحكومه فى جميع الأعصار،- الحكومه.

الضعفاء و الأرامل فى الحكومه الإسلاميه،- أهداف الدوله الإسلاميه.

العدل و أهميته فى الإسلام.

العشور،- المنابع الماليه- الضرائب التى ...

العقل

و أهميته فى النظام الإسلامى،- السلطه التشريعيه؛ شرائط الإمام و الوالى؛ الشورى؛ المسائل الأصوليه؛ منابع الحكم الإسلامى.

العقوبات فى النظام الإسلامى،- الاستخبارات العامه؛ التعزيرات الشرعيه؛ السجن.

عهد مولانا أمير المؤمنين «ع»،- كتاب مولانا أمير المؤمنين «ع» إلى مالك الأشتر.

غنائم الحرب.

فدك.

فقه الدوله،- الحكومه.

الفى ء.

القسط و أهميته فى الإسلام.

القضاء،- السلطه القضائيه.

القوى العسكريه.

قيام زيد بن على،- أخبار السكوت و السكون؛ القيام فى قبال حكام الجور.

القيام فى قبال حكّام الجور.

كتاب مولانا أمير المؤمنين «ع» إلى مالك الأشتر.

الكفاح المسلح لإقامه الدوله العادله،- القيام فى قبال حكام الجور.

كيفيه تعيين الوالى و انعقاد الامامه،- الإمام.

لزوم الحكومه فى كلمات بعض العلماء و الأعاظم المدعين للإجماع فى مسأله الحكومه،- الحكومه.

المباحث المتفرقه.

المرأه و ميزاتها و الحكومه،- شرائط الإمام و الوالى.

المسائل الأصوليه.

المسؤول فى الحكومه الإسلاميه هو الإمام،- الإمام.

منابع الحكم الإسلامى و مصادره،- السلطه التشريعيه؛ المسائل الأصوليه.

المنابع الماليه.

النظام الاسلامى و كيفيته،- السلطات الثلاث.

النهى عن تولّى الكفار و اتخاذهم بطانه،- السياسه الخارجيه ...

النهى عن المنكر،- الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و الحسبه.

وظائف الحاكم الإسلامى و شئونه،- الإمام.

الوالى،- الإمام.

الولايه.

ولايه الفقيه،- الإمام؛ الحكومه؛ الولايه.

ولايه المظالم،- السلطه القضائيه.

الولايه و حكم العقل فيها.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۳۲

ولايه النبىّ و الأئمه المعصومين- عليهم السلام-

الهلال و ثبوته بحكم الحاكم.

سرد العناوين تفصيلا:

إجبار المسجون على المقابله التلفزيونيه،- السجن.

الاجتهاد و التقليد: ۲/ ۷۱- ۱۰۹.

- الاستنباط و الاجتهاد: ۲/ ۷۱.

- التخطئه و التصويب: ۲/ ۷۳.

- انفتاح باب الاجتهاد المطلق: ۲/ ۷۸.

- كيفيه حصر المذاهب فى المذاهب الأربعه الدارجه لأهل السنه فعلا: ۲/ ۷۹.

- امتياز الأئمه الاثنى عشر «ع» و حجيه أقوالهم: ۲/ ۸۳.

- «التقليد و أدلته» ۲/ ۸۶.

- الآيات التى استدلّوا بها على حجّيه فتوى الفقيه: ۲/ ۸۷.

- الروايات التى استدلوا بها على

حجیّه فتوی الفقیه، و هی علی سبع طوائف:

- الطائفه الأولی: ما ورد فی مدح الرواه و الترغیب فی نشر الأحادیث ...: ۲/ ۸۹.

- الطائفه الثانیه: ما ورد من الأئمه «ع» من إرجاع شیعتهم إلی الفقهاء منهم بنحو العموم: ۲/ ۹۰.

- الطائفه الثالثه: ما ورد من الأئمه من إرجاع بعض الشیعه إلی بعض: ۲/ ۹۲.

- الطائفه الرابعه: ما اشتمل علی الأمر بالإفتاء و الترغیب فیه: ۲/ ۹۵.

---

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ۴ جلد، نشر تفکر، قم - ایران، دوم، ۱۴۰۹ ه ق

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه؛ ج ۴، ص: ۳۳۲

- الطائفه الخامسه: ما دلّ علی حرمه الإفتاء بغیر علم: ۲/ ۹۷.

- الطائفه السادسه: ما دل علی أن الإفتاء و الأخذ به کان متعارفا و لم یردع عنه الأئمه بل قرّروه: ۲/ ۹۷.

- الطائفه السابعه: ما دلّ علی إرجاع أمر القضاء إلی الفقهاء من الشیعه و إیجاب القبول لحکمهم: ۲/ ۹۸.

- المناقشه فی أدلّه التقلید: ۲/ ۹۹.

- العمده فی الباب هی بناء العقلاء و سیرتهم علی رجوع الجاهل إلی العالم: ۲/ ۱۰۲.

- کلام ابن زهره فی التقلید: ۲/ ۱۰۵.

- طریق آخر إلی مسأله التقلید: ۲/ ۱۰۶.

الإجماع،- منابع الحکم الإسلامی.

الاحتکار و التسعیر: ۲/ ۶۱۱- ۶۶۷.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۳۳

- و فیه جهات من البحث:

- الاحتكار- ۱- الاحتكار و الحصار التجاریّ مشكله حضاره العصر: ۲/ ۶۱۱.

- ۲- مفهوم الاحتكار فی اللغه: ۲/ ۶۱۲.

- ۳- مفهوم الاحتكار فی كلمات الفقهاء: ۲/ ۶۱۴.

- ۴- هل الاحتكار محرّم أو مكروه؟ و ذكر بعض الكلمات من الفقهاء: ۲/ ۶۱۵.

- ۵- أدلّه الطرفين: ۲/ ۶۲۰.

- ۶- أخبار

الاحتكار على خمس طوائف: ۲/ ۶۲۰.

- الطائفه الأولى- ما دلّت على المنع مطلقا: ۲/ ۶۲۱.

- الطائفه الثانيه- ما دلّت على المنع مطلقا فى خصوص الطعام: ۲/ ۶۲۶.

- الطائفه الثالثه- ما دلّت على المنع بعد الثلاثه أو بعد الأربعين يوما: ۲/ ۶۲۹.

- الطائفه الرابعه- ما دلّت على التفصيل بين وجود الطعام فى البلد و عدمه: ۲/ ۶۳۱.

- الجمع بين الطوائف الأربع: ۲/ ۶۳۵.

- كلام صاحب الجواهر: ۲/ ۶۳۶.

- أقسام حبس المتاع: ۲/ ۶۳۷.

- الطائفه الخامسه- ما دلت على أنّ الحكره المنهىّ عنها إنّما هى فى أمور خاصّه: ۲/ ۶۳۹.

- ۷- هل تختصّ الحكره المنهىّ عنها بأقوات الإنسان أو الأشياء الخاصه أم لا؟ ۲/ ۶۴۴.

- ۸- وجوه الحمل فى الأخبار الحاصره: ۲/ ۶۴۶.

- تعيين موضوعات الحكره من شئون الوالى: ۲/ ۶۴۷.

- ۹- نقل كلام بعض الفقهاء: ۲/ ۶۴۹.

- ۱۰- هل يشترط فيه الاشتراء أم لا؟ ۲/ ۶۵۱.

- ۱۱- اشتراط كون الاستبقاء للزياده: ۲/ ۶۵۳.

- ۱۲- اجبار المحتكر على البيع: ۲/ ۶۵۵.

- «التسعير»- ۱۳- هل يجوز التسعير أم لا؟ و ذكر بعض كلمات الفقهاء فيه: ۲/ ۶۵۸.

- ۱۴- أخبار التسعير: ۲/ ۶۶۱.

- ۱۵- متى يجوز التسعير؟ ۲/ ۶۶۴.

- خاتمه فى أنه هل يجوز التحالف على سعر خاص أم لا؟ ۲/ ۶۶۷.

أخبار التحلیل و الجواب عنها: ۳/ ۷۴- ۸۲؛ و أیضا- الخمس.

أخبار السکوت و السکون:

- الأخبار التی ربما توهم السکوت فی قبال الجنایات و مظالم الأعداء فی عصر الغیبه و عدم التدخل فی الشؤون السیاسیه و إقامه الدوله العادله: ۱/ ۲۰۵- ۲۵۶.

- الروایه ۱ من أخبار الباب ۱۳ من جهاد الوسائل: ۱/ ۲۰۵.

- قداسه زید و قیامه و

نظیره قصه حسین بن علی شهید فخ: ۱/ ۲۰۸.

- الروایه ۲ من أخبار الباب ۱۳ من جهاد الوسائل و البحث فی سند الصحیفه السجادیه: ۱/ ۲۲۲.

- الروایه ۳ من أخبار الباب ۱۳ من جهاد الوسائل (و یذکر فی ذیلها موقعیه إمام الصادق «ع» و عدد شیعته و اختصاصات بعض أصحابه و کذا قیام أبی مسلم الخراسانی و ماهیته): ۱/ ۲۲۹.

- الروایه ۴ من أخبار الباب ۱۳ من جهاد الوسائل: ۱/ ۲۳۳.

- الروایه ۵ من أخبار الباب ۱۳ من جهاد الوسائل: ۱/ ۲۳۵.

- الروایه ۶ من أخبار الباب ۱۳ من جهاد الوسائل (و یذکر فی ذیلها الروایات التی یحتمل انطباق مفادها علی الثوره الإسلامیه الواقعه فی إیران و روایه فی مدح أهل قم): ۱/ ۲۳۷.

- یجب حفظ النظام بعد الدفاع و دفع الکفار و لا یجوز تفویض الحکومه إلی أهل الفسق و الترف: ۱/ ۲۴۱.

- الروایه ۷ من أخبار الباب ۱۳ من جهاد الوسائل: ۱/ ۲۴۴.

- الروایه ۸ من أخبار الباب ۱۳ من جهاد الوسائل: ۱/ ۲۴۵.

- الروایه ۹ من أخبار الباب ۱۳ من جهاد الوسائل: ۱/ ۲۴۵.

- الروایه ۱۰ من أخبار الباب ۱۳ من جهاد الوسائل: ۱/ ۲۴۷.

- الروایه ۱۱ من أخبار الباب ۱۳ من جهاد الوسائل: ۱/ ۲۴۷.

- الروایه ۱۲ من أخبار الباب ۱۳ من جهاد الوسائل: ۱/ ۲۴۷.

- الروایه ۱۳ من أخبار الباب ۱۳ من جهاد الوسائل: ۱/ ۲۴۸.

- الروایه ۱۴ من أخبار الباب ۱۳ من جهاد الوسائل: ۱/ ۲۴۹.

- الروایه ۱۵ من أخبار الباب ۱۳ من جهاد الوسائل: ۱/ ۲۵۰.

- الروایه ۱۶ من أخبار الباب ۱۳ من جهاد الوسائل: ۱/ ۲۵۲.

- الروایه ۱۷ من أخبار الباب ۱۳ من جهاد الوسائل: ۱/ ۲۵۲.

دراسات

فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۳۵

- خلاصه أخبار السکون و السکوت: ۱/ ۲۵۵.

أخلاق الإمام: ۲/ ۷۸۵- ۸۳۳؛ و أیضا- الإمام.

أدلّه الفقه و مصادره،- منابع الحکم الإسلامی و مصادره.

الأراضی و أحکامها: ۳/ ۱۸۱- ۲۴۸.

- إشاره إلی أقسام الأرضین و أحکامها: ۳/ ۱۸۱؛ و أیضا- الأنفال.

الأراضی المفتوحه عنوه: ۳/ ۱۸۲- ۲۴۸.

- ما ورد من الروایات فی الأراضی المفتوحه عنوه و حکم بیعها و شرائها: ۳/ ۱۹۲.

- البحث فی أمور:

- الأمر الأول: المقصود من صیروره الأرض المفتوحه عنوه لجمیع المسلمین صیرورتها ملکا للعنوان و الجهه ۳/ ۲۰۶.

- الأمر الثانی: هل المراد بالأرض المفتوحه عنوه فی الأخبار و الفتاوی خصوص العامره منها بالإحیاء أو مطلق ما استولت علیها دوله الکفر؟ ۳/ ۲۰۸.

- الأمر الثالث: ما کان یملکه الکفار فی الأراضی و العقارات ینتقل إلی المسلمین بالفتح،- و هذا الحکم عام یجری فی جمیع الأعصار و الأراضی: ۳/ ۲۱۰.

- الأمر الرابع: لا یصح نقل الأراضی المفتوحه عنوه و لا وقفها و لکن للمتصرف فیها بإذن الإمام حق الأولویه و یملک الآثار المحدثه فیها فیجوز له النقل و الوقف: ۳/ ۲۱۲.

- الأمر الخامس: المتصدی للأراضی المفتوحه هو الإمام أو نائبه، و مع التعذر یتصدّی لها عدول المؤمنین حسبه: ۳/ ۲۱۷.

- الأمر السادس: إذا کانت هذه الأراضی تحت استیلاء حکّام الجور و بلیت الشیعه بالمعامله معهم فالظاهر إجازه الأئمه «ع» لذلک تسهیلا لشیعتهم: ۳/ ۲۲۳.

- الأمر السابع: الظاهر أن الحکم الذی مرّ لا یختصّ بما أخذه الجائر من الخراج بل یعمّه و ما أحاله: ۳/ ۲۲۹.

- الأمر الثامن: الظاهر حرمه التصرف فی الخراج علی الجائر تکلیفا و ثبوت الضمان علیه وضعا، و إن جاز للآخذ الأخذ منه

و التصرف فيه: ۳/ ۲۳۰.

- الأمر التاسع: هل الحكم الذى مرّ يختصّ بالسلطان المخالف أو يعمّ كلّا من المؤمن و المخالف بل و الكافر أيضا؟ ۳/ ۲۳۲.

- الأمر العاشر: الجواب عن إشكال الاستدلال للحكم فى المقام بما ورد فى أرض السواد: ۳/ ۲۳۷.

- الأمر الحادى عشر: كيف تثبت الأمور الثلاثه التى يتوقف عليها كون الأرض

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۳۶

خراجيه مع تقادم الزمان و تقلب الأحوال و الأراضى؟ ۳/ ۲۴۰.

- هنا نكات و مناقشات ينبغى الإشاره إليها: ۳/ ۲۴۱.

و أيضا- الأنفال: ۴/ ۱- ۲۵۶ فإن أكثر مباحثها يرتبط بأقسام الأرضين و أحكامها.

الأرامل و الضعفاء فى الحكومه الإسلاميه،- أهداف الدوله الإسلاميه.

الأسارى: ۳/ ۲۴۹- ۳۱۷.

هنا مسألتان:

- المسأله الأولى: فى حكم النساء و الذرارىّ: ۳/ ۲۵۳.

- المسأله الثانيه: فى حكم الأسارى البالغين من الكفّار: ۳/ ۲۵۸.

؛ و أيضا- سجن الأسراء: ۲/ ۵۰۸.

- و هنا أمور ينبغى التعرض لها إجمالا:

- الأوّل: يمكن القول بأن الحكم بتعيّن قتل الأسارى و الحرب قائمه مختص بما إذا كان فى إبقائهم محذور و خطر تجمع و هجمه: ۳/ ۲۶۹.

- الثانى: هل يجوز قتل من أسر بعد إثخان العدوّ و تقضى القتال أم يتخير الإمام بين المنّ و الفداء و الاسترقاق فقط؟ ۳/ ۲۷۰.

- الثالث: هل التخيير بين الخصال الثلاث أو الأربع يختص بالأسارى من أهل الكتاب أم لا؟ ۳/ ۲۷۳.

- الرابع: هل التخيير فى المقام تخيير شهوه أو مصلحه؟ ۳/ ۲۷۴.

- الخامس: الجواب عن المناقشه فی اختیار الاسترقاق أو المال فداء أو غیرهما: ۳/ ۲۷۶.

- السادس: حکم من أسلم بعد أسره: ۳/ ۲۷۶.

- حکم أساری أهل البغی و المدبر و الجریح منهم: ۳/ ۲۸۰.

- حکم نساء

البغاه و ذراريّهم و حكم أموالهم ممّا حواها العسكر و ما لم يحوها: ۳/ ۲۹۷.

الاستخبارات العامه و التجسس: ۲/ ۵۳۹- ۵۹۱.

و فيه جهات من البحث:

- الجهه الأولى: فى وجوب حفظ أعراض المسلمين و أسرارهم: ۲/ ۵۳۹

- الجهه الثانيه: فى لزوم الاستخبارات العامّه و ضرورتها إجمالا: ۲/ ۵۴۶.

- الجهه الثالثه: فى بيان شعب الاستخبار [الأربع]، و أهدافه، و ذكر الأخبار و الروايات الوارده فيها: ۲/ ۵۵۰.

- نتعرض للشعب الأربع فى أربعه فصول:

- الفصل الأوّل: فى مراقبه العمّال و الموظفين: ۲/ ۵۵۰.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۳۷

- الفصل الثانى: فى مراقبه التّحركات العسكريه للسلطات الخارجيه و عمل النبى «ص» و أمير المؤمنين «ع» فى حروبهما: ۲/ ۵۵۴.

- الفصل الثالث: فى مراقبه نشاطات المخالفين و أهل النفاق و الجواسيس و الأحزاب السريه الداخليه المعانده: ۲/ ۵۶۷.

- الفصل الرابع: فى مراقبه الأمّه فى حاجاتها و خلاتها و شكاياتها و ما تتوقّعه من الحكومه المركزيه، و فى تعهّداتها للحكومه و ما تتوقعه الحكومه منها: ۲/ ۵۷۱.

- الكلام فى معنى النقيب و العريف: ۲/ ۵۷۶.

- الجهه الرابعه: فى أمور أخر فى الاستخبارات ينبغى التنبيه عليها:

- ۱- أهميه و شرائط من يستخدم لعمل المراقبه و التجسّس: ۲/ ۵۸۰.

- ۲- أنّ سنخ المراقبه للأعداء من الكفّار و أهل النفاق يختلف عن سنخ المراقبه للعمّال و للأمّه، فيتعيّن تفكيك الشعب بحسب المسؤولين: ۲/ ۵۸۰.

- ۳- لزوم تعيين حدود وظائف عمّال الاستخبارات و إعمال الدّقه فى انتخابهم، و مراقبتهم حينا بعد حين ثم مجازاه المتخلفين منهم بأشدّ المجازاه: ۲/ ۵۸۱.

- ۴- ما هى وظيفه المستخبر عند تزاحم الواجب و الحرام، و هل يجوز له ارتكاب المحرّم فى طريق

استخباراته؟ ۲/ ۵۸۳.

- ۵- هل يجوز تعزير المتّهم للكشف و الاعتراف؟ ۲/ ۵۸۴.

- ۶- يمكن أن يستفاد للمراقبه من بعض المتطوّعين، بل ذلك هو الأولى و الأحوط لبيت المال: ۲/ ۵۸۶.

- ۷- هل يرتبط جهاز الاستخبارات الإسلامى بالسلطه التنفيذيه أو بالسلطه القضائيه أو بالإمام مباشره؟ ۲/ ۵۸۶.

- ۸- عمده ما أوجب الفساد فى أجهزه الأمن الرائجه و بيان الفرق بينها و بين جهاز الأمن الإسلامى: ۲/ ۵۸۹.

الاستخلاف:

- استخلاف اللّه الإنسان و استعماره فى أرضه و وراثه الإنسان لها: ۱/ ۵۰۱.

- استخلاف رسول اللّه «ص»: ۱/ ۴۳- ۶۱؛ و أيضا- ۱/ ۱۷۰؛ ۳۰۵ و ما بعدها؛ ۳۱۵؛ ۴۰۴.

- مقام أمير المؤمنين و موقفه من رسول اللّه: ۱/ ۴۶.

- توضيح للمطلب: ۱/ ۴۶.

- قصه غدير خم و تحقيق العلامه الأمينى فيها: ۱/ ۵۰.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۳۸

- حوار جرى بين هشام بن الحكم الشيعى و بين عمرو بن عبيد المعتزلى: ۱/ ۵۱.

- وصيه الإخوه المسلمين بمراجعه كتاب المراجعات: ۱/ ۵۲.

- تفسير الولايه و بيان معناها: ۱/ ۵۳.

- حديث الثقلين و التمسك بالعتره: ۱/ ۵۸.

؛ و أيضا-: ۱/ ۱۷۱؛ ۶۰۶؛ و- لبيان امتياز الأئمه الاثنى عشر «ع» و حجيه أقوالهم: ۲/ ۸۳؛ و فى قول الإمام الشهيد الحسين بن على «ع»: فلكم فىّ أسوه: ۱/ ۲۱۱.

و صرّح أيضا- فى جعل الولايه بلا فصل لمولانا أمير المؤمنين «ع» و أن الولايه بالنصّ فى موارد كثيره، منها: ۱/ ۴۲؛ ۶۴- ۶۹؛ ۱۸۵؛ ۵۲۶؛ ۵۳۱؛ ۵۳۲؛ ۵۵۷؛ ۵۷۵.

الاستشاره،- الشورى.

إطاعه أولی الأمر،- ولایه النبی و الأئمه المعصومین؛ الاستخلاف.

- آیه إطاعه اللّه و إطاعه رسوله و أولی الأمر و عله تکرار لفظ أطیعوا: ۱/ ۶۴.

- تفسیر

معنی أولی الأمر و الاحتمالات الثلاث فیها و أن الأئمه الاثنی عشر «ع» هم القدر المتیقن: ۱/ ۶۴.

- و أیضا- ۱/ ۴۰۶؛ ۴۳۶؛ ۵۹۰.

و أیضا- فی الجمع بین ما دل علی وجوب الإطاعه و مدح الإماره و الترغیب فیها و بین أخبار دلت علی أنّه: لا طاعه لمن لم یطع اللّه ...: ۱/ ۲۰۴.

- و أیضا- الحقوق المتقابله بین الإمام و الأمّه و أنه یجب علی الأمّه التسلیم له و إطاعته و کذا إطاعه عمّاله المنصوبین من قبله: ۲/ ۷۶۹- ۷۸۰؛ لا طاعه لمخلوق فی معصیه الخالق. ۱/ ۲۹۹ و ۲/ ۷۸۱.

إطاعه الجائر حرام،- إطاعه أولی الأمر؛ القیام فی قبال حکام الجور.

الاقتصاد فی الإسلام،- المنابع المالیه؛ الاحتکار و التسعیر؛ أهداف الدوله الإسلامیه؛ التعزیرات المالیه.

الأقلیات غیر المسلمه،- السیاسه الخارجیه ...

الأقلیه و الأکثریه فی الحکومه،- الإمام.

الأکثریه و الأقلیه فی الحکومه،- الإمام.

الإمامه،- الولایه.

- بیان مفهوم الإمامه: ۱/ ۷۳.

الإمام (الوالی؛ الحاکم الإسلامی؛ السلطان)

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۳۹

- معنی الإمام اصطلاحا: ۱/ ۸۰- ۸۱؛ و أیضا- فی معنی الإمام: ۱/ ۱۹۶.

- مکارم أخلاقه و لطفه و عفوه و رحمته: ۲/ ۷۸۵- ۸۰۹.

- علی الإمام أن لا یحتجب عن رعیّته: ۲/ ۸۱۱- ۸۱۵.

- سیره الإمام فی مطعمه و ملبسه و إعراضه عن الدنیا و زخارفها. ۲/ ۸۱۷- ۸۳۳.

- شرائط الإمام و هی ثمانیه اتفاقیه و سته اختلافیه- شرائط الإمام و الوالی.

- کیفیه تعیین الوالی و انعقاد الإمامه و فیه سته فصول: ۱/ ۳۹۷- ۶۲۰.

- الفصل الأول: فی ذکر الأقوال فی المسأله و نقل بعض الکلمات: ۱/ ۳۹۹.

مبدأ السیاده و الحکومه هو اللّه تعالی أو الأمه؟ ۱/ ۴۰۴.

- الفصل الثانی: فی البحث فی مقام الثبوت

و ذکر المحتملات الخمسه (أو السته- ۱/ ۴۱۸) فیه: ۱/ ۴۰۷.

یجب الالتفات إلی أمرین:

- الأمر الأوّل: المحتملات فی مقام الثبوت خمسه: ۱/ ۴۰۹.

- الأمر الثانی: کیفیه إنفاذ حکم الفقهاء الواجدین للشرائط فی عصر واحد: ۱/ ۴۱۵.

- تنبیهان:

- الأوّل: بحث حول تعدد الدوله: ۱/ ۴۱۸.

- الثانی: سبب عدم بحث الفقهاء فی الحکومه و نقل کلام ابن طاوس: ۱/ ۴۲۱.

- الفصل الثالث: فی ذکر أدلّه القائلین بنصب الفقهاء عموما: ۱/ ۴۲۵.

- الأمر الأوّل: مقبوله عمر بن حنظله (یبحث فیها سندا و دلاله): ۱/ ۴۲۷.

- مشهوره أبی خدیجه (یبحث فیها سندا و دلاله): ۱/ ۴۳۰.

- تفسیر الآیات الثلاث المرتبطه بالمقبوله و معنی أولی الأمر: ۱/ ۴۳۱.

- مفهوم الأمانه و موارد استعمالها: ۱/ ۴۳۱.

- مفهوم الحکم و موارد استعمالها: ۱/ ۴۳۳.

- کلام الأستاذ الإمام الخمینی حول المقبوله: ۱/ ۴۴۰.

- توضیح لکلام الأستاذ حول المقبوله: ۱/ ۴۴۳.

- مناقشات حول کلام الأستاذ فی معنی المقبوله: ۱/ ۴۴۵.

- تتمه: نقل کلام الأستاذ آیه اللّه العظمی البروجردی و نقده: ۱/ ۴۵۶.

- الأمر الثانی: حدیث اللّهم ارحم خلفائی: ۱/ ۴۶۱.

- الأمر الثالث: حدیث العلماء ورثه الأنبیاء و ما یقرب منه: ۱/ ۴۶۷.

- الأمر الرابع: حدیث الفقهاء حصون الإسلام: ۱/ ۴۷۱.

- الأمر الخامس: حدیث الفقهاء أمناء الرسل: ۱/ ۴۷۵.

- الأمر السادس: حدیث و أمّا الحوادث الواقعه فارجعوا فیها إلی رواه حدیثنا: ۱/ ۴۷۸.

- الأمر السابع: حدیث العلماء حکّام علی الناس و الاحتمالات الثلاث فیه: ۱/ ۴۸۳.

و أیضا- ۱/ ۳۰۹.

- الأمر الثامن: حدیث مجاری الأمور و الأحکام علی أیدی العلماء: ۱/ ۴۸۵.

و أیضا- ۱/ ۳۱۱.

- ذکر أخبار أخر ربما یتوهم دلالتها علی النصب: ۱/ ۴۸۷.

-

نقل كلام العوائد فى المقام: ۱/ ۴۹۰.

و أيضا- ۱/ ۳۱۷ فى جعل الولايه للعلماء و ...

- الفصل الرابع: فيما يمكن أن يستدل به لصحه انعقاد الإمامه بانتخاب الأمه و هى سته و عشرون أمرا: ۱/ ۴۹۳- ۵۱۱.

- الأمر الأوّل: حكم العقل: ۱/ ۴۹۳.

- الأمر الثانى: سيره العقلاء فى جميع الأعصار: ۱/ ۴۹۴.

- الأمر الثالث: قاعده السلطنه: ۱/ ۴۹۵.

- الأمر الرابع: ما دلّ على صحه العقود و نفاذها: ۱/ ۴۹۶.

- الأمر الخامس: ما دلّ على الحثّ على الشورى و الأمر بها فى الأمر و الولايه: ۱/ ۴۹۷.

- الأمر السادس: ما دلّ على التكاليف الاجتماعيه التى لوحظ فيها مصالح المجتمع الإسلامى بما هو مجتمع: ۱/ ۴۹۹.

- الأمر السابع: ما دلّ على استخلاف اللّه الإنسان و استعماره فى أرضه و وارثه الإنسان لها: ۱/ ۵۰۱.

- الأمر الثامن: ما فى نهج البلاغه لمّا أرادوا بيعته «ع» بعد قتل عثمان: ۱/ ۵۰۳.

- الأمر التاسع: ما فى تاريخ الطبرى من جعل أمير المؤمنين «ع» لرضا المسلمين اعتبارا و جعل الإمامه ناشئه منه: ۱/ ۵۰۴.

- الأمر العاشر: ما فى الكامل من خطبه أمير المؤمنين «ع» يوم البيعه: ۱/ ۵۰۴.

- الأمر الحادى عشر: ما فى نهج البلاغه من قوله «ع» إنّما الشورى للمهاجرين و الأنصار: ۱/ ۵۰۵.

- الأمر الثانى عشر: قول رسول اللّه «ص» لعلى «ع»: لك ولاء أمتى ...: ۱/ ۵۰۵.

- الأمر الثالث عشر: قول رسول اللّه «ص»: إن تولوها عليّا ... ۱/ ۵۰۶.

- الأمر الرابع عشر: ما فى كتاب الحسن «ع»: و لأنى المسلمون الأمر ....: ۱/ ۵۰۶.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۴۱

- الأمر الخامس عشر: ما فى كتاب صلح الحسن «ع»: الأمر من بعده

شورى بين المسلمين: ۱/ ۵۰۶.

- الأمر السادس عشر: ما عن رسول اللّه «ص»: ما ولّت أمّه قطّ أمرها رجلا ...: ۱/ ۵۰۷.

- الأمر السابع عشر: ما عن النبى «ص» ... و يغصب الأمّه أمرها ...: ۱/ ۵۰۷.

- الأمر الثامن عشر: ما عن النبى «ص»: لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأه: ۱/ ۵۰۸.

- الأمر التاسع عشر: ما فى كتاب سليم: يختاروا لأنفسهم إماما ...: ۱/ ۵۰۸.

- الأمر العشرون: ما فى كتاب أعاظم الكوفه إلى الحسين «ع» و جوابه إليهم: ۱/ ۵۰۸.

- الأمر الحادى و العشرون: ما فى الدعائم: و توليتهم ...: ۱/ ۵۰۹.

- الأمر الثانى و العشرون: ما فى تاريخ اليعقوبى: فليرتض المسلمون من أحبّوا: ۱/ ۵۰۹.

- الأمر الثالث و العشرون: ما عن رسول اللّه «ص» فليؤمّروا أحدهم: ۱/ ۵۱۰.

- الأمر الرابع و العشرون: ما فى معاهده النبى «ص»: ليس عليكم أمير إلّا من أنفسكم: ۱/ ۵۱۰.

- الأمر الخامس و العشرون: فحوى ما أفتوا به فى اختيار المفتى و القاضى ...: ۱/ ۵۱۱.

- الأمر السادس و العشرون: آيات و أخبار البيعه: ۱/ ۵۱۱.

- تذكره: انعقاد الإمامه بالبيعه لو صح كان فى طول النص قطعا و صرّح به فى مواضع كثيره، منها: ۱/ ۵۰؛ ۳۹۴؛ ۴۰۵؛ ۴۰۹؛ ۴۲۵؛ ۴۶۰؛ ۴۸۹؛ ۴۹۳؛ ۴۹۶؛ ۵۰۴؛ ۵۱۱؛ ۵۳۱؛ ۵۳۸؛ ۵۵۷.

- الفصل الخامس: فى أخبار البيعه و ماهيتها (و فيها بيعه الحديبيه و بيعه العقبه الأولى و الثانيه): ۱/ ۵۱۳- ۵۲۹.

- الكلام فى ماهيّه البيعه و نقل كلمات الأعلام فيها: ۱/ ۵۲۳.

- الفصل السادس: فى ست عشره مسأله مهمّه (يرتبط بكيفيه تعيين الوالى) يجب الالتفات اليها و البحث فيها: ۱/ ۵۳۱- ۶۲۰.

- المسأله ۱- فى وجوب الترشيح للولايه و لشعبها لمن

يقدر عليها: ۱/ ۵۳۷.

- المسأله ۲- افتراق الحكومه الإسلاميه عن الحكومه الديمقراطيه و أن الانتخاب و آراء الأمّه معتبره و لكنه فى طول النص و فى الرتبه المتأخره عن الشروط المذكوره للوالى: ۱/ ۵۳۸.

- المسأله ۳- هل رعايه الشروط المعتبره فى الوالى حكم تكليفى أو وضعى؟ ۱/ ۵۴۱.

- المسأله ۴- هل الشروط واقعيه أو علميه؟ ۱/ ۵۴۴.

- المسأله ۵- إذا لم يوجد الواجد لجميع الشرائط (بل بعضها فى بعض و بعضها فى

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۴۲

آخر) فما هو التكليف؟ ۱/ ۵۴۵.

- المسأله ۶- لو كان الانتخاب مشروعا فهل يجب على الشارع بيان حدوده و شرائطه أو لا؟ ۱/ ۵۴۸.

- المسأله ۷- الجواب عمّا قد يقال من أنّ أكثر الناس بسطاء أو لا يكون لهم تقوى ...: ۱/ ۵۵۱.

- انتخاب أهل الحل و العقد من قبل الأمه و انتخاب الوالى من قبل أهل الحل و العقد أفضل الطرق للاطمينان بصحه الانتخاب: ۱/ ۵۵۲، ۵۶۰؛ ۵۷۹.

- المسأله ۸- هل الملاك فى الانتخاب آراء الجميع أو الأكثر أو جميع أهل الحلّ و العقد أو أكثرهم أو الحاضرين فى بلد الإمام؟ ۱/ ۵۵۳.

- المسأله ۹- الجواب عما يعترض به من أنّ الاتفاق لا يحصل غالبا و الأخذ بآراء الأكثريه يوجب ضياع حقوق الأقليه: ۱/ ۵۶۳.

- المسأله ۱۰- إذا كانت الأكثريه غير صالحه فهل تقدم على الأقليّه الصالحه؟ ۱/ ۵۶۷.

- المسأله ۱۱- هل يجوز للحاكم المنتخب التصدى لأمور لا يجوز لآحاد الأمّه التصدى لها؟ ۱/ ۵۶۹.

- التكاليف الاجتماعيه وظيفه من وظائف ممثل المجتمع: ۱/ ۵۶۹.

- المسأله ۱۲- إذا لم يشترك الأكثريه فى الانتخاب فهل يجبر عليه أو يكفى انتخاب الأقليه و ينفّذ

على الجميع؟ ۱/ ۵۷۱.

- المسأله ۱۳- على فرض عـدم النصب أو عـدم وقوع الانتخـاب هـل تبقى الأمور العامه معطّله أو يجب تصـديها على الفقيه من باب الحسبه؟ ۱/ ۵۷۲.

- المسأله ۱۴- هل الانتخاب للوالى عقد جائز أو لازم؟ ۱/ ۵۷۴.

المسأله ۱۵- هل يعتبر فى الناخبين شروط أولا؟ ۱/ ۵۷۷.

- المسأله ۱۶- هل يجوز للأمّه الكفاح المسلح و الخروج على الحاكم إذا فقد بعض الشرائط أو لا؟ ۱/ ۵۸۰- ۶۲۰.

(و فى ذيل هذه المسأله مباحث كثيره نافعه، فراجع القيام فى قبال حكام الجور.)

- وظائف الإمام و واجباته- أهداف الدوله الإسلاميه: ۲/ ۳- ۳۰؛ ۶۶۹- ۷۰۰؛ الحقوق المتقابله بين الإمام و الأمّه: ۲/ ۷۶۹- ۷۸۲؛ إن المسؤول فى الحكـومه الإسـلاميه هـو الإمـام و السـلطات الثلاـث أيـاديه و أعضـاده فهو بمنزله رأس المخروط يشـرف على جميعها إشرافا تامّا: ۲/ ۵۱- ۵۵.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۴۳

- شئون الامام:

فى مطاوى أبحاث الكتاب يعد بعض المسائل من شـئون الحاكم أو الإمام أو الوالى أو الولايه أو الحكومه أو الدوله الإسـلاميه و مـآل الجميع واحـد لأـنّ حيثيه الإمـام حيثيه تقييـديه. و هـذه المسائـل و إن كانت جلّها بل كلّها ذكرت فى وظائف الإمام و لكن لأهميه الموضوع يذكر بعض منها هنا مستقلا فمنها: إعلان ثبوت الهلال: ۱/ ۹۶؛ أنّ الخمس ضريبه إسلاميه مقرره لمنصب إمامه المسلمين و نحوه الأنفال و الزكاه ...: ۱/ ۱۰۳ و ما بعدها؛ إداره الحج: ۱/ ۱۱۰؛ الإذن فى الجهاد الابتدائى: ۱/ ۱۱۷؛ أمر الجزيه و الغنائم و الأسارى و الأراضـى إلى الإمام: ۱/ ۱۳۰؛ كون ميراث من لاـ وارث له للإمام: ۱/ ۱۳۶؛ كون الشى ء للإمام عباره أخرى عن كونه

للمسلمين ...: ۱/ ۱۴۷؛ تعيين موضوعات الحكره من شئون الوالى: ۲/ ۶۴۷؛ إن الأنفال للّه و للرسول و بعده للإمام بما هو إمام: ۳/ ۱۰۳؛ الخمس حق وحدانى ثابت لمنصب الإمامه: ۳/ ۱۱۰؛ ليست الغنائم و الأنفال لشخص الرسول و الإمام بل هما تحت اختيارهما: ۳/ ۱۳۶؛ الخمس حق وحدانى قد شرع لإداره شئون الإمامه و الحكم الإسلامى و من جمله شئونها سدّ خله الفقراء من الساده الذين هم من أغصان شجره النبوه:

۴/ ۱۰۸؛ معنى كون الأنفال للإمام و الاحتمالات الثلاث فيه و تأييد الاحتمال الثالث و هو أن تكون حيثيه الإمامه حيثيه تقييديه فالأنفال مثلا تكون ملكا لمقام الإمامه و منصبها لا للشخص: ۴/ ۱۸؛

- و قد مرّ سابقا أن الأموال العامه قد تضاف إلى اللّه و قد تضاف إلى الرسول أو الإمام ... و قد تضاف إلى المسلمين و مآل الكل واحد: ۴/ ۲۱؛ إن قولهم «ع» «إن الخمس و الفى ء و الأنفال للإمام» و كذا كون الأراضى المفتوحه عنوه تحت اختيار الإمام فيه نظران مختلفان سعه و ضيقا: ۴/ ۲۴.

الأمر بالمعروف و النهى المنكر و الحسبه: ۲/ ۲۱۳- ۳۰۳.

و فى المسأله جهات من البحث:

- الجهه الأولى: فى أنّ الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر من أهم الفرائض الشرعيه، بل يحكم بوجوبهما العقل أيضا: ۲/ ۲۱۳.

- الجهه الثانيه: فى أنّ للأمر بالمعروف و النهى عن المنكر درجات و مراتب: ۲/ ۲۱۵.

- (و راجع فى أن إجراء الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر بسعتهما يقتضى تحصيل القدره و إقامه الدوله الحقه: ۱/ ۳۱۱ و ما بعدها.)

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۴۴

- الجهه الثالثه: فى أنّه هل يكون وجوبهما

على الأعيان أو على الكفايه؟ ۲/ ۲۲۰.

- تصوير الوجوب الكفائى: ۲/ ۲۲۲.

- الجهه الرابعه: فى ذكر بعض الآيات و الروايات الوارده فى المسأله: ۲/ ۲۲۴.

- الجهه الخامسه: فى وجوب إنكار العامه على الخاصّه و تغيير المنكر عليهم إذا علموا به: ۲/ ۲۳۳.

- الجهه السادسه: فى وجوب إنكار المنكر بالقلب و تحريم الرضا به و وجوب الرضا بالمعروف: ۲/ ۲۳۵.

- الجهه السابعه: فى وجوب الإعراض عن فاعل المنكر و هجره إذا لم يرتدع: ۲/ ۲۳۸.

- الجهه الثامنه: فى رفع توهم و شبهه حول قوله تعالى-: يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ...: ۲/ ۲۴۰.

- الجهه التاسعه: فى بيان ما ذكروه شرطا لوجوبهما: ۲/ ۲۴۱.

- الشرط الأوّل: أن يعلمه منكرا: ۲/ ۲۴۱.

- الشرط الثانى: أن يجوّز تأثير إنكاره: ۲/ ۲۴۵.

- فروع ينبغى الالتفات إليها: ۲/ ۲۴۶.

- الشرط الثالث: أن يكون الفاعل له مصرّا على الاستمرار: ۲/ ۲۴۷.

- الشرط الرابع: أن لا يكون فى إنكاره مفسده: ۲/ ۲۵۰.

- سائر الشروط التى ذكرت لوجوبهما: ۲/ ۲۵۶.

- (و راجع فى أن وجوب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر ليس مشروطا بإذن الإمام و لكن وجودهما غالبا مشروط بإذن الإمام فيلزم تحصيل الحكومه الحقه:

۱/ ۱۵۲ و ۱۹۲.)

- الجهه العاشره: فى بيان مفهوم الحسبه و شروط المحتسب و الفرق بينه و بين المتطوع: ۲/ ۲۵۶.

- الجهه الحاديه عشره: فى ذكر بعض الموارد التى تصدّى فيها رسول اللّه «ص» أو أمير المؤمنين «ع» لأمر الحسبه أو أمرا بها: ۲/ ۲۶۳.

- الجهه الثانيه عشره: فى وظيفه المحتسب: ۲/ ۲۷۰.

- ذکر بعض ما فی کتاب «معالم القربه فی أحکام الحسبه» تلخیصا: ۲/ ۲۷۲.

- خاتمه: فی آداب المحتسب و ما یجب علیه أو ینبغی له فی

احتسابه: ۲/ ۳۰۰.

- (و راجع فیما دل علی وجوب الأمر بالمعروف و النهی عن المنکر بمفهومهما الوسیع و أن قیام سید الشهداء «ع» علی یزید بن معاویه و کذا قیام زید بن علی و قیام

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۴۵

شهید فخ، للعمل بهذه الفریضه: ۱/ ۶۰۰ و ما بعدها.)

انتخاب الأمه،- الإمام- کیفیه تعیین الوالی و انعقاد الإمامه.

الأنفال- الفصل الخامس من الباب الثامن فی الأنفال: ۴/ ۱- ۲۵۶.

و فیه جهات من البحث:

- الجهه الأولی: فی تفسیر آیه الأنفال و معنی الأنفال و المقصود منها فی الآیه و فی فقه الفریقین: ۴/ ۱.

- تقسیم الأموال إلی أموال شخصیه و أموال عامه و المقصود من الأنفال جمیع الأموال العامه: ۴/ ۵.

- الجهه الثانیه: فی معنی کون الأنفال للإمام: ۴/ ۱۸.

- الجهه الثالثه: فی بیان الأنفال بالتفصیل و أن المقصود منها جمیع الأموال العامه التی خلقها اللّه للأنام: ۴/ ۳۰.

- العناوین المشهوره للأنفال و الاستدلال علیها:

- الأوّل: الأرض التی تملک من غیر قتال و لم یوجف علیها بخیل و لا رکاب: ۴/ ۳۲.

- الثانی: الأرضون الموات: ۴/ ۳۶.

- معنی الموات و الخراب: ۴/ ۴۲.

- الثالث: الأرض التی لا ربّ لها: ۴/ ۴۵.

- الرابع: رءوس الجبال و بطون الأودیه و کذا الآجام: ۴/ ۴۷.

- الخامس: سیف البحار: ۴/ ۵۲.

- السادس: قطائع الملوک و صفایاهم: ۴/ ۵۲.

- السابع ممّا يكون للإمام بما هو إمام: صفايا الغنيمه: ۴/ ۵۶.

- الثامن مما يكون للإمام بما هو إمام: ما يغنمه المقاتلون بغير إذن الإمام: ۴/ ۶۱.

- التاسع: المعادن مطلقا على قول قوىّ: ۴/ ۶۸.

- العاشر: ميراث من لا وارث له: ۴/ ۸۲.

- التعرض للأخبار التى يتوهم معارضتها

فی المقام: ۴/ ۸۶.

- التعرض لاختلاف کلمات أصحابنا فی حکم میراث من لا وارث له فی عصر الغیبه: ۴/ ۹۴.

- الحادی عشر: البحار: ۴/ ۹۸.

- الثانی عشر: الأرض المعطّله ثلاث سنین علی قول: ۴/ ۱۰۰.

- الجهه الرابعه: فی حکم الأنفال و تملکها و التّصرّف فیها و لا سیما فی عصر

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۴۶

الغیبه: ۴/ ۱۰۳.

- و نتعرض لذلک فی مسائل:

- المسأله الأولی: فی أن الأنفال للّه و للرسول و بعده للإمام بما هو إمام: ۴/ ۱۰۳.

- المسأله الثانیه: فی أنه لا یجوز التصرف فیها إلّا بإذن الإمام خصوصا أو عمومها و أنه هل یثبت فیها التحلیل أم لا؟ ۴/ ۱۰۷.

- التعرض لتفسیر العناوین الثلاثه (المناکح و المساکن و المتاجر) و الأخبار الوارده فی المقام و بیان مقدار الدلاله فیها: ۴/ ۱۲۰.

- تحلیل المناکح: ۴/ ۱۲۲.

- تحلیل المساکن: ۴/ ۱۲۷.

- تحلیل المتاجر: ۴/ ۱۳۴.

- خاتمه یتعرّض فیها لأمور ترتبط بأخبار التحلیل: ۴/ ۱۳۸.

- المسأله الثالثه: فیما ورد فی إحیاء الأرضین الموات و الترغیب فیه و أحقیه المحیی بها: ۴/ ۱۴۸.

- یشترط فی جواز الإحیاء إذن الإمام: ۴/ ۱۵۶.

- المسأله الرابعه: فی بیان شروط الإحیاء: ۴/ ۱۶۶.

- المسأله الخامسه: فی إشاره إجمالیه إلی مد الإحیاء و التحجیر و ما به یتحققان: ۴/ ۱۷۷.

- بقی هنا أمران:

- الأمر الأوّل: هل يختلف صدق الإحياء بحسب ما يقصد من العماره أم لا؟ ۴/ ۱۸۳.

- الأمر الثانی: فی التحجیر و أحکامه: ۴/ ۱۸۵.

- المسأله السادسه: هل الإحیاء فی الأرض الموات یوجب مالکیه المحیی لرقبه الأرض أو لا یوجب إلّا أحقیه المحیی بها؟ ۴/ ۱۹۴.

- أخبار المسأله: ۴/ ۲۰۰.

- المسأله السابعه: فی أن

الإسلام شرط أم لا؟ ۴/ ۲۱۶.

- المسأله الثامنه: فی حکم الأرض المحیاه إذا صارت مواتا: ۴/ ۲۲۹.

اهتمام الإمام بالأموال العامه،- أهداف الدوله الإسلامیه و ما یجب علی الحاکم الإسلامی ...

أهداف الدوله الإسلامیه و ما یجب علی الحاکم الإسلامی التصدّی له فی حکومته: ۲/ ۳- ۳۰.

- الحکومه الإسلامیه لیست حکومه استبدادیه دیکتاتوریه: ۲/ ۴.

- و راجع فی أنّ الحکومه الإسلامیه تفترق عن الحکومه الدیمقراطیه [حکومه الشعب علی الشعب] بوجهین أساسیین: ۱/ ۵۳۸.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۴۷

- أساس الحکم فی الحکومه الإسلامیه هو أحکام اللّه- تعالی-: ۲/ ۴.

- و أیضا- ۲/ ۷۰۲؛ و- فی الغرض من الإمامه و الحکومه الحقه: ۱/ ۵۹۹.

- وظائف الحاکم الإسلامی: ۲/ ۵.

- الآیات و الروایات التی تعرضت لوظائف الحاکم الإسلامی: ۲/ ۷.

- العناوین الخمسه عشر لما یجب علی الحاکم الإسلامی: ۲/ ۲۱.

- ما یظهر لک من الآیات و الروایات المذکوره أمران:

- الأوّل: أنّ الحاکم الإسلامی قائد و مرجع للشئون الدینیّه و السیاسیه معا و عدم انفکاک الدین عن السیاسه و الحاکم هو بمنزله رأس المخروط یحیط و یشرف علی جمیع الشؤون إشرافا تاما: ۲/ ۲۴.

- الثانی: أنّ الحاکم إنّما یتصدی و یتدخل فی الأمور العامّه الاجتماعیه فقط: ۲/ ۲۵.

- مضارّ تدخل الحاکم فی غیر الأمور العامه الاجتماعیه: ۲/ ۲۵.

- تدخل النبی و تحدیده فی مسأله الاحتکار بقدر الضروره: ۲/ ۲۸.

- تدخل النبی و تحدیده فی قصه سمره بن جندب بقدر الضروره و قوله «ص»:

لا ضرر و لا ضرار: ۲/ ۲۹.

- و- فی أصول مسئولیات الإمام و تکالیفه الثلاثه: ۱- بیان أحکام اللّه و حفظها من البدع و الأوهام، ۲- حفظ نظام المسلمین، ۳- إداره أمر

القضاء و فصل الخصومات: ۱/ ۳۸۶؛ التکالیف الاجتماعیه وظیفه لمثل المجتمع:

۱/ ۵۶۹؛ ما دلّ علی الغرض من الإمامه و الحکومه الحقه: ۱/ ۵۹۹؛ وجوب اهتمام الإمام و عمّاله بالأموال العامه للمسلمین و حفظهما و صرفها فی مصارفها المقرره ...: ۲/ ۶۶۹؛ وجوب اهتمام الإمام و عماله بأمر الضعفاء و الأرامل و الأیتام و من لا حیله له: ۲/ ۶۹۵؛ علی الإمام أن لا یحتجب عن رعیته: ۲/ ۸۱۱.

أهل بیت النبیّ «ع»،- الاستخلاف.

البغاه،- القیام فی قبال حکام الجور.

- و أیضا- قتال البغاه علی الإمام: ۱/ ۱۲۷؛ ما دلّ علی جواز قتال البغاه بل وجوبه: ۱/ ۶۱۲.

البیعه و ماهیتها،- الإمام- کیفیه تعیین الوالی و انعقاد الإمامه: ۱/ ۵۱۳- ۵۲۹.

- أخبار البیعه و ماهیتها (و یتعرض فیها لبیعه الحدیبیه و بیعه العقبه الأولی و الثانیه): ۱/ ۵۱۳.

- الکلام فی ماهیه البیعه و نقل کلمات الأعلام فیها: ۱/ ۵۲۳.

التجسس،- الاستخبارات العامه و التجسس: ۲/ ۵۳۹- ۵۹۱.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۴۸

التسعیر،- الاحتکار و التسعیر: ۲/ ۶۵۸- ۶۶۷.

التشریع،- السلطه التشریعیه: ۲/ ۵۹- ۱۰۹.

تشریع القوانین فی أبواب الفقه علی أساس الحکومه- الحکومه: ۱/ ۹۲- ۱۶۰.

التعذیب و التشدید: ۲/ ۳۷۵، و أیضا- الاستخبارات العامه؛ التعزیرات الشرعیه.

التعزیرات الشرعیه: ۲/ ۳۰۵- ۴۲۰.

جهات البحث فی المسأله:

- الجهه الأولی: فی اهتمام الإسلام بإقامه الحدود و التعزیرات: ۲/ ۳۰۹.

- الجهه الثانیه: فی عموم الحکم للصغائر أیضا: ۲/ ۳۱۴.

- الجهه الثالثه: فی بیان مفهوم التعزیر بحسب اللغه: ۲/ ۳۱۵.

- الجهه الرابعه: فی أنّ التعزیر یراد به الضرب و الإیلام، أو مطلق التأدیب؟ ۲/ ۳۱۸.

- ما ورد فی التأدیب بغیر الضرب و الإیلام أو معه: ۲/ ۳۲۴.

- ما یستدلّ به لتعیّن الضرب و

الإيلام: ۲/ ۳۲۷.

- التعزيرات الماليه:

- الجهه الخامسه: فی التعزير المالی:

- ما يمكن أن يستدلّ به للتعزير بالمال بإتلافه أو بأخذه، و هو ثمانيه عشر دليلا: ۲/ ۳۳۳.

- التعزيرات البدنيه:

- الجهه السادسه: فی حدّ التعزير البدنی و مقداره قلّه و كثره و الأقوال فی المسأله: ۲/ ۳۴۵.

- الأخبار الوارده فی مقدار التعزير: ۲/ ۳۵۲.

- الجهه السابعه: فی مقدار الضرب التأديبیّ: ۲/ ۳۵۸.

- الجهه الثامنه: فی حكم من قتله الحدّ أو التعزير أو التأديب: ۲/ ۳۶۱.

- الجهه التاسعه: فی إشاره إجماليّه إلی ما تثبت به موجبات الحدود و التعزيرات: ۲/ ۳۷۰.

- خمس مسائل نتعرّض لها إجمالا:

- المسأله الأولی: لا يجوز ضرب المتّهم و تعزيره بمجرد الاتّهام: ۲/ ۳۷۵.

- المسأله الثانيه: أن الاعتراف مع التعذيب و التشديد لا اعتبار به شرعا: ۲/ ۳۷۸.

- المسأله الثالثه: الظاهر أنّه يجوز حبس المتهم لكشف الحقّ أو أدائه فی حقوق الناس مع احتمال فراره و عدم التمكن منه: ۲/ ۳۸۱.

- المسأله الرابعه: هل يجوز تعزير المتهم للكشف إذا علم الحاكم بوجود معلومات نافعه مهمه عنده؟ ۲/ ۳۸۵.

- المسأله الخامسه: ليس للحاكم تهديد أو تعزير المتّهم للكشف فی حقوق اللّه،

دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۴۹

و لا يجب علی المرتكب إظهارها: ۲/ ۳۸۸.

- الجهه العاشره: فی إشاره إجماليه إلی فروع أخری فی المسأله: ۲/ ۳۹۰.

- الأوّل: ليس فی الحدود بعد ثبوتها نظر ساعه: ۲/ ۳۹۱.

- الثانی: الحدود تدرأ بالشبهات و لا شفاعه و لا یمین فیها: ۲/ ۳۹۱.

- الثالث: حرمه ضرب المسلم بغیر حقّ و عند الغضب، و وجوب الدفاع عن المظلوم: ۲/ ۳۹۲.

- الرابع: فی عفو الإمام عن الحدود و التعزیرات. و نقل بعض الأقوال فی المسأله:

۲/ ۳۹۳.

- العفو عن التعزيرات: ۲/ ۳۹۶.

- الخامس: لا تضرب الحدود فی شدّه الحرّ أو البرد: ۲/ ۴۰۴.

- السادس: لا يجری الحدود علی من به قروح أو يكون مريضا حتّی تبرأ أو يرفق به فی الضرب: ۲/ ۴۰۶.

- السابع: كيفيه إجراء الحدود و التعزيرات: ۲/ ۴۰۸.

- الجهه الحاديه عشره: عود إلی البدء (ذكر فيها بعض مصاديق التعزيرات): ۲/ ۴۱۴.

- الجهه الثانيه عشره: فی الفروق التی ذكرها بعض المصنفين بين أحكام الحدّ و التعزير: ۲/ ۴۱۷.

تعيين الوالی و انعقاد الإمامه،- الإمام- كيفيه تعيين الوالی و انعقاد الإمامه: ۱/ ۳۹۹- ۶۲۰.

التقليد،- الاجتهاد و التقليد.

التنفيذ،- السلطه التنفيذيه: ۲/ ۱۱۰- ۱۳۹.

الجزيه: ۳/ ۳۶۳- ۴۸۶.

- معنی الجزيه و الخراج و الفرق بينهما: ۳/ ۳۶۳.

- الجزيه: ۳/ ۳۶۵.

- و هنا جهات من البحث، يذكر اثنتا عشره جهه:

- الجهه الأولی: فيمن تؤخذ منه الجزيه من الفرق، و أنّها هل تؤخذ من سائر الكفّار أيضا أم لا؟ و هل تؤخذ من العرب أيضا؟ ۳/ ۳۶۸.

- ما يستدل به فی المقام (لأهل الكتاب و غير أهل الكتاب) من الآيات و الروايات: ۳/ ۳۷۵.

- المهادنه و الموادعه و المعاهده علی ترک القتال: ۳/ ۳۸۸.

- حكم من تهوّد أو تنصّر أو تمجّس بعد طلوع الإسلام: ۳/ ۳۸۹.

- بحث فی حكم الصابئه: ۳/ ۳۹۲.

- الجهه الثانیه: فی ذکر من تسقط عنه الجزیه: ۳/ ۴۱۳.

- أ- حکم النساء و الصبیان و المجانین: ۳/ ۴۱۶.

- ب- حکم الجزیه علی المملوک: ۳/ ۴۲۰.

- ج- حکم الشیخ الفانی المعبّر عنه بالهمّ و کذا المقعد و الأعمی: ۳/ ۴۲۲.

- د- حکم الفقیر فی هذا الباب: ۳/ ۴۲۳.

- ه- حکم الرهبان و

أصحاب الصوامع فی هذا الباب: ۳/ ۴۲۴.

- الجهه الثالثه: فی کمیه الجزیه: ۳/ ۴۲۶.

- الجهه الرابعه: فی اختیار الإمام أو من نصبه بین أن یضع الجزیه علی الرؤوس أو الأراضی أو کلیهما: ۳/ ۴۳۳.

- الجهه الخامسه: فی جواز مضاعفه الصدقه علیهم جزیه: ۳/ ۴۳۸.

- الجهه السادسه: فی جواز اشتراط الضیافه علی أهل الذمّه: ۳/ ۴۴۲.

- الجهه السابعه: فی أنّه لا یؤخذ منهم سوی الجزیه و ما اشتراط علیهم فی عقد الذمه شی ء آخر من زکاه و غیرها: ۳/ ۴۴۶.

- الجهه الثامنه: فی جواز أخذ الجزیه من ثمن الخمور و الخنازیر و نحوهما من المحرمات: ۳/ ۴۵۱.

- الجهه التاسعه: فیما إذا مات الذمّی أو أسلم: ۳/ ۴۵۵.

- الجهه العاشره: فی مصرف الجزیه: ۳/ ۴۶۱.

- الجهه الحادیه عشره: فی معنی الصغار المذکور فی الآیه و الإشاره إلی ماهیه الجزیه و تاریخها: ۳/ ۴۶۸.

- الجهه الثانیه عشره: فی إشاره إجمالیه إلی شرائط الذمه: ۳/ ۴۷۶.

الجهاد: ۱/ ۱۱۲- ۱۲۶.

- وجوب الجهاد إجمالا من ضروریات الإسلام: ۱/ ۱۱۲.

- لیس الجهاد إلّا الدفاع عن الحقّ و العداله: ۲/ ۷۱۰- ۷۱۲.

- الجهاد علی قسمین: الجهاد الابتدائی و الدفاعی: ۱/ ۱۱۵.

- الجهاد الابتدائی فی الحقیقه هو الدفاع عن العداله و التوحید: ۱/ ۱۱۵.

- هل یعتبر فی الجهاد الابتدائی إذن الإمام أو لا؟ ۱/ ۱۱۷.

- (و راجع فی الجهاد الابتدائی و الجهاد الدفاعی و الفرق بینهما فی إذن الإمام:

۱/ ۱۹۲ و ۲۵۵.)

- لا یعتبر فی الجهاد الدفاعی إذن الإمام بل یجب مطلقا و إن کان وجود الإمام

شرطا لوجوده: ۱/ ۱۲۱.

و راجع فی أن الدفاع واجب حتی فی ظل رایه الباطل بشرط عدم

تأییده: ۱/ ۲۴۰؛

و أیضا- أخبار السکوت و السکون ...؛ البغاه؛ القیام فی قبال حکام الجور.

الحاکم الإسلامی،- الإمام.

الحبس،- السجن.

حدیث الثقلین و التمسک بالعتره الطاهره،- الاستخلاف.

حرمه الإنسان فی النظام الإسلامی- الاستخبارات العامه؛ التعزیرات الشرعیه.

الحریات فی النظام الإسلامی: ۲/ ۲۵- ۳۰.

الحسبه- الأمر بالمعروف و النهی عن المنکر و الحسبه: ۲/ ۲۵۹- ۳۰۳.

الحصانه السیاسیه- السیاسه الخارجیه للإسلام و ...: ۲/ ۷۳۸.

الحقوق المتقابله بین الإمام و الأمه و أنّه یجب علی الأمه التسلیم له و إطاعته و کذا إطاعه عمّاله المنصوبین من قبله إجمالا: ۲/ ۷۶۹- ۷۸۲.

لا طاعه لمخلوق فی معصیه الخالق: ۲/ ۷۸۱.

و- إطاعه أولی الأمر؛ الإمام؛ أهداف الدوله الإسلامیه ...

سبب تنفر المسلمین من اسم الحکومه و السیاسه: ۱/ ۱۳

- أهمیه فقه الدوله و المسائل العامّه الاجتماعیه (: فقه القضایا العامه) و التنبیه بنقص البحوث الفقهیه: ۱/ ۲۰.

- تذکار و اعتذار، و فیه اشاره الی افساد عملاء الاستعمار و ایادیهم بین المسلمین: ۱/ ۲۲.

- الحکومه (الدوله الإسلامیه، الإمامه، السلطنه، الولایه.)

- مفهوم الحکم و مورد استعمالها: ۱/ ۴۳۳.

- الحکومه من أهم الفرائض و من أهم الأمور الحسبیه. ۱/ ۵۷۲.

- علی العلماء و الفقهاء أن یتدخلوا فی السیاسه لأنّ الولایه مفتاح سائر الفرائض و أنها من أهم الأمور الحسبیه: ۱/ ۱۲.

- الباب الثالث فی بیان لزوم الحکومه و ضرورتها فی جمیع الأعصار و لو فی عصر الغیبه بل کونها من ضروریات الإسلام و مما أوجب اللّه- تعالی- تأسیسها و الحفاظ علیها مع الإمکان، و یشتمل علی فصول أربعه: ۱/ ۸۳- ۲۵۶.

- الفصل الأوّل: فی ذکر کلمات بعض العلماء و الأعاظم المدعین للإجماع فی المسأله: ۱/ ۸۵.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۵۲

- الفصل الثانی: فی

سير إجمالى فى روايات الفقه الإسلامى و فتاوى الأصحاب التى يظهر منها إجمالا سعه دائره الإسلام و جامعيته لجميع شئون الإنسان و أنّ الحكومه داخله فى نسجه و نظامه و لا يجوز تعطيلها فى عصر و لا مكان: ۱/ ۸۹، و أيضا- ضروره الحكومه و أنحائها و الحكومه الإسلاميه و تأسيس أوّل دوله اسلاميه بيد النبى «ص»: ۱/ ۳- ۱۵.

- للبحث فى ولايه الفقيه فى عصر الغيبه طريقان: ۱/ ۸۹.

- طريقتنا و طريقه الأعاظم فى بحث الولايه و الاشاره الى سيره آيه اللّه العظمى البروجردى فى بحوثه الفقهيه: ۱/ ۱۸، ۲۱.

- تصوّر الإسلام على نحوين: انفكاك الدين عن السياسه و خلافه: ۱/ ۹۰.

- الإشاره إلى أبواب الفقه التى يستفاد منها أن تشريع القوانين فى الإسلام كان على أساس حكومه إسلاميه، و ذلك فى أربعه عشر فصلا:

- الفصل الأوّل فى الصلاه خصوصا صلاه الجمعه و العيدين: ۱/ ۹۲.

- الفصل الثانى فى الصوم و الاعتكاف: ۱/ ۹۶.

- الفصل الثالث فى الزكاه و أنها ضريبه من ضرائب الحكومه: ۱/ ۹۸.

- الفصل الرابع فى الخمس و الأنفال و أنه ضريبه من ضرائب الحكومه: ۱/ ۱۰۲.

- الفصل الخامس فى الحج و المزار: ۱/ ۱۰۷.

- الفصل السادس فى الجهاد- الجهاد: ۱/ ۱۱۲.

- الجهاد على قسمين: ۱/ ۱۱۵.

- هل يعتبر فى الجهاد الابتدائى إذن الإمام؟ ۱/ ۱۱۷.

- لا يعتبر فى الجهاد الدفاعى إذن الإمام بل يجب مطلقا: ۱/ ۱۲۱.

- الفصل السابع فى قتال البغاه على الإمام: ۱/ ۱۲۷.

- الفصل الثامن فيما دلّ على أنّ أمر الجزيه و الغنائم و الأسارى و الأراضى إلى الإمام: ۱/ ۱۳۰.

- الفصل التاسع فى الحجر و الوصيه: ۱/ ۱۳۳.

- الفصل العاشر فيما ورد فى النكاح و الطلاق

و ملحقاته: ۱/ ۱۳۴.

- الفصل الحادی عشر فی المواریث و أن میراث من لا وارث له للإمام: ۱/ ۱۳۶.

- الفصل الثانی عشر فیما ورد فی القضاء و الحدود: ۱/ ۱۳۸.

- الفصل الثالث عشر فیما ورد فی القصاص و الدیات: ۱/ ۱۴۵.

- الفصل الرابع عشر فی التعرض لبعض عبارات الفقهاء و فتاواهم التی علق

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۵۳

فیها الحکم علی الإمام أو الوالی أو السلطان أو الحاکم أو نحو ذلک مما یشکل حمله علی خصوص الإمام المعصوم: ۱/ ۱۵۱.

- الفصل الثالث من الباب فیما یستدلّ به لضروره الحکومه فی جمیع الأعصار و یذکر لذلک عشره أدلّه: ۱/ ۱۶۱.

- الدلیل الأول: أن الحکومه داخله فی نسج الإسلام و نظامه و الإسلام کافل لجمیع ما یحتاج إلی الإنسان: ۱/ ۱۶۲ و أیضا- ۴/ ۱۰۹.

- الدلیل الثانی: أن الحکومه أمر ضروری للبشر: ۱/ ۱۶۷.

- الدلیل الثالث: روایه فضل بن شاذان (فی عله وجود الإمام) فی العیون و العلل: ۱/ ۱۷۱.

- وثاقه محمد بن فضل و فضل بن شاذان: ۱/ ۱۷۳.

- الدلیل الرابع: ما فی نهج البلاغه فی جواب الخوارج: لا بدّ للناس من أمیر ...: ۱/ ۱۷۴.

- الدلیل الخامس: ما فی المحکم و المتشابه: لا بدّ للأمّه من إمام یقوم بأمرهم: ۱/ ۱۷۷.

- الدلیل السادس: ما فی کتاب سلیم: یختاروا لأنفسهم إماما عفیفا ...: ۱/ ۱۷۸.

- البحث فی سند الکتاب المنسوب إلی سلیم بن قیس الهلالی: ۱/ ۱۸۰.

- الدلیل السابع: نتیجه صغری و کبری کلّیه: (أنّ الإسلام یدعو المسلمین إلی التجمع و التشکل و توحید الکلمه و الإمامه هی نظام الأمه ... و حافظه وحدتها فالتشکل لا یتم إلّا بالإمامه): ۱/

.۱۸۲

- البحث العلمیّ الحرّ لا یضرّ بالوحده بل یؤکّدها: ۱/ ۲۱.

- الدلیل الثامن: صحیحه زراره، بنی الإسلام علی خمسه: ۱/ ۱۸۸.

- الدلیل التاسع: ما فی نهج البلاغه: «أخذ اللّه علی العلماء» و أنّ الحکومه حسبه ...: ۱/ ۱۹۱.

- و أیضا- فی أن الحکومه من أهم الأمور الحسبیه: ۱/ ۱۲، ۲۴۲، ۵۷۲.

- معنی التقیه إجمالا: ۱/ ۱۹۳.

- الدلیل العاشر: أخبار متفرقه یظهر منها لزوم الحکومه و الدوله: ۱/ ۱۹۴.

- کیفیه الجمع بین أخبار مدح الإماره و الترغیب فیها و بین أخبار التحذیر و التخویف منها: ۱/ ۲۰۴.

- الفصل الرابع من الباب فی ذکر الأخبار التی ربما توهم وجوب السکوت

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۵۴

فی قبال الجنایات و مظالم الأعداء فی عصر الغیبه و عدم التدخل فی الشؤون السیاسیه و إقامه الدوله العادله- أخبار السکوت و السکون: ۱/ ۲۰۵- ۲۵۶.

- و أیضا- الولایه.

- أهداف الدوله الإسلامیه و الغرض منها- أهداف الدوله الإسلامیه ...: ۲/ ۳- ۳۰.

- السیاسه الخارجیه للدوله الإسلامیه- السیاسه الخارجیه للإسلام ...: ۲/ ۷۰۱- ۷۵۳.

- الحصانه السیاسیه و معامله الدوله مع الأقلیات غیر المسلمه- السیاسه الخارجیه للإسلام ...

- المنابع المالیه لها- المنابع المالیه للدوله الإسلامیه: ۳/ ۱- ۵۰۷ و ۴/ ۱- ۳۰۰.

- امتیاز الحکومه الاسلامیه عن الحکومه الدیموقراطیه: ۱/ ۸.

الخراج: ۳/ ۴۸۷- ۵۰۷.

و هنا جهات من البحث:

- الجهه الأولی: فی معنی الخراج و موضوعه و مقداره: ۳/ ۴۸۸.

- معنی الجزیه و الخراج و الفرق بینهما: ۳/ ۳۶۳.

- الجهه الثانیه: فی مصرف الخراج: ۳/ ۴۹۵.

- الجهه الثالثه: فی أنه یجب علی إمام المسلمین و عمّاله أن یرفقوا بأهل الجزیه و الخراج و یخفّفوا عنهم بما یصلح به أمرهم و

لا يجوز تعذيبهم و التضييق عليهم فى أمر الخراج و الجزيه ۳/ ۵۰۰.

الخمس: ۳/ ۴۳- ۱۲۸.

و فيه جهات من البحث:

- الجهه الأولى: فى بيان مفهوم الخمس و تشريعه: ۳/ ۴۳.

- معنى آيه الخمس: ۳/ ۴۴؛ ۱۰۴؛ ۱۴۷.

- الجهه الثانيه: فيما يجب فيه الخمس: ۳/ ۵۱.

- الأوّل: غنائم دار الحرب: ۳/ ۵۲.

- الثانى: المعادن: ۳/ ۵۸.

- الثالث: الكنز: ۳/ ۶۴.

- الرابع: الغوص: ۳/ ۶۵.

- الخامس: ما يفضل عن مئونه السنه: ۳/ ۶۶.

- البحث فى أمور ثلاثه:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۵۵

- الأمر الأوّل: فى إشاره إلى إشكال وقع فى خمس الأرباح و الجواب عنه: ۳/ ۷۰.

- الأمر الثانى: فى ذكر أخبار التحليل و الجواب عنها: ۳/ ۷۴.

- الأمر الثالث: فى أنّ الموضوع فى هذا القسم من الخمس هل هو الأرباح أو مطلق الفائده؟ ۳/ ۸۲.

- السادس مما فيه الخمس على ما قالوا: الأرض التى اشتراها الذمّى من المسلم: ۳/ ۸۸.

- السابع مما فيه الخمس: الحلال المختلط بالحرام على وجه لا يتميز مع الجهل بصاحبه و بمقداره، فيحل بإخراج خمسه: ۳/ ۹۴.

- الجهه الثالثه: فى مصرف الخمس: ۳/ ۱۰۰.

---

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ۴ جلد، نشر تفکر، قم - ایران، دوم، ۱۴۰۹ ه ق



- بیان مفاد آیه الخمس: ۳/ ۱۰۴.

- الروایات المتعرضه لمصرف الخمس: ۳/ ۱۰۷.

- الخمس حق وحدانی ثابت لمنصب الإمامه: ۳/ ۱۱۰.

- توضیح و تکمیل: ۳/ ۱۱۷.

- الورود فی المسأله من طریق آخر: ۳/ ۱۱۹.

- الجهه الرابعه فی حکم الخمس فی عصر الغیبه: ۳/ ۱۲۲.

- إن الخمس و الأنفال للإمام بما

أنه إمام: ۱/ ۱۰۲.

الدوله الإسلاميه،- الحكومه.

الزكاه و الصدقات: ۳/ ۵- ۴۱.

و فيه جهات من البحث:

- الجهه الأولى: فى بيان مفهوم الزكاه و الصدقه: ۳/ ۵.

- الجهه الثانيه: فى بيان ما فيه الزكاه إجمالا و هل أنها فى تسعه أشياء أو أزيد؟ ۳/ ۱۰.

- الروايات الوارده فيما فيه الزكاه و هى أربع طوائف: ۳/ ۱۳.

- وجوه الجمع بين روايات ما فيه الزكاه: ۳/ ۲۰.

- الموارد التى استحبت فيها الزكاه و هى اثنا عشر موردا: ۳/ ۳۰.

- الجهه الثالثه: فى أنّ الزكاه تكون تحت اختيار الإمام و هو الذى يتصدى لأخذها و صرفها فى مصارفها: ۳/ ۳۲.

- الجهه الرابعه: فى الصدقات المندوبه و الأوقاف العامه: ۳/ ۳۷.

- إن الزكاه ضريبه من ضرائب الحكومه الإسلاميه: ۱/ ۹۸.

السبايا،- الأسارى: ۳/ ۲۴۹- ۳۱۷.

السجن: أحكام السجون و آدابها ۲/ ۴۲۱- ۵۳۸.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۵۶

و فيه جهات من البحث:

- الجهه الأولى: فى بيان مفهوم السجن بحسب اللّغه: ۲/ ۴۲۱.

- الجهه الثانيه: فى مشروعيه الحبس إجمالا: ۲/ ۴۲۵.

- الجهه الثالثه: فى أوّل من بنى السجن فى الإسلام: ۲/ ۴۳۴.

- الجهه الرابعه: فى موضوع الحبس الشرعى و الغرض منه: ۲/ ۴۳۷.

- نقل كلام صاحب كتاب «التشريع الجنائىّ الإسلامى»: ۲/ ۴۳۹.

- الجهه الخامسه: فى إشاره إجماليه إلى مكان السجن من العقوبات فى الشريعه الإسلاميه: ۲/ ۴۴۳.

- الجهه السادسه: فى إشاره إجماليه إلى موارد الجمع بين الحبس و بعض العقوبات الأخر: ۲/ ۴۴۶.

- (إجبار المسجون على المقابله التلفزيونيّه): ۲/ ۴۴۷.

- ۱- المراه المرتده: ۲/ ۴۴۹.

- ۲- المختلس و الطرّار و النبّاش: ۲/ ۴۴۹.

- ۳- الحالق شعر المرأه: ۲/ ۴۵۰.

- ۴- المؤلى إذا أبى أن يطلق أو يفى ء: ۲/

۴۵۰.

- ۵- شارب الخمر فی رمضان: ۲/ ۴۵۱.

- ۶- من أمسک أحدا لیقتله الآخر: ۲/ ۴۵۱.

- ۷- القاتل عمدا إذا لم یقتصّ منه: ۲/ ۴۵۱.

- ۸- شاهد الزور: ۲/ ۴۵۲.

- ۹- أمین السوق إذا خان: ۲/ ۴۵۲.

- ۱۰- من یلقّن المجرم بما یضرّ مسلما: ۲/ ۴۵۳.

- ۱۱- من قتل مملوکه: ۲/ ۴۵۳.

- ۱۲- من سرق ثالثه: ۲/ ۴۵۳.

- الجهه السابعه: فی اقسام السجون بحسب أصناف السجناء: ۲/ ۴۵۵.

- الجهه الثامنه: فی تقسیمها بملاحظه أسبابها الرئیسیّه: ۲/ ۴۵۶.

- الجهه التاسعه: فی نفقات السجن و السجناء: ۲/ ۴۵۸.

- الجهه العاشره: فی التعرض لفروع أخر جزئیه: ۲/ ۴۶۷.

- الأوّل: النظر فی حال المحبوسین: ۲/ ۴۶۷.

- الثانی: رعایه حاجات المحبوسین: ۲/ ۴۶۹.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۵۷

- الثالث: ضمان السجان إذا فرّط: ۲/ ۴۷۰.

- الرابع: علی الإمام أن یراعی الشؤون الدینیه للسّجناء: ۲/ ۴۷۳.

- الجهه الحادیه عشره: فی ذکر ما عثرت علیه من موارد السجن فی أخبار الشیعه و السّنه: ۲/ ۴۷۴.

- الأخبار الوارده فی الحبس علی طائفتین:

- الطائفه الأولی: ما تعرضت لمطلق الحبس و السجن بنحو الإجمال أو لمده معینه، و هی تسعه و عشرون موردا: ۲/ ۴۷۷.

- ۱- مورد التّهمه: ۲/ ۴۷۷.

- ۲، ۳ و ۴- الفسّاق من العلماء و الجهال من الأطبّاء و المفالیس من الأکریاء: ۲/ ۴۸۲.

- ۵، ۶ و ۷- الغاصب لمال الغیر، و آکل مال الیتیم ظلما، و الخائن فی الأمانه: ۲/ ۴۸۳.

- ۸ و ۹- المدیون المماطل، و المدّعی للإفلاس: ۲/ ۴۸۴.

- هنا مسألتان فی الإفلاس ینبغی الإشاره إلیهما: ۲/ ۴۸۷.

- ۱۰- من ترک الإنفاق علی زوجته بلا إعسار: ۲/ ۴۹۰.

- ۱۱- الکفیل حتی یحضر المکفول

أو ما عليه: ۲/ ۴۹۱.

- ۱۲- من عليه حق من حقوق الناس أو حقوق اللّه غير ما ذكر فيحبس لاستيفائه: ۲/ ۴۹۳.

- ۱۳، ۱۴، ۱۵ و ۱۶- المختلس، و الطرّار، و النبّاش، و الداعر: ۲/ ۴۹۵.

- ۱۷- أمين السوق إذا خان: ۲/ ۴۹۹.

- ۱۸- من يلقّن المجرم بما يضرّ مسلما: ۲/ ۴۹۹.

- ۱۹- شاهد الزور: ۲/ ۴۹۹.

- ۲۰- من وثب على امرأه فحلق رأسها: ۲/ ۵۰۰.

- ۲۱- الأمّ إذا كانت تزنى: ۲/ ۵۰۱.

- ۲۲- السكارى المتباعجون بالسكاكين: ۲/ ۵۰۱.

- ۲۳- القاتل عمدا إذا لم يقتصّ منه: ۲/ ۵۰۵.

- ۲۴- الأسراء: ۲/ ۵۰۸.

- ۲۵- من عذّب عبده حتى مات: ۲/ ۵۰۹.

- ۲۶- من أعتق نصيبه من مملوكه المشترك فيه فيحبس ليشترى البقيه و يعتقها: ۲/ ۵۱۰.

- ۲۷- القوّاد المحكوم بالنفى على ما روى: ۲/ ۵۱۱.

- ۲۸- المرتدّ الملّى يحبس ليتوب: ۲/ ۵۱۱.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۵۸

- ۲۹- من قطع يده فيحبس للعلاج: ۲/ ۵۱۲.

- الطائفه الثانيه من أخبار الحبس و السجن: ما تعرضت لمن يخلّد فى السجن حتّى يموت أو حتى يتوب، و هى أحد عشر موردا: ۲/ ۵۱۲.

- ۱- من سرق ثالثه: ۲/ ۵۱۳.

- ۲- المرأه المرتده: ۲/ ۵۱۸.

- ۳- المؤلی إذا أبی أن یفی ء أو یطلّق: ۲/ ۵۲۲.

- ۴- من أمسک رجلا لیقتله غیره: ۲/ ۵۲۳.

- ۵- من أمر رجلا حرّا بقتل رجل: ۲/ ۵۲۸.

- ۶- العبد القاتل بأمر سیّده: ۲/ ۵۲۹.

- ۷- من خلّص القاتل من أیدی الأولیاء: ۲/ ۵۳۱.

- ۸- المحارب المحکوم بالنفی علی ما فی بعض الأخبار و الفتاوی: ۲/ ۵۳۲.

- ۹- الّذی یمثّل: ۲/ ۵۳۳.

- ۱۰- المنجّم المصرّ علی التنجیم: ۲/ ۵۳۳.

- ۱۱-

من وقع على أخته و لم يمت بالضربه: ۲/ ۵۳۴.

- بعض القواعد التى أقرّتها هيئه الأمم المتّحده لمعامله المسجونين: ۲/ ۵۳۴.

السلطات الثلاث: ۲/ ۵۱- ۲۱۱.

- إن المسؤول فى الحكومه الإسلاميه هو الإمام و السلطات الثلاث أياديه و اعضاده فهو بمنزله رأس المخروط يشرف على جميعها إشرافا تاما: ۲/ ۵۱.

- بيان إجمالى لأنواع السلطات و الدوائر فى الحكومه الإسلاميه: ۲/ ۵۷.

- أصول السلطات فى الحكومه ثلاثه: (۱- التشريعيه، ۲- التنفيذيه، ۳- القضائيه): ۲/ ۵۷.

السلطه التشريعيه: ۲/ ۵۹- ۱۰۹.

و فيها جهات من البحث:

- ۱- فى بيان الحاجه إليها و حدودها و تكاليفها (و أن للحكم الشرعى ثلاث مراحل): ۲/ ۵۹.

- ۲- انتخاب النوّاب لمجلس الشورى: ۲/ ۶۲.

- ۳- مواصفات الناخبين و المنتخبين: ۲/ ۶۳.

- ۴- منابع الحكم الإسلامى و مصادره: ۲/ ۶۳.

- هنا أمور اختلف فى حجيتها الفريقان: ۲/ ۶۴.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۵۹

- الأوّل: الإجماع بما هو إجماع و اتفاق: ۲/ ۶۵؛ ۲/ ۳۳۹.

- الثانى: القياس و الاستحسانات الظنّيه: ۲/ ۶۸.

- الثالث: أقوال العتره الطاهره: ۲/ ۷۰.

- ۵- الاستنباط و الاجتهاد ۲/ ۷۱.

- ۶- التخطئه و التصويب: ۲/ ۳۷.

- ۷- انفتاح باب الاجتهاد المطلق: ۲/ ۷۸.

- ۸- التقليد و أدلّته: ۲/ ۸۶- ۱۰۹.

- [راجع فى العناوين الفرعيه للجهات الأربع الأخيره «الاجتهاد و التقليد».]

السلطه التنفيذيه: ۲/ ۱۱۰- ۱۳۹.

و فيها جهات من البحث:

- ۱- المراد منها و الحاجه إليها و مراتبها: ۲/ ۱۱۰.

- ۲- مصدر السلطه التنفيذيّه: ۲/ ۱۱۴.

- ۳- مواصفات الوزراء و العمّال و الأمراء بمراتبهم: ۲/ ۱۱۵؛ ۱/ ۳۰۸.

- ۴- إشاره إلى دوائر من السلطه التنفيذيّه: ۲/ ۱۲۷.

- ۵- ذكر بعض من ولّاه النبى «ص» على النواحى: ۲/ ۱۲۸.

-

۶- ذکر بعض من بعثه رسول اللّه «ص» علی الصدقات: ۲/ ۱۳۲.

- ۷- فی عدد غزوات النبی «ص» و سراياه: ۲/ ۱۳۳.

- ۸- ذکر من استخلفه رسول اللّه «ص» علی المدینه أو علی أهله حینما خرج من المدینه: ۲/ ۱۳۴.

- ۹- ذکر بعض من بعثه النبی «ص» إلی الملوک للدعوه إلی الإسلام: ۲/ ۱۳۷.

- ۱۰- ذکر من بعثه النبی «ص» إلی الجهات یعلّم الناس القرآن و یفقههم فی الدین ...: ۲/ ۱۳۸.

السلطه القضائیه: ۲/ ۱۴۰- ۲۱۱.

و فیها جهات من البحث:

- ۱- الحاجه إلیها: ۲/ ۱۴۰.

- ۲- لقضاء اللّه و لرسوله و للأنبیاء و الأوصیاء، و کان الأنبیاء و الأئمه یتصدّون له: ۲/ ۱۴۱.

- ۳- شرائط القاضی و مواصفاته و هی البلوغ، و العقل، و الإیمان، و العداله، و طهاره المولد، و الذکوره، و الحریه، و سلامه السمع و البصر علی قدر الحاجه: ۲/ ۱۴۶/

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۶۰

- و أیضا- اشتراط الذکوره: ۱/ ۳۳۵- ۳۶۱؛ و اشتراط العداله: ۱/ ۲۹۷.

- ۴- اعتبار العلم فی القاضی: ۲/ ۱۵۰.

- ۵- هل یعتبر فی علم القاضی کونه عن اجتهاد؟ ۲/ ۱۵۳.

- ما یستدلّ به علی اعتبار الاجتهاد فی القاضی: ۲/ ۱۵۶.

- کلام صاحب «الجواهر»: ۲/ ۱۵۹.

- الجواب عمّا فی الجواهر: ۲/ ۱۶۲.

- کلام بعض الأساتذه فی کتابه «جامع المدارک» و نقده: ۲/ ۱۶۷.

- کلام للفاضل النراقی فی «المستند» و نقده: ۲/ ۱۷۰.

- ۶- هل للفقيه أن ينصب المقلّد للقضاء؟ ۲/ ۱۷۲.

- ۷- هل يجوز للمجتهد أن يوكّل العامىّ المقلّد للقضاء؟ ۲/ ۱۷۳.

- ۸- هل يجزى التجزّى فى الاجتهاد؟ ۲/ ۱۷۶.

- ۹- هل يتعين الأعلم مع الإمكان أو لا؟ ۲/ ۱۷۸.

- ما

يستدلّ به على اعتبار الأعلميه: ۲/ ۱۸۰.

- نقل كلام صاحب «العروه» و نقده: ۲/ ۱۸۲.

- ۱۰- اهتمام الإسلام بالقسط و العدل و الحكم بالحق: ۲/ ۱۸۵.

- ۱۱- المساواه أمام القانون: ۲/ ۱۹۰.

- ۱۲- استقلال القاضى: ۲/ ۱۹۶.

- ۱۳- بعض آداب القضاء: ۲/ ۱۹۷.

- ۱۴- فى تكاليف القاضى و اختياراته: ۲/ ۲۰۱.

- ۱۵- ولايه المظالم: ۲/ ۲۰۵- ۲۱۱.

السلطان،- الإمام.

السلطنه،- الولايه.

السياسه الخارجيه للإسلام و معاملته مع الأقليّات غير المسلمه ۲/ ۷۱۱- ۷۵۳.

و فيها جهات من البحث:

- الجهه الأولى: فى أن الإسلام دين و سياسه و تشريع و حكومه: ۲/ ۷۰۱.

و أيضا- ۱/ ۸۳ و ما بعدها.

- الجهه الثانيه: فى أنّ الحاكم هو اللّه تعالى: ۲/ ۴ و ۲/ ۷۰۲.

- الجهه الثالثه: فى أن الإسلام دين عام عالمىّ أبدىّ: ۲/ ۷۰۵.

- بعض مراسلات النبى «ص» إلى الملوك للدعوه إلى قبول الإسلام: ۲/ ۷۰۵.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۶۱

- الجهه الرابعه: فى أنّ الإسلام يدعو إلى الحقّ و العداله و أن الجهاد ليس إلّا الدفاع عن الحق و العداله: ۲/ ۷۰۸.

- الجهه الخامسه: فى أنّ المسلمين بأجمعهم أمّه واحده و لا فضل لأحد منهم على أحد إلّا بالتقوى: ۲/ ۷۱۲.

- الجهه السادسه: فی النهی عن تولّی الکفّار و اتخاذهم بطانه: ۲/ ۷۱۷.

- الجهه السابعه: فی مداراه الکفّار و حفظ حقوقهم و حرمتهم: ۲/ ۷۲۱.

- و- فی أن حفظ حقوق الأقلیات بنفسه یعدّ من مقررات الإسلام و موازینه: ۱/ ۲۷۷.

- الجهه الثامنه: فی الأمان و الهدنه: ۲/ ۷۲۵.

- ۱- عقد الأمان: ۲/ ۷۲۶.

- ۲- الهدنه و ترک القتال: ۲/ ۷۲۸.

- (و راجع أیضا فی المهادنه و الموادعه و المعاهده علی ترک القتال: ۳/ ۳۸۸.)

-

الجهه التاسعه: فی وجوب الوفاء بالعهد و حرمه الغدر و لو مع الکفّار: ۲/ ۷۳۱.

- الجهه العاشره: فی الحصانه السیاسیه للسفراء و الرسل: ۲/ ۷۳۸.

- الجهه الحادیه عشره: فی حکم جاسوس العدوّ: ۲/ ۷۴۰.

- الجهه الثانیه عشره: فی ذکر بعض معاهدات النبی «ص» مع الکفّار من أهل الکتاب و غیرهم: ۲/ ۷۴۵.

و یذکر فیها سبعه موارد، و هی: ۱- عهد کتبه «ص» بین أهل المدینه. ۲- هدنه الحدیبیّه. ۳- عهد أمان منه «ص» لیهود بنی عادیا من تیماء. ۴- معاهدته «ص» مع أهل أیله. ۵- دعوته «ص» أساقفه نجران. ۶- کتابه «ص» لأبی الحارث بن علقمه أسقف نجران. ۷- معاهدته «ص» مع نصاری نجران: ۲/ ۷۴۵- ۷۵۳.

سیره الإمام و مکارم أخلاقه،- الإمام: ۲/ ۷۸۵- ۸۳۳.

شرائط الإمام و الوالی الذی تصحّ إمامته و تجب طاعته و یشتمل هذا الباب (الباب الرابع) علی اثنی عشر فصلا: ۱/ ۲۵۹- ۳۹۵.

- شرائط الإمام الذی تصح إمامته و تجب طاعته، و هی ثمانیه اتفاقیه و سته اختلافیه: ۱/ ۲۵۹.

- الفصل الأول: فی ذکر بعض الکلمات من العلماء و الفقهاء فی شرائط الوالی: ۱/ ۲۶۱- ۲۷۳.

- رأی ابن سینا: ۱/ ۲۶۱؛ رأی الفارابی: ۱/ ۲۶۲، رأی الماوردی: ۱/ ۲۶۳، رأی القاضی أبی یعلی الفراء: ۱/ ۲۶۴، کلام العلامه الحلّی فی التذکره:

۱/ ۲۶۵، رأی القاضی الباقلانی: ۱/ ۲۶۶، کلام القاضی عضد الدین الإیجی

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۶۲

و الشریف الجرجانی: ۱/ ۲۶۷، کلام عبد الملک الجوینی: ۱/ ۲۶۸، کلام النووی: ۱/ ۲۶۹، آراء ابن حزم الأندلسی: ۱/ ۲۶۹، کلام ابن خلدون:

۱/ ۲۷۲، کلام القلقشندی: ۱/ ۲۷۲، ملخص ما فی الفقه علی المذاهب الأربعه: ۱/ ۲۷۳.

-

الفصل الثانی: فی بیان ما یحکم به العقل و العقلاء فی المقام مع قطع النظر عن الآیات و الروایات: ۱/ ۲۷۵.

- حفظ حقوق الأقلیات بنفسه یعدّ من مقررات الإسلام و موازینه: ۱/ ۲۷۷.

- الفصل الثالث: فی ذکر آیات الباب: ۱/ ۲۷۹.

- الفصل الرابع: فی اعتبار العقل الوافی. ۱/ ۲۸۵.

- الفصل الخامس: فی اعتبار الإسلام و الإیمان: ۱/ ۲۸۷.

- الفصل السادس: فی اعتبار العداله (و أن الظالم و الفاسق لا یجعل إماما و والیا و أنه لا طاعه لمن لم یطع اللّه و أنّه ورد فی روایات کثیره مدح الإمام العادل): ۱/ ۲۸۹.

- نکته مهمه، و هی أن الأمیر المنصوب من قبل الإمام لجیش خاصّ أو جهه خاصه إذا فرض سقوطه عن العداله لا یوجب هذا بنفسه سقوطه عن منصبه و لا جواز التخلف عن أوامره فی الجهه المشروعه التی نصب لها: ۱/ ۳۰۰.

- الفصل السابع: فی اعتبار الفقاهه و العلم بالإسلام: ۱/ ۳۰۱.

- و أیضا،- فی الاحتمالات الثلاث فی حدیث العلماء حکام علی الناس: ۱/ ۳۰۹ و ۴۸۳.

- (و کذا راجع فی نقل حدیث مجاری الأمور و الأحکام علی أیدی العلماء: ۱/ ۳۱۱ و ۴۸۵.)

- الفصل الثامن: فی اعتبار القوه و حسن الولایه، (و هی فی الحقیقه خمسه شرائط: ۱- الشمّ السیاسی، ۲- الإحاطه بکیفیه العمل و فنونه و الاطّلاع علی نفسیات أمّته و حاجاتهم، و شرائط الزمان و البیئه. ۳- الشجاعه النفسیه و القاطعیه فی التصمیم و قوه الإراده. ۴- سلامه الحواس و الأعضاء من السمع و البصر و اللسان و نحوها بمقدار ما یرتبط بعمله أو یوجب عدمه شیئا یسبّب نفره النّاس منه و عدم تأثیر حکمه فیهم، ۵- الحلم.): ۱/ ۳۱۹- ۳۲۷.

-

الفصل التاسع: فی اعتبار أن لا یکون الوالی من أهل البخل و الطمع و المصانعه و حبّ الجاه: ۱/ ۳۲۹.

- الفصل العاشر فی اعتبار الذکوره فی الوالی و القاضی: ۱/ ۳۳۵.

- بحث حول الإجماع: ۱/ ۳۳۹.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۶۳

- التنبیه علی أمرین: ۱/ ۳۴۱.

- الأمر الأوّل، و فیه ثلاث مقدمات: ۱- تفاوت الرجل و المرأه: ۱/ ۳۴۱.

- ۲- مفهوم العدل: ۱/ ۳۴۳.

- ۳- الولایه مسئولیه و أمانه: ۱/ ۳۴۴.

- الولایه تنافی طباع المرأه و ظرافتها: ۱/ ۳۴۴.

- حکمه جعل الطلاق بید الرجل و أیضا حکمه تفاوت حکم الرجل و المرأه فی المیراث و الدیات: ۱/ ۳۴۶.

- الأمر الثانی: المرأه و التستر: ۱/ ۳۴۷.

- الآیات الدالّه علی اعتبار الذکوره فی الوالی و القاضی: ۱/ ۳۴۸.

- الروایات الدالّه علی اعتبار الذکوره فی الوالی و القاضی: ۱/ ۳۵۳.

- الفصل الحادی عشر: فی اعتبار طهاره المولد فی الوالی و القاضی و المفتی: ۱/ ۳۶۳.

- الفصل الثانی عشر: فی ذکر أمور أخر اختلفوا فی اعتبارها فی الإمام، و هی سته: ۱/ ۳۶۹.

- الأوّل: البلوغ: ۱/ ۳۶۹.

- الثانی: سلامه الأعضاء و الحواس: ۱/ ۳۷۰.

- الثالث: الحریه: ۱/ ۳۷۲.

- الرابع: القرشیه: ۱/ ۳۷۳.

- الخامس: العصمه: ۱/ ۳۸۰.

- أصول مسئوليات الإمام و تكاليفه ثلاثه ...: ۱/ ۳۸۶.

- السادس: كون الإمام منصوصا عليه: ۱/ ۳۸۹.

- و أيضا- فى أنه هل رعايه الشروط حكم تكليفى أو وضعى؟ ۱/ ۵۴۱؛ و أنه هل الشروط واقعيه أو علميه؟ ۱/ ۵۴۴؛ و أنه إذا لم يوجد الواجد لجميع الشرائط فما هو التكليف: ۱/ ۵۴۵؛ و أن تشخيص الواجد للشرائط و ترشيحه من جانب هيئه المحافظه على الدستور موجب للاطمينان على

صحه الانتخاب: ۱/ ۵۵۱ و ۵۷۹.

- و أیضا- شروط الحاکم المنتخب عند العقلاء: ۱/ ۱۰.

الشوری: ۲/ ۳۱- ۵۰.

و فیها جهات من البحث:

- ۱- اهتمام الإسلام بالاستشاره: ۲/ ۳۱.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۶۴

- و أیضا- فی الحث علی الشوری و الأمر بها: ۱/ ۴۹۷، و فی کیفیه الشوری: ۱/ ۵۴۸.

- الملاک فی العمل بعد المشاوره هو تشخیص نفس الحاکم: ۲/ ۳۷.

- الشوری فی أصل الإمامه و الولایه خلاف سیره العقلاء و المتشرعه: ۲/ ۳۷.

- ۲- مواصفات من یستشار: ۲/ ۳۹؛ ۱/ ۵۶۰.

- ۳- حق المستشیر علی المشیر و بالعکس: ۲/ ۴۲.

- ۴- ذکر بعض موارد استشاره النبی «ص»: غزوه البدر، غزوه احد، موردین من غزوه الأحزاب، قصه الحدیبیه، و غزوه الطائف: ۲/ ۴۴- ۵۰.

الصابئه،- الجزیه- بحث فی حکم الصابئه: ۳/ ۳۹۲- ۴۱۲.

الصدقات،- الزکاه و الصدقات: ۳/ ۵- ۴۱.

الضرائب الإسلامیه،- المنابع المالیه.

ضروره الحکومه فی جمیع الأعصار،- الحکومه: ۱/ ۸۵- ۲۰۴.

الضعفاء و الأرامل فی الحکومه الإسلامیه،- أهداف الدوله الإسلامیه.

العدل و أهمیته فی الإسلام: ۲/ ۱۸۵- ۱۹۵. و أیضا- السلطه القضائیه.

العشور،- المنابع المالیه- الضرائب التی ...: ۴/ ۲۵۸- ۲۸۵.

العقل و أهميته فى النظام الإسلامى،- السلطه التشريعيه؛ شرائط الإمام و الوالى؛ الشورى؛ المسائل الأصوليه؛ منابع الحكم الإسلامى.

العقوبات فى النظام الإسلامى،- الاستخبارات العامه؛ التعزيرات الشرعيه؛ السجن.

عهد مولانا أمير المؤمنين «ع»- كتاب مولانا أمير المؤمنين «ع» إلى مالك الأشتر: ۴/ ۳۰۱- ۳۱۹.

غنائم الحرب التى منها الأراضى المفتوحه عنوه و السبايا و الأسارى ۳/ ۱۲۹- ۳۱۷.

و فى المسأله جهات من البحث:

- الجهه الأولى: فى مفاد الغنيمه و الفرق بينها و بين الفى ء: ۳/ ۱۲۹.

- الجهه الثانيه: فى أنّ الغنائم للّه و للرسول و أنها من الأنفال،

و آیه الأنفال نزلت فیها: ۳/ ۱۳۳.

- لیست الغنائم و الأنفال لشخص الرسول و الإمام بل هما تحت اختیارهما: ۳/ ۱۳۶.

- عدم تقسیم النبی «ص» غنائم مکه و حنین بین المقاتلین و قد فتحتا عنوه: ۳/ ۱۴۱.

- لیس بین آیه الأنفال و آیه الخمس تهافت و لیس فی البین نسخ: ۳/ ۱۴۷.

- الجهه الثالثه: فی کیفیّه تقسیم الغنائم: ۳/ ۱۵۳.

- الأخبار الوارده فی تقسیم الغنیمه: ۳/ ۱۵۶.

- المشهور بیننا أنّ للفارس سهمین و للراجل سهما واحدا: ۳/ ۱۵۹.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۶۵

- حکم المدد و الصبیان و النساء و العبید و الکفّار فی هذا الباب: ۳/ ۱۶۳.

- فروع ینبغی الإشاره الیها:

الأوّل: هل یکون فی أعصارنا للسیّارات و الطیّارات و نحوهما فی الحروب حکم الفرس أم لا؟ ۳/ ۱۶۶.

- الثانی: إذا کانت الجیوش موظفین من قبل الحکومه، و النفقات و الوسائل ملکا للحکومه فهل یجری حکم تقسیم الغنیمه کما فی المتطوعین أم لا؟ ۳/ ۱۶۷.

- الثالث: هل یجوز التصرّف فی شی ء من الغنیمه أم لا؟ ۳/ ۱۶۷.

- الرابع: هل التخمیس یقدم علی الجعائل و النوائب و النفقات و الرضخ، أو یؤخر عنها، أو یفصّل بین الرضخ و غیره؟ ۳/ ۱۶۹.

- الجهه الرابعه: فی السلب: ۳/ ۱۷۲.

- البحث فی السلب یقع فی مسائل نشیر إلی بعضها إجمالا:

- المسأله الأولی: هل السلب للقاتل مطلقا أو فیما إذا شرطه الإمام له؟ ۳/ ۱۷۳.

- المسأله الثانیه: هل القاتل یستحق السلب مطلقا أو یعتبر فی ذلک شروط؟ ۳/ ۱۷۶.

- المسأله الثالثه: فی المقصود من السلب: ۳/ ۱۷۷.

- المسأله الرابعه: هل السلب يخمّس خمس غنائم الحرب أم لا؟ ۳/ ۱۷۸.

- الجهه الخامسه: فی الصفایا و

أنها للإمام: ۳/ ۱۸۰.

الجهه السادسه: فی حکم الأراضی المفتوحه عنوه و فیها إشاره إلی أقسام الأرضین و أحکامها- الأراضی و أحکامها: ۳/ ۱۸۱- ۲۴۸.

الجهه السابعه: فی الأساری- الأساری: ۳/ ۲۴۹- ۳۱۷.

فدک: ۳/ ۳۲۹.

فقه الدوله،- الحکومه.

الفی ء: ۳/ ۳۱۹- ۵۰۷.

- بیان مفهوم الفی ء و ذکر بعض مصادیقه، و هنا أمور یجب البحث فیها إجمالا:

- الأمر الأوّل: هل الموضوع فی الآیتین (۶ و ۷ من سوره الحشر) هنا واحد أو یکون الموضوع فی الثانیه أعم؟ ۳/ ۳۲۴.

- الأمر الثانی: فی حکم ما لم یوجف علیه بالخیل و الرکاب و أنّه للرسول «ص» و بعده للإمام: ۳/ ۳۲۶.

- إعطاء فدک لفاطمه «ع»: ۳/ ۳۲۹.

- توهم نسخ آیه الفی ء: ۳/ ۳۳۳.

- الأمر الثالث: أن الفی ء و الأنفال لا خمس فیها: ۳/ ۳۳۵.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۶۶

- الأمر الرابع: ما هو مفهوم الفی ء و المقصود منه فی لسان الشرع و الفرق بینه و بین الغنائم و الأنفال و الصدقات: ۳/ ۳۴۳.

- بعض الروایات المتضمنه للفظ الفی ء و مصارفه: ۳/ ۳۵۱.

- الأمر الخامس: فی التعرض لبعض أنواع الفی ء: ۳/ ۳۶۱.

- معنی الجزیه و الخراج و الفرق بینهما: ۳/ ۳۶۳.

- و هنا مسألتان:

- المسأله الأولی: فی الجزیه،- الجزیه: ۳/ ۳۶۵- ۴۸۶.

- المسأله الثانيه: فی الخراج،- الخراج: ۳/ ۴۸۷- ۵۰۷.

القسط و أهميته فی الإسلام: ۲/ ۱۸۵- ۱۹۵؛ و أيضا- السلطه القضائيه.

القضاء،- السلطه القضائيه: ۲/ ۱۴۰- ۲۱۱.

القوی العسكريه:

- إشاره إجماليه إلی اهتمام الإسلام بالقوی العسكريه: ۲/ ۷۵۵- ۷۶۸.

- تنبيه: يلزم أن يكون إعداد القوی المسلّحه علی حسب الزمان، و ينبغی أن تدغم تدريجا التشكيلات المسلّحه المتكثره فی القوتين الأساسيتين: النظاميّه و الانتظاميّه ۲/ ۷۶۷.

قيام زيد بن علی،- أخبار

السکوت و السکون؛ القیام فی قبال حکام الجور.

القیام فی قبال حکام الجور:

- هل یجوز للأمّه الکفاح المسلّح و الخروج علی الحاکم إذا فقد بعض الشرائط أولا؟ ۱/ ۵۸۰- ۶۲۰.

- فاجعه الحره و ما جری بین عبد اللّه بن عمرو عبد اللّه بن مطیع: ۱/ ۵۸۳.

- البحث فی أمرین:

- الأمر الأوّل: لا یجوز إطاعه الجائر الفاسق فی فسقه و جوره و إنما الإطاعه لمن یکون له حق الأمر: ۱/ ۵۹۰.

- الأمر الثانی: هل یجوز الخروج و القیام ضدّ الحاکم إذا صار جائرا، أو لا؟ ۱/ ۵۹۳.

- الأدله التی تدلّ علی جواز بل وجوب السعی فی خلع الوالی و لو بالکفاح المسلح إذا صار انحرافه أساسیا: ۱/ ۵۹۵- ۶۲۰.

- الأوّل: ما یستفاد من الآیات و الروایات الدّاله علی وجوب خلع الوالی إذا صار انحرافه أساسیا: ۱/ ۵۹۵.

- الثانی: ما دل علی الغرض من الإمامه و الحکومه الحقه: ۱/ ۵۹۹.

- الثالث: ما دل علی وجوب الأمر بالمعروف و النهی عن المنکر بمفهومهما الوسیع: ۱/ ۶۰۰.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۶۷

- الرابع: قیام سید الشهداء «ع» علی یزید بن معاویه: ۱/ ۶۰۵.

- الخامس: ما دلّ علی تقدیس زید بن علی و تقدیس قیامه: ۱/ ۶۰۶.

- و أیضا- قداسه زید بن علی «ع» و قیامه: ۱/ ۲۰۸.

- السادس: ما دلّ علی تقدیس شهید فخ و تقدیس قیامه: ۱/ ۶۰۷.

و أیضا- فی تقدیس حسین بن علی شهید فخ: ۱/ ۲۱۷.

- السابع: ما دلّ علی وجوب القیام فی قبال حکام الجور مع وجود القدره و منه حدیث سدیر الصیرفی: ۱/ ۶۰۹.

- الثامن: ما دلّ علی حرمه عدم المبالاه بما یقع فی المجتمع من الجور و الظلم:

۱/ ۶۱۱.

و أیضا- ما هو المراد بالتقیه: ۱/ ۱۹۳؛ و عله عدم قیام الإمام الصادق «ع» و موقعیته و قلّه عدد أصحابه و خصوصیات بعض منهم: ۱/ ۲۲۹- ۲۳۲؛ و عله عدم تأیید الإمام الصادق «ع» بعض الثورات التی کانت فی عصره کقیام محمد بن عبد اللّه المحض باسم المهدویه: ۱/ ۲۱۸ و ۲۴۹؛ و قیام أبی مسلم الخراسانی: ۱/ ۲۳۱ و ۲۳۵.

- التاسع: ما دلّ علی جزاء المحارب و المفسد فی الأرض: ۱/ ۶۱۳.

- العاشر: ما دل علی جواز قتال البغاه بل وجوبه: ۱/ ۱۲۷؛ ۱/ ۶۱۲.

- الحادی عشر: ما دل علی حرمه إعانه الظالم و مساعدته بل و حبّ بقائه: ۱/ ۶۱۴.

- خلاصه الأدلّه فی وجوب خلع الوالی و لو بالکفاح المسلح إذا صار انحرافه أساسیا: ۱/ ۶۱۸.

- و أیضا- الجهاد: ۱/ ۱۲- ۱۲۶؛ و أخبار السکوت و السکون:

۱/ ۲۰۵- ۲۵۶؛ لأن بعض مباحثهما یرتبط بالمقام.

کتاب مولانا أمیر المؤمنین «ع» إلی مالک الأشتر: ۴/ ۳۰۱- ۳۱۹.

- سند عهد أمیر المؤمنین «ع» إلی مالک الأشتر: ۴/ ۳۰۳.

- عهد أمیر المؤمنین «ع» إلی مالک الأشتر: ۴/ ۳۰۷- ۳۱۹.

الکفاح المسلح لإقامه الدوله العادله،- القیام فی قبال حکام الجور: ۱/ ۵۸۰- ۶۲۰.

کیفیه تعیین الوالی و انعقاد الإمامه،- الإمام: ۱/ ۳۹۷- ۶۲۰.

لزوم الحکومه فی کلمات بعض العلماء و الأعاظم المدعین للإجماع فی مسأله الحکومه،- الحکومه: ۱/ ۸۵- ۸۸.

المباحث المتفرقه:

- توثیق فضل بن شاذان النیشابوری و محمد بن شاذان و الاعتماد علی خبرهما: ۱/ ۱۷۳.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۶۸

- الدعوه علی قسمین: ۱- دعوه إلی الحق و مؤیّده من قبل الأئمه «ع» ۲- و دعوه إلی الباطل ... ۱/ ۲۰۶ و ۲۳۷.

-

سدير الصيرفى و حديثه المشهور. ۱- ۲۲۹- ۲۳۲ و ۶۰۹.

- الصحيفه السجاديه و البحث فى سندها. ۱/ ۲۲۳.

- قصص و أحاديث كثيره من عمل أمير المؤمنين «ع» أيام خلافته (ذكرت فى وجوب اهتمام الإمام و عمّاله: ۲/ ۶۶۹- ۷۰۰، كقصه ابن عباس: ۲/ ۶۷۴- ۶۷۸؛ و قصه عقيل و الحديده المحماه: ۲/ ۶۷۹؛ و قصه الحسين أو الحسن و العسل:

۲/ ۶۸۰؛ فراجع أهداف الدوله الإسلاميه و ما يجب على الحاكم الإسلامى ...

- كتاب سليم بن قيس الهلالى و البحث فى سنده و أنّ الاعتماد عليه فى إثبات الحكم الشرعى مشكل: ۱/ ۱۸۰- ۱۸۲.

- لا ضرر و لا ضرار و المقصود منها: ۲/ ۲۹.

- المذاهب الأربعه الدارجه لأهل السنه و كيفيه الحصر فيها: ۲/ ۷۹.

- المسائل المعنونه فى الفقه على قسمين: ۱- المسائل الأصليه المتلقاه عن الأئمه المعصومين «ع»؛ ۲- و المسائل التفريعيه التى استنبطها الفقهاء: ۱/ ۳۳۹.

المرأه و ميزاتها و الحكومه،- شرائط الإمام و الوالى ...

المسائل الأصوليه:

- اشاره الى معنى التواتر الإجمالى و مكانته: ۱/ ۱۹.

- متى يجب العمل بالأخبار الوارده من طرق السنه: ۱/ ۱۹.

- حجيه أقوال العتره الطاهره «ع» و أفعالهم مسأله أصوليه لا كلاميه: ۱/ ۵۸.

- بحث حول الإجماع: ۱/ ۳۳۹.

- بحث حول التمسك بالإطلاق و بيان مورده: ۱/ ۴۵۱ و ۴۶۵.

- مورد حمل المطلق على المقيد: ۱/ ۵۴۶.

- منابع الحكم الإسلامى: ۲/ ۶۴- ۷۱.

- إشاره إلى حجيه الكتاب و السنه و العقل إجمالا: ۲/ ۶۴- ۶۵.

- بحث حول الإجماع عند الفريقين: ۲/ ۶۵- ۶۸.

- بحث حول القياس و الاستحسانات الظنيه: ۲/ ۶۸- ۷۰.

- حجيه أقوال العتره الطاهره «ع»: ۲/ ۷۰- ۷۱.

- الاستنباط و الاجتهاد: ۲/ ۷۱- ۷۳.

- التخطئه و التصويب: ۲/

۷۳- ۷۸.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۶۹

- انفتاح باب الاجتهاد المطلق: ۲/ ۷۸- ۸۵.

- التقلید و أدلته و المناقشه فیها، طریق آخر إلی التقلید: ۲/ ۸۶- ۱۰۹.

- ماهیه الوجوب الکفائی و الفرق بینه و بین العینی: ۲/ ۲۲۲- ۲۲۴.

- أقسام الخبر المتواتر: ۲/ ۴۳۲- ۴۳۳.

- تقریب لحجیه قول المؤرخ بوجهین، و المناقشه فیه: ۳/ ۲۴۲- ۲۴۳.

- معنی حمل فعل المسلم علی الصحه: ۳/ ۲۴۳- ۲۴۴.

- إشاره إلی منع التمسک بالعام فی الشبهه المصداقیه للمخصص اللفظی: ۳/ ۴۱۱.

- إشاره إلی منع قاعده المقتضی و المانع: ۳/ ۴۱۱.

- إشاره إلی منع الاستصحاب الأزلی بنحو السلب المرکب: ۳/ ۴۱۱.

- ما یدل علیه إناطه الرخصه تکلیفا أو وضعا بأمر وجودی: ۳/ ۴۱۱- ۴۱۲.

- ممنوعیه الرجوع إلی العموم الفوقی بعد تعارض الخاصین: ۴/ ۲۰۹.

- المفاهیم من قبیل ظهور الفعل لا ظهور اللفظ: ۴/ ۲۲۱.

- إشاره إلی رأینا فی الإجماع: ۴/ ۲۸۱.

المسؤول فی الحکومه الإسلامیه هو الإمام،- الإمام.

منابع الحکم الإسلامی و مصادره،- السلطه التشریعیه؛ المسائل الأصولیه ۲/ ۶۴- ۷۱.

المنابع المالیه،- الجزء الثالث: ۳/ ۱- ۵۰۷؛ و الجزء الرابع: ۴/ ۱- ۳۰۰؛

من الکتاب و یتعرّض لأصول مباحثها فی سته فصول:

- الفصل الأوّل: فی الزکاه و الصدقات- الزکاه و الصدقات: ۳/ ۵- ۴۱.

- الفصل الثانی: فی الخمس- الخمس: ۳/ ۴۳- ۱۲۸.

- الفصل الثالث: فی غنائم الحرب التی منها الأراضی المفتوحه عنوه و السبایا و الأسارى- غنائم الحرب ...، الأراضی، الأسارى: ۳/ ۱۲۹- ۳۱۷.

- الفصل الرابع: فی بیان مفهوم الفی ء و ذکر بعض مصادیقه- الفی ء؛ الجزیه؛ الخراج: ۳/ ۳۱۹- ۵۰۷.

- الفصل الخامس: فی الأنفال- الأنفال: ۴/ ۱- ۲۵۶.

- الفصل السادس: فی إشاره إجمالیه إلی حکم سائر الضرائب التی

ربّما تمسّ الحاجه إلى تشريعها و وضعها زائده على الزكوات و الأخماس و الخراج و الجزايا المعروفه المشروعه. و فيه جهات من البحث: ۴/ ۲۵۷- ۳۰۰.

- الجهه الأولى: فى التعرض لأخبار متفرقه يظهر منها إجمالا ذمّ العشّارين: ۴/ ۲۵۸.

- الجهه الثانيه: فى التعرض لبعض كلمات الأعلام و للأخبار الوارده فى

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۷۰

العشور: ۴/ ۲۶۴.

- الأخبار الوارده فى العشور: ۴/ ۲۷۱.

- الجهه الثالثه: فى البحث فى ضرائب أخرى غير الضرائب المعروفه: ۴/ ۲۸۶.

- نكات ينبغى الإشاره إليها و هى خمسه: ۴/ ۲۹۶.

النظام الاسلامى و كيفيته،- السلطات الثلاث.

النهى عن تولّى الكفّار و اتّخاذهم بطانه،- السياسه الخارجيه ...: ۲/ ۷۱۷- ۷۲۱.

النهى عن المنكر،- الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و الحسبه.

وظائف الحاكم الإسلامى و شئونه،- الإمام.

الوالى،- الإمام.

الولايه (الإمامه، السلطنه، الحكومه، الدوله الإسلاميه)،- الحكومه.

- تفسير الولايه و بيان معناها: ۱/ ۵۳- ۵۷.

- بيان مفهوم الإمامه: ۱/ ۷۳.

- تقسيم الولايه: ۱/ ۷۴.

- مراتب الولايه التشريعيه: ۱/ ۷۷.

- إنّ الولايه المساوقه للإمامه لها مراتب ثلاث بحسب التحقق الخارجى: ۱/ ۷۸.

- الولايه مسئوليه و أمانه: ۱/ ۳۴۴.

- الولايه تنافى طباع المرأه و ظرافتها: ۱/ ۳۴۴.

ولايه الفقيه،- الإمام؛ الحكومه؛ الولايه.

ولايه المظالم- السلطه القضائيه: ۲/ ۲۰۵- ۲۱۱.

الولايه و حكم العقل فيها:

- ما يقتضيه الأصل، و حكم العقل فى المسأله إجمالا مع قطع النظر عما ورد فى الكتاب و السنه: ۱/ ۲۷- ۳۱.

- مقتضى الأصل، و حكم العقل فى المسأله: ۱/ ۱۱، ۲۷.

- هنا أمور أخر:

- الأول: حكم العقل بإطاعه اللّه: ۱/ ۲۸.

- الثانى: حكم العقل بحسن إرشاد الغير و وجوب الإطاعه لمن يرشد الإنسان: ۱/ ۲۹.

- الثالث: حكم العقل بتعظيم المنعم و شكره: ۱/

.۳۰

- الرابع: حكم العقل بأنّ إطاعه الحاكم العادل حافظه لمصالح المجتمع: ۱/ ۳۰.

- خلاصه ما ذكر: ۱/ ۳۱.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۷۱

ولایه النبی و الأئمه المعصومین «ع»:

- الباب الثانی: فی ثبوت الولایه للنبی الأكرم و للأئمه المعصومین- سلام اللّه علیهم أجمعین-: ۱/ ۳۵- ۸۱.

- ثبوت الولایه للنبیّ «ص» و للأئمه «ع»: ۱/ ۳۵.

- ۱- آیه جعل إبراهیم إماما: ۱/ ۳۶.

- ۲- آیه جعل داود خلیفه: ۱/ ۳۷.

- ۳- آیه كون كون النبی «ص» أولی بالمؤمنین من أنفسهم: ۱/ ۳۷.

- الوجوه المحتمله (الأربعه) فی معنی الآیه الثالثه (النبیّ أولی بالمؤمنین): ۱/ ۳۷.

- بعض موارد الاستشهاد بالآیه الثالثه (النبیّ أولی بالمؤمنین): ۱/ ۴۱.

- تتمه فی استخلاف رسول اللّه «ص»: ۱/ ۴۳.

- مقام أمیر المؤمنین «ع» و موقفه من رسول اللّه: ۱/ ۴۶.

- توضیح للمطلب: ۱/ ۴۶.

- تفسیر الولایه و بیان معناها: ۱/ ۵۳.

- حدیث الثقلین و التمسك بالعتره: ۱/ ۵۸.

- ۴- آیه قضاء اللّه و رسوله و قصه زید بن حارثه و زینب بنت جحش: ۱/ ۶۲.

- ۵- آیه ولایه اللّه و رسوله و المؤمنین و شأن نزولها: ۱/ ۶۲.

- ۶- آیه إطاعه اللّه و إطاعه رسوله و أولی الأمر و عله تكرار لفظ أطیعوا: ۱/ ۶۴.

- ۷- آیه تحکیم النبی «ص» فیما شجر بینهم: ۱/ ۶۹.

- ۸- آیه حکم النبی «ص» بما أراه اللّه: ۱/ ۷۰.

- ۹- آیه الاستیذان من النبیّ و حرمه المخالفه: ۱/ ۷۱.

- التنبیه علی أمور:

- الأول: فی بیان مفهوم الإمامه:

- الثانی: فی تقسیم الولایه و أن الولایه التکوینیه إجمالا ثابته للنبی «ص» و الأئمه «ع»: ۱/ ۷۴.

- الثالث: فی مراتب الولایه التشریعیه: ۱/ ۷۷.

- الرابع:

أن الولايه المساوقه للإمامه لها مراتب ثلاث بحسب التحقق الخارجی: ۱/ ۷۸.

- الخامس: فی معنی الإمام اصطلاحا: ۱/ ۸۰؛ ۱/ ۱۹۶.

- و أیضا- «الاستخلاف»؛ «إطاعه أولی الأمر».

- و أیضا- تأسیس اوّل دوله اسلامیه بید النبی «ص»: ۱/ ۹.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۷۲

الهلال و ثبوته بحکم الحاکم: ۲/ ۵۹۳- ۶۱۰.

- هل یثبت الهلال بحکم الإمام و الوالی أم لا؟: ۲/ ۵۹۳- ۶۱۰.

- أدلّه القائلین بعدم حجیه حکم الإمام و الوالی بثبوت الهلال: ۲/ ۵۹۷.

- أدلّه القائلین بحجیه حکم الإمام و الوالی بثبوت الهلال: ۲/ ۵۹۷.

- الموارد التی تصدّی النبی «ص» لأمر الهلال و تعیین تکلیف المسلمین، و کذلک تصدّی أمیر المؤمنین «ع» و جمیع الخلفاء: ۲/ ۶۰۱.

- فروع حول مسأله ثبوت الهلال:

- ۱- هل یختص الحکم بثبوت الهلال لمن یتصدّی لمقام الإمامه أم لا؟: ۲/ ۶۰۷.

- ۲- الحکم عباره عن إنشاء الإلزام بشی ء أو ثبوت أمر، و لا یتعیّن فیه لفظ خاصّ: ۲/ ۶۰۸.

- ۳- لیس حکم الحاکم فی الموضوعات بنحو السببیه، بل هو طریق شرعی إلی الواقع کسائر الأمارات و الطرق: ۲/ ۶۰۸.

- ۴- إنّ حکم المجتهد فی الهلال و نحوه لیس کفتواه منحصرا فی حقّه و حقّ مقلّدیه، بل یعمّ سائر المجتهدین أیضا إذا أذعنوا باجتهاده و جامعیّته للشرائط: ۲/ ۶۰۹.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۷۳

## فهرس مصادر التحقیق

۱- الآثار الباقیه لأبی ریحان البیرونی، محمد بن أحمد البیرونی الخوارزمی «المتوفی ۴۴۰ ه.»

طبع لیبزج سنه ۱۹۲۳ م.

۲- آثار الحرب فی الفقه الإسلامی للدکتور وهبه الزحیلی، أستاذ الفقه الإسلامی و أصوله فی جامعه دمشق. طبع دار الفکر دمشق، سنه ۱۴۰۳ ه. ق.

۳- ابتغاء الفضیله

فی شرح الوسیله لآیه اللّه مرتضی الحائری «۱۳۳۴- ۱۴۰۶ ه. ق»، طبع مکتبه الطباطبائی، قم.

۴- إثبات الهداه «إثبات الهداه بالنصوص و المعجزات» للشیخ الحرّ العاملی، محمد بن الحسن بن علی، صاحب الوسائل «۱۰۳۳- ۱۱۰۴ ه. ق»، فی ثلاث مجلدات، طبع المطبعه العلمیه، قم.

۵- الاحتجاج للطبرسی، أبی منصور أحمد بن علی بن أبی طالب الطبرسی «المتوفی سنه ۵۸۸ ه.»، طبع النجف، المطبعه المرتضویه، ۱۳۵۰ ه. ق و طبعه أخری، فی مجلدین طبع النجف، مطبعه النعمان، ۱۳۸۶ ه. ق.

۶- إحقاق الحق «إحقاق الحق و إزهاق الباطل» للقاضی، نور اللّه بن شریف الدین «۹۵۶ و المستشهد ۱۰۱۹ ه.»، أصله أربع مجلدات و لکن طبع مع الملحقات حتی الآن عشرون مجلدا و لیس بکامل، التحقیق و التعلیق و الملحقات لآیه اللّه العظمی النجفی المرعشی دامت برکاته، طبع مکتبه آیه اللّه المرعشی.

۷- الأحکام السلطانیه لأبی یعلی محمد بن الحسین الفراء الحنبلی «المتوفی ۴۵۸ ه.»، تصحیح و تعلیق محمد حامد الفقی، طبع مکتب الإعلام الإسلامی، سنه ۱۴۰۶ ه. ق، مصورا من

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۷۴

طبعه مصر سنه ۱۳۸۶ ه. ق.

۸- الأحکام السلطانیه للماوردی أبی الحسن علی بن محمد بن حبیب البصری البغدادی «المتوفی سنه ۴۵۰ ه.»، طبع مکتب الإعلام الإسلامی، سنه ۱۴۰۶ ه. ق، مصوّرا من طبعه مصر، سنه ۱۳۹۳ ه. ق.

۹- أحکام السجون «أحکام السجون بین الشریعه و القانون» للدکتور الشیخ أحمد الوائلی، طبع مؤسسه أهل البیت، بیروت.

۱۰- أحکام القرآن للجصاص، أبی بکر أحمد بن الرازی الحنفی «المتوفی ۳۷۰ ه. ق»، فی ثلاث مجلدات، طبع المطبعه البهیه بمصر، سنه ۱۳۴۷ ه. ق.

۱۱- إحیاء العلوم لأبی حامد، محمد بن محمد الغزالی الملقب بحجه

الإسلام «المتوفی ۵۰۵ ه. ق»، فی خمس مجلدات، طبع المکتبه التجاریه بمصر.

۱۲- الاختصاص للشیخ المفید، أبی عبد اللّه محمد بن محمد بن نعمان «۳۳۶ أو ۳۳۸- ۴۱۳ ه.»، تصحیح و تعلیق علی أکبر الغفاری، طبع مؤسسه الأعلمی بیروت، سنه ۱۴۰۲ ه. ق.

۱۳- اختیار معرفه الرجال «رجال الکشی» أصله لأبی عمرو، محمد بن عمر الکشی، و التألیف لشیخ الطائفه، أبی جعفر محمد بن الحسن الطوسی «۳۸۵- ۴۶۰ ه.»، تصحیح و تعلیق الحسن المصطفوی، طبع المشهد الرضوی.

۱۴- الإرشاد «إرشاد الأذهان إلی أحکام الإیمان» للعلّامه الحلّی، جمال الدین أبی منصور الحسن بن یوسف بن المطهر «۶۴۸- ۷۲۶ ه.» (المطبوع مع مجمع الفائده و البرهان.) راجع مجمع الفائده و البرهان.

۱۵- الإرشاد «الإرشاد فی معرفه حجج اللّه علی العباد» للشیخ المفید «المتوفی ۴۱۳ ه.»

تصحیح و إخراج السید کاظم الموسوی المیاموی، طبع دار الکتب الإسلامیه، طهران، سنه ۱۳۷۷ ه. ق و طبعه أخری، طبع مکتبه بصیرتی، قم.

۱۶- إرشاد الساری لشرح صحیح البخاری لأبی العباس، شهاب الدین، أحمد بن محمد القسطلانی «المتوفی ۹۲۳ ه.» (و بهامشه صحیح مسلم بشروح النووی للشیخ یحیی بن شرف النووی، المتوفی ۶۷۶ ه. ق)، فی عشر مجلدات، طبع دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

۱۷- الاستبصار «الاستبصار فیما اختلف من الأخبار» لشیخ الطائفه، أبی جعفر الطوسی «۳۸۵- ۴۶۰ ه»، فی أربع مجلدات، طبع إیران، ۱۳۹۰ ه. ق.

۱۸- الإسلام و النصرانیه مع العلم و المدنیه للشیخ محمد عبده «۱۲۶۵- ۱۳۲۳ ه.» الطبعه

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۷۵

الثالثه، طبع مطبعه المنار مصر، سنه ۱۳۴۱ ه. ق.

۱۹- الإصابه «الإصابه فی تمییز الصحابه» لابن حجر، شهاب الدین أبی الفضل أحمد بن علی بن حجر العسقلانی

الشافعی «۷۷۳- ۸۵۲ ه.» طبع دار إحیاء التراث العربی بیروت «مصورا من طبع مطبعه السعاده بمصر، سنه ۱۳۲۸ ه. ق».

*- أصول الکافی، راجع الکافی للکلینی.

۲۰- إعلام الموقعین «إعلام الموقّعین عن ربّ العالمین» لابن قیّم الجوزیه «المتوفی ۷۵۱ ه. ق»، تعلیق و مراجعه طه عبد الرؤوف سعد، فی أربع مجلدات، طبع دار الجیل بیروت.

۲۱- إعلام الوری «إعلام الوری بأعلام الهدی» للطبرسی، أمین الإسلام أبی علی الفضل بن الحسن الطبرسی «المتوفی ۵۴۸ ه.» فی مجلد واحد، الطبع القدیم «بخطّ میرزا عبد الکریم الشیرازی، سنه ۱۳۱۲ ه. ق».

۲۲- الإقبال «الإقبال بصالح الأعمال» لابن طاوس، السیّد رضیّ الدین، أبی القاسم، علی بن موسی بن جعفر بن طاوس «۵۸۹- ۶۶۴ أو ۶۶۸ ه.» طبع طهران بخطّ محمد بن محمد قلی سنه ۱۳۱۴ ه. و طبعه أخری، دار الکتب الإسلامیه ۱۳۹۰ ه. الطبعه الثانیه.

«بخط علی أکبر طالقانی، سنه ۱۳۱۲ ه. ق».

۲۳- الاقتصاد «الاقتصاد الهادی إلی طریق الرشاد» لشیخ الطائفه، أبی جعفر الطوسی «۳۸۵- ۴۶۰ ه.» طبع مطبعه الخیام قم، سنه ۱۴۰۰ ه. ق.

۲۴- اقتصادنا للسید محمد باقر الصدر «المستشهد فی ۱۴۰۰ ه. ق» الطبعه الثالثه، دار الفکر، بیروت، سنه ۱۳۸۹ ه. و طبعه أخری، الطبعه السادسه عشره لدار التعارف للمطبوعات، بیروت.

۲۵- أقرب الموارد لسعید خوری شرتونی اللبنانی «۱۸۴۹- ۱۹۱۲ م»، فی ثلاث مجلدات المطبوع فی إیران سنه ۱۴۰۳ ه. ق.

۲۶- الألفین «الألفین، الفارق بین الصدق و المین» للعلّامه الحلّیّ، جمال الدین أبی منصور، الحسن بن یوسف بن المطهر «۶۴۸- ۷۲۶ ه.» الطبعه الثانیه، سنه ۱۳۸۸ ه. طبع المکتبه الحیدریه فی النجف.

۲۷- الأمّ للشافعی، محمد بن إدریس الشافعی «۱۵۰- ۲۰۴ ه.» سبعه أجزاء فی أربع مجلدات (و بهامشه مختصر أبی إسماعیل بن

یحیی المزنی الشافعی»، طبع القاهره، دار الشعب، ۱۳۸۸ ه. ق.

۲۸- الأمالی «المعروف بالمجالس» للصدوق، أبی جعفر محمد بن علی بن بابویه «المتوفی

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۷۶

۱۳۸۱ ه.» طبعه القدیم «بخط محمد حسن الگلپایگانی ۱۳۰۰ ه. ق». و طبعه أخری من منشورات مؤسسه الأعلمی، بیروت الطبعه الخامسه، سنه ۱۴۰۰ ه. ق.

۲۹- الأمالی للشیخ المفید «المتوفی ۴۱۳ ه.» تحقیق الحسین أستاد ولی و علی أکبر الغفاری طبع منشورات جماعه المدرّسین فی الحوزه العلمیّه قم المقدسه، سنه ۱۴۰۳ ه. ق.

۳۰- الامامه و السیاسه «تاریخ الخلفاء» لابن قتیبه، أبی محمد عبد اللّه بن مسلم بن قتیبه الدینوریّ «۲۱۳- ۲۷۶ ه.» جزءان فی مجلد واحد، طبع شرکه مکتبه و مطبعه مصطفی البابی الحلبی و أولاده بمصر سنه ۱۳۷۸ ه. ق.

۳۱- الأموال لأبی عبید، القاسم بن سلام «المتوفی ۲۲۴ ه.» طبع دار الفکر بیروت، الطبعه الثانیه سنه ۱۳۹۵ ه. ق.

۳۲- إنجیل لوقا، إنجیل متی و إنجیل مرقس (المطبوعه فی الکتاب المقدّس- کتب العهد القدیم و العهد الجدید- المترجم من اللغات الأصلیه ...) طبع بیروت، سنه ۱۸۷۰ م.

۳۳- أنساب الأشراف للبلاذری، أحمد بن یحیی بن جابر البلاذری «المتوفی ۲۷۹ ه.» طبع بیروت «حقّقه و علّق علیه الشیخ محمد باقر المحمودی».

۳۴- بحار الأنوار «الجامعه لدرر أخبار الأئمه الأطهار» للعلّامه المجلسی، محمد باقر بن محمد تقی «۱۰۳۷- ۱۱۱۱ ه.» فی عشر و مأئه مجلد طبع بیروت، و طبع إیران مع تفاوت فی ترتیب أرقام بعض المجلدات. و طبعه القدیم، طبع أمین الضرب، الکمپانی، سته و عشرون جزء فی سبعه عشر مجلدا.

۳۵- بدائع الصنائع لابن مسعود الکاسانی الحنفی «المتوفی ۵۸۷ ه.» فی سبع مجلدات، طبع بیروت دار

الكتاب العربی سنه ۱۳۹۴ ه. ق.

۳۶- بدایه المجتهد «بدایه المجتهد و نهایه المقتصد» لابن رشد، أبی الولید محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبی «۵۲۰- ۵۹۵ أو ۵۹۷ ه. ق» فی جزءین، طبع مطبعه الاستقامه بالقاهره سنه ۱۳۷۱ ه. ق. و طبعه أخری للمکتبه التجاریه الکبری بمصر فی مجلدین.

۳۷- البدر الزاهر «البدر الزاهر فی صلاه الجمعه و المسافر» للمؤلف (تقریرات أبحاث أستاذه آیه اللّه العظمی السید حسین الطباطبائی البروجردی- قدّس سرّه- «۱۲۹۲- ۱۳۸۰ ه») طبع مطبعه الحکمه- قم، سنه ۱۳۷۸ ه. ق.

۳۸- بلغه الفقیه للسید محمد بن محمد تقی بن الرضا بن آیه اللّه بحر العلوم «المتوفی ۱۳۲۶ ه. ق» الطبع الجدید فی أربع مجلدات، الطبعه الرابعه ۱۴۰۳ ه. ق (تحقیق و تعلیق: السید محمد تقی آل بحر العلوم). و طبعه أخری، الطبع الحجری فی مجلد واحد، سنه ۱۳۲۵ ه.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۷۷

*- البیع للإمام الخمینی- قدّس سرّه- راجع کتاب البیع.

۳۹- التاج الجامع للأصول فی أحادیث الرسول للشیخ منصور علی ناصف، فی خمس مجلدات، طبع دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

۴۰- تاریخ ابن عساکر «تاریخ الدمشق» لابن عساکر، أبی القاسم، علی بن الحسن بن هبه اللّه الشافعی (المتوفی ۵۷۳ ه.» طبع دار التعارف للمطبوعات، بیروت، تحقیق محمد باقر المحمودی.

۴۱- تاریخ الخلفاء لجلال الدین السیوطی، عبد الرحمن بن أبی بکر السیوطی الشافعی «المتوفی ۹۱۰ ه.» طبع لاهور، سنه ۱۳۰۴ ه. ق.

۴۲- تاریخ الطبری «تاریخ الأمم و الملوک» لأبی جعفر، محمد بن جریر الطبری «۲۲۴- ۳۱۰ ه.» فی سته عشر مجلدا، طبع لیدن.

۴۳- تاریخ الیعقوبی لأحمد بن أبی یعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح الکاتب العباسی

المعروف بـاليعقوبى «المتوفى ۲۸۴ ه. ق على مـا فى الكنى و الألقـاب للشـيخ عباس القمىّ» جزءان فى مجلـد واحـد، طبع مطبعه الغرى فى النجف، سنه ۱۳۵۸ ه. ق.

۴۴- التبيان لشيخ الطائفه، أبى جعفر الطوسى، «۳۸۵- ۴۶۰ ه.»، طبعه القديم فى مجلدين، طبع مطبعه الإسلاميه، سنه ۱۳۲۵ ه. ش «المكتوب بخطّ أبى القاسم و طاهر الخوشنويس سنه ۱۳۶۵ ه. ق.».

۴۵- التحرير «تحرير الأحكـام الشـرعيه على مـذهب الإمـاميه» للعلّامه الحلّى «۶۴۸- ۷۲۶ ه.»، طبـع إيران مؤسـسه آل الـبيت «ع»، «بخطّ محمد حسن بن محمد على الگلپايگانى، سنه ۱۳۱۴ ه. ق».

۴۶- تحرير الوسيله للإمام الخمينى- قدّس سرّه الشريف- «۱۳۲۰- ۱۴۰۹ ه. ق.»، فى مجلدين، طبع مطبعه الآداب بالنجف.

۴۷- تحف العقول «تحف العقول فيما جاء من الحكم و المواعظ من آل الرسول «ص» لابن شعبه، أبى محمد الحسن بن على بن شعبه الحرانى (المعاصر للصدوق من أعلام القرن الرابع، المتوفى ۳۸۱ ه.)، طبع مؤسسه النشر الإسلامى، قم، سنه ۱۴۰۴ ه. ق.

۴۸- التذكره «تذكره الفقهاء» للعلّامه الحلّى «۶۴۸- ۷۲۶»، فى مجلدين، طبع المكتبه المرتضويه لإحياء الآثار الجعفريه، إيران.

۴۹- التراتيب الإداريه «نظام الحكومه النبويه» للشيخ عبد الحىّ الكتانى طبع دار الكتاب العربى، بيروت.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۷۸

۵۰- التشريع الجنائى الإسلامى مقارنا بالقانون الوضعى لعبد القادر عوده فى مجلدين، طبع دار إحياء التراث العربى، بيروت، سنه ۱۴۰۵ ه. ق.

۵۱- تصـحيح الاعتقاد «شرح عقائد الصدوق» للشيخ المفيد «المتوفى ۴۱۳ ه.» طبع منشورات الرضـى، قم، تعليق السيد هبه الدين الشهرستانى.

۵۲- تعليقه المنهج لمحمد باقر البهبهانى المعروف بالآقا البهبهانى «المتوفى ۱۲۰۵ أو ۱۲۰۶ ه.»

(المطبوع بهامش منهج المقال «الرجال الكبير» للميرزا محمد الأسترآبادى، المتوفى ۱۰۲۸ أو ۱۰۲۶ ه.)

الطبع الحجری فی مجلد واحد سنه ۱۳۰۶ ه. ق، إیران.

۵۳- تفسیر علی بن إبراهیم «تفسیر القمی» لأبی الحسن علی بن إبراهیم القمی (من مشایخ الکلینی) «المتوفی ۳۰۷ ه.» جزءان فی مجلد واحد، طبع إیران سنه ۱۳۱۳ ه. ق. و طبعه أخری حجریه، و طبع النجف فی مجلدین من منشورات مکتبه الهدی.

۵۴- تفسیر العیاشی للعیّاشی، أبی النضر، محمد بن المسعود بن محمد بن العیاش التمیمی الکوفی السمرقندی (عاش فی أواخر القرن الثالث من الهجره النبویه)، فی جزءین، طبع المکتبه العلمیه الإسلامیه، طهران، تصحیح و تحقیق و تعلیق السید هاشم الرسولی المحلاتی.

۵۵- تفسیر القرطبی «الجامع لأحکام القرآن» لأبی عبد اللّه محمد بن أحمد الأنصاری القرطبی «توفی علی قول فی سنه ۶۷۱ ه.»، عشرون جزء فی عشر مجلدات، طبع دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

*- تفسیر المنار للزمخشری، راجع الکشاف.

*- تفسیر المنار لمحمد رشید رضا، راجع المنار.

۵۶- التفسیر المنسوب إلی الإمام العسکری، أبی محمد، الحسن بن علی العسکری «ع» «المستشهد فی ۸ ربیع الأوّل من سنه ۲۶۰ ه. ق» الطبع القدیم (المطبوع بهامش تفسیر علی بن إبراهیم القمیّ طبع إیران، سنه ۱۳۱۳ ه.)

*- تفسیر نور الثقلین للشیخ عبد علی، راجع نور الثقلین.

۵۷- التنقیح الرائع لمختصر الشرائع لجمال الدین، مقداد بن عبد اللّه السیوری الحلّی «المتوفی ۸۲۶ ه.» فی أربع مجلدات طبع مطبعه الخیام قم، سنه ۱۴۰۴ ه. تحقیق السید عبد اللطیف الکوهکمری.

۵۸- تنقیح المقال «تنقیح المقال فی علم الرجال» للمامقانی، الشیخ عبد اللّه بن محمد حسن «۱۲۹۰ - ۱۳۵۱ ه» فی ثلاث مجلدات، طبع المطبعه المرتضویه فی النجف الأشرف سنه ۱۳۴۹ إلی ۱۳۵۲ ه. ق.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۷۹

۵۹- التوحید للصدوق «المتوفی ۳۸۱

ه.»، طبع مؤسسه النشر الإسلامی، قم، صحّحه و علّق علیه السید هاشم الحسینی الطّهرانی.

۶۰- التهذیب «تهذیب الأحکام» لشیخ الطائفه، أبی جعفر الطوسی «۳۸۵- ۴۶۰ ه.» فی عشر مجلدات، طبع إیران، دار الکتب الإسلامیه الطبعه الثالثه، سنه ۱۳۹۰ ه. ق. و الطبع القدیم فی مجلدین، بالأفست من طبعه سنه ۱۳۱۷ و ۱۳۱۸ ه. ق. مع تصحیح أرقام الصفحات.

۶۱- جامع الأصول «جامع الأصول من أحادیث الرسول» لابن الأثیر، أبی السعادات، مبارک بن محمد الجزری «۵۴۴- ۶۰۶ ه.» فی اثنی عشر مجلدا، طبع دار إحیاء التراث العربی، بیروت، سنه ۱۴۰۰ ه. ق.

*- جامع الترمذی، راجع سنن الترمذی.

۶۲- جامع السعادات «جامع السعادات فی موجبات النجاه» للمولی محمد مهدی بن أبی ذرّ النراقی «المتوفی ۱۲۰۹ ه»، فی ثلاث مجلدات، طبع مطبعه النجف، الطبعه الثالثه، سنه ۱۳۸۳ ه. ق.

*- الجامع الصحیح، راجع صحیح البخاری.

*- الجامع لأحکام القرآن، راجع تفسیر القرطبی.

۶۳- جامع المدارک «جامع المدارک فی شرح المختصر النافع» لآیه اللّه العظمی السید أحمد بن میرزا یوسف الخوانساری- قدّس سرّه- «المتوفی ۱۴۰۵ ه.» سبعه أجزاء فی ست مجلدات، طبع مؤسسه إسماعیلیان، الطبعه الثانیه، سنه ۱۴۰۵ ه. ق.

۶۴- جامع المقاصد «جامع المقاصد فی شرح القواعد» للمحقق الثانی، علی بن الحسین الکرکی «المتوفی ۹۴۰ ه.» الطبع الجدید لمؤسسه آل البیت «ع» خرج منه حتی الآن خمس مجلدات، سنه ۱۴۰۸ ه. ق. و طبعه أخری، فی مجلدین، طبع طهران، انتشارات جهان «مصور من الطبع القدیم سنه ۱۳۹۵ ه. ق».

---

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ۴ جلد، نشر تفکر، قم - ایران، دوم، ۱۴۰۹ ه ق

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه؛ ج ۴، ص: ۳۷۹

۶۵- الجعفریات أو الاشعثیات

(المطبوع مع قرب الإسناد) يرويه أبو على، محمد بن محمد الأشعث (من أعلام القرن الرابع)، طبع مكتبه نينوى الحديثه، طهران «بخطّ أبى القاسم خوشنويس».

۶۶- الجمل «الجمل أو النصره فى حرب البصره» للشيخ المفيد «المتوفى ۴۱۳ ه.» طبع مكتبه الداورى، الطبعه الثالثه.

۶۷- الجوامع الفقهيه، طبع طهران «بخط محمد رضا الخوانسارى و ابنه محمد على، سنه

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۸۰

۱۲۷۶ ه. ق». و طبعه أخرى، طهران، انتشارات جهان مصورا من طبعه السابق مع حذف رساله ترجمه أبى بصير و تغيير الترتيب السابق للكتب جمع فيه أحد عشر كتابا فى الفقه من تأليفات القدماء: ۱- المقنع فى الفقه للصدوق «المتوفى ۳۸۱ ه.» ۲- الهدايه للصدوق أيضا.

۳- الانتصار للسيد المرتضى «۳۵۵- ۴۳۶ ه.» ۴- الناصريات له أيضا. ۵- الجواهر لابن البرّاج «۴۰۰- ۴۸۱ ه.» ۶- إشاره السبق لعلاء الدين الحلبى. ۷- المراسم لسلّار «المتوفى ۴۶۳ ه.» ۸- النهايه لشيخ الطائفه «۳۸۵- ۴۶۰ ه.» ۹- نكت النهايه للمحقق الحلّى «۶۰۲- ۶۷۲ ه». ۱۰- الغنيه لابن زهره «۵۱۱- ۵۸۵ ه.» ۱۱- الوسيله لابن حمزه.-

و رساله عديمه النظير فى ترجمه أبى بصير للسيد محمد مهدى الموسوى الخوانسارى «المتوفى ۱۲۴۶ ه.»

۶۸- الجواهر «جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام» للشيخ محمد حسن بن باقر النجفى المعروف بصاحب الجواهر «المتوفى ۱۲۶۶ ه.» فى اثنين و أربعين مجلدا، طبع إيران، دار الكتب الإسلاميه ۱۳۹۲- ۱۴۰۰ ه. ق.

۶۹- حاشيه ابن عابدين «ردّ المحتار على الدّر المختار» لمحمد أمين بن اليحمر الشهير بابن عابدين «۱۱۹۸- ۱۳۰۸ ه» أصله غير تكملته خمسه أجزاء، طبع دار إحياء التراث العربى، بيروت، الطبعه الثانيه، سنه ۱۴۰۷ ه. ق.

۷۰- حاشيه المكاسب «حاشيه الكمپانى على

المکاسب» للشیخ محمد حسین الغروی الأصفهانی الکمپانی «المتوفی ۱۳۶۱ ه.» فی جزءین، طبع إیران «بخطّ محمد علی بن الحاج میرزا محمود التبریزی الغروی ۱۳۶۳- ۱۳۶۴ ه. ق.»

۷۱- حاشیه المکاسب للسیّد محمد کاظم الطباطبائی الیزدی «المتوفی ۱۳۳۷ ه.» طبع دار المعارف الإسلامیه، طهران و مؤسسه دار العلم، قم، سنه ۱۳۷۸ ه. ق.

۷۲- الحافل المذیل علی الکامل «الحافل فی تکمله الکامل» للشیخ أبی العباس أحمد بن محمد المعروف بابن الرومیّه «المتوفی سنه ۶۳۷ ه. ق». و الکامل لأبی أحمد عبد اللّه بن محمد المعروف بابن عدی الجرجانی «المتوفی سنه ۳۶۵ ه. ق».

۷۳- الحدائق «الحدائق الناضره فی أحکام العتره الطاهره» للشیخ یوسف بن أحمد البحرانی «۱۱۰۷- ۱۱۸۶ ه.» خرج منه حتی الآن خمسه و عشرون مجلدا من أوّل کتاب الطهاره إلی أواخر کتاب الظهار من سنه ۱۳۷۶ إلی ۱۴۰۹ ه. ق.

*- الحسبه لابن تیمیه، راجع کتاب الحسبه.

۷۴- الحکومه الإسلامیه للإمام الخمینی- قدّس سرّه الشریف- «۱۳۲۰- ۱۴۰۹ ه. ق»، طبع

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۸۱

منشورات المکتبه الإسلامیه الکبری، إیران.

۷۵- الخراج للقاضی أبی یوسف، یعقوب بن إبراهیم بن حبیب- صاحب أبی حنیفه- «۱۱۳- ۱۸۲ ه.»، طبع دار المعرفه للطباعه، بیروت، سنه ۱۳۹۹ ه. ق.

۷۶- الخراج لیحیی بن آدم القرشی «المتوفی سنه ۲۰۳ ه.» الطبعه الثانیه، سنه ۱۳۸۴، المطبعه السلفیه (صحّحه و ... الشیخ أحمد محمد شاکر.)

۷۷- الخصال للصدوق، أبی جعفر، محمد بن علی بن الحسین «المتوفی ۳۸۱ ه.» طبع منشورات جماعه المدرّسین فی الحوزه العلمیه، قم. «صحّحه و علّق علیه علی أکبر الغفّاری».

۷۸- الخطط «الخطط المقریزیه (المسماه) بالمواعظ و الاعتبار فی ذکر الخطط و الآثار» لتقی الدین أحمد بن علی بن عبد

القادر بن محمد، المعروف بالمقریزی «تقریبا ۷۶۵- ۸۴۵ ه.»، فی ثلاث مجلدات طبع بمطبعه الساحل الجنوبی- الشیاح- لبنان.

۷۹- خلاصه الأدیان در تاریخ دینهای بزرگ للدکتور محمد جواد المشکور. (و الکتاب باللغه الفارسیه) طبع انتشارات الشرق طهران سنه ۱۳۵۹ ه. ش.

۸۰- الخلاف «الخلاف فی الأحکام، أو مسائل الخلاف» لشیخ الطائفه، أبی جعفر الطوسی «۳۸۵- ۴۶۰ ه.» فی ثلاث مجلدات، طبع إیران.

۸۱- الخلافه و الإمامه دیانه و سیاسه لعبد الکریم الخطیب، طبع دار المعرفه، بیروت، (الطبعه الثانیه سنه ۱۳۹۵ ه. ق.)

*- الخمس «کتاب الخمس» للشیخ مرتضی الأنصاری، راجع کتاب الطهاره منه.

*- الخمس للحاج آقا رضا الهمدانی، راجع مصباح الفقیه.

۸۲- الخمس «کتاب الخمس» للمؤلّف، طبع جماعه المدرسین، قم، سنه ۱۳۶۰ ه. ش.

۸۳- الدّر المنثور للسیوطی، أبی الفضل، جلال الدین، عبد الرحمن بن أبی بکر السیوطی الشافعی «۸۴۹- ۹۱۰ أو ۹۱۱ ه.»، سته أجزاء، طبع مکتبه آیه اللّه العظمی المرعشی النجفی، قم. «مصورا من طبعه بالمطبعه المیمنیه بمصر، سنه ۱۳۱۴ ه. ق.»

۸۴- الدروس «الدروس الشرعیه فی فقه الامامیه» للشهید الأوّل، شمس الدین أبی عبد اللّه محمد بن مکّی؛ ۷۳۴- ۷۸۶ ه.» طبع قم، انتشارات الصادقی، تصحیح و تعلیق: السید مهدی اللازوردی الحسینی؛ بخط أبی القاسم محمد صادق الحسینی ۱۲۹۶ ه. ق.»

۸۵- الدستور للجمهوریه الإسلامیه فی إیران- المصوّب ۱۳۵۸ ه. ش. ۱۳۹۹ ه. ق.

۸۶- دعائم الإسلام للقاضی أبی حنیفه النعمان بن محمد التمیمی المغربی «المتوفی ۳۶۳ ه.» فی مجلدین، طبع القاهره، دار المعارف.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۸۲

۸۷- الذخیره «ذخیره المعاد فی شرح الإرشاد» للمحقق السبزواری، محمد باقر بن محمد مؤمن «۱۰۱۷- ۱۰۹۰ ه.» فی مجلد واحد، طبع مؤسسه آل البیت «ع»

«بخطّ زین العابدین بن علی الخوانساری، سنه ۱۲۷۴ ه. ق».

۸۸- رجال الشیخ لشیخ الطائفه، أبی جعفر، محمد بن الحسن الطوسی «۳۸۵- ۴۶۰ ه.» طبع المطبعه الحیدریه فی النجف، سنه ۱۳۸۰ ه.

۸۹- رجال النجاشی لأبی العباس أحمد بن علی المعروف بالنجاشی «۳۷۲- ۴۵۰ ه.» طبع إیران، مرکز نشر الکتاب للمصطفوی، و أعاد طبعه بالأوفست مکتبه الداوری، سنه ۱۳۹۸ ه. و طبعه أخری، لجماعه المدرسین، قم سنه ۱۴۰۷ ه مع التحقیق للسید موسی الشبیری الزنجانی.

۹۰- رسائل إخوان الصفاء و خلّان الوفاء لجماعه إخوان الصفاء الّذین عاشوا فی القرن الرابع الهجری، فی أربع مجلدات، طبع مکتب الإعلام الإسلامی، سنه ۱۴۰۵ ه. ق.

۹۱- روضات الجنات «روضات الجنات فی أحوال العلماء و السادات» للخوانساری، المیرزا محمد باقر «۱۲۲۶- ۱۳۱۳ ه.» فی ثمانیه أجزاء، عنیت بنشره مکتبه إسماعیلیان، قم، سنه ۱۳۹۰- ۱۳۹۲ ه. ق.

۹۲- الروضه «الروضه البهیه فی شرح اللمعه الدمشقیه» للشهید الثانی، زین الدین بن علی العاملی «۹۱۱- ۹۶۵ و قیل ۹۶۶ ه.» فی مجلدین، الطبع القدیم «بخط عبد الرحیم ۱۳۰۸ و ۱۳۱۰ ه. ق.».

*- الروضه «روضه الکافی» للکلینی، راجع الکافی له.

۹۳- الریاض «ریاض المسائل فی بیان الأحکام بالدلائل» للسید علی بن محمد علی الطباطبائی «۱۱۶۱- ۱۲۳۱ ه.» فی مجلدین، طبع مؤسسه آل البیت «ع» «بخطّ کلب علی بن عباس القزوینی سنه ۱۲۸۶- ۱۲۸۸ ه.».

۹۴- ریاض العلماء «ریاض العلماء و حیاض الفضلاء» لمیرزا عبد اللّه أفندی «۱۰۶۶- ۱۱۳۰ ه.» طبع مطبعه الخیام، سنه ۱۴۰۱ ه. من مخطوطات مکتبه آیه اللّه العظمی المرعشی «حقّقه السید أحمد الحسینی.».

۹۵- زبده المقال «زبده المقال فی خمس الرسول و الآل» للسید عباس الحسینی القزوینی الملقب بأبی ترابیّ (تقریرات أبحاث أستاذه آیه اللّه العظمی البروجردی «۱۲۹۲-

۱۳۸۰ ه.») طبع المطبعه العلميه، قم.

*- الزكاه «كتاب الزكاه» للشيخ الأنصارى «قده»، راجع كتاب الطهاره منه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۸۳

۹۶- الزكاه «كتاب الزكاه» للمؤلّف، خرج منه حتى الآن مجلدان، طبع مكتب الإعلام الإسلامى، قم.

*- الزكاه «كتاب الزكاه» للحاج آقا رضا الهمدانى، راجع مصباح الفقيه.

۹۷- السرائر «السرائر الحاوى لتحرير الفتاوى» لابن إدريس الحلّى، أبى جعفر محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلّى «۵۵۸- ۵۹۸ ه.» طبع إيران، انتشارات المعارف الإسلاميه، الطبعه الثانيه سنه ۱۳۹۰ «بخط السيد الحسن الموسوى ۱۲۷۰ ه. ق».

*- السراج الوهّاج، راجع المنهاج.

۹۸- سفينه البحار للمحدّث الشيخ عباس بن محمد رضا القمى «قده» «المتوفى ۱۳۵۹ ه.» فى مجلدين، طبع المطبعه العلميه فى النجف الأشرف، سنه ۱۳۵۵ ه. ق.

*- السقيفه لسليم بن قيس، راجع كتاب سليم بن قيس.

۹۹- السّنّه «كتاب السنه» لعبد اللّه بن أحمد الحنبل «۲۱۳- ۲۹۰ ه.» فى مجلدين، طبع دار ابن القيّم، رياض، سنه ۱۴۰۶ ه. ق «تحقيق الدكتور محمد بن سعيد القحطانى.».

۱۰۰- سنن ابن ماجه لأبى عبد اللّه محمد بن يزيد القزوينى، الشهير ب «ابن ماجه» «۲۰۷- ۲۷۵ ه.» فى مجلدين، طبع بيروت، دار إحياء التراث العربى ۱۳۹۵، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى.

۱۰۱- سنن أبى داود لأبى داود، سليمان بن الأشعث السجستانى الأزدى «۲۰۲- ۲۷۵ ه.»

فى مجلدين طبع مطبعه مصطفى البابى الحلبى و أولاده بمصر، سنه ۱۳۷۱ ه. ق مع التعليقات للشيخ أحمد سعد على.

۱۰۲- سنن البيهقى «السنن الكبرى» لأبى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى «المتوفى ۴۵۸ ه.» فى عشر مجلدات طبع دار المعرفه، بيروت، سنه ۱۳۵۵ ه. من طبعه هند سنه ۱۳۴۴ ه ق.

۱۰۳- سنن الترمذى «جامع الترمذى» لأبى

عیسی، محمد بن عیسی الترمذی «المتوفی ۲۷۹ ه.» فی خمس مجلدات، طبع دار الفکر، بیروت، الطبعه الثانیه، سنه ۱۳۹۴ ه. ق.

تحقیق و تصحیح عبد الوهاب عبد اللطیف و عبد الرحمن محمد عثمان.

۱۰۴- سنن الدارمی لأبی محمد عبد اللّه بن عبد الرحمن السمرقندی الدارمی «۱۸۱- ۲۵۵ ه.»

فی مجلدین، طبع دار الفکر، بیروت، سنه ۱۳۹۸ ه. ق.

۱۰۵- سنن النسائی لأبی عبد الرحمن، أحمد بن شعیب الشهیر ب «النسائی» «۲۱۴- ۳۰۳ ه.»

ثمانیه أجزاء فی أربع مجلدات، طبع مع شرح السیوطی و حاشیه السندی، طبع دار الکتاب

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۸۴

العربی، بیروت.

۱۰۶- سیره ابن هشام لأبی محمد عبد الملک بن هشام بن أیوب الحمیری المعافری «المتوفی ۲۱۸ أو ۲۱۳ ه.» فی أربع مجلدات، طبع دار إحیاء التراث العربی، بیروت، حققها و ضبطها و شرحها و وضع فهارسها مصطفی السقا، إبراهیم الأبیاری و عبد الحفیظ شبلی.

۱۰۷- السیره الحلبیه لعلی بن برهان الدین الحلبی الشافعی «۹۷۵- ۱۰۴۴ ه.» فی ثلاث مجلدات و بهامشها سیره زینی دحلان، طبع دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

۱۰۸- سیره زینی دحلان «السیره النبویه و الآثار المحمدیه» لأحمد بن زین بن أحمد دحلان «۱۲۳۱- ۱۳۰۴ ه.» المطبوع بهامش السیره الحلبیه.

۱۰۹- الشرائع «شرائع الإسلام فی مسائل الحلال و الحرام» للمحقق الحلّی، أبی القاسم نجم الدین جعفر بن الحسن «المتوفی ۶۷۶ ه.» أربعه أجزاء فی مجلدین، طبع مطبعه الآداب فی النجف، الطبعه المحققه الأولی ۱۳۸۹ ه. ق. تصحیح و تعلیق عبد الحسین محمد علی. و طبعه أخری، فی أربعه أجزاء مع تعلیقات السید صادق الشیرازی، طبع دار الهدی للطباعه و النشر، قم، من طبعه بیروت سنه ۱۴۰۳ ه. ق.

۱۱۰- شرح

صحیح مسلم للنووی، محیی الدین أبی زکریا، یحیی النووی «۶۳۱- ۶۷۶ ه.»

(المطبوع بهامش إرشاد الساری فی شرح صحیح البخاری) راجع إرشاد الساری.

۱۱۱- شرح المواقف للسید الشریف علی بن محمد الجرجانی «المتوفی ۸۱۶ ه.» (و المواقف للقاضی عضد الدین عبد الرحمن بن أحمد الإیجی المتوفی ۷۵۶ ه.)، ثمانیه أجزاء فی أربع مجلدات، طبع مع حاشیتین جلیلتین علیه فی مطبعه السعاده بمصر.

۱۱۲- شرح نهج البلاغه لابن أبی الحدید «۵۸۶- ۶۵۶ ه.» فی عشرین مجلدا، طبع القاهره، دار إحیاء الکتب العربیه، الطبعه الأولی ۱۳۷۸- ۱۳۸۳ ه. ق.

۱۱۳- شرح نهج البلاغه لکمال الدین، میثم بن علی بن میثم البحرانی «المتوفی ۶۷۹ ه ق»، فی خمسه أجزاء طبع المطبعه الحیدریه، سنه ۱۳۷۸ ه. ق.

۱۱۴- الشفاء للشیخ الرئیس، أبی علی حسین بن عبد اللّه بن سینا «۳۷۰- ۴۲۷ ه.» طبع مصر سنه ۱۳۸۰ ه. «تحقیق: الأب قنواتی و سعید زائد». و طبعه أخری فی مجلد واحد، قسم الإلهیات، طبع فی إیران مع تعلیقات صدر المتألهین.

۱۱۵- الصحاح «تاج اللغه و صحاح العربیّه» لإسماعیل بن حماد الجوهری «المتوفی ۳۹۳ ه. ق»، فی ست مجلدات، طبع دار العلم للملایین بیروت، تحقیق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعه الثانیه ۱۳۹۹ ه. ق.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۸۵

۱۱۶- صحیح البخاری «الجامع الصحیح» لأبی عبد اللّه محمد بن إسماعیل البخاری «۱۹۴ - ۲۵۶ ه.» ثمانیه أجزاء فی أربع مجلدات مع حاشیه السندی، طبع دار إحیاء الکتب العربی.

۱۱۷- صحیح مسلم لأبی الحسین مسلم بن الحجاج القشیری النیسابوری «۲۰۶- ۲۶۱ ه.»

فی خمس مجلدات، طبع دار إحیاء التراث العربی، بیروت و طبعه أخری، ثمانیه أجزاء فی مجلدین، طبع مصر.

۱۱۸- الصحیفه السجادیه تشتمل علی نیف

و خمسین دعاء للإمام الهمام علی بن الحسین بن علی بن أبی طالب «ع» «۳۸ أو ۳۷ أو ۳۶- ۹۵ أو ۹۴ ه. ق».

*- الصلاه للحاج آقا رضا الهمدانی، راجع مصباح الفقیه.

۱۱۹- الضعفاء لابن حبان، أبی حاتم محمد بن حبان البستی «المتوفی سنه ۳۵۴ ه. ق».

۱۲۰- الطبقات «الطبقات الکبری» لابن سعد، محمد بن سعد «المتوفی ۲۳۰ ه.» فی تسع مجلدات، طبع لیدن، سنه ۱۳۲۵ ه. ق. و الأفست من مؤسسه النصر فی طهران.

۱۲۱- العروه الوثقی للسید محمد کاظم الطباطبائی الیزدی «المتوفی ۱۳۳۷ ه. ق»، فی مجلدین، طبع إیران، المکتبه العلمیه الإسلامیه ۱۳۹۹ ه. ق. و بهامشها تعلیقات أعلام العصر و مراجع الشیعه الإمامیه.

۱۲۲- العدّه «عدّه الأصول» لشیخ الطائفه، أبی جعفر الطوسی «۳۸۵- ۴۶۰ ه.» المجلد الأوّل طبع مؤسسه آل البیت «ع»، سنه ۱۴۰۳ ه. ق.

۱۲۳- العقد الفرید لعبد ربّه الأندلسی، أبی عمر أحمد بن محمد بن عبد ربّه الأندلسی «۲۴۶- ۳۲۷ ه.» فی سبع مجلدات مع الفهارس، طبع دار الکتاب العربی، بیروت، بالأفست من طبعته المحقّقه بمصر.

۱۲۴- علل الشرائع للصدوق، أبی جعفر، محمد بن علی بن الحسین بن موسی بن بابویه القمی «المتولد حدود ۳۰۵ و المتوفی ۳۸۱ ه.» طبعه القدیم سنه ۱۳۱۱ ه. ق و طبعه أخری من منشورات المکتبه الحیدریه فی النجف، سنه ۱۳۸۵ ه.

۱۲۵- علیّ إمام المتقین لعبد الرحمن الشرقاوی جزءان فی مجلدین طبع مکتبه الغریب فی القاهره.

۱۲۶- العوائد «عوائد الأیّام من مهمات أدلّه الأحکام.» للمولی أحمد بن محمد مهدی النراقی «المتوفی ۱۲۴۵ أو ۱۲۴۴ ه.»، طبع مکتبه بصیرتی، قم.

۱۲۷- عوالی اللئالی «عوالی اللئالی الغریزیّه فی الأحادیث الدینیه» لأبی جمهور الأحسائی،



محمد

بن علی بن إبراهیم بن أبی جمهور الأحسائی «المتوفی ۹۴۰ ه.» فی أربع مجلدات، طبع مطبعه سید الشهداء قم، سنه ۱۴۰۳ ه، تحقیق آیه اللّه الحاج آقا مجتبی العراقی.

۱۲۸- العین «عین اللغه أو کتاب العین» لأبی عبد الرحمن الخلیل بن أحمد الفراهیدی «۱۰۰- ۱۷۵ ه.» ثمانیه أجزاء فی ثمانی مجلدات، طبع مؤسسه دار الهجره، قم، سنه ۱۴۰۵ ه.

«تحقیق الدکتور مهدی المخزومی و الدکتور إبراهیم السامرائی».

۱۲۹- عیون أخبار الرضا للصدوق، أبی جعفر، محمد بن علی بن الحسین «المتوفی ۳۸۱ ه.»

جزءان فی مجلد واحد طبع إیران سنه ۱۳۷۸ ه. ق مع التصحیح و التذییل للسید مهدی الحسینی اللازوردی.

۱۳۰- الغارات لأبی إسحاق، إبراهیم بن محمد الثقفی الکوفی الأصفهانی «المتوفی ۲۸۳ ه.» فی مجلدین، طبع إیران مع المقدمه و الحواشی و التعلیقات للسید جلال الدین الحسینی الأرموی «المحدث».

۱۳۱- غایه المرام «غایه المرام فی حجه الخصام عن طریق الخاص و العام» للمحدث السید هاشم بن سلیمان البحرانی «المتوفی ۱۱۰۷ ه.» فی مجلد واحد، طبع مؤسسه الأعلمی، بیروت، بالأفست من طبعه الحجری القدیم، سنه ۱۲۷۲ ه. ق.

۱۳۲- الغرر و الدّرر «غرر الحکم و درر الکلم» من کلام أمیر المؤمنین الإمام علی «ع»، جمعه الآمدی، أبو الفتح عبد الواحد بن محمد الآمدی الإمامی «المتوفی ۵۱۰ ه.» فی سبع مجلدات، طبع طهران، سنه ۱۳۴۶ ه. ش، طبع مع شرحه للمحقق البارع، جمال الدین بن الحسین الخوانساری «المتوفی ۱۱۲۵ ه.»

۱۳۳- الغدیر «الغدیر فی الکتاب و السنه و الأدب» للعلّامه الأمینی، الشیخ عبد الحسین أحمد الأمینی «المتوفی ۱۳۹۰ ه.» فی أحد عشر جزء، طبع دار الکتب الإسلامیه «للآخوندی»، الطبعه الثانیه، سنه ۱۳۷۲ ه. ق. و طبع بیروت دار الکتاب العربی، الطبعه الرابعه، سنه

۱۳۹۷ ه.

۱۳۴- الغیبه لشیخ الطائفه، أبی جعفر محمد بن الحسن الطوسی «۳۸۵- ۴۶۰ ه.» إصدار مکتبه نینوی الحدیثه، طهران.

۱۳۵- الغیبه للنعمانی، لابن أبی زینب، أبی عبد اللّه، محمد بن إبراهیم بن جعفر الکاتب النعمانی «من أعلام القرن الرابع» طبع بیروت، مؤسسه الأعلمی للمطبوعات، سنه ۱۴۰۳ ه، و طبعه أخری، طبع مکتبه الصدوق طهران مع التحقیق لعلی أکبر الغفاری.

۱۳۶- فتوح البلدان لأبی الحسن، أحمد بن یحیی البلاذری «المتوفی ۲۷۹ ه.» طبع دار الکتب

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۸۷

العلمیه، بیروت، سنه ۱۳۶۵ و ۱۳۹۸ ه. ق. «المراجعه و التعلیق لرضوان محمد رضوان».

*- فروع الکافی للکلینی، راجع الکافی له.

۱۳۷- الفصل فی الملل و الأهواء و النحل لابن حزم الأندلسی، أبی محمد، علی بن أحمد بن سعید بن حزم «المتوفی ۴۵۶ ه.» خمسه أجزاء فی ثلاث مجلدات، طبع دار المعرفه، بیروت، سنه ۱۴۰۶ ه. ق.

۱۳۸- الفقه الإسلامی و أدلّته للدکتور وهبه الزحیلی، ثمانی مجلدات طبع دار الفکر بدمشق، سنه ۱۴۰۴ ه. ق.

۱۳۹- فقه الرضا «الفقه المنسوب للإمام الرضا- علیه السلام-». تحقیق: مؤسسه آل البیت لإحیاء التراث، قم، الطبعه الأولی فی مشهد المقدسه، سنه ۱۴۰۶ ه. ق.

۱۴۰- الفقه علی المذاهب الأربعه لعبد الرحمن الجزیری «تألیف لجنه بإشراف وزاره الأوقاف بمصر»، فی خمس مجلدات، طبع المکتبه التجاریه الکبری بمصر، و الأفست من دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

۱۴۱- الفقیه «کتاب من لا یحضره الفقیه» للصدوق، أبی جعفر، محمد بن علی بن الحسین بن موسی بن بابویه القمی «المتوفی ۳۸۱ ه.» أربع مجلدات، طبع منشورات جماعه المدرسین، قم، صحّحه و علّق علیه علی أکبر الغفّاری.

۱۴۲- فلسفه التوحید و الولایه لمحمد جواد مغنیه «ره» فی مجلد واحد،

طبع فی مطبعه الحکمه بقم المشرفه.

۱۴۳- الفهرست لشیخ الطائفه، أبی جعفر محمد بن الحسن الطوسی «۳۸۵- ۴۶۰ ه.» طبع المکتبه المرتضویه فی النجف «صحّحه و علّق علیه السید محمد صادق آل بحر العلوم»، و طبعه أخری، المطبعه الحیدریه فی النجف سنه ۱۳۸۰ ه.

۱۴۴- الفهرست «فوز العلوم» لابن الندیم، أبی الفرج محمد بن إسحاق «المتوفی ۳۸۰ أو ۳۸۵ ه.» طبع مطبعه الاستقامه، قاهره. و طبعه أخری طبع طهران سنه ۱۳۹۱ ه. ق.

*- فی النظام السیاسی للدوله الإسلامیه للدکتور محمد سلیم العوا، راجع النظام السیاسی للدوله الإسلامیه.

۱۴۵- القاموس «القاموس المحیط و القابوس الوسیط» لمجد الدین، محمد بن یعقوب الفیروزآبادی الشیرازی «۷۲۹- ۸۱۷ ه. ق»، الطبع القدیم «الحجری» فی مجلد واحد.

۱۴۶- قرب الإسناد لأبی العباس، عبد اللّه بن جعفر الحمیری القمی (من أعلام القرن الثالث و من أصحاب الإمام العسکری «ع») «المتولد فی حدود ۲۴۰ و المتوفی بعد ۳۰۰ ه.» طبع

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۸۸

مکتبه نینوی الحدیثه، طهران.

۱۴۷- القواعد «قواعد الأحکام فی مسائل الحلال و الحرام» للعلّامه الحلّی «۶۴۸- ۷۲۶ ه.»، جزءان فی مجلد واحد، طبع قم، منشورات الرضی «الجزء الأوّل بخطّ المیرزا السید حسن بن الحاج المیرزا علی نقی المدرس الحسنی الیزدی، سنه ۱۳۳۰ ه. و الجزء الثانی بخط محمد بن المیرزا عبد العلی، سنه ۱۳۱۵ ه. ق».

۱۴۸- القواعد و الفوائد للشهید الأوّل، شمس الدین، أبی عبد اللّه محمد بن مکی «۷۳۴- ۷۸۶ ه.» فی مجلدین، طبع مکتبه المفید، قم «تحقیق الدکتور السید عبد الهادی الحکیم.»

۱۴۹- الکافی للکلینی، أبی جعفر محمد بن یعقوب الکلینی «المتوفی ۳۲۸ ه.» فی ثمانی مجلدات؛ الأصول و الفروع و الروضه، طبع دار الکتب

الإسلامیه، إیران، تصحیح و تعلیق علی أکبر الغفاری. و طبعه أخری لفروع الکافی فی مجلدین، الطبع القدیم الرحلی، سنه ۱۳۱۵ ه. ق (بخطّ أحمد التفرشی من سنه ۱۳۱۱ إلی ۱۳۱۴ ه. ق.)

۱۵۰- الکافی لأبی الصلاح الحلبی، تقی الدین بن نجم الدین الحلبی (من تلامیذ السید المرتضی) «۳۷۴- ۴۴۷ ه.» طبع مکتبه الإمام أمیر المؤمنین، إیران.

۱۵۱- الکامل لابن الأثیر، عزّ الدین، أبی الحسن علی بن أبی الکرم «المتوفی ۶۳۰ ه.» فی ثلاثه عشر مجلدا طبع دار الصادر، بیروت ۱۳۸۵ ه. ق.

۱۵۲- الکامل فی اللغه و الأدب «کامل الأنوار» للمبرّد النحوی، أبی العباس محمد بن یزید «۲۱۰- ۲۸۵ ه.» فی مجلدین طبع دار العهد الجدید للطباعه بمصر.

۱۵۳- کتاب البیع للإمام الخمینی- قدّس سرّه الشریف- «۱۳۲۰- ۱۴۰۹ ه. ق» فی خمس مجلدات، طبع مطبعه الآداب فی النجف و طبع مطبعه إسماعیلیان فی قم.

۱۵۴- کتاب الحسبه «الحسبه و مسئولیه الحکومه الإسلامیه» لأحمد بن عبد الحلیم، تقی الدین بن تیمیه «۶۶۱- ۷۲۸ ه. ق»، طبع دار الشعب بالقاهره، سنه ۱۳۹۶ ه. ق. تحقیق صلاح عزام.

*- کتاب الخمس للشیخ الأنصاری، راجع کتاب الطهاره له.

*- کتاب الخمس للحاج آقا رضا الهمدانی، راجع مصباح الفقیه.

*- کتاب الخمس للمؤلّف، راجع الخمس له.

*- کتاب الزکاه للشیخ الأنصاری، راجع کتاب الطهاره.

*- کتاب الزکاه للحاج آقا رضا الهمدانی، راجع مصباح الفقیه.

*- کتاب الزکاه للمؤلّف، راجع الزکاه له.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۸۹

*- کتاب السنّه لعبد اللّه بن أحمد الحنبل، راجع السنّه.

۱۵۵- کتاب الطهاره للشیخ الأعظم، الشیخ مرتضی الأنصاری «المتوفی ۱۲۸۱ ه.» (المطبوع فی آخره عدّه رسائل و کتب له، منها کتاب الزکاه و کتاب الخمس و کتاب الصوم.)، طبع طهران «بخطّ

علی بن الحسن التبریزی، سنه ۱۳۰۳ ه.» و طبعه أخری، طبع إیران «بخطّ أحمد الطباطبائی الأردستانی و زین العابدین الخوانساری، سنه ۱۲۹۸ ه. ق.».

*- کتاب الطهاره للحاج آقا رضا الهمدانی، راجع مصباح الفقیه.

۱۵۶- کتاب سلیم بن قیس «کتاب السقیفه» لسلیم بن قیس الکوفی الهلالی صاحب الإمام أمیر المؤمنین «المتوفی حدود ۹۰ ه.» طبع دار الکتب الإسلامیه، إیران.

*- کتاب العین لأبی عبد الرحمن الخلیل، راجع العین.

۱۵۷- الکشّاف، تفسیر الکشّاف «الکشّاف عن حقائق غوامض التنزیل ...» للزمخشری، جار اللّه محمود بن عمر الزمخشری «۴۶۷- ۵۳۸ ه.» فی أربع مجلدات طبع مصر، سنه ۱۳۸۵ ه. ق. و طبعه أخری فی أربع مجلدات، طبع دار الکتاب العربی، بیروت.

۱۵۸- کشف الغطاء «کشف الغطاء عن خفیّات مبهمات الشریعه الغرّاء» للشیخ جعفر بن خضر، المعروف بکاشف الغطاء «المتوفی ۱۲۲۷ و قیل ۱۲۲۸ ه.» طبع أصفهان، منشورات المهدویّ.

۱۵۹- کشف الغمّه «کشف الغمه فی معرفه أحوال الأئمه «ع» ...» للأربلی، بهاء الدین أبی الحسن علی بن عیسی «المتوفی ۶۹۲ أو ۶۹۳ ه.» فی ثلاث مجلدات، طبع دار الکتاب الإسلامی، بیروت، سنه ۱۴۰۱ ه. ق.

۱۶۰- کشف اللثام «کشف اللثام و الإبهام عن کتاب قواعد الأحکام» للفاضل الهندی، بهاء الدین محمد بن الحسن الأصفهانی «المتوفی ۱۱۳۵ أو ۱۱۳۷ ه.» فی مجلدین، طبع إیران سنه ۱۳۹۱ ه. ق.

۱۶۱- کشف المحجه «کشف المحجه لثمره المهجه» لابن طاوس، السیّد رضی الدین أبی القاسم علی بن موسی بن طاوس «۵۸۹- ۶۶۴ ه.»، طبع المطبعه الحیدریه فی النجف، سنه ۱۳۷۰ ه. ق.

۱۶۲- کشف المراد فی شرح تجرید الاعتقاد للعلّامه الحلّی، جمال الدین أبی منصور، الحسن بن یوسف بن علی بن المطهر الحلّی «۶۴۸- ۷۲۶ ه.» طبع مکتبه المصطفوی، قم و الماتن:

محمد

بن محمد بن الحسن الطوسی المعروف بالخواجه نصیر الدین الطوسی «۵۹۷- ۶۷۲ ه.»

۱۶۳- کفایه الأحکام للمحقق السبزواری، المولی محمد باقر بن محمد مؤمن السبزواری «المتوفی

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۹۰

۱۰۹۰ ه.» الطبع الحجری، إیران، أصفهان.

۱۶۴- کفایه الأصول للمحقق الخراسانی، الشیخ محمد کاظم المعروف بالآخوند الخراسانی «۱۲۵۵- ۱۳۲۹ ه.» فی مجلدین مع حاشیه المشکینی، طبع مکتبه الإسلامیه، طهران «بخطّ طاهر (خوشنویس) بن عبد الرحمن سنه ۱۳۶۳ ه.».

۱۶۵- کلمات المحقّقین یحتوی علی ثلاثین رساله من أعلام الفقهاء و المحققین، طبع مکتبه المفید قم، سنه ۱۴۰۲ ه، مصورا من طبعه الحجری، سنه ۱۳۱۵ ه. ق.

۱۶۶- کمال الدین «کمال الدین و تمام النعمه ...» للصدوق، أبی جعفر، محمد بن علی بن الحسین بن موسی القمی «المتوفی ۳۸۱ ه.» الطبع القدیم، سنه ۱۳۰۱ ه، ق، بخطّ محمد حسن الگلپایگانی و طبعه أخری طبع جماعه المدرسین، قم «تصحیح و تعلیق علی أکبر الغفاری».

۱۶۷- کنز العرفان «کنز العرفان فی فقه القرآن» للشیخ الأجلّ جمال الدین المقداد بن عبد اللّه السیوری «المتوفی ۸۲۶ ه.» جزءان فی مجلد واحد طبع المکتبه المرتضویه لإحیاء الآثار الجعفریه طهران، سنه ۱۳۸۴ ه. ق.

۱۶۸- کنز العمّال لعلاء الدین علی المتقی بن حسام الدین الهندی «المتوفی ۹۷۵ ه.» فی سته عشر مجلدا، طبع حلب، سنه ۱۳۹۰ ه. ق.

۱۶۹- گیتاشناسی لمحمود المحجوب و فرامرز الیاوری، الطبعه الرابعه لمؤسسه گیتاشناسی، سنه ۱۳۶۵ ه. ش.

۱۷۰- لسان العرب لابن منظور، أبی الفضل، جمال الدین، محمد بن مکرم بن منظور الإفریقی المصری «۶۳۰- ۷۱۱ ه. ق» مع الملحقات فی سته عشر مجلدا، طبع نشر أدب الحوزه، قم، سنه ۱۴۰۵ ه. ق.

۱۷۱- لسان المیزان لشهاب الدین، أبی

الفضل، أحمد بن علی بن حجر العسقلانی «المتوفی ۸۵۲ ه.» فی سبع مجلدات، طبع مؤسسه الأعلمی للمطبوعات، بیروت، سنه ۱۳۹۰ ه «مصورا من طبعه حیدرآباد الدکن سنه ۱۳۳۱ ه.»

۱۷۲- اللمعه للشهید الأوّل، شمس الدین، أبی عبد اللّه محمد بن مکی «۷۳۴- ۷۸۶ ه.» طبع إیران، سنه ۱۴۰۶ ه. ق. الطبعه الأولی المحقّقه لمرکز بحوث الحجّ و العمره.

۱۷۳- اللمعه الدمشقیه للشهید الأوّل مع شرحها: «الروضه البهیه للشهید الثانی»، فی عشر مجلدات، طبع النجف، تصحیح و تعلیق السیّد محمد کلانتر. و طبعه أخری، الطبع القدیم فی مجلدین. راجع الروضه البهیه.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۹۱

۱۷۴- مآثر الإنافه فی معالم الخلافه للقلقشندی، أحمد بن عبد اللّه «۷۵۶- ۸۲۰ و قیل ۸۲۱ ه.»

فی ثلاث مجلدات، طبع مطبعه عالم الکتب، بیروت «تحقیق عبد الستار حمد فراج».

۱۷۵- مبادی نظم الحکم فی الإسلام لعبد الحمید المتولّی، الطبعه الأولی، دار المعارف بالإسکندریه فی مصر.

۱۷۶- المبسوط للسرخسی لشمس الأئمه أبی بکر محمد بن أبی سهل السرخسی «المتوفی ۴۸۳ ه.» ثلاثون جزء فی خمسه عشر مجلدا، الطبعه الثانیه دار المعرفه للطباعه و النشر، بیروت.

۱۷۷- المبسوط لشیخ الطائفه، أبی جعفر، محمد بن الحسن الطوسی «۳۸۵- ۴۶۰ ه.» ثمانیه أجزاء، طبع المکتبه المرتضویه، إیران، الطبعه الثانیه ۱۳۸۷- ۱۳۹۳ ه. ق.

۱۷۸- مجمع البحرین «مجمع البحرین و مطلع النیّرین» للطریحی، فخر الدین بن محمد علی بن أحمد بن طریح «۹۷۹- ۱۰۸۷، و قیل ۱۰۸۹، و قیل ۱۰۸۵ و الأرجح الأوّل»، طبع مکتبه المصطفوی، طهران، فی مجلد واحد «مصورا من طبعه سنه ۱۲۹۸ ه. ق».

۱۷۹- مجمع البیان «مجمع البیان لعلوم القرآن» للطبرسی، أبی علی الفضل بن الحسن الطبرسی «المتوفی ۵۴۸ ه. ق»،

عشره أجزاء فی خمس مجلدات أو عشر مجلدات، طبع طهران، المکتبه الإسلامیه مع تصحیح الفاضل المتبحر الشیخ أبی الحسن الشعرانی- قدّس سرّه- [و طبعه أخری، طبع مطبعه العرفان، صیدا (سوریا) من سنه ۱۳۳۳ إلی ۱۳۵۶ ه. ق].

۱۸۰- مجمع الزوائد «مجمع الزوائد و منبع الفوائد» للحافظ نور الدین، علی بن أبی بکر الهیثمی «المتوفی ۸۰۷ ه.» فی عشر مجلدات، طبع دار الکتاب العربیه بیروت، الطبعه الثانیه، سنه ۱۹۶۷ م.

۱۸۱- مجمع الفائده و البرهان للمحقق الأردبیلی، أحمد بن محمد «المتوفی ۹۹۳ ه.» الطبع القدیم «الحجری» فی مجلد واحد. و الطبع الجدید خرج منه حتی الآن سبع مجلدات طبع جماعه المدرسین- قم.

۱۸۲- المحاسن للبرقی، أبی جعفر، أحمد بن محمد بن خالد البرقی «المتوفی ۲۷۴ و قیل ۲۸۰ ه.»

طبع دار الکتب الإسلامیه، قم، عنی بنشره و تصحیحه و التعلیق علیه السید جلال الدین الحسینی المشتهر بالمحدّث.

۱۸۳- المحصول «المحصول فی علم الأصول» لفخر الدین محمد بن عمر بن الحسین الرازی «۵۴۴- ۶۰۶ ه. ق»، فی ست مجلدات طبع الریاض «تحقیق طه جابر فیاض العلوانی» الطبعه الأولی ۱۳۹۹ إلی ۱۴۰۱ ه.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۹۲

۱۸۴- المحکم و المتشابه للسیّد المرتضی علم الهدی، علی بن الحسین بن موسی بن محمد «۳۵۵- ۴۳۳ ه.» رساله شریفه کلها منقوله من تفسیر النعمانی، طبع طهران «بخط محمد تقی بن محمد حسین القمی سنه ۱۳۱۲ ه. ق».

۱۸۵- المحلّی لابن حزم الأندلسی، أبی محمد، علی بن أحمد بن سعید بن حزم «المتوفی ۴۵۶ ه.»

أحد عشر جزء فی ثمانی مجلدات، طبع دار الفکر، بیروت.

*- مختصر [أبی القاسم] الخرقی، راجع المغنی لابن قدامه.

۱۸۶- المختصر النافع «المختصر النافع فی فقه الإمامیه»

للمحقق الحلّی، أبی القاسم، نجم الدین، جعفر بن الحسن الحلّی «المتوفی ۶۷۶ ه.» طبع دار الکتاب العربی بمصر.

۱۸۷- المختلف «مختلف الشیعه فی أحکام الشریعه» للعلّامه الحلّی، الحسن بن یوسف المطهر الحلّی «۶۴۸- ۷۲۶ ه.» جزءان فی مجلد واحد، طبع إیران بتصدّی الشیخ أحمد الشیرازی سنه ۱۳۲۳- ۱۳۲۴ ه. ق.

۱۸۸- المدارک «مدارک الأحکام» للسیّد محمد بن السیّد علی الموسوی العاملی المعروف بصاحب المدارک «المتوفی ۱۰۰۹ ه.» طبع إیران «بخطّ السیّد حسن بن محمد الحسینی الخوانساری ۱۳۲۲ ه. ق.» مع تصحیح أرقام صفحاته.

۱۸۹- المدوّنه الکبری لمالک بن أنس بن مالک «۹۳- ۱۷۹ ه. ق» (و معها مقدمات ابن رشد لأبی الولید محمد بن أحمد بن رشد، المتوفی ۵۲۰ ه.) فی أربع مجلدات طبع دار الفکر، بیروت، سنه ۱۴۰۰ ه. ق.

۱۹۰- المراجعات للسید عبد الحسین شرف الدین الموسوی- قدّس سرّه- «۱۲۹۰- ۱۳۷۷ ه.»

طبع بیروت، الطبعه الثانیه، سنه ۱۴۰۲ ه. ق. «تحقیق و تعلیق حسین الراضی».

۱۹۱- مرآه العقول «مرآه العقول فی شرح أخبار آل الرسول» للعلّامه المجلسی، محمد باقر بن محمد تقی «۱۰۳۷- ۱۱۱۱ ه.»، الطبع الجدید، طبع منه حتی الآن أربعه و عشرون مجلدا إلی آخر شرح الفروع من الکافی، طبع نشر دار الکتب الإسلامیه، طهران. و الطبع القدیم فی أربع مجلدات، طبع الحجری «بخطّ أبی القاسم النوری من سنه ۱۳۱۷ إلی ۱۳۲۵ ه. ق.»

۱۹۲- مروج الذهب لأبی الحسن، علی بن الحسین بن علی المسعودی، المعروف بالمسعودی «المتوفی ۳۴۵ أو ۳۴۶ ه.» فی مجلدین، طبع المطبعه البهیه المصریه، سنه ۱۳۴۶ ه. ق.

۱۹۳- المسالک «مسالک الأفهام فی شرح شرائع الإسلام» للشهید الثانی، زین الدین بن علیّ العاملی «۹۱۱- ۹۶۵ و قیل ۹۶۶ ه.» فی مجلدین، طبع إیران

«بخطّ کلبعلی الشرندی القزوینی ۱۳۱۳ ه. ق.»

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۹۳

۱۹۴- مسالک الأفهام «مسالک الأفهام إلی آیات الأحکام» للفاضل، جواد بن سعد اللّه الکاظمی «المتوفی ۱۰۶۵ ه.» أربعه أجزاء فی مجلدین، طبع مکتبه المرتضویه، طهران.

۱۹۵- مستدرک الحاکم «المستدرک علی الصحیحین» لأبی عبد اللّه الحاکم النیسابوری «۳۲۱- ۴۰۵ ه.» فی أربع مجلدات، طبع دار الکتاب العربی، بیروت.

۱۹۶- مستدرک الوسائل «مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل» للحاج المیرزا حسین النوری الطبرسی المعروف بالمحدّث النوری «المتوفی ۱۳۲۰ ه.» فی ثلاث مجلدات، طبع المکتبه الإسلامیه بطهران و المکتبه العلمیه بالنجف. طبع مصورا فی المطبعه الإسلامیه سنه ۱۳۸۲ ه. ق. «بخط محمد صادق بن محمد رضا التویسرکانی ۱۳۱۸ ه. ق.»

۱۹۷- المستصفی «المستصفی من علم الأصول» للإمام، أبی حامد محمد بن محمد الغزالی «۴۵۰- ۵۰۵ ه.» فی مجلدین طبع مطبعه أمیر قم «مصورا من الطبعه الأولی بمصر، سنه ۱۳۲۲ ه. ق».

۱۹۸- المستمسک «مستمسک العروه الوثقی» لآیه اللّه العظمی السید محسن الحکیم «قده» «۱۳۰۶- ۱۳۹۰ ه.» فی أربعه عشر مجلدا. طبع قم، دار الکتب العلمیه مصورا من طبع النجف بمطبعه الآداب.

۱۹۹- المستند «مستند الشیعه فی أحکام الشریعه» للمولی أحمد بن محمد مهدی النراقی «المتوفی ۱۲۴۴ و قیل ۱۲۴۵ ه.» فی مجلدین، طبع منشورات المکتبه المرتضویه، إیران، ۱۳۲۵ ه. ق.

۲۰۰- مسند أحمد لأحمد بن حنبل أبی عبد اللّه، أحمد بن محمد بن حنبل الشیبانی «۱۶۴- ۲۴۱ ه.» و بهامشه منتخب کنز العمال، فی ست مجلدات، طبع المکتب الإسلامی، بیروت، الطبعه الثانیه ۱۳۹۸ ه. ق.

۲۰۱- مسند زید لزید بن علی بن الحسین بن علی بن أبی طالب «ع». «۷۶- ۱۲۱ أو بعدها» جمعه عبد العزیز بن

إسحاق البغدادی «المتوفی ۳۶۳ ه.» فی مجلد واحد، طبع دار الکتب العلمیه، بیروت، سنه ۱۴۰۳ ه. ق.

۲۰۲- مصادر نهج البلاغه و أسانیده للسید عبد الزهراء الحسینی الخطیب، الطبعه الثالثه فی أربع مجلدات، طبع دار الأضواء، بیروت، سنه ۱۴۰۵ ه. ق.

۲۰۳- مصباح الشریعه «مصباح الشریعه و مفتاح الحقیقه» أبواب من الأخلاق مرویّه کلّها عن الإمام الصادق «ع»، طبع مرکز نشر الکتاب بطهران، سنه ۱۳۷۹ ه. ق. و طبعه أخری، طبع بیروت، مؤسسه الأعلمی، سنه ۱۴۰۰ ه. ق.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۹۴

۲۰۴- مصباح الفقیه للحاج آقا رضا بن الآقا محمد هادی المعروف بالفقیه الهمدانی «المتوفی ۱۳۲۲ ه.» طبع منه ثلاث مجلدات: ۱- کتاب الطهاره، طبع مکتبه الصدر، طهران «بخطّ میرزا حسین ناسخیان، سنه ۱۳۵۳ ه.» ۲- کتاب الصلاه، طبع مکتبه الداوری، قم «بخطّ میرزا محمود بن مهدی التبریزی و ولده محمد علی سنه ۱۳۴۷ ه. ق». ۳- کتاب الزکاه و الخمس و الصوم و الرهن، طبع مکتبه المصطفوی، قم «بخط طاهر بن عبد الرحمن خوشنویس، سنه ۱۳۶۴ ه. ق.».

۲۰۵- المصنّف لابن أبی شبیه «المتوفی ۲۳۵ ه.» فی سته عشر مجلدا طبع باکستان، سنه ۱۴۰۶ ه. ق.

۲۰۶- المصنّف «المصنف فی الحدیث» لأبی بکر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحمیری الصنعانی «المتوفی ۲۱۱ ه.» فی أحد عشر مجلدا، طبع بیروت، تحقیق و تصحیح حبیب الرحمن الأعظمی.

۲۰۷- معالم القربه فی أحکام الحسبه لمحمد بن محمد بن أحمد القرشی المعروف بابن الأخوه «۶۴۸- ۷۲۹ ه.» طبع دار الفنون بکیمبریج (المعروف بطبع لیدن) سنه ۱۹۳۷ م. و طبعه أخری بمصر مع تحقیق د. محمد محمود شعبان و صدیق أحمد عیسی المطیعی.

۲۰۸- معانی الأخبار للصدوق،

أبی جعفر، محمد بن علی بن الحسین بن بابویه القمی «المتوفی ۳۸۱ ه.»، عنی بتصحیحه علی أکبر الغفاری، طبع بیروت، سنه ۱۳۹۹ و کذا طبع جماعه المدرسین فی قم المشرفه، و مکتبه الصدوق طهران.

۲۰۹- المعتبر «المعتبر فی شرح المختصر» للمحقق الحلّی، أبی القاسم، نجم الدین، جعفر بن الحسن الحلّی «المتوفی ۶۷۶ ه.» طبع منشورات مجمع الذخائر الإسلامیه مصورا من طبعه سنه ۱۳۱۸ ه ق.

*- معجم مقاییس اللغه، راجع مقاییس اللغه.

۲۱۰- المغازی للواقدی، أبی عبد اللّه محمد بن عمر بن واقد «۱۳۰- ۲۰۷ ه.» ثلاثه أجزاء فی مجلدین أو فی ثلاث مجلدات طبع دار المعارف بمصر «تحقیق الدکتور مارسدن جونس» و الأفست فی إیران، سنه ۱۴۰۵ ه. ق.

۲۱۱- المغنی لابن قدامه، أبی محمد، عبد اللّه بن أحمد بن محمد بن قدامه «۵۴۱- ۶۲۰ ه.»

(شرح علی مختصر أبی القاسم الخرقی، المتوفی ۳۳۴ ه.) و یلیه الشرح الکبیر علی متن المقنع، فی اثنی عشر مجلدا، طبع دار الکتاب العربی، بیروت ۱۳۹۲ ه. ق.

۲۱۲- مغنی المحتاج «مغنی المحتاج إلی معرفه معانی ألفاظ المنهاج» لمحمد الخطیب الشربینی

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۹۵

«المتوفی حدود سنه ۹۷۷ ه.» (فی شرح منهاج الطالبین للنووی)، أربع مجلدات طبع دار الفکر، بیروت «تعلیق الشیخ جوبلی بن إبراهیم الشافعی».

۲۱۳- مفتاح الکرامه «مفتاح الکرامه فی شرح قواعد العلّامه» للسید محمد الجواد بن محمد الحسینی العاملی «المتوفی ۱۲۲۶ ه.» فی عشر مجلدات، طبع منه ثمانی مجلدات فی مصر و المجلدان الآخران فی ایران، ۱۳۲۴- ۱۳۷۶ ه. ق.

۲۱۴- المفردات للراغب الأصفهانی، الحسین بن محمد المفضل «توفی علی قول فی سنه ۵۰۲ ه.» طبع دار الکاتب العربی، سنه ۱۳۹۲ ه .. «تحقیق

ندیم مرعشلی.»

۲۱۵- مقاتل الطالبیین لأبی الفرج الأصفهانی، علی بن الحسین بن محمد بن أحمد «۲۸۴- ۳۵۶ ه.» الطبعه الثانیه طبع المطبعه الحیدریه فی النجف الأشرف، سنه ۱۳۸۵ ه.

۲۱۶- مقاییس اللغه «معجم مقاییس اللغه» لأبی الحسین أحمد بن فارس بن زکریا «اختلف المؤرخون فی تاریخ وفاته علی أقوال خمسه و الأصح سنه ۳۹۵ ه.» فی ستّ مجلدات، طبع الأفست، دار الکتب العلمیه، قم- «تحقیق و ضبط عبد السلام محمد هارون».

۲۱۷- مقدمه ابن خلدون لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون المغربی «۷۳۲- ۸۰۶ أو ۸۰۸ ه.»،

طبع مطبعه البهیه المصریه، و طبعه أخری، دار الکتب العلمیه، بیروت، الطبعه الرابعه، سنه ۱۳۹۸ ه. ق.

۲۱۸- المقنعه «المقنعه فی الأصول و الفروع» للشیخ المفید، أبی عبد اللّه، محمد بن محمد بن النعمان «۳۳۶- ۴۱۳ ه.» طبع مکتبه الداوری، قم «مصورا من طبعه سنه ۱۲۷۴ ه. ق.

فی دار الطباعه الآقا محمد تقی التبریزی، بخطّ أحمد علی الخوانساری.».

۲۱۹- المکاسب للشیخ الأعظم، الشیخ مرتضی بن المولی محمد أمین الأنصاری «المتوفی ۱۲۸۱ ه.» طبع تبریز، مطبعه الاطّلاعات الطبعه الثانیه «بخط طاهر بن عبد الرحمن خوشنویس ۱۳۷۶ ه. ق.» و طبعه أخری المطبوع مع شرحه للسید محمد کلانتر، طبع منه حتی الآن أحد عشر مجلدا.

۲۲۰- ملاذ الأخیار «ملاذ الأخیار فی فهم تهذیب الأخبار» للعلامه المجلسی، محمد باقر بن محمد تقی المجلسی «۱۰۳۷- ۱۱۱۱ ه.» فی سته عشر مجلدا طبع مکتبه آیه اللّه المرعشی، قم، سنه ۱۴۰۷ ه. ق.

۲۲۱- ملحقات «العروه الوثقی» للسید محمد کاظم الطباطبائی الیزدی- قدّس سرّه- «المتوفی ۱۳۳۷ ه.» طبع مکتبه الداوری، قم. «و هی تشتمل علی کتاب الربا و العدد و الوکاله و الهبه و الوقف و القضاء.»

دراسات فی ولایه الفقیه

۲۲۲- الملل و النحل لأبی الفتح، محمد بن عبد الکریم بن أبی بکر أحمد الشهرستانی «۴۷۹- ۵۴۸ ه.» جزءان فی مجلدین، الطبعه الثانیه، طبع مصر. و کذا دار المعرفه بیروت. (تحقیق محمد سید کیلانی).

۲۲۳- المنار «تفسیر المنار» لمحمد رشید رضا «المتوفی ۱۳۵۴ ه.» (المقتبس من دروس أستاذه، الشیخ محمد عبده) فی اثنی عشر مجلدا، طبع دار المنار بمصر الطبعه الثانیه سنه ۱۳۶۶ ه، مصورا من الطبعه الأولی. و أعادت طبعه بالأفست فی بیروت دار المعرفه.

۲۲۴- المناقب «مناقب آل أبی طالب» لابن شهر آشوب، رشید الدین محمد بن علی «المتوفی ۵۸۸ ه.» فی ثلاث مجلدات، طبع المطبعه الحیدریه، النجف، سنه ۱۳۷۶ ه. ق.

۲۲۵- منتقی الجمان «منتقی الجمان فی الأحادیث الصحاح و الحسان» لجمال الدین، أبی منصور الحسن بن زین الدّین، المعروف بابن الشهید، «۹۵۹- ۱۰۱۱ ه.» فی ثلاث مجلدات، طبع جماعه المدرسین، قم، «تصحیح و تعلیق علی أکبر الغفاری».

۲۲۶- المنتهی «منتهی المطلب فی تحقیق المذهب» للعلّامه الحلّی «۶۴۸- ۷۲۶ ه.» فی مجلدین، طبع إیران، سنه ۱۳۳۳ ه. ق.

۲۲۷- المنجد «المنجد فی اللغه و الأعلام» اشترک فی تألیفه عده من المحققین. دار المشرق، بیروت، الطبعه العشرون.

۲۲۸- المنهاج للنووی، محیی الدین أبی زکریا، یحیی النووی «۶۳۱- ۶۷۶ ه.» (المطبوع مع شرحه السراج الوهاج للشیخ محمد الزهری الغمراوی)، فی مجلد واحد، طبع مصر، سنه ۱۳۵۲ ه. ق.

۲۲۹- منهاج البراعه «منهاج البراعه فی شرح نهج البلاغه» للسید حبیب اللّه الموسوی الخوئی ...

«المتوفی ۱۳۲۴ ه.» و مع تکملته یکون فی أحد و عشرین مجلدا، طبع إیران.

۲۳۰- منیه الطالب «منیه الطالب فی شرح المکاسب» للشیخ موسی بن محمد النجفی الخوانساری (تقریرات أبحاث أستاذه آیه اللّه

الشیخ محمد حسین الغروی النائینی، المتوفی ۱۳۵۵ ه.) فی مجلدین، طبع المکتبه المرتضویه فی النجف ۱۳۵۸ ه. و المکتبه الحیدریه فی طهران سنه ۱۳۷۳ ه. ق «بخط محمد علی الغروی التبریزی».

۲۳۱- موسوعه الفقه الإسلامی، یصدرها المجلس الأعلی للشئون الإسلامیه فی القاهره. خرج منها حتی الآن أکثر من عشره مجلدات.

۲۳۲- الموطّأ لأبی عبد اللّه، مالک بن أنس بن مالک «۹۳- ۱۷۹ ه.» جزءان فی مجلد واحد، طبع مصر، سنه ۱۳۷۰ ه. ق.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۹۷

۲۳۳- المهذّب «المهذّب فی الفقه» لابن البرّاج، القاضی عبد العزیز بن البراج الطرابلسی «۴۰۰- ۴۸۱ ه.» فی مجلّدین طبع مؤسسه النشر الإسلامی لجماعه المدرسین بقم المشرفه.

۲۳۴- المیزان «المیزان فی تفسیر القرآن» للعلّامه الطباطبائی، السید محمد حسین الطباطبائی «۱۳۲۱- ۱۴۰۲ ه.» فی عشرین جزء طبع مؤسسه الأعلمی، بیروت، و کذا جماعه المدرسین فی قم. و طبعه أخری، طبع دار الکتب الإسلامیه، طهران.

۲۳۵- میزان الاعتدال «میزان الاعتدال فی نقد الرجال» لأبی عبد اللّه، محمد بن أحمد عثمان الذهبی «۶۷۳- ۷۴۸ ه.» فی أربع مجلدات طبع دار المعرفه، بیروت، «تحقیق علی محمد البجاوی».

۲۳۶- نصب الرایه «نصب الرایه لأحادیث الهدایه» للحافظ جمال الدین أبی محمد، عبد اللّه بن یوسف الزیلعی الحنفی «المتوفی ۷۶۲ ه» فی أربع مجلدات، مع حاشیته بغیه الألمعی فی تخریج الزیلعی، الطبعه الأولی سنه ۱۳۵۷ ه، مطبعه دار المأمون فی هند.

۲۳۷- نضد القواعد «نضد القواعد الفقهیه علی مذهب الإمامیه» للفاضل المقداد بن عبد اللّه السیوری «المتوفی ۸۲۶ ه.» طبع مطبعه الخیام، قم، سنه ۱۴۰۳ ه. «تحقیق السید عبد اللطیف الکوهکمری.»

۲۳۸- نظام الحکم فی الشریعه و التاریخ الإسلامی لظافر القاسمی الطبعه الثانیه، طبع دار النفائس،

بیروت سنه ۱۳۹۷ ه. ق.

۲۳۹- نظام الحکم و الإداره فی الإسلام لباقر شریف القرشی. طبع مطبعه الآداب فی النجف الأشرف، الطبعه الأولی، سنه ۱۳۸۶ ه. ق.

۲۴۰- النظام السیاسی للدوله الإسلامیه «فی النظام السیاسی للدوله الإسلامیه» للدکتور محمد سلیم العوا، الطبعه السادسه، طبع مکتب مصر الحدیث بالإسکندریه فی مصر.

۲۴۱- نظم الحکم و الإداره فی الشریعه الإسلامیه و القوانین الوضعیه لعلی- علی منصور، طبع بیروت، الطبعه الثانیه، سنه ۱۳۹۱ ه. ق.

۲۴۲- نفس المهموم «نفس المهموم فی مصیبه سیدنا الحسین المظلوم «ع»» للشیخ عباس القمی «بعد سنه ۱۲۹۰- ۱۳۵۹ ه. ق.» الطبع القدیم، سنه ۱۳۳۵ ه. ق. و طبعه أخری، مطبعه الخیام، قم، سنه ۱۴۰۵ ه. ق، تحقیق الشیخ رضا أستادی.

۲۴۳- نور الثقلین «تفسیر نور الثقلین» للشیخ عبد علی بن جمعه العروسی الحویزی- المعاصر للشیخ الحرّ العاملی- «المتوفی ۱۱۱۲ ه.» فی خمس مجلدات، طبع دار الکتب العلمیه، قم «تصحیح و تعلیق الحاجّ السیّد هاشم الرسولی المحلاتی.»

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۹۸

۲۴۴- النهایه «النهایه فی غریب الحدیث و الأثر» لابن الأثیر، مجد الدین أبی السعادات المبارک بن محمد الجزری «۵۴۴- ۶۰۶ ه.» فی خمس مجلدات، طبع دار إحیاء الکتب العربیه (تحقیق محمود محمد الطناحی و طاهر أحمد الزاوی)، سنه ۱۳۸۳ ه. ق.

۲۴۵- النهایه «النهایه فی مجرد الفقه و الفتاوی» لشیخ الطائفه، أبی جعفر الطوسی «۳۸۵- ۴۶۰ ه.» طبع دار الکتاب العربیه، بیروت، سنه ۱۳۹۰ ه. ق.

۲۴۶- نهایه الأصول للمؤلّف (تقریرات لأبحاث أستاذه آیه اللّه العظمی السید حسین البروجردی «۱۲۹۲- ۱۳۸۰ ه») طبع مطبعه الحکمه، قم، سنه ۱۳۷۵ ه. ق.

۲۴۷- نهج البلاغه من کلام مولانا أمیر المؤمنین «ع» جمعه الشریف الرضیّ محمد بن

الحسین «۳۵۹- ۴۰۶ ه.» له طبعات کثیره، منها: ۱- مع الترجمه بالفارسیه و الشرح للحاج السید علینقی فیض الإسلام، المطبوع بخط طاهر خوشنویس، سته أجزاء فی مجلد واحد. ۲- مع الشرح للشیخ محمد عبده ثلاثه أجزاء فی مجلد واحد، طبع مطبعه الاستقامه بمصر. ۳- مع ضبط نصّه و ابتکار فهارسه العلمیه للدکتور صبحی الصالح، طبع بیروت سنه ۱۳۸۷ ه.

و طبع بالأفست فی إیران سنه ۱۳۹۵ ه. بإشراف انتشارات الهجره، قم.

۲۴۸- نهج السعاده «نهج السعاده فی مستدرک نهج البلاغه» للشیخ محمد باقر المحمودی، ثمانیه أجزاء فی سبع مجلدات، طبع بیروت.

۲۴۹- نهج الفصاحه، من کلام رسول اللّه الأعظم «ص» جمعه و ترجمه بالفارسیه أبو القاسم الباینده. طبع سازمان انتشارات جاویدان «مؤسسه منشورات الجاویدان»، الطبعه الثالثه عشره.

۲۵۰- نیل الأوطار للشوکانی، محمد بن علی بن محمد الشوکانی «المتوفی ۱۲۵۵ و علی قول ۱۲۵۰ ه.» ثمانیه أجزاء فی أربع مجلدات، الطبعه الأولی، طبع دار الکتب العلمیه، بیروت، سنه ۱۴۰۳ ه. ق.

۲۵۱- الوافی للفیض الکاشانی، المحدث المتکلم الفقیه، المولی محسن الکاشانی «۱۰۰۷- ۱۰۹۱ ه.» فی ثلاث مجلدات، طبع المکتبه الإسلامیه، طهران، «بخطّ محمد حسن بن محمد علی الأصفهانی ۱۳۲۳ ه. ق.»

۲۵۲- الوثائق السیاسیه للعهد النبوی و الخلافه الراشده لمحمد حمید اللّه طبع دار النفائس، بیروت، سنه ۱۴۰۵ ه. ق.

۲۵۳- الوسائل «تحصیل وسائل الشیعه إلی تحصیل مسائل الشریعه» للشیخ الحرّ العاملی، محمد بن الحسن بن علی «۱۰۳۳- ۱۱۰۴ ه.» فی عشرین مجلدا، طبع المکتبه الإسلامیه،



إیران ۱۳۸۹- ۱۳۸۳ ه. ق.

۲۵۴- الوسیله «الوسیله إلی نیل الفضیله» لابن حمزه، عماد الدین، أبی جعفر، محمد بن علی بن حمزه الطوسی (من أعلام القرن السادس)

طبع إيران، سنه ۱۴۰۸ ه. ق. مكتبه آيه اللّه العظمى المرعشى. «تحقيق الشيخ محمد الحسون.».

۲۵۵- وسيله النجاه لآيه اللّه الأصفهانى، السيّد أبى الحسن بن محمد بن عبد الحميد «۱۲۸۴- ۱۳۶۵ ه. ق.» طبع إيران، سنه ۱۳۸۵ ه. ق.

۲۵۶- وقعه صفين لنصر بن مزاحم المنقرى «المتوفى ۲۱۲ ه.» طبع المؤسسه العربيه الحديثه بمصر، الطبعه الثانيه سنه ۱۳۸۲ «تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون.»

*- ولايه الفقيه للإمام الخمينى- قدّس سرّه- راجع الحكومه الإسلاميه.

۲۵۷- يادنامهٔ أستاد شهيد مرتضى المطهرى «المستشهد فى ۱۳۹۹ ه. ق.» طبع فى إيران باللغه الفارسيه تحت إشراف الدكتور عبد الكريم سروش.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۰۱

## فهرس الآيات الكريمه

رقم الآيه ج/ الصفحه

البقره (۲) ۳ ... وَ مِمّا رَزَقْناهُمْ يُنْفِقُونَ: ۳/ ۲۶.

۲۹ ... خَلَقَ لَكُمْ ما فِى الْأَرْضِ جَمِيعاً ...:

۴/ ۷۶، ۸۲، ۹۹.

۳۰ وَ إِذْ قالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَهِ ..*: ۱/ ۵۰۱.

۳۰ ... إِنِّى جاعِلٌ فِى الْأَرْضِ خَلِيفَهً ...:

۱/ ۴۶۴، ۵۰۳؛ ۳/ ۳۴۷، ۳۴۸.

۳۰ ... أَ تَجْعَلُ فِيها مَنْ يُفْسِدُ فِيها ...: ۱/ ۵۰۳.

۳۱ وَ عَلَّمَ آدَمَ الْأَسْماءَ ...: ۱/ ۴۶۴.

۴۳ وَ أَقِيمُوا الصَّلاهَ وَ آتُوا الزَّكاهَ ..*: ۴/ ۲۸۷.

۴۴ أَ تَأْمُرُونَ النّاسَ بِالْبِرِّ ...: ۲/ ۲۵۷، ۳۰۰.

۴۵ ... إِنَّها لَكَبِيرَةٌ إِلّا عَلَى الْخاشِعِينَ: ۲/ ۱۹۳.

۵۴ ... فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ...: ۱/ ۴۰.

۶۲ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ..*: ۳/ ۴۰۹.

۸۳ ... وَ قُولُوا لِلنّاسِ حُسْناً ...: ۳/ ۳۷۶.

۱۰۵ مٰا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ...: ۲/ ۷۱۸.

۱۰۹ وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ ...: ۲/ ۷۱۸.

۱۱۰ وَ أَقِيمُوا الصَّلاٰةَ وَ آتُوا الزَّكاٰةَ ...: ۴/ ۲۸۷.

۱۲۴ وَ إِذِ ابْتَلىٰ إِبْراٰهِيمَ رَبُّهُ ...: ۱/ ۳۶، ۲۸۱، ۲۸۹.

۱۲۴ ... لاٰ يَنٰالُ عَهْدِى الظّالِمِينَ: ۱/ ۲۹۸، ۳۸۵، ۴۹۸،

۵۲۶، ۵۴۱، ۵۹۵.

۱۵۹ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ ..: ۲/ ۸۸.

۱۷۷ ... وَ آتَى الْمَالَ عَلى حُبِّهِ ..: ۳/ ۱۰۵.

۱۷۹ وَ لَكُمْ فِي الْقِصاصِ حَياةٌ ..: ۱/ ۱۷۷؛

۲/ ۴۳۸.

۱۸۸ ... وَ تُدْلُوا بِها إِلَى الْحُكّامِ ..: ۱/ ۴۳۳،

۴۳۴، ۴۴۸.

۱۸۹ ... وَ أْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوابِها ..: ۲/ ۵۴۶.

۱۹۰ وَ قاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللّهِ ..*: ۱/ ۵۰۰؛ ۳/ ۴۲۵.

۱۹۳ وَ قاتِلُوهُمْ حَتّى لا تَكُونَ ..*: ۱/ ۱۱۶.

۱۹۴ ... فَمَنِ اعْتَدى عَلَيْكُمْ ..: ۲/ ۳۶۸.

۲۰۵ وَ إِذا تَوَلّى سَعى فِي الْأَرْضِ ..: ۲/ ۹.

۲۰۶ وَ إِذا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللّهَ ..: ۲/ ۹.

۲۰۸ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا ..: ۱/ ۱۸۳.

۲۱۹ ... وَ يَسْئَلُونَكَ ماذا يُنْفِقُونَ ..: ۳/ ۳۸.

۴/ ۲۹۳.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۰۲

۲۲۶ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسائِهِمْ ..: ۳/ ۳۴۸،

۳۵۸.

۲۲۶ ... فَإِنْ فاؤُ ..: ۳/ ۳۴۳،

۲۲۸ ... وَ لَهُنَّ مِثْلُ الَّذِی عَلَیْهِنَّ ..: ۱/ ۲۸۳،

۳۵۱.

۲۳۲ ... ذٰلِکُمْ أَزْکیٰ لَکُمْ ..: ۳/ ۶.

۲۳۵ ... وَ لٰا تَعْزِمُوا عُقْدَهَ النِّکاحِ ..: ۱/ ۲۱۵.

۲۴۶ ... قٰالُوا لِنَبِیٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنٰا ..: ۱/ ۱۸۷.

۲۴۷ وَ قٰالَ لَهُمْ نَبِیُّهُمْ ..: ۱/ ۲۸۲.

۲۴۷ ... إِنَّ اللّٰهَ قَدْ بَعَثَ لَکُمْ ..: ۱/ ۱۶۵.

۲۴۷ ... إِنَّ اللّٰهَ اصْطَفٰاهُ عَلَیْکُمْ وَ زٰادَهُ ..:

۱/ ۳۰۲، ۳۲۱.

۲۴۷ ... وَ زٰادَهُ بَسْطَهً فِی الْعِلْمِ وَ الْجِسْمِ ..:

۱/ ۳۰۳.

۲۵۱ فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللّٰهِ ..: ۱/ ۵۹۶.

۲۵۱ ... وَ قَتَلَ دٰاوُدُ جٰالُوتَ ..: ۱/ ۱۶۶.

۲۵۱ ... وَ لَوْ لٰا دَفْعُ اللّٰهِ النّٰاسَ ..: ۱/ ۱۲۱.

۲۵۷ اللّٰهُ وَلِیُّ الَّذِینَ آمَنُوا ..: ۱/ ۵۵، ۵۶،

۲۸۰.

۲۶۰ ... فَخُذْ أَرْبَعَهً مِنَ الطَّیْرِ ..: ۱/ ۷۵.

۲۶۱ مَثَلُ الَّذِینَ یُنْفِقُونَ أَمْوٰالَهُمْ ..: ۳/ ۳۷.

۲۶۷ یٰا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا أَنْفِقُوا ..*: ۳/

۱۲، ۲۶،

۳۷؛ ۴/ ۲۸۷.

۲۷۰ وَ مٰا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَهٍ ..: ۳/ ۳۸.

۲۷۳ لِلْفُقَرٰاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا ..: ۳/ ۳۵.

۲۷۶ يَمْحَقُ اللّٰهُ الرِّبٰا وَ يُرْبِى الصَّدَقٰاتِ ..:

۳/ ۳۸.

۲۸۰ وَ إِنْ كٰانَ ذُو عُسْرَهٍ ..: ۱/ ۱۰۰؛ ۲/ ۴۸۷،

۴۸۸.

۲۸۲ ... فَإِنْ كٰانَ الَّذِى عَلَيْهِ الْحَقُّ ..:

۱/ ۲۷۰.

۲۸۲ ... أَنْ تَضِلَّ إِحْدٰاهُمٰا ..: ۱/ ۳۳۷.

۲۸۳ ... وَ لٰا تَكْتُمُوا الشَّهٰادَهَ ..: ۲/ ۳۸۵.

۲۸۶ لٰا يُكَلِّفُ اللّٰهُ نَفْساً ..*: ۳/ ۴۱۳.

آل عمران (۳) ۲۸ لٰا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكٰافِرِينَ ..: ۱/ ۲۷۹،

۲۸۷.

۴۹ ... أَنِّى قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَهٍ مِنْ رَبِّكُمْ ..:

۱/ ۷۵.

۶۴ قُلْ يٰا أَهْلَ الْكِتٰابِ تَعٰالَوْا ..: ۲/ ۷۰۶، ۷۰۷.

۸۵ وَ مَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلٰامِ ..: ۳/ ۳۹۰، ۳۹۱.

۹۲ لَنْ تَنٰالُوا الْبِرَّ حَتّٰى ..: ۳/ ۳۹.

۱۰۰ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تُطِيعُوا ..*: ۱/ ۲۸۰.

۱۰۱ ... وَ مَنْ يَعْتَصِمْ بِاللّهِ ..: ۱/ ۳۸۱.

۱۰۳ وَ اعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللّهِ ..: ۱/ ۱۸۳.

۱۰۴ وَ لْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ ..: ۱/ ۵۰۰؛

۲/ ۲۲۷، ۲۲۸، ۲۷۲.

۱۱۰ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ ..: ۲/ ۲۲۶، ۲۲۷.

۱۱۸ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ..*: ۲/ ۱۹،

۷۱۹.

۱۱۹ هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ ..: ۲/ ۷۱۹.

۱۲۰ إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ ..: ۲/ ۷۱۸.

۱۳۴ ... وَ الْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ ..: ۲/ ۳۹۷.

۱۴۴ وَ مَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ..: ۱/ ۴۷.

۱۴۹ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تُطِيعُوا ..*: ۲/ ۷۲۰.

۱۵۰ بَلِ اللّهُ مَوْلَاكُمْ وَ هُوَ ..: ۲/ ۷۲۰.

۱۵۹ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللّهِ لِنْتَ لَهُمْ ..: ۲/ ۳۰۲،

۷۸۵.

۱۵۹ ... وَ لَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ ..: ۲/ ۲۹۸.

۱۵۹ ... وَ شَاوِرْهُمْ فِى الْأَمْرِ ..: ۱/ ۱۲، ۶۵،

۴۱۴، ۴۹۹؛ ۲/ ۳۲، ۳۸.

٢٠٠ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا

..: ۱/ ۱۸۳.

النساء (۴) ۵ وَ لَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ ..: ۱/ ۱۰۷، ۲۸۲،

۲۸۵؛ ۲/ ۱۱۷.

۶ ... وَ كَفىٰ بِاللّٰهِ حَسِيباً*: ۲/ ۲۶۰.

۱۱ ... وَ وَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ..: ۳/ ۱۵۶.

۱۳ تِلْكَ حُدُودُ اللّٰهِ ..*: ۲/ ۳۲۸.

۱۴ وَ مَنْ يَعْصِ اللّٰهَ وَ رَسُولَهُ ..*: ۲/ ۳۲۸.

۱۵ وَ اللّٰاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ ..: ۲/ ۴۲۸.

۲۳ ... وَ رَبَائِبُكُمُ اللّٰاتِي فِي حُجُورِكُمْ ..:

۴/ ۴۷.

۲۹ ... وَ لَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ....: ۲/ ۲۴۱، ۲۸۸.

۳۱ إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ ....: ۲/ ۳۱۵.

۳۴ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ....: ۱/ ۲۸۳،

۳۴۸، ۳۵۰.

۳۴ ... فَضَّلَ اللّٰهُ بَعْضَهُمْ ....: ۱/ ۳۴۹.

۳۵ ... فَابْعَثُوا حَكَماً مِنْ أَهْلِهِ ....: ۱/ ۴۳۳.

۵۴ ... فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ ....: ۱/ ۱۶۶.

۵۸ إِنَّ اللّٰهَ يَأْمُرُكُمْ ...*: ۱/ ۴۳۱، ۴۳۲،

۴۷۶؛ ۲/ ۱۵۹، ۱۶۳، ۱۸۶، ۱۸۸.

۵۸ ... وَ إِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النّٰاسِ ....: ۱/ ۴۳۲،

۴۳۳، ۴۳۵، ۴۴۸.

۵۹ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللّٰهَ ...*: ۱/ ۶۴،

۴۳۱، ۴۳۲؛ ۲/ ۷۶۹، ۷۷۹؛ ۴/ ۳۱۲.

۵۹ ... أَطِيعُوا اللّٰهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ...: ۱/ ۶۹، ۸۷، ۳۸۱، ۴۳۶، ۴۳۸،

۵۷۵.

۵۹ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِى شَىْ ءٍ ...: ۱/ ۴۳۸.

۶۰ أَ لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ ...: ۱/ ۲۸۰، ۴۳۱،

۴۳۹، ۵۹۷.

۶۰ ... يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا ...: ۱/ ۴۲۷،

۴۳۵؛ ۲/ ۱۵۶.

۶۵ فَلَا وَ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ...: ۱/ ۶۹؛ ۲/ ۱۴۱،

۱۴۳، ۷۷۲.

۷۵ وَ مَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِى ...: ۱/ ۱۱۶، ۲۱۲؛

۲/ ۷۱۰.

۸۰ مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ ...: ۱/ ۱۸۸.

۸۳ ... لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ...: ۲/ ۷۲.

۹۰ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ ...: ۲/ ۷۲۱.

۱۰۲ وَ إِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ ...: ۱/ ۹۲.

۱۰۵ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ ...*: ۱/ ۷۰؛ ۲/ ۵،

۳۴۳؛ ۴/ ۲۹۵.

فِی کَثِیرٍ مِنْ نَجْوٰاهُمْ ...: ۲/ ۲۶۰.

۱۱۵ وَ مَنْ یُشٰاقِقِ الرَّسُولَ ...: ۱/ ۲۸۰، ۵۵۶،

۵۹۰؛ ۲/ ۶۵.

۱۳۵یٰا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا کُونُوا ...*: ۲/ ۱۵۹، ۱۸۵.

۱۴۱ ... وَ لَنْ یَجْعَلَ اللّٰهُ لِلْکٰافِرِینَ عَلَی ...:

۱/ ۲۷۰، ۲۷۹؛ ۲۸۷، ۵۴۱؛ ۲/ ۲۰، ۱۱۶، ۱۴۹؛ ۴/ ۲۱۹.

۱۴۴یٰا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا لٰا تَتَّخِذُوا ...: ۲/ ۷۱۹.

المائده (۵) ۱یٰا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ...: ۱/ ۴۹۶،

۵۷۵، ۵۷۶؛ ۲/ ۷۳۱.

۲ ... لٰا تُحِلُّوا شَعٰائِرَ اللّٰهِ ...: ۱/ ۲۱۵.

۲ ... وَ إِذٰا حَلَلْتُمْ فَاصْطٰادُوا ...: ۱/ ۲۱۵.

۲ ... تَعٰاوَنُوا عَلَی الْبِرِّ وَ التَّقْوٰی ...: ۱/ ۲۷۰،

۵۸۹.

۳ ... الْیَوْمَ أَکْمَلْتُ لَکُمْ دِینَکُمْ ...: ۱/ ۱۸۹؛

۲/ ۷۰.

۵ ... وَ طَعٰامُ الَّذِینَ أُوتُوا الْکِتٰابَ ...: ۲/ ۶۲۸.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۰۴

۵ ... وَ هُوَ فِی الْآخِرَهِ مِنَ الْخٰاسِرِینَ: ۳/ ۳۹۲.

۷ وَ اذْکُرُوا نِعْمَهَ اللّٰهِ عَلَیْکُمْ ...: ۲/ ۷۳۱.

۸یٰا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا کُونُوا ...: ۲/ ۱۵۹، ۱۸۵.

٨ ... وَ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ ...: ٢/ ١٩٣.

١٢ وَ لَقَدْ أَخَذَ اللّٰهُ مِيثاقَ ...: ٢/ ٥٧٢، ٧٣١.

١٢ ... وَ بَعَثْنا مِنْهُمُ اثْنَىْ عَشَرَ نَقِيباً ...: ٢/ ٥٧٥،

٥٧٧.

١٢ ... وَ عَزَّرْتُمُوهُمْ ...: ٢/ ٣١٦.

١٣ فَبِما نَقْضِهِمْ مِيثاقَهُمْ ...*: ٢/ ٧١٨، ٧٣١.

١٣ ... وَ لَا تَزالُ تَطَّلِعُ عَلىٰ خائِنَةٍ ...: ٢/ ٣٩٧.

١٤ وَ مِنَ الَّذِينَ قالُوا إِنّا نَصارىٰ ...: ٢/ ٧٣١.

٢٠ وَ إِذْ قالَ مُوسىٰ لِقَوْمِهِ ...*: ١/ ١٦٦.

٢٤ ... فَاذْهَبْ أَنْتَ وَ رَبُّكَ ...: ٢/ ٤٤.

٣٣ إِنَّما جَزاءُ الَّذِينَ يُحارِبُونَ ...: ١/ ١٤٣،

١٦٣، ٥٠٠، ٦١٢؛ ٢/ ٤٢٥، ٥١٧؛ ٣/ ٢٦٣.

٣٣ ... أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ...: ٢/ ٤٢٦؛

٣/ ٢٦٤.

٣٣ ... ذٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِى ...: ١/ ٦١٢.

٣٤ إِلَّا

الَّذِينَ تابُوا ...*: ۱/ ۶۱۲.

۳۸ وَ السّارِقُ وَ السّارِقَهُ فَاقْطَعُوا ...: ۱/ ۱۶۳،

۵۰۰، ۵۶۹؛ ۲/ ۴۹۸.

۴۲ ... فَإِنْ جاؤُكَ فَاحْكُمْ ...: ۳/ ۴۸۳.

۴۲ ... وَ إِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ ...: ۲/ ۱۸۵.

۴۴ ... فَلا تَخْشَوُا النّاسَ وَ ...: ۱/ ۳۱۱.

۴۴ ... وَ مَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللّهُ ...*: ۱/ ۲۹،

۵۳۹؛ ۲/ ۱۵۴، ۱۵۹.

۴۵ وَ كَتَبْنا عَلَيْهِمْ فِيها أَنَّ النَّفْسَ ...: ۲/ ۱۹۰.

۴۵ ... وَ مَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ ...*: ۱/ ۲۹، ۱۵۹،

۵۳۹.

۴۷ ... وَ مَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللّهُ ...*: ۱/ ۲۹، ۵۳۹؛ ۲/ ۱۵۹.

۴۸ وَ أَنْزَلْنا إِلَيْكَ الْكِتابَ ...: ۱/ ۵۳۹؛ ۲/ ۵،

۱۸۶، ۳۴۳؛ ۴/ ۲۹۵.

۴۹ وَ أَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِما أَنْزَلَ اللّهُ ...: ۱/ ۵۳۹؛

۲/ ۵، ۶۰.

۵۰ أَ فَحُكْمَ الْجاهِلِيَّهِ يَبْغُونَ ...: ۲/ ۵، ۶۰.

۵۰ ... وَ مَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ ...*: ۲/ ۱۶۰.

۵۱ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا ...*: ۱/ ۲۷۹،

۲۸۷؛ ۲/ ۱۹، ۷۲۰.

۵۲ فَتَرَى الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ ...: ۲/ ۱۹، ۷۲۰.

۵۴ ... ذٰلِكَ فَضْلُ اللّٰهِ يُؤْتِيهِ ...*: ۱/ ۳۹۱.

۵۵ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّٰهُ وَ رَسُولُهُ وَ ...: ۱/ ۶۲، ۶۳؛

۳/ ۷.

۵۷ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ...*: ۲/ ۷۱۹.

۶۳ لَوْ لَا يَنْهٰهُمُ الرَّبّٰانِيُّونَ وَ ...: ۱/ ۳۱۱.

۶۷ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ ...: ۱/ ۴۹، ۱۷۰؛

۲/ ۷۰۹.

۶۹ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ الَّذِينَ ...*: ۳/ ۴۰۹.

۷۸ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِى إِسْرٰائِيلَ ...:

۱/ ۳۱۱، ۶۰۲؛ ۲/ ۲۳۴،

۷۹ ... لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ: ۱/ ۳۱۱.

۹۰ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ ...: ۲/ ۳۳۵.

۹۵ ... لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَ أَنْتُمْ حُرُمٌ ...: ۱/ ۲۱۵.

۹۷ جَعَلَ اللّٰهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرٰامَ ...: ۱/ ۱۰۷.

۱۰۳ ... وَ لٰكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ...:

۱/ ۵۶۶.

۱۰۵ یا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا عَلَیْکُمْ ...: ۲/ ۲۴۰.

۱۰۵ ... عَلَیْکُمْ أَنْفُسَکُمْ ...: ۱/ ۶۰۳؛

۲/ ۲۴۱.

۱۰۵ ... لَا یَضُرُّکُمْ مَنْ ضَلَّ ...: ۲/ ۲۷۳.

۱۰۶ یا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا شَهَادَهُ ...: ۲/ ۴۲۹.

۱۰۶ ... تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاهِ ...: ۲/ ۴۲۲.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۰۵

۱۱۷ ... وَ کُنْتُ عَلَیْهِمْ شَهِیداً ...: ۱/ ۴۷.

الأنعام (۶) ۳۸ ... مَا فَرَّطْنَا فِی الْکِتابِ ...: ۲/ ۷۰.

۵۰ قُلْ لَا أَقُولُ لَکُمْ عِنْدِی ...: ۱/ ۲۸۲.

۵۷ ... إِنِ الْحُکْمُ إِلَّا لِلَّهِ ...*: ۱/ ۲۸، ۴۰۵،

۴۰۸، ۵۳۹؛ ۲/ ۳، ۵۹، ۱۴۲؛ ۳/ ۱۰۴.

۶۲ ثُمَّ رُدُّوا إِلَی اللَّهِ ...: ۱/ ۲۸.

۶۲ ... أَلَا لَهُ الْحُکْمُ ...: ۱/ ۵۳۹؛ ۲/ ۳، ۵۹.

۸۹ أُولَئِکَ الَّذِینَ آتَیْناهُمُ ...: ۳/ ۳۹۷.

۱۱۴ أَ فَغَیْرَ اللَّهِ أَبْتَغِی حَکَماً ...: ۱/ ۴۳۳.

۱۳۳ ... إِنْ یَشَأْ یُذْهِبْکُمْ وَ یَسْتَخْلِفْ ...:

۱/ ۵۰۳.

۱۴۱ ... وَ لَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا یُحِبُّ الْمُسْرِفِینَ*: ۳/ ۴۰؛ ۴/ ۲۹۷، ۲۹۸.

۱۴۶ ... وَ مِنَ الْبَقَرِ وَ الْغَنَمِ حَرَّمْنا ...: ۳/ ۴۶،

۱۲۹.

۱۵۲ ... وَ أَوْفُوا الْكَيْلَ وَ الْمِيزانَ ...: ۲/ ۸۶.

۱۶۴ ... وَ لا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرى ...*: ۲/ ۲۳۶.

الأعراف (۷) ۳ اتَّبِعُوا ما أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ ...: ۱/ ۲۸۰.

۱۲ ... خَلَقْتَنِي مِنْ نارٍ وَ خَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ*: ۲/ ۶۹.

۲۸ وَ إِذا فَعَلُوا فاحِشَةً ...: ۱/ ۲۹۵.

۲۹ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ ...: ۲/ ۱۸۵، ۷۰۹.

۳۱ ... وَ كُلُوا وَ اشْرَبُوا ...*: ۴/ ۲۹۶.

۳۱ ... وَ لا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ*: ۳/ ۴۰؛ ۴/ ۲۹۷، ۲۹۸.

۳۲ ... قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ...: ۳/ ۲۲۲؛

۴/ ۱۳۱.

۷۳ وَ إِلى ثَمُودَ أَخاهُمْ صالِحاً ...*: ۲/ ۸۰۹.

۸۵ وَ إِلى مَدْيَنَ أَخاهُمْ شُعَيْباً ...*: ۲/ ۸۰۹.

فَأَلْقىٰ عَصٰاهُ فَإِذٰا هِيَ ...*: ۱/ ۷۵.

۱۰۸ وَ نَزَعَ يَدَهُ فَإِذٰا هِيَ ...*: ۱/ ۷۵.

۱۲۸ قٰالَ مُوسىٰ لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللّٰهِ ...:

۱/ ۵۰۲.

۱۲۸ ... إِنَّ الْأَرْضَ لِلّٰهِ يُورِثُهٰا ...: ۲/ ۷۳۸؛

۴/ ۴۶، ۲۰۰، ۲۴۱.

۱۵۷ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ ...: ۲/ ۷، ۲۲۸.

۱۵۸ قُلْ يٰا أَيُّهَا النّٰاسُ إِنِّي رَسُولُ اللّٰهِ ...: ۲/ ۷۰۳.

۱۵۹ وَ مِنْ قَوْمِ مُوسىٰ أُمَّةٌ ...: ۲/ ۲۲۸.

۱۶۹ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ ...*: ۱/ ۵۰۳.

۱۸۷ ... قُلْ إِنَّمٰا عِلْمُهٰا عِنْدَ اللّٰهِ وَ لٰكِنَّ ...:

۱/ ۵۶۵.

۱۹۹ خُذِ الْعَفْوَ وَ أْمُرْ بِالْعُرْفِ ...: ۲/ ۳۹۷، ۷۸۶؛

۳/ ۴۷۴؛ ۴/ ۲۹۳.

۲۰۰ وَ إِمّٰا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطٰانِ ...*: ۲/ ۷۸۶.

الأنفال (۸) ۱ يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفٰالِ ...: ۳/ ۱۳۳، ۱۳۴،

۱۳۵، ۱۳۶، ۱۴۹، ۱۵۰، ۱۵۸، ۳۵۲، ۳۵۳؛ ۴/ ۱، ۳، ۷، ۱۳، ۲۰، ۳۳، ۳۸، ۸۴.

---

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه؛ ج ۴، ص: ۴۰۵

۱ ... قُلِ الْأَنْفالُ لِلّهِ وَ الرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللّهَ وَ أَصْلِحُوا ذاتَ بَیْنِکُمْ ....: ۲/ ۱۴۱؛ ۴/ ۶، ۱۴۵.

۵ ... وَ إِنَّ فَرِیقاً مِنَ ....: ۳/ ۲۸۲.

۶ یُجادِلُونَکَ فِی الْحَقِّ ....: ۳/ ۲۸۲.

۲۴ یا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا اسْتَجِیبُوا ....: ۱/ ۱۷۷.

۳۸ قُلْ لِلَّذِینَ کَفَرُوا إِنْ یَنْتَهُوا ....: ۳/ ۴۵۸.

۳۹ وَ قاتِلُوهُمْ حَتّی لا تَکُونَ فِتْنَهٌ ...*: ۱/ ۱۱۶،

۱۶۳؛ ۲/ ۷۱۱؛ ۳/ ۳۷۵، ۳۸۳.

۴۱ وَ اعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَیْ ءٍ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۰۶

وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِی الْقُرْبی وَ الْیَتامی وَ الْمَساکِینِ ...*: ۱/ ۱۰۲؛ ۳/ ۴۴، ۴۷، ۴۹،

۵۰، ۵۲، ۵۵، ۶۶، ۶۷، ۶۸، ۷۸،

۱۰۰، ۱۰۱، ۱۰۳، ۱۰۴، ۱۰۵، ۱۰۸، ۱۱۱، ۱۱۳، ۱۲۹، ۱۳۰، ۱۳۴، ۱۳۵، ۱۴۸، ۱۴۹، ۱۵۰، ۱۵۵، ۱۵۸، ۱۷۸، ۳۳۴، ۳۴۱، ۳۴۳، ۳۴۷، ۳۵۷؛ ۴/ ۳۵، ۶۱، ۶۴، ۱۳۲.

۴۱ ... وَ مَا أَنْزَلْنَا عَلىٰ عَبْدِنَا ...: ۳/ ۵۰.

۵۶ الَّذِينَ عَاهَدْتَ مِنْهُمْ ...: ۲/ ۷۳۷.

۵۷ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِى الْحَرْبِ ...: ۲/ ۷۳۷؛

۳/ ۲۵۹.

۵۸ وَ إِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ ...: ۲/ ۷۳۷.

۶۰ وَ أَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ ...: ۱/ ۱۲۵، ۱۶۳،

۵۰۰، ۵۶۹؛ ۲/ ۵۵۵، ۷۱۹، ۷۵۶، ۷۵۸، ۷۶۷.

۶۰ ... وَ آخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ ...: ۲/ ۷۴۰.

۶۰ ... وَ مَا تُنْفِقُوا مِنْ شَىْ ءٍ ...*: ۲/ ۷۵۷.

۶۱ وَ إِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا ...: ۲/ ۲۰،

۷۲۱، ۷۲۸، ۷۲۹، ۷۳۰؛ ۳/ ۳۸۸.

۶۵ يَا أَيُّهَا النَّبِىُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ ...: ۱/ ۱۱۲.

۶۷ مَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرىٰ ...: ۳/ ۲۵۱،

۲۵۸، ۲۶۱، ۲۶۵، ۲۷۰.

۶۹ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا ...: ۳/ ۱۲۹؛ ۴/ ۶۴.

۷۰ يَا أَيُّهَا النَّبِىُّ قُلْ لِمَنْ فِى ...: ۳/ ۲۵۰.

التوبه (۹) ۱ بَرَاءَةٌ مِنَ اللّٰهِ وَ رَسُولِهِ ...: ۲/ ۷۳۰.

۲ فَسِيحُوا فِى الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ ...: ۱/ ۲۱۵؛

٢/ ٧٢٩.

٤ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ...: ٢/ ٧٢٨، ٧٣٢.

٥ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ ...: ١/ ١١٣، ٢١٥،

٢/ ٤٣٠؛ ٣/ ٣٧٥.

٥ ... فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ ...: ٣/ ٢٥٩،

٢٦٧، ٢٧١، ٣٦٨، ٣٧٣، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٩٢.

٦ وَ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ...: ٢/ ٧٢٢،

٧٢٦.

٧ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ ...: ٢/ ٧٣٢.

٧ ... إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ ...*: ٢/ ٧٢٨.

٨ كَيْفَ وَ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ ...: ٢/ ٧١٨.

١١ فَإِنْ تَابُوا وَ أَقَامُوا الصَّلَاةَ ...*: ٢/ ٧١٣.

١٢ وَ إِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ ...: ١/ ١١٣.

١٢ ... فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ ...: ١/ ٨١، ١٩٦.

١٣ أَ لَا تُقَاتِلُونَ

قَوْماً نَكَثُوا ...: ۱/ ۱۱۳.

۲۵ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللّهُ فِی مَوٰاطِنَ ...: ۲/ ۳۴.

۲۹ قٰاتِلُوا الَّذِینَ لٰا یُؤْمِنُونَ ...: ۱/ ۱۱۳؛ ۲/ ۷۰۶؛

۳/ ۳۶۵، ۳۶۸، ۳۷۵، ۳۷۶، ۳۷۸، ۳۹۲، ۴۷۷.

۲۹ ... مِنَ الَّذِینَ أُوتُوا الْکِتٰابَ ...*: ۳/ ۳۶۸.

۲۹ ... حَتّٰی یُعْطُوا الْجِزْیَهَ ...: ۳/ ۴۱۳، ۴۲۴،

۴۲۸، ۴۳۵، ۴۵۵، ۴۶۸، ۴۷۸؛ ۴/ ۲۶۵.

۲۹ ... عَنْ یَدٍ وَ هُمْ صٰاغِرُونَ: ۳/ ۴۲۳، ۴۷۱.

۳۱ اتَّخَذُوا أَحْبٰارَهُمْ وَ رُهْبٰانَهُمْ ...: ۱/ ۵۹۱.

۳۳ هُوَ الَّذِی أَرْسَلَ رَسُولَهُ ...*: ۲/ ۷۰۳.

۳۴ ... وَ الَّذِینَ یَکْنِزُونَ الذَّهَبَ ...: ۳/ ۲۶؛

۴/ ۲۹۳.

۳۶ ... وَ قٰاتِلُوا الْمُشْرِکِینَ کَافَّهً ...: ۱/ ۱۱۳،

۵۶۹.

۳۸ یٰا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا مٰا لَکُمْ ...: ۱/ ۱۱۲.

۴۱ انْفِرُوا خِفٰافاً وَ ثِقٰالًا ...: ۱/ ۱۱۲؛ ۲/ ۷۶۲.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۰۷

۵۵ فَلٰا تُعْجِبْکَ أَمْوٰالُهُمْ وَ لٰا ...: ۲/ ۸۲۱.

۵۸ وَ مِنْهُمْ مَنْ یَلْمِزُکَ فِی الصَّدَقٰاتِ ...: ۳/ ۹.

۶۰ إِنَّمَا الصَّدَقٰاتُ لِلْفُقَرٰاءِ وَ الْمَسٰاکِینِ وَ ...

۱/ ۹۸، ۹۹؛ ۲/ ۶۷۲، ۶۹۶، ۶۹۷؛ ۳/ ۷، ۹، ۳۲، ۳۳، ۳۵.

۶۱ وَ مِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ ...: ۲/ ۷۸۶.

۷۱ وَ الْمُؤْمِنُونَ وَ الْمُؤْمِناتُ بَعْضُهُمْ ...: ۱/ ۵۵، ۷۷،

۳۱۱؛ ۲/ ۱۷۰، ۲۲۵، ۲۷۲.

۷۳ يا أَيُّهَا النَّبِيُّ جاهِدِ الْكُفَّارَ ...*: ۱/ ۱۱۲.

۱۰۳ خُذْ مِنْ أَمْوالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِها ...: ۱/ ۹۸؛ ۳/ ۵، ۶، ۷، ۹، ۱۲، ۲۰،

۲۶، ۳۲، ۳۴، ۳۹، ۱۲۰؛ ۴/ ۲۸۷.

۱۱۱ إِنَّ اللّهَ اشْتَرى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ...: ۱/ ۱۱۳،

۱۱۷؛ ۲/ ۲۲۶.

۱۱۲ التّائِبُونَ الْعابِدُونَ ...: ۱/ ۱۱۸؛ ۲/ ۲۲۶.

۱۲۲ وَ ما كانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا ...: ۲/ ۸۸.

۱۲۳ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قاتِلُوا ...: ۱/ ۱۱۲.

۱۲۸ لَقَدْ جاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ...:

۲/ ۵۹۰، ۷۸۷.

۱۲۸ ... حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُفٌ

رَحِيمٌ:

۱/ ۴۸.

یونس (۱۰) ۳۵ ... أَ فَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ ... فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ: ۱/ ۲۸۲، ۳۰۱، ۳۰۳.

هود (۱۱) ۱۸ ... أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ: ۲/ ۱۱.

۶۱ وَ إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً ...: ۲/ ۸۰۹.

۶۱ ... هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَ اسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ...: ۱/ ۵۰۲، ۵۰۳؛ ۴/ ۱۴۹.

۸۴ وَ إِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْباً ...: ۲/ ۸۰۹.

۸۵ ... وَ لَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ ...:

۴/ ۲۶۲، ۲۸۳.

۱۱۳ وَ لَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ...: ۱/ ۲۸۱،

۲۹۰، ۲۹۸، ۵۹۵، ۶۱۷.

۱۱۴ وَ أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ ...: ۲/ ۴۰۲.

۱۱۴ ... إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ...:

۲/ ۳۱۲.

یوسف (۱۲) ۳۳ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ...: ۲/ ۴۲۱.

۳۵ ... لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ: ۲/ ۴۲۱.

۳۶ وَ دَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ ...: ۲/ ۴۲۱.

۴۰ ... إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ...: ۱/ ۴۰۵، ۴۰۸؛

۳/ ۱۰۴.

۵۵ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ ...: ۱/ ۲۸۳،

۳۲۱، ۳۳۲، ۵۴۱؛ ۲/ ۱۱۷.

۶۷ ... إِنِ الْحُكْمُ إِلّا لِلّهِ ...: ۱/ ۴۰۵، ۴۰۸؛

۳/ ۱۰۴.

۷۲ ... نَفْقِدُ صُوٰاعَ الْمَلِكِ وَ ...: ۲/ ۴۹۲.

۸۸ ... تَصَدَّقْ عَلَيْنٰا ...: ۳/ ۷.

۹۲ ... لٰا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ...: ۳/ ۱۴۲.

۱۰۱ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِى مِنَ الْمُلْكِ ...: ۱/ ۱۶۶.

۱۰۸ قُلْ هٰذِهِ سَبِيلِى أَدْعُوا ...: ۲/ ۷۰۹.

الرعد (۱۳) ۱۱ ... إِنَّ اللّهَ لٰا يُغَيِّرُ مٰا بِقَوْمٍ ...: ۲/ ۹، ۷۲۱؛

۳۰/ ۴۷۵.

۲۱ وَ الَّذِينَ يَصِلُونَ مٰا أَمَرَ اللّٰهُ بِهِ ...: ۴/ ۲۹۱.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۰۸

إبراهيم (۱۴) ۳۴ وَ آتٰاكُمْ مِنْ كُلِّ مٰا سَأَلْتُمُوهُ ...: ۲/ ۱۴؛

۴/ ۱۴۹.

الحجر (۱۵) ۸۵ ... فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ: ۲/ ۳۹۷.

النحل (۱۶) ۴۳ وَ مٰا أَرْسَلْنٰا مِنْ قَبْلِكَ إِلّا ...: ۲/ ۸۸.

... لِتُبَيِّنَ لِلنّاسِ ما نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ...: ۲/ ۷۰.

۴۸ ... يَتَفَيَّؤُا ظِلالُهُ عَنِ الْيَمِينِ ...: ۳/ ۳۴۳.

۷۵ ضَرَبَ اللّهُ مَثَلًا عَبْداً مَمْلُوكاً ...: ۱/ ۲۸۲،

۳۷۲.

۷۵ ... فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَ جَهْراً ...: ۱/ ۳۷۳.

۷۶ وَ ضَرَبَ اللّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُما ...: ۱/ ۲۸۲،

۳۲۱، ۳۷۳.

۸۹ ... تِبْياناً لِكُلِّ شَيْ ءٍ ...: ۲/ ۷۰.

۹۰ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَ الْإِحْسانِ ...: ۲/ ۱۸۶،

۷۰۹.

۹۱ وَ أَوْفُوا بِعَهْدِ اللّهِ إِذا عاهَدْتُمْ ...: ۲/ ۷۳۲.

۱۲۰ إِنَّ إِبْراهِيمَ كانَ أُمَّةً ...: ۲/ ۲۲۸.

۱۲۵ ادْعُ إِلى سَبِيلِ رَبِّكَ ...: ۲/ ۷۰۹.

الاسراء (۱۷) ۵ فَإِذا جاءَ وَعْدُ أُولاهُما بَعَثْنا ...: ۱/ ۲۴۰.

۱۵ وَ لا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرى ...: ۲/ ۲۳۶.

۲۶ وَ آتِ ذَا الْقُرْبى حَقَّهُ ...: ۳/ ۳۲۹، ۳۳۲،

۳۳۳.

۲۶ ... وَ لا تُبَذِّرْ تَبْذِيراً: ۴/ ۲۹۶.

۲۷ إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كانُوا ...: ۴/ ۲۹۶.

۳۳ ... وَ مَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ ...: ۲/ ۵۰۶.

٣٤ ... وَ أَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ ...: ٢/ ٧٣٢.

٣٨ كُلُّ ذٰلِكَ كانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهاً:

٢/ ٦٣٣.

٦٠ ... وَ مٰا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِى ...: ١/ ٢٢٥.

٧١ يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُناسٍ بِإِمٰامِهِمْ ...: ١/ ٢٠٠،

٢٤٣.

٧٩ وَ مِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ ...: ٤/ ٢.

الكهف (١٨) ١٩ ... فَلْيَنْظُرْ أَيُّهٰا أَزْكىٰ طَعٰاماً ...: ٣/ ٦.

٢٦ ... مٰا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ ...: ١/ ٢٩.

٢٨ ... وَ لاٰ تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنٰا قَلْبَهُ ...: ١/ ٢٨١،

٢٩٠، ٥٩٧؛ ٢/ ٧٨١.

٢٩ ... فَمَنْ شٰاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَ مَنْ شٰاءَ فَلْيَكْفُرْ ...:

٣/ ١٥، ٢٣.

مريم (١٩) ١٢ يٰا يَحْيىٰ خُذِ الْكِتٰابَ بِقُوَّةٍ ...: ٣/ ٣٩٧.

٣١ ... وَ أَوْصٰانِى بِالصَّلاٰةِ وَ الزَّكاٰةِ ...: ٣/ ٨.

٤٣ يٰا أَبَتِ إِنِّى قَدْ جٰاءَنِى مِنَ الْعِلْمِ ...:

٢/ ٨٨.

٥٥ وَ كانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلاٰةِ وَ الزَّكاٰةِ

...: ۳/ ۸.

طه (۲۰) ۲۹ وَ اجْعَلْ لِی وَزِیراً مِنْ أَهْلِی: ۱/ ۴۴؛ ۲/ ۱۱۰.

۳۰ هارُونَ أَخِی: ۱/ ۴۴؛ ۲/ ۱۱۰.

۳۱ اشْدُدْ بِهِ أَزْرِی: ۱/ ۴۴؛ ۲/ ۱۱۰.

۳۲ وَ أَشْرِکْهُ فِی أَمْرِی: ۱/ ۴۴؛ ۲/ ۱۱۰.

۴۴ فَقُولا لَهُ قَوْلًا لَیِّناً ...: ۲/ ۳۰۲.

۹۷ ... وَ انْظُرْ إِلی إِلهِکَ الَّذِی ظَلْتَ عَلَیْهِ ...:

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۰۹

۲/ ۳۳۲.

۱۱۱ وَ عَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَیِّ الْقَیُّومِ ...: ۳/ ۱۹۶.

۱۳۱ وَ لا تَمُدَّنَّ عَیْنَیْکَ إِلی ...: ۲/ ۸۲۱.

الأنبیاء (۲۱) ۲۲ لَوْ کانَ فِیهِما آلِهَهٌ إِلَّا اللَّهُ ...: ۱/ ۴۱۳.

۴۷ وَ نَضَعُ الْمَوازِینَ الْقِسْطَ ...: ۲/ ۱۸۶.

۷۲ وَ وَهَبْنا لَهُ إِسْحاقَ وَ یَعْقُوبَ ...: ۴/ ۲.

۷۳ وَ جَعَلْناهُمْ أَئِمَّهً یَهْدُونَ بِأَمْرِنا ...: ۱/ ۸۱؛

۳/ ۸.

۷۸ وَ داوُدَ وَ سُلَیْمانَ إِذْ یَحْکُمانِ فِی ...: ۲/ ۱۴۳.

۹۲ إِنَّ هذِهِ أُمَّتُکُمْ أُمَّهً واحِدَهً ...: ۲/ ۷۱۳.

۱۰۵ وَ لَقَدْ کَتَبْنا فِی الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ ...: ۱/ ۵۰۲.

الحج (۲۲) ۱۷ إِنَّ الَّذِینَ آمَنُوا وَ الَّذِینَ هادُوا وَ ...*: ۳/ ۴۰۹.

۳۹ أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ...: ۱/ ۱۲۱، ۱۲۲.

۴۰ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيارِهِمْ ...: ۱/ ۱۲۱.

۴۰ ... وَ لَوْ لا دَفْعُ اللّهِ النّاسَ بَعْضَهُمْ ...:

۱/ ۲۱۲، ۵۹۶.

۴۰ ... وَ لَيَنْصُرَنَّ اللّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ ...: ۱/ ۲۸۲؛

۲/ ۸.

۴۱ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنّاهُمْ فِي الْأَرْضِ ...: ۱/ ۱۲۱،

۱۶۵، ۲۸۲، ۵۹۶؛ ۲/ ۸، ۲۲۷.

۷۷ ... ارْكَعُوا وَ اسْجُدُوا وَ اعْبُدُوا ...: ۱/ ۱۷۷.

۷۸ وَ جاهِدُوا فِي اللّهِ حَقَّ جِهادِهِ ...: ۱/ ۲۱۰.

المؤمنون (۲۳) ۲۳ وَ الَّذِينَ هُمْ لِأَماناتِهِمْ وَ ...*: ۲/ ۷۳۲.

۵۲ وَ إِنَّ هٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحِدَةً ...: ۲/ ۷۱۳.

۵۵ أَ يَحْسَبُونَ أَنَّما نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ ...: ۲/ ۸۱۹.

۵۶ نُسارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْراتِ

...: ۲/ ۸۱۹.

۷۲ أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجاً فَخَراجُ ...: ۳/ ۴۸۹.

۹۶ ... ادْفَعْ بِالَّتِی هِیَ أَحْسَنُ ...*: ۲/ ۳۹۷.

النور (۲۴) ۲ الزّانِیَهُ وَ الزّانِی فَاجْلِدُوا کُلَّ ...: ۱/ ۱۶۳،

۵۰۰، ۵۶۹؛ ۲/ ۴۲۸، ۴۲۹.

۲ ... وَ لا تَأْخُذْکُمْ بِهِما رَأْفَهٌ فِی ...: ۲/ ۴۰۹.

۲ ... وَ لْیَشْهَدْ عَذابَهُما طائِفَهٌ مِنَ الْمُؤْمِنِینَ:

۲/ ۴۱۱؛ ۳/ ۲۸۱.

۱۹ إِنَّ الَّذِینَ یُحِبُّونَ أَنْ تَشِیعَ ...: ۲/ ۵۴۰، ۵۴۱.

۲۷ لا تَدْخُلُوا بُیُوتاً غَیْرَ بُیُوتِکُمْ ...: ۲/ ۵۴۶.

۵۵ وَعَدَ اللّهُ الَّذِینَ آمَنُوا مِنْکُمْ ...: ۱/ ۵۰۱؛

۲/ ۷۰۳.

۶۱ ... فَإِذا دَخَلْتُمْ بُیُوتاً فَسَلِّمُوا ...: ۱/ ۳۹.

۶۲ ... إِنَّما الْمُؤْمِنُونَ الَّذِینَ آمَنُوا بِاللّهِ ...*: ۱/ ۷۱.

۶۳ لا تَجْعَلُوا دُعاءَ الرَّسُولِ بَیْنَکُمْ ...: ۱/ ۷۱.

۶۳ ... قَدْ یَعْلَمُ اللّهُ الَّذِینَ یَتَسَلَّلُونَ ...: ۱/ ۷۲.

الفرقان (۲۵) ۱۸ قالُوا سُبْحانَکَ ما کانَ یَنْبَغِی ...: ۱/ ۲۹۲.

۳۵ وَ لَقَدْ آتَیْنا مُوسَی الْکِتابَ ...*: ۲/ ۱۱۰.

۶۳ وَ عِبادُ الرَّحْمنِ الَّذِینَ یَمْشُونَ ...: ۲/ ۷۸۷.

۷۴ وَ الَّذِینَ یَقُولُونَ رَبَّنا هَبْ لَنا ...: ۲/ ۷۸۷.

الشعراء (۲۶) ۹۴ فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَ الْغَاوُونَ: ۲/ ۳۰۱.

۱۵۱ وَ لَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ: ۱/ ۲۸۰، ۲۹۰، ۲۹۸، ۵۴۱، ۵۹۰، ۵۹۷؛ ۲/ ۱۱۶، ۷۸۱.

۱۵۲ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَ لَا يُصْلِحُونَ:

۱/ ۲۸۰، ۲۹۰، ۲۹۸، ۵۴۱، ۵۹۰، ۵۹۷؛

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۱۰

۲/ ۱۱۶، ۷۸۱.

۱۵۷ فَعَقَرُوهَا فَأَصْبَحُوا نَادِمِينَ: ۲/ ۲۳۶.

۲۱۴ وَ أَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ: ۱/ ۴۳؛ ۲/ ۷۸۷.

۲۱۵ وَ اخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ...: ۲/ ۷۸۷.

النمل (۲۷) ۳۴ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا ...: ۱/ ۶، ۲۸۱.

۳۹ قَالَ عِفْرِيتٌ مِنَ الْجِنِّ أَنَا ...: ۱/ ۲۸۳،

۳۲۱.

۴۰ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ ...: ۱/ ۷۵.

۶۲ أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا ...: ۱/ ۵۰۱.

القصص (۲۸) ۵ وَ

نُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا ....:

۱/ ۵۰۲.

۲۴ ... رَبِّ إِنِّی لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَیَّ مِنْ خَیْرٍ فَقِیرٌ:

۲/ ۸۱۷.

۲۶ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا یَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ....: ۱/ ۲۸۳،

۳۲۱؛ ۲/ ۱۱۷.

۴۱ وَ جَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً یَدْعُونَ ....: ۱/ ۸۱.

۶۸ وَ رَبُّکَ یَخْلُقُ مَا یَشَاءُ ....: ۱/ ۳۸۳، ۳۹۱.

۶۸ ... مَا کَانَ لَهُمُ الْخِیَرَةُ ....: ۱/ ۳۹۳.

۸۳ تِلْکَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا ....: ۲/ ۸۰۷.

العنکبوت (۲۹) ۴۶ وَ لَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْکِتَابِ ....: ۲/ ۷۲۲.

الروم (۳۰) ۱۹ ... یُحْیِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ...*: ۲/ ۱۸۷،

۳۱۰.

۳۱ ... وَ أَقِیمُوا الصَّلَاةَ ...*: ۱/ ۵۶۹.

۶۰ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ...*: ۲/ ۷۸۷.

لقمان (۳۱) ۱۳ ... إِنَّ الشِّرْکَ لَظُلْمٌ عَظِیمٌ: ۱/ ۳۸۵.

۱۷ یَا بُنَیَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَ أْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ ....:

۲/ ۲۷۳.

السجده (۳۲) ۱۸ أَ فَمَنْ کَانَ مُؤْمِناً کَمَنْ کَانَ فَاسِقاً لَا یَسْتَوُونَ:

۱/ ۲۸۱؛ ۲/ ۱۱۷.

الأحزاب (۳۳) ۶ النَّبِیُّ أَوْلیٰ بِالْمُؤْمِنِینَ ...: ۱/ ۳۷، ۴۰، ۱۰۳،

۱۹۰، ۴۶۹، ۵۵۷؛ ۲/ ۳۴۳؛ ۳/ ۱۰۴؛ ۴/ ۲۹۴.

۶ ... وَ أُولُوا الْأَرْحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلیٰ ...*: ۱/ ۳۰۲،

۳۰۳.

۲۱ لَقَدْ کانَ لَکُمْ فِی رَسُولِ اللّٰهِ أُسْوَةٌ ...:

۱/ ۴۷۳؛ ۲/ ۲۱۸، ۷۲۲، ۷۹۸.

۳۲ یا نِساءَ النَّبِیِّ لَسْتُنَّ کَأَحَدٍ مِنَ النِّساءِ ...:

۱/ ۳۵۳.

۳۳ وَ قَرْنَ فِی بُیُوتِکُنَّ وَ ...: ۱/ ۲۸۳، ۳۵۲.

۳۶ وَ مٰا کانَ لِمُؤْمِنٍ وَ لٰا مُؤْمِنَةٍ إِذٰا قَضَی ...: ۱/ ۶۲،

۳۸۳، ۳۹۱، ۴۰۴، ۴۴۱، ۲/ ۴۲.

۳۹ ... وَ کَفیٰ بِاللّٰهِ حَسِیباً: ۲/ ۲۶۰.

۴۰ مٰا کانَ مُحَمَّدٌ أَبٰا أَحَدٍ ...: ۲/ ۷۰۳.

۴۷ وَ بَشِّرِ الْمُؤْمِنِینَ بِأَنَّ لَهُمْ ...: ۲/ ۷۸۷.

۴۸ وَ لٰا تُطِعِ الْکافِرِینَ وَ الْمُنٰافِقِینَ ...: ۱/ ۲۸۰؛

۲/ ۷۸۷.

۵۰ ... مِمّٰا أَفٰاءَ اللّٰهُ عَلَیْکَ ...: ۳/ ۳۴۳.

۶۷ وَ قٰالُوا رَبَّنٰا إِنّٰا أَطَعْنٰا ...: ۱/ ۲۸۰، ۲۹۰،

فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۱۱

۵۹۰، ۵۹۷؛ ۲/ ۷۸۱.

سبأ (۳۴) ۲۸ وَ ما أَرْسَلْناکَ إِلّا کافَّةً لِلنّاسِ ...: ۲/ ۷۰۳.

فاطر (۳۵) ۱۸ وَ لا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرى ...*: ۲/ ۲۳۶.

۲۸ ... إِنَّمَا يَخْشَى اللّهَ مِنْ عِبادِهِ ...: ۱/ ۳۱۴.

۳۹ هُوَ الَّذِی جَعَلَکُمْ خَلائِفَ ...*: ۱/ ۵۰۱.

یس (۳۶) ۴۰ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِی لَها أَنْ تُدْرِکَ ...: ۱/ ۲۹۲.

ص (۳۸) ۳ ... وَ لاتَ حِينَ مَناصٍ: ۲/ ۶۷۵.

۲۰ وَ شَدَدْنا مُلْکَهُ وَ آتَيْناهُ الْحِکْمَةَ ...: ۱/ ۱۶۶.

۲۶ يا داوُدُ إِنّا جَعَلْناکَ خَلِيفَةً ...: ۱/ ۳۷، ۴۳۹،

۵۰۱؛ ۲/ ۶، ۵۵، ۱۴۲، ۱۸۶، ۲۰۲.

۳۵ ... رَبِّ اغْفِرْ لِی وَ هَبْ لِی مُلْکاً ...: ۱/ ۱۶۶.

۳۹ هذا عَطاؤُنا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِکْ بِغَيْرِ حِسابٍ:

۲/ ۳۹۴.

الزمر (۳۹) ۷ ... وَ لا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرى ...*: ۲/ ۲۳۶.

۹ ... قُلْ هَلْ يَسْتَوِی الَّذِينَ يَعْلَمُونَ ...: ۱/ ۲۸۲،

۳۰۲؛ ۲/ ۱۱۷.

۱۷ ... فَبَشِّرْ عِبادِ: ۱/ ۴۹۴.

۱۸ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ ...: ۱/ ۴۹۴.

۶۵ وَ لَقَدْ أُوحِیَ إِلَيْکَ وَ إِلَی ...: ۲/ ۸۰۴.

غافر- المؤمن (۴۰) ۱۲ ... فَالْحُكْمُ لِلّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ: ۱/ ۲۹.

۲۰ وَ اللّهُ يَقْضِى بِالْحَقِّ وَ الَّذِينَ ...: ۲/ ۱۴۲.

۳۵ ... كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللّهِ أَنْ تَقُولُوا ...: ۴/ ۳۱۹.

۴۳ ... وَ أَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحابُ النّارِ:

۴/ ۲۹۷.

۷۱ إِذِ الْأَغْلالُ فِى أَعْناقِهِمْ ...: ۲/ ۶۸۱.

فصّلت (۴۱) ۳۴ وَ لَا تَسْتَوِى الْحَسَنَهُ وَ لَا السَّيِّئَهُ ...: ۲/ ۷۸۷.

۳۵ وَ مَا يُلَقّاها إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا ...: ۲/ ۷۸۷.

۳۶ وَ إِمّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطانِ ...*: ۲/ ۷۸۷.

الشورى (۴۲) ۹ أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ ...: ۱/ ۲۹.

۱۰ وَ مَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَىْ ءٍ ...: ۱/ ۲۹.

۱۵ فَلِذلِكَ فَادْعُ وَ اسْتَقِمْ ...: ۲/ ۱۸۶، ۷۰۹.

۳۷ وَ

الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبائِرَ الْإِثْمِ ...: ۲/ ۳۱.

۳۸ وَ الَّذِينَ اسْتَجابُوا لِرَبِّهِمْ وَ أَقامُوا ...: ۱/ ۴۹۷؛

۲/ ۳۱.

۳۸ ... وَ أَمْرُهُمْ شُورىٰ بَيْنَهُمْ ...: ۱/ ۱۲، ۶۵،

۴۰۵، ۵۶۱.

الزخرف (۴۳) ۱۸ أَ وَ مَنْ يُنَشَّؤُا فِي الْحِلْيَةِ ...: ۱/ ۲۸۳، ۳۵۲.

۱۹ وَ جَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبادُ الرَّحْمٰنِ ...:

۱/ ۴۵۳؛ ۲/ ۱۶۸.

الدخان (۴۴) ۳۰ وَ لَقَدْ نَجَّيْنا بَنِي إِسْرائِيلَ ...: ۱/ ۲۸۱.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۱۲

۳۱ مِنْ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ كانَ عالِياً ...: ۱/ ۲۸۱.

الأحقاف (۴۶) ۴ ... أَوْ أَثارَةٍ مِنْ عِلْمٍ ...: ۱/ ۳۰۳.

محمد «ص» (۴۷) ۴ فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقابِ حَتّىٰ إِذا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثاقَ فَإِمّا مَنًّا بَعْدُ وَ إِمّا فِداءً حَتّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزارَهَا ...: ۳/ ۲۵۱،

۲۵۸، ۲۵۹، ۲۶۰، ۲۶۵، ۲۶۷، ۲۶۹، ۲۷۰، ۲۷۱، ۳۶۸، ۳۷۳، ۳۷۵، ۳۷۷، ۳۹۲، ۴۱۱.

۱۱ ذٰلِكَ بِأَنَّ اللّٰهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا ...: ۱/ ۵۳.

۱۴ أَ فَمَنْ كانَ عَلىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ ...*: ۱/ ۲۸۲.

۲۲ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ ...: ۱/ ۲۸۱؛ ۲/ ۸.

۲۳ أُولٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللّٰهُ ...*: ۱/ ۲۸۱.

۳۶ ... وَ لا يَسْئَلْكُمْ أَمْوالَكُمْ: ۳/ ۱۰.

الفتح (۴۸) ۱ إِنَّا فَتَحْنا لَکَ فَتْحاً مُبِیناً: ۳/ ۱۴۱.

۹ ... وَ تُعَزِّرُوهُ وَ تُوَقِّرُوهُ ...: ۲/ ۳۱۶، ۳۱۷.

۱۰ إِنَّ الَّذِینَ یُبایِعُونَکَ إِنَّما یُبایِعُونَ اللّهَ یَدُ اللّهِ فَوْقَ أَیْدِیهِمْ فَمَنْ نَکَثَ فَإِنَّما یَنْکُثُ عَلی نَفْسِهِ وَ مَنْ أَوْفی بِما عاهَدَ عَلَیْهُ اللّهَ ...: ۱/ ۵۱۳، ۵۱۴،

۵۱۸، ۵۲۶.

۱۸ لَقَدْ رَضِیَ اللّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِینَ ...: ۱/ ۵۱۳.

۲۴ وَ هُوَ الَّذِی کَفَّ أَیْدِیَهُمْ عَنْکُمْ ...: ۳/ ۱۴۱.

۲۹ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللّهِ وَ الَّذِینَ مَعَهُ أَشِدّاءُ عَلَی الْکُفّارِ رُحَماءُ بَیْنَهُمْ ...: ۲/ ۷۱۶، ۷۹۵.

الحجرات (۴۹) ۷ ... وَ کَرَّهَ

إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَ الْفُسُوقَ ...: ۲/ ۶۳۳.

۹ وَ إِنْ طائِفَتانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ... فَقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتّى تَفِيءَ إِلى أَمْرِ اللّهِ فَإِنْ فاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُما ...: ۱/ ۷۰، ۱۲۸، ۱۶۳، ۵۰۰، ۶۱۲؛ ۲/ ۱۸۵؛ ۳/ ۲۸۰، ۲۸۵، ۲۸۹، ۲۹۸، ۳۰۹، ۳۴۳، ۳۴۸.

۱۰ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا ...: ۱/ ۱۸۳؛

۲/ ۱۴۱، ۷۱۳.

۱۲ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا ...: ۲/ ۵۴۰، ۵۸۹.

۱۲ ... وَ لا تَجَسَّسُوا ...: ۲/ ۲۴۸، ۳۷۷، ۵۴۶.

۱۳ يا أَيُّهَا النّاسُ إِنّا خَلَقْناكُمْ ... وَ جَعَلْناكُمْ شُعُوباً وَ ... إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللّهِ أَتْقاكُمْ ...:

۱/ ۲۰۴؛ ۲/ ۱۹۰، ۵۷۸، ۷۱۳.

النجم (۵۳) ۳۲ ... فَلا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقى:

۳/ ۶.

الرحمن (۵۵) ۱۰ وَ الْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ: ۲/ ۸۲۳؛ ۴/ ۲۰، ۸۲.

۱۱ فِيها فاكِهَةٌ وَ النَّخْلُ ذاتُ الْأَكْمامِ: ۲/ ۸۲۳.

۱۹ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيانِ: ۲/ ۸۲۳.

۲۰ بَيْنَهُما بَرْزَخٌ لا يَبْغِيانِ: ۲/ ۸۲۳.

۲۲ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَ الْمَرْجانُ ۲/ ۸۲۳.

الحديد (۵۷) ۷ آمِنُوا بِاللّهِ وَ رَسُولِهِ وَ أَنْفِقُوا ...: ۳/ ۳۹.

۱۷ ... يُحْيِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها ...*: ۲/ ۱۸۷،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۱۳

۳۱۰.

۲۵ لَقَدْ أَرْسَلْنا رُسُلَنا بِالْبَيِّناتِ ...: ۱/ ۵۹۶؛

۲/ ۱۸۵، ۳۹، ۸۰۷.

الحشر (۵۹) ۶ وَ ما أَفاءَ اللّهُ عَلى رَسُولِهِ مِنْهُمْ ...: ۳/ ۳۱۹،

۳۲۴، ۳۲۵، ۳۳۴، ۳۴۳، ۳۵۰، ۳۵۲.

۷ ما أَفاءَ اللّهُ عَلى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ ... كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِياءِ مِنْكُمْ وَ ما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ...: ۱/ ۵۰؛ ۲/ ۶۲۲؛ ۳/ ۱۳۰،

۱۳۴، ۳۱۹، ۳۲۱، ۳۲۴، ۳۲۵، ۳۲۷، ۳۳۳، ۳۳۴، ۳۳۵؛ ۳۴۳، ۳۴۸، ۳۵۲؛ ۴/ ۲۰، ۳۴.

۸ لِلْفُقَراءِ الْمُهاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا ...: ۳/ ۳۱۹،

۳۲۸.

۹ وَ الَّذِينَ تَبَوَّؤُا الدّارَ وَ الْإِيمانَ ...: ۳/ ۳۱۹.

۱۰ وَ الَّذِينَ

جاؤُ مِنْ بَعْدِهِمْ ...: ۳/ ۳۱۹.

الممتحنه (۶۰) ۱ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّى وَ ...:

۲/ ۲۸۰، ۷۲۰، ۷۴۱.

۸ لا يَنْهاكُمُ اللّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقاتِلُوكُمْ ...: ۲/ ۲۰،

۱۸۶، ۷۲۲؛ ۳/ ۳۸۹.

۹ إِنَّما يَنْهاكُمُ اللّهُ عَنِ الَّذِينَ قاتَلُوكُمْ ...: ۲/ ۲۰،

۷۲۲؛ ۳/ ۳۸۹.

۱۲ يا أَيُّهَا النَّبِىُّ إِذا جاءَكَ الْمُؤْمِناتُ ...:

۱/ ۵۱۴، ۵۱۵.

الصف (۶۱) ۲ ... لِمَ تَقُولُونَ ما لا تَفْعَلُونَ: ۲/ ۲۵۷.

۳ كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللّهِ أَنْ تَقُولُوا ...: ۲/ ۲۵۷.

الجمعه (۶۲) ۳ وَ آخَرِينَ مِنْهُمْ لَمّا يَلْحَقُوا بِهِمْ ...: ۲/ ۷۰۳.

المنافقون (۶۳) ۴ ... هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قاتَلَهُمُ اللّهُ ...:

۲/ ۵۶۸.

۸ ... لَئِنْ رَجَعْنا إِلَى الْمَدِينَهِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَ لِلّهِ الْعِزَّهُ وَ لِرَسُولِهِ وَ لِلْمُؤْمِنِينَ ...:

۱/ ۲۸۱؛ ۲/ ۵۶۸.

الطلاق (۶۵) ۷ ... لا يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إِلّا ما آتاها ...:

۳/ ۴۱۳، ۴۲۴.

التحريم (۶۶) ۹ يا أَيُّهَا النَّبِىُّ جاهِدِ الْكُفّارَ وَ الْمُنافِقِينَ ...*:

۲/ ۷۹۵.

الملک (۶۷) ۱۵ ... فَامْشُوا فِی مَنٰاکِبِهٰا وَ کُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ...:

۴/ ۱۴۸.

القلم (۶۸) ۲ مٰا أَنْتَ بِنِعْمَهِ رَبِّکَ بِمَجْنُونٍ: ۲/ ۷۸۸.

۳ وَ إِنَّ لَکَ لَأَجْراً غَیْرَ مَمْنُونٍ: ۲/ ۷۸۸.

۴ وَ إِنَّکَ لَعَلیٰ خُلُقٍ عَظِیمٍ: ۲/ ۷۸۸.

۳۵ أَ فَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِینَ کَالْمُجْرِمِینَ: ۱/ ۲۸۱، ۲۹۱؛ ۲/ ۱۱۶.

۳۶ مٰا لَکُمْ کَیْفَ تَحْکُمُونَ*: ۱/ ۲۸۱، ۲۹۱؛ ۲/ ۱۱۶.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۱۴

المعارج (۷۰) ۵ فَاصْبِرْ صَبْراً جَمِیلًا: ۲/ ۷۸۸.

المزّمّل (۷۳) ۱۰ وَ اصْبِرْ عَلیٰ مٰا یَقُولُونَ وَ اهْجُرْهُمْ هَجْراً جَمِیلًا:

۲/ ۳۹۷، ۷۸۸.

۱۱ وَ ذَرْنِی وَ الْمُکَذِّبِینَ أُولِی النَّعْمَهِ ...: ۲/ ۷۸۸.

۲۰ ... أَقِیمُوا الصَّلاٰهَ ...*: ۱/ ۵۶۹.

القیامه (۷۵) ۱۱ کَلّٰا لاٰ وَزَرَ: ۲/ ۱۱۲.

الإنسان (۷۶) ۲۴ فَاصْبِرْ لِحُکْمِ رَبِّکَ وَ لاٰ تُطِعْ ...: ۱/ ۲۸۰،

۲۹۰،

.۵۹۷

الأعلى (۸۷) ۴ وَ الَّذِی أَخْرَجَ الْمَرْعیٰ: ۲/ ۲۲۶.

الشمس (۹۱) ۹ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَکّاهٰا: ۳/ ۶.

الضحی (۹۳) ۱۱ وَ أَمّا بِنِعْمَهِ رَبِّکَ فَحَدِّثْ: ۲/ ۸۲۴.

الانشراح (۹۴) ۶ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ یُسْراً*: ۲/ ۴۹۰.

القدر (۹۷) ۱ إِنّا أَنْزَلْناهُ فِی لَیْلَهِ الْقَدْرِ: ۱/ ۲۲۵.

۲ وَ مٰا أَدْرٰاکَ مٰا لَیْلَهُ الْقَدْرِ: ۱/ ۲۲۵.

۳ لَیْلَهُ الْقَدْرِ خَیْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ: ۱/ ۲۲۵.

البینه (۹۸) ۷ إِنَّ الَّذِینَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصّالِحاتِ أُولٰئِکَ هُمْ خَیْرُ الْبَرِیَّهِ: ۱/ ۶۱.

العادیات (۱۰۰) ۱ وَ الْعادِیاتِ ضَبْحاً: ۲/ ۵۶۴.

النصر (۱۱۰) ۱ إِذا جٰاءَ نَصْرُ اللّهِ وَ الْفَتْحُ: ۳/ ۱۴۱.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۱۵

## فهرس الروایات الشریفه

حرف الالف آفه الزعماء ضعف السیاسه: ۲/ ۱۱۹.

آفه العمران جور السلطان: ۲/ ۱۱۹.

آفه الوزراء خبث السریره: ۲/ ۱۱۹.

آفه الرئاسه سعه الصدر: ۲/ ۱۱۹.

آمرکم بأربع و أنهاکم عن أربع: ۴/ ۶۰.

آمره بتقوی اللّه فی سرائر أمره: ۲/ ۶۹۸.

... آمرهم بالمعروف و أنهاهم عن المنکر:

۲/ ۲۷۳.

آیتان إحداهما لنا و الأخری لکم: ۱/ ۴۳۲.

الأئمه من قریش: ۱/ ۲۶۵، ۲۶۸.

أبایعکم علی أن تمنعونی ممّا تمنعون: ۱/ ۵۱۶.

ابتدر الناس إلی قراب سیف رسول اللّه: ۳/ ۵۰۴.

... أبو العیال أحق بحمله: ۲/ ۸۳۲.

أتی رجل علیا «ع» فقال: ۳/ ۹۶.

أتی النبیّ «ص» رجل، فقال: إنی زنیت:

۲/ ۳۸۸.

... أ تأمرنی أن أفتح بیت مال المسلمین: ۲/ ۶۸۲.

... أ تأمرونّی أن أطلب النصر بالجور: ۲/ ۱۹۴، ۶۷۱.

... أ تأمرونّی- ویحکم- أن أطلب النصر بالجور:

۲/ ۶۷۰.

أتت امرأه أمیر المؤمنین «ع» فقالت: ۲/ ۴۹۴.

اتّقوا الحکومه، فإن الحکومه: ۱/ ۱۳۸، ۲۹۷، ۳۳۵، ۳۸۶، ۴۳۵، ۴۴۸، ۴۵۴؛ ۲/ ۱۸، ۱۴۲، ۱۴۹، ۱۵۰.

... أ تخون المسلمین: ۲/ ۱۹۲، ۶۸۴.

أ تدری من أین دخل علی الناس الزنا:

۳/ ۷۵؛ ۴/

.۱۲۲

أ ترى اللّه أعطى من أعطى: ۳/ ۴۰؛ ۴/ ۲۹۷.

أ ترون الأمر إلينا نضعه حيث نشاء: ۱/ ۳۹۲.

... أ تشفع فى حدّ من حدود اللّه: ۱/ ۳۹۲.

... أ تشهد أن لا إله إلّا اللّه: ۲/ ۶۰۱.

أ تعلمون أنى أولى بالمؤمنين من أنفسهم: ۱/ ۵۰، ۵۶.

... أتمّ الآيه ... فإذا رأينا هؤلاء الذين: ۱/ ۱۱۷.

أتى أمير المؤمنين «ع» برجل أصاب حدّا:

۲/ ۴۰۶.

أتى أمير المؤمنين «ع» برجل قد تكفّل: ۲/ ۴۳۲، ۴۹۱.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۱۶

أتى أمير المؤمنين «ع» برجل نصرانى كان أسلم:

۲/ ۲۶۷.

أتى أمير المؤمنين «ع» برجل وجد تحت فراش:

۲/ ۳۲۵.

أتى أمير المؤمنين «ع» بطرّار قد طرّ دراهم:

۲/ ۴۹۷.

أتى رسول اللّه «ص» برجل دميم قصير: ۲/ ۴۰۶.

اجعلوا بينكم رجلا ممن قد عرف حلالنا و حرامنا:

۲/ ۹۹، ۱۷۷.

اجعلوا لكم رقباء فی صياصی الجبال: ۲/ ۵۶۶.

... اجلس، أ يعجز أحدكم إذا قارف هذه السيئه:

۲/ ۳۸۸.

اجلس فی مسجد المدينه: ۲/ ۹۵.

... اجلسوا، نعم لا حكم إلّا للّه كلمه حق:

۲/ ۸۰۶.

أجلّ الملوك من ملك نفسه و بسط العدل:

۱/ ۱۹۹.

أجيزوا (أقيلوا خ. ل) لأهل المعروف: ۲/ ۴۰۲.

أحبّ الناس إلی اللّه يوم القيامه: ۱/ ۱۹۸، ۲۰۲.

... احبس هذا الغلام فلا تحدث فيه حدثا:

۲/ ۴۷۹.

احبسوا هذا الأسير و أطعموه: ۲/ ۴۶۰.

... احتفظ به ثم غضب و قال ما أقبح بالرجل منكم: ۲/ ۳۸۹.

الاحتكار داعيه الحرمان: ۲/ ۶۲۳.

الاحتكار رذيله: ۲/ ۶۲۳.

الاحتكار شيمه الفجّار: ۲/ ۶۲۳.

الاحتكار فی عشره و المحتكر ملعون: ۲/ ۶۴۰.

أحرق لی علیّ بن أبی طالب بيادر بالسواد:

۲/ ۲۶۶، ۳۳۲، ۶۲۷.

احفظونی فی ذمّتی: ۳/ ۳۷۰.

... احلف لهم ... فاحلف لهم: ۴/ ۲۶۳.

... احلت؟ یا أبا محمد!: ۳/ ۵۶، ۳۴۰.

أحلّ لی الخمس لم یحلّ لأحد قبلی: ۳/

۱۴۹؛ ۴/ ۳.

احمدوا اللّه إذ رفع عنكم العشور: ۴/ ۲۷۳.

... أخبروه أنّه إن أتانى مسلما رددت عليه:

۲/ ۷۹۵.

اختار محمدا و أهل بيته: ۱/ ۳۹۲.

... اختاروا إحدى الطائفتين: ۳/ ۱۵۲.

أخذ اللّه على العلماء أن لا يقارّوا: ۱/ ۳۸۷.

أخذ ميراثه فجعل فى بيت مال المسلمين: ۴/ ۲۱.

... أخذت بجريره حلفائك: ۳/ ۲۷۷.

أخذته و اللّه من بين يديه و من خلفه: ۱/ ۲۱۳.

اخرج فى آثار القوم فانظر ما ذا: ۲/ ۵۵۸.

... أخرجوا إلىّ منكم اثنى عشر نقيبا: ۱/ ۵۱۶؛ ۲/ ۵۷۱، ۵۷۲.

... أخرجوهم من بيوتكم: ۲/ ۳۲۴، ۳۲۵.

... أخّروهنّ من حيث أخرهنّ اللّه: ۱/ ۳۳۶.

إخلاص العمل و النصيحه لولىّ الأمر: ۲/ ۷۷۳.

... ادخلوا اثنين اثنين ... أنت فى حلّ: ۴/ ۱۲۴.

أدّوا الخيط و المخيط: ۳/ ۱۶۸.

ادرءوا الحدود بالشبهات: ۲/ ۳۱۳، ۳۹۱.

ادرءوا الحدود عن المسلمين: ۱/ ۱۴۴؛ ۲/ ۱۵۲، ۳۹۱.

... ادركا المرأه: ۲/ ۷۴۱.

... ادع لی قومک: ۳/ ۳۲۱.

ادفعوا الحدود ما وجدتم له مدفعا: ۳/ ۳۹۱.

أدقّوا أقلامکم و قاربوا بین سطورکم: ۴/ ۲۹۷.

أدنی الإنکار أن تلقی أهل المعاصی بوجوه مکفهرّه:

۲/ ۲۳۸.

إذا آوی إلی منزله جزّأ دخوله: ۲/ ۸۱۱.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۱۷

إذا اجتمع العده علی قتل رجل واحد: ۱/ ۱۴۵؛ ۲/ ۵۰۶.

إذا اختلط الذکی و المیته: ۳/ ۴۵۳.

إذا أخذ السارق قطعت یده من وسط: ۲/ ۵۱۳.

إذا أخذت أسیرا فعجز: ۱/ ۱۳۱؛ ۳/ ۲۶۴.

إذا أخذت الجزیه من أهل الکتاب: ۳/ ۴۴۶.

إذا أدرک الصغار و طلبوا: ۱/ ۱۳۳.

إذا أراد اللّه بالأمیر خیرا: ۲/ ۱۱۱.

إذا أراد اللّه- عزّ و جلّ- برعیه خیرا: ۲/ ۱۱۲.

إذا أراد اللّه بعبد خیرا فقهه فی الدین: ۱/ ۲۱.

إذا أراد اللّه بقوم خیرا ولی علیهم: ۱/ ۲۰۳، ۲۸۶؛ ۲/ ۱۵۳.

إذا ارتدّت

المرأه عن الإسلام: ۲/ ۵۱۸.

إذا ارتدّت المرأه فالحكم فيها: ۲/ ۵۱۹.

إذا استولى اللئام اضطهد الكرام: ۲/ ۱۲۰.

إذا أمر الرجل عبده أن يقتل رجلا: ۲/ ۵۲۹.

إذا أمسك الرجل الرجل و قتله الآخر: ۲/ ۵۲۶، ۵۲۷.

إذا أنزلت بكم حادثه: ۱/ ۲۰.

... إذا بلغ قيمته دينارا: ۳/ ۶۶.

إذا بنى الملك على قواعد: ۱/ ۱۹۹.

إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما: ۱/ ۴۱۲.

إذا تحمل الرجل بوجه الرجل: ۲/ ۴۹۲.

إذا جئت قالوا قد جاء المرد شكنبه: ۲/ ۲۶۸.

إذا حكم الحاكم فاجتهد: ۲/ ۷۶.

إذا خرج ثلاثه فى سفر: ۱/ ۱۸۶، ۵۱۰.

إذا خرج القائم «ع» قتل ذراريّ قتله الحسين «ع»: ۲/ ۲۳۶.

إذا رأيت العالم يخالط: ۱/ ۶۲۰.

... إذا رأيتم الجنازه فقوموا: ۲/ ۷۲۴.

إذا رأيتم من ولاتكم شيئا: ۱/ ۳۰۰.

إذا سرق السارق فى البيدر: ۱/ ۱۴۳.

---

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ۴ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ۱۴۰۹ ه

ق

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه؛ ج ۴، ص: ۴۱۷

... إذا سمعتم مؤذنا أو رأیتم: ۳/ ۳۷۶.

إذا شهد عند الإمام شاهدان: ۱/ ۹۶، ۵۹۸، ۶۰۴.

... إذا صدقاکم ضربتموهما و إذا کذباکم:

۲/ ۳۸۶، ۵۵۷.

إذا ضرب أحدکم فلیتّق الوجه: ۲/ ۴۱۰.

... إذا عجز اربابها عنها: ۳/ ۲۰۰.

... إذا علمت أنّ من ذلک شیئا واحدا:

۳/ ۱۲۷.

إذا غزا قوم بغیر إذن الإمام: ۳/ ۱۵۱، ۲۳۷؛ ۴/ ۶۳.

إذا قام الخلیفه مصرا من الأمصار: ۱/ ۲۹۸.

إذا قامت البینه فلیس للإمام: ۱/ ۱۴۱.

إذا قرأت کتابی فنحّ ابن هرمه: ۲/ ۴۵۲، ۴۹۹.

إذا قطع الطریق اللصوص: ۲/ ۴۲۷، ۵۳۲.

... إذا کان عند غیرک فلا بأس: ۲/ ۶۳۴، ۶۴۵.

إذا کان فی الحدّ لعلّ أو عسی فالحدّ معطل:

۲/ ۳۹۱.

... إذا کان القیم به مثلک و مثل

عبد الحميد فلا بأس: ۲/ ۲۰۴.

... إذا كان كذا فبعه و تصدّق بثمنه: ۳/ ۱۲۵.

إذا كان مع الرجل أفراس فى الغزو: ۳/ ۱۶۲.

إذا كان يعرف صاحبها فليؤدّ: ۴/ ۲۴۸.

إذا كان يوم القيامه نادى: ۱/ ۲۹۷، ۶۱۵.

... إذا كانت الأرض أرضه فلا بأس: ۴/ ۱۶۸، ۱۶۹.

... إذا كانت الضيعه له فلا بأس: ۴/ ۱۶۸.

إذا كانت أمراؤكم خياركم: ۱/ ۳۵۵، ۴۹۷، ۲/ ۳۳.

... إذا كانوا أصابوه قبل أن يحوزوا: ۳/ ۳۵۴.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۱۸

إذا كفل الرجل حبس إلى أن يأتى صاحبه:

۲/ ۴۹۱.

إذا لقيت عدوّك: ۳/ ۳۸۵.

إذا لقيتم عشّارا فاقتلوه: ۴/ ۲۶۰.

إذا مات المؤمن بكت عليه الملائكه: ۱/ ۴۷۱.

إذا مات المؤمن الفقيه ثلم فى الإسلام ثلمه:

۱/ ۴۷۲.

إذا مشى يتقلّع كأنّما يمشى: ۲/ ۷۹۰.

إذا ملك الأراذل هلك الأفاضل: ۲/ ۱۲۰.

إذا نابكم فى الصلاه شى ء: ۱/ ۳۳۶.

إذا نظرت فی کتابی هذا فامض: ۲/ ۵۵۵.

إذا وجدتم الرجل قد غلّ فأحرقوا متاعه: ۲/ ۳۳۶.

إذا ولد المولود فی أرض الحرب: ۳/ ۱۶۵.

إذا لا یکذب علینا: ۱/ ۴۲۹.

... اذهب فاطرحهما عنک: ۲/ ۳۳۶.

... أری أن لا یقتل به و لا یغرم دیته: ۱/ ۱۴۶.

... أری أن یحبس الذین خلصوا: ۱/ ۱۴۵، ۲/ ۵۳۱.

أری تراثی نهبا: ۱/ ۴۶۹.

... أ رأیت إن جعلت لکم ثلث: ۲/ ۴۷.

أ رأیت إن هم أبوا الجزیه: ۳/ ۱۶۵.

أربعه أخماس الغنیمه: ۳/ ۱۶۰.

أربعه لا قطع علیهم المختلس: ۲/ ۴۹۵.

أربع من کنّ فیه فهو منافق: ۲/ ۷۳۳.

... ارث ماله: ۴/ ۹۴.

الأرض کلّها لنا: ۴/ ۱۳۰.

... ارفع إزارک فإنّه أنقی لثوبک: ۲/ ۲۶۹.

ارکبوا و ارموا و أن ترموا: ۲/ ۷۵۹.

استرشدوا العاقل و لا تعصوه: ۲/ ۳۴.

استشر العاقل من الرجال الورع: ۲/ ۳۹.

استشر فی أمرک الذین

يخشون: ۲/ ۳۹.

استعمل رسول اللّه (ص) سعيد بن سعيد: ۲/ ۲۶۵.

استعمل العدل و احذر العسف: ۲/ ۱۸۷.

استعملتموه حتى إذا كبر و عجز منعتموه: ۲/ ۷۲۳.

استعملنى أمير المؤمنين على بن أبى طالب «ع»:

۳/ ۴۳۱.

أسد حطوم خير من سلطان ظلوم: ۱/ ۱۷۶؛ ۴/ ۱۰۹.

... أ سرقت؟ قل لا إن شئت: ۲/ ۳۷۹.

... اسق أنت يا زبير: ۲/ ۲۰۶.

... اسكنوا ما سكنت السماء و الأرض: ۱/ ۲۴۹.

... إسلامه إسلام لنفسه: ۳/ ۳۵۴.

الإسلام و السلطان أخوان توأمان: ۱/ ۱۹۵.

الإسلام يجبّ ما قبله: ۳/ ۴۵۵، ۴۵۸.

الإسلام يعلو و لا يعلى عليه: ۱/ ۲۸۸؛ ۲/ ۱۴۹.

... أسمعت بلالا نادى ثلاثا؟: ۳/ ۱۵۸.

اسمعوا و أطيعوا، فإنّما عليهم: ۱/ ۵۸۱.

اسمعوا و أطيعوا لمن ولّاه: ۱/ ۱۸۵؛ ۲/ ۵۴۹، ۷۷۷.

اسمه اسمى و اسم أبيه اسم أبى: ۱/ ۲۱۹.

الأسير إذا أسلم فقد حقن دمه: ۳/ ۲۷۷، ۳۵۹.

اشترى علىّ قمصين سنبلانيين: ۲/ ۸۳۱.

... اشترى حقّه فيها: ۳/ ۱۹۸.

... اشتر لنا شعيرا فاخلطه: ۲/ ۶۵۴.

... اشترها، فإن لك من الحق: ۳/ ۲۰۰، ۲۱۵، ۲۲۲، ۲۳۴، ۴۶۷، ۴۹۸.

... أشدّ الجلد ... بل تخلع ثيابه: ۲/ ۴۰۸.

... أشدّ الجلد ... بل يجرّد: ۲/ ۴۰۸.

... أشر علىّ برجل له فضل و أمانه: ۲/ ۳۴.

... أشركتك فى أمانتى و جعلتك: ۲/ ۶۷۶.

اشفعوا إلىّ و يقضى اللّه: ۲/ ۴۰۳، ۴۲۰.

أشهد أنّ رسول اللّه «ص» قضى: ۴/ ۱۶۳.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۱۹

أشهد أنّك قد أقمت الصلاه: ۱/ ۱۸۹، ۳۱۳؛ ۲/ ۲۲۸، ۲۵۴.

أشيروا علىّ أيّها الناس: ۲/ ۴۴.

... أشيروا علىّ، أ ترون أن نميل: ۲/ ۵۰.

أصلح وزيرك، فإنّه الذى يقودك: ۲/ ۱۲۳.

... أ صلّيت معنا؟ ... إنّ الحسنات: ۲/ ۳۱۲.

... اضرب و أعط كلّ عضو حقّه: ۲/

.۴۱۰

... اضربه و أعط كلّ عضو حقّه: ۲/ ۴۱۱.

اضمم آراء الرجال بعضها إلى بعض: ۲/ ۳۵.

... اطلبوه فاقتلوه: ۲/ ۷۴۲.

اطلعت فی النار فرأیت وادیا: ۲/ ۶۲۱.

... أطلقوا ثمامه: ۳/ ۲۶۰.

... أظهروا من ردیّ بیعکم ما تظهرون من جیده:

۲/ ۲۶۸.

... أعاذک اللّه من إماره السفهاء: ۱/ ۶۱۴.

اعتبروا أیها الناس بما وعظ اللّه: ۱/ ۳۱۱.

... أعجبک یا أبا وهب! هذا الشعب؟: ۳/ ۱۴۶.

أعرف الناس باللّه أعذرهم للناس: ۲/ ۴۰۰.

اعرفوا اللّه باللّه و الرسول بالرساله: ۱/ ۶۹، ۵۲۹.

اعرفوا منازل الرجال منّا علی قدر روایاتهم:

۱/ ۴۸۲.

أعطی رسول اللّه «ص» خیبر: ۳/ ۵۸، ۲۰۳.

أعطی النبی «ص» بلال بن الحارث المزنی:

۴/ ۸۰.

أعطانی رسول اللّه «ص» سهمین: ۳/ ۱۶۱.

... أعط المال همشاریجه: ۴/ ۹۲.

أعطوا لقيصر ما لقيصر و ما للّه للّه: ۲/ ۲۴.

... أعطوا ميراثه رجلا من أهل قريته: ۴/ ۹۳.

أعطيت خمسا ... و احلّ لى: ۴/ ۳.

اعلم أنّ مقدمه القوم عيونهم: ۲/ ۵۶۶.

اعلم يا رفاعه، إنّ هذه الإماره أمانه: ۲/ ۱۳۳.

... اغد علىّ بها: ۲/ ۳۳۵.

... أف أف، ما أنا لهؤلاء بإمام: ۱/ ۲۳۱.

... أ فتّان أنت؟ يا معاذ!: ۲/ ۲۹۴.

افتتح رسول اللّه خيبر: ۳/ ۲۰۳؛ ۴/ ۲۷.

أفتخر يوم القيامه بعلماء أمّتى: ۱/ ۴۶۸.

أفضل الجهاد الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر:

۲/ ۲۷۳.

أفضل شهداء أمّتى رجل قام إلى إمام: ۲/ ۲۷۴.

أفضل الشهداء حمزه بن عبد المطلب: ۱/ ۵۸۷.

أفضل الملوك من أعطى ثلاث خصال: ۲/ ۸۰۸.

أفضل الملوك من حسن فعله و نيّته: ۱/ ۱۹۹.

أفضل ما منّ اللّه سبحانه به على عباده: ۱/ ۱۶۶، ۱۹۹.

... أفضل ما يتقرب به العباد إلى اللّه: ۲/ ۷۷۶.

أفضل من شاورت ذو التجارب: ۲/ ۴۰.

أفضل الناس رأيا من لا يستغنى عن رأى مشير:

... أفلحت يا قديم، إن متّ:

۲/ ۵۷۵.

... أ فيك خير تبايع: ۳/ ۲۹۱.

أ فينبغى أن يكون الخليفه على الأمّه: ۱/ ۳۰۳.

... إقامه الحدود إلى من إليه الحكم: ۱/ ۱۴۰؛ ۲/ ۲۰۴، ۲۱۹.

... إقامه الحدود. إن وجد الزانى: ۲/ ۴۰۹.

اقبل أعذار الناس تستمتع بإخائهم: ۲/ ۴۰۰.

اقتدوا باللذين من بعدى: ۲/ ۵۱۶.

اقتلوا المشركين و استحيوا شيوخهم: ۳/ ۴۲۲.

... اقتلوه ... اقطعوه ... اقتلوه: ۲/ ۵۱۶.

أقرب ما يكون العبد إلى الكفر: ۲/ ۵۴۲.

... اقض على هذا كما وصفت لك: ۲/ ۱۶۴، ۱۷۴.

أقضاهم على بن أبى طالب (ع): ۲/ ۱۷۹.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۲۰

... اقضوا يوما فإنّ الشهر تسعه و عشرون ۲/ ۶۰۳.

... أقطع رسول اللّه «ص» فاطمه فدك ۳/ ۳۲۹.

أقل العثره و ادرء الحدّ، و تجاوز: ۲/ ۳۹۹.

أقم الناس على سنّتهم: ۲/ ۵۷۰.

أقيلوا ذوى المروءات عثراتهم: ۲/ ۳۱۴، ۳۹۸.

أقيلوا ذوى الهناه عثراتهم: ۲/ ۳۱۴.

أقيلوا ذوى الهيئات عثراتهم: ۲/ ۳۱۳، ۳۲۱، ۴۰۳، ۴۱۹.

... اكس عمّك ... أو ليس هذا: ۲/ ۶۸۱.

... ألا إن كل قطيعه أقطعها عثمان: ۲/ ۶۸۷.

ألا إنّ مثل أهل بيتى فيكم: ۱/ ۶۰؛ ۲/ ۸۴.

ألا تبايعونى على الإسلام: ۱/ ۵۲۴.

ألا ترون أنّ الحق لا يعمل به: ۱/ ۶۰۵؛ ۲/ ۲۵۳.

... ألا تسخطون و تنقمون: ۱/ ۳۰۷.

ألا فالحذر الحذر من طاعه: ۱/ ۵۹۸؛ ۲/ ۷۸۱.

ألا لا يتبع مولّ و لا يجهّز على جريح: ۲/ ۳۹۸، ۸۰۵.

ألا لا يذافّ على جريح: ۳/ ۲۹۳.

ألا من ظلم معاهدا: ۲/ ۷۲۲؛ ۳/ ۴۴۸، ۴۴۹.

ألا و إنّ هؤلاء قد لزموا طاعه الشيطان: ۳/ ۳۵۷.

ألا و كل قطعه أقطعها عثمان: ۲/ ۶۸۸.

ألا و من علّق سوطا بين يدى سلطان: ۱/ ۶۱۵.

الزم الأرض و لا تحرك يدا و لا رجلا: ۱/ ۲۵۲.

...

الزمه ... يا أخا بنى تميم ما تريد: ۲/ ۴۲۳.

الزموا الأرض و اصبروا على البلاء: ۱/ ۲۵۰.

ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم: ۴/ ۱۴۶.

أ لست أولى بالمؤمنين من أنفسهم: ۱/ ۴۵.

... أ لک حاجه؟: ۲/ ۷۹۳.

إلّا أن أقيم حقّا أو أدفع باطلا: ۲/ ۲۳.

إلّا أن تروا كفرا: ۱/ ۵۸۱.

اللّه أجلّ و أكرم من أن يترک: ۱/ ۴۲۲.

اللّه اللّه فى الأيتام فلا تغبّوا أفواههم: ۲/ ۴۹۸.

اللّه مع القاضى ما لم يجر: ۲/ ۱۸۸.

اللّهم ارحم خلفائى: ۲/ ۸۹، ۱۰۷، ۱۷۳.

اللّهم إنّک تعلم أنه لم يكن: ۲/ ۱۳.

اللّهم إنّ هذا المقام لخلفائک: ۱/ ۸۰.

اللّهم خذ العيون و الأخبار عن قريش: ۲/ ۷۴۰.

اللّهم صلّ على محمد و آل محمد: ۴/ ۲۹۷.

الهوا و العبوا، فإنّى أكره أن يرى: ۲/ ۷۵۹.

... أ ليست نفسا: ۲/ ۷۲۴؛ ۳/ ۴۷۰.

أما ترضى أن تكون منّى بمنزله هارون: ۱/ ۴۵.

... أمّا الرطبه فليس عليک: ۳/ ۱۶.

أما لكم من مفزع: ۲/ ۹۴.

أما و الّذى فلق الحبه: ۱/ ۱۹۱.

إمام عادل خير من مطر وابل: ۱/ ۱۶۶، ۱۹۹.

الإمام الجائر خير من الفتنه: ۱/ ۱۷۶.

الإمام منّا لا يكون إلّا معصوما: ۱/ ۳۸۱، ۳۹۲.

الإمام وارث من لا وارث له: ۴/ ۲۱.

الإمام يأخذ الجاريه الروقه: ۴/ ۵۹.

الإمام يجرى و ينفل: ۳/ ۱۳۷، ۳۵۵؛ ۴/ ۱۰.

الإمام يحلل حلال اللّه و يحرّم حرام اللّه: ۱/ ۳۸۶.

الإمام يقضى عن المؤمنين الديون: ۱/ ۱۰۰.

... إمامهم الذى بين أظهرهم: ۱/ ۲۰۰، ۲۴۳.

الإمامه نظام الأمّه: ۱/ ۴۱۰.

... أمر الناس أن يصوموا: ۲/ ۶۰۳.

... الأمر إلى اللّه يضعه حيث يشاء: ۱/ ۵۱۵.

أمر رسول اللّه «ص» الزبير بن العوام أن يعذب:

۲/ ۳۸۵.

أمر على «ع» بهدم دار حنظله: ۲/ ۵۷۶.

أمر على «ع» مناديه فنادى: ۳/ ۳۰۵.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه

الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۲۱

أمرت أن أقاتل الناس: ۲/ ۷۱۱؛ ۳/ ۲۷۷، ۳۶۸، ۳۷۵، ۳۷۶.

... أمرنى أن أقسّمها: ۱/ ۲۰۹.

... أ مسلمان أنتما ... فامر: ۲/ ۶۰۲.

... أمّا الذى قتل فيقتل و أمّا: ۲/ ۵۲۵.

... إمّا أن ترجع إلى المناكحه و إمّا: ۲/ ۳۸۷.

أمّا بعد فاستخلف على عملك: ۲/ ۵۵۴.

أمّا بعد فأقم للناس الحج: ۲/ ۹۶، ۸۱۲.

أمّا بعد فإنّ بيعتى بالمدينه: ۱/ ۵۵۶.

أمّا بعد فإن الجهاد باب من أبواب الجنه:

۱/ ۱۱۴؛ ۲/ ۷۶۳.

أمّا بعد فإنّ حقّا على الوالى: ۲/ ۷۷۴، ۸۰۰.

أمّا بعد فإنّ دهاقين أهل بلادك: ۲/ ۸۰۲.

أمّا بعد فإنّ صلاح أبيك غرنى منك: ۲/ ۳۳۸، ۵۵۳، ۶۸۸.

أمّا بعد فإنّ عينى بالمغرب كتب: ۲/ ۵۶۵.

أمّا بعد فإنّك دسست الرجال: ۲/ ۷۴۳.

أمّا بعد فإنّى كنت أشركتك: ۲/ ۶۷۵.

... أمّا بعد فتبّا لكم أيّتها الجماعه: ۱/ ۶۰۶.

أمّا بعد فالعجب كل العجب: ۲/ ۶۷۷.

أمّا بعد فقد بعثت إليكم عبدا: ۱/ ۳۲۶؛ ۲/ ۷۷۵.

أمّا بعد فقد بلغنى عنك قول: ۲/ ۵۵۳.

أمّا بعد فقد بلغنى عنك أمر: ۲/ ۵۵۲، ۶۷۴.

أمّا بعد فقد بلغنى موجدتك: ۲/ ۵۵۳.

أمّا بعد فقد جعل اللّه- سبحانه- لى عليكم:

۲/ ۱۹۵، ۷۷۳.

أمّا بعد فقد علمتما- و إن كتمتما- أنّى: ۱/ ۵۱۹.

أمّا بعد يا بن حنيف، فقد بلغنى: ۲/ ۵۵۲، ۸۲۵.

أمّا ما سألت عنه أرشدك اللّه و ثبّتك: ۱/ ۴۷۸.

... أمناء الرسل: ۱/ ۴۷۷.

... الأمناء على حلاله: ۱/ ۳۱۴.

أمير الجيش زيد بن حارثه فإن قتل: ۱/ ۵۱۰.

... أمن عليك حتى ترجع: ۳/ ۲۶۱.

أنا أعلم الناس بالمجوس: ۳/ ۳۸۲.

... أنا أفعله: ۲/ ۶۳۹.

أنا أولى برسول اللّه «ص»: ۱/ ۳۰۶، ۳۲۲.

أنا أولى بكلّ مؤمن من نفسه: ۱/ ۴۱؛ ۲/ ۶۹۶؛ ۴/ ۸۶.

... أنا نقيبكم: ۲/ ۵۷۲.

أنا وارث من لا

وارث له: ۴/ ۸۴، ۹۴.

إن أتاكم آت منّا فانظروا: ۱/ ۶۰۷.

إن استطعت أن لا يعرفن: ۱/ ۳۴۸.

إن أعطيتم الخمس و سهم النبيّ: ۴/ ۵۶.

... أن أقم الحد فيهم على المسلم: ۳/ ۳۸۷، ۴۸۲.

إن أمّر عليكم عبد مجدّع: ۱/ ۳۷۳؛ ۲/ ۷۸۰.

... إن تاب فما عليه شی ء: ۱/ ۱۴۱.

إن تولّوها عليّا تجدوه هاديا مهديّا: ۱/ ۵۰۶.

... إن شاء أولياؤه قتلوهم جميعا: ۱/ ۱۴۵؛ ۲/ ۴۵۱، ۵۰۵.

إن شئتم فآجروه و إن شئتم: ۲/ ۴۸۹.

... إن قاتلوا عليها مع أمير: ۱/ ۱۳۰؛ ۳/ ۱۵۷؛ ۴/ ۳۵، ۶۳.

... إن قسمتها اليوم لم يكن لمن يجی ء: ۳/ ۱۹۰.

إن كان الرجل الميّت يوالی: ۴/ ۸۴.

إن كان الطعام كثيرا يسع الناس: ۲/ ۶۳۳، ۶۴۵.

... إن كان غير معروف بالقتل ضرب ضربا شديدا: ۲/ ۳۴۱.

... إن كان المجنون أراده فدفعه عن نفسه:

۱/ ۱۴۶.

... إن كان له مال أخذت الديه: ۱/ ۱۴۹؛

دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۲۲

۲/ ۵۰۵.

... إن كان المملوك له أدّب و حبس: ۲/ ۴۵۳، ۵۱۰.

... إن كنت كاذبا فلا أماتك اللّه: ۳/ ۳۰۸.

ان لا تجهزوا على جريح: ۳/ ۳۱۳.

... أن لا تحدث شيئا حتى تأتينى: ۲/ ۵۶۱.

... أن لا يقتل مقبل و لا مدبر: ۳/ ۳۰۱.

إن لقيتم عاشرا فاقتلوه: ۴/ ۲۶۰.

... إن نزلتم بقوم فامروا: ۳/ ۴۴۴.

إن وجد قتيل بأرض فلاه أدّيت: ۱/ ۱۴۸.

... إن وهبوا دمه ضمنوا ديته: ۱/ ۱۰۰.

... ان يؤخذ من العسل: ۳/ ۱۸.

... إن يثبت عليه الجرم بإقرار أو بينه: ۲/ ۳۸۱.

أنبئت بسرا قد اطّلع اليمن: ۲/ ۷۷۴.

... أ نبرز لهم من المدينه أم نكون: ۲/ ۴۷.

الأنبياء و أوصياؤهم لا ذنوب لهم: ۱/ ۳۸۱.

... أنت رسولى إليهم فى هذا: ۱/ ۴۲۹.

...

أنت سرق، فباعنى بأربعه أبعره: ۲/ ۴۹۰.

... أنت فى حلّ ... أحدهم يثب على أموال:

۳/ ۸۱.

أنت منى بمنزله هارون من موسى: ۱/ ۴۴.

أنتم وفيتم سبعين أمه أنتم خيرها: ۲/ ۲۲۶.

الأنصار أعفه صبر و الناس تبع لقريش: ۱/ ۳۷۶.

الإنصاف زين الإمره: ۲/ ۱۱۹.

انصر أخاك ظالما أو مظلوما: ۲/ ۳۱۶.

... انطلق إلى بنى قريظه فانظر: ۲/ ۵۶۱.

... انطلق فادخل فى الناس: ۲/ ۵۶۴.

... انطلقا إلى هذا المسجد الظالم أهله: ۲/ ۳۳۴.

... انظر إلى أهل المعك و المطل: ۲/ ۱۹۸.

انظر خراجك فجدّ فيه و لا تترك منه درهما:

۲/ ۸۰۳؛ ۳/ ۵۰۱.

انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئا: ۲/ ۱۶۰، ۱۷۷.

انظروا أهل بيت نبيّكم: ۱/ ۶۰.

... انظروا فى القرآن فما كان: ۴/ ۸۵.

انظروا لأنفسكم فو اللّه إن الرجل: ۲/ ۱۱۷.

... انظروا هل من وارث: ۴/ ۹۳.

الأنفال للّه و للرّسول «ص» و هى كل أرض:

۴/ ۳۳.

الأنفال ما لم يوجف عليه بخيل و لا ركاب: ۴/ ۱۶، ۳۲.

... انكر رسول اللّه «ص» قتل النساء و الصبيان:

۳/ ۲۵۷.

انه عن الحكره فمن ركب النهى فأوجعه: ۲/ ۶۲۲.

انّ الأئمه فى كتاب اللّه- عزّ و جلّ- إمامان: ۱/ ۸۱.

انّ الأئمه من قريش غرسوا: ۱/ ۳۷۴.

... انّ أبا اليقظان كان رجلا: ۳/ ۲۹۴، ۳۰۶.

انّ أحبّ الناس إلى اللّه يوم القيامه: ۲/ ۱۸۸.

انّ أحقّ الناس بهذا الأمر أقواهم عليه: ۱/ ۶۵.

انّ أداء الصلاه و الزكاه و الصوم: ۱/ ۴۳۲.

انّ أرض الجزيه لا ترفع: ۳/ ۴۶۵.

انّ الأرض كلّها لنا فما أخرج: ۴/ ۷۴.

انّ الأرض للّه- تعالى- جعلها وقفا: ۴/ ۲۰، ۱۰۰، ۱۹۱، ۲۱۴، ۲۴۹.

انّ أشدّ ما فيه الناس يوم القيامه: ۳/ ۷۶؛ ۴/ ۱۲۳.

انّ الأشلّ إذا سرق قطعت: ۲/ ۵۱۴.

انّ أفضل الجهاد كلمه عدل عند إمام جائر:

۲/ ۲۲۸، ۲۴۵.

انّ

اللّه أجلّ و أعظم من أن يترك الأرض:

۱/ ۲۰۰.

ان اللّه بعث محمدا «ص»: ۳/ ۳۷۷.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۲۳

انّ اللّه- تبارک و تعالی- اتخذ إبراهیم عبدا: ۱/ ۳۶.

انّ اللّه- تبارک و تعالی- أنزل فی القرآن: ۱/ ۱۶۹.

... انّ اللّه- تبارک و تعالی- بعث جبرئیل:

۳/ ۲۲۱؛ ۴/ ۱۳۰.

... انّ اللّه- تبارک و تعالی- سیؤید هذا الدین:

۳/ ۲۱۹.

انّ اللّه- تبارک و تعالی- قد حرّم دماءکم:

۲/ ۵۴۵.

انّ اللّه- تبارک و تعالی- لم یدع شیئا: ۱/ ۱۶۹.

انّ اللّه- تبارک و تعالی- مع السلطان: ۱/ ۳۸۷.

انّ اللّه- تعالی- جعل الإسلام: ۲/ ۷۱۴.

انّ اللّه- تعالی- هو القابض و الباسط: ۲/ ۲۸۲.

انّ اللّه جعل لنا أهل البیت سهاما: ۳/ ۷۸، ۳۵۷؛ ۴/ ۱۳۲.

انّ اللّه جعل لکلّ شی ء حدّا: ۲/ ۳۲۸.

انّ اللّه جعلنی إماما لخلقه: ۲/ ۸۲۲.

انّ اللّه حدّ حدودا فلا تعتدوها: ۲/ ۳۲۸، ۳۶۸.

انّ اللّه حرّم من المسلم دمه و عرضه: ۲/ ۵۴۱.

إنّ اللّه خلق آدم من طين كيف يشاء: ۱/ ۳۹۲.

انّ اللّه رفيق يحبّ كلّ رفيق: ۲/ ۳۰۲.

انّ اللّه- سبحانه- فرض فى أموال الأغنياء: ۲/ ۱۵.

انّ اللّه- عزّ و جلّ- تطوّل على عباده: ۲/ ۶۲۷.

انّ اللّه- عزّ و جلّ- خلق الجنّه طاهره: ۱/ ۳۶۶.

انّ اللّه- عزّ و جلّ- فرض الزكاه: ۳/ ۲۸.

انّ اللّه- عزّ و جلّ- فرض على الأغنياء: ۳/ ۲۹.

انّ اللّه- عزّ و جلّ- فرض للفقراء: ۳/ ۲۸.

انّ اللّه- عزّ و جلّ- لا يعذّب العامه: ۱/ ۶۰۱؛ ۲/ ۲۳۴.

انّ اللّه- عزّ و جلّ- و كلّ بالسعر: ۲/ ۶۶۲.

انّ اللّه- عزّ و جلّ- يؤيد هذا الدين: ۳/ ۲۱۹.

انّ اللّه- عزّ و جلّ- يمتحن الأوصياء: ۳/ ۲۳۹.

انّ اللّه فرض الجهاد و عظّمه: ۱/ ۱۱۴؛ ۲/

.٧١٠

انّ اللّه فرض طاعتنا فی کتابه: ۴/ ۵۹.

انّ اللّه فرض علی أئمه العدل: ۱/ ۳۳۱.

انّ اللّه قد جعل لکلّ شی ء حدّا و جعل: ۲/ ۳۰۷، ۳۱۰، ۳۱۵.

انّ اللّه لا یجمع أمتی ... علی الضلاله: ۱/ ۵۵۴؛ ۲/ ۶۶.

انّ اللّه لا یعجل لعجله العباد: ۱/ ۲۳۶.

انّ اللّه لا ینتزع العلم انتزاعا و لکن: ۱/ ۴۸۷.

انّ اللّه لمّا فتح علی نبیّه: ۳/ ۳۲۹.

انّ اللّه لیؤیّد هذا الدّین بقوم: ۱/ ۱۷۶، ۵۸۶.

انّ اللّه لیدخل بالسهم: ۲/ ۷۶۰.

... انّ اللّه هو المسعّر القابض: ۲/ ۶۶۳.

انّ اللّه و کلّ بالأسعار ملکا: ۲/ ۶۶۳.

انّ اللّه یعذّب الذین یعذّبون الناس فی الدنیا:

۲/ ۳۷۶؛ ۳/ ۵۰۳.

انّ اللّه یعذّب الذین یعذّبون فی الدنیا: ۳/ ۵۰۲.

انّ اللّه ینصر هذا الدّین: ۳/ ۲۱۹.

انّ الّتی أمر بها رسول اللّه: ۲/ ۳۳۵.

انّ الذین یعذّبون الناس: ۳/ ۵۰۶.

انّ الإمام أبو الیتامی و إنّما: ۲/ ۵۷۳، ۶۹۹.

... انّ الإمام یعطی هؤلاء جمیعا: ۱/ ۹۸؛ ۳/ ۳۲.

انّ الإمامه زمام الدين و نظام المسلمين: ۱/ ۱۸۵، ۳۸۷، ۵۹۹؛ ۲/ ۱۷، ۵۴۹.

انّ امرأه استعدت على زوجها: ۲/ ۴۹۰.

انّ امرأه استعدت عليّا «ع» على زوجها: ۲/ ۴۷۰، ۴۹۰.

انّ أمّتى لا تجتمع على ضلاله: ۲/ ۶۶.

انّ الأمير إذا ابتغى الريبه فى الناس أفسدهم:

۲/ ۳۷۷، ۵۴۴.

انّ أمير المؤمنين «ع» أتى برجل اختلس: ۲/ ۳۲۶،

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۲۴

۴۴۹، ۴۹۵.

انّ أمير المؤمنين «ع» أتى برجل عبث بذكره:

۲/ ۲۶۶.

انّ أمير المؤمنين «ع» ألقى صبيان الكتّاب:

۲/ ۲۶۷، ۳۵۹.

انّ أمير المؤمنين «ع» أمر قنبرا أن يضرب:

۲/ ۳۶۹.

انّ أمير المؤمنين «ع» حلّلهم من الخمس: ۴/ ۱۲۲.

انّ أمير المؤمنين «ع» رأى قاصّا فى المسجد:

۲/ ۲۶۷.

انّ أمير المؤمنين «ع» رفع إليه رجل عذّب عبده:

۲/ ۳۴۱، ۴۵۳،

۵۰۹.

انّ أمير المؤمنين «ع» صاحب رجلا: ۲/ ۸۰۳.

انّ أمير المؤمنين «ع» قال: من أقرّ عند تجريد:

۲/ ۳۷۸، ۵۸۴.

... انّ أمير المؤمنين «ع» قد سار: ۳/ ۲۳۸، ۴۶۴.

انّ أمير المؤمنين «ع» كان لا يرى الحبس: ۲/ ۴۸۴.

انّ أمير المؤمنين «ع» كان يأمر: ۲/ ۴۸۸.

انّ أمير المؤمنين «ع» كان يحبس ثلاثه: ۲/ ۴۵۷.

انّ أناسا كانوا على عهد رسول اللّه «ص»:

۱/ ۱۸۷؛ ۲/ ۳۳۴.

انّ الأنبياء لم يورثوا دينارا و لا درهما: ۱/ ۴۷۰.

انّ الأنفال ما كان من أرض: ۳/ ۳۵۱؛ ۴/ ۱۷، ۳۳.

انّ أهل الطائف أسلموا: ۳/ ۱۴۲.

انّ أولى الناس بالأنبياء: ۱/ ۴۶۸.

انّ أوّل ما استحلّ الأمراء العذاب: ۲/ ۳۸۰.

إنّ أوّل ما دخل النقص على بنى إسرائيل:

۱/ ۶۰۲.

انّ بنى تغلب أنفوا من الجزيه: ۳/ ۹۴، ۴۳۶.

انّ بنى قريظه نزلوا من حصنهم: ۳/ ۲۵۶.

انّ التقيه جنّه المؤمن: ۱/ ۱۹۳، ۲۳۴.

انّ ثلاثه نفر رفعوا إلى أمير المؤمنين «ع»: ۲/ ۵۲۴.

انّ جبرئيل كرى برجله: ۴/ ۹۹.

انّ الحجاج طلبه و قال: تلعن أبا تراب: ۲/ ۲۵۵.

انّ الحكومه إنّما هى للإمام العالم بالقضاء:

۱/ ۴۴۴.

انّ الحلم بمنزله الظلّ، فإن شئت: ۲/ ۲۶۹.

انّ خليلى أوصانى أن أسمع و أطيع: ۲/ ۷۷۹.

انّ الخمس و الفى ء و الأنفال للإمام: ۴/ ۲۴.

انّ دار الشرك يحلّ ما فيها: ۳/ ۳۰۶.

... انّ الديه على ورثته فإن لم يكن له: ۱/ ۱۴۹.

انّ ربّى- تبارك و تعالى- استشار: ۲/ ۴۹.

انّ رحى الإسلام ستدور: ۱/ ۶۰۴؛ ۲/ ۲۵۴.

انّ رجلا أتى أمير المؤمنين «ع»: ۳/ ۹۵.

انّ رجلا استعدى عليّا «ع» على رجل: ۲/ ۳۹۲.

انّ رجلا كفى لرجل بنفس رجل: ۲/ ۴۹۱.

انّ رجلا نزل بأمير المؤمنين «ع»: ۲/ ۱۹۸.

إنّ رسول اللّه «ص» أتى باليهوديه: ۲/ ۳۹۷، ۷۹۴.

انّ رسول اللّه «ص» افتتح خيبر: ۳/ ۲۰۱.

انّ رسول

اللّه «ص» أمر بالنزول: ۳/ ۴۴۴.

انّ رسول اللّه «ص» بعث جيشا: ۱/ ۲۹۹، ۵۹۱.

انّ رسول اللّه «ص» بعث خالد: ۳/ ۳۸۱.

انّ رسول اللّه «ص» بعثه: ۳/ ۴۲۹.

انّ رسول اللّه «ص» خرج بالنساء: ۳/ ۱۶۵، ۳۵۳.

انّ رسول اللّه «ص» سجن فی المدينه: ۲/ ۳۸۲، ۴۷۸.

انّ رسول اللّه «ص» ضرب فی الخمر ثمانين:

۲/ ۳۶۳.

انّ رسول اللّه «ص» عامل أهل خيبر: ۳/ ۲۰۳.

دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۲۵

انّ رسول اللّه «ص» عرضهم: ۳/ ۲۵۵.

انّ رسول اللّه «ص» قال لأبی ذرّ ...: و إخراج الخمس: ۳/ ۷۱.

انّ رسول اللّه «ص» قال: ثلاث لا يغلّ: ۱/ ۱۸۳.

انّ رسول اللّه «ص» قال: من ضرب الناس:

۱/ ۲۱۹.

انّ رسول اللّه «ص» قال: يا فلان، إن المسلمين:

۲/ ۲۶۳.

انّ رسول اللّه «ص» قبل الجزيه: ۳/ ۴۸۰.

انّ رسول اللّه «ص» قضی أنّ الأرض: ۴/ ۱۵۳.

انّ رسول اللّه «ص» كان إذا أتاه: ۳/ ۳۵۹.

انّ رسول اللّه «ص» كان إذا بعث: ۳/ ۲۵۵.

انّ رسول اللّه «ص» لم يورث: ۲/ ۸۲۰.

انّ رسول اللّه «ص» لمّا أفاء: ۳/ ۱۹۶، ۲۰۴.

انّ رسول اللّه «ص» لمّا ظهر: ۳/ ۲۰۴.

انّ رسول اللّه «ص» لمّا فرغ: ۳/ ۳۳۰.

انّ رسول اللّه «ص» مرّ بالمحتكرين فأمر بحكرتهم:

۲/ ۲۶۳.

انّ رسول اللّه «ص» نهى عن إحداث الكنائس:

۳/ ۴۸۳.

انّ رسول اللّه «ص» و أبا بكر و عمر: ۲/ ۳۳۷.

إنّ السلطان لأمين اللّه فى الأرض: ۱/ ۱۹۸.

إنّ سمره بن جندب كان له عذق: ۲/ ۲۸.

إنّ السنّه لا تقاس: ۲/ ۶۹.

انّ شرّ وزرائك من كان للأشرار: ۲/ ۱۱۸.

انّ صاحب المكس فى النار: ۴/ ۲۶۱.

انّ عادىّ الأرض للّه و لرسوله: ۴/ ۱۵۴.

إنّ عبد اللّه بن سبا كان يدعى النبوه: ۲/ ۵۱۱.

إنّ العرافه حقّ و لا بدّ

للناس: ۲/ ۵۷۲.

إنّ على الإمام أن يخرج المحبسين: ۱/ ۹۴.

انّ على كلّ إنسان منكم: ۳/ ۴۲۹.

إنّ العلماء ورثه الأنبياء و ذاک: ۱/ ۴۶۸.

انّ عليّ بن أبى طالب «ع» ... أحرق طعاما:

۲/ ۲۶۶، ۳۳۲، ۶۲۷.

إنّ عليّ بن أبى طالب «ع» كان يلبس: ۲/ ۸۲۳.

انّ عليّ بن أبى طالب «ع» لمّا قتله: ۲/ ۴۹۳.

انّ عليا أتى برجل عبث بذكره: ۲/ ۲۶۶.

انّ عليا «ع» أتى برجل كفى برجل: ۲/ ۴۹۱.

انّ عليا «ع» أتى بسارق فقطع يده: ۲/ ۵۱۷.

انّ عليا «ع» أجاز أمان عبد مملوک: ۲/ ۷۲۶.

انّ عليا «ع» حبس متّهما بالقتل: ۲/ ۴۵۷.

انّ عليا «ع» رفع إليه أن رجلا اختلس: ۲/ ۴۹۵.

انّ عليا «ع» قال: إذا ولد المولود: ۳/ ۳۵۴.

انّ عليا «ع» قال: إنّما الحبس: ۲/ ۴۷۸.

انّ عليا «ع» قال: لا يصلح الحكم: ۱/ ۱۴۰.

انّ عليّا «ع» قضى فى أربعه تباعجوا: ۲/ ۴۵۷.

انّ عليّا «ع» قضى فى الدّين أن يحبس: ۲/ ۴۵۷.

انّ عليّا «ع» كان إذا أخذ شاهد زور: ۲/ ۳۲۶، ۴۵۲، ۴۹۹.

انّ عليّا «ع» قال: كان لى أن أقتل المولّى ۳/ ۲۹۵.

انّ عليّا «ع» كان يجعل للفارس: ۳/ ۱۶۲.

انّ عليّا «ع» كان يحبس فى الدين: ۱/ ۱۳۳؛ ۲/ ۴۳۲، ۴۸۶.

انّ عليّا «ع» كان يخرج أهل السجون: ۲/ ۴۷۳.

انّ عليّا «ع» كان يخرج الفساق: ۲/ ۴۷۴.

انّ عليّا «ع» كان يسهم للفارس: ۳/ ۱۶۲.

انّ عليّا «ع» كان يطعم من خلد: ۲/ ۴۶۰.

انّ عليّا «ع» كان يفلّس الرجل: ۱/ ۱۳۳.

انّ عليّا «ع» كان يقول لا أجيز فى الهلال:

۲/ ۵۹۷.

انّ عليّا «ع» كان يقول لا قطع على أحد يخوّف:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۲۶

۲/ ۳۷۸.

انّ عليّا «ع» لم يكن ينسب أحدا: ۲/ ۸۰۶.

انّ عليّا «ع»

لما مضى لسبيله: ۱/ ۶۵، ۵۰۶.

انّ عليّا «ع» هدم دار جرير و دار قوم: ۲/ ۳۳۷.

انّ عليّا «ع» وظف على الفقير دينارا: ۳/ ۴۲۴.

... إنّ عمد الأعمى مثل الخطأ: ۱/ ۱۴۶.

... إنّ عملك ليس لك بطعمه: ۱/ ۷۹، ۳۴۴؛ ۲/ ۶۷۶.

... إنّ عمّى كان رجلا لدنيانا و آخرتنا:

۱/ ۲۰۹، ۶۰۷.

إنّ الغادر ينصب له لواء يوم القيامه: ۲/ ۷۳۴.

إنّ غلاء السعر و رخصه بيد اللّه: ۲/ ۶۶۳.

إنّ الفتنه إذا أقبلت شبهت: ۱/ ۲۵۳.

إنّ فى أيدى الناس حقّا: ۱/ ۶۲۰.

إنّ فى كتاب علىّ «ع» أنّه كان يضرب:

۲/ ۳۱۰.

... إنّ قائمنا «ع» لو قد قام: ۳/ ۲۳۴.

انّ القرآن أنزل على النبىّ «ص»: ۳/ ۳۵۰.

انّ القصد أمر يحبّه اللّه: ۴/ ۲۹۷.

---

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ۴ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ۱۴۰۹ ه ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ۴، ص: ۴۲۶

أنّ القوّه الرمى: ۲/ ۷۵۷.

إنّ قوما لا يحضرون الصلاه معنا فى مساجدنا:

۱/ ۱۸۷.

انّ كلّ عسكر أو فرقه غزت بغير أمر الإمام:

۳/ ۱۸۶، ۲۳۷.

إنّ للأمّ ثلثى البرّ و للأب الثلث: ۱/ ۳۴۶.

إنّ لصاحب المال أن يعمل بماله: ۱/ ۴۹۵.

إنّ للقائم بأمور المسلمين بعد ذلك: ۱/ ۱۰۴؛ ۴/ ۲۰.

إنّ لكلّ شى ء حدّا و من تعدّى: ۲/ ۳۶۸.

أنّ ما أخطأت القضاه فى دم أو قطع: ۱/ ۱۳۹؛ ۲/ ۳۶۵.

انّ محمّد بن أبى بكر كتب: ۳/ ۴۸۲.

إنّ المشوره لا تكون إلّا بحدودها: ۲/ ۴۰.

... إنّ معى من ترون: ۲/ ۵۷۳.

... أنّ مقامك بمكّه خير: ۲/ ۵۵۹.

إنّ الملائكه تحضر الرهان: ۲/ ۷۵۹.

إنّ الملائكه لتنفر عند الرهان: ۲/ ۷۵۹.

إنّ ممّا استحقت به الإمامه التطهير: ۱/ ۳۸۴.

انّ من أسلم من المسلمين: ۳/ ۴۱۸.

إنّ

من أشدّ الناس عذابا: ۲/ ۳۰۱.

إنّ من أعظم الناس حسره: ۲/ ۳۰۰.

انّ من عرف شيئا فليأخذه: ۳/ ۳۱۷.

انّ من مات و ليس له وارث: ۴/ ۹۲.

... انّ منكم رجالا نكلهم الى ايمانهم: ۲/ ۷۴۳.

... إنّ موسى و هارون «ع» كانا نبيين: ۱/ ۳۹۳.

انّ النبيّ «ص» استخلف ابن أمّ مكتوم:

۱/ ۳۷۱.

انّ النبيّ «ص» باع حرّا أفلس فى دينه: ۲/ ۴۸۹.

انّ النبيّ «ص» بعث خالدا: ۳/ ۳۸۱.

انّ النبيّ «ص» بعثه ... فقال: إنّ الناس:

۲/ ۱۹۷.

انّ النبيّ «ص» حبس رجلا فى تهمه: ۲/ ۳۸۲، ۴۳۱، ۴۷۸.

انّ النبيّ «ص» حبس فى تهمه رجلا: ۲/ ۴۳۰.

انّ النبيّ «ص» حجر على معاذ و باع: ۲/ ۴۸۷.

انّ النبيّ «ص» دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر:

۳/ ۲۰۳.

انّ النبيّ «ص» ضرب على نصرانى بمكه:

۳/ ۴۳۰.

انّ النبيّ «ص» ضرب على نصارى: ۳/ ۴۴۲، ۴۴۳.

أنّ النبیّ «ص» ضرب فی الخمر ثمانین: ۲/ ۳۶۳.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۲۷

إنّ النبیّ «ص» فادی جماعه من کفّار: ۳/ ۲۶۱.

إنّ النبیّ «ص» قال: اقتلوا: ۳/ ۲۵۵.

إنّ النبیّ «ص» قال: أنا أولی بکل مؤمن:

۲/ ۶۹۵.

أنّ النبیّ «ص» قال مخاطبا لعشیرته: ۲/ ۱۱۰.

إنّ النبیّ «ص» قسم یوم خیبر: ۳/ ۱۶۱.

إنّ النبیّ «ص» کان إذا بعث أمیرا: ۳/ ۳۸۴.

إنّ النبیّ «ص» کان قوته الشعیر: ۲/ ۸۲۱.

إنّ النبیّ «ص» کان یحبس فی التهمه: ۲/ ۴۷۷.

إنّ النبیّ «ص» کان یحبس فی تهمه الدم:

۲/ ۳۸۱، ۳۸۴، ۵۸۴.

انّ النبیّ «ص» کان یخطب: ۳/ ۲۸۱.

انّ النبیّ «ص» لمّا بعث إلی ابن أبی الحقیق:

۳/ ۲۵۷.

انّ النبیّ «ص» لما دخل المدینه: ۳/ ۳۲۰.

انّ الناس إذا رأوا الظالم: ۱/ ۶۰۳.

إنّ الناس مسلّطون علی أموالهم: ۱/ ۴۹۵.

إنّ النفس إذا أحرزت قوتها: ۲/ ۶۳۹.

أنّ النفى هو الحبس

سنه أو يتوب: ۲/ ۵۱۱.

إنّ نوحا حمل فی السفینه: ۱/ ۳۶۶.

إنّ هؤلاء قد تمالؤوا: ۱/ ۱۸۴، ۲/ ۵۴۸.

إنّ هذا الأمر فی قریش لا یعادیهم: ۱/ ۳۷۹.

إنّ هذا الأمر لا ینقضی حتی یمضی: ۱/ ۳۷۷.

... إنّ هذا المال لیس لی و لا لک: ۲/ ۶۷۳؛ ۳/ ۱۳۱، ۱۴۸، ۳۲۶، ۳۵۳؛ ۴/ ۲۱.

إنّ الوالی إذا اجتهد: ۲/ ۷۷.

إنّ الوفاء توأم الصدق: ۲/ ۷۳۳.

إنّ یهودیّا کان له علی رسول اللّه: ۲/ ۷۹۰.

إنّ یهود بنی النضیر: ۳/ ۲۵۶.

انّ یهودیه کانت تشتم: ۳/ ۴۸۳.

انّا أهل بیت اختار اللّه لنا الآخره: ۱/ ۲۳۹.

... إنّا لا نستعمل علی عملنا من یریده: ۱/ ۳۳۲.

إنّا لا نمنعهم الفی ء و لا نحول بینهم: ۲/ ۸۰۶.

... إنّا لو فعلنا هذا لکلّ من نتهمه: ۲/ ۳۸۳، ۴۸۰.

... إنّا و اللّه لا نولّی علی هذا العمل: ۱/ ۳۳۲؛ ۲/ ۱۲۵.

إنّک إن اتبعت عورات الناس: ۲/ ۳۷۷، ۵۴۴.

... إنّک تسمع ما أسمع و تری: ۲/ ۱۱۱.

... إنّک تقتل و تصلب کما قتل أبوک و صلب:

۱/ ۲۲۴.

... إنّك طيّب الريح حسن اللون: ۲/ ۸۳۳.

إنّكم لعلّكم تقاتلون قوما: ۳/ ۴۴۸.

... إنّما أرض الخراج للمسلمين: ۳/ ۱۹۸.

... إنّما البس هذين الثوبين: ۲/ ۸۳۳.

إنّما أمر الناس أن يأتوا هذه الأحجار: ۱/ ۱۱۱.

إنّما أمروا بالحج لعلّه الوفاده إلى اللّه: ۱/ ۱۰۸.

إنّما أنا بشر و إنّكم تختصمون إليّ: ۲/ ۱۴۴.

إنّما أنت فينا رجل واحد: ۲/ ۵۵۹.

إنّما جعلت الجماعه لئلّا يكون الإخلاص: ۱/ ۹۳.

إنّما الحبس حتّى يتبيّن للإمام: ۲/ ۳۸۲.

... إنّما حرّم اللّه الجزيه من مشركى العرب:

۳/ ۳۸۳.

إنّما الحكره أن تشترى طعاما: ۲/ ۶۳۴، ۶۵۲.

إنّما الحكره أن يشترى طعاما: ۲/ ۶۳۴.

إنّما حضّ على المشاوره: ۲/ ۳۶.

إنّما الخليفه من سار بكتاب اللّه: ۱/ ۲۹۳، ۵۴۲.

إنّما السعر إلى

اللّه يرفعه: ۲/ ۶۶۴.

إنّما سنّ رسول اللّه «ص» الزكاه: ۳/ ۲۵.

إنّما الطاعه للّه- عزّ و جلّ- و لرسوله: ۱/ ۳۸۴.

... إنّما العشور على اليهود و النصارى: ۴/ ۲۷۱، ۲۷۲، ۲۸۵.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۲۸

إنّما علينا أن نلقى إليكم الأصول: ۱/ ۵۵۰؛ ۲/ ۷۳، ۸۷.

إنّما قال اللّه- تعالى- إنّما جزاء الذين: ۲/ ۵۱۷.

إنّما للمرإ ما طابت به نفس إمامه: ۴/ ۱۶۲.

... إنّما له الثمن فلا بأس: ۳/ ۴۵۳.

إنّما المؤمنون إخوه بنو أب: ۲/ ۷۱۵.

إنّما مثلى فى الأنبياء كمثل رجل: ۲/ ۷۰۴.

إنّما الناس تبع المهاجرين: ۱/ ۵۵۷، ۵۵۹.

... إنّما هو على القوى المطاع العالم: ۲/ ۲۲۸، ۲۵۶.

إنّما وضعت الزكاه اختبارا للأغنياء: ۳/ ۲۸.

إنّما يأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر ۲/ ۲۵۷، ۳۰۲.

إنّما يؤمر بالمعروف و ينهى عن المنكر: ۲/ ۲۴۵، ۲۵۰.

إنّما يجمع الناس الرضا و السخط: ۲/ ۲۳۵.

إنّما يعنى: أولى بكم أى أحق بكم: ۱/ ۶۳.

أنّه أتى برجل قد كفل بنفس: ۲/ ۴۹۱.

أنّه أتى برجل كبير البطن: ۲/ ۴۰۶.

أنّه أتى بسارق فقطع يده: ۲/ ۴۵۳، ۴۶۲.

أنّه أحرق طعاما محتكرا بالنار: ۲/ ۳۳۰.

... انّه إذا كان ذلك: ۳/ ۲۰۰، ۲۳۵.

انّه استقطع النبىّ «ص» الملح: ۴/ ۸۱.

... انّه إن لم يكن للزوج ولىّ طلقها الوالى:

۱/ ۱۳۵.

انّه بايعنى القوم الذين بايعوا أبا بكر: ۱/ ۵۱۹، ۵۵۵.

أنّه بنى حظيره من قصب: ۲/ ۵۲۳.

أنّه بنى سجنا و سمّاه نافعا: ۲/ ۴۳۵.

انّه جعل على أغنيائهم: ۳/ ۴۳۱.

انّه خمّس ما حواه عسكر أهل النهروان: ۳/ ۳۱۵.

أنّه رأى بعثه العيون: ۲/ ۵۶۶.

انّه رخّص فى أخذ الجزيه: ۳/ ۴۵۲.

أنّه رفع إلى أمير المؤمنين «ع» رجل: ۲/ ۳۲۵.

أنّه «ص» عامل أهل خيبر على النصف:

۳/ ۳۶۰.

انّه «ع» قبض ما وجد فى

عسكر الجمل: ۳/ ۳۱۵.

إنّه قد حقّ لی أن آخذ البری ء: ۲/ ۲۳۹.

انّه قسم فی النفل للفارس سهمین: ۳/ ۱۶۱.

أنّه قضی أن الخراج بالضمان: ۳/ ۴۹۲.

أنّه قضی أن یحجر علی الغلام: ۲/ ۴۸۵.

... أنّه قضی بذلک: ۲/ ۵۲۶.

أنّه قضی فی أربعه نفر شربوا الخمر: ۲/ ۵۰۲.

أنّه «ص» کان إذا بایع النساء: ۱/ ۵۱۵.

أنّه کان اذا سرق الرجل اوّلا: ۲/ ۴۶۲.

أنّه کان یحبس فی النفقه: ۲/ ۴۵۰، ۴۹۳.

أنّه کان یمشی فی الأسواق وحده: ۲/ ۸۰۷.

أنّه کره سؤر ولد الزنا و سؤر الیهودی: ۱/ ۳۶۵.

إنّه لا قدست أمّه لا یأخذ: ۱/ ۱۹۱، ۶۱۱.

أنّه لا یقطع الطرار، و هو الذی یقطع: ۲/ ۴۵۰، ۴۹۶.

إنّه لم یکن قبلی نبیّ إلّا قد أعطی: ۲/ ۱۱۱.

أنّه لمّا نزلت الآیه سأل رسول اللّه «ص»:

۲/ ۷۸۶.

أنّه لمّا هزم أهل الجمل جمع کل ما أصابه:

۳/ ۳۰۴.

... انه لیس للإمام أن یعفو: ۱/ ۱۴۷؛ ۴/ ۲۳، ۹۰.

إنّه ليس على الإمام إلّا ما حمّل من أمر ربّه:

۲/ ۱۵.

أنّه «ص» مرّ بالمحتكرين فأمر بحكرتهم: ۲/ ۲۸، ۶۶۲.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۲۹

... انّه منع من غنیمه أموالهم: ۳/ ۳۹۹.

أنّه نهی عن الحکره: ۲/ ۶۱۳.

أنّه نهی عن قتل النساء و الولدان: ۲/ ۵۲۰.

أنّه نهی عن قتل المرتدّه: ۲/ ۵۲۱.

انّه «ع» ورد ری و شهریار و فی المراجعه ورد قم:

۳/ ۲۳۸.

أنّه یضاعف علیه الیمین ... و الوالی: ۱/ ۱۴۹.

... أنّه یضرب ضربا وجیعا و تؤخذ: ۲/ ۳۴۱.

... أنّه یقتل السید و یستودع العبد: ۲/ ۵۲۹.

... أنّها تسترق: ۲/ ۵۲۰.

... إنّها لکبیره إلّا علی الخاشعین یا أخا بنی نهد:

۲/ ۱۹۳.

... أنّها نزلت فی الإمره: ۱/ ۳۹.

... إنّهم حجتی: ۱/ ۴۷۹.

... إنّهم صبوا إلی تعطیل: ۳/

۳۹۹.

إنّهم قد سمعوا رسول اللّه «ص» يقول عودا:

۱/ ۳۰۶.

... إنّى أحلف باللّه ما كذب رسول اللّه: ۲/ ۳۸۷، ۷۴۱.

إنّى أنا الذى سمّانى اللّه فى التوراه: ۲/ ۷۹۰.

إنّى تارك فيكم الثقلين: ۱/ ۵۸.

إنّى تارك فيكم ما إن تمسكتم: ۲/ ۷۰.

... إنّى رأيت العرب رمتكم عن قوس واحده:

۲/ ۴۸.

إنّى قد رأيت و اللّه خيرا: ۲/ ۴۵.

إنّى لآخذ على التهمه: ۲/ ۳۸۲، ۴۸۰.

إنّى لآخذ من أحدكم الدرهم: ۳/ ۸۰؛ ۴/ ۱۳۳، ۱۳۹.

إنّى لا أخيس بالعهد: ۲/ ۷۳۹.

... إنّى لأرجو أن أفاقكم و لا يطلبنى: ۲/ ۶۶۳.

... إنّى لأستحى أن يغلب جهله علمى: ۲/ ۸۰۴.

... إنّى لست آخذ الجزيه: ۳/ ۳۷۹، ۳۸۵.

إنّى لم أبعث باليهوديه و لا بالنصرانيه: ۲/ ۸.

إنّى منت على أهل البصره: ۳/ ۳۰۱.

إنّى نظرت فى كتاب اللّه فلم أجد: ۲/ ۶۷۰.

... إنّى و اللّه لا أجد لبنى إسماعيل فى هذا الفى ء:

۲/ ۶۸۶.

... اهرق الخمر و اكسر الدنان: ۲/ ۳۳۵.

أهل الإسلام هم أبناء الإسلام: ۲/ ۶۷۳.

أهل المدائن الحبساء فى سبيل اللّه: ۲/ ۶۲۷.

أوحى اللّه إلى شعيب النبى- عليه السلام-:

۲/ ۲۳۰.

أوصى الخليفه من بعدى بتقوى اللّه: ۲/ ۷۹۹.

... أولئك رفقائى فى الجنّه: ۱/ ۴۶۲.

أولى الناس بالعفو أقدرهم على العقوبه: ۲/ ۳۹۸.

أوّلها الصلاه ثم الزكاه ثم الصيام: ۱/ ۵۹۹.

... أو ليضربنّ اللّه بقلوب بعضكم: ۱/ ۶۰۳.

... أ و ما لنا من الأرض و ما أخرج اللّه منها:

۳/ ۲۲۱؛ ۴/ ۱۲۸، ۲۰۲.

... إى و اللّه لا أرزأ من أموالكم: ۲/ ۸۳۰.

... ايت فقيه البلد فاستفته: ۲/ ۹۸.

... ايتمروا بالمعروف و تناهوا: ۲/ ۲۴۱.

... ايتنى خمسه ... هو لك: ۳/ ۹۷.

... ايتنى عشيه لأدفع إليك شيئا: ۲/ ۶۸۱.

... أ يعجز أحدكم إذا قارف هذه السيئه:

۲/ ۵۴۴.

الإيلاء هو أن يحلف الرجل: ٢/

۵۲۲.

... ایّ شی ء بلغنی عنکم: ۲/ ۱۷۲.

... إیّاک أن تدفع فتکسر فتغرم: ۲/ ۲۶۶.

إیّاک أن تطمع نفسک إلی من فوقک: ۲/ ۸۲۱.

إیّاک و مشاوره النساء: ۱/ ۳۵۷؛ ۲/ ۴۱.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۳۰

إیّاکم إذا وقعت بینکم خصومه: ۱/ ۴۳۰.

إیّاکم أن یحاکم بعضکم بعضا: ۱/ ۳۶۱، ۴۳۰؛ ۲/ ۱۵۸.

إیّاکم و الإقراد. یکون أحدکم أمیرا: ۲/ ۱۹۵.

إیّاکم و صحبه العاصین: ۱/ ۶۱۴.

إیّاکم و الظنّ، فإنّ الظن أکذب الحدیث:

۲/ ۵۴۰، ۵۸۹.

إیّانا عنی؛ أن یؤدّی الأوّل إلی الإمام: ۱/ ۴۳۲.

إیّانا عنی خاصه؛ أمر جمیع المؤمنین: ۱/ ۶۶؛ ۲/ ۷۷۰.

... ایّکما قتله؟ ... مسحتما سیفیکما؟: ۳/ ۱۷۲.

... أیّکم یأخذ أمّ المؤمنین فی سهمه؟: ۳/ ۳۰۳، ۳۰۷.

... أیّکم یأخذ عائشه فی سهمه؟ ۳/ ۲۹۹.

أیّما امرأه نکحت بغیر إذن مولاها: ۱/ ۵۴، ۵۵.

أیّما امرأه نکحت بغیر إذن ولیّها: ۱/ ۱۳۴.

أیّما ذمّی اشتری من مسلم أرضا: ۳/ ۸۹، ۹۱.

أيّما رجل أتى خربه بائره: ۴/ ۲۳۵، ۲۴۲.

أيّما رجل استعمل رجلا على عشره: ۱/ ۳۰۹؛ ۲/ ۱۲۵.

أيّما رجل قتله الحد أو القصاص فلا ديه له:

۲/ ۳۶۶.

أيّما قوم أحيوا شيئا من الأرض: ۴/ ۱۵۰، ۲۲۲، ۲۴۹.

أيّما وال احتجب عن حوائج الناس: ۲/ ۸۱۳.

... أيّها الأعرابىّ، إنّما ألبس هذين الثوبين:

۲/ ۸۳۲.

أيّها المؤمنون، إنّه من رأى عدوانا يعمل به:

۱/ ۶۰۱؛ ۲/ ۲۲۹.

أيّها الناس، احفظوا لا تحتكروا: ۲/ ۶۲۵.

أيّها الناس، اسمعوا قولى: ۲/ ۷۱۴.

أيّها الناس، ألا إنّ ربّكم واحد: ۲/ ۱۹۰، ۷۱۳.

أيّها الناس، إنّ آدم لم يلد عبدا و لا أمه: ۱/ ۲۷؛ ۲/ ۶۶۹.

أيّها الناس، إنّ أحقّ الناس بهذا الأمر: ۱/ ۳۰۲، ۳۲۲.

أيّها الناس، إنّ اللّه- تعالى- حرّم عليكم:

۲/ ۴۱۱.

أيّها الناس، إنّ رسول اللّه «ص» قال: من رأى:

۱/ ۱۲۳، ۶۰۵؛ ۲/

.۲۵۳

أیّها الناس، إنّ لی علیکم حقّا: ۲/ ۱۶، ۷۷۴.

أیّها النّاس، إنّکم بایعتمونی علی ما بویع:

۱/ ۵۱۸.

أیّها الناس، إنّما یجمع الناس: ۲/ ۲۳۶.

أیّها الناس، إنّی تارک فیکم أمرین: ۱/ ۴۱؛ ۲/ ۷۱.

أیّها الناس، إنّ ربّکم واحد: ۲/ ۷۱۳.

أیّها الناس، قد آن لکم: ۲/ ۲۴۹، ۳۸۹.

... أیّها الناس- عن ملأ و أذن- إنّ هذا:

۱/ ۵۰۵.

أیّها الناس، فإنّما أنا بشر یوشک أن یأتی رسول ربّی: ۱/ ۵۸.

أیّها الناس، لا تستوحشوا فی طریق الهدی:

۲/ ۲۴۰.

أیّها النّاس، لا تشکوا علیّا: ۲/ ۶۸۳.

... أیّها الناس و اللّه ما لی من فیئکم: ۳/ ۱۴۴، ۳۵۵.

حرف الباء باسمک اللّهم، هذا ما صالح: ۲/ ۷۵۰.

بالإمام تمام الصلاه و الزکاه: ۱/ ۱۸۹؛ ۲/ ۵۲.

... بخ بخ، تیک أفضل: ۳/ ۲۱۷.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۳۱

... بخصال أوّلها نصّ من اللّه- تبارک و تعالی:

۱/ ۳۹۲.

... البرّ و الشعير و الذرّه: ۳/ ۱۶.

البرّ و الصدقه ينفيان: ۳/ ۴۰.

بسم اللّه الرحمن الرحيم. إنّ اللّه واسع كريم:

۳/ ۸۰.

بسم اللّه الرحمن الرحيم. من عبد اللّه علىّ «ع»:

۲/ ۵۶۹.

بسم اللّه الرحمن الرحيم. من محمد رسول اللّه «ص»: ۲/ ۷۰۵، ۷۰۷، ۷۳۸.

بسم اللّه الرحمن الرحيم. من محمد عبد اللّه «ص»:

۲/ ۷۰۶، ۷۰۷.

بسم اللّه الرحمن الرحيم. من محمد النبىّ «ص»:

۲/ ۷۵۲.

بسم اللّه الرحمن الرحيم. هذا بيان من اللّه:

۲/ ۱۱.

بسم اللّه الرحمن الرحيم. هذا كتاب من محمّد «ص»: ۲/ ۷۰۶، ۷۴۵، ۷۵۱.

بسم اللّه الرحمن الرحيم. هذا ما أمر به عبد اللّه:

۴/ ۳۰۷.

بسم اللّه الرحمن الرحيم. هذا ما كتب محمد:

۲/ ۷۵۳؛ ۳/ ۴۴۷.

بسم اللّه الرحمن الرحيم. هذه أمنه من اللّه:

٢/ ٢٠، ٧٥١.

بسم اللّه الرحمن الرحيم ... و اعلم أنّى سأشير:

٢/ ٨٠٨.

بشّر المخبتين بالجنّه: ٢/ ٩٥.

... بضعه عشر سوطا ما

بين العشره إلى العشرين:

۲/ ۳۵۳.

... بطون الأوديه و رءوس الجبال: ۴/ ۳۹، ۴۸، ۷۳.

بعث رسول اللّه بسيسه عينا: ۲/ ۵۵۷.

بعث رسول اللّه «ص» خالد بن الوليد: ۳/ ۳۶۸.

بعث رسول اللّه «ص» سريّه و استعمل: ۲/ ۷۸۲.

بعث رسول اللّه «ص» عمرو بن حزم: ۲/ ۹۶.

بعث علىّ «ع» محمد بن أبى بكر أميرا على مصر:

۳/ ۳۸۷.

بعثنى رسول اللّه «ص» إلى اليمن: ۲/ ۱۴۴، ۷۱۰؛ ۳/ ۳۸۱، ۴۱۶.

... بعد ما قسم أو قبل؟: ۳/ ۳۵۵.

بكم فتح اللّه و بكم يختم و بكم ينزل: ۱/ ۷۶.

... بل أدعو ... بل اللّه يخفض و يرفع: (يرفع و يخفض): ۲/ ۶۵۸، ۶۶۳.

... بل خلقت حواء من آدم: ۱/ ۳۶۰.

... بل للناس كافه: ۲/ ۴۰۲.

بلى كانت فى أيدينا: ۳/ ۳۳۱.

بلغنى أنّك تقعد فى الجامع: ۲/ ۹۵.

بلغنى عنك أمر إن كنت فعلته: ۲/ ۵۵۳، ۶۷۴؛ ۳/ ۳۵۳.

... بما تقضى: ۲/ ۱۶۵.

... بالمنّ و العفو كما سار: ۳/ ۲۹۴.

... بنى سجنا من قصب فسمّاه نافعا: ۲/ ۴۳۲.

... بالنصّ و الدلائل: ۱/ ۳۹۱.

بنى الإسلام على خمسه أشياء: ۱/ ۱۳، ۱۸۸؛ ۴/ ۱۰۹، ۲۸۶.

بالوصيه الظاهره و بالفضل: ۱/ ۲۹۴.

البيّعان بالخيار ما لم يفترقا: ۴/ ۱۷۸.

... بيعوا و لا تحلفوا، فإنّ اليمين تنفق السلعه:

۲/ ۲۶۹.

حرف التاء تاركوا الترك: ۳/ ۳۸۹.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۳۲

تاركوا الحبشه: ۳/ ۳۸۹.

... تؤخذ ديته فتجعل فى بيت مال المسلمين:

۴/ ۲۴.

... تؤخذ فتجعل فى بيت مال المسلمين: ۴/ ۸۸.

... تؤدّون الأمانه إليهم و تقيمون: ۲/ ۸۰۹.

... تبيع فى سوقنا بسعر: ۲/ ۶۲۴.

تتبّع العورات من أعظم السوءات: ۲/ ۵۴۳.

تتبّع العيوب من أقبح العيوب: ۲/ ۵۴۳.

تجاوز عن الزلل و أقل العثرات: ۲/ ۴۰۰.

تجب الجمعه على سبعه نفر من

المسلمين: ۱/ ۹۴.

... تجهّز حتى تخرج إلى مصر، فإنّ عيالى:

۲/ ۶۶۷.

ترد على أحدهم القضيه: ۲/ ۷۶.

... تخلع ثيابه: ۲/ ۴۱۰.

تصدّق بخمس مالك: ۳/ ۹۸.

تعرفون أنّها حرام ... فأمر بنا: ۲/ ۵۱۲.

تعافوا الحدود فيما بينكم، فما بلغنى من حدّ:

۲/ ۳۱۱.

تفترق أمّتى على بضع و سبعين: ۲/ ۶۹.

تقطع رجل السارق بعد قطع اليد: ۲/ ۴۶۱.

... تقطع رجله بعد يده: ۲/ ۴۶۱.

تقطع اليد و الرجل ثم لا يقطع: ۲/ ۴۶۱، ۵۱۴.

... تقوم الجاريه و تدفع إليه: ۳/ ۳۵۴.

التقيه ترس المؤمن: ۱/ ۱۹۳، ۲۳۴.

... تقيم إلى يوم الجمعه: ۲/ ۶۸۲.

تكون شيعتنا فى دوله القائم «ع» سنام: ۱/ ۴۳۶.

تمام الحج لقاء الإمام: ۱/ ۱۱۱.

... تنظرون إلى أئمتكم الذين تقتدون: ۲/ ۸۰۸.

... توقف ردء للمسلمين: ۳/ ۲۲۲.

تولّى الأراذل و الأحداث الدول: ۲/ ۱۲۰.

حرف الثاء ثلاثه تجب على السلطان خاصه: ۲/ ۳۹۹.

ثلاثه من كنّ فيه من الأئمه صلح: ۱/ ۲۹۶؛ ۲/ ۸۱۴.

ثلاثه يدخلهم اللّه الجنّه بغير حساب: ۱/ ۲۰۱.

ثلاثه يعذّبون يوم القيامه: ۲/ ۵۴۴.

ثلاث خصال تجب للملوك: ۲/ ۷۷۷.

ثلاث موبقات نكث الصفقه و ترك السنّه:

۱/ ۵۲۲، ۵۲۸.

ثمّ اختر للحكم بين الناس: ۱/ ۴۳۵؛ ۲/ ۱۵۲، ۱۸۱.

ثمّ أكثر تعاهد قضائه و افسح له: ۲/ ۱۹۶.

ثمّ اللّه اللّه فى الطبقه السفلى: ۲/ ۶۹۷؛ ۳/ ۴۹۸.

ثمّ انظر فى أمور عمّالك فاستعملهم: ۱/ ۳۲۶.

ثمّ إنّ للوالى خاصّه و بطانه فيهم: ۲/ ۲۱۱.

ثمّ إنّ هذا الإسلام دين اللّه: ۲/ ۷۰۴.

ثمّ تفقّد أعمالهم و ابعث العيون: ۲/ ۵۳، ۵۵۱.

... ثمّ سارع «ع» إلى داره فهدمها: ۲/ ۳۳۸.

ثمّ لا تدع أن يكون لك عليهم: ۲/ ۵۵۲.

ثمّ للوالى بعد أدبه و حبسه: ۲/ ۴۵۲.

حرف الجيم جاء رجل إلى أمير المؤمنين «ع» فأقرّ بالسرقه:

۲/ ۳۹۴.

جاء رجل إلى رسول اللّه «ص» فقال

إنّ أمّی:

۲/ ۴۳۱، ۵۰۱.

جاء رجل إلی النبیّ «ص» فقال یا رسول اللّه:

۲/ ۲۶۳.

جاءنی کتابک تذکر أنّ بعض أهل القبله:

۲/ ۴۳۸.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۳۳

جاز بالحسنه و تجاوز عن السیئه: ۲/ ۴۰۱.

جرت السنّه أن لا تؤخذ: ۳/ ۴۱۷.

... جزیه الأرض و الرقبه: ۳/ ۴۶۷.

الجزیه عطاء المجاهدین: ۳/ ۴۶۵.

... جعلته علیکم حاکما: ۱/ ۴۵۳.

جمال السیاسه العدل فی الإمره: ۲/ ۴۰۰، ۷۹۶.

الجنه تحت أقدام الأمهات: ۱/ ۳۴۶.

الجنود بإذن اللّه حصون الرعیه: ۱/ ۴۷۳.

جهاد المرأه حسن التبعّل: ۱/ ۳۴۶.

الجهاد واجب علیکم مع کلّ أمیر: ۱/ ۱۱۹، ۵۸۴.

جهل المشیر هلاک المستشیر: ۲/ ۴۰.

حرف الحاء ... حاکما: ۱/ ۴۴۸، ۴۵۹.

حبس الإمام بعد الحدّ ظلم: ۲/ ۳۲۵.

حبس رسول اللّه «ص» ناسا من قومى فى تهمه بدم:

۲/ ۳۸۲، ۴۷۸.

حبّک الشى ء يعمى و يصمّ: ۲/ ۱۱۶.

... حتّى يكون للرعيّه كالأب الرحيم: ۱/ ۲۹۰، ۳۲۲.

حدّ الزانى أشدّ من حدّ القاذف: ۲/ ۴۰۹.

حدّ الزانى كأشدّ ما يكون من الحدود: ۲/ ۴۰۸.

حديثى حديث أبى و حديث أبى: ۲/ ۷۱.

حسن التدبير و تجنب التبذير: ۲/ ۱۲۰.

حسن السياسه قوام الرعيّه: ۲/ ۱۲۰.

حسن السياسه يستديم الرئاسه: ۲/ ۱۲۰.

حسن العدل نظام البرّيّه: ۲/ ۱۲۰.

... الحصون: ۱/ ۴۷۴.

... حصون الإسلام: ۱/ ۴۷۲.

حفّت الجنّه بالمكاره: ۱/ ۲۹۶.

حقّ الضيافه ثلاثه: ۳/ ۴۴۴.

حقّ على الإمام أن يحكم بما أنزل اللّه: ۱/ ۴۳۳؛ ۲/ ۷۷۹.

حقّ على العاقل أن يضيف إلى رأيه: ۲/ ۳۶.

... حقّه عليهم أن يسمعوا له: ۲/ ۷۷۵.

حقّ الولد على الوالد أن يعلّمه الكتابه: ۲/ ۷۶۱.

حقّ الولد على والده أن يعلّمه: ۲/ ۷۶۱.

الحكّام: القضاه: ۱/ ۴۳۵، ۴۴۸.

الحكره فی الخصب أربعون یوما: ۲/ ۶۲۹.

الحكره فی سته أشیاء: فی الحنطه و الشعیر و التمر:

۲/ ۶۳۹.

... حكم اللّه أنتظر فیكم:

۱/ ۱۷۵.

الحكم حكمان: حكم اللّه و حكم الجاهليه:

۲/ ۱۶۰.

... الحكم ما حكم به أعدلهما: ۱/ ۴۴۵؛ ۲/ ۱۶۷، ۱۸۱.

... حكمت بحكم الملك: ۳/ ۲۵۶.

حلال محمد حلال إلى يوم القيامه: ۲/ ۷۰۴.

الحمد للّه الذى جعلنا من زرع إبراهيم: ۱/ ۴۳۶.

الحمد للّه الذى لم يخرجنى من الدنيا: ۲/ ۶۲.

... الحمد للّه الذى هذا من رياشه: ۲/ ۸۳۱.

حمله القرآن عرفاء أهل الجنّه: ۲/ ۵۷۵.

حرف الخاء ... خذ عن يونس بن عبد الرحمن: ۲/ ۹۴.

خذ من كلّ حاكم دينارا: ۳/ ۴۲۴.

خذ من مال الناصب حيثما: ۴/ ۱۳۹.

... خذها: ۳/ ۴۵۳.

... خذ هذه الغنم بالذى أصابك: ۳/ ۱۴۵.

خذوا عنى قد جعل اللّه لهن سبيلا: ۲/ ۴۲۹.

الخراج بالضمان: ۳/ ۴۸۹، ۴۹۱.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۳۴

... الخراج، و إن أخذ من رءوسهم الجزيه:

۳/ ۳۶۳، ۴۳۴، ۴۶۷، ۴۸۸.

... خرج رسول اللّه «ص» فقعد: ۲/ ۳۳۵.

خرج علیّ «ع» إلی دار جریر فشعّث منها:

۲/ ۳۳۷.

خطب رسول اللّه «ص» فی حجه الوداع: ۱/ ۱۶۸.

... خلقه اللّه فی الأرض یوم خلقت: ۳/ ۶۱.

... الخمس (فی جواب السؤال عن الکنز):

۳/ ۶۴.

خمس اللّه للإمام و خمس: ۳/ ۱۰۸.

... الخمس بعد المؤونه: ۳/ ۶۹.

... الخمس فی ذلک: ۳/ ۸۴.

... الخمس فی ذلک ... أمّا ما أکل فلا: ۳/ ۶۹.

الخمس للّه و الرسول و هو لنا: ۳/ ۱۱۳.

الخمس من خمسه أشیاء: ۱/ ۱۰۵؛ ۳/ ۵۲، ۱۰۷، ۱۵۶.

... الخمس ... یؤخذ منها: ۳/ ۵۹.

خمس علامات قبل قیام القائم «ع»: ۱/ ۲۴۴.

... خمسه أو سته و أرفق: ۲/ ۳۵۹.

خمسه لا یؤمنون الناس علی کل حال: ۱/ ۳۶۵.

خور السلطان أشدّ علی الرعیّه: ۲/ ۱۲۰.

خیار أئمّتکم الذین تحبّونهم و یحبّونکم: ۱/ ۵۸۲.

خیار خصال النساء شرار خصال الرجال:

.۳۴۲ /۱

خیر

السياسات العدل: ۲/ ۱۲۰.

الخير كلّه فی السيف و تحت ظلّ السيف: ۱/ ۱۲۰، ۱۶۳؛ ۲/ ۷۱۰.

خيركم من تعلّم القرآن و علّمه: ۲/ ۲۹۳.

خير الملوک من أمات الجور: ۱/ ۱۹۹.

خير من شاورت ذوو النهی و العلم: ۲/ ۴۰.

خير من مشی علی الأرض المعلّمون: ۲/ ۲۹۳.

حرف الدال دار عن المؤمنين ما استطعت: ۲/ ۳۹۳.

داووا مرضاكم بالصدقه: ۳/ ۴۰.

دخل رجلان علی أمير المؤمنين «ع» فألقی:

۲/ ۸۰۳.

دخل رجل علی علیّ بن الحسين «ع» فقال:

۲/ ۵۶۹.

دخلت علی أبی العباس بالحيره فقال: ۱/ ۹۶؛ ۲/ ۶۰۴.

دخلت علی مروان بن الحكم: ۳/ ۲۹۳.

دع له يديه يتق بهما: ۲/ ۴۱۰.

دع ما يريبک إلی ما لا يريبک: ۲/ ۲۷۸.

دعا رسول اللّه «ص» فاطمه: ۳/ ۳۲۹.

... الدعاء إلی طاعه اللّه من طاعه العباد:

۳/ ۲۵۰.

... دعها عدّه للمسلمين: ۳/ ۱۸۴، ۲۳۸.

... دعهم يكونوا مادّه للمسلمين: ۳/ ۱۹۰.

دعونی و التمسوا غیری ... و اعلموا: ۱/ ۵۰۳.

دوله الأوغاد مبنیه علی الجور و الفساد: ۲/ ۱۲۱.

دوله العادل من الواجبات: ۱/ ۱۹۹؛ ۲/ ۱۲۰.

دوله الفجّار مذلّه الأبرار: ۲/ ۱۲۱.

دوله اللئام مذلّه الکرام: ۲/ ۱۲۱.

دول اللئام من نوائب الأیام: ۲/ ۱۲۱.

... دون الحدّ ... لا و لکن دون أربعین:

۲/ ۳۵۳.

دیه ولد الزنا دیه الذمّی: ۱/ ۳۶۶.

الدین النصیحه ... للّه و: ۱/ ۵۹۴؛ ۲/ ۷۷۸.

الدین و السلطان أخوان توأمان: ۱/ ۱۹۴.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۳۵

حرف الذال ... ذاک إلی الإمام: ۲/ ۶۰۴.

... ذلک إلی الإمام، یأخذ من کل إنسان:

۱/ ۱۳۰؛ ۳/ ۴۲۸.

... ذلک إلی الإمام یفعل ما شاء: ۱/ ۱۴۳.

ذلک بأنّ مجاری الأمور: ۲/ ۱۰۸.

... ذلک للإمام و المسلمین حلال: ۱/ ۱۳۰؛ ۳/ ۴۵۲.

... الذرّه و العدس و السلت: ۳/ ۱۷.

... ذروه الأمر و سنامه

و مفتاحه: ۱/ ۱۸۹، ۲/ ۷۷۶.

ذکرت الحروریه عند علیّ «ع» فقال: ۱/ ۱۲۸.

ذکر رسول اللّه «ص» النساء: ۱/ ۳۵۹.

الذمّی إذا اشتری من مسلم أرضا: ۳/ ۸۹.

حرف الراء رأیت رسول اللّه «ص» یرمی جمره یوم النحر علی جمل: ۲/ ۲۷۴.

رأیت لیله أسری بی رجالا تقرض شفاههم:

۲/ ۳۰۰.

الراضی بفعل قوم کالداخل فیه معهم: ۲/ ۲۳۵.

ربّ ذنب مقدار العقوبه علیه: ۲/ ۳۲۵، ۴۰۱.

... ربّ العیال أحقّ بحمله: ۲/ ۸۳۰.

رجل من أهل قم یدعو الناس إلی الحقّ: ۱/ ۲۳۹.

رحم اللّه خلفائی، فقیل یا رسول اللّه «ص»:

۱/ ۴۶۲.

رحم اللّه عبدا أحیا أمرنا: ۲/ ۸۹. دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه؛ ج ۴، ص: ۴۳۵

ردّوا علیهم نساءهم: ۳/ ۳۵۵.

رغبوا عن اختیار اللّه و اختیار رسول اللّه «ص»:

۱/ ۳۹۴.

رفع القلم عن ثلاثه ... الصبیّ حتی یحتلم:

۱/ ۲۷۰.

الرکاز: الذهب الذی ینبت فی الأرض: ۳/ ۶۱.

... الرمی: ۲/ ۷۵۸.

الرمی سهم من سهام الإسلام: ۲/ ۷۵۸.

الرهن لمن رهنه له: ۳/ ۴۵.

... روحوا: ۲/ ۵۶۳.

روی أنه إن فاء و هو أن یراجع: ۲/ ۵۲۳.

روینا عن علی «ع» أنه لما هزم أهل الجمل جمع:

۳/ ۳۱۶.

حرف الزاء الزانی أشدّ ضربا من شارب الخمر: ۲/ ۴۰۹.

الزکاه فی کلّ ما کیل: ۳/ ۲۳.

زوال الدول باصطناع السفل: ۲/ ۱۲۱.

حرف السین السائبه لیس لأحد علیها سبیل: ۴/ ۸۷.

... سار و اللّه فیهم بسیره رسول اللّه «ص»:

۳/ ۲۸۹.

ساعه إمام عادل أفضل من عباده سبعین سنه:

۱/ ۲۹۷؛ ۲/ ۱۵۲.

ساعه إمام عادل أفضل من عباده سبعین سنه:

۱/ ۲۹۷، ۲ ۱۵۲.

ساعه إمام عدل أفضل من عباده: ۱/ ۱۴۰، ۱۶۷، ۱۹۷، ۵۰۲؛ ۲/ ۱۸۸.

الساعی قاتل ثلاثه: قاتل نفسه: ۲/ ۲۳۶.

سألت خالی هند بن أبی هاله: ۲/ ۷۸۸.

سألته عن الفطره لمن هى؟ قال: للإمام:

۱/ ۱۰۱.

سبحان اللّه فى

مثل هذا الوقت يضرب: ۲/ ۴۰۵.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۳۶

سبحان اللّه ما ینبغی هذا: ۲/ ۴۰۵.

سبعه یظلّهم اللّه فی ظلّه: ۱/ ۲۰۱.

ستکون أمراء فتعرفون و تنکرون: ۱/ ۵۸۲.

سبع أکول حطوم خیر من وال ظلوم غشوم:

۱/ ۲۹۶.

سدیر عصیده بکلّ لون: ۱/ ۲۳۰.

... سر إلی موضع مقتل أبیک فأوطئهم: ۲/ ۵۶۴.

... سر، فإنّ الإمام لا یقف: ۱/ ۸۱، ۱۰۹، ۱۹۶؛ ۲/ ۶۰۱؛ ۴/ ۲۵.

سع الناس بوجهک و مجلسک و حکمک: ۲/ ۸۰۰.

... السلاح: ۲/ ۷۵۸.

سلبونی سلطان ابن أمّی: ۱/ ۸۰.

السلطان ظلّ اللّه: ۱/ ۲۰۴.

السلطان وزعه اللّه: ۱/ ۱۹۸.

سلونی قبل أن تفقدونی: ۳/ ۳۸۰.

... سمعت أبی یقول أتی علیّ «ع» فی زمانه برجل: ۲/ ۴۶۰، ۵۱۳.

... سمعت أنین عمّی العباس فی وثاقه:

۲/ ۵۰۹.

سمعت رسول اللّه «ص» یقول: ۱/ ۱۹۱، ۶۱۱؛ ۲/ ۱۱۱، ۶۸۴.

السنّه ما سنّ رسول اللّه «ص» و البدعه: ۱/ ۵۲۸.

سنّوا بهم سنّه أهل الكتاب: ۳/ ۳۷۰، ۳۸۰، ۳۸۲.

سوء الظنّ يفسد الأمور: ۲/ ۵۴۳.

... سيروا على بركه اللّه فإنّ اللّه: ۲/ ۴۵

... سيف و ترس: ۲/ ۷۵۸.

سيكون بعدى أمراء: ۱/ ۶۱۴.

سيكون عليكم أئمه يملكون أرزاقكم: ۱/ ۶۰۴؛ ۲/ ۲۵۴.

حرف الشين شاور فى حديثك الذين يخافون: ۲/ ۳۹.

شرّ الأمراء من ظلم رعيّته: ۲/ ۱۲۱.

شرّ الأمراء من كان الهوى عليه أميرا: ۲/ ۱۲۱.

شرّ الملوك من خالف العدل: ۲/ ۱۲۱.

شرّ الناس من لا يعفو عن الزلّه: ۲/ ۴۰۰، ۴۴۸، ۵۴۳.

شرّ الناس من لا يقبل العذر: ۲/ ۴۰۰.

شرّ الناس من يظلم الناس: ۲/ ۱۲۱.

شرّ الوزراء من كان للأشرار وزيرا: ۲/ ۱۲۱.

شرّ الولاه من يخافه البرى ء: ۲/ ۱۲۱.

الشركه فى الملك تؤدّى إلى الاضطراب: ۱/ ۴۱۰، ۴۱۴؛ ۲/ ۳۸.

... شيئا من قضائنا: ۱/ ۴۳۰.

حرف الصاد

صالح رسول اللّه «ص» أهل نجران: ۳/ ۳۸۱، ۴۳۰، ۴۸۴.

صالح رسول اللّه «ص» عبده الأوثان على الجزيه:

۳/ ۳۸۶.

صالحه على أن يسلّم إليه ولايه أمر المسلمين:

۱/ ۵۰۶.

... صدق سليم- رحمه اللّه عليه- هذا حديث نعرفه: ۱/ ۱۸۱.

... الصدقه ... فليؤدّ إليه حقّه: ۴/ ۲۳۴.

صعد رسول اللّه «ص» المنبر يوم فتح مكه فقال:

۲/ ۷۱۴.

صعد النبى «ص» المنبر فقال: من ترک: ۲/ ۶۹۶.

الصلاه جماعه و لو على رأس زجّ: ۱/ ۹۳.

صلاح ذات البين أفضل: ۲/ ۱۴۱.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۳۷

صنفان من أمّتى إذا صلحا: ۱/ ۲۰۰.

الصوم فى الشتاء الغنيمه البارده: ۳/ ۴۵.

الصوم يوم تصومون و الفطر يوم تفطرون: ۲/ ۶۰۵.

حرف الضاد ضرب رسول اللّه «ص» على نصارى بمكه دينارا:

۳/ ۴۳۰.

حرف الطاء طوبى لمن كانت أمّه عفيفه: ۱/ ۳۶۶.

حرف الظاء ظفر الكرام عفو و إحسان: ۲/ ۴۰۱، ۷۹۶.

ظلم المستشير ظلم و خيانه: ۲/ ۴۳.

ظهر المؤمن حمى اللّه إلّا من حدّ: ۲/ ۳۹۳.

حرف العين عادىّ الأرض للّه و لرسوله: ۴/ ۳۹، ۱۵۴، ۱۵۵، ۲۲۰، ۲۲۲.

عادىّ الأرض للّه و للرسول: ۴/ ۱۰۱، ۱۹۲.

العالم بزمانه لا تهجم عليه اللوابس: ۲/ ۱۱۸.

العالم حديقه سياحها الشريعه: ۲/ ۷۷۸.

العامل بالظلم و المعين له و الراضى به: ۱/ ۶۱۴.

العامل على الصدقه بالحق كالغازى: ۴/ ۲۶۲.

العامل على غير بصيره كالسائر على: ۱/ ۳۲۴؛ ۲/ ۱۱۷.

العباد عباد اللّه و البلاد بلاد اللّه: ۴/ ۱۵۳.

العجماء جبار و المعدن جبار: ۳/ ۶۰.

العدل أحلى من الشهد: ۲/ ۱۸۷.

عدل الإمام أن يدفع ما عنده إلى الإمام الذى:

۲/ ۱۶۳.

العدل نظام الإمره: ۲/ ۱۱۹.

... عذّبه حتّى تستأصل ما عنده: ۲/ ۳۸۶.

العرافه حقّ و العرفاء فى النار: ۲/ ۵۷۷.

العسل فى كل عشره أزقاق زقّ: ۳/ ۱۸.

عشر خصال من

صفات الإمام: ۱/ ۳۸۴، ۳۹۱.

... العشر و نصف العشر على من أسلم طوعا:

۱/ ۱۳۱؛ ۳/ ۱۹۵، ۴۹۴؛ ۴/ ۲۵۲.

... عطاء المجاهدين: ۳/ ۴۶۴.

عظّم العلماء و اعرف فضلهم: ۱/ ۴۸۷.

العفو زكاه القدره: ۲/ ۳۹۹.

العفو عند القدره من سنن المرسلين: ۲/ ۳۹۹.

العقل دليل المؤمن: ۲/ ۶۵.

... على الإمام أن يجيز شهادتها: ۱/ ۱۴۰.

على الإمام أن يخرج المحبسين: ۲/ ۴۷۳.

... على الإمام أن يعرض على قرابته: ۱/ ۱۴۷؛ ۴/ ۲۳، ۹۰.

على الإمام أن يعلّم أهل ولايته: ۲/ ۱۶.

... على أن لا تهدم لهم بيعه: ۳/ ۴۸۴.

على العشار كل يوم و ليله لعنه اللّه: ۴/ ۲۵۹.

على المرء المسلم السمع و الطاعه: ۱/ ۶۷، ۲۹۹، ۵۹۱؛ ۲/ ۷۸۰.

على المشير الاجتهاد فى الرأى: ۲/ ۴۳.

على الوالى خمس خصال: جمع الفى ء: ۲/ ۱۸، ۱۲۵.

عله جعل الإمام المنع عن الفساد: ۱/ ۵۹۹.

علماء أمّتى كأنبياء بنى إسرائيل: ۱/ ۴۶۸.

العلماء حكّام على الناس: ۱/ ۱۹۹، ۳۰۹، ۴۸۳.

العلم حاكم و المال محكوم عليه: ۱/ ۳۱۰، ۴۸۳.

علّموا أبناءكم السباحه و الرمی: ۲/ ۷۶۰.

... عليك بالأسدی: ۲/ ۹۳.

عليك السمع و الطاعه فی عسرك: ۲/ ۷۷۹.

دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۳۸

... عليكم: ۱/ ۴۰۵.

عليكم بتقوی اللّه وحده لا شريك له: ۱/ ۲۰۵.

علينا إلقاء الأصول و عليكم التفريع: ۱/ ۵۵۰؛ ۲/ ۷۳.

... عليه الخمس: ۳/ ۶۶.

... عليه الديه ... الإمام، هذا للّه: ۱/ ۱۴۸.

... عليها الحدّ فيما قذفت به: ۱/ ۱۴۲.

... عليها الخمس جميعا: ۳/ ۵۹.

... عليهم الجزيه فی أموالهم: ۳/ ۴۵۱.

علی قدر ما يراه الوالی من ذنب الرجل: ۲/ ۳۵۸.

علی كلّ امرئ غنم أو اكتسب الخمس: ۳/ ۶۹، ۸۴، ۱۱۴.

علی كل حالم أو حالمه دينارا: ۳/ ۴۱۸.

... علیّ بعاصم بن زياد: ۲/ ۸۲۳.

علیّ

«ع» و الأئمه من ولده معصومون: ۱/ ۳۸۱.

... العمری ثقتی فما أدّی إلیک عنّی: ۲/ ۹۲.

... العمری و ابنه ثقتان: ۲/ ۹۲.

... عندک قمیص سنبلانی: ۲/ ۸۳۱.

عند کمال القدره تظهر فضیله العفو: ۲/ ۴۰۱.

عونک للضعیف من أفضل الصدقه: ۳/ ۹۸.

حرف الغین الغبره علی من أثارها، هلک المحاضیر: ۱/ ۲۳۳.

... غلبتم علیه من منازل العلماء: ۱/ ۳۱۴.

الغنیمه یقسم علی خمسه أخماس: ۳/ ۱۵۷.

... غیّب وجهک عنّی: ۲/ ۷۹۴.

حرف الفاء ... الفائده مما یفید إلیک: ۳/ ۸۵.

فأبد لهم العزّ مکان الذلّ: ۱/ ۴۳۵.

... فاحذروهم علی أدیانکم: ۱/ ۴۷۵.

... فاحذروهم علی دینکم: ۱/ ۴۷۷.

... فاحلف لهم فهو أحلّ: ۴/ ۲۶۳.

فأخبرهم أنّ اللّه قد فرض علیهم: ۲/ ۱۰؛ ۴/ ۲۸۴.

فأخذ الناس بأربع و ترکوا: ۱/ ۱۹۰.

... فأخذها رجل من المسلمین: ۴/ ۲۲۱.

فاخفض لهم جناحک و ألن لهم جانبک: ۲/ ۸۰۰.

فادعهم إلی الجزیه فإن أجابوک: ۴/ ۲۶۵.

... فإذا حكم بحكمنا: ۲/ ۶۰۹.

فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه: ۲/ ۵۹۸، ۶۰۰.

... فاذهب فالتمس رجلا أزديا: ۴/ ۹۳.

فاربع يا أبا العباس رحمك اللّه: ۲/ ۵۴.

فارجعوا إلى رواه أحاديثنا: ۲/ ۱۷۱.

... فأرسل فأت به: ۲/ ۶۹۰.

... فاستخففتم بحق الأئمّه: ۱/ ۳۱۴، ۳۱۶.

فاستعن باللّه على ما أهمّك: ۲/ ۸۰۰.

... فاصبر، إنّ وعد اللّه حق: ۲/ ۸۰۴.

فأعطى الفارس سهمين: ۳/ ۱۶۱.

فأعطانا منها: ۳/ ۱۶۴.

فاعلم أنّ أفضل عباد اللّه عند اللّه: ۱/ ۱۹۷، ۲۹۳؛ ۲/ ۱۵، ۱۸۸.

فأقبلتم إلىّ إقبال العوذ المطافيل: ۱/ ۵۱۸.

... فاللّه الحاكم: ۱/ ۳۱۶.

... فأمر «ع» أخا المقتول أن يضرب عنق القاتل:

۲/ ۵۲۴.

... فأمر أخاه أن يضرب عنق القاتل: ۲/ ۴۵۱.

... فأمر رسول اللّه «ص» بالخربه فحفرت:

۲/ ۳۸۶.

... فأمر رسول اللّه «ص» الناس: ۲/ ۶۰۲.

فأمرنا نبيّنا رسول ربّنا «ص»: ٣/ ٣٨٣.

... فأمرهم أن

ينفروا إلى رسول اللّه: ۲/ ۱۰۰.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۳۹

... فأمرهم رسول اللّه «ص» أن یفطروا و أن یخرجوا: ۲/ ۶۰۲.

... فأمّا حقّ الضعفاء: ۱/ ۳۱۴.

فأمّا حقّ سائسک بالسلطان: ۲/ ۷۷۷.

فأمّا حقکم علیّ فالنصیحه لکم: ۳/ ۳۵۶.

فأمّا السیوف الثلاثه المشهوره: ۳/ ۳۷۶.

فأمّا الغنائم و الفوائد فهی واجبه علیهم: ۳/ ۴۷، ۶۸.

فأمّا من تأنس به و تستریح إلیه: ۲/ ۱۲۴.

فأمّا من کان من الفقهاء صائنا لنفسه: ۱/ ۳۳۱؛ ۲/ ۹۱.

فأمّا وجه الإماره فقوله: ۱/ ۱۰۲.

فامنع من الاحتکار فإنّ رسول اللّه «ص»:

۲/ ۶۶۶.

فأنصفوا الناس من أنفسکم: ۳/ ۵۰۱.

فأنکروا بقلوبکم و الفظوا بألسنتکم: ۱/ ۱۵۲، ۶۰۰؛ ۲/ ۲۱۷، ۲۳۵، ۳۰۶.

... فإن أبی قوتل: ۱/ ۳۰۳.

فإن تزوجت و هی بکر فزعمت: ۱/ ۱۳۴.

فإن حزبک أمر تحتاج فیه: ۴/ ۲۹۲.

فإن صحّ عندک أنّ أحدا: ۲/ ۴۹۹.

... فإن عجز المکاتب فلا عاقله له: ۱/ ۱۴۹.

فإن قال: فلم جعل أولى الأمر: ۱/ ۱۷۱؛ ۲/ ۱۷.

فإن قال: فلم لا يجوز أن يكون الأرض: ۱/ ۴۱۱.

فإن قيل فلم جعلت الخطبه؟: ۱/ ۹۴.

فإن كان فى المصر طعام أو متاع: ۲/ ۶۵۲.

... فإن كان يقدر على أن يعتق: ۱/ ۱۳۵.

فإن كانوا أخافوا السبيل فقط: ۲/ ۳۲۹، ۴۲۷، ۵۳۲.

... فإن لم يسلم أحد من قرابته فإن ميراثه للإمام:

۱/ ۱۳۶.

... فأنتم المسلوبون تلك المنزله: ۱/ ۳۱۴.

فإنّ الأرض للّه و لمن عمّرها: ۴/ ۲۴۵.

فإنّ أولى الناس بأمر هذه الأمّه: ۱/ ۳۰۶، ۳۲۲.

فإنّ الحكومه إنّما هى للإمام العالم بالقضاء:

۱/ ۴۳۹؛ ۲/ ۱۵۹.

فإنّا صنائع ربّنا و الناس بعد صنائع لنا: ۱/ ۷۶.

فإنّكم خزّان الرعيّه و وكلاء الأمّه: ۱/ ۴۹۵، ۵۷۵.

فإنّما تحاكم إلى الطاغوت: ۱/ ۴۴۴.

... فإنّهم حجتى عليكم: ۱/ ۴۸۰.

... فإنّى قد جعلته عليكم

حاکما: ۱/ ۴۴۴، ۴۴۷؛ ۲/ ۱۶۸، ۱۶۹، ۲۰۲.

... فإنّی قد جعلته علیکم قاضیا: ۱/ ۴۳۰، ۴۴۲؛ ۲/ ۲۰۲.

فأین أنت من ذلک: ۳/ ۱۴۴.

فبدأ اللّه بالأمر بالمعروف و النهی عن المنکر:

۲/ ۲۳۲.

... فبناه علیّ بالجصّ و الآجر: ۲/ ۴۳۶.

... فتحاکما إلی السلطان أو إلی القضاه:

۱/ ۴۳۹.

فتقربوا إلی أئمه الضلال: ۱/ ۴۳۵.

فجعل علیهم قیّما یمنعهم من الفساد: ۲/ ۵۲.

فجرت السنّه فی الحدّ أنّه إذا رفع: ۱/ ۱۴۳.

... فجلده ثمانین جلده: ۲/ ۴۹۴.

فالجنود- بإذن اللّه- حصون الرعیه: ۲/ ۷۶۴، ۷۶۷.

... فحبس أحد الغفاریین و قال: ۲/ ۴۷۹.

... فحبسه رسول اللّه «ص» حتی باع: ۲/ ۵۱۰.

فحقوق أئمتک ثلاثه: أوجبها: ۱/ ۸۱.

... فخرجت فی آثارهم أنظر: ۲/ ۵۵۹.

فخمّس رسول اللّه «ص» الغنیمه: ۳/ ۱۰۶.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۴۰

فدعائم الإسلام و هی خمس: ۱/ ۱۹۱.

فدنوت فأكلت و قلت الصوم معك: ۲/ ۶۰۴.

فرض اللّه الإيمان تطهيرا من الشرك: ۱/ ۱۸۴؛ ۲/ ۵۴۸.

فرض اللّه- عزّ و جلّ- الزكاه مع الصلاه: ۳/ ۱۳؛ ۴/ ۲۸۸.

فرض رسول اللّه «ص» فى أموال المسلمين:

۴/ ۲۷۳.

فصاروا ملوكا و حكاما و أئمه أعلاما: ۱/ ۴۴۸.

... فصام و أمر الناس بصيامه: ۲/ ۶۰۲.

... فضربه ثمانين ثم حبسه: ۲/ ۴۹۳.

فضل العالم على الناس كفضلى: ۱/ ۴۸۷.

فضل كافل يتيم آل محمد المنقطع عن مواليه:

۱/ ۴۸۸.

فضلت بأربع ... و أحلّت لأمّتى الغنائم: ۴/ ۲.

الفطر يوم يفطر الناس و الأضحى: ۲/ ۶۰۵.

فعند ذلك يكون السلطان: ۱/ ۳۷۰.

فالغنائم و الفوائد يرحمك اللّه فهى: ۳/ ۸۳.

... ففرّقهم أمير المؤمنين و سأل: ۲/ ۴۷۹.

... فقال أمير المؤمنين «ع»: تصدّق بخمس مالك: ۳/ ۹۶.

فقال له رسول اللّه «ص» خلّ عنه و لك: ۲/ ۲۹.

فقبحا لكم و ترحا حين صرتم: ۱/ ۲۵۰.

فقدان

الرؤساء أهون من رئاسه السفل: ۱/ ۱۲۲.

فقدّموا أمر اللّه و طاعته و طاعه من أوجب اللّه:

۲/ ۷۷۸.

فقدموا على عاملى بها و خزّان: ۲/ ۷۹۶.

الفقراء هم الذين لا يسألون: ۳/ ۳۵.

فقسّم رسول اللّه «ص» ما أفاء اللّه عليه: ۳/ ۳۲۲.

... فقسّمها رسول اللّه «ص» بين المهاجرين:

۳/ ۳۲۲.

... فقسّمها رسول اللّه «ص» على المهاجرين الأولين: ۳/ ۳۲۱.

... فقسّمها النبىّ «ص» بين المهاجرين:

۳/ ۳۲۲.

... فقضى بأن يقتل القاتل: ۲/ ۵۲۵.

... فقضى بقتل القاتل و قلع عين: ۲/ ۵۲۵.

الفقهاء أمناء الرسل ما لم يدخلوا: ۱/ ۴۷۵.

فقيه واحد أشدّ على إبليس: ۱/ ۴۸۷.

فقيه واحد ينقذ يتيما من أيتامنا: ۱/ ۴۸۸.

... فكان ينفق منها على أهله: ۳/ ۳۳۸.

فكل أسير أخذ فى تلك الحال: ۱/ ۱۳۰.

فلا بأس أن تلتمس بسلعتك: ۲/ ۶۵۴.

فلا تكلّمونى بما تكلّم به: ۲/ ۳۵.

فلا تقدموهما لتهلكوا و لا تعلّموهما: ۱/ ۶۰.

فلا يثقلن عليك شی ء خففت به عنهم: ۴/ ۲۹۲.

... فلعمری ما الإمام إلّا الحاكم بالكتاب:

۱/ ۲۹۳، ۵۴۲.

... فلكم فیّ أسوه: ۱/ ۲۱۱.

... فلم أحللنا إذا لشيعتنا: ۳/ ۷۶؛ ۴/ ۱۳۵.

فلمّا انتهی رسول اللّه «ص» إلی تبوک: ۳/ ۳۸۰.

فلمّا قدم رسول اللّه «ص»: ۳/ ۵۰.

فلمّا مضی «ص» تنازع المسلمون الأمر: ۱/ ۵۰.

فلمّا نهضت بالأمر نكثت طائفه: ۱/ ۶۵، ۳۳۰، ۴۹۸؛ ۲/ ۳۲.

فلمّا هزمهم اللّه أمرت أن لا يتبع مدبر: ۳/ ۲۹۰.

فلو رخّص اللّه فی الكبر لأحد: ۲/ ۸۱۹.

... فليؤدّ إليه حقّه: ۴/ ۲۳۹.

... فليردّ إليه حقّه: ۴/ ۲۳۹، ۲۵۲.

فليرضوا به حكما ... فإنّی قد جعلته:

۱/ ۴۴۱، ۴۴۵.

فليس ينبغی لک أن تنقض: ۱/ ۲۹۲.

دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۴۱

... فليفعل ... فليرابط و لا يقاتل: ۱/ ۱۲۴، ۲۴۱.

فما سقت أو استقت فهو لنا: ۴/

.۱۴۶

... فما كان يعطيكما رسول اللّه «ص»: ۲/ ۶۸۳.

فمن أحيا أرضا من المسلمين: ۴/ ۲۲۱.

فمن أخذ بشى ء منها فقد أخذ: ۱/ ۴۶۹.

فمن قارف حكره بعد نهيك إيّاه: ۲/ ۶۲۲.

... فمن كان عنده منهنّ شى ء: ۳/ ۱۵۲.

... فمن وصلهم بشى ء مما يدعون له: ۳/ ۳۴۱.

فمنهم المنكر للمنكر بقلبه و لسانه: ۲/ ۲۱۷، ۲۲۹.

فالموت فى حياتكم مقهورين: ۱/ ۲۲۶.

فنظرت فإذا ليس لى معين: ۱/ ۶۱۰.

فهل رأيت أحدا زعم أنّ اللّه: ۱/ ۲۹۵.

فهمت ما ذكرتما فاصمدا: ۲/ ۹۱.

فهو فى الذروه من قريش: ۱/ ۳۷۵.

فهو معصوم مؤيد: ۱/ ۳۹۴.

... فهى له: ۴/ ۱۹۴، ۲۰۶، ۲۰۸، ۲۵۳.

... فهى لهم: ۴/ ۲۰۶.

فو اللّه لقد قرب هذا الأمر ثلاث: ۱/ ۲۴۲.

فو اللّه لكأنّى أنظر إليه بين الركن و المقام: ۱/ ۵۲۱.

فو اللّه لو لم يصيبوا من المسلمين: ۲/ ۲۳۶، ۵۰۸؛ ۳/ ۲۹۵.

فو اللّه ما زلت مدفوعا عن حقّى: ۱/ ۵۱.

فو اللّه يا معشر المهاجرين لنحن أحقّ: ۱/ ۳۰۷، ۳۲۳.

فوجه الحلال من الولايه ولايه الوالى: ۱/ ۱۹۸، ۲۹۴.

... فولّ من جنودك أنصحهم فى نفسك للّه:

۱/ ۳۲۵.

الفى ء ما كان من أموال لم يكن فيها هراقه دم:

۳/ ۳۵۲.

الفى ء و الأنفال ما كان من أرض لم يكن فيها:

۳/ ۳۵۱.

... الفى ء و الأنفال و الخمس و كل ما دخل منه فى ء: ۳/ ۳۴۱، ۳۵۷.

... فيبعث عليهم من يمنعهم: ۲/ ۲۶۴.

... فيخلّى سبيله حتى يستفيد مالا: ۲/ ۴۸۸.

فيظهر عند ذلك صاحب الأمر: ۱/ ۵۲۱.

... فيعلّمونها الناس من بعدى: ۱/ ۴۶۶.

فيكون بعد ذلك أرزاق: ۳/ ۳۶۰.

فى الإبل صدقتها و فى الغنم صدقتها: ۳/ ۱۸.

فى تسعه أشياء: الذهب و الفضه: ۳/ ۱۴.

... فى حق غير مسلم فهى له: ۴/ ۱۸۶.

فى الخيل السائمه فى كل فرس دينار: ۴/ ۲۸۹.

فى رجل عدا

على رجل و جعل ينادى: ۲/ ۵۲۵.

فى الركاز الخمس: ۳/ ۶۰.

... فى غير حق مسلم: ۴/ ۲۳۶.

فى كتاب علىّ «ع» أنّ نبيّا من الأنبياء: ۲/ ۱۴۳.

... فى كلّ ما أفاد الناس من قليل أو كثير:

۳/ ۶۷؛ ۸۴.

فى المرتدّ يستتاب، فإن تاب و إلّا: ۲/ ۵۱۹.

فيما أوصى به رسول اللّه «ص» عليّا «ع»: ۲/ ۳۴.

فيما سقت السماء و البعل و السيل العشر: ۳/ ۱۵.

فيما يخرج من المعادن و البحر: ۳/ ۹۵.

حرف القاف ... قاضيا: ۱/ ۴۴۸.

قال ابن عباس: فنوديت: ۱/ ۳۶۰.

قال اللّه- عزّ و جلّ- قد نابذنى من أذلّ: ۲/ ۴۴۸.

قال أمير المؤمنين «ع»: أعط المال همشاريجه:

۴/ ۲۱.

قال أمير المؤمنين «ع» أمرنا رسول اللّه: ۲/ ۲۳۸.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۴۲

قال أمير المؤمنين «ع»: إنّ اللّه: ۱/ ۶۰۱.

قال أمير المؤمنين «ع»: إنّ اللّه لا يعذّب العامه:

۲/ ۲۳۴، ۲۵۳.

قال أمير المؤمنين «ع»: الحمد للّه: ۱/ ۱۶۸.

قال أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب «ع»: هلك الناس: ۳/ ۷۷؛ ۴/ ۱۲۲.

قال أمير المؤمنين «ع»: فى رجل أمر عبده:

۲/ ۵۲۹.

قال أمير المؤمنين «ع»: فى خلاف النساء البركه:

۱/ ۳۵۹.

قال أمير المؤمنين «ع»: كلّ امرئ تدبّره: ۱/ ۳۵۹.

قال أمير المؤمنين «ع»: لا تختانوا: ۲/ ۷۷۵.

قال أمير المؤمنين «ع»: لا يخرج المسلم: ۱/ ۱۱۷؛ ۳/ ۳۵۸.

قال أمير المؤمنين «ع»: لا يشفعنّ أحد فى حدّ:

۲/ ۳۹۲.

قال أمير المؤمنين «ع»: لا يصلين: ۱/ ۳۶۵.

قال أمير المؤمنين «ع» لشريح: يا شريح: ۱/ ۱۳۸؛ ۲/ ۱۴۲.

قال أمير المؤمنين «ع»: لعمر بن الخطاب: ۲/ ۱۹۲.

قال أمير المؤمنين «ع» لفاطمه: أحلّى نصيبك:

۳/ ۳۵۷.

قال أمير المؤمنين «ع»: من ابتلى بالقضاء:

۲/ ۱۹۷.

قال رسول اللّه «ص» أتانى ملك: ۲/ ۸۲۱.

قال رسول اللّه «ص» إذا تقاضى إليك:

۲/ ۱۹۷.

قال رسول اللّه «ص» إذا كان يوم القيامه:

۱/ ۲۹۷، ۶۱۵.

قال رسول اللّه «ص» اللهم ارحم خلفائی:

۱/ ۴۶۱، ۴۶۲.

قال رسول اللّه «ص»: إنّ أعتی الناس علی اللّه: ۲/ ۳۷۵؛ ۳/ ۵۰۳.

قال رسول اللّه «ص»: إنّ أبغض الناس إلی اللّه:

۲/ ۳۷۶، ۳۹۲.

قال رسول اللّه «ص»: إنّ اللّه- عزّ و جلّ- جعل:

۲/ ۳۰۷.

قال رسول اللّه «ص»: إنّ المعصیه إذا عمل بها:

۲/ ۲۳۴.

قال رسول اللّه «ص»: إنّما أقضی بینکم بالبینات:

۲/ ۱۴۳.

قال رسول اللّه «ص»: أیّما رجل اشتری طعاما:

۲/ ۶۳۰.

قال رسول اللّه «ص»: أیّما مؤمن أو مسلم:

۱/ ۱۰۰؛ ۲/ ۶۹۶؛ ۳/ ۳۳.

قال رسول اللّه «ص»: أیّما وال احتجب: ۲/ ۸۱۴.

قال رسول اللّه «ص»: تصدّقوا: ۳/ ۳۹.

قال رسول اللّه «ص»: التوحيد: ۳/ ۳۹.

قال رسول اللّه «ص»: الجالب مرزوق و المحتكر ملعون: ۲/ ۶۲۱.

قال رسول اللّه «ص»: خمس لا أدعهنّ حتى الممات: ۲/ ۷۹۱.

قال رسول اللّه «ص» خمس لست بتاركهنّ:

۲/ ۷۹۱.

قال رسول اللّه «ص»: الخير كلّه فى السيف:

۱/ ۱۱۳، ۶۰۲.

قال رسول اللّه «ص»: داووا: ۳/ ۴۰.

قال رسول اللّه «ص»: الصدقه: ۳/ ۳۹.

قال رسول اللّه «ص»: صنفان من أمّتى: ۱/ ۱۸۷.

قال رسول اللّه «ص»: طرق طائفه من بنى إسرائيل: ۲/ ۶۲۷.

قال رسول اللّه «ص»: عليكم بالعفو: ۲/ ۳۹۷.

قال رسول اللّه «ص»: الفقهاء أمناء الرسل:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۴۳

۱/ ۴۷۵.

قال رسول اللّه «ص»: قال اللّه عزّ و جلّ: لأعذّبن:

۱/ ۲۹۳.

قال رسول اللّه «ص»: كلّ معروف صدقه:

۳/ ۴۱.

قال رسول اللّه «ص»: لا تصلح الإمامه: ۱/ ۲۹۰، ۳۲۲؛ ۲/ ۱۸، ۷۹۸.

قال رسول اللّه «ص»: لا تطلبوا عثرات: ۲/ ۲۴۹، ۵۴۲.

قال رسول اللّه «ص»: لا قطع فی ثمر و لا کثر:

۲/ ۳۰۸.

قال رسول اللّه «ص»: لا یحلّ لأحد یؤمن

باللّه:

۲/ ۳۵۴.

قال رسول اللّه «ص»: لا يقتل الرسل: ۲/ ۷۳۸.

قال رسول اللّه «ص»: لأسامه بن زيد: لا يشفع فى حدّ: ۳/ ۳۹۱.

قال رسول اللّه «ص»: لعن اللّه من قتل غير قاتله:

۲/ ۳۷۶؛ ۳/ ۵۰۳.

قال رسول اللّه «ص»: للجنه باب يقال: ۱/ ۱۱۳.

قال رسول اللّه «ص»: للحسين «ع»:

يا حسين «ع»، يخرج: ۱/ ۲۰۹.

قال رسول اللّه «ص»: ليّ الواجد بالدّين يحلّ:

۲/ ۳۸۷.

قال رسول اللّه «ص»: ما نظر- عزّ و جلّ- إلى وليّ:

۲/ ۷۷۵.

قال رسول اللّه «ص»: ما ولّت: ۱/ ۳۰۴.

قال رسول اللّه «ص»: من ابتلى بالقضاء:

۲/ ۱۹۸.

قال رسول اللّه «ص»: من أحيا أرضا مواتا:

۴/ ۱۵۰.

قال رسول اللّه «ص»: من أرضى: ۱/ ۵۹۱.

قال رسول اللّه «ص»: من بلغ حدّا فى غير حدّ:

۲/ ۳۵۸، ۳۶۸.

قال رسول اللّه «ص»: من تولّی عرافه قوم:

۲/ ۵۷۳.

قال رسول اللّه «ص»: من سلك طريقا يطلب:

۱/ ۴۶۷.

قال رسول اللّه «ص»: من شهد أمرا: ۲/ ۲۳۵.

قال رسول اللّه «ص»: من عمل على غير علم:

۱/ ۳۲۵؛ ۲/ ۱۱۷.

قال رسول اللّه «ص»: من غرس شجرا: ۴/ ۱۵۱.

قال رسول اللّه «ص»: من فارق جماعه المسلمين:

۱/ ۵۲۸.

قال رسول اللّه «ص»: يأتی على الناس: ۲/ ۲۳۷.

قال رسول اللّه «ص»: يا علیّ، أربعه من قواصم الظهر: ۱/ ۵۹۷.

قال رسول اللّه «ص»: يا معشر من أسلم بلسانه:

۲/ ۵۴۲.

قال رسول اللّه «ص»: يوم بدر: من استطعتم:

۳/ ۲۹۶.

قال علیّ «ع»: إنّ اللّه لا يعذّب العامه بذنب الخاصّه: ۲/ ۲۳۴.

قال [علیّ «ع»]: العامل بالظلم و الراضی به:

۲/ ۲۳۶.

قال علیّ «ع»: الوصیه بالخمس: ۳/ ۱۱۲.

قال [علیّ «ع»]: یجب علی الإمام أن: ۱/ ۱۳۹.

قال لهم علیّ «ع»: فأخبرونی: ۳/ ۳۱۴.

قال لی رسول اللّه «ص»: أ لم تسمع قول اللّه:

۱/ ۶۱.

قال النبیّ «ص»: الأئمه من قریش: ۱/ ۳۷۴.

قال النبیّ

«ص»: خير مال المرء: ۳/ ۳۹.

قال النبیّ «ص»: کیف بکم إذا فسدت

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۴۴

نساؤکم: ۲/ ۲۳۳.

قال النبیّ «ص» لمّا وجّهنی إلی الیمن: إذا تحوکم: ۲/ ۱۹۷.

قبول عذر المجرم من مواجب الکرم: ۲/ ۴۰۰.

القتال قتالان: قتال: ۳/ ۳۸۶.

قد أخذ رسول اللّه «ص» الجزیه: ۳/ ۳۸۱.

قد بعثت لکم قیس بن سعد الأنصاری: ۲/ ۵۷۰.

قد بلغتمانی ما أرسلکما به معاویه فاسمعا منی:

۱/ ۱۷۹.

قد رأیت النبیّ «ص» یقصّ من نفسه: ۳/ ۵۰۷.

... قد رضی من المال: ۳/ ۹۶.

... قد شهد بدرا و ما یدریک: ۲/ ۴۰۳، ۷۴۱.

قد ظهر رسول اللّه «ص» علی أهل خیبر: ۳/ ۲۰۳.

قد ظهر رسول اللّه «ص» علی خیبر: ۴/ ۱۵۱.

قد علمت یا رسول اللّه أنّه سیکون: ۴/ ۶۵، ۱۲۴.

... قد کان شتم أمّی و تفل فی وجهی: ۲/ ۳۹۳.

قدّموا قریشا و لا تقدّموها: ۱/ ۲۶۸.

قریش ولاه الناس فی الخیر و الشر: ۱/ ۳۷۹.

قسّم رسول اللّه «ص» خيبر: ۳/ ۲۰۴، ۴۹۶؛ ۴/ ۱۰۵.

قسّم رسول اللّه «ص» الفی ء: ۳/ ۴۱، ۳۵۹.

قضی أمير المؤمنين «ع»: أن ما أخطأت: ۲/ ۳۶۵.

قضی أمير المؤمنين «ع»: أن يجلد: ۳/ ۴۸۱.

قضی أمير المؤمنين «ع» فی أربعه شربوا: ۲/ ۵۰۲.

قضی أمير المؤمنين «ع» فی رجل: ۱/ ۱۴۸؛ ۲/ ۴۹۱، ۵۲۴؛ ۴/ ۲۳، ۹۰.

قضی أمير المؤمنين «ع» فی السارق إذا سرق:

۲/ ۵۱۳.

قضی أمير المؤمنين «ع» فی من أعتق: ۴/ ۸۵.

قضی أمير المؤمنين فی وليده كانت: ۲/ ۴۹۴.

قضی رسول اللّه «ص» أنّ الخصمين: ۲/ ۱۹۹.

قضی علیّ «ع» فی رجلين أمسک أحدهما و قتل الآخر: ۱/ ۱۴۵؛ ۲/ ۵۲۳.

قضی النبیّ «ص» فی من سرق الثمار: ۲/ ۳۳۹.

القضاه أربعه، ثلاثه فی النار: ۲/ ۱۵۰.

القضاه ثلاثه، واحد فی

الجنّه: ۲/ ۱۵۰.

قضاء من اللّه و رسوله: ۴/ ۱۶۲.

قطائع الملوک کلّها للإمام: ۴/ ۵۴.

... قل أستغفر اللّه و أتوب إليه ثلاث: ۲/ ۸۰۵.

قل لهم إياكم إذا وقعت بينكم: ۲/ ۱۵۸.

قلت يا رسول اللّه، إن عرض لی أمر: ۲/ ۱۴۵.

... قم عنّی و تب إلی اللّه: ۲/ ۳۳۴.

... قم فتعشّ مع الحسن و الحسين: ۲/ ۸۲۵.

قوله- عزّ و جلّ- «لٰا يَنٰالُ عَهْدِی الظّٰالِمِينَ» عنی به:

۱/ ۳۸۵.

قيل يا رسول اللّه، ما الحزم: ۲/ ۳۴.

حرف الكاف كاتبا علیّ «ع» لم يكتبا عليه ذنبا: ۱/ ۳۸۱.

---

نجف آبادی، حسين علی منتظری، دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ۴ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ۱۴۰۹ ه ق

دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ۴، ص: ۴۴۴

كان آخر ما تكلّم به النبیّ «ص» أن قال:

احفظونی فی ذمّتی: ۳/ ۳۷۰.

كان أبو جعفر و أبو عبد اللّه «ع» لا يشتريان:

۲/ ۶۳۹.

كان أبى «ع» يقول: إنّ للحرب: ۳/ ۲۶۳.

كان أمير المؤمنين «ع» إذا أبى المؤلى: ۲/ ۵۲۲.

كان أمير المؤمنين «ع» عندكم بالكوفه يغتدى:

۲/ ۲۶۷.

كان أمير المؤمنين «ع» لا يأخذ بأوّل الكلام:

۲/ ۱۹۷.

كان أمير المؤمنين «ع» يجعل له حظيره:

۲/ ۳۸۷، ۴۵۱.

كان أمير المؤمنين «ع» يجلد الحرّ و العبد: ۳/ ۴۸۱.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۴۵

كان أمير المؤمنين «ع» يحبس الرجل: ۲/ ۴۸۵.

... كان أمير المؤمنين «ع» يقول: من أحيا ۱/ ۱۳۲؛ ۴/ ۱۳۰، ۲۰۱، ۲۴۲.

... كان رأيه فيه رأى: ۳/ ۱۰۲.

كان رسول اللّه «ص» إذا أتاه: ۳/ ۵۴، ۱۰۹، ۱۵۶؛ ۴/ ۵۸.

كان رسول اللّه «ص» إذا أراد: ۳/ ۲۵۴.

كان رسول اللّه «ص» إذا أصاب: ۳/ ۱۵۸.

كان رسول اللّه «ص» إذا فقد الرجل من إخوانه:

۲/ ۷۹۱.

كان

رسول اللّه إذا وجّه جيشا: ۲/ ۵۵۱.

كان رسول اللّه «ص» إذا بعث: ۳/ ۲۵۴.

كان رسول اللّه «ص» يأكل أكل العبد: ۲/ ۸۲۱.

كان رسول اللّه «ص» يجعل: ۳/ ۱۶۱.

كان رسول اللّه «ص» يجلس على الأرض:

۲/ ۷۹۱.

كان رسول اللّه «ص» يقسم ما افتتح: ۳/ ۱۰۹.

كان رسول اللّه «ص» يقسم لحظاته بين أصحابه:

۲/ ۷۹۱.

كان رسول اللّه «ص» يقول: إذا أمتى تواكلت:

۲/ ۲۳۲.

كان رسول اللّه «ص» يقول: أنا أولى: ۱/ ۴۱.

... كان زيته من بيت المال: ۲/ ۶۸۳.

... كان عالما و كان صدوقا: ۱/ ۲۰۷.

... كان عقله لا توازن به العقول: ۲/ ۳۵.

... كان عليهم ما أجازوا: ۳/ ۹۴، ۴۳۵.

كان علىّ بن أبى طالب «ع» إذا كان فى القبيله:

۲/ ۴۶۴، ۴۹۶.

كان علىّ بن أبى طالب «ع» يمتنع: ۲/ ۸۲۷.

كان على «ع» لا يحبس فى الدين إلّا ثلاثه:

۲/ ۴۸۳.

کان علی «ع» لا یزید علی قطع الید: ۲/ ۵۱۳.

کان علیّ «ع» ولّی المنذر بن الجارود: ۲/ ۴۸۶.

کان علیّ «ع» یجعل له حظیره: ۲/ ۵۲۳.

کان علی «ع» یضرب فی الخمر: ۳/ ۴۸۱.

کان علی «ع» یقول فی الرجل یموت و یترک مالا:

۴/ ۹۱.

کان فراش رسول اللّه «ص» عباءه: ۲/ ۸۲۰.

کان قوم یشربون فیسکرون: ۲/ ۵۰۱.

کان لأمّ سلمه زوج النبی «ص» أمه فسرقت:

۲/ ۱۹۲.

کان لداود نبیّ اللّه- علیه السلام- من اللیل ساعه: ۴/ ۲۶۰.

کان لهم کتاب أحرقوه: ۳/ ۳۶۹.

... کان لهم نبی قتلوه و کتاب: ۳/ ۳۷۹.

کان لی شارف من نصیبی من المغنم: ۳/ ۵۰.

کان المسیح «ع» یقول: إنّ التارک: ۲/ ۲۴۵.

کان و اللّه فینا کأحدنا: ۲/ ۸۲۸.

کان «ص» یخزن لسانه إلّا عما یعنیه: ۲/ ۷۸۹.

کان یزید بن حجیّه ... فحبسه: ۲/ ۴۸۶.

کان «ص» یسأل الناس عمّا فی الناس:

كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء:

۱/ ۶.

كانت فی ذؤابه سیف رسول اللّه صحیفه:

۳/ ۵۰۴.

كأنّی بقوم قد خرجوا بالمشرق یطلبون: ۱/ ۲۳۸.

كتب رسول اللّه «ص» إلی مجوس: ۳/ ۳۸۲.

كتب رسول اللّه «ص» إلی معاذ: ۳/ ۴۱۸.

... كذلك فلتكن: ۲/ ۳۲۴.

... كرهت ما كرهت: ۳/ ۲۵۲.

كفی بالظفر شافعا للمذنب: ۲/ ۴۰۱.

... كل أرض خربه أو شی ء: ۳/ ۳۲۷؛ ۴/ ۱۷،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۴۶

۳۳، ۳۸، ۴۸، ۵۴.

... كلّ أرض دفعها إلیك السلطان: ۳/ ۲۳۳.

كلّ بلده فتحت بالسیف إلّا: ۳/ ۱۴۱.

كلّ رایه ترفع قبل رایه القائم «ع» فصاحبها طاغوت: ۱/ ۲۳۷.

كلّ سائس إمام: ۱/ ۱۹۶.

كلّ شی ء قوتل علیه علی شهاده: ۳/ ۵۲.

... كلّ قریه یهلك أهلها: ۴/ ۴۶، ۱۰۴.

... كلّ ما كان ركازا ففیه الخمس: ۳/ ۵۹، ۶۱.

كلّ ما دخل القفیز فهو یجری مجری الحنطه: ۳/ ۱۹.

كل ما كيل بالصاع فبلغ الأوساق: ۳/ ۱۶.

كلّ مرتدّ مقتول ذكرا كان أو أنثى: ۲/ ۵۲۰.

كلّ مسلم بين مسلمين ارتدّ عن الإسلام:

۱/ ۱۴۳.

كلّ معروف صدقه: ۳/ ۹۸.

... كلّ من بايعنا بايع بفسخ البيعه غير هذا:

۱/ ۵۲۱.

كلّ من دان اللّه- عزّ و جلّ- بعباده: ۱/ ۱۹۵.

كلّ لهو المؤمن باطل إلّا فى ثلاث: ۲/ ۷۵۹.

كلّكم راع و كلّكم مسئول عن رعيّته: ۱/ ۷۷، ۲۰۲؛ ۲/ ۷، ۵۴، ۵۵، ۲۳۳.

... كلمه حقّ أريد بها باطل: ۳/ ۲۸۳.

كلمه حقّ تقال لإمام جائر: ۱/ ۵۹۴.

... كلمه حقّ يراد بها الباطل: ۱/ ۱۷۴؛ ۳/ ۲۸۲.

... كلمه عادله يراد بها جور: ۱/ ۱۷۵.

... كم عندنا من طعام ... أخرجه: ۲/ ۶۵۴.

كنتم خير أمّه أخرجت للناس، قال: أهل بيت النبىّ: ۲/ ۲۲۶.

كن مقتدرا و لا تكن محتكرا: ۲/ ۶۳۲.

كيف أنت و أئمه من بعدى: ۳/ ۳۵۹.

كيف أنتم و

زمان قد أظلّكم: ۱/ ۶۰۴؛ ۲/ ۲۵۴.

... کیف تبیع؟: ۲/ ۲۶۴.

... کیف تقضی إذا عرض لک قضاء: ۲/ ۷۲، ۱۴۴.

کیف یا ربّ و الغضب: ۲/ ۷۸۶.

کیف یعدل فی غیره من یظلم نفسه: ۲/ ۱۱۲.

حرف اللام لآخذنّ البری ء منکم بذنب السقیم: ۲/ ۲۳۸.

... لا: ۱/ ۳۶۵؛ ۳/ ۴۴۶؛ ۴/ ۲۸۵.

... لا آخذها إلّا بحدودها: ۳/ ۳۳۲.

... لا أجعل شیئا جعله اللّه: ۳/ ۳۲۱، ۳۳۵.

لا أجیز فی رؤیه الهلال إلّا شهاده: ۲/ ۵۹۵.

... لا اعتکاف إلّا فی مسجد جماعه: ۱/ ۹۷.

... لا أفعل، لأنّی سمعت أبی یقول: النصیحه خشنه: ۲/ ۲۴۶.

... لا إلّا إمامان أحدهما صامت لا یتکلم:

۱/ ۴۱۲.

... لا إلّا أن لا یقدر علی شی ء: ۳/ ۹۷.

... لا إلّا أن یکون أحدهما صامت: ۱/ ۴۱۲.

... لا إلّا و أحدهما صامت: ۱/ ۴۱۱، ۴۱۲.

... لا إنّما العشور علی الیهود و النصاری: ۴/ ۲۷۲.

... لا بأس: ۳/ ۲۶۶، ۴۵۳.

... لا بأس أن تشتریها: ۳/ ۲۰۰.

لا بأس بأن يتقبّل: ۳/ ۲۲۵، ۲۳۳.

... لا بأس بأن يشتريها منهم: ۴/ ۱۵۱، ۲۲۴.

... لا بأس بشرائها: ۳/ ۲۱۵، ۲۶۵.

... لا بأس ... بعه كيف شئت: ۲/ ۶۶۶.

... لا بأس به، أمّا للمقتضى: ۳/ ۴۵۳.

... لا بأس به، كذلك: ۳/ ۲۲۷.

... لا بأس بها فتكون إذا كان ذلك: ۳/ ۲۰۰.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۴۷

لا بدّ للأمّه من إمام يقوم بأمرهم: ۲/ ۱۶، ۵۲.

لا بدّ للناس من إماره برّه أو فاجره: ۱/ ۲۰۲.

لا بدّ من إماره و رزق للأمير: ۱/ ۱۹۵؛ ۲/ ۵۷۴.

... لا، بل مروا بالمعروف و إن لم تعملوا به:

۲/ ۲۵۷.

لا تأخذا فى الصدقه: ۳/ ۱۸.

لا تؤمّ المرأه الرجال: ۱/ ۳۶۱.

... لا تبتع حرّا، فإنه

لا يصلح لك: ۳/ ۲۶۶.

لا تبطل حقوق المسلمين: ۱/ ۵۶۳.

لا تبك يا عمرو، نأكل أكثر الطيب: ۲/ ۸۲۲.

... لا تبيعوا إلّا طيّبا، و إيّاكم و ما طفا: ۲/ ۲۶۸.

لا تتبعوا عثرات المسلمين: ۲/ ۴۴۸.

... لا تتبعوا موليّا و لا تجيزوا: ۳/ ۲۸۸.

لا تتركوا الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر:

۱/ ۳۱۳؛ ۲/ ۲۳۱.

لا تجتمع أمّتى على ضلاله: ۲/ ۶۶، ۶۸.

لا تجلدوا أحدا فوق عشره (عشرين): ۲/ ۳۴۹.

لا تجلدوا فوق عشره أسواط إلّا فى حدّ: ۲/ ۳۵۴.

... لا تجوز شهاده ولد الزنا: ۱/ ۳۶۵.

... لا تجيزوا على جريح: ۳/ ۲۹۰.

... لا تجهزوا على جريح: ۳/ ۲۹۲.

... لا تخبرنى بين أحد من المسلمين: ۲/ ۵۵۸.

لا تدعن لهم درهما من الخراج: ۳/ ۵۰۲.

لا تزال أمّتى بخير ما أمروا بالمعروف: ۲/ ۲۳۱.

لا تزال طائفه من أمّتى قوّامه: ۱/ ۶۰۳.

لا تزال طائفه من أمّتى يقاتلون: ۱/ ۲۴۰، ۶۰۲.

لا تسبّوا الولاه، فإنّهم إن أحسنوا: ۱/ ۵۸۴.

... لا تشاور (تسارّ) أحدا فی مجلسک: ۲/ ۱۹۸.

لا تشتر من أرض السواد: ۳/ ۱۹۷، ۳۵۴.

لا تشتر من عقار أهل الذمّه: ۳/ ۲۰۱.

... لا تصلح: ۱/ ۳۷۵.

لا تصلح الإمامه إلّا لرجل فیه ثلاث خصال:

۱/ ۵۴۱.

لا تضربن رجلا سوطا: ۳/ ۵۰۲.

... لا تطعنوا فی غیر مقبل: ۳/ ۳۱۲.

لا تعاجل الذنب بالعقوبه: ۲/ ۴۰۰، ۴۰۱.

لا تعذّبوا الناس، فإنّ الذین یعذّبون الناس:

۳/ ۵۰۶.

لا تعلّموا قریشا و تعلّموا منها: ۱/ ۳۸۰.

لا تغتسل من البئر التی یجتمع فیه غساله الحمام:

۱/ ۳۶۵.

... لا تفعلوا، فإنّ هذا الأمر لم یأت بعد: ۱/ ۲۱۸.

... لا تفعلوا فإنّی أکون وزیرا خیر: ۱/ ۵۰۴.

لا تقاتلوا الخوارج من بعدی: ۱/ ۵۸۹.

لا تقاتلوا القوم حتّی یبدءوکم: ۳/ ۳۱۱.

لا تقبلنّ فی استعمال عمّالک و أمرائک: ۲/ ۱۲۳.

... لا تقتل، و

تخدم خدمه شديده: ۲/ ۴۴۹، ۵۲۰.

... لا تقتلوا الأسراء: ۳/ ۲۹۰.

لا تقتلوا امرأه: ۲/ ۵۲۱.

لا تقتلوا الولدان و لا أصحاب الصوامع: ۳/ ۴۲۵.

... لا تقضينّ و لا تفصلنّ إلّا بما تعلم: ۲/ ۱۴۵.

لا تقطع يد النبّاش إلّا أن يؤخذ: ۲/ ۴۵۰، ۴۹۶.

... لا تقف، فإنّ الإمام إذا دفع بالناس:

۱/ ۱۰۹.

لا تقوم الساعه حتى يؤكل: ۳/ ۴۴۷.

لا تكن عبد غيرك: ۱/ ۲۷.

لا تكون المرأه حكما تقضى: ۱/ ۳۶۰.

لا جزيه على العبد: ۳/ ۴۲۰.

لا جزيه على العبيد: ۳/ ۴۱۴.

لا جزيه على مسلم: ۳/ ۴۵۵.

... لا حاجه لنا فى أجور المومسات: ۴/ ۲۸۴.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۴۸

لا حبس فى تهمه إلّا فى دم: ۲/ ۳۸۲، ۴۷۹.

لا حبس على معسر، قال اللّه: ۲/ ۴۸۷.

لا حدّ على معترف بعد بلاء، إنه من قيّدت:

۲/ ۳۷۹.

... لا حكم إلّا للّه إنّ وعد اللّه حق: ۱/ ۱۷۵.

لا حمى إلّا للّه و لرسوله: ۴/ ۱۷۳.

... لا خمس عليك فيما سرّح: ۳/ ۸۵.

لا خير فى ولد الزنا و لا فى بشره: ۱/ ۳۶۶.

لا زال أنا و شيعتى بخير ما خرج الخارجى:

۱/ ۲۴۷.

... لا سوط دون هذا: ۲/ ۴۱۱.

لا صلاه فى العيدين إلّا مع الإمام: ۱/ ۹۵.

لا صلاه لجار المسجد إلّا فى المسجد: ۱/ ۳۷۵؛ ۲/ ۲۹۴.

لا صلاه لمن لم يصلّ فى المسجد: ۱/ ۹۲.

لا ضرر: ۳/ ۳۰۷.

لا ضرر و لا ضرار: ۲/ ۲۸۴؛ ۳/ ۱۷۵؛ ۴/ ۱۶۲، ۱۶۴.

لا طاعه فى معصيه اللّه: ۱/ ۲۰۴.

لا طاعه لمخلوق فى معصيه الخالق: ۱/ ۲۹۹، ۵۹۱؛ ۲/ ۷۸۱، ۷۸۲.

لا طاعه لمن لم يطع اللّه: ۱/ ۲۰۴، ۲۹۹، ۵۹۲.

لا عقوبه فوق عشر ضربات إلّا فى حدّ: ۲/ ۳۵۴.

لا قطع فى ثمر حتّى يؤويه

الجرين: ۲/ ۳۰۷، ۳۰۸.

... لا ... كيف يحلّ لكم: ۳/ ۳۱۵.

... لا لأنهم تحرموا بحرمه: ۳/ ۲۹۸، ۳۰۳.

... لا ما أكل رسول اللّه خبز برّ قط: ۲/ ۸۲۰.

لا مظاهره أوثق من المشاوره: ۲/ ۳۴.

... لا و اللّه ما أجد لك شيئا: ۲/ ۶۸۶.

لا يأمر بالمعروف و لا ينهى عن المنكر: ۲/ ۲۷۳.

لا يبطل حق امرئ مسلم: ۱/ ۵۶۳.

لا يبطل دم امرئ مسلم: ۲/ ۳۶۸.

لا يتبع مدبر و لا يذفّف: ۳/ ۲۹۳.

لا يجرّد فى حدّ و لا يشنّج: ۲/ ۴۰۹.

لا يجلد أحد فوق عشره أسواط إلّا فى حدّ: ۲/ ۳۴۸، ۳۵۴.

لا يجمع اللّه أمر أمّتى على ضلاله: ۱/ ۵۵۴.

لا يجوز على رجل قود و لا حدّ بإقرار: ۲/ ۳۷۹.

لا يحتكر إلّا خاطئ: ۲/ ۶۲۴.

لا يحتكر الطعام إلّا خاطئ: ۲/ ۶۲۶.

لا يحتكر إلّا خوّانون: ۲/ ۶۲۵.

لا يحضرنّ أحدكم رجلا يضربه سلطان: ۲/ ۳۹۲.

لا يحلّ الفتيا لمن لا يستفتى: ۲/ ۱۷۱.

لا يحلّ (لا يجوز) قتل أحد من النّصّاب: ۳/ ۳۸۷.

لا يحلّ لأحد أن يتصرّف: ۴/ ۱۶۲.

لا يحلّ لأحد أن يشترى: ۳/ ۷۶؛ ۴/ ۱۳۷.

لا يحلّ لثلاثه نفر يكونون: ۱/ ۱۸۶، ۵۱۰.

لا يحلّ للخليفه من مال اللّه إلّا: ۲/ ۶۸۴.

لا يحلّ لوال يؤمن باللّه و اليوم الآخر: ۱/ ۱۴۱؛ ۲/ ۳۵۳.

لا يحلّ مال امرئ مسلم: ۳/ ۳۰۰.

لا يخرج المسلم فى الجهاد مع من لا يؤمن: ۱/ ۱۱۹، ۲۹۵.

لا يخلد فى السجن إلّا ثلاثه: ۲/ ۴۳۲، ۵۱۸، ۵۲۵، ۵۳۳.

لا يدخل الجنه صاحب مكس: ۴/ ۲۶۰، ۲۶۱.

لا يدخل الجنه مدمن خمر: ۴/ ۲۵۹.

... لا يذفّف على جريح و لا يتبع مدبر: ۳/ ۲۹۶.

لا يزال الإسلام عزيزا: ۱/ ۳۷۷.

لا يزال الدين قائما حتّى تقوم الساعه: ۱/ ۳۷۷.

لا يزال أمر الناس ماضيا: ۱/

.۳۷۷

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۴۹

لا یزال أمرنا صالحا حتی یصیر اثنا عشر: ۱/ ۳۷۸.

لا یزال هذا الأمر عزیزا: ۱/ ۳۷۷.

لا یزال هذا الأمر فی قریش: ۱/ ۳۷۸.

لا یزال هذا الدین عزیزا منیعا: ۱/ ۳۷۷.

لا یسأل اللّه عبدا عن صلاه: ۴/ ۲۸۴.

لا یستغنی أهل کل بلد عن ثلاثه: ۱/ ۱۹۵.

... لا یستقیم إلّا أن یکون السلطان قد قسّم:

۱/ ۱۳۳.

لا یستقیم الناس علی الفرائض و الطلاق إلّا بالسیف: ۱/ ۱۳۷.

لا یصلح الناس إلّا أمیر برّ أو فاجر: ۱/ ۱۷۵.

لا یصلح الناس فی الطلاق إلّا بالسیف: ۱/ ۱۳۴.

لا یضیفن ذو سلطان خصما: ۲/ ۲۰۰.

لا یطمعنّ ذو الکبر فی الثناء الحسن: ۲/ ۱۲۴.

لا یطمعنّ القلیل التجربه: ۲/ ۳۴.

لا یعذر عبد اشتری من الخمس: ۴/ ۱۳۷.

لا یعفی عن الحدود التی للّه دون الإمام: ۲/ ۳۹۳.

لا یفتن یهودی عن یهودیته: ۳/ ۳۸۱.

لا یفرض اللّه- تعالی- طاعه من یعلم: ۱/ ۳۸۴.

لا يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأه: ۱/ ۲۷۰.

لا يفلح قوم وليتهم امرأه: ۱/ ۳۳۶، ۳۵۴.

لا يقابل مسی ء قطّ بأفضل: ۲/ ۴۰۱.

لا يقبل من عربی جزيه: ۳/ ۳۷۸، ۳۸۵.

لا يقبل من مشركی العرب: ۳/ ۳۸۶.

... لا يقتلن مدبر و لا يجهز: ۳/ ۳۱۴.

لا يقدّس اللّه أمّه قادتهم امرأه: ۱/ ۳۵۴.

لا يقضی القاضی بين اثنين: ۲/ ۲۰۰.

... لا يقطع و لكنه يضرب و يسجن: ۲/ ۴۹۵.

لا يقف أحدكم موقفا يضرب: ۲/ ۲۹۷.

لا يقيم أمر اللّه- سبحانه- إلّا من لا يصانع:

۱/ ۳۳۰؛ ۲/ ۱۱۹.

لا يكون السفيه إمام التقی: ۱/ ۲۸۶.

لا يكون عمران حيث يجور السلطان: ۲/ ۱۲۲.

لا ينبغی أن يكون الوالی علی الفروج و الدماء:

۱/ ۵۴۲.

لا ينبغی للإمام أن يصلّی الظهر يوم: ۱/ ۱۱۰.

لا ينبغی للمؤمن أن

يذلّ نفسه: ۲/ ۲۴۶، ۲۵۱.

لا ينبغى للمسلم أن يؤدّى خراجا: ۳/ ۴۵۹.

لأحملنّ ذنوب سفهائكم إلى علمائكم: ۲/ ۲۳۹.

لأخرجنّ اليهود و النصارى من جزيره العرب:

۲/ ۲۸۰.

لأستحى من اللّه أن لا أدع له: ۲/ ۵۱۶.

لألقيت حبلها على غاربها و لسقيت: ۱/ ۸۰.

... لئن بلغنى أنّك تنظر فى النجوم: ۲/ ۵۳۳.

لئن تفرغت لبنى تغلب: ۳/ ۴۳۹، ۴۴۰.

لئن كانت الإمامه لا تنعقد: ۱/ ۵۶۱.

... لأنّ البغال لا تلقح و الخيل: ۳/ ۲۷؛ ۴/ ۲۸۹.

... لأنّ رسول اللّه «ص» نهى: ۳/ ۲۵۵، ۴۱۶.

... لأنّها بيعه واحده لا يثنّى: ۱/ ۵۲۰.

... لأنّها مفتاحهنّ و الوالى هو الدليل عليهن:

۱/ ۱۸۹.

لبن اليهوديه و النصرانيه و المجوسيه: ۱/ ۳۶۶.

لتأمرنّ بالمعروف و لتنهنّ عن المنكر: ۲/ ۲۳۲.

... لتقتصّ من زوجها: ۱/ ۳۴۸.

... لرسول اللّه «ص» و ما كان: ۳/ ۱۱۳.

لسان القاضى بين جمرتين: ۲/ ۱۵۲، ۱۸۸.

لسیره علیّ «ع» فی أهل البصره کانت خیرا:

۳/ ۳۰۵.

لعمل الإمام العادل فی رعیته: ۱/ ۲۰۳.

لعن اللّه الراشی و المرتشی: ۲/ ۳۰۱.

لعن رسول اللّه «ص» الراشی و المرتشی: ۲/ ۱۹۹.

... لقد حکم الیوم فیهم بحکم اللّه: ۳/ ۲۵۶، ۲۷۲.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۵۰

... لقد شهدت فی دار عبد اللّه بن جدعان:

۲/ ۲۰۷.

لقد هممت أن آمر أصحابی أن یجمعوا: ۲/ ۲۷۵.

... لک أن تشیر علیّ و أری: ۲/ ۳۷، ۷۸۰.

... للإمام ... نعم، من أردت أن تطهره منهم:

۱/ ۱۰۱؛ ۳/ ۳۴.

... للفارس سهمان و للراجل سهم: ۳/ ۱۶۰.

للمملوک طعامه و کسوته بالمعروف: ۲/ ۲۷۶.

... للّه خمسها و أربعه أخماس للجیش: ۳/ ۱۵۸.

لم تحلّ الغنائم لأحد: ۴/ ۲.

لم تکن الصدقه فی عهد رسول اللّه «ص»: ۳/ ۱۷.

... لم عملت هذا ... نورزوا لنا فی کلّ یوم:

/۲

۶۸۰.

... لم يجئ تأويل هذه الآيه بعد: ۳/ ۳۸۳.

لم يخمّس رسول اللّه «ص» بدرا: ۳/ ۴۹.

لم يسب على «ع» يوم الجمل: ۳/ ۳۰۵.

لم يقتل رسول اللّه «ص» صبرا: ۳/ ۲۷۲.

... لمّا ظفر بها أكرمها و بعث معها: ۲/ ۸۰۵.

لمّا ظهر أمير المؤمنين «ع» على أهل البصره:

۳/ ۳۱۳.

لمّا فتح رسول اللّه «ص» مكه بايع الرجال:

۱/ ۵۱۵.

لمّا نزلت آيه الزكاه: ۳/ ۲۰.

لمّا نزلت هذه الآيه على رسول اللّه و أنذر عشيرتک:

۱/ ۴۳.

لمّا نزل رسول اللّه «ص» بمرّ الظهران: ۳/ ۱۴۲.

لمّا هزمنا علىّ «ع» بالبصره: ۳/ ۳۰۳، ۳۵۳.

لمّا ولّى أمير المؤمنين «ع» شريحا: ۲/ ۱۷۵.

لمّا ولىّ على «ع» صعد المنبر فحمد اللّه: ۲/ ۶۶۹؛ ۳/ ۳۵۸.

... لمن عمل بها من أمّتى: ۲/ ۴۰۲.

لن تقدّس أمّه لا يؤخذ للضعيف: ۲/ ۱۹۱، ۲۱۱.

لن نستعمل (لا نستعمل) على عملنا: ۱/ ۳۳۲.

لن يبرح هذا الدين قائما: ۱/ ۲۴۰، ۶۰۲.

لن يزال هذا الأمر قائما: ۱/ ۳۷۸.

لن يفترقا حتى يردا علىّ الحوض: ۱/ ۳۷۹.

لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأه: ۱/ ۶۵، ۳۵۳، ۴۹۸، ۵۰۸؛ ۲/ ۳۲.

لن يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأه: ۱/ ۳۵۳،

لنا الأنفال ... منها المعادن: ۴/ ۴۵، ۴۹، ۷۳.

... له أن ينفل قبل القتال: ۳/ ۱۵۱.

لهم ما لنا و عليهم ما علينا: ۳/ ۴۷۴.

لو أتيت برجل قذف عبدا مسلما: ۲/ ۳۵۵.

لو استعمل عليكم عبد يقودكم بكتاب اللّه:

۱/ ۶۷، ۲۰۲.

... لو أنّ امرء مسلما مات من بعد هذا أسفا:

۱/ ۱۲۲.

لو أنّ أهل السماوات و الأرض: ۲/ ۲۳۷.

لو أنّ رجلا أخذ حزمه من قضبان: ۲/ ۴۰۶.

لو أنّ رجلا ضرب رجلا: ۲/ ۳۷۶؛ ۳/ ۵۰۴.

لو أنّ قوما حاصروا مدينه فسألوهم: ۲/ ۷۲۶.

لو أنّ الناس تركوا الحج لكان على الوالى:

۱/ ۱۰۹.

لو أنّكم إذا بلغكم عن

الرجل: ۲/ ۲۳۹.

... لو خليتم أسيرها و رددتم مالها: ۳/ ۲۶۱.

لو عطّل الناس الحج لوجب على الإمام: ۱/ ۱۰۹.

... لو قتلت الأحبّه لقتلت من فى هذه الحجره:

۳/ ۲۹۲.

لو كان الإيمان فى الثريا: ۲/ ۷۰۴.

... لو كان ذلك لم يقتصّ من أحد: ۲/ ۳۶۶.

لو كان المطعم بن عدى حيّا: ۳/ ۱۴۶، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۶۷.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۵۱

... لو كان لى شيعه بعدد هذه الجداء: ۱/ ۲۱۱، ۴۷۴.

لو لا أنّ عليّا «ع» سار: ۳/ ۳۰۶، ۳۱۶.

لو لا أنّك رسول لضربت عنقك: ۲/ ۷۳۹.

لو لا حضور الحاضر و قيام الحجه: ۱/ ۴۷۳، ۶۱۱؛ ۲/ ۱۴.

لو لاك ما خلقت الأفلاك: ۱/ ۷۶؛ ۴/ ۲۹.

لو لا من يبقى بعد غيبه قائمكم: ۱/ ۴۸۸.

لو لم يكن فى الأرض إلّا اثنان لكان: ۱/ ۳۷۸.

... لو وجدت أربعين ذوى عزم: ۱/ ۶۱۰.

لو ولّيت الناس لعلّمتهم كيف ينبغى: ۱/ ۱۳۵.

لو يعلم الناس ما فى طلب العلم: ۱/ ۲۱.

لوددت أنّ أصحابى ضربت رءوسهم: ۱/ ۲۱.

... لی منه الخمس مما یفضل من مئونته:

۱/ ۱۰۲؛ ۳/ ۶۹، ۱۱۲، ۱۱۹.

لیس أحد أقیم علیه الحدّ فیموت فأجد: ۲/ ۳۶۳.

لیس بالعاجز و لا باللئیم: ۲/ ۷۸۸.

... لیس به بأس قد ظهر رسول اللّه: ۳/ ۱۹۹؛ ۴/ ۱۵۰، ۲۰۶، ۲۲۴.

لیس ثواب عند اللّه- سبحانه- أعظم: ۱/ ۱۶۶، ۱۹۸.

لیس الحکره إلّا فی الحنطه و الشعیر: ۲/ ۶۳۹، ۶۴۰.

لیس الخمس إلّا فی الغنائم خاصّه: ۳/ ۴۸، ۵۲، ۳۴۲.

... لیس ذلک إلیکم؛ إنّما: ۱/ ۵۵۸.

لیس شی ء ممّا حرّم اللّه إلّا: ۲/ ۱۷۶.

لیس علی النساء أذان و لا إقامه: ۱/ ۳۵۴.

لیس علی مؤمن جزیه: ۳/ ۴۵۹.

لیس علی مسلم جزیه: ۳/ ۴۵۸.

لیس علی المسلمین جزیه: ۴/ ۲۷۲.

لیس علی

المسلمين عشور: ۴/ ۲۶۵، ۲۷۳.

... ليس عليها شی ء فيما بينها و بين اللّه: ۱/ ۱۴۶.

... ليس عليهم سبی، إنّما: ۳/ ۳۰۴.

ليس فی الإسلام كنيسه: ۳/ ۴۸۳.

ليس فی الحدود نظر ساعه: ۲/ ۳۹۱.

ليس فی الخضر و البقول صدقه: ۳/ ۱۸.

ليس فی العسل زكاه: ۳/ ۱۸.

ليس فی المال حق سوی الزكاه: ۳/ ۷.

ليس فيما بين أهل الذمّه معاقله فيما يجنون:

۱/ ۱۴۸.

ليس لأحدكم إلّا ما طابت به نفس إمامه:

۴/ ۳۸، ۱۶۱، ۱۹۸.

... ليس لأهل العدل أن يتبعوا مدبرا: ۳/ ۲۸۸.

ليس للبعيد من الغنيمه شی ء: ۳/ ۱۶۶.

... ليس لكتابك جواب؛ اخرج عنّا: ۱/ ۲۳۵.

... ليس لكم ذلك: ۳/ ۳۰۴، ۳۱۱، ۳۱۶.

ليس للمرإ إلّا ما طابت به نفس إمامه: ۴/ ۳۷، ۱۵۶، ۱۵۷، ۱۶۲.

... ليس لنفسه من ذلك: ۳/ ۱۹۶.

ليس منّا أهل البيت أحد يدفع: ۱/ ۲۲۸.

ليس منّا من غشّنا و دحس: ۲/ ۲۶۵.

... ليس هذا لى و لا لك: ۳/ ۱۳۳؛ ۴/ ۷.

... ليس هو ذاك: ۲/ ۱۶۱، ۱۶۴.

ليس يتبع الرجل بعد موته: ۳/ ۴۱.

... ليس يحييها بالقطر و لكن: ۲/ ۱۸۸، ۳۱۰.

ليكن أبغض الناس إليك و أبعدهم منك:

۲/ ۱۲۳.

ليكن أحبّ الناس إليك و أحظاهم لديك:

۲/ ۱۲۲.

ليكن أحظى الناس منك أحوطهم: ۲/ ۱۲۲.

ليكن أحظى الناس عندك أعملهم بالرفق:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۵۲

۲/ ۱۲۳.

ليله الضيف حقّ على كل مسلم: ۳/ ۴۴۴.

لينتهينّ أقوام لا يشهدون الصلاه: ۲/ ۳۳۴، ۳۸۸.

ليّ الواجد يحلّ عرضه و عقوبته (عقوبته و عرضه):

۲/ ۴۳۱، ۴۸۴، ۴۸۵.

حرف الميم ... ما الإبل إلّا مثل الحنطه و الشعير: ۳/ ۲۲۸.

... ما أتى فيه على يديه فلا شى ء: ۲/ ۳۵۹.

ما أجد أحدا أحيا ذكرنا: ۲/ ۹۵.

ما أجلب به أهل البغى: ۳/ ۳۱۲.

... ما أحبّ

أنّى عقدت لهم: ۱/ ۶۱۵.

ما أحطتم عليه فهو لكم: ۴/ ۱۵۴.

ما أخذ بالسيف فذلك إلى الإمام: ۳/ ۲۰۹.

... ما أرى عليهم من سبيل: ۳/ ۳۱۳.

ما استحسنه المسلمون فهو حسن: ۲/ ۲۶۰.

ما أسكر كثيره فقليله حرام: ۲/ ۴۱۸.

ما أطعم اللّه لنبى طعمه: ۴/ ۵۷.

... ما أعرفك لمن هو: ۴/ ۸۵، ۲۵۳.

ما أفلح قوم قيّمتهم امرأه: ۱/ ۳۵۴.

ما أفلح قوم قيّمهم امرأه: ۱/ ۳۵۴.

ما أفلح قوم ولّوا أمرهم امرأه: ۱/ ۳۳۷.

ما أقبح العقوبه مع الاعتذار: ۲/ ۴۰۰.

ما أقرّ قوم بالمنكر: ۱/ ۶۰۱.

... ما أمحل هذا؟: ۳/ ۸۱.

... ما أنا لهؤلاء بإمام، أما يعلمون: ۱/ ۲۳۲.

ما أنزل اللّه داء إلّا و أنزل له دواء: ۲/ ۲۹۲.

... ما أنصفناكم إن كلّفناكم: ۳/ ۷۷؛ ۴/ ۱۳۴.

... ما بال أقوام جاوز: ۳/ ۲۵۷.

... ما بال عامل أبعثه فيقول: هذا لكم: ۱/ ۳۳۳؛ ۴/ ۲۶۱.

... ما بال هذا؟ ... إنى نهيت: ۲/ ۳۲۴.

... ما بال هذه؟ ... أمرت بها أن ترجم؟:

۲/ ۳۷۹.

... ما بقی منهم اثنان: ۱/ ۳۷۸.

ما بنی علیّ آجرّه علی آجره: ۲/ ۶۸۵، ۸۳۱.

... ما ترون فی هذا؟ ... قتلته إذا: ۲/ ۵۱۶.

... ما ترونی صانعا بکم؟: ۳/ ۱۴۲.

ما تریدون من علیّ «ع»؟: ۱/ ۴۵، ۵۷، ۱۷۱، ۴۱۲.

... ما تقول؟ إن کان ذلک کذلک: ۱/ ۳۶۷.

... ما تقولان أنتما: ۲/ ۷۳۸.

ما تنفقون علیّ یا أهل البصره؟: ۲/ ۶۸۵.

ما جعل اللّه بسط اللسان و کفّ الید: ۱/ ۱۵۲، ۱۹۲، ۶۰۰؛ ۲/ ۲۱۷، ۳۰۶.

ما حقّ امرئ مسلم أن یبیت لیله: ۱/ ۴۹، ۱۷۰.

... ما حملک علی ترک إجابتی؟: ۲/ ۸۰۴.

... ما حملک علی ما صنعت؟: ۲/ ۲۶۴.

... ما حملکم علی ذلک؟: ۱/ ۲۹۹؛ ۲/ ۷۸۲.

ما خلق اللّه حلالا و لا حراما إلّا:

۱/ ۱۶۹.

ما ذا يمنعكم إذا بلغكم من الرجل: ۲/ ۲۴۶.

ما رأيت من ناقصات عقل: ۱/ ۳۵۹.

... ما سكتت عنه و صبرت فخلّ عنها: ۱/ ۱۳۵.

... ما صلحت دنيا و لا دين إلّا به: ۱/ ۱۲۰.

ما صومى إلّا بصومك و لا إفطارى: ۲/ ۶۰۴.

... ما عبد به الرحمن و اكتسب به الجنان: ۲/ ۶۵.

... ما عماد الدين ... فما آفته؟: ۲/ ۲۹۵.

ما عملك ... فما يقول من قبلك فيه: ۲/ ۶۳۱.

... ما عندك؟ يا ثمامه!: ۲/ ۴۳۱، ۵۰۸؛ ۳/ ۲۶۰.

ما قدّست أمّه لم يؤخذ: ۱/ ۶۱۱.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۵۳

... ما قيمه هذه النعل؟: ۲/ ۱۳.

ما كان عبد ليحبس نفسه على اللّه: ۱/ ۲۴۸.

... ما كان فراشى الليله: ۲/ ۶۹۰.

ما كان فيهم الأطفال: ۲/ ۲۳۷.

... ما كان لأبى بسبب الإمامه فهو لى: ۱/ ۱۰۲؛ ۳/ ۱۱۴؛ ۴/ ۲۲.

... ما كان للّه فهو لرسوله: ۳/ ۱۱۲.

ما كان للملوك فهو للإمام: ۴/ ۵۵.

... ما كان من الأرضين باد: ۴/ ۳۴.

ما كفل لنا يتيما قطعته عنّا محبتنا: ۱/ ۴۸۸.

... ما كنت تصنع بسعه هذه الدار: ۲/ ۸۲۴.

... ما كنت لألقى اللّه ببدعه لم يحدث: ۲/ ۶۶۲.

... ما له؟: ۲/ ۸۲۵.

... ما له ترحه اللّه فعل فعل: ۲/ ۴۸۶.

مالى ممّا أفاء اللّه عليكم: ۳/ ۱۰۲.

ما من أحد أفضل منزله من إمام: ۱/ ۲۰۲.

ما من أحد ولى شيئا: ۲/ ۱۱۱.

ما من إمام أو وال يغلق بابه: ۲/ ۸۱۳.

ما من أمر يختلف فيه اثنان: ۱/ ۱۶۹؛ ۲/ ۶۲.

ما من أمير يؤمر على عشره إلّا و هو يأتى: ۲/ ۲۹۷.

ما من أمير يلى أمر المسلمين و لا يجهد: ۲/ ۲۹۷.

ما من رجل أمّن رجلا على ذمّه:

۲/ ۷۳۲.

ما من رجل یکون فی قوم: ۱/ ۶۰۳.

ما من شی ء إلّا و فیه کتاب أو سنّه: ۱/ ۱۶۹؛ ۲/ ۶۲.

ما من عین رأت منکرا و معصیه للّه: ۲/ ۲۷۳.

ما من قوم یعمل فیهم: ۱/ ۶۰۳.

ما من مسلم یغرس غرسا: ۴/ ۱۴۹.

ما من مولود یولد إلّا علی الفطره: ۳/ ۴۸۱.

... ما نصحتنی یا أصبغ: ۲/ ۲۶۸.

... ما هذا الّذی صنعتموه: ۱/ ۳۳۱؛ ۲/ ۸۰۲.

---

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ۴ جلد، نشر تفکر، قم - ایران، دوم، ۱۴۰۹ ه ق

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه؛ ج ۴، ص: ۴۵۳

... ما هذا ... سبحان اللّه فی هذه الساعه؟!:

۲/ ۴۰۵.

ما هذه النیران؟ علی أیّ شی ء توقدون: ۲/ ۳۳۶.

ما ولّت أمّه قط أمرها رجلا: ۱/ ۶۴، ۵۰۷.

... ما یجب الزکاه فی مثله ففیه الخمس: ۳/ ۶۵.

... ما یحلّ لنا دمه و لکنّا نحبسه: ۲/ ۴۸۱.

... ما یری الإمام، و لا یقدر له شی ء: ۱/ ۹۹.

ما يمنع ابن أبى سمّاك: ۳/ ۲۳۴.

مات رجل على عهد أمير المؤمنين «ع»: ۴/ ۹۲، ۹۷.

ما يعطى المصدق؟: ۱/ ۹۹.

ما يمنع أحدكم إذا ورد: ۲/ ۳۹.

... ما يمنعك من محمد بن مسلم؟: ۲/ ۹۳.

... ما ينبغى لنبىّ إذا لبس لأمته: ۲/ ۴۶.

المال تنقصه النفقه و العلم يزكو على الإنفاق:

۳/ ۶.

المؤذّنون أمناء و الأمناء ضمناء: ۲/ ۲۹۴.

المؤمن أخو المؤمن كالجسد الواحد: ۲/ ۷۱۵.

المؤمن أخو المؤمن عينه و دليله: ۲/ ۷۱۵.

المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدّ بعضه بعضا:

۱/ ۱۸۴.

المؤمنون إخوه تتكافى دماؤهم: ۲/ ۷۱۴.

المبادره إلى العفو من أخلاق الكرام: ۲/ ۳۹۹.

مثل المؤمنين فى توادّهم و تعاطفهم و تراحمهم:

۲/ ۱۹، ۷۱۵.

مجارى الأمور و الأحكام على أيدى العلماء باللّه:

۱/ ۳۱۱، ۳۱۴.

المجوس إنّما

ألحقوا باليهود و النصارى فى الجزيه:

۳/ ۳۸۰، ۳۹۳.

المجوس تؤخذ منهم الجزيه: ۳/ ۳۷۹.

المحتكر آثم عاص: ۲/ ۶۲۳.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۵۴

المحتكر البخيل جامع لمن لا يشكره: ۲/ ۶۲۳.

المحتكر محروم من نعمته: ۲/ ۶۲۳.

المحتكر ملعون: ۲/ ۶۲۴.

المرتدّ يستتاب؛ فإن تاب و إلّا قتل: ۲/ ۵۱۹.

مرّ النبىّ «ص» بفخّ فنزل فصلّى: ۱/ ۶۰۸.

مرّ النبىّ «ص» فى سوق المدينه بطعام: ۲/ ۲۶۳.

مروا بالمعروف و إن لم تعملوا به: ۲/ ۲۵۸، ۲۷۳.

المروءه العدل فى الإمره: ۲/ ۴۰۰.

المستشار مؤتمن: ۲/ ۴۲.

المسلم أخو المسلم: ۲/ ۷۱۵؛ ۳/ ۲۹۸.

المسلمون إخوه تتكافأ دماؤهم: ۲/ ۷۱۴، ۷۲۶.

المسلمون عند شروطهم إلّا كلّ شرط: ۱/ ۴۹۶.

مشاوره العاقل الناصح رشد: ۲/ ۳۹.

... مصلح أو مفسد؟ ... هل يجوز أن: ۱/ ۳۹۲.

المضعف أمير الرفقه: ۲/ ۷۶۵.

... مع أمير أمّره الإمام: ۴/ ۶۳، ۶۴.

معاشر الناس، إنّ النساء نواقص: ۱/ ۳۵۸.

المعصوم هو الممتنع باللّه من جميع: ۱/ ۳۸۱.

المغرم إذا تديّن أو استدان فی حقّ: ۱/ ۱۰۰؛ ۲/ ۶۹۶.

الملوک حکّام علی الناس: ۱/ ۱۹۹، ۳۱۰، ۴۳۵، ۴۴۸، ۴۸۴.

... ممن قد روی حدیثنا: ۲/ ۱۷۱.

من آذی ذمّیا: ۳/ ۴۷۴.

من ائتمن رجلا علی دمه ثمّ: ۲/ ۷۳۲.

من ابتلی بالقضاء بین المسلمین: ۲/ ۲۰۰.

من أتی حزّارا فصدّقه فی مقاله: ۲/ ۲۹۶.

من أتاکم و أمرکم جمیع علی رجل واحد: ۱/ ۱۲۹، ۱۸۴.

من أتی محمّدا من قریش بغیر إذن: ۲/ ۷۳۵.

من أتی من هذه القاذورات شیئا: ۲/ ۲۷۹.

من أحاط حائطا علی أرض فهی له: ۴/ ۱۵۳، ۱۸۰، ۱۸۲، ۱۸۳، ۱۸۷، ۱۹۸، ۲۱۶.

من أحاط علی شی ء فهو أحقّ به: ۴/ ۱۵۴، ۱۸۲، ۱۸۷.

من أحبّ بقاء الظالمین: ۱/ ۶۱۶.

من احتکر طعاما أربعین لیله: ۲/ ۶۳۱.

من احتکر طعاما أربعین یوما: ۲/ ۲۸۳.

من

احتكر طعاما على أمّتى أربعين: ۲/ ۶۳۱.

من احتكر فهو خاطئ: ۲/ ۶۲۴.

من احتكر طعاما فهو كذا: ۲/ ۶۱۲، ۶۱۳.

من احتكر على المسلمين طعاما: ۲/ ۶۲۷.

من احتكر فوق أربعين يوما فإنّ الجنّه: ۲/ ۶۳۰.

من احتكر يريد أن يتغالى بها: ۲/ ۶۲۴، ۶۵۴.

من أحسن الكفايه استحقّ الولايه: ۱/ ۳۲۴؛ ۲/ ۱۲۲.

من أحيا أرضا فهى له: ۴/ ۱۷۸.

من أحيا أرضا فى غير حق: ۴/ ۲۵۵.

من أحيا أرضا من المؤمنين: ۴/ ۲۰۶، ۲۲۱.

من أحيا أرضا مواتا: ۴/ ۱۶۱، ۲۵۵.

من أحيا أرضا ميته فله: ۴/ ۱۴۹.

من أحيا أرضا ميته فهى له: ۴/ ۱۵۱، ۱۵۷، ۱۶۱، ۱۹۸، ۲۱۶، ۲۱۷، ۲۲۰، ۲۲۵، ۲۲۶، ۲۲۷، ۲۳۶.

من أحيا أرضا ميته فى غير حق: ۴/ ۲۳۴.

من أحيا أرضا ميته لم تكن لأحد: ۴/ ۱۵۳، ۲۳۹.

من أحيا أرضا ميته ليست لأحد: ۴/ ۱۸۶، ۲۳۶.

من أحيا مواتا فهو أحقّ به: ۴/ ۴۲.

من أحيا مواتا من الأرض: ۴/ ۱۵۳، ۱۶۷، ۲۳۹.

من أحيا ميتا من موتان الأرض: ۴/ ۱۵۴.

من أخذ سارقا فعفا عنه: ۱/ ۱۴۱.

من أخذت منه أرض ثمّ مکث: ۴/ ۱۰۱، ۱۹۱.

من أرضی اللّه بسخط الناس: ۲/ ۳۰۱.

من استأکل بعلمه افتقر: ۲/ ۹۷.

من استبدّ برأیه هلک: ۲/ ۳۴.

من استشار أخاه فلم یمحضه: ۲/ ۴۲.

من استطاع منکم أن لا ینام: ۱/ ۲۰۳.

من استعمل رجلا من عصابه: ۱/ ۳۰۹، ۳۴۴؛ ۲/ ۱۲۵، ۱۸۹.

من استعمل عاملا من المسلمین: ۱/ ۳۰۸؛ ۲/ ۱۲۵.

من استقبل قبلتنا و أکل ذبیحتنا: ۲/ ۷۱۴.

من استقبل وجوه الآراء عرف: ۲/ ۳۵.

... من أسلم طوعا ترکت أرضه: ۱/ ۱۳۱؛ ۳/ ۵۴، ۱۹۲؛ ۴/ ۲۵۱.

من أسلم منهم و أقام: ۳/ ۷۲.

من اشتری شیئا من الخمس: ۳/ ۷۶؛ ۴/

.۱۳۷

... من أصاب بفيه من ذى حاجه: ۲/ ۳۴۰.

من أصبح لا يهتمّ بأمور المسلمين: ۲/ ۷۱۶.

من أطاعنى فقد أطاع اللّه و من عصانى: ۱/ ۶۷؛ ۲/ ۷۷۹.

من اعتق سائبه فليتوال: ۴/ ۸۷.

من أعطاها مؤتجرا بها: ۲/ ۳۳۱.

من أعمر أرضا ليست لأحد: ۴/ ۱۵۲.

من أعود الغنائم دوله الأكارم: ۱/ ۱۹۹.

... من أعوزه شى ء من حقّى: ۳/ ۷۵؛ ۴/ ۱۳۹.

من أفتى الناس بغير علم: ۲/ ۹۷.

من افترى على مملوك عزّر لحرمه الإسلام:

۲/ ۳۵۵.

من أقرّ بحدّ على تخويف أو حبس أو ضرب:

۲/ ۳۷۸.

من أقرّ على نفسه عند الإمام بحق: ۱/ ۱۴۲.

من أقمنا عليه حدّا من حدود اللّه: ۲/ ۳۶۲.

من أقيم عليه حدّ فمات فلا ديه له و لا قود: ۲/ ۳۶۶.

... من أكل بفمه و لم يتّخذ خبنه فليس عليه شى ء: ۲/ ۳۴۰.

... من ألقى سلاحه فهو آمن: ۳/ ۱۴۱.

من امتنع من دفع الحقّ: ۲/ ۴۸۵.

من أمر بالمعروف و نهى عن المنكر فهو خليفه اللّه:

۲/ ۲۷۲.

من أمّ قوما و فيهم أعلم منه أو أفقه منه: ۱/ ۳۰۴.

من أنكره بالسيف لتكون كلمه اللّه: ۲/ ۳۰۶.

من بحث عن أسرار غيره: ۲/ ۵۴۳.

من بدل دينه فاقتلوه: ۲/ ۵۲۱؛ ۳/ ۳۹۰، ۳۹۱، ۳۹۲.

من بلغ ما ليس بحدّ فهو من التعزير: ۲/ ۳۲۲، ۳۴۹.

من بنى مسجدا كمفحص: ۳/ ۲۱۷.

... من ترك مالا فلورثته و من ترك: ۱/ ۱۰۳.

... من تحاكم إليهم فى حقّ أو باطل: ۱/ ۲۴۷، ۴۴۱؛ ۲/ ۱۵۶.

من ترك الجهاد ألبسه اللّه: ۲/ ۷۶۳.

من تطبّب و لم يعلم منه طبّ: ۲/ ۲۹۲.

من تعلّم علما ليمارى به السفهاء: ۱/ ۳۰۶.

من تقدم على قوم من المسلمين: ۱/ ۳۰۸.

من تمنّى من أمّتى الغلاء: ۲/ ۶۲۵.

من تولّى أمر الناس فعدل: ۲/ ۸۱۲.

من تولّى أمرا من

أمور الناس: ۱/ ۲۰۱، ۳۸۷.

من تولّی عرافه قوم (و لم یحسن فیهم خ. ل):

۲/ ۵۷۴.

... من جاء بکذا فله کذا: ۳/ ۱۳۳؛ ۴/ ۶.

من جاءکم یرید أن یفرّق الجماعه: ۱/ ۴۹۷، ۵۰۷؛ ۲/ ۳۳.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۵۶

من جعل قاضیا فقد ذبح: ۲/ ۱۵۲.

من حبس طعاما یتربّص به الغلاء: ۲/ ۶۳۰.

من الحدود ثلث جلد و من تعدّی: ۲/ ۳۶۸.

من حسنت سیاسته وجبت طاعته: ۱/ ۱۹۹، ۳۲۴؛ ۲/ ۱۲۲.

من حکم فی درهمین بغیر ما أنزل اللّه: ۲/ ۱۸۹.

من خرج یدعو الناس و فیهم من: ۱/ ۳۰۵.

من خلد فی السجن رزق من بیت المال: ۲/ ۴۶۲، ۵۱۹.

من خلع یدا من طاعه لقی: ۱/ ۲۰۱، ۵۸۳.

من خیر خلق اللّه بعد أئمه الهدی: ۱/ ۴۸۲.

... من دخل دار أبی سفیان فهو آمن: ۲/ ۷۹۴.

من دخل فی شی ء من أسعار المسلمین: ۲/ ۶۲۵.

من دعا الناس إلی نفسه و فیهم: ۱/ ۳۰۶.

من الدین التجاوز عن الجرم: ۲/ ۴۰۱.

من رأی رجلا یصطاد بالمدینه فله سلبه: ۲/ ۳۳۰.

من رأى منكرا فليغيّره بيده: ۲/ ۲۷۳.

من رأى منكم منكرا فلينكر: ۲/ ۲۱۷، ۳۰۶.

من رأيتموه يصيد فيه شيئا فله سلبه: ۲/ ۳۳۱.

... من رجل يقوم فينظر لنا: ۲/ ۵۶۰.

من زرع زرعا أو غرس غرسا: ۴/ ۱۴۹.

... من زكريا بن آدم القمى: ۲/ ۹۴.

من سبق إلى ما لم يسبقه إليه مسلم: ۴/ ۱۵۵، ۱۸۶، ۱۸۷.

من سلك طريقا يطلب فيه علما: ۱/ ۴۶۹.

من سوّد اسمه فى ديوان الجبارين: ۱/ ۶۱۶.

... من الشرك فرّوا ... إنّ المنافقين: ۲/ ۸۰۷.

من شهر السلاح فى مصر ... فجزاؤه: ۱/ ۱۴۳.

من ضربناه حدّا من حدود اللّه: ۲/ ۳۶۷.

من طبائع الاغمار إتعاب النفوس: ۲/ ۶۲۳.

من طلب هذا

الرزق من حلّه: ۱/ ۹۹؛ ۲/ ۶۹۶.

من ظلم معاهدا و كلّفه فوق طاقته: ۲/ ۷۲۲؛ ۳/ ۵۰۵.

من عذّب الناس عذّبه اللّه: ۳/ ۵۰۶.

... من عرف شيئا من ماله: ۳/ ۳۰۲.

من عفا عن الجرائم فقد أخذ: ۲/ ۴۰۱.

من علامات المأمون على دين اللّه: ۲/ ۱۲۳.

من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو ردّ: ۱/ ۲۷۰.

من غشّ مستشيره سلب تدبيره: ۲/ ۴۳.

من فاته شى ء فى صلاته فليسبّح: ۱/ ۳۳۶.

من فارق جماعه المسلمين: ۱/ ۱۸۳، ۱۸۴، ۵۲۲، ۵۲۷، ۵۷۶؛ ۲/ ۷۷۵.

من قال من مؤمن ما رأته عيناه: ۲/ ۵۴۱.

... من قتل الرجل؟ ... له سلبه أجمع: ۲/ ۷۴۳.

من قتل قتيلا فله سلبه: ۲/ ۳۳۲؛ ۳/ ۱۷۱، ۱۷۳، ۱۷۵.

... من قتل كافرا فله سلبه: ۳/ ۱۷۱، ۱۷۵، ۱۷۶.

من قتل معاهدا فى غير كنهه حرّم اللّه: ۲/ ۷۳۳.

من قتله القصاص أو الحدّ لم يكن له ديه: ۲/ ۳۶۶.

من قتله القصاص بأمر الإمام: ۱/ ۱۴۶.

... من قطع منه شيئا فلمن أخذه سلبه: ۲/ ۳۳۱.

من كان بينه و بين قوم عهد: ۲/ ۷۳۳.

من كان لم يصم فليصم و من كان أكل: ۲/ ۶۰۳.

من كان من شيعتنا عالما بشريعتنا: ۱/ ۴۸۸.

... من كان منكم ... روى حديثنا ... نظر فى حلالنا: ۱/ ۴۴۴.

من كان يؤمن باللّه و باليوم الآخر: ۳/ ۳۵۹.

من كانت عنده امرأه فلم يكسها: ۱/ ۱۳۴.

من كره من أمير شيئا: ۱/ ۵۸۲.

من كشف حجاب أخيه انكشف: ۲/ ۴۴۸، ۵۴۳.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۵۷

من كنت مولاه فعلىّ مولاه: ۱/ ۵۳، ۵۴، ۵۶، ۶۳، ۳۱۰، ۴۸۳؛ ۳/ ۱۰۴.

من لزم المشاوره لم يعدم: ۲/ ۳۶.

من لطم خدّ امرئ مسلم أو وجهه: ۳/ ۵۰۵.

من لقى صاحب عشور فليضرب عنقه:

۴/ ۲۶۰.

... من لم يأكل فليصم و من أكل فليمسك:

۲/ ۶۰۳.

من لم يصلح نفسه لم يصلح غيره: ۲/ ۱۲۲.

من مات بغير إمام مات ميته جاهليه: ۱/ ۲۰۳.

من مات بغير وصيّه مات ميته جاهليه: ۱/ ۴۹، ۱۷۰، ۱۹۶.

من مات لا مولى له و لا ورثه: ۴/ ۸۴.

من مات من حدّ أو قصاص فهو قتيل القرآن:

۲/ ۳۶۶.

من مات و ترك دينا: ۴/ ۸۴.

من مات و لم يدع وارثا: ۴/ ۸۸.

من مات و ليس عليه إمام: ۱/ ۱۹۶.

من مات و ليس فى عنقه: ۱/ ۲۰۱.

... من مات و ليس له مولى: ۴/ ۸۴.

من مات و ليس له وارث: ۴/ ۸۴.

من محمد رسول اللّه إلى أساقفه نجران: ۲/ ۷۵۲.

من محمد رسول اللّه إلى أهل اليمن: ۳/ ۳۸۰.

من محمد رسول اللّه إلى صاحب الروم: ۲/ ۷۰۶.

من محمد رسول اللّه إلى صاحب مصر: ۲/ ۷۰۷.

من محمد رسول اللّه «ص» إلى الهرمزان: ۲/ ۷۰۸.

من مشى إلى سلطان جائر: ۲/ ۲۵۲.

من مشى إلى ظالم ليعينه: ۱/ ۶۱۵.

من نصب نفسه للقياس: ۲/ ۶۹.

من نصب نفسه للناس: ۱/ ۲۹۳.

من وجد برد حبّنا فى كبده: ۴/ ۱۲۲.

... من وجد رجلا يصيد فيه فليسلبه: ۲/ ۳۳۱.

... من وجد ماله فليأخذه: ۳/ ۲۹۸، ۳۰۴.

من وكّل رجلا على إمضاء: ۲/ ۱۷۴.

من ولّى لنا شيئا فلم تكن له: ۳/ ۴۹۹.

من ولّى من أمر المسلمين شيئا فاحتجب:

۲/ ۸۱۳.

من ولّاه اللّه- عزّ و جلّ- من أمر المسلمين شيئا:

۲/ ۱۱۱.

من ولاه شيئا من أمور المسلمين: ۲/ ۸۱۳.

... من يحمل وزرى يوم القيامه: ۲/ ۶۹۹.

... من يشترى منّى سيفى هذا: ۲/ ۶۸۵، ۸۳۱، ۸۳۲.

منزله الفقيه فى هذا الوقت كمنزله الأنبياء:

۱/ ۴۶۸.

... منكم ... عليكم: ۱/ ۴۵۱.

... منكم (فى خبر أبى خديجه): ۲/ ۱۴۹.

منها أنّ

الخلق لمّا وقفوا على حدّ محدود: ۱/ ۴۷۶.

موتان الأرض للّه و لرسوله: ۴/ ۳۹، ۴۲، ۱۵۴، ۲۱۷، ۲۲۰.

موسّع على شيعتنا أن ينفقوا: ۴/ ۲۹۲.

المؤلى إذا أبى أن يطلق: ۲/ ۵۲۲.

... ميراثه بين المسلمين عامّه: ۴/ ۸۸.

حرف النون النائحه و من حولها فى النار: ۲/ ۲۸۲.

... نابيت قومك و داهنت وضيعت: ۲/ ۳۲۶.

الناس تبع لقريش فى الخير و الشرّ: ۱/ ۳۷۶.

الناس تبع لقريش فى هذا الشأن: ۱/ ۳۷۵.

الناس عبيد الدنيا و الدين لعق على ألسنتهم:

۱/ ۵۷۹.

الناس كأسنان المشط سواء: ۲/ ۱۹۱.

الناس كلّهم يعيشون فى فضل مظلمتنا: ۴/ ۱۳۱.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۵۸

النبى «ص» فادى بالرجل الذى أسلم: ۳/ ۲۷۸.

النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق: ۱/ ۶۰، ۸۴.

نحن العلماء و شيعتنا المتعلّمون: ۱/ ۳۱۶، ۴۶۹.

نحن قوم فرض اللّه- تعالى- طاعتنا: ۴/ ۱۳، ۵۸، ۵۹.

نحن و اللّه الذين عنى اللّه: ۳/ ۳۲۷.

الندامه على العفو أفضل: ۲/ ۳۹۷.

نضّر اللّه عبدا سمع مقالتى فوعاها: ۲/ ۷۷۲.

نضّر اللّه عبدا سمع مقالتى هذه: ۲/ ۷۷۳.

... نظام المسلمين ... ۱/ ۳۸۶.

... نعم: ۲/ ۹۴؛ ۳/ ۱۶۴، ۲۱۷؛ ۴/ ۲۶۳.

... نعم أخبرنى أبى عن جدّى: ۴/ ۹۷.

... نعم ... إذا أدرك الصغار: ۲/ ۲۰۳.

... نعم، إذا حفر لهم: ۳/ ۲۲۶.

... نعم، أما بلغك كتاب: ۳/ ۳۷۸.

... نعم، إنّ الوكيل إذا وكّل: ۲/ ۱۷۴.

... نعم، إنّ المدينه لم تكن يومئذ: ۳/ ۱۷.

... نعم، إنّا للّه و إنّا إليه راجعون: ۱/ ۶۰۸.

... نعم، أين ما قال اللّه و الذين: ۴/ ۲۹۱.

... نعم، خمس و عشرون سوطا ربع حدّ الزانى:

۲/ ۳۳۱.

نعم الشى ء الإماره لمن أخذها بحقها: ۱/ ۲۰۲.

... نعم، لا بأس به: ۳/ ۲۲۶.

... نعم ... ليس حيث تذهب، إنّما

هو:

۲/ ۴۴۸.

... نعم ... ليس حيث تذهب، إنّما هى إذاعه سرّه: ۲/ ۵۴۳.

... نعم ... نعم، إنّما هو ماله: ۳/ ۴۲۱.

... نعم، و ذلك أنّ عليّا: ۳/ ۳۰۵.

... نعم، و لكن لو اعترف و لم يجئ بالسرقه: ۲/ ۳۷۸.

... نعم ... يكون بعدى أئمه: ۱/ ۵۸۰.

... نعم، ينتظر بقدر ما ينتهى خبره إلى الإمام:

۱/ ۱۰۰.

نعيت إلى النبىّ «ص» نفسه و هو صحيح:

۲/ ۷۹۹.

نفد الطعام على عهد رسول اللّه «ص» فأتاه:

۲/ ۲۸، ۶۳۲، ۶۶۱.

نكحت ابنه رسول اللّه «ص» و ليس لنا فراش إلّا:

۲/ ۸۳۲.

نهى رسول اللّه «ص» أن يحتكر الطعام: ۲/ ۶۲۶.

نهى رسول اللّه «ص» عن الأدب عند الغضب:

۲/ ۳۹۲.

نهى عن الحكره بالبلد: ۲/ ۶۲۵.

حرف الهاء هؤلاء يقولون: لا إمره إلّا للّه: ۱/ ۴، ۵۴۷؛ ۲/ ۱۵؛ ۴/ ۱۰۹.

... هؤلاء المحرومون: ۳/ ۱۶۴.

... هذا ابن عمّ رسول اللّه «ص» فی علمه:

۲/ ۶۷۶.

... هذا أمین هذه الأمّه: ۲/ ۱۳۹.

هذا الدین متین فأوغلوا فیه برفق: ۲/ ۷۶۵.

هذا علی أن یأمره بعد معرفته: ۲/ ۲۴۵.

... هذا لتجرئک علی شرب الخمر: ۲/ ۴۵۱.

... هذا لشیعتنا حلال: ۳/ ۷۵؛ ۴/ ۱۲۳، ۱۳۴.

... هذا نفی المحارب غیر هذا النفی: ۱/ ۱۴۳.

هذه الآیه نزلت حین أمر رسول اللّه «ص»:

۳/ ۳۶۵.

هذه الکتب ابتداء منهم أو جواب ما کتبت:

۱/ ۲۱۴.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۵۹

... هاهنا أحد من أهل قریته: ۴/ ۹۳.

... هل تعرف الناسخ و المنسوخ: ۲/ ۱۷۱.

هلمّوا أکتب لکم کتابا لا تضلّوا بعده: ۱/ ۵۹.

هم عیش العلم و موت الجهل: ۲/ ۸۳.

... هم قرابه الرسول «ص»: ۳/ ۱۱۳.

... هم من آبائهم: ۳/ ۲۵۸.

... هم منهم: ۳/ ۲۵۸.

هم موضع سرّه و لجأ أمره: ۱/ ۶۰؛ ۲/ ۸۳.

... هم

و اللّه أهل قم: ۱/ ۲۴۰.

همّ رسول اللّه «ص» بإحراق قوم فی منازلهم:

۱/ ۹۳.

هو أنت و شیعتک یوم القیامه: ۱/ ۶۱.

... هو بینهما ما لم یحکم الوالی فی المجروح الأوّل:

۱/ ۱۴۶.

... هو حسن إن لم یکن جزیه: ۴/ ۲۸۹.

... هو حقّک إن عفوت عنه فحسن: ۱/ ۱۴۱.

هو الرجل یأتی السلطان: ۱/ ۶۱۷.

... هو صله الإمام فی کلّ سنه: ۴/ ۲۹۱.

... هو کذلک ... صدق اللّه: ۲/ ۲۳۶.

... هو کذلک، هو کذلک: ۱/ ۱۱۷.

... هو لجمیع المسلمین: ۳/ ۱۹۷.

... هو لک یا مالک، فإذا: ۳/ ۲۹۱.

... هو له، هو له: ۳/ ۲۳۱.

... هو المعتصم بحبل اللّه: ۱/ ۳۸۱.

... هو من الفی ء و الأنفال: ۳/ ۳۵۷؛ ۴/ ۵۵.

... هوّن علیک، فإنّی لست: ۲/ ۷۹۸.

... هی الزکاه: ۳/ ۹.

... هی الزکاه المفروضه: ۳/ ۹.

... هی القری الّتی قد جلا أهلها: ۴/ ۳۹.

... هی القری الّتی قد خربت: ۴/ ۳۹، ۴۵، ۵۴، ۷۳.

... هی له و له أجر بیوتها: ۴/ ۱۵۱، ۲۰۷.

... هی و اللّه الإفاده یوما: ۳/ ۴۷.

... هی و مثلها و النکال و لیس فی شی ء من الماشیه: ۲/ ۳۴۰.

... هیهات یا معلّی، أما و اللّه: ۱/ ۳۴۵؛ ۲/ ۵۳، ۸۲۲.

حرف الواو و آتیتم الزکاه و أعطیتم: ۳/ ۷۲.

... و آخر ینظر لهما: ۲/ ۵۲۴.

و الآیه الخامسه قول اللّه: ۳/ ۳۲۹.

الواجب علی الإمام إذا نظر إلی رجل: ۱/ ۱۴۲.

و اجعل لذوی الحاجات منک قسما: ۲/ ۵۴، ۲۱۱.

و اجعل لهم قسما من بیت مالک: ۴/ ۵۳.

و أخذ رسول اللّه «ص» الجزیه: ۳/ ۳۶۸، ۳۸۱.

... و إخراج الخمس من کلّ ما یملکه: ۳/ ۸۵.

و إذا حاصرت أهل حصن: ۲/ ۷۶.

... و إذا لقیتم عدوّا: ۳/ ۳۸۴.

... و إذا وصلتم

إلى رحال القوم: ۳/ ۳۱۰.

و الأرضون الّتى أخذت عنوه: ۳/ ۳۳، ۴۹۴.

و أشدّ من يتم هذا اليتيم يتيم ينقطع: ۱/ ۴۸۸.

و الاستشاره عين الهدايه: ۲/ ۳۵.

و أشعر قلبك الرحمه للرعيه و المحبه: ۲/ ۳۹۸، ۷۲۲، ۸۰۱؛ ۳/ ۴۷۰.

و أعجب من ذلك طارق طرقنا: ۱/ ۳۳۳.

و أعدّوا لهم ما استطعتم من قوّه ألا انّ القوّه ...:

۲/ ۷۵۸.

و أعظم ما افترض اللّه- سبحانه- من تلك الحقوق:

۱/ ۱۸۶.

---

و اعلم- مع ذلك- أنّ فى كثير منهم: ۲/ ۶۲۱، ۶۴۶.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۶۰

... و أغنى عن الناس شرّه: ۲/ ۵۱۸.

... و أفضلهم حلما و أجمعهم علما و سياسه:

۱/ ۳۲۵.

و أقام لهم عليّا «ع» علما و إماما: ۱/ ۳۹۰.

وال ظلوم غشوم خير من فتنه تدوم: ۱/ ۴، ۱۷۶، ۵۴۷.

و الزموا السواد الأعظم: ۱/ ۱۸۴، ۵۵۴.

و اللّه إن كان علىّ «ع» ليأكل: ۲/ ۸۲۷.

و اللّه لأن أبيت على حسك السعدان: ۲/ ۶۷۹.

... و اللّه لا أجد لبنى إسماعيل فى هذا الفى ء:

۳/ ۳۵۹.

و اللّه لا يخرج أحد منّا قبل خروج القائم: ۱/ ۲۲۲.

... و اللّه لهى أحبّ إلىّ من إمرتكم: ۱/ ۷۹.

و اللّه لو أنّ الحسن و الحسين فعلا: ۲/ ۱۹۳، ۲۱۱.

و اللّه لو وجدته قد تزوج به النساء: ۲/ ۱۵، ۱۸۷، ۲۱۱، ۶۸۶.

و اللّه ما صلّوا لهم و لا صاموا و لكن: ۱/ ۵۹۱.

و اللّه ما كانت لى فى الخلافه رغبه: ۱/ ۸۰، ۱۹۰، ۳۳۲.

و اللّه ما لى من فيئكم و لا هذه الوبره: ۳/ ۱۴۷.

و اللّه ما معاويه بأدهى منى و لكنه يغدر: ۱/ ۵۴۵؛ ۲/ ۷۳۵.

و اللّه يا سدير لو كان لى شيعه بعدد هذه الجداء:

۱/ ۵۲۹.

و اللّه يا محمد من أصبح

من هذه الأمّه: ۱/ ۲۹۱.

و الّذی نفسی بیده إنّ هذا و شیعته: ۱/ ۶۱.

و الإمام المستحق له علامات: ۱/ ۳۸۴.

و الإمام عالم لا یجهل و راع لا ینکل: ۱/ ۳۰۵، ۳۲۳.

و الأمر بالمعروف و النهی عن المنکر: ۲/ ۲۵۰.

و الأمر و النهی وجه واحد لا یکون: ۱/ ۱۷۷.

و أمر أمیر المؤمنین «ع» مالکا: ۲/ ۲۶۵.

و أمر «ع» رفاعه قاضیه علی الأهواز: ۲/ ۲۶۶.

و أمره أن یأخذ من المغانم: ۳/ ۷۱.

... و أمره أن یقرئهم: ۲/ ۹۶.

و أمرهم بما یکون من أمر الطاعه: ۱/ ۱۰۸.

و أمروا بالمعروف و ائتمروا به: ۲/ ۲۵۷.

و أمّا بعد فلا تطولنّ احتجابک: ۲/ ۸۱۲.

و أمّا حقّ المستشیر فإن حضرک: ۲/ ۴۲.

و أمّا حقّ رعیتک بالسلطان: ۲/ ۳۹۹، ۷۷۷.

و أمّا حقی علیکم فالوفاء بالبیعه: ۱/ ۵۷۶.

و أمّا الحنّاط فإنّه یحتکر الطعام علی أمّتی: ۲/ ۶۳۰.

و أمّا الحوادث الواقعه فارجعوا فیها إلی رواه حدیثنا ۱/ ۲۶۳، ۴۸۱؛ ۲/ ۹۰، ۱۰۷، ۱۵۸، ۵۹۸.

و أمّا الخمس فقد أبیح: ۴/ ۱۳۹.

و أمّا الرجل الذی اعترف باللّواط: ۲/ ۳۹۴.

و أمّا الرشا فى الحكم فهو الكفر: ۲/ ۱۹۹.

و أمّا السيف المكفوف: ۳/ ۲۸۹.

و أمّا فلانه فأدركها رأى النساء: ۱/ ۳۵۹.

... و أمّا قولك: إنّ عليّا «ع» قتل: ۳/ ۲۸۸.

و أمّا قولك: إنّ قومى كان لهم عريف: ۲/ ۵۷۴.

و أمّا قولك لا تبايع حتى يبايع أهل الأمصار:

۱/ ۵۵۸.

و أمّا قوله: و ما أفاء اللّه: ۳/ ۳۲۴.

و أمّا اللواتى فى صفات ذاته فإنّه: ۱/ ۳۰۴، ۳۲۳.

و أمّا ما جاء فى القرآن: ۳/ ۱۱۱.

... و أمّا المتلبسون بأموالنا: ۳/ ۷۸.

و أمّا المغانم فإنّه لما كان يوم بدر: ۳/ ۱۳۴.

و الأموال أربعه: أموال المسلمين: ۳/ ۳۵۶.

و إن أبوا أن يهاجروا: ۳/ ۳۵۸.

و

إن تركها أو أخربها فأخذها: ۴/ ۱۸۸.

و إن تعطوا من المغنم الخمس: ۳/ ۷۲.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۶۱

و إن حارب اللّه و سعی فی الأرض: ۲/ ۵۳۲.

... و إن سرق فاقطعوا یده: ۲/ ۵۱۶.

و إن عقدت بینک و بین عدوّک: ۲/ ۷۳۴.

... و إن کان المیت لم یتوال إلی أحد: ۱/ ۱۴۲.

و إن کانت امرأه حبست حتی تموت: ۲/ ۵۱۹.

و إن کانت امرأه فحلق رجل رأسها: ۲/ ۵۰۱.

و أن لا تنازع الأمر أهله: ۱/ ۶۱۷.

... و إن لم یکن له ولیّ طلّقها السلطان: ۱/ ۱۳۵.

و أن لیس علیکم أمیر إلّا من أنفسکم: ۱/ ۵۰۱.

... و أنا وارث من لا وارث له: ۴/ ۸۶.

... و أنتم أعظم الناس مصیبه: ۱/ ۳۱۶، ۴۸۵.

و انظروا لأنفسکم، فو اللّه إنّ الرجل: ۱/ ۲۷۶، ۳۰۸.

و إنّ الأمر بالمعروف و النهی عن المنکر: ۲/ ۲۵۳.

... و إنّ عملک لیس لک بطعمه: ۱/ ۴۳۳.

و إنّ فی سلطان اللّه عصمه: ۲/ ۷۷۴.

و انّ لک نصیبا فی بیت المال: ۳/ ۲۲۰.

و إنّ من أسخف حالات الولاه: ۲/ ۸۰۲.

و إنّ يهود بنى عوف أمّه مع المؤمنين: ۲/ ۲۱.

و إنّما الشورى للمهاجرين و الأنصار: ۱/ ۵۰۵، ۵۴۹، ۵۶۷.

و إنّما عاب اللّه ذلك عليهم: ۲/ ۲۵۳.

و إنّما هلك الناس حين ساووا: ۱/ ۲۹۱.

و إنّه لا بدّ للناس من أمير: ۳/ ۳۵۶.

و انه ليس من أحد يدعو إلى أن يخرج: ۱/ ۲۳۷.

و إنّى أقسم باللّه قسما صادقا: ۲/ ۵۵۴، ۶۷۳؛ ۳/ ۳۵۶.

... و إنّى باعث إليكم أخى و ابن عمّى:

۱/ ۵۰۹، ۵۵۹.

... و أوّل ذلك الدعاء إلى طاعه اللّه: ۱/ ۱۱۶؛ ۲/ ۷۱۱.

و إيّاك أن تشتم مسلما أو تطيع: ۲/ ۷۷۷.

و

إيّاك و الغدر بعهد اللّه و الإخفار: ۲/ ۷۳۴.

و إيّاك و مشاوره النساء فإنّ رأيهنّ: ۱/ ۳۵۶.

و إيّاكم أن يخاصم بعضكم بعضا: ۱/ ۴۴۲.

و ايم اللّه لأنصفنّ المظلوم: ۲/ ۱۸۹.

و أيّما قريه عصت اللّه و رسوله: ۳/ ۵۸.

... و أيّما قوم أحيوا: ۳/ ۱۹۹.

و أيّما قوم أحيوا شيئا من الأرض: ۴/ ۲۰۷.

... و بحجّه هذه الآيه يقاتل مؤمنو كلّ زمان:

۱/ ۱۲۲.

و بسطتم يدى فكففتها و مددتموها: ۱/ ۵۱۹.

... و بطون الأوديه و رءوس الجبال: ۴/ ۳۸، ۴۸.

و التأديب ما بين ثلاثه إلى عشره: ۲/ ۳۶۰.

و تفقّد أمر الخراج بما يصلح أهله: ۳/ ۵۰۰.

و الجاسوس و العين إذا ظفر بهما: ۲/ ۷۴۲.

وجد فى قائم سيف رسول اللّه «ص»: ۳/ ۵۰۳.

وجدت امرأه مقتوله: ۳/ ۲۵۷.

وجدنا فى كتاب علىّ «ع» أن الأرض: ۴/ ۴۶، ۲۰۰، ۲۴۱.

... وجّه رسول اللّه «ص» عمر بن الخطاب:

۲/ ۵۶۴.

و جعل رسول اللّه «ص» الصدقه فى كلّ: ۳/ ۲۳.

و جعلوهم حكّاما على رقاب الناس: ۱/ ۴۴۸.

و الجهاد واجب مع الإمام: ۱/ ۱۱۷.

و الحكم لا يصح إلّا بإذن من اللّه و برهانه:

۲/ ۱۴۲.

و الخمس من جميع المال مرّه واحده: ۳/ ۸۵.

... وددت أنّى أقدر على أن أجيز: ۴/ ۲۶۳.

و دفن علىّ «ع» الأطراف: ۳/ ۳۱۷.

و ذلك أنّ جميع ما بين السماء و الأرض: ۳/ ۳۵۷.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۶۲

ورثت عن رسول اللّه «ص»: ۳/ ۵۰۴.

... ورثه الأنبياء: ۱/ ۴۶۹.

و رجل قمش جهلا موضع فى جهال الأمّه:

۲/ ۱۵۱.

وزراء السوء أعوان الظلمه و إخوان الأئمه:

۲/ ۱۲۲.

و الزكاه نسخت كلّ صدقه: ۴/ ۲۸۴.

و سأجهد فى أن أطهّر الأرض من هذا: ۱/ ۲۲۶، ۲۴۶.

و صل اللّه طاعه ولىّ أمره بطاعه رسوله: ۲/

.۷۷۶

وضع أمير المؤمنين «ع» على الخيل: ۳/ ۲۷؛ ۴/ ۲۸۸.

وضع رسول اللّه «ص» الزكاه على تسعه: ۲/ ۶۴۸؛ ۳/ ۱۳، ۱۴، ۱۵، ۱۹، ۲۲؛ ۴/ ۲۸۸.

و طاعتنا نظاما للملّه: ۱/ ۱۸۵؛ ۲/ ۵۴۹.

و طاعه ولاه العدل تمام العزّ: ۲/ ۷۷۷.

و العالم بزمانه لا تهجم عليه اللوابس: ۱/ ۲۴۱.

و العشر فى التمر و الزبيب و الحنطه: ۳/ ۲۵.

و علّه ضرب الزانى على جسده: ۲/ ۴۰۹.

و الغارمين قوم قد وقعت عليهم ديون: ۱/ ۹۹؛ ۳/ ۳۳.

و فعل النبى «ص» ذلك و أخذ الجزيه: ۳/ ۳۷۲.

و الفى ء يقسم قسمين: ۳/ ۳۴۸.

و فى كلّ أربعين من الإبل السائمه: ۲/ ۳۳۰.

و قام معه بنو أبيه يخضمون: ۳/ ۳۲۶؛ ۴/ ۲۱.

و قبض ما كان فى عسكرهم: ۳/ ۳۱۴.

و قد اجتمعت الأمّه قاطبه: ۲/ ۶۸.

و قد روى أصحابنا أنّ ما يحويه العسكر: ۳/ ۳۱۱.

و قد عرفت أنّ معاويه كتب: ۲/ ۵۵۳.

و قد علمتم أنّ رسول اللّه «ص» رجم الزانى:

۳/ ۳۵۶.

و قد علمتم أنّه لا ينبغى أن يكون الوالى: ۱/ ۲۹۱، ۳۲۵، ۳۲۹.

و قد علمتم موضعی من رسول اللّه «ص»: ۱/ ۴۶.

و قد کان رسول اللّه «ص» عهد إلیّ: ۱/ ۵۰۵.

و قد کان من أبی سفیان فی زمن عمر: ۱/ ۳۶۴.

و قد ولّیت أموورکم حذیفه بن الیمان: ۲/ ۵۷۰.

و قسّم علیّ «ع» ما وجده فی العسکر: ۳/ ۳۱۳.

و قضی أن لا ضرر و لا ضرار: ۲/ ۳۰.

و قول اللّه- تعالی- ما فرّطنا: ۲/ ۷۰.

و کان أمیر المؤمنین «ع» إذا سرق السارق:

۲/ ۴۵۴، ۴۶۲.

و کان أمیر المؤمنین «ع» یعطی میراث: ۴/ ۹۳.

و کان رسول اللّه «ص» المبین عن اللّه: ۳/ ۴۳۰.

... و کان رسول اللّه «ص» ینفق منها: ۳/ ۳۲۲.

و کان علی «ع» إذا

أتى بالسارق: ۲/ ۴۶۲.

... و كان للمسلمين: ۳/ ۱۹۳.

و كانت الفريضه تنزل بعد الفريضه: ۱/ ۱۸۹.

و كأنّك إنّما كنت تكيد: ۳/ ۳۵۶.

و كذلك أخذ رسول اللّه «ص» البيعه لعلىّ «ع»:

۱/ ۵۱۷.

و كذلك من عظمت الدنيا فى عينه: ۲/ ۸۱۷.

... و كفّ عن الناس: ۲/ ۵۱۸.

... و كلّ أرض خربه و بطون الأوديه: ۴/ ۳۸، ۴۸.

... و كلّ أرض ميته قد جلا أهلها: ۴/ ۵۵.

... و كلّ أرض ميته لا ربّ لها: ۴/ ۴۷.

و كلّ حكره تضرّ بالناس: ۲/ ۶۲۳.

و كلّ سائس إمام: ۲/ ۶۰۱؛ ۴/ ۲۵.

و كلّ ما دخل منه فى ء: ۳/ ۳۵۰.

و كلّ ما فى أيدى شيعتنا: ۴/ ۲۰۸، ۲۲۱.

و كلّ ما كان فى أيدى شيعتنا: ۴/ ۱۴۶.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۶۳

... و كم تضربه؟ ... مأئه مأئه: ۲/ ۳۵۹.

و كيف يأمرهم اللّه- عزّ و جلّ- بطاعه: ۱/ ۴۳۸.

... و كيف يختلفان: ۲/ ۱۸۲.

و لا تبيعنّ للناس فی الخراج کسوه: ۲/ ۷۲۳.

و لا تدخلنّ فی مشورتک بخیلا: ۱/ ۳۲۶، ۳۳۰؛ ۲/ ۴۰.

و لا تدفعنّ صلحا دعاک إلیه عدوّک: ۲/ ۷۲۸؛ ۳/ ۳۸۸.

و لا تقتلوا ولیدا: ۳/ ۴۲۵.

و لا تقطعوا شجره: ۳/ ۱۶۸.

... و لا تلی الإماره: ۱/ ۳۵۴.

و لا تهیجوا امرأه بأذی و إن شتمن أعراضکم:

۱/ ۳۵۸.

و لا تهیجوا النساء بأذی و إن شتمن أعراضکم:

۱/ ۳۵۷.

... و لا تولّی القضاء: ۱/ ۳۵۵.

... و لا الجاهل فیضلّهم بجهله: ۱/ ۳۰۲.

... و لا جزیه علی النساء: ۳/ ۴۱۸.

و لا یأمر بالمعروف من قد أمر أن یؤمر به: ۲/ ۲۵۷.

... و لا یجاز علی جریحهم و: ۳/ ۲۹۳.

و لا یحلّ منع الملح و النار: ۴/ ۷۶.

... و لا یقتل أسیر

و لا: ۳/ ۳۰۱.

و لا يقسّم فيئهم: ۳/ ۳۰۵.

و لا يكونن المحسن و المسى ء: ۲/ ۱۸۹.

ولاه الجور شرار الأمّه: ۱/ ۲۹۶؛ ۲/ ۱۲۲.

و لكن اللّه- عزّ و جلّ- فرض فى أموال: ۴/ ۲۹۱.

و لكننى آسى أن يلى أمر هذه الأمّه: ۱/ ۲۸۶، ۲۹۲.

و لكنى أضرب بالمقبل إلى الحقّ: ۲/ ۵۷۰.

الولايه أفضل، لأنّها: ۱/ ۵۹۹.

ولايه أهل العدل الّذين أمر اللّه: ۱/ ۱۹۷، ۲۹۴، ۵۰۹.

ولد الزنا شرّ الثلاثه: ۱/ ۳۶۴.

و لعلى أسمعكم و أطوعكم لمن ولّيتموه أمركم:

۱/ ۶۵.

و لعمرى لئن كانت الإمامه: ۱/ ۵۴۹، ۵۵۵.

و لعمرى ما علىّ من قتال من خالف الحقّ:

۱/ ۶۰۱.

و لقد بلغنى أنّ الرجل منهم كان يدخل: ۲/ ۷۲۳.

و للإمام صفو المال: ۳/ ۷۲، ۱۳۷؛ ۴/ ۵۹.

ولّ أمر جنودك أفضلهم فى نفسك حلما:

۱/ ۳۲۵.

ولّانى المسلمون الأمر بعده: ۱/ ۴۹۸؛ ۲/ ۳۲.

... و لم أفتوك بثمانيه عشر يوما؟: ۲/ ۹۸.

... و لم يستحلّ أن يجلس فى الضوء من غير استحقاق: ۲/ ۶۸۲.

... و لم يا سدير، ... يا سدير، و كم عسى أن تكونوا؟: ۱/ ۲۳۰، ۶۰۹.

و لمّا فرغ رسول اللّه «ص» من ردّ سبايا حنين:

۳/ ۳۵۵.

و لنا الأنفال ... المعادن منها: ۴/ ۴۶، ۷۳.

و لنا الصفىّ ... الصفى من كلّ: ۴/ ۵۹.

و لنجران و حاشيتها جوار اللّه: ۲/ ۲۱؛ ۳/ ۴۷۲.

و له أن يسدّ بذلك المال: ۳/ ۱۴۸، ۱۶۹، ۴۶۶؛ ۴/ ۱۰.

و له بعد الخمس الأنفال: ۴/ ۱۷، ۳۴، ۳۸.

و له رءوس الجبال و بطون الأوديه: ۴/ ۴۸.

و له صوافى الملوك ما كان فى أيديهم: ۴/ ۵۳.

و لو استعمل عليكم عبد يقودكم: ۱/ ۳۷۳؛ ۲/ ۷۷۹.

... و لو صبرتم على الأذى: ۱/ ۳۱۶.

و لو قتل علىّ «ع» أهل البصره جميعا: ۳/ ۲۹۵.

دراسات فى

ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۶۴

و لیس علی من یعلم ذلک فی هذه الهدنه: ۲/ ۲۵۰.

و لیس فی الرایات رایه أهدی من الیمانی: ۱/ ۲۳۸.

و لیس فی مال الخمس زکاه: ۳/ ۵۶، ۱۱۳، ۳۴۰.

و لیس لعرق ظالم حقّ: ۴/ ۱۶۰، ۲۳۴.

و لیس للأعراب من الغنیمه شی ء: ۳/ ۱۶۵.

و لیس للإمام أکثر من الجزیه: ۳/ ۴۴۷.

... و لیس لمن قاتل شی ء من الأرضین: ۳/ ۱۹۵.

و لیس یحبّ للملوک أن یفرّطوا: ۲/ ۱۲۴.

و لیکن أبعد رعیتک منک و أشنأهم: ۲/ ۵۴۳.

و لیکن أحبّ الأمور إلیک: ۲/ ۱۱۴.

و لیکن نظرک فی عماره الأرض: ۴/ ۲۹۱.

و ما أخذ بالسیف: ۳/ ۱۹۴، ۲۰۳، ۲۱۰، ۲۱۱؛ ۴/ ۲۰۷.

... و ما أرید أن أخالفکم إلی ما أنهاکم عنه:

۲/ ۳۰۰.

و ما أعمال البرّ کلّها و الجهاد: ۲/ ۲۱۴.

و ما أقرّ قوم بالمنکر: ۲/ ۲۳۴.

... و ما أنت و ذاک، إنّما کلّف الناس: ۲/ ۷۷۶.

... و ما علامه ذلک؟: ۳/ ۱۴۶.

... و ما علیّ من غلائه إن غلا فهو: ۲/ ۶۶۲.

و ما كان للّه من حقّ فإنّما: ۴/ ۱۰۵.

و ما كان من فتح لم يقاتل: ۳/ ۳۵۲؛ ۴/ ۳۴.

و ما كان من أرض خربه: ۴/ ۳۸، ۴۸.

و ما لم يعمر منها أخذه: ۴/ ۲۱.

... و ما لم يعمروه منها: ۳/ ۱۹۳، ۱۹۴.

... و ما الملاحه؟ ... فقال هذا: ۳/ ۵۹.

... و ما هى؟ ... فى الحبوب كلّها: ۳/ ۱۹.

... و مثل عدوّ يصطلم فيؤخذ ماله: ۴/ ۶۴، ۱۲۵.

و المرأه إذا ارتدّت عن الإسلام: ۲/ ۴۴۹.

و معه درّه لها سبابتان: ۲/ ۲۶۶.

و مكان القيّم بالأمر مكان النظام: ۱/ ۱۸۶؛ ۲/ ۱۹، ۵۴۸.

و من استمع إلى حديث قوم: ۲/ ۵۴۴.

و من أنكره

بالسيف لتكون كلمه اللّه: ۲/ ۲۱۷، ۲۵۳.

... و من كان على نصرانيه أو يهوديه: ۳/ ۴۱۸.

... و من يبيع ذلك؛ هى أرض المسلمين:

۳/ ۱۹۸؛ ۴/ ۲۰۵.

و من يكن على يهوديته أو نصرانيته: ۳/ ۴۱۸.

... و منها أنّه لو لم يجعل لهم إماما: ۱/ ۲۹۶.

و مهما كان فى كتّابك من عيب: ۲/ ۵۴.

... و الناس يقولون: ۳/ ۱۹۴.

و نحن أهل بيت محمد (ص) و أولى بولايه هذا:

۱/ ۶۵.

... و نسخ ذلك بآيه الزكاه: ۴/ ۲۹۳.

و نصف الخمس الباقى بين أهل بيته: ۳/ ۱۰۶.

و نهى رسول اللّه «ص» عن التعدى: ۳/ ۴۴۷.

و هؤلاء الذين لو ولّوا عليكم: ۱/ ۳۰۷.

و هو نسل المطهره البتول لا مغمز فيه: ۱/ ۳۷۵.

و هو وارث من لا وارث له: ۴/ ۸۵.

و الواجب فى حكم اللّه و حكم الإسلام: ۱/ ۱۲، ۳۱۸، ۳۸۸، ۵۰۸؛ ۲/ ۱۶.

و يؤخذ الباقى فيكون بعد ذلك: ۳/ ۴۶۷، ۴۹۵.

و اليتامى يتامى الرسول: ۳/ ۱۰۶.

و يترك الشاذّ الّذى ليس بمشهور: ۱/ ۵۵۴.

و يترك الناس ليس لهم طعام: ۲/ ۶۵۳.

و يجب على الوالى أن يكون كالراعى: ۲/ ۵۳.

... و يحك! إنّ العراقين بهما الرجال: ۱/ ۳۳۲.

... و يحكم! أبعد الرضا و الميثاق: ۲/ ۷۳۶.

... و يحكم! هذا للبدريين دون الصحابه:

۱/ ۵۵۷.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۶۵

... و يستودع العبد فى السجن حتى يموت:

۲/ ۵۲۹.

و يقطع من السارق الرجل بعد اليد: ۲/ ۴۶۲.

و يكونون حكّام الأرض و سنامها: ۱/ ۴۳۶.

... ويلك! كيف قطعت على أبى: ۲/ ۸۰۹.

... ويلك! لعلّ رجلا وقع عليك و أنت:

۲/ ۴۹۵.

... ويلك! ما هذا ... ويلك: ۲/ ۶۸۳.

... ويلك! ما وراءك ... و لم أقتلك: ۲/ ۷۳۹.

ويل لقوم لا يدينون اللّه

بالأمر بالمعروف: ۲/ ۲۳۳.

ویل للوزراء؛ لیتمنی أقوام یوم القیامه: ۲/ ۱۱۲.

ویل للأمراء، ویل للعرفاء، ویل للأمناء:

۲/ ۵۷۵.

و یوسع الطریق الأعظم فیصیر ستین: ۴/ ۲۱۵.

حرف الیاء ... یا أبا بصیر، إنّا قد أعطینا هؤلاء: ۲/ ۷۳۶.

... یا أبا ثعلبه، مر بالمعروف و انه عن المنکر:

۲/ ۲۷۳.

... یا أبا جندل، اصبر و احتسب فإنّ اللّه:

۲/ ۷۳۵.

یا أبا حنیفه، بلغنی أنّک تقیس: ۲/ ۶۹.

یا أبا ذر، إنّک ضعیف لا تأمرن: ۱/ ۲۷۰.

... یا أبا ذر، إنّک ضعیف و إنّها أمانه: ۱/ ۳۲۴.

یا أبا ذر، إنّی أراک ضعیفا و إنّی أحبّ: ۲/ ۱۲۴.

یا ابن أمّ عبد، ما حکم من بغی: ۳/ ۲۸۵.

یا ابن عباس، علیک بتقوی اللّه: ۲/ ۸۰۷.

... یا ابن عوف، ارکب فرسک ثم ناد: ۳/ ۴۴۸.

... یا ابن الکوّاء، حفظت المسأله فافهم الجواب:

۱/ ۵۲۹.

یا ابن مسعود، أ تدری ما حکم اللّه: ۳/ ۲۹۲.

... يا أمير المؤمنين، ما بال مظلمتنا: ۳/ ۳۳۳.

يا أمّ سلمه، هذا حدّ من حدود اللّه: ۲/ ۳۱۰.

... يا أمير المؤمنين، لا تقس أخى زيدا: ۱/ ۲۱۰.

يا أهل السوق، اتقوا اللّه، و إيّاكم و الحلف:

۲/ ۲۶۸.

يا أهل الكوفه، إذا أنا خرجت: ۲/ ۶۸۵.

يا أيّها الناس، تداووا فإنّ اللّه: ۲/ ۲۹۲.

يا أيّها الناس، و اللّه ما من شى ء: ۲/ ۶۱.

... يا با بصير، هم قوم وصفوا عدلا: ۲/ ۳۰۱.

يا با ذر، إنّك ضعيف و إنّها أمانه: ۲/ ۱۲۴.

يا با ذر، إنّى أحبّ لك ما أحبّ لنفسى: ۱/ ۳۲۳، ۲/ ۱۲۴.

... يا بنىّ، انظر كيف تحكم فإنّ: ۲/ ۱۸۸.

... يا جاريه، ما يبكيك؟: ۲/ ۸۰۴.

يا حسن، إذا نزلت بك نازله: ۲/ ۴۰.

يا حكم، كلّنا قائم بأمر اللّه: ۱/ ۲۴۳.

... يا حكيم بن حزام، إيّاك أن تحتكر: ۲/

.۶۶۵

... یا حمراء، یا بیضاء، احمرّی: ۲/ ۸۳۰.

یا خالد، لا تردّ علیه: ۳/ ۱۷۵.

... یا خالد، ما حملک علی ما صنعت: ۳/ ۱۷۴.

یا دنیا، أ بی تشوقت و لی تعرضت؟!: ۲/ ۸۲۸.

یا دنیا، أ لی تعرضت أم إلیّ تشوقت؟!: ۲/ ۸۲۹.

یا دنیا، یا دنیا، إلیک عنّی: ۲/ ۸۲۹.

یا زیاد، إنّک لتعمل: ۱/ ۶۱۶.

یا سدیر، الزم بیتک و کن حلسا: ۱/ ۲۲۹.

... یا سدیر لو کان لی شیعه بعدد هذه الجداء:

۱/ ۱۹۳.

... یا سعد، إنّک سألتنی: ۳/ ۱۳۳.

... یا سلیمان، الدخول فی أعمالهم و العون لهم:

۱/ ۶۱۵.

یا سواده بن قیس، أ تعفو أم تقتصّ؟: ۲/ ۱۹۱.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۶۶

یا شریح، قد جلست مجلسا لا یجلسه: ۱/ ۴۵۴.

یا شحّام، إنّی طلبت إلی إلهی فی سدیر: ۱/ ۲۳۰.

... یا صاحب الطعام، ما هذا؟: ۲/ ۲۶۴.

یا صفوان، کلّ شی ء منک حسن: ۱/ ۶۱۶.

يا عائشه، أخّرى هذا، فإنّى إذا: ۲/ ۸۱۹.

... يا عبد العزيز، جهل القوم و خدعوا: ۱/ ۳۸۲.

يا علىّ، اخلفنى فى أهلى و اضرب و خذ: ۲/ ۱۳۶.

يا علىّ، إنّ إزاله الجبال الرواسى أهون: ۱/ ۲۴۵.

يا علىّ، إنّ عبد المطلب سنّ فى الجاهليه: ۳/ ۴۷.

يا علىّ، ليس على النساء جمعه و لا جماعه: ۱/ ۳۵۴؛ ۲/ ۴۱.

يا عمرو، اتق اللّه و أنتم أيّها الرهط: ۱/ ۳۰۵.

يا عمرو، أ رأيت لو بايعت: ۳/ ۳۷۷.

يا عمر، افتح الأبواب و سهّل الحجاب: ۲/ ۸۱۳.

يا عمّار، إن كنت تحبّ أن تستتب: ۲/ ۴۱.

... يا غلام، اذهب فانظر أ صام السلطان أم لا؟:

۱/ ۹۶؛ ۲/ ۶۰۴.

... يا غلام، صدق فوك و وعت أذناك: ۲/ ۵۶۸.

يا فضيل، شهدت مع عمّى قتال أهل الشام؟:

۱/ ۲۰۹.

... يا قنبر،

أظنّ أنّه حدث بهذا الزقّ: ۲/ ۶۸۰.

... يا قنبر، خذهم إليك فداء: ۲/ ۵۱۲.

يا كعب بن عجره، أعيذك باللّه: ۱/ ۲۹۷.

... يا محمّد، كذّب سمعك و بصرك عن أخيك:

۲/ ۵۴۱.

يا محمّد، من عطّل حدّا من حدودى: ۲/ ۳۱۰.

يا معاذ، علّمهم كتاب اللّه: ۲/ ۹.

يا معشر الأنصار، ما قاله بلغتنى: ۳/ ۱۴۴.

... يا معشر التجّار، إنّ أسواقكم هذه تحضرها:

۲/ ۲۶۸.

... يا معشر قريش، ما ترون أنّى فاعل بكم: ۲/ ۵، ۷۹۴؛ ۳/ ۱۴۳.

يا معشر القصّابين، لا تعجّلوا الأنفس: ۲/ ۲۶۸.

يا معشر القصّابين، لا تنفخوا: ۲/ ۲۶۵.

يا معشر من آمن بلسانه و لم يدخل: ۲/ ۵۴۲.

... يا مفضّل، أ ما لو كان ذلك: ۲/ ۸۲۲.

يا مفضّل، من تعرّض لسلطان جائر: ۲/ ۲۵۱.

يا مفضّل، ... و العالم بزمانه لا يهجم عليه اللوابس:

۱/ ۳۲۴.

يا متوكل، كيف قال لك يحيى، إنّ عمّى محمد بن علىّ: ۱/ ۲۲۴.

... يا موسى، ... قل أستغفر اللّه: ۳/ ۳۱۲.

... يا نجيّه، سلنى فلا تسألنى: ۴/ ۱۳۲.

يا نضر، إذا انتهيت إلى فخّ فأعلمنى: ۱/ ۶۰۸.

يا نوف، إنّ داود- عليه السلام- قام فى مثل:

۲/ ۵۷۶؛ ۴/ ۲۵۸.

يا نوف، اقبل وصيتى؛ لا تكونن: ۴/ ۲۵۹.

يا نوف، إيّاك أن تكون عشارا: ۲/ ۵۷۵؛ ۴/ ۲۵۹.

... يا هزّال، لو سترته بردائك لكان خيرا لك:

۲/ ۲۵۰، ۳۸۹.

يا هشام، إنّ للّه على الناس: ۲/ ۶۵.

... يا يهودى، الدرع درعى و لم أبع و لم أهب:

۲/ ۱۹۴.

يأتى على الناس زمان يستحلّ: ۴/ ۲۸۳.

يأتى على الناس زمان لا يقرّب فيه إلّا: ۱/ ۳۵۵.

... يؤدّى خمسا و يطيب له: ۴/ ۶۴، ۱۲۵، ۱۴۰.

... يباع ممّن يستحلّ الميته: ۳/ ۴۵۴.

... يبيعه أحد غيرك ... لا بأس: ۲/ ۶۳۲.

... يتصدّق بثمانين درهما: ۲/ ۱۳۴.

... يتولّى من

شاء و على من: ۴/ ۸۷.

يجاء برجال من أمّتى فيؤخذ بهم: ۱/ ۴۷.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۶۷

يجب على الإمام أن يحبس الفسّاق: ۲/ ۳۲۵، ۴۳۲، ۴۸۲.

... يجب عليك فيه الخمس: ۳/ ۶۹.

... يجب عليه فى استقبال الحيض دينار:

۲/ ۳۳۱.

... يجب عليهم الخمس: ۱/ ۱۰۳؛ ۳/ ۶۸، ۸۴، ۱۱۲.

يجبر الرجل على النفقه على امرأته: ۲/ ۴۹۰.

... يجرّد: ۲/ ۴۱۰.

... يجلد ثمانين جلده لحقّ المسلم: ۲/ ۳۲۶.

... يجلس الإمام مستدبر القبله: ۱/ ۱۳۵.

يحتاج الإمام إلى قلب عقول: ۱/ ۲۸۵، ۳۲۴.

يحشر الحكّارون و قتله الأنفس: ۲/ ۶۲۵.

يحقّ على الإمام أن يحكم بما أنزل اللّه: ۲/ ۷۷۸.

يحقّ على المسلمين الاجتهاد: ۲/ ۷۱۶.

يختاروا لأنفسهم إماما عفيفا: ۱/ ۲۹۶؛ ۲/ ۵۲.

يخرج خمس الغنيمه: ۳/ ۱۵۷.

يخرج ناس من المشرق فيوطئون للمهدى «ع»:

۱/ ۲۳۹.

يخرج منه الخمس و يقسم ما بقى: ۳/ ۱۵۷، ۳۲۶، ۳۵۱، ۴۹۵.

... يخرج منها خمس للّه: ۳/ ۱۵۷.

... يخشع له القلب و تذلّ به النفس: ۲/ ۸۲۷.

يخضمون مال اللّه خضمه الإبل: ۳/ ۱۱۱.

يد اللّه على الجماعه: ۱/ ۵۵۴.

... يدفع ما ترک أبوهم إلى الإمام حتى يدركوا:

۱/ ۱۳۶.

... يرثه من يلى جريرته: ۴/ ۸۶.

... يروون حديثى ... فيعلّمونها الناس من بعدى: ۱/ ۴۶۴.

يريد به غلاء المسلمين: ۲/ ۶۵۴.

... يسأل هل عليک فى إفطارک إثم: ۱/ ۹۶.

... يستودع السجن: ۲/ ۵۳۰.

يسّر و لا تعسّر و بشّر و لا تنفّر: ۲/ ۱۱.

يسعى بذمّتهم أدناهم: ۲/ ۷۲۶، ۷۲۷، ۷۳۳.

... يشترى منه ما لم يعلم: ۳/ ۲۲۷.

يشيب ابن آدم و يشبّ فيه خصلتان: ۲/ ۱۴۰.

يصلّى الإمام الظهر يوم النفر بمكه: ۱/ ۱۱۱.

يضرب الرجل الحدّ قائما: ۲/ ۴۰۸.

... يضرب ضربا وجيعا و يحبس: ۲/ ۴۵۰، ۵۰۰.

... يضرب ضربه بالسيف:

۲/ ۵۳۴.

... یضربه علی قدر ذنبه؛ إن زنی: ۲/ ۳۵۹.

یضربون علی عهد رسول اللّه «ص»: ۲/ ۲۶۵.

یعمل فی إمرته المؤمن و یستمتع: ۱/ ۱۷۶.

یفرّق الحدّ علی الجسد کلّه: ۲/ ۴۰۸.

یقاتل عن بیضه الإسلام: ۲/ ۵۴۹.

... یقام علیه حدود المسلمین: ۳/ ۴۸۲.

... یقتدی به المؤمن و یخشع به القلب: ۲/ ۸۳۲.

... یقتل به الّذی قتله: ۲/ ۵۲۸.

... یقتل السیّد به: ۲/ ۵۳۰.

... یقتل القاتل و یحبس الممسک: ۲/ ۵۲۶.

یقتل القاتل و یصبر الصابر: ۲/ ۵۲۷.

... یقتل هاهنا رجل من أهل بیتی: ۱/ ۶۰۷.

... یقتله الأدنی فالأدنی: ۱/ ۱۴۴.

... یقطع بالأخیر: ۱/ ۱۴۲.

یقطع رجل السارق بعد قطع الید: ۱/ ۱۴۲.

یقوم المحتکر مکتوب بین عینیه: ۲/ ۶۲۶.

یکون اثنا عشر أمیرا ... کلّهم من قریش:

۱/ ۳۷۶.

یکون فی آخر الزمان أمراء ظلمه: ۲/ ۱۲۵.

يكون فى آخر الزمان قوم يتبع فيهم: ۲/ ۲۳۰، ۲۵۲.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۶۸

يكون من بعدى اثنا عشر أميرا: ۱/ ۳۷۶.

يملأ الأرض قسطا و عدلا كما ملئت ظلما:

۱/ ۲۱۹.

ينادى باسم القائم «ع» فيؤتى و هو خلف المقام:

۱/ ۵۲۱.

ينادى مناد من السماء أوّل النهار: ۱/ ۲۴۴.

ينزل المسلمون على أهل الذمّه: ۳/ ۴۴۴.

... ينظر إلى أفقههما و أعلمهما: ۲/ ۱۸۲.

... ينظران من كان منكم ممن قد روى حديثنا:

۲/ ۹۸.

يوم واحد من سلطان عادل خير من مطر: ۱/ ۱۴۰، ۱۹۷.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۷۵

۴۸۲، ۴۹۴، ۵۰۴؛ ۴/ ۱۰، ۱۷، ۲۰، ۳۴، ۴۸، ۵۳، ۵۹، ۸۵، ۱۰۰، ۱۹۱، ۱۹۳، ۲۱۴، ۲۴۹.

الإمام الرضا، أبو الحسن الثانى، على بن موسى بن جعفر بن محمد- عليهم السلام-: ۱/ ۹۳، ۹۴، ۱۰۰، ۱۰۸، ۱۱۷، ۱۲۴، ۱۳۱، ۱۳۳، ۱۳۵، ۱۷۲- ۱۷۴، ۱۸۵،

۱۸۹، ۲۱۰، ۲۱۱، ۲۴۰، ۲۴۹، ۳۰۵، ۳۲۳، ۳۷۴، ۳۷۵، ۳۸۲، ۳۸۴، ۳۹۰، ۳۹۱، ۴۱۱، ۴۳۵، ۴۴۸، ۴۴۹، ۴۵۹، ۴۶۲، ۴۶۸، ۴۹۷، ۵۰۷، ۵۲۰، ۵۲۱، ۵۵۰، ۵۹۱، ۵۹۹، ۶۱۴؛ ۲/ ۱۷، ۳۳- ۳۵، ۵۲، ۷۳، ۸۹، ۹۴، ۹۷، ۹۸، ۱۹۷، ۲۰۳، ۲۳۱، ۲۳۶، ۲۳۷، ۲۴۵، ۲۵۰، ۳۶۰، ۳۷۶، ۳۸۷، ۴۰۹، ۴۳۸، ۴۵۳ علی احتمال، ۴۹۱، ۵۰۹ علی احتمال، ۵۱۱، ۵۴۹، ۵۵۱، ۶۳۹، ۶۹۶، ۷۸۸، ۸۱۱، ۸۲۱؛ ۳/ ۱۶ علی احتمال، ۱۹ علی احتمال، ۲۶، ۳۹، ۴۷، ۵۴، ۶۴، ۶۵ علی احتمال، ۸۰، ۸۵، ۸۶، ۹۴، ۱۱۳، ۱۲۵، ۱۹۳، ۱۹۵، ۲۶۶، ۳۸۰، ۳۸۷، ۴۳۶، ۴۳۸، ۴۹۴، ۵۰۳، ۵۰۴؛ ۴/ ۸۵، ۹۷، ۱۶۸، ۲۵۲، ۲۵۳، ۲۹۱.

الإمام الجواد، أبو جعفر الثانی، محمد بن علی بن موسی بن جعفر- علیهم السلام-: ۱/ ۱۷۳، ۳۷۰، ۴۲۸؛ ۲/ ۳۲۸، ۴۲۶، ۵۳۲؛ ۳/ ۴۷، ۶۸، ۷۱، ۷۴، ۷۵، ۸۱، ۸۳؛ ۴/ ۱۳۹.

الإمام الهادی (و هو المعروف بالعالم) أبو الحسن الثالث، علی بن محمد بن علی بن موسی- علیهم السلام-: ۱/ ۹۹، ۱۰۲، ۱۷۳، ۴۶۸؛ ۲/ ۶۷، ۹۱، ۹۲، ۱۳۴، ۳۹۴، ۴۵۳ علی احتمال، ۵۰۹ علی احتمال؛ ۳/ ۳۳، ۳۵، ۶۸، ۶۹، ۷۱، ۱۱۳، ۱۱۴، ۲۸۸؛ ۴/ ۲۲.

الإمام العسکری، أبو محمد، الحسن بن علی بن محمد بن علی- علیهم السلام-: ۱/ ۱۷۳، ۴۸۲، ۴۸۸؛ ۲/ ۹۱، ۹۲، ۲۱۷، ۳۰۶؛ ۳/ ۱۹ علی احتمال، ۶۹؛ ۴/ ۶۵، ۶۸، ۱۲۴، ۱۳۴، ۱۴۲.

الإمام الثانی عشر، صاحب العصر و القائم بالحق، الحجه بن الحسن العسکری، محمد بن الحسن بن علی بن محمد- علیهم السلام- و یعرف بألقاب و أسماء متعدده منها: ولیّ الأمر، صاحب الأمر، صاحب الزمان، إمام العصر، ولیّ العصر، الإمام المنتظر، المهدیّ، القائم- قائم آل محمد،

الناحیه المقدّسه ...: ۱/ ۱۵، ۱۰۱،

۱۲۰، ۱۲۲، ۱۳۲، ۱۶۴، ۱۷۳، ۱۹۳، ۱۹۴، ۱۹۷، ۲۰۰، ۲۱۸- ۲۲۰، ۲۲۲، ۲۲۳، ۲۲۹، ۲۳۲، ۲۳۴، ۲۳۷- ۲۳۹، ۲۴۲- ۲۴۴، ۲۴۹، ۲۵۲، ۲۵۳، ۲۵۵، ۲۵۶، ۳۷۰، ۳۷۹، ۳۸۷، ۳۹۲، ۳۹۵، ۴۲۲، ۴۲۳، ۴۳۶، ۴۴۳، ۴۷۸، ۴۸۱، ۵۲۱، ۵۲۲، ۵۲۷؛ ۲/ ۹۰، ۹۳، ۱۰۷، ۱۵۶، ۱۵۸، ۱۶۷، ۲۳۶، ۲۳۷، ۵۹۸، ۶۰۰، ۸۲۳؛ ۳/ ۷۰، ۷۳، ۷۴، ۷۸، ۷۹، ۱۲۲، ۱۲۳، ۱۲۵، ۲۱۹، ۲۲۱، ۲۳۴، ۲۹۵، ۲۹۶، ۳۰۵- ۳۰۷، ۳۱۶؛ ۴/ ۲۴، ۲۶- ۲۸، ۱۰۹، ۱۱۱، ۱۲۹، ۱۳۹، ۱۶۳، ۲۰۰- ۲۰۳، ۲۱۱، ۲۱۵، ۲۲۷، ۲۴۱، ۲۴۲، ۲۹۳.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۷۷

## فهرس الاعلام و الرواه

آدم «ع»: ۱/ ۱۷۸، ۳۶۰، ۳۹۲، ۴۶۴، ۵۰۳؛ ۲/ ۱۷، ۶۹، ۴۶۵، ۶۷۰، ۷۰۸، ۷۱۳، ۷۱۴، ۷۶۰؛ ۳/ ۳۴۷، ۳۴۸، ۳۷۳، ۳۸۲، ۳۹۶، ۳۹۷، ۴۰۴، ۴۱۰؛ ۴/ ۹۹.

آصف: ۱/ ۷۵.

الآمدی: ۱/ ۱۷۶، ۱۸۵، ۱۹۸، ۳۰۹، ۴۱۰؛ ۲/ ۱۶، ۳۶، ۱۱۹، ۳۹۹، ۴۴۸، ۵۷۰، ۶۲۳.

آیه اللّه الأصفهانی،- المحقق الأصفهانی.

آیه اللّه الأمینی،- العلامه الأمینی، الشیخ عبد الحسین.

آیه اللّه العظمی البروجردی، السید محمد حسین:

۱/ ۱۴، ۱۹، ۲۲، ۸۶، ۳۳۹، ۴۵۶؛ ۲/ ۲۲۲، ۲۲۴؛ ۳/ ۵۵؛ ۴/ ۲۸.

آیه اللّه العظمی الامام الخمینی- قدّس سرّه-:

۱/ ۱۴، ۱۶۴، ۴۲۳، ۴۴۰، ۴۴۲، ۴۵۱؛ ۲/ ۲۰۵، ۶۵۱؛ ۳/ ۱۱۸، ۲۴۸.

آیه اللّه العظمی السید أحمد الخوانساری «قده»: ۲/ ۱۶۷.

آیه الشهید السید محمد باقر الصدر- قدّس سرّه-: ۴/ ۲۰۴، ۲۰۸.

آیه اللّه الشهید مرتضی المطهری- قدّس سرّه-:

۱/ ۳۴۳، ۳/ ۳۹۶.

أبان: ۱/ ۴۲۹، ۵۱۵؛ ۳/ ۱۶؛ ۴/ ۱۳۸.

أبان بن أبى عياش: ١/ ١٨٠- ١٨٢.

أبان بن تغلب: ١/ ٢١، ٣٨٦؛ ٢/ ٦٩، ٩٥، ٢٤٥؛ ٣/ ٤٠، ٢٨٨؛ ٤/ ٨٤، ٢٩٧.

أبان بن عثمان: ٤/ ٤٥.

الإبانه: ٢/ ٨٣٠.

إبراهيم: ٢/

۸۱۴؛ ۳/ ۴۳۰.

إبراهيم، إبراهيم الخليل- عليه السلام-: ۱/ ۳۶، ۷۵، ۱۶۶، ۲۸۱، ۲۸۹، ۳۹۰، ۴۳۶، ۴۶۹، ۴۷۰، ۴۹۸، ۵۳۲؛ ۲/ ۱۴، ۸۸، ۲۲۸، ۷۵۲؛ ۳/ ۳۷۳، ۴۰۱، ۴۰۷، ۴۱۰، ۵۰۱؛ ۴/ ۱۳۲، ۱۴۹،- الخليل.

إبراهيم بن أبی زياد: ۳/ ۲۰۰، ۲۱۵، ۲۲۲، ۲۳۴، ۴۶۷، ۴۹۸.

إبراهيم بن اسحاق القطّان: ۱/ ۶۰۸.

إبراهيم بن جابر: ۲/ ۱۳۹.

إبراهيم بن سعد: ۱/ ۴۵.

دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۷۸

إبراهيم بن عبد اللّه: ۱/ ۲۱۸، ۲۴۹، ۵۸۷.

إبراهيم بن عبد الحميد: ۱/ ۳۶۶، ۶۳۰.

إبراهيم بن عمر اليمانی: ۱/ ۱۸۰.

إبراهيم بن محمد العبّاسی: ۱/ ۲۲۷، ۲۳۱، ۲۳۵.

إبراهيم بن هاشم: ۳/ ۴۲۲.

إبراهيم الصائغ: ۱/ ۵۸۷.

إبراهيم النخعی: ۲/ ۲۷۸، ۴۹۸.

أبرويز، (كسری ايران): ۲/ ۷۰۷.

أبقراط: ۲/ ۲۹۲.

إبليس: ۱/ ۶۱، ۴۸۷، ۴۸۸، ۵۱۷، ۵۹۸؛ ۲/ ۶۹، ۸۴.

ابن أبی جيد: ۴/ ۳۰۴، ۳۰۵.

ابن أبی حاتم: ۱/ ۴۹، ۱۷۰؛ ۲/ ۲۲۶؛ ۳/ ۱۳۵، ۳۲۹.

ابن أبی الحدید: ۱/ ۴۴، ۸۷، ۱۶۸، ۲۵۰، ۲۵۱، ۳۰۳، ۳۰۶، ۳۰۸، ۳۲۲، ۳۳۰، ۳۵۷، ۳۷۵، ۵۰۶، ۵۴۶، ۵۵۶، ۵۸۴، ۵۸۹؛ ۲/ ۱۵، ۱۲۳، ۱۲۶، ۳۳۷، ۳۸۲، ۳۸۳، ۳۹۸، ۴۸۰، ۶۷۲، ۶۷۷، ۶۷۸، ۶۸۰، ۶۸۵- ۶۸۷، ۶۸۹، ۸۰۵، ۸۲۵، ۸۲۹؛ ۳/ ۳۱۵، ۳۳۰.

ابن أبی الحقیق: ۳/ ۲۵۷، ۲۵۸.

ابن أبی سمّاک: ۳/ ۲۳۴.

ابن أبی شیبه: ۱/ ۴۲، ۱۷۵؛ ۲/ ۵۶۵، ۸۰۶، ۸۳۰؛ ۳/ ۱۴۹، ۳۰۱.

ابن أبی عبدون: ۱/ ۲۱۰.

ابن أبی عقیل: ۳/ ۸۹، ۹۵، ۳۰۸، ۳۱۱.

ابن أبی عمیر: ۱/ ۱۷۴، ۴۷۱، ۴۷۲؛ ۲/ ۱۶۴، ۲۱۸، ۲۳۶، ۲۴۵، ۵۴۱؛ ۳/ ۴۵۴.

ابن أبی لیلی: ۲/ ۳۰۶، ۳۴۶، ۳۴۹، ۳۵۱، ۷۷۶؛ ۳/ ۱۰، ۲۵، ۴۳۹، ۴۴۰.

ابن أبی منصور: ۲/ ۶۰۵.

ابن أبی نجیح: ۳/ ۳۹۵.

ابن أبی هاله: ۲/ ۵۷۹.

ابن أبی یعفور: ۱/ ۱۸۳، ۳۶۵، ۴۱۲، ۶۱۵؛ ۲/

۲۶۳، ۷۷۲؛ ۳/ ۴۶۵.

ابن الأثیر: ۱/ ۴۴، ۵۳، ۵۵، ۳۵۴، ۵۰۳، ۵۲۴، ۵۵۸، ۶۰۵؛ ۲/ ۲۵۹، ۳۰۸، ۳۱۶، ۳۳۲، ۳۷۶، ۵۷۰، ۵۷۷، ۶۱۲، ۶۲۸؛ ۳/ ۴۴، ۶۱، ۱۴۵، ۲۴۲، ۳۹۹، ۵۰۶؛ ۴/ ۵۳، ۵۶، ۱۸۷، ۲۶۰، ۲۷۳، ۲۸۳.

ابن الأخوّه، (محمد بن محمد بن أحمد القرشی):

۲/ ۲۶۰، ۲۷۲، ۳۰۰، ۳۰۱، ۳۳۰.

ابن إدریس: ۲/ ۲۱۷، ۲۲۱، ۳۴۶، ۳۵۲، ۴۸۹، ۶۱۵؛ ۳/ ۶۱، ۱۲۳، ۱۹۴، ۲۱۳، ۲۱۵، ۲۸۲، ۲۸۳، ۳۰۸، ۳۰۹، ۴۳۶، ۴۵۶؛ ۴/ ۶۳، ۶۶، ۱۱۶، ۱۲۱، ۱۶۹، ۱۸۲، ۲۱۰، ۲۵۱.

ابن أسباط: ۲/ ۳۹۲.

ابن إسحاق: ۱/ ۵۱۶؛ ۲/ ۹۶، ۱۲۹، ۱۳۲، ۱۳۵، ۱۳۶، ۱۳۸، ۱۳۹، ۵۶۴، ۷۴۵، ۷۴۷؛ ۳/ ۵۶، ۱۷۱، ۱۹۰، ۲۰۱، ۳۸۰، ۴۱۹؛ ۴/ ۲۶۰.

ابن أشیم ۳/ ۱۹۵.

ابن أم عبد،- عبد اللّه بن مسعود: ۳/ ۲۸۵.

ابن أم مکتوم: ۱/ ۳۷۱؛ ۲/ ۱۳۴، ۱۳۵.

ابن الأنباری: ۲/ ۴۲۹.

ابن بابویه: ۳/ ۴۳۶.

ابن البرّاج (القاضی ابن البرّاج، عبد العزیز بن البرّاج): ۱/ ۳۴۰؛ ۲/ ۲۱۷، ۲۲۰، ۶۱۵، ۶۱۷، ۶۲۹؛ ۳/ ۱۲۳، ۲۷۱، ۳۰۸؛ ۴/ ۱۵، ۱۱۹، ۱۶۹، ۱۹۷، ۲۰۳، ۲۱۰.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۷۹

ابن بریده: ۲/ ۱۵۰.

ابن بزیع: ۱/ ۱۷۴.

ابن بطّه: ۲/ ۸۳۰.

ابن بكير: ٢/ ٦٣٩؛ ٣/ ١٠٦.

ابن التلمسانى: ٢/ ٥٧٩.

ابن جريج: ٣/ ١٠٢، ١٣٤، ٢٥٩.

ابن جرير (الطبرى): ١/ ٢٩٧، ٣٣٨؛ ٢/ ٧١؛ ٣/ ١٣٥، ١٧٨، ٢٤٢.

ابن جماعه: ٢/ ١٢٨، ١٣٨.

ابن الجندى: ٤/ ٣٠٤.

ابن الجنيد: ٣/ ١١، ٢٢، ٨٩، ٩٥، ١٠٥، ٣٠٨، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٣٦، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٦٩؛ ٤/ ١١٦، ١٢٦.

ابن حجر: ٢/ ٨٤، ٥٥٨.

ابن حزم أبو محمد، ابن حزم (الآندلسى): ١/ ٨٦، ٨٧، ٢٦٩، ٢٧١، ٥٨٨؛ ٢/ ٧٠، ٧٥، ٢٦٦، ٣٣٢، ٣٤٨، ٥١٥، ٦٠٢، ٦٢٧.

ابن الحكم: ٢/ ٢٦٦.

ابن

حمزه: ۲/ ۲۲۱، ۲۷۱، ۳۵۳، ۳۵۷، ۴۸۹، ۶۴۱، ۶۵۳، ۶۵۹، ۶۶۶؛ ۳/ ۸۸، ۱۲۴، ۱۳۹، ۱۹۴، ۲۷۳، ۲۸۲، ۲۸۳، ۴۳۶؛ ۴/ ۱۴، ۱۶۹.

ابن حمید: ۱/ ۵۲۸.

ابن حنبل: ۳/ ۴۰۸،- أحمد بن حنبل.

ابن حیّ: ۳/ ۱۰.

ابن خزیمه: ۲/ ۳۲۵.

ابن الخطّاب: ۲/ ۶۹۳،- عمر.

ابن خلدون: ۱/ ۸۷، ۱۶۷، ۲۷۲، ۳۷۱، ۳۷۳، ۵۲۴؛ ۲/ ۲۷، ۱۱۲، ۲۷۱؛ ۴/ ۲۹۹.

ابن خلّکان: ۱/ ۲۲۲.

ابن درید: ۲/ ۲۵۹.

ابن راهویه: ۲/ ۷۷.

ابن رباط: ۲/ ۳۰۷.

ابن رحال: ۲/ ۴۳۶.

ابن رشد: ۲/ ۱۴۷، ۷۲۸؛ ۳/ ۳۳۸، ۳۷۰.

ابن الزبیر: ۱/ ۴۰۲، ۵۸۳؛ ۲/ ۴۹۸؛ ۳/ ۴۹، ۵۳، ۱۸۴.

ابن زهره: ۲/ ۱۰۵، ۱۵۴، ۳۹۵، ۴۹۷؛ ۳/ ۸۸، ۱۳۹، ۲۱۴؛ ۴/ ۱۹۸، ۲۰۳، ۲۱۰.

ابن زید: ۲/ ۷۸۶؛ ۳/ ۱۴۸، ۳۹۵، ۳۹۷؛ ۴/ ۳، ۸.

ابن سعد: ۲/ ۱۲۹، ۱۳۳، ۱۳۸، ۵۵۹، ۵۶۴، ۵۶۵، ۸۱۳.

ابن سعید، (القاضی ابن سعید): ۲/ ۲۶۱، ۲۶۵، ۵۳۲.

ابن السکن: ۲/ ۱۳۰.

ابن سنان: ۱/ ۱۴۶، ۱۸۷، ۳۳۴، ۳۹۳، ۶۶۶، ۶۶۷، ۸۲۱؛ ۳/ ۱۱۴، ۳۵۵؛ ۴/ ۲۰۸، ۲۱۱.

ابن سیده: ۲/ ۶۱۳؛ ۴/ ۵۰.

ابن سیرین: ۲/ ۶۹، ۵۰۷؛ ۳/ ۲۵، ۱۵۹، ۱۷۸.

ابن سینا، أبو علی بن سینا: ۱/ ۲۶۱، ۵۳۳، ۵۴۵- ۵۴۷.

ابن سیّابه: ۱/ ۲۰۹.

ابن شجاع النیشابوری: ۱/ ۱۰۲؛ ۳/ ۱۱۲، ۱۱۹.

ابن شهاب: ۳/ ۵۷، ۲۰۱، ۲۰۲، ۳۵۵؛ ۴/ ۲۷۹.

ابن شهر آشوب: ۲/ ۳۹۳، ۶۹۹، ۷۹۲.

ابن الشیخ: ۱/ ۱۸۷؛ ۲/ ۶۷۱، ۷۵۸؛ ۳/ ۳۸۰.

ابن طاوس، (السید ابن طاوس): ۱/ ۱۷۳، ۲۱۹، ۴۲۱، ۴۲۲؛ ۳/ ۷۱؛ ۴/ ۳۹، ۱۵۴.

ابن الطیار: ۳/ ۱۵۷.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۸۰

ابن عابدین: ۲/ ۴۵۶.

ابن عباس: ۱/ ۴۰، ۵۹- ۶۱، ۶۶، ۶۹، ۱۸۵، ۱۹۵، ۳۰۸، ۳۰۹، ۳۳۲، ۳۶۰، ۵۵۴، ۵۸۲، ۵۸۷؛ ۲/ ۸۴، ۹۹، ۱۲۵، ۲۴۱، ۲۵۸،

۲۷۳، ۳۲۴، ۳۳۰، ۴۲۶، ۴۲۹، ۵۰۷، ۵۰۸، ۵۲۱، ۵۴۰، ۵۴۴، ۵۴۹، ۵۵۲، ۵۵۳، ۶۰۱، ۶۰۲، ۶۷۴، ۶۷۸، ۶۸۷، ۷۵۸، ۷۷۹، ۷۹۱، ۸۳۱؛ ۳/ ۳۸، ۴۹، ۵۰، ۶۲، ۱۰۲، ۱۰۹، ۱۳۳، ۱۳۵، ۱۴۹، ۱۵۰، ۱۵۸، ۱۶۱، ۱۷۸، ۲۰۳، ۲۵۷، ۲۵۹، ۲۶۱، ۲۶۵، ۲۷۰، ۲۹۸، ۳۲۰، ۳۲۴، ۳۲۵، ۳۲۹، ۳۳۵، ۳۸۱، ۳۹۵، ۳۹۷، ۴۱۸، ۴۲۵، ۴۳۰، ۴۵۸، ۴۶۷، ۴۷۱، ۴۸۴؛ ۴/ ۲، ۶، ۳۹، ۶۰، ۸۰، ۱۵۴، ۲۰۷، ۲۹۳.

ابن عبد البرّ (الأندلسی): ۲/ ۱۳۵، ۲۶۵؛ ۳/ ۱۴۹؛ ۴/ ۲۳۴، ۲۳۶، ۲۳۷.

ابن عدی: ۱/ ۶۱.

ابن العربی،- محیی الدین بن العربی.

ابن العربی،- أبو بکر بن العربی.

ابن عساکر: ۱/ ۴۹، ۶۱، ۱۷۰، ۲۰۳، ۴۶۲؛ ۲/ ۲۶۹، ۵۷۶، ۶۸۵، ۸۰۷، ۸۱۲، ۸۱۹، ۸۳۰، ۸۳۲؛ ۳/ ۳۸۶.

ابن عصام: ۳/ ۳۷۶.

ابن عقده: ۴/ ۱۳۱.

ابن عمر، (عبد اللّه بن عمر): ۱/ ۴۳، ۲۰۳، ۲۹۹، ۳۷۸، ۴۰۲، ۵۵۴، ۵۸۴، ۵۹۱؛ ۲/ ۶۶، ۲۰۰، ۲۶۴، ۲۶۵، ۲۹۱، ۳۲۵، ۵۲۶، ۵۲۷، ۶۰۲، ۶۲۴، ۶۲۵، ۶۳۱، ۷۰۴، ۷۳۴، ۷۶۰، ۷۸۰؛ ۳/ ۱۸، ۲۵، ۱۵۶، ۱۶۱، ۱۶۸، ۱۸۹، ۲۰۳، ۲۵۶، ۲۵۹، ۲۹۲، ۳۷۰، ۴۲۰؛ ۴/ ۱۱، ۲۷۴،- عبد اللّه بن عمر.

ابن عوف: ۲/ ۵۶۴؛ ۳/ ۴۴۸.

ابن الغضائری: ۱/ ۱۸۲، ۲۲۴، ۲۴۷؛ ۲/ ۹۱؛ ۴/ ۳۰۵.

ابن فرحون: ۲/ ۴۲۴، ۴۳۶.

ابن فضّال: ۱/ ۴۳۵، ۴۴۸؛ ۴/ ۱۳۱.

ابن القاسم: ۳/ ۱۰۲.

ابن قتیبه: ۱/ ۱۷۳، ۳۰۷، ۳۲۳، ۳۳۲، ۵۵۶، ۵۵۸؛ ۳/ ۳۱۴.

ابن قدّامه (الحنبلی): ۱/ ۳۳۷، ۴۰۲، ۵۸۶؛ ۲/ ۸۲، ۱۳۸، ۳۱۲، ۳۱۷، ۳۲۲، ۳۳۲، ۳۴۸، ۳۶۲، ۵۰۷، ۵۱۵، ۵۲۱، ۵۲۷، ۵۳۰، ۶۱۸، ۶۵۱، ۷۳۰؛ ۳/ ۲۴، ۹۰، ۱۰۲، ۱۵۵، ۱۷۳، ۱۷۸، ۲۵۴، ۲۶۶، ۲۷۳، ۲۷۵، ۳۳۹، ۴۲۵، ۴۴۰، ۴۵۲، ۴۶۳، ۴۸۰، ۴۹۷؛ ۴/ ۱۲، ۷۱، ۱۰۲، ۱۶۱، ۱۷۰، ۱۸۶، ۱۹۲، ۲۲۰، ۲۲۲،

۲۳۶، ۲۵۵، ۲۷۰.

ابن القیّم: ۲/ ۱۲۸، ۴۲۴، ۴۵۶.

ابن کعب بن مالک: ۳/ ۲۵۷، ۲۵۸.

ابن الکوّاء (عبد اللّه): ۱/ ۵۲۹؛ ۲/ ۸۰۴.

ابن کیران: ۲/ ۱۳۸.

ابن اللتبیّه: ۱/ ۳۳۳؛ ۴/ ۲۶۱.

ابن الماجشون: ۲/ ۷۲۸.

ابن ماجه: ۱/ ۱۹۱، ۲۳۹، ۳۵۹، ۶۰۳، ۶۱۱؛ ۲/ ۴۲، ۶۶، ۶۷، ۱۴۵، ۳۹۱، ۴۲۳، ۴۸۴، ۶۰۲، ۶۲۴، ۶۲۶، ۶۶۳، ۷۵۸، ۷۶۰، ۷۹۸؛ ۳/ ۶۲.

ابن المبارک: ۲/ ۴۸۴، ۸۳۳؛ ۳/ ۲۵.

ابن المتوکّل: ۴/ ۸۱.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۸۱

ابن محبوب: ۱/ ۱۷۴، ۳۵۹، ۴۷۱، ۴۷۲؛ ۲/ ۳۹۳، ۵۱۹؛ ۳/ ۲۲۰؛ ۴/ ۱۲۸، ۲۰۰، ۲۰۲.

ابن مردویه: ۱/ ۴۹، ۶۱، ۶۳، ۱۷۰؛ ۲/ ۶۸۳، ۷۵۸؛ ۳/ ۱۳۵، ۳۲۵، ۳۲۹.

ابن مسعود: ۱/ ۴۰، ۲۰۲؛ ۲/ ۷۷، ۳۸۰، ۴۰۲، ۶۲۶، ۷۳۳، ۷۹۸؛ ۳/ ۱۸۵، ۱۸۸، ۲۹۴، ۳۰۲، ۳۵۳.

ابن مسکان: ۲/ ۲۵۵.

ابن مسلمه،- محمد بن مسلمه.

ابن المعتم: ۲/ ۳۳۷.

ابن المغیره: ۱/ ۱۲۸.

ابن ملجم: ۲/ ۴۶۰، ۴۹۳، ۶۹۸؛ ۳/ ۲۸۳، ۲۸۴.

ابن المنذر: ۲/ ۵۱۶، ۵۲۷، ۷۵۸؛ ۳/ ۱۰۹، ۱۳۵، ۱۴۹، ۱۷۸، ۳۳۹، ۳۹۵، ۴۱۶، ۴۲۰، ۴۵۶.

ابن میثم البحرانی: ۱/ ۱۷۶، ۲۵۱.

ابن نباته: ۲/ ۸۱۳.

ابن النجّار (الحنبلی): ۱/ ۲۰۲؛ ۲/ ۴۵۷.

ابن الندیم: ۱/ ۱۸۰؛ ۳/ ۳۹۷، ۳۹۹، ۴۰۱.

ابن نیار الانصاری: ۲/ ۳۵۴.

ابن هرمه: ۲/ ۴۴۹، ۴۵۲، ۴۵۳، ۴۹۹.

ابن هشام: ۱/ ۵۱۵؛ ۲/ ۴۵، ۹۶، ۱۳۲، ۱۳۵، ۱۳۷، ۳۸۶، ۵۰۹، ۵۵۵- ۵۵۸، ۷۳۸، ۷۴۱، ۷۴۵- ۷۴۷، ۷۹۴؛ ۳/ ۵۶، ۱۳۴، ۱۴۳، ۱۴۴، ۱۵۲، ۱۷۱، ۲۰۴، ۳۲۱، ۳۵۵؛ ۴/ ۷.

ابن الهمّام: ۲/ ۴۳۵.

ابن الوکیل: ۳/ ۶۴.

ابن الولید (محمد بن الحسن): ۴/ ۳۰۵.

أبو الأحوص: ۲/ ۵۱۷.

أبو أراکه بن مالک بن عامر القسری: ۲/ ۳۳۷.

أبو أسامه: ۲/ ۳۲۴.

أبو إسحاق إبراهیم بن هارون الخوری: ۱/ ۴۶۲.

أبو إسحاق السبیعی: ۱/ ۵۲۰.

أبو

إسحاق الشیرازی: ۲/ ۴۶۸، ۴۷۲.

أبو إسحاق الفزاری: ۱/ ۵۸۷.

أبو إسحاق المروزی: ۳/ ۲۸۴.

أبو أمامه: ۲/ ۸، ۵۴۴، ۶۱۸، ۶۲۴، ۶۲۶، ۶۲۷، ۸۰۰؛ ۳/ ۱۳۵، ۲۹۳، ۲۹۴، ۳۰۲، ۳۸۶؛ ۴/ ۲.

أبو الأملاک المولی اسماعیل بن الشریف:

۲/ ۴۳۶.

أبـو البختری، (وهب بن وهب): ۱/ ۱۷۵، ۴۶۸، ۴۶۹؛ ۲/ ۳۷۸، ۴۰۹، ۵۵۷، ۵۸۴، ۶۴۰، ۷۳۸، ۸۰۷، ۸۰۹، ۳/ ۱۶۲، ۱۶۵، ۲۵۵، ۲۷۳، ۳۱۲، ۳۸۶، ۴۴۴؛ ۴/ ۷۶، ۸۸.

أبو برده، (: أبو برده بن رجاء و أبو برده بن نیار الأنصاری): ۲/ ۳۴۸، ۳۵۴، ۳۶۱؛ ۳/ ۲۵، ۱۶۴، ۱۹۸، ۲۱۵؛ ۴/ ۲۰۵.

أبو برزه الاسلمی: ۲/ ۵۴۲.

أبو بشر: ۱/ ۱۸۱.

أبو بصیر: ۱/ ۱۱۷، ۱۱۹، ۱۳۴- ۱۳۶، ۱۴۱، ۱۴۲، ۱۴۶، ۱۴۸، ۱۴۹، ۲۰۰، ۲۳۷، ۲۳۸، ۲۹۵، ۳۶۰، ۳۶۵، ۳۶۶، ۴۲۲، ۴۹۵، ۵۲۱؛ ۲/ ۱۸۹، ۳۰۱، ۳۵۵، ۴۶۰، ۴۶۱، ۴۷۹، ۵۰۵، ۵۲۲، ۵۴۲، ۷۱۵، ۸۲۱؛ ۳/ ۱۳، ۱۷، ۵۲، ۵۳، ۵۶، ۶۹، ۷۶، ۸۴، ۲۳۳، ۲۳۵، ۲۴۵، ۲۹۰، ۳۱۴، ۳۴۰، ۳۴۱، ۳۵۷، ۳۸۳، ۴۸۱؛ ۴/ ۴۵، ۴۶، ۴۹، ۵۹، ۷۳، ۷۴، ۸۷، ۹۱، ۱۲۲،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۸۲

۱۳۷، ۱۳۸، ۱۵۰، ۱۵۱، ۲۰۶، ۲۲۳، ۲۲۴، ۲۲۶، ۲۸۸.

أبو بصیر الاسدی: ۲/ ۹۳.

أبو بصیر عتبه بن اسید: ۲/ ۷۳۶.

أبو بصیر لیث بن البختری المرادی: ۲/ ۹۵.

أبو بکر: ۱/ ۴۳، ۴۸، ۸۷، ۱۷۹، ۳۰۶، ۴۰۰- ۴۰۳، ۵۱۹، ۵۵۵، ۶۰۳؛ ۲/ ۴۴، ۵۰، ۷۶، ۷۷، ۱۱۱، ۱۲۹، ۱۳۰، ۳۲۵، ۳۳۷، ۴۱۲، ۴۲۳، ۴۲۴، ۴۳۵، ۴۳۶، ۴۶۱، ۵۱۶، ۵۱۷، ۵۲۰، ۵۲۱، ۶۷۲؛ ۳/ ۱۰۱، ۱۰۲، ۲۳۹، ۳۳۰، ۳۳۱، ۳۳۳، ۳۳۸، ۳۸۲؛ ۴/ ۲۸۲، ۲۸۳.

أبو بكر الأصمّ: ١/ ٨٧، ١٦٨.

أبو بكر بن أبى شيبه: ٤/ ٢٨٣.

أبو بكر بن العربى (القاضى أبو بكر، ابن

العربی): ۲/ ۷۵، ۱۱۲، ۲۰۴، ۴۲۹.

أبو بكر محمد بن عبد اللّه النيسابوری: ۱/ ۴۶۲.

أبو بكر الجصاص (صاحب أحكام القرآن):

۱/ ۵۸۷.

أبو بكر الحضرمی: ۳/ ۱۳، ۲۲۲، ۲۳۴، ۳۰۵؛ ۴/ ۲۸۸.

أبو بكر الخلّال: ۲/ ۳۶۵.

أبو بكره: ۱/ ۳۵۳، ۳۵۴، ۳۶۶، ۷۳۳.

أبو تميم الاسلمی: ۲/ ۵۵۸.

أبو ثعلبه: ۲/ ۲۴۱، ۲۷۳.

أبو ثور: ۲/ ۳۴۹، ۵۱۶، ۵۲۷؛ ۳/ ۱۷۳، ۱۷۶، ۲۶۷، ۳۷۱، ۴۱۶، ۴۲۳.

أبو الجارود: ۱/ ۱۹۶، ۲۲۷، ۳۹۲؛ ۲/ ۶۰۵.

أبو جحيفه: ۱/ ۳۷۸.

أبو جديع المرادی: ۲/ ۱۳۱.

أبو جعفر، الشيخ.

أبو جعفر بن بابويه،- الصدوق.

أبو جعفر الفزاری: ۲/ ۶۶۷.

أبو جندل: ۲/ ۷۳۵.

أبو جهل: ۳/ ۱۷۱، ۱۷۲.

أبو الجهم: ۱/ ۴۳۰.

أبو جيد: ۱/ ۱۸۰.

أبو الحارث بن علقمه: ۲/ ۷۵۲.

أبو حازم: ۳/ ۱۶۰.

أبو حامد، (الشیخ أبو حامد): ۲/ ۴۰۳.

أبو الحرث: ۱/ ۴۰۲.

أبو الحسن علی بن محمد: ۱/ ۱۷۱؛ ۲/ ۹۱.

أبو الحسن الماوردی،- الماوردی: ۱/ ۵۸۸؛ ۲/ ۱۴۷.

أبو الحسن محمد بن علی بن الشاه: ۱/ ۴۶۲.

أبو الحسن محمد بن القاسم المفسّر الأسترآبادی.

۲/ ۹۱.

أبو الحسین: ۱/ ۸۷، ۱۶۸.

أبو الحکم: ۲/ ۳۳۲، ۶۲۷.

أبو حمزه (الثمالی): ۱/ ۲۱، ۱۳۴، ۱۶۸، ۶۱۴؛ ۲/ ۶۶۲، ۷۷۵؛ ۳/ ۷۸، ۲۵۴، ۲۸۹، ۲۹۴، ۳۰۶، ۳۵۷؛ ۴/ ۱۰۵، ۱۳۲.

أبو حمید الساعدی: ۱/ ۳۳۳؛ ۴/ ۲۶۱.

أبو حنیفه: ۱/ ۱۲۷، ۲۰۷، ۳۳۶، ۵۸۷؛ ۲/ ۶۹، ۷۶، ۷۹، ۸۲، ۸۳، ۱۴۷، ۱۴۸، ۱۵۴، ۱۵۵، ۱۶۶، ۲۰۱، ۲۰۲، ۳۱۱، ۳۱۲، ۳۴۶، ۳۴۸- ۳۵۰، ۳۶۱، ۳۶۳، ۳۶۴، ۴۱۲، ۴۲۵- ۴۲۷، ۴۵۷، ۴۷۱، ۴۸۷، ۴۸۸، ۴۹۸، ۵۰۷، ۵۱۵، ۵۲۰، ۵۲۱، ۵۲۷، ۶۴۷، ۷۲۸، ۷۶۲؛ ۳/ ۱۰، ۲۲، ۶۰، ۶۴، ۹۰، ۹۱، ۱۰۰، ۱۰۱، ۱۰۳، ۱۱۶، ۱۴۱، ۱۴۲، ۱۵۳، ۱۵۶، ۱۵۹، ۱۶۰، ۱۷۳،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۸۳

۱۷۸، ۱۸۴، ۱۹۴، ۲۳۹، ۲۶۰، ۲۶۸، ۲۷۴،

۲۸۴، ۲۸۵، ۲۸۷، ۲۹۷، ۳۰۰، ۳۰۲، ۳۰۸، ۳۳۶، ۳۴۶، ۳۶۸- ۳۷۰، ۳۷۲- ۳۷۴، ۳۸۳، ۳۹۰، ۳۹۵، ۴۰۶، ۴۰۷، ۴۱۳، ۴۱۶، ۴۲۲، ۴۲۴، ۴۲۶، ۴۲۷، ۴۳۳، ۴۳۸، ۴۴۰، ۴۵۵- ۴۵۸، ۴۶۳، ۴۹۰؛ ۴/ ۳۶، ۳۷، ۶۱، ۶۴، ۱۵۶، ۱۵۷، ۱۶۰، ۱۶۱، ۱۸۹، ۲۱۶، ۲۱۷، ۲۲۰، ۲۵۵، ۲۶۴، ۲۶۶- ۲۶۸، ۲۷۰، ۲۷۳، ۲۷۶.

أبو الحويرث: ۳/ ۴۳۰، ۴۴۳.

أبو خالد: ۳/ ۳۱۳.

أبو خالد الكابلی: (كنكر): ۱/ ۲۳۸؛ ۳/ ۱۹۴؛ ۴/ ۴۶، ۱۵۷، ۱۸۸، ۱۹۶، ۲۰۰، ۲۲۱، ۲۴۱،- الكابلی.

أبو خديجه: ۱/ ۷۲، ۱۳۹، ۳۶۱، ۴۳۰، ۴۳۱، ۴۴۲، ۴۴۶، ۴۴۸- ۴۵۰، ۴۵۴، ۴۵۸؛ ۲/ ۹۹، ۱۴۵، ۱۴۹، ۱۵۰، ۱۵۶، ۱۵۸، ۱۶۰، ۱۶۲، ۱۷۷، ۲۰۲؛ ۳/ ۷۵، ۲۹۵؛ ۴/ ۱۲۳، ۱۳۴.

أبو خلف الأعمی (حازم بن عطاء): ۲/ ۶۷.

أبو الخير: ۴/ ۲۶۱.

أبو دجانه، (سماك بن خرشه): ۳/ ۳۲۱- ۳۲۳، ۳۳۱.

أبو دجانه الساعدی: ۲/ ۱۳۶.

أبو داود: ۱/ ۱۱۹، ۱۸۶، ۲۰۱، ۳۳۲، ۳۷۱، ۵۱۰، ۵۸۴، ۶۰۲، ۲/ ۴۲، ۷۲، ۱۱۱، ۱۴۴، ۱۵۰، ۱۹۹، ۲۶۴، ۳۱۱، ۳۲۴، ۳۳۱، ۳۳۶، ۳۴۰، ۳۴۵، ۳۸۰، ۳۸۲، ۴۱۰، ۴۲۳، ۴۲۴، ۴۳۰، ۴۳۱، ۴۷۸، ۴۸۴، ۵۱۶، ۵۱۷، ۵۲۱، ۵۵۷، ۵۵۸، ۵۷۲، ۵۷۵، ۶۰۱، ۶۴۳، ۶۶۳، ۷۲۲، ۷۳۳، ۷۴۱، ۷۴۲، ۷۵۸، ۷۶۰؛ ۳/ ۶۲، ۱۷۱، ۱۷۸، ۱۹۶، ۲۰۳، ۳۲۸، ۳۵۵، ۳۵۹، ۴۲۱، ۴۹۱، ۴۹۶؛ ۴/ ۵۶، ۱۵۲، ۱۵۳، ۱۸۳، ۱۸۶، ۱۸۷، ۲۰۷، ۲۶۰، ۲۷۱، ۲۷۲.

أبو داود المسترق: ۲/ ۴۰۵.

أبو الدرداء: ۱/ ۱۷۸؛ ۲/ ۲۷۴، ۶۹۰؛ ۳/ ۴۲۱.

أبو ذر: ۱/ ۶۰، ۱۸۱، ۲۷۰، ۳۲۳، ۳۲۴؛ ۲/ ۸۴، ۱۱۱، ۱۲۴، ۱۳۶، ۲۵۶، ۵۷۵، ۷۷۹؛ ۳/ ۱۸، ۷۱، ۱۶۰، ۳۵۹.

أبو رافع: ۲/ ۷۳۹، ۷۶۱.

أبو الربيع الشامی: ۳/ ۱۹۷، ۳۵۴.

أبو رهم (الغفاری): ۲/ ۱۳۵، ۱۳۶؛ ۳/ ۱۴۵، ۱۶۴.

أبو الريحان البيرونى: ۳/ ۴۰۱، ۴۰۳.

أبو زرعه بن سيف

بن ذی یزن: ۳/ ۴۱۸.

أبو زرعه بن عمر بن جریر: ۲/ ۳۳۷.

أبو زرعه الجهنی: ۳/ ۱۴۵.

أبو زید بن سفیان: ۲/ ۱۳۲.

أبو سعید: ۱/ ۲۰۲، ۲۰۳؛ ۲/ ۷۱، ۱۴۵، ۲۰۰، ۲۶۸، ۶۲۸، ۶۶۳؛ ۳/ ۴۴۴.

أبو سعید الاصطخری: ۳/ ۲۷۴، ۳۹۲، ۳۹۵، ۴۰۹.

أبو سعید الخدری: ۱/ ۴۹، ۱۷۰، ۱۸۶، ۱۹۱، ۱۹۷، ۴۱۲، ۵۱۰، ۶۱۱؛ ۲/ ۴۸۹، ۶۸۳؛ ۳/ ۲۵۶، ۳۲۹.

أبو سعید الزهری: ۲/ ۲۳۳.

أبو سعید القمّاط: ۳/ ۲۲.

أبو سفیان: ۱/ ۳۶۴؛ ۲/ ۵، ۱۳۱، ۳۸۶، ۵۵۶، ۵۵۷، ۵۶۰، ۵۶۱، ۷۴۳، ۷۹۴، ۷۹۷؛

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۸۴

۳/ ۱۴۳، ۱۴۴، ۲۸۹، ۳۲۰.

أبو سلاله: ۱/ ۶۰۴.

أبو سلمه بن عبد الاسد: ۲/ ۱۳۴، ۱۳۶.

أبو سلمه بن عبد الرحمن: ۳/ ۱۴۲.

أبو سیّار (مسمع بن عبد الملک): ۳/ ۲۲۱؛ ۴/ ۱۲۹، ۱۴۶، ۲۰۲.

أبو شهاب الحنّاط: ۳/ ۲۹.

أبو الشیخ: ۲/ ۷۵۸؛ ۳/ ۱۳۵، ۱۴۹.

أبو صالح: ۲/ ۶۸۷، ۷۶۲؛ ۳/ ۱۰۱.

أبو الصباح (الکنانی): ۳/ ۲۱۷؛ ۴/ ۵۸.

أبو الصلاح (الحلبى): ۱/ ۳۴۰؛ ۲/ ۲۱۶، ۲۲۱، ۳۹۵، ۴۱۴، ۴۲۸، ۶۱۶، ۶۱۷، ۶۴۲، ۶۵۵؛ ۳/ ۸۶، ۸۸، ۸۹، ۱۲۳، ۱۲۴، ۱۳۸، ۳۰۸، ۴۳۸؛ ۴/ ۱۴، ۹۸، ۱۰۰، ۱۰۱، ۱۱۸، ۱۹۱، ۲۵۱.

أبو طالب: ۱/ ۴۴، ۸۰، ۴۳۶؛ ۲/ ۳۶۴، ۵۳۰، ۸۳۰، ۳/ ۳۳۹.

أبو طلحه: ۲/ ۳۳۵؛ ۳/ ۱۷۱، ۱۷۸.

أبو العاص: ۳/ ۲۶۱.

أبو العاص بن الربيع: ۳/ ۲۶۷.

أبو العاليه الرياحى: ۳/ ۱۰۰.

أبو العباس: ۱/ ۹۶، ۱۴۵، ۴۲۸؛ ۲/ ۳۸۸، ۴۲۷، ۵۰۶، ۶۰۴.

أبو عبد اللّه: ۳/ ۲۵۸.

أبو عبد اللّه بن فرج مولى ابن الطّلاع: ۲/ ۴۲۴.

أبو عبد اللّه الثقفى: ۳/ ۲۹.

أبو عبد اللّه الحسين، محمد الأشنانى الرازى:

۱/ ۴۶۲.

أبو عبد اللّه الزبيرى: ۲/ ۳۲۲، ۴۲۰.

أبو عبد اللّه السيارى: ۱/ ۲۴۷.

أبو عبد اللّه محمد بن شاذان:

۱/ ۱۷۱.

أبو عبدون: ۱/ ۲۴۷.

أبو عبید: ۲/ ۵۲۷، ۷۴۸، ۷۷۸؛ ۳/ ۲۵، ۴۹، ۵۷، ۶۱، ۹۰، ۱۳۶، ۱۴۹، ۱۵۰، ۱۷۳، ۱۸۷، ۱۹۰، ۱۹۱، ۱۹۷، ۲۰۲، ۲۰۴، ۳۲۲، ۳۲۳، ۳۲۸، ۳۵۵، ۳۶۱، ۳۸۰، ۴۰۵، ۴۰۶، ۴۴۰، ۴۴۹، ۴۵۲، ۴۵۶، ۴۵۹، ۴۸۰، ۴۹۲، ۴۹۷، ۴۹۹، ۵۰۲، ۵۰۳؛ ۴/ ۲، ۷، ۹- ۱۱، ۸۱، ۸۶، ۱۰۲، ۱۵۲، ۱۵۳، ۱۹۲، ۲۶۰- ۲۶۲، ۲۷۴، ۲۷۵، ۲۷۹، ۲۸۱، ۲۸۲.

أبو عبیده: ۱/ ۱۴۶، ۵۶۳؛ ۲/ ۹۷، ۵۴۰؛ ۳/ ۱۸۵، ۱۸۷.

أبو عبیده الجرّاح: ۱/ ۴۳، ۴۰۰؛ ۲/ ۱۳۹؛ ۳/ ۴۷۲.

أبو عبیده الحذاء: ۳/ ۸۹، ۹۱، ۹۲، ۲۱۷، ۲۲۸، ۴۴۱.

أبو عثمان الجاحظ: ۱/ ۸۷، ۱۶۸.

أبو عثمان النهدی: ۲/ ۶۰۲.

أبو عزه، (الجهنی- الجمحی خ. ل-): ۳/ ۲۵۹، ۲۶۰، ۲۷۲.

أبو عزه الشاعر: ۳/ ۲۶۷.

أبو عزیز: ۲/ ۵۷۶.

أبو عصمه، قاضی مرو: ۲/ ۲۳۱.

أبو عطاء: ۱/ ۶۰۴؛ ۲/ ۲۵۴.

أبو علی: ۲/ ۷۵، ۹۲، ۵۰۳؛ ۳/ ۴۰۷.

أبو علی بن راشد: ۱/ ۱۰۱- ۱۰۳؛ ۳/ ۳۴، ۶۸، ۸۴، ۱۱۲- ۱۱۴، ۱۱۹؛ ۴/ ۲۲، ۸۹.

أبو علی بن سینا- ابن سینا.

أبو علی محمد بن أبی بکر، همام بن سهیل الکاتب الاسکافی: ۴/ ۳۰۴.

أبو عمر بن عبد البرّ: ۲/ ۱۳۳.

أبو عمرو: ۲/ ۷۶۲.

أبو عمرو بن العلاء: ۳/ ۴۸۹.

أبو عمرو الزبيرى: ۱/ ۳۸۴.

أبو عمّاره: ۴/ ۱۳۵.

أبو عمير بن أنس بن مالك: ۲/ ۶۰۲.

أبو عوانه: ۱/ ۱۸۱.

أبو غالب الزرارى: ۱/ ۴۷۸.

أبو الفتح الجرجانى: ۲/ ۴۵۳، ۵۰۹.

أبو الفتوح الرازى: ۳/ ۳۹۸.

أبو فراس: ۲/ ۳۷۶، ۳/ ۵۰۶.

أبو الفرج (الاصفهانى): ۱/ ۲۱۸، ۶۰۷، ۶۰۹.

أبو القاسم: ۲/ ۴۶۰، ۴۶۱.

أبو القاسم الخرقى: ۲/ ۱۴۷؛ ۳/ ۳۴۷، ۴۱۵، ۴۲۰، ۴۶۸؛ ۴/ ۱۸۳،- الخرقى، أبو القاسم.

أبو القاسم عبد اللّه بن أحمد

بن عامر بن سليمان الطائی: ۱/ ۴۶۲.

أبو قتاده: ۳/ ۱۷۱.

أبو قلابه: ۳/ ۲۶۱.

أبو قيس: ۳/ ۲۹۸، ۳۰۴.

أبو كامل: ۲/ ۴۰۲.

أبو كريمه: ۳/ ۴۴۴.

أبو لبابه بن عبد المنذر العمری: ۲/ ۱۳۴- ۱۳۶.

أبو لهب: ۱/ ۴۴؛ ۲/ ۲۷۲.

أبو مالك: ۳/ ۱۰۹.

أبو مجلز، (لا حق بن حميد): ۲/ ۵۱۰؛ ۳/ ۱۹۱.

أبو محمد،- أبو بصير.

أبو محمد، ابن حزم الآندلسی،- ابن حزم.

أبو محمد، جعفر بن نعيم بن شاذان: ۱/ ۱۷۱.

أبو محمد، القاسم بن العلاء: ۱/ ۳۸۲.

أبو مخنف: ۱/ ۱۲۳؛ ۲/ ۴۸۰.

أبو مخنف الأزدی: ۲/ ۶۷۰.

أبو مخنف، لوط بن يحيی: ۱/ ۶۸۵.

أبو المرهف: ۱/ ۲۳۳.

أبو مريم: ۱/ ۱۳۹؛ ۲/ ۳۶۵، ۴۵۱، ۴۹۳، ۴۹۴، ۶۳۰، ۶۵۲، ۶۵۴، ۸۱۳؛ ۳/ ۱۶.

أبو مسعود: ۲/ ۴۲، ۱۹۹.

أبو مسلم (الخراسانی): ۱/ ۲۳۱، ۲۳۵، ۵۸۷.

أبو المطر، و «أبو مطر البصری»: ۲/ ۲۶۹، ۸۰۴.

أبو معاویه: ۴/ ۲۸۲.

أبو المعزا: ۲/ ۷۱۶.

أبو معشر: ۲/ ۵۱۶.

أبو المفضل محمد بن عبد اللّه بن عبد المطلب الشیبانی: ۱/ ۲۲۳، ۲۲۴.

أبو المقداح: ۲/ ۶۲۱.

أبو منصور: ۱/ ۵۴.

أبو منصور، أحمد بن إبراهیم بن بکر الخوری:

۱/ ۴۶۲.

أبو المهلب: ۳/ ۲۶۱.

أبو موسی: ۱/ ۱۸۴، ۳۳۱، ۳۳۲؛ ۲/ ۱۲۵؛ ۳/ ۲۵، ۱۶۴.

أبو موسی الأشعری: ۲/ ۱۲۶، ۱۲۹، ۱۳۱، ۵۵۳، ۶۹۱، ۷۳۶؛ ۳/ ۱۸؛ ۴/ ۲۷۸.

أبو ناب: ۲/ ۴۱۳.

أبو نصر السجزی: ۱/ ۴۶۲.

أبو نعیم: ۲/ ۶۹۹.

أبو هاشم: ۲/ ۷۵.

أبو الهذیل: ۲/ ۷۵.

أبو هریره: ۱/ ۶۶، ۱۱۹، ۱۲۰، ۱۷۸، ۱۸۶، ۳۵۵، ۳۷۵، ۴۳۷، ۵۱۰، ۶۲۰؛ ۲/ ۳۳، ۳۴، ۴۲، ۵۰، ۷۶، ۱۱۲، ۱۲۵، ۱۹۵، ۱۹۹، ۲۶۴، ۳۲۴، ۴۱۰، ۴۳۱، ۵۰۸،

۵۱۶، ۵۳۰، ۵۴۰، ۵۷۵، ۶۰۵، ۶۲۵، ۶۶۳، ۶۹۱، ۷۷۹، ۸۰۴؛ ۳/ ۱۸، ۶۱، ۶۲، ۲۶۰، ۲۷۷، ۳۷۵، ۳۷۶، ۴۴۴؛ ۴/

.۲

أبو الهيثم بن التيهان: ۲/ ۶۸۳.

أبو هيضم المزنی: ۲/ ۱۳۱.

أبو الورد: ۱/ ۱۴۶؛ ۳/ ۴۲۱.

أبو ولّاد، (الحناط): ۱/ ۱۴۷، ۱۴۸؛ ۴/ ۲۳، ۹۰.

أبو وهب: ۱/ ۲۹۵.

أبو يحيى الواسطی: ۳/ ۳۷۸، ۳۷۹.

أبو يزيد،- عقيل: ۲/ ۶۸۲.

أبو اليسر بن عمرو الانصاری: ۳/ ۱۳۳؛ ۴/ ۶.

أبو يعقوب، يوسف بن محمد بن زياد: ۲/ ۹۱.

أبو يعلى الفراء، الحنبلی: ۱/ ۲۶۴، ۳۷۲، ۳۷۳، ۴۰۱، ۴۴۶، ۴۴۹، ۵۳۳، ۵۳۵، ۵۴۵، ۵۴۷، ۵۵۲، ۵۶۰، ۵۶۷، ۵۷۷، ۵۸۶؛ ۲/ ۷، ۵۵، ۱۱۶، ۱۴۸، ۲۰۲، ۲۰۵، ۲۱۰، ۲۶۱، ۳۱۷، ۳۲۱، ۳۶۴، ۳۷۵، ۶۰۶، ۶۰۸؛ ۳/ ۱۳۱، ۳۲۹، ۳۴۶، ۳۵۰، ۳۶۴، ۳۶۶، ۴۱۵، ۴۲۸، ۴۵۷، ۴۶۳، ۴۸۰، ۴۸۹، ۴۹۳.

أبو اليقظان،- عمّار بن ياسر: ۳/ ۲۹۴، ۳۰۶.

أبو يوسف، (القاضی): ۱/ ۵۸۴؛ ۲/ ۸۲، ۳۴۶، ۳۴۸، ۳۴۹، ۳۵۱، ۴۵۴، ۴۶۳، ۴۶۶، ۴۶۹، ۴۷۲، ۴۹۶، ۴۹۸، ۵۵۴، ۶۴۴، ۶۶۴، ۷۴۴؛ ۳/ ۱۰، ۲۲، ۶۰، ۹۰، ۹۱، ۱۰۱، ۱۱۶، ۱۵۵، ۱۵۹- ۱۶۱، ۱۸۸، ۱۹۰، ۲۵۸، ۲۶۰، ۳۶۸، ۳۷۱، ۳۹۸، ۴۰۷، ۴۱۵، ۴۲۳، ۴۴۰، ۴۴۸، ۴۵۰، ۴۵۷، ۴۸۰، ۴۸۴، ۵۰۵؛ ۴/ ۵۵، ۱۰۱، ۱۵۷، ۱۶۰، ۱۶۱، ۱۹۲، ۲۶۱، ۲۶۲، ۲۶۷، ۲۶۸، ۲۷۵- ۲۸۰، ۲۹۳.

أبو يوسف إيشع النصرانی: ۳/ ۴۰۰.

الأبيض بن حمّال (المأربی): ۴/ ۶۹، ۷۸، ۸۱.

أبیّ: ۱/ ۴۰.

أبیّ بن أبی خلف: ۳/ ۲۷۲.

أحمد، أحمد بن حنبل: ١/ ٤١، ٤٢، ١١٨- ١٢٠، ١٨١، ١٨٤، ١٨٦، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٩٩، ٣٣٦، ٣٥٣، ٤٠١، ٥١٤، ٥٨٦، ٥٩٢، ٦٠١، ٦١٤؛ ٢/ ٣٠، ٤٥، ٤٩، ٥٤، ٥٥، ٧٩، ٨٢، ٨٣، ١١١، ١١٢، ١٣٩، ٢٣٤، ٣٣١، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٧٦، ٤٥٧، ٤٨٨، ٤٩٨، ٥٠٧، ٥١٥، ٥١٦، ٥٢٠، ٥٢٧، ٥٣٠، ٥٧٥، ٦١٨، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٦٣، ٦٩٦، ٧٥٨، ٧٧٣، ٨٠٤، ٨١٣، ٨٣٠؛ ٣/ ٢٤، ٥٨،

۶۲، ۹۰- ۹۲، ۱۳۵، ۱۵۹، ۱۶۷، ۱۷۳، ۲۵۲، ۲۶۷، ۲۷۴، ۳۰۲، ۳۴۶، ۳۵۵، ۳۵۹، ۳۷۱- ۳۷۳، ۴۲۰، ۴۲۴، ۴۲۸، ۴۳۹، ۴۵۶، ۴۶۳، ۴۶۴، ۴۹۷، ۵۰۳؛ ۴/ ۶۲، ۱۴۹، ۱۸۰، ۱۸۳، ۲۱۷، ۲۳۴، ۲۵۵، ۲۵۹، ۲۶۵، ۲۶۷، ۲۶۸، ۲۷۲، ۲۸۱.

أحمد بن أبی عبد اللّه البرقی: ۲/ ۴۸۲.

أحمد بن أحمد: ۴/ ۳۴.

أحمد بن إسحاق: ۲/ ۹۲.

أحمد بن حاتم (بن ماهویه): ۲/ ۹۱، ۹۲، ۱۰۲.

أحمد بن الشلبی الحنفی: ۲/ ۴۳۶.

أحمد بن شعیب الساری: ۳/ ۳۱۵.

أحمد بن عائذ: ۱/ ۴۳۰، ۴۳۱.

أحمد بن عبد اللّه الهروی الشیبانی: ۱/ ۴۶۲.

أحمد بن الفضل الکناسی: ۲/ ۱۷۱.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۸۷

أحمد بن محمد: ۱/ ۲۱۴، ۲۴۷، ۳۵۹، ۴۳۰، ۴۶۷، ۴۷۱؛ ۲/ ۴۶۰، ۸۲۳؛ ۳/ ۱۰۸، ۱۱۵، ۱۲۴، ۲۲۰، ۲۶۳، ۳۵۲، ۳۷۸، ۳۷۹؛ ۴/ ۳۸، ۴۸، ۱۲۸، ۱۳۸، ۲۰۲.

أحمد بن محمد بن أبی نصر: ۳/ ۱۴۲، ۱۹۲، ۱۹۳، ۱۹۵، ۲۱۸؛ ۴/ ۲۵۱، ۲۵۲.

أحمد بن محمد بن عمران بن موسی (ابن الجندی):

۴/ ۳۰۴.

أحمد بن محمد بن عیسی: ۱/ ۱۳۱، ۴۶۷، ۴۶۸؛ ۲/ ۳۵۳، ۴۶۲؛ ۳/ ۸۵، ۱۹۲، ۱۹۵؛ ۴/ ۲۰۰.

أحمد بن هلال: ۳/ ۶۹، ۸۴.

أحمد بن یونس: ۳/ ۲۹.

الأحنف بن قیس: ۲/ ۸۲۵؛ ۳/ ۴۴۵.

الأخفش: ۲/ ۵۴۰.

الأخنس: ۲/ ۷۳۶.

أخو غامد: ۱/ ۱۱۴.

إدريس «ع»: ۳/ ۳۷۳.

إدريس بن زياد: ۴/ ۱۶۸.

إدريس بن زيد: ۴/ ۱۶۸.

الأردبيلى، (المقدّس الأردبيلى، المحقق الأردبيلى): ۲/ ۲۴۹؛ ۳/ ۲۰۶، ۲۱۶، ۲۲۸.

أردشير، (بابكان): ۱/ ۱۹۵؛ ۳/ ۳۹۷.

أرطاه: ۱/ ۶۰۹.

أرطحشست: ۳/ ۴۰۲.

أزرق بن عقبه الثقفى: ۲/ ۱۳۹.

الأزهر: ۲/ ۷۳۶.

الأزهرى: ۲/ ۶۱۳؛ ۴/ ۵۳.

أسامه، (أسامه بن زيد): ۱/ ۵۴، ۲۰۴، ۵۱۸؛ ۲/ ۱۹۱، ۳۹۱، ۵۶۴، ۷۵۹.

أسامه بن شريك: ۱/ ۵۵۴.

الأستاذ الإمام (الخمينى)؛- آيه اللّه العظمى الإمام الخمينى.

الأستاذ كاشف الغطاء،-

كاشف الغطاء.

إسحاق: ۲/ ۳۴۸، ۴۸۸، ۴۹۸، ۵۰۷، ۵۱۵، ۵۲۰، ۵۲۱، ۶۷۰، ۶۸۶، ۷۵۲؛ ۳/ ۱۵۹، ۱۷۳، ۱۷۸، ۳۵۹، ۳۹۵؛ ۴/ ۲.

إسحاق بن راهویه: ۳/ ۳۹۵.

إسحاق بن عبد اللّه: ۳/ ۱۶۰، ۴۳۰.

إسحاق بن عمّار: ۱/ ۱۳۸، ۱۴۸، ۴۵۴؛ ۲/ ۱۴۲، ۱۷۳، ۳۲۱، ۳۵۳، ۳۵۹، ۳۷۸، ۳۹۲، ۴۰۸، ۴۱۰، ۴۹۱، ۵۳۰، ۵۴۲؛ ۳/ ۱۶۲، ۲۲۷؛ ۴/ ۳۸، ۴۵، ۵۴، ۷۳، ۱۳۷، ۱۳۸.

إسحاق بن یعقوب: ۱/ ۴۷۸، ۴۷۹، ۴۸۱؛ ۲/ ۹۰، ۱۵۸؛ ۳/ ۷۸.

إسحاق الهمدانی: ۲/ ۶۸۶.

إسرائیل: ۲/ ۸؛ ۳/ ۱۹۰.

أسعد بن زراره: ۱/ ۹۳؛ ۲/ ۱۳۸، ۵۷۲.

الإسکافی: ۲/ ۵۰۰؛ ۳/ ۱۷۵، ۴۲۲، ۴۲۷؛ ۴/ ۸۸.

أسلم (غلام بنی الحجاج): ۲/ ۵۵۶.

أسلم، (مولی عمر): ۳/ ۴۱۸، ۴۴۵.

إسماعیل: ۱/ ۱۸۲؛ ۲/ ۶۰۱، ۶۷۰، ۶۸۶؛ ۳/ ۲۵، ۳۵۹.

إسماعیل بن إبراهیم بن المهاجر: ۲/ ۴۶۴؛ ۴/ ۲۷۵.

إسماعیل بن أبی زیاد: ۲/ ۶۲۶؛ ۳/ ۴۸۲.

إسماعیل بن أمیه: ۲/ ۵۲۶.

إسماعیل بن جعفر: ۳/ ۱۹۰، ۲۳۴.

إسماعیل بن سعد: ۱/ ۱۳۳، ۴۴۹، ۴۵۹؛ ۲/ ۲۰۳.

إسماعيل بن على، (أمير الحاج): ١/ ٨١، ١٠٩، ١٩٦؛ ٢/ ٦٠٠؛ ٤/ ٢٥.

إسماعيل بن الفضل (الهاشمى): ٣/ ٩، ٢٠٠، ٢٢٦؛ ٤/ ١٦٩.

إسماعيل بن مرّار: ٤/ ١٠١، ١٩١.

إسماعيل بن موسى: ٣/ ٣١٢.

إسماعيل الجعفى: ١/ ٤٢٩؛ ٤/ ٢٦٣.

إسماعيل، صادق الوعد: ٣/ ٨، ٢٥.

أسمر بن مضرّس: ٤/ ١٥٥.

الأسود بن سريع: ٣/ ٢٥٧.

الأسود بن قيس المرادى: ٢/ ٤٨٠، ٤٨١.

الأسود بن يزيد المرادى: ٢/ ٤٨٠، ٤٨١.

أسيد بن حضير: ١/ ٤٣، ٤٠٠؛ ٢/ ٤٨، ١٣٨، ١٣٩.

الأشتر، الأشتر النخعى- مالك الأشتر.

الأشعث: ١/ ٧٩؛ ٣/ ٣٨٠.

الأشعث بن قيس: ١/ ٣٤٤، ٤٣٣، ٥٨١؛ ٢/ ٦٧٦، ٦٨٠.

الأشعرى: ٢/ ٧٥.

الأصبغ: ٢/ ٢٦٨، ٣٦٧؛ ٣/ ٢٩٢.

الأصبغ بن ضرار: ٣/ ٢٩١.

الأصبغ بن نباته: ١/

۱۳۹، ۳۵۶، ۳۶۵، ۳۸۸، ۴۸۵، ۴۹۱، ۵۴۴، ۶۶۶، ۸۲۸؛ ۳/ ۲۹۶، ۳۸۰؛ ۴/ ۳۰۴، ۳۰۵.

الأصفهانی- المحقق الأصفهانی.

الأصمعی: ۴/ ۸۱.

الأصمّ: ۱/ ۴.

الأعمش: ۲/ ۲۵۰؛ ۴/ ۲۸۲.

الأقرع بن حابس: ۳/ ۱۴۴؛ ۴/ ۷۰.

أکیدر: ۳/ ۴۳۱.

أکیدر بن حسان: ۳/ ۳۶۸.

أکیدر بن عبد الملک: ۳/ ۳۸۱.

أکیدر الغسانی: ۳/ ۳۸۱.

إلیاس «ع»: ۳/ ۳۹۷.

إمام الحرمین، الجوینی: ۱/ ۲۶۸، ۴۱۹، ۵۸۹؛ ۲/ ۲۸۳.

الإمام الخمینی،- آیه اللّه العظمی الإمام الخمینی- قدّس سرّه-.

الإمام الرازی،- الرازی.

إمرئ القیس بن الأصبغ الکلبی: ۲/ ۱۳۰.

أمّ أیمن: ۳/ ۳۳۳.

أمّ الحصین: ۲/ ۷۸۰.

أمّ حکیم: ۱/ ۵۱۵.

أمّ سلمه: ۱/ ۵۸۲؛ ۲/ ۱۴۴، ۱۹۲، ۲۰۰، ۳۱۰.

أم المؤمنین- عائشه.

أمّ هانی (بنت أبی طالب): ۲/ ۷۲۷.

أمیّه بن خویلد: ۲/ ۵۶۵.

أنس: ۱/ ۲۰۲، ۲۹۹، ۳۷۱، ۳۹۲، ۳۹۳، ۵۹۲؛ ۲/ ۱۳۹، ۳۳۶، ۳۸۶، ۶۳۱؛ ۴/ ۱۴۹، ۱۵۴، ۲۷۸.

أنس بن أبی مرثد الغنوی: ۲/ ۵۶۵.

أنس بن سیرین: ۴/ ۲۷۴، ۲۷۶، ۲۷۷.

أنس بن فضاله: ۲/ ۵۵۸.

أنس بن مالک: ۱/ ۳۷۸؛ ۲/ ۶۶، ۱۵۲، ۳۸۰، ۵۵۷، ۶۶۳، ۷۷۳، ۷۹۱؛ ۳/ ۶۲، ۱۴۵، ۱۷۱، ۳۸۰؛ ۴/ ۲۷۳، ۲۷۴، ۲۷۶، ۲۷۷.

أنس بن محمد: ۱/ ۲۴۵، ۳۵۴.

الأنصاری،- الشیخ الأعظم الأنصاری.

أنوش بن شیث: ۳/ ۴۰۲، ۴۰۳.

أنو شروان،- کسری أنو شروان.

الأوزاعی: ۱/ ۵۸۷؛ ۲/ ۳۴۶، ۳۴۹، ۳۵۱، ۴۹۸، ۵۰۷، ۵۲۰، ۵۲۱، ۶۵۱؛ ۳/ ۱۴۱،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۸۹

۱۴۲، ۱۵۹، ۱۶۳، ۱۶۴، ۱۶۷، ۱۷۳، ۱۷۸، ۲۶۷، ۲۷۷، ۳۷۲، ۳۸۵، ۳۹۳، ۴۰۶، ۴۰۸، ۴۲۳؛ ۴/ ۶۱.

الإیجی- عضد الدین الإیجی.

أیمن بن نابل: ۲/ ۲۷۴.

أیّوب: ۴/ ۲۷۳.

أیّوب بن عطیه: ۳/ ۴۱.

الباب، (البابا): ۱/ ۷، ۵۳۸.

الباجی: ۲/ ۵۷۸.

بادان، نائب کسری: ۲/ ۱۲۸.

الباقلانی، (القاضی الباقلانی): ۱/ ۲۶۶، ۵۸۵.

البحرانی: ۱/ ۳۰۴.

البخاری: ۱/ ۴۵، ۵۹، ۶۶، ۲۰۲، ۳۳۲، ۳۵۳، ۳۷۶، ۳۷۸، ۳۷۹، ۵۰۸، ۵۱۵؛ ۲/

۵۴، ۲۳۳، ۲۶۴، ۳۳۶، ۳۵۴، ۴۰۲، ۴۳۱، ۴۳۷، ۴۸۴، ۵۲۱، ۵۴۵، ۵۶۵، ۵۷۳، ۷۰۴، ۷۲۴، ۷۴۱؛ ۳/ ۵۸، ۶۱، ۶۲، ۱۴۵، ۱۵۲، ۱۶۴، ۱۷۲، ۱۹۲، ۲۰۳، ۲۵۷، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۷۷، ۳۲۸، ۳۷۶، ۳۸۳، ۴۴۴؛ ۴/ ۱۵۲.

بخت نصّر: ۳/ ۴۰۲، ۴۰۳.

البراء بن مالک: ۳/ ۱۷۸.

البراء بن معرور: ۱/ ۵۱۶.

بردله (القاضی بردله): ۲/ ۴۳۶.

البروجردی،- آیه اللّه العظمی البروجردی، السید محمد حسین.

البرقی: ۱/ ۱۳۹، ۱۴۱؛ ۲/ ۳۲۵، ۳۸۹، ۳۹۴، ۴۳۲، ۸۲۱.

برید: ۱/ ۱۳۵، ۱۴۳؛ ۲/ ۷۷۰.

برید بن معاویه العجلی، برید العجلی: ۱/ ۶۶، ۹۶، ۴۳۲، ۴۳۸؛ ۲/ ۹۵، ۱۰۴، ۷۷۵؛ ۳/ ۱۳؛ ۴/ ۲۸۸.

برید الکناسی: ۱/ ۱۳۵.

بریده: ۱/ ۴۲، ۴۵، ۶۳؛ ۳/ ۳۷۱، ۳۸۴؛ ۴/ ۹۳.

بریده بن الحصیب الأسلمی: ۲/ ۵۶۲، ۵۸۳.

البزاز: ۱/ ۳۷۸.

البزنطی: ۱/ ۱۳۱، ۱۳۵، ۴۷۱؛ ۳/ ۵۴، ۵۵، ۵۷، ۶۴، ۶۵، ۱۱۳، ۱۸۳، ۱۹۷، ۱۹۸، ۲۰۳، ۲۰۹، ۲۱۸، ۴۴۷، ۴۹۳، ۴۹۴، ۴۹۶؛ ۴/ ۲۱، ۱۰۶، ۱۳۵، ۱۶۸، ۲۰۷، ۲۰۸.

بسبس بن عمرو الجهنی: ۲/ ۵۵۷.

بسر: ۲/ ۷۷۴.

بسیسه: ۲/ ۵۵۷، ۵۵۸.

بشر بن سفیان العتکی: ۲/ ۵۶۵.

بشر بن عبد اللّه: ۲/ ۲۳۱.

بشیر: ۱/ ۱۱۷.

بشیر بن سعد: ۱/ ۴۳، ۴۰۰.

بشیر بن المنذر: ۲/ ۱۳۶.

بشیر بن یسار: ۳/ ۱۹۶، ۲۰۴.

بشیر الدّهان: ۴/ ۵۹.

البطائنی: ۱/ ۴۲۲.

البغوی: ۲/ ۱۲۸، ۸۱۳.

بکر بن تمیم: ۲/ ۵۷۶.

بکر بن عیسی: ۲/ ۶۸۵.

بکر بن کنانه: ۲/ ۶۹۱.

بکر بن محمد: ۲/ ۳۶۴.

بکیر: ۴/ ۱۵۰.

بکیر بن أعین: ۱/ ۴۳۰.

البلاذری: ۲/ ۷۲۲، ۷۳۹، ۸۰۶؛ ۳/ ۲۰۴،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۹۰

۲۴۲، ۳۳۰، ۳۳۱، ۴۳۱.

بلال: ۲/ ۱۱۱، ۶۰۱؛ ۳/ ۱۵۸، ۱۸۴، ۳۳۱، ۴۵۲.

بلال بن الحارث: ۳/ ۳۳۱؛ ۴/ ۸۰، ۱۷۱.

بلقیس: ۱/ ۷۵.

بنت حاتم: ۲/ ۴۵۵، ۵۰۹.

بنت شعیب: ۱/ ۳۲۱.

بنت کسری: ۱/ ۳۵۳.

بهائی: ۲/ ۲۵۶.

بهز بن حکیم:

۲/ ۳۳۰، ۳۳۱، ۳۸۲، ۳۸۳، ۴۲۴، ۴۳۱، ۴۷۸، ۴۸۱.

بوذاسف: ۳/ ۴۰۱.

البیرونی: ۳/ ۴۰۲.

البیضاوی: ۲/ ۶۷.

البیهقی: ۱/ ۱۷۵، ۳۰۸؛ ۲/ ۴۹، ۱۲۵، ۳۵۸، ۳۷۷، ۳۸۲، ۳۸۶، ۴۰۲، ۴۱۰، ۴۱۱، ۴۳۶، ۴۵۲، ۴۶۰، ۴۷۸، ۴۸۹، ۴۹۳، ۴۹۵- ۴۹۷، ۴۹۹، ۵۰۰، ۵۰۷، ۵۰۸، ۵۱۰، ۵۱۷، ۵۲۶، ۵۲۹، ۵۴۱، ۵۴۴، ۵۵۷، ۵۵۸، ۷۳۹، ۷۶۰، ۸۰۶؛ ۳/ ۱۵، ۱۷، ۶۱، ۶۲، ۱۳۵، ۱۳۶، ۱۴۵، ۱۵۸، ۱۶۱، ۱۶۲، ۱۶۶، ۱۷۱، ۱۷۲، ۱۷۴، ۲۵۶، ۲۶۱، ۲۶۵، ۲۷۰، ۲۷۷، ۲۹۲، ۳۰۴، ۳۰۵، ۳۲۲، ۳۳۸، ۳۷۵، ۳۸۰، ۳۸۵، ۴۱۸، ۴۲۹، ۴۴۳، ۴۴۵، ۴۴۸، ۴۵۸، ۴۸۲- ۴۸۴، ۵۰۲، ۵۰۳؛ ۴/ ۷، ۱۱، ۳۹، ۶۰، ۸۰، ۸۱، ۸۶، ۹۳، ۱۰۲، ۱۴۹، ۱۵۱- ۱۵۵، ۱۸۷، ۱۹۲، ۲۷۳- ۲۷۶، ۲۷۸- ۲۸۰، ۲۸۹.

تئودور البرقونی: ۳/ ۳۹۷.

الترمذی: ۱/ ۵۸، ۵۹، ۱۴۴، ۱۹۸، ۳۵۳، ۳۵۵، ۳۷۶، ۳۷۹، ۵۵۴، ۶۱۴؛ ۲/ ۳۳، ۶۶، ۷۰، ۷۲، ۷۶، ۱۵۲، ۱۸۸، ۱۹۹، ۲۶۴، ۳۲۵، ۳۳۵، ۳۸۲، ۳۹۱، ۴۳۰، ۴۳۱، ۴۷۸، ۵۷۹، ۶۰۵، ۶۲۴، ۶۲۶، ۷۶۰؛ ۳/ ۶۲، ۳۲۸؛ ۴/ ۱۴۹، ۱۵۲، ۲۷۲، ۲۸۵.

تغلبه: ۲/ ۱۲۹.

التقی: ۲/ ۶۱۶.

تمیم الداری: ۲/ ۷۷۸.

توفیق الفکیکی: ۲/ ۴۷۴.

ثابت بن قیس: ۳/ ۳۲۱.

ثعلبه: ۲/ ۱۲۹.

الثمالی: ۲/ ۶۲۷؛ ۳/ ۳۵۷، ۵۰۴؛ ۴/ ۵۵.

ثمامه بن أثال: ۲/ ۱۳۷، ۴۳۱، ۵۰۸؛ ۳/ ۲۶۰، ۲۶۷.

ثور الکندی: ۲/ ۵۴۶.

الثوری: ۲/ ۸۲، ۸۳، ۴۹۸، ۵۰۷، ۵۱۵، ۵۱۶؛ ۳/ ۱۰، ۹۲، ۱۰۲، ۱۶۷، ۱۷۳، ۱۸۴، ۴۲۳، ۴۲۶، ۴۵۶.

ثویر بن أبی فاخته: ۱/ ۴۳۰.

ثویر بن عامر: ۲/ ۳۳۷.

جابر: ۱/ ۶۹، ۱۱۱، ۱۵۲، ۱۸۱، ۲۵۲، ۵۱۴، ۶۰۰؛ ۲/ ۲۱۷، ۲۱۸، ۲۳۰، ۲۳۵، ۲۵۲، ۲۶۷، ۳۰۶، ۳۷۶، ۵۱۶، ۵۱۷، ۵۲۶، ۸۲۱، ۸۲۲؛ ۳/ ۶۲؛ ۴/ ۱۴۹، ۱۸۳، ۲۸۹.

جابر بن سمره بن جندب: ۱/ ۲۴۰، ۳۷۶، ۳۷۷، ۶۰۲.

جابر بن زید: ۳/ ۴۰۶.

جابر

بن عبد اللّه: ۱/ ۶۱، ۲۴۰، ۳۷۶، ۶۰۲، ۶۱۴، ۲/ ۷۰۴، ۷۲۴؛ ۳/ ۵۰۴؛ ۴/ ۱۴۹.

جابر بن يزيد، (الجعفى): ۱/ ۳۵۴؛ ۲/ ۱۷۴؛

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۴۹۱

۳/ ۴۱۸.

جابر الجعفى،- جابر بن يزيد.

الجاحظ: ۱/ ۵۴۳.

جالوت: ۱/ ۱۲۱، ۱۶۶، ۵۹۶.

الجبائى: ۳/ ۱۴۸.

جبرئيل «ع»: ۱/ ۲۲۵، ۳۴۸، ۶۰۸؛ ۲/ ۳۰۰، ۶۲۱؛ ۳/ ۲۲۱، ۳۲۰، ۳۲۹، ۳۳۳؛ ۴/ ۹۹، ۱۳۰.

جبلّه بن عامر البلوى: ۲/ ۵۶۵.

جبير بن مطعم: ۲/ ۷۷۳؛ ۳/ ۲۶۰.

الجرجانى،- الشريف الجرجانى.

جرير: ۱/ ۶۰۳؛ ۲/ ۳۳۷.

جرير بن حازم: ۴/ ۲۷۳.

الجصاص: ۳/ ۲۶۹، ۴۰۶، ۴۶۰.

جعال بن سراقه الضمرى: ۲/ ۱۳۵.

جعفر،- الإمام الصادق، أبو عبد اللّه، جعفر بن محمد بن على «ع».

جعفر: ۳/ ۳۰۳.

جعفر، جعفر بن أبى طالب، جعفر الطيار:

۱/ ۵۱۰؛ ۲۰/ ۱۱۱، ۲۷۴، ۶۸۰، ۷۰۵؛ ۳/ ۱۶۴.

جعفر بن برقان: ۲/ ۴۶۴.

جعفر بن محمد،- الإمام الصادق ...

جعفر بن محمد: ۴/ ۲۸۹.

جعفر بن محمد الأشعری: ۱/ ۴۶۷.

جعفر بن محمد بن زیاد، الفقیه الخوری: ۱/ ۴۶۲.

جعفر بن محمد بن قولویه: ۱/ ۴۷۸.

جعفر بن نعیم: ۱/ ۱۷۳.

جمال المله و الدین، (آقا جمال الخونساری):

۴/ ۳۶.

جمیل، (ابن دراج): ۱/ ۴۶۹؛ ۲/ ۹۵، ۷۹۱؛ ۳/ ۱۴، ۲۴.

جندب، (جندب بن النعمان الأزدی): ۲/ ۵۷۶؛ ۳/ ۳۱۷.

جهیم بن الصلت: ۲/ ۷۵۲.

الجواد الکاظمی،- الفاضل الجواد الکاظمی.

جویبر: ۲/ ۷۱۶.

الجوینی،- امام الحرمین الجوینی.

جیفر بن الجلندی الأزدی: ۲/ ۱۳۷.

الحائری،- المحقّق الحائری.

حاتم: ۲/ ۴۵۵، ۵۰۹،- عدی بن حاتم.

الحارث: ۲/ ۴۹، ۱۲۹، ۱۳۸، ۱۹۳، ۶۷۶؛ ۴/ ۱۱۶.

الحارث بن أبی شمر الغسانی: ۲/ ۱۳۷.

الحارث بن أبى ضرار: ٢/ ٥٦٢، ٧٤٢.

الحارث بن بلال (المازنى)، المزنى: ٢/ ١٢٩، ١٣٠؛ ٤/ ١٩٢.

الحارث بن حضيره: ٢/ ٥١٢.

الحارث بن سريع: ٣/ ٣١٣.

الحارث بن الصمه: ٣/ ٣٢٣.

الحارث بن عبد الملك: ٢/ ١٢٩.

الحارث بن عوف:

۲/ ۴۷.

الحارث بن کلده: ۳/ ۱۴۴.

الحارث بن المغیره (النصری): ۲/ ۹۴، ۲۳۸، ۲۴۶، ۷۱۵؛ ۳/ ۷۶؛ ۴/ ۱۳۲، ۱۳۵، ۱۳۶.

الحارث بن نوفل: ۲/ ۱۲۹.

الحارث بن هشام: ۳/ ۱۴۴.

الحارث بن وهب: ۲/ ۶۹۱.

حارثه: ۳/ ۱۹۰؛ ۴/ ۲۸۹.

حاطب (بن أبی بلتعه): ۲/ ۱۳۷، ۳۸۷، ۴۰۲، ۷۴۰- ۷۴۲؛ ۳/ ۱۷۲.

الحافظ الدمیاطی: ۲/ ۱۳۳، ۱۳۵.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۹۲

الحافظ زین الدین العراقی،- زین الدین العراقی.

الحاکم: ۱/ ۴۲؛ ۲/ ۳۲۵، ۵۷۲، ۷۶۰؛ ۳/ ۱۳۵؛ ۴/ ۲۶۲.

الحاکم النیسابوری: ۲/ ۸۴، ۶۲۴، ۶۳۱، ۶۵۴.

الحباب بن منذر بن الجموح: ۲/ ۵۵۸.

حبابه الوالبیّه: ۲/ ۲۶۶.

حبّه العرنی: ۲/ ۷۳۲؛ ۳/ ۲۹۰.

حبیب بن أبی ثابت: ۲/ ۵۷۳؛ ۶۸۵، ۶۹۹.

حبیب بن أبی حبیب: ۳/ ۴۰۶.

حبیب بن مظاهر: ۱/ ۵۰۹.

حبیب السجستانی: ۱/ ۲۹۳.

حبیش: ۲/ ۲۶۶، ۳۳۲، ۶۲۷.

الحجاج: ۱/ ۱۸۰، ۵۸۴؛ ۲/ ۲۵۵؛ ۳/ ۱۸۵، ۴۶۰، ۴۹۱.

حجر بن عدیّ: ۲/ ۲۵۶.

حذیفه: ۱/ ۳۰۹؛ ۲/ ۲۸، ۴۹، ۱۱۱، ۱۲۵، ۳۹۳، ۵۶۱، ۶۴۸.

حذیفه بن منصور: ۲/ ۲۶۳، ۶۳۲، ۶۶۱.

حذیفه بن الیمان: ۱/ ۵۸۰؛ ۲/ ۵۶۰، ۵۷۰.

حرام بن معاویه: ۳/ ۴۸۶.

حرب: ۳/ ۹۰.

حرب بن عبید اللّه: ۴/ ۲۷۱، ۲۷۲.

حرث بن نوفل الهاشمی: ۲/ ۱۲۹.

الحرّ: ۱/ ۶۵، ۱۲۳، ۲۱۱، ۶۰۵؛ ۲/ ۲۵۳؛ ۳/ ۳۵۷.

حریز، (ابن عبد اللّه): ۱/ ۱۴۵، ۱۸۸؛ ۲/ ۴۰۸، ۴۳۲، ۵۱۸، ۵۲۵، ۵۳۱، ۵۳۳؛ ۳/ ۱۶؛ ۴/ ۴۶، ۱۰۴.

حسّان بن ثابت: ۱/ ۵۱۸.

حسّان بن حسّان البکری: ۱/ ۱۱۴.

الحسن: ۲/ ۶۹، ۱۹۷، ۲۷۲، ۳۶۳، ۳۷۹، ۴۲۶، ۴۲۹، ۵۱۵، ۵۲۱، ۶۰۱، ۶۱۸، ۶۵۱، ۶۶۳، ۷۶۲؛ ۳/ ۲۵، ۳۸، ۹۰، ۹۲، ۱۰۲، ۲۵۹، ۲۶۷، ۲۸۶، ۳۰۱، ۳۹۴، ۳۹۵، ۳۹۷، ۳۹۹، ۴۰۶، ۴۴۹؛ ۴/ ۱۸۳، ۲۵۹، ۲۷۸، ۲۹۳.

الحسن البصری: ۱/ ۵۸۴؛ ۲/ ۲۷۴، ۲۹۵، ۴۹۸، ۵۰۷، ۵۲۰؛

٣/ ١٥٩، ١٦٧، ٤٠٥؛ ٤/ ٦١.

الحسن بن ثواب: ٣/ ٣٧١.

الحسن بن الجهم: ١/ ٣٩١؛ ٢/ ٣٥.

الحسن بن راشد: ٢/ ٤٠.

الحسن بن زياد: ٣/ ٩٥- ٩٧، ١٠٠.

الحسن بن شريف بن شعبه: ٢/ ٦٦٦.

الحسن بن صالح: ٢/ ٣٦٧، ٣٦٩؛ ٣/ ٢٥، ٩٠، ٤٣٩، ٤٤٠؛ ٤/ ٣.

الحسن بن ظريف: ٤/ ٣٠٤، ٣٠٥.

الحسن بن على: ١/ ٤٣٠، ٤٦٣.

الحسن بن على بن أبى حمزه: ١/ ٤٧١؛ ٣/ ٣١٤.

الحسن بن على بن شعبه: ٢/ ٦٦٦؛ ٤/ ٣٠٣.

الحسن بن على بن عماره: ٣/ ١٥٩.

الحسن بن على بن يقطين: ٢/ ٩٤.

الحسن بن محبوب: ١/ ١١٥؛ ٢/ ٣٦٧؛ ٣/ ٤٢١؛ ٤/ ٢٠٠، ٢٠١.

الحسن بن محمد بن الحنفيه: ٣/ ١٠٢.

الحسن بن هارون (بيّاع الأنماط): ٣/ ٣٠٥.

الحسين: ٣/ ٤٠٠.

الحسين بن أبى العلاء: ١/ ٤١١؛ ٢/ ٢٦٩.

حسين بن أحمد بن ادريس: ١/ ٤٦١.

الحسين بن الجارود: ١/ ٢١٤، ٢١٥.

الحسین بن حمدان: ۳/ ۳۱۴.

الحسین بن خالد: ۱/ ۱۴۲، ۲۴۹.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۹۳

الحسین بن سعید: ۱/ ۲۱۴، ۴۲۹، ۴۳۰، ۴۶۷؛ ۲/ ۱۶۴، ۴۶۰؛ ۴/ ۱۳۸.

الحسین بن عبد اللّه: ۳/ ۱۶۲.

الحسین بن عبید اللّه بن ضمره: ۲/ ۶۶۲.

الحسین بن علوان: ۳/ ۴۰؛ ۴/ ۳۰۴.

الحسین بن علی، (شهید فخ): ۱/ ۱۲۳، ۲۱۷، ۲۳۸، ۶۰۷- ۶۰۹؛ ۲/ ۲۵۶.

الحسین بن القاسم: ۴/ ۱۳۸.

الحسین بن محمد: ۱/ ۴۳۰.

الحسین بن المختار: ۲/ ۳۹.

الحسین بن موسی: ۴/ ۲۹۱.

الحسین بن یزید النوفلی: ۱/ ۴۶۱.

حصین بن نیار: ۲/ ۱۲۹.

حفص: ۱/ ۱۰۹؛ ۳/ ۲۹۶، ۳۰۳، ۴۱۷، ۴۲۲، ۴۲۳؛ ۴/ ۳۴، ۴۱، ۴۸، ۴۹.

حفص بن البختری: ۱/ ۲۹۴؛ ۲/ ۳۲۵؛ ۳/ ۴۵۴؛ ۴/ ۱۶، ۱۷، ۳۲، ۳۸، ۹۹،- حفص.

حفص بن سالم: ۱/ ۲۱۹.

حفص بن عون: ۱/ ۱۴۰، ۱۶۷، ۱۹۷، ۲۹۷.

حفص بن غیاث ۱/

۲۰، ۱۴۰؛ ۲/ ۲۰۴، ۲۱۹، ۶۷۳؛ ۳/ ۱۵۱، ۱۵۹، ۱۶۰، ۱۶۴، ۲۵۵، ۲۸۸، ۲۸۹، ۲۹۳، ۳۰۵، ۳۵۴، ۳۷۶، ۴۱۶،-

حفص.

حفصه: ۲/ ۶۸۹.

الحکم: ۱/ ۲۴۳؛ ۳/ ۴۱۸.

الحکم بن العاص: ۲/ ۳۲۴.

الحکم بن عتیبه: ۱/ ۳۶۵؛ ۳/ ۱۵۹، ۴۰۵، ۴۰۶.

الحکم بن مسکین: ۴/ ۱۳۴.

حکیم، (مؤذّن بنی عیس): ۳/ ۴۷.

حکیم بن حزام: ۲/ ۶۳۱، ۶۳۴، ۶۵۲، ۶۶۵؛ ۳/ ۱۴۳، ۱۴۴.

الحلبی، (محمد بن علی الحلبی): ۱/ ۹۹، ۱۱۱، ۱۴۵، ۱۸۳، ۲۴۴، ۵۲۷، ۵۷۶؛ ۲/ ۴۰، ۱۶۱، ۱۶۲، ۱۶۴، ۱۹۲، ۲۲۰، ۲۴۹، ۳۱۰، ۳۱۳، ۳۶۶، ۳۷۵، ۴۶۱، ۵۱۴، ۵۲۰، ۵۲۳، ۵۴۲، ۵۶۴، ۶۱۶، ۶۲۰، ۶۳۳- ۶۳۶، ۶۴۵، ۶۵۰، ۶۵۲، ۶۵۴، ۷۷۵؛ ۳/ ۵۹، ۶۴، ۶۶، ۱۴۰، ۲۲۵، ۲۳۳، ۲۳۶، ۲۷۲، ۳۵۲، ۳۵۴، ۴۵۳، ۵۰۳؛ ۴/ ۳۴، ۶۴، ۶۵، ۶۸، ۱۱۹، ۱۲۵، ۱۳۹، ۲۳۹، ۲۴۰، ۲۴۳- ۲۴۵، ۲۵۲، ۲۶۳،- محمد بن علی الحلبی.

الحلّی،- المحقق، المحقق الحلّی.

حلیمه: ۳/ ۱۴۶.

حمران (ابن أعین): ۲/ ۳۶۸، ۳۹۷؛ ۴/ ۱۵۰.

حمزه (ابن عبد المطلب): ۱/ ۴۴، ۵۸۷؛ ۲/ ۵، ۱۱۱، ۲۷۴، ۷۹۴- ۷۹۶.

حمزه بن حمران: ۱/ ۱۴۲؛ ۲/ ۹۷؛ ۴/ ۸۴.

حمزه بن محمد العلوی: ۲/ ۶۴۰.

حمّاد: ۱/ ۱۰۴- ۱۰۶، ۱۶۹؛ ۲/ ۶۲، ۱۶۴، ۳۵۳، ۳۵۵، ۳۵۶، ۳۵۸، ۴۴۹، ۵۱۶، ۵۲۰، ۵۲۱، ۵۳۳، ۶۵۴؛ ۳/ ۳۳، ۵۲، ۵۶، ۷۲، ۱۰۶- ۱۰۸، ۱۱۳، ۱۱۵، ۱۱۶، ۱۲۴، ۱۳۷، ۱۴۸، ۱۵۶، ۱۶۵، ۱۶۹، ۱۹۵، ۱۹۶، ۱۹۸، ۲۰۶، ۳۴۰، ۳۶۰، ۴۶۶، ۴۶۷، ۴۹۴- ۴۹۶؛ ۴/ ۸، ۱۰، ۳۸، ۴۷- ۴۹، ۵۳، ۵۸، ۵۹، ۶۶، ۸۵- حمّاد بن عثمان،- حمّاد بن عیسی.

حمّاد بن أبی سلیمان: ۲/ ۴۹۸.

حماد بن عثمان: ۲/ ۷۱، ۳۲۱، ۳۵۲، ۳۵۹، ۳۸۷، ۴۵۰، ۵۲۲، ۵۲۳،- حمّاد.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۹۴

حمّاد بن عمرو: ۱/ ۲۴۵،

.۳۵۴

حمّاد بن عیسی: ۱/ ۱۸۰، ۱۸۸، ۲۲۲، ۴۶۷؛ ۲/ ۶۰۳؛ ۳/ ۱۹۵، ۲۱۸؛ ۴/ ۱۷، ۳۴،- حمّاد.

حماس بن قیس بن خالد الدیلی: ۳/ ۱۴۳.

حمید: ۲/ ۸۲۲.

حمیر بن مالک: ۳/ ۳۰۴.

الحمیری: ۲/ ۶۴۰.

الحنّاط: ۲/ ۶۳۵، ۶۵۲.

حنّان: ۱/ ۲۹۰، ۳۲۲؛ ۲/ ۱۸، ۷۹۸.

حنّان بن سدیر الصیرفی: ۲/ ۷۹۹.

حنظله (ابن الربیع): ۲/ ۳۳۷، ۵۷۶.

حوّاء: ۱/ ۳۶۰.

حویطب بن عبد العزی: ۳/ ۱۴۴.

خارجه: ۳/ ۳۱۳.

خالد: ۱/ ۶۰۳؛ ۳/ ۱۷۳.

خالد بن الولید: ۲/ ۱۳۰، ۱۳۱، ۱۳۹؛ ۳/ ۱۴۱، ۱۴۳، ۱۷۳، ۱۷۴، ۱۷۸، ۳۶۸، ۳۸۱.

خالد بن سعید (ابن العاص): ۲/ ۱۳۹، ۷۵۱.

خالد الحذاء: ۳/ ۱۵۶.

خبیب: ۲/ ۵۶۵.

خبیب بن الشهید: ۴/ ۲۷۳.

خبیب بن عدیّ الأنصاری: ۲/ ۵۶۵.

الخدری،- أبو سعید الخدری.

خدیجه (أم المؤمنین): ۱/ ۴۶، ۹۲، ۴۳۶؛ ۲/ ۷۸۹؛ ۳/ ۲۶۱.

الخرقی، أبو القاسم: ۱/ ۳۴۸، ۵۱۵، ۵۲۱، ۵۲۷؛ ۳/ ۱۵۵، ۳۰۲، ۳۳۹، ۳۵۰، ۳۷۱، ۴۲۲- ۴۲۴، ۴۳۹؛ ۴/ ۱۲، ۲۳۵، ۲۵۵، ۲۶۹،- أبو القاسم الخرقی.

الخریت بن راشد: ۲/ ۳۸۳، ۴۸۰، ۵۶۹.

الخفاجی: ۲/ ۴۳۶.

خلّاد، خلاد السندی: ۴/ ۹۱.

خلّاس: ۲/ ۵۲۹.

الخلّال: ۲/ ۳۶۳.

الخلیفه الثانی،- عمر بن الخطاب.

الخلیل: ۱/ ۷۵؛ ۲/ ۱۰۱، ۶۲۸؛ ۳/ ۳۹۵،- ابراهیم الخلیل.

خلیل بن أحمد: ۳/ ۴۵.

الخمینی،- آیه اللّه العظمی الإمام الخمینی- قدّس سرّه-.

الخواجه نصیر الدین الطوسی،- المحقق الطوسی.

الخوارزمی: ۲/ ۳۷۹؛ ۳/ ۲۹۳، ۳۰۵.

الخوانساری،- المحقق الخوانساری، و أیضا- آیه اللّه العظمی السید أحمد الخوانساری.

خوّات بن جبیر: ۲/ ۵۶۱.

خیثمه: ۲/ ۷۷.

الخیزران: ۱/ ۳۵۷.

الدار قطنی: ۲/ ۱۲۹، ۵۲۷؛ ۳/ ۲۵.

الدارمی: ۲/ ۶۹، ۵۷۵؛ ۴/ ۲۶۰.

داماسب: ۳/ ۳۷۹.

داود: ۲/ ۵۰۷؛ ۳/ ۱۷۶؛ ۴/ ۹۲، ۹۷.

داود «ع»: ۱/ ۳۷، ۱۲۱، ۱۶۶، ۲۹۶، ۴۳۹، ۵۰۱، ۵۹۶، ۶۰۲؛ ۲/ ۶، ۵۵، ۱۴۲، ۱۴۳، ۱۸۶، ۲۰۲، ۲۳۴، ۵۷۶، ۸۱۷؛ ۳/ ۳۷۳، ۳۹۷، ۴۱۰؛ ۴/ ۲۵۸، ۲۶۰.

داود بن الحصین: ۱/ ۴۲۷،

۴۲۸؛ ۲/ ۱۸۲.

داود بن سلیمان الفراء: ۱/ ۴۶۲.

داود بن فرقد: ۲/ ۳۰۷؛ ۴/ ۳۹، ۴۸، ۵۴، ۵۵، ۷۳.

داود بن یزید: ۴/ ۲۵۳.

داود الرقی، داود بن کثیر الرقی: ۲/ ۲۴۶، ۲۵۱؛

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۹۵

۴/ ۱۳۱، ۲۹۷.

الدجال: ۱/ ۲۳۷.

دحیه بن خلیفه الکلبی: ۲/ ۱۳۷.

درّه، بنت أبی لهب: ۲/ ۲۷۲.

درست بن أبی منصور: ۲/ ۵۲۵.

درید بن الصمه: ۳/ ۴۲۲.

الدکتور الزحیلی، الدکتور وهبه الزحیلی،- وهبه الزحیلی.

الدکتور محمد جواد المشکور،- محمد جواد المشکور.

الدمیاطی،- الحافظ الدمیاطی.

الدیلمی: ۱/ ۱۹۵، ۲۹۶، ۳۶۰؛ ۲/ ۴۹۸، ۸۱۴.

الدینوری: ۲/ ۸۱۲.

الذلفاء بنت زیاد بن لبید: ۲/ ۷۱۶.

الذهبی: ۱/ ۲۲۲.

الرازی، الإمام الرازی: ۲/ ۷۵، ۸۰؛ ۳/ ۳۹۸.

الراغب: ۱/ ۵۳، ۱۰۷، ۴۳۳، ۵۲۴؛ ۲/ ۳۱۶، ۴۲۱، ۵۶۸، ۵۷۷؛ ۳/ ۶، ۷، ۴۶، ۱۲۹، ۲۴۹، ۳۴۳؛ ۴/ ۱.

رافع بن خديج، (الأنصارى): ۲/ ۵۷۶؛ ۴/ ۲۶۲.

رافع بن عمرو الطائى: ۲/ ۱۲۹.

رافع بن مالك الأنصارى: ۲/ ۱۳۹.

الراوندى: ۱/ ۴۷۵.

ربعى: ۱/ ۲۲۲؛ ۳/ ۵۳، ۱۵۶، ۳۴۱.

ربعى بن عبد اللّه: ۳/ ۱۰۹؛ ۴/ ۵۸.

الربيع بن زياد: ۲/ ۸۲۳، ۸۲۵.

ربيعه: ۲/ ۴۹۸، ۵۰۷، ۵۲۷.

رزين: ۲/ ۲۶۶.

رستم، فرخزاد: ۳/ ۴۷۱.

الرشيد: ۲/ ۲۰۶، ۲۵۶،- هارون، هارون الرشيد.

الرضى،- الشريف الرضى.

رفاعه: ۲/ ۱۲۳، ۲۶۶، ۳۹۳، ۴۵۲، ۴۹۹، ۶۰۴، ۶۲۲، ۶۲۳، ۶۳۸، ۶۴۸، ۶۵۷.

رفاعه النّخاس: ۳/ ۲۶۵.

الرملى، (الشافعى): ۲/ ۶۱۹، ۶۴۳.

رويفع بن ثابت (الأنصارى): ۳/ ۳۵۹؛ ۴/ ۲۶۱.

الريان: ۴/ ۱۹۱.

الريان بن شبيب: ۱/ ۵۲۰.

الريان بن الصلت: ۲/ ۲۴۵، ۵۵۱؛ ۳/ ۶۹؛ ۴/ ۱۰۰، ۱۹۰.

زاذان: ۱/ ۳۰۴؛ ۲/ ۸۰۷.

الزبرقان بن بدر: ۲/ ۱۳۲.

الزبیر: ۱/ ۳۳۲، ۵۱۹، ۵۵۵، ۵۸۳؛ ۲/ ۳۸۶، ۳۸۷، ۶۷۰، ۶۸۳؛ ۳/ ۲۸۸، ۲۹۲؛ ۴/ ۱۶۶.

الزبیر بن بکّار: ۲/ ۱۳۹.

الزبیر بن عبد المطلب: ۲/ ۷۱۶.

الزبیر بن عوام: ۱/ ۷۰؛ ۲/ ۲۰۶،

۳۸۵، ۵۵۶، ۷۴۱؛ ۳/ ۳۳۱.

الزبیری: ۲/ ۴۱۳.

الزجاج: ۱/ ۴۵۳؛ ۲/ ۱۶۸.

الزحیلی،- وهبه الزحیلی.

زرادشت: ۳/ ۴۰۱.

زراره: ۱/ ۱۳، ۹۸، ۱۳۰، ۱۴۶، ۱۸۸، ۲۱۳، ۲۹۲، ۳۶۵، ۳۶۶، ۴۵۸، ۵۹۹؛ ۲/ ۲۸، ۲۹، ۹۵، ۱۰۴، ۲۲۰، ۲۶۶، ۳۵۹، ۳۹۷، ۴۰۶، ۴۰۸، ۴۸۳، ۵۱۳، ۵۱۴، ۵۱۸، ۵۲۸، ۵۳۰، ۵۴۲، ۵۶۹، ۷۰۴، ۷۷۶، ۷۹۴؛ ۳/ ۱۳، ۱۶، ۱۷، ۲۳، ۲۷، ۲۸، ۳۲، ۵۹، ۶۱، ۱۳۷، ۱۴۱، ۲۰۰، ۲۲۲،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۹۶

۲۳۱، ۲۳۴، ۳۰۶، ۳۱۶، ۳۴۱، ۳۵۵، ۳۵۷، ۴۲۸، ۴۲۹، ۴۳۲، ۴۵۳، ۴۸۰؛ ۴/ ۸، ۱۰، ۳۳، ۵۸، ۱۰۹، ۱۲۲، ۱۵۰، ۲۶۳، ۲۸۶، ۲۸۸، ۲۸۹.

زردشت: ۳/ ۴۰۴.

زرّ بن حبیش: ۱/ ۲۵۲.

الزرقانی: ۲/ ۱۲۸، ۱۳۶.

زریق، (ابن حیان): ۱/ ۱۸۷؛ ۴/ ۲۸۰.

زفر: ۳/ ۱۰.

زکریا «ع»: ۳/ ۳۹۷.

زکریا بن آدم: ۱/ ۳۸۶؛ ۲/ ۹۴؛ ۳/ ۲۶۶.

زکریا بن الحارث: ۳/ ۱۶۰.

زکریا بن یحیی الواسطی: ۳/ ۳۷۹.

الزمخشری: ۱/ ۲۰۰؛ ۲/ ۳۷۹، ۷۷۱.

زنیج: ۴/ ۲۷۳.

الزهری: ۱/ ۱۳۱، ۳۷۶، ۳۸۰، ۵۱۵؛ ۲/ ۵۰، ۴۲۶، ۵۰۷، ۵۱۶، ۵۲۰، ۵۲۱، ۶۷۶؛ ۳/ ۱۶۷، ۲۵۸، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۶۴، ۲۷۷، ۲۷۸، ۳۲۲، ۳۳۰، ۳۵۹، ۳۸۶؛ ۴/ ۱۰۱، ۱۹۲.

الزهره: ۳/ ۴۰۲.

زیاد، زیاد بن أبیه، زیاد بن أبی سفیان: ۱/ ۳۶۴؛ ۲/ ۱۸۷، ۵۵۳، ۶۷۳؛ ۳/ ۳۵۶، ۳۹۵، ۳۹۹؛ ۴/ ۲۵۹، ۲۶۰، ۲۸۳.

زیاد الباهلی: ۲/ ۱۲۹.

زیاد بن أبی سلمه: ۱/ ۶۱۶.

زیاد بن حدیر: ۴/ ۲۷۴- ۲۷۸.

زیاد بن لبیب: ۲/ ۱۳۱.

زیاد بن لبید، (أخو بنی بیاضه الأنصاری):

۲/ ۱۳۲، ۷۱۶.

زیاد بن النضر: ۲/ ۵۶۶.

زید،- زید بن علی.

زید بن أرقم: ۱/ ۴۱، ۴۵، ۵۰، ۵۸؛ ۲/ ۷۰، ۵۶۸.

زید بن أسلم: ۱/ ۴۳۲؛ ۲/ ۲۴۹، ۳۸۹، ۴۱۱؛ ۳/ ۱۹۲.

زید بن ثابت: ۱/ ۲۰۳؛ ۲/ ۱۶۰؛ ۳/ ۴۹.

زید بن حارثه: ۱/

۴۰، ۶۲، ۵۱۰؛ ۲/ ۱۳۴- ۱۳۶، ۷۱۶؛ ۳/ ۱۷۴.

زید بن علی «ع»: ۱/ ۱۲۳، ۲۰۶- ۲۱۴، ۲۱۶، ۲۱۷، ۲۲۰، ۲۲۶، ۲۳۸، ۲۴۷، ۵۲۹، ۵۸۷، ۶۰۶، ۶۰۷، ۶۰۹؛ ۲/ ۲۵۶، ۳۷۹، ۴۲۷، ۴۳۵، ۴۵۰، ۴۹۱، ۴۹۳، ۵۳۲، ۷۷۹، ۸۱۴؛ ۳/ ۳۱۵، ۳۸۶.

زید بن موسی بن جعفر- علیهما السلام-: ۱/ ۲۱۰.

زید بن وهب (الجهنی): ۲/ ۸۳۲، ۸۳۳.

زید الشحّام: ۱/ ۲۳۰، ۳۸۷؛ ۳/ ۹،- الشحام.

زینب بنت جحش: ۱/ ۶۲؛ ۲/ ۷۱۶.

زینب بنت رسول اللّه «ص»: ۳/ ۲۶۱.

زین الدین العراقی، (الحافظ زین الدین العراقی):

۲/ ۱۳۵.

السائب بن عثمان، (ابن مظعون): ۲/ ۱۲۹، ۱۳۶.

السائب بن یزید: ۴/ ۲۸۰.

الساباطی: ۳/ ۲۰۰، ۲۳۴.

سابق البربری: ۲/ ۴۳۶.

ساسان: ۱/ ۳۲۷.

سالم: ۲/ ۱۳۵،- سالم بن عبد اللّه.

سالم بن أبی الجعد: ۲/ ۶۶۳.

سالم بن عبد اللّه: ۲/ ۲۶۴، ۲۶۵؛ ۴/ ۱۰۱، ۱۹۲، ۲۷۹.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۹۷

سالم بن مکرم الجمّال: ۱/ ۴۳۰.

سالم الحنّاط: ۲/ ۶۳۱.

سالم مولی أبی حذیفه: ۱/ ۴۳، ۴۰۰.

سام: ۳/ ۴۱۰.

السامری: ۲/ ۳۳۳.

سباع بن عرفطه (الغفاری): ۲/ ۱۳۵، ۱۳۶.

السبزواری: ۲/ ۵۹۵.

سبط بن الجوزی: ۲/ ۸۲۵.

السبکی: ۴/ ۱۹۰.

سحنون: ۲/ ۷۲۸.

السدیّ: ۲/ ۴۲۹؛ ۳/ ۳۸، ۱۴۸، ۲۵۹، ۳۹۴، ۳۹۵، ۳۹۷، ۴۰۸؛ ۴/ ۲۹۳.

سدیر، سدیر الصیرفی: ۱/ ۱۱۱، ۱۹۳، ۲۱۱، ۲۲۹– ۲۳۲، ۲۴۵، ۲۵۲، ۵۲۹، ۶۰۹؛ ۲/ ۲۲۹، ۷۷۶.

السّراج: ۱/ ۵۲۱.

السّرخسی: ۲/ ۴۵۶، ۴۷۲؛ ۴/ ۲۶۱، ۲۷۱، ۲۷۴.

سرق: ۲/ ۴۸۹.

السّری: ۴/ ۹۱.

سعد: ۲/ ۳۴، ۴۵، ۳۳۰، ۳۳۱؛ ۳/ ۱۴۹، ۱۸۸.

سعد الإسکاف: ۲/ ۲۶۳.

سعد الأشعری: ۱/ ۱۷۸.

سعد بن أبی وقّاص: ۱/ ۵۱۸؛ ۲/ ۱۳۶، ۳۳۰، ۳۳۱، ۵۵۶؛ ۳/ ۱۳۳، ۱۷۸، ۱۸۹؛ ۴/ ۷.

سعد بن جشم: ۳/ ۳۱۳.

سعد بن الربيع: ٢/ ٥٥٩.

سعد بن زيد: ٤/ ١٥٢.

سعد بن طريف، سعد الخفاف: ٤/ ٣٠٤، ٣٠٥.

سعد

بن عباده: ۲/ ۴۸، ۱۳۴، ۱۳۶؛ ۳/ ۱۳۴، ۱۴۴، ۳۲۲.

سعد بن عبد اللّه بن ربیعه: ۲/ ۱۲۹.

سعد بن عبد اللّه القمّی: ۱/ ۳۹۲.

سعد بن عمر الجلاب: ۱/ ۳۶۶.

سعد بن مسعود: ۴/ ۲۸۳.

سعد بن معاذ: ۲/ ۴۴، ۴۸، ۱۳۴، ۱۳۸؛ ۳/ ۱۳۳، ۲۵۲، ۲۵۳، ۲۵۶، ۲۵۷، ۲۷۲، ۳۲۲؛ ۴/ ۶.

سعد الخفّاف،- سعد بن طریف.

سعد الدوسی: ۲/ ۱۲۹.

سعدان بن مسلم: ۲/ ۴۰۵.

سعید: ۲/ ۵۱۶، ۵۱۷؛ ۳/ ۱۷۸؛ ۴/ ۱۰۲، ۱۶۹، ۱۹۲.

سعید بن أبی سعید المقبری: ۲/ ۵۱۶.

سعید بن جبیر: ۲/ ۴۲۶، ۴۲۹، ۷۰۴؛ ۳/ ۵۰، ۱۴۹، ۱۵۰، ۲۶۷، ۲۸۱، ۳۲۰.

سعید بن خفاف: ۲/ ۱۲۹.

سعید بن زید: ۲/ ۵۵۶؛ ۳/ ۵۰۵؛ ۴/ ۱۵۲.

سعید بن سعید بن العاص: ۲/ ۲۶۵.

سعید بن العاص بن أمیّه: ۳/ ۱۳۳؛ ۴/ ۷.

سعید بن عبد العزیز: ۳/ ۳۷۲.

سعید بن المسیب: ۲/ ۲۴۹، ۳۳۰، ۳۸۹، ۵۰۷؛ ۳/ ۱۶۷؛ ۴/ ۱۰۱، ۱۹۲.

سعید الرجانی: ۲/ ۸۳۱.

السفّاح: ۱/ ۲۲۷، ۲۳۵.

سفیان: ۲/ ۴۳۱، ۴۸۴، ۵۴۴، ۶۸۵، ۸۳۱؛ ۳/ ۱۳۰، ۲۵۸، ۳۴۴.

سفیان بن سعد: ۳/ ۳۱۳.

سفیان بن سعید: ۳/ ۹۰، ۳۴۲.

سفیان بن عیینه: ۲/ ۶۹۵.

سفیان الثوری: ۲/ ۲۷۴، ۷۷۲؛ ۳/ ۱۳۰.

السفیانی: ۱/ ۲۲۹، ۲۳۱، ۲۳۲، ۲۳۵، ۲۳۶،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۹۸

۲۴۴.

السکونی: ۱/ ۲۰، ۱۳۳، ۱۸۷، ۲۰۰، ۲۹۷، ۴۷۵، ۶۱۵؛ ۲/ ۱۹۷، ۱۹۸، ۲۳۵، ۲۳۸، ۲۶۷، ۳۰۸، ۳۲۸، ۳۳۹- ۳۴۱، ۳۵۸، ۳۵۹، ۳۶۸، ۳۷۶، ۳۸۱، ۳۸۴، ۳۹۱، ۳۹۲، ۳۹۷، ۴۰۶، ۴۴۹، ۴۵۳، ۴۶۲، ۴۷۷، ۴۸۱، ۴۸۸- ۴۹۰، ۴۹۵، ۴۹۷، ۵۰۱- ۵۰۵، ۵۲۴، ۵۲۶، ۵۲۹، ۵۳۰، ۵۷۵، ۵۸۴، ۶۲۶، ۶۲۷، ۶۲۹، ۶۳۱، ۶۳۹، ۶۴۰، ۷۲۶، ۷۳۳، ۷۶۳؛ ۳/ ۳۹، ۹۶- ۹۸، ۱۱۲، ۲۵۵، ۴۲۲؛ ۴/ ۱۵۱، ۱۶۲.

سلّار: ۱/ ۳۴۰؛ ۲/ ۲۱۶، ۶۶۰؛ ۳/ ۸۹، ۱۲۳؛

۴/ ۱۴.

سلمان، (سلمان الفارسی): ۱/ ۱۸۱؛ ۲/ ۴۷، ۱۱۱، ۷۰۴؛ ۳/ ۷۱، ۲۳۸، ۴۷۱.

سلمه بن أکوع: ۱/ ۵۱۴؛ ۲/ ۷۴۲.

سلمه بن علقمه: ۴/ ۲۷۳.

سلمه بن کمیل: ۲/ ۱۹۸.

سلمه بن یزید الجعفی: ۱/ ۵۸۱؛ ۲/ ۱۲۹.

سلیط بن عمرو: ۲/ ۱۳۷.

سلیم: ۱/ ۲۹۶؛ ۲/ ۵۲،- سلیم بن قیس.

سلیم البشری (الشیخ سلیم البشری شیخ جامع الأزهر): ۱/ ۵۲.

سلیم بن قیس، (سلیم بن قیس الهلالی): ۱/ ۱۲، ۱۷۸، ۱۸۰- ۱۸۲، ۳۰۳، ۳۰۴، ۳۰۶، ۳۱۸، ۳۸۴، ۳۸۸، ۵۰۸، ۵۲۹؛ ۳/ ۳۲۷.

سلیمان: ۱/ ۱۶۶، ۱۶۹؛ ۲/ ۱۴۳؛ ۴/ ۲۴۴.

سلیمان بن أبی حثمه: ۱/ ۳۸۰.

سلیمان بن أبی عبد اللّه: ۲/ ۳۳۱.

سلیمان بن بریده: ۲/ ۷۶؛ ۳/ ۳۸۵.

سلیمان بن خالد: ۱/ ۱۳۸، ۲۳۲، ۲۹۷، ۳۳۵، ۳۸۶، ۴۳۵، ۴۳۹، ۴۴۴، ۴۴۸، ۴۴۹، ۴۵۴؛ ۲/ ۱۸، ۳۹، ۹۵، ۱۴۲، ۱۴۳، ۱۴۹، ۱۵۰، ۱۵۹، ۱۶۰، ۱۷۳، ۲۳۷، ۳۷۸؛ ۳/ ۲۲۰؛ ۴/ ۲۴، ۸۷، ۱۹۱، ۲۳۴، ۲۳۹، ۲۴۳، ۲۴۵- ۲۴۹، ۲۵۲.

سلیمان بن قیس،- سلیم بن قیس.

سلیمان بن مهران: ۱/ ۳۸۴، ۳۹۱.

سلیمان الجعفری: ۱/ ۶۱۴، ۶۱۵.

سماعه، (سماعه بن مهران): ۱/ ۹۵، ۱۱۷، ۱۴۱؛ ۲/ ۱۹۹، ۳۶۸، ۴۰۶، ۴۰۸، ۴۶۱، ۵۱۳، ۵۲۴؛ ۳/ ۶۷، ۸۴، ۹۷، ۱۶۵، ۲۲۱، ۳۲۷، ۳۵۳؛ ۴/ ۱۷، ۳۳، ۳۸، ۵۴، ۱۳۰، ۲۰۳، ۲۹۱.

سمراء بنت نهيک الأسديه: ۲/ ۲۶۵.

سمره، (سمره بن جندب): ۲/ ۲۸، ۳۰؛ ۴/ ۱۵۳، ۱۵۴، ۱۸۲، ۱۸۳، ۱۸۷.

سمّاک بن حرب: ۲/ ۵۱۷.

سنان بن أبی سنان: ۲/ ۱۳۱.

السندی بن محمد: ۲/ ۶۴۰، ۷۳۸.

السنوسی: ۱/ ۵۸۳.

سهل،- سهل بن أبی زیاد: ۴/ ۱۹۱.

سهل بن أبی حثمه: ۳/ ۲۰۴، ۴۹۶؛ ۴/ ۱۰۵.

سهل بن حنیف: ۲/ ۷۲۴؛ ۳/ ۳۲۱- ۳۲۳.

سهل بن زیاد: ۱/ ۴۶۷، ۴۷۲، ۶۱۷، ۶۲۱؛ ۳/ ۸۵، ۴۶۵؛ ۴/ ۹۷، ۱۰۰، ۱۹۰، ۱۹۱.

سهیل: ۲/ ۷۳۶.

سهیل

بن عمرو: ۲/ ۷۳۰، ۷۳۵، ۷۵۰؛ ۳/ ۱۴۳، ۱۴۴.

سواد بن عزیه البلوی الأنصاری: ۲/ ۱۳۱.

سواده بن قیس: ۲/ ۱۹۱.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۹۹

سوار بن عبد اللّه القاضی: ۲/ ۴۸۸.

سوید بن غفله: ۳/ ۴۵۲.

سیف بن عمیره: ۲/ ۴۰۲.

السیوری، (الفاضل السیوری): ۲/ ۴۱۹.

السیوطی: ۱/ ۴۲، ۴۹، ۲۲۲، ۵۵۸؛ ۲/ ۱۳۱، ۴۳۵- ۴۳۷؛ ۳/ ۱۳۵، ۳۲۸.

السیّاری،- أبو عبد اللّه السیاری.

السیّد، (صاحب حاشیه المکاسب و صاحب العروه، السید محمد کاظم): ۳/ ۲۴۵،- صاحب العروه.

السیّد ابن طاوس،- ابن طاوس.

السیّد حامد حسین الهندی: ۱/ ۵۹.

السیّد الرضی،- الشریف الرضی.

السیّد فضل اللّه،- فضل اللّه.

السیّد محسن العاملی،- محسن العاملی.

السیّد محمد آل بحر العلوم،- محمد آل بحر العلوم.

السیّد المرتضی،- الشریف المرتضی.

شاذان: ۱/ ۱۷۳.

الشافعی: ۱/ ۵۳، ۱۲۷، ۲۶۵، ۳۳۶؛ ۲/ ۷۶، ۷۹، ۸۲، ۸۳، ۱۴۷، ۱۵۴، ۱۵۵، ۲۰۱، ۲۷۹، ۳۱۱، ۳۱۲، ۳۲۲، ۳۳۰، ۳۳۳، ۳۴۵، ۳۴۹،

۳۵۰، ۳۵۷، ۳۶۱، ۳۶۳، ۳۷۴، ۴۱۲، ۴۱۳، ۴۲۰، ۴۲۶، ۴۷۱، ۴۸۷، ۴۸۸، ۴۹۸، ۵۰۷، ۵۱۵، ۵۱۶، ۵۲۰، ۵۲۱، ۵۲۶، ۵۲۷، ۵۳۰، ۶۰۳، ۶۴۲– ۶۴۴، ۶۶۰، ۶۷۲، ۸۰۶؛ ۳/ ۱۰، ۲۲، ۲۴، ۴۸، ۵۳، ۶۰، ۶۴، ۹۱، ۹۲، ۱۰۰– ۱۰۲، ۱۳۰، ۱۴۱، ۱۴۲، ۱۵۳، ۱۵۹، ۱۶۳، ۱۶۷، ۱۶۸، ۱۷۳، ۱۷۶، ۱۷۸، ۱۸۴، ۱۸۷، ۱۹۴، ۲۰۸، ۲۳۹، ۲۵۸، ۲۶۰، ۲۶۳، ۲۶۷، ۲۶۸، ۲۷۰، ۲۷۳، ۲۷۴، ۲۷۶، ۲۸۳– ۲۸۵، ۲۹۷، ۳۰۰، ۳۰۲، ۳۰۸، ۳۲۲، ۳۳۵– ۳۳۹، ۳۴۱، ۳۴۴– ۳۴۶، ۳۶۸، ۳۷۱– ۳۷۴، ۳۸۱، ۳۸۵، ۳۹۰، ۳۹۱، ۳۹۳، ۴۰۸، ۴۱۳، ۴۱۶، ۴۲۴– ۴۲۶، ۴۲۸، ۴۳۰، ۴۳۳، ۴۳۹، ۴۴۰، ۴۴۳، ۴۵۵، ۴۵۶، ۴۶۱، ۴۶۳، ۴۶۸، ۴۶۹، ۴۸۳، ۴۹۰؛ ۴/ ۱۱، ۳۶، ۳۷، ۶۱، ۶۲، ۹۴، ۱۵۶، ۱۵۷، ۱۶۱، ۲۱۶، ۲۱۷، ۲۲۰، ۲۳۴، ۲۵۱، ۲۵۵، ۲۶۴، ۲۶۵، ۲۶۷– ۲۷۰،

.۲۷۳

شبث بن ربعی: ۲/ ۵۷۶.

شجاع بن وهب الأسدی: ۲/ ۱۳۷.

الشحّام: ۱/ ۲۰۱، ۲۸۵؛ ۲/ ۳۶۶،- زید الشحّام.

شراحه الهمدانیه: ۲/ ۴۹۵.

شرحبیل بن حسنه: ۲/ ۷۵۲.

شرف الدین الموسوی: ۲/ ۸۴.

شریح، (شریح القاضی): ۱/ ۱۳۸، ۳۳۵، ۴۵۴؛ ۲/ ۱۴۲، ۱۷۵، ۱۹۴، ۱۹۶، ۱۹۸، ۴۲۳، ۷۲۴؛ ۴/ ۲۸۳.

الشریف الجرجانی: ۱/ ۲۶۷.

الشریف الرضی، السید الرضی: ۲/ ۲۲۹، ۶۶۶، ۶۷۸، ۸۲۵؛ ۴/ ۳۰۳.

الشریف المرتضی، السید المرتضی، علم الهدی:

۱/ ۱۹، ۳۴۰؛ ۲/ ۷۹- ۸۱، ۱۸۰، ۲۱۶، ۲۱۷، ۲۲۰، ۲۲۱؛ ۳/ ۱۰، ۲۱، ۱۱۱، ۲۹۹، ۳۰۰، ۳۰۷- ۳۱۰، ۳۱۷، ۳۳۹؛ ۴/ ۶۲، ۱۱۸.

شریک: ۳/ ۲۹۳.

الشعبی: ۱/ ۵۱۸؛ ۲/ ۷۶، ۱۲۸، ۴۹۵، ۵۱۶، ۶۷۷؛ ۳/ ۲۵، ۱۰۲، ۱۶۷، ۱۸۷، ۲۹۱.

---

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ۴ جلد، نشر تفکر، قم - ایران، دوم، ۱۴۰۹ ه ق

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۰۰

شعیب «ع»: ۱/ ۳۲۱؛ ۲/ ۱۱۷، ۲۳۰، ۳۰۰، ۸۰۹.

شعیب العقرقوفی: ۲/ ۹۳.

شقیق: ۴/ ۲۸۲.

شقیق بن سلمه: ۳/ ۳۰۵.

شمس الدین السرخسی،- السرخسی.

شهر بن بادان: ۲/ ۱۲۸.

شهر بن حوشب: ۱/ ۴۳۳.

الشهرستانی: ۳/ ۳۹۶.

الشهید: ۴/ ۱۲۱، ۱۴۵، ۱۴۷، ۲۲۷.

الشهید، الشهید الأوّل، شمس الدین أبی عبد اللّه محمد بن مکّی: ۱/ ۹۲؛ ۲/ ۴۱۸، ۴۱۹، ۴۷۵، ۴۷۷، ۵۰۳، ۵۹۴؛ ۳/ ۵۱، ۱۲۴؛ ۴/ ۱۲۰، ۲۴۷، ۲۴۸.

الشهید، الشهید الثانی، زین الدین بن علی العاملی:

۱/ ۱۸۲؛ ۲/ ۱۳۲، ۲۴۲، ۶۳۰، ۶۶۶، ۸۰۸؛ ۳/ ۲۳۳، ۲۴۱، ۲۴۴؛ ۴/ ۷۲، ۱۲۰، ۱۴۹، ۱۸۲، ۲۳۶.

الشهیدان، (الشهید الأوّل و الثانی): ۲/ ۲۲۰؛ ۳/ ۲۷۶؛ ۴/ ۱۱۷، ۲۱۹.

شهید فخ،- الحسین بن علی، شهید فخ.

الشوکانی: ۳/ ۳۸۵.

شیبه بن ربیعه: ۲/ ۵۵۷.

شیث: ۳/ ۳۹۷.

شیث بن آدم: ۳/ ۴۰۶.

الشیخ، الشیخ الطوسی، شیخ الطائفه، أبو جعفر الطوسی:

۱/ ۱۹، ۱۳۱، ۱۵۰، ۱۷۳، ۱۸۰، ۲۲۳، ۲۳۳، ۳۰۴، ۳۲۳، ۳۳۶، ۳۳۹، ۳۴۰، ۳۷۲، ۴۲۷- ۴۳۱، ۴۷۱، ۴۷۸؛ ۲/ ۹۰، ۹۲، ۹۵، ۱۲۴، ۱۵۴، ۱۶۴، ۱۸۲، ۱۹۷، ۱۹۹، ۲۰۰، ۲۱۵، ۲۱۶، ۲۱۹- ۲۲۱، ۲۳۹، ۲۴۹، ۲۵۱، ۲۶۷، ۳۰۵، ۳۱۱، ۳۱۹، ۳۴۵- ۳۴۷، ۳۵۱، ۳۵۲، ۳۵۵، ۳۵۸، ۳۶۱، ۳۶۲، ۳۶۷، ۳۶۹، ۳۸۹، ۳۹۴، ۳۹۵، ۴۰۵، ۴۰۷، ۴۰۹، ۴۲۷، ۴۶۰، ۴۶۱، ۴۷۱، ۴۷۳، ۴۷۷، ۴۸۳- ۴۸۶، ۴۸۹، ۴۹۱، ۴۹۴، ۴۹۷، ۵۰۱، ۵۰۲، ۵۲۰، ۵۲۸- ۵۳۱، ۵۶۴، ۶۱۵، ۶۱۷، ۶۲۶، ۶۲۹، ۶۳۳- ۶۳۵، ۶۳۹، ۶۴۳، ۶۴۶، ۶۵۵، ۶۵۸، ۶۶۱، ۶۶۲، ۶۶۶، ۶۷۳، ۷۲۶، ۷۲۹، ۷۵۹، ۷۶۰، ۷۶۲، ۷۸۸، ۷۹۱؛ ۳/ ۱۶، ۱۷، ۲۱، ۳۵، ۵۳، ۶۲، ۶۴، ۶۶، ۸۱، ۸۹، ۹۰، ۹۲، ۹۳، ۹۵، ۹۶، ۱۰۰، ۱۰۳، ۱۰۷، ۱۰۸، ۱۲۲، ۱۲۳، ۱۳۰، ۱۴۱، ۱۴۲، ۱۴۸، ۱۵۳، ۱۵۹، ۱۶۲، ۱۶۳، ۱۶۸، ۱۶۹، ۱۷۳، ۱۷۶- ۱۷۸، ۱۸۲، ۱۸۳، ۱۸۶، ۱۹۳- ۱۹۵، ۱۹۸، ۲۰۸، ۲۱۴، ۲۲۱، ۲۲۳، ۲۳۴، ۲۳۷، ۲۳۸، ۲۵۳، ۲۵۵، ۲۵۹، ۲۶۱- ۲۶۴، ۲۷۰، ۲۷۱، ۲۷۳- ۲۷۵، ۲۷۷، ۲۸۲- ۲۸۴، ۲۸۸، ۲۸۹، ۲۹۶، ۳۰۰، ۳۰۸، ۳۰۹، ۳۳۶، ۳۵۱، ۳۶۸، ۳۷۴، ۳۷۹، ۳۸۳، ۳۸۴، ۳۹۲، ۴۱۳، ۴۱۷، ۴۲۰، ۴۲۲، ۴۲۴، ۴۲۶- ۴۲۸، ۴۳۱، ۴۳۳، ۴۳۶، ۴۵۱، ۴۵۵، ۴۵۶، ۴۶۱، ۴۶۸، ۴۶۹، ۴۷۶، ۴۸۶، ۴۹۹؛ ۴/ ۳، ۸، ۱۳، ۲۶، ۵۶، ۵۷، ۶۹، ۸۲، ۸۸، ۹۱، ۱۰۰، ۱۰۱، ۱۱۱، ۱۱۲، ۱۱۵، ۱۱۷- ۱۱۹، ۱۲۹، ۱۳۴، ۱۳۸، ۱۵۶، ۱۶۹، ۱۷۸، ۱۸۰- ۱۸۲، ۱۹۱، ۱۹۴، ۱۹۷، ۲۰۰- ۲۰۳، ۲۱۰، ۲۱۵، ۲۳۵، ۲۳۷- ۲۳۹، ۲۴۷، ۲۴۹،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۰۱

۲۵۱، ۲۶۴، ۲۶۷، ۳۰۴، ۳۰۵.

الشیخ الأعظم، الشیخ «مرتضی» الأنصاری:

۱/ ۱۴، ۶۶، ۴۲۱، ۴۳۷، ۴۷۹؛ ۲/ ۵۴۰، ۶۵۳، ۶۵۷؛

۳/ ۸۸، ۱۲۶، ۲۲۰، ۲۲۹- ۲۳۲، ۲۳۶، ۲۴۰، ۲۴۱، ۲۴۵- ۲۴۷؛ ۴/ ۳۳، ۳۵، ۳۶، ۴۷، ۶۳، ۱۲۷، ۱۴۳، ۱۴۵.

الشیخ المفید،- المفید.

الشیخ نجم الدین: ۴/ ۲۱۸.

الشیخان، (الشیخ المفید و الشیخ الطوسی):

۳/ ۴۰۸، ۴۳۶، ۴۵۶؛ ۴/ ۶۲.

الشیماء: ۳/ ۱۴۶.

صاحب الجواهر، (الشیخ محمد حسن بن باقر النجفی): ۱/ ۳۳۹، ۳۴۱؛ ۲/ ۱۵۹، ۲۳۹، ۲۴۷، ۴۸۲، ۶۳۶، ۶۳۷، ۶۴۹، ۶۶۷؛ ۳/ ۲۱۱، ۳۱۶؛ ۴/ ۱۳۴، ۱۷۱، ۱۷۵، ۱۸۴، ۲۳۰، ۲۴۸.

صاحب الحدائق (الشیخ یوسف بن احمد البحرانی): ۳/ ۲۱، ۵۳؛ ۴/ ۶۸، ۱۲۰.

صاحب حدائق المقربین: ۲/ ۸۱.

صاحب الدعائم (القاضی أبو حنیفه النعمان بن محمد التمیمی المغربی): ۳/ ۳۱۲.

صاحب العروه، (السید محمد کاظم الطباطبائی الیزدی): ۲/ ۱۸۳؛ ۳/ ۲۴۵؛ ۴/ ۶۸،- السید.

صاحب القاموس، (مجد الدین محمد بن یعقوب الفیروزآبادی): ۴/ ۴۴.

صاحب المدارک، (السیّد محمّد بن السیّد علی الموسوی العاملی): ۲/ ۴۷۳، ۶۴۰.

صاحب المعالم، (حسن بن زین الدین بن علی العاملی): ۲/ ۶۴۰.

صاحب الوسائل (الشیخ حرّ العاملی، محمد بن الحسن بن علی): ۱/ ۱۲۵، ۲۴۸، ۴۳۰؛ ۳/ ۱۲۴.

صالح «ع»: ۲/ ۲۳۸، ۸۰۹.

صالح بن أبی حمّاد: ۲/ ۸۲۳.

صالح بن محمّد بن سهل: ۳/ ۸۱.

صالح بیاع الأکسیه: ۲/ ۸۳۲.

صباح بن سيّابه: ۱/ ۱۰۰؛ ۲/ ۶۹۶؛ ۳/ ۳۳.

الصدر،- آيه اللّه الشهيد السيد محمد باقر الصدر.

الصدوق، (أبو جعفر، محمد بن على بن الحسين):

۱/ ۱۳۵، ۱۷۱، ۱۷۳، ۲۰۱، ۲۱۰، ۲۱۱، ۲۲۰، ۲۴۵، ۲۹۳، ۳۳۹، ۳۵۴، ۳۵۶، ۳۸۲، ۳۸۵، ۳۹۲، ۴۱۲، ۴۲۸، ۴۳۰، ۴۶۱، ۴۶۳، ۴۶۷، ۴۷۸، ۵۲۰، ۶۰۱؛ ۲/ ۹۰، ۹۱، ۹۶، ۹۷، ۱۱۲، ۱۸۲، ۱۹۷، ۱۹۹، ۲۳۴، ۲۵۰، ۲۶۸، ۲۶۹، ۳۲۵، ۳۵۳، ۳۵۴، ۳۵۶، ۳۶۰، ۳۶۷، ۳۶۸، ۳۹۱، ۴۰۶- ۴۰۹، ۴۶۲، ۴۷۳، ۴۹۱، ۵۰۲، ۵۲۰، ۵۲۳، ۵۲۸- ۵۳۰، ۵۴۱، ۵۴۴، ۵۷۳، ۶۰۴، ۶۰۵، ۶۱۵- ۶۱۷،

۶۲۱، ۶۲۶، ۶۳۴، ۶۳۹، ۶۴۰، ۶۴۳، ۶۶۲، ۶۶۵، ۶۹۶، ۷۵۹، ۷۹۰، ۸۲۰، ۸۲۷، ۸۲۸؛ ۳/ ۲۲، ۸۰، ۸۹، ۹۴، ۹۷، ۱۱۲، ۱۱۴، ۱۹۳، ۲۲۷، ۲۳۸، ۲۳۹، ۳۰۳، ۳۲۹، ۳۷۹، ۳۸۰، ۴۱۸، ۴۲۱، ۴۳۶، ۴۸۱؛ ۴/ ۲۲، ۹۲، ۹۹، ۱۲۲، ۱۳۳، ۱۳۴، ۱۵۱، ۲۲۳، ۲۲۴، ۲۵۸، ۲۵۹.

الصدوقين: ۱/ ۳۶۴.

الصعب بن جثامه: ۳/ ۲۵۷، ۲۵۸.

صعصعه بن صوحان: ۲/ ۴۸۶.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۰۲

الصفّار: ۳/ ۱۱۲، ۴۲۲.

صفوان: ۱/ ۱۳۱، ۱۳۳، ۱۷۴، ۴۷۱؛ ۳/ ۵۴، ۵۵، ۵۷، ۱۸۳، ۱۹۷، ۱۹۸، ۲۰۳، ۲۰۹، ۲۱۸، ۴۴۷، ۴۹۳، ۴۹۴، ۴۹۶؛ ۴/ ۲۱، ۲۰۸.

صفوان بن أمیه، (أبو وهب): ۲/ ۵، ۴۲۳، ۴۳۶، ۴۳۷؛ ۳/ ۱۴۳، ۱۴۴، ۱۴۶.

صفوان بن سلیم: ۲/ ۶۲۵.

صفوان بن مهران الجمّال: ۱/ ۶۱۶.

صفوان بن یحیی: ۱/ ۴۲۷؛ ۲/ ۵۲۳؛ ۳/ ۱۴۲، ۱۹۲، ۱۹۳؛ ۴/ ۲۵۱.

صفوان الجمّال،- صفوان بن مهران الجمّال.

صفیه: ۳/ ۷۲.

صفیه بنت حییّ: ۴/ ۵۶.

صیفی بن عامر: ۲/ ۱۲۹؛ ۳/ ۷۲.

ضباعه بنت الزبیر بن عبد المطلب: ۲/ ۷۱۶.

الضحّاک: ۲/ ۳۵۸؛ ۳/ ۲۵۹؛ ۴/ ۳.

الضحاک بن قیس: ۲/ ۱۳۰.

ضرار،- ضرار بن ضمره الضبابی:

ضرار بن حمزه الضبابی،- ضرار بن ضمره الضبابی: ۲/ ۸۲۹.

ضرار بن ضمره الضبابی، (النهشلی): ۲/ ۸۲۸، ۸۲۹.

ضریس بن عبد الملک: ۳/ ۲۳۱.

ضریس الکناسی: ۲/ ۳۹۳؛ ۳/ ۷۵؛ ۴/ ۱۲۲.

طارق بن شهاب: ۱/ ۳۷۵.

طارق بن عبد اللّه النهدی: ۲/ ۱۹۳.

طاغوت العراق، (الصدام): ۳/ ۲۹۶.

طالوت: ۱/ ۱۲۱، ۱۲۵، ۱۶۵، ۲۸۲، ۳۰۲، ۳۲۱، ۵۹۶.

طاهر بن حاتم: ۲/ ۹۲.

طاوس: ۴/ ۱۰۱، ۱۶۳، ۱۹۲.

الطبرانی: ۱/ ۶۳؛ ۴/ ۲۷۳.

الطبرسی: ۲/ ۹۰، ۹۱، ۴۲۵، ۴۲۸، ۴۲۹، ۷۴۱؛ ۳/ ۲۷۱.

الطبری: ۱/ ۴۳، ۱۲۳، ۴۱۸، ۴۲۰، ۵۰۳، ۵۰۴، ۵۵۹، ۶۰۱، ۶۰۵؛ ۲/ ۹۶، ۱۴۷، ۳۸۲، ۳۸۶، ۴۸۰، ۶۸۳؛ ۳/ ۵۷،

۱۴۸، ۲۰۱، ۲۰۲، ۳۱۷؛ ۴/ ۸.

الطحاوی: ۲/ ۳۴۹.

طلحه: ۱/ ۳۳۲، ۵۱۹، ۵۵۵؛ ۲/ ۶۷۰، ۶۸۳؛ ۳/ ۱۸۹، ۲۸۸، ۲۹۲، ۳۰۱،- طلحه بن زید.

طلحه بن زید: ۱/ ۱۳۰، ۳۲۴، ۶۱۴؛ ۲/ ۱۱۷، ۲۳۶، ۲۶۶، ۳۲۵، ۳۹۴، ۴۰۹، ۴۱۰، ۷۵۸؛ ۳/ ۱۶۴، ۲۶۳، ۲۶۴، ۲۷۰، ۲۷۲، ۲۷۴، ۲۷۵، ۲۷۸، ۴۱۷.

طلحه بن عبید اللّه: ۲/ ۵۵۶.

طهمورث: ۳/ ۴۰۱.

الطوسی،- الشیخ، الشیخ الطوسی.

الطیّار: ۳/ ۲۴.

عائشه، (أمّ المؤمنین عائشه): ۱/ ۴۸، ۴۹، ۱۳۴، ۳۵۲، ۳۶۰، ۵۱۵؛ ۲/ ۱۱۱، ۲۷۹، ۳۱۳، ۴۹۸، ۵۶۵، ۶۰۵، ۷۹۶، ۸۰۵، ۸۱۹؛ ۳/ ۷۲، ۲۹۲، ۲۹۹، ۳۰۳، ۳۰۴، ۳۰۷، ۳۱۴، ۳۱۵، ۴۹۱؛ ۴/ ۵۶، ۶۰، ۹۳، ۱۵۲، ۱۵۳، ۱۶۳.

العازار، (کاهن الیهود): ۳/ ۴۰۴.

عاصم بن أبی النجود: ۲/ ۸۱۴.

عاصم بن ثابت: ۲/ ۵۶۵.

عاصم بن حمید، (الحنّاط): ۲/ ۵۰۳؛ ۳/ ۲۴۵؛ ۴/ ۴۶، ۵۹، ۷۳.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۰۳

عاصم بن زیاد: ۲/ ۸۲۳- ۸۲۵.

عاصم بن سلیمان: ۴/ ۲۷۸.

عاصم بن ضمره: ۳/ ۱۸.

عاصم بن عمرو بن قتاده: ۱/ ۵۱۶.

عاصم بن عوف العجلانی: ۲/ ۳۳۴.

عامر: ۲/ ۵۲۶.

عامر بن سعد: ۳/ ۲۵۶.

عامر بن السمط: ۲/ ۵۳۴.

عامر بن شهر الهمذانی: ۲/ ۱۲۸.

عامر بن لؤی: ۲/ ۴۹، ۱۳۷، ۵۶۳.

عامر بن مروان: ۲/ ۴۹۱.

عامر الشعبی: ۳/ ۱۴۸؛ ۴/ ۶۰.

عباده: ۲/ ۷۸۰.

عباده بن صامت: ۱/ ۵۱۶، ۵۸۱، ۵۸۵؛ ۲/ ۳۰؛ ۳/ ۴۹، ۶۲، ۱۳۳، ۱۳۵؛ ۴/ ۶.

عباد بن بشر: ۲/ ۵۶۳.

عباد بن صهیب: ۲/ ۳۲۶، ۵۱۹.

عباد البصری: ۱/ ۱۱۷.

العباس: ۱/ ۴۴، ۲۱۰، ۲۳۱، ۶۰۸؛ ۲/ ۵۰۸، ۵۰۹؛ ۳/ ۱۴۲.

العباس بن عبد المطلب: ۱/ ۲۲۴، ۴۰۰؛ ۲/ ۵۵۹.

عباس بن عباده بن نضله الأنصاری: ۱/ ۵۱۶.

العباس الورّاق: ۴/ ۶۴.

عبد بن حمید: ۲/ ۲۶۹؛ ۳/ ۱۳۵، ۳۳۳.

عبد الأعلی: ۳/ ۴۰.

عبد اللّه: ۱/

۳۷۸؛ ۲/ ۴۰۲؛ ۳/ ۵۸، ۲۰۳،- عبد اللّه بن عبد المطلب.

و،- عبد اللّه (المحض)،- عبد اللّه بن عمر.

عبد اللّه، (المحض): ۱/ ۲۱۸، ۲۲۰.

عبد اللّه بن أبی أوفی: ۳/ ۱۶۸.

عبد اللّه بن أبی بکر: ۲/ ۵۶۵؛ ۳/ ۴۱۹.

عبد اللّه بن أبی حدرد الأسلمی: ۲/ ۵۶۴؛ ۳/ ۱۴۵.

عبد اللّه بن أبی رافع: ۲/ ۶۸۳.

عبد اللّه بن أبی ربیعه المخزومی: ۲/ ۱۳۱.

عبد اللّه بن أبی یعفور: ۲/ ۹۳.

عبد اللّه بن أبیّ: ۲/ ۵۶۸؛ ۳/ ۳۲۰.

عبد اللّه بن أبیّ بن سلول: ۲/ ۴۶؛ ۳/ ۲۸۱.

عبد اللّه بن أحمد بن حنبل: ۲/ ۸۲.

عبد اللّه بن أحمد بن الخشّاب: ۲/ ۸۲۵.

عبد اللّه بن أرقم: ۳/ ۴۴۹.

عبد اللّه بن أمّ مکتوم: ۲/ ۱۳۶.

عبد اللّه الأفندی،- المیرزا عبد اللّه الأفندی الأصفهانی.

عبد اللّه بن بکیر: ۱/ ۱۴۸، ۲۴۹؛ ۳/ ۸۰، ۱۰۸؛ ۴/ ۲۳، ۹۰، ۱۳۳.

عبد اللّه بن جحش: ۱/ ۶۲؛ ۲/ ۱۲۸، ۵۵۵، ۵۵۶.

عبد اللّه بن جدعان: ۲/ ۲۰۶، ۲۰۷.

عبد اللّه بن جعفر بن أبی طالب: ۲/ ۶۸۵.

عبد اللّه بن جعفر الحميرى: ۲/ ۹۲؛ ۴/ ۳۰۴.

عبد اللّه بن جندب: ۳/ ۳۱۱.

عبد اللّه بن حذافه: ۱/ ۶۶، ۲۹۹؛ ۲/ ۱۳۷، ۷۷۹، ۷۸۲.

عبد اللّه بن الحسن: ۱/ ۵۸۷.

عبد اللّه بن رواحه: ۱/ ۵۱۰؛ ۲/ ۱۳۴؛ ۳/ ۲۰۳، ۲۸۱.

عبد اللّه بن الزبير: ۱/ ۲۰۹؛ ۲/ ۱۹۹، ۵۰۷، ۷۹۶، ۸۰۵؛ ۳/ ۲۹۲.

عبد اللّه بن زمعه: ۲/ ۶۷۳؛ ۳/ ۱۴۸، ۳۲۶، ۳۵۳؛ ۴/ ۲۱.

عبد اللّه بن زيد بن عاصم: ۳/ ۱۴۵.

دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۵۰۴

عبد اللّه بن زيد الكندى: ۲/ ۱۳۰.

عبد اللّه بن سبا: ۲/ ۵۱۱.

عبد اللّه بن سعيد بن أبى سعيد المقبرى: ۳/ ۶۰.

عبد اللّه بن سلام: ۱/ ۳۶۰.

عبد اللّه بن

سلمه: ۲/ ۵۱۷.

عبد اللّه بن سليمان: ۲/ ۷۳۲؛ ۳/ ۲۹۵، ۳۰۶.

عبد اللّه بن سنان: ۱/ ۱۰۹، ۱۴۸، ۱۴۹، ۲۰۰، ۲۴۳، ۳۵۹، ۴۹۶؛ ۲/ ۳۴۶، ۴۳۱، ۴۴۸، ۴۵۰، ۴۷۳، ۵۰۰، ۵۰۱، ۵۱۱، ۵۱۴، ۵۴۳، ۶۰۳؛ ۳/ ۲۰، ۲۸، ۴۰، ۴۸، ۵۲، ۶۹، ۸۴، ۱۵۷، ۲۲۲، ۲۳۴، ۳۲۶، ۳۴۲، ۳۵۱، ۴۹۵؛ ۴/ ۲۳، ۳۹، ۸۵، ۸۶، ۹۰، ۱۵۱، ۲۰۷.

عبد اللّه بن سوار: ۲/ ۱۳۰.

عبد اللّه بن شريک: ۲/ ۸۳۳؛ ۳/ ۲۸۸.

عبد اللّه بن صالح: ۳/ ۳۵۵.

عبد اللّه بن الصلت: ۱/ ۱۸۸.

عبد اللّه بن طلحه: ۱/ ۱۴۳؛ ۲/ ۱۶۰، ۱۶۲.

عبد اللّه بن عاصم: ۳/ ۳۱۳.

عبد اللّه بن عامر: ۲/ ۴۹۹.

عبد اللّه بن عباس: ۱/ ۴۳، ۵۲۰؛ ۲/ ۱۳، ۳۷، ۵۴، ۶۷۳، ۶۷۶- ۶۷۸، ۷۷۷، ۷۸۰، ۸۰۰، ۸۰۷؛ ۳/ ۱۰۱، ۱۴۲، ۱۶۰، ۳۱۵.

عبد اللّه بن عبد المطلب: ۱/ ۸۰.

عبد اللّه بن عبد اللّه بن أبی سلول: ۲/ ۱۳۶.

عبد اللّه بن عتبه (بن مسعود): ۴/ ۲۷۹، ۲۸۰.

عبد اللّه بن عجلان: ۱/ ۳۶۶، ۳۶۷.

عبد اللّه بن عمر: ۱/ ۴۳، ۴۸، ۱۸۲، ۱۸۶، ۵۱۸، ۵۸۲، ۵۸۳؛ ۲/ ۵۴، ۲۳۳، ۳۳۵، ۳۳۶؛ ۳/ ۲۵۷،- ابن عمر.

عبد اللّه بن عمر: ۱/ ۵۱۰؛ ۳/ ۲۵، ۱۵۸.

عبد اللّه بن عمرو بن سبيع الثعلبی: ۲/ ۱۲۸.

عبد اللّه بن عمرو بن العاص: ۱/ ۳۷۹؛ ۲/ ۳۱۱، ۳۴۰.

عبد اللّه بن غطفان: ٢/ ١٢٩.

عبد اللّه بن القدّاح: ٢/ ٨٠٣.

عبد اللّه بن قعين: ٢/ ٣٨٣، ٤٨٠.

عبد اللّه بن المبارك: ٣/ ١٨٤.

عبد اللّه بن محمد: ٣/ ١٩.

عبد اللّه بن مسعود: ١/ ٦٠٢؛ ٢/ ١١١؛ ٣/ ١٩١، ٢٨٥، ٢٩٢، ٣٠٤؛ ٤/ ١٧١.

عبد اللّه بن مطيع: ١/ ٥٨٢، ٥٨٣.

عبد اللّه بن معقل: ١/ ٥١٤؛ ٤/ ٢٧٥.

عبد اللّه بن مغفّل: ٤/ ٢٧٥.

عبد اللّه بن المغيره:

۲/ ۷۵۸، ۷۵۹.

عبد اللّه بن میمون القداح: ۱/ ۴۶۷.

عبد اللّه الزبیری: ۲/ ۳۷۴، ۴۱۲.

عبد اللّه السفاح: ۱/ ۲۳۱.

عبد اللّه النّجاشی: ۲/ ۸۰۸.

عبد الحسین شرف الدین: ۱/ ۵۲- شرف الدین ...

عبد الحمید: ۲/ ۲۰۳، ۲۰۴.

عبد الحمید بن أبی الدیلم: ۱/ ۲۳۲.

عبد الحمید بن عبد الرحمن: ۳/ ۴۶۰.

عبد الحمید خان: ۱/ ۶۱۸.

عبد الحیّ الکتانی: ۲/ ۱۱۲، ۱۲۸.

عبد الرحمن: ۴/ ۲۸۳.

عبد الرحمن بن أبی بکره: ۲/ ۸۳۰.

عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه: ۴/ ۱۵۰.

عبد الرحمن بن أبی لیلی: ۱/ ۶۰۱؛ ۲/ ۲۲۹.

عبد الرحمن بن إیزی الخزاعی: ۲/ ۱۳۰.

عبد الرحمن بن الحجاج: ۲/ ۳۱۰، ۴۸۴.

عبد الرحمن بن سیابه: ۱/ ۹۴؛ ۲/ ۴۷۳.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۰۵

عبد الرحمن بن عائذ: ۲/ ۵۱۷.

عبد الرحمن بن عوف: ۳/ ۱۷۱، ۳۳۱، ۳۸۲.

عبد الرحمن بن غنم: ۳/ ۴۸۴، ۴۸۶.

عبد الرحمن بن كثير: ۱/ ۳۵۶.

عبد الرحمن بن معقل: ۴/ ۲۷۵.

عبد الرحمن بن ملجم: ۳/ ۲۸۲.

عبد الرحمن الشرقاوى: ۲/ ۳۸۰.

عبد الرزاق، (الصنعانى): ۱/ ۲۹۹، ۳۷۶؛ ۲/ ۱۳۵، ۳۶۳، ۳۸۲، ۴۱۰، ۴۱۱، ۴۲۴، ۴۷۸، ۴۷۹، ۶۶۳، ۷۸۲، ۸۱۴؛ ۳/ ۳۸۶، ۳۹۵؛ ۴/ ۲۷۴، ۲۷۹، ۲۸۰.

عبد السلام بن صالح الهروى: ۲/ ۸۹، ۲۳۶.

عبد السلام بن عبد الرحمن بن نعيم، عبد السلام بن نعيم:

۱/ ۲۳۰- ۲۳۲.

العبد الصالح،- عيسى بن مريم «ع».

عبد العزيز بن البرّاج،- ابن البرّاج.

عبد العزيز بن محمد: ۲/ ۸۳۰.

عبد العزيز بن مسلم: ۱/ ۳۷۵، ۳۸۲، ۳۸۵، ۳۸۶، ۳۹۰، ۳۹۴، ۵۹۹؛ ۲/ ۱۷، ۵۲.

عبد العزيز بن المهتدى: ۲/ ۹۴.

عبد العزيز بن نافع: ۴/ ۱۲۴.

عبد القاهر البغدادى: ۱/ ۴۱۸.

عبد الكريم بن عتبه الهاشمى: ۱/ ۲۱۹، ۳۰۵؛ ۳/ ۱۶۵، ۳۷۷.

عبد الكريم الخطيب: ۱/ ۴۰۱.

عبد المسيح الكندى النصرانى: ۳/ ۴۰۱.

عبد المطلب: ۳/ ۴۷، ۲۹۶.

عبد

الملك: ١/ ٢٠٠.

عبد الملك بن جريج: ٤/ ٢٧٩.

عبد الملك بن عمير: ٢/ ٤٦٤.

عبد الملك بن مروان: ١/ ٤٠٢؛ ٣/ ٤٦٠، ٤٩١.

عبد الملك الجوينى،- إمام الحرمين الجوينى.

عبد مناف: ١/ ٣٨٣.

عبد المؤمن الأنصارى: ٢/ ١٠٠.

عبد الواحد: ١/ ١٧٣.

عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابورى:

١/ ١٧١.

عبد الوهاب: ٢/ ١٤٧، ١٥٥.

عبدوس بن مالك القطّان (العطّار خ. ل):

١/ ٢٦٤، ٤٠٢، ٥٨٦.

عبده،- محمد عبده.

عبيد: ١/ ٣٦٤.

عبيد بن زراره: ١/ ٢٤٩، ٤١٢، ٥٢١؛ ٢/ ٣٥٤، ٣٥٦.

عبيد اللّه: ١/ ٥٩.

عبيد اللّه بن الحسن العنبرى: ٢/ ٤٨٨.

عبيد اللّه بن زياد: ١/ ٢١٣.

عبيد اللّه بن عباس: ٢/ ٦٧٦، ٦٧٨.

عبید اللّه المدائنی: ۲/ ۵۳۲.

عبید اللّه المهدی: ۱/ ۲۲۳.

العبیدی: ۱/ ۲۴۸، ۴۲۸.

عتبه بن أبی وقاص: ۳/ ۱۷۲.

عتبه بن ربیعه: ۲/ ۵۵۷.

عتبه بن فرقد: ۲/ ۶۹۰، ۶۹۱.

عتّاب بن أسید: ۲/ ۱۲۸، ۱۳۸.

عثمان: ۱/ ۷۸، ۱۷۸، ۱۹۷، ۲۲۷، ۲۴۴، ۲۹۳، ۵۰۳، ۵۰۴، ۵۱۹، ۵۲۷، ۵۵۵، ۵۵۸، ۵۵۹؛ ۲/ ۱۵، ۱۲۹، ۱۸۷، ۱۸۸، ۲۱۱، ۴۲۳، ۴۳۵، ۴۳۶، ۵۱۶، ۶۱۳، ۶۸۶- ۶۸۸؛ ۳/ ۱۰۱، ۱۸۹؛ ۴/ ۲۸۲،- عثمان بن عفان.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۰۶

عثمان بن أبی سلیمان: ۳/ ۳۸۰.

عثمان بن أبی شیبه: ۱/ ۳۷۸.

عثمان بن أبی العاص: ۲/ ۱۳۰؛ ۳/ ۱۸۷؛ ۴/ ۲۵۹، ۲۶۰.

عثمان بن حنیف: ۲/ ۵۵۲، ۸۲۵؛ ۳/ ۱۸۵، ۱۸۷- ۱۹۱، ۴۹۰.

عثمان بن سعید العمری،- العمری.

عثمان بن عفان: ۱/ ۱۷۹؛ ۲/ ۱۳۴، ۱۳۶، ۳۴۵،- عثمان.

عثمان بن عنبسه،- السفیانی: ۱/ ۲۳۶.

عثمان بن عیسی: ۱/ ۱۸۰.

عثمان البتّی: ۲/ ۴۹۸.

عجلان: ۱/ ۲۰۱.

عدیّ: ۲/ ۲۳۴.

عدیّ بن أبی الزغباء: ۲/ ۵۵۷.

عدی بن أرطاه: ۳/ ۵۰۶؛ ۴/ ۲۶۲، ۳۸۳.

عدی بن حاتم: ۲/ ۱۳۲، ۴۵۵، ۴۸۰؛ ۳/ ۴۴.

العراقی: ۲/ ۶۷.

العرباض بن ساریه السلمی: ۳/ ۴۴۸.

عرفجه: ۱/ ۱۲۹، ۱۸۴.

عروه: ۲/

۲۸۱، ۳۷۶، ۵۷۳، ۸۱۹؛ ۳/ ۵۰۶؛ ۴/ ۱۵۲، ۱۵۳، ۱۶۳.

عروه بن الزبیر: ۳/ ۳۸۰، ۵۰۳؛ ۴/ ۱۵۳.

عروه القتّات: ۲/ ۱۷۱، ۱۷۲.

عریض، (أبو یسار): ۲/ ۵۵۶.

عریف بن أضبط الدیلمی: ۲/ ۱۳۶.

العزّی: ۳/ ۴۰۲.

عزیر: ۳/ ۴۸۰.

عضد الدین الإیجی، (القاضی عضد الدین الإیجی): ۱/ ۲۶۷.

عطاء: ۲/ ۲۴۱، ۵۰۷، ۵۲۷؛ ۳/ ۳۸، ۹۰، ۹۲، ۱۰۲، ۱۳۰، ۱۶۷، ۲۵۹، ۲۶۷، ۳۴۴؛ ۴/ ۲۹۳.

عطاء بن السائب: ۳/ ۱۰۲، ۱۳۰.

عطاء بن یسار: ۲/ ۵۷۵.

عطیه القرضی: ۳/ ۲۵۶.

العفریت: ۱/ ۳۲۱.

عقبه: ۳/ ۲۵۲.

عقبه بن أبی العیزار: ۱/ ۱۲۳.

عقبه بن أبی معیط: ۳/ ۲۵۹، ۲۶۷، ۲۷۲.

عقبه بن بشیر: ۲/ ۵۷۴.

عقبه بن عامر، (الجهنی): ۲/ ۷۷، ۷۵۷، ۷۵۸، ۷۶۰؛ ۳/ ۴۴۴؛ ۴/ ۲۶۰.

عقیل، (ابن أبی طالب): ۱/ ۳۳۳؛ ۲/ ۶۸۰، ۶۸۱؛ ۳/ ۱۷۲، ۲۶۲، ۲۷۶، ۲۷۸.

عکاشه بن ثور: ۲/ ۱۳۰.

عکرمه: ۱/ ۵۸۷؛ ۲/ ۵۴۴، ۶۰۱، ۷۶۲؛ ۳/ ۱۴۸- ۱۵۰؛ ۴/ ۳، ۸.

عکرمه بن أبی جهل: ۳/ ۱۴۳.

عکرمه بن خالد: ۲/ ۴۱۰.

العلاء بن جاریه: ۳/ ۱۴۴.

العلاء بن الحضرمی: ۲/ ۱۳۰، ۱۳۲، ۱۳۷.

العلاء بن زیاد (الحارثی): ۲/ ۸۲۴، ۸۲۵.

العلاء بن سیابه: ۲/ ۷۵۹.

العلّامه، العلّامه الحلی، الحسن بن یوسف المطهر الحلّی: ۱/ ۱۹، ۸۵، ۲۶۵، ۳۸۰، ۳۸۹، ۴۰۲؛ ۲/ ۱۴۷، ۲۱۶، ۲۲۱، ۲۴۲، ۳۰۵، ۳۰۶، ۳۱۳، ۴۷۱، ۴۸۹، ۵۳۱، ۵۷۸، ۵۹۳، ۶۱۵، ۶۵۱، ۶۶۰، ۶۶۱، ۷۲۹؛ ۳/ ۱۰، ۶۷، ۹۱، ۹۳، ۱۲۳، ۱۴۲، ۱۶۷، ۱۸۷، ۲۳۵، ۲۷۴، ۲۷۵، ۳۰۷- ۳۰۹، ۳۱۱، ۳۸۸، ۳۹۴، ۴۲۳، ۴۳۶، ۴۳۸،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۰۷

۴۴۰، ۴۶۲، ۴۸۶؛ ۴/ ۲۷، ۱۴۵، ۱۷۳، ۱۸۲، ۲۱۷، ۲۳۳، ۲۳۵، ۲۳۶، ۲۵۱، ۲۵۲، ۲۶۵،- الفاضل.

العلّامه الأصفهانی (صاحب حاشیه المکاسب):

۱/ ۳۱۵.

العلّامه الأمینی، (صاحب الغدیر، الشیخ عبد الحسین، أحمد الأمینی): ۱/ ۴۴، ۵۰، ۲۶۶،

۳۰۸، ۵۸۵.

العلّامه الطباطبائی، (صاحب المیزان): ۱/ ۳۵۰، ۳۵۲، ۵۲۵؛ ۳/ ۴۰۲.

العلّامه المجلسی، (المحدث المجلسی): ۱/ ۱۷۸، ۲۰۶، ۲۱۶؛ ۲/ ۲۵۵، ۳۳۹، ۵۳۳، ۶۸۶، ۷۷۲، ۷۸۵، ۸۱۱؛ ۳/ ۱۲۴، ۱۴۳، ۱۹۳؛ ۴/ ۵۳، ۱۰۱، ۱۰۵.

العلّامه النائینی،- المحقق النائینی.

العلّامه النوری: ۱/ ۳۰۰.

العلّامه الوحید البهبهانی: ۳/ ۱۹۳.

علم الهدی،- الشریف المرتضی.

العلوی: ۱/ ۵۲۸.

علی،- علی بن ابراهیم.

علی بن إبراهیم، (القمی): ۱/ ۹۹، ۱۸۸، ۲۹۰، ۴۲۹، ۴۶۱، ۴۶۷، ۴۷۲، ۴۷۵، ۵۱۷؛ ۲/ ۴۵، ۹۸، ۳۸۷، ۴۹۷، ۵۲۳، ۵۲۹، ۵۷۲، ۶۴۰، ۷۴۱؛ ۳/ ۳۳، ۳۵، ۳۶، ۴۹، ۸۱، ۱۰۷، ۱۳۶، ۱۹۵، ۲۵۲، ۳۲۱، ۳۸۴، ۳۹۴، ۴۰۸؛ ۴/ ۷، ۴۵، ۵۴، ۶۸، ۷۳، ۱۰۱، ۱۹۱.

علی بن أبی حمزه، (البطائنی الواقفی): ۱/ ۱۰۰، ۴۷۱؛ ۴/ ۱۳۷.

علی بن أبی رافع: ۲/ ۱۹۲، ۶۸۴.

علی بن أحمد بن أشیم: ۱/ ۱۳۱؛ ۳/ ۱۴۲، ۱۹۲، ۱۹۳.

علی بن أحمد بن محمد بن أبی جید: ۴/ ۳۰۵.

علی بن الأرقم: ۲/ ۸۳۲.

علی بن أسباط: ۲/ ۹۷؛ ۳/ ۳۲۹، ۳۳۳.

علی بن اسماعیل: ۲/ ۷۵۹.

علی بن بابویه القمی: ۲/ ۳۵۷.

علی بن جعفر: ۱/ ۵۲۸؛ ۲/ ۳۵۹؛ ۳/ ۴۵۳، ۴۸۲، ۵۰۴.

على بن الحسين بن عبد ربّه: ۳/ ۸۵.

على بن داود اليعقوبى: ۱/ ۴۶۱.

على بن رئاب: ۱/ ۴۷۲؛ ۴/ ۸۵.

على بن سعيد: ۴/ ۱۸۳.

على بن صالح بن يحيى: ۴/ ۳.

على بن طلحه: ۳/ ۱۳۳.

على بن عقبه: ۲/ ۷۱۵.

على بن عيسى الوزير: ۲/ ۳۰۳.

على بن محمد: ۱/ ۴۶۷، ۴۸۸؛ ۲/ ۸۲۳.

على بن محمد بن أبى يوسف المدائنى: ۲/ ۶۸۶.

على بن محمد بن قتيبه: ۱/ ۱۷۲.

على بن محمد بن مهرويه القزوينى: ۱/ ۴۶۲.

على بن المسيّب الهمدانى: ۲/ ۹۴.

على بن مهزيار: ۳/ ۱۹، ۲۳، ۴۷، ۶۷، ۶۸، ۷۴، ۷۵، ۷۹، ۸۳، ۸۴، ۸۷، ۱۱۹؛ ۴/ ۶۴، ۶۶، ۱۲۵،

.۱۳۹

علی بن هلال: ۳/ ۲۳۰.

علی بن همام: ۴/ ۳۰۴.

علی بن یقطین: ۱/ ۱۷۷، ۳۸۷.

علی عبد الرزاق: ۱/ ۴۰۱.

علی الطنافسی: ۲/ ۴۸۴.

علی علی منصور: ۲/ ۸۲.

عمر، (الخلیفه الثانی): ۱/ ۴۸، ۴۹، ۵۳، ۱۷۹،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۰۸

۴۰۱- ۴۰۳، ۵۱۹، ۵۴۵، ۵۴۶، ۵۵۵؛ ۲/ ۴۴، ۷۷، ۱۱۱، ۱۲۶، ۱۲۹، ۱۳۰، ۲۶۵، ۲۷۷، ۲۷۹، ۳۲۵، ۳۳۰، ۳۳۷، ۳۴۴، ۳۴۶، ۳۴۸، ۳۶۹، ۳۷۰، ۳۷۶، ۳۷۷، ۳۷۹، ۴۰۲، ۴۱۸، ۴۳۴- ۴۳۷، ۴۶۱، ۴۷۹، ۴۹۴، ۴۹۹، ۵۰۷، ۵۱۶، ۵۱۷، ۶۲۴، ۶۷۲، ۶۷۳، ۶۸۳، ۶۸۹- ۶۹۲، ۷۴۲، ۷۹۵، ۷۹۹، ۸۱۴، ۸۱۵؛ ۳/ ۲۵، ۵۷، ۹۳، ۹۴، ۱۰۱، ۱۰۲، ۱۵۶، ۱۵۹، ۱۶۸، ۱۷۸، ۱۸۴، ۱۸۵، ۱۸۷، ۱۹۲، ۱۹۹، ۲۳۷- ۲۳۹، ۳۲۱، ۳۲۲، ۳۲۸، ۳۳۱، ۳۳۵، ۳۳۸، ۳۶۱، ۳۸۲، ۴۳۶، ۴۳۸- ۴۴۱، ۴۴۷، ۴۸۵، ۴۸۶، ۴۹۰، ۴۹۱، ۵۰۷؛ ۴/ ۱۰۲، ۱۵۲، ۱۶۳، ۲۲۵، ۲۶۷، ۲۷۰، ۲۷۷، ۲۷۸، ۲۸۲، ۲۸۳، ۲۸۵، ۲۸۹،- عمر بن الخطاب.

عمر بن أبی ربیعه: ۲/ ۱۳۱.

عمر بـن حنظله: ۱/ ۱۸، ۶۹، ۷۲، ۱۳۹، ۲۴۴، ۳۸۶، ۴۰۸، ۴۲۷- ۴۲۹، ۴۵۶، ۴۵۸، ۴۵۹، ۵۳۲، ۵۵۴؛ ۲/ ۹۸، ۱۰۸، ۱۴۵، ۱۵۰، ۱۵۶، ۱۷۸، ۱۸۱، ۱۸۲، ۶۲۲، ۷۶۹؛ ۳/ ۲۰۰، ۲۱۵.

عمر بن الخطـاب: ۱/ ۴۳، ۳۳۰، ۳۶۴، ۴۰۰، ۵۱۷- ۵۱۹؛ ۲/ ۱۴۴، ۱۹۲، ۲۷۸، ۲۸۰، ۲۹۷، ۳۴۵، ۳۶۳، ۳۶۴، ۴۲۳، ۴۵۲، ۵۰۰، ۵۴۶، ۵۴۸، ۵۶۴، ۷۴۱؛ ۳/ ۱۶۰، ۱۸۴، ۱۸۷- ۱۹۱، ۲۰۲، ۳۴۳، ۳۴۴، ۳۸۱، ۴۱۸، ۴۳۱، ۴۴۵، ۴۵۲، ۴۵۹، ۴۸۴، ۵۰۵، ۵۰۶؛ ۴/ ۱۰۱، ۱۹۲، ۲۶۸، ۲۷۴- ۲۷۶، ۲۷۹، ۲۸۱،- عمر.

عمر بن سعد: ۳/ ۳۱۱، ۳۱۳.

عمر بن شیبه: ۱/ ۳۷۸.

عمر بن عبد العزیز: ۲/ ۲۰۶، ۴۲۶، ۴۶۴، ۴۸۸، ۴۹۸، ۵۱۶، ۸۱۳؛ ۳/ ۱۰۲، ۱۵۹، ۱۸۵، ۲۶۷، ۳۹۳،

۴۰۸، ۴۲۵، ۴۲۹، ۴۳۸، ۴۴۰، ۴۵۶، ۴۶۰، ۵۰۶؛ ۴/ ۲۶۲، ۲۶۸، ۲۸۰- ۲۸۳.

عمر بن قیس: ۱/ ۱۶۹.

عمر بن محمد بن یزید بیاع السابری: ۴/ ۱۲۹، ۲۰۱.

عمر بن هرم: ۳/ ۴۰۶.

عمر بن یزید: ۱/ ۹۶، ۱۳۲، ۱۳۹؛ ۳/ ۲۲۰؛ ۴/ ۱۲۷- ۱۳۰، ۱۵۹، ۲۰۱، ۲۰۲، ۲۰۶، ۲۲۱، ۲۲۲، ۲۲۵، ۲۴۲، ۲۴۴- ۲۴۸.

عمران بن الحصین: ۱/ ۴۵، ۵۷، ۱۷۱، ۴۱۲؛ ۳/ ۲۶۱.

عمران بن موسی: ۳/ ۱۱۲.

عمرو: ۱/ ۶۰۳؛ ۲/ ۷۷.

عمرو بن أبی المقدام: ۱/ ۳۵۶؛ ۲/ ۴۵۱، ۵۲۴.

عمرو بن الأشعث: ۱/ ۳۹۲.

عمرو بن أمیه الضمری: ۲/ ۱۳۷.

عمرو بن حزم: ۲/ ۱۱، ۱۲، ۹۶، ۱۳۰، ۱۳۲، ۱۳۹؛ ۳/ ۴۱۹، ۴۲۱، ۴۲۹.

عمرو بن الحکم القضاعی: ۲/ ۱۳۰.

عمرو بن خالد: ۱/ ۲۰۷، ۲۱۷.

عمرو بن دینار: ۳/ ۲۵۸.

عمرو بن سعید بن العاص: ۲/ ۱۳۰.

عمرو بن الشرید: ۲/ ۴۸۴.

عمرو بن شعیب: ۳/ ۲۵؛ ۴/ ۱۰۲، ۱۹۲، ۲۷۹.

عمرو بن شمر: ۲/ ۸۲۲.

عمرو بن العاص: ۱/ ۳۷۹؛ ۲/ ۱۲۹، ۱۳۷، ۳۷۷، ۵۱۶، ۶۸۲، ۶۸۷، ۶۹۲، ۶۹۳؛

۳/ ۲۹۱، ۵۰۷.

عمرو بن عبد ودّ: ۲/ ۳۹۳.

عمرو بن عبسه: ۲/ ۷۳۳.

عمرو بن عبید: ۱/ ۵۱، ۲۱۹، ۳۰۵؛ ۳/ ۱۶۵، ۳۷۷.

عمرو بن العلاء: ۲/ ۶۸۲.

عمرو بن قیس: ۲/ ۸۳۲.

عمرو بن محجوب العامری: ۲/ ۱۳۰.

عمرو بن مرّه الجهنی: ۲/ ۸۱۳.

العمری (عثمان بن سعید العمری): ۱/ ۳۸۶؛ ۲/ ۹۲، ۹۳.

عمّار: ۲/ ۱۱۱، ۴۳۲، ۴۸۵، ۴۹۱؛ ۳/ ۲۱۰، ۲۲۲، ۲۳۸، ۲۹۳، ۲۹۴، ۳۱۳،- عمار بن یاسر.

عمّار بن أبی الأحوص: ۴/ ۸۵.

عمّار بن مروان: ۳/ ۹۵، ۹۸.

عمّار بن یاسر، (أبو الیقظان): ۱/ ۴۵، ۶۳؛ ۲/ ۳۳۴؛ ۳/ ۱۸۵، ۱۸۸، ۱۹۱، ۲۹۲، ۲۹۴، ۳۰۴، ۳۰۶.

عمّار الساباطی: ۱/ ۱۴۳؛ ۲/ ۴۱؛ ۳/ ۹۷، ۲۳۵.

العمانی:

۳/ ۳۷۳.

عمیر بن أبی وقاص: ۳/ ۱۳۳؛ ۴/ ۷.

عمیر بن متوکّل: ۱/ ۲۲۳.

عمیر بن وهب: ۳/ ۱۴۴.

العنسی: ۲/ ۱۳۲.

عوف،- عوف بن مالك:

عوف بن مالك: ۱/ ۳۰۰، ۵۸۲؛ ۲/ ۶۹؛ ۳/ ۱۷۳- ۱۷۵، ۱۷۸، ۳۵۹.

عوف الورکانی: ۲/ ۱۳۰.

عیاذ بن الجلندی الأزدی: ۲/ ۱۳۷.

عیاض: ۱/ ۶۱۶.

عیاض بن عقبه: ۳/ ۲۶۷.

عیاض بن غنم: ۳/ ۵۰۶.

العیزار، (بن الأخنس): ۲/ ۴۸۰، ۴۸۱.

عیسی،- عیسی بن مریم «ع».

عیسی بن أبی منصور: ۱/ ۹۶؛ ۲/ ۶۰۴.

عیسی بن عبد اللّه: ۱/ ۱۴۲، ۲۱۸، ۴۶۱؛ ۲/ ۶۹.

عیسی بن مریم «ع» (العبد الصالح): ۱/ ۴۷، ۳۷۰، ۴۷۰، ۴۸۷، ۶۰۲، ۶۰۴؛ ۲/ ۲۳۴، ۲۵۴، ۵۷۱، ۵۷۲، ۷۰۵، ۸۱۷؛ ۳/ ۸، ۳۶۵، ۳۹۷، ۴۰۳، ۴۱۰.

عیسی بن المستفاد: ۳/ ۷۱، ۸۵.

عیسی بن یونس: ۳/ ۲۷۷.

عیص بن القاسم: ۱/ ۲۰۵، ۲۱۴، ۲۱۷، ۲۱۸، ۲۲۰، ۲۳۷، ۲۳۸، ۲۴۷، ۲۷۶، ۳۰۸، ۶۰۷؛ ۲/ ۱۱۷، ۸۲۰.

العیاشی: ۱/ ۳۸۴؛ ۲/ ۱۹۷، ۳۲۸، ۴۲۶، ۴۵۳، ۴۶۲، ۵۲۳، ۵۳۲، ۷۹۰، ۸۰۹؛ ۳/ ۴۰، ۷۶، ۱۵۷، ۳۴۱، ۳۵۰- ۳۵۲، ۳۵۷، ۳۷۷، ۴۲۹؛ ۴/ ۳۹، ۴۵، ۴۶، ۴۸، ۵۵، ۵۹، ۷۳، ۱۰۴، ۱۳۸، ۲۹۷.

عیینه (بن حصن): ۲/ ۴۷، ۴۹؛ ۳/ ۱۴۴.

غالب بن القطّان: ۲/ ۵۷۲.

الغزالی: ۲/ ۶۷، ۷۵، ۷۶، ۳۲۲، ۳۳۰، ۴۰۴، ۸۲۷.

الغضائری: ۱/ ۴۷۱.

غورک بن الحصرم: ۴/ ۲۸۹.

غیاث بن إبراهیم: ۱/ ۱۳۳؛ ۲/ ۳۲۶، ۴۳۱، ۴۵۲، ۴۸۶، ۴۹۹، ۵۱۸، ۵۲۲، ۶۳۹، ۶۴۰.

غیاث بن کلّوب: ۱/ ۲۰.

الفائق: ۲/ ۶۸۱.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۱۰

الفارابی: ۱/ ۲۶۲.

فارس: ۲/ ۹۲.

فاطمه بنت الحسین: ۲/ ۶۰۳.

فاطمه بنت عمرو: ۱/ ۸۰.

الفاضل، (العلّامه الحلی): ۲/ ۲۲۰، ۳۴۷، ۳۵۱، ۳۵۵، ۶۶۶؛ ۳/ ۲۷۶، ۴۰۸؛ ۴/ ۱۶۹، ۲۳۰،- العلامه.

الفاضل الجواد الکاظمی: ۱/ ۳۴۹.

الفاضل الخراسانی: ۳/ ۱۲۳.

الفاضل السیوری،- السیوری.

الفاضل النراقی،- المحقّق

النراقی.

الفخر، فخر الإسلام: ۲/ ۲۲۱، ۳۸۴.

فخر الدین الرازی،- الرازی، الإمام الرازی.

الفرّاء، (النحویّ): ۱/ ۵۴، ۵۵؛ ۳/ ۴۸۸؛ ۴/ ۴۲، ۴۴، و أیضا- أبو یعلی الفراء.

فرات بن حیان: ۲/ ۷۴۳.

فرعون: ۱/ ۶، ۲۸۱.

فروه بن مسیک: ۲/ ۱۳۰.

فروه بن نوفل الأشجعی: ۳/ ۳۸۲.

فضاله: ۱/ ۴۲۹؛ ۴/ ۱۳۸.

فضاله بن أیّوب: ۴/ ۴۵.

الفضل بن سلیمان الکاتب: ۱/ ۲۳۵.

الفضل بن سهل: ۱/ ۵۲۰.

الفضل بن شاذان: ۱/ ۹۳، ۹۴، ۱۰۸، ۱۷۱- ۱۷۳، ۲۹۶، ۴۲۸؛ ۲/ ۱۷، ۵۲، ۲۵۰.

فضل بن عثمان الأعور: ۳/ ۴۸۱.

الفضل بن یسار: ۳/ ۱۳.

فضل اللّه، السیّد فضل اللّه: ۳/ ۴۸۳.

الفضیل: ۱/ ۱۴۲، ۱۴۵، ۲۰۹؛ ۳/ ۳۵۷؛ ۴/ ۱۲۲، ۱۵۰.

فضیل بن الجعد: ۲/ ۶۸۶.

الفضیل بن سعدان: ۳/ ۵۰۴.

الفضیل بن یسار: ۱/ ۳۰۵؛ ۲/ ۴۵۱، ۵۰۵، ۵۰۶، ۷۱۵؛ ۳/ ۱۳؛ ۴/ ۲۸۸.

الفقيه الهمدانی، (الحاج آقا رضا الهمدانی):

۲/ ۶۶.

فهر بن مالك: ۱/ ۲۷۱.

الفيض بن المختار: ۱/ ۲۳۲؛ ۳/ ۲۲۷، ۲۳۶.

القادر باللّه: ۲/ ۸۱؛ ۳/ ۳۹۵.

القاسم: ۴/ ۲۷۶، و أيضا- قاسم بن سليمان.

قاسم بن سليمان: ۲/ ۴۶۰، ۴۶۱، ۵۱۳.

القاسم، قاسم بن محمد الجوهری: ۴/ ۱۳۸.

القاضی: ۲/ ۲۲۰، ۳۶۳، ۵۰۳، ۶۱۶؛ ۳/ ۳۰۲، ۳۳۹، ۴۶۳، ۴۹۷؛ ۴/ ۶۸، ۲۲۰.

القاضی ابن الأزرق: ۲/ ۴۲۴.

القاضی ابن البراج،- ابن البراج.

القاضی ابن سعيد،- ابن سعيد.

القاضی أبو بكر،- أبو بكر بن العربی.

القاضی أبو يعلى الفراء،- أبو يعلى الفراء.

القاضی أبو يوسف،- أبو يوسف.

القاضی الباقلانی،- الباقلانی.

القاضی بردله،- بردله.

القاضی عبد العزيز بن البراج،- ابن البرّاج.

القاضی عضد الدين الإيجی،- عضد الدين الإيجی.

القاضی نعمان،- نعمان.

قتاده: ۲/ ۴۲۶، ۴۲۹، ۵۱۶، ۵۲۰، ۵۲۱، ۵۳۰، ۵۴۰؛ ۳/ ۳۸، ۱۰۲، ۱۳۰، ۲۵۹، ۳۳۳، ۳۳۴، ۳۹۴، ۳۹۵، ۳۹۷، ۳۹۹؛ ۴/ ۳، ۲۹۳.

قتیبه بن سعید: ۴/ ۲۶۰.

قتیبه الأعشی: ۲/ ۳۰۱.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص:

القتيبى: ١/ ٤٢٨.

قثم بن العباس: ٢/ ٩٦، ٥٦٥، ٨١٢.

القدّاح: ١/ ٤٦٩.

قدّامه: ٢/ ٢٧٤، و أيضا- ابن قدّامه.

القرافى المالكى: ٢/ ٤٧٦.

القرطبى: ٢/ ٥٤٠، ٥٤٢، ٥٤٤؛ ٣/ ١٠٢، ١٣٠، ١٣٦، ١٤٩، ٣٢١، ٣٣٤، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٥٠، ٣٥٣، ٣٩٥؛ ٤/ ٧.

قضاعه بن عامر الدوسى: ٢/ ١٣١.

القطب الراوندى: ١/ ١٤٠، ١٩٧.

القفطى: ٣/ ٣٩٨.

القلقشندى: ١/ ٢٧٢.

القمّاط: ٣/ ١٥، ٢٤.

القمّى،- على بن إبراهيم.

قنبر: ٢/ ١٩٤، ٣٦٩، ٣٨٩، ٥١٢، ٦٨٠، ٦٨١، ٨٣١.

قيس: ١/ ٦٠٣؛ ٢/ ٦٩١؛ ٣/ ٣٣١.

قيس بن الربيع: ٣/ ١٦٠.

قيس بن سعد: ٢/ ٥٦٧، ٥٧٠، ٧٢٤.

قيس بن عاصم: ٢/ ١٣٢.

قيس بن مالك الأرجى: ٢/ ١٣١.

قيس بن مسهّر: ٢/ ٢٥٦.

قیصر، قیصر الروم: ۲/ ۱۳۷، ۷۰۶.

الکابلی، (أبو خالد الکابلی): ۳/ ۲۱۱، ۲۴۵؛ ۴/ ۱۵۹، ۲۰۲، ۲۰۴، ۲۱۱، ۲۱۲، ۲۲۲، ۲۲۵، ۲۳۱، ۲۳۵، ۲۴۴- ۲۴۸،- أبو خالد الکابلی.

الکازرونی: ۲/ ۷۹۰.

الکاشانی، (صاحب بدائع الصنائع، ابن مسعود الکاشانی): ۲/ ۳۲۲، ۳۴۸، ۴۲۵، ۶۴۳.

کاشف الغطاء، (الأستاذ): ۴/ ۶۸.

الکاهلی: ۱/ ۶۱۶.

الکتانی: ۲/ ۱۳۷، ۲۰۴، ۲۶۱، ۲۶۵، ۲۶۹، ۴۵۵، ۵۷۸، ۵۷۹، ۷۰۸.

کثیر بن عبد اللّه، (ابن عوف): ۴/ ۱۵۴، ۲۵۵.

کثیر بن نمر: ۲/ ۸۰۶.

الکراجکی: ۱/ ۱۷۶، ۱۹۹، ۳۱۰، ۳۵۷، ۴۳۵، ۴۸۴.

کردین، (مسمع بن عبد الملک): ۴/ ۱۲۹.

کرز بن جابر الفهری: ۲/ ۱۳۴.

الکرکی، (المحقّق الکرکی، المحقق الثانی):

۱/ ۸۵؛ ۲/ ۱۸۰، ۲۴۲، ۲۴۳؛ ۳/ ۱۸۸، ۲۳۰؛ ۴/ ۲۱۹.

کسری، (کسری أنو شروان): ۲/ ۱۲۸، ۱۳۷، ۷۰۸؛ ۳/ ۳۸۳، ۴۷۳؛ ۴/ ۵۵.

کسری بن قباذ: ۳/ ۴۹۰.

کشد الجهنی: ۲/ ۵۵۶.

الکشی: ۱/ ۱۷۳، ۱۸۱، ۲۳۲، ۴۲۸، ۴۸۲؛ ۲/ ۹۱، ۹۳، ۹۵، ۱۷۱، ۵۱۱، ۵۷۴، ۶۷۶، ۶۷۷.

کعب: ۱/ ۵۱۶.

كعب بن الأشرف: ١/ ٤٣٩؛ ٣/ ٣٢٠.

كعب بن عجره: ١/ ٢٩٧، ٦١٤.

كعب بن لؤى: ٢/ ٤٩، ٥٦٣.

كعب بن مالك: ١/ ٥١٦؛ ٢/ ٣٢٤، ٤٨٧، ٥٥٤.

كلاب بن

أمیه: ۴/ ۲۵۹، ۲۶۰.

الکلبی: ۲/ ۶۸۷؛ ۳/ ۳۹۷.

کلیب بن وائل الأزدی: ۲/ ۲۶۵.

الکلینی، ثقه الإسلام الکلینی، محمد بن یعقوب الکلینی: ۱/ ۱۰۴، ۱۶۹، ۱۸۱، ۲۴۸، ۳۸۲، ۴۲۷، ۴۳۰، ۴۶۸، ۴۷۵، ۴۷۹،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۱۲

۲/ ۵۳، ۶۹، ۹۰، ۹۲، ۹۷، ۹۸، ۱۵۰، ۱۵۱، ۱۵۶، ۱۹۸، ۲۶۷، ۴۰۴، ۴۰۶، ۴۵۲، ۴۶۰، ۴۶۱، ۴۷۷، ۴۸۵، ۴۹۱، ۴۹۷، ۵۰۲، ۵۰۵، ۵۱۲، ۵۲۸- ۵۳۰، ۵۳۳، ۵۴۱، ۶۳۲- ۶۳۴، ۶۳۹، ۶۴۵، ۶۶۱، ۶۶۲، ۶۶۷، ۷۵۹؛ ۳/ ۱۳، ۱۶، ۱۹، ۷۸، ۸۰، ۸۱، ۹۶، ۹۸، ۱۰۷، ۱۱۵، ۱۶۲، ۱۹۲، ۱۹۵، ۲۲۱، ۲۳۴، ۲۵۴، ۲۸۸، ۳۴۷، ۳۵۷، ۳۷۸، ۳۸۳، ۳۸۴، ۴۶۵؛ ۴/ ۶۹، ۹۷، ۹۹، ۱۰۰، ۱۰۷، ۱۲۸، ۱۳۰، ۱۳۱، ۱۹۰، ۱۹۱، ۲۰۰،- محمد بن یعقوب الکلینی.

کلیود السن: ۱/ ۳۴۳.

الکناسی: ۱/ ۱۳۵، ۵۶۳.

کنانه بن أبی الحقیق: ۲/ ۳۸۵.

الکنانی: ۱/ ۱۳۵؛ ۲/ ۳۶۶.

کنکر،- أبو خالد الکابلی.

کورش: ۳/ ۴۰۲.

لبید بن ربیعه: ۴/ ۴.

اللّحام: ۳/ ۲۶۶.

---

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ۴ جلد، نشر تفکر، قم - ایران، دوم، ۱۴۰۹ ه ق

لقمان: ۲/ ۲۷۳.

اللیث: ۲/ ۵۲۱؛ ۳/ ۱۷۳، ۴۲۳؛ ۴/ ۱۰۱، ۱۹۲.

لیث بن البختری المرادیّ: ۲/ ۱۰۴.

اللیث بن سعد: ۲/ ۳۴۹، ۵۲۰؛ ۳/ ۶۴، ۱۵۹، ۳۵۵.

مارکس: ۱/ ۴، ۱۶۸.

ماریا، بنت العازار کاهن الیهود: ۳/ ۴۰۴.

المازری: ۳/ ۱۵۰.

مالک، (أبو عبد اللّه، مالک بن أنس بن مالک):

۲/ ۷۸، ۷۹، ۸۲، ۸۳، ۱۴۴، ۱۴۸، ۲۰۱، ۲۴۹، ۳۱۲، ۳۳۰، ۳۳۳، ۳۴۴- ۳۴۶، ۳۴۸، ۳۴۹، ۳۵۱، ۳۶۳، ۳۸۹، ۴۲۶، ۴۵۴، ۴۵۷، ۴۸۸، ۴۹۸، ۵۰۷، ۵۱۵، ۵۱۶، ۵۲۰، ۵۲۱، ۵۲۷، ۵۶۴، ۶۱۸، ۶۴۴، ۶۴۷، ۶۵۱، ۶۶۰؛ ۳/ ۱۰،

۲۲، ۲۴، ۶۱، ۶۲، ۶۴، ۹۰- ۹۲، ۱۰۰، ۱۰۲، ۱۰۳، ۱۴۱، ۱۴۲، ۱۵۳، ۱۵۹، ۱۶۷، ۱۷۳، ۱۸۴، ۱۸۷، ۱۹۴، ۲۳۹، ۲۶۷، ۲۶۸، ۲۷۴، ۳۳۱، ۳۳۴، ۳۳۸، ۳۳۹، ۳۴۵، ۳۶۸، ۳۷۱- ۳۷۳، ۳۸۲، ۳۸۵، ۳۹۳، ۴۰۶، ۴۰۸، ۴۱۶، ۴۲۳، ۴۲۶- ۴۲۸، ۴۴۹، ۴۵۵، ۴۵۶، ۴۶۳، ۴۹۰؛ ۴/ ۱۵۱، ۱۵۵، ۱۵۷، ۲۱۷، ۲۲۰، ۲۳۴، ۲۳۶، ۲۵۵، ۲۶۸، ۲۶۹، ۲۷۹.

مالک بن أعین: ۱/ ۱۳۶، ۲۳۷، ۳۵۸؛ ۳/ ۳۱۰، ۳۱۷.

مالک بن أنس: ۲/ ۴۲۶؛ ۳/ ۳۳۱، ۳۹۳،- مالک.

مالک بن أوس: ۳/ ۳۲۲، ۳۲۸.

مالک بن الدخشم: ۲/ ۳۳۴.

مالک بن عتاهیه: ۴/ ۲۶۰.

مالک بن عوف، (عوف النصری): ۲/ ۱۳۱، ۷۹۵، ۷۹۶؛ ۳/ ۱۴۴.

مالک بن نویره الیربوعی: ۲/ ۱۳۲.

مالک الأشتر، (الأشتر النخعی، النخعی، مالک بن الحارث الأشتر): ۱/ ۱۷، ۶۸، ۱۱۸، ۱۲۰، ۳۲۵، ۳۲۶، ۳۳۰، ۳۷۴، ۳۸۶، ۳۸۹، ۳۹۵، ۴۳۵، ۴۳۷، ۴۴۶؛ ۲/ ۱۶، ۴۰، ۵۳، ۱۱۴، ۱۱۸، ۱۵۲، ۱۸۱، ۱۸۹، ۱۹۶، ۲۱۱، ۲۶۵، ۳۳۷، ۳۹۸، ۴۲۵، ۵۱۶، ۵۲۱، ۵۴۳، ۵۵۱، ۵۵۲،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۱۳

۶۲۱، ۶۲۲، ۶۳۸، ۶۴۶، ۶۴۸، ۶۵۷، ۶۶۶، ۶۹۷، ۷۲۲، ۷۳۴، ۷۶۴، ۷۶۷، ۷۷۰، ۷۷۵، ۸۰۱، ۸۰۵، ۸۱۲؛ ۳/ ۱۰۲، ۲۸۹، ۲۹۱، ۳۸۸، ۴۷۰، ۴۹۸، ۵۰۰؛ ۴/ ۵۳، ۲۹۱، ۳۰۳، ۳۰۴، ۳۰۷.

المأمون، (العباسی): ۱/ ۱۱۷، ۲۱۰، ۳۸۴، ۳۹۱، ۵۲۰، ۵۲۱؛ ۲/ ۱۲۷، ۲۰۶، ۲۰۸، ۲۵۰، ۳۰۲؛ ۳/ ۸۵، ۳۸۷، ۳۹۷- ۴۰۰.

مانی: ۳/ ۳۹۷.

الماوردی، (أبو الحسن الماوردی): ۱/ ۸۶، ۲۶۳، ۳۷۰، ۳۷۳، ۴۰۰، ۴۴۶، ۴۴۹، ۵۳۳، ۵۳۵، ۵۴۲، ۵۴۵، ۵۴۷، ۵۵۲، ۵۶۰، ۵۶۷، ۵۷۷، ۵۸۸؛ ۲/ ۶، ۷، ۵۵، ۱۱۲، ۱۱۵، ۱۲۷، ۱۴۷، ۱۴۸، ۱۵۵، ۲۰۱، ۲۰۵، ۲۱۰، ۲۶۳، ۳۱۷، ۳۲۱، ۳۶۴، ۳۷۳، ۳۷۵، ۴۰۳، ۴۱۲، ۴۱۹، ۴۲۴، ۴۲۶، ۴۶۶، ۶۰۶، ۶۰۸،

۷۶۱، ۷۶۵؛ ۳/ ۷، ۵۵، ۱۳۱، ۱۹۲، ۲۲۰، ۲۶۶، ۳۴۵، ۳۴۶، ۳۵۰، ۳۶۳، ۳۶۵، ۳۷۰، ۳۷۴، ۴۱۴، ۴۲۷، ۴۲۸، ۴۴۰، ۴۴۱، ۴۴۵، ۴۵۰، ۴۵۷، ۴۶۲، ۴۶۳، ۴۷۹، ۴۸۹، ۴۹۱، ۴۹۲؛ ۴/ ۱۶۱.

المبرّد: ۱/ ۵۵، ۱۷۵.

متوشالح بن غیر لمک: ۳/ ۴۰۲.

المتوکّل: ۲/ ۱۳۴.

المتوکّل بن عمر بن المتوکّل: ۱/ ۲۲۳.

المتوکّل بن هارون: ۱/ ۲۲۳، ۲۲۴.

المثنّی: ۳/ ۵۰۳.

مثنی الحنّاط: ۲/ ۳۹۱.

مجاهد: ۱/ ۶۹؛ ۲/ ۱۰۰، ۴۸۰، ۵۴۰؛ ۳/ ۱۷، ۱۰۲، ۱۴۱، ۱۴۲، ۱۴۸– ۱۵۰، ۲۵۹، ۳۶۵، ۳۹۴، ۳۹۵، ۳۹۷، ۴۰۶، ۴۰۸؛ ۴/ ۳، ۸.

مجدی بن عمرو الجهنی: ۲/ ۵۵۷.

المجلسی،– العلّامه المجلسی.

مجمع بن جاریه الأنصاری: ۳/ ۱۶۱.

مجمع التیمی: ۲/ ۶۸۵، ۸۳۱.

المحدّث القمی، (الشیخ عباس القمی صاحب سفینه البحار): ۲/ ۴۲.

المحدّث الکاشانی، (المولی محسن، الفیض الکاشانی): ۳/ ۱۲۴.

محسن العاملی (السیّد محسن الأمین العاملی):

۲/ ۴۵۷.

المحقّق، المحقّق الحلّی، (أبو القاسم نجم الدین، جعفر بن الحسن): ۱/ ۱۹، ۱۵۰؛ ۲/ ۱۴۶، ۱۵۵، ۱۷۸، ۲۱۶، ۲۱۹، ۲۲۰، ۲۴۱، ۲۵۶، ۲۷۰، ۳۰۵، ۳۰۶، ۳۱۷، ۳۴۷، ۳۵۸، ۳۶۲، ۳۶۹، ۳۷۰، ۳۸۴، ۴۱۷، ۴۱۹، ۴۸۲، ۴۸۹، ۴۹۷، ۵۰۶، ۵۱۰، ۶۳۶؛ ۳/ ۴۸، ۵۱، ۹۲، ۱۲۴، ۱۵۴، ۲۲۴، ۲۵۳، ۲۷۳، ۲۷۵، ۳۷۳، ۴۳۴، ۴۸۲؛ ۴/ ۱۵، ۳۲، ۵۲، ۵۶، ۶۲، ۶۴، ۶۶، ۷۶، ۷۸، ۱۶۶، ۱۷۰، ۱۷۱، ۲۳۱.

المحقّق الأردبيلی،- الأردبيلی.

المحقّق الاصفهانی: ۲/ ۶۴۹؛ ۴/ ۲۰۹.

المحقّق الثانی،- الکرکی.

المحقّق الحائری: ۲/ ۶۵۰.

المحقّق الحلّی،- المحقق، المحقّق الحلّی.

المحقّق الخوانساری: ۳/ ۸۲.

المحقّق السبزواری: ۳/ ۱۱۹.

المحقّق الطوسی، (الخواجه نصیر الدین الطوسی)، ۱/ ۳۸۹.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۱۴

المحقّق الکرکی،- الکرکی.

المحقّق النائینی، (العلّامه النائینی): ۱/ ۱۴؛ ۴/ ۳۰۵.

المحقّق النراقی، (الفاضل النراقی، النراقی):

۱/ ۱۴، ۸۵، ۸۹، ۴۰۸، ۴۸۷؛ ۲/ ۱۷۰، ۵۹۴.

المحقّق الهمدانی: ۳/ ۲۱.

المحلّ بن خلیفه: ۲/ ۴۸۰.

محمّد آل بحر

العلوم، السيد محمّد: ۴/ ۲۰۳.

محمّد،- محمد الشيبانى.

محمّد بن أبى بكر: ۱/ ۶۸، ۱۸۲؛ ۲/ ۵۵۲، ۸۰۰، ۸۰۵؛ ۳/ ۳۸۷، ۴۸۲؛ ۴/ ۳۰۷.

محمّد بن أبى عمير: ۲/ ۲۵۷.

محمّد بن أبى القاسم الماجيلويه: ۱/ ۱۸۰.

محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعرى:

۱/ ۴۶۱.

محمّد بن إسحاق: ۱/ ۱۸۰؛ ۳/ ۱۰۲، ۱۹۰، ۲۵۸، ۳۳۰؛ ۴/ ۱۰۱، ۱۹۲.

محمّد بن أسلم: ۲/ ۶۶۲.

محمّد بن إسماعيل (ابن بزيع): ۲/ ۲۰۳؛ ۳/ ۱۶.

محمّد بن بشير الهمدانى: ۳/ ۳۱۳.

محمّد بن جبير، (ابن مطعم): ۱/ ۳۷۹؛ ۳/ ۲۶۰، ۲۶۱.

محمّد بن جرير الطبرى: ۱/ ۳۳۶؛ ۲/ ۲۲۹.

محمّد بن حسان الرازى: ۱/ ۴۶۱.

محمّد بن الحسن: ۱/ ۴۶۷؛ ۲/ ۴۷۲؛ ۳/ ۹۲.-

محمّد بن الحسن بن الوليد، و أيضا محمد الشيبانى.

محمّد بن الحسن الأشعرى: ۳/ ۶۸.

محمّد بن الحسن بن شمّون: ۱/ ۴۲۷.

محمّد بن الحسن بن الوليد: ۱/ ۱۸۰؛ ۴/ ۳۰۴، ۳۰۵.

محمّد بن الحسين: ۱/ ۴۲۷؛ ۴/ ۲۰۱.

محمّد بن الحكم: ۲/ ۷۲۶.

محمّد بن الحنفيه: ۱/ ۳۵۶، ۵۰۴؛ ۲/ ۳۵، ۵۲۱؛ ۴/ ۳۰۴.

محمّد بن خالد: ۱/ ۴۶۷.

محمّد بن راشد: ۲/ ۲۶۴.

محمّد بن زيد: ۳/ ۸۰، ۸۱.

محمّد بن السائب الكلبى: ۳/ ۱۰۱.

محمّد بن سنان: ۱/ ۳۹۲، ۶۰۱؛ ۲/ ۲۳۴، ۴۰۹، ۴۳۸، ۶۳۲، ۶۶۱؛ ۴/ ۱۳۴.

محمّد بن سيرين: ۴/ ۲۷۶.

محمّد بن شاذان: ۱/ ۱۷۲، ۱۷۳.

محمّد بن شريح: ۳/ ۱۹۸.

محمّد بن عبد اللّه، (محمّد بن عبد اللّه المحض بن الحسن): ۱/ ۲۱۸، ۲۱۹، ۲۴۹، ۵۸۷؛ ۳/ ۳۷۷.

محمّد بن عبد اللّه بن زراره: ۴/ ۱۶۸.

محمّد بن عبد اللّه بن مهران: ۲/ ۵۳۴.

محمّد بن عبد اللّه الحميرى: ۲/ ۹۲.

محمّد بن عثمان، (العمرى): ۱/ ۴۷۸؛ ۲/ ۹۰، ۹۳؛ ۳/ ۷۸.

محمّد بن عرفه: ۲/ ۲۳۱.

محمّد بن على: ۱/ ۴۶۱؛ ۳/ ۶۶، ۱۶۰، ۳۱۴.

محمّد بن على بن أبى عبد

اللّه: ۳/ ۶۵.

محمّد بن علی بن شجاع النیشابوری: ۳/ ۶۹.

محمّد بن علی بن محبوب: ۱/ ۴۲۷، ۴۳۰؛ ۴/ ۱۳۸، ۲۰۱.

محمّد بن علی الحلبی، (محمد الحلبی): ۱/ ۱۹۶، ۵۲۲؛ ۳/ ۱۹۷، ۲۰۶؛ ۴/ ۸۴- الحلبی.

محمّد بن علی الصیرفی: ۱/ ۱۸۰.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۱۵

محمّد بن عیسی، (ابن عبید): ۱/ ۲۴۱، ۴۲۷- ۴۲۹.

محمّد بن الفضیل: ۲/ ۵۴۱، ۷۷۶.

محمّد بن القاسم بن الفضیل، (ابن یسار): ۴/ ۸۵، ۲۵۳.

محمّد بن قیس، (البجلی): ۱/ ۹۶؛ ۲/ ۱۹۲، ۲۶۸، ۴۹۴، ۵۰۲، ۵۰۳، ۵۱۳، ۵۹۸، ۶۰۴، ۸۲۷؛ ۳/ ۴۸۱.

محمّد بن محمد بن أحمد القرشی،- ابن الأخوه.

محمّد بن محمد بن عصام الکلینی: ۱/ ۴۷۸؛ ۲/ ۹۰.

محمّد بن مروان: ۲/ ۵۴۴.

محمّد بن مسلم: ۱/ ۹۴، ۹۸، ۱۱۰، ۱۳۰، ۱۳۵، ۱۴۱، ۱۴۳، ۱۴۶، ۱۶۸، ۱۹۵، ۱۹۶، ۲۹۰، ۲۹۱، ۳۶۵، ۳۶۶، ۴۵۸؛ ۲/ ۶۲، ۹۳، ۹۵، ۱۰۴، ۱۹۷، ۲۳۵، ۲۴۹، ۳۳۱، ۵۴۲، ۶۶۹؛ ۳/ ۱۳، ۱۶، ۲۷، ۲۸، ۳۲، ۵۹، ۷۶، ۹۳، ۱۱۳، ۱۹۹، ۲۰۰، ۲۰۳، ۲۱۵، ۲۲۲، ۲۳۳، ۲۳۴، ۲۳۸، ۳۲۴، ۳۴۱، ۳۵۱، ۳۵۷، ۳۵۸، ۳۶۳، ۳۸۳، ۴۳۴، ۴۳۶- ۴۳۸، ۴۴۶، ۴۵۱، ۴۵۳، ۴۶۴، ۴۶۷، ۴۸۸، ۴۹۹؛ ۴/ ۱۷، ۳۳، ۳۸، ۴۶، ۴۸، ۴۹، ۵۴، ۸۴، ۱۰۴، ۱۲۲، ۱۲۳، ۱۴۷، ۱۵۰، ۱۷۴، ۲۲۲، ۲۲۳، ۲۲۶، ۲۴۹، ۲۶۵، ۲۸۵، ۲۸۸.

محمّد بن مسلمه، (الأنصاری): ۱/ ۵۱۸؛ ۲/ ۱۳۵، ۱۳۶، ۲۰۴، ۳۸۶، ۶۹۲، ۶۹۳؛ ۳/ ۳۲۰.

محمّد بن المعلّی: ۴/ ۲۷۳.

محمّد بن منصور: ۱/ ۲۹۵.

محمّد بن یحیی: ۱/ ۲۱۴، ۴۲۷، ۴۶۷، ۴۷۱؛ ۲/ ۹۲؛ ۳/ ۲۲۰، ۲۶۳، ۳۷۸؛ ۴/ ۱۲۸، ۲۰۰، ۲۰۲.

محمّد بن يعقوب الكليني: ١/ ٢٩٥، ٤٧٨؛ ٢/ ٩٠؛ ٣/ ٣٧٩، ٣٨٤،- الكليني.

محمّد تقي المجلسي،- والد العلامه.

محمّد جواد المشكور، (الدكتور محمد

جواد المشكور):

۳/ ۴۰۳.

محمّد الحلبی،- محمد بن علی الحلبی، و أیضا- الحلبی.

محمّد الشیبانی،- محمد بن الحسن الشیبانی:

۲/ ۴۹۸، ۶۴۴؛ ۳/ ۱۰، ۲۲، ۹۰، ۹۱، ۱۵۹، ۲۶۰، ۴۰۷؛ ۴/ ۱۵۷، ۱۶۱.

محمّد الطیّار: ۳/ ۱۴.

محمّد عبده: ۲/ ۸۰۰؛ ۳/ ۴۷۳؛ ۴/ ۳۰۵.

محمّد محیط الطباطبائی: ۳/ ۳۹۶.

محمود بن مسلمه: ۲/ ۳۸۶.

محیی الدین بن العربی، (ابن العربی): ۲/ ۸۰، ۱۳۶.

المختار: ۴/ ۲۸۳.

مختار التمار: ۲/ ۸۰۴.

مخرمه بن نوفل: ۳/ ۱۴۴.

المدائنی: ۳/ ۲۴۲.

المددیّ: ۳/ ۱۷۴، ۱۷۵.

المرادیان،- الأسود بن قیس. و- الأسود بن یزید.

مراره بن الربیع: ۲/ ۳۲۴.

المرتضی،- الشریف المرتضی.

مرده بن نفاته السلولی: ۲/ ۱۳۰.

مرزبان الزراره: ۳/ ۱۷۸.

مروان: ۲/ ۵۷۳، ۶۷۰، ۷۳۰، ۷۹۶.

مروان بن الحکم: ۲/ ۴۹، ۸۰۵؛ ۳/ ۲۹۲، ۲۹۳،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۱۶

۳۰۳، ۳۵۳.

مروان الحمار: ۱/ ۲۳۱، ۲۳۵، ۶۰۹.

المروزی: ۱/ ۲۶۴، ۵۸۶.

مروک بن عبید: ۴/ ۹۷، ۹۸.

مریم «ع»: ۲/ ۷۰۵؛ ۳/ ۳۹۷.

مزارم: ۱/ ۱۶۹.

المزنی: ۳/ ۶۴، ۳۹۱، ۴۲۴.

مسافر بن عفیف الأزدی: ۲/ ۵۳۳.

المستورد: ۳/ ۳۸۲.

مسدّد: ۲/ ۴۰۲.

مسروق: ۳/ ۴۵۹؛ ۴/ ۲۸۲.

مسعده: ۲/ ۲۴۴، ۲۴۵، ۲۴۷، ۲۵۰، ۲۵۳، ۲۵۶، ۸۰۹؛ ۳/ ۱۶۹، ۴۲۵.

مسعده بن زیاد: ۳/ ۱۶۱، ۴۴۴.

مسعده بن صدقه: ۱/ ۶۰۱؛ ۲/ ۶۹، ۹۹، ۲۲۸، ۲۳۳، ۲۳۴، ۳۹۲، ۷۲۶، ۷۷۵، ۸۰۳، ۸۰۶؛ ۳/ ۱۶۴، ۱۶۸، ۳۸۴.

مسعود بن هنیده: ۲/ ۵۵۸.

المسعودی، (صاحب مروج الذهب، أبو الحسن علی بن الحسین بن علی المسعودی): ۱/ ۱۱۰؛ ۲/ ۵۸۸، ۶۰۶، ۶۸۸؛ ۳/ ۲۴۲.

مسلم، (أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشیری النیسابوری): ۱/ ۴۳، ۵۸، ۶۶، ۶۷، ۱۲۹، ۱۸۴، ۲۰۱، ۲۰۲، ۲۴۰، ۲۹۹، ۳۲۴، ۳۳۱،

۳۳۳، ۳۷۳، ۳۷۵، ۳۷۷، ۳۷۸، ۴۱۲، ۵۸۰، ۵۸۵، ۵۹۱، ۶۰۲، ۶۱۹؛ ۲/ ۵۴، ۵۵، ۷۶، ۱۲۴، ۱۹۱، ۲۵۶، ۳۳۶، ۳۷۶، ۴۰۲، ۵۵۷، ۵۵۸، ۶۰۳، ۶۱۹،

۶۲۴، ۶۲۶، ۷۰۴، ۷۴۳، ۷۵۸، ۷۷۹، ۷۸۲؛ ۳/ ۹، ۵۸، ۶۲، ۱۷۱، ۱۷۴، ۲۵۷، ۲۷۷، ۳۲۸، ۳۳۸، ۳۷۶، ۳۸۵، ۴۴۴، ۵۰۲؛ ۴/ ۲۶۲، ۲۶۳.

مسلم بن سکره، مسلم بن شکره: ۴/ ۲۷۴.

مسلم بن عقیل: ۱/ ۲۰۸، ۲۲۶، ۵۰۹، ۵۲۰، ۵۵۹.

مسلم بن المصبح: ۴/ ۲۷۴.

مسلمه بن مخلّد: ۴/ ۲۶۱.

مسمع: ۳/ ۲۲۰؛ ۴/ ۱۲۸، ۲۰۲، ۲۰۸، ۲۱۱.

مسمع أبو سیّار،- مسمع بن عبد الملک.

مسمع بن عبد الملک، أبو سیّار، کردین: ۲/ ۳۴۱، ۴۰۸، ۴۵۳، ۴۹۷، ۵۰۹؛ ۴/ ۱۲۹.

المسوّر بن مخرمه: ۲/ ۴۹، ۵۷۳، ۷۳۰.

المسیح «ع»: ۱/ ۷۵؛ ۲/ ۲۴، ۲۴۵؛ ۳/ ۲۵، ۴۰۴، ۴۰۸، ۴۷۳، ۴۸۰.

مسیلمه (الکذاب): ۲/ ۷۳۸.

المسیّب: ۲/ ۳۲۶.

مصادف: ۲/ ۶۶۷.

مصعب: ۳/ ۳۱۳.

مصعب بن سعد: ۲/ ۷۷۸.

مصعب بن عمیر: ۱/ ۹۳؛ ۲/ ۹۶، ۱۳۸.

مصعب بن یزید الأنصاری: ۳/ ۴۲۴، ۴۳۱، ۴۳۵.

مصقله بن هبیره (الشیبانی): ۲/ ۳۳۸، ۴۸۶، ۵۵۳، ۶۷۴؛ ۳/ ۳۵۳.

مطر بن خلیفه: ۳/ ۳۱۳.

مطرف: ۲/ ۲۶۹؛ ۳/ ۴۰۵.

المطعم بن عدی: ۳/ ۱۴۶، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۶۷.

المطهری،- آیه اللّه الشهید مرتضی المطهری.

معاذ: ۲/ ۱۰، ۱۱، ۱۶۵، ۲۹۴، ۴۸۷، ۵۰۷، ۶۲۵، ۶۳۱، ۸۱۴؛ ۳/ ۲۵، ۱۸۴، ۴۲۱، ۴۲۲، ۴۲۴، ۴۲۵؛ ۴/ ۱۰۵، ۱۶۲.

معاذ بن جبل: ۲/ ۹، ۷۲، ۱۳۱، ۱۳۳، ۱۳۸،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۱۷

۱۴۴، ۱۴۵، ۱۶۲؛ ۳/ ۱۵، ۱۸، ۵۷، ۳۷۲، ۳۸۱، ۴۱۶، ۴۱۸، ۴۲۹؛ ۴/ ۲۸۴.

معاذ بن عفرا: ۳/ ۱۷۲.

معاذ بن عمرو بن الجموح: ۳/ ۱۷۲.

معاذ بن کثیر: ۴/ ۲۹۲.

معاذ بن مسلم النحوی: ۲/ ۹۵.

معاویه: ۱/ ۶۵، ۱۷۸، ۱۷۹، ۲۱۷، ۲۲۶، ۲۳۶، ۲۴۶، ۲۹۳، ۳۰۴، ۳۰۶، ۳۰۷، ۳۲۲، ۳۳۰، ۳۳۲، ۳۶۴، ۳۷۹، ۴۱۸، ۴۲۰، ۴۹۸، ۵۰۶، ۵۱۹، ۵۲۰، ۵۴۲، ۵۴۵، ۵۵۵- ۵۵۷، ۵۸۹، ۶۱۰؛ ۲/ ۱۶، ۳۲، ۱۹۳، ۳۲۶، ۳۳۷،

۳۳۸، ۴۶۴، ۴۶۹، ۴۸۶، ۵۵۳، ۵۶۷، ۵۷۶، ۶۷۱، ۶۷۶، ۶۷۸، ۶۸۰- ۶۸۲، ۶۸۶، ۶۸۷، ۷۲۳، ۷۳۵، ۷۳۹، ۸۱۳، ۸۲۹؛ ۳/ ۱۴۴، ۲۸۷، ۲۸۸، ۲۹۱، ۲۹۲.

معاویه بن أبی سفیان: ۱/ ۵۰۷؛ ۲/ ۷۴۳، ۸۲۸.

معاویه بن عمّار: ۳/ ۲۵۴؛ ۴/ ۸۷، ۲۴۸.

معاویه بن وهب: ۱/ ۱۳۰؛ ۲/ ۳۹، ۱۷۳، ۸۰۸، ۸۰۹؛ ۳/ ۴۱، ۱۵۷؛ ۴/ ۳۵، ۶۳، ۲۳۵، ۲۴۲، ۲۴۴- ۲۴۶، ۲۴۸، ۲۴۹.

معتب: ۲/ ۶۵۴، ۶۵۵؛ ۳/ ۲۸.

معقل بن یسار: ۲/ ۶۲۵.

المعلّی، المعلّی بن خنیس: ۱/ ۱۶۹، ۲۳۱، ۲۳۲، ۲۴۵، ۳۴۵؛ ۲/ ۳۹، ۵۳، ۶۲، ۱۶۲، ۸۲۲؛ ۳/ ۲۲۱، ۳۰۵؛ ۴/ ۱۳۰، ۱۴۶.

معلّی بن عثمان: ۲/ ۳۶۶.

معلّی بن محمد: ۱/ ۴۳۰.

معلّی بن هلال: ۲/ ۶۷۷.

معمّر: ۱/ ۳۸۰؛ ۲/ ۴۱۱، ۶۲۴، ۸۱۴؛ ۳/ ۳۴۳، ۳۸۶.

معمّر بن خلّاد: ۲/ ۳۴، ۶۳۹.

معمّر بن وشیکه: ۱/ ۱۳۴.

معمّر بن یحیی، (بن أبی کثیر): ۴/ ۲۶۳، ۲۸۱.

معن بن زائده: ۲/ ۳۴۸.

معن بن موسی: ۲/ ۷۸.

مغافر بن أبی أمیه المخزومی: ۲/ ۱۳۱.

المغیره: ۳/ ۳۸۳، ۴۷۱.

المغیره بن شعبه: ۲/ ۵۰۷.

المفضّل: ۱/ ۳۹۳؛ ۲/ ۱۱۲، ۸۲۲؛ ۳/ ۳۹۹.

مفضل بن زيد: ۲/ ۲۵۱.

المفضل بن صالح: ۱/ ۱۴۳.

مفضل بن عمر: ۱/ ۳۲۴، ۳۸۵؛ ۲/ ۱۱۸، ۷۱۵.

المفيد، (أبو عبد اللّه، محمد بن محمد بن النعمان):

۱/ ۱۴۰، ۱۸۲، ۱۸۵، ۱۹۴، ۲۱۱، ۲۹۶، ۳۰۶، ۳۳۹، ۵۱۸، ۵۲۰؛ ۲/ ۱۵۲، ۱۵۴، ۳۵۲، ۳۹۴، ۳۹۵، ۵۰۲، ۵۰۹، ۵۱۱، ۵۲۲، ۵۴۹، ۶۱۶، ۶۵۵، ۶۶۰، ۶۷۱، ۶۸۵، ۷۴۳، ۷۷۷، ۸۰۷؛ ۳/ ۲۱، ۳۴، ۸۱، ۸۹، ۹۵، ۱۲۳، ۱۳۸، ۲۹۰، ۳۱۳، ۳۱۴، ۳۸۰، ۳۹۳، ۴۲۴، ۴۳۱، ۴۵۱، ۴۷۱؛ ۴/ ۱۲، ۲۷، ۵۹، ۹۰، ۱۱۲، ۱۱۷– ۱۱۹، ۱۵۷، ۲۵۸.

مقاتل: ۳/ ۳۹۷.

مقاتل بن سليمان: ۱/ ۴۸۷.

المقداد: ۱/ ۱۸۱؛ ۲/ ۱۱۱، ۷۱۶؛ ۳/ ۷۱، ۱۶۱.

المقداد بن عمرو: ۲/ ۴۴.

المقدام

بن معدی کرب: ۲/ ۵۷۵؛ ۴/ ۸۶.

المقدام الکندی: ۴/ ۸۶.

المقری: ۲/ ۵۸۸.

مقسم: ۳/ ۱۵۹.

المقوقس: ۲/ ۱۳۷، ۷۰۷.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۱۸

المکتّب: ۱/ ۴۶۷.

مکحول: ۲/ ۲۹۷، ۴۹۹، ۵۲۱، ۷۵۸؛ ۳/ ۱۷۸.

ملکه سبأ: ۱/ ۶.

المناوی: ۲/ ۴۳۶، ۵۷۹.

منجح بن رباح: ۲/ ۷۱۶.

المنذر بن أبی خمیصه الهمدانی: ۳/ ۱۶۰.

منذر بن الجارود، (العبدی): ۲/ ۳۳۸، ۴۸۶، ۵۵۳، ۶۸۹.

المنذر بن ساوی، (الدارمی أو العبدی): ۲/ ۱۳۱، ۱۳۷.

منذر الثوری: ۳/ ۳۱۳.

المنصور، (منصور الدوانیقی): ۱/ ۲۱۸، ۲۳۵، ۲۳۶؛ ۲/ ۴۵۱، ۵۲۴.

منصور بن حازم: ۲/ ۳۹، ۳۴۶.

المهاجر بن أبی أمیه بن المغیره: ۲/ ۱۳۲.

المهاجر بن أبی أمیه المخزومی: ۲/ ۱۳۸.

المهتدی: ۲/ ۲۰۶.

المهدی، (یعنی به هنا ادّعاء القائم «ع»): ۱/ ۲۱۸.

المهدی (العباسی): ۱/ ۲۳۵؛ ۲/ ۲۰۶، ۲۷۴؛ ۳/ ۳۳۳.

المهدی عبید اللّه: ۱/ ۲۲۲.

مهران: ۱/ ۲۰۳، ۲۸۵؛ ۲/ ۱۵۳.

موسی، (موسی کلیم اللّه «ع»)، موسی بن عمران: ۱/ ۴۵، ۷۵، ۱۶۶، ۳۲۱، ۳۹۳، ۴۶۹، ۴۷۰، ۵۰۲، ۵۱۷؛ ۲/ ۱۱۰، ۲۲۸، ۳۰۲، ۳۳۳، ۵۷۲، ۸۱۷، ۸۲۰؛ ۳/ ۳۶۵، ۳۹۹، ۴۱۰.

موسی بن إبراهیم: ۲/ ۷۷.

موسی بن أکیل: ۲/ ۱۸۲.

موسی بن بکر: ۱/ ۹۹؛ ۲/ ۴۰۶، ۶۹۶.

موسی بن بکر بن دأب: ۱/ ۲۱۴، ۲۱۵.

موسی بن طلحه، (بن عبید اللّه): ۲/ ۸۰۵؛ ۳/ ۲۵، ۳۱۲.

موسی بن عمران،- موسی «ع».

موسی الهادی، (موسی): ۱/ ۲۳۸، ۳۵۷، ۶۰۷، ۶۰۸.

مؤمن آل فرعون: ۲/ ۲۵۶.

مؤمن الطاق: ۱/ ۲۱۳، ۲۴۲.

مونس بن فضاله: ۲/ ۵۵۸.

موهب: ۳/ ۴۳۰.

میثم، (میثم التمّار): ۲/ ۲۵۶، ۳۱۰، ۳۱۳.

المیرزا حسن الشیرازی: ۴/ ۳۰۵.

المیرزا عبد اللّه الأفندی الأصفهانی: ۲/ ۷۹.

النائینی،- المحقق النائینی.

نابلئون: ۲/ ۵۵۵.

الناصر: ۳/ ۲۹۹، ۳۳۹.

النافع، (نافع): ۱/ ۵۸۲؛ ۳/ ۱۶۸، ۲۵۷، ۳۷۰، ۴۲۲.

نافع بن الحارث: ۲/ ۴۳۶، ۴۳۷.

النجاشی، (أبو العباس، أحمد بن علی صاحب کتاب

الرجال): ۱/ ۱۷۳، ۲۲۴، ۲۴۱، ۲۴۷، ۴۲۸، ۴۳۱؛ ۲/ ۶۳۹، ۶۶۶؛ ۴/ ۳۰۴، ۳۰۵.

النجاشی، الشاعر: ۲/ ۱۹۳، ۴۵۱، ۴۹۳، ۴۹۴.

النجاشی، (الأصحم، ملک الحبشه): ۲/ ۱۳۷، ۷۰۵، ۷۰۶؛ ۳/ ۱۶۴.

النجاشی، (والی الأهواز): ۲/ ۱۲۴.

نجده بن عمیر الحنفی: ۱/ ۸۷.

نجیّه: ۴/ ۱۳۲.

النحاس: ۳/ ۱۴۹.

النخعی،- مالک الأشتر.

النراقی،- المحقق النراقی.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۱۹

النسائی: ۱/ ۴۲، ۳۵۳؛ ۲/ ۳۳۶، ۳۴۰، ۳۸۰.

۳۸۲، ۴۲۴، ۴۷۸، ۵۱۷.

نصر بن عاصم: ۳/ ۳۸۲.

نصر بن عمر بن سعد: ۳/ ۳۱۳.

نصر بن مزاحم: ۱/ ۳۰۶، ۳۲۲، ۵۵۶، ۶۱۰؛ ۲/ ۵۷۶.

نصر بن نصر: ۳/ ۳۱۳.

نصیر الدین الطوسی،- المحقق الطوسی.

النضر، النضر بن الحارث: ۳/ ۲۵۲، ۲۶۷، ۲۷۲.

النضر بن سوید: ۲/ ۴۶۰، ۴۶۱.

النضر بن قرواش: ۱/ ۶۰۸.

نعمان، (القاضی نعمان): ۳/ ۳۱۵.

النعمان بن بشیر: ۲/ ۳۸۰.

النعمان بن زرعه: ۳/ ۴۳۹.

النعمانی، (صاحب التفسیر): ۱/ ۱۷۷، ۱۹۱، ۲۳۷، ۲۳۸، ۳۰۴، ۳۷۸، ۳۸۲، ۳۸۴؛ ۲/ ۸۲۲؛ ۳/ ۱۱۱، ۲۹۰، ۲۹۵، ۳۴۸؛ ۴/ ۲۰.

نعیم بن مسعود: ۲/ ۵۵۹، ۵۶۰، ۷۳۸.

النفس الزکیه: ۱/ ۲۴۴.

نمیله بن عبد اللّه اللیثی: ۲/ ۱۳۶.

نوح، نوح النبی «ع»: ۱/ ۶۰، ۳۶۶؛ ۲/ ۸۴، ۲۳۷؛ ۳/ ۳۹۵، ۳۹۷، ۳۹۹، ۴۰۷، ۴۱۰.

نوح بن درّاج: ۱/ ۲۰.

نوف، (نوف البکالی): ۲/ ۵۷۵، ۵۷۶؛ ۴/ ۲۵۸، ۲۵۹.

نوفل بن معاویه الدئلی: ۲/ ۵۰.

النوفلی: ۱/ ۴۷۵؛ ۲/ ۴۷۷، ۴۹۷، ۵۰۱، ۵۲۹، ۶۴۰، ۸۰۸؛ ۳/ ۴۲۲.

النووی، النووی الشافعی: ۱/ ۲۶۹، ۳۷۱- ۳۷۳، ۴۰۲، ۵۸۱، ۵۸۵، ۶۱۷؛ ۲/ ۱۲، ۱۴۷، ۳۲۲، ۳۴۸، ۴۲۶، ۴۶۸، ۶۱۹، ۶۴۳؛ ۳/ ۴۶۹؛ ۴/ ۸۳، ۸۴.

النویری: ۴/ ۳۰۴.

الهادی، (العباسی): ۲/ ۲۰۶.

هاران بن ترح: ۳/ ۴۰۱.

هارون «ع»: ۱/ ۴۵، ۳۹۳؛ ۲/ ۱۱۰، ۳۰۲، ۸۲۰.

هارون بن خارجه: ۲/ ۸۲۱.

هارون بن عنتره: ۲/ ۸۳۰.

هارون بن مسلم: ۳/ ۳۸۴؛ ۴/ ۳۰۴.

هارون

الرشید: ۱/ ۱۷۷، ۳۸۷، ۳۸۸، ۶۱۶؛ ۲/ ۴۶۳، ۵۵۴؛ ۳/ ۳۳۲،- الرشید.

هاشم، (هاشم بن عبد المطلب): ۱/ ۳۷۴، ۳۷۵، ۳۷۷، ۳۸۰، ۳۸۳.

هانی: ۲/ ۲۵۶.

هبیره: ۳/ ۲۳۱.

هرقل: ۲/ ۷۰۶.

الهرماس، (ابن حبیب): ۲/ ۱۲۹، ۴۲۳.

الهرمزان: ۲/ ۷۰۸.

هرمس الحکیم: ۳/ ۴۰۴.

الهروی: ۱/ ۳۵۴.

هزّال: ۲/ ۲۵۰، ۳۸۹.

هشام،- هشام بن الحکم، و أیضا- هشام بن عبد الملک.

هشام بن أحمر: ۲/ ۴۰۴.

هشام بن حجیر: ۴/ ۳۹، ۱۵۴.

هشام بن الحکم: ۱/ ۵۱، ۵۲، ۱۰۸، ۲۰۰، ۳۸۱؛ ۲/ ۵۳، ۶۵، ۱۴۳، ۷۷۷.

هشام بن حکیم، (بن حزام): ۲/ ۳۷۶؛ ۳/ ۵۰۲، ۵۰۳، ۵۰۶.

هشام بن سالم: ۱/ ۱۳۷، ۱۴۴، ۲۹۴، ۴۱۲؛

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۲۰

۲/ ۷۱، ۱۷۴، ۱۵۷، ۱۹۷، ۲۳۹، ۲۶۷؛ ۳/ ۴۱، ۱۵۷، ۴۲۱؛ ۴/ ۲۰۰.

هشام بن عبد الملک: ۱/ ۲۳۶، ۵۲۹، ۶۰۶؛ ۳/ ۴۶۰.

هشام بن عمرو: ۳/ ۱۴۴.

هشام بن عروه: ۳/ ۵۰۵، ۵۰۶؛ ۴/ ۱۵۱، ۲۳۹، ۲۴۰، ۲۶۱.

هشام بن معاذ: ۲/ ۸۱۳.

هشیم: ۱/ ۶۰۳؛ ۳/ ۴۰۵.

هلاله بن أمیه: ۲/ ۳۲۴.

هند، (زوجه أبی سفیان): ۲/ ۵، ۷۹۴.

هند بن أبی هاله: ۲/ ۷۸۸، ۷۸۹، ۸۱۱.

هنّاد: ۲/ ۸۱۵.

هنیده بن خالد: ۲/ ۴۱۰.

هود: ۴/ ۱۴۹.

هوذه بن علی: ۲/ ۱۳۷.

الهون بن خزیمه: ۲/ ۵۶۳.

الهیثم، (الهیثم الصیرفی): ۴/ ۲۷۳، ۲۷۶.

الهیثمی: ۴/ ۲۷۳.

الهیکل، (فی بیت المقدّس): ۳/ ۴۰۴.

وائل بن حجر: ۴/ ۱۷۱.

الوائلی: ۲/ ۴۴۵، ۴۵۶، ۵۳۴.

واثله: ۲/ ۱۲۵.

الواسطی: ۳/ ۳۸۵.

واصل بن عطاء: ۱/ ۲۱۹.

الواقدی: ۲/ ۴۴، ۱۳۳– ۱۳۵، ۱۳۹، ۳۸۶، ۵۵۶، ۵۵۸، ۵۶۱، ۷۴۲، ۸۰۷؛ ۳/ ۱۴۳، ۱۵۲، ۲۴۲، ۳۲۱، ۳۳۵.

الوالد العلامه، محمد تقی المجلسی (والد المجلسی الثانی): ۲/ ۳۳۹؛ ۴/ ۹۸.

وحشی، (وحشی بن حرب): ۲/ ۵، ۳۳۴، ۷۹۴، ۷۹۶.

وردان،- أبو خالد الكابلی: ۴/ ۲۰۰.

الورّاق: ۳/ ۱۵۱، ۲۳۷، ۲۴۰؛ ۴/ ۶۶، ۶۷، ۱۲۶.

ورّام،

ورّام بن أبی فراس: ۱/ ۲۹۷؛ ۲/ ۶۲۱.

الوشاء: ۱/ ۳۶۵؛ ۲/ ۳۷۶؛ ۳/ ۵۰۳.

الولید بن أبان: ۴/ ۲۹۱.

الولید، (الولید بن عبد الملک): ۱/ ۵۲۸.

وهب: ۳/ ۳۸۳.

وهب بن وهب،- أبو البختری.

وهبه الزحیلی، (الدکتور وهبه الزحیلی): ۱/ ۳۳۸، ۴۰۳؛ ۲/ ۷۶؛ ۳/ ۴۷۲؛ ۴/ ۲۷۱.

یحنّه بن رؤبه: ۲/ ۲۰، ۷۵۱؛ ۳/ ۳۸۰.

یحیی «ع» (یحیی النبی، یحیی المعمّد، یحیی بن زکریا): ۱/ ۳۷۰؛ ۳/ ۳۹۶، ۳۹۷، ۳۹۹، ۴۰۳، ۴۰۴، ۴۰۶، ۴۱۰.

یحیی: ۲/ ۲۱۷، ۲۱۸، ۲۴۵، ۲۵۰، ۳۰۶؛ ۳/ ۴۱۸؛ ۴/ ۲۷۹،- یحیی بن أمّ الطویل.

یحیی بن آدم القرشی، (یحیی بن آدم، یحیی القرشی): ۳/ ۵۶، ۳۴۲، ۳۸۱، ۵۰۲؛ ۴/ ۱۴۹، ۲۷۵، ۲۷۸.

یحیی بن أبی کثیر: ۲/ ۴۱۱.

یحیی بن أکثم: ۳/ ۲۸۸.

یحیی بن أم الطویل، یحیی الطویل: ۱/ ۱۵۲، ۱۹۲، ۶۰۰؛ ۲/ ۲۵۵.

یحیی بن الحصین: ۱/ ۲۰۲، ۳۷۳؛ ۲/ ۷۷۹، ۷۸۰.

یحیی بن زید بن علی: ۱/ ۲۲۴.

یحیی بن سعید: ۴/ ۲۸۰.

یحیی بن عبد اللّه: ۱/ ۶۰۸.

یزدجرد: ۳/ ۲۳۸.

یزید: ۱/ ۲۱۷، ۲۳۶، ۲۴۶، ۳۱۴، ۵۲۸،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۲۱

۵۲۹، ۵۸۳، ۵۸۴، ۶۰۶، ۶۱۹؛ ۳/ ۸۵، ۴۰۶،- یزید بن معاویه.

یزید بن أبی حبیب: ۳/ ۱۸۸.

یزید بن إبراهیم: ۴/ ۲۷۳.

یزید بن إسحاق: ۳/ ۸۵.

یزید بن حجیّه: ۲/ ۴۸۶.

یزید بن خلیفه: ۱/ ۴۲۹.

یزید بن رومان: ۳/ ۳۳۴.

یزید بن ضبیعه: العبسی: ۳/ ۲۹۳.

یزید بن معاویه: ۱/ ۵۸۲، ۶۰۵، ۶۱۸،- یزید.

الیسع بن المغیره: ۲/ ۶۲۴.

یعقوب «ع»: ۲/ ۷۵۲؛ ۴/ ۲.

یعقوب بن یزید: ۲/ ۶۶۳.

الیعقوبی: ۳/ ۱۹۰.

الیمان بن عبید اللّه: ۲/ ۲۵۵.

الیمانی: ۱/ ۲۳۸، ۲۴۴.

یوحنّه بن روبه،- یحنّه بن رؤبه.

یوسف، یوسف النبی «ع»: ۱/ ۱۶۶، ۳۲۱، ۳۳۲، ۵۴۱؛ ۲/ ۱۱۷، ۱۳۹، ۳۴۲، ۴۹۲؛ ۳/ ۷، ۱۴۲.

یونس: ۱/ ۱۲۴، ۱۴۹،

۲۴۰، ۳۰۳، ۴۲۸، ۴۲۹؛ ۲/ ۱۰۴، ۳۴۱، ۵۴۹؛ ۳/ ۱۳، ۲۰، ۲۲، ۲۶، ۱۲۵؛ ۴/ ۲۰، ۱۰۰، ۱۰۱، ۱۳۵، ۱۳۶، ۱۹۱، ۱۹۳، ۲۱۴، ۲۴۹، ۲۵۳، ۲۸۸.

یونس بن ظبیان: ۳/ ۲۲۱؛ ۴/ ۱۳۰، ۱۴۶.

یونس بن عبد الرحمن: ۲/ ۹۴.

یونس بن یزید الایلی: ۳/ ۳۵۵.

یونس بن یعقوب: ۱/ ۳۷۸؛ ۲/ ۹۴؛ ۳/ ۷۷؛ ۴/ ۱۱۶، ۱۳۴.

یونس مولی آل یقطین: ۲/ ۹۴.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۲۳

## فهرس القبائل، الطوائف، الجماعات، الفرق و المذاهب

آل أبی الحقیق: ۲/ ۳۸۵.

آل أبی المهاجر: ۳/ ۵۰۲.

آل جعفر «ع»: ۴/ ۱۱۸.

آل داود «ع»: ۴/ ۲۶۰.

آل ربیعه: ۲/ ۷۷.

آل ساسان: ۱/ ۳۲۷؛ ۲/ ۱۲۶.

آل عصیفر: ۲/ ۸۳۱.

آل علی «ع»: ۴/ ۱۱۸.

آل فرعون: ۲/ ۲۵۶.

آل مروان،- بنو مروان.

آل یقطین: ۲/ ۹۴.

الأحابيش (أحابيش قريش): ۲/ ۴۹، ۵۶۳.

إخواننا السنه،- السنه.

أذرح: ۳/ ۳۸۰.

الأرمن: ۳/ ۴۰۸.

الأريوسيه: ۳/ ۴۰۶.

الأزد: ۴/ ۹۳.

الأسباط: ۳/ ۴۰۲.

الأسد،- بنو الأسد.

أسلم: ۲/ ۶۰۳، ۷۴۲.

الإسماعيليه: ۱/ ۳۸۰.

أصحاب الرأى: ۲/ ۵۱۶؛ ۲/ ۱۰۲، ۱۶۷، ۲۶۷، ۴۵۶.

الإماميه: ۱/ ۶۶، ۱۶۸، ۲۱۱، ۳۴۰، ۳۷۴، ۳۸۰، ۳۸۹، ۴۰۳، ۵۳۱، ۵۵۶؛ ۲/ ۷۴، ۷۵، ۱۰۵، ۲۱۶، ۳۵۶، ۳۵۷، ۴۲۷، ۵۰۶، ۵۱۴، ۵۱۸، ۵۲۰، ۵۲۳، ۵۲۶، ۶۵۲؛ ۳/ ۱۰، ۲۲، ۶۶، ۱۰۳، ۱۰۵، ۱۱۷، ۲۲۵، ۲۵۸، ۲۶۶، ۲۸۷، ۲۹۳، ۲۹۷، ۳۰۳، ۳۳۲، ۴۰۸؛ ۴/ ۱۱۸، ۱۵۶، ۱۹۴.

الأمويّه: ۳/ ۲۲۵، ۲۲۶، ۲۳۶، ۳۵۰.

الأمويون: ۱/ ۲۲۲، ۳۳۱، ۳۳۸، ۶۲۰؛ ۲/ ۸۵؛ ۳/ ۴۷۰.

الأنباط: ۳/ ۵۰۳.

الأنصار: ۱/ ۹، ۴۳، ۷۰، ۱۷۹، ۳۴۸، ۳۷۵، ۳۷۶، ۵۰۵، ۵۱۹، ۵۲۰، ۵۲۷، ۵۴۹، ۵۵۵- ۵۵۷، ۵۵۹- ۵۶۱، ۵۶۷، ۵۶۸، ۵۷۸، ۵۸۳، ۵۸۴؛ ۲/ ۲۸، ۴۴، ۴۹، ۱۳۸، ۲۰۶، ۳۱۲، ۴۶۹، ۵۰۸، ۵۵۰، ۵۶۴، ۶۰۲، ۶۷۰، ۶۷۲، ۷۱۵، ۷۱۶، ۷۴۳،

۷۴۹، ۷۸۲، ۷۹۹؛ ۳/ ۱۰۶، ۱۳۴، ۱۴۴، ۱۴۵، ۱۴۹، ۱۷۱، ۱۸۹، ۲۵۲، ۳۲۱، ۳۲۲، ۳۲۸، ۴۸۳، ۴۹۸؛ ۴/ ۱۵۲، ۱۷۱.

الأوس (بنو الأوس): ۱/ ۵۱۷؛ ۲/ ۵۷۱، ۷۴۶- ۷۴۸؛ ۳/ ۱۸۹، ۲۸۱، ۳۲۱.

أهل التصويب،- المصوبه.

أهل جربا: ۳/ ۳۸۰.

أهل الظاهر: ۲/ ۵۰۷.

باهله: ۲/ ۱۲۹.

البطاركه: ۱/ ۷.

بطن هاشم: ۱/ ۳۷۷.

بطون تميم: ۲/ ۱۲۹.

بكر بن وائل (بنو بكر): ۱/ ۳۷۹؛ ۳/ ۱۴۳؛ ۴/ ۲۷۲.

بنو إسحاق: ۳/ ۳۵۹.

بنو الأسد (الأسد): ۱/ ۳۳۳؛ ۲/ ۱۳۱، ۱۳۲.

بنو إسرائيل: ۱/ ۶، ۱۲۵، ۱۶۵، ۱۸۷، ۲۸۲، ۳۱۱، ۴۶۸، ۴۷۰، ۶۰۲؛ ۲/ ۴۴، ۲۳۴، ۳۰۰، ۳۳۲، ۵۷۲، ۶۲۷، ۷۳۱؛ ۳/ ۴۷۳.

بنو إسماعيل: ۳/ ۳۵۹.

بنو أميه: ۱/ ۲۲۵- ۲۲۷، ۲۳۱، ۲۴۶، ۲۵۳، ۲۵۵، ۵۸۳؛ ۲/ ۲۰۶، ۵۸۸، ۶۷۸، ۶۸۷؛ ۳/ ۹۷، ۲۳۱؛ ۴/ ۱۲۴، ۱۲۵، ۱۲۷.

بنو الأوس،- الأوس.

بنو بكر،- بكر بن وائل.

بنو بياضه الانصارى: ۲/ ۱۳۲.

بنو تغلبه: ۲/ ۱۲۹.

بنو تغلب: ۳/ ۹۰، ۹۴، ۳۷۱، ۳۸۱، ۳۹۱، ۴۳۶، ۴۳۸- ۴۴۱، ۴۴۷؛ ۴/ ۲۷۲، ۲۷۴، ۲۷۵.

بنو تميم: ۲/ ۴۲۳.

بنو ثعلبه: ۲/ ۱۲۹، ۷۴۷؛ ۳/ ۷۲.

بنو جذيمه: ۳/ ۳۹۹.

بنو جشم: ۲/ ۷۴۵، ۷۴۷.

بنو الحارث: ۲/ ۱۱، ۹۶، ۷۴۵، ۷۴۷.

بنو الحجاج: ۲/ ۵۵۶.

بنو حنظله: ۲/ ۱۳۲.

بنو حنيفه: ۲/ ۴۳۱، ۵۲۱.

بنو الديل: ۳/ ۱۴۳.

بنو ساعده: ۲/ ۵۵۷، ۷۴۵، ۷۴۷.

بنو سالم: ۱/ ۹۳، ۵۱۶.

بنو سدوس: ۲/ ۴۸۰.

بنو سعد: ۲/ ۱۳۲.

بنو سلول: ۲/ ۱۳۰.

بنو سلمه: ۳/ ۱۳۳؛ ۴/ ۶.

بنو سليم: ۲/ ۷۴۳؛ ۴/ ۲۶۱.

بنو الشطبيه: ۲/ ۷۴۷.

بنو طيّئ (طيّئ): ۲/ ۱۲۹، ۱۳۲، ۴۵۵، ۵۰۹.

بنو عاديا: ۲/ ۷۵۱.

بنو العاص: ۲/ ۵۵۶.

بنو عامر: ۱/ ۵۱۵؛ ۲/ ۷۳۶؛ ۳/ ۳۲۰.

بنو العباس: ۱/ ۲۲۴، ۲۲۷، ۲۵۵، ۴۲۲؛ ۲/ ۲۰۶، ۵۸۸، ۸۲۲؛ ۴/ ۱۲۵، ۱۲۷.

بنو عبد اللّه بن غطفان: ۲/ ۱۲۹.

بنو عبد المطلب: ۱/ ۴۳، ۴۴؛ ۳/ ۱۰۷،

۲۹۶، ۳۴۴.

بنو عذره: ۲/ ۵۶۱.

بنو عقیل: ۳/ ۲۷۷، ۲۷۸.

بنو عمرو بن عوف: ۲/ ۷۴۶.

بنو عوف: ۲/ ۲۱، ۷۴۵- ۷۴۷.

بنو عیس: ۳/ ۴۷.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۲۵

بنو غفار.- الغفاریون.

بنو قریظه (قریظه): ۲/ ۱۳۵، ۵۰۹، ۵۵۹، ۵۶۱؛ ۳/ ۲۵۳، ۲۵۶، ۲۶۷، ۲۷۲، ۳۲۴، ۳۲۵.

بنو القیس: ۲/ ۱۳۰.

بنو القین: ۲/ ۷۴۳.

بنو قینقاع: ۳/ ۴۸۳.

بنو لحیان: ۲/ ۱۳۵.

بنو لیث: ۲/ ۶۹۱.

بنو مروان (آل مروان): ۱/ ۶۰۹؛ ۲/ ۲۵۵؛ ۳/ ۴۶۰.

بنو المصطلق: ۲/ ۱۳۵، ۵۶۲، ۵۶۳، ۵۸۳، ۷۴۲.

بنو ناجیه: ۲/ ۳۸۳، ۴۸۰، ۴۸۶.

بنو النبیت: ۲/ ۷۴۶.

بنو النجار: ۲/ ۴۶۹، ۵۰۹، ۵۵۷، ۵۷۲، ۷۴۵، ۷۴۷.

بنو النضیر: ۲/ ۱۳۴، ۳۸۶؛ ۳/ ۲۵۶، ۳۲۰- ۳۲۵، ۳۲۸، ۳۳۱، ۳۳۴، ۳۳۵، ۳۳۸، ۳۴۴، ۴۹۸؛ ۴/ ۳۶، ۵۶.

بنو نهد: ۲/ ۱۹۳.

بنو هاشم (الهاشميون) ۱/ ۱۰۲، ۲۱۸، ۲۱۹، ۲۳۱، ۲۶۶؛ ۲/ ۶۷۸؛ ۳/ ۸، ۹، ۲۹، ۳۰، ۳۱، ۶۳، ۷۴، ۹۹، ۱۰۲، ۱۰۵، ۱۰۶، ۱۱۷– ۱۲۱، ۳۲۸، ۳۳۹، ۳۴۴؛ ۴/ ۲۸، ۱۲۴، ۱۲۶، ۱۴۰.

بنو الهون بن خزيمه: ۲/ ۵۶۳.

البوذيون: ۳/ ۳۷۴.

بهراء: ۳/ ۳۸۱، ۴۳۸، ۴۴۰.

البيزنطيون: ۳/ ۴۷۳.

البيشداذيه: ۳/ ۴۰۱.

التبابعه: ۲/ ۱۲۸.

الترک: ۳/ ۳۷۷، ۳۸۹.

تيم: ۱/ ۲۳۰.

تنوخ: ۳/ ۳۸۱، ۴۳۸، ۴۴۰.

ثقيف: ۲/ ۱۳۱، ۷۹۵، ۸۰۳؛ ۳/ ۲۷۷، ۳۰۸، ۵۰۱، ۵۰۲؛ ۴/ ۲۷۳، ۲۸۲.

ثمود: ۲/ ۲۳۶، ۸۰۹؛ ۴/ ۱۵۵.

الثنويه: ۳/ ۴۰۴.

الجعفريه: ۲/ ۸۰.

جهينه: ۲/ ۵۱۰؛ ۳/ ۴۴۸.

الحبشه: ۳/ ۳۸۹.

الحرنانيون؛ الحرانيون (الحرنانيه): ۳/ ۳۹۶، ۳۹۸– ۴۰۳، ۴۰۶؛– المغتسله.

الحروريه: ۱/ ۱۲۸، ۱۲۹.

حمير: ٢/ ٧٤٣.

الحنابله (مذهب أحمد): ١/ ٣٣٦، ٣٣٨، ٥٨٨؛ ٢/ ٨٠، ١٤٧، ٣٤٤، ٣٤٥، ٦٤٣، ٦٦٠؛ ٣/ ١٢، ٢٨٧، ٣٠٢، ٣٤٧، ٣٧١، ٤٢٨، ٤٣٩؛ ٤/ ١٢، ١٦١، ١٨٣، ٢٦٩.

الحنفاء: ٣/ ٣٩٦، ٤٠٢، ٤٠٣.

الحنفيه: ١/ ٣٣٦، ٣٣٨؛ ٢/ ٨، ٧٦، ٨٠، ٣٢٢، ٣٣٢، ٣٤٨،

۴۳۳، ۶۱۹، ۶۴۳، ۶۴۴؛ ۳/ ۲۸۷، ۳۰۱، ۳۰۲؛ ۴/ ۲۷۰.

خزاعه: ۲/ ۴۹، ۵۶۲، ۵۶۷؛ ۴/ ۹۳.

الخزر: ۳/ ۳۷۷.

الخزرج: ۱/ ۵۱۶، ۵۱۷؛ ۲/ ۵۷۱، ۷۴۸؛ ۳/ ۱۸۹، ۲۸۱، ۳۲۱.

الخوارج: ۱/ ۴، ۸۶، ۸۷، ۱۲۹، ۱۷۴، ۱۷۶، ۵۸۹؛ ۲/ ۱۵، ۴۸۰، ۵۶۹، ۸۰۴؛ ۴/ ۱۰۹.

الديصانيه: ۳/ ۳۹۳.

الديلم: ۳/ ۳۷۷.

دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۵۲۶

ربيعه (ربيعه بن نزار): ۱/ ۳۷۹؛ ۳/ ۳۹۱، ۴۳۸، ۴۳۹.

الروم: ۳/ ۲۳۸، ۲۶۵، ۴۰۱، ۴۰۳، ۴۰۸.

الرومان: ۳/ ۴۷۳.

زبيد: ۲/ ۱۳۱.

الزيديه: ۱/ ۳۸۹، ۴۰۳؛ ۲/ ۳۶۷؛ ۳/ ۳۳۹.

الساسانيه: ۳/ ۳۹۷.

السامره: ۳/ ۳۷۰، ۳۷۱، ۴۰۲، ۴۰۳، ۴۰۷، ۴۰۸.

السنه (إخواننا السنه، علماء السنه، فرق السنه):

۱/ ۸، ۹، ۱۹، ۲۲، ۴۱، ۴۳، ۴۴، ۴۸، ۵۰، ۵۲، ۵۹، ۶۱، ۸۶، ۲۰۴، ۲۷۶، ۳۳۶، ۳۷۳، ۳۷۹، ۴۰۱، ۴۲۱، ۵۳۱، ۵۸۵، ۵۸۷؛ ۲/ ۵۴، ۶۴- ۶۶، ۶۸، ۷۰، ۷۴، ۷۵، ۷۹، ۸۲- ۸۵، ۳۰۰، ۳۱۸، ۳۲۰، ۳۲۳، ۳۳۳، ۳۳۵، ۳۵۰، ۳۵۶، ۳۷۰، ۴۱۴، ۴۳۳، ۴۳۷، ۴۶۸، ۴۷۴، ۴۹۲، ۴۹۸، ۵۰۶، ۵۱۵، ۵۲۰، ۵۲۳، ۵۲۶، ۵۹۶، ۶۰۲، ۶۱۹، ۶۴۳، ۶۶۰، ۶۹۶، ۷۰۱؛ ۳/ ۱۵، ۵۹، ۶۴، ۶۶، ۷۱، ۱۰۵، ۱۰۶، ۱۱۶، ۱۶۱، ۱۶۲، ۱۸۲، ۲۰۳، ۲۲۷، ۲۵۲، ۲۶۶، ۲۷۷، ۲۸۷، ۳۰۷، ۳۱۰، ۳۳۵، ۴۰۹، ۴۱۹، ۴۳۸؛ ۴/ ۸، ۹، ۱۲، ۷۸، ۱۰۱، ۲۳۶، ۲۷۱، ۲۷۴، ۲۸۱.

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ۴ جلد، نشر تفکر، قم - ایران، دوم، ۱۴۰۹ ه ق

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه؛ ج ۴، ص: ۵۲۶

السوفسطائیه: ۳/ ۳۹۶.

الشافعیه (الشوافع): ۱/ ۲۶۵، ۲۶۸، ۲۶۹، ۳۳۶، ۳۳۸، ۴۰۲؛ ۲/ ۷۶، ۸۰، ۱۴۷، ۳۲۲، ۳۴۸، ۴۲۶، ۴۳۳، ۴۶۸، ۴۷۶، ۵۹۶، ۶۴۳، ۶۵۲؛ ۳/ ۲۸۷، ۳۰۱، ۳۴۶،

۳۷۰، ۴۴۳، ۴۶۳، ۴۶۹؛ ۴/ ۱۶۱، ۱۷۲، ۱۷۳، ۱۷۵، ۱۸۰، ۱۸۱، ۱۸۴، ۱۸۶، ۱۸۸- ۱۹۰، ۲۶۶.

الشعوب: ۳/ ۴۵۹.

الشوافع،- الشافعیه.

الشیعه (الشیعه الإمامیه، شیعتنا، شیعه أمیر المؤمنین و شیعه حسین): ۱/ ۸، ۹، ۱۴، ۱۹، ۲۰، ۲۲، ۴۳، ۴۴، ۴۸، ۵۲، ۶۱، ۸۶، ۹۹، ۱۸۱، ۲۳۰، ۲۳۱، ۲۶۵، ۲۷۳، ۳۰۰، ۳۳۱، ۳۳۹، ۳۹۴، ۴۲۱، ۴۲۲، ۴۴۲- ۴۴۴، ۴۴۶، ۴۴۷، ۴۴۹- ۴۵۱، ۴۵۴، ۴۵۷، ۴۵۸، ۴۷۱، ۴۸۸، ۴۹۸، ۵۲۰، ۵۵۷، ۶۱۰؛ ۲/ ۳۵، ۶۴، ۶۶- ۶۸، ۷۸- ۸۱، ۹۰، ۹۲، ۹۷، ۹۸، ۱۰۱، ۱۴۵، ۱۵۲، ۱۶۰، ۱۶۶، ۱۶۹، ۱۷۹، ۱۹۳، ۲۰۴، ۲۱۸، ۲۲۹، ۲۵۴، ۳۰۰، ۴۱۴، ۴۳۷، ۴۶۸، ۴۷۴، ۵۹۶، ۶۰۰، ۶۰۷، ۶۷۰، ۶۷۳، ۷۰۱؛ ۳/ ۱۷، ۲۴، ۲۵، ۳۳، ۴۷، ۶۳، ۷۰، ۷۵- ۸۲، ۸۷، ۱۲۲، ۱۲۴، ۱۲۵، ۲۰۸، ۲۱۳، ۲۱۶، ۲۱۸، ۲۱۹- ۲۲۳، ۲۲۹، ۲۳۱، ۲۳۲، ۲۳۴- ۲۳۶، ۲۴۵، ۲۴۶، ۲۶۰، ۲۹۶، ۳۰۵- ۳۰۷، ۳۱۶، ۳۵۷؛ ۴/ ۸، ۲۴، ۲۶، ۲۷، ۳۰، ۶۴- ۶۶، ۷۷- ۷۹، ۹۶، ۱۰۸، ۱۰۹، ۱۱۱، ۱۱۲، ۱۱۵، ۱۱۷، ۱۲۰، ۱۲۲- ۱۲۷، ۱۲۹- ۱۴۴، ۱۴۶، ۱۴۷، ۱۵۸، ۱۶۳، ۱۶۴، ۱۹۷، ۲۰۰- ۲۰۴، ۲۰۸، ۲۱۱، ۲۱۲، ۲۱۷، ۲۲۱، ۲۲۲، ۲۳۷، ۲۹۲.

شیعه الخلیفه الثانی: ۲/ ۱۲۶، ۶۹۰.

الصابئه (الصابئون؛ صابه البطائح؛ الصابی):

۳/ ۳۷۰، ۳۷۱، ۳۹۲- ۴۱۰، ۴۱۲؛- المغتسله،- الحرنانیون؛- المندائیه.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۲۷

الصقالبه: ۳/ ۲۶۵.

الصهاینه: ۱/ ۱۳، ۱۲۱، ۱۲۳، ۲۱۷، ۲۲۷، ۳۸۷، ۳۸۸، ۴۷۳؛ ۲/ ۲۲۰؛ ۳/ ۴۷۵.

طیّئ،- بنو طیّئ.

الظاهریون: ۲/ ۷۰، ۵۰۷.

عاد: ۴/ ۱۵۵.

العباسیون (العباسیه): ۱/ ۲۲۲، ۲۲۳، ۳۳۱، ۳۳۸، ۳۸۹، ۴۰۳، ۶۲۰؛ ۲/ ۸۵؛ ۳/ ۲۲۵، ۲۲۶، ۲۳۶، ۳۵۰، ۴۰۳.

عبد القیس: ۲/ ۸۰۵؛ ۳/ ۷۲، ۳۰۸؛ ۴/ ۶۰.

عبس: ۲/ ۱۲۹.

عدىّ: ١/ ٢٣٠.

علماء السنه،- السنه.

العلويون: ١/

۲۲۲، ۲۲۳، ۲۲۵، ۲۵۴.

غسّان: ۳/ ۳۶۸.

غطفان: ۲/ ۴۷۹، ۵۵۹، ۵۶۰، ۵۶۳.

الغفاريون (بنو غفار): ۲/ ۴۷۹، ۴۸۱.

الفاطميون: ۱/ ۲۲۲.

الفرس: ۱/ ۱۹۵؛ ۲/ ۵۴۸؛ ۳/ ۱۸۵، ۱۸۷، ۲۳۸، ۴۷۳.

فرق السنه،- السنه.

الفرنج: ۳/ ۴۰۸.

الفريقين: ۱/ ۸، ۹، ۱۷، ۱۹؛ ۲/ ۶۸، ۷۰، ۷۱، ۸۳، ۳۰۶، ۴۳۱، ۴۳۳، ۴۴۵، ۴۷۲، ۴۹۶، ۵۴۵، ۶۶۱، ۶۹۶، ۷۰۱، ۷۱۰، ۷۱۵، ۷۵۹، ۷۶۱، ۷۷۲؛ ۴/ ۱، ۲، ۷۸، ۱۲۰، ۱۲۸، ۱۴۱، ۱۵۰، ۱۵۵، ۱۸۸، ۱۹۴، ۲۰۶، ۲۰۷، ۲۲۰، ۲۵۸.

القبط: ۲/ ۲۸۱، ۷۰۷.

قحطان: ۱/ ۳۷۹.

قريش: ۱/ ۲۶۵، ۲۶۶، ۲۶۸، ۲۷۰، ۲۷۱، ۲۷۳، ۳۷۴- ۳۸۰، ۵۱۷؛ ۲/ ۵، ۴۴، ۴۹، ۱۳۳، ۱۹۱، ۲۰۶، ۳۸۶، ۳۸۷، ۴۰۲، ۵۵۶- ۵۶۲، ۵۶۵، ۶۳۱، ۶۳۴، ۶۷۱، ۶۷۲، ۷۲۹، ۷۳۵، ۷۳۸- ۷۴۰، ۷۴۵- ۷۴۷، ۷۴۹، ۷۵۰، ۷۹۴؛ ۳/ ۱۰۵، ۱۴۲- ۱۴۵، ۱۴۸، ۲۶۱، ۲۹۲، ۳۲۰، ۳۶۸، ۳۷۲، ۳۷۳، ۳۸۸، ۳۹۹.

قريظه،- بنو قريظه.

قضاعه: ۲/ ۱۳۰.

القميون: ۲/ ۹۲.

قوم موسى- اليهود.

الكراميه: ۱/ ۴۱۹، ۶۱۸.

كلب: ۲/ ۱۳۰.

الکلدانیون: ۳/ ۳۹۷، ۳۹۹.

کنانه: ۲/ ۳۸۵، ۳۸۶، ۵۶۳.

کنده: ۲/ ۱۳۱، ۱۹۹؛ ۳/ ۳۶۸، ۳۸۱.

الکیانیه: ۳/ ۴۰۱.

المارونیه: ۳/ ۴۰۶.

المالکیه: ۱/ ۳۳۶، ۳۳۸؛ ۲/ ۸۰، ۳۴۴، ۴۷۶، ۶۴۴، ۶۶۰؛ ۳/ ۲۸۷، ۳۰۱.

المانویه: ۳/ ۳۹۳، ۴۰۰.

متصوفه المسلمین: ۳/ ۴۰۵.

المجوس: ۲/ ۴۴۵، ۴۵۴، ۷۰۸، ۷۲۴، ۷۴۴؛ ۳/ ۳۶۷- ۳۷۴، ۳۷۸- ۳۸۰، ۳۸۲، ۳۸۳، ۳۸۶، ۳۸۷، ۳۸۹، ۳۹۳، ۳۹۴، ۳۹۶، ۳۹۸، ۴۰۰، ۴۰۲، ۴۰۳، ۴۰۵- ۴۰۹، ۴۴۹.

مجوس البحرین: ۳/ ۴۳۱.

مجوس هجر: ۳/ ۳۷۸، ۳۷۹، ۳۸۲.

المجوسیه: ۳/ ۳۹۰، ۳۹۳، ۳۹۵، ۴۰۲، ۴۰۳، ۴۰۸.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۲۸

مخالیف الیمن: ۲/ ۱۲۸.

المذاهب الأربعه: ۱/ ۴۰۴؛ ۲/ ۷۹، ۸۰، ۸۵.

مذحج: ۱/ ۳۲۶؛ ۲/ ۱۳۰.

مذهب أحمد،- الحنابله.

مذهب مالک،- المالکیه.

مراد: ۲/ ۱۳۰.

المرجئه: ۱/ ۸۶.

المرقونیه: ۳/ ۴۰۶.

المزدقیه: ۳/ ۳۹۳.

مزینه: ۲/ ۳۴۰.

المسوّده: ۱/ ۲۲۷،

.۲۳۱

المسیحیه: ۲/ ۷۲۴؛ ۳/ ۴۷۴.

المسیحیون: ۳/ ۳۹۸.

المصوبه (أهل التصویب): ۲/ ۷۵، ۷۸.

معافر: ۳/ ۳۷۲.

المعتزله: ۱/ ۱۲۷، ۲۱۹، ۵۸۵؛ ۲/ ۷۰، ۷۵؛ ۳/ ۳۷۷.

المغتسله: (مغتسله البطائح): ۳/ ۳۹۷، ۳۹۸، ۴۰۰، ۴۰۴؛- المندائیه؛- الحرنانیون؛- الصابئه.

المغولیه (مغول): ۱/ ۴۲۲.

المفوضه: ۲/ ۷۷.

الملکیه: ۳/ ۴۰۶، ۴۰۸.

المندائیه، المندائیون: ۳/ ۳۹۶، ۳۹۷، ۴۰۳، ۴۰۴،- المغتسله؛- الحرنانیون،- الصابئه.

المهاجرون: ۱/ ۹، ۴۳، ۱۷۹، ۳۰۷، ۳۲۳، ۵۰۵، ۵۱۹، ۵۲۷، ۵۴۹، ۵۵۵، ۵۵۷، ۵۵۹، ۵۶۰، ۵۶۱، ۵۶۷، ۵۶۸، ۵۷۸، ۵۸۳، ۵۸۴؛ ۲/ ۵۵۵، ۵۶۴، ۶۷۲، ۶۸۴، ۷۴۵، ۷۴۹، ۷۹۹؛ ۳/ ۱۰۶، ۱۱۷، ۱۳۴، ۱۳۶، ۳۱۹، ۳۲۱، ۳۲۲، ۳۲۵، ۳۲۸، ۳۸۵، ۴۶۱، ۴۶۲، ۴۶۴- ۴۶۶، ۴۸۹.

النبط: ۲/ ۳۷۶؛ ۳/ ۴۰۱، ۵۰۱، ۵۰۳؛ ۴/ ۲۶۸، ۲۷۹، ۲۸۰.

النسطوریه: ۳/ ۴۰۶، ۴۰۸.

النصاری (نصاری ...): ۱/ ۲۷۹، ۲۸۷؛

۲/ ۱۹، ۲۱، ۱۲۶، ۲۸۰، ۴۴۵، ۴۵۴، ۷۲۰، ۷۲۲، ۷۲۴، ۷۳۱، ۷۴۴، ۷۵۳؛ ۳/ ۹۱، ۱۹۹، ۳۶۷، ۳۶۹- ۳۷۳، ۳۸۰، ۳۸۷، ۳۸۹- ۳۹۸، ۴۰۰، ۴۰۱، ۴۰۶- ۴۰۹، ۴۳۰، ۴۴۰، ۴۴۲، ۴۴۳، ۴۴۵، ۴۴۷، ۴۴۹، ۴۸۵؛ ۴/ ۱۴۷، ۱۵۰، ۱۷۴، ۲۰۶، ۲۲۴، ۲۶۵، ۲۷۲- ۲۷۵، ۲۸۵.

النصرانیه: ۲/ ۸؛ ۳/ ۳۸۱، ۳۹۰، ۳۹۱، ۳۹۳، ۴۰۶، ۴۰۸، ۴۱۸، ۴۱۹، ۴۳۷، ۴۳۸.

النضير،- بنو النضير.

النواصب: ۱/ ۶۱۸.

الوثنيه: ۳/ ۳۹۱، ۴۰۲، ۴۰۳.

الهاشميون،- بنو هاشم.

هذيل: ۳/ ۱۴۳.

همذان: ۲/ ۱۳۱.

الهنود: ۳/ ۳۷۴.

هوازن: ۲/ ۵۶۴، ۵۷۳، ۷۴۲، ۷۹۵، ۷۹۶؛ ۳/ ۱۴۱، ۱۴۶، ۱۵۲، ۱۸۴.

هوذه: ۲/ ۵۶۳.

اليعقوبيه: ۳/ ۴۰۶، ۴۰۸.

يوحناسيه: ۳/ ۴۰۶.

اليونان: ۳/ ۴۷۳.

اليونانيون: ۳/ ۳۹۷، ۴۰۱، ۴۰۳.

اليهود (يهود- قوم موسى ...): ۱/ ۹، ۲۷۹،

۲۸۷؛ ۲/ ۸، ۱۹، ۲۱، ۹۹، ۱۲۶، ۲۲۸، ۲۸۰، ۴۴۵، ۴۵۴، ۵۶۰، ۵۶۳، ۶۹۵،

دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۵۲۹

۷۱۸، ۷۲۰، ۷۲۲، ۷۲۴، ۷۳۱، ۷۴۴- ۷۴۹، ۷۵۱؛ ۳/ ۵۸، ۱۹۹، ۲۰۳، ۲۰۴، ۲۲۶، ۲۳۹، ۲۵۶،

۲۷۲، ۳۲۰، ۳۶۷، ۳۶۹- ۳۷۳، ۳۸۰، ۳۸۹، ۳۹۱، ۳۹۳، ۳۹۴، ۳۹۶- ۴۰۱، ۴۰۳- ۴۰۹، ۴۷۵، ۴۸۳؛ ۴/ ۱۴۷، ۱۵۰، ۱۵۱، ۱۷۴، ۲۰۶، ۲۰۷، ۲۲۴، ۲۶۵، ۲۷۱- ۲۷۳، ۲۸۵،

الیهودیه: ۲/ ۸؛ ۳/ ۳۹۳، ۳۹۵، ۴۰۲، ۴۰۳، ۴۰۶، ۴۰۸، ۴۱۸، ۴۱۹.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۳۱

## فهرس الکتب الوارده فی المتن

الآثار الباقیه (لأبی الریحان البیرونی): ۳/ ۴۰۱؛ ۴۰۲.

آثار الحرب (للزحیلی): ۳/ ۴۷۲؛ ۴/ ۲۷۱.

الإبانه (لأبی نصر): ۱/ ۴۶۲.

ابتغاء الفضیله فی شرح الوسیله: ۲/ ۶۵۰.

إثبات الهداه: ۱/ ۲۰۰، ۲۹۳.

إتحاف الرواه بمسلسل القضاه: ۲/ ۴۳۶.

الاحتجاج: ۱/ ۳۰۶، ۳۲۲، ۳۸۲، ۳۹۲، ۴۷۸، ۴۸۲، ۵۱۷؛ ۲/ ۹۰، ۹۱؛ ۳/ ۷۸.

إحقاق الحق: ۲/ ۶۸۳.

أحکام السجون: ۲/ ۴۳۳، ۴۴۵، ۴۵۶، ۴۶۶، ۴۶۹، ۴۷۲، ۴۷۴، ۵۳۵.

الأحکام السلطانیه (للفراء): ۱/ ۲۶۴، ۵۴۵، ۵۷۷، ۵۸۶؛ ۲/ ۷، ۱۴۸، ۲۰۱، ۲۶۱، ۳۱۷، ۳۶۴؛ ۳/ ۱۳۱، ۳۴۶، ۴۱۵، ۴۶۳، ۴۸۰.

الأحکام السلطانیه (للماوردی): ۱/ ۸۶، ۲۶۳، ۴۰۰، ۵۴۵، ۵۷۷، ۵۸۸؛ ۲/ ۱۱۲، ۱۲۷، ۱۴۷، ۱۵۵، ۲۰۰، ۲۰۵، ۳۱۷، ۳۲۱، ۳۷۳، ۴۰۳، ۴۱۲، ۴۱۹، ۴۲۴، ۴۲۶، ۴۶۶، ۷۶۱، ۷۶۵؛ ۳/ ۷، ۱۳۱، ۱۹۲، ۲۶۸، ۳۶۳، ۳۷۰، ۴۱۴، ۴۲۷، ۴۴۰، ۴۴۵، ۴۶۲، ۴۷۹.

الأحکام (أحکام القرآن لابن العربی): ۲/ ۱۱۲، ۲۰۴، ۴۲۹.

أحکام القرآن (للجصاص): ۱/ ۵۸۷؛ ۳/ ۲۶۹، ۴۰۶، ۴۶۰.

إحیاء العلوم (للغزالی): ۲/ ۳۲۲، ۸۲۷.

أخبار الخلفاء: ۳/ ۳۳۲.

أخبار المدينه: ۲/ ۱۳۹.

الاختصاص: ۱/ ۱۹۴، ۱۹۶، ۳۰۶، ۳۶۰، ۴۳۶.

الأدب: ۲/ ۳۶۵.

الأربعين (للبهائی): ۲/ ۲۵۶.

الإرشاد (للجوينی): ۱/ ۲۶۸، ۴۱۹.

الإرشاد- إرشاد القلوب (للديلمی): ۲/ ۲۵۷.

الإرشاد- إرشاد الأذهان (للعلامه): ۲/ ۲۴۲، ۶۱۶.

الإرشاد (للمفيد): ۱/ ۲۱۱، ۲۱۸، ۲۹۳، ۵۱۸، ۵۲۰؛ ۲/ ۵۰۲، ۵۰۹، ۷۴۳.

دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۵۳۲

الإستبصار (لابن قدامه المقدسی): ۲/ ۱۳۸.

الإستبصار (لشيخ الطائفه): ۲/ ۱۳۲، ۳۶۷؛ ۵۷۲،

۶۱۶، ۶۳۵؛ ۳/ ۲۱، ۸۱، ۱۹۸؛ ۴/ ۸۸، ۹۱، ۹۲، ۱۱۲، ۱۹۵.

الاستیعاب: ۲/ ۱۳۳، ۱۳۶، ۱۳۸، ۱۳۹، ۲۶۵، ۵۵۹؛ ۴/ ۲۳۶.

أسد الغابه: ۲/ ۱۳۰.

الإسعاد: ۴/ ۱۹۰.

الإسلام و أصول الحكم: ۱/ ۴۰۱.

الإصابه: ۲/ ۱۲۸، ۱۲۹، ۱۳۵، ۱۳۹، ۵۵۸، ۵۶۵، ۵۷۲، ۵۷۶.

أصول الكافی،- الكافی.

أعلام الدين: ۲/ ۱۱۱.

إعلام الموقعين: ۲/ ۶۹.

إعلام الورى: ۱/ ۲۱۸، ۲۱۹، ۴۳۶، ۵۱۷.

الأعمال المانعه من الجنه: ۲/ ۶۳۰.

الإقبال: ۱/ ۲۱۹، ۲۲۰، ۴۲۲.

الاقتصاد (لشيخ الطائفه الطوسی): ۲/ ۲۱۶، ۲۲۰، ۲۵۱.

اقتصادنا (للشهيد الصدر): ۴/ ۲۰۸.

أقرب الموارد: ۱/ ۵۵، ۲۸۹؛ ۳/ ۴۸۰.

الأقضيه: ۲/ ۴۲۴.

الاكتفاء: ۲/ ۱۳۸.

الإكمال- إكمال الدين: ۳/ ۷۸.

الألفين (للعلامه): ۱/ ۸۵.

الأمالی: ۳/ ۱۰۳.

الأمالی لابن الشیخ،- الأمالی للطوسی.

الأمالی للشیخ،- الأمالی للطوسی.

الأمالی (للصدوق)- أمالی الصدوق؛ مجالس الصدوق: ۱/ ۲۰۱، ۲۱۷، ۴۶۱، ۴۶۷؛ ۲/ ۱۱۲، ۷۹۰، ۷۹۱، ۸۱۲، ۸۲۰، ۸۲۷، ۸۲۸؛ ۳/ ۳۸۰؛ ۴/ ۲۵۹.

الأمالی (للطوسی)- أمالی الطوسی؛ أمالی ابن الشیخ، مجالس الطوسی؛ مجالس ابن الشیخ:

۱/ ۱۸۷، ۳۰۴، ۳۲۳؛ ۲/ ۱۲۴، ۵۶۴، ۶۷۱، ۷۸۸، ۷۹۱؛ ۳/ ۳۸۰.

الأمالی (للمفید)- أمالی المفید؛ مجالس المفید:

۱/ ۱۸۵؛ ۲/ ۵۴۹، ۶۷۱، ۷۷۷؛ ۳/ ۲۹۰؛ ۴/ ۲۵۸.

الإمامه و السیاسه (لابن قتیبه): ۱/ ۳۰۷، ۳۲۳، ۳۳۲، ۵۵۶، ۵۵۸؛ ۳/ ۳۱۴.

الأمّ (للشافعی): ۲/ ۶۰۳؛ ۳/ ۳۲۲، ۳۳۷، ۳۴۵، ۴۳۰، ۴۶۹؛ ۴/ ۲۶۸، ۲۷۹.

الأموال (لأبی عبید): ۲/ ۲۱، ۷۴۸، ۷۷۸؛ ۳/ ۲۹، ۶۱، ۹۰، ۱۳۶، ۱۸۷، ۱۹۰، ۱۹۱، ۱۹۷، ۲۰۴، ۳۲۲، ۳۲۳، ۳۵۵، ۳۶۱، ۳۸۰، ۴۰۵، ۴۴۰، ۴۴۷، ۴۴۹، ۴۵۲، ۴۸۰، ۴۹۲، ۴۹۷، ۵۰۲، ۵۰۳؛ ۴/ ۲، ۷، ۸۱، ۸۶، ۱۰۲، ۱۹۲، ۲۶۰، ۲۶۲، ۲۸۰، ۲۸۲.

الانتصار (للسید المرتضی): ۱/ ۱۹؛ ۳/ ۱۰، ۲۱، ۲۲، ۶۶، ۱۰۳.

الإنجیل: ۱/ ۱۱۳، ۴۸۷؛ ۲/ ۷، ۲۲۸، ۷۹۰؛ ۳/ ۳۶۵، ۳۷۰، ۳۷۳، ۳۹۴، ۴۰۸، ۴۱۰.

أنساب الأشراف: ۲/ ۶۸۱، ۷۳۹؛ ۸۰۶.

الأوسط: ۱/ ۶۳؛

۴/ ۲۷۳.

الإيضاح: ۲/ ۴۹۸، ۶۶۰.

إيضاح النافع: ۲/ ۶۱۶.

البحار (للمجلسی)- بحار الأنوار: ۱/ ۴۴، ۱۷۶، ۱۷۸، ۱۷۹، ۱۸۷، ۱۹۹، ۲۰۱، ۲۱۸- ۲۲۰، ۲۳۹، ۳۱۰، ۳۲۳، ۳۵۷، ۳۶۷، ۳۷۴، ۳۸۲، ۳۹۱، ۴۱۲، ۴۳۵، ۴۶۲،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۳۳

۴۶۷، ۴۶۸، ۴۷۵، ۴۸۴، ۴۸۷، ۴۹۵؛ ۲/ ۳۴، ۴۱، ۵۲، ۱۱۱، ۱۲۳، ۱۲۴، ۱۹۳، ۱۹۴، ۳۷۹، ۳۸۰، ۳۹۹، ۴۰۱، ۴۷۹، ۵۱۱، ۵۲۵، ۵۷۲، ۶۲۷، ۶۳۰، ۶۸۱، ۶۸۲، ۶۹۶، ۷۰۰، ۷۷۸، ۷۸۵، ۷۸۷- ۷۹۰، ۷۹۳، ۷۹۹، ۸۰۱، ۸۰۳- ۸۰۵، ۸۱۱، ۸۱۲، ۸۲۰، ۸۲۲، ۸۲۷، ۸۲۸، ۳/ ۳۳۳، ۵۰۱؛ ۴/ ۲۱۵، ۲۵۹، ۲۹۷.

بدائع السلک (للقاضی ابن الازرق): ۲/ ۴۲۴.

بدائع الصنائع (للکاشانی): ۲/ ۳۲۲، ۳۴۸، ۴۲۵، ۴۶۹، ۶۱۹، ۶۴۳، ۶۵۱؛ ۴/ ۲۷۰، ۲۸۱.

بدایه ابن رشد- بدایه المجتهد: ۱/ ۳۷۲؛ ۲/ ۱۴۷، ۱۵۵، ۷۲۸؛ ۳/ ۳۳۸، ۳۷۰.

البدر الزاهر: ۱/ ۱۴، ۸۶، ۴۵۶، ۵۷۴.

بصائر الدرجات: ۱/ ۴۱۲، ۴۶۷؛ ۳/ ۱۱۲.

بلغه الفقیه: ۴/ ۲۰۳، ۲۳۷.

البیان (للشهید الأوّل): ۳/ ۵۱، ۱۲۵؛ ۴/ ۶۸، ۱۱۷.

البیع،- کتاب البیع.

التاج الجامع للأصول: ۱/ ۲۰۱؛ ۲/ ۳۲۵.

تاریخ ابن عساکر: ۲/ ۲۶۹، ۵۷۶، ۶۸۵، ۸۳۰.

تاریخ بغداد: ۴/ ۲۵۸.

تاریخ الحکماء (للقفطی): ۳/ ۳۹۸.

تاريخ الخلفاء (للسيوطى): ۱/ ۲۲۲، ۵۵۸.

تاريخ دمشق: ۴/ ۲۵۸.

تاريخ الطبرى: ۱/ ۴۳، ۱۲۳، ۵۰۳، ۵۰۴، ۵۲۰، ۵۵۹، ۶۰۱، ۶۰۵؛ ۲/ ۹۶، ۳۸۲، ۳۸۶، ۴۸۰، ۶۸۳؛ ۳/ ۳۱۷.

تاريخ قم: ۱/ ۲۳۹، ۲۴۰.

تاريخ النسطوريين: ۲/ ۷۵۳.

تاريخ اليعقوبى: ۱/ ۵۰۹؛ ۳/ ۱۹۰.

التبيان (لشيخ الطائفه الطوسى): ۲/ ۲۱۶؛ ۳/ ۱۳۰، ۱۳۶، ۱۴۸، ۲۷۰، ۳۲۱، ۳۴۳، ۴۰۷؛ ۴/ ۳، ۷، ۸، ۱۴.

التجريد (للمحقق الطوسى)- تجريد الاعتقاد و شرحه: ۱/ ۳۸۰؛ ۳۸۹.

التحرير (للعلامه)- تحرير الأحكام: ۲/ ۳۱۳، ۳۲۰، ۵۲۱، ۶۱۶؛ ۳/ ۳۰۰، ۳۰۱؛ ۴/ ۴۳، ۶۹، ۲۳۰.

تحرير الوسيله (للإمام الخمينى قدّس

سرّه):

۲/ ۶۵۱.

تحفه الإخوان: ۱/ ۳۶۰.

تحف العقول (لابن شعبه): ۱/ ۱۹۵، ۱۹۸، ۲۴۲، ۲۹۴، ۲۹۵، ۳۰۶، ۳۱۱، ۳۱۵، ۳۲۵، ۳۵۳، ۳۵۵، ۳۸۲، ۴۸۵؛ ۶۰۵، ۶۰۶؛ ۲/ ۱۳، ۳۳، ۴۲، ۶۷، ۱۲۴، ۱۳۴، ۲۳۲، ۲۵۳، ۳۱۴، ۳۹۴، ۳۹۶، ۳۹۹، ۵۵۱، ۵۵۲، ۵۶۶، ۷۷۷، ۸۰۸؛ ۳/ ۸۵، ۱۰۶، ۱۳۴، ۲۸۸، ۲۹۳، ۳۲۲، ۳۳۰؛ ۴/ ۷، ۲۹۲، ۳۰۳.

تخریج ابن أبی شیبه: ۲/ ۵۶۵.

تخریج أحادیث البیضاوی: ۲/ ۶۷.

التذکره: ۱/ ۱۹، ۱۱۹، ۱۲۰، ۲۶۵، ۳۸۰، ۳۹۰، ۴۰۲؛ ۲/ ۴۹۲، ۵۳۱، ۵۷۸، ۶۱۶، ۶۴۲، ۶۵۸، ۷۲۹، ۷۳۰؛ ۳/ ۱۰، ۶۷، ۸۹، ۹۲، ۹۳، ۱۴۰، ۱۶۹، ۱۸۸، ۲۳۵، ۲۵۴، ۲۶۳، ۲۷۰، ۲۷۲- ۲۷۴، ۲۷۷، ۲۷۸، ۲۸۳، ۲۸۷، ۳۰۰، ۳۰۹، ۳۱۷، ۳۸۸، ۳۹۱، ۳۹۲، ۴۱۶، ۴۲۲، ۴۳۸، ۴۴۳، ۴۵۶، ۴۶۲، ۴۶۹، ۴۹۳، ۴۹۷؛ ۴/ ۴۳، ۵۷، ۵۸، ۷۰، ۱۱۵، ۱۵۵، ۱۵۷، ۱۶۸،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۳۴

۱۷۲، ۱۷۴، ۱۸۰، ۱۸۳، ۱۸۴، ۱۸۶، ۱۸۷، ۱۸۸، ۱۹۴، ۱۹۹، ۲۱۷، ۲۲۰، ۲۲۲، ۲۳۰، ۲۳۱، ۲۳۳- ۲۳۷، ۲۵۴، ۲۵۵، ۲۶۵، ۲۶۶.

التراتیب الإداریه (للکتانی): ۲/ ۱۲۸، ۱۳۲، ۱۳۳، ۱۳۵، ۱۳۷، ۱۳۸، ۲۶۱، ۲۶۵، ۲۶۹، ۳۸۲، ۴۲۴، ۴۳۶، ۴۵۵، ۴۷۸، ۴۷۹، ۵۰۹، ۵۵۸، ۵۵۹، ۵۶۴، ۵۶۵، ۵۷۲، ۵۷۶، ۵۷۸، ۵۷۹.

التشریع الجنائی الإسلامی: ۲/ ۴۳۹.

تصحیح الاعتقاد: ۱/ ۱۸۲.

تعلیقه البهبهانی علی منهج المقال: ۳/ ۱۹۳.

تفسیر أبی الفتوح الرازی: ۳/ ۳۹۸.

تفسیر الزمخشری،- الکشاف.

تفسیر الإمام الفخر الرازی- التفسیر الکبیر:

۳/ ۳۹۸.

تفسير المنسوب إلى الإمام العسكرى «ع»:

۱/ ۳۳۱، ۴۸۸؛ ۲/ ۹۱، ۲۱۷؛ ۴/ ۱۲۴، ۱۳۴.

تفسير القمى (لعلى بن إبراهيم القمى): ۱/ ۹۹، ۱۰۳؛ ۲/ ۴۵، ۳۸۷، ۵۲۳، ۷۴۱، ۷۵۸؛ ۳/ ۳۳، ۳۵، ۳۶، ۴۹، ۱۳۶، ۲۵۲، ۳۲۱، ۳۹۴، ۴۰۸؛ ۴/ ۷، ۴۵، ۵۴، ۶۸، ۷۳.

تفسير العياشى: ۲/ ۳۲۸، ۴۶۲، ۵۲۳،

۷۵۸؛ ۳/ ۴۰، ۱۵۷، ۳۴۱، ۴۲۹؛ ۴/ ۴۵، ۱۳۸، ۲۹۱، ۲۹۷.

تفسیر القرطبی- الجامع لأحکام القرآن: ۲/ ۵۴۰، ۵۴۲، ۵۴۴؛ ۳/ ۱۰۲، ۱۳۰، ۱۳۶، ۱۴۹، ۳۲۱، ۳۳۴، ۳۴۴، ۳۴۵، ۳۵۳، ۳۹۵؛ ۴/ ۷.

تفسیر الکبیر،- تفسیر الإمام الفخر الرازی.

تفسیر المنار: ۱/ ۶۱۷؛ ۳/ ۲۷۰، ۴۷۳.

تفسیر المیزان،- المیزان.

تفسیر النعمانی: ۱/ ۱۷۷، ۱۹۰، ۳۰۴، ۳۸۴؛ ۲/ ۱۶؛ ۳/ ۱۱۱، ۳۴۸، ۳۴۹؛ ۴/ ۲۰.

تفسیر نور الثقلین: ۱/ ۲۹۶، ۴۳۲، ۵۱۵، ۵۲۱؛ ۲/ ۵۴۱، ۵۴۴، ۵۶۴، ۷۵۸؛ ۴/ ۲۹۱.

التکمله: ۱/ ۲۱۱.

التمهید (للباقلانی): ۱/ ۲۶۶، ۳۰۸، ۵۸۵.

تنبیه الأمّه: ۱/ ۱۴؛ ۴/ ۳۰۵.

التنقیح (للسیوری)- التنقیح الرائع: ۲/ ۱۶۱، ۱۶۶، ۴۹۸، ۶۱۶، ۶۵۷، ۶۶۰؛ ۳/ ۲۲۴؛ ۴/ ۳۶، ۶۲، ۱۵۸.

تنقیح المقال: ۱/ ۱۷۳، ۲۱۱، ۲۲۹، ۲۳۰، ۲۳۲، ۲۳۳، ۴۲۸، ۴۲۹؛ ۲/ ۹۱، ۸۲۹.

تهذیب الأنساب و نهایه الأعقاب: ۲/ ۷۹.

التهذیب (لشیخ الطائفه الطوسی)- تهذیب الأحکام: ۱/ ۱۳۸، ۴۲۷، ۴۲۹، ۴۳۰؛ ۲/ ۴۸۲، ۵۳۳، ۶۸۴؛ ۳/ ۹۶، ۱۰۷، ۱۹۸، ۲۱۴، ۲۱۸، ۲۲۱، ۲۵۵، ۲۶۴، ۳۸۴، ۳۸۶، ۴۶۴؛ ۴/ ۸۷، ۹۱، ۱۱۲، ۱۱۳، ۱۲۷، ۱۳۸، ۱۹۴، ۲۳۹.

التهذیب فی اللغه: ۴/ ۵۰.

التهذیب (للنووی): ۲/ ۱۲.

التهذیبین- التهذیب و الاستبصار: ۴/ ۹۸، ۲۳۷.

التوحید: ۲/ ۶۶۲، ۶۶۵.

التوراه: ۱/ ۱۱۳؛ ۲/ ۷، ۱۹۰، ۲۲۸، ۷۹۰، ۷۹۱؛ ۳/ ۳۶۵، ۳۷۰، ۳۷۳، ۳۹۴، ۴۰۲، ۴۰۴، ۴۱۰.

التيسير: ۲/ ۲۶۱.

ثواب الأعمال: ۱/ ۴۶۷؛ ۲/ ۵۴۱، ۸۱۳؛ ۴/ ۲۵۹.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۳۵

جاماسب: ۳/ ۳۷۹.

جامع الأخبار: ۱/ ۴۶۸.

جامع الأصول: ۱/ ۱۹۷؛ ۳/ ۱۴۵.

الجامع- جامع الشرائع؛ الجامع للشرائع: ۴/ ۴۳، ۲۲۰، ۲۳۰.

جامع المدارک: ۲/ ۱۶۷.

جامع المقاصد: ۲/ ۶۱۶، ۶۵۱؛ ۳/ ۲۱۶، ۲۱۸، ۲۲۵، ۲۳۰؛ ۴/ ۳۶، ۱۲۵، ۱۵۹، ۱۶۸، ۲۱۷، ۲۲۰، ۲۲۶، ۲۳۰، ۲۳۱، ۲۳۴، ۲۳۸.

الجعفریات: ۱/ ۱۴۰؛ ۲/ ۳۵۴، ۳۷۹،

۴۵۰، ۴۵۴، ۴۶۲، ۴۷۰، ۴۷۳، ۴۷۴، ۴۹۰، ۴۹۵، ۵۰۲، ۵۰۹، ۵۲۵، ۶۲۷؛ ۳/ ۲۰۱، ۴۸۳.

الجمل (للمفید)- کتاب الجمل: ۲/ ۶۸۵، ۸۰۷؛ ۳/ ۳۱۳.

الجواهر: ۱/ ۸۵، ۱۱۸، ۱۲۷، ۳۳۷، ۳۳۹، ۳۴۱، ۳۶۳، ۳۷۰؛ ۲/ ۱۵۵، ۱۵۹، ۱۶۲، ۱۶۶، ۱۷۰، ۱۸۰، ۲۲۰، ۲۳۸، ۲۳۹، ۲۴۳، ۲۴۷، ۲۴۸، ۲۵۰، ۲۵۶، ۲۵۷، ۲۷۰، ۳۰۵، ۳۰۶، ۳۱۴، ۳۴۷، ۳۵۰، ۳۶۰، ۳۶۹، ۳۷۰، ۳۸۴، ۴۰۵، ۴۸۲، ۴۸۹، ۴۹۲، ۴۹۷، ۴۹۸، ۵۰۰، ۵۰۳- ۵۰۶، ۵۱۴، ۵۱۸، ۵۲۰، ۵۲۱، ۵۲۶، ۵۳۲، ۵۹۵، ۶۰۳، ۶۰۴، ۶۲۰، ۶۳۶، ۶۳۷، ۶۴۹، ۶۵۳، ۶۵۶، ۶۵۷، ۶۶۶؛ ۳/ ۸۹، ۱۲۰، ۱۲۵، ۱۵۹، ۱۶۱، ۱۶۶، ۱۷۵، ۱۷۷، ۱۷۹، ۱۸۸، ۲۰۹، ۲۱۱، ۲۳۸، ۲۴۵، ۲۵۳، ۲۷۶، ۲۷۸، ۲۸۰، ۲۸۲، ۲۸۶، ۳۰۰، ۳۰۷، ۳۱۶، ۳۶۶، ۳۷۳، ۳۹۱، ۴۰۷، ۴۰۸، ۴۱۵، ۴۱۷، ۴۲۲، ۴۲۳، ۴۲۷، ۴۳۴، ۴۳۷، ۴۵۶، ۴۵۸، ۴۶۵، ۴۸۶؛ ۴/ ۶، ۲۸، ۳۲، ۴۱، ۴۳، ۵۲، ۶۲، ۶۵، ۶۸، ۷۶، ۷۸، ۸۸، ۹۵، ۹۶، ۹۸، ۱۰۵، ۱۲۰، ۱۳۳، ۱۳۴، ۱۴۰- ۱۴۲، ۱۴۵- ۱۴۷، ۱۶۷- ۱۷۱، ۱۷۵، ۱۸۳، ۱۸۴، ۱۸۶، ۱۸۷، ۱۹۰، ۲۲۰، ۲۲۴، ۲۳۰، ۲۳۷، ۲۳۸، ۲۴۲، ۲۴۸، ۲۵۴.

حاشیه ابن عابدین: ۴/ ۲۷۱.

حاشیه الروضه؛ حاشیه الخوانساری علی شرح اللمعه: ۳/ ۸۲؛ ۴/ ۳۶.

حاشیه الصحیح؛ حاشیه علی صحیح مسلم:

۱/ ۵۸۳.

حاشیه الفروع؛ حاشیه لفروع الکافی: ۳/ ۹۸،- حاشیه الکافی.

حاشیه القواعد (للشهید الأول): ۴/ ۱۲۰.

حاشیه الکرکی (للمحقق الکرکی): ۲/ ۲۴۲، ۲۴۳.

حاشیه الکافی: ۳/ ۹۸، ۲۶۴، ۲۶۵، ۵۰۱.

حاشیه المکاسب (للعلامه الأصفهانی): ۱/ ۳۱۵؛ ۴/ ۲۰۹.

حاشیه المکاسب (للسید محمد کاظم الیزدی):

۳/ ۲۴۵.

الحدائق (للبحرانی)- الحدائق الناضره: ۲/ ۵۹۳، ۵۹۴، ۵۹۸، ۶۰۰، ۶۵۶، ۶۵۷؛ ۳/ ۲۱، ۲۲، ۵۳، ۱۱۹، ۱۲۳- ۱۲۵، ۲۱۸؛ ۴/ ۶۶- ۶۸، ۱۰۴، ۱۱۷، ۱۲۰، ۱۲۵.

حدائق المقربین: ۲/ ۸۱.

الحدود،- كتاب الحدود.

الحكومه الإسلاميه (للإمام الخمينى-

قدّس سرّه):

۱/ ۱۴، ۱۶۴.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۳۶

الحواشی المنسوبه للشهید علی القواعد: ۴/ ۱۴۵، ۲۲۷.

حلیه الأولیاء: ۴/ ۲۵۸.

الخراج (لأبی یوسف): ۱/ ۵۸۴؛ ۲/ ۴۵۴، ۴۶۳، ۴۶۹، ۴۹۶، ۵۵۴، ۶۶۴، ۷۴۴؛ ۳/ ۶۰، ۹۰، ۱۰۱، ۱۱۶، ۱۵۵، ۱۵۹، ۱۸۸، ۱۹۰، ۳۷۱، ۳۹۸، ۴۱۵، ۴۲۳، ۴۴۸، ۴۵۰، ۴۵۷، ۴۸۰، ۴۸۴، ۵۰۵؛ ۴/ ۵۵، ۱۰۱، ۱۶۰، ۱۹۲، ۲۶۱، ۲۶۲، ۲۶۷، ۲۷۵- ۲۸۰، ۲۹۳.

الخراج (لیحیی بن آدم القرشی): ۳/ ۵۶، ۳۴۲، ۵۰۲؛ ۴/ ۱۴۹، ۲۷۵، ۲۷۸.

الخصال: ۱/ ۱۸۶، ۲۰۰، ۲۰۱، ۳۵۴، ۳۸۵، ۳۹۱، ۳۹۳، ۴۳۶، ۵۲۲، ۵۹۷؛ ۲/ ۳۴، ۱۲۴، ۲۵۰، ۲۵۷، ۳۶۳، ۳۹۹، ۵۴۴، ۵۷۵، ۶۲۷، ۶۳۹، ۷۳۳، ۷۷۷، ۷۹۱، ۸۱۳؛ ۳/ ۹۵، ۲۳۹، ۴۱۸؛ ۴/ ۲، ۳، ۲۵۸، ۲۵۹، ۲۹۷.

الخطط المقریزیه: ۲/ ۴۲۳.

خلاصه الأدیان: ۳/ ۴۰۳.

الخلاف (لشیخ الطائفه): ۱/ ۱۹، ۱۲۷، ۳۳۶، ۳۳۹، ۳۵۴، ۳۶۴؛ ۲/ ۱۵۴، ۱۵۶، ۳۱۱، ۳۲۰، ۳۴۵، ۳۴۶، ۳۵۲، ۳۶۱، ۳۷۰، ۴۲۷، ۴۲۸، ۴۷۱، ۴۸۷، ۴۸۸، ۴۹۲، ۴۹۸، ۵۰۷، ۵۱۵، ۵۲۰، ۵۲۱، ۵۲۳، ۵۲۶، ۵۲۹؛ ۳/ ۵۳، ۵۹، ۶۲، ۶۴، ۶۶، ۹۰، ۹۳، ۱۰۰، ۱۰۳، ۱۰۵، ۱۴۱، ۱۵۳، ۱۵۹، ۱۶۱، ۱۶۳، ۱۷۳، ۱۷۶، ۱۷۸، ۱۸۳، ۱۸۴، ۱۸۸، ۲۰۸، ۲۵۹، ۲۶۳، ۲۶۶، ۲۷۳، ۲۷۵، ۲۸۴، ۲۸۶، ۲۹۶، ۲۹۷، ۲۹۹، ۳۰۸، ۳۳۵، ۳۳۷، ۳۴۶، ۳۶۸، ۳۷۳، ۳۷۴، ۳۸۸، ۳۹۰، ۳۹۲، ۴۰۷، ۴۱۱، ۴۱۳، ۴۱۴، ۴۲۲- ۴۲۴، ۴۲۶، ۴۲۸، ۴۳۳، ۴۳۴، ۴۵۵، ۴۵۶، ۴۶۱، ۴۶۸، ۴۷۶، ۴۹۶؛ ۴/ ۳۶، ۵۷، ۶۱، ۶۲، ۸۲، ۹۴، ۱۵۶، ۱۶۲، ۲۱۶، ۲۱۷، ۲۲۰، ۲۶۴.

الخلافه و الإمامه (لعبد الکریم الخطیب): ۱/ ۴۰۱.

الخمس،- کتاب الخمس.

الدر المنثور (للسیوطی): ۱/ ۴۲، ۴۹، ۶۱، ۶۳، ۶۶، ۱۷۰، ۴۳۲، ۶۰۴؛ ۲/ ۷۶، ۲۲۶، ۲۵۴، ۳۳۴، ۷۵۸، ۷۶۰؛ ۳/ ۱۰۹،

۱۳۵، ۱۳۶، ۱۴۹، ۱۵۹، ۳۲۰، ۳۲۱، ۳۲۵، ۳۲۸، ۳۲۹، ۳۳۳، ۳۸۶، ۴۷۱؛ ۴/ ۷.

درّ السحابه: ۲/ ۱۳۱.

درفش: ۳/ ۴۱۰.

الدروس (للشهید): ۲/ ۱۸۰، ۴۸۹، ۵۹۴، ۵۹۵، ۶۱۴، ۶۱۶، ۶۱۸، ۶۴۲، ۶۵۶، ۶۵۹، ۶۶۰؛ ۳/ ۱۲۴، ۱۴۰، ۲۱۵، ۲۱۶، ۲۱۸، ۲۸۶، ۳۰۱، ۳۰۹؛ ۴/ ۴۳، ۶۹، ۹۵، ۱۱۶، ۱۲۰، ۱۲۵، ۱۴۲، ۱۷۴، ۱۷۵، ۱۸۶، ۲۱۸، ۲۳۰، ۲۳۱، ۲۴۷، ۲۴۹، ۲۵۰.

دروس یحیی: ۳/ ۳۹۷.

دستور معالم الحکم: ۴/ ۲۵۸.

الدعائم- دعائم الإسلام: ۱/ ۱۴۰، ۱۹۵، ۱۹۷، ۲۹۴، ۳۲۵، ۳۶۱، ۴۷۵، ۵۰۹؛ ۲/ ۱۵، ۱۲۳، ۲۶۸، ۳۱۳، ۳۶۶، ۳۷۸، ۳۸۲، ۳۸۴، ۳۹۳، ۳۹۸، ۴۰۹، ۴۵۰- ۴۵۳، ۴۶۲، ۴۷۹، ۴۸۱، ۴۸۲، ۴۸۵، ۴۸۷، ۴۹۲، ۴۹۴، ۴۹۵، ۴۹۹، ۵۰۱، ۵۰۲، ۵۱۲، ۵۱۹، ۵۲۱، ۵۲۴، ۵۲۵، ۵۵۱،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۳۷

۵۵۲، ۵۶۶، ۵۷۴، ۶۲۳، ۶۲۶، ۶۳۴، ۶۴۰، ۶۸۴، ۶۸۸، ۷۲۴، ۷۴۲، ۷۸۲؛ ۳/ ۱۵۷، ۱۶۰، ۱۶۶، ۲۲۲، ۲۵۵، ۲۵۶، ۲۹۱- ۲۹۴، ۲۹۶، ۳۰۴، ۳۱۱، ۳۱۲، ۳۱۶، ۳۷۸، ۳۸۵، ۴۲۰، ۴۴۷، ۴۵۲، ۴۶۵، ۴۸۳؛ ۴/ ۸۸، ۲۹۲، ۳۰۳، ۳۰۴.

الذخیره (للمحقق السبزواری): ۳/ ۱۱۹؛ ۴/ ۶۸.

الذریعه: (للشیخ آقا بزرگ الطهرانی): ۲/ ۱۸۰.

ذکری العلامه الشهید آیه اللّه المطهری: ۳/ ۳۹۶.

ربیع الأبرار: ۱/ ۲۰۰.

رجال الشیخ: ۱/ ۱۷۳، ۱۸۱، ۲۳۳، ۴۲۸؛ ۳/ ۱۹۸؛ ۴/ ۳۰۵.

رجال النجاشی: ۴/ ۳۰۴.

ردّ المحتار علی الدّرّ المختار: ۲/ ۴۵۶.

رسائل إخوان الصفاء: ۱/ ۱۹۵.

رسائل علم الهدی: ۱/ ۳۳۹.

رساله علی بن بابویه القمی: ۲/ ۳۵۷،- فقه الرضا.

رساله الغیبه (للشهید الثانی): ۲/ ۱۲۳، ۸۰۸.

رساله المحقق الکرکی: ۳/ ۲۳۰.

روضات الجنات: ۲/ ۸۱.

الروضه (للشهید الثانی)- الروضه البهیه فی شرح اللمعه الدمشقیه: ۲/ ۴۸۹، ۵۰۳، ۶۱۶، ۶۳۰، ۶۶۵؛ ۳/ ۸۲، ۸۸، ۱۷۰؛ ۴/ ۳۳، ۳۶، ۴۳، ۵۰، ۶۲، ۶۹، ۹۵، ۱۱۶، ۱۳۶، ۱۹۰،

۲۱۸، ۲۲۶، ۲۳۰، ۲۳۴- ۲۳۶؛- اللمعه؛- شرح اللمعه.

روضه الکافی،- الکافی.

روضه الواعظین: ۱/ ۲۹۶؛ ۲/ ۲۵۷.

الریاض- ریاض المسائل: ۱/ ۱۱۸، ۱۲۰؛ ۳/ ۱۸۸، ۲۲۵؛ ۴/ ۳۶، ۱۷۲، ۱۷۵، ۱۸۶، ۲۳۸.

ریاض العلماء: ۲/ ۷۹، ۸۰.

زبده المقال: ۴/ ۲۸.

الزبور: ۱/ ۵۰۲؛ ۳/ ۳۹۵، ۳۹۷، ۳۹۸، ۴۰۷، ۴۱۰.

الزکاه،- کتاب الزکاه.

زیادات المقنعه: ۳/ ۸۹؛- المقنعه.

زیاده الروضه: ۳/ ۴۷۰.

السرائر: (لابن إدریس): ۱/ ۲۴۷؛ ۲/ ۳۴۶، ۳۵۰، ۳۵۱، ۶۱۶، ۶۱۷، ۶۴۱، ۶۵۶، ۶۵۸، ۶۷۱؛ ۳/ ۶۲، ۸۶، ۲۱۳، ۳۰۰، ۳۰۸، ۴۱۷، ۴۲۷، ۴۶۲، ۵۰۱؛ ۴/ ۲۲، ۴۱، ۶۳، ۶۶، ۶۹، ۷۱، ۷۶، ۸۸، ۸۹، ۱۱۴، ۱۳۶، ۱۸۲، ۱۹۸، ۲۰۴، ۲۲۰، ۲۳۰، ۲۵۱.

سفینه البحار: ۲/ ۴۲، ۱۹۱.

سنن ابن ماجه: ۱/ ۱۹۱، ۲۳۹، ۳۵۹، ۶۰۳، ۶۱۱؛ ۲/ ۴۲، ۶۶، ۶۷، ۱۴۵، ۳۹۱، ۴۸۴، ۷۹۸.

سنن أبی داود: ۱/ ۱۱۹، ۱۸۶، ۳۳۲، ۳۷۱، ۵۱۰، ۵۸۴، ۶۰۲؛ ۲/ ۴۲، ۷۲، ۱۱۱، ۱۴۴، ۱۵۰، ۱۹۹، ۲۶۴، ۳۱۱، ۳۲۴، ۳۳۱، ۳۳۶، ۳۴۰، ۳۴۵، ۳۸۰، ۳۸۲، ۴۱۰، ۴۲۴، ۴۷۸، ۴۸۴، ۵۵۷، ۵۷۲، ۵۷۵، ۶۰۱، ۶۴۳، ۶۶۳، ۷۲۲، ۷۳۳، ۷۳۸، ۷۳۹، ۷۴۱، ۷۴۲؛ ۳/ ۱۷۱، ۱۹۶، ۱۹۷، ۲۰۳، ۳۲۸، ۳۵۵، ۳۵۹، ۴۹۱، ۴۹۶؛ ۴/ ۵۶، ۲۰۷، ۲۶۰، ۲۷۱، ۲۷۲.

سنن البیهقی: ۲/ ۴۹، ۱۲۵، ۳۷۷، ۳۸۲، ۳۸۶، ۴۰۲، ۴۱۰، ۴۱۱، ۴۵۲، ۴۷۸، ۴۸۹، ۴۹۵- ۴۹۷، ۴۹۹، ۵۰۷، ۵۰۸، ۵۱۰،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۳۸

۵۲۳، ۵۲۶، ۵۲۹، ۵۴۴، ۷۳۹، ۸۰۶؛ ۳/ ۱۵، ۱۷، ۶۱، ۶۲، ۱۳۵، ۱۳۶، ۱۴۵، ۱۵۸، ۱۶۱، ۱۶۲، ۱۶۶، ۱۷۱، ۱۷۲، ۱۷۴، ۲۵۶، ۲۶۱، ۲۷۰، ۲۹۲، ۳۰۴، ۳۰۵، ۳۲۲، ۳۳۸، ۳۸۰، ۳۸۵، ۴۱۸، ۴۲۹، ۴۴۳، ۴۴۵، ۴۴۸، ۴۸۳، ۴۸۴، ۵۰۲، ۵۰۳؛ ۴/ ۷، ۱۱، ۶۰، ۸۰، ۸۱، ۸۶، ۹۳، ۲۷۳، ۲۷۴، ۲۷۶، ۲۷۷، ۲۸۰،

.۲۸۹

سنن الترمذی- الجامع الصحیح: ۱/ ۳۵۵، ۳۷۶، ۳۷۹، ۵۵۴؛ ۲/ ۱۸۸، ۱۹۹، ۲۶۴، ۳۳۵، ۳۸۲، ۴۷۸؛ ۳/ ۳۲۸؛ ۴/ ۲۷۲.

سنن الدارمی: ۲/ ۶۹، ۵۷۵؛ ۴/ ۲۶۰.

سنن سعید: ۳/ ۱۷۸؛ ۴/ ۱۰۲، ۱۹۲.

سنن النسائی: ۲/ ۳۳۶، ۳۴۰، ۳۸۰، ۳۸۲، ۴۲۴، ۴۷۸، ۵۱۷.

سیره ابن إسحاق: ۲/ ۱۳۸، ۵۶۴.

سیره ابن هشام: ۱/ ۵۱۵؛ ۲/ ۴۵، ۹۶، ۱۳۲، ۱۳۷، ۳۸۶، ۵۰۹، ۵۵۵- ۵۵۹، ۷۳۸، ۷۴۱، ۷۴۵، ۷۹۴؛ ۳/ ۵۶، ۱۳۴، ۱۴۳، ۱۴۴، ۱۵۲، ۱۷۱، ۲۰۱، ۲۰۴، ۳۲۱، ۳۵۵؛ ۴/ ۷.

السیره الشامیه: ۲/ ۱۳۱.

الشرائع (للمحقق الحلّی)- شرائع الإسلام:

۱/ ۱۲۷، ۱۵۰- ۱۵۲، ۱۵۴- ۱۵۸، ۱۶۰، ۳۳۷، ۳۶۳، ۳۶۹، ۳۷۱، ۳۷۲؛ ۲/ ۱۴۶، ۱۵۵، ۱۷۸، ۱۸۰، ۲۱۶، ۲۲۰، ۲۴۱، ۲۴۷، ۲۵۰، ۲۷۰، ۳۰۵، ۳۱۲، ۳۱۴، ۳۱۷، ۳۱۹، ۳۴۷، ۳۵۰، ۳۵۸، ۳۶۰، ۳۶۲، ۳۶۹، ۳۷۰، ۳۷۲، ۳۸۴، ۴۰۷، ۴۱۰، ۴۱۴، ۴۱۷، ۴۲۸، ۴۴۳، ۴۶۷، ۴۸۲، ۴۹۲، ۴۹۷، ۵۰۰، ۵۰۳، ۵۰۶، ۵۱۰، ۵۱۱، ۵۱۴، ۵۲۰، ۵۲۶، ۶۱۶، ۶۳۶، ۶۴۱، ۶۵۳، ۶۵۶، ۶۵۹، ۷۲۷؛ ۳/ ۵۱، ۵۳، ۱۲۴، ۱۵۴، ۱۵۹، ۱۶۹، ۱۷۵، ۱۸۸، ۲۰۹، ۲۲۴، ۲۵۳، ۲۶۲، ۲۷۳، ۲۷۵، ۲۷۶، ۲۷۸، ۲۸۶، ۳۰۰، ۳۰۹، ۳۷۲، ۴۱۴، ۴۲۲، ۴۲۴، ۴۲۷، ۴۳۴، ۴۴۲، ۴۵۶، ۴۷۹، ۴۸۲، ۴۸۳، ۴۹۶؛ ۴/ ۱۵، ۲۷، ۳۰، ۴۰، ۴۳، ۴۴، ۵۲، ۵۶، ۵۷، ۶۲، ۷۰، ۷۶، ۸۳، ۹۴، ۱۰۷، ۱۱۴، ۱۵۷، ۱۵۸، ۱۶۶، ۱۷۹، ۱۸۳، ۱۸۵، ۱۸۸، ۱۹۹، ۲۱۶، ۲۳۳، ۲۵۰، ۲۵۳، ۲۵۴.

شرح الأخبار (لصاحب الدعائم): ۳/ ۳۱۲، ۳۱۵.

شرح الألفیه (لابن کیران): ۲/ ۱۳۸.

شرح التجرید (للعلامه الحلی)- کشف المراد:

۱/ ۳۸۰، ۳۸۹، ۴۰۳.

شرح التقریب: ۲/ ۱۳۵، ۱۳۶.

شرح الشفاء (لابن التلمسانی): ۲/ ۵۷۹.

شرح النووى لصحيح مسلم: ١/ ٥٨٥؛ ٢/ ٦١٩، ٦٤٣.

شرح عبده؛ شرح نهج البلاغه (لمحمد عبده):

١/ ٣٥٨؛ ٢/ ٨٠٠.

شرح فتح القدير: ٢/ ٤٣٥.

الشرح

الكبير على المقنع (لشمس الدين ابن قدامه):

۲/ ۶۱۸، ۶۴۳، ۶۵۱؛ ۴/ ۱۶۱.

شرح اللمعه (للشهيد الثانی)- الروضه البهيه،- الروضه.

شرح المقاصد (لإمام الحرمين): ۱/ ۵۸۹.

شرح المواقف (للجرجانی): ۱/ ۲۶۷.

دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۵۳۹

شرح المواهب (للزرقانی): ۲/ ۱۲۸، ۱۳۸.

شرح نهج البلاغه (لابن أبی الحديد): ۱/ ۴۴، ۸۷، ۱۶۸، ۲۵۰، ۳۰۳، ۳۰۶، ۳۰۸، ۳۲۲، ۳۳۰، ۳۵۷، ۵۰۶، ۵۴۶، ۵۵۶، ۵۸۴، ۵۸۹، ۶۱۰؛ ۲/ ۱۵، ۱۲۳، ۱۲۶، ۳۳۷، ۳۹۸، ۵۶۷، ۵۷۶، ۶۷۲، ۶۷۷، ۶۷۸، ۶۸۰، ۶۸۵، ۶۸۷، ۶۸۹، ۸۰۵، ۸۲۵، ۸۲۹؛ ۳/ ۳۱۵، ۳۳۰.

شرح نهج البلاغه (لابن ميثم البحرانی): ۱/ ۱۷۶، ۲۵۱.

شرح نهج البلاغه (للخوئی)،- منهاج البراعه.

شرح نهج البلاغه (لعبده)،- شرح عبده.

الشعاب: ۴/ ۱۵۴.

الشفاء (لابن سينا): ۱/ ۲۶۱، ۵۳۳، ۵۴۵، ۵۴۶.

شفاء الغليل: ۲/ ۴۳۶.

شمائل الترمذی: ۲/ ۵۷۹.

شوليون: ۳/ ۳۹۷.

صبح الأعشی: ۲/ ۱۲۸.

الصحاح (للجوهری): ۱/ ۵۴، ۷۳، ۵۲۴؛ ۲/ ۲۵۹، ۳۱۵، ۳۱۸، ۴۲۲، ۵۷۷، ۶۱۳؛ ۳/ ۲۶۴، ۴۱۷؛ ۴/ ۴۲، ۵۰.

صحف آدم: ۳/ ۳۹۶، ۴۰۴، ۴۱۰.

صحیح البخاری: ۱/ ۴۵، ۴۷، ۵۹، ۶۶، ۲۰۲، ۳۳۲، ۳۵۳، ۳۷۹، ۵۰۸، ۵۱۵؛ ۲/ ۵۴، ۲۳۳، ۲۶۴، ۳۳۶، ۳۵۴، ۴۳۱، ۴۳۷، ۴۸۴، ۵۴۰، ۵۴۵، ۵۶۵، ۵۷۳، ۷۰۴، ۷۲۴؛ ۳/ ۵۸، ۶۱، ۶۲، ۱۴۵، ۱۵۲، ۱۶۴، ۱۷۲، ۲۰۳، ۲۵۷، ۲۶۰، ۲۶۱، ۳۲۸، ۳۷۶، ۳۸۳.

صحیح مسلم: ۱/ ۴۳، ۵۸، ۶۶، ۶۷، ۱۲۹، ۱۸۴، ۲۰۱، ۲۰۲، ۲۴۰، ۲۹۹، ۳۲۴، ۳۳۱، ۳۳۳، ۳۷۳، ۳۷۵– ۳۷۸، ۴۱۲، ۵۸۰، ۵۹۱، ۶۰۲، ۶۱۹؛ ۲/ ۵۴، ۵۵، ۷۶، ۱۲۴، ۱۹۱، ۳۳۶، ۳۷۶، ۵۴۰، ۵۵۷، ۶۰۳، ۶۱۹، ۶۲۴، ۶۴۳، ۷۰۴، ۷۴۳، ۷۷۹، ۷۸۲؛ ۳/ ۹، ۵۸، ۶۲، ۱۷۱، ۱۷۴، ۲۵۷، ۳۲۸، ۳۷۶، ۵۰۲؛ ۴/ ۲۶۲.

الصحیحین- صحیح البخاری و صحیح مسلم:

۲/ ۵۴۰.

صحیفه الرضا «ع»: ۱/ ۴۶۲.

الصحیفه السجادیه: ۱/ ۲۲۳،

۲۲۴، ۲۲۷، ۲۴۶؛ ۴/ ۲۹۷.

صفین (لنصر بن مزاحم)- وقعه صفین؛ کتاب صفین: ۱/ ۵۵۶، ۶۱۰؛ ۲/ ۸۰۱؛ ۳/ ۲۹۱، ۲۹۲، ۳۱۱.

الصواعق المحرقه: ۲/ ۸۴.

طب النبی: ۲/ ۶۲۷، ۶۳۰، ۶۴۰.

طبقات ابن سعد: ۲/ ۱۳۳، ۵۵۸، ۵۵۹، ۵۶۴.

الطرق الحکمیه (لابن قیم): ۲/ ۴۵۶.

عبقات الأنوار: ۱/ ۵۹؛ ۲/ ۸۳.

عجائب أحکام أمیر المؤمنین «ع»: ۲/ ۴۵۷.

العدّه (لشیخ الطائفه)- عده الأصول: ۱/ ۱۹، ۴۲۸، ۴۷۱.

العروه الوثقی (للسید محمد کاظم الیزدی):

۲/ ۱۸۲، ۴۶۳، ۴۸۵، ۵۹۵؛ ۴/ ۶۷، ۶۸.

عقاب الأعمال: ۲/ ۵۷۴.

العقد: ۲/ ۸۰۵.

العقد الفرید: ۱/ ۳۳۲، ۵۸۷.

العلل (للصدوق)- علل الشرائع: ۱/ ۴۴، ۹۳، ۱۲۹، ۱۷۱، ۱۷۲، ۲۲۰، ۴۱۱، ۴۷۶، ۵۹۹؛ ۲/ ۴۱، ۹۶، ۳۸۰، ۴۰۹، ۴۳۸.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۴۰

علیّ إمام المتّقین: ۲/ ۳۸۰.

العوائد (للنراقی): ۱/ ۱۴، ۸۵، ۸۹، ۴۰۸، ۴۶۸، ۴۸۷، ۴۹۰، ۴۹۱.

عوالی اللئالی: ۱/ ۴۶۲، ۴۶۸، ۴۸۷، ۴۹۵؛ ۲/ ۱۲۳؛ ۳/ ۱۶۱؛ ۴/ ۱۱۱، ۱۱۷، ۱۵۲- ۱۵۴، ۱۸۷.

العین (لخلیل بن أحمد)- عین اللغه: ۳/ ۴۵، ۴۰۷.

العیون (للصدوق)- عیون أخبار الرضا «ع»:

۱/ ۹۴، ۱۷۱، ۲۱۰، ۲۴۷، ۳۷۴، ۳۸۴، ۳۹۱، ۴۶۲، ۴۹۷، ۵۰۷، ۵۲۰، ۵۹۱، ۵۹۹؛ ۲/ ۳۳، ۲۵۰، ۴۰۹، ۷۸۸، ۷۸۹، ۸۱۱، ۸۲۱؛ ۳/ ۸۵، ۳۲۹، ۳۸۷.

الغارات (لأبی إسحاق): ۱/ ۲۵۲، ۲۵۳؛ ۲/ ۲۶۸، ۳۳۸، ۳۸۲، ۳۸۳، ۴۳۶، ۴۸۰، ۴۸۶، ۵۶۷، ۵۷۱، ۶۸۵، ۶۸۶، ۷۹۰؛ ۳/ ۳۵۹، ۳۸۷، ۴۸۲.

غایه المراد: ۲/ ۴۹۸.

غایه المرام (للبحرانی): ۱/ ۳۰۴.

الغدیر (للعلامه الأمینی): ۱/ ۴۴، ۵۰، ۲۶۶، ۳۱۸، ۵۸۵.

الغرر و الدرر (للآمدی): ۱/ ۱۷۶، ۱۸۵، ۱۹۸، ۲۸۵، ۲۹۶، ۳۰۹، ۳۲۴، ۴۱۰، ۴۸۳؛ ۲/ ۱۶، ۳۶، ۴۰، ۴۳، ۱۱۹، ۳۱۴، ۳۲۵، ۳۹۸، ۳۹۹، ۴۴۸، ۵۴۳، ۵۷۰، ۶۲۳.

الغنیه (لابن زهره): ۱/ ۱۱۸- ۱۲۰؛ ۲/ ۱۰۵، ۱۰۶، ۱۵۴، ۱۵۶، ۳۱۲، ۳۹۵،

۵۲۶، ۶۱۷، ۶۴۲، ۶۵۹؛ ۳/ ۶۷، ۸۳، ۸۹، ۹۴، ۹۵، ۱۰۳، ۱۳۹، ۱۵۹، ۱۸۸، ۲۵۴، ۲۸۷، ۳۰۱، ۳۰۹، ۳۷۳، ۴۱۵، ۴۲۷، ۴۵۶؛ ۴/ ۱۴، ۲۲، ۳۶، ۳۷، ۸۸، ۸۹، ۱۹۸.

الغوالی،- العوالی اللئالی.

غیاث الأمم فی التیاث الظلم (للجوینی):

۱/ ۲۶۸.

الغیبه (للشیخ الطوسی)- غیبه الطوسی:

۱/ ۴۷۸؛ ۲/ ۹۰، ۹۲؛ ۴/ ۲۱۵.

الغیبه (للنعمانی)- کتاب الغیبه: ۱/ ۱۸۱، ۲۳۷، ۲۳۸، ۲۳۹، ۲۹۵، ۳۷۸، ۳۸۲؛ ۲/ ۸۲۲؛ ۳/ ۲۹۰، ۲۹۵.

الفتن: (للترمذی): ۱/ ۶۱۴.

فتوح البلدان (للبلاذری): ۲/ ۷۲۲؛ ۳/ ۲۰۴، ۳۳۰، ۳۳۱، ۴۳۱.

فروع الکافی،- الکافی.

الفروق (للقرافی): ۲/ ۴۷۶.

الفصل (لابن حزم): ۱/ ۸۶، ۲۶۹.

الفضائل: ۲/ ۸۳۰.

الفقه الإسلامی و أدلته (للدکتور الزحیلی):

۱/ ۳۳۸، ۴۰۳؛ ۲/ ۷۶، ۸۲، ۳۲۳، ۳۴۴، ۴۷۵، ۴۷۶.

فقه الرضا: ۱/ ۳۳۹، ۴۶۸؛ ۲/ ۳۵۴، ۳۵۶، ۳۵۷، ۳۶۰، ۴۹۱، ۵۱۱؛ ۳/ ۴۷، ۸۶.

الفقه علی المذاهب الأربعه: ۱/ ۸۷، ۲۷۳، ۳۳۸، ۳۷۱، ۳۷۳، ۴۰۳؛ ۲/ ۳۲۳، ۳۳۲، ۵۹۵؛ ۳/ ۱۱، ۲۸۷، ۳۰۱.

الفقیه (للصدوق): ۱/ ۱۳۸، ۱۴۱، ۱۴۳، ۲۴۵، ۳۳۹، ۳۵۴، ۳۵۶، ۳۵۹، ۴۶۱، ۴۶۳، ۵۹۱؛ ۲/ ۳۵، ۹۱، ۴۸۲، ۴۹۸، ۵۲۴، ۵۳۱، ۵۳۲، ۶۱۶، ۶۲۱، ۶۶۲، ۷۵۹، ۷۸۱؛ ۳/ ۹۶، ۱۱۲، ۳۷۹، ۴۶۴؛ ۴/ ۹۴.

الفهرست (لابن الندیم): ۱/ ۱۸۰؛ ۳/ ۳۹۷، ۳۹۹.

الفهرست (لشیخ الطائفه الطوسی): ۱/ ۱۷۳،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۴۱

۱۸۰، ۲۲۳، ۴۲۸، ۴۳۱؛ ۲/ ۶۶۶؛ ۴/ ۳۰۴.

قاطعه اللجاج (للکرکی): ۳/ ۱۸۸.

القاموس (للفیروزآبادی)- قاموس اللغه:

۲/ ۳۱۶، ۳۱۸، ۴۲۲، ۴۳۵، ۶۱۳، ۸۲۷؛ ۳/ ۴۵، ۸۴، ۲۶۴، ۴۱۷؛ ۴/ ۴، ۴۲، ۴۴، ۴۹.

قرب الإسناد (للحمیری): ۲/ ۴۶۰، ۴۹۳، ۵۵۱، ۶۴۰، ۷۳۸، ۷۹۹، ۸۰۶، ۸۲۰؛ ۳/ ۴۴۴؛ ۴/ ۸۸، ۳۰۴.

القواعد (للعلامه الحلّی): ۲/ ۱۴۷، ۳۰۵، ۳۱۲، ۳۱۴، ۳۱۹، ۳۲۰، ۳۴۷، ۳۵۰، ۴۱۴، ۴۷۲، ۶۱۵، ۶۱۸، ۶۴۲، ۶۵۴، ۶۵۶، ۶۵۹؛

۳/ ۱۳۹، ۴۲۲؛ ۴/ ۹۵، ۹۶، ۱۱۶، ۱۲۰، ۱۴۵، ۲۱۷، ۲۲۷.

القواعد و الفوائد (للشهید الأول): ۲/ ۴۱۸، ۴۷۵، ۴۷۸.

قوت القلوب (لأبی طالب المکی): ۲/ ۸۳۰.

الکافی (لأبی الصلاح): ۱/ ۳۴۰؛ ۲/ ۴۱۴، ۴۱۷، ۴۲۸، ۶۱۶، ۶۱۷، ۶۴۲، ۶۵۵، ۳/ ۸۶، ۱۲۴، ۱۳۸؛ ۴/ ۱۴، ۶۸، ۷۸، ۹۸، ۱۰۰، ۱۱۸.

الکافی (للکلینی)؛ الأصول و الفروع و الروضه:

۱/ ۲۱، ۳۶، ۶۳، ۶۶، ۸۱، ۱۰۴، ۱۱۳، ۱۲۹، ۱۳۸، ۱۶۹، ۱۸۱، ۱۸۵، ۱۸۸، ۲۰۰، ۲۱۴، ۲۱۶، ۲۳۰، ۲۳۷، ۲۴۱، ۲۴۳، ۲۹۰، ۲۹۴، ۳۰۵، ۳۲۲- ۳۲۴، ۳۴۵، ۳۵۶، ۳۵۸، ۳۵۹، ۳۶۵، ۳۷۸، ۳۸۲، ۴۲۹، ۴۳۲، ۴۶۷، ۴۷۱، ۴۷۲، ۴۷۵، ۴۷۹، ۵۱۵، ۵۲۲، ۶۰۹؛ ۲/ ۱۱۷، ۱۵۱، ۱۸۷، ۲۵۵، ۲۶۸، ۳۶۵، ۳۹۵، ۴۰۸، ۴۴۸، ۵۴۱، ۵۴۲، ۵۴۹، ۵۷۳، ۶۶۹، ۶۷۰، ۶۷۱، ۶۹۵، ۶۹۶، ۶۹۹، ۷۱۰، ۷۱۶، ۷۵۸، ۷۵۹، ۷۷۲، ۷۷۵، ۷۹۱، ۷۹۴، ۷۹۸، ۸۰۳، ۸۰۸، ۸۲۱- ۸۲۳، ۸۲۵؛ ۳/ ۱۶، ۵۴، ۹۲، ۹۸، ۱۰۷، ۱۱۵، ۱۶۵، ۱۹۵، ۲۲۰، ۲۵۴، ۲۶۳- ۲۶۵، ۲۸۹، ۳۱۰، ۳۲۷، ۳۴۷، ۳۴۹، ۴۳۴، ۴۶۵، ۴۸۲، ۵۰۱؛ ۴/ ۶۹، ۷۴، ۹۱، ۹۸، ۹۹، ۱۰۷، ۱۳۱، ۱۵۷، ۱۶۸، ۲۰۲، ۲۹۲.

الکامل (لابن الأثیر): ۱/ ۴۴، ۱۷۵، ۲۹۳، ۵۰۳، ۵۰۴، ۵۲۰، ۵۵۸، ۵۵۹، ۶۰۵؛ ۲/ ۳۷۶؛ ۳/ ۵۰۶.

کتاب أبی یوسف إیشع النصرانی فی الکشف عن مذاهب الحرنانیین: ۳/ ۴۰۰.

کتاب أحمد بن محمد بن سیار: ۱/ ۲۴۷.

کتاب البیع (للشیخ الأنصاری)،- المکاسب.

کتاب البیع (للإمام الخمینی «قدّس سرّه»):

۳/ ۱۱۸، ۲۴۸.

کتاب الحدود (للمصنف): ۳/ ۴۸۳.

کتاب الخمس (للشیخ الأنصاری): ۳/ ۸۸؛ ۴/ ۳۳، ۳۵، ۳۶، ۱۴۲.

کتاب الخمس (للمصنف): ۱/ ۱۰۲، ۱۴۸؛ ۳/ ۴، ۶۲، ۶۵، ۶۷، ۶۸، ۸۰، ۹۷، ۱۰۷، ۱۲۸؛ ۴/ ۱۰۸.

کتاب الزکاه (للمصنف): ۳/ ۴، ۱۰، ۱۲، ۱۹، ۲۰، ۳۰، ۱۲۸، ۴۴۶، ۴۵۰، ۴۵۸، ۴۵۹؛ ۴/

۲۹۰.

کتاب درست بن أبی منصور: ۲/ ۵۲۵.

کتاب سلیم بن قیس الهلالی: ۱/ ۱۷۸، ۱۸۰- ۱۸۲، ۲۵۳، ۳۰۳، ۳۰۴، ۳۰۶، ۳۱۸،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۴۲

۵۰۸.

کتاب صفین،- صفین.

کتاب طلحه: ۳/ ۴۱۷.

کتاب ظریف: ۱/ ۱۴۹.

کتاب عاصم بن حمید الحناط: ۴/ ۴۶.

کتاب علی «ع»: ۴/ ۴۶، ۱۵۷، ۱۸۸، ۲۰۰، ۲۳۵، ۲۴۱.

کتاب فضائل عباس بن عبد المطلب: ۱/ ۲۲۴.

الکتاب الکبیر،- المبسوط.

کتاب ورّام: ۱/ ۲۹۷.

الکتب الأربعه: ۲/ ۱۰۲، ۶۴۰؛ ۳/ ۱۵، ۹۵.

کتبه (کتب الشیخ) الثلاثه الفتوائیه: ۳/ ۲۷۱.

الکشاف (للزمخشری): ۱/ ۳۵۰؛ ۲/ ۷۷۱؛ ۳/ ۴۷۰؛ ۴/ ۴.

کشف الرموز: ۲/ ۵۰۳.

کشف الظنون: ۲/ ۲۶۱.

کشف الغطاء: ۲/ ۲۵۸، ۵۹۵؛ ۴/ ۶۹، ۱۴۰.

کشف الغمّه: ۲/ ۳۷۹، ۵۴۹.

كشف اللثام: ۲/ ۳۲۰، ۴۹۷؛ ۵۰۰، ۵۰۴؛ ۳/ ۴۰۷.

كشف المراد،- شرح التجريد.

كفايه الأحكام (للمحقق السبزوارى): ۲/ ۱۷۶، ۵۹۵؛ ۳/ ۱۱۹، ۲۰۷، ۲۰۹، ۲۳۳، ۲۳۸، ۲۴۲، ۲۴۴؛ ۴/ ۳۶، ۴۳، ۶۸، ۲۳۱، ۲۳۴.

كفايه الأصول (للمحقق الخراسانى): ۲/ ۱۷۷، ۲۲۲.

كمال الدين (للصدوق): ۱/ ۳۹۲، ۴۱۲، ۴۷۸؛ ۲/ ۹۰؛ ۴/ ۲۵۸.

كنز الرّب: ۳/ ۳۹۶.

كنز العرفان: ۳/ ۲۵۲.

الكنز العظيم: ۳/ ۳۹۶.

كنز العمال: ۱/ ۱۷۵، ۱۹۵، ۲۰۲، ۲۸۶، ۲۹۶، ۲۹۷، ۲۹۹، ۳۰۹، ۳۵۴، ۳۶۰، ۴۶۲، ۴۷۵، ۵۲۹، ۵۵۴، ۵۹۲، ۶۰۴، ۶۲۰؛ ۲/ ۱۰، ۱۸، ۷۱، ۷۷، ۱۲۵، ۱۴۵، ۱۵۳، ۱۹۵، ۲۰۰، ۲۵۴، ۲۶۴، ۲۶۵، ۲۶۹، ۳۸۰، ۴۹۸، ۵۴۶، ۶۰۵، ۶۲۵، ۶۲۷، ۶۳۱، ۶۸۴، ۷۶۱، ۷۷۸، ۷۸۹، ۷۹۹، ۸۰۷، ۸۱۱- ۸۱۳، ۸۱۵، ۸۳۲؛ ۳/ ۴۸۵، ۵۰۲؛ ۴/ ۱۶۲.

كنز الفوائد: ۴/ ۲۵۸.

كنز الكراجكى: ۱/ ۱۷۶، ۱۹۹، ۳۱۰، ۳۵۷، ۴۳۵، ۴۸۴.

گنزا: ۳/ ۴۰۴.

گنزاربّا: ۳/ ۴۱۰.

گيتاشناسى: ۳/ ۲۴۷.

لبّ اللباب: ۱/ ۱۴۰، ۱۹۷.

لسان العرب: ۱/ ۵۴، ۷۳، ۲۹۱، ۳۵۴، ۴۳۴، ۴۵۳، ۵۲۴؛ ۲/ ۷۱، ۷۲، ۱۶۸، ۳۱۶، ۳۱۸، ۴۲۲، ۵۶۳، ۵۷۷،

۶۱۳؛ ۳/ ۴۳، ۴۵، ۴۸۸؛ ۴/ ۵۰.

اللمعه (للشهید الأوّل): ۲/ ۴۸۹، ۶۴۲، ۶۶۰؛ ۳/ ۸۸، ۱۴۰؛ ۴/ ۴۳، ۶۹، ۹۵، ۲۲۰، ۲۳۳.

مآثر الإنافه فی معالم الخلافه (للقلقشندی):

۱/ ۲۷۲.

مبادی نظم الحکم فی الإسلام: ۲/ ۸۳.

المبسوط (للسرخسی): ۲/ ۴۵۶، ۴۷۲؛ ۴/ ۲۶۱، ۲۷۱، ۲۷۴.

المبسوط (لشیخ الطائفه الطوسی): ۱/ ۳۳۹، ۳۴۰، ۳۷۲؛ ۲/ ۱۵۴، ۱۶۱، ۱۶۵، ۱۶۶، ۲۴۹، ۳۰۵، ۳۱۱، ۳۱۴، ۳۱۹، ۳۲۰،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۴۳

۳۶۲، ۳۷۰، ۴۱۴، ۴۲۸، ۴۶۷، ۴۷۱، ۵۷۸، ۶۱۶، ۶۱۸، ۶۴۱، ۶۴۳، ۶۵۵، ۶۵۸، ۷۲۶، ۷۲۹، ۷۴۲، ۷۶۲؛ ۳/ ۵۳، ۸۹، ۱۳۸، ۱۴۱، ۱۴۸، ۱۶۹، ۱۷۳، ۱۷۷، ۱۸۵- ۱۸۷، ۱۹۴، ۲۰۸، ۲۱۵، ۲۱۸، ۲۳۷، ۲۵۳، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۷۲، ۲۷۴، ۲۷۶، ۲۷۸، ۲۸۱، ۲۸۲، ۲۸۵، ۲۸۶، ۲۹۶، ۲۹۸، ۳۰۳، ۳۰۸- ۳۱۱، ۳۳۶، ۳۳۷، ۳۶۹، ۳۷۴، ۳۹۰، ۴۰۷، ۴۱۴، ۴۱۷، ۴۲۲، ۴۲۴، ۴۲۶، ۴۳۳، ۴۴۲، ۴۴۹، ۴۵۵، ۴۶۲، ۴۶۸، ۴۷۷، ۴۸۶، ۴۹۳، ۴۹۶؛ ۴/ ۳، ۸، ۱۳، ۶۲، ۶۹، ۷۶، ۱۱۲، ۱۵۶، ۱۷۱، ۱۷۸، ۱۸۲، ۱۸۴، ۱۸۵، ۱۸۷، ۱۹۷، ۲۱۶، ۲۱۷، ۲۲۰، ۲۳۰- ۲۳۲، ۲۳۷، ۲۴۷، ۲۵۰، ۲۵۵، ۲۶۴.

المجازات النبویّه: ۴/ ۱۵۲.

مجالس ابن الشیخ؛ مجالس الطوسی،- الأمالی؛ أمالی الطوسی.

مجالس الصدوق،- الأمالی للصدوق.

مجالس المفید،- الأمالی للمفید.

مجمع البحرین: ۱/ ۳۹، ۳۴۹؛ ۲/ ۲۶۰؛ ۳/ ۴۸۸؛ ۴/ ۴۳، ۴۴، ۵۰، ۵۴، ۸۵.

مجمع البرهان (للمقدس الأردبیلی): ۲/ ۲۴۹، ۲۵۱؛ ۳/ ۲۰۶، ۲۰۹، ۲۱۶، ۲۲۸، ۲۷۰.

مجمع البیان (للطبرسی)- المجمع: ۱/ ۳۹، ۴۰، ۷۰، ۳۴۸، ۴۳۲، ۴۳۹، ۴۴۰، ۴۸۷، ۵۱۴؛ ۲/ ۱۸۸، ۲۲۶، ۲۴۱، ۳۳۴، ۴۲۵، ۴۲۷- ۴۳۰، ۵۴۰، ۵۶۲، ۷۰۳، ۷۴۱، ۷۵۷، ۷۸۶، ۷۸۷؛ ۳/ ۷، ۳۸، ۱۰۳، ۱۳۰، ۱۳۳، ۱۳۶، ۱۴۵، ۲۵۸، ۲۶۶، ۲۷۱، ۲۸۱، ۳۲۱، ۳۲۲، ۳۲۴، ۳۴۴، ۳۶۵، ۳۹۴، ۴۰۷؛

۴/ ۳، ۶، ۲۹۱، ۲۹۳.

مجمع الزوائد: ۴/ ۲۷۳.

مجمع الفائده و البرهان،- مجمع البرهان.

المحاسن (للبرقی)- محاسن البرقی: ۱/ ۳۰۴؛ ۲/ ۸۲۱.

محاضرات الأبرار: ۲/ ۱۳۶.

المحکم و المتشابه (للسید المرتضی): ۱/ ۱۰۲، ۱۰۴، ۱۷۷، ۱۹۰، ۲۹۱، ۳۰۴، ۳۲۳، ۵۹۹؛ ۲/ ۱۶، ۵۲؛ ۳/ ۸۱، ۱۱۱؛ ۴/ ۲۰، ۱۰۸.

المحصول (لفخر الدین الرازی): ۲/ ۷۵.

المحلّی (لابن حزم): ۱/ ۲۷۱؛ ۲/ ۷۰، ۷۵، ۲۶۶، ۳۳۲، ۳۴۸، ۳۵۱، ۵۱۵، ۶۰۲، ۶۲۷.

مختصر الخرقی (لأبی القاسم الخرقی)- المختصر:

۲/ ۱۴۷؛ ۳/ ۳۰۲، ۳۳۹، ۳۴۷، ۳۷۱، ۴۱۵، ۴۲۸، ۴۳۹؛ ۴/ ۱۲، ۱۸۳، ۲۶۹، ۲۷۰.

المختصر النافع (للمحقّق الحلّی)- المختصر؛ النافع: ۲/ ۱۶۷، ۶۱۴، ۶۱۶، ۶۴۲، ۶۵۳، ۶۵۶، ۶۵۹؛ ۳/ ۲۲۴؛ ۴/ ۴۳، ۶۴، ۶۸، ۹۵، ۱۱۵، ۱۹۹، ۲۲۰، ۲۵۰.

المختلف (للعلامه الحلّی): ۲/ ۲۱۶، ۲۲۱، ۳۴۷، ۳۵۱، ۳۸۴، ۶۱۵، ۶۱۶، ۶۲۹، ۶۶۰، ۶۶۶؛ ۳/ ۱۱، ۸۹، ۹۵، ۱۲۳، ۱۲۴، ۱۹۴، ۲۷۳، ۳۰۰، ۳۰۷- ۳۰۹، ۳۱۱، ۳۹۱، ۳۹۳، ۴۰۸، ۴۲۳، ۴۳۶، ۴۳۷، ۴۵۱، ۴۶۹؛ ۴/ ۲۷، ۱۲۶، ۲۵۱.

المدارک: ۲/ ۴۷۳، ۵۹۴، ۵۹۷، ۶۴۰؛ ۳/ ۵۱، ۹۵، ۱۲۴؛ ۴/ ۵۷، ۶۴، ۱۰۸، ۱۱۷.

المدونه الکبری: ۲/ ۴۲۶، ۴۵۴، ۶۴۴؛ ۴/ ۲۶۹.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۴۴

مرآه العقول (للمجلسی): ۱/ ۱۳۸، ۲۰۶، ۲۱۶، ۲۲۰؛ ۲/ ۲۵۵، ۳۳۹، ۵۳۳، ۶۹۵، ۷۷۲، ۷۹۹، ۸۲۴؛ ۳/ ۹۸، ۱۳۷، ۱۹۳، ۳۸۴، ۵۰۱؛ ۴/ ۹۸، ۱۰۱، ۱۹۱.

المراجعات: ۱/ ۵۲؛ ۲/ ۸۴.

المراسم (لسلار بن عبد العزیز)- مراسم سلّار:

۱/ ۳۴۰؛ ۲/ ۶۱۶؛ ۳/ ۱۲۳، ۱۴۰؛ ۴/ ۱۴، ۶۸، ۷۸، ۱۱۴، ۱۵۷.

مروج الذهب (للمسعودی): ۱/ ۱۱۰؛ ۲/ ۵۸۸، ۶۰۶، ۶۸۸؛ ۳۱۴.

المسائل الناصریه: ۳/ ۳۰۷.

المسالک (للشـهید الثانی): ۱/ ۱۱۸، ۳۳۷، ۳۷۲؛ ۲/ ۱۴۷، ۱۵۵، ۱۵۶، ۱۷۸، ۲۴۲، ۳۱۷، ۳۴۷، ۳۵۱- ۳۵۳، ۳۵۵، ۳۵۶، ۴۰۵، ۴۹۸،

۵۰۳، ۵۲۲، ۶۱۶، ۶۶۵؛ ۳/ ۱۶۶، ۱۷۰، ۲۱۳، ۲۱۹، ۲۲۴، ۲۲۹، ۲۳۰، ۲۳۳، ۲۴۱، ۳۰۰، ۳۰۱، ۳۰۹، ۴۴۲؛ ۴/ ۳۶، ۴۳، ۶۲، ۷۲، ۷۸، ۱۰۸، ۱۲۰، ۱۴۹، ۱۵۹، ۱۶۹، ۱۷۲، ۱۸۰، ۱۸۲، ۱۸۳، ۱۸۶، ۲۱۸؛ ۲۳۰، ۲۳۱، ۲۳۴- ۲۳۶، ۲۴۷، ۲۴۸، ۲۵۰، ۲۵۴.

مسالک الأفهام (للکاظمی): ۱/ ۳۴۹.

مستدرک الحاکم: ۱/ ۴۲، ۶۰؛ ۲/ ۸۴، ۶۲۴، ۶۲۶، ۶۳۱؛ ۴/ ۲۶۲.

المستدرک (للنوری)- مستدرک الوسائل:

۱/ ۱۴۰، ۲۴۸، ۲۵۴، ۲۵۵، ۳۰۰، ۳۶۰، ۳۶۱، ۴۶۲، ۴۷۵، ۵۸۵؛ ۲/ ۲۶۸، ۳۳۸، ۳۵۳، ۳۵۴، ۳۶۰، ۳۶۶، ۳۷۹، ۳۸۲، ۳۹۳، ۴۰۹، ۴۵۳، ۴۵۴، ۴۶۲، ۴۷۰، ۴۷۹، ۴۸۵- ۴۸۷، ۴۹۰- ۴۹۲، ۴۹۴، ۴۹۶، ۴۹۹، ۵۰۱، ۵۰۲، ۵۰۹، ۵۱۱، ۵۱۲، ۵۱۴، ۵۱۹، ۵۲۵، ۶۲۳، ۶۲۶، ۶۲۷، ۶۳۰، ۶۳۴، ۶۴۰، ۶۷۱، ۶۸۴، ۷۳۴، ۷۴۲؛ ۳/ ۱۵۷، ۱۶۶، ۲۴۵، ۲۵۵، ۲۹۰، ۲۹۲، ۲۹۶، ۳۰۴، ۳۱۱، ۳۱۲، ۳۱۴، ۳۷۷، ۳۷۸، ۳۸۵، ۴۱۸، ۴۲۹، ۴۴۷، ۴۵۲، ۴۶۵، ۴۸۳؛ ۴/ ۴۶، ۵۹، ۷۳، ۷۴، ۱۱۱، ۱۵۲- ۱۵۴، ۱۸۷.

المستصفی (للغزالی): ۲/ ۶۷، ۷۵، ۷۶.

المستمسک (للحکیم): ۳/ ۵۴؛ ۴/ ۳۵.

المستند (للنراقی)- مستند الشیعه: ۲/ ۱۷۰، ۴۶۳، ۵۹۴، ۵۹۷.

مسند أحمد بن حنبل: ۱/ ۴۱، ۱۸۱، ۱۸۴، ۱۸۶، ۳۳۶، ۳۵۳، ۵۱۰، ۵۱۴، ۶۰۱، ۶۱۴، ۲/ ۳۰، ۴۵، ۴۹، ۵۴، ۵۵، ۱۱۱، ۱۱۲، ۲۳۴، ۳۳۵، ۳۴۰، ۳۷۶، ۳۷۵، ۶۶۳، ۶۹۶، ۷۷۳، ۸۱۳؛ ۳/ ۵۸، ۳۵۵، ۳۵۹، ۵۰۳؛ ۴/ ۱۴۹، ۱۸۳، ۲۵۹، ۲۶۰، ۲۶۱.

مسند زید بن علی: ۲/ ۳۷۹، ۴۲۷، ۴۳۵، ۴۵۰، ۴۹۱، ۴۹۳، ۵۳۲، ۷۷۹، ۸۱۴؛ ۳/ ۳۱۵، ۳۸۶.

مسند عبد بن حمید: ۲/ ۲۶۹.

مسند علیّ «ع»: ۲/ ۲۶۹، ۸۳۳.

مصادر نهج البلاغه: ۴/ ۲۵۸.

مصباح الشریعه: ۲/ ۱۴۲، ۱۷۱، ۳۹۹.

مصباح الفقیه: ۲/ ۶۶؛ ۳/ ۲۱، ۲۳، ۸۶، ۱۲۵، ۴۵۹؛ ۴/ ۲۸، ۴۱، ۴۳، ۶۴، ۱۴۰.

مصحف أبیّ: ۱/ ۴۰.

المصنف

(لابن أبی شیبه): ۱/ ۱۷۵؛ ۲/ ۸۰۶، ۸۳۰؛ ۴/ ۲۸۳.

مصنف أبی داود: ۲/ ۴۲۴، ۴۷۸،- سنن أبی داود.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۴۵

المصنّف (لعبد الرزاق الصنعانی): ۱/ ۲۹۹، ۳۷۶، ۳۸۰؛ ۲/ ۱۳۶، ۳۶۳، ۳۸۲، ۴۱۰، ۴۲۴، ۴۷۸، ۴۷۹، ۶۰۳، ۶۶۳، ۷۸۲، ۸۱۴؛ ۳/ ۳۸۶، ۳۹۵؛ ۴/ ۲۷۴، ۲۷۹، ۲۸۰، ۲۸۱.

مصنف النسائی: ۲/ ۴۲۴، ۴۷۸،- سنن النسائی.

مطالب السؤول: ۲/ ۷۷۸.

المعالم- معالم الأصول: ۲/ ۶۴۰.

معالم القربه (لابن الأخوه): ۲/ ۲۵۸، ۲۶۰، ۲۷۲، ۲۷۹، ۲۹۶، ۳۰۰، ۳۰۷، ۳۱۷، ۳۲۱، ۳۳۰، ۳۴۹، ۳۵۰، ۳۶۴، ۴۰۳، ۴۱۱، ۴۲۰.

معانی الأخبار (للصدوق)- المعانی: ۱/ ۳۹۲، ۴۶۱؛ ۲/ ۹۷، ۶۹۶.

المعتبر (للمحقق الحلّی): ۱/ ۱۹؛ ۳/ ۴۸، ۸۸، ۹۲؛ ۴/ ۶۴، ۶۶، ۶۹.

معجم مقاییس اللغه؛ المقاییس: ۱/ ۵۴، ۴۳۴؛ ۳/ ۵، ۴۳، ۴۵؛ ۴/ ۴۹.

المغازی (للواقدی): ۲/ ۴۴، ۴۶، ۴۷، ۱۳۳، ۱۳۴، ۳۸۶، ۵۵۶، ۵۵۸، ۵۶۱، ۵۶۳، ۷۴۲؛ ۳/ ۱۴۳، ۱۵۲، ۲۴۲، ۳۲۱.

المغنی (لابن قدامه الحنبلی): ۱/ ۳۳۷، ۴۰۲، ۵۸۶؛ ۲/ ۸۲، ۳۱۲، ۳۱۷، ۳۲۲، ۳۳۲، ۳۴۸، ۳۵۱، ۳۶۲، ۳۶۳، ۵۰۷، ۵۱۵، ۵۱۷، ۵۲۱، ۵۲۷، ۵۲۹، ۶۱۸، ۷۳۰؛ ۳/ ۲۴، ۹۰، ۱۰۲، ۱۵۵، ۱۷۳، ۱۷۷، ۱۷۸، ۲۵۴، ۲۶۶، ۲۷۵، ۲۷۶، ۲۷۷، ۳۰۲، ۳۳۹، ۳۴۷، ۳۷۱، ۴۱۶، ۴۲۰، ۴۲۵، ۴۲۸، ۴۳۹، ۴۵۲، ۴۶۳، ۴۸۰، ۴۹۷؛ ۴/ ۷۱، ۱۰۲، ۱۷۰، ۱۷۲، ۱۸۳، ۱۸۶، ۱۸۷، ۱۹۰، ۱۹۲، ۲۲۰، ۲۳۵، ۲۳۶، ۲۵۵، ۲۸۱.

مغنی المحتاج: ۳/ ۴۶۹؛ ۴/ ۸۴.

المفاتیح (للمحدث الکاشانی): ۳/ ۱۲۴؛ ۴/ ۲۳۱.

مفتاح الکرامه: ۲/ ۶۱۶، ۶۵۱، ۶۵۸، ۶۶۰؛ ۴/ ۹۶.

المفردات (للراغب): ۱/ ۵۳، ۵۵، ۷۳، ۱۰۷، ۴۳۳، ۵۲۴؛ ۲/ ۳۱۶، ۴۲۱، ۵۷۷؛ ۳/ ۶، ۷، ۴۶، ۱۲۹، ۲۴۹، ۲۵۱، ۳۴۳؛ ۴/ ۱.

مقاتل الطالبيين: ١/ ٢١٨، ٢٣٨، ٦٠٧.

المقتصر: ٢/ ٦٦٠.

مقدمه ابن

خلدون: ۱/ ۸۷، ۱۶۷، ۲۷۲، ۳۷۱، ۳۷۳، ۵۲۴؛ ۲/ ۲۷، ۱۱۲، ۲۷۱؛ ۴/ ۲۹۹.

مقصد الراغب: ۲/ ۵۲۵.

---

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ۴ جلد، نشر تفکر، قم - ایران، دوم، ۱۴۰۹ ه ق

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه؛ ج ۴، ص: ۵۴۵

المقنع (لابن قدّامه): ۴/ ۱۶۱.

المقنع (للصدوق): ۱/ ۳۳۹؛ ۲/ ۴۹۸، ۶۱۶، ۶۱۷، ۶۴۳؛ ۳/ ۴۲۱.

المقنعه (للمفید): ۱/ ۱۴۰، ۳۳۹، ۳۶۴؛ ۲/ ۱۵۲، ۱۵۴، ۱۶۶، ۳۹۴، ۴۲۸، ۵۰۲، ۶۱۴- ۶۱۶، ۶۱۸، ۶۴۲، ۶۵۵، ۶۵۹؛ ۳/ ۲۱، ۳۴، ۸۹، ۱۲۳، ۱۳۸، ۳۸۰، ۳۹۳، ۴۳۱، ۴۳۷، ۴۴۶، ۴۵۱، ۴۶۲، ۴۶۵، ۴۶۶، ۴۷۱؛ ۴/ ۱۲، ۲۷، ۴۸، ۵۴، ۵۹، ۶۸، ۷۸، ۹۰، ۹۲، ۹۴، ۹۸، ۱۰۸، ۱۱۱، ۱۱۲، ۱۱۸.

مکارم الأخلاق: ۲/ ۳۲۵، ۷۹۱.

المکاسب (للشیخ الأنصاری): ۱/ ۱۴، ۶۶، ۳۱۵، ۴۲۱، ۴۳۷، ۴۷۹؛ ۲/ ۵۴۰، ۶۵۳، ۶۵۷؛ ۳/ ۱۲۶، ۲۲۰، ۲۲۹، ۲۳۱، ۲۴۰، ۲۴۶؛ ۴/ ۱۲۷، ۲۰۹.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۴۶

الملاحم (للبطائنی): ۱/ ۴۲۲.

ملاذ الأخیار (للمجلسی): ۴/ ۵۳، ۱۰۵.

الملل و النحل (للشهرستانی): ۳/ ۳۹۶.

المنار، - تفسیر المنار.

المناقب (لابن شهر آشوب): ۱/ ۳۹۲؛ ۲/ ۱۹۳، ۱۹۴، ۳۹۳، ۴۷۹، ۵۷۲، ۶۸۱، ۶۹۹، ۷۰۰، ۷۹۲، ۸۰۴، ۸۰۵، ۸۰۷، ۸۲۷، ۸۳۰؛ ۳/ ۳۳۲.

مناقب الخوارزمی: ۲/ ۳۷۹.

المناقب المرتضويه: ۲/ ۶۸۳.

المنتقى (للباجى): ۲/ ۵۷۸.

المنتقى (للكازرونى): ۲/ ۷۹۰.

منتقى الجمان؛ المنتقى: ۳/ ۹۲، ۱۱۹، ۱۲۴.

منتهى الإرادات (لابن النجار): ۲/ ۴۵۷.

المنتهى (للعلامه الحلّى)- منتهى المطالب:

۱/ ۱۹، ۱۱۸، ۱۱۹؛ ۲/ ۲۴۷، ۶۴۲، ۶۵۱، ۶۶۰، ۶۶۱؛ ۳/ ۲۲، ۶۷، ۸۹، ۹۱، ۹۳، ۱۲۳، ۱۴۰، ۱۴۲، ۱۶۷، ۱۶۹، ۱۷۷، ۱۸۷، ۱۸۸، ۲۱۳، ۲۵۳، ۲۵۴، ۲۶۳، ۲۷۰، ۲۷۴، ۲۷۵، ۲۷۷، ۲۷۸، ۲۸۳، ۲۸۷، ۳۰۰، ۳۰۱، ۳۷۲، ۳۹۱، ۳۹۲،

۴۱۵، ۴۲۰، ۴۲۱، ۴۲۴، ۴۳۶، ۴۳۹، ۴۴۳، ۴۵۶، ۴۶۲، ۴۶۹، ۴۸۶، ۴۹۳، ۴۹۷؛ ۴/ ۵۷، ۵۸، ۶۲، ۶۴، ۶۹، ۸۳، ۱۱۵، ۱۴۲، ۱۵۸، ۲۳۶، ۲۶۵، ۲۶۶، ۲۸۱.

المنجد: ۱/ ۷۴؛ ۲/ ۳۲۳، ۵۶۳، ۶۱۳؛ ۳/ ۲۴۷، ۲۵۶، ۴۸۶؛ ۴/ ۲۸۰.

منهاج البراعه (للخوئی)- شرح نهج البلاغه:

۱/ ۳۲۷؛ ۲/ ۱۲۶.

المنهاج (للنووی)- منهاج السنه؛ منهاج النووی: ۱/ ۲۶۹، ۳۷۱، ۴۰۲؛ ۲/ ۱۴۷، ۳۲۲، ۳۴۸، ۳۵۰، ۳۵۷، ۴۲۶، ۴۶۸؛ ۳/ ۴۶۹؛ ۴/ ۸۳.

منیه الطالب: ۱/ ۳۱۵.

منیه المرید: ۱/ ۴۶۲، ۴۸۷.

المهذب: ۲/ ۴۰۴.

المهذب (لابن البراج): ۱/ ۳۴۰؛ ۲/ ۶۱۷؛ ۳/ ۲۷۱؛ ۴/ ۱۵، ۱۱۹، ۱۵۷، ۱۹۷، ۲۲۰، ۲۳۰، ۲۳۲، ۲۳۷، ۲۵۵.

المهذب (لأبی إسحاق): ۲/ ۴۶۷، ۴۷۲.

المهذب البارع (لابن فهد): ۲/ ۶۵۷.

المواقف (للإیجی): ۱/ ۲۶۷.

المواهب: ۲/ ۱۳۶، ۱۳۸.

موسوعه الفقه الإسلامی: ۲/ ۶۱۹، ۶۵۲، ۶۶۰.

الموطأ (لمالک بن أنس): ۲/ ۷۸، ۱۴۴، ۲۴۹، ۳۸۹؛ ۳/ ۹۲، ۴۴۹؛ ۴/ ۱۵۱، ۲۷۹.

المیزان (للعلامه الطباطبائی)- تفسیر المیزان:

۱/ ۳۵۰- ۳۵۲، ۵۲۵؛ ۳/ ۴۰۲؛ ۴/ ۴.

المیسیه: ۲/ ۶۱۶.

الناسخ (للنحاس): ۳/ ۱۴۹.

الناصريات (للسيد المرتضى): ۱/ ۱۹؛ ۳/ ۲۹۹، ۳۰۸، ۳۱۷، ۳۳۹.

نزهه الأبصار: ۲/ ۸۰۵.

نصب الرايه: ۴/ ۲۷۳.

نظام حقوق المرأه فى الإسلام (للشهيد المطهرى):

۱/ ۳۴۳.

نظم الحكم بمصر: ۲/ ۴۶۶.

نظم الحكم و الإداره فى الشريعه الإسلاميه (لعلى منصور): ۲/ ۸۲.

النفليه (للشهيد الأول): ۱/ ۹۲.

النهايه (لابن الأثير)- نهايه ابن الأثير: ۱/ ۵۳،

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۵۴۷

۵۵، ۳۵۴، ۴۳۴، ۵۲۴؛ ۲/ ۱۸، ۲۹، ۴۸، ۱۹۵، ۲۵۹، ۳۰۸، ۳۱۶، ۳۳۲، ۳۴۰، ۵۷۰، ۵۷۷، ۶۱۲، ۶۲۸، ۶۹۵، ۷۴۸، ۷۹۹؛ ۳/ ۴۴، ۶۱، ۳۹۹، ۴۹۲؛ ۴/ ۴۲، ۴۴، ۵۳، ۵۶، ۸۰، ۱۴۹، ۱۸۷، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۷۳، ۲۷۷، ۲۸۰، ۲۸۳.

النهايه (لشيخ الطائفه الطوسى)- نهايه الشيخ:

۱/ ۱۲۷، ۱۵۰، ۱۵۱، ۱۵۳، ۱۵۵- ۱۶۰،

۳۳۹، ۳۴۰، ۳۶۴؛ ۲/ ۱۵۴، ۱۶۶، ۱۹۷، ۲۰۰، ۲۱۵، ۲۱۶، ۲۲۰، ۳۲۱، ۳۴۶، ۳۵۲، ۳۵۸، ۳۶۱، ۳۹۴، ۳۹۵، ۴۰۷، ۴۲۷، ۴۹۲، ۵۱۱، ۵۲۹، ۵۳۱، ۶۱۴، ۶۱۶، ۶۱۷، ۶۲۹، ۶۴۱، ۶۵۱، ۶۵۵، ۶۵۸؛ ۳/ ۴۵، ۵۳، ۶۲، ۷۲، ۸۳، ۸۹، ۹۴، ۱۲۲، ۱۲۳، ۱۵۳، ۱۸۲، ۲۲۳، ۲۶۲، ۲۷۳، ۲۷۵، ۲۸۵، ۲۸۶، ۲۹۶، ۲۹۸، ۲۹۹، ۳۰۸، ۳۳۶، ۳۴۳، ۳۶۹، ۳۷۲، ۴۱۴، ۴۱۷، ۴۱۸، ۴۲۶، ۴۳۳، ۴۳۶، ۴۳۷، ۴۴۹، ۴۵۱، ۴۵۵، ۴۶۱، ۴۷۶، ۴۹۳، ۴۹۹؛ ۴/ ۱۳، ۲۶، ۳۷، ۵۶، ۵۷، ۶۱، ۶۸، ۶۹، ۷۸، ۸۳، ۹۳، ۱۰۸، ۱۱۲، ۱۵۷، ۱۹۶، ۲۰۰، ۲۱۰، ۲۳۷، ۲۳۸، ۲۴۹.

نهایه الارب: ۴/ ۳۰۴.

نهایه الأصول: ۲/ ۲۲۴.

نهج البلاغه: ۱/ ۴، ۴۶، ۵۰، ۵۱، ۶۰، ۶۵، ۷۵، ۷۶، ۱۱۴، ۱۷۴، ۱۷۵، ۱۸۴– ۱۸۶، ۱۹۰، ۱۹۱، ۱۹۷، ۱۹۸، ۲۰۲، ۲۲۶، ۲۴۶، ۲۵۰، ۲۵۳، ۲۸۶، ۲۹۱– ۲۹۳، ۲۹۹، ۳۰۲، ۳۰۷، ۳۱۳، ۳۲۲، ۳۲۵، ۳۲۶، ۳۲۹، ۳۳۳، ۳۴۶، ۳۵۵– ۳۵۹، ۳۷۰، ۳۷۴، ۴۳۵، ۴۶۸، ۴۶۹، ۴۷۳، ۴۹۵، ۴۹۸، ۵۰۳، ۵۰۵، ۵۱۸– ۵۲۰، ۵۴۵، ۵۵۴– ۵۵۶، ۵۷۶، ۵۷۸، ۵۹۱، ۵۹۸، ۶۰۱، ۶۰۴، ۶۱۰، ۶۱۱، ۶۲۰؛ ۲/ ۱۳، ۱۵، ۱۶، ۲۳، ۳۴، ۳۷، ۴۰، ۴۱، ۵۴، ۷۶، ۸۳، ۹۶، ۱۱۱، ۱۱۴، ۱۱۸، ۱۱۹، ۱۲۶، ۱۴۱، ۱۵۱، ۱۸۷– ۱۸۹، ۱۹۴، ۲۱۴، ۲۱۷، ۲۱۸، ۲۲۹، ۲۳۵، ۲۴۰، ۲۵۳، ۲۵۷، ۳۱۴، ۳۲۶، ۳۳۸، ۳۹۸، ۵۰۸، ۵۴۳، ۵۴۸، ۵۵۱، ۵۶۵، ۵۶۶، ۵۷۰، ۵۷۶، ۶۲۱، ۶۷۱، ۶۷۳، ۶۷۷– ۶۷۹، ۶۸۶، ۶۸۹، ۶۹۷، ۶۹۸، ۷۰۴، ۷۲۸، ۷۳۳، ۷۶۳، ۷۷۴، ۷۸۰، ۷۸۱، ۷۹۶، ۸۰۰، ۸۰۷، ۸۱۲، ۸۱۷، ۸۲۴، ۸۲۵، ۸۲۷، ۸۲۹؛ ۳/ ۶، ۱۱۱، ۱۳۱، ۱۴۸، ۲۹۵، ۳۲۶، ۳۳۱، ۳۵۰، ۳۵۳، ۳۵۶، ۴۹۸، ۵۰۰؛ ۴/ ۲۱، ۲۵۸، ۲۹۱، ۳۰۳، ۳۰۴.

نهج السعاده: ۱/ ۳۰۷، ۶۰۴؛ ۲/ ۲۵۴،

۳۲۶، ۵۳۳، ۸۲۵.

نهج الفصاحه: ۲/ ۷۶۱.

النوادر: ۲/ ۳۴۸.

نوادر أحمد بن محمد بن عیسی: ۲/ ۳۵۳، ۴۶۲.

نوادر الراوندی: ۱/ ۴۷۵.

النوادر (للسید فضل اللّه): ۳/ ۴۸۳.

نیل الأوطار (للشوکانی): ۳/ ۳۸۵.

الهدی (لابن قیم): ۲/ ۱۲۸.

الهدایه: ۳/ ۳۱۴.

الهدایه (للصدوق): ۱/ ۳۳۹؛ ۲/ ۶۱۶.

الوافی (للمحدث الفیض الکاشانی): ۱/ ۲۱۶، ۳۱۲؛ ۳/ ۱۲۴، ۵۰۱.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۴۸

الوثائق السیاسیه: ۲/ ۷۴۸، ۷۵۳؛ ۳/ ۴۷۲.

الوسائل إلی مسامره الأوائل (للسیوطی):

۲/ ۴۳۵.

الوسائل (للشیخ الحرّ العاملی)- وسائل الشیعه:

۱/ ۴۱، ۹۷، ۱۲۵، ۱۲۹، ۱۳۶، ۱۴۹، ۱۵۲، ۱۸۷، ۲۰۱، ۲۰۵، ۲۱۰، ۲۴۸، ۲۵۳، ۲۵۵، ۲۹۵، ۲۹۷، ۳۰۰، ۳۰۵، ۳۴۷، ۳۵۴، ۳۵۹، ۴۳۰، ۵۸۵، ۵۹۱، ۶۰۲، ۶۱۱؛ ۲/ ۲۸، ۳۴، ۴۰، ۴۳، ۱۸۷- ۱۸۹، ۱۹۹، ۲۳۱، ۲۵۷، ۳۰۰، ۳۰۷، ۳۰۸، ۳۱۰، ۳۲۵، ۳۲۸، ۳۳۱، ۳۵۰، ۳۵۱، ۳۶۹، ۳۸۱، ۳۸۷، ۴۰۸، ۴۱۵، ۴۲۶، ۴۵۷، ۴۶۰، ۴۷۹، ۴۸۹، ۴۹۰، ۴۹۳، ۴۹۴، ۴۹۶، ۴۹۷، ۵۰۵، ۵۱۱، ۵۱۴، ۵۳۳، ۵۴۹، ۵۵۱، ۵۶۹، ۵۷۳، ۵۷۵، ۵۸۴، ۶۰۳، ۶۲۹، ۶۷۱، ۶۷۴، ۶۸۴، ۶۸۶، ۷۵۸، ۷۵۹، ۷۸۱، ۸۰۶، ۸۰۸، ۸۲۷؛ ۳/ ۹، ۱۹، ۳۵، ۳۹، ۴۰، ۵۹، ۶۲، ۶۷، ۷۹، ۹۶، ۹۷، ۱۲۴، ۱۴۲، ۱۶۱، ۱۶۲، ۱۶۴، ۱۹۸، ۲۲۹، ۲۵۵، ۲۶۴، ۳۰۵، ۳۱۰، ۳۲۶، ۳۲۹، ۳۳۳، ۳۴۱، ۳۵۳، ۳۵۷، ۳۷۶- ۳۷۸، ۳۸۳، ۳۸۷، ۴۱۶، ۴۲۱، ۴۲۸، ۴۳۱، ۴۵۱، ۴۵۳، ۴۶۵، ۴۸۰، ۵۰۳، ۵۰۵؛ ۴/ ۳، ۴۵، ۷۳، ۸۷، ۹۷، ۹۸، ۱۳۷،

۲۰۰، ۲۰۱، ۲۰۸، ۲۱۵، ۲۳۹، ۲۵۲، ۲۵۳، ۲۹۰، ۲۹۷.

الوسیله (لابن حمزه)- الوسیله إلی نیل الفضیله:

۲/ ۲۷۱، ۳۵۳، ۳۵۷، ۶۴۱، ۶۵۳، ۶۵۵، ۶۵۹، ۶۶۰؛ ۳/ ۱۳۹، ۲۷۳، ۴۱۷؛ ۴/ ۱۴، ۹۵، ۲۳۰.

وسیله النجاه (للسید أبی الحسن الأصفهانی): ۲/ ۶۴۹، ۶۵۰.

وقعه صفین،- صفین.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله

الإسلاميه، ج ۴، ص: ۵۴۹

## فهرس الأماكن و البقاع

آبسكون: ۴/ ۹۹.

ادربيجان (- آذربايجان): ۱/ ۷۹، ۳۴۴، ۴۳۳؛ ۲/ ۶۷۶، ۶۹۰؛ ۳/ ۲۴۴.

آسيا: ۱/ ۲۴۵.

آفريقيا: ۱/ ۲۲۲، ۲۴۵؛ ۳/ ۲۴۵، ۲۴۹، ۳۳۲.

الابلّه: ۴/ ۲۷۷.

الأبواء: ۱/ ۲۱۸.

اتحاد الجماهير السوفياتيه،- السوفياتيه.

أحد: ۱/ ۵۵۳؛ ۲/ ۵، ۳۲، ۴۵- ۴۷، ۱۳۳، ۱۳۴، ۳۵۴، ۵۵۸، ۷۹۴، ۷۹۶؛ ۳/ ۱۷۲، ۲۶۱، ۲۶۷، ۲۷۲، ۳۳۳، ۳۳۴.

أذرعات: ۳/ ۳۲۱.

أردستان: ۳/ ۲۳۸.

أردشير خرّه: ۲/ ۵۵۳، ۶۷۴.

الأردن: ۳/ ۴۰۳.

أرض بنى النضير: ۳/ ۳۳۱.

أرض حمراء: ۱/ ۲۳۰، ۶۰۹.

أرض السواد (أراضى السواد): ۲/ ۵۵۴؛ ۳/ ۱۸۴، ۱۸۵، ۱۸۷، ۲۳۷، ۲۳۸، ۳۵۴.

أرض العرب: ۳/ ۱۸۷.

إرمينيه: ۳/ ۳۳۲.

أروبا: ۱/ ۲۴۵؛ ۲/ ۷۲۴.

إسرائيل: ۱/ ۲۱۲؛ ۲/ ۷۱۷.

الإسكندريه: ۲/ ۱۳۷، ۷۰۷.

أسواق المدينه: ۲/ ۳۳۵.

إصطخر: ۲/ ۳۳۸، ۶۸۸.

أصفهان: ۳/ ۲۳۸، ۲۴۴.

الأعتاب المقدسه: ۳/ ۲۴۸.

إفسيكون: ۴/ ۹۹،- آبسكون.

أفغانستان: ۱/ ۱۲۳، ۴۷۳.

إنكلترا (- بريطانيا): ۱/ ۷، ۲۲، ۴۲۰.

الأنبار: ۱/ ۱۱۴، ۳۳۱؛ ۲/ ۷۲۳، ۸۰۲.

الأمريكيه،- الولايات المتحده.

الأندلس: ۱/ ۲۲۷؛ ۳/ ۲۴۵.

الأهواز: ۲/ ۶۷، ۱۲۳، ۱۲۴، ۲۶۶، ۶۲۳، ۶۷۳، ۶۷۶، ۸۰۸؛ ۳/ ۴۱۰.

أوطاس: ۲/ ۵۶۵.

إيران (- إيران الإسلاميه): ۱/ ۱۵، ۴۷، ۲۱۷، ۲۲۲، ۲۲۳، ۲۳۶، ۲۳۹، ۲۴۲، ۲۴۵، ۳۳۱، ۴۲۳، ۴۴۷، ۵۵۱، ۵۵۲، ۵۶۱،

دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۵۵۰

۵۷۹، ۶۱۹؛ ۲/ ۳۸۱، ۴۴۸؛ ۳/ ۲۴۵، ۳۸۳، ۳۸۷، ۴۰۳، ۴۰۵.

أيله: ۲/ ۲۰، ۶۸۷، ۷۵۱؛ ۳/ ۳۸۰، ۴۳۰، ۴۴۲، ۴۴۳.

بابل: ۳/ ۳۹۹، ۴۰۲- ۴۰۴؛ ۴/ ۲۹۴.

بانقيا: ۲/ ۸۰۳؛ ۳/ ۵۰۱.

البحر: ۲/ ۲۰، ۴۴، ۷۵۱.

بحر الخزر: ۴/ ۹۹.

بحران: ۲/ ۱۳۴.

البحرین: ۲/ ۱۳۰، ۱۳۲، ۱۳۷، ۶۹۱؛ ۳/ ۱۷۸، ۲۲۱، ۳۲۷، ۳۸۶، ۴۳۱؛ ۴/ ۱۷، ۳۳، ۱۲۸، ۱۳۰، ۱۴۶، ۲۰۲، ۲۰۳، ۲۲۲، ۲۸۲.

بدر: ۱/ ۱۷۹، ۲۲۸، ۵۵۸؛ ۲/ ۴۴- ۴۶، ۱۳۳- ۱۳۵، ۳۵۴، ۳۸۶، ۴۰۳، ۵۵۶، ۵۵۷، ۷۴۱، ۷۹۶؛

۳/ ۴۶، ۴۷، ۴۹، ۵۰، ۱۰۶، ۱۰۷، ۱۳۳ – ۱۳۵، ۱۴۶، ۱۵۰، ۱۶۰، ۱۶۱، ۱۷۱، ۲۵۲، ۲۵۹، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۶۵، ۲۶۷، ۲۷۰، ۲۷۲، ۲۹۶، ۳۲۱، ۳۲۵، ۳۳۴، ۳۳۵، ۳۴۹، ۴۲۲؛ ۴/ ۳، ۶، ۷، ۱۱.

برج سابور: ۳/ ۵۰۲.

برس: ۴/ ۲۹۳، ۲۹۴.

برک الغماد: ۲/ ۴۴.

بزرج سابور، – برج سابور.

البصره: ۱/ ۵۱، ۲۱۰، ۳۳۲، ۳۵۲، ۴۰۰، ۴۵۳، ۵۸۷، ۵۸۸؛ ۲/ ۵۴، ۳۹۸، ۵۴۸، ۵۵۲، ۵۵۳، ۶۱۸، ۶۷۳، ۶۷۶، ۶۷۷، ۶۸۵، ۶۹۱، ۷۴۳، ۸۰۰، ۸۰۵، ۸۰۷، ۸۲۴– ۸۲۶، ۸۳۰؛ ۳/ ۹۰، ۱۸۷، ۱۸۹، ۲۸۴، ۲۸۹، ۲۹۰، ۲۹۳ – ۲۹۵، ۲۹۹، ۳۰۱، ۳۰۳– ۳۱۳، ۳۱۵– ۳۱۷، ۳۵۳؛ ۴/ ۲۵۹، ۲۷۶– ۲۷۸.

البطائح: ۳/ ۴۰۰، ۴۰۶.

بطن مرّ: ۱/ ۶۰۸.

بعاث: ۲/ ۴۷.

بعلبک: ۳/ ۴۰۲.

البغداد: ۱/ ۹۷، ۴۵۳؛ ۲/ ۳۰۳، ۶۱۸؛ ۳/ ۲۴۷، ۲۶۵، ۵۰۲؛ ۴/ ۲۵۸.

بقعاء: ۲/ ۷۴۲.

بلاد الکرد: ۳/ ۲۴۸.

بلخ: ۳/ ۲۲۱، ۲۴۴، ۴۰۱؛ ۴/ ۹۹، ۱۳۱.

بلغر: ۳/ ۲۶۵.

بلقین: ۳/ ۱۵۸.

بواط: ۲/ ۱۲۹، ۱۳۴.

بهرسیر: ۳/ ۴۳۱.

البهقباذات: ۳/ ۴۳۱.

بئر قیس: ۳/ ۳۳۱.

البیت،- الکعبه.

البیت الشریف،- الکعبه.

بیت مانی: ۳/ ۳۹۷.

بیت المقدس: ۳/ ۴۰۲- ۴۰۵.

البیداء: ۱/ ۴۴.

البیضه (موضع فی طریق کربلاء): ۱/ ۱۲۳.

ترشیج: ۳/ ۲۴۵،- فوسخ.

تبوک: ۱/ ۳۹؛ ۲/ ۱۳۵، ۱۳۶، ۳۲۴، ۳۳۴؛ ۳/ ۳۶۵، ۳۸۰.

تخوم الشام: ۲/ ۱۳۷،- الشام.

تربان: ۲/ ۵۵۶.

تیماء: ۲/ ۷۵۱.

ثنیه الوداع: ۲/ ۴۷.

الجامده: ۳/ ۴۰۲.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۵۱

جامع الأزهر: ۱/ ۵۲، ۴۰۱.

الجبل: ۱/ ۱۳۲؛ ۴/ ۲۰۱، ۲۴۲.

جبل أحد: ۳/ ۳۳۳،- أحد.

الجحفه: ۱/ ۵۰.

جدیله بنی طیّئ: ۲/ ۱۲۹.

الجرف: ۲/ ۴۷؛ ۳/ ۳۳۱.

الجزر: ۳/ ۳۳۲.

الجزیره: ۱/ ۴۰۱؛ ۲/ ۲۸۰، ۷۰۲، ۷۰۴؛ ۳/ ۱۸۹، ۳۹۵، ۳۹۷، ۴۸۶.

جزیره العرب،- الجزیره.

جزیره موصل: ۳/ ۳۹۵، ۴۸۶،- الجزیره.

الجعرانه: ۲/ ۷۹۵؛ ۳/ ۱۵۲.

جمره العقبه: ۲/ ۲۷۴.

الجند (الجند من الیمن): ۲/ ۱۳۱، ۱۳۳، ۱۳۸.

جنیف: ۲/

۵۳۴.

جیحان: ۳/ ۲۲۱؛ ۴/ ۱۳۰.

الحبشه: ۲/ ۱۳۷، ۷۰۵، ۷۰۶؛ ۳/ ۱۶۴.

حبشی: ۲/ ۵۶۳.

الحجاز: ۱/ ۴۷؛ ۲/ ۶۴۷، ۶۷۵، ۸۲۶؛ ۳/ ۶۱، ۶۲، ۲۴۸، ۳۷۲؛ ۴/ ۲۶۴- ۲۶۶.

حجره الرسول: ۱/ ۵۹.

حجره عائشه: ۳/ ۹۲.

الحدیبیه: ۱/ ۵۱۴، ۵۱۵؛ ۲/ ۴۹، ۱۳۵، ۵۶۲، ۷۲۹، ۷۳۰، ۷۳۵، ۷۴۰، ۷۵۰؛ ۳/ ۱۶۱، ۳۸۸.

حراء: ۱/ ۴۶.

حرّان: ۳/ ۳۹۷، ۴۰۰- ۴۰۲، ۴۰۴، ۴۰۶.

الحرّه: ۱/ ۵۸۲؛ ۲/ ۶۰۱.

الحرم: ۲/ ۳۳۱؛ ۴/ ۲۶۴، ۲۶۵.

حرم المدینه،- الحرم.

الحرمین: ۲/ ۶۱۸.

حروراء: ۱/ ۱۲۹.

الحزوره (سوق مکه): ۳/ ۱۴۳.

حضرموت: ۲/ ۱۳۱، ۱۳۲؛ ۴/ ۱۶۶، ۱۷۱.

حلب: ۳/ ۲۴۴.

حلوان: ۲/ ۵۷۳، ۶۹۹؛ ۳/ ۱۸۵.

الحله: ۳/ ۲۴۷؛ ۴/ ۲۹۴.

حماه: ۳/ ۲۴۴.

حمراء الأسد: ۲/ ۱۳۴.

حمص: ۲/ ۳۷۶؛ ۳/ ۲۴۴، ۵۰۳.

حمیر: ۳/ ۷۲.

حنین: ۲/ ۱۳۳، ۱۳۵، ۵۶۳، ۷۹۵؛ ۳/ ۱۴۱، ۱۴۴، ۱۴۵، ۱۴۷، ۱۵۰، ۱۵۲، ۱۶۰، ۱۷۱، ۲۵۰، ۳۵۵، ۴۲۲؛ ۴/ ۱۰.

الحیره: ۱/ ۹۶؛ ۲/ ۶۰۴، ۶۸۲؛ ۳/ ۲۴۴، ۳۷۱.

خراسان: ۱/ ۱۷۳، ۲۲۴، ۲۲۷، ۲۳۱، ۲۳۵، ۵۸۷؛ ۲/ ۱۳۰، ۲۴۵، ۸۲۵؛ ۳/ ۸۰، ۲۴۱، ۲۴۴.

الخشوع (نهر الشاش): ۳/ ۲۲۱؛ ۴/ ۱۳۱.

الخندق: ۲/ ۴۷، ۱۳۵، ۵۶۱.

الخورنق: ۲/ ۸۳۰.

خوزستان: ۳/ ۳۹۶.

خیبر: ۲/ ۱۳۱، ۱۳۳، ۱۳۵، ۳۳۶، ۳۸۵، ۵۵۹، ۵۶۳، ۶۸۹؛ ۳/ ۵۴، ۵۶- ۵۸، ۱۶۱، ۱۶۴، ۱۶۸، ۱۸۳، ۱۹۱، ۱۹۲، ۱۹۵، ۱۹۶، ۱۹۹، ۲۰۱- ۲۰۵، ۲۲۶، ۳۲۱، ۳۲۴، ۳۲۵، ۳۳۰، ۳۵۶، ۳۶۰، ۴۴۷، ۴۴۸، ۴۹۴، ۴۹۶؛ ۴/ ۲۱، ۵۶، ۵۸، ۱۰۵، ۱۵۰، ۱۵۱، ۲۰۶، ۲۰۷، ۲۲۴.

دار أبی اراکه: ۲/ ۳۳۷.

دار أبی سفیان: ۲/ ۷۹۴.

دار ثویر بن عامر: ۲/ ۳۳۷.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۵۲

دار جریر: ۲/ ۳۳۷.

دار عبد اللّه بن جدعان: ۲/ ۲۰۶، ۲۰۷.

دار عثمان: ۲/ ۶۸۸.

دجله: ۲/ ۵۵۴؛ ۳/ ۱۸۷، ۲۲۲؛ ۴/ ۹۹، ۱۳۱.

دستبی: ۲/ ۴۸۷.

دمشق: ۱/ ۲۵۲؛ ۲/

۷۹۵؛ ۳/ ۴۰۱؛ ۴/ ۲۵۸.

الدور: ۴/ ۱۶۶، ۱۷۱.

دور بنی النجار: ۲/ ۵۰۹.

دومه: ۳/ ۳۸۱.

دومه الجندل: ۲/ ۱۳۴، ۵۶۱، ۵۶۲؛ ۳/ ۳۳۳، ۳۶۸؛ ۴/ ۲۸۲.

دیار مضر: ۳/ ۴۰۰.

الدیلم: ۱/ ۱۲۴، ۲۴۱.

ذفران: ۲/ ۵۵۶.

ذی أمرّ: ۲/ ۱۳۴.

ذی حسم: ۱/ ۶۰۵؛ ۲/ ۲۵۳.

ذی الحلیفه: ۲/ ۴۹.

ذی العشیره: ۲/ ۱۳۴.

ذی قار: ۲/ ۱۳.

الرحبه (رحبه الکوفه): ۲/ ۴۹۵، ۸۳۲.

الربذه: ۲/ ۵۷۵.

رساتیق المدائن: ۳/ ۴۳۱.

الرکن: ۱/ ۵۲۱.

الروس،- السوفیاتیه.

الروم: ۱/ ۷، ۴۷؛ ۲/ ۱۳۷، ۷۰۶؛ ۳/ ۹۴، ۱۷۴، ۳۶۵، ۳۹۷، ۴۰۰، ۴۳۶، ۴۳۹، ۴۷۲؛ ۴/ ۲۷۷، ۲۸۰.

الریّ: ۲/ ۴۸۶؛ ۳/ ۲۳۸، ۲۴۵.

ربع الساحل: ۲/ ۱۳۱.

زبید: ۲/ ۱۲۹- ۱۳۱.

الساحل: ۲/ ۴۴.

سبأ: ۱/ ۶.

سجن علی «ع» بالبصره: ۳/ ۳۱۲.

سفینه نوح: ۱/ ۶۰؛ ۲/ ۸۴.

السقیفه: ۱/ ۴۳، ۳۷۵.

السکاسک: ۲/ ۱۳۰.

سکک البصره: ۳/ ۲۸۳.

السکون: ۲/ ۱۳۰.

السلالم: ۳/ ۲۰۴.

سمرقند: ۳/ ۳۳۲.

السند: ۳/ ۲۴۵.

السواد: ۲/ ۲۶۶، ۳۳۲، ۵۵۴، ۶۲۷؛ ۳/ ۵۷، ۱۸۴، ۱۸۵، ۱۸۷، ۱۸۸، ۱۹۰، ۱۹۲، ۱۹۴، ۱۹۷- ۱۹۹، ۲۳۷، ۲۴۱، ۲۴۴، ۲۴۵، ۳۷۱، ۴۰۲، ۴۰۳، ۴۹۰، ۴۹۱.

سواد العراق: ۳/ ۱۹۴، ۲۳۷، ۲۴۱، ۲۴۴، ۲۴۵، ۴۰۲، ۴۰۳، ۴۹۰،- السواد.

سواد الکوفه: ۲/ ۸۰۳؛ ۳/ ۱۹۰، ۵۰۱.

السوریه: ۴/ ۲۱۱.

السوفیاتیه (الروس، اتحاد الجماهیر السوفیاتیه):

۱/ ۷، ۴۱۹، ۴۷۳.

سوق الأهواز: ۲/ ۴۵۲، ۴۹۹.

سوق مکه: ۲/ ۲۶۵؛ ۳/ ۱۴۳.

سویسرا: ۲/ ۵۳۴.

سیحان: ۳/ ۲۲۱؛ ۴/ ۱۳۰.

سیر: ۳/ ۱۳۵.

سیف البحر: ۳/ ۳۳۲، ۳۳۳.

الشاش: ۳/ ۲۲۲؛ ۴/ ۱۳۱.

الشام: ۱/ ۱۲۲، ۲۴۶، ۲۵۰، ۳۳۰- ۳۳۲، ۴۱۸، ۵۵۶، ۶۰۱؛ ۲/ ۲۰، ۱۳۷، ۱۳۹، ۲۲۹، ۲۹۱، ۳۳۵، ۳۳۷، ۳۷۶، ۴۵۵، ۴۶۴، ۴۶۹، ۵۵۶، ۵۶۵، ۵۶۷، ۶۸۷،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۵۳

۷۵۰، ۷۵۱، ۷۹۵، ۸۰۲، ۸۰۹؛ ۳/ ۱۵۹، ۱۶۰، ۱۶۸، ۱۸۴، ۱۸۹، ۲۴۱، ۲۴۴، ۲۴۵، ۲۹۱، ۳۲۱، ۳۷۲، ۴۰۲، ۴۰۳، ۴۴۰، ۴۴۵، ۴۷۲، ۴۸۵،

۴۹۱، ۵۰۲، ۵۰۳، ۵۰۵، ۵۰۶؛ ۴/ ۲۷۵، ۲۷۷، ۲۸۰، ۲۸۹.

الشجره (تحت الشجره، عند الشجره): ۱/ ۲۵۵، ۵۱۲؛ ۳/ ۳۳۱.

شط عثمان بن أبی العاص: ۳/ ۱۸۷.

شهریار: ۳/ ۲۳۸.

الصفا: ۱/ ۳۵۴، ۳۵۵، ۵۱۷.

الصفراء: ۲/ ۵۵۷.

صفین: ۱/ ۱۷۶، ۲۱۷، ۵۵۷، ۵۸۴؛ ۲/ ۱۹۴، ۲۱۸، ۲۲۹، ۳۳۷، ۵۶۶، ۵۶۹، ۷۳۶، ۷۷۳؛ ۳/ ۲۸۲- ۲۸۴، ۲۸۷- ۲۸۹، ۲۹۱، ۲۹۳، ۲۹۴، ۳۱۰، ۳۱۱، ۳۱۴- ۳۱۷.

صنعاء: ۲/ ۱۲۸، ۱۳۱، ۱۳۲، ۲۸۱، ۵۰۷؛ ۳/ ۳۲۸.

الضافطه: ۲/ ۵۶۱.

ضجنان: ۲/ ۴۷۹.

الطائف: ۲/ ۵۰، ۱۲۹، ۱۳۰، ۱۳۳، ۱۳۵، ۱۳۹، ۱۹۱، ۳۲۴، ۵۵۶، ۶۷۷، ۷۹۴، ۷۹۵؛ ۳/ ۱۴۲، ۱۹۲.

طبرستان: ۳/ ۲۴۴.

طرابلس: ۳/ ۲۴۴.

طرابلس: ۳/ ۲۴۴.

طهران: ۳/ ۱۱۶.

الطیبه،- المدینه.

عبّادان: ۳/ ۱۸۵، ۱۸۷.

عدن: ۲/ ۱۲۹، ۱۳۱؛ ۳/ ۳۳۲.

العراق (العراقین): ۱/ ۲۴۱، ۳۰۷، ۳۳۲، ۴۱۸؛ ۲/ ۳۶۳، ۴۶۴، ۴۶۹، ۵۲۷، ۶۴۷؛ ۳/ ۱۷، ۵۵، ۵۷، ۶۱، ۱۸۵، ۲۱۳، ۲۱۷، ۲۳۸، ۲۴۶- ۲۴۸، ۲۶۰، ۲۹۶، ۳۷۲، ۳۸۷، ۳۹۳، ۴۰۵، ۴۰۶، ۴۰۸، ۴۶۰، ۴۶۴، ۴۸۸؛ ۴/ ۴۱، ۵۵، ۲۱۰، ۲۱۱، ۲۲۵، ۲۷۵، ۲۸۰.

عرش بلقیس: ۱/ ۷۵.

عرفات: ۱/ ۸۱؛ ۲/ ۶۰۱؛ ۴/ ۲۵.

عرفه: ۴/ ۱۶۶، ۱۷۳، ۱۷۴.

عسفان: ۲/ ۴۹، ۵۶۲.

عسقلان: ۱/ ۱۲۴، ۲۴۱.

العقبه (العقبه الأولی و العقبه الثانیه): ۱/ ۵۱۶، ۵۱۷، ۵۲۵؛ ۲/ ۹۶، ۱۳۸، ۱۳۹، ۳۵۴، ۵۷۱.

العقیق: ۲/ ۵۵۸؛ ۳/ ۳۳۱؛ ۴/ ۱۷۱، ۱۹۲.

عکبری: ۳/ ۵۰۲.

عمان: ۲/ ۱۳۷.

الغابه: ۲/ ۱۳۵.

الغدیر (غدیر خم): ۱/ ۹، ۴۱، ۴۲، ۴۹، ۵۰، ۵۸، ۵۹، ۶۳، ۷۸، ۷۹، ۱۷۰، ۱۷۱، ۳۱۰، ۳۱۷، ۵۱۷، ۵۲۷، ۵۳۲؛ ۲/ ۴۳۳؛ ۳/ ۱۰۴، ۱۱۰.

غدیر الأشطاط: ۲/ ۵۶۲.

فارس (بلاد فارس، أرض فارس): ۱/ ۳۵۳، ۳۶۴؛ ۲/ ۴۷، ۱۳۷، ۱۸۷، ۴۳۶، ۴۸۶، ۶۷۳، ۶۷۴، ۶۷۶، ۶۹۱، ۷۰۷، ۷۰۸؛ ۳/ ۸۰.

فخ: ۱/ ۱۲۳، ۲۱۷، ۲۳۸، ۶۰۷- ۶۰۹؛ ۲/ ۲۵۶.

فدک: ۳/ ۵۷، ۲۰۱، ۳۲۳- ۳۲۵،

۳۲۹- ۳۳۳، ۳۴۸، ۴۸۷؛ ۴/ ۵۶.

الفرات: ۲/ ۵۵۴؛ ۳/ ۲۲۲؛ ۴/ ۹۹، ۱۳۱،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۵۴

۲۷۵، ۲۸۰.

الفرع: ۴/ ۸۱.

الفقیرین: ۳/ ۳۳۱.

فلسطین: ۱/ ۱۲۳، ۴۷۳؛ ۲/ ۷۲۵؛ ۳/ ۹۳، ۳۹۸، ۳۹۹، ۴۰۳، ۴۷۵؛ ۴/ ۲۸۰.

فوسخ (قوسیخ؛ ترشیج، کاشمر): ۳/ ۲۴۴، ۲۴۵.

فیروزآباد: ۲/ ۶۷۴.

القادسیه: ۲/ ۷۲۴، ۷۹۵؛ ۳/ ۱۸۵، ۱۸۷، ۵۰۱.

القبله: ۳/ ۳۹۵.

القبلیه: ۴/ ۸۰، ۸۱.

القبه التی فوق المحراب عند المقصوره: ۳/ ۴۰۱.

القدس الشریف: ۱/ ۲۱۲.

قرقیسیا: ۲/ ۳۳۲، ۳۳۷.

قری عرینه: ۳/ ۳۲۴، ۳۲۵.

قزوین: ۱/ ۱۲۴، ۲۴۱.

قسطنطنیه: ۳/ ۲۶۵.

القطب الجنوبی: ۳/ ۴۰۲.

القطب الشمالی: ۳/ ۴۰۲.

قم: ۱/ ۲۳۹، ۲۴۰؛ ۲/ ۲۴۴؛ ۳/ ۸۱، ۲۳۸؛ ۴/ ۳۰۰.

قوسیخ،- فوسخ.

قهبان: ۳/ ۲۳۸.

کاشمر: ۳/ ۲۴۵،- فوسخ.

الکتیبه: ۳/ ۲۰۴.

الکدر: ۲/ ۱۳۴.

کربلاء: ۱/ ۲۱۷، ۵۷۹، ۵۸۳.

کرمان: ۲/ ۶۷۳.

کسکر: ۳/ ۴۰۶.

الکعبه (البیت؛ البیت الشریف): ۱/ ۱۰۷، ۱۷۵، ۳۵۴، ۳۷۶، ۵۸۳؛ ۲/ ۴۹، ۵۰، ۲۸۳؛ ۳/ ۱۴۱، ۴۰۲، ۴۰۷.

الکناسه بالکوفه: ۱/ ۲۰۸، ۲۱۰، ۲۱۵؛ ۲/ ۱۷۲، ۲۵۵، ۲۶۸.

کور الأهواز: ۲/ ۶۷۳.

کور الشام: ۲/ ۴۵۲، ۵۰۰.

الکوفه: ۱/ ۵۲، ۱۲۹، ۱۳۱، ۲۰۸، ۲۱۲، ۲۱۴، ۲۲۶، ۲۳۲، ۲۵۰، ۲۹۳، ۲۹۴، ۳۳۲، ۴۰۰، ۵۰۸، ۵۰۹، ۵۲۰، ۵۴۲، ۵۵۹، ۶۰۶؛ ۲/ ۲۰۳، ۲۶۶، ۲۶۷، ۳۲۶، ۳۳۲، ۳۳۷، ۴۱۶، ۴۵۷، ۵۵۳، ۵۵۴، ۶۰۳، ۶۲۷، ۶۸۵، ۷۴۳، ۸۰۳، ۸۲۶، ۸۳۰؛ ۳/ ۵۴، ۱۴۲، ۱۸۹، ۱۹۰- ۱۹۲، ۱۹۴، ۲۴۴، ۲۴۷، ۲۹۰؛ ۴/ ۲۵۱، ۲۷۶، ۲۹۴.

کهنک: ۳/ ۲۳۸.

لبنان: ۱/ ۱۲۳، ۴۷۳؛ ۲/ ۷۲۵؛ ۳/ ۴۷۵.

لنبان: ۳/ ۲۳۹.

مأرب: ۴/ ۶۹، ۷۸، ۸۱.

مجلس الخبراء: ۱/ ۴۱۴؛ ۲/ ۳۷، ۱۱۴.

مجلس قضاء شريح: ۲/ ۱۹۶.

المحراب: ۳/ ۴۰۱.

محله بنی سالم: ۱/ ۹۳.

المخيّس: ۲/ ۴۳۵، ۴۳۶، ۴۵۷.

المدائن: ۲/ ۵۷۰؛ ۳/ ۲۳۸، ۲۴۷، ۴۳۱؛ ۴/ ۲۸۳، ۲۸۴.

مدين: ۲/ ۸۰۹.

المدينه (المدينه المنوره؛ المدينه المشرفه): ۱/ ۹،

۴۷، ۵۰، ۵۹، ۹۳، ۱۶۴، ۲۲۴، ۳۷۲، ۳۹۰، ۴۰۱، ۴۰۲، ۵۲۵، ۵۳۴، ۵۵۳، ۵۵۵، ۵۵۶، ۵۵۸- ۵۶۰، ۵۷۸، ۵۸۳، ۶۰۷،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۵۵

۶۰۸؛ ۲/ ۲۱، ۴۵- ۴۸، ۹۵، ۱۲۹، ۱۳۴- ۱۳۶، ۱۳۸، ۱۳۹، ۳۲۴، ۳۳۰، ۳۳۱، ۳۳۴، ۳۸۲، ۳۸۷، ۴۰۰، ۴۰۲، ۴۲۴، ۴۷۸، ۴۷۹، ۴۹۰، ۵۰۹، ۵۱۲، ۵۴۶، ۵۵۶، ۵۵۹، ۵۶۲، ۵۶۸، ۵۷۱، ۵۷۶، ۶۳۱، ۶۳۴، ۶۵۲، ۶۵۴، ۶۵۵، ۶۶۳، ۶۶۵، ۶۶۷، ۶۶۹، ۶۸۵، ۶۸۷، ۶۹۰، ۷۲۲، ۷۳۶، ۷۴۲، ۷۴۵، ۷۴۸، ۷۴۹، ۷۵۰، ۷۹۱، ۷۹۳، ۸۰۵، ۸۳۱؛ ۳/ ۱۷، ۴۹، ۵۰، ۸۰، ۹۰، ۹۱، ۱۳۴، ۱۴۱، ۱۵۹، ۱۶۵، ۱۸۸، ۲۱۷، ۲۲۰، ۳۲۰، ۳۲۴، ۳۳۰، ۳۳۹، ۳۶۵، ۴۸۵؛ ۴/ ۳۳، ۸۱، ۱۲۸، ۱۳۳، ۱۷۱، ۲۰۲، ۲۷۹.

مرّ الظهران: ۳/ ۱۴۲.

مرکز الوحی: ۱/ ۱۰۸،- مکه.

مرو: ۱/ ۳۸۲، ۳۵۴، ۳۵۵، ۵۸۷؛ ۲/ ۲۳۱.

مروان: ۲/ ۱۲۹.

المریسیع: ۲/ ۱۳۳، ۱۳۵، ۵۶۲، ۷۴۲.

مسجد البصره: ۳/ ۳۱۷.

المسجد الحرام: ۲/ ۴۱۶، ۷۲۸، ۷۳۲.

مسجد الرسول: ۲/ ۹۵، ۴۱۶.

مسجد الخیف: ۲/ ۷۱۴؛ ۷۲۶، ۷۷۲.

مسجد الضرار: ۲/ ۳۳۳، ۳۳۴.

مسجد الکوفه: ۲/ ۴۱۶.

مسجد لنبان: ۳/ ۲۳۹.

مسجد المدینه،- مسجد الرسول.

المشاهد المشرفه: ۳/ ۲۴۷.

المشعر: ۴/ ۱۶۶، ۱۷۳.

مشهد الكاظم «ع»: ۱/ ۴۲۲.

مصر: ۱/ ۱۷، ۲۲۲، ۳۲۶، ۳۳۲، ۳۸۶، ۵۵۹؛ ۲/ ۵۳، ۷۸، ۱۳۱، ۲۸۱، ۳۹۸، ۴۶۶، ۵۵۳، ۵۷۰، ۶۱۸، ۶۶۷، ۶۹۲، ۶۹۷، ۷۰۷، ۷۵۰، ۷۶۴، ۷۷۵، ۸۰۰؛ ۳/ ۱۵۹، ۱۸۹، ۲۲۲، ۲۴۵، ۳۳۳، ۳۷۲، ۳۸۷، ۴۶۳، ۴۷۰، ۴۸۲؛ ۴/ ۹۹، ۱۳۱، ۲۱۱، ۲۶۱، ۲۸۰، ۳۰۴، ۳۰۷.

مضيق الصفراء: ۳/ ۱۳۵.

المغرب: ۲/ ۵۶۵.

المقام: ۱/ ۵۲۱.

مقنا: ۱/ ۵۱۰.

المقصوره: ۳/ ۴۰۱.

مكه: ۱/ ۱۱۰، ۱۱۱، ۱۱۷، ۳۰۵، ۴۰۱، ۵۱۵، ۵۱۷، ۵۶۲، ۵۸۳، ۶۰۷، ۶۰۸، ۶۱۶؛ ۲/ ۵، ۴۴، ۹۶، ۱۲۸، ۱۲۹، ۱۳۳، ۱۳۸، ۱۳۹، ۲۰۶، ۳۹۹، ۴۲۳، ۴۳۰،

۴۳۵، ۴۳۷، ۵۵۶، ۵۵۷، ۵۵۹، ۵۶۳، ۵۶۵، ۶۷۶، ۶۷۷، ۷۱۴، ۷۲۲، ۷۲۷، ۷۳۶، ۷۴۰، ۷۵۰، ۷۹۱، ۷۹۴- ۷۹۶، ۸۰۵، ۸۱۲؛ ۳/ ۱۳۸، ۱۴۱- ۱۴۳، ۱۵۰، ۱۷۱، ۱۸۵، ۱۹۲، ۲۱۷، ۲۴۱، ۲۴۵، ۲۵۰، ۲۶۱، ۲۸۹، ۲۹۰، ۲۹۴، ۳۰۱، ۳۰۵، ۳۰۶، ۳۲۰، ۳۷۸، ۳۸۳، ۳۸۹، ۴۳۰؛ ۴/ ۱۰، ۲۱۱، ۲۵۳، ۲۷۶.

منی: ۱/ ۱۱۱؛ ۴/ ۱۶۶، ۱۷۳، ۱۷۴.

منبج: ۴/ ۲۷۹.

موته: ۱/ ۵۰۹؛ ۳/ ۱۷۲، ۱۷۴.

الموصل: ۳/ ۱۸۵، ۱۸۷، ۳۹۵.

الموقف: ۱/ ۱۰۹.

مهران (نهر الهند): ۳/ ۲۲۲؛ ۴/ ۹۹، ۱۳۱.

میسان: ۳/ ۳۹۶- ۳۹۸.

میضأه الکوفه: ۲/ ۲۶۶.

ناحیه جعفر: ۳/ ۴۰۲.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۵۶

ناحیه الفرع: ۳/ ۳۳۱.

نادی قریش: ۳/ ۲۶۱.

النازیه: ۳/ ۱۳۵.

نافع: ۲/ ۴۳۵، ۴۳۶، ۴۵۷.

نجد: ۲/ ۲۸۱، ۴۳۱، ۵۰۸؛ ۳/ ۲۶۰؛ ۴/ ۱۱، ۸۱.

نجران: ۲/ ۱۲، ۲۱، ۱۳۰- ۱۳۲، ۱۳۹، ۷۲۲، ۷۵۲، ۷۵۳؛ ۳/ ۳۶۸، ۳۷۱، ۳۸۱، ۴۳۰، ۴۳۱، ۴۴۳، ۴۴۷، ۴۷۲، ۴۸۴؛ ۴/ ۲۶۸.

النخبار: ۲/ ۵۵۶.

النقیع: ۲/ ۳۲۴.

نهر الأردن: ۳/ ۴۰۳، ۴۰۴.

نهر جویر: ۳/ ۴۳۱.

نهر سیر (شیر): ۳/ ۴۳۱.

نهر الملک: ۳/ ۴۳۱.

النهروان: ۱/ ۲۵۲؛ ۲/ ۵۳۳، ۸۰۶؛ ۳/ ۲۳۹، ۲۸۳، ۲۸۴، ۳۰۱، ۳۰۵، ۳۱۴، ۳۱۵.

نهری الصله: ۳/ ۴۰۲.

النهرین (دجله و الفرات): ۳/ ۲۴۷.

نیشابور: ۳/ ۲۴۴.

نیل: ۳/ ۲۲۲؛ ۴/ ۹۹، ۱۳۱.

وادی الأشطاط: ۲/ ۴۹.

وادی القری: ۲/ ۱۳۰؛ ۳/ ۱۵۸.

واسط: ۳/ ۳۹۶، ۳۹۸، ۴۰۲.

ودان: ۲/ ۱۳۴.

الوطاء: ۲/ ۵۵۸.

الولایات المتحده: ۱/ ۴۱۹؛ ۲/ ۵۸۳.

الوطیح: ۳/ ۲۰۴.

هجر: ۲/ ۱۳۱، ۶۹۱؛ ۳/ ۳۷۲، ۳۸۷.

هرات: ۳/ ۲۴۴.

همدان: ۲/ ۵۷۳، ۶۹۹.

الهند: ۱/ ۱۲۳؛ ۳/ ۲۲۲، ۴۰۱؛ ۴/ ۱۳۱.

يثرب: ٢/ ٥٦٣، ٧٤٥، ٧٤٧؛ ٣/ ٣٥٨.

اليمامه: ١/ ٨٧؛ ٢/ ١٣٧، ٤٣١، ٥٠٨، ٦٧٧، ٦٩١، ٨٢٦؛ ٣/ ٢٦٠.

اليمن: ١/ ٤٢، ٢٢٢؛ ٢/ ٩، ١١، ١٢، ٢٠، ٤٤، ٧٢، ١٢٨- ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣،

۱۳۸، ۱۳۹، ۱۴۴، ۱۴۵، ۱۹۷، ۶۷۶، ۶۸۰، ۶۸۳، ۷۱۱، ۷۵۱، ۷۷۴؛ ۳/ ۱۸، ۲۵، ۷۱، ۱۶۴، ۱۷۴، ۳۷۲، ۳۸۰، ۳۸۱، ۴۱۶، ۴۱۸، ۴۱۹، ۴۲۹، ۴۴۳؛ ۴/ ۲۸۴.

ینبع: ۱/ ۲۳۰، ۶۰۹؛ ۲/ ۶۸۵؛ ۳/ ۳۲۴، ۳۲۵.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۵۷

## فهرس الایام و الحوادث

أحد: ۲/ ۵، ۳۲، ۴۵- ۴۷، ۱۳۳، ۱۳۴، ۳۵۴، ۵۵۸، ۵۵۹، ۷۹۴، ۷۹۶؛ ۳/ ۱۷۲، ۲۶۱، ۲۶۷، ۲۷۲، ۳۳۴.

الأحزاب (الخندق): ۲/ ۴۷، ۱۳۳، ۱۳۵، ۵۵۹، ۵۶۰، ۵۶۱، ۵۶۵.

امر الحرّه: ۱/ ۴۰۲، ۵۸۲، ۵۸۳.

بدر (یوم التقی الجمعان): ۱/ ۲۲۸؛ ۲/ ۴۴- ۴۶، ۱۳۳، ۱۳۴، ۳۵۴، ۳۸۴، ۴۰۳، ۵۰۸، ۵۵۶، ۷۴۱، ۷۹۶؛ ۳/ ۴۴، ۴۶، ۴۷، ۴۹، ۵۰، ۱۰۶، ۱۰۷، ۱۳۳- ۱۳۵، ۱۴۶، ۱۵۰، ۱۶۰، ۱۶۱، ۱۷۱، ۲۵۲، ۲۵۹، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۶۵، ۲۶۷، ۲۷۰، ۲۷۲، ۲۹۶، ۳۲۱، ۳۲۵، ۳۳۴، ۳۳۵، ۳۴۹، ۴۲۲؛ ۴/ ۳، ۶، ۷، ۱۱.

بیعه الحدیبیه،- الحدیبیه.

بیعه الرضوان: ۲/ ۷۵۰.

بیعه علی «ع»: ۲/ ۶۸۷.

بیعه العقبه،- العقبه.

ثوره فخّ،- فخ.

الجمل (حرب البصره): ۱/ ۳۵۳، ۳۵۸، ۵۸۴؛ ۲/ ۲۳۶، ۲۳۸، ۵۰۸، ۵۴۸، ۵۵۳، ۷۹۶، ۸۰۵، ۸۰۷؛ ۳/ ۲۸۲، ۲۸۳، ۲۸۵- ۲۹۰، ۲۹۲، ۲۹۳، ۲۹۵، ۲۹۸، ۳۰۱- ۳۰۵، ۳۰۸- ۳۱۷.

حجه الرسول،- حجه الوداع.

حجه الوداع: ۱/ ۵۰، ۵۹، ۶۷، ۱۶۸، ۱۸۷، ۲۰۲، ۳۷۳؛ ۲/ ۶۱، ۱۲۸، ۱۳۵، ۵۴۵، ۷۱۳، ۷۱۴، ۷۷۹، ۷۸۰.

الحدیبیه: ۱/ ۵۱۳؛ ۲/ ۴۹، ۱۳۵، ۵۶۲، ۵۶۷، ۷۲۹، ۷۳۵، ۷۴۰، ۷۵۰؛ ۳/ ۳۸۸.

حدیث الغدیر،- غدیر خم.

حرب إيران: ۳/ ۳۸۳.

حرب البصره،- الجمل.

حرب الروم: ۳/ ۳۶۵.

حرب صفين،- صفين.

حصار الطائف: ۲/ ۱۳۹.

حلف الفضول: ۲/ ۲۰۷.

حنين (غزوه الطائف): ۲/ ۵۰، ۱۳۳، ۱۳۵، ۵۶۳، ۷۹۵؛ ۳/ ۱۴۱، ۱۴۴، ۱۴۵، ۱۴۷، ۱۵۰، ۱۵۲، ۱۶۰، ۱۷۱، ۲۵۰، ۳۵۵،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۵۸

۴۲۲؛

۴/ ۱۰.

خروج الخريت بن راشد على أمير المؤمنين «ع»:

۲/ ۳۸۳، ۴۸۰.

الخندق،- الأحزاب.

خيبر: ۲/ ۱۳۳، ۱۳۵، ۳۳۶، ۵۵۹، ۵۶۳، ۵۷۸، ۵۷۹، ۶۸۹؛ ۳/ ۱۶۱، ۱۶۴، ۱۶۸، ۲۰۱، ۳۵۶، ۳۶۰؛ ۴/ ۵۶، ۵۸.

دعوته «ص» أساقفه نجران: ۲/ ۷۵۲.

زمن الحرّه،- أمر الحرّه.

صفين: ۱/ ۱۷۶، ۲۱۷، ۵۵۷، ۵۸۴؛ ۲/ ۱۹۴، ۲۱۸، ۲۲۹، ۳۳۷، ۵۶۶، ۵۶۹، ۷۳۶، ۷۷۳؛ ۳/ ۲۸۲- ۲۸۴، ۲۸۷- ۲۸۹، ۲۹۱- ۲۹۴، ۳۱۰، ۳۱۱، ۳۱۴- ۳۱۷.

عام الحديبيه،- الحديبيه.

عام خيبر،- خيبر.

العقبه (العقبه الأولى؛ العقبه الثانيه):

۱/ ۵۱۶، ۵۱۷، ۵۲۵؛ ۲/ ۹۶، ۱۳۸، ۳۵۴، ۵۷۱.

غدير خم: ۱/ ۴۱، ۴۲، ۴۹، ۵۰، ۵۸، ۵۹، ۷۸، ۷۹، ۱۷۰، ۳۱۰، ۳۱۷، ۵۱۷، ۵۲۷، ۵۳۲؛ ۲/ ۴۳۳؛ ۳/ ۱۰۴، ۱۱۰.

غزوه أحد،- أحد.

غزوه الأحزاب،- الأحزاب.

غزوه البحران: ۲/ ۱۳۴.

غزوه بدر،- بدر.

غزوه بنى قريظه: ۲/ ۱۳۳، ۱۳۵.

غزوه بنى لحيان: ۲/ ۱۳۵.

غزوه بنى المصطلق،- المريسيع.

غزوه بنى النضير: ۲/ ۱۳۴.

غزوه بواط: ۲/ ۱۲۹، ۱۳۴.

غزوه تبوک: ۱/ ۳۹؛ ۲/ ۱۳۵؛ ۳/ ۳۶۵.

غزوه حمراء الأسد: ۲/ ۱۳۴.

غزوه حنين،- حنين.

غزوه الخندق،- الأحزاب.

غزوه دومه الجندل: ۲/ ۱۳۴، ۵۶۱.

غزوه ذات الرقاع: ۲/ ۱۳۴.

غزوه ذى امرّ: ۲/ ۱۳۴.

غزوه ذى العشيره: ۲/ ۱۳۴.

غزوه السلاسل: ۲/ ۱۲۹.

غزوه السويق: ۲/ ۱۳۴.

غزوه الطائف،- حنين.

غزوه الغابه: ۲/ ۱۳۵.

غزوه الكدر: ۲/ ۱۳۴.

غزوه المريسيع،- المريسيع.

غزوه موته: ۱/ ۵۰۹؛ ۳/ ۱۷۲، ۱۷۴.

غزوه ودان: ۲/ ۱۳۴.

فاجعه الحرّه،- أمر الحرّه.

الفتح (فتح مکه): ۱/ ۱۱۰؛ ۲/ ۵، ۱۳۳، ۱۳۵، ۱۳۹، ۲۶۵، ۳۹۸، ۷۱۴، ۷۲۷، ۷۹۴، ۷۹۵، ۸۰۵؛ ۳/ ۱۳۸، ۱۴۱، ۱۴۲، ۱۵۰، ۲۵۰، ۲۸۹.

فتح خیبر،- خیبر.

فتح دمشق: ۲/ ۷۹۵.

فتح القادسیه: ۲/ ۷۹۵.

فتح مکه،- الفتح.

فتح هوازن: ۳/ ۱۸۴.

فخ: ۱/ ۲۱۷، ۲۳۸، ۶۰۷- ۶۰۹.

قریظه،- غزوه بنی قریظه.

قصه الغدیر،- غدیر خم.

قیام فخّ،- فخ.

کربلاء: ۱/ ۲۱۷.

لیله العقبه،- العقبه.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۵۹

المریسیع (غزوه

بنی المصطلق): ۲/ ۱۳۳، ۱۳۵، ۵۶۲، ۷۴۲.

معاهده الحدیبیه،- الحدیبیه.

معاهدته «ص» لأهل أیله: ۲/ ۷۵۱.

معاهدته «ص» مع نصاری نجران: ۲/ ۷۵۳.

وقعه الجمل،- الجمل.

وقعه صفین،- صفین.

وقعه النهروان: ۲/ ۵۳۳، ۸۰۶؛ ۳/ ۲۳۹، ۲۸۳، ۲۸۴، ۳۰۱، ۳۰۵، ۳۱۴، ۳۱۵.

هدنه الحدیبیه،- الحدیبیه.

یوم أحد،- أحد.

یوم الأحزاب،- الأحزاب.

یوم التقی الجمعان،- بدر.

یوم بدر،- بدر.

یوم البصره،- الجمل.

یوم الجمل،- الجمل.

یوم حنین،- حنین.

یوم صفین،- صفین.

یوم عرفه: ۱/ ۵۹.

یوم الغدیر،- غدیر خم.

یوم فتح مکه،- الفتح.

یوم موته،- غزوه موته.

يوم النهروان،- وقعه النهروان.

يوم نوروز: ۲/ ۶۸۰.

---

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ۴ جلد، نشر تفکر، قم - ایران، دوم، ۱۴۰۹ ه ق

## تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

المقدمة:

تأسّس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ۱۴۲۶ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبيّ عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصا الشباب على دراسة أدقّ في المسائل الدينية

تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازت العلمية والجامعات

توسيع عام لفكرة المطالعة

تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتنباب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فى نشر المعلومات

من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات فى مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما فى الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( (sms

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١.JAVA

٢.ANDROID

٣.EPUB

٤.CHM

٥.PDF

٦.HTML

٧.CHM

٨.GHB

إعداد ۴ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١.ANDROID

٢.IOS

٣.WINDOWS PHONE

٤.WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة فی تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹